

مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية

سادة المال

المصرفيون الذين سبَّبوا إفلاس العالم



لياقت أحمد

سادة المـال

المصـرفيون الذين سبّبوا إفلاس العالم

Authorized translation from the English language
edition: Liaquat Ahamed, *Lords of Finance:
The Bankers who Broke the World*
First published in 2009 by Polity Press.

This edition is published by arrangement
with Penguin Press.

محتوى الكتاب لا يعبر بالضرورة عن وجهة نظر المركز

الطبعة الأولى 2012

النسخة العادية ISBN 978-9948-14-580-6
النسخة الفاخرة ISBN 978-9948-14-581-3
النسخة الإلكترونية ISBN 978-9948-14-582-0

توجه جميع المراسلات إلى العنوان الآتي:
مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية

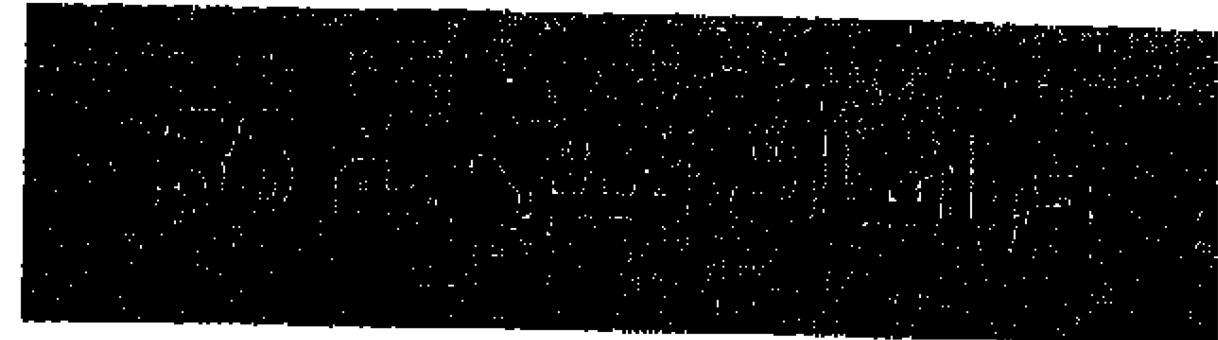
ص. ب: 4567
أبوظبي ـ دولة الإمارات العربية المتحدة

هاتف: +9712-4044541
فاكس: +9712-4044542

E-mail: pubdis@ecssr.ae
Website: http://www.ecssr.ae



مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية



سادة المال

المصرفيون الذين سبّبوا إفلاس العالم

تأليف: لياقت أحمد

مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية

أنشئ مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية في 14 آذار/ مارس 1994، بهدف إعداد البحوث والدراسات الأكاديمية للقضايا السياسية والاقتصادية والاجتماعية المتعلقة بدولة الإمارات العربية المتحدة ومنطقة الخليج والعالم العربي. ويسعى المركز لتوفير الوسط الملائم لتبادل الآراء العلمية حول هذه الموضوعات؛ من خلال قيامه بنشر الكتب والبحوث وعقد المؤتمرات والندوات. كما يأمل مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية أن يسهم بشكل فعّال في دفع العملية التنموية في دولة الإمارات العربية المتحدة.

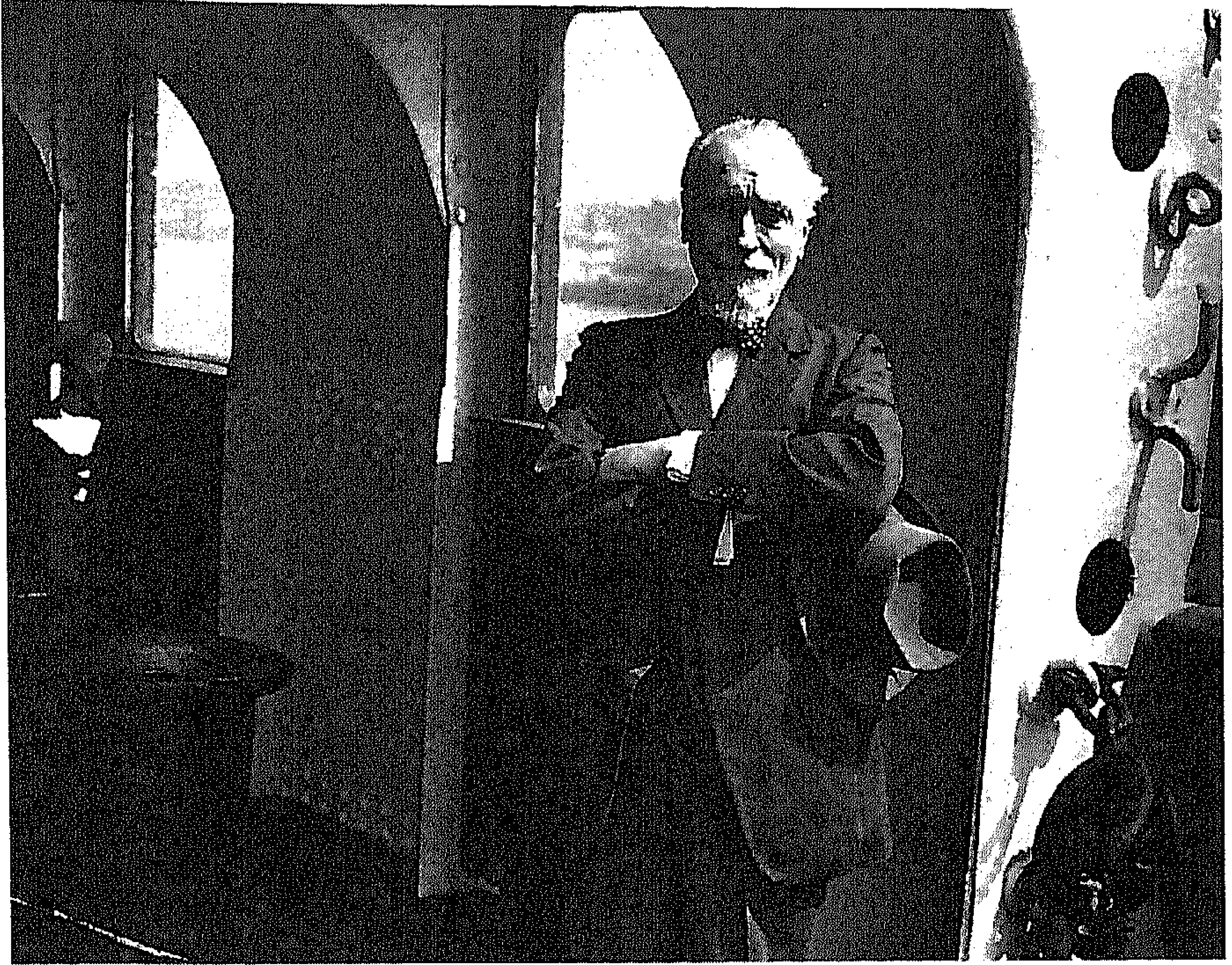
يعمل المركز في إطار ثلاثة مجالات هي مجال البحوث والدراسات، ومجال إعداد الكوادر البحثية وتدريبها، ومجال خدمة المجتمع؛ وذلك من أجل تحقيق أهدافه الممثلة في تشجيع البحث العلمي النابع من تطلعات المجتمع واحتياجاته، وتنظيم الملتقيات الفكرية، ومتابعة التطورات العلمية ودراسة انعكاساتها، وإعداد الدراسات المستقبلية، وتبني البرامج التي تدعم تطوير الكوادر البحثية المواطنة، والاهتمام بجمع البيانات والمعلومات وتوثيقها وتخزينها وتحليلها بالطرق العلمية الحديثة، والتعاون مع أجهزة الدولة ومؤسساتها المختلفة في مجالات الدراسات والبحوث العلمية.

المحتويات

لا تقـرأ أي تاريـخ، لا شـيء إلا السير الذاتيـة؛ لأن تلـك هـي الحيـاة مـن دون نظريـة.*

بنجامين دزرائيلي

* Read no history: Disraeli, Contarini Fleming,141.



مونتاجو نورمان على ظهر السفينة دوقة يورك في 15 آب/ أغسطس 1931

مقدمة

شهد يوم 15 آب/ أغسطس عام 1931، صدور البيان الصحفي الآتي: «محافظ بنك إنجلترا المركزي Bank of England، يعاني وعكة صحية نتيجة الإجهاد غير العادي الذي تعرض له خلال الأشهر الأخيرة؛ وبناء على نصيحة طبية امتنع عن العمل نهائياً وتوجه للخارج للراحة والتغيير». والمحافظ هو مونتاجو كوليت نورمان، حامل "وسام الخدمة المتميزة"، الذي لم يكن - كما افترض كثير من الناس - السير مونتاجو نورمان Montagu Norman أو اللورد نورمان؛ نظراً إلى رفضه المتكرر حمل لقب. وبالرغم من ذلك كان فخوراً جداً بوجود لقب "وسام الخدمة المتميزة" بعد اسمه الذي يعد ثاني أرفع وسام للشجاعة يحمله ضابط في الجيش.

وقد توخى نورمان بشكل عام، الحذر من الصحافة وحمل سمعة سيّئة نتيجة الجهد الذي بذله للهروب من الصحفيين المتطفلين: التنقل باستخدام اسم مستعار، والقفز من القطارات، إلى درجة أنه في إحدى المرات، نزل من سفينة باستخدام سلم من الحبال في بحر هائج. ولكنه في هذه المناسبة؛ أي عندما كان يستعد للصعود إلى متن سفينة الركاب "دوقة يورك" للتوجه إلى كندا، أبدى استعداداً غير عادي للتصريح. ومن خلال مهارة التصريحات المقتضبة تلك التي تتمتع بها طبقته وبلاده بالفطرة، أعلن للصحفيين الذين تجمعوا على رصيف الميناء، قائلاً: «أشعر أنني بحاجة إلى استراحة لأنني واجهت أوقاتاً شاقة جداً أخيراً. لم أكن هادئاً كما أتمنى، وأعتقد بأن رحلة على متن هذا القارب الرائع ستفيدني».[1]

وقد كان ضعف بنيته العقلية، سراً شائعاً داخل الأوساط المالية. ولم يعلم بالحقيقة الواقعة إلا عدد قليل من العامة، بأنه على مدى الأسبوعين الماضيين، وفي الوقت الذي وصلت فيه الأزمة المالية العالمية إلى ذروتها وأصبح النظام المصرفي الأوروبي على حافة

الانهيار، تعرض المحافظ لانهيار عصبي؛ نتيجة الإجهاد الكبير؛ ولذلك، فقد جاء البيان الصحفي الذي نشرته الصحف من سان فرانسيسكو إلى شانجهاي، صدمة قوية للمستثمرين في كل مكان.

ومن الصعب، بعد سنوات كثيرة على مرور هذه الأحداث، استعادة القوة والاعتبار لمونتاجو نورمان خلال تلك الفترة بين الحربين؛ فاسمه ليس له وقع كبير الآن. ولكن في ذلك الوقت، كان يعدّ أكثر محافظي البنوك المركزية نفوذاً في العالم، بحسب صحيفة نيويورك تايمز؛ فهو «ملك إمبراطورية خفية»،[2] أما بالنسبة إلى جان مونيه، عرّاب الاتحاد الأوروبي، فقد كان بنك إنجلترا المركزي آنذاك، «حصن الحصون»،[3] و«كان مونتاجو نورمان الرجل الذي حكم الحصن، وكان مُهاب الجانب ولا ترد له كلمة».[4]

وعلى مدى العقود السابقة، شكل نورمان ومحافظو البنوك المركزية الثلاثة الرئيسية الأخرى، جزءاً لما وصفته الصحف «أكثر الأندية حصرية في العالم».[5] وشكل نورمان، وبنجامين سترونج، رئيس بنك الاحتياطي الفيدرالي في نيويورك، وهيلمار شاخت، محافظ البنك المركزي الألماني Reichsbank، وإميل مورو، محافظ بنك فرنسا المركزي Banque de France، مجموعة رباعية لمحافظي البنوك المركزية، ممن تولوا مهمة إعادة هيكلة الآلية المالية العالمية إثر الحرب العالمية الأولى.

ولكن بحلول منتصف عام 1931، كان نورمان العضو الوحيد المتبقي من الرباعي الأصلي. فقد توفي سترونج عام 1928، وهو في الخامسة والخمسين من عمره، على حين تقاعد مورو عام 1930، بينما استقال شاخت بعد خلاف مع حكومته عام 1930؛ ليبدأ مغازلة أدولف هتلر وحزبه النازي؛ وبذلك وقع عبء قيادة عالم المال على عاتق هذا الرجل الإنجليزي النابض بالحيوية والغامض في الوقت نفسه، من خلال ابتسامته "الهزلية"، ومظهره الغامض المصطنع، ولحيته التي هي على غرار لحية "فان دايك"، وملابسه التآمرية: قبعة واسعة الحواف، ورداء فضفاض، ودبوس ربطة عنق من الزمرد اللامع.

ولعل تعرض أهم محافظي البنوك المركزية في العالم، لانهيار عصبي في الوقت الذي دخل فيه الاقتصاد العالمي السنة الثانية من ركود اقتصادي غير مسبوق، يعد من سوء الحظ فعلاً.

فقد انهار الإنتاج في كل دولة تقريباً؛ حيث تراجع الإنتاج في الدولتين الأكثر تضرراً؛ وهما: الولايات المتحدة وألمانيا، بنسبة 40٪. وتعين على المصانع في أرجاء العالم الصناعي، من مصانع السيارات في ديترويت إلى مصانع الصلب في منطقة الرور، ومن مصانع الحرير في ليون إلى أحواض بناء السفن في تاينسايد، إغلاق أبوابها أو العمل بجزء من طاقتها. وعمدت الشركات، في مواجهة تراجع الطلب، إلى تخفيض الأسعار بنسبة 25٪ خلال السنتين اللاحقتين من بدء التراجع الاقتصادي.

وبدأت جيوش العاطلين عن العمل الآن، مطاردة القرى والمدن في الدول الصناعية. وفي الولايات المتحدة التي تعد أضخم اقتصاد في العالم، أصبح نحو 8 ملايين رجل وامرأة؛ أي ما يقارب 15٪ من القوة العاملة، من دون عمل. وانضم 2.5 مليونان ونصف مليون من الرجال الآخرين في بريطانيا، و5 ملايين في ألمانيا؛ وهما، دولتا أكبر اقتصادين – الثاني والثالث في العالم – إلى صفوف البطالة. ومن بين القوى الاقتصادية العظمى الأربع، بدت فرنسا فقط محمية إلى حد ما من الدمار الذي ألحقته العاصفة التي تكتسح العالم، ولكنها هي الأخرى، بدأت الآن تشهد تراجعاً.

وقد بدأت عصابات الشبان والرجال العاطلين عن العمل الذين لا يجدون ما يفعلونه، التسكع في الشوارع والحدائق والحانات والمقاهي. ومع تزايد أعداد الأشخاص العاطلين عن العمل، وغير القادرين على توفير سكن كريم، بدأت بالظهور مدن صفيح كئيبة تُبنى على عجل باستخدام صناديق التغليف، ومخلفات الحديد، وبراميل الشحوم، والأقمشة، ومن هياكل السيارات أيضاً، في مدن؛ مثل: نيويورك وشيكاجو؛ حتى إن مخيماً أقيم في حديقة "سنترال بارك". كما بدأت مستعمرات مؤقتة مشابهة، تشوه أطراف برلين

وهامبورج ودرسدن، أما في الولايات المتحدة فقد بدأ ملايين المشردين الفارين من آفة فقر وسط المدن، رحلة البحث عن نوع ما - أي نوع - من العمل.

وقادت البطالة إلى العنف والتمرد، واندلعت أعمال شغب للحصول على الطعام في ولايتي أركنساس وأوكلاهوما الأمريكيتين، وفي أرجاء ولايات الوسط والجنوب الغربي الأمريكي. وفي بريطانيا بدأ عمال المناجم إضراباً عن العمل، ليتبعهم بعد ذلك عمال مصانع القطن والنسيج. وشهدت برلين حالة تشبه الحرب الأهلية. وخلال الانتخابات التي تمت في أيلول/ سبتمبر عام 1930، لعب النازيون على وتر مخاوف وإحباطات لدى العاطلين عن العمل وحمّلوا الآخرين - الحلفاء والشيوعيين واليهود - مسؤولية معاناة ألمانيا؛ ليحصلوا بذلك على نحو 6.5 من ملايين الأصوات، وزيادة مقاعدهم في البرلمان الألماني "الرايخستاج" من 12 إلى 107 من المقاعد؛ ليصبحوا بذلك ثاني أكبر حزب في البرلمان، بعد الحزب الديمقراطي الاجتماعي. وفي غضون ذلك، شهدت الشوارع صدامات يومية بين عصابات النازيين والشيوعيين، كما وقعت انقلابات في البرتغال والبرازيل والأرجنتين وبيرو وإسبانيا.

وجاء أكبر تهديد اقتصادي الآن، من النظام المصرفي المنهار. وشهد شهر كانون الأول/ ديسمبر عام 1930، انهيار "ذا بانك أوف يونايتد ستيتس" الذي يعد بالرغم من اسمه بنكاً خاصاً ليس له أي وضع رسمي، في أضخم انهيار بنكي منفرد في تاريخ الولايات المتحدة، مخلفاً أموالاً مجمدة بلغت نحو 200 مليون دولار من أموال المودعين. وفي أيار/ مايو عام 1931، أغلق أضخم بنك في النمسا، "ذا كريديت إنستالت"، أبوابه بالرغم من أنه مملوك لعائلة روتشيلد، وامتلاكه أصولاً تصل إلى 250 مليون دولار. وفي 20 حزيران/ يونيو، أعلن الرئيس هربرت هوفر تعليقاً لمدة عام على دفعات الديون والتعويضات كافة، وهي الناجمة عن الحرب. وفي تموز/ يوليو تعثر بنك دانات بنك Danatbank، الذي يعد ثالث أكبر بنك في ألمانيا؛ ما أثار حالة من التهافت على النظام المصرفي الألماني برمته، وموجة عارمة من خروج رؤوس الأموال من البلاد. وأعلن

المستشار هاينريش برونتج، عطلة للبنوك وحدد المبلغ الذي يستطيع المواطنون الألمان سحبه من حساباتهم البنكية، ووقف دفعات الديون الخارجية الألمانية القصيرة الأمد. وفي وقت لاحق من ذلك الشهر، وصلت الأزمة إلى مدينة لندن، وهي التي وجدت نتيجة اعتمادها بقوة على ألمانيا، أن هذه المطالبات مجمدة الآن. وبشكل مفاجئ وفي مواجهة الاحتمال الذي لم يكن متوقعاً في السابق بأن بريطانيا نفسها، ربما لا تتمكن من الوفاء بالتزاماتها، بدأ المستثمرون في أنحاء العالم بحسب أموالهم من لندن. واضطر بنك إنجلترا المركزي، إلى اقتراض 650 مليون دولار من بنوك في فرنسا والولايات المتحدة، بما في ذلك: بنك فرنسا المركزي وبنك الاحتياطي الفيدرالي في نيويورك؛ لمنع نضوب احتياطيها من الذهب تماماً.

ومع تزايد طوابير العاطلين عن العمل، وإغلاق البنوك، وانهيار أسعار المزارع، وإغلاق المصانع بدأ حديث يدور عن يوم القيامة. وفي 22 حزيران/ يونيو، قال عالم الاقتصاد المعروف جون مينارد كينز John Maynard Keynes، أمام حشد في شيكاجو، «نحن اليوم في خضم أكبر كارثة – كارثة كبرى تعود تقريباً إلى أسباب اقتصادية بحت – في العالم المعاصر. لقد علمت أن الرأي السائد في موسكو أن هذه هي آخر أزمة، وهي ذروة أزمات الرأسمالية، وأن نظامنا المجتمعي القائم لن ينجو منها».[6] وكتب المؤرخ أرنولد توينبي الذي يعرف شيئاً أو شيئين عن ظهور الحضارات وسقوطها، في مراجعته السنوية حول أحداث العام للمعهد الملكي للشؤون الدولية: «في عام 1931، فكّر الرجال والنساء في أرجاء العالم بشكل جدي، وناقشوا بصراحة، احتمال انهيار نظام المجتمع الغربي وامتناعه عن العمل».[7]

وخلال الصيف، ظهرت رسالة في الصحف، كتبها مونتاجو نورمان، قبل أشهر قليلة، إلى نظيره في بنك فرنسا المركزي كليمنت موريه Clement Moret. وقال: «ما لم تُتَّخذ إجراءات قاسية لإنقاذ النظام الرأسمالي، فإنه سيتحطم في أرجاء العالم المتحضر، في غضون عام»،[8] مضيفاً في لهجة حادة خَصَّ بها الفرنسيين: «أود الاحتفاظ بهذا

التوقـع مرجعـاً مـستقبلياً». وسرت شـائعات أن نورمـان أصرّ قبـل توجهـه إلى كنـدا للنقاهة على طباعة بطاقات المؤن؛ حالَ عودة البلاد إلى نظام المقايضة إثرَ انهيـار نقـدي عام في أرجاء أوروبا.[9]

وفي أوقات الأزمة، يعتقد محافظو البنوك المركزية بشكل عام بـأن مـن الحكمـة اتبـاع النصيحة التي نقلتها الأمهات عبر القرون إلى أطفالهن: «إذا لم يكن في وسعك قول شـيء لطيف فلا تقل أي شـيء أبداً»؛ ويقود ذلـك، إلى تفـادي المعـضلة المتكـررة التـي تواجـه المسؤولين الماليين الذين يتعاملون مع الذعر، ويمكنهم أن يكونوا صادقين في تـصـريحاتهم العلنية؛ ومن ثم تغذية الجنون أو يمكنهم محاولة الطمأنة التي عادة ما تـستلزم اللجـوء إلى أكاذيب صريحة. ويدل استعداد رجل في منصب نورمان للحـديث بـصراحة تامـة حـول انهيـار الحـضارة الغربيـة بوضـوح إلى أن المـسؤولين المـاليين في مواجهـة "العاصـفة الاقتصادية"، لم يعودوا يمتلكون مزيداً من الأفكار وعلى استعداد لإعلان الهزيمة.

لم يكن نورمان، أبرز مصـرفي في العـالم فحـسب، بـل يحظـى بالإعجـاب أيـضاً مـن الممولين والمسؤولين من ألوان الطيف السياسي كافـة؛ بوصـفه رجـلاً يتمتـع بالشخـصية والرأي السديد. وفي معقل حكم الأثرياء ذلك، لم تحظَ نصيحة أو مشورة من أي شـخص في شـركة "هاوس أوف مورجان"، على سبيل المثال، بتقدير أكثر من النصيحة أو المـشورة من نورمان؛ حيث وصفه توماس لامونت، وهو أبرز شريك في الشـركة، في وقت لاحق، بأنه «أحكم رجل التقاه على الإطلاق».[10] وعند الطرف الآخر من الطيف السياسي، كتـب فيليب سنودن، وزير الخزانة البريطاني، وهو الذي يُعد اشتراكياً متحمـساً، وتوقـع بنفـسه بشكل متكرر انهيار الرأسمالية، بعاطفة متدفقة، أن نورمان «ربما قد خرج من إطـار لوحـة أكثر الرجال الذين زينوا بلاط الملكة وسامة»، وأن «تعاطفه إزاء معاناة الأمم يـشبه حنـان المرأة لطفلها»، وأنه يمتلك «بكميات وافرة، خصلة الثقة المُلهمة».[11]

وقد اكتسب نورمان سمعته بالفطنة الاقتصادية والمالية؛ لأنه كان صائباً جداً في كثـير من الأمور. ومنذ نهاية الحرب، كان معارضاً قوياً للتعويضات المرهقـة عـلى ألمانيـا. وعـلى

مدى عشرينيات القرن العشرين، حذر من أن العالم يعاني نقصاً في احتياطي الذهب. وحذر في مرحلة مبكرة من مخاطر فقاعة سوق الأسهم في الولايات المتحدة الأمريكية.

لكن أصواتاً قليلة منعزلة، أصرّت أنه يحمل هو وسياسته التي تبناها، وخاصة اعتقاده المتصلب، شبه اللاهوتي، بفوائد معيار الذهب، مسؤولية الكارثة الاقتصادية التي ضربت الغرب. ومن بين هذه الأصوات: جون مينارد كينز ونستون تشيرشل. وقبل أيام قليلة من مغادرة نورمان إلى كندا في عطلته القسرية، كتب تشيرشل الذي خسر معظم مدخراته في انهيار "شارع المال" قبل سنتين من ذلك، من مدينة "بياريتس" الفرنسية، إلى صديقه وسكرتيره السابق إدي مارش، «كل شخص ألتقيه يبدو قلقاً بشكل غامض من أن شيئاً فظيعاً سيحدث في قطاع المال... وآمل بوضع مونتاجو نورمان على حبل المشنقة، إذا ما حدث ذلك. ومما لا شك فيه أنني سأشهد ضده».[12]

وقد شكل انهيار الاقتصاد العالمي - وهو الذي يُطلق عليه الآن بحق "الركود العظيم" - خلال الفترة 1929 - 1933، الحدث الاقتصادي الأساس في القرن العشرين. ولم تنجُ أي دولة من مخالب هذا الركود، وعلى مدى أكثر من عشر سنوات، ظل القلق الذي جاء إثرَه يخيم فوق العالم، ويُفسد كل مناحي الحياتين الاجتماعية والمادية، ويشل مستقبل جيل كله. ومن هذا الركود، تدفق الاضطراب في أوروبا خلال "العقد المخادع الوضيع" في ثلاثينيات القرن العشرين، وصعود هتلر والنازية، والانزلاق النهائي لمعظم العالم، نحو حرب عالمية ثانية أشد فظاعة من الحرب الأولى.

ويمكن سرد قصة الانحدار من الازدهار القوي في عشرينيات القرن العشرين إلى "الركود العظيم" بطرائق كثيرة مختلفة. وفي هذا الكتاب، اخترت سردها من خلال النظر إلى الرجال الذين ترأسوا البنوك المركزية الأربعة الرئيسية في العالم: بنك إنجلترا المركزي، والنظام الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي، والبنك المركزي الألماني، وبنك فرنسا المركزي.

وعندما انتهت الحرب العالمية الأولى عام 1918، كان النظام المالي العالمي من بين ضحاياها الكثيرين. وخلال النصف الثاني من القرن التاسع عشر، تمت إقامة آلية موسعة

للائتمان الدولي، تتمركز في لندن على قواعد معيار الذهب، وقد جلبت معها توسعاً ملحوظاً للتجارة والازدهار حول العالم. وتحولت هذه الآلية عام 1919، إلى خراب. وأوشكت بريطانيا وفرنسا وألمانيا على الإفلاس، وأصبحت اقتصاداتها مثقلة بالديون، وعانى سكانها الفقر نتيجة ارتفاع الأسعار، وانهيار عملاتها. وكانت الولايات المتحدة الأمريكية الوحيدة التي خرجت من الحرب أقوى اقتصادياً.

ويتعقب هذا الكتاب، جهود محافظي البنوك المركزية هؤلاء، في إعادة بناء نظام التمويل العالمي إثرَ الحرب العالمية الأولى. ويصف الكتاب، كيف أنه بدا وكأنهم يحققون نجاحاً لمدة قصيرة في منتصف عشرينيات القرن العشرين: تحقيق الاستقرار في العملات العالمية، بدء تدفق رأس المال بحرية عبر العالم، واستئناف النمو الاقتصادي مرة أخرى. ولكن تحت مظهر الازدهار، بدأت تصدعات بالظهور، وثبت أن معيار الذهب الذي اعتقد الجميع بأنه سيوفر مظلة للاستقرار، هو معوق فقط. وتصف الفصول الأخيرة من الكتاب، المحاولات المسعورة والعقيمة في النهاية لمحافظي البنوك المركزية، عندما سعوا جاهدين لمنع الاقتصاد العالمي برمته، من الانزلاق نحو دوامة هبوط "الركود العظيم".

لقد كانت عشرينيات القرن العشرين فترة؛ مثل وقتنا الراهن، تمتع فيها محافظو البنوك المركزية بسلطات غير طبيعية وبشكل استثنائي. ويسيطر أربعة رجال تحديداً على هذه القصة: في بنك إنجلترا المركزي كان هناك الشخص العصبي والغامض مونتاجو نورمان، وفي بنك فرنسا المركزي كان هناك الشخص الذي يعاني رهاب الأجانب ويميل إلى الشك إميل مورو، وفي البنك المركزي الألماني كان هناك الشخص المتغطرس والجامد ولكنه الذكي والداهية أيضاً هيلمار شاخت، وأخيراً في بنك الاحتياطي الفيدرالي في نيويورك بنجامين سترونج الذي غطى مظهر الحيوية والقوة فيه، على رجل مثقل يعاني جرحاً غائراً.

وقد شكل أصحاب هذه الشخصيات الأربعة، خلال معظم العقد، محور الأحداث؛ فحياتهم الشخصية وحياتهم المهنية، توفران نافذة مميزة على هذه الفترة من التاريخ

الاقتصادي، وهي التي تساعد في تركيز التاريخ المعقد لعشرينيات القرن العشرين – القصة المؤسفة والضارة الكاملة للسلام المخفق، والديون والتعويضات للحرب، والتضخم المرتفع، والأوقات العصيبة في أوروبا، والطفرة في الولايات المتحدة الأمريكية، والازدهار وما تلاه من إخفاق – نحو مستوى طيِّع وأكثر إنسانية.

ويوضح كل واحد منهم بطريقته الخاصة، الروح الوطني في زمانه. وقد جسد مونتاجو نورمان، من خلال اعتماده المثالي على حدسه الخاطئ، بريطانيا العالقة في الماضي التي لما تتصالح بعد مع مكانتها التي تراجعت حديثاً في العالم. وعكس إميل مورو، من خلال انعزاله وحقده بدقة متناهية، فرنسا التي انكفأت نحو الداخل؛ لتلعق جراح الحرب الفظيعة. ومثّل بنجامين سترونج، رجل الأفعال، جيلاً جديداً في الولايات المتحدة الأمريكية، منخرطاً بجد لفرد عضلاته المالية للتأثير في الشؤون العالمية. وبدا هيلمار شاخت، من خلال غطرسته الغاضبة، أنه الوحيد غير المنسجم مع ألمانيا الضعيفة والمهزومة التي تحدث عنها، ولكنه ربما كان ببساطة يعبر عن حقيقة خفية، حول المزاج الأعمق للبلاد.

كما أن هناك شيئاً مؤثراً جداً في التباين بين النفوذ الذي مارسه هؤلاء الأربعة ذات مرة، وفي اختفائهم شبه الكامل عن صفحات التاريخ. وهذه الأسماء الأربعة التي كانت مألوفة ذات مرة، ولقبت الصحف أصحابها بأنهم "أكثر الأندية حصرية في العالم"، أصبحت طي النسيان ولم تعد تعني شيئاً لمعظم الناس.

لقد كانت فترة عشرينيات القرن العشرين وقتاً للتحول؛ فقد أُسدلت الستارة على عصر ليبدأ عصر جديد. وظلت البنوك المركزية مُلكية خاصة، وأهدافها الرئيسية تُمثل بالمحافظة على قيمة العملة والقضاء على الذعر تجاه العمليات البنكية. وبدأت للتو تبني فكرة أن من مسؤوليتها إرساء الاستقرار الاقتصادي.

وخلال القرن التاسع عشر، كان محافظ بنك إنجلترا المركزي ومحافظ بنك فرنسا المركزي، من الشخصيات التي تعمل في الظل، والمعروفة تماماً في الدوائر المالية، ولكنها

غير معروفة في الأوساط العامة. وعلى النقيض من ذلك، أصبح محافظو البنوك المركزية في عشرينيات القرن العشرين، كما هي الحال اليوم، محط اهتمام رئيسي عام. وملأت الإشاعات حول قراراتهم واجتماعاتهم السرية الصحف اليومية في إطار مواجهتهم لكثير من القضايا والمشكلات الاقتصادية ذاتها التي يواجهها خلفهم اليوم: تحركات مثيرة في أسواق الأسهم، وعملات متقلبة، وأمواج قوية من رؤوس الأموال، تندفع من مركز مالي إلى آخر.

ولكن وجب على هؤلاء العمل بطرائق قديمة من خلال توافر وسائل ومصادر للمعلومات، بدائية فقط لديهم؛ حيث لم يبدأ جمع الإحصاءات الاقتصادية، إلا منذ وقت قريب فقط. وتواصل المصرفيون عبر البريد - في الوقت الذي كان يستغرق فيه وصول الرسالة من نيويورك إلى لندن أسبوعاً - أو في حالات الطوارئ، باستخدام البرقيات. وانتظر الأمر حتى المراحل الأخيرة من الأحداث المثيرة؛ حتى يتمكنوا من الاتصال فيما بينهم عبر الهاتف، مع بعض الصعوبة.

كما أن إيقاع الحياة كان مختلفاً؛ فلم يسافر أحد جواً من مدينة إلى أخرى. لقد كان العصر الذهبي للخطوط البحرية عندما كان عبور الأطلسي يستغرق خمسة أيام، ويسافر الشخص مع خادمه - وملابس السهرة الرسمية كانت ضرورية على العشاء - ولقد كان العصر يمكن فيه بنجامين سترونج، رئيس بنك الاحتياطي الفيدرالي في نيويورك، الاختفاء فيه في أوروبا مدة أربعة أشهر، من دون إثارة كثير من التساؤلات؛ حيث كان يعبر الأطلسي في شهر أيار/ مايو، ويقضي الصيف وهو يتنقل بين العواصم الأوروبية؛ للتشاور مع زملائه، ويقضي الإجازة المعتادة في أكثر المنتجعات رقياً، وأخيراً العودة إلى نيويورك في أيلول/ سبتمبر.

لقد كان العالم الذي عملوا فيه عالمياً وضيقاً بشكل غريب معاً. لقد كان مجتمعاً فيه الصور النمطية العرقية والقومية من الأمور المُسّلم بها؛ بوصفها حقائق لا تحيزاً، وكان عالماً قد يرفض فيه جاك مورجان، نجل الشخصية القوية بيربوينت مورجان، المشاركة في

قرض إلى ألمانيا؛ بحجة أن الألمان «شعب من الدرجة الثانية»،[13] أو معارضة تعيين يهود أو كاثوليك في مجلس الإشراف على جامعة هارفارد؛ لأن «اليهودي يهودي أولاً، وأمريكي ثانياً، أما الكاثوليكي، فأخشى أنه في أحيان كثيرة، كاثوليكي أولاً، وأمريكي ثانياً».[14] وفي عالم المال، شهدت نهايات القرن التاسع عشر ومطلع القرن العشرين انقساماً عظيماً واحداً؛ فعند أحد الأطراف، وقفت كبريات الشركات المصرفية الأنجلو - سكسونية: جيه بي مورجان، وبراون بروذرز، وبارنجز Barings، على حين وقفت على الطرف الآخر المصالح اليهودية: الفروع الأربعة لعائلتي روتشيلد ولازارد Lazard، والعائلات المصرفية اليهودية الألمانية الكبيرة: واربورج Warburg، وكوهن لويب Kuhn Loeb، والمستقلون؛ مثل: السير إرنست كاسل. ومع أن البروتستانت من ذوي البشرة البيضاء ومن أصول أنجلو - سكسونية؛ مثل: كثيرين من الناس في تلك الأيام، معادين للسامية بشكل عرضي، فإن المجموعتين تعاملتا معاً، باحترام حذر. ولكنهم جميعاً كانوا متكبرين وينظرون بازدراء إلى الدخلاء. لقد كان المجتمع يمكنه أن يكون معتداً وراضياً عن نفسه، ولا يكترث بمشكلات البطالة أو الفقر. وتعدّ ألمانيا الوحيدة، وهذا جزء من هذه القصة التي أصبحت فيها توجهات التعصب الخفية - في آخر المطاف - مؤذية بالفعل.

وعندما بدأت الكتابة، حول محافظي البنوك المركزية الأربعة، والدور الذي لعبه كل واحد منهم في وضع العالم على طريق "الركود العظيم"، ظلت شخصية أخرى تلوح أمامي، وتقتحم المشهد تقريباً: أنها شخصية جون مينارد كينز، الاقتصادي العظيم في عصره، بالرغم من أن عمره لم يتجاوز السادسة والثلاثين، عندما ظهر أول مرة عام 1919. وخلال كل مشهد من الدراما التي تجري على نحو مؤلم، رفض مينارد كينز التزام الصمت، وأصر على ترديد خطاب واحد على الأقل، ولو كان من وراء الكواليس. وعلى عكس الآخرين، لم يكن صانع قرار. وفي تلك السنوات، كان مراقباً مستقلاً، ومعلقاً، ولكنه عند كل خطوة من المخطط، ظل يتحدث مطولاً من الخارج من خلال ذكائه الساخر والهزلي، وفكره المستنير المحب للاستطلاع باستمرار، والأهم من ذلك كله، قدرته الرائعة في أن يكون على حق.

وقد أثبت كينز أنه صوت موازٍ مفيد للأربعة الآخرين في القصة التي ستأتي؛ لقد كانوا جميعاً سادة عظماء للتمويل، قادة لمعتقد تقليدي، أصبحوا حبيسين له على ما يبدو. وعلى النقيض من ذلك، كان كينز شخصاً مزعجاً، ومدرساً في جامعة كامبريدج، وثرياً عصامياً، وناشراً، وصحفياً، ومؤلفاً، حقق أفضل المبيعات، وتحرر من الإجماع المُذهل الذي سيقود إلى مثل هذه الكارثة. وبالرغم من أنه يصغُر النبلاء الأربعة بعقد من الزمان فقط، فإنه ربما قد وُلد في جيل مختلف تماماً.

ولفهم دور محافظي البنوك المركزية إبان "الركود العظيم"، من الضروري أولاً، فهم طبيعة البنك المركزي ومعرفة شيء قليل حول طريقة عمله؛ فالبنوك المركزية مؤسسات غامضة، والتفصيلات الكاملة لأعمالها الداخلية غامضة جداً، إلى درجة أن فئة قليلة في الخارج، ومن الاقتصاديين أيضاً، يفهمونها تماماً. والبنك المركزي في جوهره، بنك تم منحه احتكار إصدار العملة.* وهذه الصلاحية، تمنحه القدرة على تنظيم سعر الائتمان – أسعار الفائدة – ومن ثم تحديد كمية المال المتدفق عبر الاقتصاد.

وبالرغم من دورالبنوك المركزية؛ بوصفها مؤسسات وطنية تحدد سياسة الائتمان لبلدانها بشكل كامل، فإن معظمها ظل حتى عام 1914، خاضعاً للملكية الخاصة، وهي تحتل منطقة هجينة غريبة، وهذه البنوك تخضع للمسؤولية المباشرة لمديريها الذين كانوا مصرفيين في الأساس، وتدفع الأرباح للمساهمين فيها، ولكنها امتلكت صلاحيات استثنائية لأغراض غير ربحية تماماً، وعلى عكس الوقت الراهن؛ حيث يُشترط على البنوك المركزية بحكم القانون، تعزيز استقرار الأسعار والتوظيف الكامل؛ فإن أهم هدف منفرد، وهو المسيطر بالفعل، عام 1914، لهذه المؤسسات، نجده ممثلاً بالمحافظة على قيمة العملة.

---

* ليس هناك حاجة إلى أن يكون الاحتكار كاملاً؛ ففي بريطانيا، وبالرغم من منح بنك إنجلترا المركزي احتكار إصدار العملة عام 1844، فإن البنوك الاسكتلندية واصلت إصدار العملة، إضافة إلى حفظ حق البنوك الإنجليزية القائمة المخولة بإصدار العملة. وتم إصدار آخر قطع نقدية إنجليزية خاصة عام 1921، من بنك "فوكس وفاولر وشركائها"، في مقاطعة سومرست.

وفي ذلك الوقت، اعتمدت العملات الرئيسية كافة، معيار الذهب الذي ربط قيمة العملة بكمية محددة من الذهب. وتم تحديد الجنيه الإسترليني؛[15] على سبيل المثال، بما يساوي 113 حبة من الذهب الخالص، والحبة كانت وحدة وزن، تساوي نظرياً حبة نموذجية تؤخذ من وسط سنبلة قمح؛ وعلى نحو مماثل، تم تحديد الدولار بأنه يساوي 23.22 حبة ذهب ذات جودة مماثلة؛ ونظراً إلى ربط العملات كافة بالذهب، فإنها – من ثم – مربوطة بعضها ببعض؛ ولذلك، كانت قيمة الدولار مقابل الجنيه الإسترليني، تساوي 113/23.22 أو 4.86 دولارات لكل جنيه إسترليني. وكانت الأوراق المالية كافة، ملزمة قانونياً بتحويلها بحرية إلى ما يعادلها من الذهب، وكان كل واحد من البنوك المركزية الرئيسية، مستعداً للحصول على سبائك الذهب بأي كمية من عملاته الخاصة.

ويُستخدم الذهب؛ بوصفه شكلاً من العملة منذ آلاف السنين. وفي عام 1913، تكون ما يزيد قليلاً على 3 مليارات دولار؛ أي نحو ربع النقد المتداول فعلاً في أرجاء العالم، من القطع الذهبية، و15٪ أخرى من الفضة، ونسبة 60٪ متبقية من النقد الورقي. ولكن سكّ العملة الذهبية، شكل جزءاً فقط من الصورة، لا الجزء الأهم.

ولم يكن معظم الذهب النقدي في العالم، وهو نحو الثلثين، متداولاً، بل كان مدفوناً في أعماق الأرض، وهو مكدس على شكل سبائك في خزائن البنوك. وفي كل دولة، وبالرغم من احتفاظ كل بنك ببعض السبائك، فإن معظم ذهب الدولة، كان يُركز في خزائن البنك المركزي. وقد وفرت هذا الكنز الخفي، احتياطيات للنظام المصرفي، وحدد إمدادات الأموال والائتمان داخل الاقتصاد، وعمل ركيزة لمعيار الذهب.

وعلى حين تم منح البنوك المركزية حق إصدار العملة – ومن ثم طباعة النقد – غير أنه لضمان عدم استغلال ذلك الامتياز، وجب على كل واحد منها بحكم القانون، الاحتفاظ بكمية محددة من السبائك الذهبية لتغطية أوراقها لنقدية. واختلفت هذه النظم من دولة إلى أخرى؛ فعلى سبيل المثال، تم إعفاء أول دفعة من الجنيهات الإسترلينية، تساوي 75 مليون دولار طبعها بنك إنجلترا المركزي، ولكن أي نقد يزيد

على هذه الكمية، يجب أن يغطى بالذهب تماماً. كما وجب على بنك الاحتياطي الفيدرالي كذلك، الاحتفاظ بنسبة 40٪ من العملة القائمة كافة التي يصدرها، بالذهب، من دون وجود حد أدنى من الإعفاء. ولكن بالرغم من اختلاف هذه النظم، فإن تأثيرها النهائي كان ممثلاً بربط كمية كل عملة بشكل تلقائي، وشبه آلي، باحتياطي الذهب في البنك المركزي التابعة له.

وللسيطرة على تدفق العملة إلى الاقتصاد، عمد البنك المركزي إلى تغيير أسعار الفائدة. وكان ذلك مشابهاً لتغيير المفاتيح قليلاً باتجاه الأعلى أو الأسفل على مقياس نقدي ضخم؛ فعندما يُكدس الذهب في الخزائن يتم العمل على تخفيض كلفة الائتمان وتشجيع المستهلكين والشركات على الاقتراض؛ ومن ثم ضخ مزيد من المال في النظام. وعندما يشح الذهب في المقابل، يتم رفع أسعار الفائدة؛ ما يقود إلى تراجع المستهلكين والشركات؛ ومن ثم تقليص كمية النقد المتداول.

ونظراً إلى ربط قيمة العملة – بحكم القانون – بكمية محددة من الذهب، وإلى ربط كمية العملة التي يمكن إصدارها بكمية احتياطي الذهب، وجب على الحكومات العيش ضمن إمكاناتها، وهي عندما كانت تفتقر إلى السيولة النقدية، لم يكن في وسعها التلاعب بقيمة العملة؛ ولذلك، ظل التضخم منخفضاً. وأصبح الانضمام إلى معيار الذهب "وسام شرف"؛ إشارةً على أن كل حكومة مشاركة، ألزمت نفسها بعملة مستقرة وسياسات مالية قويمة. وبحلول عام 1914، ربطت 59 دولة عملتها بالذهب.

وأدرك عدد قليل من الأشخاص، مدى هشاشة هذا النظام، وهو الذي أقيم على أساس ضيق جداً. ولم يكن إجمالي الذهب المستخرج في العالم بأسره منذ فجر التاريخ بصعوبة، يكفي لملء بيت ريفي متواضع من طابقين.[16] وعلاوة على ذلك، فإن الإمدادات الجديدة لم تكن مستقرة أو متوقعة معاً، وهي تأتي بشكل متقطع وغير منتظم، وتصل بمصادفة محض، بكميات كافية للوفاء باحتياجات الاقتصاد العالمي؛ ونتيجة لذلك، وخلال الفترات التي شح فيها استخراج الذهب الجديد؛ مثل: الفترة الواقعة بين حمى

استخراج الذهب في كاليفورنيا وأستراليا في خمسينيات القرن التاسع عشر والاكتشافات في جنوب إفريقيا في تسعينيات القرن نفسه، تراجعت أسعار السلع في أرجاء العالم.

ولم يسلم معيار الذهب من المنتقدين. وكان كثيرون منهم أشخاصاً غير أسوياء. ولكن آخرين اعتقدوا بأن السماح بتقييد نمو الائتمان بكمية الذهب، وخاصة خلال فترات تراجع الأسعار، يضر بالمنتجين والمدينين؛ وخاصة المزارعين الذين كانوا منتجين ومدينين في وقت واحد.

وكان أشهر متحدث عن تحرير المال وتسهيل الائتمان، وليام جننجز برايان، عضو الكونجرس الشعبوي من ولاية نبراسكا الزراعية. وقد أطلق حملة دائبة لإنهاء الوضع المميز للذهب، وتوسيع القاعدة التي يستند إليها توليد الائتمان من خلال ضم الفضة؛ بوصفها معدناً للاحتياطي. وخلال مؤتمر الحزب الديمقراطي عام 1896، ألقى برايان إحدى الخطب العظيمة في التاريخ الأمريكي - بانسياب ناضج للبلاغة عبر صوته العميق المؤثر - الذي خاطب فيه مصرفيين من الشرق، أعلن فيه، «لقد جئتم لتقولوا لنا: إن المدن العظيمة تفضل معيار الذهب، ونحن نرد بأن المدن العظيمة تعتمد على سهولنا الواسعة والخصبة. أحرقوا مدنكم واتركوا مزارعنا، وستُشكل مدنكم ثانية وكأن هناك سحراً. ولكن إذا ما دمرتم مزارعنا فإن الأعشاب ستنمو في المدينة... ولن نسمح لكم بوضع تاج الأشواك هذا، على جبين العمل، ولن نسمح لكم بصلب البشرية على صليب من ذهب».[17]

لقد كانت رسالة جاء زمانها وولى. وقبل عشر سنوات على إلقائه ذلك الخطاب، عثر اثنان من الباحثين عن الذهب في جنوب إفريقيا، في أثناء سيرهما خلال عطلة نهاية الأسبوع، في إحدى المزارع في وتوترزراند Witwatersrand، على تشكيل صخري اكتشفوا أنه سلسلة صخرية تحتوي على الذهب. وتبين أن السلسلة هي الطبقة السطحية لأضخم منجم للذهب في العالم. وبحلول الوقت الذي ألقى فيه برايان خطابه، ارتفع

إنتاج الذهب بنسبة 50٪، وتخطت دولة جنوب إفريقيا الولايات المتحدة؛ بوصفها أكبر منتج في العالم، وانتهى عصر جفاف الذهب. وبدأت أسعار السلع كافة، بما في ذلك: المواد الغذائية، بالارتفاع مرة أخرى. وفاز برايان بترشيح الحزب الديمقراطي حينئذٍ، في مرتين متلاحقتين عامي 1900 و1908، ولكنه لم يفز بمنصب الرئاسة قط.

وبالرغم من ارتفاع الأسعار وانخفاضها في دورات كبيرة في ظل معيار الذهب؛ نتيجة تذبذب إمدادات المعدن الثمين، فإن ميلان هذا المنحنى كان لطيفاً؛ لتعود الأسعار آخر المطاف إلى نقطة البداية. وعلى حين أن معيار الذهب؛ ربما نجح في السيطرة على التضخم، فإنه لم يكن قادراً على منع حدوث هذا النوع من الازدهار، وذاك الكساد المالي الذي كان - ومازال - إحدى ميزات المشهد الاقتصادي. ويبدو أن هذه الفقاعات والأزمات متجذرة في الطبيعة البشرية، ومتأصلة في النظام الرأسمالي. وبحسب أحد الإحصاءات، فقد وقعت 60 أزمة مختلفة منذ مطلع القرن السابع عشر، ولكن تاريخ أول حالة ذعر بنكية موثقة، يمكن أن يعود إلى عام 33 للميلاد، عندما وجب على الإمبراطور تيبيريوس، ضخ مليون قطعة ذهبية من المال العام، إلى نظام روما المالي؛ لمنعه من الانهيار.

واختلفت كل واحدة من هذه الحلقات في تفصيلاتها؛ فقد انطلق بعضها من سوق الأسهم، وبعضها من سوق الائتمان، وآخر في سوق العملات الأجنبية، وأحياناً في عالم السلع أيضاً. وأثرت أحياناً في دولة بعينها، وأحياناً في مجموعة من الدول، وفي أحيان كثيرة في العالم بأسره. ولكنها جميعاً، اشتركت في نمط واحد: دورة غريبة متشابهة من الجشع إلى الخوف.

وتبدأ الأزمات المالية - عموماً - بشكل بريء تماماً، بارتفاع لتفاؤل صحي في أوساط المستثمرين. ومع مرور الوقت، يتحول هذه التفاؤل - معززاً بسلوكيات الفروسية - إلى المخاطرة في أوساط المصرفيين، ذاتياً إلى ثقة مفرطة، وأحياناً إلى جنون. ويمتد الازدهار المرافق زمناً أطول بكثير مما يتوقعه أحد. وبعد ذلك، تحدث صدمة

مفاجئة: إفلاس، وخسارة كبيرة تثير الدهشة، وفضيحة مالية تنطوي على احتيال. وبغض النظر عن الحدث، فإنه سيثير تحولاً مفاجئاً ومثيراً في المشاعر. ويلي ذلك حالة من الذعر. ومع اضطرار المستثمرين إلى التصفية للخروج من سوق منهارة، تتراكم الخسائر، وتقلص البنوك تقديم القروض، ويبدأ المودعون المذعورون سحب أموالهم من البنوك.

ولو أن كل ما حدث خلال تلك الفترات المسماة بالعوز، هو خسارة المستثمرين والدائنين الحمقى للمال، لما كان أحد غيرهم ليكترث بذلك. لكن مشكلة في أحد البنوك أثارت مخاوف لحدوث مشكلات في بنوك أخرى؛ ونظراً إلى الارتباط الكبير بين المؤسسات المالية واقتراضها كميات كبيرة من المال من بعضها بعضاً، حتى في القرن التاسع عشر، فإن حدوث صعوبات في منطقة واحدة، سينتقل عبر النظام كله؛ ونظراً إلى امتلاك الأزمات بالتحديد، أسلوباً في الانتشار والتهديد بتقويض سلامة النظام كله، فقد بدأت البنوك المركزية بالتدخل. وإضافة إلى وضع يدها على أدوات التحكم بمعيار الذهب، قامت بالاستحواذ على دور ثانٍ، هو إحباط حدوث ذعر تجاه البنوك وأزمات مالية أخرى.

وامتلكت البنوك المركزية، أدوات قوية للتعامل وهذه الانفجارات، ولاسيما صلاحيتها في طباعة العملة، وقدرتها على حشد أرصدتها الضخمة من الذهب. ولكن بالرغم من توافر كل هذه الترسانة من الأدوات، فإن هدف البنك المركزي آخر المطاف في الأزمة المالية بسيط ومراوغ جداً معاً؛ وهو إعادة الثقة بالبنوك.

إن مثل هذه الانهيارات، لا يعد نوعاً من الفضول التاريخي. وفي الوقت الذي أكتب فيه هذا؛ أي في تشرين الأول/ أكتوبر عام 2008، دخل العالم في إحدى حالات الذعر الأكثر قسوة منذ 75 عاماً، منذ التهافت على البنوك خلال الفترة 1931 – 1933، وهي التي تبرز كثيراً في الفصول القليلة الأخيرة من هذا الكتاب. إن أسواق الائتمان مجمدة، والمؤسسات المالية تخزن المال، والبنوك تنهار أو يتم الاستحواذ عليها أسبوعياً، والأسواق المالية تتداعى، ولا يوجد ما يوضح هشاشة النظام البنكي، أو قوة الأزمة المالية، أكثر من

الكتابة حول هذه القضايا من عين العاصفة. وتعزز مشاهدة المسؤولين في البنوك المركزية ومسؤولي التمويل في العالم يتصارعون والوضع الراهن، تجربة شيء تلو الآخر لاستعادة الثقة، وإلقاء كل ما في جعبتهم نحو المشكلة، والتعامل يومياً وتحولات غير متوقعة ومذهلة في توجهات السوق؛ وهذا درس بأنه ليس هناك لمسة سحرية أو معادلة سهلة للتعامل والذعر المالي. وفي إطار محاولة محافظي البنوك المركزية تهدئة مخاوف المستثمرين وتهدئة الأسواق المتقلبة، فقد كانوا مدعوين للتعامل وبعض القوى الجوهرية وغير المتوقعة في النفسية الجماعية. وتعد المهارة التي يبدونها في أثناء عبور هذه العواصف في مياه مجهولة، هي من يصنع سمعتهم، أو يدمرها آخر المطاف.

الجزء الأول

العاصفة المفاجئة

آب/أغسطس 1914

1

تمهيد

يا لها من حلقة استثنائية! شكلها ذلك العصر في التقدم الاقتصادي للبشرية، انتهت في آب/ أغسطس عام 1914![1]

جون مينارد كينز، الآثار الاقتصادية للسلام

وقفت لندن عام 1914، في وسط شبكة موسعة للائتمان الدولي تستند إلى أسس معيار الذهب، وجلب النظام معه توسعاً ملحوظاً للتجارة والازدهار حول العالم. ولم تشهد السنوات الأربعون الماضية أي حروب كبيرة أو ثورات عظيمة، وانتشرت التطورات التقنية التي شهدها منتصف القرن التاسع عشر - السكك الحديدية والسفن البخارية والبرق - في أرجاء العالم، وفتحت مناطق واسعة للاستيطان البشري والتجارة، وازدهرت التجارة الدولية في الوقت الذي تدفق فيه رأس المال الأوروبي بحرية حول العالم؛ لتمويل الموانئ في الهند ومزارع المطاط في ماليزيا، والقطن في مصر، والمصانع في روسيا، وحقول القمح في كندا، ومناجم الذهب والماس في جنوب إفريقيا، والمواشي في الأرجنتين، والسكة الحديدية من برلين إلى بغداد، وقناتي السويس وبنما. وبالرغم من تعرض النظام في كثير من الأحيان لصدمة نتيجة الأزمات المالية وحالات الذعر تجاه البنوك، فإن حالات الركود في التجارة ظلت قصيرة الأمد، وتمكن الاقتصاد العالمي على الدوام من التعافي.

وقد مثّل معيار الذهب رمزاً لذلك العصر، أكثر من أي شيء آخر؛ وأكثر من الإيمان بالتجارة الحرة، أو عقيدة الضرائب المنخفضة ومن دور أقل للحكومة؛ فالذهب شكل شريان الحياة للنظام المالي، كما مثل المرساة لمعظم العملات، ووفر الأساس للبنوك، وفي زمن الحرب أو الذعر شكل مستودعاً للأمان، أما بالنسبة إلى الطبقات الوسطى المتنامية في العالم، وهي التي وفرت معظم الودائع، فقد كان معيار الذهب أكثر من كونه نظاماً مبتكراً لتنظيم قضية العملة؛ فقد عمل على تعزيز فضائل العصر الفيكتوري كافة،

من تلك المتعلقة بالاقتصاد والحكمة في السياسة العامة. ولقد امتلك - بحسب تعبير إتش جي ويلز - «أمانة حمقاء رائعة»،[2] في ذلك المجال. وحظي في أوساط المصرفيين، سواء في لندن أو نيويورك أو باريس أو برلين، باحترام ممزوج بحماسة شبه دينية، على أنه منحة إلهية، ومدونة سلوك تسمو فوق الزمان والمكان.

وفي عام 1909، أصدر الصحفي البريطاني نورمان أنجل، وهو الذي كان حينذاك محرر النسخة الفرنسية لصحيفة ديلي ميل، كتيباً بعنوان: خداع أوروبا البصري. وقد مُثلت فرضية كتيبه هذا، بأن الفوائد الاقتصادية للحرب خادعة جداً؛ ومن ثم فإن العنوان والروابط التجارية والمالية بين الدول الآن، واسعة جداً إلى درجة أنه لا يجوز لأي دولة متعقلة بذلك التفكير في بدء حرب؛ وسيكون للفوضى في الاقتصاد، وخاصة إرباك الائتمان الدولي، الذي سينجم نتيجة الحرب بين القوى العظمى، ضرر بالأطراف كافة، علاوة على أن المنتصر سيخسر بقدر خسارة المهزوم. وحتى لو اندلعت الحرب في أوروبا بشكل عرضي فإنها ستتوقف بسرعة.

وقد تمتع أنجل بمكانة ملائمة للكتابة حول الترابط العالمي، وقضى حياته كلها في شبه ترحال دائم؛ فهو ولد لعائلة من الطبقة الوسطى في منطقة لنكولنشاير، وقد أرسلته عائلته في عمر مبكر إلى مدرسة فرنسية في "سانت أومر". وشغل في سن السابعة عشرة وظيفة محرر صحيفة تصدر باللغة الإنجليزية في جنيف في أثناء التحاقه بالجامعة هناك، وبعد ذلك، هاجر؛ نتيجة يأسه من مستقبل أوروبا إلى الولايات المتحدة الأمريكية. وبالرغم من قصر قامته التي بلغت خمس أقدام فقط، وبنيته النحيلة، فقد انخرط في حياة العمل اليدوي وعمل في أعمال شتى بولاية كاليفورنيا على مدى سبع سنوات في زراعة العنب، وحفر قنوات الري، وشغل بالعناية بالأبقار، ونقل البريد، وفي أعمال التنقيب، قبل أن يستقر به الأمر في آخر المطاف؛ مراسلاً لصحيفة سانت لويس جلوب - ديموكرات وصحيفة سان فرانسيسكو كرونيكل. وعند عودته إلى أوروبا عام 1898، استقر في باريس ليلتحق بالعمل لدى صحيفة ديلي ميل.

وصدر الكتيب الذي نشره أنجل على شكل كتاب عام 1910، تحت عنوان: الوهم الكبير. والحجة التي طرحها الكتاب في أن عدم الجدوى الاقتصادية للحرب لا وحشيتها، السبب في عدم قبولها أداةً لقوة الدولة، وقد لاقت صدى في ذلك العصر المادي. وتحول ذلك العمل إلى دين. وبحلول عام 1913، حقق مبيعات زادت على مليون نسخة، إضافة إلى ترجمته إلى اثنتين وعشرين لغة؛ ومنها: الصينية واليابانية والعربية والفارسية. وشُكل أكثر من أربعين منظمة لنشر رسالته. واقتبس منه السير إدوارد جريه، وزير الخارجية البريطاني، والكونت فون ميترنيخ Count von Metternich، وجان جوريه، الزعيم الاشتراكي الفرنسي. كما نُقل عن القيصر فلهلم، المعروف بولعه بالقتال أكثر من حبه للسلم، أنه عبّر عن بعض الاهتمام بهذه النظرية.[3]

وبرز من بين أتباع أنجل، ريجينالد بريت، الفيكونت إيشر الثاني، الشخصية المؤسسية ذات العقلية المتحررة والمقرب من الملك إدوارد السابع. وبالرغم من تلقي اللورد إيشر عروضاً كثيرة لتولي مناصب بارزة في الحكومة، فإنه فضّل البقاء في منصب نائب قائد الشرطة؛ نائب الحاكم في قلعة وندسور في الوقت الذي مارس فيه نفوذه الكبير من وراء الكواليس. والأهم من ذلك، أنه العضو المؤسس للجنة الدفاع الإمبراطوري، وهي المنظمة غير الرسمية ولكن القوية التي تم تشكيلها إثرَ إخفاقات حرب البوير Boer War؛ للتفكير وتقديم المشورة حول الاستراتيجية العسكرية للإمبراطورية البريطانية.

وفي شباط/ فبراير عام 1912، عقدت اللجنة جلسات استماع حول قضايا تتعلق بالتجارة في وقت الحرب.[4] وكان معظم الأسطول التجاري الألماني آنذاك، مؤمناً عبر شركة "لويدز أوف لندن"؛ حيث صُعقت اللجنة عندما سمعت خلال شهادة رئيس شركة "لويدز" قوله: أنه إذا قامت البحرية الملكية البريطانية – حالَ الحرب – بإغراق سفن ألمانية، فإن شركة لويدز ستكون ملزمة أخلاقياً – وبحسب محاميها، ملزمة قانونياً – بتغطية الخسائر. والاحتمال هو أنه على حين أن بريطانيا وألمانيا في حالة حرب، فإن شركات التأمين البريطانية ملزمة بتعويض القيصر، عن حمولة سفنه الغارقة، فزاد هذا من الصعوبة ولو لتصور صراع أوروبي.

ولم يكن مستغرباً أن يعلن اللورد إيشر، خلال سلسلة من المحاضرات حول "الوهم الكبير" ألقاها في جامعتي كامبريدج والسوربون، أن «عوامل اقتصادية جديدة تثبت بوضوح تفاهة الحرب»،[5] وأن «الكارثة التجارية والدمار المالي والمعاناة الفردية لحرب أوروبية، أمور ستكون قوية جداً لتجعلها أمراً مستبعداً».[6] وكان اللورد إيشر وأنجل على حق، حول الفوائد الهزيلة والتكاليف الباهظة للحرب. ولكن ثقتهما المفرطة في عقلانية الأمم وإغراءات الإنجازات الاقتصادية الاستثنائية في ذلك العصر - أي الفترة التي أطلق عليها الفرنسيون بعد ذلك، بشكل مثير للعواطف، اسم "العصر الجميل" - جعلتهم يخطئون تماماً في تقدير احتمال اندلاع حرب، تشارك فيها القوى الأوروبية الرئيسية كافة.

2

رجل غريب وحيد

بريطانيا: 1914

أي شخص يذهب لرؤية طبيب نفسي يجب إخضاع دماغه للفحص.[1]

صاموئيل جولدوين

في يوم الثلاثاء 28 تموز/ يوليو عام 1914، وصل مونتاجو نورمان، وهو الذي كان آنذاك أحد الشركاء في الشركة المصرفية التجارية الأنجلو - أمريكية "براون شبلي" إلى لندن. وكانت تلك الفترة ذروة موسم الإجازات، وعلى غرار الجميع تقريباً من طبقته في بريطانيا، أمضى معظم الأسبوع السابق في البلاد. وبدأ إجراءات حل شراكته، وتطلب هذا وجوده في المدينة وقتاً قصيراً. وفي فترة ما بعد الظهيرة نفسها، أشارت التقارير إلى أن النمسا أعلنت الحرب ضد صربيا وبدأت بالفعل قصف بلجراد. وبالرغم من هذه الأنباء، قرر نورمان الذي كان «يشعر بأنه ليس على ما يرام»،[2] تحت ضغط المفاوضات الشاقة، العودة إلى الريف.

ولم يتخيل هو أو أي شخص آخر تقريباً في بريطانيا، أن البلاد على مدى الأيام القليلة المقبلة، ستشهد أقسى أزمة مصرفية في تاريخها، وأن النظام المالي الدولي الذي جلب كثيراً من الازدهار للعالم، سينهار تماماً، وأن أوروبا في معظمها، بما في ذلك: بريطانيا، انزلقت بشكل أعمى في الحرب في غضون أقل من أسبوع.

وقد أبدى نورمان، ومعظم أبناء بلده، بالفعل، اهتماماً سطحياً فقط بالأزمة الأوروبية التي كانت تُشكَّل على مدى الشهر الماضي. وبدا اغتيال الأمير فرانز فرديناند الوريث المفترض لعرش الإمبراطورية النمساوية وزوجته صوفي، على يد مجموعة من القوميين الصرب "الهواة" في مدينة سراييفو بتاريخ 28 حزيران/ يونيو، آنذاك، فصلاً عنيفاً آخر في

التاريخ المضطرب للبلقان؛ وأخيراً، احتلت عناوين الأخبار الرئيسية في بريطانيا عندما أصدرت النمسا إنذاراً إلى صربيا بتاريخ 24 تموز/ يوليو، واتهمتها بالتواطؤ في الاغتيال، وهددتها بالحرب. ولكن واصل معظم الناس بسعادة – حتى في ذلك الوقت – برنامجهم الصيفي الهادئ. وكان من الصعب الشعور بقلق بالغ إزاء أزمة في وسط أوروبا في الوقت الذي شعر فيه رئيس الوزراء هربرت هنري أسكويث نفسه بارتياح كافٍ للإصرار على قضاء عطلة نهاية الأسبوع بممارسة الجولف في "بيركشاير"، وتوجه وزير الخارجية السير إدوارد جريه؛ كما يفعل في كل عطلة نهاية أسبوع في الصيف، لكوخه في "هامبشاير" لصيد سمك السلمون.

ولقد كان أحد فصول الصيف الإنجليزية الرائعة؛ حيث خلت السماء من الغيوم على مدى أيام متواصلة، وكانت درجات الحرارة حول 95 درجة فهرنهايت. وكان نورمان قد بدأ عطلة مبكرة طويلة لمدة شهرين في الولايات المتحدة الأمريكية؛ حيث أمضى معظم وقته، كما يفعل عادة في أثناء زياراته السنوية، في ولايتَيْ نيويورك ومين. وأبحر عائداً إلى إنجلترا في نهاية حزيران/ يونيو؛ لقضاء شهر تموز/ يوليو، في حالة استرخاء في لندن والتمتع بالجو الجيد ولقاء أصدقاء قدامى من إيتون، وتمضية الأيام في ملعب "لوردز" لمشاهدة مباريات الكريكيت التي تستحوذ على اهتمامات عائلته. كما توصل أخيراً إلى حل مع شركائه حول سحب رأس ماله والذهاب في حال سبيله. لقد كان قراراً قاسياً. فقد كان جده شريكاً بارزاً في براون شبلي التابعة لبيت الاستثمار الأمريكي براون بروذرز على مدى أكثر من 35 عاماً. وعمل نورمان نفسه هناك منذ عام 1894، ولكن مزيجاً من اعتلال الصحة والصراعات المتكررة مع أعضاء آخرين في الشركة، بدا وكأنه لم يترك له كثيراً من الخيارات ماخلا قطع علاقاته.

عاد نورمان إلى جلوسسترشاير صبيحة يوم الأربعاء 29 تموز/ يوليو؛ ليجد برقية عاجلة تستدعيه إلى لندن. واستقل القطار في اليوم نفسه؛ ليصل في المساء متأخراً كثيراً عن حضور اجتماع مضطرب لـ "الديوان" – مجلس إدارة – في بنك إنجلترا المركزي. وشغل نورمان عضوية هذا النادي الحصري منذ عام 1905.

وعلى الرغم من بلوغ نورمان سن الثالثة والأربعين فإنه لم يكن متزوجاً وعاش وحيداً في منزل ضخم مجصص من طابقين، يُسمى "ثورب لودج"، قبالة حديقة هولاند غرب لندن. وشكل المنزل وطاقمه المؤلف من سبعة خدم أعظم وسائل الرفاهية بالنسبة إليه. وعندما اشتراه عام 1905، كان في حالة يرثى لها، وخصص على مدى السنوات السبع المقبلة طاقاته؛ للانتهاء من إعادة إعماره. وصمم معظم الجزء الداخلي بنفسه؛ ومن ذلك: الأثاث؛ ونظراً إلى تأثره بمثاليات وليام موريس وحركة الفنون والأعمال اليدوية، فقد استأجر أفضل الحرفيين واستخدم أغلى المواد، وقام بزيارة الورش أحياناً في أثناء توجهه للبيت من المدينة للمساعدة في أعمال النجارة.

وتجدر الإشارة إلى أن ذوقه في أعمال الزخرفة، يعدّ غير عادي إلى حد ما، بل يعد غريباً. فقد تمت كسوة المنزل بأخشاب غريبة مستوردة من إفريقيا والأمريكتين؛ ما أضفى عليه مظهر القسوة والكآبة؛ كدير لأحد الأثرياء. ولم يكن هناك كثير من الزينة: قاعة مدخل من الطوب البراق بدا كاللؤلؤ، ولكنه في الحقيقة نوع من السليكون الصناعي، بلوحين ضخمين مطرزين على الطريقة اليابانية، يحملان صورة طاووس، إضافة إلى موقد نار إيطالي ضخم من القرن السابع عشر. ولكنه شكّل ملاذاً له من العالم. فعند أحد الأطراف بنى غرفة ضخمة مقببة للموسيقا أقام فيها حفلات صغيرة: أربعة عازفين على آلات وترية يعزفون موسيقا جادة لبرامز أو شوبرت، وأحياناً لنورمان وحده. وإلى جانب المنزل، حوّل حقلاً صغيراً إلى حديقة صغيرة رائعة ذات مستويات مختلفة تظللها أشجار الفاكهة، ويطل عليها مكان مظلل؛ حيث كان يتناول وجباته في الصيف.

وبالرغم من امتلاك نورمان بعض الثروة الموروثة، باستثناء المنزل، فإنه عاش حياة بسيطة تماماً. وتنازل عن ممتلكات والده في بلدة موتش هادام بمقاطعة هيرتفوردشاير لشقيقه الأصغر، المتزوج وصاحب العائلة، في الوقت الذي رضي فيه بكوخ صغير في فناء المزرعة على تلك الأرض.

ولم يظهر نورمان؛ بوصفه مصرفياً أو يرتدي لباس المصرفيين قط. ونظراً إلى طول قامته، وجبهته العريضة، ولحيته المستدقة الرأس، وبشرته البيضاء أصلاً، فقد امتلك يدين طويلتين ناعمتين؛ مثل: يدي فنان أو موسيقي. وبدا – على نحو أكبر – مثل: نبيل إسباني في إحدى لوحات فيلاسكويز، أو أحد أفراد البلاط من عهد تشارلز الثاني. ولكن بالرغم من المظاهر فإن نسبه المهني خلا من الأخطاء: فوالده ووالدته ينحدران من أكثر العائلات الإنجليزية المصرفية الراسخة والمعروفة.

وبدا نورمان مونتاجو الذي ولد عام 1871، منذ طفولته المبكرة غير منسجم تماماً على الإطلاق. فقد كان واهناً منذ ولادته، إضافة إلى معاناته عندما كان صبياً آلامَ الصداع النصفي الحاد. وقد أولته والدته العاطفية والموتورة جداً، وهي التي كانت هي ذاتها عرضة للاكتئاب وأمراض وهمية، عناية مفرطة. والتحق بالدراسة في كلية إيتون على غرار جده ووالده. ولكنه كان على عكس جده ووالده وعمه، وأخيه في آخر المطاف، ممن قادوا جميعاً فريق رياضة الكريكيت، فلم يتفوق مونتاجو في جو المنافسة والرياضة، وكان غير منسجم، بل كان وحيداً ومنعزلاً ومزاجياً بشكل عام. والتحق عام 1889، بكلية كنجز كوليج بكامبريدج، ومرة أخرى؛ ونظراً إلى شعوره بعدم السعادة وافتقاره إلى الانسجام، انسحب بعد عام.

وحتى عندما كان شاباً، بدا وكأنه يواجه صعوبة في اكتشاف نفسه. وأمضى سنتين متقطعتين في زيارة أوروبا والإقامة مدة عام في مدينة درسدن؛ حيث تعلم الألمانية وأبدى اهتماماً بالفلسفة التأملية، ومدة عام آخر في سويسرا. ثم عاد عام 1892، إلى إنجلترا للانضمام للعمل في مصلحة العائلة، مارتنز بانك Martins Bank؛ حيث كان والده وعمه شريكين فيه، كاتباً متدرباً في فرع شارع لومبارد. ولعدم تمكنه من حشد كثير من الحماسة أو الاهتمام في العمل الممل في الأعمال المصرفية التجارية، قرر عام 1894، تجربة بنك جده لأمه، براون شبلي. وقد مُثّل النشاط الرئيسي للبنك بتمويل التجارة بين الولايات المتحدة وبريطانيا؛ الأمر الذي أخرجه على الأقل من لندن ومكنه من تمضية عامين تقريباً في

العمل في مكاتب براون بروذرز في مدينة نيويورك. لقد وجد الحياة في الولايات المتحدة، من خلال قيودها الاجتماعية الأقل والأكثر تحرراً والأقل محافظة من عالم لندن المصرفي الضيق، حتى إنه بدأ أيضاً بالتفكير في الاستقرار في الولايات المتحدة.

وبدلاً من ذلك، وجد ضالته في الحرب. فقد اندلعت حرب البوير في تشرين الأول/ أكتوبر عام 1899. وتطوع نورمان الذي التحق بالميليشيا عام 1894، وأمضى أسابيع عدة في التدريب كل صيف؛ ليصل بحلول هذا الوقت إلى رتبه نقيب، فوراً للالتحاق بالخدمة الفعلية. ولم يكن مستعمراً متحمساً تحديداً، ولكنه بدا مدفوعاً ببحث عاطفي عن المغامرة ورغبة للهروب من حياته المملة.

وبحلول الوقت الذي وصل فيه إلى جنوب إفريقيا في آذار/ مارس عام 1900، كانت قوة الاحتلال البريطانية المؤلفة من 150 ألف رجل تخوض حرب عصابات مرة ضد تمرد "البوير" الذي يضم نحو 20 ألف رجل. وأصبح نورمان الذي وُلِّيَ قيادة وحدة مكافحة تمرد، وكانت مهمته ملاحقة مغاوير البوير، لقد كان رجلاً مختلفاً في الميدان. وبالرغم من الظروف الصعبة والأكل السيِّئ والحرارة المرتفعة وقلة النوم، فإنه استمتع بالخطر واكتشف ثقة جديدة. وكتب لوالديه يقول: «أشعر بأنني شخص مختلف الآن... المرء ينظر بنوع من الحيرة إلى الوقت الذي يتعين عليه مرة أخرى العودة إلى الحياة الحضرية».[3]

وتم تقليده آخرَ المطاف وسام الخدمة المتميزة، وهو الذي يعد ثاني أرفع وسام للشجاعة يحصل عليه ضابط. وسيظل هذا الوسام أحد أكثر إنجازاته فخراً، طوال سنوات كثيرة، حتى عندما اكتسب شهرة عالمية، فقد ظل ذلك الوسام التميز الوحيد الذي أصر عليه؛ ومن ذلك: وضعه ضمن النسخة البريطانية للمشاهير. ولكن المعاناة الجسدية الشديدة أثرت في بنيته الضعيفة؛ حيث أصيب في تشرين الأول/ أكتوبر عام 1901، بالتهاب شديد في المعدة وتمت إعادته إلى أرض الوطن.

وبعد عودته إلى الحياة المدنية، أمضى العامين اللاحقين في استعادة عافيته، إضافة إلى أشهر عدة للنقاهة في منزل عمه في منطقة "هيريه" على شواطئ الريفيرا؛ ومن ثم بدأ علاقة طويلة بالريفيرا الفرنسية. ولم يتمكن حتى عام 1905، من استئناف عمله كاملاً في براون شبلي؛ حيث أصبح على مدى السنوات الست المقبلة أحد الشركاء الرئيسيين الأربعة، وذلك وقت محطم للمعنويات بشكل خاص، شابه خلافات متواصلة مع زملائه حول استراتيجية العمل.

ولكن حياته الشخصية، هي التي أثرت فيه أكثر؛ فقد أدى فسخ خطوبته عام 1906، إلى إصابته بأولى حالات الانهيار العصبي؛ ولذلك، فقد ظهرت عليه علامات تقليدية للهوس الاكتئابي: فترات من النشاط يليها قنوط حاد. وعلى حين أنه في العادة يعد أكثر الأصحاب لطفاً، فإنه عندما يصاب بإحدى حالات الاكتئاب التي قد تستمر أسابيع، يصبح شخصاً حاد الطبع، ويدخل في نوبات غضب وينفجر بطريقة غير منطقية في وجه أي شخص حوله. وازدادت هذه الحالات بعد عام 1909، إلى أن انهار في أيلول/ سبتمبر عام 1911؛ وبناء على نصيحة أطبائه في أن يأخذ راحة كاملة، فقد عمل بشكل متقطع فقط، على مدى السنوات الثلاث اللاحقة؛ حيث أصبح بشكل تدريجي أكثر عزلة. وبدأ الترحال كثيراً وكأنه يبحث عن شيء ما. وانطلق في إجازة لمدة ثلاثة أشهر، عبر مصر والسودان في كانون الأول/ ديسمبر عام 1911؛ لينطلق بعد عام من ذلك، في رحلة طويلة عبر جزر الهند الغربية وأمريكا الجنوبية.

وفي بينما نصحه أحد مديري البنوك الأصدقاء، باستشارة الطبيب النفسي السويسري كارل يونج. وعاد فوراً إلى أوروبا ورتب موعداً في زيورخ. وفي نيسان/ إبريل عام 1913، وبعد أيام قليلة من الاختبارات؛ ومن ذلك: اختبارات للدم والسائل في النخاع الشوكي أبلغ الطبيب النفسي الصاعد، نورمان بأنه يعاني "شللاً جنونياً عاماً"، وهو مصطلح كان يستخدم آنذاك لوصف بداية مرض عقلي يرتبط بمرض الزهري في مرحلته الثالثة، وبأنه سيموت في غضون أشهر عدة. وعلى حين أن بعض أعراض الشلل الجنوني العام تشبه في الحقيقة الأعراض المرتبطة بالهوس الاكتئابي

- تحولات مفاجئة بين النشاط والحزن الشديد، واندفاع للإبداع تليه نزعات انتحارية، وأوهام العظمة - غير أن هذا كان تشخيصاً خاطئاً بشكل واضح.

وقد سعى نورمان الذي شعر بصدمة كبيرة للحصول على رأي ثانٍ من طبيب سويسري آخر هو الدكتور روجر فيتوز، وهو المختص في الأمراض العصبية؛ حيث أمضى الأشهر الثلاثة اللاحقة تحت رعايته في زيورخ. وكان فيتوز قد طور أسلوباً للتخفيف من الضغط الذهني، باستخدام أساليب تشبه الأساليب المستخدمة في التأمل. وعلم مرضاه تهدئة أنفسهم من خلال التركيز على سلسلة من الأنماط الدقيقة أو كلمة واحدة أحياناً. وأصبح فيتوز لاحقاً مشهوراً جداً في بعض الأوساط الاجتماعية في لندن؛ حيث ضمت قائمة مرضاه أوتولاين موريل، وجوليان هكسلي، وتي إس إيليوت.

وشكل ذلك بالنسبة إلى نورمان بداية تاريخ على مدى الحياة من تجربة الديانات المقصورة على فئة محددة والممارسات الروحية، ومارس الصوفية مدة قصيرة. وفي العشرينيات أصبح من أتباع إميل كو، عالم النفس الفرنسي الذي دعا إلى قوة السيطرة الذاتية من خلال الإيحاء الذاتي المتواصل، وهي نوع من طائفة معاصرة كانت رائجة في تلك السنوات تعتمد التفكير الإيجابي. كما أنه شُغِل بالروحانيات. وانتهى به المطاف بتبني الأفكار الغريبة كافة والتأكيد لأحد زملائه، على سبيل المثال، أن في إمكانه اختراق الجدران؛[4] ونظراً إلى شعوره بنوع من السعادة المؤذية في إغاظة الناس بأفكاره غير التقليدية، فقد كان من الصعب دوماً معرفة مدى أخذه على محمل الجد.

وربما لم يكن مفاجئاً، أن يحظى نورمان بسمعة بأنه غريب الأطوار. وكان معارفه في المدينة ينظرون إليه على أنه رجل غريب ومنعزل يمضي أمسياته وحيداً في منزله الكبير، وهو منغمس بالاستماع إلى موسيقا برامز، ويقتبس بشكل متكرر من أقوال الحكيم الصيني لاو تزو. ولم يقم حقاً! بأي محاولة للانخراط في جو المدينة الاجتماعي. وكانت اهتماماته بشكل رئيسي جمالية وفلسفية، وبالرغم من أنه كان يَعُدّ عدداً قليلاً من المصرفيين ضمن أصدقائه المقربين، فإنه كان يفضل عموماً مخالطة دائرة أكثر انتقائية من الفنانين والمصممين.

وبحلول يوم الخميس 30 تموز/ يوليو، اتضح أن ما ظهر بادئ الأمر على أنه علاقة بلقانية بعيدة فقط، بين إمبراطورية مضمحلة وإحدى دولها الصغيرة، بدأ يتصاعد باتجاه حرب أوروبية عامة؛ ورداً على هجوم النمسا ضد صربيا، أصدرت روسيا الآن أمراً بالتعبئة العامة. وجلبت الأزمة السياسية الدولية أزمة مالية إثرَها. واضطرت أسواق الأسهم في برلين وفينا وبودابست وبروكسل وسانت بيترسبرج، إلى وقف التعامل. ومع إغلاق الأسواق المالية كافة في أوروبا، باستثناء سوق باريس، تم تركيز ذعر تسييل السندات على لندن.

وعندما وصل نورمان، يوم الجمعة 31 تموز/ يوليو، إلى مكتبه في لندن الذي يقع إلى الشمال من بنك إنجلترا المركزي، وجد أن مجتمع المال يقف بقوة ضد أي تدخل بريطاني في صراع أوروبي. واستذكر ديفيد لويد جورج، وزير الخزانة، بعد ذلك، كيف أن وولتر كنلايف، محافظ بنك إنجلترا المركزي، وهو الرجل القليل الكلام الذي لا يجيد العروض المسرحية عادة، ناشد «والدموع في عينيه قائلاً: "لنظل خارج الحرب. سنُعرَّض للتدمير إذا ما جُررنا إليها"».[5]

وقد مثلت لندن العاصمة المالية للعالم، واعتمدت أسباب العيش في المدينة بشكل كبير على التمويل الأجنبي أكثر من توفير رأس المال للصناعة المحلية. وأشرف المصرفيون التجاريون الموجودون في مجموعة الشوارع المحيطة ببنك إنجلترا المركزي، تلك الدائرة الداخلية المنتقاة من الأسماء المألوفة - "روتشيلد" و"بارنجز" و"مورجان جرنفل" و"لازارد" و"هامبروز" و"شرودر" و"كلاينورتس" و"براون شبلي" التي منحت مدينة لندن سحرها - على أضخم عملية إقراض دولية شهدها العالم على الإطلاق. وشهد كل عام إصدار سندات أجنبية بقيمة مليار دولار عبر مصرفيي لندن. وخلال العام السابق اشترك بنك بارنجز وبنك هونج كونج شانجهاي في تقديم قرض بقيمة 125 مليون دولار للصين، وجلب بنك هامبروز قرضاً لمملكة الدنمارك إلى السوق، وضمن بنك روتشيلد إصداراً بقيمة 50 مليون دولار إلى البرازيل وكان يخوض

مفاوضات لقرض آخر، وتمت عمليات إصدار سندات لرومانيا ومدن استوكهولم ومونتريال وفانكوفر. وفي نيسان/ إبريل، قاد بنك شرودرز عملية إصدار سندات بقيمة 80 مليون دولار لحكومة النمسا الإمبراطورية، الدولة التي قد تخوض بريطانيا الحرب ضدها قريباً. وسوف يختفي كل هذا التمويل، والأرباح التي تجلبها؛ حالَ نشوب الحرب.

وأدى إغلاق أسواق الأسهم في أرجاء أوروبا، وخطر حظر شحنات الذهب - وهذا سيسبب انهيار معيار الذهب برمته - إلى إثارة مشكلة فورية. وأصبح الآن من الصعب - إن لم يكن مستحيلاً - على الأوروبيين، إرسال الأموال إلى الخارج لتسوية ديونهم التجارية. وواجهت البنوك التجارية التي ضمنت كل هذه الأوراق، الإفلاس.

ولم يكن المصرفيون، الوحيدين الذين يشعرون بالذعر إزاء التهديد الذي يواجهه النظام المالي العالمي؛ بسبب احتمال اندلاع الحرب؛ فحتى وزير الخارجية، السير إدوارد جريه، وهو الذي كان من بين أعضاء الحكومة، قد راهن بحياته المهنية على "التفاهم" الغامض مع فرنسا، وكان الأكثر التزاماً بالقتال، حذر السفير الفرنسي من أن «الصراع المقبل سيغرق المالية الأوروبية في مشكلة، وأن بريطانيا تواجه أزمة اقتصادية ومالية غير مسبوقة، وأن حياد بريطانيا قد يكون الطريقة الوحيدة؛ لتجنب انهيار كامل للائتمان الأوروبي».[6]

وفي تمام الساعة العاشرة من صبيحة الجمعة، تم وضع بيان على باب سوق الأسهم، يعلن إغلاق السوق إلى إشعار آخر، أول مرة منذ أن وُجد عام 1773.

وقد بدأت البنوك في أرجاء المدينة، الامتناع عن دفع الجنيه الإنجليزي الذهبي للزبائن؛ وسرعان ما اصطف رتل طويل خارج بنك إنجلترا المركزي في شارع ثريدنيدل، وهو البنك الوحيد الذي ظل مُلزماً قانونياً بتحويل الأوراق النقدية من فئة خمسة جنيهات إلى نقد ذهبي. ولم يحدث أي ذعر، بل كان الأمر جواً من «القلق الشديد» فقط.[7] وفي الوقت الذي تم فيه إدخال الحشود، ومعظمها من النساء اللواتي «وقفن بعصبية وهن يحملن أوراقهن النقدية»،[8]

إلى الساحة الداخلية للبنك، احتشدت مجموعة كبرى من المتفرجين المذهولين على درجات "السوق المالية الملكية" المقابلة. وذكرت التايمز أنه «بالرغم من أن مئات عدة من الناس – وكثير منهم من الأجانب – وقفت في الطابور خلال اليوم، فإنه لم يحدث أي نوع من الفوضى».[9] وأكدت صحيفة التايمز بغطرسة، أن هذا يتناقض تماماً وتقارير الذعر الواردة من المدن الأوروبية التي يمكن أن تُعزى إلى الشخصية «الباردة والهادئة تقليدياً»[10] للإنجليز. وفي اليوم اللاحق أصبح الحشد خارج البنك أكبر، ولكن لم يحدث شعور بالذعر الحقيقي. ومع ذلك – وتحسباً لأي طارئ – أقسم حراس البنك، ممن تميزوا بالمعطف الوردي الطويل والصدرية الحمراء والقبعة المرتفعة، اليمين؛ بوصفهم رجال شرطة خاصين يمتلكون صلاحية الاعتقال.[11]

وكان من المحتمل حدوث اضطرابات في الشوارع، ولكن الخوف كان ينتشر عبر مجالس إدارات البنوك التجارية الكبرى. وقد انخرطت هذه الإدارات على مدى الأشهر الستة السابقة، في جدل قوي مع بنك إنجلترا المركزي حول ملاءمة احتياطي الذهب لديه ولدى البنك المركزي معاً؛ حالَ حدوث مثل هذه الأزمة. وفي شباط/ فبراير، حذرت مذكرة تم توزيعها على لجنة من المصرفيين، من أنه «حالَ اندلاع حرب فإن الدول الأجنبية ستمتلك القوة وستستخدمها بقسوة؛ لإحداث اضطراب مالي خطير من خلال المطالبة بالذهب».[12] والآن، وفي مواجهة احتمال انهيار أجزاء كبيرة من مدينة لندن، بدأ المصرفيون التجاريون وهم في حالة ذعر، سحب الذهب من حساباتهم في بنك إنجلترا المركزي. وتراجع احتياطي البنك من السبائك الذهبية من أكثر من 130 مليون دولار يوم الأربعاء 29 تموز/ يوليو، إلى أقل من 50 مليوناً يوم السبت 1 آب/ أغسطس، عندما أعلن البنك رفع سعر الفائدة إلى نسبة غير مسبوقة، بلغت 10٪؛ لجذب الودائع والمحافظة على مخزونه من الذهب الذي يتراجع بسرعة.

وفي غضون ذلك، كانت الأزمة على القارة (الأوروبية) تتصاعد لا محالة. وقابلت ألمانيا التعبئة العامة الروسية بتعبئة عامة خاصة بها يوم الجمعة 31 تموز/ يوليو، ووجهت

إنذاراً تطالب فرنسا بإعلان حيادها وتسليم حصون تول وفيردو، من حيث كون ذلك تعهداً بحسن النية. وفي اليوم اللاحق أعلنت ألمانيا الحرب على روسيا؛ على حين أعلنت فرنسا تعبئتها العامة الخاصة بها. وبحلول يوم الأحد، اتضح في غضون ساعات، أن فرنسا الملتزمة بتحالفها وروسيا ستدخل الحرب ضد ألمانيا. وخلال عطلة نهاية الأسبوع تلك، أبرق نورمان إلى شركائه الأمريكيين في براون بروذرز في نيويورك، قائلاً: «الآفاق الأوروبية قاتمة جداً».[13]

وعلى مدى عطلة نهاية الأسبوع، تحول مزاج بريطانيا بشكل حاسم لصالح الحرب. وتزامنت عطلة نهاية الأسبوع وعطلة البنوك في شهر آب/ أغسطس؛ حيث احتشد آلاف الأشخاص – ممن كانوا منفعلين جداً للبقاء في منازلهم وشدهم للخروج أشعة الشمس – وسط لندن ابتداء من ميدان ترافلجار مروراً بشارع وايتهول وصولاً إلى قصر بكنجهام، ومنعوا حركة السيارات والحافلات، وهم يهتفون ويرددون أغاني وطنية – "لا مارسيه La Marseillaise"، إضافة إلى "حمى الله الملك" – ويطالبون بعمل ما.

وفي يوم الاثنين، تكون لندن في الوضع الطبيعي، خالية تماماً خلال عطلة البنوك في آب/ أغسطس، وبدلاً من ذلك، انضم نورمان إلى 150 مصرفياً آخر اجتمعوا في بنك إنجلترا المركزي. لقد كان اجتماعاً عاصفاً. وكما أشار لويد جورج، وزير الخزانة، في وقت لاحق: «الممولون في حالة رعب، ولا يقدمون صورة بطولية».[14] ولم يعلم كثير من الرجال المشاركين: هل كانوا قد خسروا كل ما يملكونه أو لا؟ وتعالت الأصوات حتى إن أحد المصرفيين «هز قبضته»،[15] تجاه محافظ البنك نفسه. وقرر الاجتماع رفع توصية إلى وزير الخزانة، بضرورة تمديد عطلة البنوك مدة ثلاثة أيام أخرى؛ لكسب الوقت؛ حتى تتراجع حالة الذعر. كما أعلنت وزارة الخزانة أن ديون التجارة كافة، ستؤجل بشكل آلي إلى شهر إضافي في الوقت الذي يقرر فيه بنك إنجلترا المركزي السبل المثلى؛ لإنقاذ البنوك التجارية المهددة بالإعسار أو الإفلاس.*

* سينتهي المطاف بالحكومة، إلى تحمل مسؤولية المخاطر تجاه الديون التجارية هذه كافة، حتى نهاية الحرب.

وكان قلق نورمان الفوري خلال الأيام القليلة الأولى تلك ببساطة، ممثلاً بضمان صمود براون شبلي؛ وإلا فإنه سيفقد أي أمل في استرداد رأس ماله. وخلال عطلة نهاية الأسبوع، اجتمع مئات من زبائن الشركة الأمريكيين العالقين في أوروبا في مكاتب "بال مول"؛ في محاولة لتسييل رسائل ائتمانهم. ولكن مع بدء الغيوم بالتلاشي، اتضح أنه نظراً إلى تركز كثير من أعمال الشركة في الولايات المتحدة التي ظلت لحسن الحظ حيادية، ستخرج الشركة من دون أي ضرر نسبياً. ولكن نورمان، بصفته عضواً في مجلس إدارة بنك إنجلترا المركزي، وجد نفسه مضطراً إلى تمضية معظم وقته في أعمال البنك، وخاصة في محاولة حل متاهة الديون التجارية غير المدفوعة.

ومن الغريب! أن التوتر الشديد في ذلك الوقت، وعبء العمل الذي ترك له قليلاً من الوقت للتفكير بدوَا بالفعل يخففان ضعفه الذهني، وقد كتب إلى أحد أصدقائه في الولايات المتحدة: «أنا اعمل صباحاً ومساءً، ولم أشعر بأي وجع أو ألم، كما أنني لم أكن أفضل حالاً قط منذ سنوات خلت».[16] إن الحرب بطريقة غريبة – ولكنها حقيقية – ستكون أفضل بالنسبة إليه.



هیلمار شاخت

3
الساحر الصغير

ألمانيا: 1914

إنه دليل شائع على أن التواضع، هو سُلّم الشاب الطموح.

وليام شكسبير، مسرحية يوليوس قيصر

في أرجاء أوروبا خلال أحداث الأسبوع المشار إليه سابقاً، ظل الناس مذهولين؛ جراء تسارع الأحداث، وبدا وكأن الأزمة جاءت من العدم. وبالرغم من أن معظم القارة الأوروبية كان يتوقع تقريباً نشوب حرب على مدى العقد المنصرم فإن قلة تخيلت، في نهاية حزيران/ يونيو، أن اغتيال أرشيدوق نمساوي سيشعل فتيل الحرب.

وجاء الرضا المتواصل لدى معظم الألمان خلال شهر تموز/ يوليو عام 1914، حتى بعد حادثة الاغتيال في سراييفو، إلى حد كبير؛ نتيجة حملة متعمدة من حكومتهم؛ لإبراز مظهر من الهدوء. ولكن خلف الكواليس كانت أعلى الأوساط في برلين تحث النمسا على استخدام حادثة الاغتيال؛ مسوغاً لإرغام صربيا على الرضوخ إلى الأبد. وفي غضون ذلك، وجد قادة النمسا وألمانيا معاً، صعوبة بالغة في إخفاء نياتهم تماماً في العلن. وقدموا جميعاً عرضاً رائعاً للمضي قدماً في برامج عطلاتهم الصيفية المعتادة. وحقق الإمبراطور فرانز جوزيف مبتغاه من خلال البقاء في منزله الذي يستخدمه لممارسة الصيد في "باد ايشل" طوال شهر تموز/ يوليو. وغادر القيصر في 6 تموز/ يوليو؛ لقضاء عطلته السنوية لمدة ثلاثة أسابيع، على متن يخته "هوهنزوليرن" في منطقة فيوردز النرويجية. ووصل المستشار ثيوبولد فون بثمان – هولويج إلى برلين؛ لعقد بعض الاجتماعات الطارئة مطلع تموز/ يوليو، ولكنه سرعان ما استأنف إجازته في منزله الذي تصل مساحته إلى 7500

هكتار في منطقة هوهنفناو على بعد نحو 30 ميلاً، على حين أن رئيس الأركان العامة الجنرال هيلموت فون مولتكه، ظل في كارلزباد؛ للاستمتاع بمياهها، بينما غادر وزير الخارجية جوتليب فون ياجو؛ لقضاء شهر العسل.

ومن بين الذين أخذتهم الأزمة على حين غرة، مصرفي في السادسة والثلاثين من عمره في برلين، يحمل اسماً غريباً بتميز "هوراس جريلي هيلمار شاخت" Horace Greeley Hjalmar Schacht، وبالرغم من المهزلة المدروسة للسلطات فإن الشائعات حول الحرب، بدأت في الانتشار مطلع تموز/ يوليو، في أوساط الدوائر المصرفية العليا في ألمانيا. ومن بين الذين تبنوا رأياً متشائماً، ولاسيما تجاه الوضع منذ البداية، ووربيرج وماكس، سليل العائلة المصرفية البارزة في هامبورج، وهو الذي كان معروفاً بشكل ملحوظ بأنه مقرب إلى البلاط الإمبراطوري.[1] وقد أسهم القيصر نفسه، وهو المعروف بطيشه في هذه الشائعة، من خلال الإصرار على إبلاغ صديقه ألبرت بالين، رئيس شركة الشحن البحري هامبورج – أمريكا لاين، قبل تنفيذ التعبئة العامة.[2] كما سرى حديث بأن ولي العهد، أشاع أدق الأسرار لتحذير أصدقائه في الأوساط المالية؛ ومنهم: مدير بنك درسدنر Dresdner، يوجين جوتمان، بأنه بالرغم من الهدوء الظاهري، فإن التفاؤل في سوق برلين المالية في غير محله، وإن الحرب بين ألمانيا وروسيا محتملة جداً.[3]

لكن هيلمار شاخت الذي كان مساعد مدير، ومدير فرع في بنك درسدنر التابع لـ "جوتمان" فقط، مازال في الصفوف الدنيا للتسلسل القيادي المصرفي في برلين؛ ليكون طرفاً في هذه التلميحات الرفيعة من البلاط. ومن وجهة نظره المتواضعة وجد صعوبة في تصديق أنه تم السماح للوضع بالتدهور؛ إلى حد الخروج على السيطرة، وبدا من غير المنطقي تماماً السماح للمنافسات الدولية بتهديد المعجزة الاقتصادية الألمانية.

ومع أن موقع شاخت في بنك درسدنر، وهو أحد أكبر بنكين ألمانيين، مازال متواضعاً، غير أنه؛ بوصفه شاباً في ألمانيا الإمبراطورية، وليس له أي ارتباطات عائلية، قطع شوطاً بعيداً. ولقد لفت الأنظار حقاً. وخلال الأشهر التي سبقت بداية الأزمة، كان

منهمكاً في قرض لمدينة بودابست بتمويل من تجمع يضم بنوكاً ألمانية وسويسرية وهولندية. ويستذكر المصرفي السويسري فيلكس سوماري بعد ذلك، كيف أن شاخت حتى ذلك الوقت «تألق كثيراً متفوقاً على زملائه المديرين، وكلهم أبناء آباء أثرياء أو أشخاص يمضون وقتهم فقط!».[4]

وكان من السهل أن يعد شاخت بشاربه العسكري المقصوص وشعره القصير المفروق بدقة متناهية عند المنتصف، ضابطاً من بروسيا. وكان يمشي منتصباً في «هيئة متصلبة مثيرة للفضول»،[5] وتحركاته الجامدة التي يزيد من جمودها الياقة البيضاء المنشاة والمرتفعة واللامعة التي تحمل في داخلها مادة "السيلولويد" الشفافة الصلبة التي كان يفضلها. ولكنه لم يكن من بروسيا، كما أنه لم يكن له بأي حال من الأحوال علاقة بالجيش؛ فهو ابن عائلة من أسفل الطبقة الوسطى، وتنحدر أصولها من المنطقة الألمانية المحاذية للحدود الدنماركية، وترعرع في هامبورج التي تعد أكثر المدن عالمية في الإمبراطورية كلها.

وسيشتهر شاخت ذات يوم؛ لطموحه غير المحدود وإرادته الشرسة لتحقيق النجاح. وقد جاء هذا الطموح وهذه الإرادة بشكل جزئي؛ ردَّ فعل على والد له تاريخ طويل من الإخفاق. فقد وُلد فلهلم لودفيج ليونهارد ماكسميليان شاخت على الساحل الغربي لمنطقة شليسفيج الشمالية، وهي شريط ضيق من الأرض، يربط الدنمارك بألمانيا. وتضم منطقة دثمارشن، سبخات ملح ومزارع ألبان صغيرة معزولة، إنها منطقة ريفية كئيبة تعصف بها الريح محمية بحواجز ضخمة ضد بحر الشمال الذي يعتدي على المنطقة باستمرار. ويعرف أهل المنطقة بالاستقلالية والخشونة، والكلام المقتضب إلى حد الفظاظة. وكانت شليسفيج ودوقية هولستاين المجاورة تحكمان تاريخياً من التاج الدنماركي، بالرغم من أن السكان ينقسمون بين من يتحدثون الألمانية أو الدنماركية، إضافة إلى أن السيادة على هاتين المنطقتين على مدى القرن التاسع عشر، كانت محل نزاع بين بروسيا ومملكة الدنمارك.* وفي عام

* تعدّ جذور النزاع غامضة جداً، إلى حد أن اللورد بالمرستون عُرف بمقولته، وهي أن ثلاثة رجال فقط في العالم فهموها تماماً: الأمير ألبرت الذي أصبح في عداد الأموات، وكاتب في وزارة الخارجية دفعته إلى الجنون، وبالمرستون نفسه الذي نسيها.

1866، وإثرَ حربين قصيرتين، ضم بسمارك شليسفيج وهولستاين إلى إمبراطورية بروسيا. وإثرَ حرب عام 1920، عادت الأجزاء الشمالية من شليسفيج؛ ومنها: المنطقة التي انحدرت منها عائلة شاخت، إلى الدنمارك؛ نتيجة استفتاء عام.

كان فلهلم شاخت ضمن أحد عشر طفلاً لطبيب ريفي. وفي عام 1869 ونظراً لشعورهم بعدم السعادة إزاء احتمال أن يصبح ضمن رعايا بروسيا وعرضة للالتحاق بالخدمة العسكرية الإلزامية، هاجر خمسة من الإخوة شاخت إلى الولايات المتحدة؛ حيث أمضى فلهلم سبع سنوات. ولكن بالرغم من حصوله على الجنسية الأمريكية فإنه لم يتمكن قط من ترسيخ قدميه هناك، والانتقال من عمل إلى آخر والعمل مدة في مصنع ألماني للجعة في حي بروكلين، ومصنع لآلات الطباعة في المناطق الشمالية من ولاية نيويورك. وأخيراً قرر عام 1876، العودة إلى ألمانيا.

ونظراً إلى وصوله مع انتهاء الازدهار الاقتصادي الذي أطلقته الحرب الفرنسية – البروسية، وبدء مرحلة الركود، فقد استمر الحظ السيِّئ نفسه في ملاحقته. وعلى مدى السنوات الست اللاحقة، حاول العمل في مهن مختلفة – مدرساً، ومحرراً في صحيفة إقليمية، ومديراً لمصنع صابون، ومحاسباً في شركة لاستيراد القهوة – وكانت كلها من دون نجاح. وفي آخر المطاف عثر على وظيفة كاتب مع شركة إيكويتابل إنشورنس؛ حيث أمضى الأعوام الثلاثين اللاحقة. وعلى حين دافع شاخت قليلاً عن والده على الدوام، زاعماً أنه كان شخصاً «متجولاً قلقاً غير قادر على البقاء مدة طويلة في مكان واحد»،[6] فإن التباين بين عجز الوالد والطموحات العظيمة للابن كان كبيراً جداً؛ حتى إن شاخت نفسه، لم يتمكن من عدم الإشارة في سيرته الذاتية، إلى أنه بحلول سن الخامسة والعشرين، كان دخله يفوق دخل والده بالفعل.

وعلى عكس والده الانطوائي الأخرق، كانت والدته «عاطفية ومرحة ومليئة بالمشاعر»،[7] ومبتهجة على الدوام بالرغم من سنوات المعاناة، وقد وفرت القلب النابض بالعاطفة للعائلة. ولدت المبجلة كونستانز جستن صوفي فون إيجرز، ابنة بارون دنماركي

تحظى عائلته بتاريخ طويل في خدمة التاج، ولكنها انحدرت كثيراً على السلم الاجتماعي بزواجها من فلهلم شاخت. وعمل جدها الذي شغل منصب مستشار الملك، على تحرير العبيد، إضافة إلى مسؤوليته عن إصلاح العملة في الدنمارك نهاية القرن الثامن عشر. لكن حظوظ العائلة تراجعت على مدى سنوات تاركه الشابة كونستانز فون إيجرز من دون أي إرث. والتقت فلهلم شاخت عندما كان طالباً معدماً عام 1869، ولحقت به إلى الولايات المتحدة؛ حيث تزوجا بعد ثلاث سنوات.

ولد هيلمار شاخت نفسه عام 1877، بعد أشهر قليلة من عودة عائلته إلى ألمانيا في بلدة "تنجليف" الصغيرة في شليسفيج الشمالية. وتم تعميده ومنحه الأسماء غير المعتادة "هوراس جريلي هيلمار"، في إشارة نموذجية غير عملية إلى اختيار والده الاسمين الأول والثاني؛ تعبيراً عن الاحترام لمؤسس ومحرر لصحيفة نيويورك تريبيون الذي أُعجب به في أثناء إقامته في بروكلين. لكن جده أصر على وجود اسم ألماني أو دنماركي تقليدي واحد على الأقل؛ لينشأ شاخت الصغير ويُعرف باسم هيلمار. ولكن في وقت لاحق من حياته، استخدم بعض أصدقائه وزملائه الإنجليز اسم هوراس.

وخلال طفولته المبكرة، ارتحلت العائلة بشكل متكرر، في الوقت الذي تنقل فيه فلهلم شاخت من عمل إلى آخر، ولكنه عام 1883، استقر أخيراً في هامبورج. وشكلت ألمانيا خلال السنوات القليلة الأخيرة من القرن التاسع عشر بلد المتناقضات. وبالرغم من سيطرة أكثر النظم الطبقية قسوة في أوروبا – وهي في الحقيقة نظم طبقات اجتماعية شبه مغلقة تقريباً – وحكمها بدستور مستبد منح الملك وصفوف العسكريين المحيطين به معظم الصلاحيات، فإن ألمانيا في الوقت نفسه، منحت أوروبا أكثر النظم التعليمية جدارة؛ ونتيجة لذلك، فقد يكون شاخت قد تلقى حكماً بالبقاء ضمن قيود الطبقة المتوسطة الدنيا؛ بوصفه كاتباً أو ربما بوصفه مدرساً، وبدلاً من ذلك، وفي عام 1886، عندما كان في التاسعة من عمره، تم قبوله في مدرسة جوهانيوم Johanneum، وهي

إحدى المدارس المثلى في هامبورج؛ حيث تلقى تعليماً تقليدياً قوياً، مع تركيز على اللاتينية واليونانية والرياضيات.

ولكنه لم يتمكن تماماً، من تجنب قيود مجتمعه الذي يعاني الطبقية الاجتماعية. وامتلأت الحياة في المدرسة بحالات إذلال تافهة نابعة من فقر عائلته: التهكم من عيشه في ضاحية بائسة للشقق، والسخرية من القماش الرخيص لبنطاله، والاشتراك في ثوب التخرج؛ نظراً إلى عدم تمكنه من تحمل نفقات شراء ثوب لنفسه؛ ونظراً إلى رفضه من الطلاب الأكثر ثراء، فقد كان منزوياً ويعمل بجد بشكل مفرط، ويتصرف بضمير حي.

تخرج شاخت عام 1895، في مدرسة جوهانيوم والتحق بالجامعة؛ ونظراً إلى تحرره أخيراً، فقد بدا مستمتعاً بالفعل على مدى السنوات القليلة المقبلة. وكتب الشعر وانضم إلى جمعية أدبية وعمل مراسلاً لصحيفة كلاينز جورنال Kleines Journal، وهي صحيفة شائعات صفراء في برلين، حتى إنه ألّف نصاً لأوبريت.* وعلى حين أنه التحق مبدئياً بجامعة كيل، فقد اتبع الممارسة الألمانية بالانتقال من جامعة إلى أخرى، ودرس بعض الفصول الدراسية في برلين وميونخ ولايبزج، بينما درس الفصل الدراسي الشتوي في باريس عام 1897. وبدأ حياته الدراسية طالباً في كلية الطب، كما جرّب حظه في الأدب وفقه اللغة؛ ليتخرج في آخر المطاف متخصصاً في الاقتصاد السياسي، ويواصل دراسته بعد ذلك؛ ليكتب أطروحة الدكتوراه حول أسس المذهب التجاري الإنجليزي في القرن الثامن عشر.

وبحصول شاخت على شهادة الدكتوراه، بدأ مهنة في العلاقات العامة، بادئ الأمر في اتحاد لتجارة الصادرات، وكتابة تعليق اقتصادي في صحيفة بروسية على الهامش؛ ولكونه مجتهداً وجديراً بالثقة وامتلاكه الرغبة في ترك انطباع لدى المصرفيين وأقطاب الأعمال

---

* بعد سنوات، عندما أصبح مسؤولاً بارزاً، تم الإعلان عن الأوبريت؛ ما سبب له كثيراً من الإحراج، ورفع شاخت دعوى قضائية بحق الرجل المسؤول عن ذلك.

الذين بدأ يلتقيهم الآن، جاء عام 1902؛ ليشد أخيراً، انتباه أحد أعضاء مجلس إدارة بنك درسدنر، فعرض عليه وظيفة. وبدأ شاخت الصعود بسرعة، وبحلول عام 1914، أصبح مسؤولاً بارزاً في الصفوف الوسطى، في أحد أقوى البنوك في برلين.

وفي ألمانيا الإمبراطورية، فإن رجلاً يحمل خلفية شاخت، كان سيجد أن فرصه للتقدم في الجيش أو الخدمة المدنية محدودة. ولكن خلال السنوات التي سبقت الحرب انتقلت ألمانيا من بلد زراعي متخلف على حافة أوروبا الغربية؛ لتصبح قوة صناعية رائدة، فتفوقت على بريطانيا، كان ثمة اندفاع اقتصادي فتح الباب على مصراعيه أمام فرص ضخمة في مجال الأعمال للرجال الطموحين. ولقد كان وقتاً جيداً بشكل خاص؛ لتكون مصرفياً؛ لأن البنوك لم تكن بهذه القوة في أي بلد أوروبي آخر. وعلى حين أن برلين مازالت غير قادرة على منافسة لندن أو باريس؛ فتكون مركزاً مالياً دولياً، فإن البيوت الألمانية الكبيرة، سيطرت على الساحة الاقتصادية المحلية؛ بوصفها موردة أساسية لرأس المال البعيد الأمد للصناعة.

وقد بدا شاخت بإخفائه انعدام أمنه الاجتماعي، خلف مظهر رسمي صلب، وكأنه يمتلك قدرة طبيعية لملاحظته من الآخرين. وفي عام 1905، قادته طلاقته باللغة الإنجليزية، إلى السفر مع عضو في مجلس إدارة بنك درسدنر إلى الولايات المتحدة؛ حيث التقيا الرئيس ثيودور روزفلت، والأهم من ذلك بالنسبة إلى مصرفي شاب، دعوتهما إلى الغداء في غرفة طعام الشركاء، في مؤسسة جيه بي مورجان وشركاه.

كما حصل على زواج جيد، من ابنة ضابط شرطة بروسي، يعمل في البلاط الإمبراطوري. وبحلول عام 1914، أصبح لشاخت وزوجته ولدان: ليزا في الحادية عشرة من عمرها، وجنز في الرابعة من عمره، وكانا يعيشان في منزل صغير، في ضاحية الحديقة الغربية زيلندروف، وهي التي كان شاخت يتنقل بينها وبين العمل باستخدام محطة بوتسدامر بلاتز على متن أحد القطارات الكهربائية الحديثة التي تربط الآن برلين كلها.

وفي الوقت الذي راقب فيه شاخت، نمو الأزمة الدولية استمر شعوره بالأمل، حتى نهاية تموز/ يوليو، بالتوصل إلى حل دبلوماسي في اللحظة الأخيرة. وبالرغم من إصراره على أن الأمر لن يصل أبداً إلى حد الحرب، فإن هذا التأكيد نبع بشكل رئيسي من أمنياته. ولقد حقق إنجازاً جيداً لنفسه في ألمانيا الإمبراطورية، وكان لديه شيء كثير يخسره، ووجد صعوبة في النظر إلى بلده بطريقة حيادية؛ لأنه بالرغم من خلفيته العائلية الليبرالية، فقد قدم كان نتاجاً مثالياً للإمبراطورية الألمانية؛ فهو ملتزم، ووطني من دون أدنى شك، ويفتخر بشدة ببلاده وإنجازاتها المادية والفكرية.

وعلى غرار معظم المصرفيين ورجال الأعمال الألمان الآخرين؛ يُعتقد بأن سبب هذا الوضع السيِّئ هو بريطانيا المتراجعة التي تتآمر لحرمان ألمانيا من مكانها الصحيح بين القوى العظمى. وقد كتب لاحقاً: «تقدم ألمانيا المتواصل في الأسواق العالمية، أثار عداء تلك الدول الصناعية القديمة التي شعرت أن فرصها في الأسواق معرضة للتهديد»، وأما إنجلترا بالتحديد، فـ«انخرطت في إقامة شبكة قوية من التحالفات والاتفاقيات الموجهة ضد ألمانيا»؛ تهدف إلى تطويقها.[8]

وقد شكلت الأيام القليلة الأخيرة من شهر تموز/ يوليو عام 1914، معرضاً هامساً للشائعات والشائعات المضادة. واجتاحت برلين موجات متعاقبة من الهلع والقلق إزاء نشوب حرب. وراقب شاخت من المقر الرئيسي لبنك درسدنر الذي يقع إلى جانب دار الأوبرا في ميدان ببلبلاتز، الملحمة الدرامية التي تجري في الشوارع أسفل منه. وقد تظاهرت يومياً حشود ضخمة من الناس تحت أشجار الليمون الضخمة في شارع لندن، وكان أفرادها يرددون الأغنية الوطنية: "ألمانيا فوق الجميع"، وأغاني وطنية أخرى. وعلى مدى مرات عدة خلال ذلك الأسبوع، حاولت جموع غاضبة إحراق السفارة الروسية التي تقع على بعد عدد قليل من الشوارع من مكتبه.

وأخيراً؛ أي في الساعة الخامسة مساءً من يوم الجمعة 31 تموز/ يوليو، صعد ملازم في الجيش وحده على ظهر القاعدة التي تحمل التمثال الضخم لفريدريك العظيم على ظهر

جواد، وهو الذي يقسم شارع لندن خارج مكاتب بنك درسدنر؛ لقراءة بيان باسم الإمبراطور. الروس أعلنوا التعبئة العامة. وفي ألمانيا تم فرض حالة خطر نشوب حرب وشيكة – ولكنها مازالت لا تصل إلى حد إعلان الحرب – وضعت مدينة برلين تحت السيطرة العسكرية الكاملة.

وعند إعلان التعبئة العامة في اليوم اللاحق، امتلأت الشوارع بالإثارة. وواصلت الحانات وحدائق الجعة العمل طوال الليل. وعمّ المدينة والبلاد جنون ملاحقة الجواسيس. وكان أي شخص يشتبه في أنه عميل روسي، بمن في ذلك: عدد قليل من الجنود الألمان، معرضاً للضرب حتى الموت. وفي 3 آب/ أغسطس أعلنت ألمانيا الحرب على فرنسا؛ وللوصول إلى فرنسا، قامت بغزو بلجيكا في صباح اليوم اللاحق. وأصدرت بريطانيا التي ضمنت حياد بلجيكا منذ عام 1839، إنذاراً إلى ألمانيا بالانسحاب. وعندما انتهت مدة هذا الإنذار منتصف 4 آب/ أغسطس، ووجدت ألمانيا نفسها في حالة حرب ضد بريطانيا، قامت «حشود غاضبة»،[9] ضخمة بإلقاء الحجارة على السفارة البريطانية؛ لينتقلوا بعد ذلك إلى فندق أدلون المجاور؛ للمطالبة برؤوس صحفيين إنجليز يقيمون هناك. وانتشرت شائعات غريبة في أرجاء البلاد.[10] وبحسب تقرير للشرطة، فإن «بيت مندلسون المصرفي في باريس، يحاول إرسال مائة مليون فرنك ذهبي عبر ألمانيا إلى روسيا». وقد تحول البحث عن "سيارات الذهب"، إلى هاجس غريب في المناطق الريفية؛ حيث تم وقف سيارات يقودها ألمان أبرياء، من قرويين مسلحين وباحثين عن طرائد؛ حتى إن كونتيسة ودوقة ألمانيتين عُرِّضتا لإطلاق النار بالخطأ.

ومع ذلك، وبالرغم من الهلع العام، فإن الأيام القليلة الأولى للحرب هذه، أثبتت أنها حميدة نسبياً، وبدت ألمانيا وكأنها تصمد أمام العاصفة المالية التي اجتاحت أرجاء أوروبا، بشكل جيد ملحوظ، من وجهة نظر شاخت، وأنها أفضل بكثير من بريطانيا. وكان هناك بعض المعوقات البسيطة؛ كانهيار قيم الأسهم خلال الأسبوع الأخير من شهر تموز/ يوليو؛ حيث وُضع كثير من البنوك في ألمانيا في صعوبات – "نورددويتشه هانلدزبانك"، وهو

أحد أكبر البنوك في هانوفر، اضطر إلى إغلاق أبوابه – ورافق ذلك، حالات الانتحار المعتادة من الممولين المثقلين. وقام أحد أشهر المصرفيين في مقاطعة ثورنجيا، بإطلاق النار على نفسه يوم الأربعاء 29 تموز/ يوليو، بينما قام في اليوم اللاحق، مصرفي خاص في مدينة بوتسدام بقتل زوجته؛ ليتناول هو بعد ذلك مادة السيانيد.

ولكن بالرغم من كل هذا الاضطراب في صفوف الأغنياء، فإن عامة أفراد الشعب ظلوا هادئين بشكل ملحوظ. وحدثت حالة من الهلع في أرجاء البلاد إزاء مؤسسات الادخار الصغيرة؛ حيث يمكن مشاهدة طوابير طويلة من النساء، وكثيرات منهن من الخادمات وعاملات المصانع، وهن ينتظرن بصبر خارج بنوك الادخار المحلية في المدن لسحب مدخراتهن. ولكن، لم يحدث أي ذعر كالمعتاد عند الطلب على الذهب الذي يصاحب عادة الدخول إلى الحرب؛ حيث خسر البنك المركزي الألماني فقط نحو 25 مليون دولار من أصل 500 مليون دولار من احتياطي الذهب، خلال الأيام القليلة الأولى.

ولم يكن سراً أن البنك المركزي الألماني كان يستعد لمثل هذا الحدث طوال سنوات عدة، وقد بدأت الأعمال التمهيدية المالية بشكل جاد، إثرَ أزمة أغادير عام 1911، عندما قررت ألمانيا بشكل متعمد، إثارة مواجهة ضد فرنسا حول المغرب. وفي منتصف الأزمة اجتاحت ألمانيا موجة ذعر مالي. وهوت سوق الأسهم بنسبة 30٪ في يوم واحد، وشهدت البنوك في أرجاء الدولة تهافتاً؛ نظراً إلى فقدان الشعب أعصابه، والبدء في تحويل أوراق العملة إلى ذهب؛ حيث خسر البنك المركزي الألماني 20٪ من احتياطي الذهب لديه في غضون شهر. وسرت شائعة أن جزءاً من هذا؛ جاء نتيجة سحب الأموال من البنوك الفرنسية والروسية، بتنسيق مزعوم من وزير المالية الفرنسي. واقترب البنك المركزي الألماني من الهبوط إلى ما دون الحد الأدنى القانوني من الذهب الذي يدعم أوراقه النقدية. وفي مواجهة إذلال محتمل بالطرد من معيار الذهب، تراجع القيصر وتعين عليه المراقبة على نحو عاجز، في الوقت الذي انتهى فيه الأمر بسيطرة الفرنسيين على معظم المغرب.

وبعد أسابيع قليلة، استدعى الإمبراطور الذي مازال يداوي كرامته المجروحة، مجموعة من المصرفيين، بمن فيهم: رئيس البنك المركزي الألماني، رودولف فون هافنشتاين، وطلب معرفة: هل البنوك الألمانية قادرة على تمويل حرب أوروبية، أو لا؟ وعندما أبدوا ترددهم، قيل: إنه أبلغهم: «في المرة المقبلة التي أطرح فيها هذا السؤال، أتوقع جواباً مختلفاً منكم أيها السادة».[11]

وإثرَ تلك الحادثة، أصرت الحكومة الألمانية، أنها لن تسمح مرة أخرى بابتزازها مالياً. وتم الطلب إلى البنوك بناء احتياطيها من الذهب؛ حيث زاد البنك المركزي الألماني نفسه موجوداته من 200 مليون دولار إبان أزمة أغادير، إلى 500 مليون دولار عام 1914، وفي المقابل احتفظ بنك إنجلترا المركزي بنحو 200 مليون دولار فقط. كما أحيت الحكومة خطة وضعها في الأصل فريدريك العظيم في القرن الثامن عشر؛ لإقامة مخزون ذهب حربي: 75 مليون دولار على شكل ذهب وفضة، يُخزن في برج يوليوس في حصن "سبانداو" على أطراف برلين الغربية. وعلاوة على ذلك؛ ولمنع ذلك النوع من الغزو الدقيق الذي يُزعم أن الفرنسيين قاموا بالتنسيق له في الأزمة المغربية، فقد أمر البنك المركزي الألماني، البنوك بتقليص كمية المال المقتطعة على مدخرات الأجانب.

وبعد اتخاذ تلك الإجراءات كافة، دخل البنك المركزي الألماني شهر آب/ أغسطس عام 1914، باحتياطي ذهب ضخم كافٍ كان في متناول يده؛ ليشعر بالثقة حيال تجنب تكرار ما حدث عام 1911، إضافة إلى مسارعته؛ حالَ اتضاح الأزمة، باتخاذ إجراء استباقي من خلال تعليق تحويل المارك، إلى ذهب في 31 تموز/ يوليو.

ولكن في الوقت الذي كان فيه شاخت يراقب طوابير الجنود الطويلة بزيهم الرمادي الميداني وهم يخترقون الحشود التي تهتف وتبكي في برلين، لم يستطع إلا أن يعود بذاكرته إلى الأمير بسمارك. وأمضى المستشار الحديدي حياته المهنية كلها؛ للتأكد من أن ألمانيا لن تكون معزولة جداً داخل أوروبا، إلى الحد الذي يدفعها إلى خوض حرب على جبهتين ضد روسيا وفرنسا. وقد حضر شاخت عندما كان طالب مدرسة في السابعة عشرة من عمره،

مسيرة للمشاعل أقيمت على شـرف الأمير، وهو الذي كان في التاسعة والسبعين من عمره حينئذٍ، بعد تقاعده في منزله في فريدريتـشـسروه بمنطقـة "ساكـسون فوريـست" خـارج هامبورج. وفرضت صورة «الجدية البالغة [المنبعثة] من الرجل الكبير، وكأنـه هـو وحـده يتنبأ بمدى صعوبة المستقبل وقتامته»،[12] نفسها على ذاكرة شاخت. وكان يُفضل التفكير في أن بسمارك خلال المسيرة، وجه تلك النظرة الحادة نحوه مباشرة في محاولة لتحذير الـشاب وأطفال المدرسة الآخرين المجتمعين هناك، بعدم "السماح بتدمير عملـه بـشكل طـائش". وقد امتلك شاخت في شبابه أيضاً، خيالاً قوياً ورؤية عظيمة حول مصيره.



بنجامين سترونج عام 1914

4

جدير بالثقة

الولايات المتحدة الأمريكية: 1914

أرني بطلاً وسأكتب لك مأساة.[1]

إف سكوت فتزجيرالد

من بين آلاف كثيرين من الأمريكيين في أوروبا، كان خلال ذلك الصيف الأخير من السلام، بنجامين سترونج، رئيس شركة بانكرز ترست، الذي يبلغ من العمر واحداً وأربعين عاماً، وزوجته الجميلة كاثرين التي تبلغ من العمر ستة وعشرين عاماً. وكان قد تم انتخاب سترونج رئيساً للشركة في كانون الثاني/ يناير، إثرَ تقاعد والد زوجته، إدموند كونفيرس، وكانت هذه أول إجازة طويلة له منذ توليته المنصب.[2] وكان قد غادر الولايات المتحدة الأمريكية منتصف أيار/ مايو، وبعد زيارة عمل لباريس، التقى كاثرين في برلين.[3] وأمضيا أسابيع عدة هناك مع شقيقة كاثرين الكبرى، البارونة أنطوانيت فون رومبيرج، التي انتقلت إلى برلين عام 1907، بعد طلاق شائع جداً، ومعركة حول حضانة الأطفال في نيويورك، وتزوجت البارون ماكسيمليان فون رومبيرج، الأرستقراطي البروسي الذي يحمل رتبة نقيب في وحدة البنادق الثامنة عشرة.* وانتقلت عائلة سترونج بعد ذلك، إلى لندن؛ حيث كانا في إنجلترا وقت وصول الأنباء حول اغتيال الأرشيدوق. ولكن ردود أفعال الأسواق المالية لم تكن قوية، ولم يشعرا بحاجة إلى العودة إلى الوطن على عجل، وبدلاً من ذلك، بقيا في لندن أسابيع عدة، ولم يبحرا عائدين إلى أمريكا حتى نهاية تموز/ يوليو.

---

* في 22 أيلول/ سبتمبر عام 1914، لقي النقيب فون رومبيرج مصرعه في أثناء القتال، وهو أحد أوائل الضباط الألمان الذين يقتلون في الحرب. انظر "مقتل البارون فون رومبيرج"، نيويورك تايمز، 30 أيلول/ سبتمبر عام 1914.

وعادا إلى نيويورك وهما يشعران بقلق حيال التهديدات التي تواجه ازدهار الأعمال من الإدارة الديمقراطية، أكثر من قلقهما حول حريق أوروبي. وبحلول الأسبوع الأخير من تموز/ يوليو، عاد سترونج إلى مكتبه في 14 شارع وول ستريت. وكان مقر شركة "بانكرز ترست" المؤلف من 37 طابقاً، أحد المباني البارزة العظيمة في الضاحية المالية، وثالث أعلى مبنى في المدينة، متوجاً بهرم رخامي مدرج من 7 طوابق يمكن مشاهدته عن بعد أميال. وكانت مكاتب الشركة التي كانت مكسوة كلها بالرخام الإيطالي البالغ الرقة "تافيرنللي كلير" بلونه الأبيض المائل إلى الصفرة، من بين أكثر المكاتب فخامة في المدينة.[4]

وقد حققت بانكرز ترست، في خلال السنوات الاثنتي عشرة القليلة منذ تأسيسها، نمواً زاد على ثلاثين ضعفاً. وبوجود احتياطي اقترب من 200 مليون دولار كانت ثانية كبرى شركات الائتمان في البلاد، وتعدّ إحدى المؤسسات المسيطرة في وول ستريت. ومع ذلك، ظلت الشركة محاطة بنوع من الغموض. وفي عام 1912، وخلال جلسات استماع لجنة "بيوجو" حول سلطة بنوك نيويورك، و"ائتمان المال"، تبين أنه بالرغم من أن هناك كثيراً من المساهمين في "بانكرز ترست"، فإن سلطة التصويت برمتها تقع في أيدي ثلاثة رجال فقط من مجلس الأمناء؛ هم: هنري ديفيسون، وهو الشريك البارز في جيه بي مورجان وشركاه، وجورج كيس، وهو من مكتب وايت آند كيس للاستشارات القانونية الذي يعد المستشار الرئيسي لـجيه بي مورجان، ودانييل ريد، وهو المؤسس والمسؤول التنفيذي في شركة يو إس ستيل،[5] وهي التي تسيطر عليها جيه بي مورجان. وأكدت حقيقة أن الشقة التي أقيمت بشكل خاص، ضمن الطابق 31 في مبنى بانكرز ترست، هي لـ "بيربوينت مورجان" نفسه،* الرأي السائد على نطاق واسع أن بانكرز ترست مظهر آخر فقط لسلطة مؤسسة مورجان.

---

* توفي بيربوينت مورجان عام 1913، من دون أن يسكن الشقة أبداً، وقد استخدمت مطعماً حتى وقت قريب جداً.

كان الصيف هادئاً جداً في وول ستريت، وإثـرَ سـوق قويـة امتـدت طـوال الـسنوات القليلة الأولى من القرن، شهدت الأسهم تراجعاً على مدى أربع سنوات تقريباً، وكان حجم التـداول منخفـضاً. واسـتغل العـاملون في سـوق الأسـهم فرصـة هـدوء التعـاملات في تموز/ يوليو؛ للانتقال إلى منازلهم الصيفية في لونج آيلاند أو سواحل جيرسي. وضـرب أول مؤشرات الأزمة نيويورك يوم الثلاثاء 28 تموز/ يوليو، عندما أعلنـت النمـسا الحـرب ضـد صربيا. وتراجع مؤشر داو 3 نقاط من 79 إلى 76؛ أي تراجع بنسبة 4٪، ولكنـه بـدا في اليـوم اللاحق يستعيد توازنه بالرغم من تعليق التعامل في الأسواق الرئيسية في أرجاء أوروبا، من روما حتى بروكسل؛ ومن ذلك: سوق بـرلين التـي تعـد هـي الكـبرى في القـارة. وفي يـوم الخميس 30 تموز/ يوليو، استفاقت الولايـات المتحـدة الأمريكيـة عـلى أنبـاء التعبئـة العامـة الروسية؛ حيث شهدت الأسهم أكبر تراجع لها في يوم واحد منـذ حالـة الـذعر عـام 1907؛ لتتراجع بنسبة 7٪.

ومع أن أحداً لم يرَ ولو احتمالاً بعيداً بـأن الولايـات المتحـدة الأمريكيـة سـتتورط في الحرب، فإن حالة خوف سادت على نطـاق واسـع، بأنهـا ستتـضـرر كثـيراً؛ لكونهـا أكـبر مستورد لرأس المال في العالم من توقف الائتمان الدولي. وكان من المقرر استكمال نحو 500 مليون دولار من القروض الأوروبية للأمريكيين، خلال الفترة بين مطلـع آب/ أغـسطس ونهاية العام. وكان من المسلم به، دفع هذه القروض في ظل الظروف الطبيعيـة، ولكـن في الوضع الراهن، كانت هناك مخاطرة بأن المـستثمرين الأوروبيـين سـيطالبون بإعـادة دفـع فورية، في الوقت الذي قد تتضرر فيه الصادرات؛ بسبب التهديدات أمام حركـة الـشحن. وعلى مدى الأيام القليلة المقبلة شهد الدولار، وهو المثبت عادة عند 4.68 دولارات لكـل جنيه إسترليني، تراجعاً مثيراً في الوقت الذي سارع فيـه المقترضـون الأمريكيـون لتغطيـة ديونهم المستحقة بالذهب والعملات الأوروبية، وخاصة الجنيه الإسترليني.

وفي وقت متأخر من يوم الخميس 30 تموز/ يوليو، تم استدعاء سترونج إلى اجتماع في المكاتب المؤقتة لـجيه بي مورجان وشركاه في 15 شارع برود، وهو المقر الواقع في 23 شارع

وول ستريت، وكان يخضع للترميم. وكانت الدائرة الداخلية لمسؤولي البنوك في المدينة موجودة في الاجتماع: جاك مورجان، الرئيس الصوري لمؤسسة مورجان وابن مؤسسها، وهنري ديفيسون، الشريك البارز، وأيه بارتون هيبيرن رئيس بنك تشيس ناشيونال وفرانسس هاين، رئيس بنك فيرست ناشيونال، وتشارلز سابين من شركة جارانتي ترست كومباني. وانفض اللقاء مبكراً؛ وحرصاً على تجنب مضاعفة حالة القلق العام التي تقترب الآن من حافة الذعر، أقر المشاركون تقليد استخدام موجهين ماليين في كل مكان، وأصدروا سلسلة من البيانات المهدئة التي تنقصها الحقيقة: «لم يكونوا يشعرون بكثير من القلق؛ إلى درجة أنهم تفرقوا للخروج من نيويورك».[6] وأعلن جاك مورجان أنه سيعود إلى حفلة جارية على متن يخت كان قد استدعي منها، على حين قال هنري ديفيسون: إنه سيغادر إلى منزله الصيفي في لونج آيلاند.

ولكن في صباح اليوم اللاحق، وحال وصول الأنباء إلى نيويورك التي أجبرت سوق لندن على تعليق التداول، التقى المصرفيون أنفسهم ثانية – لينضم إليهم هذه المرة: فرانك فاندرلب من بنك ناشيونال سيتي، ودوايت مورو أحد الشركاء الجدد في مؤسسة مورجان – وقرروا إغلاق سوق نيويورك للأسهم.

ومن بين الرجال الثمانية المجتمعين في مؤسسة مورجان صبيحة يوم الجمعة ذاك في آب/ أغسطس، كان هنري ديفيسون الشخص الذي بدا أكثر فهماً لأهمية زوبعة الأحداث، وهو الذراع اليمنى لجاك مورجان؛ فهو الذي أدار بشكل أساسي الشركة في الوقت الذي كان فيه مورجان، أكبر شريك في رأس المال، يعيش حياته؛ بوصفه إقطاعياً إنجليزياً. وبعد أيام قليلة على الاجتماع، أبرق ديفيسون إلى زميله، توماس لامونت، وهو الذي كان يصطاد السمك في ولاية مونتانا، قائلاً: «الائتمان في أوروبا كلها انهار تماماً، والدفعات النقدية معلقة، والتعليق مطبق في فرنسا، وفي الدول كافة عملياً، وبصورة غير رسمية في إنجلترا... ويبدو الأمر وكأننا تعرضنا لزلزال، ونشعر إلى الآن بالذهول بعض الشيء، ولكننا قريباً سنصل إلى الأمور التصحيحية».[7] وحتى

حينئذٍ، وفي وقت هـوى فيـه الـدولار، وتـدفقت الأمـوال خـارج الولايـات المتحـدة الأمريكية، وناضل المقترضون للاحتفاظ بقدرتهم على السداد، جاء حدس ديفيـسون، أن هذا سيكون وقتاً لفرص جديدة لنفسه ولمؤسسة مورجان والبلاد.

لكن هنري ديفيسون، امتلك آنـذاك حاسـة شـم رائعـة للفـرص. لقـد كـان رجـلاً عصامياً. وفي هذا المجال كان عادياً، وفي الحقيقة أن جاك مورجان كـان الوحيـد مـن بـين البارونات الثمانية في اجتماع وول ستريت ذلك اليوم الذي ورث ثروته. وعمل أيه بـارتون هيبيرن أستاذاً للرياضيات قبل دخوله عالم المال. كما أن كثيراً منهم لم يلتحق ولو بالجامعـة. فقد ترعرع فرانك فاندرلب في مزرعة بولاية إلينوي وبـدأ مهنتـه صـحفياً. وبـدأ تـشارلز سابين بائعاً للدقيق ودخل عالم البنوك فقط، عندما عينته شـركة في مدينة أولباني؛ نظـراً إلى حاجتها إلى رامٍ في فريقها لرياضة البيسبول. ونشأ ديفيـسون نفـسه في تـلال شـمال وسـط بنسلفانيا الصعبة، ابنَ بائع محاريث متجول.

وعلى حين أن بنجامين سترونج، وهو الأصغر عمراً من بين الرجال الثمانية في اجتماع مورجان، لم يولد ثرياً أو يلتحق بالجامعة، فإنه امتلك معظم الميزات الأخرى التـي يمكـن أن توفرها خلفيـة الطبقـة الحاكمـة. وأبـدى سـترونج الـذي اتـصف بـالطول والنحافـة والوسامة، ماعدا مفرق شعر غير متوازن، وما خلا أنفاً كبيراً يـوحي بالقـسوة، ثقـة نجـم رياضي من إحدى الجامعات الأمريكية العريقة. وانحدر سترونج الذي ولد لأسرة جيـدة من شمال الولايات المتحدة الأمريكية، ويستطيع أن يعود بأصوله إلى عائلة من التطهـريين وصلت إلى ماساشوسيتس مـن تـونتن الإنجليزيـة عـام 1630، مـن سـلالة مـن التجـار والمصـرفيين. وعمل والد جد بنجامين، الذي يحمل اسم بنجامين أيضاً، كاتباً لـدى وزيـر الخزانة الأمريكي ألكساندر هاملتون أحد مؤسـسي بنك سيمانز؛ وقد انخرط أفراد العائلة؛ إدراكاً منهم لواجباتهم الاجتماعية بنشاط بالغ في شؤون الكنيسة. وشغل بنجامين سترونج الأول، عضوية اللجنة التنفيذية لاتحاد الإنجيل الأمريكي، على حين أصبح ابنه أوليفر كان

رئيساً لجمعية إصلاح الجانحين. وامتلكت عائلة والدة سترونج جذوراً مشابهة؛ فوالدها كان قساً وشغل عضوية المجلس المشيخي للمطبوعات.

ولد بنجامين عام 1872، في قرية صغيرة بوادي هدسون، وهوالطفل الرابع من أصل خمسة أطفال، وترعرع في ضواحي نيوجيرسي. وعندما تخرج في مدرسة مونتكلير الثانوية عام 1891، كان يعتزم السير على خطى شقيقه الأكبر والالتحاق بجامعة برنستون، لكن والده الذي ساعد في إدارة الأموال الخاصة وصدقات رجل السكك الحديدية الثري موريس جيسب، كان يمر في فترة من الصعوبات المالية؛ ولذلك، وجب على بنجامين عدم الالتحاق بالجامعة، بل الانضمام بدلاً من ذلك إلى شركة وساطة مالية في وول ستريت كان قد ترك العمل فيها عام 1900؛ للعمل في بنك.

تزوج سترونج عام 1895، بمارجريت ليبوتيلييه؛ لينتقل الزوجان الشابان عام 1898، إلى أنجلوود، نيوجيرسي؛ ليرزقا على مدى السنوات القليلة المقبلة ولدين وبنتين وليتمكنا من ترسيخ أقدامهما؛ زوجين شابين لامعين في أوساط الطبقة الاجتماعية البارزة في البلدة. وقد مارس سترونج رياضة الجولف ولعبة البريدج، إضافة إلى عضويته في فريق أنجلوود للتنس، وعمله أمين صندوق لمستشفى أنجلوود؛ حيث التقى ديفيسون.

وفي سنوات لاحقة؛ أي عندما أصبح ديفيسون من الشخصيات العظيمة في قطاع البنوك، أصبح جزءاً من الحكمة الشعبية في الشارع، وهي أن الطريق إلى الشهرة والثراء تقع في قطار الساعة 8:22 دقيقة صباحاً من أنجلوود الذي كان يركبه هاري ديفيسون كل صباح إلى المدينة.[8] وإذا ما حدث أن تعرفت إليه ونلت إعجابه، كان يقال: إنك حققت النجاح. وعلى غرار الأساطير كافة، كان هناك شيء من الحقيقة في هذا القول؛ فقد تم اكتشاف اثنين من شركاء ديفيسون المستقبليين، توماس لامونت ودوايت مورو، وانطلاقهما في مهنتيهما في وول ستريت؛ لأنهما جاران لديفيسون، كما أن ديفيسون عرض

عام 1904، عملاً على سترونج سكرتيراً لشركة بانكرز ترست التي ساعد على إنشائها في السنة السابقة.

ويعدّ سترونج مديناً لديفيسون بما هو أكثر من مهنته؛ ففي أيار/ مايو عام 1905، عندما كان مسافراً في عمل، قامت زوجته مارجريت التي كانت كما يبدو تمر بمرحلة اكتئاب ما بعد الولادة، إثرَ ولادة طفلها الرابع، وخرجت مؤخراً من مصحة نفسية في أتلانتك سيتي، عثرت على مسدس كان قد اشترته العائلة، إثرَ موجة فزع من أعمال السرقة في الحي بإطلاق النار على نفسها. وفي السنة اللاحقة توفيت ابنة سترونج الكبرى بالحمى القرمزية.[9] ونقلت عائلة ديفيسون فوراً أطفال سترونج الثلاثة المتبقين: بنجامين الابن وفيليب وكاثرين إلى منزلها.

تزوج سترونج مرة أخرى عام 1907؛ أي بعد عامين من وفاة زوجته؛ حيث اعتقد بعض الناس بأن ذلك جاء بتسرع غير مسوغ. وكانت زوجته الجديدة، كاثرين، بنتاً تتصف بالخجل، وهي في الثامنة عشرة من عمرها، وتصغره بسبعة عشر عاماً، وهي ابنة إدموند كونفيرس، الرئيس الثري جداً لشركة بانكرز ترست، والمشارك القديم لبيربوينت مورجان. وكان هنري ديفيسون شاهداً على زواج سترونج، وانتقل الزوجان من أنجلوود للعيش في منزل تابع لممتلكات كونفيرس في جرينيتش بولاية كونكتيكت؛ حتى تكون كاثرين قريبة من عائلتها.

وبعد أشهر قليلة، وفي تشرين الأول/ أكتوبر عام 1907، عصفت بالولايات المتحدة الأمريكية أزمة مالية قاسية، وبدأ الذعر - على غرار حالات كثيرة سبقتها - بإخفاق مشروع مضاربات ضخم، وهذه المرة، كانت محاولة من عدد من الشخصيات المجردة من الضمير لاحتكار السوق في سهم شركة نحاس. وعندما أخفق هؤلاء وسرت شائعة أن أحدهم، وهو رئيس بنك في بروكلين، خسر 50 مليون دولار معظمها مقترض، بدأت حالة من

الاندفاع نحو هذا البنك. وبحلول نهاية تشرين الأول/ أكتوبر، انتقلت عدوى الخوف إلى المدينة بأسرها، ووقعت حالات تهافت نحو عدد من البنوك في أنحاء نيويورك؛ ومنها: شركة نكربوكر ترست Knickerbocker Trust، ثالثة كبرى الشركات في المدينة.

وكانت الولايات المتحدة الأمريكية آنذاك، القوة الاقتصادية الرئيسية الوحيدة من دون بنك مركزي. وقد أبدت هذه الدولة طوال تاريخها، سلوكاً متناقضاً غير اعتيادي تجاه مؤسسة البنك المركزي برمتها. وعلى حين واصل الممولون على الساحل الشرقي الذين كانوا مُقرضين للمال، الدفع باتجاه فرض سلطة على نظام النقد في البلاد في بنك واحد شامل، وكان هناك كثير من الدعم، وخاصة من المزارعين الذين اقترضوا المال عادة، للحجة القائلة: إن وضع كثير من الصلاحية في يد مؤسسة واحدة، يتنافى والأعراف الأمريكية والديمقراطية بطريقة أو بأخرى؛ ونتيجة لهذا الاختلاف الأساسي فقد انتقلت السياسة المصرفية في الولايات المتحدة الأمريكية، من نهاية إلى أخرى.

وفي عام 1791، أنشأ ألكساندر هاملتون، وزير الخزانة، أول بنك مركزي في البلاد، وهو "فيرست بانك أوف ذا يونايتد ستيتس"، برغم أن نطاق عمله لم يكن عظيماً جداً؛ نظراً إلى وجود أربعة بنوك أخرى فقط في البلاد كلها آنذاك. وفي عام 1811، تم السماح بانتهاء امتياز "فيرست بانك". وفي عام 1816، حاولت البلاد القيام بذلك مرة أخرى؛ فأقامت ما بات يُعرف بـ "سكند بانك أوف ذا يونايتد ستيتس". وفي عام 1836، غيّرت الجمهورية رأيها، وفي خلال حكم الرئيس أندرو جاكسون، لم يتم تجديد امتياز "سكند بانك" أيضاً. وعلى مدى أكثر من 70 عاماً مقبلة، صمدت الولايات المتحدة الأمريكية، بل ازدهرت، من دون بنك مركزي، ولو أن ذلك كان على حساب وجود نظام مصرفي بدائي، ومجزأ، وغير مستقر، ومعرض بشكل خاص لحالات ذعر وأزمات دورية.

وفي عام 1907؛ أي عندما وقعت بنوك نيويورك الواحد تلو الآخر ضحية حالة تهافت لجأ مجتمع المال، من دون وجود أي بنك مركزي يتطلع إليه؛ إلى جيه بيربوينت مورجان، الممول البارز في جيله. وكان قد عايش حالات تهافت على البنوك أكثر من أي مصرفي آخر؛

حيث قام عام 1895، بالفعل بإنقاذ حكومة الولايات المتحدة الأمريكية نفسها، عندما كانت على بعد أيام من نفاد الذهب والعجز عن دفع ديونها إلى أوروبـا. ومـع أن جيـه بي مورجـان وشركاه لم يكن قط أكبر بنك في البلاد، غير أن بيربوينت مورجان نفسه اكتسب هالـة سـلطة استثنائية منحته الحق - وبالفعل الواجب - لتولي القيادة في أوقات الأزمات المالية. وسـاعده الاعتقاد بأنه ليس إلا ثرياً، بل إنه ثري جداً؛ مثل: عائلات روكفلـر أو فانـدربلت أو أنـدرو كارنيجي، وإنه من خلال نظرته المحملقة القوية، ومزاجـه الفظيـع، أصـاب معظـم النـاس بالخوف؛ ومن هؤلاء: شركاؤه. وسيتبين لاحقاً أن أولى هذه الصفات كان مبالغاً فيها؛ لأنه لم يكن ثرياً تقريباً كما اعتقد معظم الناس، وعندما توفي عام 1913، تاركاً خلفه عقارات بقيمـة 80 مليون دولار آنذاك، قيل: إن جون روكفلر، الذي بلغت ثروتـه مليـار دولار، هـز رأسـه وقال: «والاعتقاد بأنه لم يكن حتى رجلاً غنياً».[10]

سارع مورجـان إلى تجميـع أفـضل الممـولين لمـساعدته في جهـود الإنقـاذ، واختيـار ديفيسون وسترونج للعمل مساعدين أساسيين له، وكانـا بالـضبط مـن ذلـك النـوع مـن الشبان الذين أحب أن يكونـوا مـن حولـه: يتمتعـون بالحيويـة والمظهـر الحسن والحـزم والثقة.[11] وكـان أمـام قـوة المهـمات مهمتـين: المهمـة الأولى التـي ركـز عليهـا ديفيـسون وسترونج، كانت ممثلة بتحديد أي البنوك التي وقعت ضحية الاضطراب، سيتم إنقاذهـا، والبنوك التي سيسمح لها بالانهيار، أما المهمة الثانية التي قادها مورجـان، فمُثلـت بجمـع المال لجهود الإنقاذ. وبحلول مطلع تشـرين الثاني/ نوفمبر، وبالرغم مـن ضـخ 3 ملايـين دولار من أمواله الخاصة، وجمع أكثر من 8 ملايـين دولار مـن البنـوك الأخـرى مجتمعـة، وضمان تعهد من وزير الخزانة بتقديم 25 مليون دولار على شكل ودائـع، والـتمكن أيـضاً من انتزاع 10 ملايين دولار من جون روكفلر الأب، لم يتمكن مورجان وقف حالة الذعر. وواصل المودعون سحب أمـوالهم، إضـافة إلى أن إحـدى كبريـات شـركات الائـتمان في البلاد، تمتلك أكثر من 100 مليون دولار من الودائع، اقتربت من حافة الانهيار.

وأخيراً، وفي ليلة الأحد 3 تشـرين الثاني/ نـوفمبر، اسـتدعى مورجـان رؤسـاء البنـوك الرئـيسية في نيويورك إلى مكتبته الجديدة التي تقع عند زاوية شارع ماديسون أفنيو وشارع 36،

وهي قصر على طراز عصر النهضة في إيطاليا بناه بالقرب من منزله؛ لعرض مقتنياته من الكتب النادرة والمخطوطات والأعمال الفنية الأخرى. وجعلت الأرضيات الرخامية، والأسقف المجصصة، والجدران المبطنة بالمنسوجات، وخزائن الكتب المكونة من ثلاث طبقات، مصنوعة من خشب الجوز الشركسي، والمكان مليء بالأناجيل النادرة والمخطوطات المضاءة من القرون الوسطى، وهذا المكان غير مناسب لاجتماع المؤسسة المصرفية؛ وحالَ اجتماع رجال المال، عمل مورجان على إقفال الأبواب البرونزية المزخرفة للمكتبة، ورفض السماح بمغادرة أي شخص قبل أن يتفقوا مجتمعين على التعهد بتقديم 25 مليون دولار إضافية إلى صندوق الإنقاذ.

وقد كشفت حالة الذعر عام 1907، مدى الهشاشة والضعف في النظام المصرفي للبلاد، وبالرغم من احتواء حالة الذعر أخيراً، من خلال الإجراء الحازم من مورجان، فقد اتضح أن الولايات المتحدة الأمريكية لا يمكنها تحمل مواصلة الاعتماد على رجل واحد لضمان استقرارها، وخاصة أن ذلك الرجل يبلغ من العمر سبعين عاماً، وهو شبه متقاعد، ويركز بشكل رئيسي على تجميع مقتنيات فنية غير مسبوقة، والإبحار على متن يخت في أجواء أكثر تجانساً وعصبته من العشيقات المتوسطات الأعمار.

وقد قرر الكونجرس الأمريكي الذي هزته هذه الأزمة، التصرف. وشكل عام 1908، لجنة النقد القومية، وهي التي ضمت تسعة من أعضاء مجلس الشيوخ وتسعة من أعضاء مجلس النواب برئاسة السيناتور نلسون أولدريتش؛ لإجراء دراسة شاملة حول النظام المصرفي، وتقديم توصيات لإصلاحه. وعلى مدى السنوات القليلة المقبلة، خرجت اللجنة بمجموعة ضخمة من الدراسات حول المصرفية المركزية في أوروبا. وخبت تدريجياً الذكريات، حول مدى اقتراب النظام من الانفجار، وتم وقف زخم الإصلاح.

وفي عام 1912، بدأ ديفيسون الذي أصبح الآن شريكاً لمورجان، والذي يشعر بالإحباط؛ نتيجة عدم إحراز أي تقدم، ويخشى أنه من دون تغييرات فإن حالة الذعر المقبلة ستكون أكثر كارثية، جهودَه لعقد اجتماع للخبراء؛ لتطوير خطة رسمية لإقامة بنك مركزي

أمريكي، هو الثالث في تاريخ البلاد. وتمت دعوة خمسة رجال فقط. وإلى جانب ديفيسون نفسه، كان هناك السيناتور أولدريتش، وفرانك فاندرلب، رئيس أكبر بنك في البلاد "ناشيونال سيتي بانك" البالغ من العمر ثمانية وأربعين عاماً، وبول ووربيرج البالغ من العمر اثنين وأربعين عاماً من عائلة مصرفية معروفة في هامبورج والشريك في بنك كوهين لويب، وهو الذي - بالرغم من انتقاله حديثاً إلى نيويورك - فربما يعد أعظم خبير في أعمال المصارف المركزية في الولايات المتحدة الأمريكية، وأيه بيات أندرو الابن، في التاسعة والثلاثين من عمره، ويعمل مساعداً لوزير الخزانة، كما عمل أستاذاً في جامعة هارفارد ورافق لجنة النقد القومية في جولتها المسحية الأوروبية، وبنجامين سترونج البالغ من العمر تسعة وثلاثين عاماً آنذاك.[12]

كان ديفيسون قلقاً؛ لسبب وجيه، من أن أي خطة توضع من مجموعة في وول ستريت، ستُعرض للشبهة فوراً؛ بأنها نتاج غير شرعي لمجموعة سرية من المصرفيين؛ ولذلك، اختار عقد الاجتماع سراً على جزيرة خاصة صغيرة، قبالة سواحل جورجيا؛ ومن ثم تشكيل مجموعة المصرفيين السرية بالفعل، وهي التي ستثير كثيراً من الشكوك الشعبية. إن الاستعدادات كانت دقيقة، وقد تم إبلاغ كل ضيف بالتوجه لمحطة هوبوكن في نيوجيرسي في 22 تشرين الثاني/ نوفمبر، والصعود إلى عربة القطار الخاصة بالسيناتور أولدريتش التي سيجدونها مربوطة إلى قطار فلوريدا وستائرها مسدلة. وتم الطلب إليهم عدم تناول الطعام معاً أو الالتقاء قبل ذلك، بل الصعود إلى متن العربة بشكل منفرد خفي قدر الإمكان، وكان غطاء الجميع الذهاب لصيد البط؛ وقد وجب عليهم؛ في إجراء احترازي إضافي، استخدام الاسم الأول فقط. وسيستخدم سترونج اسم "مستر بنجامين"، ووربيرج اسم "مستر بول"، بينما ذهب ديفيسون وفاندرلب إلى ما هو أبعد من ذلك، واعتمدا الاسمين المستعارين الواضحين "ويلبر" و"أوريفيل". وفي وقت لاحق من الحياة، اعتادت المجموعة الإشارة إلى نفسها بـ "نادي الاسم الأول".

وعند النزول في برونزويك بجورجيا، تم نقلهم على متن قارب إلى جزيرة جيكل، إحدى جزر الحاجز الصغيرة قبالة شواطئ جورجيا المملوكة لنادي جزيرة جيكل الخاص الذي افتتح عام 1888؛ بوصفه منتجعاً شتوياً للصيد للشماليين الأثرياء. وقد وصل عدد أعضاء النادي الذي وصفته إحدى المجلات، بأنه «النادي الأغلى، والأكثر حصرية، والأقل إمكانية في الدخول إليه في العالم»، إلى نحو 50 عضواً فقط؛ ومنهم: جيه بي مورجان، ووليام فاندربلت، ووليام روكفلر، وجوزيف بوليتزر، وعدد من أفراد عائلتي أستور و"جود". وأصبحت العضوية الآن مغلقة، ثم حُوِّلت إلى وراثية.

وعلى مدى الأيام العشرة المقبلة، حظيت المجموعة الصغيرة بالنادي وطاقمه الصغير، وحجزته لنفسها، فتم إغلاقه لفصل الصيف، ولن يفتح للأعضاء الآخرين طوال أسابيع عدة. وقد عمل الجميع يومياً من الصباح الباكر إلى منتصف الليل، مجتمعين في مقر النادي الفخم الواسع، ببرجه، وأسقفه التي ترتفع خمس عشرة قدماً، والشرفات والنوافذ الكثيرة المطلة على المحيط الأطلسي. استيقظ ديفيسون وسترونج مع بزوغ الفجر لممارسة ركوب الخيل والسباحة قبل التوجه للعمل بعد تناول الإفطار. وتناولا الطعام بكثرة - أطباقاً من المحار الطازج، ولحم الخنزير الريفي، ولحم الديك الرومي البري - واحتفلا بعيد الشكر معاً. وكتب فاندرلب لاحقاً أن ذلك شكل «أعلى مستوى من الوعي الفكري مررت به على الإطلاق».[13] وتفرقت المجموعة تحت قسم السرية، وبتعهد حافظ عليه الجميع بأمانة. ومع أن حقيقة الاجتماع ظهرت إلى العلن في مجلة بعد أربع سنوات لاحقة، فإن أياً من المشاركين لم يعترف علناً بالوجود هناك، حتى بعد مرور عشرين عاماً أخرى.

وجاء الكشف عن الخطة التي وضعت على مدى الأيام العشرة تلك، وهي التي وضع تفصيلاتها النهائية فاندرلب وسترونج، للعامة في 16 كانون الثاني/ يناير عام 1911. واحتوت الخطة التي عرفت بخطة أولدريتش في جوهرها مؤسسة واحدة - اتحاد

الاحتياطي القومي – بنك مركزي في كل شيء إلا الاسم، وهو الذي سيكون له فروع في أرجاء البلاد مع صلاحية إصدار العملة وتقديم القروض إلى البنوك التجارية. وعلى حين سيكون للحكومة تمثيل في مجلس إدارة الاتحاد، فإن ملكية الاتحاد ذاتها، والسيطرة عليه ستخضعان للبنوك، في نوع من التعاونية للمصرفيين.

ربما كان نلسون أولدريتش أكثر أعضاء مجلس الشيوخ معرفة بالتمويل، ولكن لم يكن في إمكان قضية المصرفية المركزية في الولايات المتحدة الأمريكية العثور على بطل أسوأ. وفي مجلس الشيوخ المليء بالرجال الأثرياء جداً – وهو الذي أصبح معروفاً بـ "نادي المليونيريين" – كان أولدريتش أحد أغنى الأغنياء، وبعد بيعه المفترض، لحصته في شركة "يونايتد تراكشن آند إيلكتريك كومباني أوف رود آيلاند" بقيمة 10 ملايين دولار، فقد فاخر بامتلاكه عقاراً فخماً في نيوبورت، رود آيلاند، وزواج ابنته "آبي" بجون روكفلر الابن. وكان داعماً قوياً للشركات الكبرى، وعدواً لدوداً للرقابة، ومؤيداً للرسوم المرتفعة، وعلاوة على ذلك، تكاثرت الإشاعات حول مقايضته المصالح السياسية بالإسهامات المالية. وباختصار، فلقد شكل التجسيد الحي لكل شيء يخشاه معارضو البنك المركزي.

وما زاد حيرة سترونجا على مدى الأشهر القليلة المقبلة، توحد التقدميين والجمهوريين من الغرب الأوسط لوأد الخطة، ولكن في مطلع عام 1913، تمكن الديمقراطيون في الكونجرس بقيادة السيناتور كارتر جلاس من إنقاذ الفكرة من خلال تحديثها، وبدلاً من إقامة بنك مركزي منفرد كان سينطوي على تركيز قوي للسلطة، دعت خطة جلاس إلى عدد من المؤسسات الإقليمية المستقلة: بنوك احتياطي فيدرالية، وهو الاسم الذي كانت ستحمله. وعلى حين أن هذه الكيانات المنفردة، ستخضع لسيطرة وإدارة من مصرفيين محليين، فإنه تم منح جهة عليا – هي بنك الاحتياطي الفيدرالي وهو وكالة عامة سيتم تعيين أعضائها من الرئيس – دوراً إشرافياً على هذا الهيكل الكلي.

ومع أن مشروع قانون "جلاس"، استنسخ كثيراً من الأساسيات في خطة "أولدريتش"، فإن سترونج قاد حملة نشيطة ضدها، وتوقع أن هيكلها اللامركزي سيخلد ببساطة الانقسام والانتشار في السلطة التي أفسدت المصرفية الأمريكية جداً، وستقود فقط إلى التعارض والارتباك. وفي آخر المطاف غيّر مصرفيو نيويورك - وهم العمليون أكثر من أي وقت مضى والذين أدركوا أن خطة جلاس تقدم على الأقل، شيئاً أفضل من الوضع القائم - موقفهم، وتم التوقيع على مشروع القانون تحت اسم قانون الاحتياطي الفيدرالي من الرئيس وودرو ويلسون في 23 كانون الأول/ ديسمبر عام 1913.

وفي خلال الأيام القليلة الأولى من آب/ أغسطس عام 1914، شُغل سترونج بسلسلة من الاجتماعات. وصبيحة السبت 1 آب/ أغسطس، أجرى مشاورات مع المصرفيين الآخرين في اتحاد المقاصة في نادي متربوليتان في نيويورك. وتوجه في تلك الأمسية لفندق فاندربيلت لحضور اجتماع كبير جمع مصرفي نيويورك إلى وزير الخزانة وليام ماكادوو الذي أعلن إصدار 100 مليون دولار من الأوراق النقدية الطارئة؛ لمواجهة الطلب المذعور على السيولة النقدية. وغادر يوم الاثنين اللاحق إلى واشنطن.

وكان قلق سترونج الأكثر إلحاحاً، ممثلاً بمشكلة السائحين الأمريكيين العالقين في أوروبا. وبدأت البنوك والفنادق التي شعرت بالقلق؛ بسبب التراجع الحاد في الدولار وخشيتها من أن العملة الورقية قد تفقد قيمتها، برفض صرف الشيكات السياحية أو السحوبات المصرفية. ووجد آلاف الأمريكيين، ومعظمهم من الأغنياء، أنفسهم عالقين في القارة الأوروبية من دون عملة قابلة للاستخدام. وانتشرت تقارير حول طرد بعضهم من الفنادق وإرغامهم على النوم في محطات القطارات أو السير في شوارع باريس ليلاً.[14] ومن نجح منهم في صرف شيكاتهم، تمكنوا - عادة - من فعل ذلك فقط بما يعادل 75 سنتاً للدولار.

وكانت شركة بانكرز ترست آنذاك، الجهة الرئيسية لإصدار الشيكات السياحية للأمريكيين المتوجهين لأوروبا. ولحسن حظ سترونج! تصادف أن فرد كنت، وهو الرجل

المسؤول عن عمل الصرف الأجنبي في البنك يقضي عطلته في لندن، وقد نظم على عجل اجتماعاً جماهيرياً ضمن ألفي شخص في فندق وولدروف في منطقة أولدويتش؛ حيث تمكن من اتخاذ تدابير لتوفير أموال مؤقتة لأبناء بلده العالقين.[15]

وفي المحصلة، وفي حال رفَض الأوروبيون قبول الدولار، امتلك الأمريكيون دوماً خيار الدفع بالذهب. ولكن كيف سيتم إيصال الذهب إلى قارة في حالة حرب الآن؟ وقد ارتفعت رسوم التأمين على الشحن الخاص إلى مستويات حادة جداً بين عشية وضحاها، وأقنع سترونج الحكومة بشحن الذهب الخاص إلى هناك، على متن سفينة حربية، وفي 6 آب/ أغسطس، غادرت السفينة الحربية "تينيسي" حوض سلاح البحرية في بروكلين وعلى متنها ما قيمته 7.5 من ملايين الدولارات من الذهب.[16]

هذا ما كان يجيده سترونج: تولي المسؤولية للتعامل والمشكلات الفورية والعملية؛ حتى لو أدى ذلك إلى إزعاج بعض الناس؛ فالقيادة من صفاته الطبيعية. وعلى حين أنه ربما لا يمتلك تماماً الشرف العالمي البراق؛ مثل: بعض شركاء مورجان، فإن الناس أحبوه واستجابوا تماماً لشخصيته المسيطرة، إضافة إلى أنه كان معروفاً جداً، وحظي بالإعجاب في وول ستريت. وقد قال أحد المعاصرين: «أينما يجلس كان يترأس الجلسة».[17] ومع ذلك لم يكن في إمكان كثيرين من الناس، الزعم أنهم يعرفونه عن قرب، إضافة إلى أن علامات الجانب المظلم بدت أحياناً من وراء ذلك المظهر المؤنس الاجتماعي. وقد استذكر أحد الزملاء قائلاً: لقد مثل «"شخصيتي جيكل وهايد"، فهو مهذب عادة، ولكنه سرعان ما يدخل أحياناً في حالات غضب شديد».[18] وقد قدمت هذه الومضات من الغضب الشديد المذهل، نظرة خاطفة إلى الألم والحزن اللذين أبقاهما على عكس ذلك غير معلنين تماماً.

وقد شهد شهر آب/ أغسطس، وهو ذلك الذي أمضاه سترونج بالتنقل بين نيويورك وواشنطن، أول مفاتحة لتولي منصب محافظ بنك الاحتياطي الفيدرالي في نيويورك، المُشكل حديثاً. وإذا نجحت خطة أولدريتش في إقامة بنك مركزي منفرد، فإن قادة القطاع

المصـرفي في نيويورك؛ من أمثـال: ديفيـسون وفانـدرلب، طالمـا اختـاروا سـترونج رئيـساً محتملاً؛[19] وخلص هؤلاء القادة الآن في ظل نظام الاحتياطي الفيدرالي الذي يـشتمل عـلى بنوك احتياطي عدة، ومجلس في واشنطن، إلى أن سترونج سيكون أكثر فاعلية وفائدة لهـم؛ بوصفه رئيساً لبنك الاحتياطي الفيدرالي في نيويورك؛ ومن بين بنوك الاحتياطي الإقليميـة الاثني عشـر المشكلة وفق القانون الجديد، فإن بنك نيويورك سيكون الأكبر.*

لقد تم التنبؤ بشكل صحيح، أن من المرجح أن بنك الاحتياطي الفيدرالي في نيويورك - وهو بنك احتياطيهم - سيسيطر على النظام بحكم حجمه وخبراته.

لقد كان الخيار المثالي، ولقد كانت حياته المهنية مصـرفياً مميزة، وقد خاض أولى تجاربه الصعبة إبان حالة الذعر عـام 1907، وبعـد أن كـان طرفـاً في فكـرة إقامـة بنـك مركـزي أمريكي، على تلك الجزيرة في ولاية جورجيا، أصبح أحد الخبراء في هـذا الحقـل، وأخـيراً كان معروفاً لدى الشـركاء في جيه بي مورجان؛ وربما افتقر إلى أسلوب عائلة ديفيـسون أو لباقة توماس لامونت، غير أنه – من دون شك - كان جديراً بالثقة.

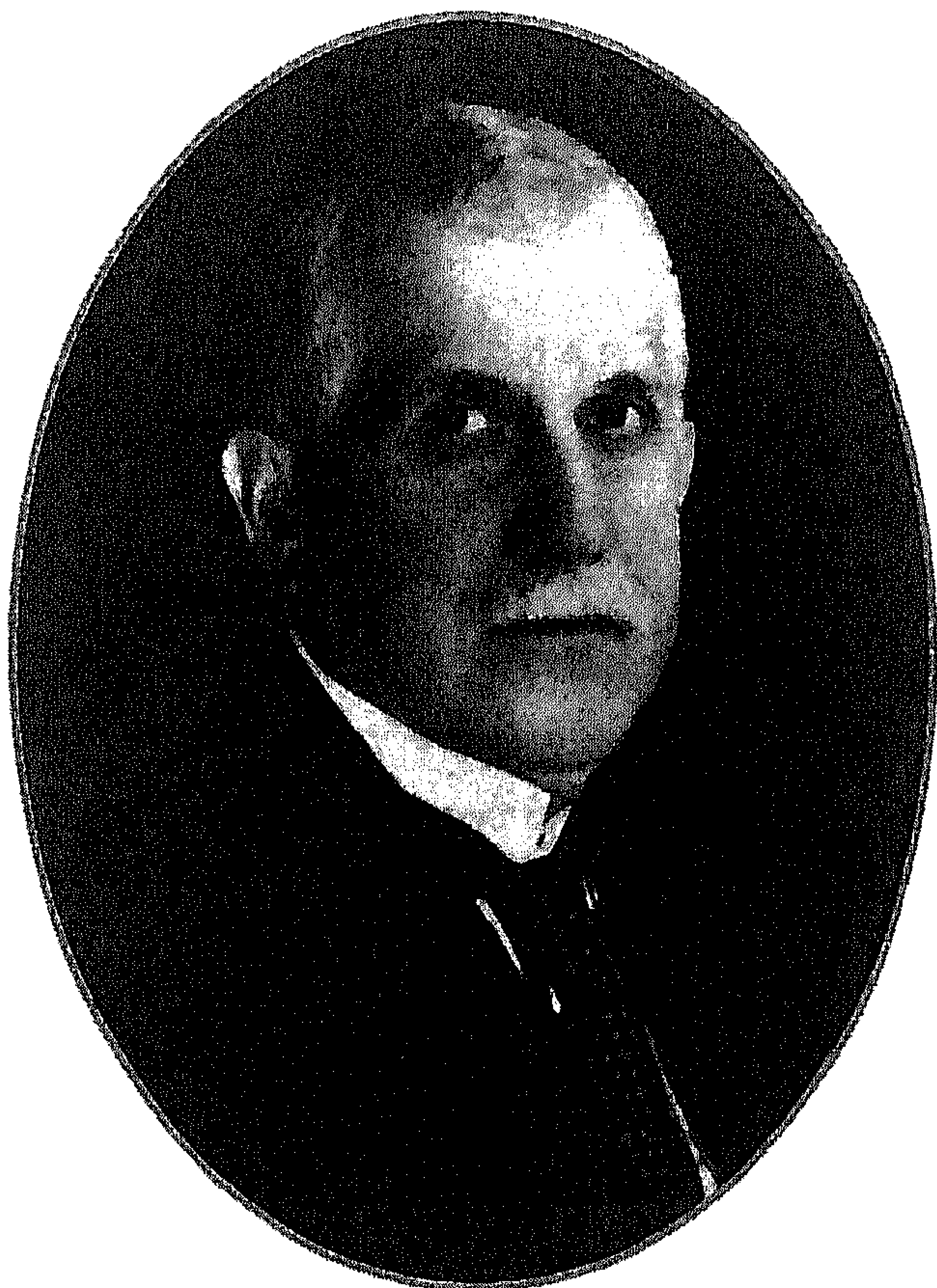
وضع العرض سترونج في معضلة حقيقية، ورفضها مبـدئياً؛ وبـالرغم مـن تـصالحه والنظام الجديد؛ على غرار المصـرفيين الآخرين في نيويورك، فإنه اسـتمر في الاعتقـاد بأنـه معيب بالأساس، وشن حملة نشيطة لإعاقته، وأصر على أن "الاعتبارات: المالية الشخصية لا تؤثر فيه، ولكن يصعب الاعتقاد بأنها لم تكن عاملاً؛ فهو لم يمتلـك أي ثـروة موروثـة، وقد ولِّي رئاسة "بانكرز ترست" في عمر الحادية والأربعين الصغير نسبياً، ولم تتحْ له حتـى الآن، فرصة تجميع ثروة خاصة به. وبتوليته الوظيفة يجب عليه التخلي عن كل إدارة أخرى يولى عليها. وعلى حين أن الراتب الذي سيتلقاه، وهو 30,000 دولار سـنوياً، مغـرٍ جـداً، فإنه يمثل جزءاً مما قد يكسبه؛ بوصفه رئيساً لبنك كبير في نيويورك.[20] وكـان والـد زوجتـه

---

* بحلول منتصف العشـرينيات، كان بنك الاحتيـاطي الفيـدرالي في نيويـورك، يكـبر أقـرب منافـسيه، وهـو شـيكاجو، بمـرتين ونصف، ويكبر بعشر مرات أصغر بنك احتياطي فيدرالي، وهو بنك مينابوليس.

بشكل خاص، معارضاً قوياً لتوليه المنصب، بقوله: «بن لن يعيش على مالي»،[21] وقد عرف كونفيرس بأن ثروته تزيد على 20 مليون دولار، وابنته كاثرين مرشحة لترث ثروة طائلة. ولكن ستستحيل استدامة أسلوب حياة عائلة سترونج الحالي على دخله المتضائل. وكانت العائلة – الزوج والزوجة وأطفاله الثلاثة من زواجه الأول وابنتاه من زواجه الثاني – قد انتقلت قبل عام فقط إلى شقة فخمة مساحتها 8000 قدم مربعة، وهي واقعة في أحد المباني المرموقة في المدينة، 903 بارك أفينيو؛ حيث تحتل الشقق طابقاً كاملاً وتصل أجرتها إلى 15 ألف دولار سنوياً.[22]

تلقى سترونج مطلع شهر تشرين الأول/ أكتوبر، دعوة من وورببرج وديفيسون لقضاء عطلة نهاية أسبوع في الريف. وقد قدم الاثنان الحجج له بأن من واجبه قبول المنصب الذي يمكنه من خلاله العمل؛ من أجل المصلحة العامة أكثر من أي مكان آخر. لقد كان ديفيسون رجلاً يصعب الجدال معه، وخاصة عندما كان سترونج مديناً له بشيء كثير. وفي 5 تشرين الأول/ أكتوبر عام 1914، أعلن بنك الاحتياطي الفيدرالي في نيويورك رسمياً، انتخاب بنجامين سترونج محافظاً للبنك.



إميل مورو

5

المفتش المالي

فرنسا: 1914

ليس هناك برجوازي على قيد الحياة لم يفكر إبان ثورة شبابه، ولو ليوم واحد أو دقيقة فقط، في أنه قادر على... إنجازات نبيلة... في زاوية قلب كل كاتب عدل! تكمن بقايا متعفنة لشاعر.[1]

جوستاف فلوبير، مدام بوفاري

في باريس ذلك الصيف، كان أيمي هيلير إميل مورو Aime Hilaire Emile Moreau، مدير عام البنك المركزي للمستعمرات الفرنسية: الجزائر وتونس، منهمكاً؛ مثل غيره في فرنسا في فضحية "كايو". ولقد كانت الأخيرة ضمن سلسلة طويلة من الفضائح التي فعلت كثيراً لتزيين سياسة الجمهورية الثالثة، وتوفير مثل هذا المصدر الرائع من الترفيه للشعب الفرنسي.[2] وفي مطلع عام 1914، شنت صحيفة لوفيجارو المحافظة حملة ضد فرض جوزيف كايو، وزير المالية وزعيم الحزب المتطرف، ضريبة على الدخل، ونشرت على صفحتها الأولى بعض رسائل الحب أيام الشباب من كايو إلى عشيقته السابقة التي كانت متزوجة أصلاً من بيرث جويدان، ثم طلّقت آخر المطاف زوجها الذي كان موظفاً حكومياً رفيعاً؛ لتصبح أول زوجة لكايو. وحدث شيء كثير منذ هذه المراسلات. وبعد زواج كايو من بيرث، بدأ علاقة بامرأة أخرى متزوجة، وهي الشقراء الطويلة هنرييت كلاريتي، فطلق بيرث، وتزوج عشيقته الجديدة.

وفي آذار/ مارس عام 1914، قررت زوجة كايو الثانية التي شعرت بالغضب بأن علاقات زوجها الغرامية، حتى تلك التي سبقت دخولها حياته، سيعلن عنها بشكل فاضح – وربما خشية منها من أن بعض مراسلاتها في أثناء علاقة الزنى، قد يجد طريقه إلى

الصحافة – أن تتعامل والموضوع شخصياً. وفي الساعة الثالثة تماماً من بعد الظهر يوم 16 آذار/ مارس، غادرت منزلها مرتدية أكثر الملابس أناقة؛ لحضور حفلة في السفارة الإيطالية تلك الأمسية. وفي طريقها توقفت عند "جاستينيه رينيه"، وهو محل أسلحة للنخبة على الضفة اليمنى، واشترت مسدس براوننج آلياً، وانتقلت بعد ذلك إلى مكاتب صحيفة لوفيجارو وانتظرت ساعة، إلى حين وصول جاستو كالميتي، المحرر في الصحيفة، ومواجهته بقولها: «أنت تعلم لماذا أتيت؟»، وبهدوء أفرغت ست رصاصات في جسده من مسافة قريبة من المسدس الذي كان مخبئاً في أغطية يديها المصنوعة من الفراء الثمين، وأردته قتيلاً على الفور.

أحدثت الفضيحة شرخاً في فرنسا؛ حتى إنها أثارت أعمال شغب في باريس بين مؤيدي كايو ومحرضي جناح اليمين الذين يحتجون على المعايير المتراجعة لدى الطبقات الحاكمة في البلاد. وبدأت المحاكمة في 20 تموز/ يوليو، وسيطرت إجراءات المحاكمة اليومية على العناوين في كل الصحف، وأسرت المدينة. وبدا الباريسيون مهتمين بالمزيج الميلودرامي من الزنى والفساد الأخلاقي في الدوائر السياسية العليا لشبكة جوزيف كايو الكبيرة من العشيقات، وإغوائه هنرييت كايو البسيطة والخجولة والمنطوية على نفسها، أكثر من اهتمامهم بالجلبة البعيدة القادمة من البلقان.

وقد انطوت المحاكمة على أهمية خاصة بالنسبة إلى مورو؛ فقد كان أحد طلاب كايو في المدرسة الخاصة للدراسات السياسية مطلع التسعينيات من القرن التاسع عشر عندما كان كايو رجلاً شاباً باهراً وناجحاً وغنياً ولامعاً؛ وبصفته مفتشاً مالياً، وعضواً في السلك الإداري النخبوي الذي أسسه نابليون؛ لإجراء عملية تدقيق الحسابات على الشؤون المالية للدولة. وتعدّ المدرسة الخاصة للدراسات السياسية التي كانت – ومازالت تعرف باسم ساينسز بو – مدرسة خاصة باهظة التكاليف للدراسات العليا أُسست عام 1872، إثر الحرب الفرنسية البروسية.[3] وسعى مؤسسها لإيجاد قاعدة تدريب حديثة للنخبة الحاكمة

الجديدة في فرنسا، تكون قادرة على مقاومة "التجاوزات الديمقراطية" للسنوات الأولى للجمهورية. ولم تتألف الهيئة التدريسية من أكاديميين، بل تم اختيارهم من سياسيين وموظفين حكوميين ورجال أعمال بارزين، وفي خلال حياتها القصيرة، أصبحت "ساينسز بو"، مركز التجنيد الرئيسي للصفوف العليا في الخدمة المدنية.

وفي أثناء وجود مورو في ساينسز بو، انقسمت فرنسا كلها؛ ومن ذلك: المدرسة؛ بسبب فضيحة دريفوس. وفي عام 1894، تمت إدانة ضابط مدفعية يهودي شاب، وهو النقيب ألفرد دريفوس، خطأً بالخيانة، عندما تآمر مسؤولو استخبارات فرنسيين لتلفيق دليل بأن دريفوس عمل جاسوساً لألمانيا. ووضعت الفضيحة التي تلت ذلك فرنسا القديمة - المنعزلة والملكية والكاثوليكية - في مواجهة فرنسا الجديدة الساعية لتحديث نفسها؛ فرنسا الأكثر عالمية وليبرالية وتتطلع نحو الخارج. وكان رئيس ساينسز بو مؤيداً قوياً لدريفوس؛ حيث قدم كثير من الأساتذة المعادين لدريفوس استقالتهم في آخر المطاف احتجاجاً على ذلك.

وعلى عكس معظم زملائه الطلاب في ساينسز بو، ممن ينحدرون من عائلات باريسية ثرية راقية، كان مورو ريفياً قدم إلى باريس عام 1893، في سن الخامسة والعشرين للالتحاق بالمدرسة فقط. والتحق مورو الذي ولد في بواتييه؛ حيث كان والده قاضياً محلياً بالدراسة هناك؛ ليحصل بعد ذلك على شهادة في القانون من جامعتها. وتمتلك عائلة مورو التي تنحدر من أصول نبيلة ثانوية في بويتو، الريف القديم حول بواتييه، جذوراً قديمة في التاريخ.[4] وقد مثّل أحد أجداده، وهو دوترو دي بورنييه، المنطقة في الجمعية الإقليمية إبان القرن الثامن عشر، كما مثل جد والده، جوزيف ماري - فرانسوا مورو، الشعب في الجمعية الوطنية التي التقت في فرساي عام 1789؛ لإطلاق ما سيشكل الثورة؛ ليشارك بعد ذلك في المؤتمر الذي فعل شيئاً كثيراً؛ لحث الثورة في الداخل. وأصبح لاحقاً شخصية مهمة في الإدارة المحلية - حتى بعد عودة الملكية - ومسؤولاً عن جمع الضرائب للدائرة المشكلة حديثاً في دائرة فيين.

وفي عام 1896، سار مورو على خطى كايو، وبعد أداء بارع في امتحانات القبول التي تشهد منافسة شرسة للانضمام إلى الصفوف العليا في الخدمة المدنية أصبح مفتشاً مالياً. ومع أن نظام الامتحانات، جعل جهاز التفتيش يعتمد على الجدارة إلى حد كبير، غير أنه مع ذلك وجب على المرشحين تقديم كفالة من أحد الوالدين، تُمثّل بدخل خاص يصل إلى 2000 فرنك سنوياً إلى حين ترقيتهم.[5]* وأصبح مورو الآن عضواً في طبقة النخبة الإدارية التي مارست السلطة الحقيقية في فرنسا خلال تلك السنوات. وكانت البلاد شكلياً تحكمها زمرة وزراء تعاقبوا على المنصب تحت رحمة جمعية وطنية صاخبة وعنيدة. وامتلكت الحكومات فترة حياة نموذجية تقل عن سبعة أشهر: كان هناك ما مجموعه خمسون وزارة مختلفة خلال السنوات الأربع والأربعين التي وقعت بين تأسيس الجمهورية الثالثة عام 1870، وعام 1914، وقد استمر بعضها يوماً واحداً فقط. ولكن خلف كل هذه الإثارة غير المهمة لاستقالة الوزراء، وسقوط الحكومات، وتكرار الوجوه القديمة ذاتها، كانت فرنسا تدار من هذه المجموعة النخبوية الهادئة والواثقة والمقتدرة جداً والمدربة تماماً.

برز مورو بسرعة؛ حالَ دخوله الخدمة المدنية، وأصبح كايو عام 1899، وزيراً للمالية، وهي المرة الأولى من أصل سبع فترات، يتولى فيها ذلك المنصب آخر المطاف؛ حيث عمل مورو تحت إمرته. وفي عام 1902، تم اختيار مورو شخصياً من وزير المالية الجديد، موريس روفييه؛ لتولي منصب كبير موظفيه. وشكل المستشارون السكرتارية الخاصة للوزير، وهي التي ضمت – بشكل عام – الأشخاص الذين يشملهم برعايته وصغار الموظفين الحكوميين الواعدين بشكل استثنائي، ممن يديرون نشاطات الوزير كلها، والتعامل ومراسلاته، والعمل حلقة وصل مع دائرته الانتخابية، وإعداد أوراق البيانات الموجزة؛ ويعني تولي منصب كبير الموظفين، أن تكون مساعداً رئيسياً للوزير، ورئيساً لأركان مكتبه، وهو دور سياسي بقدر ما هو إداري.[6]

---

* كان مبلغ 2000 فرنك الذي يعادل 400 دولار آنذاك، أقل بكثير من راتب عامل أمريكي عادي ماهر.

ويعدّ روفييه، الجمهوري المعتدل، والمصرفي بالمهنة، أحد أكثر وزراء المالية كفاءة ممن أخرجتهم الجمهورية الثالثة. كما امتلك قدرة مشؤومة على التورط في الفضائح، وبالفعل تميز بتلوثه بأكثر علاقتين غراميتين شهرة في تلك الفترة القذرة. وتكشف عام 1887، أن دانييل ويلسون، صهر الرئيس جولز جريفي يبيع الأوسمة؛ ومن ذلك: الترشيح للحصول على وسام الشرف، من مكتبه في قصر الإليزيه. وقد وُلِّي روفييه آنذاك منصب رئيس الوزراء، وبالرغم من عدم تورطه بشكل مباشر في هذه التجارة، فإنه أجبر مع الرئيس العجوز المذهول على الاستقالة.

لم يستمر إبعاد روفييه مدة طويلة؛ حيث عاد بعد عامين إلى الحكومة وزيراً للمالية، ولكن في عام 1892، أفلست شركة قناة بنما وخسر نحو 800 ألف مستثمر فرنسي 200 مليون دولار. وكشف التحقيق سلسلة من حالات الفساد، وأموالاً للرشوة، واستغلالاً للنفوذ تغلغل عبر الدوائر الاجتماعية والسياسية العليا في باريس. وتبين أن روفييه أجرى تعاملات مكثفة وشخصيتين غامضتين لهما دور محوري في القضية؛ وهما: البارون جاك دي ريناتش، وهو يهودي ألماني يحمل لقباً إيطالياً – وقد توفي بعد ذلك في ظروف مشبوهة – وتم عدّ وفاته بشكل لا يصدق انتحاراً، وكورنيليوس هيرز، وهو مغامر ومموّل دولي غامض فر من البلاد بسرعة. وفي التحقيق البرلماني الذي تلا القضية دافع روفييه، وهو المتهم إلى جانب 104 أشخاص آخرين من المعاونين، وعدد لا حصر له من الصحفيين بقبول الرشوة، عن نفسه بقوله: إنه قبل المال؛ لأنه اعتقد بأن المشروع يصب في المصلحة القومية فقط، إضافة إلى أن ثروته – على أي حال – لم «تزدد بشكل غير طبيعي»، خلال العملية.[7] وبالرغم من تقديم أدلة غير كافية لإدانته، فإنه أجبر على الاستقالة مرة أخرى، وتمضية السنوات العشر المقبلة من دون نفوذ سياسي. وتلقى إعادة تأهيل فقط، عندما توجه مورو للعمل لديه أول مرة عام 1902.

لم يسمح مورو قط لتصور روفييه الغريب حول الأخلاق العامة، أن يقف في طريق إعجابه بالرجل، ولكنه كان مستعداً للاعتراف بأن معلمه "المحبوب"، عانى ضعفاً غريباً

للتمييز بين المصالح الخاصة والمسؤوليات العامة، وقلل من شأنها، أنها ليست أسوأ من خطأ أي سياسي آخر في ذلك الوقت، بالإضافة إلى "الانهيار الخلقي" العام "الذي كان شائعاً جداً في الدوائر السياسية"، وواصل التعبير عن امتنانه وولائه الدائمين لروفييه للسخاء الكبير الذي تلقاه في شبابه.[8]

وفي عام 1905، وُلِّي روفييه رئاسة الوزراء مرة ثانية؛ ليصبح مورو مساعده الأول ويده اليمنى، وفي غضون شهرين واجهت الحكومة أزمة دولية رئيسية، وفي شهر آذار/ مارس ذاك، زار القيصر الذي امتلك عادة يؤسف لها بالتحدث في الوقت غير المناسب، مدينة طنجة، وفي تحدٍّ لصعود فرنسا في شمال إفريقيا، أعلن دعمه استقلال المغرب. وحاول روفييه بادئ الأمر التفاوض وألمانيا، ولكن القيصر الذي شعر بضعف فرنسا، استمر في زيادة مطالبه. ومع زيادة التوتر، عمدت ألمانيا إلى تعبئة قواتها الاحتياطية، على حين نقلت فرنسا قواتها إلى الحدود. وعلى مدى الأشهر القليلة المقبلة، تمكن روفييه بمهارة من نزع فتيل الأزمة، ومن الاحتفاظ بوضع فرنسا الخاص في المغرب، كما وجد مخرجاً مشرفاً أيضاً من مواجهة ألمانيا، وتمكن من إطلاق مباحثات أولى مع البريطانيين؛ ستقود إلى الحلف الأنجلو – فرنسي. وقد مثل ذلك بالنسبة إلى مورو الذي مازال في السادسة والثلاثين من عمره، تجربة مثيرة ستشكل محور عاصفة دولية كبيرة، ولكن قدر وزارات الجمهورية الثالثة أن تستمر مدة أشهر قليلة فقط؛ حيث تم التصويت على إطاحة حكومة روفييه.

وعلى مدى أكثر من عشرين عاماً من تولي المناصب والخروج منها، جمع روفييه كثيراً من الأعداء؛ وخاصة بسبب تعاملاته المالية الخاصة الغامضة. ومع خروج روفييه من السلطة، بدأ هؤلاء الأعداء الآن استهداف مورو. وعند عرض نفسه لإعادة التعيين لم تتم إعادته إلى وزارة المالية، بل تمت إعارته إلى بنك الجزائر، البنك المركزي للجزائر وتونس، وهو مؤسسة مالية صغيرة مقارنة إلى بنك فرنسا المركزي أو البنوك الحكومية الكبرى الأخرى. وقد مثل ذلك بالنسبة إلى مسؤول شاب ناجح من وزارة المالية شق طريقه إلى المركز، شكلاً من المنفى. ولم يكن الأمر مرهقاً تماماً كما يبدو؛ لأن الجزائر

كانت تحتفظ بوضع خاص بين الممتلكات الفرنسية، إضافة إلى أن مقر البنك، كان في قلب باريس السياسية؛ أي على مرمى حجر من الجمعية الوطنية، ووزارة الخارجية في 207 شارع سانت جيرمين.

وعلى حين أن بنك الجزائر كان ملكية خاصة، فإنه كان إحدى الأدوات المهمة في السياسة الاستعمارية. وعلى مدى السنوات الثماني المقبلة، كان مورو الذي رُقِّي إلى منصب مدير عام سنة 1911، فاعلاً في تطوير صناعة النبيذ الجزائرية، وكان في طليعة المعركة ضد الربا في أوساط البربر في تونس، وعمل عن كثب مع الحاكم العسكري للمغرب، الذي سيصبح في المستقبل المارشال ليوتيه؛ للمساعدة في تمويل الأشغال العامة في أثناء الاحتلال العسكري والاستعمار اللاحق للمغرب.

لقد كان، وهو الذي يعدّ نفسه، أكثر من مصرفي فقط، خادماً للدولة. وفي كانون الثاني/ يناير عام 1914، حصل على وسام الشرف بدرجة قائد، وهو تميز يُحصر بما لا يزيد على 1250 شخصاً.[9]

وبالرغم من كل هذه الإنجازات، فإن بنك الجزائر مازال مكاناً هامشياً بالنسبة إلى مسؤول طموح وموهوب جداً. ويدير زملاؤه السابقون في الوزارة الآن الأموال، لا لمستعمرة فحسب، بل للبلاد برمتها وإمبراطوريتها. وعندما عاد بذاكرته إلى ما حدث له، لم يتمكن من حبس الشعور بالمرارة، فهو عالق في هذه الوظيفة التي تنتهي إلى طريق مسدود على مدى السنوات الثماني الماضية، منسياً على ما يبدو.[10]

ربما جاء صعود مورو كبيراً وسريعاً جداً؛ ما أثار الاستياء في أوساط أقرانه، وربما لأنه مختلف عن الآخرين: رجل قليل الكلام، وفظ ووقح تقريباً، لم يحاول الدخول في مجتمع الصالونات، ولم يمتلك أياً من المظاهر أو النعم التي تبدو على الموظف الحكومي الباريسي الراقي. وقد حاول مورو، البسيط جداً، جاهداً البقاء كذلك. وفي عام 1908، تم انتخابه رئيساً لبلدية بلدته، "سانت لوميه". لقد كانت مكاناً صغيراً يضم مئات عدة من السكان

فقط، ولكنه استغل كل فرصة أتيحت له للعودة إلى هناك. والعقار الذي يملكه، "لا فرزونيه"، تتوارثه العائلة منذ عام 1600. وقد شعر في ذلك المكان بدرجات راحة قصوى، وسط الأصدقاء الذين ترعرع بينهم، ووسط زملائه القضاة والمحامين المحليين.[11]

وفي أي عام آخر، فإنك ستجد مورو في الأسبوع الأخير من تموز/ يوليو، ينتظر بلهفة بلاغ وزارة الزراعة الذي يحدد مواعيد موسم الصيد. وقد حاول تأكيد وجوده في "لا فرزونيه" عند بدء موسم الصيد.[12] وكما كان يجب أن يقول، فإن هناك ما يكفي من طيور السمان والحجل والأرانب في المكان؛ «للمحافظة على الإثارة! وليس هناك شيء كثير إلى درجة أن المرء يشعر بالملل».[13] ولكن مع انتهاء شهر تموز/ يوليو، وحلول شهر آب/ أغسطس، اتضح أنه يجب عليه في هذه السنة، بالرغم من أن الجو مثالي، إبقاء البنادق على رفوفها.

وبحلول يوم الاثنين 27 تموز/ يوليو، ألمح كثير من الإشارات إلى أن أزمة البلقان بدأت تتخذ منحى مثيراً للقلق. وقد بدأت السيدة كايو بالخروج تدريجياً من الصفحات الأولى للصحف، حتى في الصحف الباريسية. وفي كل مساء كان حشد يجتمع عند شارع بويزينيه خارج مكاتب لو ماتين، وهي أكثر صحيفة فرنسية صفراء شهرة، وكانت تعلق على نوافذها آخر النشرات الإخبارية. وقد وقعت المشاجرات التي لا مفر منها، ولكنها لم تعد ببساطة بين خصوم كايو ومؤيديه، وبدأ العراك الآن يندلع حول الأمن القومي بين أولئك الذين يعارضون تمديد الخدمة العسكرية ومناصري الحركة الوطنية الجديدة: «النهضة الوطنية».[14]

كما بدأت قطع النقد الذهبية تختفي بشكل غامض من تداولها بين الناس؛ نظراً إلى اكتوائهم مرتين بتجارب كارثية مع الأوراق النقدية – مرة في مطلع القرن الثامن عشر خلال "فقاعة المسيسبي" المشؤومة، ومرة أخرى من خلال الأوراق النقدية التي أُصدرت إبان الثورة – فقد طور الفرنسيون عدم ثقة بالبنوك وكل شيء ماعدا العملة المعدنية. وعند أول مؤشر للمتاعب، اختفت القطع النقدية الذهبية في الجوارب الصوفية الطويلة

التي لا حصر لها، وهي التي قيل: إن كل قروي فرنسي يحتفظ فيها بمخزونه القليل من الذهب تحت الفراش، أو في الصناديق القوية لكاتب العدل؛ حيث احتفظ البرجوازيون بمدخراتهم.[15]

وبعد ثمانية أيام من إجراءات المحكمة، وفي الساعة التاسعة والنصف مساء تماماً من ليلة 28 تموز/ يوليو، قررت هيئة المحلفين المؤلفة من الذكور فقط (من 11 إلى 1) تبرئة السيدة كايو؛ وخلصت هيئة المحلفين إلى أنها شعرت باضطراب خارج على السيطرة حول ما كشفته صحيفة لوفيجارو؛ وهذا هو ما دفعها إلى العنف؛ ولذلك، فقد تم عدّ القتل جريمة عاطفية. وبالرغم من كل الإثارة، فإن قرار الحكم شكل نوعاً من خيبة الأمل. واندلع عراك خارج قصر العدل، ووجب نشر وحدة من الشرطة لتفريق المتطرفين الموالين للملكية، من حركة "العمل الفرنسي"، من الذين كانوا يكرهون كايو، ولكن الباريسيين في معظمهم كانوا أكثر اهتماماً بكيفية دفع قيمة مشترياتهم من السلع؛ فقد أصبح من الصعب الحصول على القطع النقدية من الذهب أو الفضة، وامتنعت المحلات، حتى المقاهي، عن قبول الأوراق النقدية، حتى إن أسواق الأغذية في "ليهال" امتنعت تماماً عن العمل.

وبحلول الساعة الرابعة من صبيحة اليوم اللاحق، احتشد مئات عدة من الناس حول بنك فرنسا المركزي؛ لتحويل الأوراق النقدية إلى ذهب. وفي فترة ما بعد ظهر ذلك اليوم، تزايدت الحشود لتصل إلى أكثر من 30 ألف شخص، في طابور امتد مسافة ميل على طول الشوارع الجانبية المحيطة بفندق دو تولوز مقر البنك، وعلى طول شارع دي رادزيويل مروراً بالقصر الملكي، وشارع دي ريفولي، وصولاً إلى حدائق تويليريه.[16] وتولى حفظ النظام 250 فرداً من أفراد الشرطة، وأصاب المنظر مراسل صحيفة التايمز بالدهشة؛ فـ «طبقات المجتمع كافة، امتزجت في الطابور الذي لا ينتهي، وتعبيراً عن التوفير الشامل في فرنسا بأن من الواضح أن أعداداً من الأشخاص المتواضعين تماماً يمتلكون مدخرات ليسحبوها من وصاية البنك الوطني».[17]

وقد أعلن البنك استعداده مواصلة دفع الذهب؛ مادام ذلك ضـروريـاً؛ فهـو في آخـر المطاف، يمتلك أضخم مخزون منفرد من الـذهب في العـالم. وفي عـام 1897، جمـع محـافظ البنك الجديد جورجز بالين موظفيـه؛ لإبلاغهـم أن واجـب البنـك الاسـتعداد لــ "كـل احتمال"، وهي كلمة السر، لحرب انتقام ضد ألمانيا لتغيير اتجاه كارثة عـام 1870. وفي ظـل إدارة بالين بدأ بنك فرنسا المركزي بشكل ثابت في جمـع الـذهب. وفي كـل مـرة ازداد فيـه احتياطي بنك ألمانيا من الذهب، كان بنك فرنسا المركزي يسبقه بخطـوة، وهـذا نـوع مـن سباق التسلح؛ هدفه الذهب. وبحلول تموز/ يوليو عام 1914، امتلك البنك أكثر من 800 مليون دولار من سبائك الذهب.

لكن البنك المركزي الفرنـسي، لم يذهب إلى هذا العناء كله لبناء هذا الجبل من المعدن الثمين؛ لينظر إليه وهو يتشتت في أيدي مواطنيه المتوترين؛ وقـد وجـد هـذا الكنـز لـدعم الدولة في مسعى وطني. وعلى مدى أكثر من عقد، احتفظ مدير كل فرع من فـروع البنـك البالغة 250 فرعاً في خزنته، في مكان أشارت التعليمات إلى ضـرورة "الوصول إليه بسهولة على الدوام"، بمغلف سري يتم فتحه فقط؛ حالَ التعبئة العامة. وقد احتوى هـذا المغلـف على "التعميم الأزرق".

واحتوى التعميم، المكتوب على ورقة زرقاء تميل إلى اللـون الرمـادي ويحمـل توقيـع المحافظ بالين، على تعليمات لكـل مـدير فـي حـالة الحرب. وفي حالـة التعبئـة العامـة سيواجه المـدير «واجبـات ضـخمة وخطـيرة».[18] ويجـب عليـه مواجهـة هـذا «الاختبـار الكبير»،[19] بـ «هدوء ويقظة ومبادرة وحزم».[20] وتُمثـل أولى المهـات العاجلـة بوقـف دفـع الذهب فوراً. وفي حال سقوط البلدة التي يوجد فيها الفـرع، في يـد الأعـداء، يجـب عـلى المدير الدفاع عن الأصول الموجودة في رعايته بـ «كل قوته و... طاقته»؛[21] ومن ثم، عنـدما أُصدر أمر التعبئة العامة في الساعة الرابعة بعد الظهر من يوم السبت 1 آب/ أغسطس، تـم تجميد احتياطي الذهب الفرنـسي فوراً.

وبعد مرور ساعة، كان من المستحيل أيضاً الحصول على سيارة أجرة في باريس.[22] وقد تم استدعاء وسائل النقل العام كافة - السيارات والعربات والحافلات - لنقل القوات، وكان السير على الأقدام، هو الطريقة الوحيدة للتنقل. وفي غضون أربع وعشرين ساعة، تم وقف الخدمات العامة كلها، في الوقت الذي توجه فيه كل ذكر صحيح الجسم إلى محطتي القطار "جير دو نورد"، و"جير دي لا إيست" (الشمالية والشرقية). حتى إن الفنادق الكبرى؛ مثل: رتز وكريليو، فقدت النادلين العاملين لديها، وقامت خادمات الغرف بتقديم الطعام.

وفي غضون أيام من اندلاع الحرب وعلى مدى الأسابيع القليلة المقبلة، حل هدوء غير طبيعي على المدينة، في الوقت الذي كانت تنعم فيه ببهاء بأشعة شمس آب/ أغسطس.[23] وأصبحت المحلات التجارية الضخمة التي اشتهرت بها باريس، مقفرة، وتوقفت حركة السير؛ حيث اختفت الحافلات وتوجهت نحو الجبهة، على حين سارت قطارات الأنفاق بشكل متقطع فقط. وأغلقت المسارح ودور السينما أبوابها، بينما امتنعت المقاهي عن العمل الساعة الثامنة ليلاً، على حين أغلقت المطاعم أبوابها الساعة التاسعة والنصف ليلاً. وقبل انتهاء الشهر، ومع خروج الأجانب كافة، أصبحت الفنادق الكبرى خاوية.

وفي نهاية آب/ أغسطس، بُدِّد ذلك الصمت. واجتاح الجيش الألماني بلجيكا وشمال فرنسا في حركة التفاف رائعة حول الجناح الأيسر من فرنسا، وبحلول 29 آب/ أغسطس، وصل إلى مسافة 25 ميلاً فقط عن باريس. وكان في الإمكان الاستماع إلى صوت إطلاق النار في باريس، بينما وردت تقارير حول مشاهدة جنود ألمان على أطراف المدينة. وفي اليوم اللاحق، وهو يوم الأحد، حامت طائرة ألمانية واحدة في السماء، وألقت ثلاث قنابل محشوة بطلقات الرصاص بالقرب من محطة القطار جير دي لا إيست (الشرقية).[24] ولم يصب أحد بأذى. ويوم الاثنين، حلقت طائرة ثانية فوق أسطح المنازل، وألقت قنابلها بالقرب

من محطة القطارات "رو كواتر سبتمبر" (4 أيلول/ سبتمبر)؛ وكانت تستهدف - كما قيل - بنك فرنسا المركزي، ومرة أخرى، مُثلت الخسائر بتحطم عدد من النوافذ.

ولم يدرك إلا عدد قليل من الأشخاص إلى الآن - وهم حقاً ليسوا الألمان - أن بنك فرنسا المركزي في 18 آب/ أغسطس، وفي الوقت الذي مازال فيه الغزاة على بعد 200 ميل في بروكسل، بدئ بالفعل بتنفيذ خطته للطوارئ - فباريس على أي حال، أُسقطت في أيدي الأجانب، ثلاث مرات طوال السنوات المائة الماضية،[25] وتم شحن احتياطيها من الذهب - 38800 سبيكة ذهبية وحقائب لا تعد ولا تحصى من القطع النقدية بقيمة 800 مليون دولار وتزن نحو 1300 طن - في سرية تامة باستخدام القطارات والشاحنات إلى بر الأمان في مواقع معدة سابقاً في منطقة ماسيف الجبلية وسط فرنسا وجنوبها. وسارت العملية اللوجستية الضخمة من دون عقبات، إلى أن خرج أحد القطارات، وكان يحمل قطعاً نقدية على مساره في منطقة كليرمو-فيراند. وتطلب الأمر استخدام 500 رجل لإعادة القطار إلى مساره، وجمع المال، وإبعاد المشاهدين الفضوليين. وبحلول مطلع أيلول/ سبتمبر، أصبحت خزائن بنك فرنسا المركزي في باريس خاوية.

6

جنرالات المال

المصارف المركزية: 1914

المال الذي لا ينضب يشكل عصب الحرب.[1]

من خُطب الفيلسوف شيشرون

مع بدء انطفاء الأضواء فوق أوروبا في ذلك الأسبوع الأول المصيري من آب/ أغسطس، بدا كل مصرفي ووزير مالية مُركزين، لا على الاستعدادات العسكرية أو تحركات الجيوش، بل على حجم الذهب وديمومة احتياطيهما منه. وكان هذا الهاجس موجوداً من القرون الوسطى تقريباً. وهذه على أي حال كانت عام 1914، لا عام 1814. وقد استخدمت الأوراق النقدية على نطاق واسع طوال أكثر من قرنين، إضافة إلى أن التجار أوجدوا نظم ائتمان متطورة جداً. وبدت الفكرة القائلة: إن مدى الحرب قد يُحدد بكمية الذهب المتوافرة، قد تجاوزها الزمن. ومع ذلك أعلنت مجلة يونايتد إمباير اللندنية أن «كميات القطع النقدية والسبائك الذهبية المتوافرة في أيدي القوى القارية العظمى عند اندلاع الأعمال العدائية»، هي التي ستحدد إلى حد كبير «الحدة... والأمد المحتمل للحرب».[2]

وقد شكّل التركيز على القضية المملة لاحتياطيات البنوك، ظاهرة للرضا العام الذي أحاط تلك الأشهر القليلة الأولى من الحرب. وبالرغم من حالة الهستيريا في أوساط الحشود في شوارع برلين وباريس ولندن، فقد خيّم شعور غريب من الوهم في الأجواء. ولم يتمكن أحد من التوصل إلى فهم تام، لسبب اندلاع هذه الحرب، ولكن أحداً لم يتوقع أن تستمر طويلاً. وفي الوقت الذي توجه فيه الجنود من كلا الطرفين إلى الحرب، وتوقع كل منهما إلحاق هزيمة قاسية بالعدو؛ حيث كان الجنرالات يقدمون وعوداً بأن يكونوا في

منازلهم لحضور الاحتفال بعيد الميلاد؛ ونتيجة فرحهم بمثل هذا التفاؤل من المحترفين العسكريين، فقد اعتقد المسؤولون الماليون بأن الأمر المهم أن تكون في وضع مالي جيد، وأن يظل احتياطي الذهب سليماً في النهاية؛ نظراً إلى قصر أمد الحرب.

وقد بلغ اعتداد المصرفيين والاقتصاديين بأنفسهم، حد السماح لأنفسهم بالاقتناع أن قاعدة "المال السليم" ذاتها، ستعيد الجميع إلى رشدهم وتفرض نهاية للحرب. وفي 30 آب/ أغسطس عام 1914؛ أي بعد مرور أقل من شهر على القتال، جاء في تقرير لتشارلز كونانت في صحيفة نيويورك تايمز، أن المجتمع المصرفي الدولي كان واثقاً جداً بعدم حدوث ذلك النوع من «الإصدار غير المحدود للأوراق النقدية، وتراجع قيمتها بشكل ثابت»،[3] وهو الذي أحدث الدمار التضخمي في السنوات السابقة. وأعلن المصرفيون بثقة، أن «علم النقد يُفهم بشكل أفضل في الوقت الحاضر، أكثر من فهمه في تلك الأيام».

وقد أبلغ السير فيليكس شوستر، رئيس بنك "يونيون أوف لندن آند سمثس"، وهو أحد أبرز المصرفيين في مدينة لندن، الجميع بثقة، بوقف الحرب في غضون ستة أشهر، وأن انقطاع التجارة سيكون كبيراً جداً.[4] وأعلن جون مينارد كينز الذي كان حينئذٍ مدرساً للاقتصاد في الحادية والثلاثين من عمره في كلية كنجز كوليدج في كامبريدج، ونصب نفسه بشكل مفاجئ خبيراً في مجال تمويل الحرب، لأصدقائه في أيلول/ سبتمبر عام 1914، أنه «متيقن تماماً أنه الحرب لا يمكنها الاستمرار أكثر من عام»؛[5] لأن ثروة السيولة في أوروبا التي يمكن استخدامها؛ لتمويل الحرب "ستستنفد"، وشعر بغضب بالغ تجاه غباء أي شخص اعتقد بغير ذلك. وفي تشرين الثاني/ نوفمبر عام 1914، توقعت مجلة الإيكونومست أن الحرب ستنتهي في غضون أشهر قليلة. وفي ذلك الشهر نفسه، وخلال حفل عشاء في باريس على شرف وزير الدولة البريطاني لشؤون الحرب الذي يزور فرنسا، المارشال اللورد كتشنر، صرح وزير المالية الفرنسي بثقة، أن القتال يجب أن ينتهي بحلول تموز/ يوليو عام 1915؛ لأن المال سينضب بحلول ذلك الوقت.[6] ولم يكن خبراء الحلفاء وحدهم يعانون ضيق الأفق؛ فعند سؤال وزير المالية الهنجاري، البارون جانوس

تيليسزكي، في مجلس الوزراء حول المدة الزمنية التي يمكن بلاده تمويل الحرب فيها، أجاب: ثلاثة أسابيع.[7]

وهكذا، نجد في الوقت الذي كان فيه الممولون في أوروبا يراقبون قارتهم تنزلق نحو حرب مدمرة، ونظامها الائتماني ينهار على نفسه، وأسواق الأسهم تغلق أبوابها، ومعيار الذهب في حالة جمود،* أنهم تشبثوا بوهم أن التجارة العالمية سيصيبها الجمود فترة وجيزة فقط، وأن العالم سيعود بسرعة إلى "الوضع المعتاد". وقد تصور عدد قليل من الناس فقط، أن نهاية نظام اقتصادي كامل ربما غدت وشيكة.

ويبدو أن الخبراء نسوا أن الحقيقة ليست من بين أولى ضحايا الحرب فحسب، بل التمويل السليم أيضاً. ولم يكبح أي من الحروب الكبيرة في القرن الماضي - وعلى سبيل المثال: حروب نابليون أو الحرب الأهلية الأمريكية - الافتقار إلى الذهب فحسب. وكانت هذه حروباً حتى الموت، كان فيها المتحاربون على استعداد للجوء إلى كل شيء وأي شيء - الضرائب والاقتراض وطبع كميات كبيرة من المال أكثر من أي وقت مضى - لجمع المال لتمويل الحرب.

وبحلول نهاية عام 1915، تمت تعبئة ثمانية عشر مليون رجل في أنحاء أوروبا. وعلى الجبهة الغربية جلس جيشان ضخمان - ثلاثة ملايين رجل من دول الحلفاء ومليونان ونصف من ألمانيا - في حالة جمود، عالقين في خنادق على جبهة طولها 500 ميل تمتد من القنال الإنجليزي عبر بلجيكا وفرنسا إلى الحدود السويسرية؛ ومثل إحدى الزواحف الضخمة النائمة الممتدة عبر أوروبا الغربية، ظلت الجبهة من دون أي حركة. ومن خلال نوع منحرف من المنطق؛ أي في الوقت الذي كان فيه مئات الآلاف من

---

* تم تعليق العمل بمعيار الذهب رسمياً في ألمانيا وفرنسا في آب/ أغسطس عام 1914. وفي بريطانيا حافظت الحكومة على الرواية القانونية بأن معيار الذهب مازال معمولاً به، وبإمكان المواطنين البريطانيين نظرياً، المطالبة بالذهب مقابل أوراق بنك إنجلترا، وكانوا أحراراً إلى غاية أيار/ مايو عام 1917، في تصدير الذهب. وفي الواقع نجد أن التهديد الذي شكلته الغواصات الألمانية جعل التأمين باهظاً جداً، وصادرات الذهب لم تكن عملية قط.

الرجال يقادون إلى الذبح، كانت تضحيتهم الرهيبة مطلوبة لتسويغ المضي قدماً، وولدت المذبحة زخمها الخاص.

ومع ذلك، فقد استغرق الأمر وقتاً طويلاً؛ حتى تلاشت حالة الرضا التي سادت في الأشهر القليلة الأولى. وحتى مع دخول عام 1916، تواصل الاعتقاد بأن هذه الحرب ستكون قصيرة في الوقت الذي توقع فيه الجنرالات تحقيق النصر في غضون ستة أشهر. وبحلول ذلك الوقت، كانت القوى الخمس الرئيسية (بريطانيا وفرنسا وروسيا وألمانيا والنمسا - هنجاريا) تنفق 3 مليارات دولار شهرياً؛ أي نحو 50٪ من الناتج المحلي الإجمالي الكلي لهذه الدول.[8] ولم تستهلك أي حرب أخرى في التاريخ، هذا الكم من الثروة لعدد كبير من الدول في وقت واحد.

وقد تنوعت الدول في كيفية جمعها الأموال، ومع ذلك، كان هناك بعض الأفكار المشتركة. ويعد تمويل مثل هذا الجهد الضخم من خلال فرض الضريبة فقط، أمراً سيتطلب معدلات ضرائب بمستويات تصل إلى حد المصادرة؛ ما جعل ذلك مستحيلاً. كما أن أياً من الحكومات التي تشعر بالرعب تجاه المهمة، لم تحاول ذلك ولو محاولة فقط، وقد شكلت الضرائب جزءاً ضئيلاً من الأموال الجديدة التي تم جمعها، وبدلاً من ذلك لجأ المتحاربون بشكل رئيسي، إلى الاقتراض؛ وحالَ استنزافهم كل مصدر محتمل للقروض، كانوا يعتمدون على أسلوب قديم قدم الحرب ذاتها تقريباً: التضخم. وعلى عكس ملوك العصور الوسطى الذين حققوا ذلك، إما من خلال إزالة أجزاء من الذهب والفضة عن الحافة الخارجية لعملاتهم - وهي ممارسة تعرف باسم القص - أو إصدار قطع نقدية مصنوعة من خليط معدني رخيص - تخفيض قيمة العملة - لجأت الحكومات في الحرب الكبرى إلى بنوكها المركزية، واعتمدت عادة على حيل محاسبية معقدة لإخفاء العملية. وقامت البنوك المركزية ببساطة بطباعة الأوراق النقدية، متخلية بذلك عن مبدأ قائم لديها منذ مدة طويلة بإصدار العملة المدعومة بالذهب فقط.

بتردد بالغ!

كانت بريطانيا من بين الدول الأوروبية كافة التي تخوض الحرب الأكثر تحملاً للمسؤولية في سياساتها المالية؛ في محاولة منها للرقي إلى مستوى تاريخها الطويل من الحصافة المالية، وفي خلال أربع سنوات من القتال، أنفقت الحكومة ما مجموعه 43 مليار دولار على المجهود الحربي؛ ومن ذلك: 11 ملياراً من القروض التي تم تحويلها إلى حلفائها الأفقر في القارة، وخاصة فرنسا وروسيا؛ ولتغطية هذا كله، جمعت نحو 9 مليارات دولار، أو 20٪، من خلال ضرائب إضافية، ونحو 27 مليار دولار من خلال الاقتراض الطويل الأجل، محلياً، ومن الولايات المتحدة معاً. واقترضت ما تبقى من البنوك؛ ومن ذلك: اقتراض جزء كبير من بنك إنجلترا المركزي؛ ونتيجة لذلك، تضاعفت كمية المال المتداول داخل بريطانيا خلال أربع سنوات؛ ما صاحبه تضاعف في الأسعار.

ولم يكن اللجوء إلى بنك إنجلترا المركزي للحصول على المال، سياسة غير مسبوقة كما كان المصرفيون في لندن - وهم الذين رُبُّوا على مبادئ المالية في القرن التاسع عشر - يفضلون الاعتقاد؛ ذلك أن إنشاء البنك أصلاً لم يأتِ في الحقيقة لتنظيم العملة، بل للمساعدة في تمويل الحرب. وفي عام 1688، تم إرغام جيمس الثاني، وهو آخر ملك كاثوليكي على إنجلترا واسكتلندا، على التنحي عن العرش بعد نفور معظم أفراد شعبه منه، وبعد محاولته إعادة المذهب الكاثوليكي ديناً رسمياً للبلاد، وبدلاً منه دعا البرلمان ابنته ماري وزوجها، "وليام أوف أورانج"، وهما اللذان يدينان بالبروتستانتية، إلى تولي الحكم. ولجأ جيمس إلى بلاط لويس الرابع عشر في فرنسا، الذي استخدم "الثورة المجيدة" مسوغاً ليشن ضد إنجلترا ما أصبح يسمى بشكل مفخم "حرب تحالف أوجسبيرج".

وفي عام 1694، وجدت إنجلترا نفسها بعد سنوات عدة من محاربة دولة تفوقها حجماً مرات عدة، على وشك الإفلاس، واقترحت مجموعة من تجار لندن، وجميعهم من البروتستانت، وكثير منهم من الفرنسيين البروتستانت الذين أرغموا مؤخراً على مغادرة فرنسا؛ بسبب رفض لويس الرابع عشر التسامح والبروتستانت، على وزير

الخزانة، تشارلز مونتاجو، تقديم قرض أبدي للحكومة بقيمة 1.2 من ملايين الجنيهات الإسترلينية، بفائدة قدرها 8٪، وفي المقابل تسمح لهم الحكومة بإقامة بنك يمتلك حق إصدار أوراق نقدية بقيمة 1.2 من ملايين الجنيهات الإسترلينية – أول أوراق نقدية مصدقة رسمياً في إنجلترا – وعدّه البنك الوحيد للحكومة. وسارع مونتاجو، وهو الذي يتلهف للحصول على المال، إلى قبول الفكرة. وقبل انتهاء العام، فتح البنك أبوابه للعمل تحت اسم "مُحافظ وشركة بنك إنجلترا".

وفي خلال سنواته المائة والخمسين الأولى، عمل؛ مثل أي بنك آخر، وإن كان أكبر بكثير من منافسيه، ومع بعض الامتيازات الخاصة، وخاصة احتكاره أعمال الحكومة التي وفرت معظم دخله؛ وعلى غرار البنوك الأخرى جميعها في البلاد، أصدر أوراقاً نقدية، وتلقى الودائع، واحتفظ باحتياطيه بالذهب، وقدم خصماً على الكمبيالات، وهي القروض القصيرة الأمد للتجار؛ لتمويل التجارة والسلع في الترانزيت.

وعلى حين أن البنك حقاً؛ لم ينظر إلى وظيفته على أنها إدارة للعملة، فإنه بدأ مع مرور الوقت، بحكم حجمه واستقراره، الحصول على وضع أرفع بين البنوك الأخرى، وأصبحت أوراقه النقدية، النوع المسيطر من الأوراق النقدية في البلاد. وبدأ منافسوه الأصغر، يعهدون إليه بودائعهم؛ ليتطور تدريجياً إلى نوع من بنك البنوك، الوصي على المدينة وراعيها؛ ليكتسب بذلك الكنية الرقيقة "السيدة الكبيرة في شارع ثردنيدل". ولكن صلاحيات البنك لم تتخذ طابعاً رسمياً قط، وأحاط كثير من الغموض دورَه ومسؤولياته المحددة.

وعلى غرار كثير من المؤسسات البريطانية في تلك الأيام، تمت إدارة البنك وكأنه نادٍ. وكلف بالسيطرة عليه ستة وعشرون مديراً كانوا يعرفون بالاسم الجذاب "مجلس إدارة بنك إنجلترا المركزي". وجاء اختيار هؤلاء المديرين إلى حد كبير، من دائرة داخلية مغلقة من المصرفيين والتجار في لندن. وقد التحقوا جميعاً بالمجموعة الصغيرة المنتقاة نفسها من المدارس، وخاصة "إيتون" و"هارو". حتى إن بعضهم التحق بجامعة أكسفورد أو

كامبريدج. وسكن في كنزنجتون أو نايتسبريج، وانضم إلى الأندية نفسها: "وايتس" أو "بودلز" عادة، وكان هؤلاء يتزاورون في منازلهم الريفية الأنيقة، غير الضخمة، في المناطق المحيطة بلندن المعروفة باسم المقاطعات. وقد تزوجت بناتهم من رجال ينتمون إلى الطبقة الأرستقراطية الإقطاعية، فهم بشكل عام، كانوا يتزوجون عادة فيما بينهم. وقد حظي قليل من المجتمعات في العالم، بمثل هذه الأنماط من الراحة والثقة والمدنية.

وحظيت العائلات المصرفية الرئيسية كافة في لندن، بتمثيل في مجلس إدارة بنك إنجلترا المركزي، وكان هناك على الدوام أحد أفراد عوائل: "بارنج" و"جرنفل" و"جوشن". وبشكل عام، كان هناك أيضاً شريك من براون شبلي وأنتوني جبز. ومع أن المجموعة ضمت العدد القليل المعتاد من البارونات، والنبلاء أحياناً فإن أياً من العائلات الإقطاعية العظيمة البريطانية، لم يكن ممثلاً في المجلس، فقد توجهوا نحو السياسة. وضم مجلس إدارة بنك إنجلترا المركزي مرة واحدة فقط، يهودياً في عضويته، وكان ذلك - بالطبع - ألفرد دي روتشيلد الذي تم انتخابه عام 1868؛ ليستقيل عام 1889.

وكان المديرون بشكل عام، يتلقون دعوة إلى الانضمام إلى عضوية المجلس عند بلوغهم نهاية الثلاثينيات من أعمارهم، وتعيينهم مدى الحياة، أو - على الأقل - حتى بداية الشيخوخة؛ حيث وصلت أعمار كثيرين منهم إلى السبعين أو الثمانين، وعمل بعضهم في المجلس طوال أكثر من نصف قرن. ولقد كان عملاً جزئياً، ولم يكن مرهقاً جداً. وكان هؤلاء يلتقون مرة واحدة في الأسبوع. وعلاوة على ذلك، وجب على كل مدير، التناوب على عضوية لجنة الانتظار اليومية التي تطلبت وجود ثلاثة من المديرين الستة والعشرين يومياً بشكل شخصي في البنك لتولي مسؤولية مفاتيح الخزائن، والتدقيق في الأوراق المالية الموجودة فيها، وتناول الطعام مع قائد حرس البنك، وسرية الحرس التي كانت تسير ليلاً من ثكناتها في نايتسبريج لحماية البنك؛ ومن أجل هذه المهمات تلقى المدير مكافأة سنوية قدرها 2500 دولار، تساوي الراتب السنوي لعقيد في الحرس، أو راتب كاهن في كاتدرائية وستمنستر.

ومن بين مناصب المجلس، كان منصب المحافظ ونائبه يتطلبان دواماً كاملاً. وكان يُطلب إلى من يشغل هذه المناصب، أخذ إجازة مؤقتة من عمله الخاص. وكان كل عضو في المجلس يحصل على فرصة – كانت متوقعة بالفعل – ليصبح نائب محافظ البنك مدة عامين وبعد ذلك غدا محافظاً لسنتين إضافيتين؛ ولذلك، فإن تولي منصب محافظ بنك إنجلترا المركزي في القرن التاسع عشر ومطلع القرن العشرين، لم يكن مؤشراً على أي جدارة محددة، بل كان مؤشراً فقط على: النسب الصحيح والصبر وطول العمر وترف امتلاك عمل مربح؛ بما يكفي مع شركاء مستعدين للسماح للمرء بأخذ إجازة مدتها أربع سنوات. إنه مبدأ الدور. ويعود المحافظ المتقاعد في نهاية فترته – ونادراً ما كان يتم تمديد الفترات، وفي حال تمديدها تمدد سنة واحدة فقط – بعد ذلك ببساطة؛ ليصبح عضواً عادياً في المجلس إلى حين وفاته أو أن يفقد تركيزه بشكل محرج.

إن أعضاء مجلس الإدارة – كما وصفهم وولتر باجت، المحرر الكبير في مجلة الإيكونومست في القرن التاسع عشر، وهو الذي استمتع بالمفارقات الطريفة للحياة الإنجليزية – كانوا بشكل عام «رجالاً جادين تماماً... ويمتلكون كثيراً من أوقات الفراغ». وبالفعل، شعر أن عمل أحد مصرفيي القطاع الخاص بدوام كامل، يمثل نذير شؤم، و«إذا ما كان مثل هذا الرجل مشغولاً جداً، فإن ذلك مؤشر على شيء خاطئ، فإما أنه منهمك بالتفصيلات، وهو ما يفعله المرؤوسون بشكل أفضل، ومن الأفضل أن يتركه، أو أنه منهمك في كثير من التكهنات... وهو ما قد يؤدي إلى تدميره».[9]

وهذه التدابير – بحسب باجت – وضعت الاستقرار المالي للندن؛ ومن ثم «العالم، في أيدي جهاز تنفيذي متحول؛ مجلس إدارة يتم اختياره بعمر صغير جداً لا يمكن عنده معرفة أنهم كانوا مؤهلين أو لا؛ لجنة إدارة يعدّ كبر السن المؤهل الضروري، وسن شيخوخة، في النتيجة العامة».[10] ولقد كانت طريقة غريبة – وشاذة أيضاً – لفعل الأشياء؛ أن تكون أهم مؤسسة مالية في بريطانيا، وفي العالم في الحقيقة، بين أيدي مجموعة من الهواة؛

رجال يفضلون بشكل عام، فعل شيء آخر، ولكنهم كانوا يعدّون السنوات التي خصصوها لإدارة البنك، شكلاً من الواجب الوطني.*

وبالرغم من تولي مديري البنك، مسؤولية ضبط إمدادات الائتمان في بريطانيا؛ ومن ثم حول العالم، فإنهم لم يتظاهروا بمعرفة شيء كثير حول الاقتصاد أو المصرفية المركزية أو السياسة النقدية. وقد وصفهم خبير اقتصادي في عشرينيات القرن العشرين ذات مرة، بأنهم يشبهون ربابنة السفينة الذين لم يرفضوا تعلم مبادئ الملاحة فحسب، بل اعتقدوا أيضاً بأنها غير ضرورية؛[11] إلى حد أنهم تبنوا مبدأً منهجياً في السياسة النقدية، هو نظرية ائتمان "الفواتير الحقيقية" التي نعدها الآن مخادعة تماماً. وهذه النظرية، تتضمن أنه؛ حال قيام البنوك – ومنها: بنك إنجلترا المركزي – بتقديم القروض فقط لتمويل مخزون من البضائع؛ مثل: رزم القطن أو لفائف الورق أو حمولة شاحنات من أسلاك النحاس أو الفولاذ، بدلاً من المضاربة المالية في الأسهم والسندات، أو لاستثمارات بعيدة الأمد، فإنه لا يمكن حدوث تضخم. ويمكن – ببساطة – معرفة سبب انعدام المنطق في ذلك. وفي فترات التضخم، عندما تواصل أسعار البضائع في المخزون الارتفاع، فإن هذا المبدأ يدعو البنوك إلى مواصلة التوسع في الائتمان؛ ومن ثم صب مزيد من الزيت على نار التضخم؛ والسبب الذي منع هذا المبدأ من أن يقود إلى كارثة نقدية، هو معيار الذهب الذي ضمن من خلال إبقاء الأسعار مستقرة تقريباً، أن مبدأ "الفواتير الحقيقية"، لم يحصل قط على فرصة للتطبيق في بيئة من الأسعار المتزايدة.

وقد أدت مطالب تمويل الحرب إلى تحول في البنك؛ نظراً إلى إرغامه على إصدار المزيد من الأوراق النقدية من دون تغطيتها بالذهب؛ فأصبح – بشكل متزايد – خاضعاً

* يبدو أن الروح نفسه امتد إلى كبار الموظفين؛ فقد انضم كينيث جرام، مؤلف كتب الأطفال، إلى بنك إنجلترا عام 1879، ورُقّي في الصفوف؛ ليصبح في نهاية المطاف سكرتيراً. وفي عام 1895، نشر كتاب العصر الذهبي، وهو كتاب ليس حول السبائك الذهبية، بل عن الطفولة. وتقاعد عام 1907، بعد تعرضه لإطلاق نار في أثناء محاولة سرقة مخفقة في البنك، وفي العام اللاحق نشر كتاب رياح بين أشجار الصفصاف.

لحاجات الخزانة البريطانية، وبالرغم من مكانة البنك؛ بوصفه مؤسسة وطنية، فإن أفراد طبقة التجار "المعتبرين" في لندن ممن أداروه، توخوا حذراً بالغاً على مدى السنوات في إبقاء مسافة يقظة، بعيداً عن أي حكومة. وكان واضحاً في أذهانهم، أن البنك ليس أداة للدولة، كما أنهم لم يرغبوا قط في جعله كذلك. وتعد القصة الملفقة التي تم تداولها كثيراً في لندن، قبل الحرب، أفضل توضيح لذلك السلوك؛ فقد طلب وزير الخزانة إلى أحد المحافظين، الإدلاء بشهادته أمام لجنة ملكية، وعند سؤاله حول احتياطي البنك أبدى استعداداً فقط للقول: إنها «كبيرة جداً».[12] وعند الإلحاح عليه؛ لإعطاء ولو رقم تقريبي، كان من المفترض أن يجيب بأنه "متردد جداً ليضيف أي شيء إلى ما قاله!".

ومع تعاظم الضغوط لجمع الأموال للحرب، تصاعدت حدة التوتر بين البنك والحكومة؛ لتصل أخيراً إلى مرحلة حرجة عام 1917. وكان محافظ البنك - آنذاك - وولتر كنلايف، رجلاً طويلاً وضخماً، ويتمتع بشخصية قوية، ويحتفظ بشارب كثيف مهيب، ويعدّ صياداً مرموقاً للحيوانات الضخمة، وبدا مثل مزارع مهذب، أكثر من كونه نبيلاً من لندن. وعلى مدى السنوات، أصبح - بشكل متزايد - مستبداً ومخطئاً في أحكامه، وقد طور شعوراً مفرطاً بأهميته الشخصية؛ بوصفه محافظاً للبنك إلى حد الإصرار على أن مكانته تتطلب منه التعامل والحكومة عبر رئيس الوزراء فقط، لا وزير الخزانة.

لقد استشاط كنلايف غضباً عام 1917؛ بسبب ما اعتقد بأنه طريقة متعجرفة تلك التي تعامل وإياه من خلالها المسؤولون في وزارة الخزانة، ولم يكن المتهم الرئيسي من بينهم، إلا ذلك الشاب المغرور والوقح ببراعة مينارد كينز. وكان كنلايف معروفاً تماماً في لندن، بأنه رجل قليل الكلام وذو ذكاء محدود بشكل أكبر، وهو متنمر ويتصرف أولاً؛ ومن ثم يفكر. وفي نوبة غضب، ومن دون مشاورة أي من زملائه المديرين، بعث برقية إلى الحكومة الكندية، وهي التي كانت آنذاك تتولى أمر احتياطي الذهب البريطاني في أمريكا الشمالية، يحظر عليها قبول أي مزيد من التعليمات من وزارة الخزانة في لندن.

وقد اقتربت الحكومة البريطانية من الوضع المحرج جداً في ذروة الحرب العالمية، وهو الوضع الممثل بعدم القدرة على تسوية الفواتير مع مورديها الأمريكيين.

وقد استدعى لويد جورج الذي كان رئيساً للوزراء بحلول هذا الوقت - وهو يشعر بغضب مسوغ - كنلايف إلى مقر رئاسة الوزراء في 10 داوننج ستريت، ووبخ المحافظ، وهدد «بالسيطرة على البنك».[13] وإثر بعض المفاوضات الدقيقة خلف الكواليس المتعلقة بالبروتوكول، بعث كنلايف المهزوز برسالة تذلل إلى وزير الخزانة، يطلب إليه: «قبول اعتذاري البالغ عن أي شيء فعلته يسيء إليك».[14] ولم يتم تعيين كنلايف الذي تم تعيينه فترة ثانية مدتها سنتان؛ بسبب الحرب، وعلى نحو مخالف للأعراف كلها، مرة أخرى.

خلال الحرب، وفي الوقت الذي واصل فيه البنك توسيع دوره؛ ضامناً، ومروجاً رئيسياً للديون الحكومية، وجد المسؤولون التنفيذيون القليلون فيه أنفسهم مغمورين بالعمل والمسؤولية. وفي عام 1915، دعا برايان كوكين، نائب المحافظ، مونتاجو نورمان إلى أن يصبح مستشاراً له. ومع أن هذا، منصب غير رسمي ومن دون أجر فإن نورمان الذي كان حينئذٍ متفرغاً بعد مغادرة براون شبلي، سارع إلى قبول ذلك. وانضم في الأصل إلى مجلس إدارة البنك عام 1907، وهو في السادسة والثلاثين من عمره، ولكنه فعل ذلك إلى حد كبير؛ بسبب التقاليد؛ حيث كان من المعتاد أن يكون الشريك في براون شبلي، عضواً في مجلس الإدارة. وبالفعل، وفي خلال السنوات القليلة الأولى لم يتوجه لذلك المكان إلا نادراً، وأظهر قليلاً من الاهتمام بأعماله؛ ولكن ارتباطه بالمؤسسة يعود إلى وقت أبعد من ذلك؛ فهو ينحدر من إحدى عائلتين بارزتين في المجال المصرفي في لندن، تلك الأرستقراطية الخاصة التي يتم اختيار مجلس إدارة البنك منها، إضافة إلى أن جديه شغلا منصب المدير مدة طويلة، وحظيا بسمعة مهمة في أيامهما.

وقد اشترى جده لأبيه، جورج وورد نورمان، مع أنه لم يكن مصرفياً متفرغاً - وثروته الخاصة الموروثة جاءت من الأخشاب والعقارات - حصة كبيرة في مارتنز بانك، من خلال الزواج ليتم اختياره مديراً عام 1821. وفي عام 1830، وفي سن السابعة

والثلاثين، تقاعد نورمان من العمل بدوام كامل؛ لتفريغ نفسه لممتلكاته في "كنت"، والانغماس في حبه للأدب والتاريخ، وتشجيع رياضة الكريكيت التي تعد شغفاً عائلياً، والاستمتاع بتربية سبعة أبناء. ومع ذلك، ظل عضواً مطيعاً في مجلس الإدارة على مدى أكثر من 50 عاماً، برغم أنه - على عكس الأعضاء العاديين - طور اهتماماً كبيراً وبعض الخبرات في الاقتصاد النقدي؛ وعلى غرار كثيرين من الأثرياء ممن ينعمون بأوقات الفراغ، نشر كتيبات - في حالته حول النظرية النقدية - وأصبح زعيم حركة لتدوين قواعد معيار الذهب التي وردت في قانون البنوك لعام 1844. وابتعد مرة أخرى عن التقاليد في البنك، من خلال رفضه القاطع تولي المنصب الدوري لنائب محافظ البنك ومحافظ البنك، وعدم قدرته في العثور على أي سبب للابتعاد بنفسه عن كثير من متع الحياة، وتحميل نفسه المسؤوليات والأعباء غير الضرورية للعمل المكتبي، وقد زعم أنه ليس في مقدور أعصابه تحمل التوتر، وهو تلميح مثير للفضول حول الصعوبات التي سيواجهها حفيده.

كان جد نورمان لأمه، السير ماك كوليت، مختلفاً جداً؛ فهو رجل عصامي بدأ حياته المهنية كاتباً في محل تجاري، وانتقل إلى نيويورك عام 1849. وعند عودته إلى إنجلترا بعد عامين، انضم إلى شركة براون شبلي، الذراع البريطانية للبنك التجاري "براون بروذرز أوف نيويورك آند بالتيمور"؛ ليصبح - آخر المطاف - شريكاً بارزاً في لندن. وعند اختياره لعضوية مجلس إدارة بنك إنجلترا المركزي عام 1866، خدم بإخلاص، عندما جاء دوره لتولي منصب المحافظ، وقد حصل على لقب فارس تقديراً لخدماته.

ولم يُدهش كثير من الناس عندما انتهى المطاف بمونتاجو نورمان، وهو الذي يمتلك هذا النوع من النسب، في البنك. ومع ذلك، نجد أنه عندما انضم عام 1915، امتلك حياة مهنية قصيرة وغير لامعة بشكل خاص، من حيث هو مصرفي تجاري، ولم يكن معروفاً تماماً في لندن. وفي خلال أسابيعه الأولى القليلة، ورد على لسان اللورد كنلايف الذي كان محافظاً للبنك آنذاك، قوله: «ها هي ذي السمكة الغريبة الشكل ذات اللحية التي تشبه نبات الزنجبيل، تمر مرة أخرى. هل تعرف من هو؟ أراه دوماً يجوب هذا المكان ببطء

وهدوء؛ مثل: روح تائه ليس لديه شيء أفضل يفعله».[15] ولم يتوقع كثير من الأشخاص آنذاك، أن "السمكة" ستتمكن من إنجاز سباحة استثنائية صاعدة عبر المؤسسة. ولم يشر أي شيء في خلفيته بأنه سيكون مناسباً تماماً للعمل في بنك مركزي. ولكن في غضون ثلاث سنوات، تم اختياره لمنصب نائب محافظ البنك؛ ليصبح بعد عامين محافظاً للبنك، وهو منصب سيحتفظ به - آخر المطاف - مدة أربعة وعشرين عاماً غير مسبوقة.

في أيدي الحكومة!

لو أن بريطانيا كانت أكثر تحملاً للمسؤولية بين المتحاربين، لوازنتها حليفتها فرنسا من خلال اختيار أن تكون الأكثر عجزاً، وقد أنفقت الحكومة الفرنسية ما مجموعه 30 مليار دولار على مجهودها الحربي، وقاوم عدد قليل من الأمم دفع الضرائب بشكل أكثر قوة من الشعب الفرنسي، ويبدو أنهم رأوا أن في أبسط سؤال رسمي حول ظروفهم المالية، تدخلاً غير مسوغ من الدولة، «في أكثر الإجازات قداسة في الحياة الخاصة»،[16] وانتهاكاً لحقوقهم الأساسية؛ بوصفهم مواطنين؛ ونتيجة لذلك، امتنعت الحكومة - على الأقل خلال السنتين الأوليين من الحرب - عن رفع الضرائب، ولم تغير موقفها حتى غاية عام 1916، عندما بدت على حافة الانهيار المالي. وبشكل إجمالي، دفعت فرنسا أقل من 5٪ من نفقات حربها من رفع الضرائب.

وقد نجت الجمهورية من كارثة اقتصادية كاملة فقط، من خلال قدرة حكومتها على استغلال موردين: الأول، الطبقات الوسطى الفرنسية التي تشتهر بسمعة سيئة في التوفير، وهي التي اشترت ما قيمته 15 مليار دولار من السندات الحكومية، والثاني، الحكومات الأجنبية، وخاصة البريطانية والأمريكية، وهما اللتان أقرضتاها ما مجموعه 10 مليارات دولار، عندما رأتا أن فرنسا تتحمل العبء الأكبر للكلفة الإنسانية للحرب؛ ومع ذلك، فقد ترك هذا، فجوة كبيرة ملئت بطباعة الأوراق النقدية، وعلى حين تضاعف تداول الأوراق النقدية في بريطانيا، فإن هذا التداول، ارتفع ثلاثة أضعاف في فرنسا.

وكان الاعتماد على البنك المركزي من أجل المال، عملية أكثر سهولة في فرنسا منها في بريطانيا، وقد تم ذلك بشكل جزئي؛ لأن محافظ بنك فرنسا المركزي، لم يكن بشكل تقليدي مصرفياً، بل كان موظفاً حكومياً بارزاً تعينه الدولة. وبالفعل كان وزير المالية الذي كان يتطلع إلى المستقبل في وقت مبكر يعود إلى عام 1911، قد أعد مسبقاً حداً للتسهيلات الائتمانية من بنك فرنسا المركزي لسحبه في حالة الحرب؛ وانطوى هذا، على مفارقة أكيدة! فقد أُسّس بنك فرنسا المركزي، على غرار بنك إنجلترا المركزي، منتصف الحرب، ولكن تأسيس بنك فرنسا المركزي على عكس بنك إنجلترا المركزي الأقدم، لم يأتِ إلى حد كبير لجمع المال، بل لتنظيم الوضع النقدي الفوضوي.

وقد واجهت فرنسا عام 1799، نقصاً ملحاً في الأوراق النقدية، وألقت عشر سنوات من الاضطرابات الثورية بظلالها، وهاجرت الفضة والذهب إلى خارج البلاد؛ وأدت التجربة المخفقة للحكومة الثورية مع الأوراق النقدية التي كان يطلق عليها حينها "أسينات assignats"، إلى تدمير ما تبقى من ثقة بالأوراق النقدية غير المدعومة بالذهب. وقد حصل مولان، المصرفي السويسري جان – فريدريك بيرجو، وجان – بارثلمي لو كوتيو دي كانتيلو، وهو التاجر الثري من روين، على مباركة من أول قنصل لجمهورية نابليون بونابرت لإقامة بنك جديد لإصدار عملة مدعومة بالذهب، وامتلاك رأس مال قدره 30 مليون فرنك، وهو ما يعادل 6 ملايين دولار.*

وقد فتح بنك فرنسا المركزي أبوابه في 18 كانون الثاني/ يناير عام 1800، أو – بحسب تقويم الثورة الذي كان مستخدماً آنذاك – في اليوم الثامن والعشرين من "نيفوز"، شهر الثلج، من السنة الثامنة (نيفوز هو الشهر الرابع وفق تقويم الثورة الفرنسية 1792 – 1806، ويبدأ من 21 كانون الأول/ ديسمبر، حتى غاية 19 كانون الثاني/ يناير، وتم التخلي عنه عام 1805).[17] وجاء جمع معظم رأس مال البنك، من العائلات التجارية والمصرفية، وكان

* بلغ رأس مال بنك الولايات المتحدة الأمريكية الذي يعد البنك الرئيسي للإصدار، بالنسبة إلى دولة يبلغ عدد سكانها سدس سكان فرنسا، 10 ملايين دولار.

معظم أفرادها من البروتستانتيين ذوي الأصل السويسري. ولكن أوساط محدثي النعمة البراقة المحيطة بالقنصل الأول، كانت حريصة أيضاً، على الشراء في المشروع الذي وعد بكثير من الأرباح. وحصل نابليون نفسه على 30 حصة، قيمة كل منها 1000 فرنك، على حين حصل سكرتيره لويس – أنتوان فوفوليه دي بوريا الذي ستتم تنحيته في وقت لاحق؛ بسبب الفساد وخيانة نابليون، من خلال حشد القوى للويس الثامن عشر على خمس حصص، بينما حصل يواكيم مورات، صهر نابليون وملك نابولي المستقبلي، على تسع حصص، وهورتنس دي بوهارنيه، ابنة زوجة نابليون، وهي التي ستصبح زوجة أخيه وملكة هولندا لاحقاً، حصلت على خمس حصص، وحصل جوزيف، شقيق نابليون الأكبر، وملك إسبانيا لاحقاً على حصة واحدة فقط؛ ولتشجيع المستثمرين أصبح بنك فرنسا المركزي مستقلاً عن الحكومة؛ مثل: بنك إنجلترا المركزي؛ حيث حصل عام 1803، على احتكار إصدار الأوراق النقدية في باريس.

وفي عام 1805، وإثرَ وقوع الكارثة البحرية في "ترافلجار"، وفي الوقت الذي بدأ فيه نابليون أحدث حملاته ضد التحالف النمساوي – الروسي؛ أدت حالة ذعر في أوساط تجار باريس إلى اندفاع نحو بنك فرنسا المركزي الذي مازال وليداً، وأرغمته على التصفية تقريباً. وتم إنقاذ البنك عندما وصلت الأنباء إلى العاصمة حول انتصار نابليون الرائع في "أوسترلتز". وفي الوقت الذي تم فيه إعادة بناء الثقة بسرعة في بنك فرنسا المركزي الجديد، مدعومة بالتعويضات الكبيرة من النمساويين، فإن نابليون ظل غاضباً؛ بسبب ضعف الإخلاص لدى مصرفييه.

وعند عودته من النمسا، استدعى مجلس الوزراء، وفي إحدى نوبات غضبه الإمبراطورية أقال وزير ماليته. وقد عرض على لجنة إدارة بنك فرنسا المركزي المؤلفة من ثلاثة أشخاص، الاختيار بين السجن أو غرامة قدرها 87 مليون فرنك، وقد اختار هؤلاء الغرامة. وتصميماً منه على عدم الوقوع مرة أخرى أبداً رهينة لرجال المال، عمد نابليون إلى تغيير النظام الأساسي لبنك فرنسا المركزي، بحيث يتم من الآن فصاعداً، أن تعين الحكومة

محافظ البنك ونائبيه مباشرة؛ وهو ما عنى في ذلك الوقت نابليون نفسه. وقد أعلن حينذاك أن «البنك ليس مُلكاً للمساهمين فيه فحسب، بل للدولة أيضاً... أود أن يكون البنك في أيدي الحكومة، بما فيه الكفاية من دون إفراط».[18]

وأما بالنسبة إلى إميل مورو، فقد عنت الحرب استمرار منفاه بترؤس بنك الجزائر. وفي عام 1914، وإثرَ تبرئة هنرييت كايو، ربما راوده شعور ببعض الأمل بالعودة إلى وزارة المالية، مستفيداً من علاقته بمعلمه كايو، ولكن سرعان ما تلاشى هذا الأمل، باشتعال فتيل الحرب؛ نظراً إلى عدم دعوة كايو للمشاركة في حكومة الحرب؛ لأنه كان يعدّ دوماً متساهلاً تجاه ألمانيا.

وبالفعل، جعل كايو الأمور أكثر سوءاً لنفسه خلال الحرب؛ وعلى ضوء ما يتميز به من إساءة التقدير، فقد تورط عام 1916، مع مجموعة من الأشخاص الغامضين الذين كانوا يحاولون التفاوض عبر قناة خلفية للتوصل إلى تسوية مع ألمانيا.[19] وكان أحد هؤلاء الأشخاص، بول بولو - باشا، مخادعاً عمل في الخدمة المشتركة للخديوي في مصر والاستخبارات الألمانية، وقد تم اعتقاله عام 1917، ومحاكمته وإعدامه رمياً بالرصاص بتهمة التجسس. وفي هوس الجواسيس الذي تلا ذلك، وطغى على أرجاء فرنسا، تعرض كايو نفسه لتهمة الخيانة. وبعد حرمانه من الحصانة البرلمانية، دخل السجن مطلع عام 1918. وتم أخيراً تقديمه إلى المحاكمة أمام مجلس الشيوخ عام 1920، في جلسة تشبه محكمة العدل العليا. وبالرغم من تبرئته من تهمة الخيانة، وَهي التي تعد جريمة عقوبتها الإعدام، فإنه أدين بتهمة "الأحاديث الطائشة" مع العدو، وحكم عليه بالسجن مدة ثلاث سنوات، وحرمانه من حقوقه المدنية مدة خمس سنوات، وعقوبة فرنسية غريبة، وهي الإبعاد عن باريس، وهي عقوبة قديمة نوعاً ما، تُقصَر عادة على مدمني المخدرات والمتاجرين بالرقيق الأبيض وقُطّاع الطرق.

ولا بد أن مورو - في مشاهدة السلوك المأساوي، بل الهزلي تقريباً، لرئيسه السابق - مر بأوقات شعر فيها بأنه كان ملعوناً في اختياره لمعلميه، ومع أن بنك الجزائر، تلقى دعوة

للعب دور متواضع في تمويل جهود الحرب؛ حيث قدم نحو 200 مليون دولار على شكل قروض، إلى الحكومة، وهذا كان ضئيلاً مقارنة إلى مبلغ 4 مليارات دولار قدمها شقيقه الأكبر والأرفع مقاماً، وهو بنك فرنسا المركزي. بحلول عام 1919، وقد روّض مورو نفسه تقريباً على تمضية بقية خدمته إلى حين التقاعد في الموقع الخلفي، بنك الجزائر.

الطاعة والتبعية

سيطرت على استراتيجية ألمانيا لتمويل جهدها العسكري، القناعة المطلقة للرجال المحيطين بالقيصر، بأن الحرب ستكون قصيرة، وأن "الرايخ" سينتصر، وأنه بعد ذلك سيقدم الفاتورة إلى المهزوم. وقد تمكنت الحكومة الألمانية بصعوبة من جمع 10٪ من أصل 47 مليار دولار أنفقتها على الحرب، من الضرائب، كما أنه نتيجة لافتقار ألمانيا إلى السوق المالية المتطورة في بريطانيا، أو جيش فرنسا الاحتياطي الضخم من مدخري الطبقة الوسطى، أو حليف غني عبر المحيط مستعد لإقراضها كميات ضخمة من المال، فقد وجب عليها اللجوء إلى مستوى مرتفع غير عادي من التمويل التضخمي. وعلى حين تضاعف تداول المال إبان الحرب في بريطانيا، وبلغ ثلاثة أضعاف في فرنسا، فإنه ارتفع أربعة أضعاف في ألمانيا.

ويعدّ مهندسو هذه السياسة الكارثية بشكل متناقض، اثنين من أكفأ المسؤولين الماليين في أوروبا كلها؛ وهما: كارل هيلفيرتش، وزير المالية الألماني، ورودولف فون هافنشتاين، المحافظ الأرستقراطي للبنك المركزي الألماني، وأشهر خبير اقتصادي في ألمانيا، وقد كان أستاذاً كتب قبل الحرب، أحد أفضل الأعمال في أي مكان حول الاقتصاد النقدي، أُصدر في ست طبعات، وتمت ترجمته إلى لغات عدة؛ ومن ذلك: اللغة اليابانية.

ولم يمتلك فون هافنشتاين، المحامي بالتدريب، الخلفية ذاتها، ولكنه كان معروفاً دولياً بأنه أحد أكثر المسؤولين تفانياً، واستقامة، وإخلاصاً في ألمانيا كلها.[20] ومن خلال عينيه الثاقبتين وشاربه الطويل والكثيف والمنتصب باستخدام الشمع ولحيته المستدقة

الرأس، بدا مثل: منظم حفلات في قاعة موسيقا من العصر الفيكتوري. وفي الحقيقة، أنه - على غرار سلفيه الاثنين في رئاسة البنك المركزي الألماني - قد كان نتاجاً نموذجياً للصفوف العليا في الخدمة المدنية الإمبراطورية. وقد درس هافنشتاين الذي ولد عام 1857، في الطبقة العليا في بروسيا لعائلة من ملاك الأراضي في براندنبيرج، القانون، ووُلِّي منصب قاضي مقاطعة. وانضم عام 1890، إلى وزارة المالية البروسية؛ ليتولى منصب رئيس البنك المركزي الألماني عام 1908.

وقد شكلت خدمة القيصر حجر الزاوية لألمانيا الإمبراطورية، وسمح الرجلان لنفسيهما بأن يحجب ولاؤهما للإمبراطور الرؤية عنهما، وكان الوضع أسهل في حالة هيلفيرتش؛ لأنه كان قومياً يمينياً متطرفاً ومؤمناً متحمساً في المصير الرائع للشعب الألماني والمهمة التاريخية لزعيمهم.

وكان فون هافنشتاين موظفاً حكومياً من المدرسة القديمة، وقد آمن بقوة بالفضيلة القصوى للواجب. وكما كتب أحد المصرفيين: فإن «الطاعة والتبعية [كانتا] جزءاً من لحمه ودمه». وعلى حين أن البنك المركزي الألماني، كان مملوكاً قانونياً لمساهمين خاصين، فإن فون هافنشتاين وكبار مسؤوليه جميعاً، كانوا مسؤولين أمام مجلس مؤلف من السياسيين: المستشار الإمبراطوري وأربعة أعضاء يمثلون الولايات الفيدرالية الألمانية. وقد جاء وضع هذا الهيكل، على يد مؤسس البنك المركزي الألماني، الكونت أوتو فون بسمارك، الرجل الذي فهم القوة قبل كل شيء. وباستثناء تجميع ثروة شخصية ضخمة، أظهر بسمارك قليلاً من الاهتمام بالاقتصاد، ولكن عند تشكيل البنك المركزي الألماني عام 1871، حذره مصرفيُّه الخاص وموضع ثقته، جيرشون بليشرودر، من أن مناسبات ستحدث، يجب فيها تغليب "الاعتبارات" السياسية على القرارات الاقتصادية البحت، وأن بنكاً مركزياً مستقلاً جداً في مثل هذه الأوقات، سيشكل مصدر إزعاج.

ولذلك، وبالرغم من الزيادة الضخمة في إمدادات النقد الألماني إبان الحرب، وارتفاع الأسعار بما يزيد على أربعة أضعاف - وكان معدل التضخم تجاوز 40٪ سنوياً - فإن فون هافنشتاين، أصبح بطلاً قومياً إلى حد ما. وانهمر عليه التكريم والأوسمة، والشهرة الواسعة بين الشعب؛ حتى إن القيصر أطلق عليه اللقب الرقيق باستخدام التورية "جنرال المال".

وبالرغم من اعتقاد هيلمار شاخت بأن الحرب كانت خطأً، فإنه انخرط في جهود الحرب بحيوية؛ مثل حيوية معظم المواطنين في ألمانيا الإمبراطورية. وكان يعاني قصر نظر في ذلك؛ فقد تم إعفاؤه من الخدمة العسكرية؛ ولقناعته - مثل غيره - بأن انتصار ألمانيا مؤكد، فقد انهمك بعد ثلاثة أسابيع فقط من اندلاع الحرب، في وضع خطة لانتزاع تعويضات من فرنسا.[21] وشكل خروج شاخت برقم عملي هو 10 مليارات دولار، مؤشراً أيضاً حول مدى بُعد معظم أكثر المراقبين ذكاء عن توقع تكاليف الحرب. ومع أن هذا الرقم يبلغ عشرة أضعاف المبلغ الذي دفعته فرنسا، إثْرَ الحرب الفرنسية - البروسية عام 1870، فإنه تبين أنه يصل إلى نسبة 20٪ فقط من التكاليف الإجمالية الفعلية لموازنة الحرب الألمانية.

وفي تشرين الأول/ أكتوبر عام 1914، وفي الوقت الذي وصلت فيه الجبهة الغربية إلى طريق مسدودة، تلقى شاخت عرضاً للعمل ضمن طاقم اللجنة المصرفية التي تشرف على أموال بلجيكا المحتلة التي كانت تديرها إدارة عسكرية. وسرعان ما اكتشف أن مزاجه غير مناسب للجيش؛ فقد وجد جمود التسلسل القيادي، وضيق الفكر العسكري، وجور أهمية الذات لدى طبقة الضباط المحترفين.

كما بدا أنه يمتلك موهبة غير عادية في صنع الأعداء. وفي خلال فترة قصيرة، تمكن من معاداة مسؤوله، الرائد كارل فون لوم، المفوض المصرفي، في الحياة المدنية والعضو في إدارة البنك المركزي الألماني. وتم الطلب إلى شاخت الذي يتسم دوماً بالحساسية الشديدة عندما يتعلق الأمر بموضوع المكانة، المبيت في نادي الضباط؛ ليتم بعد ذلك إسكانه في إحدى

صالات القمار في بروكسل. ورفض فون لوم، وهو الأعزب الكبير في السن الذي شكل جزءاً من قوات الاحتياط في بافاريا قبل الحرب، وكان يعتز كثيراً بخبراته وزيه العسكري، مبيت شاخت في نادي الضباط بحجة صفته المدنية. وتخطى شاخت بصورة كارثية فون لوم، وذهب إلى الجنرال فون دير جولتز الحاكم العام لبلجيكا المحتلة الذي كان يعرفه قبل الحرب، وتم السماح له بالسكن في نادي الضباط، ولكن على حساب العداء الدائم من الرائد فون لوم.

وقد وضع شاخت في إطار مهماته، نظاماً يقوم وفقه الجيش الألماني، بدلاً من الاستيلاء فقط، على البضائع التي يحتاج إليها بدفع ثمن مصادرتها، بعملة احتلال خاصة من الفرنكات "البلجيكية" التي يمكن الألمان أن يشتروها عن قصد، بسعر صرف تفضيلي.

وكان الطلب على الفرنك البلجيكي قوياً جداً، وفي شباط/ فبراير عام 1915، سمح شاخت لبنك درسدنر، وهو الذي عمل فيه بالحياة المدنية، شراء كمية كبيرة. واتهمه فون لوم بسرعة، بانتهاك مدونة قواعد سلوك الخدمة المدنية، وقدم شاخت أمام لجنة تحقيق؛ وخلصت اللجنة إلى أنه على حين أن شاخت لم يمارس أي عمل غير قانوني أو غير أخلاقي فإنه حاول التستر على تورطه، وأوشك على الحنث باليمين، من خلال تقديم «إجابات مخادعة على الأسئلة الموجهة له، وعندما تمت الإشارة إلى الخداع... حاول تسويغ نفسه من خلال توضيح غير منطقي لأقواله».[22] ووصل الأمر آخر المطاف، إلى مكتب وزير الدولة للشؤون الداخلية؛ حيث تم توبيخ شاخت رسمياً والطلب إليه أن يستقيل من اللجنة المصرفية، بدلاً من المخاطرة بفصله من العمل.

ومما لا شك فيه، أن فون لوم هوّل الأمر، ولكن شاخت نفسه اعترف في سنوات حياته الخاصة اللاحقة، أنه على حين أنه لم يكذب خلال التحقيق فإنه كان مراوغاً جداً؛[23] وقد أدت هذه الحادثة التي لفها الغموض، إلى ملاحقة سمعة شاخت سنوات كثيرة، وسرت شائعات بأنه ابتز مبالغ ضخمة من المال، أو حقق أرباحاً شخصية من إمكانية وصوله إلى أسرار الدولة.[24]

وبعد خدمة في الحرب لم تستمر إلا تسعة أشهر، عاد شاخت إلى مهنتـه المـصـرفية، ومرة أخرى؛ أدى طموحه المفرط إلى هزيمته، وعند عودتـه إلى بنـك درسـدنر، ضـغط بشدة لترقيته إلى مجلس الإدارة، ولكن طلبه رفض، ولم يعد أمامه أي خيار إلا الاستقالة. وانتقل بعد ذلك ليُولِّى إدارة ناشيونال بانك الذي يعد شـركة ذات مكانة، مـن الدرجـة الثانية وإن كانت خاملة.

وكما هي الحال بالنسبة إلى كثيرين من الألمان، فقد شكلت الحرب فـترة قاتمـة لعائلـة شاخت. وفُقد اثنان من أشقائه: أولوف، من المرض، ووليـام الأصـغر، في معركـة سـوم. وكان الطعام شحيحاً؛ حيث تعين عليهم زراعة خضارهم وامتلاك ماعز تعلمـوا حلبهـا، وكانت هذه الأوقات عصيبة.

رحلة استكشافية

شكلت الحرب حظاً غير متوقع بالنسبة إلى الولايات المتحدة الأمريكية؛ فقـد ارتفـع الطلب الأوروبي على المواد والإمدادات الأمريكية بشكل حـاد؛ مـا أطلـق حالـة ازدهـار ضخمة. ومع أن تمويل هذه المشتريات، تم بـشكل جزئـي مـن خـلال اقـتراض بريطانيـا وفرنسا نحو ملياري دولار سنوياً مـن داخـل الولايـات المتحـدة الأمريكيـة، فـإن الأثـر الصافي قاد إلى تدفق ضخم للذهب إلى الولايات المتحدة، وزيادة احتياطيهـا مـن الـذهب من أقل من ملياري دولار إلى 4 مليارات دولار؛ ونتيجة لعمل معيـار الـذهب، فقـد أدى تدفق الذهب إلى توسع غير عادي للائتمان ومضاعفة إمدادات الولايات المتحدة النقدية.

وقد وجد نظام الاحتياطي الفيدرالي نفسه - في خلال تلك الـسنوات القليلـة الأولى لوجوده - في حالة إرباك؛ فقد كان يحـاول تعزيـز صـفوفه مـن المـوظفين، ولم يمتلـك أي خبرة؛ بوصفه مؤسسة في الشؤون النقدية؛ ولكونه نتاجاً لمساومات سياسية لا حـصر لهـا فقد كان ميثاقه مليئاً بالتناقضات. وقد سارع بنجامين سترونج، محـافظ بنـك الاحتيـاطي الفيدرالي في نيويورك إلى استغلال حالة الشك المتعلقة بمن يتولى المسؤولية. وعلى حـين أن

الاحتياطي الفيدرالي في نيويورك - وهو الاسم الـذي سيطلق عليـه لاحقـاً - كـان عـلى الورق بنكاً فقط ضمن اثني عشـر بنكاً من بنوك الاحتياطي الفيدرالي الإقليمية، ونظريـاً، كـان تحـت إشراف مجلـس الاحتيـاطي الفيـدرالي في واشـنطن، وهـو الهيئـة المؤلفـة مـن شخصيات سياسية من خلال التعيين، غير أنه حقاً! كان أكبر بنك احتياطي، إضافة إلى أن سترونج الذي لم يكن رجلاً يفضل انتظار الأوامر، نصّب نفسه قائداً للنظام كله. وبحكـم اتصالاته في أوساط المصـرفيين في نيويورك، وتاريخه؛ بوصفه أحـد المـصممين الأصـليين للنظام، والأهم من ذلك كله شخصيته، فقد سيطر على نقاشات السياسة النقدية والمالية.

ومع تراكم المزيد من الذهب في بنوك الاحتياطي الفيدرالي المختلفـة، حمـل سـترونج سببين قويين للخوف: أحدهما يُمثّل بأن هذا الذهب عند نهاية الحرب، سيعاود التـدفق إلى أوروبا؛ ما سيؤدي إلى زعزعة النظام المصـرفي الأمريكي بشكل جوهري، أما السبب الثاني فيمثّل بأن الذهب سيبقى؛ الأمر الذي قد يقود إلى نقص في احتياطيات أوروبـا والتهديـد بتضخم أكبر في البلاد، وفي كلتا الحالتين أدرك أن الاحتيـاطي الفيـدرالي لـن يـتمكن مـن التعامل وعملية التشويش وحده، وسيتعين عليه تنسيق رده مع البنوك المركزية الأوروبية؛ ولذلك، فقد قرر في شباط/ فبراير عام 1916، القيام بـ "رحلة استكشافية" إلى أوروبا.

ولدى وصوله كانت الحرب التي تدور رحاها منذ ثمانية عـشـر شـهراً، عـلى وشـك الدخول في عامها الأكثر دموية. وقد حُصر القتال الفعلي في أوروبا الغربيـة، بممـر ضـيق عبر بلجيكا وشـرق فرنسا، إضافة إلى أن الحياة في لندن أو باريس - بالرغم من قـسوتها - لم تكن خطيرة تحديداً؛ نظراً إلى تعرض سفينة الركاب "لوسيتانيا" للهجوم وإغراقها قبالـة سواحل آيرلندة قبل عام، وإغراق نحو 1200 شخص، 124 منهم مـن الأمـريكيين، فقـد حذرت وزارة الخارجية الأمريكية رعاياها من مغبة السفر إلى أوروبا.

توجه سترونج أولاً، لباريس للقاء نظرائه في بنك فرنسا المركزي، وبعد ذلك للنـدن. وخلال هذه الزيارة إلى بنك إنجلترا المركزي التقى نورمان أول مرة؛ ونظـراً إلى أنهـما مـن

جيل واحد فقد أقاما صداقة على الفور. وقد كان نورمان الذي عاش في الولايات المتحدة الأمريكية مدة عامين، على عكس كثيرين من زملائه في لندن، يحب الأمريكيين، وكان معجباً بهم، وقد دعا سترونج إلى "ثروب لوج" في إحدى الأمسيات لتناول عشاء هادئ. ومع أن سترونج كان محافظ الاحتياطي الفيدرالي في نيويورك، ونورمان كان مستشاراً فقط لنائب المحافظ، فقد بدأ سترونج بعد عودته إلى الولايات المتحدة الأمريكية في نيسان/ إبريل، مراسلة نورمان؛ ففي البداية رأى كلاهما أن الأمر طريقة فقط لتبادل المعلومات والآراء، حول الجوانب الأضيق لسياسة الائتمان، ولكن على مدى أشهر أصبحت رسائلهما أقل رسمية وأكثر شخصية، وخاصة عندما بذل نورمان جهداً كبيراً لرعاية نجل سترونج الأكبر، بنجامين، وهو الطالب في السنة الثانية في جامعة برنستون، والذي توجه لأوروبا للتطوع وخدمات الإسعاف الأمريكية في أيار/ مايو عام 1917، بعد دخول الولايات المتحدة الأمريكية الحرب إلى جانب الحلفاء.

وفي غضون ذلك، وبعد عودة سترونج إلى الولايات المتحدة الأمريكية من أوروبا صيف عام 1916، عانى سلسلة من المآسي الشخصية. فقد تركته زوجته كاثرين، وهي التي مازالت في سن الثامنة والعشرين، وأخذت معها ابنتيهما، وانتقلت إلى مدينة سانتا باربرا في الجزء الغربي من البلاد. وكان زواجهما يعاني صعوبات منذ مدة، وكانا من الناحية المزاجية غير مناسبين لبعضهما بعضاً - فقد كان يميل إلى الجماعة والتواصل الاجتماعي، على حين كانت خجولة وانطوائية - إلى جانب أن فارق العمر كان كبيراً جداً. وقد عارض والد زوجته، إدموند كونفيرس، توليه وظيفة فيدرالية منذ البداية؛ حيث كان يعدها منصباً شبه حكومي ليس له مستقبل؛ فتدهورت العلاقات بين الرجلين بشكل متواصل، ووجدت كاثرين صعوبة في التأقلم وظروفهما المادية المتراجعة. وكان سترونج يأمل على مدى سنوات كثيرة في احتمال حدوث تصالح بينهما، وتألم كثيراً عندما تقدمت عام 1921، بدعوى للطلاق من دون مشورته. وبعد صيف عام 1916، لم يلتقيا مرة أخرى قط.

وفي ذلك الصيف نفسه، وفي الوقت كان فيه زواجه يتهاوى، أصيب هو أيضاً بالمرض وعانى سعالاً مزعجاً ازداد سوءاً بشكل متواصل؛ وسرعان ما بدأ يسعل دماً ويعاني ألماً حاداً في الصدر. وتم تشخص حالته في شهر حزيران/ يونيو، بأنه يعاني السل. وقد شكل مرض السل المعدي جداً، وهو الذي كانت تسببه بكتيريا تنتقل في الهواء، وتهاجم الغشاء المحيط بالرئتين، أحد أكثر الأسباب شيوعاً حينئذٍ للوفيات في صفوف المدنيين في أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية معاً، وإصابة الأشخاص من الطبقات كلها، وهم في مقتبل العمر عادة. وبالرغم من تراجع الإصابات بالمرض بشكل ملحوظ قبل الحرب، على ضوء السكن في مساكن أفضل، من المساكن التي كانت تعاني سوء التهوية في المدن الصناعية، فإن الحرب شهدت عودة المرض بشكل قليل في أوروبا. ويحتمل أن سترونج التقط العدوى خلال زيارته إلى هناك.

وبالرغم من عزل سبب المرض خلال نهاية القرن التاسع عشر، فإنه لا يوجد علاج فاعل فيه. وقد توفي نصف الذين أصيبوا بالمرض في غضون خمس سنوات، وساد اعتقاد حينذاك بأن الهواء الخفيف والجاف على ارتفاعات عالية، ساعد في احتواء الإصابة؛ وهو أمر يحمل بعض الصحة؛ لأن حدة المرض تتراجع في الأجواء التي تنخفض فيها نسبة الأكسجين. كما ساد اعتقاد - على نحو خاطئ كما تبين بعد ذلك - بأن وقف النشاط تماماً والراحة التامة، يسمحان للرئتين بإعادة بناء نفسيهما. وبدأت المستشفيات المترفة التي تعنى بالأغنياء والطبقة الوسطى بعزلهم عن بقية العالم، بالظهور على المنتجعات الجبلية عبر أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية.

وقد ألح أطباء سترونج عليه، أن يأخذ إجازة مفتوحة من الاحتياطي الفيدرالي. وفي تموز/ يوليو عام 1916، انتقل إلى كولورادو؛ حيث كان ثلث السكان تقريباً يتألف من "المستهلكين" الباحثين عن الشفاء. ودخل بشكل مبدئي إلى مستشفى في "إيستيس بارك" في قلب جبال روكي الشمالية بولاية كولورادو، ولكن شعوره بالإحباط تجاه هذا العالم المغلق بإحكام؛ حيث يقضي المرضى ساعات من دون فعل أي شيء إلا الجلوس في

الخارج لاستنشاق هواء الجبل، انتقل إلى مدينة دنفر في شهر كانون الأول/ أكتوبر وفتح مكتباً صغيراً سمح له بأن يتواصل ونيويورك.

كان سترونج مايزال في فترة النقاهة في كولورادو، عندما دخلت الولايات المتحدة الأمريكية الحرب في نيسان/ إبريل عام 1917، وفي غضون ستة أسابيع عاد إلى نيويورك. وعلى مدى الأشهر الثمانية عشر المقبلة وضع نفسه، في مهمة جمع المال لتمويل الحرب. وأصبح كل هدف آخر للاحتياطي الفيدرالي خاضعاً الآن لهذا الهدف. وأنفقت الولايات المتحدة الأمريكية بشكل إجمالي، نحو 30 مليار دولار على الحرب؛ أي ما يزيد قليلاً على 20 ملياراً على نفقاتها الفعلية الخاصة بها، و10 مليارات أخرى على شكل قروض لمواصلة استمرار دول أخرى؛* وتصميماً منه على تجنب الأخطاء المرتكبة في تمويل الحرب الأهلية، أطلق وزير الخزانة، وليام ماكادوو، وهو الذي كان أيضاً صهر الرئيس، برنامجاً جريئاً لحث الشعب الأمريكي على شراء ديون الحرب. وقد مُثلت مسؤولية الاحتياطي الفيدرالي بصفته بنك الحكومة، ببيع ما يسمى "سندات الحرية" التي جلبت آخر المطاف نحو 20 مليار دولار؛ حيث جمع الاحتياطي الفيدرالي في نيويورك نحو نصف هذا المبلغ.

وقد وجد سترونج نفسه فجأة مدفوعاً تحت الأضواء، بعد أن أخذ زمام المبادرة لتنظيم حملات الضغط في نيويورك لإثارة الحماسة العامة للسندات؛ ولقيامه بدور مدير المراسم في الحفلات الموسيقية في قاعة "كارنيجي هول"، أو دار الأوبرا "متروبوليتان أوبيرا هاوس"، وقيادة مسيرات وطنية عظيمة في شارع فيفث إفنيو، وإلقاء خطابات في تجمعات تضم مشاهير من هوليود؛ من أمثال: ماري بكفورد ودوجلاس فيربانكس، فقد أصبح سترونج نفسه من صغار المشاهير. وشكلت الأعمال الدعائية المثيرة، طابعاً لهذه الحملات. وفي إحدى المناسبات، أمر سترونج ومنظمون آخرون، بحفر خنادق في محمية

---

* أنفقت بريطانيا التي يبلغ حجم اقتصادها، نحو ثلث اقتصاد الولايات المتحدة، ما مجموعه 50 مليار دولار، على مدى أربع سنوات.

"شيب ميدو" في منطقة سنترال بارك؛ ما أثار سخط دعاة حماية الطبيعة؛ لتبيان كيف يعيش الجنود على الجبهة الغربية؛[25] ولبدء حملة أخرى، تم إجراء ترتيبات لإطلاق كل صفارات إنذار الغارات الجوية، والشرطة، وقوارب السحب، وأجراس سيارات الإطفاء، وأصوات التحذير التي تطلقها السفن في أرجاء المدينة مدة خمس دقائق.[26]

وبحلول موعد انتهاء الحرب، أصبح الاحتياطي الفيدرالي مؤسسة متحولة، وعلى حين أنه لم يكن محصناً تماماً ضد ضغوط تمويل الحرب، على عكس كثير من البنوك المركزية الأوروبية، فإنه قاوم شراء سندات حكومية مباشرة، وساعد فقط بشكل غير مباشر بدعم التوسع في إمدادات النقد؛ ولذلك، فقد ضمن بعض المصداقية. والأهم من ذلك، أن الحرب غيّرت بشكل نهائي "المكانة الاقتصادية والمالية" للولايات المتحدة الأمريكية، إزاء ما يتعلق ببقية العالم. وتربع الاحتياطي الفيدرالي الآن، وهو الذي كان بصعوبة موجوداً عام 1914، على أضخم احتياطي لسبائك الذهب في العالم؛ ما سيجعله طرفاً مسيطراً محتملاً؛ حالَ عودة معيار الذهب الدولي.

الجزء الثاني

ما بعد الطوفان

1919 - 1923

7

إيحاءات مجنونة

التعويضات الألمانية

لينين كان على حق! فليس هناك وسائل أكثر براعة وتأكيداً لقلب الأسس القائمة للمجتمع إلا إفساد العملة.[1]

جون مينارد كينز، الآثار الاقتصادية للسلام

في 11 تشـرين الثاني/ نوفمبر عام 1918، انتهت الحرب العظمى كما بدأت بشكل مفاجئ تماماً. وفي حزيران/ يونيو عام 1918، اخترق الجيش الألماني خطوط الحلفاء ووصل إلى بعد خمسين ميلاً من باريس، وتوقع الشعب الألماني كله تحقيق النصر على ضوء الصورة المشوهة التي قدمتها له حكومته. وبعد شهر شن الحلفاء هجوماً مضاداً، وبشكل مفاجئ بدأت آلة الحرب الألمانية برمتها تتهاوى. كما بدأت القوات الألمانية التي أنهكها الهجوم الأخير، بالتفكك، وتراجع الدعم للحرب في الداخل، وانهارت معنويات المدنيين، وبدأ الجنود بالفرار بأعداد كبيرة، ووقع تمرد في صفوف قوات البحرية المحاصرة في كيل، وبدأ حلفاء ألمانيا بالسعي سراً للسلام. بحلول تشرين الأول/ أكتوبر سلّم الجيش، في إطار حرصه الشديد على إنقاذ ما يمكن إنقاذه، السلطة للمدنيين. وفي 9 تشرين الثاني/ نوفمبر أرغم الجنرالات القيصر على التوجه إلى المنفى والصعود على متن قطار إلى هولندا. وفي وقت مبكر من يوم 11 تشرين الثاني/ نوفمبر في عربة قطار في غابة "كومبيين" على بعد أربعين ميلاً خارج باريس، تم التوقيع على الهدنة.

أدت الحرب إلى مصرع نحو 11 مليون رجل في أنحاء أوروبا؛ ومن ذلك: مليونا ألماني، و1.4 من ملايين الفرنسيين، و900 ألف بريطاني. وأصيب 21 مليون شخص آخر بجراح، وكثير منهم سيبقى مشوهاً مدى الحياة. وهلك تسعة ملايين مدني، على الأغلب؛

بسبب الجوع أو البرد أو المقاومة الضعيفة للأوبئة الفظيعة. ولكن بالرغم من المجازر البشرية المروعة فإن الدمار المادي الفعلي للحرب حُصِر في شريط طويل ولكنه ضيق في شمال فرنسا وبلجيكا. ووصلت تكاليف إعادة بناء المناجم والمزارع والمصانع المدمرة على الجبهة الغربية فقط إلى 7 مليارات دولار.

عانى معظم الاقتصادات الأوروبية الانكماش - الاقتصاد الألماني والاقتصاد الفرنسي بنسبة 30٪، والاقتصاد البريطاني بنسبة تقل عن 5٪ - نظراً إلى تحويل الرجال ورأس المال إلى الحرب، وتحويل المصانع إلى إنتاج الأسلحة، وذبح المواشي. لكن الحرب كانت نعمة على الولايات المتحدة الأمريكية؛ ونتيجة دخولها الحرب في وقت متأخر فقد عانت عدد إصابات أقل، في الوقت الذي قدم التوسع الضخم في صادرات المواد الغذائية والمواد الأولية وإمدادات الحرب إلى حلفائها دفعة قوية لاقتصادها. وقبل الحرب بلغ الناتج المحلي الإجمالي قيمة 40 مليار دولار سنوياً بصعوبة؛ مساوياً الناتج المحلي الإجمالي لبريطانيا وفرنسا وألمانيا مجتمعة. وبحلول عام 1919، أصبح أكبر من ذلك بنسبة 50٪.

وقد شكّل جبل الديون في أوروبا أكثر إرث اقتصادي ضرراً وخطورة للحرب. وفي غضون أربع سنوات من المعارك المتواصلة والمفرطة، أنفقت حكومات أوروبا نحو 200 مليار دولار واستهلكت تقريباً نصف الإنتاج المحلي الإجمالي لدولها عبر الدمار المتبادل. ولتغطية ذلك، عمدت إلى رفع الضرائب، واقتراض مبالغ ضخمة من المال من مواطنيها ومن الأمريكيين معاً، وتمت - ببساطة - طباعة المزيد من العملة، ومع انتهاء الحرب كانت أوروبا غارقة في المال؛ حيث تضاعف إمداد المال في بريطانيا، على حين ازداد بمعدل ثلاثة أضعاف في فرنسا، بينما ارتفع في ألمانيا، أسوأ المتهمين، أربعة أضعاف.[2] وبالرغم من تضاعف إمداد المال في الولايات المتحدة الأمريكية أيضاً فإنه كان قليلاً؛ بسبب تمويل الحرب التضخمي الذي اعتمدت عليه إلى درجة أقل بكثير من الأوروبيين، وكبيراً؛ بسبب تدفق الذهب الضخم. وقد حدد هذا النمط للعقد المقبل: أوروبا تتصارع وموروثات وأعباء من الماضي، والولايات المتحدة تتصارع والأرباح الفائضة لثروتها الجيدة.

في اليوم الذي فر فيه القيصر من ألمانيا كان شاخت في برلين. وفي ذلك الصباح وبالرغم من عدم تنازل القيصر عن العرش فعلاً - وسيفعل ذلك فقط رسمياً بعد أسبوعين من اللجوء إلى هولندا - فقد أعلن المستشار، الأمير ماكس أوف بادن، من أبناء عمومة القيصر البعيدين، بشكل استباقي أن الإمبراطور قد رحل. وكانت المدينة تشبه معسكراً مسلحاً، وهي مليئة بالأسلاك الشائكة والسيارات المنقلبة التي تعوق الشوارع. ولاحت في الأفق بوادر ثورة. وتم الإعلان عن إضراب عام، وسار آلاف العمال والجنود في وسط المدينة مطالبين بإقامة جمهورية.

وفي أثناء خروجه من فندق إسبلانيد Esplanade، بالقرب من ميدان بوتسدامربلاتز وقت الظهيرة تقريباً، قابل شاخت قافلة من الجنود "الحمر" محملين في شاحنات تسير عبر الميدان. وعند المحطة اتخذت سرية من حملة البنادق الآلية موقعاً لها جاهزة للعمل. ولم يبدُ أن هناك من يتولى المسؤولية؛ ولمعرفة ماذا يجري وتجنب أن يعلق بين الحشود توجه شاخت ورفيقه شمالاً نحو البرلمان، "الرايخستاج"، الذي وجدوه خاوياً. وقبل ذلك بقليل، أعطى فيليب شيديمان، زعيم الديمقراطيين الاشتراكيين، دفعة للتاريخ من خلال الخروج إلى الشرفة وإعلان الجمهورية أمام الحشود التي تقف أسفل منه بالرغم من عدم تصديق الرايخستاج أي إجراء من هذا القبيل؛ وهكذا، ولدت الجمهورية الجديدة في ألمانيا. وتوجهت الحشود بعد ذلك لقصر الإمبراطور الخاوي، "بيرلنر شلوس".

علق شاخت لاحقاً بقوله: إنه كان هناك نوع من النظام الألماني المتميز وسط الفوضى كلها في ذلك اليوم المثير. وربما تكون السلالة الإمبراطورية قد سقطت والنظام السياسي لألمانيا قد انقلب، ولكن الأشخاص العاديين واصلوا أعمالهم اليومية محاولين تجاهل التظاهرات. لم تقف خطوط الحافلات الكهربائية "الترام" عن الحركة، ولم يحدث أي تشويش في إمدادات الكهرباء والماء والغاز، ولم يُقتل أي شخص تقريباً - بلغت الإصابات في ذلك اليوم أقل من خمسة عشر قتيلاً - حتى عندما تم إطلاق نار عشوائي بالقرب من القصر، ظلت الحشود الهاربة بشكل غريزي ملتزمة بالقانون، والتزم أفرادها باللوحات التي تطلب عدم السير على العشب.

في أرجاء البلاد، بدأت مجالس العمال والجنود بالظهور وتولت وظائف السلطات المحلية. وفي 10 تشرين الثاني/ نوفمبر، تم انتخاب شاخت إلى مجلس المجتمع المحلي؛ الأمر الذي أثار سروره، وبعد إصدار إعلان الترحيب بالثورة اجتمعت مرة أخرى.

وقد شكلت الأسابيع القليلة اللاحقة فترة من الاضطراب الفظيع، وبالرغم من أن ثورة تشرين الثاني/ نوفمبر، كانت سلمية إلى حد كبير، فإنه بحلول الأسابيع الأولى من كانون الثاني/ يناير، اندلع العنف وعصفت ببرلين الإضرابات والمظاهرات والقتال العنيف في الشوارع، بين ثوريي حركة "سبارتاكوس" والجيش. وبدا الأمر لشاخت حينئذٍ، كما بدا لآخرين كثيرين، أن ألمانيا تشكل جبهة في معركة عظيمة عبر أوروبا ضد القوات البلشفية، وفي أثناء توجهه للبيت عبر المدينة المظلمة، كان في إمكانه سماع دوي المدافع الرشاشة. وفي إحدى المناسبات وجد نفسه عالقاً في فندق كايزهوف، عندما وقعت مواجهة بين عصابة من متظاهري حركة سبارتاكوس ومجموعة من مؤيدي الحكومة خارج الفندق. وانفجرت قنبلة يدوية بين الحشود، وفرقتهم في الاتجاهات كافة؛ وأدت إلى مقتل رجل في الشارع أسفل الفندق. واستذكر شاخت بعد مرور سنوات عدة بقوله: إن «مصير ألمانيا كان معلقاً بخيط».[3]

ولكنها أيضاً، شكلت فترة للفرص بالنسبة إلى رجال الطبقة الوسطى الموهوبين أمثال شاخت؛ وأدى انهيار الإمبراطورية ووجود جيش مهزوم إلى تحطيم النظام القديم. وفي غضون ثمانٍ وأربعين ساعة من رحيل القيصر، تخلت خمس وعشرون سلالة عن حقوقها داخل ألمانيا. وفقدت العائلات الإقطاعية "جنكرز Junkers"، وهي التي سيطرت على البلاد، مصداقيتها وتم تجريدها من سلطاتها.

اعتقد شاخت، بادئ الأمر بأن في إمكانه العثور على فرصته في السياسة. وقبل الحرب انضم إلى عضوية اتحاد الشباب الليبرالي، ذراع الليبراليين القوميين، وهو الذي يعد حزباً قومياً ولكنه ليس ليبرالياً جداً، والذي دعم بحماسة سياسات القيصر التوسعية. وفي عام 1901، رفض أيضاً عرضاً من الحزب لخوض انتخابات "الرايخستاج"؛ نظراً إلى معرفته بأن النفوذ في "رايخ القيصر" حكر على النبلاء، وخاصة

نبلاء بروسيا، وأن رجلاً يمتلك مثل خلفيته لا يمكنه أن يطمح إلى منصب سياسي من أي منزلة. لكن على ضوء أن الرئيس الجديد للجمهورية نفسه صانع سروج سابق، والمستشار الجديد صحفي سابق، فقد بدا أن النظام الطبقي القديم انهار الآن.

في 10 تشرين الثاني/ نوفمبر، عندما كانت الجمهورية في اليوم الأول من عمرها فقط، تلقى شاخت دعوة إلى اجتماع، وطُلب إليه المساعدة في تأسيس حزب معتدل جديد، الحزب الديمقراطي الألماني (DDP)، الذي سيعارض اشتراكية اليسار وقومية اليمين معاً. وسيحقق الحزب الجديد نجاحاً رائعاً لفترة وجيزة ليصبح حزباً للأكاديميين والصحفيين ورجال الأعمال، كثير منهم من اليهود، واستقطاب شخصيات لامعة؛ من أمثال: ماكس فيبر وألبرت آينشتاين. وفي انتخابات عام 1919، قفز الحزب إلى المرتبة الثالثة في "الرايخستاج" بعد الاشتراكيين وحزب الوسط الكاثوليكي.

ولكن علاقة شاخت الوجيزة بالسياسة الديمقراطية لم تكن لتحقق كثيراً من النجاح. وقد لعب دوراً مهماً في جمع المال للحزب الديمقراطي الألماني، من خلال علاقاته المالية والتجارية، وساعد في صوغ برنامج الحزب. ولكن؛ نظراً إلى افتقاره إلى اللمسة الشعبية التي تجذب الناخبين واعتزازه الكبير بإقامة التحالفات الشخصية الضرورية، لم يتمكن قط من إقناع أي دائرة انتخابية لاختياره مرشحاً عنها. كما كان ينظر إليه بنوع من الريبة داخل القيادة التي كان منارتها ثيودور وولف، رئيس تحرير صحيفة بيرلنر تاجبلات؛ حيث يعدّه انتهازياً آخر يحاول امتطاء قضية الديمقراطية، من دون أي التزام يذكر تجاه الجمهورية الجديدة.

وقد أصيب شاخت بشكل مطرد بخيبة أمل تجاه الحزب، والابتعاد عنه رسمياً عام 1925، عندما صوت لدعم وقف النفقات الخاصة للعائلات الحاكمة المعزولة. وفي نهاية العشرينيات، سيشهد الحزب الديمقراطي الألماني – على غرار أحزاب الوسط الألمانية كافة – تراجعاً في أهميتها، والضغط عليها من كلا طرفي الطيف السياسي، وخاصة من اليمين. وبحلول ذلك الوقت، كان شاخت قد انتقل إلى أشياء أكبر.

وربما لم يكن مفاجئاً، أن حقق مثل هذا النجاح القليل في السياسة الانتخابية، لقد كان - ببساطة - رجلاً تصعب محبته، ووجده الناس قاسياً من دون عواطف، ومفرطاً في الحذر والدهاء. وباعترافه شخصياً، فقد أقر بأنه «صعب وقاسٍ وتقليدي».[4] وكان ذلك جزئياً؛ بسبب مظهره. وقد علق أحد معارفه بقوله: «لقد استطاع أن يبدو مثل خليط لضابط احتياط بروسي وقاضٍ بروسي ناشئ يحاول تقليد الضابط».[5] وستجعل سماته الجسدية المميزة - قصة شعره القصير، وهيئته المتصلبة، ووقفته المعتدلة الجامدة، وتجهمه العدواني الدائم - منه بعد أن أصبح مشهوراً؛ هدفاً مألوفاً لرسامي الكاريكاتير.* لكن سماته الشخصية أكثر من مظهره - غروره المفرط، ونزعته إلى الحديث عن نفسه وإنجازاته، وعدم مرونته، وذكائه الحاد الذي تغلب عليه السخرية - هي التي أدت إلى نفور الناس منه.

لقد أبدى ثقة مذهلة بالنفس؛ وهذا لم يكن واجهة، بل كان انعكاساً لشعوره المدهش بالتفوق الفطري. وكان في كثير من الأحوال متفوقاً تقليدياً من أسفل الطبقة الوسطى؛ ونظراً إلى نشأته الفقيرة في مجتمع؛ حيث الأصول الطبقية والعائلية مازالت عوامل طاغية، فقد تعلم بالطريقة الصعبة، أنه في عالم معادٍ يمكنه الاعتماد على نفسه فقط. ومهما كان النجاح الذي حققه فهو مدين بذلك لنفسه فقط، وذكائه الخاص الهائل وقدرته المثيرة للإعجاب على العمل الشاق. وقد كتب أحد المراقبين: «لا شيء يبدو مقدساً له إلا إيمانه بنفسه، وهذا طاغٍ جداً إلى الحد الذي لا يبدو الأمر فيه شخصياً. وهو يصدر تصريحات مغرورة بإفراط، من دون أن يدرك من يستمع إليه، وجود أي تفاخر شخصي».[6] وعلى عكس بعض الرجال الطموحين الذين يخفون سخريتهم وراء مظهر الروعة، لم يُبدِ أي رغبة محددة للحصول على إعجاب الآخرين. وفي وقت لاحق؛ أي عندما تكشفت ألوانه الحقيقية، كتب أحد السياسيين يقول: «لقد كان رجلاً متميزاً، ولا نظير له، ومنعزلاً، ولا

---

* شعر بسعادة غامرة إزاء اهتمام رسامي الكاريكاتير به، إلى درجة أنه احتفظ عام 1937، بمجموعة من الرسوم الكاريكاتيرية التي تم نشرها بشكل خاص؛ احتفاء بعيد ميلاده الستين.

أتباع له، أو لا أي زمرة أنصار، لم يكن له أصدقاء، بل كان له أعداء فقط».[7] ولكن لا يمكن أحداً التشكيك في انضباطه الذاتي، وطاقته، وعزمه الذي لا يلين.

وقد استحوذت مشكلة التعويضات الألمانية - أي قيمة تكلفة الحرب التي يمكن المنتصرين، وخاصة بريطانيا وفرنسا، طلبها من ألمانيا - على الساحة المالية الأوروبية على مدى العقدين المقبلين. وربما تكون الحرب قد انتهت، ولكن النزاعات لم تقف. وقد استذكر توماس لامونت، وهو أحد المفاوضين الأمريكيين، بقوله: إنه خلال مؤتمر باريس للسلام الذي بدأ في كانون الثاني/ يناير عام 1919، لم تعمل أي قضية أخرى «إثارة مشكلات وخلافات ومشاعر استياء وتأخير»،[8] أكثر من قضية التعويضات.

وقد توقع كل من وصل إلى باريس أن تكون فرنسا، وهي التي عانت أسوأ الأضرار المدنية وأكثر الإصابات، أقوى المؤيدين لفرض تعويضات تأديبية ضد ألمانيا. ولكن، بدلاً من ذلك تبين أن بريطانيا هي أقوى المؤيدين لذلك. فقد وضع فريق ليبرالي قوي داخل وزارة الخزانة البريطانية، خطط سلام تستند إلى تسوية متواضعة. ولكن خلال الأشهر التي سبقت مؤتمر السلام، شنت الصحافة بقيادة صحيفتي التايمز وديلي ميل، حملة شوفينية رخيصة لمصلحة تسوية قاسية، وخلال الحملة الانتخابية في كانون الأول/ ديسمبر عام 1918، لقي الشعار القائل: إن على الحلفاء، «عصر ألمانيا حتى سماع صرير بذورها»،* آذاناً صاغية لدى الناخبين.

وقد قام ديفيد لويد جورج، رئيس الوزراء البريطاني؛ في إطار سعيه لاسترضاء الرأي العام، بتعيين ثلاثة متشددين من دعاة التسوية التأديبية، في الوفد البريطاني إلى مفوضية

* الجملة الحقيقية صاغها السير إيريك جيديس، رئيس مجلس قيادة البحرية الملكية البريطانية، وهو الذي أعلن خلال الحملة الانتخابية في كامبريدج في 9 كانون الأول/ ديسمبر، أن «ألمانيا ستدفع تعويضاً... وسيتم الحصول منه على كل شيء؛ مثل أي شيء يمكنك الحصول عليه من عصر ليمونة، وأكثر».

التعويضات في باريس: وليام هيوز، رئيس وزراء أستراليا العدواني العنيد، واللورد سمنر، عضو مجلس اللوردات المختص بالشؤون القانونية، وهو الذي يمتلك سمعة بأنه "قاسي القلب"، واللورد كنلايف، محافظ بنك إنجلترا المركزي السابق الفظ، والسريع الغضب.

ومن المفترض أن كنلايف كان العقل المالي من بين الثلاثة. ومع أنه كان مصرفياً ناجحاً ومحافظَ بنك إنجلترا المركزي أيضاً، فقد احتفظ بجهله في أبسط مبادئ الاقتصاد. وخلال الأسابيع التي سبقت التوجه لباريس، أوصى بالطلب إلى ألمانيا أن تدفع 100 مليار دولار تعويضاتٍ. لقد كان هذا رقماً مذهلاً. وقد بلغ الناتج المحلي الإجمالي السنوي لألمانيا قبل الحرب نحو 12 مليار دولار، أما تحميلها عبء ديون تبلغ ثمانية أضعاف دخلها السنوي، فيمثل ذروة الجنون؛ وستؤدي الفائدة على تلك الديون فقط، إلى استنفاد 40٪ من ناتجها المحلي الإجمالي. وبالرغم من استعداد كنلايف للاعتراف أن أسس حساب ذلك الرقم كانت «تخميناً» فقط؛[9] نظراً إلى تعرضه للضغوط للتوصل إلى رقم خلال الفترة الواقعة "بين يوم السبت ويوم الاثنين"، فإنه تكهن بأنه ربما قد قلل قدرة ألمانيا على الدفع، وأنه حال قول أي شخص: إن في إمكان ألمانيا دفع 200 مليار دولار فإنه "لن يكذبه".

وقد نبعت رغبة فرنسا بالحصول على تعويضات من شعورها الخاص بالضعف؛ نظراً إلى تعرضها للغزو من ألمانيا مرتين خلال السنوات الخمسين الماضية، فقد استحوذ على فرنسا الخوف من صحوة ألمانية. وكانت ألمانيا أكثر عدوانية، ونجاحاً، وشباباً، وثراء، وحيوية. كما أنها أكبر بنسبة 50٪؛ فهناك 60 مليون ألماني مقابل 40 مليون فرنسي. ومع أن جورج كليمنصو، رئيس الوزراء الفرنسي، لم يصدر عنه قط التصريح الذي تنسبه إليه الدعاية الألمانية بأن المشكلة الأساسية أن هناك فائضاً قدره 20 مليون ألماني، فإن من الواضح أنه يدور في ذهنه؛[10] ولذلك، كانت فرنسا مصممة على إضعاف ألمانيا بكل وسيلة ممكنة، من خلال نزع السلاح، باقتطاع أكبر مساحة ممكنة من أجزاء جارتها، ومن خلال انتزاع التعويضات.

وقد اتضح خلال المفاوضات في باريس، أن المال بالنسبة إلى الفرنسيين أمر ثانوي مقارنة إلى الأمن. وعلى حين واصل لوسيان كولتز، وزير المالية الفرنسي، الدفع باتجاه تعويضات أكبر، فإن كليمنصو رئيس الوفد الفرنسي تعامل وإياه بازدراء، ووصفه بأنه «اليهودي الوحيد الذي لا يعرف أي شيء عن المال»،[11] إضافة إلى تهميشه وتهميش أعضاء الوزارة الفرنسيين الآخرين في المفاوضات.* وقد حاول كليمنصو أن يكون مرناً إزاء التعويضات؛ بوصفها ورقة مساومة بينه وبين الأمريكيين مقابل ضمانات أمنية على طول حدودهم مع ألمانيا. ولم يعاود المطالبة بتعويضات أكبر، إلا عندما ثبت أن الضمانات غير مناسبة.

وقد تولى الوفد الأمريكي، وهو الذي ضم بيرنارد باروك، المضارب المشهور في سوق المال، وتوماس لامونت، من مؤسسة جيه بي مورجان وشركاه، وجون فوستر دولس، المساعد الشاب الذي كان في الحادية والثلاثين من عمره، مسؤولية العمل؛ بوصفهم دعاةً للاعتدال. وتبنى الوفد الموقف القائل: إن فاتورة التعويض المرتفعة لا تتماشى والشروط المبدئية لاتفاقية الهدنة التي ألقت ألمانيا وفقها أسلحتها. كما قالوا: إن التعويضات التأديبية ستكون بمنزلة حجر رحى ليس حول عنق ألمانيا فحسب، بل عنق أوروبا كلها.

وقد استمرت المفاوضات حول التعويضات عشرة أسابيع. وبحلول نهاية آذار/ مارس ظلت في طريق مسدودة، ورفض الوفد البريطاني المشارك في مفوضية التعويضات، برئاسة اللورد كنلايف واللورد سمنر، وهما اللذان كانت كنيتهما: "التوأم السماوي"؛ نظراً إلى وجودهما دوماً معاً، وإصرارهما على أرقام مرتفعة بشكل فظيع، قبولَ تسوية تقل عن 55 مليار دولار.

وقد فضل الأمريكيون تسوية ما بين 10 و12 من مليارات الدولارات، ورفضوا أن تزيد هذه التعويضات على 24 مليار دولار. وبالرغم من أن القادة الآخرين في

---

* في تموز/ يوليو عام 1929، حُكم عليه بالسجن لكتابة شيكات من دون رصيد؛ ليموت في السجن بعد عام.

باريس كانوا يتفوقون على الرئيس ويلسون في معظم الأحيان بالتفاوض والدهاء، فإن الوفد الأمريكي تمسك برأيه حول هذه النقطة، ورفض الموافقة على تعويضات تتجاوز هذه الحدود.

وقد أجريت محاولات عدة لكسر الجمود. ومارس لويد جورج نفسه مهارات سياسية كبيرة، لكن كنلايف وسمنر رفضا التراجع. وكانت حكمة لويد جورج ممثلة بعدم الدخول مطلقاً في «هجمات مباشرة، سواء في الحرب أو السياسة؛ حالَ وجود طريقة لتفادي ذلك»؛[12] حيث كان قد عينهما أصلاً؛ على أمل خداعهما للقبول بتسوية معتدلة. ولكنه وجد نفسه الآن رهينة لعنادهما. وقد جُسد حله بالتحايل عليهما من خلال تقديم اقتراح، في اللحظة الأخيرة؛ وهو أن يؤجل مؤتمر السلام تقويم التعويضات إلى موعد لاحق، وتفويض هيئة به تعين خصيصاً، وسيُطلب إليها تقديم توصيتها في موعد لا يتجاوز 31 أيار/ مايو عام 1921. وكان يأمل بحلول ذلك الوقت أن تهدأ العواطف، وأن يحدث تغير في المناخ السياسي في بريطانيا، وتتم إمكانية التوصل إلى تسوية، وحل أكثر عقلانية.

وخلال الأشهر الأولى القليلة من عام 1919؛ أي في الوقت الذي انطلق فيه مؤتمر السلام ظل شاخت الذي هدأت روعَه - على غرار كثيرين من الألمان - تصريحات وودرو ويلسون المثالية، يتوقع سلاماً وافراً. واعتقد بأن المشكلة الحقيقية ستُمثل بصداع الديون بعد الحرب التي ستقود إلى إفلاس أوروبي عام. وتحدث بسذاجة عن خطة كبرى لإعادة البناء. وستُفتح الموارد الطبيعية الضخمة في روسيا للاستغلال، من شراكة فريدة بين بريطانيا العظمى وألمانيا، بحيث تقدم بريطانيا القيادة ورأس المال، بينما تقدم ألمانيا القوى العاملة والمهارات الهندسية.[13]

وفي أيار/ مايو عام 1919، عندما تم الكشف أخيراً عن بنود معاهدة السلام لألمانيا، أصيبت البلاد برمتها بالصدمة والغضب؛ فبحسب المعاهدة ستخسر ثُمُن أراضيها.

وستعاد منطقتا الإلزاس واللورين إلى فرنسا، إلى جانب التخلي عن مناجم الفحم في سار لفرنسا، بينما ستخضع قضية "شليسفيج الشمالية" لاستفتاء حول احتمال الرغبة في الانضمام إلى الدنمارك، على حين أصبحت مناطق "سيليسيا العليا" و"بوزين" وبروسيا الغربية جزءاً من بولندا. وستصبح ضفتا نهر الراين منطقتين منزوعتي السلاح بشكل دائم، وسيتم تقليص حجم الجيش إلى ما لا يزيد على 100 ألف رجل، على حين سيتم حل سلاح البحرية، بينما سيوزع الأسطول البحري التجاري على الحلفاء. وبالرغم من تأخير الحلفاء تحديدَ حجم التعويضات فإنه كان معروفاً على نطاق واسع أن المبالغ التي هي قيد البحث كانت ضخمة. في غضون ذلك، وجب على ألمانيا دفع 5 مليارات دولار مبدئياً قبل 1 أيار/ مايو عام 1921. وتم تشكيل مفوضية تعويضات جديدة مقرها باريس؛ خصيصاً لتحديد ديون ألمانيا والإشراف على جمعها. وقد مثلت أسوأ شكل من الإهانة بالبند 231؛ "بند العار" الذي حمّل ألمانيا وحدها مسؤولية الحرب.

وقد وصلت ردود الأفعال داخل ألمانيا على معاهدة السلام إلى درجة الجنون. وتم تعليق أشكال الترفيه العام كافة مدة أسبوع؛ مؤشراً على الاحتجاج. كما تم تنكيس الأعلام في أرجاء البلاد. ووصف المستشار فيليب شيديمان الشروط بأنها «غير محتملة، وغير قابلة للتطبيق، وغير مقبولة»، وأعلن أنها ستجعل من الألمان «عبيداً... وستوفر القيام بأعمال السخرة خلف الأسلاك الشائكة وقضبان السجون».[14] وقد مُنح الألمان مهلة مدتها خمسة أيام للموافقة على الشروط أو مواجهة استئناف الأعمال العدائية. وفضل شيديمان الاستقالة على وضع توقيعه على الوثيقة التي قال عنها: «كيف لن تصاب اليد التي وضعت هذا القيد على نفسها وعلينا، بالشلل؟»، وفي اليوم الذي قبلت فيه ألمانيا الشروط أعلنت كنائسها البروتستانتية يومَ حداد وطنياً.

وبالرغم من الانقسامات كافة التي ستدمر ألمانيا على مدى السنوات القليلة المقبلة، فإن العامل الوحيد الذي وحد كل طبقة اجتماعية وكل حزب سياسي - من الديمقراطيين والملكيين، الليبراليين والاشتراكيين، الكاثوليك والبروتستانت، الشماليين والجنوبيين،

البروسيين والبافاريين والساكسون والهسيين - كان ممثلاً بالظلم الذي أوقعته معاهدة السلام، أو كما كانت تسمى "الإملاء". ومن بين العقوبات المختلفة كافة التي كدستها المعاهدة على ألمانيا: نزع السلاح، وتقطيع الأوصال، والاحتلال، والتعويضات، غير أن التعويضات ستحول أكثر الهواجس المنفردة استحواذاً على السياسة الخارجية الألمانية. وقد وافقت ألمانيا خانعة على تقليص آلتها العسكرية إلى جزء ضئيل جداً من قوتها السابقة؛ ومن ثم تركها ضعيفة لفعل أي شيء حيال فقدان أراضيها أو مستعمراتها. وبدت التعويضات الشيء الوحيد الذي يمكن ألمانيا مقاومته. واكتشفت ما يكتشفه كل مدين عند لحظة معينة: أنه عندما يكون الشخص مديناً بمبلغ ضخم من المال، فإن التهديد بالتخلف عن الدفع يمكن أن يمنح المرء اليد العليا.

لقد جاء أول تعامل لشاخت وقضية التعويضات في خريف عام 1919. فقد طُلب إليه الانضمام إلى مجموعة من الصناعيين ورجال الأعمال الذين تم إيفادهم إلى لاهاي للتفاوض بينه وبين مفوضية الحلفاء حول توريد السلع العينية في إطار تسوية مؤقتة. وقد عُرِّض الوفد الألماني لسلسلة من الإهانات التافهة: فقد تم إجبارهم على الإقامة في أسوأ فندق، وتقديم طعام سيِّئ إليهم، وتقييد تحركاتهم، ومراقبتهم بشكل واضح. وخلال المفاوضات نفسها - أخيراً - لم يُقدم إليهم مقاعد وطُلب إليهم أن يقفوا. وعندما اشتكى شاخت، قيل له: «يبدو أنك نسيت أن بلادك خسرت الحرب».[15] وقد شكلت هذه أول مواجهة لشاخت، ضد ما وصفه لاحقاً بأنه "غطرسة من القرون الوسطى" للمنتصرين.

ومن المفارقة أن رجلاً إنجليزياً لا ألمانياً هو من شن أقوى الهجمات ضد التعويضات؛ ففي تشرين الثاني/ نوفمبر عام 1919، نشر جون مينارد كينز، النبيل الشاب من كامبريدج، كتاب الآثار الاقتصادية للسلام. وقال كينز في الكتاب: لكي تجني ألمانيا المال الذي ستدفعه للحلفاء يجب عليها بيع بضائع أكثر مما تشتري، ويجب على شركائها التجاريين أن يكونوا على استعداد لاستيعاب هذا التدفق الكبير للبضائع، بوجود آثار

سلبية محتملة على صناعاتهم؛ ولذلك، فإن من مصلحة الحلفاء التخفيف من مطالبهم. وهو يقول: «إذا كانت هناك حاجة إلى الضغط على ألمانيا، فيجب قبل كل شيء عدم تدميرها»؛[16] وخلص إلى أن أكثر ما يمكن ألمانيا تحمل دفعه، من دون التسبب في تعطيل كبير للتجارة العالمية، يصل إلى نحو 6 مليارات دولار.

وأصبح الكتاب على الفور الأكثر مبيعاً؛ حيث تم بيع 10 آلاف نسخة في أرجاء العالم خلال الأشهر الستة الأولى. وبدأ يُنشر على حلقات في الولايات المتحدة الأمريكية من مجلة ذا نيو ريببلك، وفي فرنسا في مجلة لانوفيل ريفو فرانسيز، إلى جانب ترجمته إلى اللغات الفرنسية والألمانية والهولندية والفلمنكية والدنماركية والسويدية والإيطالية والإسبانية والرومانية والروسية واليابانية والصينية. وحمل قلم كينز الذكي، وهو في سن السادسة والثلاثين، إلى الشهرة، لا في بريطانيا فحسب، بل في أرجاء العالم.

وقد علق الناس على ذكاء مينارد الشاب منذ نعومة أظفاره، وهو الذي حظي برعاية دقيقة منذ طفولته. وأمضى مينارد الذي ولد عام 1883، في كامبريدج، بإنجلترا، معظم حياته في جامعة كامبريدج وحولها. وكان والده، جون نيفيل كينز، أستاذاً وفيلسوفاً وعالماً في المنطق، وواعداً جداً في وقت مبكر، ولكنه لا يمتلك كثيراً من الطموح؛ ولذلك، تحول إلى الإدارة الجامعية. أمضى مينارد أربع سنوات في "إيتون"؛ حيث كان أحد هؤلاء الأولاد اللامعين المعروفين بإنجازاتهم الأكاديمية غير العادية وشعبيتهم الاجتماعية؛ فالتحق عام 1902، بكنجز كوليدج في جامعة كامبريدج لدراسة الرياضيات. وسرعان ما اختير لعضوية جمعية النخبة الفكرية المسماة "الحواريين" التي ضمت أصلاً جي إي مور، وبيرتراند رسل، وليتون ستراكي. وأمضى سنواته في كامبريدج مستغرقاً في بيئة مختلطة من النقاش الفلسفي الرفيع التفكير والتورط في علاقات جنسية مثلية بزملائه "الحواريين". حتى إن بيرتراند رسل الذي نادراً ما يعجب بذكاء أشخاص آخرين، كتب بأن ذكاء كينز يعد «أحدّ ذكاء وأوضح ما عرفته على الإطلاق».[17]

وقد حاول كينز بعد تخرجه عام 1904، طوال فترة وجيزة، التخلص من الجامعة من خلال الانضمام إلى مكتب الهند "كاتباً" - حل في المرتبة الثانية في امتحانات الخدمة المدنية وأخفق في اختياره للعمل في وزارة الخزانة، بالرغم من إصراره - على نحو مميز - أن ذلك يعود إلى «أنني بوضوح أعرف حول الاقتصاد أكثر ممن امتحنوني».[18] ولكنه قدم استقالته في غضون عام من توجهه لمكتب الهند. ومع أن الساعات لم تكن مرهقة على الإطلاق - كان يعمل من 11 صباحاً إلى 5 مساءً خلال أيام الأسبوع، ومن 11 صباحاً إلى 1 بعد الظهر أيام السبت، إضافة إلى إجازة سنوية مدتها ثمانية أسابيع، وإلى يوم لسباق الخيول - غير أنه وجد أنه ليس لديه ما يكفي ليفعله. واشتملت واجباته: تنظيم شحن عشرة من ثيران "آيرشاير" إلى بومباي، وإعداد تقرير سنوي للبرلمان، "التقدم المعنوي والازدهار المادي للهند"؛ ونظراً إلى استمتاعه بالغطرسة من العصر الفيكتوري لهذا العمل برمته، قال مازحاً لليتون ستراكي: إنه يخطط لإضافة «ملحق مصور حول الشذوذ الجنسي».[19] ولشعوره بالملل تجاه العمل وصعوبة كبح استهتاره الطبيعي تجاه السلطة، عاد إلى كامبريدج.

وعلى حين أنه حصل بشكل شبه فوري على منصب محاضر في الاقتصاد في الجامعة، فإن حبه الأول ظل دوماً للفلسفة. وقد بدأ عام 1909، العمل على كتاب حول الأسس الفلسفية للاحتمالات التي كان يأمل في أنها ستغير الطريقة التي فكر بها الفلاسفة إزاء الشك. وستعمل أفكار الكتاب - بأنه لا يمكن معرفة أي شيء على وجه اليقين، وأن من الصعب تحديد أسلوب العمل العقلاني عندما يكون المستقبل غامضاً جداً، وأن الحدس لا التحليل يوفر الأساس النهائي للعمل في هذه الظروف - على تشكيل معظم فكره الاقتصادي المتأخر وقدرته الرائعة المماثلة تقريباً على جني المال من المضاربة.

ولكن، بالرغم من شغف كينز بالأفكار المجردة ونقاشاته الفلسفية، فإنه امتلك أيضاً طموحات أوسع وأكثر دنيوية. وإلى جانب واجباته التعليمية وكتاب حول الاحتمالات، فقد أمضى السنوات التي سبقت الحرب في عضوية المفوضية الملكية

للشؤون النقدية والمالية الهندية، ونشر كتاباً حول الموضوع أيضاً، وتولى ملف الاستثمار في جامعته، وكتب مقالات بشكل متقطع حول القضايا المالية في صحيفة ذا مورننج بوست ومجلة الإيكونومست، وأصبح رئيساً لتحرير صحيفة ذا إيكونومك جورنال التي أسهم فيها أيضاً بالمقالات والعروض. وبعد ذلك، تأتي هواياته - المجموعة العظيمة من الكتب القديمة واللوحات المعاصرة، ولعبة الجولف، وشغفه بفن الباليه - وأصدقاؤه الكثيرون الرائعون والمتنوعون. وبالفعل كانت هناك أوقات عندما بدا تقريباً أن له اهتمامات كثيرة جداً.

وللتوفيق بين هذه النشاطات كافة، كان يقضي يومين أسبوعياً في لندن؛ حيث اشترك في منزل يقع في 38 برنزويك سكوير مع أصدقائه من مجموعة "بلومزبيري" - ومن بينهم: أدريان ستيفن وشقيقة أدريان، فيرجينيا وزوجها ليونارد وولف - ممن التقى كثيرين منهم في أثناء دراسته في كامبريدج للحصول على الدرجة الجامعية الأولى. ولكن في الوقت الذي كان ينظر فيه رفاقه البوهيميون إلى عالم المال والسلطة على أنه ملوث نوعاً ما، فإنه كان راغباً إلى حد كبير في أن يكون جزءاً منه.

وقد جاءت فرصته للعودة إلى الحكومة مع الحرب؛ ففي يوم الأحد 2 آب/ أغسطس، كان في كامبريدج عندما تلقى رسالة من زميل قديم في وزارة الخزانة البريطانية، وهو باسيل بلاكيت، جاء فيها: «حاولت الاتصال بك أمس، ولكن تبين لي أنك لست في المدينة. أردت استشارتك في أمر لمصلحة بلادك واعتقدت بأنك قد تستمتع بالعملية. سأكون ممتناً لك إذا أتيحت لك الفرصة لأخذ بعض الوقت لرؤيتي يوم الاثنين، ولكنني أخشى أنه يجب اتخاذ القرارات بحلول ذلك الوقت».[20] وكان مثل هذه الدعوة من رجل يحترمه يعرض عليه الوصول إلى محور الشؤون العالمية، لا يقاوم؛ نظراً إلى عدم رغبته في انتظار القطار اللاحق إلى لندن أقنع صهره، آيه في هيل A.V. Hill،* بإيصاله إلى لندن على دراجته المزودة بعربة

* هيل، وهو المتخصص في علم وظائف الأعضاء والزميل في كلية ترينيتي، فاز بجائزة نوبل للسلام قبل بلوغه سن الأربعين.

جانبية. ومع نهاية اليوم استقر كينز في مبنى وزارة الخزانة في حي "وايتهول"، منهمكاً في إعداد مذكرة للوزير، حول ما يجب على بريطانيا أن تفعله وهو أن تحذو حذو بقية أوروبا بالتخلي عن معيار الذهب. وفي غضون أشهر قليلة حصل على وظيفة مستشار اقتصادي مبتدئ داخل الوزارة.

رُقّي بسرعة في وظائف الوزارة. وفي مطلع عام 1917، أصبح مسؤول قسم التمويل الخارجي، وهو المعني بتأمين ما يكفي من الدولارات بشروط معقولة لتمويل جهود الحرب والمحافظة على الاقتصاد البريطاني من دون صعوبات. وربما كان هذا أكثر القضايا الاقتصادية الحساسة التي تواجه بريطانيا في أثناء الحرب، وهي التي وضعت كينز في صلب صناعة السياسة الاقتصادية.

لقد أصبح مستغرقاً تماماً في المناخ المثير للحياة؛ بوصفه مسؤولاً بارزاً في المؤسسة، منهمكاً في أرفع الأوساط الاجتماعية والسياسية. وتلقى دعوات لقضاء عطلة نهاية الأسبوع في الريف من رئيس الوزراء وزوجته، ولعب "البريدج" في مقر رئاسة الوزراء: 10 داوننج ستريت، وأمضى عطلة نهاية الأسبوع في منزل وزير الخزانة، وتناول الطعام على مائدة دوق "كونوت" وأميرة موناكو. ولقد كان - بحسب تعبير سيدة المجتمع أوتولين موريل - «شرها للعمل والشهرة والنفوذ والسيطرة والإعجاب».[21]

ذلك المزيج من النجاح والذكاء، قد يجعله أحياناً لا يطاق. وقد تمكن أصدقاؤه في "بلومزبيري"، ممن عاشوا في عالم رفيع من الفن والأدب والأفكار، من ممازحته حول علاقاته الجديدة في المناصب العليا.[22] كما كانوا على استعداد لتحمل غروره المزعج. وغفر له في أعينهم السعادة الغامرة التي يشعر بها في تحدي السلطة. ولم يكن أحد محصناً ضد ردوده البارعة واللاذعة. وفي غضون أشهر قلائل من الانضمام إلى وزارة الخزانة، أبلغ لويد جورج، وزير الخزانة، خلال اجتماع «مع احترامي الشديد يجب عليّ، إذا ما طلب إلي إبداء رأيي، إبلاغك أنني أعد تفسيرك هراء».[23] ولكن بالنسبة إلى كثيرين من الأشخاص

الآخرين الذين كان فظاً معهم أو مهيناً لهم، فقد كان شاباً متغطرساً يمتلك شعوراً مفرطاً بتفوقه الفكري فقط.[24]

ولم يكن لأحد قط أن يخمن ذلك، إثر النظر إليه. فقد كان يبدو عادياً جداً – ذقن مرتد إلى الخلف، وشعر خفيف، وشارب عسكري واهن – وارتدى ملابس تقليدية جداً – بدلات من ثلاث قطع غامقة اللون، وقبعة "هومبيرج" أو "بولر" أحياناً.[25] وأول وهلة يمكن عدّه عاملاً ناجحاً نوعاً ما من لندن – ربما كان وسيط تأمين – أو ربما كان موظفاً حكومياً عادياً.

وخلف ذلك المظهر المتفوق، أخفى في الحقيقة بعض مشاعر انعدام الأمن العميقة، وخاصة إزاء مظهره. واعترف ذات مرة لصديقه ليتون ستراكي: «لقد عانيت دوماً، وأعتقد بأنني سأظل أُعاني، أكثر الهواجس رسوخاً بأنني منفر جداً جسدياً وليس لي مصلحة في أن أكون ثقيل الظل على الآخرين».[26] لكن معظم من كانوا قريبين منه اتفقوا أنه قد يكون أكثر الجلساء جاذبية ولطفاً، وأحاديثه رائعة وتنم عن الذكاء والبراعة. واستذكر الناقد الفني كلايف بل قائلاً: لقد كان «مرحاً ومتقلباً ومتحضراً»،[27] ويمتلك «تلك الموهبة للتسلية وإثارة الدهشة التي يمكن الأشخاص الأذكياء جداً، والأشخاص الأذكياء جداً فقط، أن يضفوا من خلال الحديث نكهة خاصة على الحياة».[28]

وكان معظم جمهور كينز في بلومزبيري من رافضي الخدمة العسكرية، ومع استمرار الحرب مدة طويلة، ازدادت خيبة أمله شخصياً تجاه خسائرها الرهيبة، وفقدان الأرواح المتواصل، ورفض السياسيين النظر في التوصل إلى حل تفاوضي، والتراجع المستمر لوضع بريطانيا المالي. وقد كتب عام 1917، إلى أمه، قائلاً: إن استمرار الحرب؛ «ربما يعني زوال النظام الاجتماعي الذي عرفناه حتى هذه اللحظة. وبالرغم من وجود بعض الأسف؛ فإنني لست نادماً تماماً. إن التخلص من الأغنياء سيبعث على الراحة نوعاً ما، وسيخدمهم بشكل صحيح على أي حال. إن ما يخيفني هو احتمال حدوث فقر عام... واستذكر بكثير

من الرضا أنه؛ نظراً إلى أن حكامنا عاجزون كما أنهم مجانين وشريرون، فإن عهداً محدداً من نوع خاص من الحضارة على وشك الانتهاء قريباً جداً». [29]

عندما انتهت الحرب، تم تعيين كينز مندوباً رئيسياً لوزارة الخزانة في مؤتمر باريس للسلام. ومع أن ألقابه الرسمية اشتملت على نائب وزير الخزانة في المجلس الاقتصادي الأعلى، ورئيس المندوبين الماليين للحلفاء في مفاوضات الهدنة، ومندوب الإمبراطورية البريطانية في اللجنة المالية، فإنه سرعان ما وجد نفسه مستبعداً تماماً من معظم المفاوضات الاقتصادية المهمة في باريس، تلك المتعلقة بالتعويضات. ووجب عليه المراقبة بعجز من الهامش في الوقت الذي تواصل فيه "كابوس" مؤتمر السلام. وكما جاء في كتاباته اللاحقة: «فثمة شعور بكارثة وشيكة حلّق فوق المشهد العبثي». [30] وعندما تم الإعلان – أخيراً – عن شروط المعاهدة منتصف أيار/ مايو؛ ونتيجة إحساسه بالإرهاق والاشمئزاز، شعر بأنه ليس أمامه أي بديل إلا الاستقالة. وقد كتب إلى لويد جورج: «خسرنا المعركة. وأترك التوأم: [سمنر وكنلايف]؛ للابتهاج بدمار أوروبا!». [31]

كان كتاب الآثار الاقتصادية للسلام غريباً ليحقق مبيعات ممتازة. وقد تضمن ثلثا الكتاب جدلاً تفصيلياً، ونقاشاً فنياً غالباً، ضد التعويضات. وحينذاك – وحتى بعد ذلك – حدث ارتباك في الجدل كله الذي دار حول التعويضات؛ بسبب كثرة شخصيات المشاركين. وكان الجدل ببساطة ضخماً جداً ومجرداً ليفهمه معظم الناس؛ ومن ذلك: السياسيون وكثير من المصرفيين، وخاصة في عصر عرف فيه قليل من الأشخاص حجم الناتج المحلي الإجمالي لألمانيا أو بريطانيا أو حتى ما يعنيه المصطلح. وتمكن كينز من إدراك هذا الارتباك كله، ومن ترجمة عشرات مليارات الدولارات التي يدور النقاش حولها، بسرعة إلى شيء أكثر واقعية؛ ليتمكن الشخص العادي من فهمه.

الكتاب المليء بالأرقام والجداول حول قيمة المخزون من المساكن في فرنسا وبلجيكا، وتركيبة الصادرات والواردات الخاصة بألمانيا عام 1914، وتقديرات لحجم الأسهم المتداولة للسكك الحديد الألمانية، ربما كانت مادة غير مرجحة لكتاب حقق مبيعات

مرتفعة. لكن تجسيد التفصيلات الفنية فقط، شكل تذكيراً مرعباً بأن خلف هذه الأرقام المجردة كلها يقف برهان حول الأمور الملموسة الضرورية لاستدامة معايير الحياة.

ويعود نجاح الكتاب جزئياً إلى الصور اللاذعة بدهاء، وهي التي رسمها للثلاثة الكبار في باريس: كليمنصو: «المقفر روحياً، والخاوي من الأمل، والكبير بالسن، والمتعب»،[32] وويلسون: «تفكيره ومزاجه... لاهوتيان وليسا فكريين»،[33] «وعقله... بطيء وغير قابل للتكيف»،[34] ولويد جورج: «يتمتع بستة أو سبعة من أحاسيس غير متوافرة للرجال العاديين، وذو شخصية تصدر الأحكام، ولها دافع وحافز من دون وعي، وفهم ما يفكر فيه كل واحد وما سيقوله لاحقاً».[35] وقد تم إقناع كينز من كثير من الأشخاص؛ ومن أولئك والدته، لحذف بعض أفضل الأوصاف، ولكنها الأكثر تحريضاً، وخاصة صورة لويد جورج: «ليس له جذور، وهو فارغ ومن دون محتوى... ويشعر المرء بصحبته بطعم انعدام وجود أي هدف نهائياً، وانعدام داخلي بالمسؤولية، والوجود خارجاً أو بعيداً عن الخير والشر الساكسوني، وهو الممزوج بالمكر، وانعدام الرحمة، وحب السلطة».[36]

ويبدو أن ما شد خيال العامة، هو الإطار العام للاقتصاد العالمي الذي تمكن كينز من تحديده. ومن خلال خطوط عريضة جريئة وصف أساليب العمل في عالم ما قبل الحرب في عصر الملك إدوارد، والأسس الهشة التي بنيت عليها، والتمزيق الذي خلفته الحرب في بنيته المالية. وقدم صورة متوقعة للمستقبل في الوقت الذي بدأت فيه القوى التي أدامت النظام الاقتصادي القديم بالتباعد. وتحدث الكتاب، أحياناً على شكل نُواحٍ مطول من "العهد القديم"، عن «حضارة مهددة»،[37] و«رجال مدفوعين بالمجاعة نحو هستيريا من عدم الاستقرار العصبي، ويأس مجنون».[38] وقد تبدو نغمة الهلاك الوشيك، مفرطة لأسماعنا، ولكنها بدت صحيحة بالنسبة إلى جيل خرج للتو من أكثر حالات الدمار ترويعاً وعبثية على ما يبدو.

كان لكتاب الآثار الاقتصادية، أثر كبير في التفكير المتعلق بالتعويضات في أرجاء العالم، وقد حدث أكبر تغيير في بريطانيا. وحتى قبل انعقاد مؤتمر السلام في

حزيران/ يونيو عام 1919، كان لويد جورج قد بدأ أصلاً بإعادة التفكير في المعاهدة، كما حاول في اللحظات الأخيرة إقناع الزعيمين الآخرين، بأنه ربما تعين عليهما تخفيف شروطهما، ولكن ويلسون رفض بشدة، قائلاً: إن رئيس الوزراء «يجب أن يكون منطقياً منذ البداية، وبعد ذلك لن يضطر إلى الإحجام في النهاية».[39] ولم يكن تأنيب ضمير لويد جورج ببساطة، هو الذي قاد بريطانيا إلى تغيير رأيها؛ فهي دولة أصحاب المتاجر، وتلك الحريصة على العودة إلى العمل، وقد اكتشفت الأهمية الاقتصادية لألمانيا. وقد أعلن اللورد كيرزون؛ بصفته وزيراً للخارجية أمام مجلس الوزراء، أن «ألمانيا بالنسبة إلينا أهم دولة في أوروبا».[40] ولكن فرنسا تشبثت بإصرار بعدائها العنيد تجاه عدوها القديم، إضافة إلى أنها – نظراً إلى وجود الولايات المتحدة الأمريكية خارج المشهد الأوروبي وتعاطف بريطانيا المتزايد تجاه ألمانيا – وجدت نفسها معزولة.

وفي خلال السنوات الأربع التي تلت مؤتمر السلام، من مطلع عام 1919، إلى غاية نهاية عام 1922، شهدت أوروبا سلسلة من التجمعات الدولية مخصصة للتعويضات؛ نظراً إلى سقوط الحكومات المستمر في كل من فرنسا وألمانيا – وفي خلال هذه السنوات الأربع شهدت فرنسا خمس حكومات، على حين شهدت ألمانيا ست حكومات – غير أن المظهر الثابت في هذه التجمعات كافة، مُثل برئيس الوزراء البريطاني لويد جورج. وأقحم نفسه في العملية وكأنه يحاول تعويض إخفاقه في باريس. وبحسبة واحدة، نجد أنه حضر 35 مؤتمراً دولياً مختلفاً خلال هذه السنوات القليلة. وقد عقد كثير من هذه التجمعات في منتجعات القمار والترفيه الأوروبية – في سان ريمو في نيسان/ إبريل عام 1920، وفي بولون في حزيران/ يونيو، وفي فيزبادن في تشرين الأول/ أكتوبر عام 1921، وفي كان في كانون الثاني/ يناير عام 1922، و"السيرك" الأخير، كان في جنوا في نيسان/ إبريل عام 1922 – إلى درجة أن رئيس الوزراء الفرنسي، ريمون بوانكاريه، وصفها بأنها «صالات قمار سياسية».[41]

ونظراً إلى المحيط الرائع الفاخر، شكلت هذه التجمعات شؤوناً مؤلمة، ليس أقلها أن الفرنسيين لم يتضح تماماً في عقولهم ما يريدونه. وقد قال بوانكاريه في حزيران/ يونيو عام 1922: «في رأيي سيؤلمني إذا ما تعين على ألمانيا الدفع، فعندئذٍ يجب علينا إخلاء أرض الراين. أيهما أفضل الحصول على المال أو الحصول على أرض جديدة؟ أنا من جهتي أفضل الاحتلال والإخضاع على أموال التعويضات».[42] كما قال لويد جورج بوضوح أكبر: «لا تستطيع فرنسا اتخاذ قرار ما، إذا كانت تريد عمل حساء لحم أو حلب البقرة الألمانية».[43]

كل العداء القديم بين بريطانيا وفرنسا، وهو الذي كان مدفوناً على مدى عقد تحت الهدف المشترك بمواجهة ألمانيا، عاد ليطفو على السطح. وتم إحياء الصور النمطية القديمة حول الفرنسيين – من هؤلاء الناس «المغرورين والمشاكسين والقلقين والمفرطين في حساسيتهم»[44] – التي رُبيت عليها الأجيال الماضية من الإنجليز. واشتكى وزير الخارجية كيرزون، من «النزعة الفرنسية نحو إرضاء المصالح أو الطموحات الخاصة، والمالية عموماً، والدنيئة عادة التي يتم السعي إلى تحقيقها في كثير من الأحيان من خلال تجاهل القواعد الاعتيادية، للتعامل المستقيم والمخلص الذي يعدّ منفراً ومهيناً للغرائز البريطانية العادية».[45] وعند حد معين عام 1922، أصيب بإحباط بالغ في مواجهة ضد رئيس الوزراء الفرنسي بوانكاريه، بلغ به حد البكاء والصراخ قائلاً: «لا أستطيع احتماله».[46]

لم يكن التعامل وألمانيا أسهل، وقد علق صحفي أمريكي قبل الحرب على ذلك «الغرور المضطرب وتلك الحساسية المفرطة التي جعلت ألمانيا مصدر يأس الدبلوماسيين كافة في أنحاء العالم».[47] وتحول الغضب الأولي حول إملاءات فرساي الآن، إلى إحباط ومرارة وامتعاض؛ ما جعل الدولة المهزومة أكثر صعوبة في التعامل وإياها. ومنذ اللحظة الأولى في أيار/ مايو عام 1919، عندما أهان وزير الخارجية الألماني، الكونت أولريتش جراف فون بروكدورف – رانتزاو رجال الدولة من الحلفاء في فرساي، برفضه أن يقف في أثناء مخاطبته إياهم؛ وبذا سبب الألمان الإهانة من خلال سلوكهم المتغطرس.

ولم يكن الأمر ببساطة يتعلق بسلوكهم السيِّئ فحسب؛ فلقد حسبوا، بشكل صحيح، أنه كلما تمكنوا من إطالة أمد المماطلة حول التعويضات، قل المبلغ الذي سيدفعونه آخر المطاف؛ ولذلك، رُكِّزت استراتيجيتهم كلها حول التفاوض بسوء نية. وخلال السنتين الأوليين بعد توقيع المعاهدة، ألغت ألمانيا يائسة كل ما تستطيع أن تلغيه، ودفعت ملياري دولار من أصل 5 مليارات دولار، من الدفعات المؤقتة المستحقة.

وفي غضون ذلك حددت مفوضية التعويضات التي تم تشكيلها في باريس منتصف عام 1920، أخيراً مبلغ 33 مليار دولار تقديراً منها للمبلغ الذي يجب على ألمانيا دفعه. ورد الألمان من خلال تعريض هذا الرقم لسلسلة من التعديلات للأخذ في الحسبان ما دفعوه بالفعل - بشفافية وهمية جداً لإحراج حتى ممثليها في باريس - وخلصت إلى أن هذا يعني أنهم مدينون الآن للحلفاء بمبلغ 7.5 من مليارات الدولارات؛ ما استفز لويد جورج للقول: إنه إذا ما تواصلت النقاشات إلى ما هو أبعد من ذلك بهذا الشكل، فإن ألمانيا ستطلب تعويضات من الحلفاء.[48]

وفي أيار/ مايو عام 1921، أعد المسؤولون في وزارة الخزانة البريطانية اقتراحاً اعتقدوا بأنه سيكون منطقياً جداً إلى حد سيجد الألمان صعوبة في رفضه. وكان هناك توجه لتحديد فاتورة التعويضات بما يعادل 12.5 من مليارات الدولارات؛ أي نحو 100٪ من الناتج المحلي الإجمالي الألماني قبل الحرب. وتعين على ألمانيا - للوفاء بالفائدة ودفعات السداد الرئيسية لهذه الديون الجديدة - دفع ما بين 600 و800 من ملايين الدولارات؛ أي ما يزيد بقليل على 5٪ من الناتج المحلي الإجمالي السنوي.

وفي أيار/ مايو عام 1921، تم قبول الاقتراح البريطاني في مؤتمر عُقد في لندن. وبدا وكأنه قد تم التوصل إلى اتفاق أخيراً. وقد أصر الوفد الألماني، برئاسة وزير الخارجية ولتر راثيناو، كثيراً على التغير الجديد في السياسة، وأن ألمانيا ستتخلى من الآن فصاعداً عن مقاومتها شروط المعاهدة، وبدلاً من ذلك، سوف تبدأ سياسة "التنفيذ".

وقد مُثلت المشكلة بأن الألمان لم يؤمنوا قط بأن في إمكانهم الوفاء ولو بهذا الالتزام. وبالرغم من حقيقة أن فاتورة التعويضات الجديدة أقرب الآن من المبالغ المقترحة أصلاً من المعلقين الليبراليين؛ أمثال: كينز، فإن المسؤولين الألمان ظلوا مقتنعين أن تعويضات قدرها 12.5 من مليارات الدولارات، ستثبت أنها عبء لا يحتمل؛ ونتيجة لذلك، لم يبذلوا أي جهد حقيقي للوفاء بشروط الجدول الزمني الذي تم تحديده في لندن. وقد قاموا بالدفع في الموعد المحدد مرة واحدة فقط. وفي غضون ستة أشهر من التسوية التي تم التوصل إليها في لندن، تراكمت عليهم الديون وعادوا إلى مفوضية التعويضات يلتمسون تأجيلاً لدفع الديون. ومن أصل 1.2 من المليارات من ديون ألمانيا خلال الأشهر الستة عشر الأولى من الجدول الزمني، دفعت ما يزيد قليلاً على نصف ذلك المبلغ.

وفي الوقت الذي حاولت فيه ألمانيا بشكل محبط التفاوض للحصول على إعفاء من عبء الديون، غير أن سياستها الاقتصادية المحلية، وهي التي اتسمت بالسوء كما كانت عليه الحال إبان الحرب، ازدادت سوءاً. وقد شهدت البلاد اضطراباً دائماً، وكانت دوماً على شفير ثورة، وتدار من سلسلة من حكومات الائتلاف الضعيفة، ولم تتمكن تماماً من السيطرة على أموالها. وإلى جانب نفقات ضخمة من مخلفات الحرب – رواتب للمتقاعدين والأرامل من الحرب وتعويضات للذين فقدوا ممتلكات خاصة في المناطق التي خسرتها وفق معاهدة فرساي – تحملت الحكومات التزامات اجتماعية جديدة ضخمة: يوم عمل من ثماني ساعات للعمال، والتأمين للعاطلين عن العمل، ودفعات في مجالي الصحة والرفاهة الاجتماعية للمرضى والفقراء. ومشكلات ألمانيا المالية هي التي ألحقتها بنفسها. ومع ذلك فإن دفعات التعويضات، جعلت الوضع المالي الصعب أصلاً، لا يطاق؛ ولتمويل الفجوة لجأت الحكومات الألمانية المختلفة إلى البنك المركزي الألماني؛ لطباعة المال.

وقد بلغت قيمة المارك الألماني عام 1914، زهاء 4.2 ماركات لكل دولار؛ ما يعني أن قيمة المارك كانت أقل بقليل من 24 سنتاً. وبحلول عام 1920، وبعد أن قامت التأثيرات الكاملة لتمويل الحرب التضخمي بعملها في أرجاء النظام، بلغت القيمة 65 ماركاً لكل

دولار – وأصبح المارك الآن يساوي 1.5 سنتاً ونصفاً فقط – بلغ مستوى الأسعار تسعة أضعاف مستوى عام 1914. وعلى مدى الأشهر الثمانية عشر المقبلة، وبالرغم من عجز ضخم في الموازنة وزيادة قدرها 50٪ في ديون البنك المركزي، فإن التضخم تراجع في الحقيقة وشهد المارك استقراراً أيضاً. وقام المضاربون من القطاع الخاص الأجنبي ممن يراهنون على أن المارك شهد تراجعاً كبيراً جداً، بنقل نحو ملياري دولار إلى البلاد؛ فهذه بالرغم من كل ما حصل، هي ألمانيا التي كانت تعدّ بحق قبل الحرب مثالاً للانضباط، والنظام، والتنظيم. وبدا هذا أمراً يصعب تصوره، وهو أن تسمح لنفسها بالغرق في طقوس عربدة لتحقير الذات والتخلي عن استعادة النظام.

وقد كتب مينارد كينز يقول: إن «تاريخ المضاربات لم يعرف شيئاً من هذا القبيل؛ فالمصرفيون والخادمات منخرطون بشكل متساوٍ. لقد اشترى الجميع في أوروبا وأمريكا أوراق المارك النقدية. وتم عرضها للبيع... في شوارع العواصم والتعامل وإياها من مساعدي الحلاقين في البلدات النائية، من إسبانيا وأمريكا الجنوبية».[49]

ولكن سلسلة من الأحداث منذ منتصف عام 1921 – ومنها: التعنت الفرنسي إزاء التعويضات، وحملة من القتل السياسي من فرق الموت اليمينية – حطمت ثقة العامة بأن مشكلات ألمانيا قابلة للحل. وتخلت أعداد ضخمة من العامة عن المارك. كما خرج المضاربون الأجانب الذين اشتروا ماركات خلال العامين السابقين، وخسارة معظم مليارات الدولارات التي جلبوها معهم. وكان الزائر لغرف الألعاب في ملووكي أو شيكاجو نهاية العشرينيات من القرن العشرين يرى جدراناً مغطاة بالعملة والسندات الألمانية التي أصبحت وكأنها من دون قيمة.[50]

ومع انهيار قيمة المارك، أصبحت ألمانيا عالقة في دوامة هبوط تتعمق أكثر من أي وقت مضى. وفي 24 حزيران/ يونيو عام 1922، لقي مهندس الإنجاز، وزير الخارجية ولتر راثيناو، من أكثر الشخصيات السياسية جاذبية في ألمانيا، حتفه رمياً بالرصاص داخل سيارته على يد مجموعة أخرى من الرجعيين المجانين. وبدأ الذعر. وارتفعت الأسعار

أربعين ضعفاً خلال عام 1922؛ ليتراجع المارك بالمقابل من 190 ماركاً مقابل الدولار إلى 7600 مارك مقابل الدولار.

وفي مطلع عام 1923، عندما تأخرت ألمانيا بالوفاء بدفعة التعويضات لتلك السنة – كان الحدث المفاجئ ممثلاً بالإخفاق في توريد 100 ألف عمود هاتف إلى فرنسا – قام 40 ألف جندي فرنسي وبلجيكي بغزو ألمانيا واحتلال وادي الرور، معقلها الصناعي. وأطلق المستشار فلهلم كونو، وهو العاجز في الجوانب الأخرى كلها، حملة للمقاومة السلبية. وتضاعف عجز الموازنة تقريباً؛ ليصل إلى نحو 1.5 من مليارات الدولارات. وتطلب تمويل هذا العجز، طباعة مبالغ متزايدة من الماركات الورقية التي غدت لا قيمة لها أكثر من أي وقت مضى. وشهد عام 1922، إصدار نحو تريليون مارك من العملة الإضافية، على حين شهدت الأشهر الستة الأولى من عام 1923، إصدار 17 تريليون مارك.

وقد كتب أحد المراقبين: «على مر التاريخ كله لم يلاحق كلب ذيله مثل سرعة البنك المركزي الألماني. وازدادت زعزعة الثقة التي وجهها الألمان لأوراقهم النقدية بشكل أسرع ولو من الكميات المتداولة؛ وكانت النتيجة أقوى من السبب. الذيل يتحرك بشكل أسرع من سرعة الكلب».[51]

وقد حُوِّلت مهمة إبقاء ألمانيا مزودة بشكل مناسب بالأوراق النقدية إلى عملية لوجستية رئيسية، بمشاركة «133 معملَ طباعة و1783 آلة... وأكثر من 30 مصنعَ ورق».[52] وبحلول عام 1923، اكتسب التضخم زخماً ذاتياً، وإثارة شهية متسارعة للعملة أكثر من أي وقت مضى؛ إلى درجة أن البنك المركزي الألماني لم يتمكن من مواجهتها حتى بعد الاستخدام الإلزامي للمطابع الخاصة. وفي دولة غارقة أصلاً بالأوراق النقدية، ثارت شكاوى حول نقص المال في البلديات؛ ولذلك، بدأت القرى والشركات الخاصة بطباعة أوراقها النقدية الخاصة بها.

وعلى مدى الأشهر القليلة المقبلة شهدت ألمانيا أضخم دمار فردي لقيمة العملة في التاريخ البشري، وبحلول آب/ أغسطس عام 1923، بلغت قيمة الدولار 620 ألف مارك، لتصل مطلع تشرين الثاني/ نوفمبر عام 1923، إلى 630 مليارا.*

أصبح تسعير المواد الأساسية الآن بالمليارات: كيلو الزبدة يكلف 250 مليار مارك، وكيلو لحم الخنزير 180 مليار مارك، ورحلة قصيرة في إحدى سيارات الأجرة في برلين التي كانت تكلف ماركاً واحداً قبل الحرب، أصبحت الآن محددة بـ 15 مليار مارك.[53] وبالرغم من توافر الأوراق النقدية بفئات تصل إلى 100 مليار مارك، فإن الأمر تطلب رزماً كاملة لشراء أي شيء. وأصبحت البلاد غارقة بالأوراق النقدية التي يتم حملها في حقائب والعربات والسلال وحتى في عربات الأطفال.

ولم يكن الأمر الأرقام الاستثنائية المعنية فحسب، بل السرعة المذهلة التي ترتفع بها الأسعار الآن. وخلال الأسابيع الثلاثة الأخيرة من تشرين الأول/ أكتوبر، ارتفعت عشرة أضعاف؛ لتتضاعف كل يومين. وقد يتضاعف السعر خلال الفترة الزمنية التي تحتاج إليها لتناول كوب من القهوة في مقهى من مقاهي برلين الكثيرة. وكانت الأموال التي تحصل عليها بداية الأسبوع تفقد 90٪ من قوتها الشرائية بحلول نهاية الأسبوع.

أصبح الحديث عن سعر أي شيء لا معنى له؛ نظراً إلى تغير الأرقام بسرعة بالغة. وتحول البقاء الاقتصادي إلى سباق. وبعد أن كان العمال يحصلون على أجورهم بشكل أسبوعي أصبح الدفع الآن يومياً من خلال رزم ضخمة من الأوراق النقدية. وكانت شاحنات ضخمة محملة بسلال غسل مليئة بالأوراق النقدية، تخرج كل صباح من مكاتب

* وقعت أحداث أخرى سيئة من التضخم، وقد عانت هنجاريا وضعاً أسوأ خلال الفترة 1945– 1946، كما أن التضخم في زيمبابوي حتى تاريخ هذا الكتاب يصل إلى الدرجة نفسها من السوء؛ ففي 31 تموز/ يوليو 2008، ذكرت صحيفة فاينانشال تايمز أن سعر صرف دولار زيمبابوي بلغ 500 مليار دولار أمريكي. إن اقتصادَي هنجاريا عام 1945، وزيمبابوي عام 2008، صغيران، ولكن ألمانيا خلال عشرينيات القرن العشرين، كانت ثالث أكبر اقتصاد في العالم.

الطباعة التابعة لـلبنك المركزي الألماني، وتنتقل من مصنع إلى آخر؛ حيث يتسلق شخص إلى الشاحنة لإلقاء رزم ضخمة إلى حشود العمال المتجهمين الـذين يحصلون بعدها على استراحة مدتها نصف ساعة؛ للإسراع لشراء شيء قبل أن تصبح الأموال عديمة القيمة. وكانوا يتناولون أي شيء تقريباً في المتجر لمقايضته لاحقاً بالضروريات في أسواق المواد المستعملة التي نشأت حول المدينة.

أدى الاضطرار إلى حساب وإعادة حساب للأسعار بالمليارات والتريليونات، إلى جعل أي حسابات تجارية منطقية أمراً شبه مستحيل؛ حتى إن الأطباء الألمان شخصوا مرضاً غريباً اكتسح البلاد أسموه «السكتة الصفرية».[54] وكان المصابون بهذا المرض في الظاهر طبيعيين بكل "الاعتبارات"، ماخلا - بحسب صحيفة نيويورك تايمز - «الرغبة في كتابة صفوف لا نهاية لها من الأصفار والدخول في حسابات أكثر تعقيداً من معظم أكثر المسائل تعقيداً في اللوغارتيمات». وكان الناس العقلاء تماماً يقولون: إن أعمارهم تصل إلى 10 مليارات عام أو إن لديهم 40 تريليون طفل! وعلى ما يبدو، فقد كان أمناء الصناديق، والعاملون في محلات بيع الكتب، والمصرفيون عرضة بشكل خاص لهذا المرض الغريب. وتحول معظم الناس ببساطة إلى المقايضة أو استخدام العملة الأجنبية. وكانت كل ربة بيت من الطبقة الوسطى، على اطلاع مستمر بسعر صرف المارك مقابل الدولار. ونشأت عند زاوية كل شارع، وفي المحلات التجارية، ومحلات بيع التبغ، وحتى المجمعات السكنية، محلات صرافة تحمل لوحات في الخارج تعلن فيها عن أحدث أسعار الصرف.

ومع هبوط قيمة المارك بشكل أسرع من ارتفاع الأسعار المحلية، تمكن الأجانب من العيش بشكل جيد على نحو غريب، وأصبح في الإمكان شراء الشقق في برلين، بنحو 500 دولار، في الوقت الذي كانت تباع فيه قبل الحرب بـ 10 آلاف دولار. وقد كتب مالكولم كاولي، الناقد الأدبي الأمريكي الذي كان يعيش وقتئذٍ في باريس، في أثناء وجوده في برلين لزيارة صديقه الصحفي ماثيو جوزيفسن: «براتب قدره 100 دولار شهرياً عاش جوزيفسن في شقة من طابقين، واستخدام خادمتين، وودفع ثمن دروس ركوب خيل

لزوجته، وحفلات عشاء في أغلى المطاعم، وقدم إكرامية إلى الفرقة الموسيقية، وصرف على جمع اللوحات، وقدم صدقات إلى الكتاب الألمان المتعثرين؛ لقد كانت حياة جنونية للأجانب في برلين، ولا يمكن أحداً أن يكون سعيداً هناك»؛[55] فمقابل مائة دولار كان أحد أبناء ولاية تكساس الأمريكية يستأجر فرقة برلين كلها لأمسية واحدة. والتباين بين تبذير الأجانب - وكثيرون منهم فرنسيون أو بريطانيون، وبولنديون وتشيك وسويسريون أيضاً - إزاء المعاناة اليومية للمواطن الألماني العادي لكسب قوت يومه؛ أدى فقط إلى تأجيج مشاعر الاستياء تجاه تسوية فرساي أكثر.

كما أحدث التضخم تحولاً في الهيكل الطبقي في ألمانيا، يفوق التحول الذي قد تحدثه أي ثورة، وعاش الصناعيون الأثرياء حياة جيدة، وارتفعت قيمة موجوداتهم الضخمة من الأصول العقارية - المصانع والأراضي ومخزون البضائع - بشكل حاد، على حين أدى التضخم إلى إلغاء ديونهم، كما أن العمال، وخاصة أعضاء النقابات، عاشوا حياة جيدة على نحو مدهش، وحتى غاية عام 1922، واكبت أجورهم التضخم، إضافة إلى وفرة الوظائف، واستغرق المراحل النهائية أيضاً، ابتداء من نهاية عام 1922، وخلال عام 1923؛ أي عندما سبب انهيار الثقة وقف النظام النقدي وعودة الاقتصاد إلى المقايضة؛ فبدأ الرجال يفقدون وظائفهم.

إن أولئك الذين شكلوا العمود الفقري لألمانيا - وهم: الموظفون الحكوميون، والأطباء، والمدرسون، وأساتذة الجامعات - كانوا الأكثر تضرراً، وقد أصبحت استثماراتهم في السندات الحكومية والودائع المصرفية التي جمعوها بحذر بعد حياة من الحكمة والانضباط، بشكل مفاجئ، لا قيمة لها؛ ونظراً إلى اضطرارهم إلى العيش بالحد الأدنى على إعانات وأجور هزيلة استهلكها التضخم، تعين عليهم التخلي عن آخر ما تبقى لهم من كرامة. وتولى ضباط الإمبراطورية وظائف كتبة في البنوك، وبدأت عائلات الطبقة الوسطى في استقبال النزلاء، وأساتذة الجامعات صاروا يستجدون في الشوارع، وفتيات من عائلات محترمة تحولن إلى عاهرات.

كان المضاربون هم المستفيدون الحقيقيون، ومن خلال شراء الأصول - المنازل والمجوهرات واللوحات الفنية والأثاث - بأسعار زهيدة من عائلات الطبقة المتوسطة التي تبحث بشكل يائس عن سيولة نقدية، ومن خلال احتكار الأسواق ببضائع قليلة العرض، والاستغلال من خلال البضائع المستوردة، والمراهنة على مزيد من التدهور في العملة، أصبحوا أثرياء بشكل يفوق الخيال.

ومع انقلاب المجتمع الألماني، تم هجر القيم التقليدية التي جعلته مجتمعاً محافظاً ومنظماً جداً، وحاول الكاتب ستيفان زْويج تصوير المزاج في ذلك الوقت في سيرته الذاتية: «كم كانت تلك السنوات جامحة، وفوضوية، وزائفة؛ السنوات التي بدأت فيها القيم الأخرى كافة في النمسا وألمانيا بالتراجع وتراجع قيمة العملة!». لقد كانت فترة من النشوة العارمة والمكايد البشعة، مزيج فريد من الاضطراب والتعصب. كل فكرة مفرطة... جنت حصاداً ذهبياً».[56]

إن المسؤول الذي تحمل أكبر مسؤولية عن سياسة التضخم الطائشة، لم يكن إلا رودولف فون هافنشتاين، الرئيس الرزين والمتفاني للبنك المركزي الألماني الذي أشرف بطريقة كارثية جداً على أموال ألمانيا وقت الحرب. وعندما انتهت الحرب بكارثة، توقع فون هافنشتاين تماماً فقدان وظيفته. والمسؤول البروسي المعروف بقربه من الإدارة الإمبراطورية، لم يخفِ عدم تعاطفه والحكومة الجديدة بزعامة الديمقراطيين الاشتراكيين. ومع ذلك وفي خلال ثورة عام 1918، فارق اتزانه في التعاون وإياها، والسماح أيضاً بتشكيل أحد مجالس العمال والجنود الجديدة داخل البنك المركزي الألماني. كما استخدم إبان أيام العنف والاضطراب تلك، مجموعة من البحارة الثوريين لحراسة احتياطي الذهب في البنك المركزي الألماني؛ للإيحاء بأن "الشعب" هو الذي يسيطر على ثروة الأمة، مع أن الشائعات تقول: إنه قام سراً بتفخيخ الخزائن بغاز سام؛ حالَ تفكير البحارة بالخيانة.[57]

وقد وجد فون هافنشتاين نفسه - لنجاحه في المناورة بالمحافظة على وظيفته - في المعضلة التقليدية لموظف حكومي مطيع، وبدأ الآن بالعمل للحكومة التي لا يكن لها كثيراً من الود؛ الحكومة التي تنتهج أجندة اشتراكية لا يؤمن بها، كما اعتقدَ بأنه لا يمكن ألمانيا تحمل وجودها. والأسوأ من ذلك كله! أن الحكومة قررت بذل قصارى جهدها لدفع مطالب الحلفاء؛ وهي ما يسمى سياسة التنفيذ. ومع ذلك، وبالرغم من هذه الاختلافات الأساسية، فقد قبل فون هافنشتاين مطالب الحكومة، وسمح للبنك المركزي الألماني بطباعة الأوراق النقدية لتمويل عجز الموازنة.

فلماذا استسلم فون هافنشتاين من دون أي جهد واضح للمقاومة؟ لقد تم رسم صورتين متعارضتين جداً حول دوافعه: الأولى، أنه دبر عن قصد الانفجار النقدي برمته وسيلةً لتدمير النسيج المالي لألمانيا؛ تضحية جماعية بالنفس؛ تهدف إلى الإثبات للحلفاء بأن التعويضات غير قابلة للتحصيل، أو أن سلوكه - بدلاً من ذلك - لا يعكس في الصورة الثانية أي دهاء، بل يعكس جهلاً اقتصادياً محضاً. وتعلم فون هافنشتاين الذي تدرب بصفة محامٍ، العمل المصرفي في أثناء عهد معيار الذهب، عندما كانت قواعد السياسة النقدية تنادي بالشرط القائل بضرورة إبقاء البنك المركزي الألماني، قابلاً للتحويل بكمية مساوية ثابتة من الذهب، وكان تائهاً تماماً، في عالم غير مرتبط بالذهب.

وتبدو الحقيقة أكثر تعقيداً من كلا التفسيرين. لقد واجه فون هافنشتاين معضلة حقيقية جداً؛ فلو رفض طباعة المال الضروري لتمويل العجز، فإنه يخاطر بالتسبب في ارتفاع حاد في أسعار الفائدة، في الوقت الذي سعت فيه الحكومة للاقتراض من كل مصدر، كما اعتقدَ بأن البطالة الجماعية التي ستترتب على ذلك ستقود إلى أزمة اقتصادية وسياسية داخلية قد تعجل بحدوث اضطراب سياسي حقيقي؛ بسبب من وضع ألمانيا الراهن الهش. وبحسب تعبير المصرفي البارز من هامبورج ماكس واربورج، عضو مجلس إدارة البنك المركزي الألماني، فإن المعضلة كانت ممثلة، «باحتمال كون المرء راغباً في وقف

التضخم وإطلاق شرارة الثورة»،[58] أو مواصلة طباعة المال؛ ولم يكن لدى فون هافنشتاين؛ بصفته الخادم المخلص للدولة، أي رغبة في تدمير ما تبقى من النظام القديم.

ولو أنه – بدلاً من ذلك – ومن خلال وقفته بحزم ضد الحكومة، أرغمها على رفع الضرائب أو تقليص النفقات المحلية، فإنه سيتُهم، وخاصة من أصدقائه القوميين في اليمين، بأنه أداة للحلفاء المبتزين الذين أصروا دوماً أن في إمكان ألمانيا دفع التعويضات؛ حالَ قيامها بتخفيض النفقات المحلية ورفع الضرائب. وفي الحقيقة، فإن فون هافنشتاين سيكون في موقع تنفيذ الأعمال القذرة للحلفاء، ولم يكن في وسعه تنصيب نفسه عامل جباية لأعداء بلاده.

وفي مواجهة هذه العوامل المربكة والمتنافسة، قرر فون هافنشتاين كسب الوقت، وتزويد الحكومة بما تحتاج إليه من مال. وعلى عكس الأسطورة الشعبية، فقد كان مدركاً تماماً أن طباعة المال لتمويل العجز، ستجلب التضخم. ولكنه كان يأمل في أن يكون التضخم بسيطاً، وأنه في غضون ذلك، سيطرأ شيء ما؛ لاستمالة الحلفاء لتخفيض مطالبهم أو الموافقة – على الأقل – على تعليق للدفعات الحقيقية؛ ما يمنح ألمانيا مجالاً لالتقاط أنفاسها.

لقد كانت حسابات خاطئة تماماً. فقد أخفق فون هافنشتاين في إدراك أن التجريب في العملة مثل السير على حافة سكين؛ فدرجة معتدلة من التضخم لا تظل معتدلة مدة طويلة، وعند حد معين يفقد الشعب ثقته بقدرة السلطة في المحافظة على قيمة العملة، ويتخلى عن العملة في حالة ذعر، وقد مرت ألمانيا بنقطة التحول هذه، منتصف عام 1921.

وبدلاً من اعتراف فون هافنشتاين بأنه اقترف خطأً فادحاً ظل، على ضوء شعوره البروسي العنيد بالواجب، مصرّاً على موقفه، ورفض تغيير أي سياسة من سياساته، وواصل طباعة المال بقدر ما "تحتاج إليه" الحكومة، وكان التضخم بادئ الأمر مفيداً

للشركات الخاصة؛ لأنه عمل على إلغاء ديونها، ولكن بحلول عام 1923، انتقلت الأزمة إلى مرحلة جديدة، ومن دون عملة فاعلة، أصبحت التجارة مستحيلة. وشهدت البطالة التي ظلت تحوم حول نسبة 3٪، ارتفاعاً حاداً مفاجئاً إلى نسبة 20٪، في خلال خريف عام 1923؛ وللمحافظة على نوع من وهم الملاءة المالية، بدأ فون هافنشتاين يضخ أموال البنك المركزي الألماني مباشرة إلى الشركات الخاصة. وقد احتمى وراء الزعم بأنه لولا التعويضات لما عانت ألمانيا أي تضخم؛ ولذلك، حمل لائمة التضخم على مطالب الأجانب الجشعة. وبدأ يجادل بأنه لا علاقة للتضخم به، وأنه متفرج سلبي للعملية برمتها، وأن مهمته - ببساطة - تُمثل بتوفير ما يكفي من المال لتحريك عجلة التجارة، وأن العمل إذا ما احتاج إلى تريليون مارك إضافية، فإن من واجبه التأكد من طباعتها وتوزيعها بشكل فاعل في أرجاء البلاد.

وفي 17 آب/ أغسطس عام 1923، وضع تقريره السنوي حول الأوضاع الاقتصادية أمام مجلس الدولة:

يُصدر البنك المركزي الألماني في الوقت الراهن 20 ألف مليار مارك من الأوراق النقدية الجديدة يومياً؛ منها: 5 آلاف مليار من الفئات الكبيرة. وسيعمل البنك خلال الأسبوع المقبل على زيادة هذا الإصدار إلى 46 ألف مليار يومياً؛ منها: 18 ألف مليار من الفئات الكبيرة. ويصل الإصدار الكلي في الوقت الراهن، إلى 63 ألف مليار؛ ولذلك، سنتمكن في غضون أيام قلائل من إصدار ثلثي إجمالي حجم التداول في يوم واحد.[59]

ولقد كان رئيس البنك المركزي الألماني، وهو الذي كان من المفترض أن يكون واجبه الرئيسي المحافظة على قيمة العملة، يعلن باعتزاز أمام مجموعة من البرلمانيين أنه يمتلك الآن القدرة على زيادة المعروض من المال بنسبة تزيد على 60٪ في يوم واحد، وإغراق البلاد بمزيد من الأوراق النقدية أيضاً. وقد شكل هذا بالنسبة إلى كثير من الناس مؤشراً آخر على أن الوضع المالي في ألمانيا دخل في مرحلة أوهام "أليس في بلاد العجائب".

وقد كتب السفير البريطاني، اللورد دي إيبرنن، الخبير في إفلاس الدول، وهو الذي اعتقد بأنه حقاً! كان قد شهد أسوأ تجاوزات مالية في جنون الخديويين المصريين والأتراك العثمانيين؛ ليكتشف أنهم سويسريون تقريباً في سلوكهم مقارنة، إلى ألمانيا عام 1923: «لم يكن في وسع أحد توقع مثل هذا الكشف المبدع للحماقة البالغة التي قد يقود إليها الجهل والنظرية الخاطئة... إيحاءات البنك المركزي الألماني المجنونة، لم تعطِ الاستقرار أي فرصة».[60] وقال: «يبدو من شبه المستحيل، الأمل في تعافي دولة؛ حيث تكون مثل هذه الأمور ممكنة. ومن العبث حقاً! الأمل في ذلك؛ ما لم يتم انتزاع السلطة تماماً من المجانين الذين يتولون المسؤولية حالياً».[61]

عندما وضعت الحرب أوزارها، كان هيلمار شاخت مصرفياً فقط، وقد حقق نجاحاً متواضعاً، ولما يكن بعدُ متميزاً بشكل خاص، أو غنياً. وكانت الفرص التي جلبها التضخم هي التي ستجعل منه قوياً وثرياً. ومن المؤكد أنه لم يجنِ المال من خلال المضاربة شخصياً؛ نظراً إلى نشأته الفقيرة فقد كان محافظاً ولم يخاطر كثيراً في مدخراته الشخصية. لكنه كان محظوظاً.

وقد استقطب عام 1918، وسيطاً مالياً في السادسة والثلاثين من عمره، جاكوب جولدشمت؛ للانضمام إلى "ناشيونال بانك". وكان جولدشمت موهوباً ومثقفاً ولطيفاً، ومختلفاً جداً عن المصرفيين التقليديين المحافظين في برلين، ومليونيراً أقام بجهده الذاتي شركة ناجحة لتداول الأوراق المالية. وبدأ جولدشمت حال وصوله إلى ناشيونال بانك بالمغامرة في السوق بمبالغ ضخمة من رأس مال البنك، والإشراف على سلسلة من عمليات الاندماج الذكية، وحول البنك، الذي أصبح الآن يحمل اسم دانات بنك، إلى ثالث أضخم مجموعة مصرفية في ألمانيا. وبحلول عام 1923، صعد شاخت فجأة إلى الصفوف العليا في المؤسسة المصرفية في برلين.

وفي صيف عام 1923، وقف على نافذة مكتبه يتأمل المشهد أسفل منه؛ فعلى حين أن معظم المصارف الكبيرة الأخرى في برلين، كان يقع على طول شارع بيهرنستراس في مبانٍ

رمادية كئيبة بجدران حجرية خشنة ضخمة وأعمدة كبيرة مزخرفة، اختار دانات بنـك مقـراً له، وهو مبنى جذاب من الحجر الرملي الأحمر يطل على ميدان هادئ على ضفاف نهر سبري. وقد أشـرف مكتبه على منظر مثالي للميدان في الأسفل، وهو الـذي يقـف في منتـصفه تمثـال برونزي صغير لـ "كارل فريدريك شنكل"، المهندس المعماري الذي صمم معظم برلين، كان منظراً هادئاً على نحو غريب، بعيداً جداً عن الحمى التي تجتاح بقية المدينة.

وتذكيراً دائماً لما حدث لألمانيا، لاح في الأفق باتجاه الشرق على الضفة الأخـرى مـن النهر: قصر "بيرلنر شلوس" الذي شكل طوال خمسة عقود تقريباً، مقر إقامة ملوك سلالة "هوهنزوليرن". والقصر الإمبراطوري الضخم الذي يضم أكثر مـن 1200 غرفـة، وهـو الذي تسيطر قبته الكبيرة على المشهد عـن بعـد أميـال، يقـف الآن خاويـاً، وقـد عُرِّضـت محتوياته للسلب والنهب، وشـرفاته الجميلة للتكسير والتحطـيم، وواجهتـه التـي تحمـل طابع العـصر الباروكي للتشويه من خـلال بقـع باهتـة كبـيرة؛ نتيجـة ضــربات قـذائف المدفعية إبان ثورة عام 1918.

لقد أصبح شاخت بشكل متزايد يشعر بالحيرة إزاء ألمانيا الجمهوريـة الجديـدة؛ ومـن دون حنين إلى الماضي بأي شكل من الأشكال، لم يشعر بأي أسف على زوال الإمبراطورية، «بأسلوب عسكريتها البروسي القديم»،[62] الذي سعى لفرض «نظـام دائـم للمجتمـع».[63] ولكن؛ نظراً إلى روح الفخر والوطنية الذي يتحلى به، فقـد عـاد إلى المـاضي؛ إلى الأوقـات التي سبقت الحرب، عندما كانـت ألمانيـا دولـة النظـام والانـضباط، والقـوة الاقتـصادية لأوروبا. وتقوم البلاد الآن، بحسب رأيه، بتدمير نفسها مـن دون جـدوى. ولقـد خانـت الجمهورية الطبقات الوسطى المهنية التي جعلت مـن ألمانيـا ذات مـرة قويـة جـداً. أرض الأجداد أصبحت مرتعاً للعصابات.[64]

شعر شاخت بالرغم من امتلاكه الآن المال والمنصب اللذين طالمـا سـعى للحـصول عليهما، بالإحباط. وفي دانات بنك تعرض للتهميش من جولدشمت الأكثر نجاحاً. ومـن خلال كتابة مقالات في صحيفتي ذا بيرلنر تاجبلات وفوسيتش زايتونج، طـور نوعـاً مـن

السمعة؛ بوصفه خبيراً في التعويضات، وقوله: إنه لا يمكن ألمانيا - بل يجب عليها - عـدم دفع أكثر من 200 مليون دولار سنوياً؛ أي ما يعادل تسوية إجمالية للتعويضات بقيمة 4 مليارات دولار، ثلث ما تم الاتفاق عليه في لندن عام 1921. ولقد كان مبلغاً مرفوضاً تماماً حينذاك من فرنسا. كما حاول أن يكون رابحاً في الحالتين؛ ففي الوقت الذي كان يتخذ فيه موقفاً متشدداً تجاه حجم التعويضات التي يمكن ألمانيا دفعها، كان يحث الحكومة على أن تكون أكثر براجماتية، وبدء المفاوضات مع الفرنسيين، والتخلي عن السياسة المخفقة في المقاومة السلبية في منطقة "الرور"، والامتناع عن طباعة الأوراق النقدية.

ولو كان صادقاً مع نفسه، لكان عليه الاعتراف بأنه كان محظوظاً في أنه لم يكن متورطاً؛ فعلى مدى السنوات الثلاث الأخيرة؛ أي في الوقت الذي غرقت فيه البلاد في فوضى اقتصادية، أصبحت التعويضات قضية، ليس لأي سياسي أو مسؤول ألماني خيار حولها.

8

العم شايلوك

ديون الحرب

لا تكن مديناً ولا دائناً؛ فكثيراً ما تسبب الديون فقدان المال والأصدقاء.

وليام شكسبير، مسرحية هاملت

أصبحت مشكلة تحصيل التعويضات من ألمانيا معقدة جداً؛ بسبب ديون الحرب المستحقة للولايات المتحدة الأمريكية. وقد خاضت بريطانيا الحرب؛ بصفتها "مصرفي العالم" من خلال سيطرتها على أكثر من 20 مليار دولار من الاستثمارات الخارجية. ولم يقترب أي مركز مالي آخر - سواء برلين أو باريس ونيويورك أيضاً - من مجاراة مكانة لندن؛ بوصفها مركزاً مالياً دولياً. وعبر هذا المركز، مرّ ثلثا الائتمان التجاري الذي حافظ على تدفق البضائع حول العالم، إضافة إلى نصف الاستثمارات العالمية البعيدة الأمد؛ أي أكثر من 500 مليون دولار سنوياً. وفي غضون ذلك امتلكت فرنسا - بالرغم من أنها لم تكن قط قوة مالية مسيطرة جداً - استثماراتها الخارجية الخاصة بها، بقيمة 9 مليارات دولار؛ منها: 5 مليارات دولار كانت مستثمرة في روسيا.

ولتمويل السنوات الأربع الطوال المدمرة التي مرت، حاولت كل دولة في أوروبا اقتراض أكبر قدر ممكن من أي مكان تستطيع الوصول إليه. وقد كان التأثير ممثلاً بإحداث تحول مزلزل في تدفق رأس المال حول العالم. ووجدت كل من: بريطانيا وفرنسا نفسيهما مضطرتين إلى تسييل جزء ضخم من أصولها في الخارج؛ لتمويل الواردات الحيوية من المواد الخام؛ حيث لجأت الدولتان في النهاية، إلى عملية اقتراض واسعة النطاق من الولايات المتحدة الأمريكية. وبحلول نهاية الحرب، أصبحت القوى الأوروبية الحليفة - وهي ست عشرة دولة في مجملها - مدينة للولايات المتحدة الأمريكية، بنحو

12 مليار دولار؛ منها: أقل من 5 مليارات دولار بقليل مترتبة على بريطانيا، و4 مليارات دولار مترتبة على فرنسا. وقد كانت بريطانيا ذاتها، دائنة بنحو 11 ملياراً لسبع عشرة دولة: 3 مليارات دولار منها على فرنسا، و2.5 من مليارات الدولارات على روسيا، وهي ديون يتعذر تحصيلها أساساً إثرَ الثورة البلشفية.

وفي مرحلة مبكرة من مؤتمر باريس للسلام، حاولت كل من: بريطانيا وفرنسا ربط التعويضات بديون الحرب المترتبة عليهما، مشيرتين إلى أنهما قد تكونان على استعداد لتخفيف مطالبهما المتعلقة بالتعويضات؛ إذا ما أعفتهما الولايات المتحدة الأمريكية من بعض الديون المترتبة عليهما. وجاء رد فعل الولايات المتحدة الأمريكية قوياً، مصرة على أن القضيتين منفصلتان. وقدم أعضاء وفدها، وكثيرون منهم محامون؛ ومنهم: وزير الخارجية، روبرت لانسنج، تمييزاً أخلاقياً، وفرقاً قانونياً واضحاً بين التعويضات التي تشبه عقوبة؛ وتهدف أن تكون عقابية، وديون الحرب التي تعد مسؤولية تعاقدية تم الدخول بها طواعية من الحلفاء الأوروبيين. وأخفق الأوروبيون، وهم الأقل تشبثاً بطرائق التفكير القانونية، في رؤية الفرق الأخلاقي أو الفرق العملي بين مسؤولياتهم تجاه الولايات المتحدة الأمريكية، ومسؤوليات ألمانيا تجاههم. وكلا الفريقين سيكون مرهقاً وسيتطلب تضحية مادية على مدى أجيال عدة.

ومع اقتراب مؤتمر السلام من نهايته، قرر مينارد كينز الذي شعر بضيق تجاه سير المفاوضات – بمبادرة شخصية منه – وضع خطة شاملة لإعادة هيكلة مالية لأوروبا. وقد وجب تحديد التعويضات عند 5 مليارات دولار، وضرورة دفعها من ألمانيا على شكل إصدار سندات بعيدة الأمد للحلفاء، وهم ذاتهم سيخصصون هذه السندات لدفع ديونهم المترتبة عليهم للحكومة الأمريكية. وسيتم إلغاء الالتزامات الأخرى كلها. لقد كانت الخطة ذكية. وستقوم الحكومة الأمريكية عملياً، بإقراض ألمانيا المال الذي سيذهب ذاته لدفع التعويضات للحلفاء، وهم ذاتهم سيستخدمون هذه العائدات لتسوية قروضهم. وسيبدأ المال في الولايات المتحدة الأمريكية الغارقة بالذهب، والعودة آخر المطاف إلى هناك في دورة كاملة.

وقد قدم كينز الخطة إلى وزير الخزانة، أوستن تشامبرلن، وهو ذاته أوصى بها إلى لويد جورج، وتلقى رئيس الوزراء خطة كينز، في الوقت الذي بدأ فيه فقط، إدراك حجم أخطائه التكتيكية حول التعويضات، وفي اندفاع مفاجئ للحماسة، قدمها إلى الرئيس ويلسون. رفض الوفد الأمريكي الخطة جملة وتفصيلاً، واستمر في إصراره على ضرورة عدم الربط بين ديون الحرب والتعويضات، وعلى أنه لا يمكن الإعفاء من ديون حرب بهذا الحجم؛ وهكذا، سيسمح لمشكلة التعويضات وديون الحرب بالتفاقم على حساب الجسم الاقتصادي الأوروبي المشوه.

وبعد عشرة أيام على معاهدة 11 تشرين الثاني/ نوفمبر عام 1918، كتب بنجامين سترونج إلى مونتاجو نورمان يقول: «الخطر الرئيسي أمامنا الآن... ليس الاضطراب الاجتماعي والاضطراب السياسي»، بل إن مفاوضات السلام المقبلة؛ «ستؤدي إلى طوابير طويلة من المعاناة الاقتصادية» التي ستقود إلى «فترة من الهمجية الاقتصادية التي ستهدد ازدهارنا. ومما لا شك فيه أن معظم سعادة العالم في المستقبل، سيعتمد على العلاقات التي تقام حالياً بين بلدينا».[1] وعلى مدى العقد المقبل، سيشكل هذا الميثاق بين بريطانيا والولايات المتحدة – أو بالأحرى بين بنك إنجلترا المركزي والاحتياطي الفيدرالي – الذي قام على الصداقة بين نورمان وسترونج، من ثوابت البنية المالية العالمية.

وصل الاثنان إلى هذا الميثاق من اتجاهين مختلفين تماماً؛ فبالنسبة إلى نورمان كان الأمر مسألة ضرورة عادية. لقد دمرت الحرب بريطانيا اقتصادياً، واعتقد بأنه لا يمكن أن يكون لبريطانيا أمل في استعادة نفوذها المالي القديم، إلا من خلال العمل فقط عن كثب مع الأمريكيين، وأما بالنسبة إلى سترونج، فقد كانت الحسابات أكثر تعقيداً بقليل؛ وبصفته مصرفياً من جماعة مورجان، فقد كان دولياً internationalist، بطبعه. وأحدثت الحرب إدراكاً جديداً في أوساط أصحاب الأموال الأمريكيين، بأن مصير بلادهم يرتبط بشكل معقد بمصير أوروبا. وبحلول السلام الآن، كان يعتقد بأن من مصلحة الولايات المتحدة الأمريكية استخدام بعض مواردها الضخمة؛ «للمساعدة في إعادة بناء أوروبا المدمرة».[2]

وكذلك، فإن طبيعة الروح الدولية لسترونج، انطوت على حقيقة أخلاقية ملحة؛ فقد كان جزءاً من ذلك الجيل من الأمريكيين الذين - نظراً إلى انطلاق حياتهم المهنية في ظل ثيودور روزفلت، وبلوغهم النضج في ظل وودرو ويلسون - عدوا أنفسهم وبلادهم الآن مؤهلين وفي مكانة فريدة؛ بفضل المال والأفكار؛ لإحداث تحول في إدارة الشؤون الدولية، ولكنه - بالطبع - لم يكن ساذجاً جداً؛ ليدرك أن كثيرين من الأوروبيين مازالوا يشككون في دوافع الولايات المتحدة الأمريكية، واتهامها؛ بالانتظار عن قصد - على سبيل المثال - إلى أن اقتربت أوروبا من حافة الإفلاس قبل دخول الحرب، ولكنه كان أحد أولئك الذين اعتقدوا بأنه بانتهاء الحرب الآن، تمتلك أمته فرصة فريدة لإظهار أنها حقاً - بحسب تعبيره - «شعب غير أناني وسخي» بشكل غير عادي.

ولقد تأثر بشكل خاص في شعوره بالهدف السامي حيال المهمة العالمية للولايات المتحدة الأمريكية، بمجموعة من أصدقائه الشبان واستخدموا الاسم الغامض «العائلة».[3] وكانت "العائلة" التي اتخذت من واشنطن مقراً لها، نادياً خاصاً حصرياً تلقى الدعوة للانضمام إليه قبل الحرب. ولا يحمل النادي أي اسم رسمي، كما أنه بالفعل لم يكن نادياً حقيقياً قط - فلا موظفون، ولا ميثاق داخلي، ولا قائمة عضوية رسمية - وقد أُسّس عام 1902، عندما قرر ثلاثة ضباط شبان في الجيش - برتبة نقيب: فرانك ماكوي، وشيرود تشيني، وجيمس لوجان - استئجار منزل معاً في 1718 شارع "إتش"، وكانوا جميعاً في بداية الثلاثينيات من أعمارهم، مشدودين إلى واشنطن بـ "دعوة" ثيودور روزفلت "للشباب"؛ وسرعان ما تحول هذا المنزل إلى نقطة تجمع للشبان الطموحين من الدبلوماسيين والعاملين في الخدمة الخارجية، وكلهم كانوا يستلهمون المثل برؤية روزفلت حول سياسية خارجية أمريكية قوية. وفي غياب اسم رسمي أصبح النادي يُعرف باسم "نادي 1718"، أو نادي "العائلة".*

* تملكت "العائلة" في نهاية المطاف المنزل في رقم 1718، شارع "إتش"، ورسخ تقليدياً أن بإمكان العزاب فقط تمضية الليلة في المكان.

وقد اتسعت العضوية تدريجياً؛ لتضم دائرة أكثر انتقائية؛ ومن ذلك: الصحفيون؛ مثل: آرثر بيج، رئيس تحرير المجلة الشهرية، أعمال العالم، والسياسيون؛ مثل: عضو الكونجرس أندرو بيترز الذي سيصبح رئيساً لبلدية بوسطن، والمصرفيون؛ مثل: سترونج. وبمرور السنوات ظل أفراد نادي "العائلة" مجموعة متماسكة بشكل استثنائي، على اتصال وثيق ببعضهم بعضاً، وخاصة في أثناء الحرب. وعندما توقف القتال أخيراً، وجد كثيرون من أعضاء النادي أنفسهم منخرطين في مفاوضات السلام.

ولم يمثل أحد رمزاً لروح "العائلة" أكثر من ويلارد ستريت، الفاتن اللامع الذي تبدو حياته مثل جزء من رواية حول مغامرة صبي. تخرج ستريت الذي أصبح يتيماً في سن مبكرة، في جامعة كورنيل، وتوجه للصين؛ حيث تعلم لغة الماندارين، وعمل مراسلاً صحفياً في أثناء الحرب الروسية – اليابانية عام 1904، وأصبح سكرتيراً للمفوضية الأمريكية في كوريا؛ بصفته القنصل العام في منشوريا، وانضم إلى بنك برئاسة مورجان في الصين، وقد تم ذلك كله قبل بلوغه سن الثلاثين. وبعد ذلك تزوج الوريثة دوروثي وتني، وساعد في تأسيس مجلة ذا نيو ريببلك، وأمضى خدمة عسكرية في فرنسا، وعند توقيع الهدنة، انضم إلى الفريق التحضيري في باريس للإعداد لمؤتمر السلام المقبل. وعلى نحو مأساوي أصيب بالأنفلونزا خلال وباء عام 1918، وتوفي فجأة في كانون الأول/ ديسمبر عام 1918، وهو في الثامنة والثلاثين من عمره.

أما العضو الآخر، جوزيف جرو، فقد وجد في ألمانيا؛ بصفته الرجل الثاني في السفارة خلال السنوات الأولى من الحرب؛ ليصبح بعد ذلك الموظف المسؤول عن الشؤون الألمانية في وزارة الخارجية، ويترأس الفريق التحضيري في باريس، أما وليام فيليبس الذي انحدر من عائلة ثرية، فقد رفض «وظيفة مملة»،[4] في قطاع الأعمال؛ ليصبح موظفاً محترفاً في الخدمة الخارجية، وتحول إلى مختص في شؤون الشرق الأقصى بعد خدمته في بكين. وبعد ذلك، انتقل للعمل في لندن؛ ليتولى منصب مساعد وزير الخارجية. ويعدّ باسيل مايلز موظفاً آخر في الخدمة الخارجية، ويعد صديقاً مقرباً بشكل خاص من سترونج، ويحمل

شهادة من جامعة أكسفورد، وقد عمل في بتروجراد عام 1914؛ ليصبح الخبير الرئيسي حول روسيا في وزارة الخارجية.

واصل جيمس لوجان الذي يعدّ أحد مؤسسي جمعية الأخوة المتفانية هذه، الخدمة في الجيش ليترقى إلى رتبة مقدم؛ حيث خدم في فرنسا عام 1914؛ بصفة مسؤول بعثة المراقبين العسكريين الأمريكية. وأصبح أحد المظاهر الثابتة في باريس؛ نظراً إلى ضخامة جسمه وشغفه بالاستمتاع بالأشياء الجيدة في الحياة وخاصة الطعام؛ وحالَ دخول الولايات المتحدة الأمريكية الحرب، تم تعيينه في منصب رفيع في أركان حرب قوة الحملة الأمريكية، وأصبح يعمل مع هربرت هوفر في إدارة الإغاثة.

وبوجود كثير من أعضاء "العائلة" في باريس إثرَ الحرب، قرر سترونج أن عليه أن يرى بنفسه ما يجب فعله في أوروبا. ولكن - كما حدث بشكل متكرر على مدى السنوات القليلة المقبلة - لم تسعفه قواه الجسدية؛ ونظراً إلى تعرضه للإرهاق لما يتطلبه العمل في تمويل الحرب، فقد عانى تكراراً طفيفاً لمرض السل، واضطر إلى أخذ إجازة أخرى خلال الأشهر القليلة الأولى من عام 1919.

وبحلول الصيف، استعاد سترونج عافيته وأصبح مستعداً للعودة إلى أوروبا، وكان مؤتمر السلام قد انتهى للتو؛ وفور مغادرته الولايات المتحدة الأمريكية، كانت البلاد ماتزال في فورة ابتهاج وتفاؤل حول توقيع معاهدة السلام. وقد وصل سترونج إلى إنجلترا في 21 تموز/ يوليو، على ظهر سفينة الركاب "آر إم إس بولتك"، في الوقت الذي بدأت فيه احتفالات بريطانيا الرسمية بالسلام تخف تدريجياً. وأقيمت عروض واحتفالات في أرجاء البلاد، ابتداء بالقرى الصغيرة وانتهاء بالمدن الكبيرة. وفي لندن خرج مليون شخص لمشاهدة عرض ضخم، ضم وحدات أمريكية وفرنسية بقيادة الجنرال جون جوزيف "بلاك جاك" بيرشنج والمارشال فيرديناد فوك، سار من أمام الملك والملكة وأعضاء الحكومة. ومازالت العاصمة مزينة بالأعلام، والقوات التي شاركت ماتزال معسكرة في حدائق كنزنجتون في الوقت الذي وصل فيه قطار سترونج إلى المدينة.

وبالرغم من إخفاق رجال الدول في باريس في التوصل إلى نوع من المبادرة الكبرى لإعادة إعمار أوروبا، فإن سترونج وصل وهو يحمل توقعات كبيرة، مع استمرار قناعته بأنه بالرغم من الإخفاقات كلها في المعاهدة، فإن الولايات المتحدة ستتبنى آخر المطاف «سياسة بناءة تجاه استعادة أوروبا»،[5] من خلال تأجيل دفع ديون الحرب وتوفير دعم مباشر لإعادة الإعمار.

وبالرغم من كل الاحتفالات، وجد أن مزاج المدينة تغير على نحو مشؤوم. وعلى عكس الولايات المتحدة الأمريكية، كانت بريطانيا تتأقلم ببطء فقط مع السلام. وتم رفع القيود عن التبغ في كانون الثاني/ يناير، بينما تم رفع القيود عن الحصص الغذائية في أيار/ مايو، ولكن الحصول على الخبز مازال ممكناً فقط من خلال الحصص التموينية، وكذلك هي الحال بالنسبة إلى السكر. وقد بدأ التفاؤل الأولي الذي سيطر على بريطانيا والمنتصرين الأوروبيين كافة مباشرة بعد الحرب، بالتراجع الآن؛ نظراً إلى أن الحقائق القائمة حول مكانة بريطانيا الضمنية بدأت تتضح تدريجياً. وقد غيرت الحرب ميزان القوة المالية، وواصل سترونج مواجهة استياء ملتهب تجاه الولايات المتحدة الأمريكية، وخاصة إزاء ديون الحرب.

ولم يفكر كثير من الناس في تلك الأيام، إزاء ما يتعلق بـ "العلاقة الخاصة" بين بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية؛ فالعبارة بالفعل صيغت فقط عام 1945، من ونستون تشرتشل. وكان معظم المصرفيين في لندن قبل الحرب، ينظرون إلى نظرائهم في الولايات المتحدة الأمريكية بذلك النوع من الغطرسة المخصصة للأقارب البسطاء، من قبل الأغنياء جداً لمصلحتهم الذاتية. وداخل الولايات المتحدة الأمريكية كانت هناك أوساط محددة - أسرة مورجان الشركاء في "براون بروذرز" - مغرمة بشكل طبيعي بالثقافة الإنجليزية. وفي أماكن أخرى كان يُنظر إلى بريطانيا عموماً بشك وسخرية. لكن خلال الحرب، وبعدها حل الاستياء محل الغطرسة البريطانية؛ نظراً إلى قلق المصرفيين البريطانيين من أن الولايات المتحدة الأمريكية، من خلال ذراعها المالية الجديدة، تستعد

لشق طريقها للعب دور مصرفي في العالم. وخلال زيارة سترونج للندن في آذار/ مارس عام 1916، حضر خطاباً ألقاه السير إدوارد هولدن، رئيس مجلس إدارة بنك "لندن سيتي آند مدلاند بانك" الذي «أشر فيه السير إدوارد إلى جهود المصرفيين الأمريكيين لتقويض سيطرة شارع لومبارد و... تغلب عليه التفكير فقط في الموضوع إلى الحد الذي دفع الرجل العجوز إلى الانهيار والبكاء».[6]

وجد سترونج المصرفيين والسياسيين البريطانيين الآن مقتنعين جداً بـ «أن الحلفاء قدموا تضحية عظمى وقرباناً مهماً في الحرب»،[7] على حين أن تضحيات الولايات المتحدة الأمريكية كانت «بسيطة وأن أرباحنا ضخمة وأن وجود هذه الديون الكبيرة بمنزلة سيف ديموقليس مسلط فوق رقابهم».[8] وقد ساد شعور بمرارة شديدة تجاه المدة الطويلة التي انتظرتها الولايات المتحدة الأمريكية قبل دخول الحرب، واعتقد كثير من أصدقاء سترونج الإنجليز بأن الولايات المتحدة الأمريكية تعمدت الانتظار إلى أن تستنفد أوروبا قواها قبل التدخل لإصلاح الأمور. ويرى هؤلاء الأشخاص أنفسهم، أن الحكومة الأمريكية ملزمة أخلاقياً بإعفاء جزء من ديون الحرب المترتبة على حلفائها الأوروبيين. وكان هذا صحيحاً تماماً في بريطانيا التي اقترضت نحو 5 مليارات دولار من الولايات المتحدة الأمريكية، ولكنها ذاتها كانت أقرضت فرنسا وروسيا ودول أخرى11 مليار دولار، وهي – في الحقيقة – كانت تعمل قناة فقط للقروض. وبالرغم من محاولة صديق سترونج نورمان طمأنته بأن الناس يسمحون «لقلوبهم بالسيطرة على عقولهم»،[9] وأن الائتمان البريطاني مازال قوياً، وأنها مازالت قادرة على الوفاء بديونها، فإنه من دون شك شعر بالذهول؛ بسبب التشاؤم الذي حلق فوق مدينة لندن.

ولم تتغير مكانة بريطانيا في العالم فحسب؛ بل إن الحرب أدت إلى تغيير المجتمع البريطاني أيضاً. ولحق بالطبقة الأرستقراطية التي حكمت بريطانيا معظم القرن الماضي ضرر كبير، وقد جاء على لسان أحد الكُتّاب المعاصرين – ولو ببعض المبالغة – «في المذبحة العبثية للحراس في سومي، أو لواء المشاة في هوج وود، هلك نصف العائلات العظيمة،

وورثة الأملاك والثروات الضخمة من دون وجود من يبكي عليهم».[10] بعد تحملهم خسائر وحشية في القتال، وصل معدل الإصابات في أوساط صغار الضباط، ومعظمهم من الأرستقراطيين، ثلاثة أضعاف الإصابات في صفوف الجنود، كما أصاب الضرر النخبة القديمة بالتضخم إبان الحرب وعُرِّضت للهلاك الآن؛ نتيجة الاضطرابات الاقتصادية التي تلت الحرب؛ فقد انهارت أسعار الأراضي وتم عرض كثير من الأملاك الكبيرة للبيع في المزاد العلني. ووصف أحد السياسيين البارزين زملاءه الجدد في مجلس العموم، بقوله: إنه، بدلاً من الطبقة الحاكمة القديمة الواثقة، وصلت إلى السلطة سلالة جديدة تماماً؛ «رجال قساة يبدو وكأنهم استفادوا تماماً من الحرب».

توجه سترونج نهاية تموز/ يوليو لباريس، وعلى مدى الأسابيع القليلة المقبلة استعمل فندق رتز في ميدان بليس فندوم قاعدة له، في أثناء ترحاله في أرجاء أوروبا. وزار بروكسل - وهي التي حُررت قبل أشهر قليلة فقط - وإنتوريب وأمستردام، وأقام علاقات برؤساء البنوك المركزية الأوروبية، إلى جانب القيام برحلة حزينة على الدراجة عبر المقابر الضخمة على الجبهة الغربية.

كان المشهد من باريس أيضاً، ينذر بالشر أكثر من لندن. وكان الظلام يلف المدينة الساعة العاشرة مساء؛ بسبب نقص الفحم الحجري لتوليد الكهرباء. وكان مؤتمر السلام رسمياً في حالة انعقاد، ويتقدم ببطء في المفاوضات النهائية مع دول المحور الصغرى والدول التي نشأت بعد الحرب: النمسا وهنجاريا وبلغاريا وتركيا. ولكن الوفود الكبيرة، كانت كلها قد غادرت ومعها عشرة آلاف شخص آخر من المرافقين لهم؛ ومنهم: المستشارون والزوجات والعشيقات والطهاة والسائقون والسعاة ورجال السكرتارية والصحفيون. وعادت الفنادق إلى عملها المعتاد، نهاية تموز/ يوليو، "ذا ماجستك"، مقراً للوفد البريطاني في أثناء المؤتمر، و"ذا كلاريون"، مقراً للوفد الأمريكي، وكلاهما عاد إلى العمل التجاري. وقد قدم الصحفي المتطرف لنكولن ستيفنز الذي جاء إلى باريس مع الوفد الأمريكي وبقي فيها بعد المؤتمر، أفضل وصف لمزاج خيبة الأمل المرة في المدينة

خلال هذه الأشهر: «نتائج السلام كانت ظاهرة من باريس: حروب وثورات وكرب في كل مكان».[11]

وفي خلال الصيف بدأت التهديدات السياسية ضد أوروبا بالتراجع فعلاً، وبالرغم من استمرار الحرب الأهلية في روسيا، فإن خطر الثورة البلشفية في ألمانيا تراجع؛ فقد تم قمع انتفاضة شيوعية في برلين ومحاولة ثورة في بافاريا. ومن وجهة نظر سترونج، فإن الخطر الرئيسي الآن هو الاقتصاد. وتحتاج الدولتان الكبريان؛ وهما: فرنسا وألمانيا، بشكل عاجل إلى الأغذية من الخارج. وتعاني القارة الأوروبية نقصاً حاداً، إزاء إعادة بناء نفسها. ولكن مبعث القلق الشديد، أنه وجد "انعداماً" تاماً «للقيادة»،[12] في أوروبا و«كان الأشخاص في السلطة... منهكين».[13]

وفي أثناء وجود سترونج في باريس، اتضح أن الولايات المتحدة الأمريكية بدأت انسحابها من الشؤون الأوروبية. وواجهت معاهدة السلام صعوبات في مجلس الشيوخ، وبدت تسير نحو الهزيمة. وبالرغم من إعلان الرئيس عزمه مناشدة الشعب مباشرة، فإن من الواضح أن المزاج في البلاد يتحول نحو الانعزالية.

ولم يتمكن سترونج من إخفاء اشمئزازه تجاه هذه الخيانة. وفي نهاية آب/ أغسطس، حذر رسل ليفنجويل وكيل وزارة الخزانة - وهو الذي سيصبح قريباً شريكاً لـ "مورجان" - أن الولايات المتحدة الأمريكية إذا ما "تخلت" «عن أوروبا وتركت هذه الحكومات الجديدة لمصيرها»؛[14] فإن هذا سيؤدي فقط إلى «فوضى، ومعاناة طويلة. وسيكون هذا عملاً جباناً سنلقى بسببه الاحتقار».[15] وعاد إلى الولايات المتحدة الأمريكية نهاية أيلول/ سبتمبر. وقبل أيام قليلة، وفي 25 أيلول/ سبتمبر، انهار الرئيس بعد تعرضه لسكتة دماغية في أثناء حملته في غرب البلاد لحشد الدعم للمعاهدة، وجلس على مدى العام المقبل عاجزاً في البيت الأبيض. وفي 19 تشرين الثاني/ نوفمبر، رفض مجلس الشيوخ المعاهدة بنتيجة 55 صوتاً مقابل 39.

وكما يحدث عادة، عانى سترونج على ما يبدو عند عودته من أوروبا، انتكاسة أخرى لمرض السل. وأصر الأطباء مرة أخرى أن يأخذ إجازة، إضافة إلى أن مجلس إدارة الاحتياطي الفيدرالي في نيويورك منحه إجازة مدة عام. وقد توجه بادئ الأمر لأريزونا؛ لما تتمتع به من مناطق مرتفعة ومناخ جاف، وبحلول الربيع المقبل، بدا وكأنه في وضع جيد نحو التعافي. وانطلق في آذار/ مارس، في رحلة على ظهور الخيل عبر صحراء أريزونا بصحبة مجموعة غير عادية من المرافقين: سائس بغال وطباخ، واصطحب دليلاً وسائساً للخيل من قبيلة "بيما" من الهنود الحمر، كان اسمه فرانك أو فرانسيسكو أو بانتشو أو خوان - لا أحد يعرف أي اسم بالضبط - وكلباً روسياً من فصيلة "وولفهاوند"، اسمه "بيتر"، وصديق سترونج القديم من "العائلة"، باسيل مايلز. وفي الوقت الذي كانت فيه هذه الحاشية تقطع البراري، وتتنفس «أروع هواء»،[16] وتشاهد «أجمل مناظر لغياب الشمس»،[17] وتقوم بالنوم تحت النجوم، كان من المؤكد أن مشكلات إعادة أعمار أوروبا وفوضى العملة، بدت بعيدة جداً.

إثرَ أريزونا قرر سترونج استغلال سنته في الإجازة بالتجوال حول العالم. وبصحبة نجله الأكبر بن وصديقه مايلز غادر سان فرانسيسكو مطلع نيسان/ إبريل، في طريقه إلى اليابان. وزار هؤلاء الصين والفلبين وجاوا وسومطرة وسيلان والهند؛ ليصلوا أخيراً إلى مرسيليا شتاء عام 1920. وهناك وجد سترونج رسالة من مونتاجو نورمان في انتظاره. «إذا جئت إلى لندن فدعني أُذكّرك بفندقك الذي يحمل عنوان (ثورب لوج، كامدن هل، دبليو 8). وقد أخبرني موظف الحجز أن إشعاراً قبل ساعة فقط يكفي لتجهيز غرفتك، أو إذا كنت في عجلة من أمرك، فسوف يمكن القيام بذلك بعد وصولك».[18] وفي أثناء ترحال سترونج تمت ترقية نورمان إلى منصب محافظ بنك إنجلترا المركزي. وكانت تلك بداية شراكة حقيقية.

وإذا أدت التعويضات إلى تسميم العلاقات بين الدول الأوروبية، فإن ديون الحرب فعلت الشيء نفسه في العلاقات بين الولايات المتحدة الأمريكية وشريكيها السابقين: بريطانيا وفرنسا. ومهما حاول الأمريكيون جاهدين الفصل بين ديون الحرب

والتعويضات، فإنها ظلت في عقول معظم الأوروبيين مترابطة بشكل وثيق. وبالفعل، أشارت الحكومة البريطانية منتصف عام 1922، إلى هذا الربط بوضوح، في مذكرة صاغها آرثر بلفور، القائم بأعمال وزير الخارجية آنذاك، بأن بريطانيا لن تجمع من قروضها لحلفائها في القارة ومن حصتها في التعويضات من ألمانيا، أكثر مما جمعته الولايات المتحدة الأمريكية منها؛ بوصف ذلك دفعات من ديون الحرب.

وقد أثارت مذكرة بلفور، ضجة في الولايات المتحدة الأمريكية. ويعدّ بلفور، الأرستقراطي والفيلسوف الذي يحظى ببعض الشهرة - نشر عام 1895، عملاً دقيقاً جداً بعنوان أسس الإيمان، وهو الرجل المحنك للسياسة البريطانية؛ نظراً إلى توليه رئاسة الوزراء قبل الحرب، ووزارة الخارجية في حكومة لويد جورج - وقد بُهِرَ كثيرون بأخلاقه اللطيفة واللبقة ومظهر العزلة المرتبكة. وخلال مؤتمر السلام أشار دبلوماسي بريطاني إلى أن بلفور «يجعل باريس كلها تبدو مبتذلة».[19] ولكن في الولايات المتحدة الأمريكية كان يُنظر إليه على أنه «تجسيد مهذب وأنيق للانحطاط البريطاني»،[20] إضافة إلى أن نبرة التعالي، والتفوق الأخلاقي التي وردت في المذكرة أثارت غضب الأمريكيين. وقد كتب أحد الأمريكيين: «يبدو أن اللورد بلفور يعتقد بأن في إمكانه وصفنا بلصوص الأغنام بلغة أنيقة جداً، إلى درجة أننا لن نفهمها».[21] وبحسب صحيفة فيلادلفيا إنكوايرر: «في مذكرة بلفور يُوصف جون بول بأنه دائن ليبرالي وشهم وعطوف ينفطر قلبه لمعاناة مدينيه، ومستعد ومتلهف لتخليصهم من عبء يعدّه خارجاً على نطاق قدرتهم على تحمله، على حين يوصف العم سام بأنه شايلوك (مُرابٍ) لا يرحم وعديم الشفقة وقاسي القلب، ويُمكّن جون بول من إطاعة غريزته التي تؤثر الآخرين وتحبهم من خلال الإصرار على تنفيذ ما تم الاتفاق عليه».[22]

ولجعل الأمور أكثر سوءاً قرر الكونجرس التدخل. وشكّل في آذار/ مارس عام 1922، لجنة الديون الخارجية في الحرب العالمية المؤلفة من خمسة أعضاء، ويترأسها وزير الخزانة أندرو ميلون، وتضم وزير الخارجية تشارلز إيفنز هيوز، ووزير التجارة هربرت

هوفر، وعضو مجلس الشيوخ عن ولاية يوتا ريد سموت، وعضو مجلس النواب عن ولاية أوهايو ثيودور بيرتون. وقد وجب على اللجنة التفاوض على الشروط التي سيتم - وفقها - دفع القروض الأمريكية؛ وقد فرض الكونجرس لخشيته من أن الإدارة قد تكون لينة تجاه المدينين، حداً أدنى لأي تسوية؛ أي عدم السماح للجنة بقبول أي شي أقل من 90 سنتاً مقابل الدولار.

وقد أعطت شروط الكونجرس حول ديون الحرب للأوروبيين الدور للتعبير عن غضبهم. وتساءل سيناتور فرنسي متعجباً في صحيفة لوكلير: «هل أمريكا التي أشدنا أمس بكرمها ومثاليتها؛ سقطت لتلعب دور شايلوك»؟[23] وبدأت الصحف في أنحاء أوروبا الإشارة علناً إلى "العم سام"، على أنه "العم شايلوك". وحتى الإيكونومست التي لا تعد بأي حال من الأحوال صحيفة "شعبوية"، نشرت رسالة موقعة باسم "بورتيا" اتهمت الولايات المتحدة الأمريكية بمحاولة «فرض جزية على أولئك الذي أنقذوا ولايتَيْ كانساس وكنتاكي من الخطر الألماني».[24]

وفي تشرين الأول/ أكتوبر عام 1922، سقطت حكومة لويد جورج، وحلت محلها حكومة جديدة محافظة برئاسة أندرو بونار لو في بريطانيا. وكان وزير الخزانة الجديد ستانلي بولدوين رجل أعمال عملياً وعقلانياً يؤمن جداً بتسوية الديون، وكان مؤيداً قوياً جداً لهذا المبدأ إلى درجة أنه قدم تبرعاً من مجهول عام 1919، بقيمة 700 ألف دولار من أمواله الخاصة، 20٪ من صافي ثروته، إلى الحكومة؛ إسهاماً منه في دفع الديون التي ترتبت على بلاده إثرَ الحرب.*

ومع تصاعد حدة الخطاب على جانبي الأطلسي قرر بولدوين، إطلاق مفاوضات للتوصل إلى تسوية مع الأمريكيين، وأبلغهم أنه يرغب في «بدء النقاش؛ بوصفه رجل أعمال يبحث عن حل تجاري لمشكلة تجارية أساساً».[25]

---

* يساوي هذا تقريباً 9 ملايين دولار في الوقت الراهن.

توجه وفد بريطاني برئاسة بولدوين نفسه، وكان يضم في عضويته محافظ بنك إنجلترا المركزي مونتاجو نورمان؛ بوصفه مستشاراً رئيسياً، إلى الولايات المتحدة الأمريكية في 30 كانون الأول/ ديسمبر، على متن سفينة "ماجستك". كان نورمان على قناعة بأن من الضروري التوصل إلى تسوية مع الأمريكيين إذا ما أرادت بريطانيا استعادة ائتمانها، واستعادة مكانة لندن؛ بوصفها مركزاً مالياً عالمياً رئيسياً. وكان نورمان قد زار الولايات المتحدة الأمريكية في آب/ أغسطس عام 1921، وأيار/ مايو عام 1922؛ لمقابلة كبار المسؤولين في الإدارة في واشنطن، برفقة سترونج، وقد حضر اجتماعاً سرياً إلى الرئيس وورين هاردنج؛ للإقناع بضرورة استمرار انخراط الولايات المتحدة الأمريكية في التمويل الأوروبي؛ ونتيجة للعمل التمهيدي هذا، كان نورمان – من بين كل المسؤولين الماليين البريطانيين – يمتلك المعرفة المباشرة المثلى بالسياسة الأمريكية والوضع في واشنطن.

وفي أثناء رحلة عبور الأطلسي العاصفة التي استغرقت ضعف المدة الطبيعية؛ بسبب المياه الهائجة والرياح العاتية والضباب، أصبح بولدوين ونورمان صديقين بسرعة. وكان نورمان عادة يشك في السياسيين، ويزعم بشكل ماكر بعض الشيء، أنه شخصياً لا يمتلك أي آراء سياسية، وقد فاخر بأنه لم يشارك في أي انتخابات قط. ولم يكن بولدوين المتبلد الحس – وهو الذي يفتقر إلى الشخصية القوية – سياسياً على نحو مثالي. وسيظل بولدوين ونورمان صديقين مدى الحياة، وهما اللذان يشتركان في مذاق متعة الصمت، والسير في الأرياف، وموسيقا رباعية للآلات الوترية. وقد وصف السير بيرسي جريج، وهو المسؤول البارز في وزارة الخزانة الذي يعرف كليهما، كيف «أنه بدا أن كلاً منهما يعرف الآخر، ويستطيع التواصل من دون الحاجة إلى تبادل أكثر من كلمات قليلة».[26]

وكان فريق التفاوض الأمريكي، برئاسة الوزير أندرو ميلون الذي كان في نهاية الستينيات من عمره آنذاك، والذي ولد لعائلة ثرية في مدينة بتسبيرج، وبحلول سن الأربعين جمع بشكل مستقل، ثروة بلغت نحو 500 مليون دولار؛ ما جعله ثالث أغنى

رجل في الولايات المتحدة الأمريكية، بعد جون دي روكفلر وهنري فورد. لكن ثروة ميلون الكتوم والفاتر والانعزالي - وهو الذي شبهّه نجله بول بشخصية "سومز فورسايث" المهووس بالمال في سلسلة روايات جون جالسورثي ملحمة فورسايث - لم تجلب له كثيراً من السعادة. وعندما كان في الأربعين من عمره، تزوج من فتاة إنجليزية شابة لعوب عمرها تسعة عشر عاماً، وقد تركته في غضون سنوات قليلة لمتزلف محتال؛ لتجره بذلك عبر عملية طلاق فاضحة. وكان يعيش في شقة مكونة من ست غرف مؤثثة بشكل يدل على الثراء في رقم 1785 شارع ماساشوسيتس أفنيو على بعد شارع واحد شرق دوار دوبونت؛ حيث كانت ابنته أليسا، الشابة الأنانية والمريضة المعرضة لأنواع الأمراض النفسية كافة، تعمل نادلة.

وقد تمت النقاشات في سرية تامة، حتى إن بعض الجلسات، كان يتم في شقة ميلون التي تغطي جدرانها لوحات لأشهر الرسامين. وكانت هناك مآدب الغداء والعشاء التي تمت دعوة نائب الرئيس كالفن كوليج "كال الصامت" إلى إحداها، من دون أن ينطق بكلمة واحدة إلى أي من مجاوريه خلال المأدبة كلها. وفي وقت لاحق، اشتهر عنه رفضه مشكلة ديون الحرب، بقوله: «لقد وظفوا المال، أليس كذلك»؟ وبرغم الحظر فوجئ الوفد البريطاني بعثوره على وفرة من الخمر في المنازل الخاصة.

قبل مغادرة لندن، أقنع السفير الأمريكي رجال الفريق بأنهم سيتمكنون من التوصل إلى تعديل قدره 60 سنتاً للدولار، ولم يمنحهم مجلس الوزراء صلاحية تجاوز ذلك. وعند وصولهم إلى واشنطن اكتشفوا أنه على حين أن الإدارة الأمريكية حريصة للتوصل إلى تسوية، فإنها كانت مقيدة بما سيقبله الكونجرس. وبعد أسبوعين من المفاوضات كان أفضل ما يمكن للأمريكيين عرضه هو 80 سنتاً للدولار.

وفي الوقت الذي شعر فيه بولدوين بالإحباط تجاه افتقار الأمريكيين إلى السخاء - إلى درجة أنه قال عند حد معين: إنه يرغب في أن يشحن لهم نسخاً من "العجل الذهبي" (عجل بني إسرائيل) - نجد أن نورمان ضغط عليه للموافقة على الشروط. ورأى أن

استعداد مفوضية الديون لتجاوز الحدود التي وضعها الكونجرس، هي عكس «رغبة جديدة من الأمريكيين للعودة إلى أوروبا مجدداً»، إضافة إلى أن التسوية القاسية تعد بمنزلة دفع ثمن قليل مقابل عودة الولايات المتحدة الأمريكية إلى الشؤون الأوروبية.

وفي طريق العودة مر رجال الوفد البريطاني عبر نيويورك، ونصحهم سترونج والشركاء في "مورجان" من أنهم لن يحصلوا على صفقة مثلى أكثر؛ حالَ انتظارهم، وحثوهم على التسوية. وعند وصولهم إلى ساوثمبتون في 27 كانون الثاني/ يناير عام 1923، اقترف بولدوين خطأً سخيفاً بالكشف عن الشروط للصحافة، حتى قبل أن تتاح له فرصة عرضها على مجلس الوزراء، واعتقاداً منه بأن تصريحاته ليست للنشر، أعلن أنه يميل نحو قبولها. وورط نفسه أكثر عندما أبلغ الصحفيين المجتمعين، بأن أي اتفاق يجب أن يحظى برضا الكونجرس الذي ينتمي كثيرون من أعضائه إلى الغرب (الأمريكي)؛ حيث «يبيعون القمح ومنتجات أخرى فقط، وليس لهم أي اهتمام آخر بالديون أو التجارة الدولية».[27] وجاءت عناوين الصحف الرئيسية في اليوم اللاحق، تقول: إن وزير الخزانة البريطاني، يعدّ عضو مجلس الشيوخ العادي «ريفياً من العصور القديمة».[28]

استشاط رئيس الوزراء غضباً؛ ونظراً إلى فقدانه اثنين من أبنائه في الحرب، فقد كان يرى بونار لو دوماً، أن وجهة النظر الأمريكية تجاه ديون الحرب مسيئة؛ لأنها ترى أنها تعامل تجاري آخر فقط. وقال لبولدوين: «سأكون أكثر رئيس وزراء يتولى المنصب في إنجلترا لعنة على الإطلاق، إذا قبلت بهذه الشروط».[29] وفي 30 كانون الثاني/ يناير، قدم بولدوين التماساً قوياً في مجلس الوزراء لقبول الاتفاق. واعترف أنه كان في إمكان الأمريكيين أن يكونوا أكثر كرماً، وأنهم حققوا ثروات ضخمة من الحرب، وأنهم يعبدون "الرب القوي – الدولار"، لكن هذا كان أفضل شيء يمكن أن تحصل عليه بريطانيا.

وقد دعا بونار لو إلى رفض العرض الأمريكي، واستشار مينارد كينز الذي نصحه بالمقاومة بقوله: إن على بريطانيا رفض العرض الأمريكي؛ «لمنحهم (الأمريكيين) وقتاً

لاكتشاف أنهم تحت رحمتنا تماماً، كما أننا تحت رحمة فرنسا، وكما أن فرنسا تحت رحمة ألمانيا. المدين هو من يملك الكلمة الفصل في هذه الحالات».[30]

لكن بونار لو كان محاصراً؛ لأن التنكر لوزير خزانته الذي تبنى الاتفاق علناً سيثير أزمة في الحكومة؛ ونظراً إلى خسارته في تصويت مجلس الوزراء، فقد أقر بالهزيمة ولكنه انتهز الفرصة للتنفيس عن غضبه بالطريقة البريطانية التقليدية، من خلال كتابة رسالة من دون أن يذكر اسمه إلى صفحة الرسائل في صحيفة التايمز، هاجم فيها بشدة قرار حكومته بقبول الشروط الأمريكية.

وقد فضلت فرنسا التي شاهدت بريطانيا، تتوصل إلى مثل هذه الصفقة الهزيلة لنفسها، الانتظار، وستتوصل إلى تسوية حول ديون الحرب آخر المطاف عام 1926، عندما وافقت على مضض، على دفع 40 سنتاً للدولار؛ وحتى حينذاك لم تصدق الجمعية الوطنية هذه الإجراءات إلا عام 1929. وقد حققت إيطاليا نجاحاً أفضل. وعندما توصلت إلى تسوية عام 1926 أيضاً، فوافقت فقط على دفع 24 سنتاً للدولار؛ وكالعادة، كان كينز على حق؛ فقد كان الانتظار سيحقق لبريطانيا صفقة مثلى.

ومع انقضاء العقد وإصرار الأمريكيين على تحصيل هذه الدفعات، أصيبوا بالصدمة عندما اكتشفوا مدى كراهية أوروبا لهم. وبعث الصحفيون بمقالات إلى الوطن تحلل الأسباب المختلفة لعدم شعبية الولايات المتحدة الأمريكية، تحت عناوين؛ مثل: "أوروبا تتجهم في وجه أمريكا الغنية"، أو "هل تكره أوروبا الولايات المتحدة؟ ولماذا"؟ أو حتى "العم شايلوك في أوروبا"! وقد كشف أحد استطلاعات الرأي غير الرسمية، أن 60٪ من الفرنسيين يعدّون الولايات المتحدة البلد الأقل تفضيلاً لديهم. وقال مراسل صحيفة نيويورك تايمز في باريس، في تقرير له: إن «90 من كل مائة يعدّون العم سام أنانياً وعديم الرحمة وجشعاً». وقد اكتشف المراسل الصحفي الأمريكي المخضرم فرانك سيموندز، في أثناء زيارته بريطانيا، أن «الغالبية العظمى للشعب البريطاني، قررت بأن السياسة الأمريكية أنانية ودنيئة وحقيرة».[31]

ولكن التأثير الوخيم بالفعل لديون الحرب، كان ممثلاً بجعل الأمور صعبة، إن لم تكن مستحيلة، أمام بريطانيا؛ للتخلي عن جمع ديونها الخاصة بها من فرنسا وألمانيا، وجعلت فرنسا أكثر تعنتاً في جهودها لجمع التعويضات من ألمانيا، وقادت أوروبا إلى دورة وحشية ضارة من المطالبات المالية والمطالبات المضادة.

وفي كانون الأول/ ديسمبر عام 1922، ومع توجه نورمان لواشنطن، كتبت صحيفة التايمز اللندنية عنه، تقول: «السيد مونتاجو كوليت نورمان، الحاصل على وسام الخدمة المتميزة، ومحافظ بنك إنجلترا المركزي... هو حقاً أحد أكثر الرجال إثارة للاهتمام واقتداراً، وقد شغل المنصب على مدى جيل أو أكثر».[32]

وأضافت الصحيفة: «مظهره يُعيد إلى الأذهان رجال الدولة من بدايات العصر الفيكتوري؛ فهو أرستقراطي في سلوكه وطبعه... ورأسه ذو الطابع الشكسبيري يتلاءم تماماً وبنيته الطويلة والصامتة والمهيبة. كما يمتلك السيد نورمان، وهو الذي يُحب الموسيقا والشِّعر والكتب، مجموعة نادرة وجميلة من الأخشاب. وكثيرون ممن يتعاملون وإياه يشعرون بأن فيه لمسة غموض يصعب تحديدها؛ فهو يمتلك الحساسية المرهفة للمفكر».

ولقد كان التغيير الكبير الذي مر به نورمان منذ آب/ أغسطس عام 1914، ملحوظاً؛ فقد كان آنذاك شخصية مثيرة للشفقة، غير متأكد من نفسه ومن مستقبله، كما أنه محطم؛ بسبب اضطراب عصبي، وحياته المهنية غير اللامعة وقفت في وقت مبكر؛ بسبب مرض عقلي. والآن أصبح معروفاً بشكل عام، أنه أبرز المصرفيين وأكثرهم نفوذاً في أوروبا كلها، إن لم يكن في العالم.

لقد عمل نورمان منذ بداية توليه المنصب في بنك إنجلترا المركزي، على الخروج على المألوف؛ فعلى حين أن من سبقوه كانوا مجبرين على العمل متأنقين في قبعة عالية الحواف ومعطف طويل، فإنه بدأ بالحضور إلى العمل، وهو يرتدي بذلة رجال الأعمال باستخدام قطار الأنفاق - خط الوسط من محطة نوتنج هل - والتذكرة تبرز بخفة من رباط قبعته.

ويبدو أن شخصيته كاملة قد شهدت تحولاً. وعلق الجميع تقريباً حول كياسته، وأخلاقه من العالم القديم – والأهم من ذلك كله – على سحره «الموهوب له وحده».[33] وبحسب تعبير أحد زملائه المديرين: «لم يطلق قط نكاتٍ أو أي شيء من هذا القبيل. لقد كان مسلياً فقط. تدفق متواصل من الفطنة».[34]

وخلال السنوات الخمس تلك، اكتسب شيئاً من السحر في أذهان العامة، وقبل نورمان كان محافظ بنك إنجلترا المركزي بشكل عام، شخصية يلفها الغموض نسبياً، وهو معروف فقط لقلة في الأوساط الداخلية من مدينة لندن، ولكن شخصية نورمان بدت وكأنها تفرض جاذبية قوية على الصحافة التي أشادت به على أنه عبقري مالي، يتمتع بأصالة رائعة. وهذه الصفات كلها التي كانت تعدّ ذات يوم شذوذاً غير ضار، لـ "رجل عجوز غريب" – طريقة لباسه الصارخة، ونموذج قبعاته الأخرق، واهتماماته الفنية، ومعرفته بالفلسفة الشرقية – تم استثمارها الآن، بأهمية بالغة؛ على أنها مؤشرات على الإبداع غير العادي؛ هيئته غير التقليدية، ومظهر الود المبتهج المتحفظ، و – ربما الأهم من كل ذلك – عدم اهتمامه الواضح بالمال ودوره في جوهر أسرار هذا المال، أمور أسهمت كلها في صورة السلطة الصارمة: نصف أرستقراطي ونصف كهنوتي.[35]

وقد عُززت هذه الهالة بسياسته في تجنب الظهور العلني. وقلما كان يُشاهد في المناسبات الاجتماعية في لندن، ولم يلقِ قط أي خطابات باستثناء الكلمة التي تقتضي التقاليد من المحافظ أن يلقيها في الحفل السنوي الذي يقام في مقر الإقامة الرسمي لرئيس بلدية لندن، ولم يخضع قط لمقابلات صحفية مسجلة.

وفي خلال السنوات المبكرة هذه اعتاد نورمان السفر تحت أسماء مستعارة أصبحت إلى حد كبير جزءاً من أسطورته وسحره. لقد كانت ذروة عصر التنقل البحري عبر الأطلسي. واعتادت صحيفتا التايمز اللندنية ونيويورك تايمز، نشر تحقيقات صحفية تتضمن قائمة بأسماء أبرز الركاب على متن السفن المغادرة كل أسبوع، ويتم ذلك عادة في ملحقات للصفحات الاجتماعية التي تغص بأخبار السفراء ونجوم السينما ونبلاء أوروبا.

وقد أدت الأنباء حول سفر محافظ بنك إنجلترا المركزي إلى الولايات المتحدة بشكل حتمي إلى إثارة الشائعات: تسوية وشيكة لديون الحرب! أو أن بريطانيا قد تعود إلى معيار الذهب ذلك الأسبوع! لتجنب هذه التكهنات العارية عن الصحة، بدأ إدوارد سكنر، سكرتير نورمان، بحجز رحلة نورمان باستخدام اسم عائلته هو.

وفي مرحلة ما من رحلات نورمان عبر الأطلسي، كان سكنر العجوز البسيط يتحول إلى البروفيسور كلارينس سكنر.[36] وتقول إحدى الروايات - وهي واحدة من كثيرات - إنه في أثناء إحدى الرحلات هذه، تصادف وجود البروفيسور كلارينس سكنر، أستاذ المسيحية التطبيقية في كلية تفتس في مدفورد بولاية ماساشوسيتس وأحد دعاة العالمية البارزين، وقد دعا بشكل فاعل إلى إلغاء القانون الذي يحظر التجديف، ضمن المسافرين على متن السفينة نفسها. وظن الصحفيون الموجودون في رصيف "وست سايد" في مانهاتن لإجراء مقابلة في الميناء أن نورمان، من خلال سلوكه المهني، هو البروفيسور كلارينس سكنر. لكن نورمان لم يفعل شيئاً لتصحيح سوء الفهم لدى الصحفيين. وكذلك كانت الحال بالنسبة إلى البروفيسور الحقيقي الذي كان مستمتعاً تماماً على ما يبدو بذلك. وهذه الحادثة برمتها كانت جذابة لشعور نورمان الغريب المميز بكل ما هو غير تقليدي؛ إلى الحد الذي استمر بعدها بالسفر دوماً تحت الاسم المستعار البروفيسور كلارينس سكنر. ومع مرور الوقت كشفت الصحافة اسمه المستعار، ولكنه - مع ذلك - استمر في هذه الممارسة، وأصبح الحديث عن البروفيسور سكنر ورحلاته نوعاً من الطرفة الخاصة في أوساط الخبراء.

كما أدت كراهية نورمان أي نوع من التغطية الصحفية ومحاولاته لإخفاء نشاطاته عن الصحفيين، إلى زيادة فضولهم فقط؛ حتى إن أكثر الحوادث الاعتيادية في حياته اليومية تم تضخيمه وشكل غذاء للتكهنات؛ والنتائج قد تكون مضحكة وسخيفة أحياناً.

ولنأخذ حادثة نموذجية! في آذار/ مارس عام 1923؛ أي بعد أيام فقط من احتلال فرنسا منطقة الرور؛ فقد غادر نورمان في إجازته السنوية مدة شهر في جنوب فرنسا؛

حيث كان يقيم عادة إما مع عمه (الأخ غير الشقيق لأبيه أو أمه) في كوستابيلا، بالقرب من إيراس، أو في فندق هيرميتاج في نيس.[37] وفي هذه المناسبة قرر المكوث في باريس أياماً عدة؛ لعقد اجتماعات مع نظرائه في بنك فرنسا المركزي؛ ونظراً إلى عدم بذل أي جهد لإحاطة رحلته بالسرية، فقد أقام في فندق كريلون البارز والمشهور جداً، وهو الواقع في ميدان "بليس دي لا كونكورد". ومع ذلك؛ ونظراً إلى قيام فندق كريلون بتسجيله بالخطأ تحت اسم نورمان مونتاجو، فقد زعمت الصحف أنه كان يحاول زيارة باريس متخفياً. وعند مشاهدة من يقوم على خدمته بالفندق وهو يشتري تذاكر قطار من مصدر خارج مكتب الفندق، وسريان إشاعة بسماعه، وهو يسأل موظف الاستعلامات حول القطارات المتجهة لبرلين، فقد تكهن أحد تقارير وكالات الأنباء، أن نورمان يستعد للسفر إلى ألمانيا، إضافة إلى أنه يحاول بشكل منفرد التفاوض للتوصل إلى تسوية لمشكلة التعويضات. ونشرت نصف صحف لندن هذا الخبر، إلى جانب كثير من الصحف الأمريكية؛ ومنها: نيويورك تايمز وواشنطن بوست وشيكاجو تريبيون، ولكنه في الواقع غادر إلى نيس – كالعادة – بعد قضاء أيام عدة في باريس.

إن ونستون تشرتشل الذي سيتعرف إلى نورمان جيداً وسيحظى بإعجابه على مدى السنوات القليلة المقبلة، سيصفه في وقت لاحق في صحيفة صنداي بكتوريال: «كراهية السيد نورمان للشهرة بأي شكل، أحاطته بهالة من الغموض؛ قادت إلى تعريض حوادث عادية وعرضية في حياته اليومية للتدقيق والتضخيم من أسواق المال العالمية... وكلما ازداد سعيه للخصوصية، ازدادت أهمية أفعاله؛ فهو يسافر باستخدام اسم مفترض، ولكن سرعان ما يتم التعرف إليه. ويظل في عزلة في منزله الريفي، ويتم البحث في الولايات المتحدة للتأكد من عدم وجوده هناك. وبالفعل! فإن عملية طمس الذات ذاتها أثبتت – وهذا ما زاد من اشمئزازه – أنها أكثر أشكال الدعاية براعة وفاعلية... وقد يحدث أن خطاباً عادياً... سيخدم هدفه الحقيقي أفضل بكثير من صمته المطبق وحذره البالغ».[38]

ولكن سحره أو شخصيته لم يبهرا الجميع؛ ولكراهيته الجدل أو المواجهات المباشرة فقد كان يصل إلى مبتغاه من خلال الالتفاف على الخصوم؛ ومن ثم طوّر سُمعة بحيلته الواسعة. وساورت بعض الناس شكوك في أن محاولات نورمان لإحاطة نفسه بالغموض، كانت ببساطة شكلاً أكثر براعة وتطوراً لحب الظهور فقط. وقد قلل اللورد فانسيتارت، مسؤول الخدمة الدبلوماسية البريطانية خلال الفترة بين الحربين، من شأن نورمان، ووصفه بأنه «مُتكلف».[39]

وعلى حين أن شخصية نورمان العامة؛ ربما قد شهدت تغيراً جذرياً فإنه ظل يحمل في داخله كثيراً من الأرواح الشريرة الخاصة نفسها التي استحوذت عليه قبل الحرب. لقد كان متشائماً بطبعه، ومعرضاً لنوبات من القنوط، وهي خصال يؤسف لها في مصرفي مركزي، يواجه مهمة رعاية اقتصاد عاجز إلى أن يتعافى. وفي خلال السنة الأولى تلك في المنصب؛ أي في الوقت الذي كان يتصارع فيه والجنيه الإسترليني الضعيف والركود المتعمق، كتب يصف إحساسه بقوله: «أشعر كما لو أنني أُلقي بي في بحر لا أُجيد السباحة فيه».[40]

رأى فرانسيس وليامز الذي عمل آنذاك، محرراً في صحيفة ديلي هيرالد اليسارية، أنه بالرغم من أن نورمان تمكن من فرض سحر غريب على مدينة لندن، فإنه كان «كتوماً، و"أنانياً"، ويشعر بالريبة تجاه القدرة الفكرية، وغير قادر تقريباً على إقامة علاقات إنسانية طبيعية».[41] وربما قدم اللورد كنلايف أفضل وصف له، عندما كشف أنه اعتقد بأن نورمان «شخصية عصبية ذكية تثير المشكلات حقاً!...»، وأضاف قائلاً: «إنه ليس شخصية عادية... فهو بحاجة إلى القوة؛ للاستمرار فقط، ولن يتخلى عنها إلا حين فوات الأوان».[42]

وفي خلال مطلع العشرينيات من القرن العشرين، تحدث نورمان في كثير من الأحيان عن إقامة رابطة لمحافظي البنوك المركزية لتولي مسؤولية استقرار الأمور المالية الأوروبية وتعزيز التعافي الاقتصادي العالمي، ولكن لم يبدُ أن أي دولة كانت قادرة على فعل ذلك، وقد

اعتقد – بمبالغة بعض الشيء – بأن في إمكان نقابته سد الفراغ الذي خلفه السياسيون. وكان يحب رسم صورة لنفسه وللأعضاء الآخرين في رابطة الأخوة الصغيرة على أنهم نخبة تدافع عن الشعب، تسمو فوق معارك السياسة، والاستياء الوطني، والحلول الزائفة. وبالرغم من شعور نورمان، «بالبهجة للظهور بشكل غير تقليدي»،[43] فإن آراءه حول المجتمع كانت إلى حد كبير «أفكار شخص محافظ من خريجي كلية إيتون».[44] ومع أنه من عصر الملك إدوارد،* فإنه تشبث بإيمانه بحكومة أرستقراطية.[45]

وفي آذار/ مارس عام 1922، كتب إلى سترونج بطريقته الموجزة: «بدأت دول العالم مؤخراً فقط، في إزالة مخلفات الحرب، وتم هدر عامين في بناء قصور في الهواء، وبعد ذلك تم تدميرها مرة أخرى. ويبدو أن هذه هي طريقة الديمقراطيات، بالرغم من أن قلة من الأرستقراطيين في الدول كافة، أدركت منذ البداية النتيجة الحتمية للحلول المستعجلة لمثل هذه المشكلات الخطيرة».[46] ومن الواضح أنه اعتقد بأن "القلة من الأرستقراطيين"، هي من المصرفيين من أمثاله.

ولكن عند هذه المرحلة، كان هو من يبني القصور في الهواء. ويتسم تصوره بالسذاجة الغريبة؛ وهو تصور أن محافظي البنوك المركزية في العالم، لن يكونوا عرضة للضغوط القومية ذاتها التي كان يستجيب لها السياسيون أيضاً. كما أن رؤيته إقامة رابطة لسادة المال العالمي عند هذه المرحلة، كانت إلى حد كبير أحلام يقظة. فهو لم يتمكن ولو من الحصول فقط على دعم سترونج بشكل كامل، وإثر مؤتمر جنوا الاقتصادي عام 1922، تم طرح فكرة مجمع كبير لمحافظي البنوك المركزية، ولكن سترونج عارض الفكرة؛ خشية وقوع الولايات المتحدة؛ بصفتها الدائن الرئيسي في العالم، في كمين اتفاق مدينيها الأوروبيين الذين يطالبون جميعاً الولايات المتحدة التي تمتلك احتياط ذهب ضخماً، بإنقاذهم. وكما كتب لنورمان: فإن «أي

* تميز هذا العصر بتحول كبير في السياسة؛ حيث أصبحت شرائح واسعة من المجتمع التي كانت مستثناة من المشاركة في السلطة في الماضي؛ مثل: العمال والنساء، تشارك في الحياة السياسية بشكل متزايد.

شيء على شكل رابطة أو تحالف، على ضوء الظروف العالمية الراهنة، سيكون - بالضرورة - عرضة للخطر».[47] وقد خشي من أن الولايات المتحدة؛ إن فعلت ذلك، فستكون وكأنها تقدم «شيكاً مفتوحاً لبعض الدول الفقيرة في العالم، أو للبنوك المركزية للدول المعنية، وخاصة تلك الدول التي تعاني أمورها المالية اضطراباً عارماً وخارجاً على السيطرة تماماً».

وبحلول عام 1923، شُكل نادي نورمان بشكل أساسي منه شخصياً ومن سترونج، وكان كل منهما يندب للآخر مشكلاته الصحية وبدء إحاطة فوضى الاقتصاد بهما. لكن صداقتهما ازدهرت.

إثرَ رحلات نورمان الثلاث إلى الولايات المتحدة الأمريكية، عامي 1921 و1922، لم يلتقيا مرة أخرى طوال ثمانية عشر شهراً تقريباً. وتعين على سترونج الذي وقع ضحية المرض مرة أخرى، أخذ إجازة معظم عام 1923. ومنذ ذلك الحين اتفقا على اللقاء مرتين في العام على الأقل، والتناوب بشكل عام على مكان اللقاء بين أوروبا في الصيف ونيويورك في الشتاء. وكانا يتبادلان الرسائل كل أسابيع قليلة، وفيها مزيج من الثرثرة المالية وآراء حول السياسة الاقتصادية. وبرغم قربهما، فإنهما كانا يخاطبان بعضهما بعضاً بالصيغة الرسمية الجذابة؛ مثل: «عزيزي سترونج»، أو «عزيزي نورمان»، بالرغم من تحررهما من الرسميات أحياناً باستخدام «عزيزي سترونجي»، أو «عزيزي الرجل العجوز»،[48] أو «عزيزي العجوز مونتير».[49] وقد قدما النصائح لبعضهما بعضاً، وفي كثير من الأحيان قاما بالكشف عن تفصيلات سرية لم يطلع عليها ولو زملاء كل منهما. وكانا أحياناً يوبخان بعضهما بعضاً. وعندما كان نورمان يعمل منفرداً بشكل كبير من دون التشاور ومديريه، كان سترونج يعاتبه: «أنت عجوز عزيز وغريب، ويبدو أن أحد واجباتي، موعظتك بين الحين والآخر».[50]

لم يكن الأمر يتعلق بالعمل دوماً. وكانا في كثير من الأحيان يسخران من بعضهما بعضاً بشكل ودي. وفي إحدى المناسبات، كتب نورمان الذي كان قد عاد للتو من زيارة لسترونج في نيويورك، واكتشف أنه وضع في حقيبته إحدى سترات سترونج بالخطأ:

عزيزي بن...

منذ أن كتبت لك من على متن السفينة، تم اكتشاف جريمة أخرى؛ ففي الليلة الثانية لي في المنزل قمت كالعادة، بتبديل ملابسي في المساء، وفي أثناء نزولي الدرج اكتشفت نفسي أتنكر في ملابس رجل مهذب، إن لم يكن رجلاً متأنقاً! وهذا يعود إلى سترة مخملية أنيقة، قلباً وقالباً؛ بن، يُمكنني بتعبير آخر، فقط أن أبدو جديراً بالاحترام بمساعدة من ملابسك![51]

وأحياناً، كانا يبدوان مثل عازبين هرمين وديعين يستمتعان كثيراً بالسخرية من بعضهما بعضاً، سواء حول صورة زيتية قديمة لسترونج عثر عليها نورمان مصادفة في صفحات مجلة تاون آند كنتري، أو حدة طبع نورمان، عندما كان منزله "ثروب لوج"، يخضع لعملية ترميم، أو انخراطه في فلسفة «سبينوزا».[52]

ولكن نورمان الذي يعدّ أكثر انفعالاً بطبعه، كان متحمساً وعاطفياً ويثير ضجة حيال صحة صديقه، فقد كتب إثرَ زيارة له إلى نيويورك: «دعني أتوسل إليك أن تعتني بنفسك أكثر مما يبدو أنك تقوم به. أنت ملك لآخرين تماماً، كما أنك ملك لنفسك».[53] وقد قدم موعظة لسترونج، حول تدخين كثير من سجائر "كَمل"، وأكد تفصيلات حول: «ما يحدث لنبضك ونومك ورجليك وتنفسك... لم أسمع أي كلمة منك منذ أربعة أسابيع».[54] غير أن سترونج الذي يعدّ أكثر تحفظاً، ولديه عائلة كبيرة، كان لديه احتياج أقل، إلى أن يُفضي بما عنده. ولكن كان كل منهما أقرب صديق إلى الآخر. وسترونج ذاته كتب عام 1927، عندما كان مصاباً بالتهاب الرئة، إثرَ زيارة نورمان له: «أن تحظى بشخص حنون للتحدث إليه في قضايا يُعد أمراً مفيداً على أي حال، ولكن عندما يكون صديقاً مقرباً، فإن الأمر يتعدى ذلك».[55]

وبحلول عام 1923، كان الطرفان يخشيان من المستقبل بشكل جاد؛ فقد تبين أن السنوات القليلة الأولى من السلام التي بدأت مفعمة بكثير من الأمل، هي أوقات لكثير

من الإحباط وخيبة الأمل لكليهما؛ فقد امتنعت الولايات المتحدة، عن التدخل في الشؤون الأوروبية ودخلت في عزلة. وظلت العملات في أوروبا غير مستقرة. ولم يتمكن أي منهما من فعل شيء كثير، إزاء إخفاق السياسات الاقتصادية في ألمانيا أو فرنسا اللتين شلتهما التعويضات: ألمانيا ترفض فعل أي شيء لإرساء الاستقرار في اقتصادها إلى حين التوصل إلى تسوية أكثر إنصافاً، وفرنسا ذاتها تصر على أنه ليس في وسعها تقديم أي تنازلات إلى حين التوصل إلى اتفاق حول ديون الحرب المترتبة عليها إلى بريطانيا والولايات المتحدة.[56]

وقد رأى نورمان أن "حضارة أوروبا" في مهب الريح، ولكن كل ما كان في وسعه فعله هو مشاهدة ما يتم بشكل كئيب؛ بوصفه متفرجاً في الوقت الذي واصلت في الأمور تدهورها. وأصبح مؤيداً لألمانيا ومعادياً لفرنسا بشكل متزايد؛ وقد أدى التصلب الفرنسي، في خلال النزاع حول التعويضات إلى تعزيز تحزبه الخاص فقط، وخاصة ضد الطبقة السياسية الفرنسية التي كانت في رأيه مرتشية بشكل منتظم، ومخادعة، وفاسدة، ومخزية. وقد كتب إلى سترونج، إثرَ احتلال منطقة الرور: «البقعة السوداء في أوروبا والعالم، مازالت موجودة على ضفاف الراين».[57] وأضاف: «هناك لديكم ظروف الحرب كلها، باستثناء أن أحد الأطراف غير مسلح؛ فإلى متى يمكن ألمانيا الاستمرار هكذا؟».

كان الإحباط بالنسبة إلى سترونج أمراً شخصياً بشكل أكبر؛ ومع أنه ظل مرتاحاً مالياً، فإنه وجب عليه بمرور الوقت، تعديل أسلوب حياته بشكل جذري. وقد كان التباين بين طريقة حياته المتواضعة نسبياً وطريقة حياة زملائه السابقين في القطاع الخاص واضحاً جداً، وإثرَ انفصاله وطلاقه، عاش في سلسلة من الشقق الصغيرة، أولاها في جناح في فندق بلازا، وابتداء من منتصف عام 1922، في شقة صغيرة من غرفتين وسط مانهاتن. وقد امتلك هاري ديفيسون قصراً في شارع بارك أفنيو، وعقاراً مساحته 60 هكتاراً على الساحل الشرقي لجزيرة لونج آيلاند، ومزرعة في ولاية جورجيا إلى حين

وفاته المفاجئة؛ بسبب ورم في الدماغ في أيار/ مايو عام 1922. وكـان تومـاس لامونـت الذي يعدّ تجسيداً لسترونج على الجانب الآخر، يعيش في منزل ريفي كبير، عنـد تقـاطع شارع 17 وشارع بارك أفنيو، واستمر في استخدام ممتلكاته في "أنجلوود" خلال الربيع، وقضاء الصيف في ممتلكاته في بلدة نورث هيفين بولاية مين.

استمر سترونج في معاناته الأمراض؛ ففي شباط/ فبراير عام 1923، وصل مرض السل إلى حنجرته، ووجد نفسه مضطراً مرة أخـرى إلى أخـذ إجـازة والتوجـه لولايـة كولورادو - وهي الإجازة الرابعـة خـلال سـبع سـنوات - عـاد بعـدها إلى العمـل في تشـرين الأول/ أكتوبر، ولكن بشكل جزئي فقط. ومنذ إصابته بالمرض في المـرة الأولى عام 1916، أمضـى نحـو نـصف الوقـت تقريبـاً خـارج العمـل. وحتـى عنـدما كـان موجـوداً في العمـل اسـمياً فقـد كـان عـاجزاً عـادة، و«مبـتلى باسـتخدام كثـير مـن المورفين»؛[58] للحد من الألم الفظيع. وبدا عليه الهرم بشكل واضح؛ ونظراً إلى اضطراره إلى التخلي عن ممارسة التنس والتمارين الرياضية القوية الأخرى، فقـد زاد وزنـه وبـدأ يفقد شعره. وبدا شاحباً ومنهكاً، ويختلف تماماً عن الشاب الطويل والنحيـل والواثـق والوسيم قبل عشـر سنوات خلت.

وفي تلك الأيام، كان دوماً، حتى بعد وفاة زوجتـه الأولى، اجتماعيـاً جـداً، ولكنـه الآن نادراً ما يخرج ليلاً، ولم يشاهد قط في المسـرح أو دار الأوبرا. وكان عمله هو مهدئه، وأمسياته مخصصة لحفلات عشاء عمل هادئة، مع مصـرفيين ومسؤولين آخرين.[59]

وفي وقت مبكر من عام 1924، عندما كان نجلاه يتحـدثان عـن عـزمهما الـزواج، كتب إلى نورمان يقول: «المُغريات أمام ناظري دومـاً؛ للامتنـاع عـن العمـل والتقاعـد، والقيام ببعض التجوال، وقليل من الكتابة، والاسترخاء».[60] لم يتوقع أي منهما أنهما بعـد أربع سنوات من الإحباط، كانا على وشك تحقيق أهدافهما.



زواج مينارد كينز عام 1925

9

آثار متوحشة

معيار الذهب

الزمن سيعود، وسيجلب عصر الذهب![1]

جون ميلتون، صبيحة ميلاد المسيح

إثرَ الحرب، ساد إجماع عالمي في أوساط المصرفيين بأن على العالم العودة إلى معيار الذهب في أسرع وقت ممكن؛ ولذلك، كان الاعتقاد شبه اللاهوتي، بأن الذهب أساس للمال، وجزء لا يجتزأ من تفكيرهم، و- إلى حد كبير - جزء من مؤهلاتهم العقلية لصوغ العالم، إلى درجة أنه لم يتوافر هناك كثيرون ممن كان في إمكانهم التوصل إلى أي طريقة أخرى لتنظيم نظام النقد الدولي؛ وقد قاد ذلك المسعى، مونتاجو نورمان وبنجامين سترونج.

وقد كانت العقبة الكبرى أمام مثل هذه العودة، ممثلة بجبل الأوراق النقدية التي أصدرتها البنوك المركزية للقوى المتحاربة خلال الحرب؛ ولنأخذ بريطانيا على سبيل المثال، ففي عام 1913، بلغ إجمالي المال المتداول في البلاد - من قطع نقدية ذهبية وفضية، وأوراق نقدية أصدرها بنك إنجلترا المركزي والبنوك التجارية الكبرى، والمجموعة الكبرى الودائع البنكية - إلى ما يعادل 5 مليارات دولار. وكان المعروض من النقد، في أشكاله المختلفة كافة، مدعوماً في مجمله بذهب البلاد بقيمة 800 مليون دولار، وبشكل يبعث على الذهول، أنه يوجد 150 مليون دولار فقط في خزائن بنك إنجلترا المركزي، على حين أن ما تبقى، هو قطع ذهبية متداولة أو سبائك تحتفظ بها البنوك التجارية؛ مثل: "باركليز" أو "مدلاند". وبحلول عام 1920، أقرض بنك إنجلترا المركزي، الحكومة كثيراً من المال؛ للمساعدة في تمويل جهود الحرب، إلى درجة أن إجمالي المعروض من النقد، ارتفع بشكل

حاد؛ ليصل إلى ما يعادل 12 مليار دولار، وهو الأمر ذاته الذي رفع الأسعار بمعدل ضعفين ونصف الضعف. وفي خلال ذلك، ظل احتياطي بريطانيا من الذهب ثابتاً تقريباً؛ وعلى حين أنه وجد عام 1913، ما قيمته 15 سنتاً من الذهب لكل دولار من المال داخل البلاد، فإنه عام 1920، كان كل دولار من النقد مدعوماً بأقل من 7 سنتات. وقد بذل بنك إنجلترا المركزي كل جهد للاقتصاد بالذهب؛ وتم ذلك على سبيل المثال، من خلال من خلال الاستعاضة عن القطع النقدية الذهبية بنقد ورقي، ومن خلال تركيز وجود السبائك الذهبية التي كانت تحتفظ بها البنوك التجارية أصلاً، في مخزونه الخاص. ومع ذلك اتضح مع انتهاء الحرب، أن احتياطي البلاد لن يوفر ما يكفي من السيولة النقدية الاحتياطية التي تمكن بريطانيا من التفكير في العودة إلى الذهب، بسعر الصرف القديم لعام 1914.

وقد واجهت كل دولة شاركت في الحرب، حتى الولايات المتحدة، المعضلة نفسها؛ لأن جميع هذه الدول، لجأت إلى التمويل التضخمي إلى حد أكبر أو مستوى أقل. وقد توافرت بشكل أساسي طريقتان فقط لاستعادة التوازن السابق بين قيمة احتياطي الذهب وإجمالي المعروض من النقد. وقد مُثلت إحدى هاتين الطريقتين، بوضع عملية التضخم برمتها على شكل احتياطي، وتقليص الفقاعة النقدية من خلال التخفيض الفعلي لكمية الأموال المتداولة. وقد شكل هذا، طريق الخلاص. لقد كانت الأمور مؤلمة؛ نظراً إلى أنها تنطوي بشكل لا مفر منه على فترة من الضيق الائتماني الكبير وأسعار فائدة مرتفعة، وهي خطوة؛ ستقود بشكل شبه حتمي إلى الركود والبطالة، إلى حين إرغام الأسعار على التراجع على الأقل.

وقد كان البديل ممثلاً بالاعتراف بأن الأخطاء السابقة غير قابلة للتصحيح الآن، وأنه لا بد من إعادة إيجاد التوازن النقدي بجرة قلم، من خلال تخفيض قيمة العملة المحلية مقابل الذهب؛ أي بعبارة أخرى: تخفيض قيمة العملة رسمياً. وهذا يبدو غير ضار. ولكن بالنسبة إلى جيل رُبّي على ثقة معيار الذهب، فإن تخفيض قيمة العملة، كان يعدّ شكلاً مقنعاً

لمصادرة الملكية، وطريقة للتحايل على المستثمرين والدائنين، وحرمانهم من القيمة الحقيقية لمدخراتهم، وهو تحايل إلى حد ما، إضافة إلى أن هذا التحايل لم يكن من دون تكاليف تماماً؛ فالبنوك المركزية التي لجأت إلى تخفيض قيمة العملة طريقة للتخلص من الفوضى النقدية في الماضي، كانت تعدّ النظير المالي للمدمنين على الكحول، ممن خضعوا لإعادة تأهيل، ولقد كان من الصعب إزالة وصمة العار التي لحقت بسمعتها لغايات الانضباط المالي؛ ونتيجة لذلك، تعين عليها بشكل عام، دفع المستحق عليها من أجل الاقتراض.

إن مقارنة بسيطة للخيار بين الانكماش وتخفيض قيمة العملة، قد تُمثل برجل زاد وزنه ويجد صعوبة في ارتداء ملابسه، وهو في إمكانه إما تخفيف وزنه؛ أي الانكماش، أو أنه - بدلاً من ذلك - قبول أن خصره الأكبر غير قابل للتغيير الآن، ويجب عليه تغيير ملابسه؛ أي تخفيض قيمة العملة. والاختيار بين الانكماش أو تخفيض قيمة العملة، أصبح القرار الاقتصادي المركزي لكل دولة إثرَ الحرب. وانعكس عبء الانكماش على العمال والشركات والمدينين، بينما انعكس عبء تخفيض قيمة العملة على المودعين. وسيعتمد مصير الاقتصاد العالمي على مدى العقدين المقبلين، على الطريق التي اختارتها كل دولة. وقد اختارت الولايات المتحدة وبريطانيا طريق الانكماش، على حين اختارت ألمانيا وفرنسا طريق تخفيض قيمة العملة.

ومن بين كل الأطراف المتحاربين، كانت الولايات المتحدة التي دخلت الحرب في وقت متأخر، وكانت الأقل إنفاقاً من بين القوى الرئيسية، في أفضل وضع مالي. ومع أنها أيضاً سمحت لعملتها بالتوسع بنسبة 250٪ خلال الحرب، وازدادت الأسعار بمعدل الضعف، فإنها أيضاً شهدت زيادة احتياطيها من الذهب بأكثر من الضعف؛ لأن المشتريات الأوروبية الضخمة من المعدات الحربية والانتقال الهائل لرأس المال الأوروبي الباحث عن الأمان عبر الأطلسي، حملت معها ما قيمته أكثر من ملياري دولار من الذهب إلى الولايات المتحدة. وبحلول عام 1920، احتفظت البلاد بما يقرب من 4 مليارات دولار من الذهب. وبالرغم من سماحها بحدوث التضخم الحربي، فإنها

احتفظت باحتياطي مريح من السبائك الذهبية؛ لدعم قاعدة عملتها الموسعة، وتمكنت من العودة إلى معيار الذهب بشكل فوري تقريباً، بعد وقف الأعمال العدائية.

لم تخلُ العودة إلى استقرار الذهب والاستقرار النقدي من المعاناة، حتى في الولايات المتحدة؛ ففي سنتي 1919 و1920؛ أي بعد سنوات التقشف في الحرب، واندفاع المستهلكين نحو الشراء بنهم، بدأ التضخم بالتسارع، وللحظة وجيزة، بدا وكأنه على وشك الخروج على السيطرة. وقد رد سترونج بقوة، وقاد تحركاً من الاحتياطي الفيدرالي؛ لتضييق سياسة الائتمان بشكل مثير من خلال زيادة أسعار الفائدة إلى 7٪، وتثبيتها عند هذا الحد مدة عام كامل. وصاحب هذه القيود، خطوة مماثلة من الحكومة الفيدرالية لتحقيق توازن في الميزانية. ودخل الاقتصاد في حالة ركود، وفقد أكثر من 2.5 من ملايين الأشخاص وظائفهم. وارتفعت حالات الإفلاس بشكل حاد. ولكن بحلول عام 1921، وعلى ضوء تراجع الأسعار بنسبة الثلث تقريباً، بدأ الاقتصاد مرة أخرى بالتعافي. وخلال السنوات السبع المقبلة، سيشهد الاقتصاد الأمريكي، بقيادة تقنيات جديدة؛ مثل: السيارات والاتصالات، فترة غير مسبوقة من النمو القوي والتضخم المنخفض.

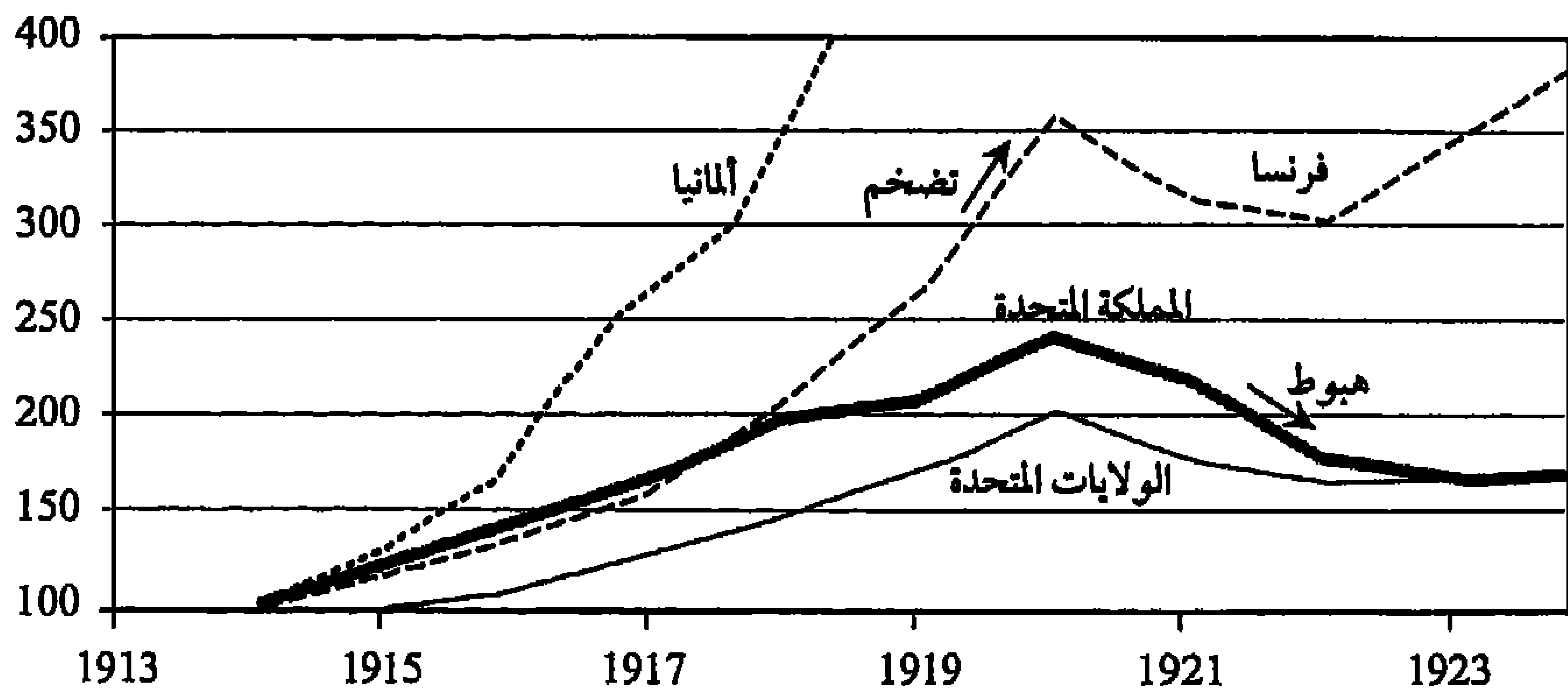
وعند الطرف الآخر من المشهد في الولايات المتحدة، وقفت ألمانيا التي سلكت درب المقاومة الأقل خلال الحرب، ووسعت المعروض من النقد بنسبة 400٪. وبحلول عام 1920، بلغت الأسعار في ألمانيا عشرة أضعاف مستواها عام 1913. وأصدرت ألمانيا كثيراً من العملة، إلى درجة أنها لم تكن تملك أي أمل في أنها ستتمكن من تغيير مسار العملية، وعندما انتهت الحرب، بدت تتجه بوضوح نحو تخفيض كبير لقيمة عملتها. وفي استعادة للأحداث، نجد أن هذا سيكون بمنزلة النعمة. ولكن، اعتمدت الحكومة الألمانية - بدلاً من محاولة إعادة بناء أمورها المالية - سياسة التضخم المنهجي؛ وذلك يعود بشكل جزئي، إلى محاولة الوفاء بالتعويضات؛ ومن ثم الانطلاق في رحلة الأحلام تلك، نحو النطاق الخارجي لعالم النقد.

وتقف بريطانيا وفرنسا في مكان ما، وسط ذلك؛ فقد توسعت فرنسا خلال الحرب في عملتها بنسبة 350٪؛ ما أدى إلى رفع الأسعار بنسبة مساوية، وإثرَ الحرب تجنب بنك فرنسا المركزي، حدوث تضخم كبير وانهيار للعملة؛ على غـرار مـا حـدث في ألمانيـا مـن خـلال وضع حد لإصدار عملة جديـدة. ولكـن فرنـسا واصـلت مغازلـة الكارثـة، مـن خـلال استخدام عجز في الموازنة بقيمة 500 مليون دولار، وتم إنقاذها مرة أخرى فقط من خلال التوفير الرائع لشعبها. وفي الوقت الذي وجدت فيه مجموعة داخل بنـك فرنـسا المركـزي، كان يراودها حلم تغيير اتجاه زيادة الأسعار التي وصلت إلى معدل ثلاثة أضـعاف وإعـادة الفرنك إلى الذهب عند قيمتـه في فـترة مـا قبـل الحـرب، فـإن المـراقبين العقلانيـين اتفـق معظمهم على أنه عندما تعود فرنسا إلى معيار الذهب، فإن ذلك يجب أن يكون عند سـعر صـرف منخفض جداً، وأن ذلك مازال يبدو أيضاً على بعد سنوات عدة.

الشكل (1)

الأسعار الاستهلاكية: 1913 – 1924

عام 1914 = 100



وبعد انتهاء الحرب العالمية الأولى، اختارت ألمانيا وفرنـسا التـضخم وتخفـيض قيمـة العملة، بينما اختارت الولايات المتحدة وبريطانيا الانكماش.

ولذلك، كانت بريطانيا الدولة الرئيسية الوحيدة التي واجهت بالفعل الاختيار بين تخفيض قيمة العملة أو الانكماش. وبالنسبة إلى مراقب في العصر الحديث، أقل تشبثاً بمبدأ أن أسعار العملات أمر مقدس، فإن تخفيض العملة بقيمة معينة، سيكون أمراً منطقياً. وكانت بريطانيا على أي حال، تجد صعوبة كبرى في المنافسة في الاقتصاد العالمي بعد الحرب؛ ونظراً إلى قيامها بتصفية كثير من ممتلكاتها في الخارج، فقد كان في إمكانها الاعتماد فقط على دخل خارجي أقل بكثير؛ للتخفيف من حدة الصدمة. وكان من المفترض السماح لسعر صرف عملتها بالتراجع وسيلةً لتخفيض قيمة سلعها في الأسواق العالمية.

ولكن نورمان وأبناء جيله عاشوا في عالم فكري مختلف؛ فقد رأوا أن تخفيض قيمة العملة، ليس تكيفاً مع حقيقة جديدة، بل مع شيء أكبر من ذلك، هو عرض لانفلات مالي قد يُعجل بفقدان جماعي للثقة بالعملات كافة. وعندما كان الناس يتحدثون عن مدينة لندن؛ بوصفها مصرفياً للعالم، فهذا لم يكن تعبيراً مجازياً فحسب؛ لأن المدينة عملت حرفياً مثل بنك ضخم، وقامت باستقبال ودائع من أحد الأطراف في العالم وتقديم القروض إلى طرف آخر. وعلى حين أن الذهب كان العملة الدولية بامتياز، فإنه كان يُنظر إلى الجنيه الإسترليني على أنه أقرب بديل له، حتى إن معظم الدول المتاجرة - الولايات المتحدة وروسيا واليابان والهند والأرجنتين - احتفظ بجزء من احتياطيه النقدي على شكل ودائع بالجنيه الإسترليني في لندن، واحتفظ الجنيه الإسترليني بوضع خاص في مجموعة معيار الذهب؛ حيث إن تخفيض قيمته كان سيهز عالم المال.

وفي خلال الأشهر الأخيرة للحرب، شكلت الحكومة البريطانية لجنة برئاسة اللورد كنلايف الذي كان قد ترك مؤخراً العمل في بنك إنجلترا المركزي، وعضوية السير جون برادبيري، من وزارة الخزانة البريطانية، وأيه سي بيجو، أستاذ الاقتصاد السياسي في جامعة كامبريدج، وعشرة مصرفيين من مدينة لندن؛ لمراجعة التدابير المتعلقة بالعملة إثرَ الحرب. وأدلى 23 شخصاً بشهاداتهم أمام اللجنة، وكل واحد منهم - من دون أي

ملاحظة واحدة للمعارضة - يفضل العودة إلى الذهب عند سعر الصرف قبل الحرب. ومن دون استثناء، اعتقدوا بأن استعادة التكافؤ التقليدي أمر جوهري، إذا ما أرادت بريطانيا الاحتفاظ بموقعها؛ بوصفها مركزاً للنظام المصرفي العالمي.

وقد انطبع النموذج الذي دار، في مخيلتهم، وهو الذي كان بشكل خاص موجوداً في الذاكرة الجماعية لبنك إنجلترا المركزي، والذي كان ممثلاً بتجربة بريطانيا قبل قرن من ذلك، إثر حروب نابليون. وفي عام 1797؛ أي بعد مضي أربع سنوات على الحرب الثورية ضد فرنسا، كان هناك حالة تدافع نحو بنك إنجلترا المركزي، أثارتها شائعات بأن الجيش الفرنسي قام بعملية إنزال في ويلز. وشهد البنك الذي بدأ الحرب، باحتياطي من الذهب بقيمة 9 ملايين جنيه إسترليني، وقد تراجع هذه الاحتياطي إلى مليون جنيه إسترليني ووجد نفسه مضطراً - كما سيحدث عام 1914 - إلى التخلي عن معيار الذهب. وتحت ضغوط تمويل الحرب، ازدادت الأوراق النقدية التي أصدرها بنك إنجلترا المركزي والتي شكلت الأساس للأوراق النقدية في البلاد، على مدى السنوات الخمس عشرة المقبلة، من 10 ملايين جنيه إسترليني إلى أكثر من 22 مليون جنيه إسترليني؛ ما أدى بزيادة الأسعار إلى الضعف.

وقد تم تشكيل لجنة تحقيق برلمانية، عُرفت باسم لجنة السبائك الذهبية عام 1810؛ للنظر في القضية برمتها. وضمت اللجنة هنري ثورنتون، المصرفي والبرلماني وشقيق أحد المديرين في بنك إنجلترا المركزي، وأكثر الاقتصاديين النقديين المبدعين في القرن التاسع عشر، وهو الذي سيضيع نفاذ بصيرته للأسف على يد الأجيال المتلاحقة من المسؤولين في البنك. وقد أوصت اللجنة باستئناف البنك دفعات الذهب في أسرع وقت ممكن؛ ولتحقيق هذا الهدف، تم البدء بتقليص ائتمانها للبنوك والتجار وتقليص المعروض من الأوراق النقدية من خلال سحبها من التداول. وانتظر البنك بشكل حكيم، إلى غاية عام 1815؛ للأخذ بهذه النصيحة، عندما أصبح نابليون المهزوم من دون خطورة في المنفى في جزيرة سانت هيلانة. وتمكن على مدى السنوات الست المقبلة، من تخفيض المعروض من

الأوراق النقدية في بريطانيا إلى النصف تقريباً؛ ما أدى إلى تخفيض الأسعار بنسبة 50٪. ومع أن هذه السنوات من 1815 إلى 1821، كانت سنوات شغب ومحن زراعية، فإن بريطانيا عادت إلى الذهب عام 1821. وعلى مدى نصف القرن اللاحق، حولت نفسها إلى أن تصبح القوة الاقتصادية الكبرى في العالم. واعتقد كثيرون بأن "استئناف" العمل بمعيار الذهب عام 1821، شكّل أهم قرار فردي مصيري في تاريخها المالي؛ وأدى استعداد البنك، إلى إيقاع ألم تراجع الأسعار بنسبة 50٪؛ لاستعادة قيمة الجنيه الإسترليني بالذهب إلى تمييزه عن أي عملة أخرى في أوروبا، وجعله مخزناً رئيسياً للقيمة في العالم.

وقد اختار بنك إنجلترا المركزي عام 1920، طريق الانكماش؛ مستلهماً من هذا المثال - على نحو مغاير تماماً لكل دولة أوروبية أخرى - وتماشى والاحتياطي الفيدرالي، ورفع أسعار الفائدة إلى 7٪. وأصبحت الموازنة في وضع توازن، ودخل الاقتصاد في ركود حاد، ووجد مليونا شخص أنفسهم من دون عمل، ومع ذلك، وبحلول نهاية عام 1922، نجح البنك في تخفيض الأسعار بنسبة 50٪، وعاودت قيمة الجنيه الإسترليني التي تراجعت إلى 3.20 دولارات في سوق الصرف؛ نتيجة المخاوف بأن بريطانيا كانت تتجه نحو تخفيض قيمة العملة، الصعودَ قريباً من نسبة 10٪ من قيمته قبل الحرب البالغة 4.86 دولارات.

ولكن، على حين تمكن الاقتصاد الأمريكي الأكثر حيوية، وهو الذي لا يعاني ديوناً داخلية كبيرة، من التعافي بسرعة من الركود، غير أن بريطانيا ظلت عالقة. ولن تتراجع أعداد العاطلين عن العمل إلى ما دون مليون شخص على مدى الأعوام العشرين المقبلة. وقد اتضح سريعاً أن بريطانيا كُبِّدت ضرراً رهيباً؛ بوصفها قوة اقتصادية خلال الحرب. وأخفقت صناعات؛ مثل: القطن والفحم الحجري وبناء السفن التي قادت بها العالم ذات يوم، في التحديث وتم فقدان الأسواق التقليدية إلى المنافسين. وارتفعت تكاليف الأيدي العاملة على ضوء تفاوض نقابات العمال حول عدد ساعات عمل أقل.

وقد واجه مونتاجو نورمان الآن، الاحتمال الصعب بأن الطريقة الوحيدة ليحذو حذو من سبقوه - كان جده قد انضم إلى مجلس إدارة البنك عام "استئناف" العمل بمعيار

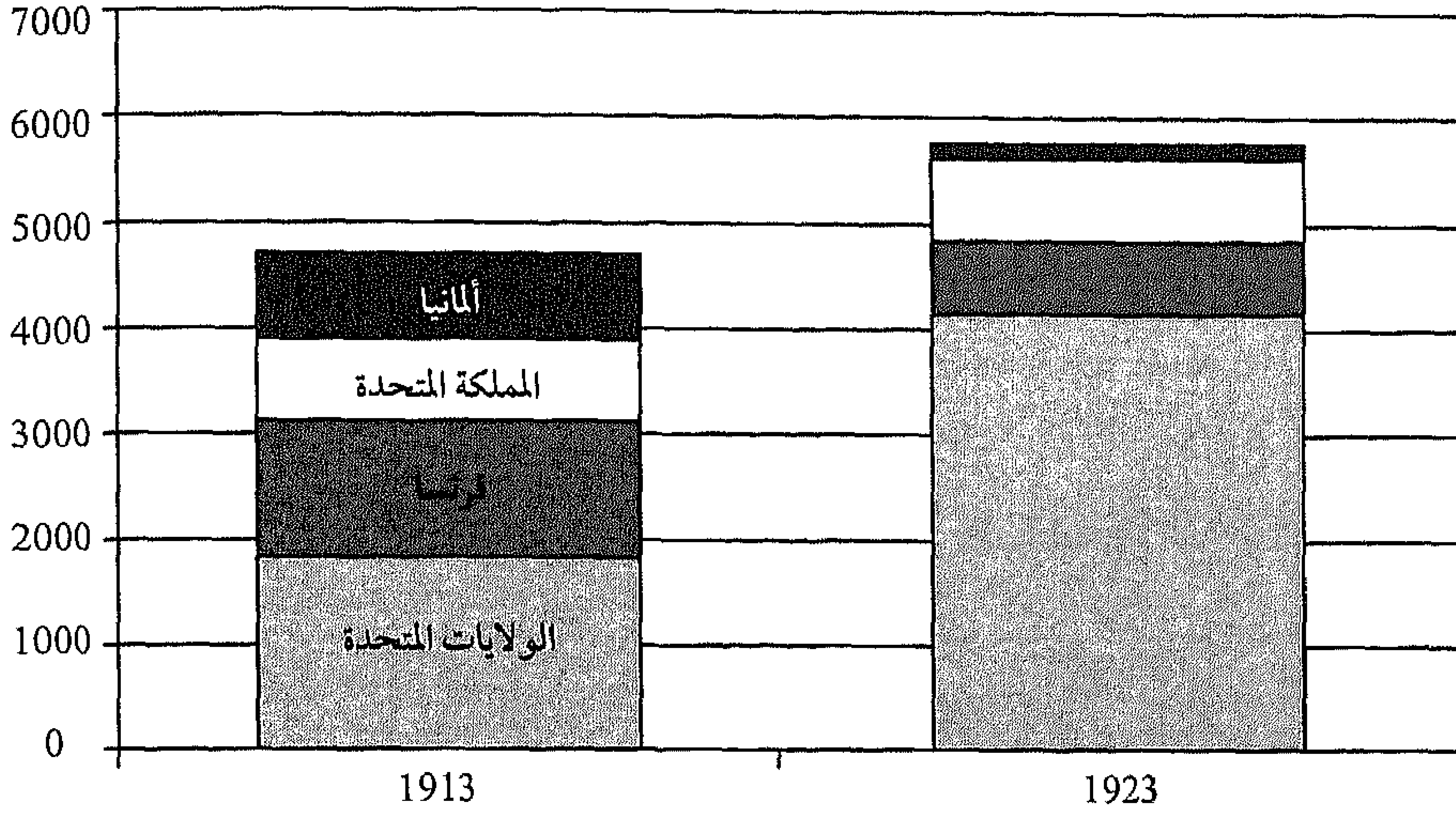
الذهب – هي من خلال إبقاء معدلات البطالة مرتفعة. ولكن على حين أنه قبل الحرب ربما كان مقبولاً سياسياً افتعال البطالة عن قصد؛ لدعم العملة، فإنه في المناخ المشحون بعد الحرب – ووعد لويد جورج للناخبين بـ "أرض تناسب الأبطال" – فإن نورمان سيجد نفسه باستمرار تحت الضغط للعثور على بديل.

وقد ذهبت مشكلة إحياء معيار الذهب، إلى ما هو أبعد من اختيار معدلات صرف جديدة للعملات الرئيسية؛ لأن الحرب جلبت تحولات بنيوية في توزيع احتياطي الذهب، بدت تهدد قابلية الحياة لنظام نقدي يستند إلى الذهب.

وقبل الحرب، أدارت أكبر أربعة اقتصادات – وهي اقتصادات: الولايات المتحدة وبريطانيا وألمانيا وفرنسا – نظمها النقدية باستخدام ما قيمته نحو 5 مليارات دولار من الذهب فيما بينها، وكانت كمية الذهب الجديد المستخرج خلال الحرب قليلة، وبحلول عام 1923، ازداد الذهب النقدي إلى 6 مليارات دولار فقط. وفي غضون ذلك، ظلت الأسعار في الولايات المتحدة وبريطانيا، حتى بعد الانكماش في فترة ما بعد الحرب، أعلى بنسبة 50٪ عما كانت عليه قبل الحرب؛ ما يعني في الحقيقة أن قوة الشراء الحقيقية لاحتياطي الذهب، قد قُلِّصت بنسبة 25٪ تقريباً.

عمل نورمان عام 1922، مع مسؤولين من وزارة الخزانة البريطانية على تطوير خطة تقوم وفقها بعض البنوك المركزية الأوروبية – كما فعل كثير من الدول التابعة للإمبراطورية البريطانية – بالاحتفاظ بالجنيه الإسترليني، بدلاً من الذهب؛ أصولاً احتياطية، بالطريقة نفسها التي يحتفظ فيها كثير من البنوك المركزية بالدولار الآن. وقال: إن استبدال الذهب بالجنيه الإسترليني سيسمح للعالم بالتعامل التجاري بالمعدن الثمين؛ ومن ثم تقليص مخاطر حدوث نقص عالمي. وأخفق عدد قليل من الأشخاص، في ملاحظة أنه من خلال إيجاد مصدر مقيد للطلب على الإسترليني، فإن الخطة ستعزز مكانته المميزة في مجموعة العملات وتسهل عمله إلى حد كبير بإعادة الجنيه إلى معيار الذهب. ولكن الخطة لم ترَ النور قط – في الحقيقة – إلا في عدد من الدول الثانوية وسط أوروبا.

الشكل (2)
احتياطي الذهب: 1913 - 1923
(مليون دولار)



إثرَ الحرب حصلت الولايات المتحدة على معظم احتياطي الذهب في العالم.

إن مصدر القلق الكبير في أوساط المصرفيين إثرَ الحرب، لم يتعلق إلى حد كبير بافتقار العالم إلى الذهب، بل إن كثيراً من الذهب يُركَّز في الولايات المتحدة. وقد ساد قبل الحرب، بعض التكافؤ في أوساط القوى الاقتصادية الرئيسية، بين كمية الذهب في كل نظام مصرفي وحجم اقتصادها؛ فعلى سبيل المثال، شكلت الولايات المتحدة، من خلال ناتج محلي إجمالي قدره 40 مليار دولار، نحو نصف إنتاج القوى الاقتصادية الأربع الكبرى، واحتفظت بما قيمته نحو ملياري دولار من الذهب، وهو أقل بقليل من نصف إجمالي الذهب الموجود في هذه الدول الأربع. وكان التوازن قاسياً، ولكنه كان فاعلاً - واحتفظت فرنسا بكمية كبرى، على حين احتفظت بريطانيا بكمية أقل - لكن النظام سار بسلاسة ملحوظة.

وبحلول عام 1923، كدست الولايات المتحدة، ما يقرب من 4.5 من مليارات الدولارات من أصل 6 مليارات دولار من احتياطي الذهب الموجود لدى القوى

الاقتصادية الأربع الرئيسية، وهو يفوق بكثير ما تحتاج إليه؛ لإدامة اقتصادها. وقد تم تداول نحو 400 مليون دولار على شكل نقد، على حين تكونت البقية من سبائك قضبان صغيرة بحجم ربع جالون حليب، وكان كل منها يزن نحو 25 رطلاً، وهي مكدسة في خزائن بنوك الاحتياطي الفيدرالي ووزارة الخزانة. ويوجد المخزون الأكبر منها، تحت حي "مانهاتن السفلي"، وهو نحو 1.5 من مليارات الدولارات في مستودع وزارة الخزينة، عند التقاطع الأسطوري لشارعي وول ستريت وبرود، والذي يضم مقر بنك الاحتياطي الفيدرالي في نيويورك. ووُزعت البقية بين بنوك الاحتياطي الفيدرالي الأحد عشر الأخرى في أنحاء البلاد.* وبحسب أحد التقديرات، بلغ الفائض من احتياطي الذهب في الولايات المتحدة، نحو ثلث ما تملكه؛ أي 1.5 من مليارات الدولارات تقريباً.

وفي الوقت الذي كان فيه النظام النقدي الأمريكي، يغرق في هذا الفائض الضخم كانت أوروبا، وخاصة بريطانيا وألمانيا، تعاني نقصاً حاداً. وتبقى للاقتصادات الأوروبية الثلاثة الكبرى التي عملت قبل الحرب بصعوبة، ما قيمته 3 مليارات دولار من الذهب. وفي مواجهة مطالب مستمرة لدفع الذهب، لجأت البنوك المركزية الأوروبية إلى إجراءات معقدة؛ أهمها: سحب القطع النقدية من التداول. وبدأت التعويذات الصلبة التي سادت إبان ازدهار الطبقة الوسطى مطلع القرن، بالاختفاء تدريجياً من جيوب أوروبا، واستبدال قطع رثة من الورق بها. وبحلول منتصف العشرينيات من القرن العشرين، كانت الولايات المتحدة الدولة الكبرى الوحيدة التي يمكن المرء العثور فيها على قطع نقدية ذهبية.

وقد ترك تركيز المعدن الرئيسي الثمين في العالم في الولايات المتحدة، بقية العالم مع احتياطي غير كافٍ؛ لتسهيل حركة عجلة التجارة. وأصبح الألم المتمخض عن معيار الذهب الدولي مثل طاولة لعبة البوكر، جمع فيها لاعب واحد قطع اللعب كافة، وببساطة لا يمكن استئناف اللعبة مرة أخرى.

---

* "فورت نوكس"؛ حيث يتم الآن الاحتفاظ بذهب الخزينة الأمريكية، لم تُنشأ إلا عام 1936.

كان جون مينارد كينز، أحد الرجال الذين لم يجدوا صعوبة في تحرير أنفسهم من قيود معيار الذهب. وبعد انتهاء مؤتمر السلام عاد إلى التدريس في جامعة كامبريدج، ولكن إثرَ النجاح المدوي لكتابه الآثار الاقتصادية للسلام، قلص انخراطه في الجامعة وأصبح مشغولاً بشكل متزايد في الساحة الكبرى من الشؤون الدولية. وانضم إلى مجلس إدارة شركة تأمين وأصبح رئيس مجلس إدارة مجلة نيشن الأسبوعية البريطانية التي كان يكتب فيها بشكل اعتيادي - كما كان يفعل لصحيفة مانشستر جارديان - مقالات تنشر بالتزامن في أنحاء العالم؛ ومن ذلك: أسبوعية ذا نيو ريببلك الأمريكية. كما بدأ بجمع ثروة؛ بوصفه مضارباً في مجال العملة.

ولم تكن هذه الطريقة مألوفة لجمع المال عام 1919، وقبل عام 1914، كانت العملات محددة، وكانت فرص جني أرباح من عدم الاستقرار في أسعار صرف العملات شبه معدومة. وإثرَ الحرب، ومع بدء أسعار صرف العملات الرئيسية بالتذبذب، أصبح من الممكن جني عائدات كبيرة - وخسارة مبالغ كبيرة مماثلة أيضاً - من خلال المراهنة على اتجاه مثل هذه التحركات. وفي خلال النصف الثاني من عام 1919؛ وقد قلص كينز لقناعته أن الآثار التضخمية للحرب، ستقوض العملات للدول المتحاربة الرئيسية، ما لديه من الفرنك الفرنسي والمارك الألماني والليرِ الإيطالي، وشراء عملات الدول التي ظلت بعيدة معظم أوقات الحرب: الكرون النرويجي، والكرون الدنماركي، والدولار الأمريكي، وبشكل مثير للاهتمام، الروبية الهندية.[2] وحقق عائدات بلغت 30 ألف دولار خلال الأشهر القليلة الأولى. وقد شكل مطلع عام 1920، مجموعة تضم شقيقه، وبعض أوساط مجموعة "بلومزبيري"، وصديقاً ممولاً من مدينة لندن. وبحلول نهاية نيسان/ إبريل عام 1920، جنت المجموعة 80 ألف دولار أخرى. وبعد ذلك وبشكل مفاجئ، وفي غضون أربعة أسابيع؛ أدت فورة تفاؤل حيال ألمانيا إلى دفع العملات الأوروبية المتراجعة إلى الأعلى بشكل مقتضب؛ ما أدى إلى القضاء على رأس المال لديهم تماماً. وجد كينز نفسه على وشك الإفلاس، ووجب إنقاذه بواسطة والده المتسامح. ومع ذلك، وبدعم من عائلته المتساهلة، وبقرض من الممول السير إرنست كاسل، استمر في مضاربته، وهي التي

تمحورت في الجزء الأكبر حول وجهة النظر القائلة: إن العملة الألمانية وعملات وسط أوروبا، تتجه نحو كارثة. وبحلول نهاية عام 1922، جمع ثروة متواضعة وصلت إلى نحو 120 ألف دولار.

ولكن أكثر التطورات أهمية إلى حد كبير في حياته، كان وقوعه في الحب، وهذه المرة كان ذلك بشكل مدهش مع، ليديا لوبوكوفا، الامرأة الروسية المهاجرة المتزوجة التي تعمل راقصة باليه. وتنحدر ليديا، وهي ابنة رجل روسي يعمل دليلاً في مسرح إمبيريال ألكزاندرنسكي وامرأة من أصول اسكتلندية - ألمانية، من عائلة راقصين، شقيقاها وشقيقتها درسوا أيضاً في مدرسة إمبيريال باليه في مدينة سانت بيترسبيرج. عندما التقاها مينارد عام 1918، كانت ليديا في جولة مع فرقة دياجيليف للباليه، وقد أمضت سبع سنوات في الولايات المتحدة، تعمل فنانة في ملهى ليلي، وعارضة أزياء، وممثلة في مسرح هزلي، وتزوجت مدير أعمال في شركة راندولفو باروتشي. وبعد انهيار زواجها اختفت في روسيا في خضم الحرب الأهلية آنذاك مع "جنرال روسي أبيض"، ولكنها عاودت الظهور في حياة كينز نهاية عام 1921.

ومع أنهما لم يتزوجا إلا عام 1925، عندما وقع طلاقها بشكل نهائي، فإنهما انطلقا للعيش معاً عام 1923. لقد شكلا زوجاً بعيد الاحتمال، هو مفكر ذكي شديد التركيز يمتلك عبقرية للتوضيح، وهي فنانة متقلبة تمتلك ماضياً مليئاً بالخطيئة، وطائشة ولعوب، وتمتلك مهارة مساوية في الوقوع في إساءة استخدام الألفاظ بطريقة لا تنسى، وقد اشتكت ذات مرة، من أنها «تكره الوجود في البلاد خلال شهر آب/ أغسطس؛ لأن رجليها تتعرضان كثيراً للسعات (barristers) "المحامين"،[3] (وكانت تقصد "barstars" بارستارز وهي من أنواع البكتيريا)». وفي مناسبة أخرى، وبعد زيارة محل لبيع الطيور (إيفياري)، أبدت ملاحظات لمضيفتها حول "مبيضها" (أوفاري).[4] وبالرغم من ازدراء الآخرين في مجموعة "بلومزبيري" لها، ظل كينز مفتوناً بها تماماً طوال حياته.

وقد نشر كينز في كانون الأول/ ديسمبر عام 1923، دراسة قصيرة بعنوان "طريق الإصلاح النقدي"، ظهر معظمها بالفعل، في سلسلة من المقالات في صحيفة مانشستر جارديان خلال عام 1922، ومطلع عام 1923، وهي محاولة منهجية أولى للكشف عن مصادر وآثار من عدم الاستقرار النقدي المزمن الذي عصف بالعالم عقب الحرب؛ وعلى غرار كتابه الذي كتبه في وقت مبكر، جاءت الدراسة هجيناً غريباً، وهي هذه المرة دراسة شبه نظرية، مع أجزاء حول "نظرية تكافؤ القوة الشرائية"، و"سوق الصرف الآجلة"، ونصف كتيب لعامة الناس. ولكنه كان مختلفاً تماماً في لهجته عن "الآثار الاقتصادية". وكان ذلك عملاً غاضباً وعاطفياً مكتوباً في ذروة النقاش والجدل. وتميز هذا الكتاب بلمسة خفيفة، «بلهجة مترددة وشبه خجولة»،[5] وكأن المؤلف نفسه، يبحث عن الجواب لتحقيق الاستقرار النقدي.

وقبل الحرب، وبالرغم من مدى المتعة التي كان يجدها في تحدي الحلول التقليدية الزائفة حيال الأخلاقيات والسلوك والمجتمع، فإن كينز في مجال الاقتصاد تبنى تماماً المعتقد الليبرالي الذي سيطر على مهنته التي مازالت وليدة، وكان يؤمن بالتجارة الحرة، والتنقل الحر لرأس المال، وفضائل معيار الذهب.

لقد كانت هناك أوقات، ربما تكهن فيها - على غرار كثيرين من الاقتصاديين الآخرين - باحتمال كون الذهب الأساس الصحيح للمال أو لا. ولكن هذه، كانت إلى حد كبير تأملات نظرية، وفي آخر المطاف؛ أي عندما أصبحت هي الجوهر، لم يبدُ أن هناك أي أساس عملي آخر مُجرب أو مُختبر لتنظيم عملات العالم. وعندما طُلب إليه في ذروة أزمة عام 1914؛ تقديم إيجاز إلى وزير الخزانة حول احتمال وجوب إبقاء الجنيه الإسترليني مربوطاً بالذهب أو لا، كان مؤيداً قوياً لمصلحة المحافظة على هذا الربط: «مكانة لندن؛ بوصفها مركزاً نقدياً تعتمد بشكل مباشر تماماً على الثقة الكاملة في استعداد لندن الثابت»؛ للوفاء بالتزاماتها بالذهب، وسيصيبها الضرر كثيراً، إذا ما تم تعليق ذلك الالتزام «عند أول مؤشر على حدوث حالة طوارئ».[6]

وفي خلال السنوات الأولى التي تلت الحرب أيضاً، ظل كينز يدعو إلى العودة إلى الذهب، ولكن التحول في المشهد الاقتصادي العالمي، بدأ يثير له بعض الشكوك. وبرغم ذلك ظل يؤمن أن الهدف الرئيسي لسياسة البنك المركزي، يجب أن تُمَثَّل بالمحافظة على استقرار الأسعار بشكل عام. ولكن على حين، أنه اعتقد قبل الحرب بأن أفضل أسلوب لتحقيق هذا هو ضمان أن عملات؛ مثل: الجنيه الإسترليني، قابلة للتحويل تماماً إلى الذهب عند قيمة محددة، غير أنه الآن، أصبح يؤمن أنه لا يوجد أي سبب للاعتقاد بأن ربط المعروض من المال والائتمان بالذهب، سينجم عنه بالضرورة استقرار الأسعار.

ولعل السبب في نجاح معيار الذهب نهاية القرن التاسع عشر، هو أن الاكتشافات التعدينية الجديدة، واكبت بالمصادفة النمو الاقتصادي. ولم يكن هناك أي ضمان في أن هذه الحادثة التاريخية ستتواصل. كما أنه على حين أن المنطق الأصلي وراء معيار الذهب – الالتزام بإمكانية تحويل الأوراق النقدية إلى شيء ملموس بشكل لا لبس فيه – ربما كان ضرورياً لزرع الثقة عند نقطة معينة في التاريخ، فإن الأمر لم يعد كذلك. وقد تطورت المواقف تجاه الأوراق النقدية، ولم يعد من الضروري السماح للمعروض من المعادن الثمينة، بتنظيم توفير الائتمان في اقتصاد حديث متطور. وقد قال: إن البنوك المركزية قادرة تماماً على إدارة الشؤون النقدية لبلدانها بشكل عقلاني مسؤول، من دون أي حاجة إلى تقييد نفسها بهذا "الأثر الهمجي".

وبالرغم من أن طريق الإصلاح النقدي، دراسة فنية، فإن الشعور؛ بوصفه طالباً جامعياً في كامبريدج لدى كينز، لم يتمكن من مقاومة ربط الكتاب بالسخرية الهزلية التي حققت لكتاب الآثار الاقتصادية مثل هذا النجاح. وقد أهدى الكتاب بشكل تهكمي «بتواضع ومن دون إذن إلى المحافظين ومجلس إدارة بنك إنجلترا المركزي»،[7] وهو يعلم تماماً أن أعضاء المجلس المهيب، سيختلفون وكل شيء قاله تقريباً. وقد سخر من أهمية الذات لأولئك «المصرفيين المحافظين»،[8] ممن «يعدّونها أكثر انسجاماً وملابسهم، وترشيداً للتفكير أيضاً، وتحويل النقاش العام للموضوعات المالية بعيداً عن المنطقي

باتجاه مستوى أخلاقي مزعوم؛ ما يعني عالماً من الفكر؛ حيث يمكن المصلحة الشخصية أن تتفوق على المصلحة العامة، من دون مزيد من النقاش». كما أضاف إلى الكتاب، ذلك النوع من الملاحظات الذكية - وأشهرها: "في نهاية الأمر كلنا سنموت" - التي جعلته متحدثاً متألقاً.

لكن قدرة كينز في تعرية ظاهرة نقدية، وكشف بعض حقائقها الأعمق وارتباطاتها بالمجتمع بشكل عام، أكثر من أي شيء آخر، هي التي جعلت كتاب طريق الإصلاح النقدي، عملاً تقليدياً باقياً؛ فقد أظهر - على سبيل المثال - من خلال تعقب آثار ارتفاع الأسعار في الفئات المختلفة في صورة مصطنعة للاقتصاد - وهو ما قد يسميه الاقتصاديون اليوم نموذجاً - أن التضخم ليس ارتفاعاً للأسعار فحسب، بل آلية بارعة لنقل الثروة بين الفئات الاجتماعية، من المدخرين والدائنين وأصحاب الدخل، إلى الحكومة والمدينين ورجال الأعمال؛ وبذلك، سلط الضوء على حقيقة أن التضخم إثرَ الحرب، في دول؛ مثل: فرنسا وألمانيا، لم يكن نتيجة خطأ في السياسة النقدية فحسب، بل كان ظاهرة للخلاف الجوهري الذي عصف بالمجتمع الأوروبي منذ الحرب، حول كيفية تقاسم العبء المالي المتراكم لذلك الصراع المرعب.

وعلى نقيض كتاب الآثار الاقتصادية، لم يكن للكتاب الجديد أي أثر عملي تقريباً. وفي الوقت الذي انهارت فيه عملات وسط أوروبا تماماً، واقترب الفرنك بشكل خطير من الحافة، لم يكن في الإمكان إقناع كثيرين من الناس، بأن يجعلوا إدارة الأموال الوطنية وقيم العملات، تحت تصرف كبار المسؤولين في وزارة الخزانة أو السياسيين أو محافظي البنوك المركزية. وقد توافر كثير من الأمثلة؛ للإشارة إليها - ألمانيا والنمسا وهنجاريا، بعضها باعتراف الجميع بشكل مَرضي مفرط - لما يمكن أن يحدث عند إزالة معيار الذهب. لكن تجربة العقد المقبل - بحسب تعبير أحد كُتّاب سيرة كينز - ستحصد لكتاب طريق الإصلاح النقدي، «ولاء نصف العالم».[9]

وقد جاء رد نورمان على كتاب طريق الإصلاح النقدي، على نحو متوقع برفضه؛ على أنه تفاهة هاوٍ ذكي. وكما جاء في إحدى كتاباته إلى سترونج، «في الوقت الراهن يبدو أن السيد كينز تفوق على نفسه نوعاً ما، وهذا حقيقة ربما تنبع من محاولته الدمج بين منصبه مستشاراً مالياً لهذه الدولة وغيرها، ومضارباً من الدرجة الرفيعة».[10]

إن ما فرّق بين نورمان وكينز، كان يتعلق بشكل أقل بالاقتصاد، وبشكل أكبر بالفلسفة والنظرة إلى العالم؛ فبالنسبة إلى نورمان، لم يكن معيار الذهب ببساطة آلية مناسبة لتنظيم المعروض من المال الذي تعدّ فاعليته مسألة تجريبية. وقد فكر في هذا الأمر من جوانب تتعلق بشكل أكبر بالوجود. لقد شكل أحد أعمدة المجتمع الحر؛ مثل: حقوق الملكية أو الأمر بالإحضار، وهما الأمران اللذان طُورا في العالم الغربي الحر؛ للحد من صلاحيات الحكومة، وهي في هذه الحالة: صلاحيتها في تخفيض قيمة العملة. ومن دون مثل قاعدة ضبط السلوك هذه لحمايتها، فإن البنوك المركزية لا محالة ستُعرض لضغوط مستمرة للمساعدة في تمويل حكوماتها بالطريقة نفسها إلى حد كبير، وهي التي فعلتها هذه الحكومات إبان الحرب، بالرغم من كل الآثار التضخمية التي كانت ماتزال واضحة جداً. وكان الربط بالذهب، الدفاع الوحيد المؤكد ضد مثل هذا الهبوط الحاد في قيمة المال.

تأثر رد فعل نورمان على كتاب طريق الإصلاح النقدي، بالتعاملات الشخصية بينه وبين كينز؛ فإثرَ الحرب، وبعد اتفاق نورمان على معظم ما جاء على لسان كينز بخصوص التعويضات، طلب نورمان مشورة كينز في ذروة التضخم المرتفع في ألمانيا. ولكن معارضة كينز القوية لتسوية ديون الحرب مع الولايات المتحدة وهي التي كان نورمان مسؤولاً عن صوغها، أحدثت هوة بينهما. وبحسب أحد الأصدقاء المقربين، فإن نورمان الذي يعد شديد الحساسية للانتقاد العلني، أخفى أحقاداً مدة طويلة، وهو «أكثر الرجال حباً للانتقام ممن عرفتهم على الإطلاق».[11] ومنذ ذلك الحين، وبالرغم من تقاطع دوائرهما الاجتماعية إلى حد ما، إضافة إلى أن كينز، بالرغم من مهاجمته المؤسسات التقليدية في شبابه، أصبح بالفعل معروفاً على نطاق واسع، بأنه ألمع اقتصادي في مجال النقد بين أبناء

جيله، فإن نورمان تجاهله باستمرار مهنياً، ورفض دوماً دعوته إلى تقديم المشورة إلى بنك إنجلترا المركزي.

كانت ردود أفعال سترونج في ظاهرها، شبيهة بردود أفعال نورمان. ولم يلتقِ كينز قط، ولكن على ضوء خلفيته التطهرية (البيوريتانية)، فإنه سيرفض بشدة الاستهتار والسخرية لدى "بلومزبيري" من السلطة. وعند صدور كتاب الآثار الاقتصادية، قال يصف كينز: «إنه شاب لامع، ولكني أخشى أنه غريب الأطوار نوعاً ما، ويمتلك قوة عظيمة لفعل الخير، وبعض القدرة للأسف... على الأذى!».[12] وقد شعر كثيرون في دائرته بالاستياء تجاه سخرية كينز القاسية من وودرو ويلسون في مؤتمر السلام. وردد ذلك مرة أخرى في ردة فعله على كتاب طريق الإصلاح النقدي.[13] وقد كتب إلى نورمان في 4 كانون الثاني/ يناير عام 1924، من صحراء أريزونا، «وصل كتاب كينز الصغير بأمان، وأقوم بقراءته الآن. أُكن احتراماً كبيراً لقدرته وعذوبة فكره وطلاقته، ولكنني أخشى كثيراً من بعض أفكاره الغريبة التي أثارت إعجابي بأنها نتاج خيال قوي، من دون شيء كثير من الخبرة العملية».

وقد مُثِّلت السخرية الخفية بأن كل واحدة من توصيات كينز الرئيسية - قطع العلاقة بين أرصدة الذهب، وتوفير الائتمان، واستبدال نظام لإدارة الأموال بالآلية التلقائية لمعيار الذهب، وتركيز سياسة الائتمان نحو استقرار الأسعار المحلية - تطابقت تماماً والسياسات التي بدأها سترونج في الولايات المتحدة.

وفي خلال الحرب؛ أدى تدفق الذهب إلى الولايات المتحدة، إلى رفع الأسعار بنسبة 60٪. وعند وقف القتال وتواصل الاضطرابات في أوروبا واستمرار وصول الذهب، قرر سترونج أن الوقت قد حان للتخلي عن القواعد التقليدية لمعيار الذهب، وعزل الاقتصاد الأمريكي عن طوفان سبائك الذهب. وقد غرق النظام بفائض الذهب؛ ما يعني أن اتباع الأوامر التقليدية لمعيار الذهب؛ كان سيقود إلى توسع ضخم في الائتمان المحلي، وهو الأمر ذاته الذي كان سيقود - لا محالة - إلى معدلات تضخم كبيرة جداً، ورأى سترونج أن

ذلك سيقود إلى مضاعفة الأسعار، ولم يكن من المنطقي بالنسبة إليه أن تـستورد الولايـات المتحدة في الواقع، السياسات التضخمية الأوروبية وزعزعة استقرار نظامها النقـدي؛ لأن "العالم القديم" أصابته كارثة سياسية ومالية فقط؛ ولذلك، بدأ الاحتياطي الفيدرالي بكبح تأثيرات الذهب الإضافي في المعروض من النقود؛ بتقليص حجم الائتمان الـذي قدمـه إلى البنوك؛ ومن ثم معادلة أي سيولة ناجمة عن تدفق الذهب.

وقد بدأ سترونج – بعد تخلصه من إجراءات العملية البسيطة لمعيار الذهب التي ربطت توفير الائتمان باحتياطي الذهب فقط – بارتجال مجموعة بديلة من المبـادئ لتوجيـه الـسياسة النقدية.[14] واعتقد بـأن الهـدف الرئـيسي للاحتيـاطي الفيـدرالي، يجـب أن يُمثِّـل بمحاولـة استقرار الأسعار المحلية. ولكنه اعتقـد بـأن عـلى الاحتيـاطي الفيـدرالي أيـضاً، الاسـتجابة للتذبذب في نشاط الأعمال؛ أي بتعبير آخر، يجب عـلى الاحتيـاطي الفيـدرالي محاولـة صـقل الاقتصاد، من خلال فتح باب الائتمان عندما تـضعف الظـروف التجاريـة وإغلاقـه عنـدما يكون الاقتصاد قوياً.

وقد شكلت مجموعة المبادئ الجديدة هذه، وهي التي تم وضـعها عـلى اسـتعجال، ثورة هادئة وغير معلنة بعناية فعلاً في السياسة النقدية، وحتى ذلك الوقت، رأت البنوك المركزية مهمتها الرئـيسية ممثلة بحماية العملـة، فحـصر رجالهـا مـسؤولياتهم في ضـمان إطلاق العنان لمعيار الذهب، والتدخل فقط في أوقات الأزمة أو الذعر. وكانت سياسـة الائتمان لكل دولة صـناعية، مدفوعـة بعامـل واحـد فقـط: احتيـاطي الـذهب. ولكـن الولايات المتحدة التي تغـرق الآن بالـذهب، أصـبحت تـشعر بالاطمئنـان تجـاه متانـة عملتها. وبقيادة سترونج، تولى الاحتياطي الفيدرالي مسؤولية جديدة تماماً، وهي تعزيـز الاستقرار الاقتصادي الداخلي.

ويعدّ سترونج – أكثر من غيره – الـشخص الـذي اخـترع البنـك المركـزي المعـاصر. وعندما نشاهد بن برنانكي، أو من قبله، ألان جرينسبان، أو جان – كلود تريشيه، أو مـيرفن كنج، وهم يصفون مسعاهم لتحقيق التـوازن الـصحيح بـين النمـو الاقتـصادي واسـتقرار

الأسعار، فإن شبح بنجامين سترونج يحوم حوله. وتبدو الأمور كلها الآن واضحة بشكل مبتذل، ولكن في عام 1922، شكل ذلك ابتعاداً جذرياً عن أكثر من مائتي عام من تاريخ البنوك المركزية.

وكانت سياسة سترونج الممثلة بمعادلة تأثير تدفق الذهب في ظروف الائتمان المحلية؛ تعني أنه مع وصول السبائك إلى الولايات المتحدة، فإنها تُسحب من التداول بالفعل. وكأن هذا الكنز كله، وهو الذي تم استخراجه بشكل مؤلم من أعماق الأرض، يعاد دفنه مرة أخرى.

وقد احتوت سياسة سترونج تناقضاً أساسياً؛ فهو - أولاً - كان يدعو إلى عودة عالمية إلى معيار الذهب الدولي، وكان - ثانياً - يفعل أموراً لا تعمل على تقويض العقيدة التي زعم أنه يؤمن بها أكثر من غيرها فحسب، بل من خلال منع إعادة تدوير الذهب إلى أوروبا أيضاً؛ حيث كان يزيد من الصعوبة أمام أوروبا للتفكير في إعادة الانضمام إلى الولايات المتحدة في معيار الذهب. وقد شكل ذلك معضلة لم يتمكن من حلها قط.

رأى المصرفيون الأوروبيون أن اختلال التوازن الضخم في سبائك الذهب بين بلدانهم والولايات المتحدة، يمثل مشكلة أساسية أمام العالم، ودفعوا باتجاه آلية ما؛ لإعادة تدوير بعض هذا الذهب، وكتب نورمان إلى سترونج في كانون الثاني/ يناير عام 1924، قائلاً: «لا أعتزم السماح بمرور ربع عام آخر من دون لقائك وجهاً لوجه وسؤالك، بحق السماء، كيف سيقوم نظام الاحتياطي الفيدرالي وخزينة الولايات المتحدة باستخدام احتياطيهم من الذهب؟».[15]

كان كينز أول من أدرك أنه بالرغم من كل الخطابات العلنية حول استئناف العمل بمعيار الذهب، فإن التدابير الجديدة تختلف كثيراً - في الحقيقة - عن الآلية المقدسة والاستجابة التلقائية قبل الحرب، وقد بيّن ذلك. وبحسب تعبيره في كتاب طريق الإصلاح النقدي، فإن «معيار الدولار أُقيم على أساس العجل الذهبي، وطوال العامين الماضيين

تظاهرت الولايات المتحدة بأنها تحافظ على معيار الذهب، ولكنها في الحقيقة وضعت معيار الدولار».[16]

إن هذا في الواقع؛ يعني أن الاحتياطي الفيدرالي كان غارقاً في الذهب إلى درجة أنه تحول من بنك مركزي للولايات المتحدة إلى بنك مركزي للعالم الصناعي بأسره. وكان قلق كينز الرئيسي ممثلاً بأن بريطانيا والدول الأوروبية الرئيسية الأخرى، ستجد نفسها تتلقى إملاءات من الاحتياطي الفيدرالي الذي يركز بشكل رئيسي على احتياجات الاقتصاد المحلي الأمريكي، وربط أوروبا المتعطشة للذهب بسياسة الائتمان الأمريكية. وكان سترونج يخوض غمار وضع معيار ذهب غير فاعل، يكون فيه الطرف الأوروبي مشدوداً بإحكام إلى قواعد تقليدية، في الوقت الذي يدار فيه الطرف الأمريكي من الاحتياطي الفيدرالي طبقاً لأهدافه وقيوده.

كان كينز سيصاب بمزيد من الرعب لو تحقق أكثر، من طريقة عمل الاحتياطي الفيدرالي وشخصيات الرجال الذين أداروه؛ ومثّل قانون الاحتياطي الفيدرالي لعام 1913، تسوية سياسية، فقد كانت القرارات المتعلقة بمستوى أسعار الفائدة وشروط الائتمان في أيدي بنوك الاحتياطي الإقليمية الاثني عشر التي يسيطر عليها المصرفيون. وكان يُشرف على هذه الشبكة مجلس مركزي من ثمانية محافظين، كلهم بتعيين رئاسي، ويتخذون من واشنطن مقراً لهم. وبشكل عام يمكن بنوك الاحتياطي إصدار السياسات، ولكن هذه السياسات بحاجة إلى تصديقها من مجلس المحافظين.

ولم يكن مفاجئاً ضرورة وجود مقدار معين من المنافسة للسيطرة داخل النظام. وقد اتسم المحور الدقيق للسلطة بالغموض، إضافة إلى كثيرين من المغرورين - أي من اثني عشر محافظاً لبنوك الاحتياطي، والأعضاء الستة المعينين سياسياً في مجلس الاحتياطي الفيدرالي، ووزير الخزانة، ومراقب العملة، وهما، من الأعضاء في المجلس بحكم المنصب - كانوا يتصارعون على النفوذ.

ومنذ البداية كان المجلس في واشنطن هيئة من دون هدف أو تفويض واضح. وعندما أُسس عام 1913، كان تصور ويلسون للمجلس، أنه وكالة تنظيمية تقف مراقباً على بنوك الاحتياطي الإقليمية المختلفة؛ ولذلك، اعتقد بضرورة أن يضم أفراداً من خارج النظام المصرفي. ولكنه لم يكن مستعداً لمنحه كثيراً من الأهمية. وعندما اشتكت أول مجموعة من محافظي المجلس إلى الرئيس، بأن خبير البروتوكول في وزارة الخارجية، قرر أن الجهاز الحكومي الذي تم تشكيله حديثاً، يجب أن يأتي آخراً في الصدارة الاجتماعية، رد ويلسون بقوله: أعتقد «بأنهم قد يحلون خلف إدارة الدفاع المدني مباشرة». [17]

ولم يكن المجلس مقراً خاصاً به، ولكنه عمل ضمن مجموعة مكاتب معتمة وكئيبة تقع في الطابق العلوي لمبنى وزارة الخزانة، الذي كانت غرفة المجلس الطويلة والضيقة، تطل منه على الساحة الداخلية القاتمة. وكانت رواتب أعضاء المجلس نموذجية مع الخدمة المدنية، وتقل كثيراً عن تعويضات القطاع الخاص، وهي أقل بكثير من رواتب محافظي بنوك الاحتياطي الفيدرالي الإقليمية. ولم يكن مفاجئاً أن المجلس وجد صعوبة في جذب الأشخاص الجيدين، وفي إحدى المناسبات رفض ستة مرشحين مختلفين، عرضاً لتولي منصب قبل التمكن من إقناع شخص ما، بقبوله. [18]

ونتيجة لذلك، كان المجلس – بحسب وصف جيه كيه جالبريث – «هيئة للعجز المذهل». [19] وفي عام 1923، شغل دانييل كرسنجر منصب رئيس المجلس، وكان جالبريث الذي ولد في كوخ خشبي في ماريون بولاية أهايو، شخصية ذات مكانة محلياً، وكان محامياً، ومصرفياً رُقّي إلى منصب المستشار العام لشركة "ماريون ستيم شوفل"، ورُشّح مرتين لعضوية الكونجرس، ولو من دون نجاح. كما حظي بأن يكون أحد أصدقاء الصبا لـ"وورين هاردنج"، بالرغم من أنه بكل المقاييس «مجرد تماماً من الإحساس المصرفي العالمي أو الشعور الاقتصادي»، [20] وقد تم تعيينه مراقباً للعملة عام 1922، بعد أن أصبح صديقه القديم رئيساً. وقام الرئيس في العام اللاحق، بترقيته إلى منصب رئيس المجلس.

ضم المجلس، إلى جانب الرئيس والعضوين الآخرين بحكم المنصب، خمسة محافظين آخرين، يتم اختيارهم بحذر؛ لا بسبب خبراتهم، بل لضمان تمثيل مناسب للمناطق المختلفة من البلاد. ومن ممفيس بولاية تينيسي، جاء جورج روسا جيمس، وهو تاجر للسلع المجففة، ورجل يتمتع بطاقة كبيرة؛ مثل: ماسة خام، ولكن أفكاره الاقتصادية عملت على الجانب الغريب الأطوار؛ نظراً إلى جذوره الراسخة في الماضي؛ حيث اعتقد بأن القاعدة الأساسية للاقتصاد، تكمن في الحصان والبغل والقش، وأن ضعف الأمة بدأ مع مجيء السيارة.[21]

ومن ولاية أيوا جاء إدوارد كننجهام الذي بدأ حياته مزارعاً يعمل بيديه؛ ليصبح بعد ذلك، رئيساً للمجلس التشريعي في ولاية أيوا. كما جاء من بوكيبسي بولاية نيويورك إدموند بلات، وهو ناشر صحيفة محلية دخل عالم السياسة عضواً في مجلس مفوضي المياه في البلدة؛ لينتقل بعد ذلك لتمثيلها في الكونجرس عن الحزب الجمهوري ثلاث فترات.[22] كما قدمت بوسطن ذاتها جورج هاملن الذي يعدّ الأطول خدمة بين المحافظين؛ نظراً إلى تعيينه في منصب رئيس المجلس من وودرو ويلسون عام 1914. ورشح هاملن الذي مارس مهنة المحاماة، نفسه لمنصب محافظ ولاية ماساشوسيتس عام 1902، وعام 1910، من دون نجاح، إنها حياة مهنية سياسية مخفقة، لم تشكل معوقاً على ما يبدو، بل مثلت بالفعل شبه مؤهل لعضوية المجلس.

كان عضو واحد في إمكانه الزعم بشكل مشروع، امتلاك بعض الخبرة ذات الصلة بذلك، هو الدكتور أدولف ميلر؛ ونظراً إلى دراسته الاقتصاد في جامعة هارفارد، فقد عمل أستاذاً في جامعة كاليفورنيا في بيركلي طوال ربع قرن. وشعر ميلر الذي يعدّ رجلاً مزعزعاً جداً، بالاستياء؛ بسبب عدم التقدير الكافي لمؤهلاته من زملائه الذين هم ذاتهم مالوا إلى رفضه وعدّه من منظري البرج العاجي من دون خبرة عملية. وكان ميلر يميل إلى الجدل، وعندما يسأم زملاؤه من المشاحنات التي لا تنتهي، كان يبدأ بالجدل مع نفسه. ومما لا يبعث على الدهشة! أنه كان في كثير من الأحيان مشوشاً ومتردداً مع نزعة إلى تبني مواقف

متعصبة جداً ولكنها متناقضة، حول كثير من القضايا. كما طور عداءً خاصاً تجاه سترونج، وإزاء استيائه من النفوذ والسلطة لدى الرجل الأصغر سناً.

ولم يكن مُجدياً أن ميلر، درس الاقتصاد في وقت كان فيه الاقتصاد النقدي، من حيث هو علم، في مراحله الأولى؛ ما قاده - من ثم - إلى تبني سلسلة من المعتقدات القديمة حول الطريقة التي من المفترض أن تعمل بها السياسة النقدية؛ ومن بين هذه المعتقدات: المذهب البائد الآن، وهو "مبدأ الفواتير الحقيقية"، الذي يقول: إن الاحتياطي الفيدرالي والبنوك التجارية؛ مادامت قد حصرت نفسها في توفير ائتمان قصير الأمد فقط؛ لتمويل المستثمرين فإن الأمور ستسير على ما يرام.

وفي مواجهة مراقبين بهذا الشكل، لم يكن مفاجئاً أن سترونج، تمكن من ملء فراغ القيادة ومن السيطرة على المؤسسة. وعلى عكس رؤسائه الشكليين، فقد قام بمحاولة منسقة - وخاصة في أثناء الرحلات الكثيرة إلى أوروبا - بتثقيف نفسه حول المصرفية المركزية؛ وقد كان - على سبيل المثال - هو المسؤول عن إدخال أكبر تجديد في طريقة عمل الاحتياطي الفيدرالي؛ أي ما يسمى عمليات السوق المفتوحة. وعندما تولدت فكرة الاحتياطي الفيدرالي، جاء الافتراض بأنه سيؤثر بشكل رئيسي في ظروف الائتمان، من خلال التغييرات في سعر الخصم وسعر الفائدة اللذين يفرضهما على القروض للبنوك الأعضاء في المجلس. وبحلول العشرينيات من القرن العشرين، ثبت أن هذا الأسلوب سلبي جداً؛ لاعتماده - كما حدث - في تأثيره في مدى الاستعداد، قل أو كثر، من المصرفيين للاقتراض من نافذة الخصم. وأدرك سترونج أنه من خلال الشراء أو البيع للسندات الحكومية من محفظته الاستثمارية، فإن في إمكان الاحتياطي الفيدرالي بشكل مباشر وفوري تغيير، حجم النقد المتداول عبر النظام المصرفي.

وقد أصبح مما لا بد منه، أن تُحول السيطرة على عمليات السوق المفتوحة إلى قضية صراع قوي على السلطة. وكان الشراء والبيع للسندات من المحفظة الاستثمارية متروكين

بادئ الأمر لبنوك الاحتياطي الفيدرالي، ولكنْ، في عام 1923، حاول المجلس؛ إدراكاً منه لقدرة الإدارة الجديدة، تولي المسؤولية من خلال الطلب من اللجنة التي اتخذت هذه القرارات العمل تحت مظلته. وكان سترونج - آنذاك - موجوداً في كولورادو لقضاء فترة نقاهة من نوبة مرض السل في الحنجرة. وقد شعر سترونج بغضب شديد. وكتب إلى أحد زملائه المحافظين: «سأتأكد من ذهابهم إلى الجحيم، قبل أن يتم استبعادي من تلك الحفنة الجبانة».[23] ولكنه في آخر المطاف، رضخ بمنح المجلس الإشراف على مثل تلك العمليات. ولكن بصفته أكثر المسؤولين معرفة في لجنة السوق المفتوحة الجديدة، فقد تمكن بسهولة من إدارة دفة الأمور حول القرارات كافة بالفعل.

أثار سترونج خلال قيامه بذلك حفيظة كثيرين، من دون أن يُخفي نفاد صبره تجاه أعضاء المجلس.[24] واشتكى بعض الناس من أن سترونج مغتر بقدراته الخاصة، وصدامي جداً، ويفتقر إلى سداد الرأي، وخاصة حول الأشخاص؛ وبصفته القائد المفكر للاحتياطي الفيدرالي، فقد تمكن من حشد كثير من الأتباع داخل المؤسسة و«التبجيل»،[25] من الشبان.

لو كان هناك مشكلة واحدة تتعلق بعملية وضع السياسة النقدية هذه، فهي تُمثّل بأنها اعتمدت تماماً على سترونج بشكل كبير: على رأيه ومهارته ونفاذ بصيرته. ولقد كان مستبداً جداً، وعمل بشكل منفرد إلى حد كبير، ولم يبذل أي جهد لبناء إجماع عبر النظام كله؛ ونتيجة لذلك، فإن المنطق الذي يكمن وراء كثير من قراراته، تم تعريضه لإساءة تفسير، إضافة إلى تشكيك مستمر في دوافعه؛ ونتيجة لإخفاقه في مأسسة السياسات والأفكار التي تقف وراء هذه القرارات؛ فقد أدت الصراعات الداخلية؛ حالَ عدم وجوده، إلى شلّ الاحتياطي الفيدرالي.

وقد قارن كينز ذات مرة دور بنك إنجلترا المركزي في ظل النظام قبل الحرب، إلى دور "قائد الفرقة الموسيقية". وبالرغم من إدارة البنك - آنذاك - من نادٍ من الأرستقراطيين الكبار والمعروفين في مدينة لندن، فإن معيار الذهب سار بشكل جيد؛

لكون الظروف مواتية جداً أولاً، ولكون مديري البنك - بالرغم من فتورهم وضيق أفقهم - يتمتعون بالصلابة ثانياً. وإثرَ الحرب، وفي الوقت الذي ناضل فيه العالم للخروج من الفوضى الاقتصادية، والعملات مازالت تعاني الاضطراب، ونقصاً في المعروض من الذهب في كل مكان خارج الولايات المتحدة، لم يكن هناك ما يبشر بالخير، في أن "قائد الفرقة الموسيقية" الجديد، وهو الاحتياطي الفيدرالي، مؤسسة مقسمة جداً، لم تدرك تماماً الدور الملقى على عاتقها؛ وسيكون هذا الدور بين يدي طاقم متنافر، من: رجال أعمال صغار، وانتهازيين سياسيين هواة لا يمتلكون كثيراً من الخبرة في مجال المال أو المصرفية المركزية.

الجزء الثالث

بثّ روح جديد

1923 - 1928

10

جسر بين الفوضى والأمل

ألمانيا: 1923

"دعوني أُصدر عملة دولة ما وأُسيطر عليها، ولا يهمني من يضع القوانين"!

ماير أمشل روتشيلد (1744 – 1812)، مؤسس أسرة روتشيلد

في الساعة العاشرة تماماً من مساء يوم 8 تشرين الثاني/ نوفمبر عام 1923، كان في الإمكان مشاهدة رجلين يصلان إلى فندق كونتننتال في برلين؛ لتناول عشاء حميم في إحدى قاعات الطعام الخاصة بالفندق.[1] وكان كل واحد منهما – بطريقته الخاصة – صورة كاريكاتيرية لنوع من الألمان، وكأنهما قد قدِما تقريباً من استوديو للشخصيات النمطية. الشخصية الطويلة النحيلة بشارب عسكري مقصوص، وشعر قصير مفروق بدقة متناهية عند المنتصف هو هيلمار شاخت، الذي يعد الآن أحد أبرز المصرفيين في برلين، كما يعد مديراً وعضواً في مجلس إدارة دانات بنك، ثالث أكبر بنك في ألمانيا.

والشخص الآخر كان قصيراً وبديناً، وضخم الرأس، ومنتفخ الوجه الذي يشبه العجين؛ نتيجة الإسراف في الأكل وقلة التمارين الرياضية. ومن خلال ابتسامته الهادئة وسلوكه الاجتماعي فقد بدا مثل أحد أبناء الطبقة السفلى التقليديين في برلين، فهو فظ متهور ولكنه طيب القلب. وهذا هو جوستاف ستريسمان الذي كان قبل ثلاثة أشهر من الآن، قد أصبح مستشاراً لألمانيا. لقد كان بالفعل كما يبدو: برليني من أسفل الطبقات الوسطى، ابن صاحب نُزل وموزع للبيرة، بالرغم من أنه حاصل على شهادة الدكتوراه في الاقتصاد من جامعة برلين، ويعدّ سياسياً متمرساً، وعضواً في مجموعة ضغط للشركات، منذ أن كان في سن الثانية والعشرين.

وقد صادف اليوم اللاحق وهو 9 تشرين الثاني/ نوفمبر، الذكرى السنوية الخامسة لرحيل القيصر. وقد أقامت السفارة السوفيتية في الليلة الماضية حفلاً كبيراً للاحتفال بالذكرى السنوية المشتركة لثورتها والثورة الألمانية، ولكن ستريسيمان اعتذر عن عدم الحضور؛ بحجة أعمال الدولة. وعلى مدى اليومين الماضيين كان منهمكاً في اجتماعات إلى أعضاء حكومته في محاولة للتوصل إلى طريقة لتجنيب البلاد حالة إفلاس وشيكة.

وفي 5 تشرين الثاني/ نوفمبر، ارتفع سعر رغيف الخبز من زنة كيلوجرامين من 20 مليار مارك إلى 140 مليار مارك؛ ما أثار أعمال شغب في أرجاء البلاد.[2] وفي برلين خرج آلاف الرجال والنساء إلى الشوارع، وهم يهتفون "الخبز والعمل"! وعُرِّضت آلاف المحلات - مخابز وملاحم ومحلات ملابس أيضاً - لأعمال نهب. وحتى في الطرف الغربي الراقي من المدينة، تم وقف السيارات وعُرِّض ركابها للسرقة. وفي المناطق ذات الأغلبية اليهودية إلى الشرق، وهي المحيطة بـ "الكزاندربلاتز"، عُرِّض كل من يُعرف بأنه يهودي أو "يبدو يهودياً" لهجمات من عصابات قطاع الطرق الشبان. وانصبت أسوأ أعمال العنف نحو اليهود الجاليشيين الذين تم قص اللحى المميزة لكثير منهم أو تمزيق ملابسهم. وأُخضعت السوق المالية؛ أي "البورصة" للحصار، من حشود كانت تهتف: "اقتلوا يهود البورصة".

ولكن بحلول مساء 8 تشرين الثاني/ نوفمبر، ساد الهدوء أخيراً في الشوارع، وتفرقت الحشود تحت تهديد حراب الشرطة العسكرية. وبدأ رجال شرطة بروسيون مدججون بالسلاح يرتدون زياً أخضر، تسيير دوريات في المدينة الآن. وبعد صيف حار بشكل غير عادي أصبح الجو بارداً جداً. وبدأ المطر بالهطول تلك الليلة؛ ما جعل الحياة أكثر صعوبة بالنسبة إلى كثير من أهل برلين الذين أُجبروا على الاصطفاف خارج مطابخ الطعام التابعة للبلدية، ومحطات التغذية العامة المنتشرة في أرجاء المدينة.

يقع فندق كونتيننتال وسط برلين، قبالة شارع "أونتر دن ليندن" المحاط بصفوف الأشجار، ومع أنه لم يكن أحد الفنادق الرئيسية، فإنه كان قريباً بشكل مريح من

البرلمان – الرايخستاج، وهو سري بما يكفي؛ لكي يلتقي شاخت وستريسيمان من دون أن يلفتا كثيراً من الأنظار إليهما ومن دون عوائق. ولم يرغب أي منهما، في أن يشاهد في أحد أماكن الاجتماع الأنيقة العظيمة، فندق "أدلون" في شارع "باريزربلاتز" أو فندق "بريستول" في شارع "أونتر دن ليندن"، بين كل الأغنياء الجدد، وهم يسمون المستغلين والمبتزين، وهم رجال بُدناء وأجلاف جمعوا أموالهم بالاستغلال خلال تلك السنوات القليلة الأخيرة المحمومة ويمكن مشاهدتهم دوماً في الفنادق الضخمة، يحتسون الشمبانيا، ويلتهمون المحار والكافيار.

وبالرغم من أعمال الشغب والمطر، فقد استمرت حياة الليل التي تشتهر بسمعة سيئة من انعدام الأخلاق والتفاهة، في برلين – وهي «بابل العالم»[3] الجديدة تلك – من دون انقطاع. وعلى شارع فريدريكستراس وعلى طول شارع كيرفيرستندام كانت الحانات وصالات الرقص ممتلئة كالعادة. وكما في كل ليلة، كانت جحافل العهر من كلا الجنسين – قيل: إنه كان هناك 100 ألف منهم في برلين وحدها - تسير في الخارج، وأصحابها يرتدون أكثر الأزياء غرابة وشذوذاً. لقد تملك المدينة، «نوع من الجنون»![4] أدى إلى تفكك المجتمع برمته. وكانت الثروات تُجمع بين عشية وضحاها، وبالسرعة نفسها، يتم فقدها أو تبديدها، أما أولئك الذين يملكون المال ويشعرون باليأس للتخلص منها، قبل أن تصبح عديمة القيمة، فانغمسوا في نوبات إنفاق طائشة، على حين أن من لا يملكون المال باعوا ما تبقى لهم من ممتلكات قليلة؛ ومن ذلك: أجسادهم، في إطار صراع البقاء. وعانى ربع أطفال المدارس سوء التغذية.

لم تكن برلين مدينة أنيقة قط، وقبل الحرب اعتقد الناس بأنها انعكاس قريب جداً لشخصية إمبراطورها – المتهور والمغرور والبذيء – «شيكاجو الألمانية»،[5] كما سماها مارك توين، ولكنها كانت تفخر حقاً بأنها أنظف مدينة أوروبية وأكثرها حداثة. والآن أصبحت رثة وغير جذابة، وشاحبة ومرهقة؛ مثل: «جثة هامدة»،[6] وموبوءة بـ «المتسولين والعاهرات والعاجزين والمضاربين المتخمين»،[7] وشوارعها مزدحمة بـ «بمحاربين قدامى

من دون أرجل، يحتلون الأرصفة على ألواح خشبية متدحرجة»، وبأطفال واهنين يعانون مرض كساح الأطفال.

لقد تم استدعاء ستريسيمان؛ لتشكيل حكومة في شهر آب/ أغسطس، عندما انهار الائتلاف السابق، وهو سادس ائتلاف ينهار خلال خمس سنوات. وكان يُعتقد بأنه الرجل الوحيد الذي يمتلك مهارة سياسية كافية، والشخص القادر على جمع الأحزاب الديمقراطية كافة – من الاشتراكيين والكاثوليك وليبراليي الوسط – في "ائتلاف عظيم"، يمكنه محاولة استيعاب ألمانيا التي توشك على التفكك.

لم يمتلك ستريسيمان حياة مهنية سياسية واحدة فحسب، بل امتلك حياتين سياسيتين بعيدتي الاحتمال، وقبل الحرب، وبالرغم من خلفيته المنحدرة من أسفل الطبقة الوسطى – التي دفعت بالقيصر مرتين إلى ازدرائه بشكل واضح من خلال رفض مصافحته علناً – فقد كان ملكياً متحمساً، ويحظى بطبيعة روح عسكرية متقدة؛ بصفته رئيس الحزب الليبرالي الوطني في البرلمان الألماني – الرايخستاج، وبكونه مؤيداً قوياً للجيش إبان الحرب. وكان ستريسيمان الذي كان معروفاً بـ "رجل لودندورف الشاب"؛ نظراً إلى ولائه للقيادة الإمبراطورية العليا، من مناصري الأجندة القومية برمتها: ضَمٍّ أراضٍ جديدة، والتوسع الألماني، وحملة حرب الغواصات غير المقيدة التي أثارت غضب الأمريكيين. وعندما انهار الجيش نهاية الحرب، وجد ستريسيمان نفسه؛ على غرار كثير من السياسيين الآخرين من العهد الإمبراطوري، في حالة من الذل وانعدام المصداقية. وبالرغم من أنه مازال في الأربعين من عمره فقط، فإن حياته السياسية قد انتهت على ما يبدو. ولكن خلال سنوات منذ انطلاق الثورة، أعاد بثبات بناء صورته السياسية وتحويل نفسه من شوفيني مثير للحرب، إلى ركيزة جديرة بالثقة للديمقراطية الجديدة، مع أن كثيرين اعتقدوا بأن تحوله كان صورياً.

وُلِّيَ ستريسيمان السلطة في دولة تمر بأزمة كبيرة، وقد شهد عام 1923، صيفاً حاراً ثقيلاً من أعمال الشغب والإضرابات في أرجاء ألمانيا، إلى حد اقتربت معه بالفعل من

التفكك. وهدد الشيوعيون في ولاية ساكسونيا بالانفصال، وولاية مستقلة، على حين أن الحكومة البافارية في الجنوب، عُرِّضت لهجوم عنيف من اليمين.

إن ستريسيمان - بالرغم من مظهره الودي العاطفي - كان واقعياً وصل إلى السلطة وهو مصمم على وقف الكابوس. وخلال الأسابيع القليلة الأولى له في المنصب، تمكن من الحصول على تصديق البرلمان "الرايخستاج" على قانون يخوله للحكم وفق مرسوم، وعلق حملة المقاومة السلبية في منطقة الرور التي كانت تكلف الحكومة 10 ملايين دولار يومياً، وأعلن حالة الطوارئ التي منحت الجيش السلطة الضرورية للعمل ضد الولايات الانفصالية.

وإدراكاً من ستريسيمان بأن الانهيار السياسي متجذر في الاضطرابات وفوضى التضخم المتفشي، فقد حول تركيزه نحو القضايا النقدية، كما شكلت عائدات الضرائب آنذاك، أقل من 10٪ من نفقات الحكومة، وتم سد تلك الفجوة من خلال طباعة المال.

وجه ستريسيمان، لشاخت دعوة على العشاء في تلك الليلة؛ لمحاولة إقناعه بقبول منصب مفوض العملة، وهو منصب جديد ينطوي على مسؤولية إصلاح العملة الألمانية برمتها. وسيجعل هذا المنصب من شاخت "القيصر" المالي لألمانيا، بامتلاك صلاحيات تفوق صلاحيات وزير المالية نفسه.

كان الاثنان يعرفان بعضهما بعضاً منذ أكثر من عشرين عاماً، وكان لهما علاقات اجتماعية في الأوساط نفسها، إضافة إلى عضويتهما في "جمعية الأربعاء" في برلين، وهو نادٍ منتقى للحوار، محصور بخمسة وثمانين عضواً، وقد أُسس عام 1915. وكان ستريسيمان الذي يمتلك رأياً إيجابياً جداً تجاه شاخت، يحاول العثور على منصب له في الإدارة الجديدة منذ أسابيع. وقبل شهر، وفي خلال أول تعديل في حكومته، حاول - أيضاً - تعيين شاخت وزيراً للمالية، ولكن في الليلة التي سبقت تقديم قائمة وزرائه الجدد إلى الرئيس فريدريك إيبيرت، تلقى رسالة من مسؤول رفيع في الوزارة، يعبر فيها عن شكوك خطيرة

حيال ملاءمة شاخت للمنصب، ويحاول إثارة التساؤلات القديمة حول سجل شاخت إبان الحرب، والتلميح إلى مخالفات أخلاقية وفساد.[8] وفي اللحظة الأخيرة وجد ستريسيمان نفسه مضطراً إلى شطب اسم شاخت من حكومته المقترحة.

وأما بالنسبة إلى شاخت، فإن الفرصة الجديدة جاءت في الوقت المناسب؛ ونظراً إلى ثرائه المستقل الآن، فقد كان راغباً في الدخول إلى الحياة العامة؛ ومع أنه مدين بمعظم ثروته لجاكوب جولدشمت، فإنه كان يعدّ عقد الصفقات من شريكه الشاب أمراً خطيراً. ومع تزايد تهميشه في دانات بنك، بدأ البحث عن تحدٍّ جديد.*

وسيصف في وقت لاحق الحياة في ذلك الصيف، على أنه يشبه «العيش على حافة بركان».[9] وكان الخطر الأكبر في رأيه، ممثلاً بالثورة البلشفية، ولكن مع بدء الأزمة السياسية بالتصاعد، ظل مقتنعاً بأن فرصة عظيمة ما، ستلوح له.

وفي نهاية الصيف أرسل زوجته، لويز، وابنته البالغة من العمر عشرين عاماً، إنجي، وابنه البالغ من العمر ثلاثة عشر عاماً، جنز، إلى سويسرا محافظة على سلامتهم. وكان يأمل في أن الحكومة الجديدة، ستعرض عليه منصباً وأراد أن يكون قادراً - بحسب تعبيره - على اتخاذ قرارات من دون أن «تعوقه عوامل شخصية، إذا ما تم السحب إلى الدوامة».[10] وكان يعرف أن من غير المرجح أن ترحب لويز تحديداً، وهي القومية المتحمسة واليمينية المتطرفة التي تمتلك «أفقاً بروسياً ضيقاً»،[11] باليساريين والديمقراطيين الذين سيتعين عليه العمل معهم.

في الساعة الحادية عشرة والنصف مساء تماماً؛ أي عندما كان الرجلان على وشك الانتهاء من عشائهما، وقيام شاخت الذي يعدّ مدخناً شرهاً، بإشعال سيجارة دخل أحد

* ثبت صدق حدسه نهاية المطاف؛ ففي سنة 1931؛ أي مع وصول الركود الاقتصادي في ألمانيا إلى أسوأ مستوى له، فإن دانات بنك سينهار، ضحية لاستراتيجية أعمال جولدشمت المحفوفة بالمخاطر، وسيُحوَّل جولدشمت نفسه، إلى هدف مفضل للدعاية النازية، حول "القوة غير المسوغة"، و"النفوذ الشرير" للمصرفيين اليهود.

مساعدي ستريسيمان بشكل مفاجئ. وعلى مدى أسابيع، سرت شائعات أن الجماعات اليمينية في بافاريا، وإحداها بقيادة قائد الجيش والشرطة المحلية، والأخرى بقيادة جندي سابق برتبة عريف في الرابعة والثلاثين من عمره يدعى أدولف هتلر، تخطط للسيطرة على الحكم. وقامت الآن بتوجيه ضربتها، وكان هتلر الذي كان على ما يبدو يعمل مع الجنرال المهزوم إيريك لودندورف، بالسيطرة على قاعة اجتماعات في ميونيخ، وحشد زعماء سياسيين محليين لدعمه، وأعلن إطاحته حكومة برلين، وأنه يستعد "للزحف على بؤرة الظلم تلك". كما رشحت تقارير بأن بعض وحدات الجيش في ميونيخ، انحازت إلى جانب المتمردين، وقد قطع ستريسيمان العشاء وسارع إلى عقد اجتماع طارئ لمجلس الوزراء في مبنى المستشارية.

وفي يوم الاثنين اللاحق، وهو 12 تشرين الثاني/ نوفمبر، تلقى شاخت مكالمة هاتفية في مكتبه بميدان شنكل بلاتز من هانز لوثر، وزير المالية، يستدعيه إلى الوزارة الواقعة في أحد تلك المباني الرسمية القائمة في شارع فيلهلم ستراس. انهارت محاولة هتلر للاستيلاء على السلطة - "بانقلاب بير هول" كما بات يُعرف بالفعل - في غضون أربع وعشرين ساعة، وبدأت حكومة ستريسيمان بالعودة إلى عملها.

أصبح لوثر، القصير والبدين والأصلع تماماً، بطلاً وطنياً؛ بتحديه عندما كان رئيساً لبلدية "أيسن" في وادي الرور، قوات الاحتلال الفرنسية والبلجيكية. ولكن لوثر بالرغم من مآثره كافة؛ بوصفه رئيس بلدية شجاعاً صغيراً، كان شخصية قاسية وكئيبة ومتشددة، وهو يميل إلى الشك في شهرة شاخت بحب المخاطرة. وقد عارض - بادئ الأمر - ترشيح شاخت، ولكن عندما خذله اثنان من المصرفيين الذين فاتحهم أولاً، شعر بأنه ليس لديه كثير من الخيارات.

وفي ذلك الصباح، عرض لوثر رسمياً على شاخت منصب مفوض العملة، بالرغم من تظاهر شاخت بأنه بحاجة إلى وقت للتفكير في الأمر، فإن لوثر عندما طلب رداً فورياً، قبل ذلك - بحسب وصف أحد المؤرخين - بـ«حماسة تناسب أبعاد طموحه غير المكتشفة بعد».[12]

جاء شاخت إلى هذه الوظيفة حاملاً عدداً من المؤهلات، فقد كان يحظى بشهرة وإعجاب كبيرين في الأوساط المصرفية الأجنبية، وهي سمة ستصبح مهمة جداً عندما تعين على ألمانيا خوض الجولة اللاحقة من الجدل حول التعويضات، وكان يتمتع بدعم من الوسط واليسار. وإضافة إلى ذلك، فقد سرت شائعات أن جاكوب جولدشمت الذي يعدّ قوياً في أوساط الحزب الديمقراطي، وحريصاً على إقصاء شاخت من دانات بنك، مارس ضغوطاً للتخلص منه ونقله إلى الصفوف العليا.

حمل المنصب الذي تولاه، صلاحيات غير مسبوقة؛ فقد حصل على مرتبة في مجلس الوزراء، وسيتلقى دعوات إلى اجتماعاته كافة، والأهم من ذلك، امتلاك حق استخدام النقض ضد أي إجراءات تنطوي على انعكاسات على العملة؛ حق نقض يمكن إبطاله فقط من أغلبية في مجلس الوزراء.

ولكن الأمر الأقل روعة هو تزويده بمكتب مؤلف من غرفة خلف وزارة المالية كان يستخدم ذات مرة مخزناً للمكنسة. وكانت الغرفة مظلمة ومحدودة وخاوية باستثناء طاولة وهاتف. وقد وافق على عدم تلقي أي راتب وأصر على تحويل راتبه الذي يصل إلى 100 دولار شهرياً؛ لدعم الراتب الهزيل لسكرتيرته الآنسة ستيفيك التي أحضرها معه من دانات بنك، وكانت الموظفة الوحيدة المباشرة لديه.

كانت الخطة ممثلة بطرح عملة جديدة تماماً، وهي: "رنتنمارك"، سيكون مدعوماً بالأرض لا الذهب، وقد حصل البنك الذي سيصدر العملة الجديدة على "رهن عقاري" على الممتلكات الزراعية والصناعية كافة التي يمكنه فرض ضريبة سنوية عليها بمقدار 5٪؛ ومن ثم ضريبة على العقارات التجارية.

كان شاخت، بالرغم من منصبه الجديد، يشكك في فرص الخطة الجديدة في النجاح كما هي حال الجميع تقريباً في ألمانيا؛[13] فمنذ البداية، سخر من فكرة عملة تعتمد على الأرض، على أنها خدعة محض لكسب الثقة، وضرورة دعم العملات بأصول عالية السيولة وسهلة التحويل ومقبولة دولياً؛ مثل: الذهب. وقد وجد صعوبة في تصديق أن

شخصاً يتلقى دفعات بالعملة الجديدة، سيستمد أي راحة من الوعد النظري بأن الأوراق النقدية هذه، قابلة للتحويل آخر المطاف إلى قطعة ما، من أراضي غابات ثورنجر التي لا يمكن الوصول إليها، أو مرعى في بافاريا، أو - ربما - مصنع في ولاية "سار" أفسدته الشيوعية.

خلال النقاش حول الخطط المختلفة للإصلاح النقدي، كان شاخت يجادل صراحة من أجل الذهب؛ أساساً للعملة الجديدة. وعلى حين لم يكن في إمكان أي شخص تحدي الأساس النظري لمنطقه، فإن الصعوبة القاتلة كانت تمثل بأن ألمانيا ببساطة لم تكن تمتلك ما يكفي من الذهب لهذا العمل. وقد امتلكت البلاد قبل الحرب عملة متداولة قدرها 1.5 مليار ونصف مليار من الدولارات، مدعومة بما قيمته أقل من مليار دولار من الذهب. وبعد خمس سنوات من التعويضات وانهيار العملة بقي ما قيمته أقل من 150 مليون دولار من الذهب. وعلاوة على ذلك، فإن الكمية المتواضعة التي امتلكتها ألمانيا كانت لدى البنك المركزي الألماني الذي أصر رئيسه رودولف فون هافنشتاين على أنه لن يشارك بأوقية واحدة لدعم شيء لا يمتلك السيطرة عليه. وعلى حين اقترح شاخت، وهو الواقعي عادة، قيام ألمانيا بمحاولة تعزيز احتياطيها من الذهب من خلال الاقتراض من الخارج، فإن قلة من الناس اعتقدت بأن دولة لم تتمكن من دفع التعويضات في السنة السابقة وتقع جزئياً تحت الاحتلال من قوات أجنبية، ستحظى بإصغاء فقط من المصرفيين الدوليين.

السمة ذات الأهمية الكبرى - وربما الواضحة - للعملة الجديدة لا تُمثَّل بأنها تستند نظرياً إلى الأرض، بل إن الكمية التي ستصدر، ستكون محددة بشكل جامد عند 2.4 ملياري رنتنمارك؛ أي ما يعادل نحو 600 مليون دولار؛ وكان شاخت إدراكاً منه أن مفتاح مصداقية العملة الجديدة يُمثَّل في إبقائها نادرة بما يكفي، مصمماً على ضمان عدم تجاوز الكمية المتداولة لسقفها القانوني تحت أي ظرف. وبالرغم من مواجهته ضغطاً سياسياً كبيراً؛ للتخفيف من موقفه؛ ومن ذلك: ضغوط من زملائه في الحكومة، فإنه تشبث بموقفه. لقد كان عنيداً، وشبه قاسٍ، إزاء ما يتعلق برفض طلبات القروض من الجميع:

الأجهزة الحكومية أو البلديات أو البنوك أو الصناعات الكبيرة. وقد تركت الآنسة ستيفيك صورة واضحة لشاخت خلال الأيام القليلة الأولى تلك:

كان يجلس على كرسيه وهو يدخّن في غرفته الصغيرة المظلمة في وزارة المالية التي مازالت تعج برائحة الخرق القديمة التي تستخدم لمسح الأرض. هل كان يقرأ الرسائل؟ لا لم يقرأ أي رسائل. هل كان يكتب الرسائل؟ لا لم يكتب أي رسائل. لكنه كان يُجري مكالمات هاتفية كثيرة - كان يُجري مكالمات هاتفية في كل اتجاه وإلى كل مكان في ألمانيا والعالم له أي علاقة بالمال والصرف الأجنبي. وكان يدخن. لم نكن نتناول كثيراً من الطعام آنذاك. كنا نذهب إلى المنزل في وقت متأخر، وكان ذلك غالباً باستخدام آخر قطار إلى الضواحي على الدرجة الثالثة. وباستثناء ذلك لم يفعل أي شيء آخر.[14]

كان يفاخر كثيراً بهذه الصورة التي لم يكلّ قط من تكرارها. وكان يستمتع بالصورة التي تستحضرها لعبقري مالي غير تقليدي يعمل ببراعة بشكل مستقل؛ حيث أخفق المصرفيون المتمرسون.

وقد شكلت الأنباء حول تعيين شاخت آخر عمليات الإذلال بالنسبة إلى فون هافنشتاين، وبالرغم من قيادته أضخم عملية تخفيض لقيمة العملة في التاريخ على مدى السنوات الخمس الماضية، فإنه مازال يرفض الاعتراف بمسؤوليته عن تلك الكارثة. وظل يصر على أنه ليس مخطئاً، بل إن السبب هو سوء الإدارة الحكومية ومطالب الحلفاء غير العادية.

عندما وصل ستريسيمان إلى السلطة في آب/ أغسطس عام 1923، حاول إقناع فون هافنشتاين بالتنحي من تلقاء نفسه، بقوله: إن الشعب فقد الثقة تماماً بالعملة، وإن تغيير ذلك لا يتطلب نظاماً نقدياً جديداً فحسب، بل يتطلب رئيساً جديداً للبنك المركزي الألماني. ولكن فون هافنشتاين رفض ذلك بشكل قاطع. وبحلول تشرين الثاني/ نوفمبر، انتشرت مساحة المطالبات باستقالته في أرجاء الطيف السياسي كله؛ الجميع باستثناء

القوميين في أقصى اليمين. وقبل أيام قليلة فقط، وصفه الصناعيون البارزون بأنه «أب للتضخم».[15] ولكن قانون استقلال البنك المركزي الألماني في تموز/ يوليو عام 1922 - وهو الذي تم سنه بشكل يبعث على السخرية بناء على إصرار البريطانيين الذين كانوا يأملون في كبح التضخم من خلال جعل البنك المركزي الألماني مستقلاً عن الحكومة - منح كبير مهندسي التضخم منصباً مدى الحياة.

ولم يتمكن أحد من فهم سبب تشبث فون هافنشتاين الذي فاخر هو نفسه بروح الخدمة، بشكل يائس ومذل جداً بالمنصب، في مواجهة مثل هذه الضجة. ولكنه ظل يكرر بأنه حالَ خروجه فإن الأمور ستزداد سوءاً؛ فكيف؟ فئة قليلة كان في إمكانها إدراك ذلك. لقد كان افتخاره من جوانب كثيرة؛ بوصفه مسؤولاً عاماً بالتحديد؛ هو ما منعه من الاستقالة؛ ومن ثم الاعتراف بالمسؤولية عن دمار المارك، ومعه مدخرات كثيرين من الألمان الذين يخافون الله، مثله. وكان أقصى ما يمكن القبول به، احتمال استقالته بعد مدة زمنية لائقة مدتها أشهر عدة؛ لـ «المحافظة على سمعته».[16] ومثقلاً بـ "فون هافنشتاين" قام ستريسيمان ببساطة بتجاوزه من خلال إقامة مفوضية نقد مستقلة خارج البنك المركزي الألماني. وهكذا، نجد أنه عند طرح العملة الجديدة في 15 تشرين الثاني/ نوفمبر عام 1923، وجدت ألمانيا نفسها في موقف غريب بامتلاك عملتين رسميتين - "رايخسمارك" القديم و"رنتنمارك" الجديد - متداولتين جنباً إلى جنب، وصادرتين من بنكين مركزيين متوازيين بشكل فريد. وعند أحد طرفي المدينة، كان شاخت يعمل هناك انطلاقاً من مستودع المكانس المتحول، وعند الطرف الآخر فون هافنشتاين المتحصن والمعزول بشكل متزايد، وغير المهم في مبنى البنك المركزي الألماني المهيب من الحجر الرملي الأحمر على شارع جاجرستراس. وبالرغم من امتناع البنك المركزي الألماني الآن عن تزويد المال للحكومة، فإن مطابعه مازالت تزود الشركات الخاصة بتريليونات من "رايخسمارك".

لم يحاول أي من شاخت أو فون هافنشتاين الاتصال بالآخر. وكان التباين بين الاثنين كبيراً جداً: فون هافنشتاين، رجل مهذب بالفعل من المدرسة القديمة، لطيف ودمث لكنه

يقوم بعمل يفوق طاقته، على حين أن شاخت متكبر مغرور مستعد لمواجهة المؤسسة المالية، ولا يأبه بمن سيثير غضبهم.

والمسوغ الكلي للعملة الجديدة، نجده ممثلاً بتوفير بديل مستقر للرايخسمارك المُنهار. والسؤال الذي برز فوراً: ما السعر الذي يمكن الأشخاص عنده تحويل رايخسمارك إلى رنتنمارك؟ كان سعر صرف رايخسمارك في 12 تشرين الثاني/ نوفمبر، يصل إلى 630 ملياراً مقابل الدولار، وقد طالب بعض الناس بضرورة تحديد سعر الصرف عند ذلك الحد، ولكن شاخت قرر الانتظار، فمازال سعر السوق السوداء يتراجع، وكان يرغب في السماح لعملية البيع باستنزاف نفسها قبل الالتزام بسعر صرف. وشهد رايخسمارك مزيداً من التراجع بشكل يومي، وفي كل يوم كان يصر على الانتظار. وفي 14 تشرين الثاني/ نوفمبر؛ أي عندما تراجع إلى 1.3 من التريليونات لم يفعل أي شيء. وبعد يوم وصل إلى 2.5 من التريليونات، ومع ذلك لم يفعل أي شيء. وأخيراً؛ أي في 20 تشرين الثاني/ نوفمبر، عندما وصل رايخسمارك إلى 4.2 من التريليونات مقابل الدولار، حدد سعر الصرف عند تريليون رايخسمارك لكل رنتنمارك.

شكّل قرار الانتظار تلك الأيام الإضافية والسماح للعملة القديمة بالغرق بنسبة 80٪ إضافية خطوة تكتيكية ذكية، وأصبح رايخسمارك عديم القيمة جداً إلى الحد الذي مكن الحكومة من شراء تريليونات من ديونها، قيمتها 30 مليار دولار في بداية إصداره، بقيمة 190 مليون رنتنمارك فقط؛ أي ما يعادل نحو 45 مليون دولار.*

وعلى مدى الأيام القليلة المقبلة واصل المارك، الجديد والقديم معاً، تراجعه في السوق السوداء. وفي 26 تشرين الثاني/ نوفمبر، بلغ سعر صرف رايخسمارك 11 تريليوناً مقابل الدولار في مدينة كولون. وبعد ذلك، بدأ أغرب شيء بالحدوث؛ فقد بدأ سعر الصرف

* إضافة إلى ذلك، كان هناك رمزية قوية جداً في سعر الصرف الذي تم اختياره؛ فسعر صرف رنتنمارك الآن، سيصل إلى 4.2 لكل دولار، وهو السعر الذي ساد وفق معيار الذهب قبل الحرب؛ وكان هذا يهدف إلى توجيه رسالة إلى الشعب والعالم بأن العملة الجديدة ستكون مستقرة؛ مثلما كان المارك مستقراً قبل الحرب.

بتغيير اتجاهه. وبحلول 10 كانون الأول/ ديسمبر، عاد إلى 4.2 من التريليونات لكل دولار. وفي غضون أيام قلائل استقرت الأسعار.

عندما كانت الأسعار ترتفع بجنون، فعل المواطن الألماني العادي كل ما في وسعه للتخلص من أي سيولة نقدية يحصل عليها في أسرع وقت ممكن. لكن هذا السقوط الحر غير اتجاهه الآن. ومع بدء الأسعار بالثبات، وبعد ذلك بالتراجع، أصبح من المربح الاحتفاظ بالسيولة النقدية. وبدأ المزارعون بعد عودة ثقتهم بالمال يجلبون المنتجات الزراعية إلى السوق، وعاودت الأغذية الظهور في المحلات، وبدأت تلك الطوابير التي لا تنتهي بالتلاشي. وقد كتب اللورد دي إيبرنون، السفير البريطاني، حول «الرضا والارتياح المذهل الذي جلبته لمسة من العصا السحرية لاستقرار العملة... الانفراج الاقتصادي جلب معه تهدئة سياسية، فلم يعد هناك نقاش حول الدكتاتوريات والانقلابات، كما أن الأحزاب المتشددة امتنعت في الوقت الراهن عن إثارة الإزعاج».[17]

لم يكن هذا كله من فعل شاخت، فقد دعم ستريسمان وزملاؤه في الحكومة، الرنتنمارك عبر سلسلة من الإجراءات المتعلقة بالميزانية، بتعليق كل دفعات الدعم للعمال في الرور، وتم فصل ربع القوة العاملة في الحكومة، وتعديل الضرائب كافة بحسب التضخم؛ ومن ثم إزالة الحافز أمام دافعي الضرائب لتأخير الدفع. وبحلول كانون الثاني/ يناير عام 1924، تم تحقيق التوازن في الميزانية، ولكن شاخت حصل على الفضل الرئيسي، واحتفت به الصحافة بمنحه لقب "الساحر"، أو "الرجل المعجزة".

وقد علق ووربيرج وماكس ذات مرة بالقول: تم دعم شاخت لأنه «امتلك دوماً حظاً جيداً»؛[18] ذلك الحظ الجيد تجلى مرة أخرى. وفي مطلع تشرين الثاني/ نوفمبر، غادر فون هافنشتاين في إجازة لأيام عدة؛ للخروج من برلين في أثناء عملية الإذلال الناجمة عن تعيين شاخت، ولكنه كان يعرف أيضاً أنه مريض جداً. وعاد منتصف الشهر إلى شقته الرسمية الواقعة في الطابق العلوي من مبنى البنك المركزي الألماني. وفي 20 من الشهر، وهو اليوم الذي حدد فيه شاخت قيمة تحويل العملة الجديدة، انهار فون هافنشتاين فجأة

بعد اجتماع إلى مجلس إدارته في وقت متأخر من مساء ذلك اليوم، وتوفي جراء نوبة قلبية الساعة الثالثة والنصف صباحاً. وكان في السادسة والستين من عمره.[19]

هناك شيء مأساوي بشكل رهيب حول هذا الرجل الذي يحظى بحسن نيات بالغة. إنه لم يكن بيروقراطياً يمتلك إحساساً بالواجب فحسب، بل كان بكل المقاييس إنساناً رائعاً، وبالنسبة إلى ووربيرج وماكس، «كان شخصية متعاطفة بشكل استثنائي، وتمتلك إحساساً لا يلين بالمسؤولية، وشخصية جديرة بالاحترام».[20] وكان يحظى بإعجاب عالمي، وهو لطيف، وصاحب مبدأ، ويراعي شعور الآخرين، ويرقى دوماً إلى عليا الفضائل في مجموعته. وفي خلال الحرب، وفي الوقت الذي قامت فيه الأسر في معظمها بتعزيز حصتها من المؤن عبر الشراء بصورة غير مشروعة، لم يرفض فون هافنشتاين استخدام السوق السوداء فحسب، بل تبرع أيضاً ببعض حصته من قسائم الحصول على الخبز الرديء النوع واللحم للفقراء.[21] ولكن، في خلال السنة الأخيرة، يبدو أنه فقد قدرته على التعامل والواقع – بعض الناس قال: إن الضغط الذي عُرِّض له، جعله يشيخ قبل الأوان – ولم يحزن كثيرون لوفاته.

وعلى حين أن شاخت، كان الخليفة المنطقي لـ "فون هافنشتاين"، فإن موهبته غير العادية في صناعة الأعداء استمرت في مطاردته. وجاءت المعارضة الكبرى له من داخل مجلس إدارة البنك المركزي الألماني الذي عده متطفلاً ومجرداً من المبادئ. وطفا على السطح ثانية دوره في بلجيكا، ولكن المرشح المنافس الوحيد كان كارل هيلفيريتش الذي كان بصفته وزيراً للخزانة إبان الحرب، مسؤولاً عن السياسات الكارثية التي تركت ألمانيا غارقة في الديون. إن آراء هيلفيريتش السياسية، مقرونة بمذاق للجدل دفعته إلى طليعة القوميين اليمينيين؛ ونتيجة لهجماته الشخصية الضارية ضد السياسيين الديمقراطيين، فقد أُلقيت عليه لائمة إثارة موجة من الاغتيالات من أعضاء في لجان أمن شبه عسكرية. وأياً كانت تحفظات السياسيين من الوسط واليسار ممن شكلوا العمود الفقري للحكومة، إزاء شاخت، فقد كان بشكل لا محدود أفضل من هيلفيريتش. وفي 20 كانون الأول/ ديسمبر، تم تعيين شاخت رئيساً للبنك المركزي الألماني.

وبالرغم من النجاح الأولي للإصلاح النقدي، فإن شاخت كان يدرك تماماً أن مشكلات ألمانيا لن تحل بجهودها الفردية. وكان في الإمكان استدامة الاستقرار النقدي فقط؛ ما تمكنت ألمانيا من المماطلة في دفع التعويضات، وفي آخر المطاف يتعين عليها التوصل إلى اتفاق مع الحلفاء واستئناف بعض الدفعات، وعندئذٍ سيبدأ المارك بالهبوط مرة أخرى.

وعلاوة على ذلك، اعتقد شاخت بأن في إمكان الرنتنمارك الذي كان يستند إلى الأمن الخيالي للأرض، تقديم حل مؤقت فقط، رأى أنه "جسر بين الفوضى والأمل". وفي آخر المطاف، فإن أي عملة ألمانية مستقرة، يجب أن تحظى بدعم الذهب؛ ونظراً إلى احتفاظ البنك المركزي الألماني بما قيمته أقل من 100 مليون دولار من الذهب، وهو ما يعدّ غير كافٍ تماماً؛ ليكون أساساً لاقتصاد بحجم الاقتصاد الألماني، فإنه يتعين عليه التوصل إلى طريقة ما؛ للاقتراض من الخارج؛ لإيصال دعم الذهب إلى مستوى مناسب.

وقد شكلت الولايات المتحدة المكان الواضح للذهاب إليه؛ حيث كانت الوحيدة من بين القوى كافة إثرَ الحرب التي تمتلك فائضاً في رأس المال. ولكنها على مدى السنوات الثلاث الماضية، انسحبت من الشؤون الأوروبية، وبالرغم من وجود بعض المؤشرات على أنها بدأت تستفيق للحاجة إلى العودة إلى الانخراط. وفي خلال أيام شاخت القليلة الأولى في المنصب، تلقى بعض الإشارات المشجعة من خلال وسطاء كُثر؛ من أمثال: جيرارد فيسرنج، محافظ بنك هولندا، بأن مونتاجو نورمان من بنك إنجلترا المركزي، حريص على التوصل إلى طريقة ما؛ لإعادة ألمانيا إلى الاقتصاد العالمي. ويجب أن يكون نورمان أحد الأطراف الرئيسيين؛ في إعادة تأسيس ائتمان ألمانيا في الخارج. ولن يفكر أي بنك رئيسي - سواء في لندن أو نيويورك - بإقراض ألمانيا الأموال من دون موافقته. وقد كان أول عمل من شاخت، إثرَ تولي رئاسة البنك المركزي الألماني، هو إعادة عائلته من سويسرا، على حين أن العمل الثاني، كان ترتيب اجتماع مع نورمان في لندن.

11
نافذة "دوز"

ألمانيا: 1924

كن بارعاً جداً إلى درجة انعدام المعايير، وكن غامضاً جداً إلى درجة الصمت؛ وهكذا، يمكنك التحكم في مصير الخصم![1]

صن تزو، فن الحرب

وصل شاخت إلى محطة شارع ليفربول في لندن، الساعة العاشرة مساء ليلة رأس السنة من عام 1923، على متن القطار الذي أوصله بعد رحلة بحرية من برلين، وعاد مجتمع المقاهي في لندن إلى نشاطه الكامل بعد الحرب، واكتظت الشوارع بالمحتفلين الصاخبين، وأجرى شاخت ترتيبات استقباله من المستشار الاقتصادي في السفارة الألمانية ألبرت دوفور – فيرونس. وعند نزوله من القطار، وجد أيضاً في انتظاره: «رجلاً طويلاً ذا لحية مستدقة يغزوها الشيب وعينين تنمّان عن الدهاء والفطنة»،[2] وهو الذي – لدهشة شاخت – عرف بنفسه على أنه مونتاجو نورمان. وقال نورمان بثقة بصوته اللطيف وهو يقود شاخت إلى سيارة أجرة: «آمل بالفعل أن نصبح أصدقاء». وقبل أن يفترقا أصر نورمان أن يلتقيا في شارع ثردنيدل في الصباح اللاحق، بالرغم من أنه يوم عطلة، وأن المدينة كلها ستكون مغلقة.

أُصيب شاخت بالذهول جراء دفء الترحاب الذي حظي به، وازدادت دهشته عندما علم من دوفور – فيرونس مدى حرص المحافظ، على إقامة علاقة شخصية بنظيره الألماني، وتأكيده أنه «يود إقامة علاقة جيدة به».[3]

شعر شاخت بإطراء كبير؛ لخروج نورمان لاستقباله في مساء يوم ضبابي بارد، من شهر كانون الأول/ ديسمبر، في الوقت الذي كان فيه معظم الناس يحتفلون؛ فهو على أي

حال، المتوسل الذي جاء لحشد المساعدة في الأزمة الاقتصادية الألمانية، كما تأثر بكرم هذه اللفتة، وإثرَ الحرب، أصبح الاشمئزاز من كل ما هو ألماني قوياً في أنحاء أوروبا، واعتاد شاخت الازدراء والإهانة من مسؤولي الحلفاء في أثناء سفره في الخارج.

وفي اليوم اللاحق، وصل نورمان لاصطحاب شاخت من فندق كارلتون في ميدان ميفير، وشق الاثنان طريقهما إلى البنك المركزي عبر الشوارع الخالية. وبدا البنك الذي يُغطي واجهة كاملة عند تقاطع شارعي ثردنيدل وبرنسس في قلب مدينة لندن، وكان محاطاً بسور ارتفاعه 40 قدماً، يعلوه شبك إضافي؛ مثل: قلعة من العصور الوسطى. ويدخل المرء هذا الحصن، عبر بابين عظيمين من البرونز، وهما اللذان تقبع خلفهما بعيداً عن أنظار العامة، متاهة من الساحات المحاطة بالأعمدة وقاعات مصرفية مقببة.[4] وعند المدخل، ارتفعت قاعة مستديرة ضخمة؛ أُقيمت على غرار معبد البانثيون في روما، وإلى جانبها تقع حديقة خاصة جميلة تعج في الربيع، بمئات بصيلات الأزهار وتضم نافورة وشجرة ليمون. وقد شكل هذا المبنى مكاناً استثنائياً لمقر بنك مركزي، ووفر اختلافاً كبيراً عن المبنى الرسمي العابس الذي يعمل فيه شاخت الآن.

وإثرَ التوسع الضخم، إبان الحرب لنشاطات البنك المركزي، كان من الطبيعي أن تكون القاعات والساحات صاخبة؛ مثل: السوق، وتعج بالكتبة الشبان والوسطاء الماليين والمصرفيين ذوي القبعات المرتفعة من التابعين لبيوت الخصم، ومن الذين يهرولون بين البنك المركزي وبيوت الاستثمار الواقعة في الشوارع والطرقات القريبة. وفي ذلك اليوم، كان المكان ساكناً ومقفراً؛ مثل: نوع من المسارح الضخمة المهجورة؛ فغرفة محافظ البنك تقع في الطابق الأرضي وتطل على ساحة خاصة؛ ونظراً إلى ذوق نورمان غير المصرفي بالعزلة وعدم وجود عائلة لإبقائه في البيت، فقد كان في الإمكان في غالب الأحيان العثور عليه هنا خلال إجازة نهاية الأسبوع والعطلات. وقد طغت على الغرفة، المزينة بأسلوب كلاسيكي جديد وجدران مزدانة بألواح خشبية وموقد رائع، طاولة دائرية ضخمة من خشب شجر المهاجوني في المنتصف، وبدلاً من استخدام مكتب، عمل محافظ البنك من

على هذه الطاولة التي كانت خالية من الأوراق، إلا من جهازي هاتف فقط. وبعد استقرار الأمور بالنسبة إلى الرجلين في ذلك اليوم، بدا الأمر وكأنهما يجلسان في مكتب مهيب لرئيس إحدى الكليات التاريخية بجامعة أكسفورد.

وبعد قضاء معظم الصباح وهما يناقشان الوضع في ألمانيا، تطرق شاخت أخيراً إلى غرضه الرئيسي من القدوم إلى لندن. ومع أن الرنتنمارك مستقر حالياً فإنه إلى الآن غير مقبول لدى الأجانب؛ ومن ثم فلا يمكنه أن يشكل أساساً للقروض لاستيراد البضائع من الخارج. وقد اعتمد التعافي الحقيقي على تحريك التجارة الدولية مرة أخرى. واقترح شاخت، تقديم بنك إنجلترا المركزي مبلغاً من المال لفرع جديد للبنك المركزي الألماني؛ لتعزيز احتياطيه من الجنيه الإسترليني والأموال. وكان يطلب 25 مليون دولار فقط، ستكون، إلى جانب 25 مليون دولار أخرى، كان يأمل في جمعها من رؤوس الأموال التي تحتفظ بها البنوك الألمانية في الخارج، كافية لمنح الفرع الجديد إمكانية الدخول إلى سوق لندن، وتشكيل نواة لنحو 200 مليون دولار من القروض.

ولقد كان هذا اقتراحاً نموذجياً جريئاً من شاخت، وشبه صارخ في ظل الظروف. وكانت ألمانيا مفلسة أساساً، وعملت ألمانيا على تدمير عملتها، وكانت تدين للحلفاء بأكثر من 12 مليار دولار من التعويضات - لم تتمكن من دفعها - ومحتلة جزئياً من القوات الفرنسية والبلجيكية، وتوشك الآن على التفكك. ولم يمضِ على وجود شاخت نفسه في المنصب إلا أسبوعان، وقد تم تعيينه بالرغم من المعارضة الشرسة - وخاصة من داخل مؤسسته - ومازال يتعين عليه وضع بصمته على المكان. ويعد إقراض المال من بنك إنجلترا المركزي لألمانيا والبنك المركزي الألماني الذي يعاني انقسامات عميقة في ظل الظروف الراهنة شبه تهور. ولم يتمكن نورمان إلا من الإعجاب بجرأة صديقه الجديد.

كان كلا الرجلين، يدرك أن الحصول على قرض في الوقت الراهن من مؤسسة تمتلك صلاحية وهيبة؛ مثل: بنك إنجلترا المركزي، ستمثل لفتة دعم مثيرة تجاه ألمانيا، وتجاه

شاخت شخصياً، ولا يمكن أن يكون هناك شكل أفضل لمباركة من هذا النوع في عالم المصارف، مباركة قد تطلق ذاتها هجرة للأموال إلى البلاد، وتعمل على تعزيز الذات.

سعى نورمان على مدى سنوات للتوصل إلى طريقة لمساعدة ألمانيا، وأُصيب بصدمة جراء مدى الانهيار في العملة الألمانية، وجاء فون هافنشتاين عام 1922؛ لمقابلته للمساعدة. ومع أنه وجد أن ضيفه «رجل هادئ ومتواضع ومقنع وجذاب جداً: لكنه حزين جداً... بسلوك يصل إلى حد اليأس»،[5] فإنه رفض التدخل، إيماناً منه بأن الرئيس العجوز ليس أهلاً للمهمة.

وكان أحد عناصر خطة شاخت، التصميم بالتحديد لإغراء نورمان؛ وهو اقتراح إقامة البنك الجديد على أساس الجنيه الإسترليني. كما أن البنك لن يجعل رأس ماله بالجنيه الإسترليني فحسب، بل سيقدم القروض بالجنيه الإسترليني أيضاً، وربما تم إصدار أوراق مالية بنكية بالجنيه الإسترليني للتداول في ألمانيا. وقد سعى نورمان لتعزيز الجنيه الإسترليني من خلال احتفاظ بنوك مركزية أوروبية أخرى ببعض احتياطيها بالجنيه الإسترليني، بدلاً من الذهب. وقد حقق إلى الآن نجاحاً متواضعاً في تطبيق هذه الفكرة. وربطت كل من النمسا وهنجاريا، وهما اللتان دمرهما التضخم إثرَ الحرب على غرار ألمانيا، عملتيهما بالجنيه الإسترليني. ولكنهما كانتا دولتين صغيرتين ذاتَي أهمية اقتصادية ضئيلة، وجلب دولة؛ مثل: ألمانيا التي تظل - بالرغم من صعوباتها - أكبر اقتصاد داخل أوروبا، إلى فلك الجنيه الإسترليني سيعزز كثيراً مكانة الجنية الإسترليني المضطربة.

ومن الواضح أن فهم شاخت للأبعاد المتعددة للوضع، وبراعته في أمور المال، وتصميمه، أثارت إعجاب نورمان الذي وافق على الخطة الألمانية بعد ليلة واحدة من التفكير. وخلال الأيام القليلة المقبلة، قاد شاخت في جولة في أنحاء مدينة لندن؛ لتعريفه إلى مجلس إدارة البنك المركزي. ولم يحظَ شاخت إلا بإعجاب عدد قليل، وقد عده أفراد مغروراً، ولكن بالنسبة إلى هذين القطبين المختلفين - محدث النعمة الألماني بأسلوبه المباشر

والجريء، ودليله الإنجليزي بأخلاقه القديمة، وأساليبه غير المباشرة في التفكير والحديث - فقد كانت بداية صداقة حقيقية ودائمة.

وعلى مدى أربع سنوات، وقف نورمان متفرجاً، وشاهد بشكل عاجز الوضع في ألمانيا وهو يتدهور باستمرار. ولكن مع ظهور شاخت على الساحة؛ وجد سبباً للأمل. وفي 7 كانون الثاني/ يناير؛ أي بعد ثلاثة أيام من مغادرة شاخت لندن، كتب إلى سترونج يقول: «أنت تعرف بالطبع مدى عدم استقرار وضع ألمانيا... ومع ذلك، فنحن نميل إلى الاعتقاد بأن هناك فرصة الآن، وربما تكون الفرصة الأخيرة؛ لمنع الانهيار التام. لقد وجد الرئيس الجديد للبنك المركزي الألماني هنا طوال أيام عدة، ويبدو أنه على معرفة بالوضع من الألف إلى الياء، ويمتلك، بشكل مؤقت، سيطرة على الوضع، أكثر مما كنت أعتقد؛ إنه يتصرف بحزم أكبر من سلفه، هافنشتاين».[6]

وفي الوقت الذي كان فيه شاخت ونورمان يضعان خطتهما، كان فريق من "الخبراء" الأمريكيين الذين يمتلكون طموحات أكبر لحل المشكلات المالية الألمانية، يعبرون مياه المحيط الأطلسي نحو أوروبا على متن سفينة ركاب. وعلى مدى سنوات، لم تفتقر ألمانيا إلى "الخبراء" الأجانب المستعدين لإبلاغها بطريقة إرساء الاستقرار في عملتها. وقد أبدى السفير البريطاني، الفيكونت دي إيبرنن - وهو نفسه خبير نقدي - ملاحظة؛ مفادها: أن هؤلاء الخبراء عند وصولهم إلى برلين، سيدعون إلى «الترفيه بعد العشاء؛ مثل: ممثلات يمتلكن ماضياً مشكوكاً فيه»؛[7] ليلقين عموماً بعد ذلك، «مصيراً محزناً، وخلال حياتهن يواجهن الكراهية أينما حللن، ويواجهن الموت في مستشفيات المجانين».[8] لقد أخفق الفنيون النقديون عالمياً؛ لأن ما كانت ألمانيا بحاجة إليه، هو المساعدة المالية، لا المساعدة الفكرية. ولكن "الخبراء" هذه المرة، كانوا أمريكيين جاءوا بمباركة الحكومة الأمريكية والوعد - كما يأمل الجميع - بالأموال الأمريكية.

وبالرغم من أن الولايات المتحدة، المحبطة من أوروبا وصراعاتها، انسحبت من التدخل الفاعل في الشؤون العالمية، فإنه مازال في الإدارة فصيل بقيادة هربرت هوفر،

وزير التجارة، وتشارلز إيفنز هيوز، وزير الخارجية، يدفع باتجاه درجة ما، من الانخـراط؛ انطلاقاً من الاعتقاد بأن التعافي الأوروبي أمر جوهري للازدهار الأمريكـي. وفي تـشـرين الأول/ أكتوبر عام 1923، استغل هيوز حالة الإنهاك تجاه قـضية التعويـضات والخـروج باقتراح لتشكيل لجنة جديدة من الخبراء. وستضم اللجنة بعض الشخصيات الأمريكية من البارزين الذين بالرغم من احترامهم الحالـة الذهنيـة الانعزاليـة للـبلاد، لـن يمتلكـوا أي مكانة رسمية، بل سيعملون؛ بوصفهم مواطنين عاديين معنيين.

حتى إن ريمون بوانكاريه، رئيس الوزراء الفرنـسي، اعترف أنه من خلال غزو الـرور، بالغ في لعب دوره، وأن فرنسا في الوقت الراهن قوة منهكة داخل أوروبـا. وقـد وافـق عـلى الاقتراح بـشرط واحد ثابت: عدم قيام اللجنة تحت أي ظرف بإعادة النظر في المبلغ الإجمـالي للتعويضات المتفق عليها من الأطراف كافة، إضـافة إلى عـدم ظهـور كلمـة التعويـضات في تفويض اللجنة، وسيُطلب إليها فقط النظر في «وسائل تحقيق التوازن في الميزانية والإجراءات التي ستُتخذ لتحقيق الاستقرار في العملة»، بالرغم من عدم مقدرة أي شخص على التوصـل إلى فهم تام لكيفية إنجاز اللجنة هذه المهمات، من دون تناول القضية التي لا يمكن ذكرها.

وفي 30 تشـرين الثاني/ نوفمبر عام 1923، أعلنت لجنـة التعويـضات، تعيـين لجنتـين دوليتين من الخـبراء - الأولى سـتنظر في كيفيـة تحقيـق التـوازن في ميزانيـة ألمانيـا وتحقيـق الاستقرار في العملة، على حـين سـتحقق الثانيـة في حجـم رأس المـال الألمـاني الـذي تـم تصديره. وستؤلف اللجنة الأولى - وهي الأهم - من عشـرة أشخاص، بواقع شخصين، من كل من: الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا وبلجيكا وإيطاليـا. وباتـت أوروبـا كلهـا الآن في انتظار وصول الأمريكيين.

وكان رئيس الوفد تشارلز جيتس دوز، وهو مصـرفي من شيكاجو، قد رُقّي إلى رتبـة عميد في أثناء خدمته في فرنسا مع جيش الحملة الأمريكية؛ ليولّى بعد ذلك، منـصب مـدير الموازنة في إدارة الرئيس هاردنج. وهو شخص صريح من الغرب الأوسط الأمريكـي، لـه وجه طويل مثل كلب "باسيت هاوند"، ويـدخن غليونـاً يـشبه غليـون شـيرلوك هـولمز،

ويتخلل حديثه شتائم مثيرة.* وعند سؤاله من الصحفيين في أثناء استعداده للانطلاق في رحلته: هل كان يأمل في أن التعويضات لن تدفع أبداً؟ أجاب: «هذا ليس من شأنكم اللعين. ليس من المفيد أيها الرجال، أن تصابوا بالإرهاق الذهني من خلال الخروج بألغاز لتلقوها عليّ قبل إبحار السفينة؛ لأنني لا أعتزم الإجابة عليها. أستطيع أن أقول لكم: إنني شخصياً أتحمل نفقة رحلتي إلى فرنسا، ولا أتلقى أي أجر مقابل خدماتي في اللجنة». وعندما استمر الصحفيون بالإلحاح عليه، رد بصوت صاخب: «بحق الجحيم والعذراء ابتعدوا عني، أنا على وشك أن أفقد أعصابي».[9]

وكان زميله الخبير، هو أوين دي يونج، الفتى المزارع من أعالي ولاية نيويورك (المناطق الشمالية من الولاية)، وقد أصبح - وهو في الأربعين من عمره - رئيس مجلس إدارة شركة جنرال إليكتريك، عاشرة كبرى الشركات في الولايات المتحدة، إضافة إلى توليه الآن، رئاسة شركة الإذاعة الأمريكية، محبوبة شارع المال "وول ستريت". وكان يونج الذي يتمتع بطول قامة، وجسم نحيل، وشعر أسود خفيف، و«عينين مجوفتين غائرتين؛ مثل عيني ناسك»،[10] على النقيض من دوز الثرثار؛ فهو رجل صاحب كلمات قليلة، ولكنها منتقاة بعناية. وكان هو ودوز رجلين ثريين، لم يرفضا قبول أي تعويض مقابل التكليف فحسب، بل أصرّا أيضاً، على دفع نفقاتهما الخاصة بهما.

وبالرغم من انتظار الوفد الأمريكي على أحرّ من الجمر في أوروبا، فإن قليلاً من الأشخاص، منح اللجان فرصة كبيرة للنجاح. وبدا من الصعب جسر الهوة بين الألمان والفرنسيين. وقد احتج الألمان، بأن انهيار المارك دليل كافٍ على إفلاسهم، وأنه يستحيل عليهم دفع التعويضات. ولكن الفرنسيين على النقيض من ذلك، رأوا أن انهيار المارك دليل على هروب رؤوس الأموال من ألمانيا؛ فكيف يمكنها زعم أنها مفلسة في الوقت الذي يبدو فيه أن كثيرين من الأثرياء الألمان يتجولون في أنحاء أوروبا؟ وقد عجت كل الصحف

* كما أنه ملحن درس على نفسه، ألّف سنة 1911، مقطوعة موسيقية بعنوان: "لحن في السلم الكبير"، ثم وضع كلمات لها في الخمسينيات من القرن العشرين، وأصبحت أغنية شعبية رائجة، بعنوان: "It's All in the Game": (كل شيء في اللعبة).

بقصص حول محدثي النعمة الألمان، وهم يباهون بثروتهم الجديدة في حانات الدول الأجنبية، ويجلبون الانتباه لأنفسهم من خلال سلوكهم السيّئ واستهلاكهم الفاضح الصارخ، وقد علق البريطانيون في المنتصف. ومنذ احتلال الرور، تحول الرأي العام بشكل حاسم لمصلحة ألمانيا التي بدا وكأن الفرنسيين يحاولون تقطيع أوصالها واستخدام التعويضات مسوغاً. وقد دعت الحكومة البريطانية إلى ضرورة تخفيض قيمة التعويضات.

وقد بدا من الصعب رؤية كيف يمكن لجنة من الخبراء الفنيين، وإن ضمت بعض الأمريكيين البارزين، الحصول على موافقة الأطراف المختلفين؛ ذلك أن رؤساء حكومات ألمانيا وفرنسا وبريطانيا وبلجيكا وإيطاليا، اجتمعوا أكثر من عشر مرات على الأقل - في منتجعات صحية في سان ريمو، وكان، وفي مؤتمرات في باريس ولندن مراتٍ عدة - من دون التمكن من التوصل إلى أرضية مشتركة، مخلفين وراءهم مفاوضات مخفقة واتفاقيات ممزقة وشعوراً سيئاً مراً.

وعلاوة على ذلك، فإن القضية مع مرور الوقت، أصبحت شائكة ومعقدة بشكل يبعث على اليأس. وقد عقدت المفوضية نفسها، نحو أربعمائة جلسة منذ تشكيلها عام 1919. وكان الأمريكيان الاثنان هاويين، ولا يعرفان شيئاً كثيراً حول التفصيلات الفنية، ولكن كلاً منهما، كان مثل ذلك الصنف الأمريكي الجديد المتميز، رجل الأعمال الذي يتحول إلى حلال مشكلات سياسية يشبه إلى حد كبير نظيره المحامي في وول ستريت الذي يتحول إلى دبلوماسي. وقد كانا رجلين واقعيين عمليين، وبالرغم من احتمال معرفتهما شيئاً قليلاً حول المشكلة المحددة الجارية، فإنهما يفاخران بقدرتهما على تجاوز الخطابة والارتباك والخروج بحل من خلال تطبيق المنطق السليم الأمريكي البسيط القديم.

وفي خلال رحلة عبور الأطلسي ناقش الفريق الأمريكي - من الجنرال دوز، وشقيقه روفوس الذي سيعمل كبير موظفي اللجنة، وأوين يونج، ومساعدين مختلفين تم انتدابهم من الدوائر الحكومية في واشنطن - استراتيجيته. وقال بعض الناس: إن على اللجنة تجاوز الارتباك والتوجه مباشرة لصلب الموضوع، والاعتراف بوضوح أنه ببساطة لا يمكن ألمانيا

دفع ما هو مطلوب منها، وتقدير ما يمكنها دفعه، والتوصية بأن ذلك الرقم هو ما يجب عليها دفعه.

وقد تبنى يونج الموقف القائل: إن النهج البسيط المباشر لن ينجح، وكان الرقم الإجمالي للتعويضات، وهو 12.5 من مليارات الدولارات، مشحوناً جداً سياسياً وخاصة في فرنسا؛ وسيقود التلاعب فيه - لا محالة - إلى مواجهة؛ وسيؤدي تحدي الفرنسيين عند هذه المرحلة من المفاوضات إلى إيقاعهم في ذلك النوع من الجدل الذي لم يُفضِ إلى أي نتائج طوال السنوات الثلاث الماضية، وبدلاً من ذلك، اقترح يونج أن تركز اللجنة على الهدف المحدود جداً ولكن القابل للتحقيق، وهو الممثل بتخفيض المبلغ الذي يجب على ألمانيا دفعه في المستقبل القريب إلى مستوى قابل للتدبير.

وقال: إن على اللجنة التخلص من فكرة "القدرة على الدفع" برمتها، وكان من المستحيل معرفة قيمة هذا الرقم. وقد دخل في الحساب كثير من الأمور التي يصعب تقديرها، وهي تتعلق بأسئلة؛ مثل: ما حجم الضرائب التي يمكن جمعها من دون إثارة احتجاج جماهيري؟ وإلى أي مدى يمكن تقليص الواردات من دون إحداث انهيار في الإنتاج؟ وإلى أي مدى يمكن تخفيض الأجور من دون إثارة اضطرابات عمالية؟ ولم يكن في إمكان أي أحد الاتفاق على الإجابات على مثل هذه الأسئلة الصعبة. وما كان ضرورياً فهو نهج جديد تماماً تجاه المشكلة.

وبدلاً من ذلك، اقتُرح معيار بديل: يتعين الطلب من الشعب الألماني تحمل العبء الضريبي نفسه الذي يتحمله دافعو الضرائب البريطانيون والفرنسيون. وتعين على بريطانيا وفرنسا استخدام عائداتها من الضرائب لدفع الفائدة على ديونها الداخلية. وقامت ألمانيا بتضخيم ديونها العامة الداخلية؛ ولذلك، فإن الألمان يمتلكون فائضاً طبيعياً يمكنهم من تحمل دفع التعويضات. وهذا مبدأ قابل للقياس بسهولة، ويمكن النظر إليه على أنه منصف في محكمة الرأي العام العالمي، ويصعب على ألمانيا معارضته. وأُدخِل معاً «عنصر التجديد ومبدأ أخلاقي يمكن الدفاع عنه»،[11] في النقاش كله.

استقل الأمريكيون بعد وصولهم إلى "لو هافر" في 7 كانون الثاني/ يناير، القطار إلى باريس؛ حيث أقاموا في فندق رتز. وفي 14 كانون الثاني/ يناير، عقدت اللجنة المؤلفة من عشرة خبراء أول اجتماع لها، في مكاتب مفوضية التعويضات الواقعة في فندق أستوريا، وهو فندق فاخر من العصر الجميل في فرنسا، يقع في شارع الشانزليزيه بالقرب من قوس النصر. وقبل الحرب اشتهر الفندق بالمتسوقين الأثرياء الزائرين، ولكن موقعه المتوسط المريح وإطلالته الرائعة على قوس النصر حكمًا عليه بقضاء السنوات الثلاثين المقبلة تحت عمليات مصادرة مستمرة من أي حكومة في السلطة. واشتملت خطط الغزو الألماني عام 1914، على تخصيص الفندق مقر قيادة القيصر في باريس. وفي آب/ أغسطس عام 1914، أغلقت السلطات الفرنسية الفندق؛ نظراً إلى الاشتباه في أن مالكه جاسوس ألماني. وقد وفر الفندق عام 1919، أحد أماكن الإقامة للوفد البريطاني المؤلف من مائتي شخص إلى مؤتمر السلام. وفي عام 1921؛ أي في الوقت الذي كانت فيه الفنادق الفخمة الأخرى تحقق أرباحاً من التدفق الهائل للسائحين الذين شدهم إلى باريس، انخفاض قيمة الفرنك؛ فقامت مفوضية التعويضات بمصادرة فندق أستوريا.*

وبالرغم من أن الأوروبيين كانوا أكثر معرفة بالتفصيلات الفنية المتعلقة بالتعويضات، فإن الأمريكيين سيطروا على الإجراءات. ولم يمتلك دوز كما لم يتظاهر بامتلاكها الخبرات المالية لحل عقدة الدعاوى والدعاوى المضادة، ولقد كان مشجعاً للجنة، وكان هو وجهها الجماهيري الذي استخدم شبكة واسعة من الأصدقاء داخل فرنسا، كوّنها خلال الحرب لتحسين العلاقات بالفرنسيين السريعي الغضب. وقد أحبته الصحافة. وشكل من خلال غليونه الغريب ولغته المثيرة؛ حيث وصف القوميين الألمان بـ «هؤلاء الاستغلاليين الفاسدين المحبين للجيف»،[12] وسخر من الخبراء الاقتصاديين؛ بسبب آرائهم «المبهمة والضبابية»،[13] نموذجاً رائعاً.

---

* سنة 1940، وفي خلال الاحتلال الألماني لباريس، استولت قوات الاحتلال على الفندق، وعندما تم تحرير المدينة سنة 1944، على يد الحلفاء بعد ذلك، تم الاستيلاء على الفندق؛ بوصفه مقراً للجنرال آيزنهاور في باريس. وبعد هدم الفندق في الخمسينيات من القرن العشرين، أصبح المبنى الذي أقيم مكانه معروفاً بالنسبة إلى الزوار القادمين إلى باريس خلال الستينيات من القرن العشرين باسم "لو درجستور".

وقد مثّل يونج العقل المفكر للعملية، وعمل مع يونج ودوز أمريكي ثالث، هو العقيد جيمس لوجان، زميل سترونج في نادي "العائلة" الذي جاء إلى باريس أول مرة عام 1914، وبقي فيها إثرَ الحرب، ويعمل الآن مراقباً عن الولايات المتحدة في مفوضية التعويضات. وعبر مزيج من السحر وقوة الشخصية أصبح شخصاً يحظى ببعض السمعة في الأوساط الاجتماعية والدبلوماسية الباريسية، والتردد كثيراً على مطعم "فوازا" الشهير من فئة ثلاثة نجوم، والواقع في شارع رو سانت أونور الذي أطلق عليه الدبلوماسيون الأمريكيون الزائرون اسم «لوجيه».[14] ومع أن لوجان مراقب لا يحظى بأي مكانة رسمية، فإنه فعل أكثر من أي شخص آخر؛ لإبقاء الولايات المتحدة منخرطة في شؤون القارة الأوروبية، وكان يعدّ السفير الأمريكي غير الرسمي إلى أوروبا.

ومع بدء اللجنة مناقشاتها وجدت نفسها في مواجهة مهمتين: الأولى تُمثّل بإقناع الفرنسيين بالموافقة على جدول مدفوعات أقل، بشكل مؤقت على الأقل، وهو الأمر الذي سيوافقون عليه فقط؛ حالَ فرض قيود أجنبية صارمة على إدارة الأموال الألمانية. ورأى الفرنسيون أن التضخم الألماني الكبير، يأتي في إطار حملة متعمدة من المسؤولين فيها لتدمير اقتصادهم؛ ومن ثم منع دفع التعويضات. وقد وجب وضع بعض الآليات؛ لمنع أي تخريب مستقبلي للأموال الألمانية؛ ولذلك، مُثّلت المهمة الثانية بإقناع الألمان بقبول مثل هذا الواجب.

وأصبح موضوع المهمة أسهل بكثير، عندما غرقت فرنسا في غضون أسبوع من وصول الوفد في أزمة مالية خاصة بها. وشكلت الأموال الفرنسية منذ الحرب، تقاطعاً بين الأموال الألمانية والأموال البريطانية. ولقد كلفتها الحرب شيئاً غالياً من الدماء والأموال. وإثرَ الحرب وجدت نفسها مضطرة إلى إنفاق 4 مليارات دولار، على إعادة بناء المناطق المحررة. ورفضت الحكومة الفرنسية التي لما تتصالح وتضحياتها العظيمة بعد، رفع الضرائب لتمويل ذلك، والتشبث بعناد بوهم أن التكاليف ستسترد في آخر المطاف من ألمانيا. وكان الشعار "الألمان سيدفعون"؛ ولذلك، فإن فرنسا؛ على غرار ألمانيا، تباطأت في

السيطرة على عجز ميزانيتها، وظلت الحكومة بعد خمس سنوات على انتهاء الحرب، تقترض مليار دولار سنوياً.

وقد تفاقم الوضع المالي الفرنسي من خلال نظام حسابات عامة بدائي بائس. وبالرغم من جحافلها من المفتشين الماليين الذين تتبجح بهم، فإنها عانت ثغرات هائلة في سجلاتها، ولم يظهر أن أحداً ما، يعرف بالضبط حجم الإنفاق خلال الحرب، وما تم الإنفاق عليه، وتحديد من قام بالإنفاق. كما كان من الصعب احتساب إجمالي القروض، وفي عام 1922، اكتشفت عملية تدقيق محاسبية، أن حجم سندات الدفاع الوطني التي تم إصدارها، تم تضخيمها بما يساوي 500 مليون دولار.[15] وكانت القيود على تدفق المال من الخزينة – وإليها – بدائية؛ إلى درجة أنه خلال الأزمة المقبلة، وفي عملية احتيال لم تُحل قط، اختفى 150 مليون دولار من سندات الدفاع الوطني التي أُصدرت عموماً على شكل سندات لحامليها؛ ومن ثم يصعب تعقبها، على نحو غامض من الخزينة؛ وذلك المبلغ يعادل اليوم اختلاس ما قيمته 30 مليار دولار.[16]

وقد كان البنك المركزي الفرنسي – على عكس نظيره الألماني – مصمماً على إعادة تأكيد استقلاله بعد الحرب، ورفض ترتيب مزيد من القروض للحكومة. وبالرغم من قدرة الحكومة الفرنسية على الاقتراض من السوق المفتوحة؛ بسبب معدلات الادخار العالية لمواطنيها، فإن معظم الديون كان قصير الأجل، ووجبت إعادة تمويلها باستمرار، ووجدت الحكومة نفسها مضطرة إلى أن تظل في حالة من الكفاف، وفي حالة قلق دائم من أن دائنيها سيصلون إلى حد السأم، ويمتنعون عن إقراضها.

وقبل الحرب بلغ سعر صرف الفرنك 5 فرنكات لكل دولار. وبحلول مطلع العشرينيات من القرن العشرين، وإثرَ ارتفاع الأسعار في فرنسا بمعدل ثلاثة أضعاف، استقر سعر صرف الفرنك إلى نحو ثلث قيمته قبل الحرب، نحو 15 فرنكاً لكل دولار. وخلال النصف الثاني من عام 1923، اتضح أن غزو الرور كان إخفاقاً، وأن احتمال قدرة

فرنسا على تغطية عجز الموازنة من التعويضات أصبح بعيداً بشكل متزايد. ومع بداية عـام 1924، انهار سـعر صـرف الفرنك إلى 20 فرنكاً لكل دولار.

وفي 14 كانون الثاني/ يناير، وهو اليوم الذي بدأت فيـه لجنـة دوز، حسبما أصـبحت تعرف به الآن، مناقشاتها، هبط سـعر صـرف الفرنـك بنحـو 10٪ خـلال يـوم واحـد.[17] وبالرغم من أنه أظهر استقراراً خلال الأسابيع القليلة المقبلة، فإنه بدأ بالتراجع مرة أخرى بعد منتصف شهر شباط/ فبراير، وخلال يومي 6 و7 آذار/ مارس، خسـر 10٪ إضـافية؛ ليصل إلى 27 فرنكاً للـدولار في 8 آذار/ مـارس. وبـدأت مظـاهر هـرج ومـرج في صـالة المصـرفيين في البورصة، في الوقت الذي حاول فيـه حـشد مـن وسـطاء العملـة ووكـلاء المصـرفيين من خلال إشاراتهم العنيفة، التخلص مما لديهم من فرنكات.

وكانت السلطات مصممة على إيقاع اللوم عـلى مـضاربين أجانـب في إطـار مـؤامرة كبرى منسقة من الحكومة الألمانية، وقد لجأ المسؤولون؛ لقناعتهم بـأن المـال أصـبح حربـاً بوسائل أخرى، إلى استخدام تـشبيهات عـسكرية. وأعلـن رئـيس الـوزراء بوانكاريـه في الجمعية الوطنية، أنه يمتلك وثيقة سرية تحتوي على "خطة للهجـوم ضـد الفرنـك" التـي يفترض أن ستريسيمان وزعها على اجتماع سري لمصـرفيين ألمان في فندق آدلون.[18] وسـيتم "شن الهجوم" من أمستردام؛ حيث يُزعم أن بيوت الأعـمال الألمانيـة، حـشدت صـندوقاً احتياطياً بقيمـة 13 مليـار فرنـك. ونـشرت صـحيفة أمريكيـة أن القـساوسة اللـوثريين الأمريكيين، تلقوا رسالة تشـير إلى ضـرورة قيـامهم بحثّ رعايا كـنائسـهم، عـلى إغـراق السوق بالفرنكات لـ «المساعدة في إذلال فرنسا».[19] وانتـاب الفرنـسيين آنـذاك - وهـم سيظلون كذلك على مدى عقود مقبلـة - هـاجس المـضاربين الأجانـب. ووصـف كينـز سلوكهم في مقدمة، كتبها خصيصاً للطبعة الفرنـسية من كتاب طريق الإصـلاح النقـدي: «في كل مرة يفقد فيها الفرنك جزءاً من قيمته، يصبح وزير المالية عـلى قناعـة بـأن حقيقـة ذلك، تنبع من كل شـيء إلا الأسباب الاقتصادية؛ ويعزو ذلك إلى وجود أجنبـي بجـوار البورصة أو التأثيرات الغامضة والخبيثة للمضاربة. وهذا لا يبعد كثيراً من الناحية الفكرية

عن طبيب إفريقي ساحر؛ يعزو مرض قطيع المواشي إلى (عين شريرة) من أحد المارة، وسوء الأحوال الجوية بالنسبة إلى غير الراضين عن المعبود».[20]

وفي 13 آذار/ مارس، أعلنت الحكومة الفرنسية أن جيه بي مورجان وشركاه، قدمت لها قرضاً بقيمة 100 مليون دولار بضمانة احتياطيها من الذهب. وتم الإعلان عن الشروط المرتبطة بالقرض؛ متضمناً الفقرات المعتادة حول اتخاذ خطوات من الحكومة لتحقيق التوازن في ميزانيتها، وتخفيض النفقات، وعدم طلب الحصول على قروض جديدة. ولكن شائعات سرت أيضاً، بأن مؤسسة مورجان التي تعدّ عادة أحد أكثر بيوت الاستثمار تأييداً لفرنسا، من بين بيوت الاستثمار الأمريكية كافة، أصرت أيضاً بشكل سري على التزام الحكومة الفرنسية بقبول أي خطة قد تصدر عن لجنة دوز. وكان الإعلان فقط عن القرض، كافياً لقلب الأمور رأساً على عقب، وبدأ الفرنك استعادة عافيته من 29 فرنكاً إلى 18 فرنكاً مقابل الدولار، زيادة في القيمة تزيد على 60٪ خلال أسبوعين.

أما ألمانيا فقد سارعت لجنة دوز إزاءها إلى الاعتراف بحدوث تغيرات كثيرة خلال شهر منذ تعيينها؛ فقد تحول الوضع الاقتصادي: حدث استقرار في العملة إضافة إلى بدء الموازنة بالعودة باتجاه التوازن. وخلال ذلك كان الجميع يهتف بأن شاخت هو "العامل المعجزة".

وفي منتصف كانون الثاني/ يناير عام 1924، تلقى شاخت الذي عاد إلى برلين بحلول هذا الوقت، دعوة – أسماها "استدعاء" – للمثول أمام اللجنة في باريس. وبعد وصوله يوم السبت 19 كانون الثاني/ يناير، قدم أول عرض له – من بين العروض الكثيرة – أمام الخبراء في فندق أستوريا في فترة ما بعد ظهر ذلك اليوم. وعند جلوسه على «كرسي الاعتراف»،[21] وسط الغرفة؛ مثل سجين في قفص الاتهام، والخبراء يجلسون أمامه؛ مثل قضاة الإعدام، كان من الصعب عليه إخفاء امتعاضه إزاء تحديد مستقبل بلاده في غرفة طعام فندقية معدلة في باريس.

وفي يوم الاثنين 21 كانون الثاني/ يناير، عاود الظهور مرة أخرى مدة ثلاث ساعات، إضافة إلى تقديم شهادته مرة أخرى في اليوم اللاحق. وبالرغم من تذمره بأن كل هذه العروض تُبعده عن العمل المهم بإعادة العملة الألمانية إلى وضعها المعتاد، فإن من الواضح أنه استمتع بالأضواء. وتحدث من دون الاعتماد على ملاحظات، واصفاً الوضع في ألمانيا عام 1919، بأن "الحرب قد استنزفتها"، حول: تأثير التعويضات والتضخم، والإصلاح النقدي، وأعمال الرنتنمارك الجديد، وخططه التي يعدها لإقامة بنك الخصم من الذهب. وفي أثناء رده على أسئلة اللجنة بلغة فرنسية أو لغة إنجليزية طليقة وجد صعوبة في إبعاد تلك النبرة الحتمية لتهنئة النفس على إجاباته. وقد كتب دوز في مفكرته تلك الليلة، أن «فخره لا يساويه إلا قدرته على السيطرة ورغبته فيها».[22] ومع ذلك لم تتمالك اللجنة نفسها من الإعجاب بفهمه للوضع.

لاحظ دوز الذي تنبه منذ البداية إلى حجم شعور الذات لدى شاخت – أن «أروع عمليات الكشف عن الشخصية»،[23] جاءت عندما أبلغ شاخت المفوضية بصراحة شديدة، قائلاً: «مادام هو رئيس [البنك المركزي الألماني]، فإنه هو البنك» – وهذا دفع اللجنة إلى الخروج على المألوف، والتودد إليه، وإشراكه في كل مرحلة من مناقشاتها.

وقد قررت اللجنة أن من الضروري جعل شاخت يشترك في أي خطة للإشراف الخارجي على سياسة ألمانيا النقدية، ولم تجرؤ على المخاطرة بحدوث مواجهة قد تقوض جهوده الناجحة جداً أو تعوقها؛ لتحقيق الاستقرار في العملة؛ ومن ثم إثارة هروب لرأس المال؛ سيؤدي إلى زيادة مشكلاتها فقط، ولكن اللجنة خشيت – أيضاً – من أنها في حال سماحها له بتجاوزها كثيراً من خلال خططه الخاصة، فقد تجد صعوبة في كبحه لاحقاً.

وعلى مدى شهرين فقط، انتقل شاخت من كونه مصرفياً مجهولاً نسبياً إلى أن يصبح المسؤول الألماني الرئيسي للتعامل وإياه، والرجل الذي يمكنه الوفاء بالتزاماته. وقد دعاه ألكساندر ميليران، رئيس الجمهورية إلى قصر الإليزيه. وثار اقتراح قوي حول قيام

شاخت بزيارة بوانكاريه، المصاب برهاب ألمانيا، وهو الذي حرض على غزو الرور. وعندما أعلن شاخت أنه منفتح على مثل هذه الدعوة، تم إبلاغه بأن البروتوكول يشترط قيامه بالمبادرة لطلب اللقاء. واستجاب لذلك فوراً؛ ليحضر في الوقت المحدد عند الساعة الخامسة مساء في مكاتب بوانكاريه في شارع كويه دي أورسيه، ولكن عندما جعله رئيس الوزراء، ينتظر مدة ثلاثين دقيقة خرج شاخت بشكل غاضب أكثر من أي وقت مضى، وتعين على الموظفين المتيقظين إقناعه بالعودة.

وفي 31 كانون الثاني/ يناير، توجهت لجنة الخبراء لبرلين باستخدام قطار خاص، وهو أول قطار يتوجه مباشرة من باريس إلى برلين منذ الحرب؛ للاطلاع بنفسها على الصعوبات التي جلبتها التعويضات حتى الآن، وقد اتخذ المسؤولون الألمان؛ حرصاً منهم على ضمان حصول الزوار على انطباع كافٍ حول حرمان شعبهم، إجراءات لقطع التيار الكهربائي عمداً في وقت مبكر عن الفنادق التي يقيم فيها أعضاء اللجنة.

واجه شاخت معضلة حقيقية بتعامله واللجنة؛ فأولاً كان واقعياً بما يكفي؛ لإدراك أنه على حين أن اللجنة بحاجة إليه، فإنه لا يستطيع إقصاءها. ويمكنه فقط الذهاب إلى ذلك الحد بشكل منفرد. وتمتلك مجموعة من الخبراء الأجانب فقط، المكانة للتفاوض على تعويضات أقل أو التمكين من حشد قرض أجنبي. ولكن أحد أكبر مصادر قلقه – على نحو مثالي – كان ممثلاً على ما يبدو، بأن الأجانب قد يحاولون نسبة إنجازاته إلى أنفسهم.

وأما ثانياً، فقد ظل مقتنعاً أن ألمانيا لا يمكنها تحمل دفع أي شيء يقترب من التعويضات، تم تصوره في خطة لندن. واعتقد بأن نهج دوز بعدم التلاعب بالتزامات المبلغ الإجمالي خاطئ أساساً، ولكنه في الوقت الراهن ظل صامتاً، وأصبح شاخت على مدى الأسابيع القليلة المقبلة، المحاور الألماني الحاسم بالنسبة إلى اللجنة، عندما تعلق الأمر بالإصلاح المالي والبنك المركزي الألماني. ومع أن المصلحة المتبادلة، أبقت الطرفين مهذبين بشكل دقيق تجاه بعضهما بعضاً، غير أنه – مع ذلك – ظل هناك توتر خفي في تعاملاتهما.

وقد أصدرت اللجنة خطتها في 9 نيسان/ إبريل. وكما أصر يونج فقد تجنبت اللجنة عن قصد الإعلان سواء عن المبلغ الإجمالي للتعويضات الذي يجب على ألمانيا دفعه أو المدة التي يجب أن تستغرقها عملية الدفع، ولكنها ركزت ببساطة على ما يجب دفعه على مدى السنوات القليلة المقبلة. واقترحت أن تبدأ ألمانيا بدفع 250 مليون دولار في السنة الأولى، وزيادة المبلغ تدريجياً إلى 600 مليون دولار سنوياً بحلول نهاية العقد. وطبقاً لأحد الحسابات واستخدام بعض الافتراضات المعقولة حول الفترة الإجمالية التي يمكن ألمانيا خلالها أن تواصل التزامها، فإن التأثير العملي لخطة دوز، نجده قد صار ممثلاً بتخفيض الديون الألمانية من 12.5 من مليارات الدولارات إلى نحو ما بين 8 و10 منها.

ولكن أكثر ميزات الخطة غرابة، كان وضع آلية مبتكرة لضمان عدم إمكانية تقويض التعويضات للمارك، كما فعلت خلال الفترة 1922 - 1923. وسيتم جمع الأموال لدفع التعويضات مبدئياً بالمارك، من خلال الحكومة الألمانية ووضعها في حساب ضمان لدى البنك المركزي الألماني؛ حيث ستقع تحت سيطرة مندوب عام للتعويضات، سيتولى مسؤولية تحديد أن في الإمكان تحويل هذه الأموال بشكل آمن إلى الخارج أو لا، من دون الإخلال بقيمة المارك. وتم تخويل هذا المكتب الجديد، صلاحية البت في كيفية ضرورة استخدام هذه الأموال، سواء بدفعها إلى الخارج، أو استخدامها في شراء بضائع ألمانية، أو توفير الائتمان للشركات المحلية أيضاً. وسيحظى المندوب العام بموقع قوي بشكل ملحوظ، هو نوع من موقع الحاكم أو موقع نائب الحاكم؛ ولجعل نزاهته شفافة تماماً، أوصت اللجنة بأن يكون أمريكياً.

أما السمة الثانية - وهي المحورية بشكل جوهري في خطة دوز - فقد مُثّلت بقرض بقيمة 200 مليون دولار، يتم جمعه في الخارج؛ للمساعدة في دفعات السنة الأولى من التعويضات، وإعادة رسملة البنك المركزي الألماني، وتجميع ما يكفي من احتياطي الذهب لإعادة الحياة إلى الاقتصاد المحلي.

وبالرغم من دفع الفرنسيين باتجاه إخراج البنك المركزي الألماني تماماً من ألمانيا - وربما كان ذلك إلى أمستردام - فإن أعضاء اللجنة الآخرين، أدركوا أن هذا سيشكل منتهى الإذلال، وسيضع ألمانيا على قدم المساواة والدول الفقيرة: مصر وتركيا، وبحسب تعبير أحد المشاركين؛ فإن ذلك سيؤدي إلى "تتريك" الاقتصاد الألماني، وبدلاً من ذلك، تمكنت اللجنة من إقناع الأطراف كافة؛ ومنهم الفرنسيون والألمان، بضرورة إبقاء البنك المركزي الألماني في برلين، مع وضعه تحت سيطرة مجلس من أربعة عشر عضواً، سبعة أجانب وسبعة ألمان، وأحدهم سيكون بالطبع شاخت.

وفي تموز/ يوليو عام 1924، عقد الحلفاء مؤتمراً في لندن؛ لبحث كيفية تطبيق خطة دوز. وقد شكل ذلك المؤتمر، أضخم تجمع لرجال الدول منذ مؤتمر باريس للسلام عام 1919. وترأس المؤتمر رامزي ماكدونالد، أول رئيس وزراء اشتراكي لبريطانيا، وكان يشغل أيضاً منصب وزير الخارجية. وكان من بين ضيوفه إدوارد هيريو، رئيس الوزراء الفرنسي المتطرف الجديد، ووزراء كل من: بلجيكا وإيطاليا، إضافة إلى السفير الياباني. وقد اعتزمت الولايات المتحدة بادئ الأمر، عدم المشاركة؛ خشية تشويه سمعتها؛ جراء الاقتراب كثيراً من التعويضات التي كانت تعدّ مرضاً أوروبياً فظيعاً. ولكن عندما سمحت الحكومة البريطانية بتسريب دعوتها الرسمية إلى الولايات المتحدة، شعرت إدارة كووليج التي لعبت دوراً مهماً في إطلاق خطة دوز، بأنه ليس في وسعها الرفض من دون تقويض جهودها الخاصة، وقررت إظهار دعم علني. وتم تكليف فرانك كيلوج، السفير الأمريكي ذي الشعر الأبيض لدى بريطانيا العظمى، برئاسة الوفد الأمريكي.

وقد بلغ الاهتمام داخل الإدارة بنتيجة خطة دوز، حداً دفع كثيراً من أعضاء الحكومة إلى تلفيق أعذار للوجود في لندن. فقد وصل تشارلز إيفنز هيوز، وزير الخارجية، ظاهرياً لحضور الاجتماع السنوي لاتحاد المحامين الأمريكيين، على حين أن أندرو ميلون، وزير الخزانة، قرر أن هذه لحظة مواتية للمرور عبر لندن؛ لصيد الدجاج البري "الطيهوج"، وربما رؤية خياطه في شركة سافيل راو.

وبالرغم من كل هؤلاء النجوم السياسيين، فإن الشخصيات المحورية في المفاوضات، ستُمثَّل باثنين من المصرفيين المركزيين: مونتاجو نورمان وتوماس لامونت من مؤسسة جيه بي مورجان وشركاه. وقد ساور الشك نورمان بادئ الأمر إزاء لجنة دوز. وعندما طلب إليه رئيس الوزراء المشاركة ضمن الوفد البريطاني، اعتذر بلطف؛ بحجة انشغاله في البنك المركزي. وإذا اعتمدنا على الخبرات السابقة فإن أي لجنة عينتها مفوضية التعويضات، كانت تقع – لا محالة – في مستنقع الجدل السياسي، وينتهي بها المطاف إلى طريق مسدودة. وقد جاء في كتابته إلى سترونج، «يبدو لي وكأن أعضاء تلك اللجنة، سيجدون أنفسهم في صعوبات بالغة... ومن الواضح أن هناك كثيراً من زوايا الرؤية، بعدد الأعضاء في تلك اللجنة».[24]

وفي خلال شباط/ فبراير وآذار/ مارس، ومع بدء اتضاح طبيعة توصيات لجنة دوز تدريجياً، بدأ نورمان تغيير رأيه، وقد دار جوهر الخطة وتسوية التعويضات التي تصورتها اللجنة حول قرض دولي؛ فأدرك نورمان أنه في موقع يمكنه من ممارسة نفوذ كبير على شروطه.

ويعدّ عمل تقديم قروض إلى الحكومات الأجنبية – تاريخياً – أحد الجوانب الأكثر سحراً في العمل المصرفي، وقبل الحرب، كانت عملية الإقراض بشكل قاطع بين يدي بنكين بريطانيين، لهما تاريخ طويل ومعروف؛ وهما: "بارينج براذرز" و"روتشيلدز".

ويعدّ بارينج أقدم بنك تجاري في لندن – والذكور من سلالة الأبناء الخمسة للمؤسس الأصلي، توماس بارينج، وهم الآن أعضاء في مجلس اللوردات. وفي عام 1802، قدم البنك المساعدة للحكومة الأمريكية لتمويل شراء "منطقة لويزيانا" من نابليون الذي يحتاج إلى النقد بشكل يائس. وقد بلغ نفوذ البنك حداً كبيراً عند نقطة معينة، إلى درجة أن دو دي ريشيليو (رئيس وزراء فرنسا آنذاك)، تحدث عام 1817، حول «القوى الرئيسية الست في أوروبا: بريطانيا وفرنسا والنمسا وهنجاريا وروسيا وبروسيا، وبارينج براذرز».[25]

كما كان لأسرة روتشيلد تاريخ حافل بشكل أكبر، وقد جنت العائلة ثروتها خلال حروب نابليون، ومع انتشار خمسة فروع للعائلة في أرجاء أوروبا – في لندن وباريس وفرانكفورت وفيينا ونابولي – فقد امتلكت أوسع شبكة اتصالات أكثر من أي بنك آخر، إضافة إلى أن مصادر معلوماته كانت أسطورية. وقد مُثلت إحدى القصص بأن العائلة علمت، من خلال الحمام الزاجل، بهزيمة نابليون في معركة واترلو، قبل يوم من الآخرين في لندن، ومن الحكومة نفسها، وجنت ثروة ضخمة من خلال شراء سندات حكومية.[26] ولكن القصة في الحقيقة، كانت خاطئة على نحو خطير – بالرغم من علم عائلة روتشيلد فعلاً بالنصر قبل أي شخص آخر في لندن، فإنها بالفعل خسرت المال من المراهنة على أن الحرب ستتواصل مدة ليست بالقصيرة، من خلال الاحتفاظ بكميات كبيرة من السبائك الذهبية في مخزونها – ولكن الأسطورة ظلت باقية. وبلغ سحر عائلة روتشيلد، حداً إلى درجة أن الخبير الاقتصادي جيه إيه هوبسون كتب عام 1920، في ترديد لرأي سائد على نطاق واسع، أنه لا يمكن "خوض" أي حرب كبرى، «من أي دولة أوروبية... إذا ما وقفت أسرة روتشيلد وشبكة علاقاتها ضدها».[27]

ولكن إثرَ الحرب، وافتقار لندن نفسها إلى رأس المال، وجب على بنك إنجلترا المركزي فرض حظر غير رسمي على القروض الخارجية من البنوك البريطانية؛ لتتراجع أهمية كل منهما. وتحولت مسؤولية "مصرفي العالم" من بريطانيا إلى الولايات المتحدة، بالرغم من أن الأموال الأمريكية التي لم تستخدم في تقلبات السياسة الدولية، كانت تتدفق بشكل متقطع وغير منتظم. وأصبحت الشركات الأمريكية الثلاث التي سيطرت على سوق القروض السيادية؛ هي: "ناشيونال سيتي بانك"، و"كوهن لويب"، والشركة – التي لا تعد هي الكبرى، ولكنها ذات المقام الأرفع – جيه بي مورجان وشركاه.

وكانت أسرة مورجان متنفذة قبل الحرب، وساعدت في التمويل وإعادة هيكلة صناعات الفولاذ والسكك الحديدية والشحن، كما أنها أنقذت الحكومة الأمريكية عام 1895، والنظام المصرفي عام 1907، ولكن عملها كان محلياً إلى حد كبير. وكان بيربوينت

مورجان نفسه بالفعل شخصية معروفة جداً في أوروبا، إضافة إلى أن والده جونيوس مورجان ساعد الحكومة الفرنسية في جمع المال لدفع التعويضات، إثرَ الحرب الفرنسية - البروسية عام 1870، غير أن شركة جيه بي مورجان وشركاه في التصنيف الدولي، كانت من الفئة الثانية.

وقد أدت الحرب إلى تغيير مكانتها، وأصبحت بعد اختيارها وكيل الشراء الحصري للحكومتين البريطانية والفرنسية عام 1914، قوة بذاتها. ومن المفترض أن معدل عائدات شركائها الأربعة عشر الذين جلسوا معاً في مكتب عادي كبير كئيب؛ حيث يمكن فريقهما سماع محادثات بعضهما بعضاً، بلغ الآن مليوني دولار سنوياً. وعندما انتهت الحرب أصبحت مؤسسة مورجان قناة طبيعية للأموال الأمريكية إلى أوروبا. وتوطدت مكانتها؛ بوصفها إحدى القوى العظمى التي يجب أن يحسب لها الحساب في تموز/ يوليو عام 1920، وعندما اختارت مجموعة من الفوضويين - بدلاً من استهداف رئيس دولة أو حكومة كما كانت قد تفعل قبل الحرب - وضع قنبلة خارج مكاتب جيه بي مورجان وشركاه الواقعة على 23 وول ستريت.* ولم يُصب الشركاء بأي أذى، ولكن 38 شخصاً من المارة لقوا حتفهم، إضافة إلى جرح 400 شخص آخر.

ولم يقدم أي شخص نموذجاً للدور الجديد لرجل الدولة - المصرفي، أفضل من توماس لامونت الذي أصبح بحلول عام 1924، أبرز شريك بعد جاك مورجان. ويبدو أن لامونت المهذب، وهو الساحر أكثر من أي وقت مضى، كان محظوظاً جداً؛ فقد أمضى توماس، نجل قسيس متزمت تابع للكنيسة المنهجية، شبابه وهو يترعرع في بيوت قساوسة إحدى القرى في ولاية نيوإنجلاند، ونشأ على الإيمان بأن الرقص واللعب بالورق وحتى التنزه أيام الأحد مشياً على الأقدام من الخطايا.[28] وقد التحق بأكاديمية فيليبس إكستر وجامعة هارفارد بمنحة، وأصبح مراسلاً للشؤون المالية في صحيفة نيويورك

* خلال الفترة 1894 - 1914، تم اغتيال ستة رؤساء دول على يد الإرهابيين. انظر باربرا تاكمان، البرج الأبيّ (نيويورك: بانتام بوكس، 1966)، ص 72.

تربيون، ولكنه؛ نظراً إلى اكتشافه صعوبة رعاية عائلة على راتب صحفي، فقد تحول إلى عمل توزيع الأغذية. وعلى غرار بنجامين سترونج، وهو الذي يقيم في أنجلوود بولاية نيوجيرسي، فقد تم إخراجه من الظل على يد هنري ديفيسون الذي قابله في إحدى الأمسيات على متن قطار ركاب من نيويورك ويفترض أنه جنده في ذلك الزمان وذلك المكان؛ لتولي منصب أمين الخزانة في شركة بانكرز ترست.

تلقى لامونت عام 1911 - على خطى ديفيسون - عرضاً للشراكة من بيربوينت مورجان الذي كان آنذاك أرفع عمل وأكثر دخلاً في وول ستريت؛ فرفض لامونت بادئ الأمر ذلك، بقوله: إنه يرغب في امتلاك حرية السفر على مدى ثلاثة أشهر سنوياً، ولكن مورجان ألح عليه؛ ليرضخ بشكل لم يكن مفاجئاً.

وقد منحته مشاركته؛ بوصفه شريكاً في مورجان في عمليات التمويل إبان الحرب في بريطانيا وفرنسا، مكاناً ضمن فريق التعويضات الأمريكي في مؤتمر السلام. وإثرَ الحرب، انفصل - مع أنه جمهوري - عن جناح العزلة في حزبه، وأصبح من الملتزمين بالانخراط الدولي. وفي خلال تلك السنوات الأولى التي تلت الحرب، كان مبعوثاً مالياً بامتياز، وخلال عام 1920، وجد في الصين واليابان، وفي عام 1921، في مكسيكو سيتي رئيساً للجنة الدولية للمصرفيين إلى المكسيك، وفي مطلع عام 1923، في أوروبا للتخطيط لقرض للنمسا، وتقديم المشورة إلى الحكومة الإيطالية، كما حظي في كل مكان كان يتوجه له باستقبال عظيم، واحترام يليق برئيس دولة. وفي أيار/ مايو عام 1922، عندما توفي ديفيسون بشكل مفاجئ؛ بسبب السرطان، تقدم لامونت ليأخذ مكانه.

لم تؤدِّ نشاطاته الخارجية إلى تعزيز الانطباع بأنه رجل من الأرستقراطية الجديدة فحسب، بل أضافت أيضاً إلى هالته قدراً من الشرف غير المصطنع. واستحوذ على صحيفة ألكساندر هاملتون القديمة ذا نيويورك إيفننج بوست، وساعد في إطلاق مجلة ذا ساترديه ريفيو أوف لتريتشر وعلى تمويلها. واحتفظ بأصدقاء من الكُتّاب، وقد يجد المرء على مائدته: إتش جي ولز، أو أندريه موروا، أو جون ميسفيلد.

وقبل موعد افتتاح المؤتمر، تم إرسال لامونت إلى لندن مع موجز مراقبة إلى أسرة مورجان خلال المفاوضات؛ وسرعان ما وقع في سحر نورمان الذي بدا وكأنه يمتلك قدرة خارقة على ضم المصرفيين الأمريكيين الزائرين تحت جناحه وقولبتهم لتحقيق أهدافه. وبالرغم من انهيار نورمان بشكل مفاجئ؛ نتيجة "إنهاك عصبي" قبيل موعد افتتاح المؤتمر، وكونه أصبح طريح الفراش مدة أسبوع، فإنه بحلول 15 تموز/ يوليو، عاد إلى قمة الانخراط في النشاط.

وبناء على دعوة من رئيس الوزراء ماكدونالد، قدم المصرفيان الشروط الرئيسية التي سيطلبها المستثمرون لإقراض المال وفق خطة دوز؛ وإدراكاً منه بأن الجهات التي ستقدم رأس المال تمتلك نفوذاً ضخماً، فقد أصر نورمان على عدم قيام المصرفيين البريطانيين أو الأمريكيين باتخاذ أي إجراء بشأن القروض «إلى حين خروج الفرنسيين من الرور تماماً»،[29] ومنع وقوع أي أعمال عسكرية استباقية فردية من فرنسا، وتخويل حق أن تعدّ ألمانيا غير قادرة على دفع التعويضات، لا في مفوضية التعويضات التي يسيطر عليها الفرنسيون، بل في هيئة مستقلة يترأسها أمريكي محايد.

وعلى مدى الأسابيع الأربعة المقبلة دارت المفاوضات حول هاتين النقطتين، وفي كل مرة بدا فيها السياسيون على وشك التوصل إلى تسوية الخلافات بينهما وحلها، كان المصرفيان - بقيادة نورمان إلى حد كبير، مع أن لامونت كان المتحدث - يعودان بإصرار إلى هذه الاقتراحات الجوهرية التي ظلوا يؤكدون أنها ليست إملاءات سياسية من قوة مالية خفية ما، بل هي - ببساطة - الشروط الأساسية التي قد يشترطها أي مستثمرين ضماناً، قبل تقديم المال إلى ألمانيا.

وقد حاول رئيس الوزراء ماكدونالد، الاشتراكي ومن دعاة السلم سابقاً، وهو الذي يمتلك نظرة متحيزة تجاه المصرفيين ودوافعهم، التنمر على هذين الشخصين من خلال شجبه تدخلهم في السياسة، وحاول أوين يونج ترهيبهما؛ لتخفيف شروطهما؛ مهدداً بتجاوز "مورجانز"، وترتيب قرض عبر "ديلون ريد"؛ ولكن ذلك كله لم يفلح!

وجاء رئيس الوفد الفرنسي - وهو رئيس الوزراء هيريو الذي يمتلك خلفية مؤرخ ويشعر بارتياح في صالونات باريس الأدبية على "الضفة اليسرى" (من نهر السين) أكثر من العمل الشاق حول التفصيلات المالية في قاعة للمؤتمرات - إلى طاولة المفاوضات غير مستعد أساساً، ووجد نفسه مهزوماً بالحيلة عند كل مرحلة؛ وبصفته مفكراً انفعالياً وعاطفياً فقد أضفى ميزة أوبرالية معينة على المداولات، بعد أن أجهش بالبكاء علناً أكثر من مرة؛ نتيجة الإحباط. وكان على خلاف دائم مع فريقه المؤلف من 40 شخصاً، وهو طاقم متنوع من زملاء في مجلس الوزراء، ونواب اشتراكيين، ورؤساء لجان إقليميين متطرفين، و«حشد مزدحم صاخب كثير الإيماء»،[30] من الدبلوماسيين الهواة الذين حولوا صالة الاستقبال في السفارة الفرنسية في لندن، إلى «قاعة اجتماعات عامة من دون رئيس، للفصل في النزاعات، ومن دون شرطة لإخراج المخلين بالنظام». وعند حد معين، دخل هيريو ووزير حربه الجنرال تشارلز نوليه، في مشادة طويلة في أثناء اجتماع مسائي في مقر الحكومة البريطانية "10 داونتج ستريت"، إلى الحد الذي دفع ماكدونالد إلى الإعلان عن رفع الجلسة والذهاب إلى النوم. وحتى عند ذلك الحد، واصل الفرنسيان تبادل الانتقادات في أثناء مغادرتهما المبنى، ووقفا وهما يصرخان ويتبادلا الإهانات وسط شارع داوننج ستريت.

وقد قام هيريو بزيارة لامونت في مقر إقامته في ميدان "أُودلي"؛ لتقديم التماس إليه وتذكيره بالعلاقات التاريخية بين فرنسا وأسرة مورجان، لكن لامونت رفض تقديم أي تنازلات، وبدلاً من ذلك وعلى مدى الأسابيع القليلة المقبلة، شدد لامونت موقفه من خلال إيضاح أنه ما لم يصبح الفرنسيون أكثر طواعية، فإن أسرة مورجان قد تجد صعوبة بالغة في منحهم القرض الذي جمعته لهم في وقت مبكر من العام.

وقد أدى المشهد المذل، وهو الممثل بقيام المصرفيين الأنجلو-ساكسون، بالإملاء على سياسييهم، إلى إثارة غضب الرأي العام الفرنسي. وأعلنت صحيفة لو بيتيت بلو الباريسية، أن «أوروبا لا يجوز أن تتحول إلى ميدان كبير للاستغلال، مع حكومة واحدة

فحسب؛ بوصفها تجمعاً ضخماً للمصرفيين». وقد أورد إدوين جيمس في تقرير له بصحيفة نيويورك تايمز، أن كثيرين من الفرنسيين، كانوا مقتنعين بأن «غرض أمريكا الوحيد، هو جني مزيد من المال من سوء حظ أوروبا، وأنه، بدلاً من مساعدة فرنسا في الحصول على تعويضات، يعمل الأمريكيون على طريقة شايلوك؛ من أجل القرض التمهيدي». وفي الولايات المتحدة، علقت صحيفة سبرنجفيلد ريبلكان التي تحظى باحترام كبير، بقولها، «خلال السنوات العجاف التي تلي الحرب المرهقة، فإن الممولين يتفوقون في الرتبة على الجنرالات... لا قرض، لا خطة دوز. لا خطة دوز، لا تسوية. لا تسوية، لا سلام في أوروبا...! ».[31]

وبحلول مطلع آب/ أغسطس فاز المصرفيون، وكان التنازل الوحيد الذي تمكن الفرنسيون من انتزاعه، ممثلاً بتأخير انسحابهم من الرور سنة واحدة. وتمت دعوة ألمانيا إلى إرسال وفد للتوصل إلى صيغة نهائية للإجراءات. وفي 3 آب/ أغسطس، وصل الوفد الألماني برئاسة المستشار ماركس، وعضوية جوستاف ستريسيمان الذي وُلِّي منصب وزير الخارجية الآن، ووزير المالية هانز لوثر، وسكرتير الدولة شوبرت، وشاخت، إلى فندق رتز في لندن. وعقدت الجلسة العامة الأولى في 5 آب/ أغسطس - وهو أول اجتماع رسمي بين رئيسي الحكومتين الألمانية والفرنسية منذ الحرب الفرنسية - البروسية عام 1870. وعلى مدى الأيام العشرة المقبلة، ومع بدء المشاحنات التي لا تنتهي، انتقل المؤتمر ببطء من أزمة إلى أخرى، واقترب باستمرار من حافة الانهيار.

وقد حدد الإجراء المتعلق بإعلان عدم القدرة على الدفع، إمكانية فرض عقوبات فقط، في حالة الإخفاق "الفاضح" من ألمانيا؛ للوفاء بالتزاماتها. وطالب الألمان بتعريف لكلمة "فاضح". واستغرقت المشاحنة تلك يوماً، ووافق الفرنسيون على الانسحاب من الرور بعد عام. وأراد الألمان معرفة متى ستبدأ السنة، إضافة إلى مطالبتهم بالانتهاء من الانسحاب في غضون عام.

وأخيراً، وفي 14 آب/ أغسطس، تم عرض الشروط النهائية على رجال الوفد الألماني الذين حصلوا على مهلة ليلة واحدة؛ لقبولها أو رفضها. واجتمع الألمان في إحدى غرف فندق رتز؛ لعقد جلسة تستمر طوال الليل. وطرح كل فرد منهم ما يجول في خاطره، ومع بزوغ الفجر، جاب المستشار أرجاء الغرفة؛ لإجراء آخر استطلاع للرأي. وصوت الجميع بقبول الشروط باستثناء شاخت الذي قال بلهجة إقليم فريزلاند الفظة: «لا يمكننا قبول الشروط، ليس في وسعنا الوفاء بها».[32] وأصر على أن إخفاق خطة دوز لتخفيض المستوى الإجمالي للتعويضات، يمثل خطأها القاتل. ولكن ستريسمان، هو من يمتلك الكلمة الفصل. «يجب علينا إخراج الفرنسيين من الرور، يجب علينا تحرير راينلاند، يجب علينا القبول!».

وقد بدت خطة دوز ظاهرياً نقطة التحول في أوروبا، وبدا أن الجدل حول التعويضات الذي استنفد طاقة المسؤولين على مدى السنوات الخمس الماضية، قد انتهى. وفي شهر أيلول/ سبتمبر، تم بنجاح في نيويورك ولندن، اتخاذ الترتيبات المتعلقة بالقرض الذي شكل أساس الخطة، وأطلق ذلك القرض، ازدهاراً في عملية الإقراض إلى ألمانيا من البنوك الأمريكية التي ستغذي التعافي في اقتصادها، على مدى السنوات الكثيرة المقبلة، وإرساء الاستقرار في العملة الجديدة.

وقد اعتقد يونج الذي يعد المهندس الحقيقي للخطة، بأن أوروبا ستتمكن في مناخ المرارة وتبادل الاتهامات الذي ساد عام 1924، من تدبر طريقها نحو حل نهائي؛ من خلال تجنب مواجهة مشكلاتها بشكل مباشر فقط؛ ولذلك، تعمدت الخطة، تجاهل سلسلة من القضايا. وظلت الفاتورة الإجمالية للتعويضات غير محددة؛ ونتيجة لذلك، استمرت حالة الاستياء داخل ألمانيا بالازدياد تحت السطح، وعلاوة على ذلك، اعتمد الازدهار الألماني الجديد، على ما وصفه كينز، بأنه "تدفق دائري ضخم للأوراق" عبر الأطلسي: «الولايات المتحدة تُقرض المال إلى ألمانيا، وألمانيا تنقل ما يعادل ذلك إلى الحلفاء، والحلفاء يعاودون دفعه إلى الحكومة الأمريكية. ولا ينتقل أي شيء حقيقي؛ لا أحد أسوأ حالاً

بسنت واحد. أصباغ النقاشين ونماذج الطباعين أكثر انهماكاً. ولكن لا أحد يتنـاول طعامـاً أقل، ولا أحد يعمل أكثر!». [33] ولم يكن من أحدا على استعداد للتنبؤ بـما سـيحدث؛ حـالَ وقف الموسيقا.

ومع ذلك، فقد قذفت الجلبة المبدئية التي رافقت الخطـة، تـشارلز دوز الـذي كـان حتى هذه اللحظة مجمولاً مغمـوراً نـسبياً، إلى الـشهرة والثـروة. وفي صـيف عـام 1924، اختاره كوليدج؛ ليرافقه في حملته الانتخابية؛ حيث تم انتخاب دوز نائباً لرئيس الولايات المتحدة في خريف ذلك العام؛ ونظراً إلى شرائه الوقت لأوروبا، و- على الأقـل - إيجـاد الوهم بأن معارك القارة الأوروبية حول المال قد انتهت أخيراً، فقد تم منحه جائزة نوبل للسلام عام 1925.

12
المستشار الذهبي

بريطانيا: 1925

لم أعرف قط، رجلاً توافرت لديه دوافع أفضل، إلى كل ما سببه من متاعب![1]

جراهام جرين، الأمريكي الهادئ

بحلول عام 1924، أزاحت لندن القسوة المتجهمة لسنوات الحرب، وكانت تنعم بفرح ورخاء، كما وصفها روبرت جريفز، «في أشعة شمس السلام الساطعة»؛[2] فقد ازدحمت المحلات التجارية، والمسارح وامتلأت دور السينما إلى حدها الأقصى، وعجت الشوارع بحركة السير. وخضع شارع ريجنت لعملية إعادة تأهيل، وتحول إلى طريق رئيسية واسعة تتلألأ مبانيها المرممة.[3]

وعلى حين أن ضابط الجيش المُسرّح في ألمانيا، قد يجد ضالته في فرقة إعدام يمينية، فإن نظيره في بريطانيا انغمس في الحياة التجارية، وقد قيل: إن معظم أسطول الحافلات التي ملأت شوارع لندن، كانت مملوكة، وتدار من نقابات من ضباط سابقين في الجيش. وقد سادت الأجواء حرية جديدة.[4] وفي خلال الليل وفي منطقة وست إند اكتشف الشبان الذين ضبطوا وتيرة مجتمع لندن، الرقص بأنواعه المختلفة: "جوج - تروت"؛ (مثل الخبب في مشية الخيل)، ورقصة الخفاش، ورقصة مشية الجمل، ورقصة هز الجسم، وأكثرها شهرة، رقصة "تشارلستون"؛ وأدى ذلك - إلى جانب تخفيف بسيط في قوانين تراخيص الخمور في وقت الحرب - إلى انفجار في أعداد الأندية الليلية. وعلى شارع بوند كان هناك نادي إيمباسي، وهو أفضل مكان يتردد عليه أمير ويلز والنخبة. وضم شارع هيماركت

نادي كت كات، وهو الذي فاخَر باحتوائه ساحة رقص تتسع لأربعمائة شخص، والمكان الذي يمكن العثور فيه على إدوينا ودكي ماونتباتن معظم الأمسيات. وعند 43 شارع جيرارد، يقع نادي 43 وهو الأكثر فسقاً وبوهيمية، وهو الذي كان يتردد عليه - إلى جانب آخرين - ولي عهد السويد، والأمير نيكولاس من رومانيا، وتالوله بانكهد، وأغسطس جون، وجوزيف كونراد. وفي نيسان/ إبريل عام 1924، وفي فضيحة هزت المجتمع اللندني برمته، دهمت الشرطة النادي؛ حيث تم اعتقال أحد أعضائه، وهو صاحب المطاعم المعروف "برليانت" تشانج، بتهمة إدارة شبكة لتجارة الكوكايين.

ولكن على حين أن لندن والجنوب الشرقي كانا يحتفلان بعودة السلام والرخاء، كانت هناك دولة أخرى على مسافة لا تزيد على 100 ميل إلى الشمال من العاصمة، إنها معقل الصناعة في بريطانيا - المناطق الوسطى والشمالية - وكلها كانت تعاني في الوقت الذي كانت فيه لندن ترقص. والصناعات التقليدية العظيمة - مصانع القطن في لانكشاير، ومناجم الفحم الحجري في نوتنجهامشاير وجنوب ويلز، وأحواض بناء السفن على طول نهر تاين - شكلت ذات يوم، محركات الازدهار في العصر الفيكتوري، ولكنها الآن خرجت من الأسواق العالمية وسقطت في ركود حاد. ووصلت صادرات المنسوجات إلى نصف ما كانت عليه عام 1913، وكذلك كانت الحال بالنسبة إلى الفحم الحجري. وأصبح أكثر من مليون وربع مليون من الأشخاص في عداد العاطلين عن العمل، إضافة إلى مليون شخص آخرين يعملون بشكل جزئي. وفي بعض الأماكن - كمقاطعات مناجم الفحم الكئيبة في يوركشاير أو بلدة صناعة السفن "جارو" المدمرة - كان شخص واحد من أصل اثنين، يعيش على أموال المعونة.

وقد كانت المفارقة مُمثلة بأن صعوبات بريطانيا الاقتصادية، لم تكن ناجمة عن حماقة أو عواقب خطيئة مالية، بل نتجت من التأثير الجانبي المشؤوم إلى درجة عالية من الورع والاستقامة المالية. وقد حقق قرار إحداث انكماش اقتصادي خلال الفترة 1920 - 1921؛

لتغيير اتجاه التضخم إبان الحرب نجاحاً جزئياً. وتراجعت الأسعار بنسبة 50٪ عن المستوى القياسي الذي وصلت إليه إثرَ الحرب، إلى جانب تغيير اتجاه ضعف قيمة العملة - الجنيه الإسترليني الذي وصل إلى 3.20 دولارات، شهد تعافياً متقطعاً ومتقلباً؛ ليصل إلى 4.30 دولارات. لكن ثمن الاستقامة المالية كان قاسياً؛ فعلى حين تعافت بريطانيا من ركود عام 1921، فإن هذا الارتداد تعرض للتثبيط. ووجدت مدينة لندن نفسها - وهي التي وجدت صعوبة في منافسة نيويورك على الأموال - مضطرة إلى فرض نظام من معدلات الفائدة المرتفعة، وظلت نسبة البطالة ثابتة بعناد أعلى من 10٪.

كانت المقارنة بين بريطانيا وفرنسا تلفت النظر، وقد انتهجت بريطانيا المحافظة الصلبة، أكثر السياسات المالية استقامة وحصافة من أي قوة أوروبية أخرى، وكوفئت بأعلى معدل بطالة في أوروبا واقتصاد أعرج. وبالمقابل، عُرضت فرنسا للغزو خلال الحرب، وعانت أعلى معدلات إصابات من أي دولة أخرى باستثناء صربيا، وشهدت تعرض مساحات كبيرة من أخصب أراضيها للتسوية والتدمير. وإثرَ الحرب، لجأ الفرنسيون إلى التضخم لتخفيف عبء الديون، وللفرنك الضعيف للتقدم على البريطانيين، من خلال تخفيض أسعار بضائعهم. وبالرغم من ترنح الحكومة باستمرار على حافة الإعسار منذ الحرب، فإن الاقتصاد الكلي حقق أداءً جيداً، وشهدت الصادرات انتعاشاً. وشكل عدد العاطلين عن العمل في فرنسا جزءاً من عدد العاطلين عن العمل في بريطانيا؛ وقد لخص صحفي معاصر ذلك بقوله: «على حين أن إنجلترا سليمة مالياً ومريضة اقتصادياً، فقد كانت فرنسا سليمة اقتصادياً ومريضة مالياً».[5]

وكل هذا الألم الذي ألحقته بريطانيا بنفسها؛ ربما كان يستحق العناء لو أنها تمكنت - في ذلك الإطار - من تحقيق هدفها الاقتصادي الجوهري ما بعد الحرب؛ وهو: إعادة الجنيه الإسترليني إلى مكانته قبل الحرب. ولكن حتى في هذا الأمر، ثبت أن مكافآت الفضيلة صعبة المنال.

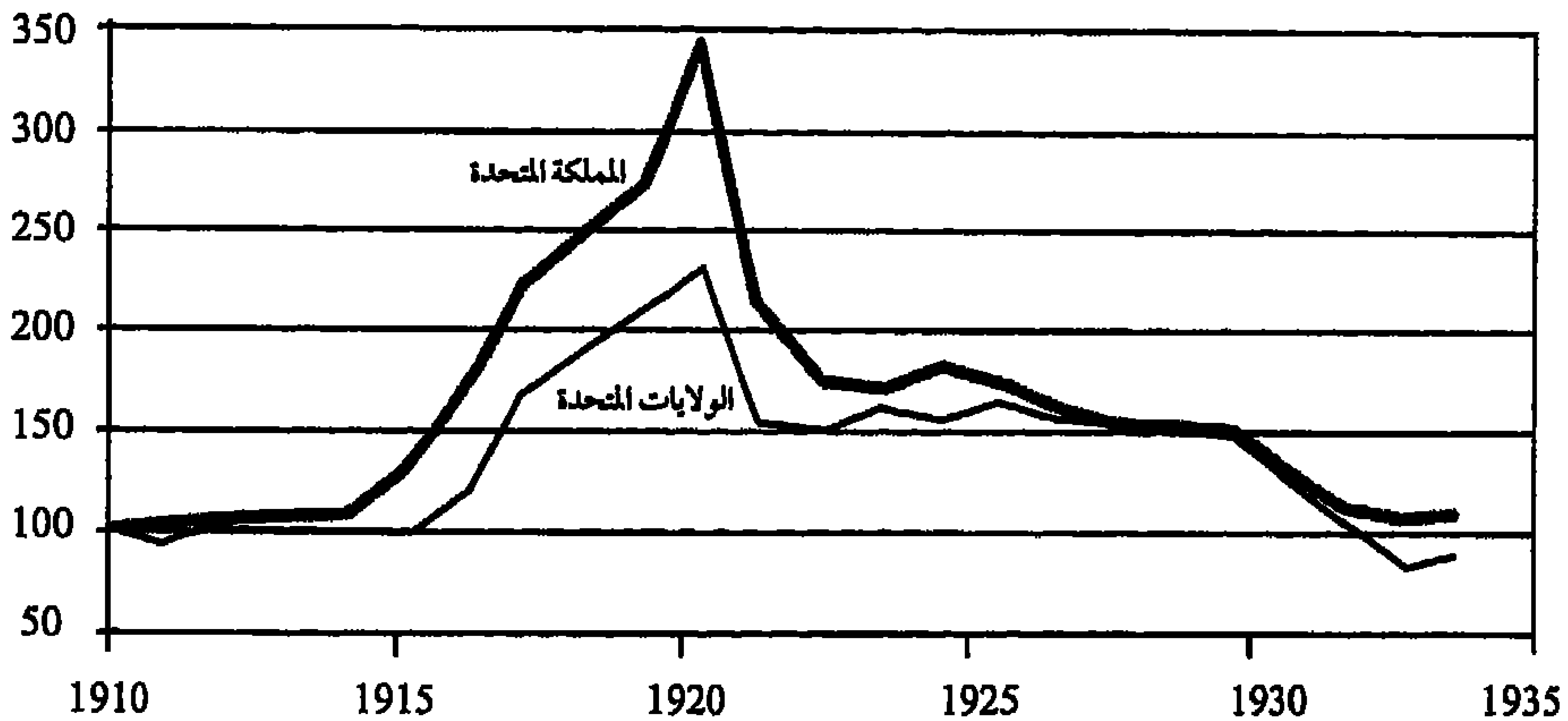
وبحلول خريف عام 1924، ظل الجنيه الإسترليني عالقاً. وبعد صعوده إلى 4.35 دولارات على مدى عامين بدا أنه غير قادر على تحقيق مزيد من الارتفاع، وبالرغم من حشود البطالة ومعدلات الفائدة المرتفعة، ظلت الأسعار في بريطانيا مرتفعة بعناد، مقارنة إلى الولايات المتحدة. ومع أن الفرق - بحسب معظم الحسابات - بلغ 10٪ فقط، فقد ثبت أن تلك النسبة هي الأصعب.

وفي مواجهة اقتصاد في حالة يرثى لها، وأسعار مرتفعة جداً، وعملة عالقة كما يبدو عند قيمة تقل بنسبة 15٪ عن قيمتها قبل الحرب، نادت إحدى المدارس الاقتصادية بضرورة تخلي السلطات عن محاولتها المتصلبة لمزيد من التخفيض في الأسعار، ويرافق ذلك هدف استعادة سعر الصرف ما قبل الحرب؛ وستؤدي أي محاولة في ظل الظروف الراهنة إلى العودة إلى الذهب عند القيمة القديمة إلى فقدان مئات الآلاف من الناس وظائفهم فقط.

الشكل (3)

أسعار بيع الجملة في الولايات المتحدة وبريطانيا: 1910 - 1933

1910 = 100



عام 1925 الأسعار في الولايات المتحدة ظلت مرتفعة جداً بنسبة 10٪.

وقد دعا أنصار تلك المدرسة إلى ضرورة اختيار مستوى جديد للجنيه الإسترليني يعكس الحقائق في بريطانيا ما بعد الحرب: المناخ الدولي المتغير، والتنافس الجديد، وهيكل الكلفة العليا في بريطانيا، والتحول في ميزانيتها العمومية الدولية الذي جلبته الحرب.

ولم يكن هذا مقبولاً بالنسبة إلى نورمان والأصوليين داخل بنك إنجلترا المركزي، بل استمروا في الدفع باتجاه العودة إلى سعر صرف الذهب القديم، وهو 4.86 دولارات وهم يعدون ذلك التزاماً أخلاقياً من الأمة البريطانية تجاه أولئك في أرجاء العالم الذين وضعوا مدخراتهم وثقتهم في بريطانيا وعملتها.

كما أن الأكثر تعصباً من بينهم - مثل: نورمان الذي أراد عام 1918، العودة إلى الذهب لحظة وقف أصوات المدافع - أقر بأن الوقت غير مناسب. وقدرت لجنة كنلايف عام 1918، أصلاً أن الأمر قد يستغرق نحو عقد لعودة بريطانيا إلى معيار الذهب. وأوصت لجنة أخرى برئاسة أوستن تشامبرلين عام 1924 أيضاً، بتأخير ذلك بضع سنوات. ولم يكن الاقتصاد البريطاني في وضع يسمح له بتحمل الدواء القاسي برفع قيمة العملة وقيود معيار الذهب.

وقد عدّ نجاح خطة دوز خطوة عملاقة لاستعادة النظام المالي إلى القارة الأوروبية. وتحولت الأضواء الآن نحو بريطانيا والجنيه الإسترليني. ومع استقرار المارك الذي أصبح مربوطاً بالذهب الآن، كان السؤال العام ممثلاً بـ: متى سيحذو الجنيه الإسترليني ذلك الاتجاه؟ لقد كان وضعاً غير مريح بالنسبة إلى نورمان، وكره احتمال ضرورة العمل تحت أضواء الشهرة. وكما جاء في شكواه إلى سترونج، «أنت تعرف مدى جدلية هذه القضية، وتعرف كيف أنها تهم الجميع؟».[6]

وقد خشي بالفعل من أن بريطانيا، ظلت وحيدة؛ فعادت ألمانيا والسويد وبولندا والنمسا وهنجاريا بالفعل، إلى الذهب، على حين أن هولندا وكندا وأستراليا ونيوزيلندا وجنوب إفريقيا، تضع خططاً لفعل ذلك في المستقبل القريب؛ وحالَ استقرار كل هذه

العملات سيكون من الصعب المحافظة على الميزة المالية والتجارية للجنيه الإسترليني، وسيبدأ التجار والمستثمرون قريباً بالبحث عن بديل. وقد ترددت مخاوفه من أن المارك الذي شهد استقراراً مؤخراً قد يصبح الأقوى في القارة، وسيحل محل الجنيه الإسترليني، على ألسنة آخرين في مدينة لندن، ممن حذروا من أن مزيداً من التأخير «سيُسلم ألمانيا السلطة المالية في أوروبا»؛[7] حتى إن سترونج بدأ في ممازحته بأن الجنيه الإسترليني «في الواقع، متخلف كثيراً عن الركب».[8]

وفي تشرين الثاني/ نوفمبر عام 1924، تغير الوضع السياسي بشكل مفاجئ ومثير؛ فمنذ الحرب واجهت بريطانيا سلسلة غير عادية من الحكومات الائتلافية الهشة وحكومات الأقلية. وتلا الائتلاف الذي جاء إثرَ الحرب فوراً وضم المحافظين وليبرالِيي لويد جورج، حكومة محافظة عام 1922، قادها بادئ الأمر بونار لو المحتضر، تلاه بعد ستة أشهر ستانلي بولدوين. وفي كانون الثاني/ يناير عام 1924، وصلت إلى السلطة حكومة أقلية عمالية بقيادة رامزي ماكدونالد، غير أنه في تشرين الثاني/ نوفمبر من العام نفسه؛ أدت موجة من مشاعر العداء للشيوعية، يعززها نشر رسالة زائفة تربط حزب العمال بالاتحاد السوفيتي، إلى فوز ساحق للمحافظين. واستعاد ستانلي بولدوين، صديق نورمان الحميم، مقاليد السلطة.

ووسط دهشة الجميع، تم تعيين ونستون تشرتشل وزيراً للخزانة، وهو ثاني أقوى منصب في الحكومة.

لم يُدهش أحد بهذا التعيين أكثر من تشرتشل نفسه، وكان آنذاك على بعد أيام قليلة من سن الخمسين. وبعد حياة مهنية مبكرة مثيرة - وزيراً للداخلية في سن الخامسة والثلاثين، ورئيس مجلس مفوضي البحرية البريطانية عام 1911 - بدأ يعاني أوقاتاً صعبة؛ فقد شكل الإخفاق في معركة جاليبولي عام 1915، نقطة تحول. وبعد الضرر السياسي الذي لحق به، تحول إلى القتال على الجبهة الغربية، وواصل إلقاء خطاباته البارعة، وأصبح

تابعاً لـ "لويد جورج"، وعندما تمت تنحية "الساحر الويلزي" عام 1922، فقد تشرتشل مقعده في البرلمان، وأمضى السنتين المقبلتين في محاولة إعادة تأهيل نفسه.

لقد كانت مهمة شاقة؛ إذ أصبح داخل الدوائر السياسية غير أهل للثقة؛ بوصفه رجلاً تنقل بين الأحزاب السياسية؛ لا مرة واحدة فحسب، بل مرتين، وفي عام 1903؛ أي بعد انقسام حزب المحافظين حول قضية التجارة الحرة، وبعد أن بدت حظوظهم السياسية قاتمة، انتقل للالتحاق بحزب الليبراليين؛ ليصبح وزيراً مبتدئاً في غضون أقل من سنتين. والآن مرة أخرى! وبعد دخول الليبراليين في تيهٍ سياسي، تخلى عنهم؛ مع أنه لغايات شكلية، لم ينضم رسمياً إلى المحافظين طوال سنوات عدة مقبلة، واعتقد كثير من الناس بأن الطموح القوي وسوء التقدير شكلا صفتين متأصلتين في تشرتشل؛ ما عكس رأي جلادستون بأنه «ليس هناك أحد من عائلة تشرتشل أبداً، منذ جون مارلبورو حتى الآن، امتلك أخلاقاً أو مبادئ».[9]

وعندما عرض عليه بولدوين أول مرة، وزارة الخزانة دُهش تشرتشل نفسه كثيراً إلى درجة أنه اعتقد أول وهلة بأن المعروض عليه هو منصب مستشار في دوقية لانكاستر، وهو منصب يخدم – (ومازال يخدم) – من خلاله؛ بوصفه وظيفة منفعة عامة لصغار الوزراء. وكان تشرتشل حريصاً جداً على العودة إلى السلطة؛ إلى درجة أنه عبث بفكرة قبول هذا المنصب الذي شغله قبل عقد من الزمن، إثرَ كارثة جاليبولي واستقالته بشكل يائس. وعند الإعلان بشكل نهائي عن تعيينه وزيراً للخزانة، ثار غضب في صفوف المحافظين، واشتكى أحد الوزراء بقوله: إنه لا يمكنه فهم «كيف يمكن أي شخص أن يضع ثقته في رجل يُغير مواقفه لاعتقاده فقط بأن من مصلحته الشخصية فعل ذلك»،[10] وعبر عن أسفه بأن «تشرتشل الفضولي اللحوح المتقلب؛ سيؤدي إلى انقسام الحزب». لكن بولدوين كان مستعداً لتحمل ردود أفعال كثيرين من المتشددين؛ نظراً إلى خروج أقوال بأن بولدوين، يرغب في وجود تشرتشل داخل الحكومة؛ حيث يمكن مراقبته عن كثب، بدلاً من وجوده في الخارج؛ حيث يمكنه التسبب في الأذى فقط.

وبالرغم من اعتراف الجميع بمهاراته – الطاقة الهائلة، والحيوية، والخيال الذي لا يهدأ – فإن كثيرين، وخاصة من المحافظين الأكثر رجعية، رأوا في تشرتشل مغامراً سياسياً طموحاً وعدوانياً قادراً على الترويج لنفسه؛ وقد أدت دائرة الأصدقاء الفاجرين التي أحاط نفسه بها خلال تلك السنوات، إلى تعزيز الشكوك فقط إزاء أحكامه. وكان أقرب ثلاثة أصدقاء له؛ هم: اللورد ماكس إيتكن "بيفربروك"، الساحر وزعيم الصحافة المتلاعب وسيد التآمر السياسي، واللورد إف إي سمث "بيركنهد"، المحامي الذكي اللامع والبارع واللبق الذي ربما كان سيتولى زعامة حزب المحافظين؛ لولا إدمانه الخمور ونزعته في إغواء الفتيات القاصرات، وعضو البرلمان بريندن براكن، المارق الآيرلندي من أصول أسترالية، وهو الذي غذى إشاعة بأنه ابن تشرتشل غير الشرعي.[11]

وبالرغم من محافظة نورمان الطبيعية وصداقته لبولدوين، فإنه لم يرحب تحديداً بالحكومة المحافظة الجديدة؛ خشية سماحها بوقوع السياسات الاقتصادية في أيدي «تجار وصناعيين، وهم – في الوقت الذي – يعلنون فيه عن بعد مودتهم للذهب ومودة حقيقية للاستقرار، فإنهم طالما أرادوا منه شيئاً قليلاً (على شكل تضخم)». والشخصيات المتفاخرة التي لا تحظى بالثقة بالطبع؛ مثل: تشرتشل، ووزير الخزانة السابق في حكومة الأقلية العمالية فيليب سنودن، وهو شخص يتمتع بأخلاق عالية، ولا يشرب الخمور، وأصيب بالشلل؛ نتيجة مرض السل في العمود الفقري الذي يمكنه من التنقل فقط باستخدام العُكّازات، ومن خلال شفتيه الرقيقتين وعينيه الباردتين ووجهه النحيل الشاحب وبزته السوداء وسجائره التركية ذات اللون الأسود، فقد بدا مثل حانوتي في أحد أفلام الرعب. ولكن بالرغم من إيمان سنودن الراسخ بأن الرأسمالية محكوم عليها بالإخفاق وشكوكه حيال المصرفيين، فإنه تبنى قضية التمويل القويم ومعيار الذهب بكل الحماسة التي توافرت لدى الأصول المتطرفة التطهرية القديمة التي نشأ منها، وطور علاقة وطيدة بشكل استثنائي بنورمان.

لقد كان تشرتشل ونورمان على طرفي نقيض؛ فقد سعى تشرتشل بشكل شره نحو الشهرة وعانى سمعة رهيبة بحبه أن يلفت الأنظار، بينما اختار نورمان إضفاء الغموض على

نفسه، وابتعد عن الأضواء، وعلى حين اختار تشرتشل مغازلة سادة الصحافة، فقد عدّهم نورمان جزءاً من طليعة همجية جديدة، تقتات عواطف شريحة الناخبين الواسعة. وكان تشرتشل اجتماعياً بطبعه ويحب الرفقة ويكره الوحدة، ولكن نورمان نادراً ما كان يختلط بالآخرين وقد أغرق نفسه في عمله، وزعم أن بنك إنجلترا المركزي هو «عشيقته الوحيدة».[12] وكان تشرتشل يحب الجدال والنقاش، على حين كان نورمان متحفظاً وصامتاً ويحجم عن الكلام في العلن، وعندما كان يواجه معارضة كان ينسحب إلى قوقعة الكآبة.

كما أن عاداتهما الشخصية كانت على طرفي نقيض؛ فتشرتشل كان مولعاً بالحياة الراقية، فقد امتلك سيارة رولز - رويس، وكان لديه سائق، فإنه - باعترافه الشخصي - لم يستخدم الحافلات أو قطارات الأنفاق قط.[13]* وقد احتفظ بحاشية ضخمة مؤلفة من 24 خادماً، ودلل نفسه باستخدام أفخر الأشياء في الحياة - الملابس الداخلية الحريرية، والشمبانيا مع كل وجبة، وسيجار من هافانا، وسلسلة من الخيول لاستخدامها في ممارسة رياضة البولو، وجولات على طاولات القمار في مونتي كارلو وبياريتز - وكما هو متوقع، فقد كان مثقلاً دوماً بالديون. ونورمان بالرغم من ثروته الموروثة ومنزله الفخم في هولاند بارك، عاش حياة بسيطة مثل حياة الرهبان، وكان ينام على سرير حديدي بسيط في غرفة خالية إلا من لوحات مثبتة بالحائط، واستخدم قطار الأنفاق للتوجه للعمل يومياً؛ حيث كانت التذكرة تبرز برشاقة من رباط قبعته.[14]

أما الأشياء الوحيدة التي اتفق عليها الرجلان، فكانت ممثلة بازدراء مشترك للعداء المحدود الأفق "للإمبراطورية البريطانية" لدى من يرغبون في رؤية تراجع الدور البريطاني في العالم، وتعاطف خاص تجاه الولايات المتحدة، وهي سمة غير عادية في أوساط الطبقة العليا الإنجليزية لدى من نضجوا في إنجلترا في أوج عهد الملك إدوارد.

* إن أول مرة لجأ فيها تشرتشل إلى استخدام وسائط النقل العام - بحسب زوجته، كليمنتين - كانت عندما استقل قطار الأنفاق إبان الإضراب العام سنة 1926.

وفي خلال الأشهر القليلة الأخيرة من عام 1924، بدأت قيمة الجنيه الإسترليني بالارتفاع، مدفوعة برهان المضاربين على أن الحكومة المحافظة الجديدة ستعود إلى الذهب. ولكن الفرق الأساسي بين الأسعار البريطانية والأسعار الأمريكية ظل قائماً، وظل نورمان غير متيقن من أنه يتعين عليه الدفع باتجاه عودة مبكرة إلى الذهب أو لا. ولم يكن هناك أي شيء يمثل رمزاً للتغيير في مكانة بريطانيا المالية، أكثر - قبل التفكير في فعل ذلك فقط - من أن عليه أولاً، التوجه لنيويورك ليتشاور وسترونج.

وصل مونتاجو نورمان إلى نيويورك على متن السفينة "إس إس كارانيا" يوم 28 كانون الأول/ ديسمبر، بعد أن تمكن من التسلل خارج بريطانيا، «من دون أن يلحظ ذلك أحد؛ مثل ظل في جنح الليل»،[15] كما جاء في إحدى الصحف. ولكن سرعان ما اكتشف الصحفيون أمره؛ ما أثار التكهنات الاعتيادية. وجاء في أحد التقارير، أن نورمان موجود هناك لإعادة التفاوض على ديون الحرب، على حين ألمح تقرير آخر إلى أنه في مهمة سرية، ولكنها غير محددة من الحكومة البريطانية. حتى إن إحدى الإشاعات أشارت إلى أنه يُعد المصرفيين الأمريكيين لعودة الجنيه الإسترليني الوشيكة إلى الذهب. وعندما ألحت الصحافة على المتحدث الرسمي بلسان البنك؛ للإدلاء ببيان، عبّر عن استغرابه تماماً إزاء ظهور رئيسه في نيويورك، ولكنه قلل من شأن هذا الموضوع، بقوله: إنه؛ نظراً إلى اعتياد نورمان أخذ إجازة في مثل هذا الوقت من السنة، فإن غيابه تم «من دون ملاحظة».[16]

وكانت السفارة البريطانية في واشنطن أكثر إبداعاً؛ فقبل شهرين من ذلك، انتقل بنك الاحتياطي الفيدرالي في نيويورك إلى مقره الجديد في شارع ليبرتي الذي لم يباهِ باحتوائه على خزانة عملاقة لاحتياطي البنك الضخم من الذهب، محفورة في صخر مانهاتن الصلب، ومحمية بأبواب سُمكها عشر أقدام، زنة كل واحد منها 230 طناً فحسب، بل بامتلاكه أيضاً معدات آلية جديدة للتعامل والعملات النقدية، تقوم بفرز عشرين طناً من القطع النقدية المختلفة التي تصل إلى البنك يومياً؛ ونظراً إلى أن بنك إنجلترا المركزي كان على

وشك البدء في مشروع بناء لتوسيع مقره المهيب في لندن، فإن من الواضح أن نورمان جاء إلى الولايات المتحدة للاستفادة من تلك التجربة.

مرت سنتان على آخر زيارة لنورمان إلى الولايات المتحدة، ودخل الاقتصاد الأمريكي؛ مدفوعاً بصناعات جديدة مثل السيارات والمذياع والأجهزة المنزلية والأدوات الكهربائية والمواد البلاستيكية، للتو في حالة الازدهار المثيرة إبان العشرينيات من القرن العشرين. وجاء التحول المادي للمدينة رائعاً، وبرز من بين هذه التحولات، عدد السيارات على الطرق التي تضاعفت منذ زيارته الأخيرة للمدينة، وقد أصبح الآن في شوارع مدينة نيويورك وحدها سيارات أكثر من أعداد السيارات في جمهورية ألمانيا كلها.[17] وبالرغم من البدء في استخدام إشارات المرور في مانهاتن في وقت مبكر من ذلك العام، فإن الازدحام المروري ظل مستمراً واشتكى الجميع إزاء الاختناق المروري. ولم يتعلق الأمر بالسيارات فحسب، بل حدثت ثورة مذهلة في أصناف السلع المتوافرة - الأدوات المنزلية؛ مثل: الغسالات والمكانس الكهربائية، ومواد جديدة؛ مثل: الحرير الصناعي والسيلوفان، والمذياع والأفلام الناطقة - أدت إلى تغيير تركيبة الحياة برمتها. ويشكل التباين بين الازدهار الصارخ للولايات المتحدة؛ حيث يحصل العامل النموذجي على ما يقارب 6 دولارات يومياً، والفقر السيِّئ في أوروبا ما بعد الحرب؛ حيث يجني العمال أقل من دولارين يومياً، تذكير آخر للثمن الفظيع الذي فرضته الحرب.

كان سترونج ينتظر بحماسة في رصيف الميناء، وكان المسؤولَ الأمريكي الذي يمتلك أعمق فهم للقضايا المالية الدولية، وشبكة كبرى من الأصدقاء والاتصالات في الأوساط المصرفية الأوروبية، وأقوى التزام تجاه إعادة إعمار أوروبا، ومع ذلك فإن مزيجاً من اعتلال صحته وسياسة الإدارة الرسمية في عدم التدخل في الشؤون المالية الأوروبية، تركه معزولاً في الهامش. وقد حاول عام 1922، توريط نفسه في وضع حل للتضخم الحاد في ألمانيا، غير أنه تلقى تحذيراً صريحاً من وزير الخارجية. وعانى المرض معظم عام 1923. وبعد ذلك؛ أي في مطلع عام 1924، تم استبعاده مرة أخرى من المفاوضات المتعلقة بخطة

دوز من المسؤولين في الإدارة، باستثناء قليل من المناقشات غير الرسمية، خلال زيارة ربيعية قصيرة إلى لندن وباريس. وأصبح طريح الفراش مرة أخرى بعد عودته، ووجب عليه قضاء جزء من الخريف مرة أخرى للتعافي في كولورادو.

ولكنه ظل مقتنعاً أنه؛ نظراً إلى أهمية الجنيه الإسترليني بالنسبة إلى التجارة العالمية، فإن عودة عالمية إلى معيار الذهب، ستكون ممكنة فقط؛ حالَ قيادة بريطانيا للطريق: فقد استمر في إبلاغ زملائه أن «المشكلة الكبيرة هي الإسترليني، أن الآخرين سيلتحقون بالركب بسهولة؛ حالَ التمكن من التعامل والإسترليني».[18]

أصر سترونج الذي كان قد انتقل للتو إلى سكن أكثر رحابة في "ماجويري"، في شقق فندقية راقية تقع على تقاطع شارعي 48 وبارك أفنيو، على إقامة نورمان معه. وعلى مدى الأسبوعين المقبلين، وخلال فترتي النهار والمساء، وجد نورمان نفسه معرضاً لحملة مكثفة من الأمريكيين، وخاصة من سترونج والمصرفيين في مؤسسة مورجان؛ لإعادة الجنيه الإسترليني إلى معيار الذهب في أسرع وقت ممكن.

ولم يتعين على سترونج إقناع نورمان بالعواقب المترتبة؛ حالَ عدم عودة بريطانيا إلى الذهب، وقد تم الاتفاق على أن هذا قد يقود فقط إلى «فترة طويلة من الظروف المتقلبة الخطيرة جداً إلى حد يصعب توقعه؛ وسيعني هذا، تقلبات عنيفة في أسعار الصرف، وتدهور متصاعد محتمل في قيم العملات الأجنبية مقابل الدولار، وسيثبت أن ذلك حافز لكل أولئك الذين كانوا يدفعون باتجاه أفكار جديدة لحلول زائفة وذرائع، ماخلا معيار الذهب لتسويق بضاعتهم، وحوافز للحكومات أحياناً؛ للمباشرة باستخدام أنواع مختلفة من وسائل الأوراق المالية والتضخم، وقد ينتج من ذلك بالفعل، قيام الولايات المتحدة باستنزاف عالم الذهب»،[19] وثمة اعتقاد بأنها قد تفعل ذلك، ولكنها ستُعرض آخر المطاف لـ «فترة فظيعة من الصعوبات والمعاناة، و... الاضطراب الاجتماعي والاضطراب السياسي»، يُتوج بنوع من "الأزمة النقدية".

لقد أكد سترونج أن أمام بريطانيا أسابيع قليلة فقط، وأشهراً في أحسن الأحوال، للتصرف، ويتلقى الجنيه الإسترليني في الوقت الراهن، دعماً من التطورات الاجتماعية الإيجابية في الداخل، وتشعر رؤوس الأموال الأمريكية حالياً، بتفاؤل بالغ إزاء أوروبا إثرَ خطة دوز، وقد تمكن الاحتياطي الفيدرالي من مساعدة بريطانيا من خلال التخفيف من شروط الائتمان الأمريكية منتصف عام 1924. وحذر من أن هذه النافذة الضيقة، ستغلق قريباً مع بدء بريطانيا دفع ديون الحرب، وهو خروج للأموال؛ من المؤكد أنه سيؤدي إلى إضعاف الجنيه الإسترليني. وقد جاء تخفيف الاحتياطي الفيدرالي لشروط الائتمان خلال عام 1924، مناسباً لاحتياجات الولايات المتحدة المحلية؛ فقد عانى الاقتصاد الأمريكي، ركودين: متوسطاً وقصيراً خلال الصيف. ولكن الوقت كان يقترب بسرعة عندما سيجد الاحتياطي الفيدرالي نفسه مضطراً إلى التشدد في الائتمان لأسباب محلية؛ ما سيزيد الصعوبة والكلفة في اجتذاب بريطانيا لرأس المال لدعم عملتها. وقد سرت بالفعل همسات في أروقة الاحتياطي الفيدرالي، بأن سترونج واقع تحت تأثير كبير من أصدقائه في لندن.

كما كان سترونج يدرك تماماً أن الأسعار البريطانية مازالت أعلى بنسبة 10٪، وأن مزيداً من الانكماش لتخفيضها، سيجلب مزيداً من المعاناة. ولكنه أصبح أكثر قناعة بأن بريطانيا بحاجة إلى الدفع؛ لاتخاذ القرار الكبير، أسماها القوة القاهرة؛ وسيؤدي العلاج بالصدمة في إرغام بريطانيا على المنافسة في الأسواق العالمية، بالرغم من آلامه، إلى جلب إعادة التكيف الضرورية في الأسعار بشكل فاعل أكثر من السياسة المتبعة منذ زمن بعيد، بتضييق الائتمان مدة طويلة.

وقد أدرك الأمريكان أنه؛ حالَ عودة بريطانيا إلى الذهب، فإن من الضروري عدم انقطاع هذه العلاقة مع أول مؤشر على الصعوبات؛ وإلا فإن مصداقية النظام برمته، قد تصبح موضع شك، وستقود عملات العالم كلها نحو الفوضى. ولم تكن حكومة الولايات المتحدة، في وضع يسمح لها بتقديم القروض إلى أي دولة؛ فقد سئمت من عملية الإقراض

بين الحكومات إبان الحرب، وغدت تعاني عبء إعادة التفاوض على شروط هذه القروض؛ ولضمان امتلاك بريطانيا الاحتياطي المناسب للاعتماد عليه، وعد سترونج بتقديم 200 مليون دولار من الاحتياطي الفيدرالي في نيويورك، كما قدم الشركاء في جيه بي مورجان تعهداً مبدئياً آخر لتقديم 300 مليون دولار.

وقد فرض سترونج بالفعل شرطاً واحداً مهماً: ليس - كما يُفترض - تقييداً على السياسة الاقتصادية لبنك إنجلترا المركزي، وهو حجم الائتمان الذي يمكنه تقديمه أو مستوى أسعار الفائدة الذي يمكنه فرضه، ولكن الشرط الوحيد كان يمثل بتوفير هذا القرض فقط؛ حالَ بقاء نورمان محافظاً للبنك.

ومع بدء نورمان رحلة العودة إلى الديار - ربما نتيجة التعهد بتقديم نصف مليار دولار حمله مجازاً في جيب معطفه، وربما بسبب التصويت القوي على الثقة، وهو الذي تلقاه شخصياً من الأمريكيين - كان في مزاج عاطفي غير اعتيادي. ومن على متن السفينة "إس إس فرانس"، كتب ملاحظة إلى سترونج:

عزيزي بن...

لا تتوقع مني أن أكتب إليك رسالة؛ فهذه السفينة الوحش، تتمايل كثيراً إلى درجة يصعب معها الجلوس على كرسي، أو القدرة ولو على الكتابة على طاولة. ولكن بغض النظر عما قد تجلبه هذه السنة لنا، فأنا سعيد بأنني قد بدأتها معك: ويصح القول دوماً: نحن لا نلتقي عادة بما يكفي...، بل يتعين علينا بالفعل الالتقاء مرة في كل ربع سنة إذا ما أردنا المحافظة على تماسك العالم كله، وبصعوبة، يمكننا إدارة ذلك القدر، وأعتقد بأن الالتقاء مرة واحدة كل 6 شهور أكثر احتمالاً؛ فقد قمنا ببداية جيدة لعام 1925... على الأقل، وأنت تعرف، يا بن، أنني ممتن لكل الترحاب وحسن الضيافة اللذين قابلتني بهما: ولكل شيء تفعله من أجلي، ليباركك الرب!.[20]

عاد نورمان إلى لندن منتصف كانون الثاني/ يناير؛ ليجد معارضة متزايدة لأي عودة مبكرة إلى الذهب؛ حتى إن بعض أوثق حلفائه في بنك إنجلترا المركزي، بدأوا التعبير عن استيائهم تجاه أساليب الضغط الأمريكي؛ خشية احتمال قيام بريطانيا باقتراض كثير من المال، مقابل مكافأة غير مؤكدة.

وقد ظل أكثر المنتقدين صراحة للعودة إلى الذهب، وهو مينارد كينز الذي أدان المسؤولين في شارع ثردنيدل للتصرف؛ مثل: «ثورة لويس السادس عشر النقدية»،[21] و«مهاجمتهم المشكلات في عالم ما بعد الحرب، بآراء وأفكار غير معدلة من فترة ما قبل الحرب». ولكن اقتراحاته الخاصة لعملة ناجحة، حددها في كتاب طريق الإصلاح النقدي، عُرضت إلى حد كبير للتجاهل أو الذم؛ وإدراكاً منه بأن لا أحد يأخذ فكرته حول عملة ناجحة على محمل الجد، فقد بدأ انسحاباً تكتيكياً، وبدأ يحث - بدلاً من ذلك - على تأجيل أي عودة إلى معيار الذهب على الأقل، إلى حين تقليص الفارق بين التكاليف البريطانية والأمريكية.

وقد مُثلت فكرته الرئيسية، بأنه في ظل الترتيبات الراهنة؛ ونظراً إلى سيطرة احتياطي الذهب الأمريكي، فإن ربط الجنية الإسترليني بالذهب؛ يعني في الحقيقة ربطه بالدولار وربط الاقتصاد البريطاني بالاقتصاد الأمريكي؛ ما يعني ضمناً شارع المال "وول ستريت". ولم يحاول إخفاء كراهيته لما عدّه، هو وكل مَنْ في مؤسسة بلومزبيري معه، الرأسمالية التامة للولايات المتحدة، أو احتمال تحديد مستقبل بريطانيا الاقتصادي باحتياجات أمريكا التي تعد حبيسة عزلتها الخاصة. وقد كتب في إحدى مقالاته: «يجب علينا المخاطرة بضرورة تقليص... الائتمان إلى صناعتنا؛ وذلك، ببساطة؛ لأن ازدهار الاستثمار في وول ستريت تجاوز الحدود، أو بسبب تغير مفاجئ في الأسلوب في أوساط الأمريكيين تجاه إصدارات السندات الأجنبية، أو لأن البنوك في الغرب الأوسط، مشغولة مع مزارعيها، أو بسبب الحقيقة البغيضة بأن كل أمريكي يمتلك عشر سيارات ومجموعة لاسلكية في كل غرفة من كل منزل، أصبحت معروفة لمصنعي هذه المواد».[22]

وفي مقال تلو آخر، عاد إلى تناول الفكرة ذاتها، بأن بريطانيا التي تعاني معدل نمو منخفضاً، واستنزافاً للأموال، و«أخطاء في بنيتها الاقتصادية»،[23] هي ببساطة ضعيفة جداً للارتباط بالولايات المتحدة التي يبدو أنها «تعيش في نمو ضخم متواصل». ويمكن الولايات المتحدة - بالرغم من كل قوتها وحيويتها - أن «تعاني اضطرابات صناعية ومالية خلال السنوات المقبلة، وستكون ذات أهمية قليلة بالنسبة إليها، ولكن إنجلترا إذا ما شاركتها فإنها قد تصل إلى حد الغرق». ولكن قلة من الناس، أعارت مثل هذه التنبؤات المتشائمة، كثيراً من التنبه.

لكن الأهم من مناظرات كينز، نجده ممثلاً بمعارضة اللورد بيفربروك؛ هذا الرجل الصغير الذي يمتلك نموذج شخصية أكبر من الحياة نفسها، وقد كان آنذاك أكثر أصحاب الصحف سيطرة ونجاحاً في إنجلترا المركزي. ويعدّ بيفربروك، الكندي الأصل والاسكتلندي المولد ونجل قسيس - مع أن المرء ربما لا يستطيع التنبؤ بذلك - مليونيراً عصامياً كوّن نفسه قبل بلوغه الحادية والثلاثين من عمره، عندما انتقل إلى إنجلترا عام 1910؛ ونظراً إلى رؤيته في قوة الصحافة طريقاً له إلى القمة فقد اشترى ذا ديلي إكسبرس، وهي صحيفة صغيرة خاسرة، توزع نحو 200 ألف نسخة. ومن خلال منح الشعب ما يريد - صحيفة جريئة ومكتوبة بلغة سهلة، وتعج بالنميمة، والرياضة، والقصص الإخبارية حول المرأة، ومقالات حول الروحانيات والنزعات الاجتماعية الأخرى - فقد حصد لها أوسع حجم توزيع في البلاد، مع ما يقارب 1.5 مليوناً ونصف مليون من المشتركين. لقد كان بيفربروك غريباً على بريطانيا، ومثل صحيفته، التي جذبت طبقات المجتمع كلها، فقد تجاوز النظام الطبقي البريطاني، ولكن؛ بصفته كندياً فقد احتفظ بشكوك معينة تجاه الولايات المتحدة، واعتقد بأن عودة بريطانيا إلى الذهب ستمثل استسلاماً للأمريكيين الذين، بحسب رأيه، «يضغطون باتجاه العودة إلى معيار الذهب لحشد جحافل الذهب الأمريكية العديمة الفائدة [هكذا] ».[24] وقد كان رأيه في معيار الذهب حاداً في بساطته: «إنها فكرة سخيفة وتافهة بضرورة تحديد الائتمان الدولي بكمية الذهب المستخرجة من الأرض؛ فهل حدث مرة مثل هذه الحماقات في أوساط الرجال العقلاء والمنطقيين»؟[25]

كان بيفربروك وتشرتشل مغامرين، ولكنهما نادراً ما اتفقا بالرغم من أنهما صديقان مقربان.* وبتاريخ 28 كانون الثاني/ يناير عام 1925، جاء بيفربروك لمقابلة تشرتشل ومستشاريه؛ ليتم فقط رفض حججه بشكل عرضي من المسؤولين في وزارة الخزانة. وفي اليوم اللاحق شن حملة على الصفحة الأولى، ضد معيار الذهب في صحيفة ذا ديلي إكسبرس.

ورداً على ذلك، قرر تشرتشل في إحدى الأمسيات، كتابة مذكرة بعنوان "العودة إلى الذهب". ووجد أن إحدى الطرائق المثلى بالنسبة إليه للإحاطة بموضوع ما، تُمثَّل بمناقشة القضايا بنفسه. لقد مثل منصب وزير الخزانة نعمة مضاعفة. وباعترافه الشخصي لم يكن لتشرتشل قط، كثير من الاهتمام بالمال أو الاقتصاد، ولم يكن يعرف كثيراً حول هذين الموضوعين. وكان يستذكر بسعادة! كيف أن والده، اللورد راندولف تشرتشل، وهو الذي وُلِّيَ منصب وزير الخزانة مدة ستة أشهر عام 1886، عندما كان يواجه تقريراً مليئاً بالأرقام التي تحتوي خانات عشرية، أعلن أنه «لم يتمكن قط من معرفة ما تعنيه هذه النقاط اللعينة».[26] واشتكى ونستون نفسه، عند توليته منصب وزير الخزانة من كبار الموظفين في الوزارة، «لو كانوا جنوداً أو جنرالات، لكنت سأفهم ما الذي يتحدثون عنه. وكما هي الحال عليه، فإنهم جميعاً يتحدثون الفارسية».[27]

إن مذكرته التي تحمل بشكل دمث، لقب "تمرين السيد تشرتشل" داخل وزارة الخزانة، كانت دليلاً رائعاً على موهبته في التعلم الذي سيبطل التهمة بعدم امتلاكه الخبرة، عندما يتعلق الأمر بالقضايا المالية. وقد جاء في المذكرة التي تم تداولها في أوساط كبار المسؤولين في وزارة الخزانة إضافة إلى نورمان، أن استخدام الذهب احتياطياً رئيسياً يشكل «بقاء لمرحلة بدائية وفترة انتقالية في تطور المال والائتمان».[28] ومع أن الولايات المتحدة بدت "حريصة

* كان تشرتشل في خريف عمره، يقول: إن القضية العظيمة الوحيدة التي اتفقا عليها، كانت دعم إدوارد الثامن، خلال أزمة التنازل، وربما كان كلاهما على خطأ في تلك المرة.

بشكل منفرد على المساعدة"، في عودة بريطانيا إلى معيار الذهب، فإن مصدر هذا "السخاء، ربما لا يكون رائعاً عندما نأخذ في الحسبان موقفها؛ فمن خلال معاملتها القاسية لحلفائها، ربما تكون قد جمعت... نحو ثلاثة أرباع ذهب الشعب في العالم. وهي تعاني الآن تخمة الذهب تلك"؛ الذهب الذي "يقبع" جزء كبير منه «خاملاً في الخزائن الأمريكية، ولا يمارس أي دور، مهما كان نوعه في الحياة الاقتصادية للولايات المتحدة». وبشكل بدهي، امتلك الأمريكيون المثقلون جداً بالمعدن، حافزاً لضمان استمرار الذهب في أن يلعب "دوراً قوياً ومسيطراً"، في أموال العالم بأكبر قدر ممكن. ولكن تشرتشل شكك في كون ذلك يصب أيضاً في مصلحة بريطانيا، وقد ساوره قلق بأنه على حين أن العودة إلى الذهب، تصب في مصلحة الممولين في لندن، فإنه ربما لا يكون على قدم المساواة في مصلحة بقية بريطانيا: "التاجر والصانع والعامل والمستهلك". لقد كانت وثيقة وكأنها مكتوبة من مينارد كينز.

لقد نزع نورمان إلى معاملة تشرتشل؛ بوصفه إحدى قوى الطبيعة، وهي تلك الذكية، ولكنها الغريبة التي يتعين التعامل وإياها بحذر. وجاء أفضل تلخيص على لسان تيدي جرنفل، رئيس مؤسسة مورجان جرنفل، ذراع مؤسسة هاوس أوف مورجانز في لندن وأحد المديرين في بنك إنجلترا المركزي: «نحن، وخاصة نورمان، نشعر أن ذكاء وزير الخزانة الجديد وبراعته شبه الغريبة يشكلان خطراً. وفي الوقت الراهن كان تلميذاً مستعداً، فإنه في اللحظة التي يعتقد بأن في إمكانه أن يقف على قدميه، وبأنه يفهم المسائل الاقتصادية فقد يوقعنا، من خلال حماقة ما، في ورطة».[29]

كان رد نورمان على المذكرة مميزاً؛ فتحليل كل نقطة وحدها للإيجابيات والسلبيات في السياسة لم يكن أسلوبه، وبدلاً من ذلك كتب إلى تشرتشل، «معيار الذهب هو أفضل حاكم يمكن ابتكاره لعالم مازال بشرياً لا إلهياً».[30] وقد حذر وزير الخزانة من أنه إذا ما اخترنا العودة إلى الذهب، فإنه قد يُعرِّض «لإساءة استخدام من الجهلة والمقامرين والصناعيين الذين تجاوزهم الزمن»، ولكن إذا ما اخترنا عدم العودة إليه، فإنه سيُعرض «لإساءة استخدام من المتعلمين والأجيال المقبلة».

لكن تشرتشل مر بحياة مهنية قاسية في السياسة، إلى درجة يصعب معها استفزازه بالشعارات. وعلى مدى الأيام القليلة المقبلة، ركز على قضية اجتماعية سياسية مهمة: وهي أن الذهب؛ حالَ العودة للعمل به، بالرغم من ميزاته كلها، سيفرض كلفة باهظة على أولئك الذين سيفقدون وظائفهم في الصناعات البريطانية التي ستخرج من الأسواق العالمية. وقد قال لمستشاريه بتذمر: «محافظ بنك إنجلترا المركزي يتظاهر بأنه يشعر بسعادة غامرة، إزاء مشهد بريطانيا، وهي تمتلك أفضل ائتمان في العالم بالتزامن ومجموعة من العاطلين عن العمل، يبلغ أفرادها مليوناً وربع مليون».[31]

ولم يؤمن نورمان قط، كثيراً بفوائد تحليل السياسة الاقتصادية - وهو سيصدر تعليماته لاحقاً كما هو معروف، إلى كبير الاقتصاديين في بنك إنجلترا المركزي، «أنت لست هنا لتقول لنا ما يجب علينا فعله، بل لتوضح لنا لماذا فعلناه» - وقد بدأ الآن يجد أن النقاش المطول مزعج؛ وشعوراً منه "بالملل البالغ والإرهاق" إلى درجة «أنه تعين عليه التزام الفراش مدة 8 أيام»، اختار نورمان هذه اللحظة الحرجة؛ لأخذ إجازة مدة أسبوعين في جنوب فرنسا. وكان سلوكه أحياناً محبطاً حتى لأقرب أصدقائه. وكما جاء في كتابات تيدي جرنفل، فإن «نورمان يدرس خططه بنفسه ولا يستشير أحداً، إلا إذا كان مضطراً إلى ذلك؛ لمقاومة المعارضة... مونتي يعمل بطريقته الخاصة الغريبة. إنه بارع وكتوم جداً».[32]

وفي خلال هذه الظروف، فإن تشرتشل الذي كان على النقيض، ويمكن الاعتماد عليه عادة للتصرف بتسرع بالغ، وجد بشكل غير معهود صعوبة في التوصل إلى قرار. وحشد طرفا النقاش تراكم محير من البيانات والحجج. وكتب أوتو نيماير، المستشار الأول لتشرتشل: «لم تتطابق وجهات نظر أي من الأطباء المشعوذين، ولم يتمكن ونستون من اتخاذ قرار يوماً بعد آخر».[33] ولكن النصيحة التي كان يتلقاها من داخل وزارة الخزانة وبنك إنجلترا المركزي، كانت كلها باتجاه واحد. وربما أدرك أن معارضة العودة إلى الذهب ستضعه في مواجهة مباشرة ضد نورمان، وهو الذي لم تكن صداقته الوثيقة بستانلي بولدوين سراً، وقد كان نورمان، يقف في كثير من الأحيان عند مقر رئيس الوزراء نهاية اليوم للقيام بحديث

هادئ، إضافة إلى زياراته المتكررة نهاية الأسبوع إلى "تشيكرز"، وهو السكن الريفي الرسمي الجديد لرئيس الوزراء.[34] وظل بولدوين حتى هذه اللحظة خارج النقاش المتعلق بالذهب، ولكن تشرتشل خشي من أن نورمان قد يتجاوزه، ويتوجه مباشرة لرئيس الوزراء الذي كان أيضاً غير راغب في وجود تشرتشل أو في موقع يمكنه من تحديه. ومع ذلك، فقد انطوت الانتقادات التي أثارها بيفربروك وكينز، على صدى مقلق مؤكد.

وأخيراً، قرر تشرتشل في 17 آذار/ مارس، أن يعقد نوعاً من لقاء الخبراء. وكانت زوجته كليمنتين خارج البلاد في رحلة في جنوب فرنسا؛ ولذلك، قرر - بعد أن هداه تفكيره في وقت متأخر من الليل، وهو يحتسي الخمر ويدخن السيجار - تنظيم عشاء ودي في مقر إقامته الرسمي الواقع في 11 داوننج ستريت. ولم يكن نورمان الذي عاد للتو من الريفييرا مدعواً، وكان معروفاً بكراهيته لهذه النقاشات، وكان سيجلس صامتاً وهادئاً؛ وللتعبير عن الاستقامة، دعا تشرتشل مستشاريه الرئيسيين الاثنين في وزارة الخزانة، أوتو نيماير وجون برادبيري؛ وهما رجلان مقبولان تماماً في معسكر نورمان. وكان من سيمثل القضية ضد الذهب، هو ريجينالد ماكينا، وهو نفسه قد شغل في الماضي منصب وزير الخزانة عن الحزب الليبرالي، ويعمل الآن رئيس مجلس إدارة بنك مدلاند، إضافة إلى مينارد كينز.

بدأ العشاء الساعة الثامنة والنصف مساء، وكان أفراد المجموعة الصغيرة - وهي التي جلست حول الطاولة في غرفة الطعام الحميمة المكسوة بخشب البلوط في الطابق الأول من المنزل الواقع في 11 داوننج ستريت - جميعاً، أصدقاء قدامى، وتربطهم علاقات طويلة. وعندما كان كينز مسؤولاً شاباً في وزارة الخزانة إبان الحرب، شغل ماكينا منصب وزير الخزانة في أول ائتلاف حكومي، على حين عمل برادبيري في منصب سكرتيره الدائم. كما شغل نيماير، في سن الثانية والأربعين، منصب مراقب في وزارة الخزانة؛ ما يعد ثاني أقوى منصب لمسؤول فيها والمستشار الأول للوزير حول الشؤون المالية المحلية

والدولية. وخلف مظهره الأشعث، يكمن ذكاء هائل. وقد حصل نيماير الذي ينحدر من أصول يهودية ألمانية، على المركز الأول مكرراً، في كلية "باليول" التابعة لجامعة أكسفورد؛ ليخوض بعد ذلك امتحان القبول في الخدمة المدنية عام 1906، وفي العام ذاته الذي تقدم به مينارد كينز؛ حيث فاز نيماير بالمركز الأول؛ ونتيجة لذلك، التحق نيماير بوزارة الخزانة، على حين تعين على كينز القبول بالعمل في مكتب شؤون الهند.

ومع مرور وقت تلك الأمسية، وبدء الخمر بالتدفق - كان تشرتشل معروفاً بقدرته على تناول كميات كبيرة من دون أي ضعف واضح لقدراته العقلية - استمر النقاش طويلاً. ورُدِّدت الحجج القديمة ذاتها في أرجاء الغرفة. ولم يكن كينز في أفضل أوضاعه أو قدراته على الإقناع. واستمر هو وماكينا بالعودة إلى الحجة القائلة: إنه على ضوء بقاء الأسعار في بريطانيا أعلى بنسبة 10٪، فإن العودة إلى الذهب ستسفر لا محالة عن معاناة كبيرة وبطالة واضطرابات صناعية. وواصل السير جون برادبيري، الدفع باتجاه فكرة أن فضيلة معيار الذهب، تُمَثَّل بأنه «مقاوم للاحتيال. ولا يمكن التلاعب فيه لأسباب... سياسية».[35] وكانت العودة إلى معيار الذهب، ستمنع بريطانيا من «العيش في جنة زائفة من الازدهار الكاذب».[36]

لم يغير أي واحد رأيه تلك الليلة، وقد حصل اتفاق كبير حول الحقائق. واتفق الجميع على أن الأسعار في بريطانيا مرتفعة جداً وأن تخفيضها سينطوي على بعض المعاناة، بالرغم من اختلافهم حول حجم هذه المعاناة. واعترف الجميع بأن ربط بريطانيا بمعيار الذهب؛ سيعني ربطها بالولايات المتحدة، وستعاني كل المخاطر المترتبة على ذلك. ولكن على حين أن من يؤمنون بضرورة "الاستثمار بالذهب"، اعتقدوا بأن التكاليف جديرة بالتحمل؛ لاستعادة النظام الآلي لمعيار الذهب، فإن كينز وماكينا اعتقدا بعكس ذلك. وكان هناك كثير من الأمور غير الأكيدة؛ حتى يتيقن أحد ما، من الإجابة. وكان كل طرف يؤمن بشكل أعمى برؤيته. وفي هذا الإطار، عُكس نقاش تلك الليلة، مع أنه في ظاهره نقاش فني بين خبراء، وفي أساسه انقسام فلسفي بين أولئك الذين يؤمنون بإمكانية الوثوق

بالحكومات ومنحها صلاحيات غير مشروطة لإدارة الاقتصاد، وأولئك الذين أصروا على أن الحكومة غير معصومة عن الخطأ؛ ومن ثم ضرورة تقييدها بقوانين صارمة.

وأخيراً، وبعد امتداد العشاء إلى الساعات الأولى من الفجر، استدار تشرتشل نحو ماكينا، وقال: «أنت سياسي؛ وعلى ضوء الوضع الراهن ما القرار الذي ستتخذه؟».[37]

أصيب كينز بالاشمئزاز عندما رد ماكينا بقوله: «ليس هناك مفر! يجب عليك أن تعود، ولكن الأمر سيكون بمنزلة الجحيم».

لقد فاز من يؤمنون بضرورة الاستثمار بالذهب.

وبعد أيام قليلة أخرى من المعاناة، اتخذ تشرتشل قراراً لمصلحة معيار الذهب. وكان الرأي الاقتصادي القويم والمؤسسة المصرفية في البلاد، يؤيدان ذلك بقوة، إلى درجة أنه افتقر مرة واحدة في حياته إلى الثقة الضرورية في قراره الخاص للمخاطرة بسياسة أخرى. وقد وقف نورمان في طريقه لقضاء إحدى إجازات نهاية الأسبوع، في مقر رئيس الوزراء الريفي في تشيكرز، عند تشارتويل، المنزل الريفي لتشرتشل في مقاطعة كنت، وحاول طمأنته بقوله: «سأجعل منك وزير الخزانة الذهبي».[38]

وقد شكّل يوم الموازنة حتى وقت قريب، مناسبة في التقويم البرلماني البريطاني، وأُحيطت المناسبة بشكل تقليدي بطقوس خاصة بها: تعزيز التشويق حيال محتواها، وتكهنات الصحافة، وصورة وزير الخزانة في ذلك اليوم، وهو يخرج من 11 داونـنج ستريت، ويحمل بشكل واضح الحقيبة الحمراء، والكلمات العظيمة والمطولة في البرلمان حول تفصيلات الضرائب والنفقات.* وباختصار، لقد شكل هذا، فرصة مثالية لتشرتشل لعرض موهبته بالحصول على إعجاب الحضور.

* احتفظ جلادستون بالرقم القياسي، لأطول خطاب بلغ أربع ساعات وخمساً وأربعين دقيقة، سنة 1853.

في 28 نيسان/ إبريل، وقف تشرتشل أمام مجلس العموم الساعة الرابعة مساءً؛ ليقابل بتصفيق حاد. وعلم الجميع ما سيقوله، ولكن بالرغم من ذلك علت صيحات تشجيع كبيرة، عندما أعلن خلال الدقائق الأولى من كلمته العودة إلى الذهب؛ ولمهارته في الأداء على الدوام، وعند نقطة معينة من كلمته التي استغرقت ساعتين، وقف ليعلن «أن من الضروري تعزيز العائدات، وسأعمل الآن، بعد إذن مجلس العموم، على المضي قدماً لفعل ذلك»،[39] وقام بعد ذلك؛ ليملأ لنفسه كوباً من «سائل ذي لون كهرماني»،[40] بدا من شرفة الصحافة أنه أقوى من الماء.

وبالرغم من كل التردد الذي انتاب تشرتشل حيال قرار العودة إلى الذهب، فقد قدم عرضاً رائعاً. ويبدا أن أكثر شيء أثر في قراره، كان الخوف من أن عدم العودة الآن سيُنظر إليه، على أنه اعتراف علني بمكانة بريطانيا المتراجعة في الشؤون العالمية. وكانت كل الدول الأخرى تقريباً، إما تعتمد الآن معيار الذهب (كالولايات المتحدة وألمانيا والسويد وكندا والنمسا - هنجاريا) أو على وشك القيام بذلك - كهولندا وأستراليا وجنوب إفريقيا - و«على غرار السفن في الميناء التي تم تثبيت ممراتها معاً، وهي التي ترتفع وتهوي معاً مع التيار»، كانت كلها ترتبط بمعيار مشترك للقيمة. وكما قال بعد مرور أيام قليلة في اللجنة: «إذا لم يصبح الجنيه الإنجليزي المعيار الذي يعرفه، ويثق به الجميع، فإن أعمال الإمبراطورية البريطانية وأوروبا أيضاً، سيتم تداولها بالدولار، بدلاً من الجنيه الإسترليني. وأعتقد بأن ذلك سيكون سوء حظ بالغاً».[41]

وفي أثناء حديث تشرتشل، جلس نورمان في شرفة كبار الضيوف الأجانب في مجلس العموم، وهو يتذوق طعم ما عدته لندن كلها انتصاراً شخصياً له. وكما جاء على لسان تشرتشل في وقت لاحق، فلقد كان «أعظم إنجازات نورمان... الخطوة الأخيرة التي من دونها كانت ستذهب كل تلك الجهود والمعاناة؛ [أي السنوات منذ عام 1920]، هباءً».[42]

وقد حظي القرار باستحسان كبير في لندن وأوساط الصحافة معاً؛ حيث علقت صحيفة التايمز بقولها: إن ذلك «انتصار بارز لأولئك الذين سيطروا على صيغة سياستنا النقدية وشكلها، وفي طليعتهم محافظ البنك المركزي».[43] ووصفت مجلة الإيكونومست القرار بأنه جاء «تتويجاً لإنجازات السيد مونتاجو نورمان».[44] ولكن سلسلة صحف "بيفربروك" فقط، كانت هي التي انشقت عن الصف.

وعلى مدى أشهر قليلة، ثبت أن توقع ماكينا المشؤوم غير صحيح؛ فقد كانت النتائج الأولية للخطوة حميدة نسبياً، فجذبت بريطانيا، من خلال أسعار فائدتها المرتفعة، ما يكفي من المال؛ إلى درجة أن الائتمان الذي يوفره الاحتياطي الفيدرالي ومؤسسة جيه بي مورجان لم يكن له حاجة قط، وازداد احتياطي بريطانيا من الذهب بالفعل، خلال عام 1925.

وبالنسبة إلى كينز نجد أن اقتراض المال من الأجانب عبر أسعار الفائدة المرتفعة، شكل وسيلة لبريطانيا لكسب الوقت فقط. وقد أعاد كينز في مقالات من ثلاثة أجزاء، نشرتها مبدئياً صحيفة إيفننج ستاندارد التابعة لبيفربروك نهاية تموز/ يوليو، وأُصدرت في وقت لاحق على شكل كتيب، بعنوان: الآثار الاقتصادية للسيد تشرتشل، تذكير قُرّائه بأنه سيتعين على بريطانيا «استخدام المتنفس؛ للتأثير فيما يسمى مجازاً التعديلات الأساسية»، في الحياة الاقتصادية للأمة. وشهد الجنيه الإسترليني من خلال سعر صرفه الجديد، ارتفاعاً في قيمته بنسبة تزيد على 10٪. وسيتطلب تصحيح ذلك، تخفيضاً في الأجور والأسعار في أرجاء الاقتصاد، لا يمكن أن يُحقق «إلا من خلال طريقة واحدة تُمَثَّل بالزيادة المتعمدة للبطالة عبر سياسة تقليص الائتمان وزيادة أسعار الفائدة». وبدا شاذاً بالنسبة إليه، فرض نظام قيود على الائتمان، في وقت تجاوزت فيه البطالة بالفعل مليون شخص. «ويُمثّل الهدف المناسب لتقييد الائتمان في التحكم في الازدهار الوشيك، ومعاناة لأولئك الذين يقودهم إيمانهم إلى استخدامه؛ لإثارة الكساد».[45]

وبالرغم من عدم قدرة كينز على مقاومة توجيه وخزة خبيثة نموذجية تجاه تشرتشل – «نظراً إلى عدم امتلاكه قدرة فطرية على إصدار الأحكام، تمنعه من ارتكاب

أخطاء...؛ [و] نظراً إلى افتقاره إلى هذه القدرة الفطرية على إصدار الأحكام، فقد أصابته الأصوات الصاخبة للتمويل التقليدي بالصمم»[46] - فإن الكتيب مثّل بشكل أكبر، هجوماً على بنك إنجلترا المركزي ووزارة الخزانة.

حقاً! يبدو أن تشرتشل نظر إلى الأمر بهذه الطريقة. فقد دعا كينز عام 1927، إلى الانضمام إلى عضوية نادي ذي أذر كلوب The Other Club، وهو جمعية خاصة وحصرية جداً يجتمع الأعضاء فيه؛ لتناول الطعام معاً، وقد أنشأها تشرتشل وبيركنهد عام 1911.[47] وتعين على أعضاء النادي الذين لا يتجاوز عددهم 50 شخصاً، أن يكونوا "جديرين بالاحترام ومسلين". وكان للنادي عشرة شروط تُقرأ بصوت مرتفع بداية كل اجتماع الذي يُعقد يوم الخميس كل أسبوعين، عندما يكون البرلمان في حالة انعقاد. وكان تشرتشل وبيركنهد، يقرران من تتم دعوته إلى الانضمام إلى النادي. وجاء في الشرط رقم 12، «لا يجوز أن يؤثر أي من الشروط أو الاتصالات من النادي في الضغائن أو حدة السياسة الحزبية». وكانت قائمة أعضاء النادي، تُقرأ مثل قائمة المشاهير في التاريخ البريطاني بين الحربين، وقد ضمت أصدقاء تشرتشل - بيركنهد وبيفربروك وبراكن - إضافة إلى شخصيات متنوعين؛ مثل: اللورد جيليكو، وإتش جي ولز، وأرنولد بينيت، وبي جي ودهاوس، وإدوين لوتشنز.

وبحلول نهاية الصيف، بدأ تأثير ارتفاع سعر الصرف بالظهور على صناعات التصدير الأساسية؛ وهي: الفحم الحجري والفولاذ وبناء السفن. وكان الفحم الحجري هو ميدان الصناعة الأكثر تضرراً؛ كونها الأضعف بين هذه الصناعات؛ ولذا، كان معظمها مهدداً بالإفلاس إثرَ استئناف الإنتاج في الرور، والضغط على الأسعار؛ نتيجة ارتفاع سعر الصرف. وقد طالب أصحاب هذه الصناعة، بتخفيض الأجور وزيادة ساعات العمل من عمال مناجم الفحم. وفي كُتيّب الآثار الاقتصادية للسيد تشرتشل، انتقد كينز الظلم الاجتماعي للسياسة التي تطلب إلى عمال المناجم أن يكونوا «ضحايا القوة الاقتصادية الماحقة».[48] لقد كانوا مندوبين «في أجساد التعديلات الأساسية التي وضعتها وزارة الخزانة وبنك إنجلترا المركزي؛ لمواجهة نفاد صبر سادة مدينة لندن؛ لجسر الهوة المتوسطة بين 4.40 دولارات و4.86 دولارات».[49]

وقد تجنبت الحكومة إضراباً وطنياً فقط، عندما وافقت في اللحظة الأخيرة، على منح صناعة الفحم الحجري دعماً ضخماً زاد على 100 مليون دولار. ولكن هذا قد يشكل إجراءً مؤقتاً فقط. وبحلول عام 1926، قادت محاولات تخفيض التكاليف إلى إضراب طويل مُرّ في صناعة الفحم الحجري؛ ليتفاقم في أيار/ مايو عام 1926، إلى إضراب عام مدة عشرة أيام في أرجاء البلاد؛ ولم يسبب ذلك هجرة رؤوس الأموال من بريطانيا، أو أزمة في سوق الصرف؛ وذلك يعود فقط إلى أن الضعف الكامن لمكانة بريطانيا الدولية، كان مغطى بالتدفق المتواصل لرؤوس الأموال إليها للاستفادة من معدلات الفائدة المرتفعة في سوق لندن والهروب من الأزمة المتصاعدة في فرنسا.

وقد تبين أن عودة الذهب كانت خطأً باهظ الثمن؛ ونظراً إلى أن الأموال التي جذبتها أسعار الفائدة المرتفعة، كانت - "ساخنة" - للمضاربة، وليست مصدراً للاستثمار الدائم، فقد تركت تهديداً متواصلاً يحوم حول العملة؛ ولمنع هذه الأموال من الهروب إلى الخارج مرة أخرى، تعين إبقاء أسعار الفائدة مرتفعة كثيراً عما هي عليه في الدول الأخرى بقية العقد. ومع تراجع الأسعار بنحو 5٪ سنوياً، كان عبء الرسوم هذه على المقترضين ثقيلاً. وخلال ذلك، شهدت الصناعات البريطانية التي تعثرت في الأسواق العالمية؛ نتيجة ارتفاع أسعارها، صعوبات مؤلمة على مدى السنوات القليلة المقبلة، على حين شهدت الصناعات ازدهاراً في أماكن أخرى من العالم.

وبالرغم من احتفاظ تشرتشل، بمنصب وزير الخزانة حتى عام 1929، فإنه بحلول عام 1927، أدرك أن العودة إلى الذهب باستخدام سعر الصرف القديم قبل الحرب كانت قراراً خاطئاً. ولكن بحلول ذلك الوقت، كان في وسعه فعل شيء كثير إزاء ذلك، غير توجيه انتقادات قاسية في أحاديث خاصة، حول التأثيرات اللعينة لمعيار الذهب. وقد زعم في السنوات الأخيرة من حياته، أن ذلك كان «أكبر خطأ في حياته».[50] وألقى بمسؤولية ذلك على النصيحة السيّئة التي تلقاها. وفي مسودة لم تنشر لمذكراته، كتب أنه

عُرِّض «للتضليل من محافظ بنك إنجلترا المركزي [و] الخبراء في وزارة الخزانة... لم أحصل على فهم خاص لمشكلة العملة؛ ولذلك، وقعت بين أيدي الخبراء، كما لم أفعل قط في وقت لاحق، عندما تعلق الأمر بالقضايا العسكرية».[51] كما احتفظ بأكبر قدر من حقده لنورمان. ولم يتطلب الأمر، إلا أقل قدر من الاستفزاز؛ للبدء في صب جام غضبه تجاه «ذلك الرجل المخادع»،[52] عندما كان يشير بشكل مهين إلى المحافظ. وفي اجتماع لمجلس الوزراء في حزيران/ يونيو عام 1928، تذكر أحد زملائه، أنه «أمام دهشة الجميع انفجر غاضباً على مونتاجو نورمان وعلى تخفيض الأسعار».[53]

كما زعم تشرتشل في خطابه أمام البرلمان في أثناء مناقشة مشروع قانون معيار الذهب، أن هذه الخطوة "ستقيد بريطانيا بالواقع". وقد ثبت أنه تقييد بالفعل، ولكن ليس بالواقع، بل بطريقة تفكير قديمة وآلية بالية ميؤوس منها؛ للسيطرة على التمويلات الدولية للدولة. وقد كتب كينز في أيار/ مايو عام 1925:

إن الموالين لمعيار الذهب خلَّفوا وراءهم كثيرين ممن يستحقون الاحترام أما الحالة الذهنية التي تحب التشبث بالطريق المستقيمة القديمة بغض النظر عن البهجة أو الألم... فلا يجوز أن تُعرض للكراهية... وعلى غرار المعتقدات التقليدية الأخرى، نجده يمثل ما هو ضحل وعقيم فكرياً؛ ونظراً إلى وجود التحيز إلى جانبه، فإن في إمكانه استخدام الكلام الفارغ والإفلات من العقاب.[54]

وقد مُثِّل الناتج الأكثر ضرراً بأن بريطانيا، في محاولة عقيمة منها للاحتفاظ بتفوق بنك إنجلترا المركزي ومدينة لندن، ربطت نفسها – الآن – بالولايات المتحدة بطريقة لا يمكن التراجع عنها. وخلال زيارة نورمان إلى نيويورك في كانون الثاني/ يناير عام 1925، حذره سترونج بقوله: إنه «في دولة جديدة مثل دولتنا، تمتلك شعباً متحمساً وحيوياً ومتفائلاً؛ ومادام حب المغامرة أحياناً يحظى بتحفيز كبير، وحجم العائدات على

رأس المال أكبر بكثير مما هو عليه في دول أخرى، فإننا سنشهد أوقاتاً ستحتم نزعات المضاربة على بنوك الاحتياطي الفيدرالي، ممارسة فرض القيود، من خلال زيادة أسعار الفائدة، وربما أسعار نقود مرتفعة إلى حد ما، في السوق؛ وحالَ ظهور مثل هذه الظروف، فإن من المحتمل أن تتفوق "الاعتبارات" الداخلية على التعاطف والخارج».[55]

ولم يكن نورمان ليدرك مدى بصيرة هذه الكلمات، ومدى الوحشية التي ستعود فيها يوماً ما؛ لتطارده.



سترونج وابنته كاترين مع مونتاجو نورمان في بياريتز عام 1925

13
المعركـة

فرنسا: 1926

الخطر وحده يُمكنه أن يُوحِّد الفرنـسيين، ولا يمكـن أي أحـد فـرض الوحدة بشكل مفاجئ على دولة لديها 265 صنفاً مختلفاً من الجبنة.[1]

تشارل ديجول

ربما مثّل نيسان/ إبريل عام 1925، شهراً مناسـباً للمحـافظ نورمـان وبنـك إنجلـترا المركزي، ولكن في باريس تـم تعـريض المحـافظ جـورج روبينـو Georges Robineau، وبنك فرنسا المركزي بشكل متزامن للذم والسخرية في الصحافة. وفي وقت مبكر من ذلك الشهر، علم الشعب الفرنـسي أن كبار المسؤولين في البنك المركزي الفرنـسي تآمروا طوال العام الماضي مع نظرائهم في وزارة الخزانة الفرنـسية للتلاعب بسجلات البنك.

وقد بدأ الخـداع في وقـت مبكر، في آذار/ مـارس عـام 1924، كما وجـدت الحكومـة - وهي التي واجـهت صـعوبات في اجتذاب مستثمرين جدد لـديونها القـصيرة الأمـد - نفسها مضطرة إلى أن تطلب إلى البنك المركزي دفعة أولى؛ لتغطية بعض سنداتها المستحقة. غير أن المبلغ النقدي الذي يمكن البنك المركزي إصداره، كان محدداً بالقـانون، وفي ذلـك المناخ غير الآمن من الزمن، لم ترغب الحكومة في مواجهة الإحراج الـسياسي بالطلـب إلى الجمعية الوطنية رفع سقف المبلغ. ووجد المسؤولون الملتزمون في البنك المركـزي، طريقـة لإصدار نقد إضافي، ولكن مع تمويه الحقيقة بخدعة محاسبية: في البداية من خـلال تعـديل فني ولكنه غير مهم تقريباً، وقد اعتقد أولئك المتورطون فيه - من دون شك - بأنه وسيلة مؤقتة ومسوغة. ولكن حجم العملية ازداد تدريجياً، وبحلول نيـسان/ إبريـل عـام 1925، وصلت "الأرصدة المزيفة" إلى نحو ملياري فرنك؛ أي ما يعادل 5٪ من العملة المتداولة.

وقد تم أول مرة اكتشاف الحسابات التي تم التلاعب فيها، في تشرين الأول/ أكتوبر عام 1924، على يد نائب محافظ البنك المركزي الذي أبلغ على الفور المحافظ روبينو، ووزير المالية، إيتيان كليمنتيل، ورئيس الوزراء إدوارد هيريو، بذلك. وبالرغم من استمرار المحافظ بالضغط على الحكومة؛ لتصحيح الوضع من خلال دفع بعض ما تدين به للبنك، فإن الوزراء ظلوا مترددين، ولم يفعلوا أي شيء مدة ستة أشهر؛ على أمل غير مسوغ بأن المالية العامة قد تتعافى. وعندما تسربت أخيراً أنباء الحسابات المزورة، وجدت الحكومة نفسها مرغمة على التوجه للجمعية الوطنية لطلب زيادة على الحد القانوني للإصدار النقدي. ومع أن الصحافة القومية، دعت إلى محاكمة المحافظ روبينو فإنه تمكن من الاستمرار في عمله؛ لأنه – على الأقل – عارض التستر الذي تلا ذلك، غير أن الحكومة الذليلة، سقطت بعد تصويت بحجب الثقة عنها، إثرَ نقاش في مجلس الشيوخ اتسم بمرارة غير عادية؛ حتى وفق المعايير التي يسودها الاستياء للخطاب السياسي الفرنسي، في ذلك الوقت.

وقد وصلت الإثارة إلى العناوين الرئيسية في لحظة تتسم بحساسية خاصة؛ فبدأت فرنسا أخيراً بوضع الأمور المالية الفرنسية على مسارها الصحيح. ووصلت كلفة إعادة إعمار الدوائر التي دمرتها الحرب في شمال شرق فرنسا، ما مجموعه 4 مليارات دولار، ولكن عملية الإعمار اكتملت إلى حد بعيد، وتم تقليص العجز في الموازنة من نحو مليار دولار عام 1923؛ أي ما يعادل أكثر من 10٪ من الناتج المحلي الإجمالي، إلى أقل من 50 مليون دولار؛ أي أقل من 0.5٪. كما أن الحكومة – إثرَ "خطة دوز" – أصبحت أكثر واقعية في تحديد بند الموازنة المتعلق بحجم ما يمكنها أن تأمل في الحصول عليه فعلاً من التعويضات. ومنذ الحرب، مارس البنك المركزي الحزم، إزاء تقييد اقتراض الحكومة منه. وحظي سقف السيولة النقدية بـ 41 مليار فرنك، وهو ما تم تحديده عام 1920، ومثل رمزاً قوياً على استقلالية البنك المركزي، باحترام دقيق طوال أربع سنوات كاملة.

ولكن الأمور المالية الفرنسية، سارت على خيط رفيع، وكان جزء كبير من الديون العامة قصير الأمد في طبيعته؛ ما جعل إعادة تمويلها محنة سنوية للفرنك؛ نظراً إلى تعرض

المدخرين الفرنسيين لإعادة تقويم مؤلمة للملاءة المالية لحكومتهم؛ وقد أدت حقيقة أن بنك فرنسا المركزي - من بين المؤسسات كافة - قد وقع في الخطيئة الآن، وأنه متورط في هذه الفضيحة الدنيئة، ولو أنه كان المؤسسة التي لا يبدو أن أي فرد فيها استفاد مالياً، إلى إثارة أزمة ثقة غير خطيرة، في أوساط المستثمرين الفرنسيين.

وطوال معظم القرن التاسع عشر، كان بنك فرنسا المركزي إلى حد بعيد، أكثر المؤسسات المالية محافظة في أوروبا كلها، وأكثر حذراً من نظيره بنك إنجلترا المركزي على سبيل المثال. ومع أنه لم يكن ملزماً قانونياً - كما هي حال بنك إنجلترا المركزي - بالاحتفاظ بحد أدنى من الذهب، فقد اعتمد ممارسة الاحتفاظ باحتياطي ضخم غير اعتيادي من الذهب؛ لدعم أوراقه النقدية عام 1914، وهو أكبر مبلغ وصلت كميته في أوروبا إلى قيمة إجمالية تبلغ أكثر من مليار دولار. وخلال عدد من المناسبات تم الطلب إليه أيضاً، أن يهب لنجدة بنك إنجلترا المركزي؛ فعلى سبيل المثال نذكر هذا، في أثناء أزمات عام 1825، وعام 1837، وفي عام 1890، عندما واجه بنك بارنجز بروذرز الإفلاس؛ بسبب قروضه غير المدروسة في أمريكا الجنوبية، وأخيراً، في أثناء حالة الهلع التي حدثت عام 1907. وقد لعب بنك فرنسا المركزي في الحقيقة، دور السند لبنك إنجلترا المركزي.

وعلى حين أن بنك إنجلترا المركزي، كان مؤسسة برجوازية بامتياز ويؤمن بالمساواة على طريقة نادٍ حصري للرجال يمارس الديمقراطية بين أعضائه، فإن بنك فرنسا المركزي كان منذ نشأته مكاناً أرستقراطياً وإن كانت الأرستقراطية مازالت في سنواتها الأولى؛ وكان من ضمن المحافظين القلائل الأوائل: الكونت جوبير، والكونت دي جودان، والدوق دي جاتيه، والكونت أبولينييه دي آرجو، والبارون دافيلييه. وحتى بعد عام 1875؛ أي عندما تم تأسيس الجمهورية مرة ثالثة وأخيرة، وتخلي الأرستقراطية الفرنسية عن الحياة السياسية، استمر بنك فرنسا المركزي في تشكيل ملاذ للنبلاء.

وقد ظل البنك ذاته، مؤسسة خاصة يمتلكها مساهمون. وبالرغم من الميل إلى اختيار المحافظ ونوابه بحلول هذا الوقت، من ضمن صفوف كبار الموظفين الحكوميين،

فإنهم ظلوا - آخر المطاف - تحت إمرة مجلس الأمناء المؤلف من اثني عشر شخصاً. وعلاوة على ذلك، وجب على المحافظ أيضاً - بالرغم من تعيينه من الحكومة - امتلاك 100 سهم كلّفت الفرنك في العشرينيات من القرن الماضي، ما يعادل 100 ألف دولار.

ونظراً إلى امتلاك عدد قليل من المسؤولين الحكوميين، وإن كانوا في المراتب العليا، ذلك المبلغ الكبير من رأس المال الحر، فإن أموال الشراء كانت تُقرض من أعضاء مجلس الأمناء؛ ما جعل المحافظ العادي إلى حد كبير وكيلاً لهم.

وقد انتقل بنك فرنسا المركزي عام 1811، إلى فندق دي لا فريلييه المزخرف بشكل رائع، وصار يقع إلى الشمال من متحف اللوفر بالقرب من قصر باليه رويال. وشكل ذات مرة القصر الذي أقام فيه الكونت دي تولوز، الابن غير الشرعي للويس الرابع عشر والسيدة دي مينتينو. وفي كل عام وفي الساعة الثانية عشرة والنصف من بعد ظهر آخر يوم خميس من شهر كانون الثاني/ يناير، تلتقي نخبة المجتمع الفرنسي هناك؛ لحضور اجتماع الجمعية العمومية للبنك. وبالرغم من وجود أكثر من 40 ألف مساهم، فإنه لا يحق إلا لمائتين من كبار المساهمين حضور الاجتماع واختيار مجلس الأمناء. وقد عُقد الاجتماع السري في قاعة "دوريه"، وهي الصالة الطويلة التي تتميز بفن عصر الروكوكو وتتربع وسط الفندق. وفي هذه القاعة، وتحت الرسومات الجميلة الموجودة على السقف المقبب، والأعمال الخشبية المحفورة والمطلية بشكل فاخر، ومرايا الجدران الضخمة، جلس بحسب الترتيب الألفبائي (بالفرنسية) بعض أقدم العائلات، وأكثرها أرستقراطية في فرنسا: "كليريل دي توكفيل" و"لا روشفوكو" و"نوبيه" و"تاليران بيريجور".

ويعد تلقي دعوة إلى حضور هذا التجمع، أحد أكثر الرموز المرغوب فيها للمكانة الاجتماعية في فرنسا. وقد قام النبلاء الذين ربما لا يكترثون - على عكس ذلك - بالعمل المصرفي، بإيداع ممتلكات عائلاتهم في بنك فرنسا المركزي، وهي التي تقدر عادة بنحو مئات آلاف عدة من الفرنكات؛ أي ما يعادل آنذاك نحو 100 ألف دولار، واحتفظوا بها طوال أجيال، على أنها جزء ثمين من إرثهم.[2]

وبوجود ناخبين يصل عددهم إلى 200 من أغنى العائلات وأعرقها في فرنسا، لم يكن مفاجئاً أن عضوية مجلس الأمناء أصبحت شبه وراثية. وقد انحدر خمسة من أصل اثني عشر عضواً في مجلس الأمناء، من سلالات المؤسسين الأصليين، إضافة إلى أن عدداً كبيراً غير متكافىء منهم، كان من البروتستانت من أصول سويسرية. وكان من الأعضاء الاثني عشر عام 1926: البارون إرنست ماليه، والبارون إدوارد دي روتشيلد، والبارون جان دي نوفليز، والبارون موريس دافيلييه، وإم فيليكس فيرن، وإم فرانسوا دي وندلس. وتميزت عائلة ماليه، المصرفية البروتستانتية التي تعود أصولها إلى مدينة جنيف، ويمتلك أبناؤها شركة تحمل اسمها، باحتفاظها بعضوية المجلس بشكل متواصل طوال أربعة أجيال منذ تشكيل المجلس أول مرة عام 1800، أما عائلة روتشيلد التي تعدّ العائلة اليهودية الوحيدة في المجلس، فقد شغلت عضوية المجلس منذ عام 1855، عندما تم اختيار البارون ألفونس دي روتشيلد، المدير الشريك لبنك روتشيلد فرير، الذي يعد الذراع الفرنسية للإمبراطورية المصرفية. وعند وفاته عام 1905، تم انتقال مقعده إلى ابنه البارون إدوارد.

وكانت عائلة دافيلييه التي تم ترقيتها على غرار كثير من عائلات مجلس الأمناء إلى لقب البارونية في عهد نابليون، وهي تعمل في مجال الصناعة بشكل أساسي، بالرغم من إدارتها بنكاً خاصاً يحمل اسمها. وكان البارون موريس دافيلييه العضو الرابع من العائلة الذي يشغل عضوية المجلس. ومع أن البارون جان دي نوفليز، كان أول عضو من أسرته يُنتخب إلى المجلس، فإن عائلة نوفليز التي امتلكت بنكاً آخر يحمل اسمها، حصلت على رتبة النبلاء من لويس الخامس عشر. كما شغل البارون جان الذي يعدّ رياضياً متحمساً مثّل فرنسا في رياضة الفروسية خلال الألعاب الأولمبية عام 1900، منصب رئيس جمعية رياضة القفز على الحواجز، ورئيس نادي فرنسا للصيد الأكثر حصرية، إضافة إلى أن ابنته كانت متزوجة من النبيل الإنجليزي الذي يحمل اسماً رائعاً هو فيري برابازون بونسنبي، إيرل "بسبورو" التاسع.

وعلى مدى 120 عاماً منذ تأسيس البنك المركزي، شهدت فرنسا نفسها، ما لا يقل عن ثلاث ثورات، وغيّرت نظامها السياسي خمس مرات، وتناوب عليها سبعة عشر رئيس دولة، مختلفون؛ ومن أولئك: إمبراطور وثلاثة ملوك واثنا عشر رئيساً ورئيس قام بعد ذلك بتحويل نفسه إلى إمبراطور، وغيّرت حكوماتها بمعدل مرة واحدة في العام. وفي غضون ذلك، ظل البنك المركزي والعائلات القليلة ذاتها التي مارست نفوذها داخل مجلس أمناء البنك، بعيدة عن أي تكدير.[3] وبلغت سلطة المؤسسة حداً كبيراً إلى درجة أنها واصلت العمل من دون معوقات خلال الثورة الفرنسية، ووفرت الاحتياجات من العملة للجانبين: للحكومة الشرعية في فرساي، وللثورة نفسها أيضاً. وقد كتب فريدريك إنجلز مدهوشاً تجاه الاحترام الذي أبداه الشيوعيون الأوائل: «أصعب شيء على الفهم يُمثّل بالرهبة المقدسة التي انتابتهم، وهم يقفون خارج بوابات بنك فرنسا المركزي»؛[4] وقد أدى الغموض الذي أحاط بمجلس الأمناء، وبمائتين من كبار المساهمين، إلى ظهور أسطورة في ثلاثينيات القرن العشرين، تقول: إن فرنسا كانت خاضعة لسيطرة النخبة المالية من عائلات كبار المساهمين المائتين، وهي أسطورة قوية ستصبح دعوة الاستنفار من اليسار.

وعندما اندلعت الحرب عام 1914، وعُرِّض بقاء الدولة للتهديد، وضع بنك فرنسا المركزي، على غرار البنوك المركزية الأوروبية الأخرى، نفسه تحت تصرف الحكومة وقام طواعية بطباعة الأموال الضرورية لتمويل الجهد الضخم. ولكن على عكس البنك المركزي الألماني، أعاد بنك فرنسا المركزي في غضون أشهر قليلة من نهاية الحرب تأكيد استقلاليته، ورفض جسر الهوة بين نفقات الحكومة وعائدات الضرائب. وفي نيسان/ إبريل عام 1919، حددت الجمعية الوطنية، سقفاً للسُلف المالية التي يقدمها البنك إلى الدولة؛ ليفرض في أيلول/ سبتمبر عام 1920، حداً أعلى للأوراق المالية المتداولة للبنك، قدره 41 مليار فرنك. وقد وقفت الأمور عند ذلك الحد إلى غاية أزمة عام 1925.

كان إميل مورو عام 1925، وهو يبلغ من العمر الآن 57 عاماً، في السنة العشرين من العمل لدى بنك الجزائر والسنة الرابعة عشرة في منصب المدير العام للبنك. وكان

يشعر بالفخر إزاء إنجازاته: دوره في توفير الائتمان للاقتصاد المغربي، وفي تحفيز تنمية الصناعة في الجزائر إثرّ الحرب، وإطلاق حملة ضد الربا في تونس. وقد حصل مقابل خدماته على عدد كبير من الأوسمة؛ ومن ذلك: وسام "سانت آن" من روسيا القيصرية، ووسام "إيزابيلا الكاثوليكية" الإسباني، ووسام "ليوبولد الثاني" البلجيكي، إلى جانب وسام جوقة الشرف من رتبة قائد. ولكنه بالرغم من هذه الأوسمة لم يتمكن قط من التخلص من القناعة بأن مهمته ظلت شكلاً من النفي المهني.

وعلى مدى سنوات أخفى أملاً ضئيلاً بالعودة يوماً ما إلى الاتجاه السائد من الخدمة المدنية، من خلال المحافظة على وضعه على سبيل المثال؛ موظفاً في إجازة في ديوان المحاسبة النخبوي. ولكن مع مرور السنوات من دون أن يلوح أمامه منصب جديد، قبل أخيراً بقدره. وفي عام 1922، استقال من الخدمة المدنية العليا بالرغم من استمراره في الاحتفاظ بمنصبه مديراً لبنك الجزائر.

لم يُرزق هو وزوجته بأطفال، ووصل إلى سن يسمح له بالبدء في التطلع إلى تخصيص وقت أكبر لاهتماماته الأخرى؛ فقد جمع مجموعة كبيرة من العملات الإسلامية، وكان عاشقاً للكتب، وعضواً فاعلاً في نادي السياحة الفرنسي؛ حيث كان يقوم بشكل دوري برحلات طويلة، باستخدام السيارة في المناطق الريفية. وبعد مرور اثنين وعشرين عاماً ظل رئيس بلدية مخلصاً لبلدته الصغيرة سان لوميه التي تقع على بعد 200 ميل فقط من باريس؛ ما سمح له بالعودة إلى القرية القديمة كلما أراد ذلك.

وفي نيسان/ إبريل عام 1925، عندما سقطت حكومة هيريو؛ بسبب فضيحة بنك فرنسا المركزي، بدا فجأة أن حظوظ مورو على وشك أن تتغير، وقد شكّل بول بينليف،* حكومة ائتلافية يسارية جديدة وعيّن في منصب وزير المالية، رجلاً أكسبه شغله للمنصب أربع مرات في السابق سمعة أسطورية في مجال المالية العامة: أستاذ مورو القديم جوزيف كايو.

---

* على غرار كثير من السياسيين من اليسار، كان بينليف مفكراً وعالم رياضيات لامعاً من جامعة السوربون، وهو يمتلك خبرة خاصة في معادلات التفاضل غير الخطية من الدرجة الثانية.

وفي دولة تشتهر بسمعة سيئة من عدم الاستقرار السياسي، فإن قلة من الرجال امتلكوا حياة مهنية عاصفة؛ مثل: كايو؛ ففي عام 1920، تلقى حكماً بالسجن مدة ثلاث سنوات بتهمة الإضرار بأمن الدولة. ولكن؛ نظراً إلى قضائه سنتين في سجن "لا سانتيه" بانتظار المحاكمة فقد تم تخفيف الحكم عنه؛ ونظراً إلى إبعاد كايو وزوجته هنرييت، بشكل قانوني عن باريس، لجأ إلى قرية صغيرة تدعى "ماميه" في وادي لوار. وعاش الزوجان معاً حياة هادئة على مدى السنوات الأربع اللاحقة. وبالرغم من كتابته قصته خلال السنوات التي قضاها في السجن التي تحولت إلى أحد أكثر الكتب مبيعاً، وبقاء ظلال محاكمة زوجته هنرييت بتهمة القتل وإدانته بالخيانة تحوم حولهما، فقد وجدا نفسيهما منبوذين، لا في المجتمع، بل بملاحقتهما أيضاً بإهانات تافهة: طردهما من الفنادق، ورفض تقديم الخدمة لهما في المطاعم، وتعرضهما للإهانة في المقاهي وفي الشوارع. كما أن كايو هوجم على يد عصابة باستخدام العصي والطوب.

ولكن مع توجه فرنسا نحو الإفلاس لم يستطع عدد متزايد من الأشخاص من استحضار تحذيرات كايو في ذروة الحرب، من أن المنتصرين والخاسرين معاً سيُعرضان للدمار، وأصبح يُنظر إليه بشكل متزايد على أنه ضحية لهستيريا زمن الحرب. وما كان يُنظر إليه باحتقار – آنذاك – على أنه انهزامية منه، أصبح يُنظر إليه على أنه بصيرة. وفي كانون الأول/ ديسمبر عام 1924، صوت مؤيدوه في الجمعية الوطنية لإلغاء العقوبة في حقه. وبحسب أحد أعضاء مجلس الشيوخ الفرنسي، فإن عودة كايو إلى وزارة المالية وهو يحمل سمعة تقول: إنه «نوع من الساحر في الخزينة، قادر على تحويل أوراق الشجر الجافة إلى أوراق نقدية»،[5] شكلت آخر دليل براءة لهذا الرجل الرائع.

ولكن لم يكن الجميع قد غفروا له ما اتهم به أو نسوا ما أصابه. وفي أثناء مسيره للدخول إلى مجلس النواب في 21 نيسان/ إبريل عام 1925؛ لأخذ مكانه في مقاعد الحكومة، برأسه الأصلع اللامع الذي يحمل شكل القبة، ونظارته الأحادية العدسة والمثبتة بإحكام على عينه اليمنى، علت أصوات وصرخات استهجان وصيحات «خائن»

و«هارب».[6] ووقف أحد القوميين المتحمسين، وصرخ بأعلى صوته: «هل وصلت إلى الحد الذي يتعين عليك الاختيار بين الإفلاس وكايو؟ الإفلاس سيكون أفضل». وقد أوردت إحدى المجلات الإخبارية الأمريكية تقريراً قالت فيه: إن الأمر بدا وكأن بينيديكت أرنولد، بدلاً من أن يُعدم، مُنع من دخول فيلادلفيا ونُفي إلى الريف، وبعد ذلك حصل على عفو وتم تعيينه وزيراً للحرب.

وعلى مدى السنوات، وفي أثناء ابتعاد كايو الطويل عن الساحة السياسية أيضاً، احتفظ مورو بصداقة قوية مع السياسي اللامع والغريب. وبالرغم من أخطاء كايو الكثيرة - كالطيش، والأحكام السيئة، والأصدقاء السيئي السمعة الذين أحاط نفسه بهم، والتعطش الفظيع إلى السلطة، و"عبثه" الأساسي[7] - فإن مورو لم يتردد قط في إيمانه بأن كايو يعدّ أحد أفضل العقول المالية الذين أنجبتهم فرنسا، وبأنه لو كان وزيراً للمالية في أثناء الحرب، فإن فرنسا كانت ستتجنب الوضع الذي تمر به حالياً.

إن الوضع الذي واجهه الوزير الجديد كان خطيراً. وكان الفرنك العملة الرئيسية الوحيدة التي مازالت "غير مربوطة بالذهب"، وتتذبذب في الأسواق المالية، ويُشكل تذبذبها مقياساً للثقة في الإدارة المالية الفرنسية. وفي ربيع عام 1924، وخلال مفاوضات "دوز" تراجعت قيمة الفرنك فترة وجيزة لتصل إلى 25 فرنكاً لكل دولار. وبعد ذلك شهد الفرنك بعض التعافي وظل مستقراً بشكل معقول مدة عام بمعدل 18 - 19 من الفرنكات لكل دولار؛ أي نسبة 25٪ من مستواه ما قبل الحرب. لكن فضيحة الميزانية العمومية المزيفة أضرت بذلك التوازن الهش، وبحلول نهاية حزيران/ يونيو، ظل الفرنك يتذبذب حول مستوى 22 فرنكاً لكل دولار.

فرّغ كايو نفسه لمهمة إنقاذ فرنسا من الإعسار بطاقة متميزة، وفور تسلمه المنصب حاول تنحية روبينو من منصب محافظ بنك فرنسا المركزي واستبدال صديقه القديم إميل مورو به. وكانت عملية ترتيب البيت في البنك، ستساعد في إعادة بناء مصداقيته في الخارج.

ولكن؛ نظراً إلى خشية رئيس الجمهورية من أن مثل هذه الخطوة سيضر بسمعة البنك إلى الأبد، فقد رفض هذه الفكرة، ورأى مورو آماله في الخلاص تتلاشى مرة أخرى.

نجح كايو على بعض الجبهات، وتمكن من التفاوض على صفقة حول الموازنة، وَعَدت أول مرة منذ عام 1913، بإدخال التوازن على الحسابات الحكومية. وفي الوقت نفسه، رفض اقتراح فرض ضريبة على رأس المال، وهو شكل من الضريبة على الثروة التي يعشقها الاشتراكيون كثيراً والتي تهدد بإثارة هروب رؤوس الأموال. وفي تموز/ يوليو ذهب إلى لندن وتوصل إلى صفقة مع ونستون تشرتشل؛ لإعادة هيكلة ديون الحرب الفرنسية المستحقة لبريطانيا، بدفع 40 سنتاً لكل دولار؛ ومن ثم تخفيض هذه الديون من 3 مليارات إلى 1.2 من مليارات الدولارات.

ولكن مزيج مشكلات فرنسا المالية ومأزقها السياسي كانا كبيرين جداً، حتى بالنسبة إلى رجل يمتلك قدرات كايو؛ بوصفه خبيراً مالياً وبوصفه سياسياً. ثم ذهب إلى واشنطن للتفاوض على تخفيض مماثل للديون المستحقة للولايات المتحدة بقيمة 4 مليارات دولار، ولكنه عاد خالي الوفاض. وعلى حين أن تعيينه ربما قد أشاع الثقة «في الأوساط الاجتماعية الراقية والصفوف العليا في وزارة المالية»،[8] فإنه كان أقل نجاحاً في توليد الحماسة نفسها في أوساط أولئك المستثمرين الفرنسيين العاديين الذين يحتفظون بسندات حكومية قصيرة الأمد. ودخل في مواجهة ضد مجلس أمناء بنك فرنسا المركزي الذين حاولوا؛ نظراً إلى اكتشافهم عدم مقدرة الحكومة على الوفاء بالتزاماتها القصيرة الأمد كافة، دفع كايو إلى فرض نوع من التجميد على دفع الديون؛ ومن ثم اعتراف الحكومة بالإعسار. وشعر كايو بالإحباط تجاه موقف البنك المركزي، إلى درجة أنه عند حد معين انفجر غاضباً؛ للتعبير عن مدى «أسفه لعدم إلقاء إدارة البنك خارج النافذة لحظة توليه السلطة».[9]

وفي تشرين الثاني/ نوفمبر، تمت إطاحة كايو، ضحية أخرى للانتقام والمكايد الشخصية التي عمت الحياة السياسية الفرنسية. ومع رحيله وصلت قيمة الفرنك إلى 25 فرنكاً لكل دولار. وخلال الأشهر السبعة من توليه المنصب ارتفعت تكاليف الحياة

بنسبة 10٪. وخلال الأشهر الثمانية اللاحقة، تناوب على فرنسا خمسة من وزراء المالية المختلفين، كل واحد يحمل حلاً مفضلاً خاصاً به: ضريبة على الثروة، وتجميد على بعض الديون المستحقة، وتحصيل للضرائب بشكل أقوى، وزيادة على ضريبة المبيعات. وأخفقت كل هذه الحلول في وقف انهيار الثقة. وواصل المستثمرون الفرنسيون سحب أموالهم خارج البلاد.

وفي نيسان/ إبريل عام 1926، توصلت فرنسا والولايات المتحدة أخيراً، إلى تسوية تفاوضية لديون الحرب بنسبة 40 سنتاً للدولار. وأخيراً تم تحقيق توازن كامل في الموازنة. ومع ذلك استمر الفرنك في التراجع، وبحلول أيار/ مايو، بلغ سعر الصرف نحو 30 فرنكاً لكل دولار.

وعلى ضوء الهبوط الحاد في قيمة العملة وارتفاع الأسعار بنسبة 2٪ شهرياً؛ أي أكثر من 25٪ في العام، وعجز الحكومة كما يبدو، أجرى الجميع مقارنة واضحة بين ذلك وبين الوضع في ألمانيا قبل أربع سنوات خلت. وفي الواقع، لم يكن هناك أي مقارنة حقيقية؛ فقد فقدت ألمانيا عام 1922، السيطرة الكاملة على عجز موازنتها، وقامت في تلك السنة وحدها بالتوسع في المعروض من النقد عشرة أضعاف. وفي المقابل، تمكن الفرنسيون إلى حد كبير من حل مشكلاتهم المالية، إضافة إلى أن المعروض من النقد كان تحت السيطرة.

وقد مُثِّلت المشكلة الرئيسية بالخوف من أن الانقسامات العميقة بين اليمين واليسار، جعلت فرنسا صعبة المراس. وتفاقم شبح حدوث فوضى سياسية مزمنة بالتزامن وتعاقب الحكومات ووزراء المالية؛ نتيجة الشكوك حول قدرة الحكومة على تمويل نفسها على ضوء عبء أكثر من 10 مليارات دولار من الديون القصيرة الأمد.

ولقد كانت نفسية الخوف هذه - وهي الفقدان العام للأعصاب - هي التي بدت مسيطرة على المستثمرين الفرنسيين وتقود الهبوط الحاد في قيمة الفرنك. وقد مُثِّلت المخاطرة بأن المضاربين الدوليين، وهم مصادر الخوف التقليديون لليسار، سيقودون إلى

انهيار يحقق الرضا الذاتي في الوقت الذي قاموا فيه ببيع مكشوف للعملة؛ على أمل إعادة شرائها لاحقاً بسعر اقل؛ ومن ثم مضاعفة نزعة التراجع التي يحاولون استغلالها. ويعد ذلك الوجه الآخر للفقاعة؛ حيث يُترجم التفاؤل المفرط إلى ارتفاع في الأسعار؛ ما يقود إلى مزيد من الشراء. ولكن التشاؤم المفرط تُرجم الآن، إلى تراجع في الأسعار؛ ما قاد إلى مزيد من البيع.

وفي مواجهة هذا الجو الخانق الشامل من الكآبة، لم يبدُ أن أياً من السياسيين - أو المؤسسة المالية - يمتلك أدنى فكرة عما يجب فعله. وفي مطلع عام 1926، دعا وزير الموازنة جورج بونيه مجلس أمناء بنك فرنسا المركزي إلى مكتبه؛ للحصول على نصيحتهم. وأصيب بالصدمة نتيجة مدى تقدمهم في السن، أحدهم لا يستطيع المشي إلا من خلال الاعتماد على عكازين، على حين دخل آخر مستنداً على ذراع خادمه الذي قام بمساعدته للجلوس في كرسيه. وفي خلال الاجتماع بدت اللجنة التي مثلت الحكمة المالية الجماعية الفرنسية، قادرة فقط على عرض ملاحظة تافهة بعد الأخرى حول الحاجة إلى استعادة الثقة. وعند سؤالهم حول طريقة تحقيق ذلك، عادوا إلى التعبيرات المجازية العسكرية المعتادة التي كانت دارجة في أوقات الأزمة المالية الفرنسية. وأعلن أحد الأمناء بقوة، «نحن جنود الفرنك وسنموت في الخنادق من أجل الفرنك».[10] وخلال فصلي الشتاء والربيع غصت الصحافة بكثير من العناوين؛ مثل: «معركة الفرنك»،[11] و"مارنيه المالية"، و"فيردو العملة".

وعند حد معين، قررت الحكومة أن عليها فعل ما هو أكثر من الاعتماد على كثير من الكلام الذي يحمل طابعاً عسكرياً فقط؛ فتم استدعاء المارشال جوفريه، "بطل مارنيه" من التقاعد، وتم تسليمه مسؤولية "صندوق إنقاذ الفرنك". وتمكن الصندوق من جمع 19 مليون فرنك؛ أي أقل من 1 مليون دولار؛ ومن ذلك: مليون فرنك من السير بازل زاهاروف تاجر السلاح الأوروبي المعروف، و100 ألف فرنك من صحيفة نيويورك هيرالد التي شكلت نواة صحيفة إنترناشنال هيرالد تريبيون الحالية.[12]

واحتفظت السلطات إلى الآن بسلاح احتياطي؛ لوقف الهبوط الحاد؛ ما يزيد على مليار دولار على شكل احتياطي من الذهب لدى بنك فرنسا المركزي؛ منها: نحو 700 مليون دولار مكدسة في خزائنه في مقره في شارع "رو دي لا فريلييه"، و300 مليون دولار أخرى، موجودة في الخارج لدى بنك إنجلترا المركزي.

وعلى مدى التاريخ المعاصر؛ ومن ذلك: النصف الثاني من القرن العشرين، احتل الذهب مكاناً مقدساً في العقلية الفرنسية. ووصل احترام الذهب، إلى درجة أن مجلس الأمناء خلال سنوات الاضطراب المالي تلك، لم يتمكن تماماً قط، من اتخاذ إجراء للانتفاع فعلاً بمدخراته. وعند حد معين خلال الحرب، حاول البريطانيون إقناع بنك فرنسا المركزي، استخدام جزء من الذهب المتوافر لديه في المجهود الحربي، وقالوا: ما الغاية من بناء احتياطي إذا لم يتم استخدامه في أوقات الأزمة؟ لكن بنك فرنسا المركزي، أصر على ضرورة المحافظة على احتياطيه لامتلاك فرنسا الذهب، عند انتهاء الصعوبات، وعندما تصبح في وضع يؤهلها لاستعادة مكانها الصحيح في النظام الاقتصادي لدعم عملتها. وكان احتياطي الذهب الفرنسي، مثل موروثات أو مجوهرات عائلية، «يجب عدم إخراجها أو لمسها أبداً، وأن تظل على حالها كما لو أنها موجودة تحت غطاء زجاجي».[13]

وقد حاولت الحكومة مطلع عام 1926، وهي التي استعادت الآن أموالها، ولكن عملتها مازالت تتراجع بشكل عنيد يصعب تفسيره، إقناعَ بنك فرنسا المركزي بأن الوقت مناسب للوفاء بتعهده من خلال دعم الفرنك بعملات أجنبية تم اقتراضها مقابل ضمان الذهب. ولكن البنك المركزي رفض، وسيقود سلوك البنك المركزي إبان الأزمة كلها – تردده في المساعدة وعدم تعاونه والحكومة – لاحقاً إلى ظهور الاتهام القائل: إن الأثرياء المتنفذين الذين يتربعون على قمة النظام المصرفي الفرنسي، كانوا مصممين منذ البداية على إجبار ائتلاف اليسار على الركوع. وقد مُثِّل الشعاران اللذان أطلقهما اليسار الفرنسي بأن – جدار المال – كما وصفوه، انضم إلى كبار عائلات المساهمين في البنك.

وفي أيار/ مايو عام 1926، سعت الحكومة التي تم تعريضها للصد من بنكها المركزي، بشكل محموم للحصول على الائتمان من الخارج، ولكن فضيحة الميزانية العمومية المزورة، أكدت التحيز المطلق في أوساط المصرفيين البريطانيين والأمريكيين بأن المؤسسات الفرنسية – من الحكومة والسياسيين والصحافة والآن البنك المركزي أيضاً – متهورة وفاسدة ومختلة وظيفياً. ووصل وفد فرنسي لمقابلة بنجامين سترونج، وهو الذي كان موجوداً حينئذٍ في لندن؛ لاستجداء قرض بقيمة 100 مليون دولار من بنك الاحتياطي الفيدرالي في نيويورك، ولكن طلب الوفد قوبل برفض شديد؛ حيث لا يمكن البنك إقراض الحكومة الفرنسية، بحسب النظام الأساسي، ولن يقرض بنك فرنسا المركزي قبل قيام المجموعات المعنية كافة – الحكومة والمعارضة والبنك المركزي نفسه، والأهم من ذلك المصرفيون الفرنسيون – «بوقف خصامهم»،[14] والموافقة على التعاون. وفي اجتماع آخر في باريس في وقت لاحق من أيار/ مايو، عندما ضغط المسؤولون الفرنسيون مرة أخرى؛ من أجل القرض، قال لهم سترونج، كما توقع تماماً: إنهم عندما يصبحون غير قادرين على الدفع، فسيتعين على الأمريكيين أخذ احتياطي الذهب الذي تم التعهد به من خزائن بنك فرنسا المركزي؛ الأمر الذي سيُعرضهم «لانتقادات حادة في جميع أرجاء فرنسا».[15] وبعد تعرضهم للصد من الاحتياطي الفيدرالي، فاتح الفرنسيون كل بيت استشاري ممكن: "مورجانز" و"كوهن لويب" و"ديلون ريد". غير أن كل هذه البيوت رفضت.

في 15 حزيران/ يونيو، عادت "فرقة الوزارات" إلى مكانها، وعاد جوزيف كايو وزيراً للمالية، وهي المرة الخامسة في هذا المنصب. وقد نجح هذه المرة أخيراً في عزل روبينو، وتمت دعوة إميل مورو ليحل محله. وكان كايو مصمماً على إجراء تغيير شامل في صفوف الإدارة العليا للبنك، وعلى استبدال رجال أكثر براجماتية وأقل معارضة من الناحية الأيديولوجية للحكومة بهم، وتم إبعاد إرنست بيكارد، نائب المحافظ، إلى بنك الجزائر، وهو موقع نفي ملائم ومجرب للموظفين غير المرغوب فيهم، وتم استبدال

تشارلز رست، أستاذ القانون في جامعة السوربون وهو المعروف باختصاصه في الاقتصاد النقدي، به. كما تمت تنحية ألبرت أوبيتيت، الأمين العام للبنك الذي يُعد مهندس فضيحة الميزانية العمومية المزيفة. وعندما هددت مجموعة من الأمناء بتقديم استقالة جماعية احتجاجاً على تدخل الحكومة في شؤونهم الداخلية، عدّ كايو ومورو ذلك خدعة. وظل الأمناء جميعاً في مناصبهم.

وفي 24 حزيران/ يونيو، وُلّي مورو الذي يبلغ الثامنة والخمسين من عمره - وتمت تبرئته أخيراً - منصب محافظ البنك المركزي. وفي ذلك اليوم بلغت قيمة العملة الفرنسية 35 فرنكاً لكل دولار، بتحقيق تعافٍ متواضع من أقل قيمة له بلغت 37 فرنكاً لكل دولار. وقال له صديق، كان مورو قد أفشى له سر ترقيته إلى المنصب الجديد: إنه يشعر بالشفقة تجاهه. وفي مذكراته تلك الليلة، كتب مورو، «هل سأصبح مأمور تصفية الإفلاس الوطني؟ وهذا ما يجب الخوف منه أو على الأقل توقعه... زوجتي حزينة جداً».[16]

وقد تزامن أنه في الوقت الذي وصلت فيه الأزمة المالية في فرنسا إلى ذروتها، كان نورمان وسترونج يستمتعان بإجازتيهما السنوية معاً هذا العام في الريفييرا الفرنسية؛ فقد اعتاد الاثنان الالتقاء مرتين في العام، والجمع بين العمل والمتعة: في نيويورك خلال الشتاء، وفي أوروبا خلال الصيف.

وقد أمضى سترونج خلال الصيف الماضي ثلاثة أشهر كاملة في أوروبا. وبعد ذهابه إلى لندن توجه برفقة ابنته الكبرى، كاثرين، لبرلين مع نورمان لمقابلة شاخت، وبعد ذلك عاد إلى باريس؛ ومن ثم قضى شهراً في فندق بالاس هوتل في بياريتز.

وقد اقترح سترونج أن يتوجه الاثنان عند حلول عام 1926، لجنوب فرنسا. وشكلت "كوت دازور" (الريفييرا الفرنسية)، أحد الأماكن المفضلة لنورمان لقضاء الإجازة؛ حيث يزور المكان بشكل معتاد منذ عام 1902، عندما أمضى أشهراً عدة في هيريه للنقاهة بعد

حرب البوير؛ ولكن، على غرار معظم الآخرين من الشعب الإنجليزي الذين ترددوا على الريفييرا في تلك السنوات، فضّل نورمان أن يكون هناك في الشتاء ومطلع الربيع. واشتكى نورمان عندما طرح سترونج الفكرة أول مرة بقوله: «شكوكي تتعلق بالحرارة فقط: أحب أن أكون دافئاً، ولكن ليس إلى درجة الشواء».[17] ولكن دافع التمكن من الجلوس مع صديقه و«إثارة كل الأسئلة التي تدور في ذهني»، أقنعاه بمجاراة الفكرة.

قرر الاثنان الإقامة في فندق دوكاب إيدن - روك. وشكل فندق دوكاب الذي يقع ضمن حدائق مزدانة على مساحة منعزلة قدرها 25 هكتاراً على طرف مدينة كاب دي أنتيب، قبل الحرب حانة مفضلة للعائلات المالكة الأوروبية؛ وعلى غرار معظم فنادق المنتجعات على شاطئ الريفييرا، اعتاد الفندق إغلاق أبوابه خلال الفترة من أيار/ مايو إلى أيلول/ سبتمبر. ولكن زوجين أمريكيين ثريين؛ هما عائلة ميرفي،* أقنعا مالك الفندق عام 1923، بإبقائه مفتوحاً، واحتلا الفندق كله خلال الصيف؛ وهكذا، جاء مولد موسم الصيف في جنوب فرنسا. وخلال السنوات الثلاث التي تلت احتلال عائلة ميرفي فندق دوكاب، أصبح الفندق أكثر منتجع صيفي رواجاً على كوت دازور (الريفييرا الفرنسية).

وفي خلال الأسبوع الأخير من حزيران/ يونيو، وجد سترونج ونورمان وضيوف آخرون أنفسهم محاصرين من رجال الصحافة. وبدا الأمر أكثر من كونه مصادفة فقط، بأن محافظي أهم بنكين مركزيين في العالم، يوجدان في فرنسا في اللحظة التي وصلت فيها أزمة عملتها إلى نوع من الحل. وسرت شائعات أن اجتماعاً يضم كبار المصرفيين في العالم على وشك الانعقاد في "أنتيب"، من بين كل الأماكن، وأن شاخت في طريقه إلى هناك، وأن أندرو ميلون، وزير الخزانة الأمريكي، سيصل قريباً، وأن مورو يخوض اتصالات يومية بالفعل.

---

* جيرالد وسارة ميرفي، شكلا نماذج لـ "دك" و"نيكول" في كتاب إف سكوت فتزجيرالد: "الليل الرقيق"، وقد تم تعريف عائلة ميرفي بجنوب فرنسا سنة 1922، من خلال صديقيهما: كول وليندا بورتر.

وقد تمكن سترونج ونورمان من التملص من طاقم الصحفيين في إحدى الأمسيات، غير أنه سرعان ما تم اكتشافهما يتناولان الطعام في كولومب دي أور، وهو مطعم صغير في سانت بول-دي-فنس على بعد 20 ميلاً. وتمكن صحفي جريء آخر من الدخول إلى الفندق، وكتب في تقرير له أنه شاهد نورمان وهو يقف بشكل بهلواني على نوع من ألواح ركوب الأمواج وقد جُرَّ عبر الأمواج خلف قارب صغير.[18] وأصبحت إدارة الفندق منزعجة جداً، إزاء المضايقات التي عُرِّض لها الضيوف الآخرون؛ نتيجة حشود الصحفيين؛ إلى درجة أنها أصدرت تعليمات صارمة إلى موظفيها بضرورة عدم إيصال رسائل إلى الرجلين. وفي الحقيقة، وفي الوقت الذي كان فيه نورمان وسترونج يتابعان الأحداث في باريس عن كثب، فإنهما كانا يعلمان أنه من السابق لأوانه في هذه المرحلة، الدخول في أي نوع من النقاش مع السلطات الفرنسية.

عاد نورمان إلى إنجلترا نهاية تموز/ يوليو، وتوجه سترونج لباريس ليصل إليها في 20 تموز/ يوليو. وقبل ثلاثة أيام من ذلك التاريخ، انهارت آخر حكومة فرنسية بعد أن استمرت في الحكم أربعة أسابيع، وجاء بعدها ائتلاف يساري آخر استمر مدة 72 ساعة فقط. ودار حديث حول ثورة أو انقلاب. وامتلأت الشوارع خارج الجمعية الوطنية يومياً بالمتظاهرين. ووجد سترونج نظراءه المصرفيين الفرنسيين، في حالة خوف شديد إلى درجة أنهم بدأوا إرسال عائلاتهم إلى أماكن آمنة في الأقاليم، على حين أن المسؤولين الأمريكيين الذين يعرفهم، كانوا يستعدون لمظاهرات عنيفة معادية للولايات المتحدة.[19]

احتفظ الأمريكيون منذ إقامة جمهوريتهم، بعلاقة حب لفرنسا وخاصة باريس، وفي مطلع العشرينيات من القرن العشرين؛ أي عندما كان الفرنك عند ربع مستواه قبل الحرب، أصبحت قصة الحب بشكل مفاجئ، متاحة لأي أمريكي يمتلك فائضاً من مئات عدة من الدولارات. وكان في الإمكان التوجه في رحلة سياحية عبر الأطلسي بكلفة لا تزيد على 80 دولاراً، على حين أن كلفة الإقامة في فرنسا كانت رخيصة بشكل مذهل لأي شخص يمتلك الدولارات. وبحلول عام 1926، كان نحو 45 ألف أمريكي يعيشون في باريس، إضافة إلى وصول 200 ألف سائح كل صيف للاستمتاع بمزيج من الثقافة،

والعيش الرغيد، وحياة ليل محفوفة بالمخاطر جعلت من باريس – حتى حينئذٍ – أكثر المدن ارتياداً في العالم.[20]

ولسوء الحظ! فإن حب الأمريكيين لكل ما هو فرنسي أصبح بشكل متزايد غير متبادل. وقد عبرت الصحافة الفرنسية بعضَ الوقت عن سخطها تجاه مشهد الأغنياء الأمريكيين وهم يستغلون الفرنك المنخفض؛ لشراء الممتلكات الفرنسية المختارة على شواطئ الريفييرا والباسك، وعلى طول وادي "اللوار"، وعلى شارع شا دي مار في باريس.[21] واعتادت صحيفة لو ميدي الإشارة إلى الأمريكيين على أنهم «جراد مدمر».[22]

وقد شكلت حادثة واحدة بالتحديد، مانعة صواعق للمشاعر السيِّئة؛ ففي آذار/ مارس عام 1924، وفي ذروة الأزمة النقدية اشترى السفير الأمريكي، مايرون هيريك، من ماله الخاص، قصراً كبيراً يقع في 2 شارع دي إينا؛ ليشكل مقراً للسفارة. وبلغ سعر القصر الذي جاء تشييده في نهاية القرن التاسع عشر، بكلفة 5 ملايين فرنك؛ أي ما كان يساوي آنذاك نحو مليون دولار، في الوقت الراهن 5,400,000 فرنك.* واختار هيريك بذكاء مبادلة دولاراته بالفرنكات بتاريخ 11 آذار/ مارس عام 1924، في اليوم ذاته الذي دفعت فيه حالة الذعر للبيع في البورصة سعر الصرف للانخفاض إلى 27 فرنكاً لكل دولار، ما وفر له المنزل مقابل 200 ألف دولار فقط؛ ونظراً إلى توليته منصب السفير خلال الفترة 1912 – 1914، فقد فاز هيريك بحب الفرنسيين؛ بسبب قراره البقاء في المدينة عندما بدت على وشك السقوط في أيدي الألمان. وبلغت المحبة حداً كبيراً بما يكفي ليطلب هيريك العودة إلى تولي منصب السفير عام 1921. ولكن حالة من الغضب سادت عندما اكتشفت الصحف، أن السفير الأمريكي نفسه حقق مكسباً قوياً من انهيار الفرنك.

---

* القصر يعود إلى عائلة السياسي الفرنسي دانييل ويلسون، صهر الرئيس جريفي، الذي اتهم سنة 1887 ببيع أوسمة؛ ومن ذلك: ترشيح أشخاص للحصول على "وسام جوقة الشرف"، من مكتبه في قصر الإليزيه.

وقد أثار الموقف المتشدد الذي تبنته الحكومة الأمريكية، وخاصة الكونجرس، حول دفع ديون الحرب، مرارة شديدة في فرنسا؛ وبلغت حصيلة الإصابات في صفوف الفرنسيين خلال الحرب 20 ضعفاً قياساً إلى الإصابات في صفوف الأمريكيين. وأظهر تعليق كووليج السيِّئ السمعة - «لقد وظفوا المال، أليس كذلك»؟ - لا مبالاة ملحوظة تجاه التضحية البشرية التي قدمتها بريطانيا وفرنسا، عدّها الأوروبيون كافة، أمراً تقشعر له الأبدان. ولم ينجح الاتفاق حول ديون الحرب الفرنسية الذي توصل إليه فيكتور هنري بيرنجر وأندرو ميلون في نيسان/ إبريل عام 1926، في جسر تلك الهوة؛ بل أدت إلى تعميق حالة الاستياء فقط. واعتقد الأمريكيون بأنهم كانوا أسخياء بصورة غير عادية من خلال تخفيض مطالباتهم بنسبة 60٪، غير أن الفرنسيين كذلك، رأوا - بكل بساطة - أن القرار الأمريكي لتحصيل الديون التي سيستغرق جمعها 62 عاماً، جشع.

وفي 11 تموز/ يوليو، وفي احتجاج مثير خرج 20 ألفاً من المحاربين القدامى المشوهين - ممن فقدوا أرجلهم على الكراسي المتحركة ومن الكفيفين الذين تقودهم ممرضات - في مظاهرة صامتة عبر شارع الشانزليزيه إلى ميدان "دييتا" الذي يطل على السفارة الأمريكية؛ حيث قاموا بوضع إكليل من الزهور عند تمثال جورج واشنطن.[23]

وفي 19 تموز/ يوليو، وهي الليلة التي سبقت وصول سترونج إلى باريس، عُرِّضت حافلة تحمل سائحين أمريكيين لهجوم على يد حشد في منطقة مونمارتر، وبعد يومين، أحاط مئات عدة من المتظاهرين، بعض حافلات السائحين التي تقوم بجولة "باريس في الليل"، بالقرب من دار الأوبرا، ومنعتها من أخذهم عبر الأجزاء غير المناسبة في المدينة. وسرعان ما احتشد آلاف عدة من السكان المحليين، وبدأوا بالسخرية وإلقاء الشتائم. وبعد يومين ردت مجموعة أخرى من السائحين الأمريكيين من خلال إلصاق أوراق العملة الفرنسية على جدران حجرات القطار الذي يستقلونه وإشعال السيجار بشكل واضح باستخدام أوراق نقدية من فئة 50 و100 من الفرنكات، في دلالة على احتقارهم العملة.[24]

وقد شهدت العلاقات بين الزوار الأمريكيين ومضيفيهم المترددين، تدهوراً كبيراً إلى الحد الذي شعرت معه صحيفة نيويورك وورلد، أن من واجبها تقديم النصائح اللاحقة للسائحين الذين يخططون لزيارة فرنسا في ذلك الصيف:

لا تفاخروا بأن العملة الأمريكية هي العملة الحقيقية الوحيدة في العالم؛ فهي ليست كذلك، إضافة إلى أن مثل هذه الانفعالات من الوطنية المالية، يشكل إزعاجاً لأُناس لم يقضوا الفترة الممتدة بين عامي 1914 و1916، في تكديس الائتمان العالمي من خلال بيع الأسلحة والقطن والقمح لدول أخرى كانت منهمكة في الحرب...

لا تقولوا للمسافرين معكم على متن القطارات: إن الولايات المتحدة تعد أكثر الدائنين سخاء؛ لأنها ألغت كل ذلك الجزء من الديون الذي لا يمكن أحداً تحصيله، وبدلاً من ذلك تحدثوا حول براعتنا في التنس أو الجولف أو حظر الخمور؛ لأن ذلك ينطوي على شرف أكبر.[25]

وفي ظل هذه الأحداث، جاء مورو لمقابلة سترونج في فندقه في فرساي. وقُرِّر أن يلتقيا مرات عدة خلال الأيام المقبلة، في فندق سترونج دوماً؛ لأنه لم يكن يرغب في مشاهدته وهو يزور البنك المركزي؛ حتى إنه طلب أن تظل حقيقة لقاءاتهما طي الكتمان. وكان سترونج يواجه معارضة سياسية قوية في الداخل ضد أي تورط للاحتياطي الفيدرالي في الأمور المالية لفرنسا: موضحاً أن «مشاهد كراهية الأجانب في باريس، أحدثت أسوأ انطباع ممكن»،[26] لدى الشعب الأمريكي.

وقد سارت الأمور على ما يرام بين الرجلين، فقد وجد مورو أن سترونج «ودود ولكنه متحفظ».[27] ومع ذلك لم يلتزم سترونج تقديم قرض؛ ذلك أن هذا الأمر، يتطلب أولاً، بعض المؤشرات من أن الحكومة الفرنسية ستحترم استقلالية البنك المركزي، ويتعين ثانياً، على الجمعية الوطنية تصديق اتفاقية نيسان/ إبريل، حول ديون الحرب.

وفي صبيحة 29 تموز/ يوليو، جاء دور نورمان للقاء إدارة البنك المركزي الفرنسي الجديدة، وجاء لزيارة مورو في مكتبه في الطابق الأول من فندق دو تولوز. وشكّل جناح محافظ البنك المركزي الفرنسي تبايناً واضحاً إزاء البساطة التقليدية لمكتبه في شارع «ثردنيدل».[28] وقد مثّلت الغرف ذات مرة الشقق الخاصة للأميرة "دي لامبال"، زوجة حفيد كونت تولوز، الصديقة المقربة إلى ماري أنطوانيت، وهي التي استضافت الملكة في أحيان كثيرة هناك.* وكانت الأرضية مغطاة بسجادة سافونيري مزخرفة بالزهور، على حين يقع مكتب المحافظ، قبالة لوحة للفنان بوشيه، بينما زهت قاعة الانتظار بلوحة جميلة لمنظر حديقة للفنان فراجونار.

إن اجتماع المحافظين - نورمان، الطويل والمتميز والمتمرس بلحيته المشذبة وملابسه الأنيقة، ومورو، القصير والبدين والأصلع الذي يبدو مثل كاتب عدل إقليمي في رواية لفلوبير - سرعان ما شهد بداية سيئة. وأول مرة يبدو أن سحر نورمان السيِّئ السمعة، قد خذله. فقد كان متعالياً من دون مسوغ، وبالرغم من أنه يجيد اللغة الفرنسية بطلاقة فإنه أصر على التحدث إلى مورو الذي لم يكن يجيد أي لغة أجنبية، باللغة الإنجليزية طوال اللقاء الأول ذاك.

وقد كتب مورو في مذكراته: «وصل السيد نورمان الساعة الحادية عشرة. وأول وهلة بدا محبوباً جداً. ويبدو وكأنه خرج من لوحة لفان دايك، جسم طويل، ولحية مستدقة، وقبعة كبيرة: ويمتلك هيئة، وكأنه مرافق لعائلة ستيوارت. ويقال: إن دم الإسرائيليين يسري في عروقه، أنا لا أعرف شيئاً من ذلك، ولكن يبدو أن السيد نورمان؛ وربما نتيجة لذلك، يحتقر اليهود الذين تحدث عنهم بأوصاف سيئة جداً. وهو لا يحب الفرنسيين. وقد قال لي حرفياً: (أود كثيراً مساعدة بنك فرنسا المركزي،

---

* عندما أدخلت العائلة المالكة إلى سجن "تمبل"، انضمت إليهم الأميرة "دي لامبال". ولقيت نهاية بشعة في أيلول/ سبتمبر عام 1791، عندما تم تسليمها لقتلة من الرعاع الذين قاموا بتجريدها من ملابسها، واغتصابها على طريقة العصابات في الشوارع، وبعد ذلك التمثيل بجسدها قبل قيامهم أخيراً بقطع رأسها وتعليقه على رمح والسير به أمام نافذة سجن ماري أنطوانيت.

ولكنني أكره حكومتكم ووزارة خزانتكم، ولن أفعل شيئاً من أجلهم أبداً)، كما أنه يبدو أنه يمتلك أعمق شعور بالتعاطف تجاه الألمان؛ فهو مقرب جداً إلى الدكتور شاخت. وهما يلتقيان في كثير من الأحيان، ويضعان خططاً سرية... ومع ذلك، فإن السيد نورمان قبل كل شيء إنجليزي بحت، وهذا يجعله جديراً بالثقة. إنه استعماري يسعى لسيطرة بلاده التي يحبها بقوة، على العالم... وهو يعشق بنك إنجلترا المركزي. وقد قال لي: «بنك إنجلترا المركزي هو عشيقتي الوحيدة التي أفكر فيها فقط، وقد وقفت حياتي عليها». إنه ليس صديقاً لنا نحن الفرنسيين. إنه غامض جداً، ومعقد جداً، ولا أحد يعرف أبداً عمق أفكاره. ومع ذلك، فهو ودود عندما يريد ذلك... ونورمان لا يألو أي جهد لإطراء سترونج أو اكتساب النفوذ لديه. ولقد ذهب لتمضية أيام عدة في أنتيب لوجود سترونج هناك فقط».[29]

وقد كتب أحد مسؤولي بنك إنجلترا المركزي، من المرافقين لنورمان في وقت لاحق، قائلاً: إن مورو ترك الانطباع بأنه «غبي وعنيد ويخلو من الخيال ومن الفهم بشكل عام، ولكنه محارب رائع؛ من أجل غايات ضيقة وجشعة».[30]

أعاد نورمان بشكل جوهري، تأكيد الشروط التي وضعها سترونج لتقديم المساعدة؛ وهي: التغيير في النظام الأساسي لمنح محافظ بنك فرنسا المركزي الأمن الوظيفي، وتصديق تسويات ديون الحرب البريطانية والأمريكية معاً. وقد حاول مورو جعل الرجلين يريان الصعوبات السياسية لكل إجراء، وخاصة محاولة تغيير النظام الأساسي للبنك في مثل هذه الأوقات الممزقة سياسياً. وشعر كثير من السياسيين بمرارة تجاه البنك؛ بسبب التحفظ على ما تبقى من احتياطي الذهب، في الوقت الذي شهدت فيه العملة انهياراً تلك السنة.

تلقى مورو درساً سريعاً حول أساليب أسواق رأس المال الدولية، والمساعدة المالية شكّلت «سلعة»،[31] وكان نظراؤه من محافظي البنوك المركزية، «على استعداد لبيعها فقط... بثمن باهظ»؛[32]... لن ينساه. وفي عقله، ألقى باللائمة على الدسائس

الشريرة لنورمان، وحقده تجاه الفرنسيين؛ ما أدى إلى إخفاق محافظي البنوك المركزية في أن يهبوا لنجدة فرنسا.

وفي 21 تموز/ يوليو، تم تكليف ريمون بوانكاريه بتشكيل الحكومة. وكان آنذاك أكثر السياسيين شهرة وخبرة في فرنسا، وقد خاض غمار السياسة طوال أكثر من أربعين عاماً: رئيساً للوزراء مرتين، 1912 – 1913، و1922 – 1924، ورئيساً للجمهورية خلال سنوات الأزمة والحرب المصيرية، في الفترة 1913 – 1920. وبالرغم من عدم ارتباطه رسمياً بحزب، فإنه كان رجلاً من تيار الوسط، وقد سما بطرائق عدة فوق الخلافات السياسية.

وفي الوقت الذي يعدّ فيه مهندس القرار الكارثي والمكلف عام 1923، باحتلال الرور الذي ترك فرنسا معزولة وضعيفة، نجد أنه – في الوقت نفسه - كان مسؤولاً عن إطلاق "خطة دوز"، إضافة إلى أن موقفه المعادي لألمانيا تراجع إلى حد كبير خلال السنوات الثلاث السابقة. وفي غضون يومين أعلن عن حكومة وحدة وطنية، ضمت ألوان الطيف السياسي كافة، باستثناء الاشتراكيين، وبمشاركة ستة رؤساء وزراء سابقين.

ويوضح ما حدث على مدى الأيام القليلة اللاحقة، القوة الطاغية التي أصبحت تلعبها العوامل النفسية على سوق العملة. وفي اليوم الذي تولى فيه بوانكاريه رئاسة الوزراء وصلت قيمة الفرنك إلى 50 فرنكاً لكل دولار. ولكن حتى قبل أن تتاح له فرصة تحديد برنامجه المالي أو فرض أي إجراءات ضريبية جديدة، بدا أن وجوده فقط أدى إلى طمأنة المستثمرين. وخلال يومين فقط شهد الفرنك تعافياً ليصل إلى 43 فرنكاً لكل دولار، وبحلول الأسبوع اللاحق عاد إلى 35 فرنكاً لكل دولار؛ أي بزيادة قدرها أكثر من 40٪. ويبدو أن هذا التعافي المذهل يؤكد الفرضية القائلة: إن العملة في آخر مراحل انهيارها خسرت كل اتصالاتها بالواقع الاقتصادي، وأصبح تراجعها مدفوعاً بالمضاربين.

لقد وجد الفرنك كثيراً من الراحة في شخصية بوانكاريه، كما هي الحال في مكانته السياسية. وبوانكاريه الذي يعد أكثر السياسيين افتقاراً إلى الشخصية الجذابة في فرنسا كلها

- وهو فاتر وانطوائي وغير اجتماعي* - عوّض ذلك من خلال شهيته المذهلة للعمل، وذاكرته القوية، وتركيزه الدقيق في التفصيلات. والأهم من ذلك كله أنه في عصر بدا فيه أن السياسيين الفرنسيين لا يمتلكون قدراً كافياً من الفهم، للحد الفاصل بين العمل العام والمكاسب الشخصية، امتلك ضميراً حياً. وامتلك شعوراً معلناً بالريبة التقليدية تجاه الباريسيين العالميين كافة، وخاصة من المصرفيين؛ فالمستثمر الفرنسي العادي: صاحب المتجر الصغير من إقليم بيكاردي، والمزارع المقتصد في إقليم أوفيرن، وطبيب القرية العملي بشكل بارز من إقليم نورماندي، وبالطبع صانع الزجاج من موطن بوانكاريه، إقليم لورين، وجدوا جميعاً أنفسهم فيه، وشعروا بالارتياح تجاه إدارته لأموالهم.

ومع بدء ارتفاع قيمة الفرنك في أسواق الصرافة، بدأت أسعار البضائع المستوردة ومؤشر تكاليف المعيشة في التراجع. وغصت الصحف في ذلك الصيف بالأخبار المتعلقة بنشاطات أصحاب رؤوس الأموال الأمريكيين في أوروبا. وفي 24 تموز/ يوليو، وصل وزير الخزانة أندرو ميلون إلى باريس. وخلال الأسبوع الأول من آب/ أغسطس، تم اكتشاف سترونج في لاهاي وهو يتباحث وشاخت. وفي 20 آب/ أغسطس، ظهر سترونج وميلون في مدينة إيفيان مع باركر جيلبيرت، الوكيل العام للتعويضات الألمانية. فما الذي قد يبحثه أصحاب رؤوس الأموال الأمريكيون البارزون هؤلاء، إن لم تكن مشكلة الفرنك؟ في الواقع، نجد أنه على حين أن التجوال الغامض للمصرفيين في أرجاء أوروبا، شكّل ذخيرة رائعة لمروجي الإشاعات المالية، فإنه ثبت أنها إلى حد كبير كانت عرضاً جانبياً. فقد تبين أن ميلون جاء إلى أوروبا أساساً لزيارة ابنته المريضة في روما ونقلها إلى إيفيان المعروفة بمياهها الصحية.

وقد بدأت رؤوس الأموال التي فرّت من فرنسا خلال السنتين الماضيتين، بالعودة بشكل لا يقاوم؛ ما أدى إلى حد كبير إلى تجنب الحاجة إلى المساعدة المالية الأمريكية أو

---

* لقد عوّض فتوره الواضح، من خلال حبه الشديد للحيوانات، ولم يكن له ولزوجته هنرييت أولاد، وقد جادا بحبهما على حيواناتهما الأليفة من القطط والكلاب. ويفترض أن بواكاريه حزن كثيراً على موت كلبه "نينو" عام 1926، وقطته السيامية المفضلة "جريس - جريس" عام 1929.

البريطانية. وعلى أي حال، عمد بوانكاريه الذي يواجه معارضة شديدة لاتفاقيات ديون الحرب داخل الجمعية الوطنية، إلى تأخير عرض هذه الاتفاقيات لتصديقها. ومن دون هذه الاتفاقيات لا يمكن الحصول على قروض من الخارج.

كان مورو نفسه بادئ الأمر غير واثق من كيفية التعامل وتعافي الفرنك. وكانت رغبته المبدئية تُمثّل بالسماح للفرنك بالاستمرار في ذلك. وكان من خلال تدريبه موظفاً حكومياً من المدرسة القديمة، وبالرغم من امتلاكه خبرة كبيرة في المجال المصرفي، فإن فهمه للاقتصاد النقدي كان بدائياً تماماً ومشوشاً أحياناً. وقد مُثّلت الحقيقة بأن قليلين جداً من المصرفيين في ذلك الوقت، كان في إمكانهم الزعم أنهم يفهمون تماماً الوضع في فرنسا عام 1926، وخاصة من قوى الدفع المعقدة بين تدفق المال وتأثيره في سعر الصرف والأسعار المحلية؛ ومن ثم تأثيره في الاقتصاد الكلي. وكان مورو محظوظاً بما يكفي، بالموظفين الاثنين اللذين يعملان تحت إمرته: تشارلز ريست وبيير كويسنيه، وأن يعثر على اثنين من الأشخاص القلائل الذين يفهمون الوضع.

عمل ريست الذي يبلغ من العمر 52 عاماً في المجال الأكاديمي طوال حياته، واشتهر تماماً بكتابه التقليدي تاريخ المذاهب الاقتصادية من الفيزيوقراطيين حتى العصر الحاضر، وهو الذي ألفه بالتعاون وزميله البروفيسور تشارلز جايد، عم المؤلف. وبحسب مورو، فإن ريست كان أحياناً «عبداً للكتب التي ألفها والمحاضرات التي ألقاها».[33] وفي عام 1924، لفت الأنظار في وزارة المالية من خلال بحث بعنوان الانكماش الاقتصادي العملي التي قال فيها – كما فعل كينز في كتاب طريق الإصلاح النقدي – إن محاولات تخفيض الأسعار ستفرض كلفة كبيرة على الاقتصاد والمجتمع. وتردد كثيراً في هجر الراحة في الحياة الأكاديمية عندما تمت مفاتحته أول مرة حول العمل في البنك المركزي، ولم يقتنع إلا عندما صرخ كايو في مقابلتهما الأولى بقوله: «أنت لن تظل عالم نحو بقية حياتك».[34]

كان بيير كويسنيه في الحادية والثلاثين من عمره فقط، وهو أحد طلاب ريست السابقين الذي انضم بعد تسريحه من الجيش عام 1919، إلى الخدمات المالية التابعة لعصبة

الأمم. وقد أحضره مورو للعمل في منصب رئيس أركان موظفيه؛ ليعينه بعد شهر من ذلك مديراً للبحوث الاقتصادية في البنك المركزي.*

تحول تدفق المال خلال الخريف إلى طوفان، وفي الوقت الذي أدى ذلك إلى دفع الفرنك إلى الأعلى بشكل لا يقاوم؛ ليصل إلى 30 فرنكاً لكل دولار، وبدأ ريست وكويسنيه بالقلق من أن فرنسا قد تكرر الخطأ البريطاني: سعر صرف مرتفع جداً يجعل أسعار الصادرات مرتفعة وغير منافسة بشكل مزمن. وفي منتصف كانون الأول/ ديسمبر، ومع وصول قيمة الفرنك إلى 25 فرنكاً لكل دولار، بدأ زميلا مورو اللذان صمما على منع الاقتصاد الفرنسي من الانزلاق إلى ركود على غرار الاقتصاد البريطاني، بحث البنك المركزي على التدخل لوقف ارتفاع قيمة الفرنك. كما أنهما هددا عند حد معين، بالاستقالة ما لم يعمل مورو على إقناع رئيس الوزراء بموافقتهما الرأي.

وفي الوقت الذي شكّل فيه كويسنيه وريست القوة الفكرية للبنك المركزي، فقد مثّل مورو الاستراتيجي السياسي. وأدرك أن خيار سعر الصرف يحدد في آخر المطاف كيفية تقاسم العبء المالي للحرب. وكان مينارد كينز أول من أشار إلى البعد السياسي لسياسة سعر الصرف في كتابه: طريق الإصلاح النقدي عام 1923: «مستوى الفرنك لن يستقر من خلال المضاربات أو ميزان التجارة أو حتى نتيجة مغامرة الرور، بل من خلال نسبة الدخل التي سيولدها، وهي التي سيسمح دافع الضريبة الفرنسي باقتطاعها منه لدفع مطالبات أصحاب العقارات الفرنسيين».[35] وكلما ارتفعت القيمة التي سيسمح البنك المركزي للفرنك بالوصول إليها، ارتفعت قيمة الديون الحكومية، وهو ما يعدّ أفضل لأصحاب العقارات الفرنسيين، وأسوأ لدافعي الضرائب. وبحسب تعبير مورو فإن تحديد سعر الصرف يمثل قضية لموازنة «التضحيات المطلوبة من الطبقات الاجتماعية المختلفة من السكان».[36]

---

* أصبح بيير كويسنيه صديقاً مقرباً إلى مورو، وقد غرق عام 1937، في حادثة سباحة في بحيرة تقع في مزرعة "لا فريزونير"، في أثناء إقامته مع مورو.

وقد واجهت كل دولة في أوروبا، بعد خروجها من الحرب، مجموعة القضايا نفسها. واختارت بريطانيا حلاً متطرفاً: فرض معظم العبء على دافعي الضرائب وحماية المدخرين. واختارت ألمانيا النقيض من ذلك: طريق التضخم غير الصحي الذي قضى على ديونها الداخلية على حساب إبادة مدخرات طبقتها الوسطى، ولكن مورو كان مصمماً على العثور على طريق وسطى.

كانت رغبة بوانكاريه الطبيعية ممثلة بالتنعم بميزات السمعة التي جلبتها الزيادة في قوة العملة، والسماح للفرنك بمواصلة صعوده. وكان متردداً على نحو مفهوم بأن يدخل التاريخ على أنه الرجل الذي قبل بشكل رسمي تراجعاً بنسبة 80٪ في قيمة عملة بلاده. غير أنه أدرك أيضاً أنه من خلال السماح للفرنك بالصعود بشكل مفرط، فإنه يخاطر بدفع الاقتصاد نحو الركود؛ وعلى غرار كثيرين يمتلكون عبقرية في التفصيلات، كان بوانكاريه بطبيعته غير حاسم، بل كان متردداً؛ فيوم لمصلحة وضع سقف للزيادة، وفي اليوم اللاحق ضد وضع سقف.

ولم يأتِ مبدأ معارضة وضع سقف لتعافي الفرنك من رئيس الوزراء، بل من داخل مؤسسة مورو. وهو فصيل داخل إدارة بنك فرنسا المركزي بزعامة أكثر عضوين نفوذاً في مجلس الأمناء، البارون إدوارد دي روتشيلد وفرانسوا دي وندل، رأيا في تراجع الفرنك تراجعاً لفرنسا؛ وبصفتهما من المحافظين، فقد رأيا أن من واجبهما الأخلاقي الدفاع عن مصالح كل أولئك الذين استثمروا في السندات الفرنسية في أثناء الحرب.

ولم يشكل أحد رمزاً لقوة عائلات كبار المساهمين في البنك المركزي، وما عُرف بـ "جدار المال" أفضل من هذين الرجلين. وقد شكّل روتشيلد مثالاً للأرستقراطي الفرنسي. وبقامته الطويلة والنحيلة ولباسه الأنيق دوماً في زيه المصرفي القديم المؤلف من معطف طويل وقبعة عالية، أصبح شريكاً بارزاً في بنك روتشيلد فريريه وهو في سن السابعة والثلاثين. وتحت سلوكه المتغطرس كان خجولاً، وشبه انطوائي، وحذراً وقديم

الطراز، ولقد كان محافظاً حقيقياً. وتطابق بنك العائلة وشخصيته، فهو مكان، بحسب ابنه "جاي"، «تشبث فيه الماضي بكل شيء وكل شخص»،[37] وقد مُثّل هدفه الرئيسي في «إطالة أمد القرن التاسع عشر بلطف».

كان روتشيلد، بشخصيته المعروفة في أفضل الأندية الباريسية، صديقاً حميماً لإدوارد السابع، وكان معروفاً بحبه الكبير لفعل الخير، وسخائه بشكل خاص للجمعيات الخيرية اليهودية.[38] والأهم من ذلك كله، أنه كان في أعين العامة معروفاً في سباقات الخيل؛ حيث يوجد باستمرار خلال موسم سباق الخيل في مضمار "لونجتشامبس". وعلاوة على كونه ثرياً آخر من مربي الخيول ومالكاً للخيول الأصيلة، فقد كان فارساً ماهراً بجدارة، مثّل فرنسا في رياضة البولو خلال الألعاب الأولمبية التي أقيمت عام 1900.

وقد أدى اسم روتشيلد وثروة العائلة الضخمة في عالم المصارف، إلى إثارة الترويع والاستياء معاً. وكان هناك كثير من التلميح المعادي للسامية حول نفوذها السياسي. وأشارت إحدى الروايات المبالغ فيها إلى أنه خلال الفترة 1920 – 1940، «لم تُشكل أي حكومة من دون استشارة إدوارد دي روتشيلد».[39] وكان إدوارد شاباً في الخامسة والعشرين من عمره عند حدوث فضيحة دريفوس عام 1894. وخلال تجريد دريفوس علناً من رتبته، خرجت مجموعة غاضبة من الغوغاء وهي تصرخ «الموت لليهود»![40] وعقد العزم منذ ذلك الحين على ابتعاد عائلة روتشيلد عن الأضواء والصحف وحماية خصوصيتها، بالرغم من شعوره بالغضب على نحو مسوغ؛ نتيجة إهانة معادية لليهود وتحديه ذات مرة لرجل للدخول في مبارزة.*

---

* واجهت جهود إدوارد لإبقاء عائلته بحزم خارج الصحف، باستثناء أعمدة المجتمع، صعوبة عندما قرر ابن عمه موريس، وهو الشخص المتفاخر والفاسق والشاذ في العائلة، دخول عالم السياسة والترشح للجمعية الوطنية، وقد أُدين مطلع عام 1926، بشراء مقعده من خلال توزيع المال على أبناء دائرته الانتخابية راوحت المبالغ ما بين 20 و1000 من الفرنكات. وبعد طرده من البرلمان، أصر على الترشح مرة أخرى، وحقق الفوز ثانية.

إن كان إدوارد دي روتشيلد الوجه الساحر على "جدار المال"، فقد مثّل فرانسوا دي وندل في ذهن الشعب أكثر وجوهها الشريرة. وقد شكلت عائلة وندل إحدى كبرى عائلات تصنيع الأسلحة في أوروبا، وصناع أسلحة من منطقة اللورين على مدى أكثر من 250 عاماً، وهي التي زودت نابليون بونابرت وآخرين بالأسلحة. وفي ظل الإمبراطورية الثانية بدأت العائلة بالتنويع وبنت إحدى إمبراطوريات الفولاذ الضخمة في أوروبا؛ إلى درجة أن اسم وندل في فرنسا بحلول عام 1914، أصبح مرادفاً للفولاذ كما هو اسم كارنيجي في الولايات المتحدة.

وفي النسخة الفرنسية من موسوعة: من هو؟، وصف فرانسوا دي وندل نفسه في مهنته ببساطة بأنه «سيد الحديد».[41] ولكن مظهره لم يدل على ذلك؛ فقد منحه ذقنه المتراجع إلى الخلف مظهر "بطة طويلة لطيفة". وعاش بهدوء في منزل يقع في 10 شارع رو دي كليشي الذي لا يعد أكثر الأحياء رقياً أو حداثة في العاصمة، إضافة إلى تفضيله تمضية إجازات نهاية الأسبوع في محميته الخاصة للصيد خارج باريس؛ حيث قيل: إنه كان صياداً متحمساً، ولكنه لم يكن ماهراً بصورة مُرضية.

وعلى نحو غير عادي بالنسبة إلى عضو في مجلس أمناء بنك فرنسا المركزي، كان وندل عضواً منتخباً في الجمعية الوطنية تاركاً أخويه لإدارة إمبراطورية الفولاذ الضخمة. وأصبح عام 1918، رئيساً للاتحاد الصناعي القوي لمصنعي الحديد والفولاذ والأسلحة.

وقد تطلب الأمر نوعاً من العناد وصلابة الهدف من مورو؛ لمواجهة أكثر أعضاء مجلس الأمناء نفوذاً. ولكن على مدى ثلاثين عاماً من العمل الوظيفي في الخدمة الحكومية العليا، اكتسب مهارة رائعة من العمل ضمن الآلية الحكومية. ومن المؤكد أنه لم يعتمد على المهارات أو الجاذبية الدبلوماسية؛ لأنه لم يمتلك أياً منها. وعلاوة على ذلك وبعد سنوات من الوجود على محيط النفوذ وتجنب صالونات باريس السياسية، فقد امتلك شبكة محدودة من الحلفاء السياسيين. وكان معلمه الوحيد العظيم، كايو، وهو الذي ربما كان سيساعده

بالمرور عبر متاهة هيكل النفوذ الفرنسي، قد غادر بعد أسابيع قليلة من تعيينه. ولم يساعد كون بوانكاريه كان عدواً قديماً لكايو، ومنذ البداية، نظر إلى مورو بنوع من العداء والشك على أنه إرث بغيض.

لكن مورو أثبت مهارة غير عادية في الصراع البيروقراطي الداخلي، وأظهر في مذكراته مهارة طبيعية في وضع سياسة الحلول الوسطى، ومعرفة متى يتنازل؟ ومتى يضغط؟ ومتى يخادع؟ ومتى يهدد؟ ومتى ينسحب؟ ورؤية كبيرة حول شخصيات أولئك الذين يقف في مواجهتهم، بمعرفة دوافعهم.

وقد بدأ بنك فرنسا المركزي في 21 كانون الأول/ ديسمبر، بشراء العملات الأجنبية وبيع عملته؛ لمنع الفرنك من الصعود فوق حاجز 25 فرنكاً للدولار. وعلى مدى العامين اللاحقين، وبمباركة بوانكاريه، انتهج مورو سياسة التدخل في سوق العملة؛ لإبقاء الفرنك عند ذلك المستوى.

وفي غضون ذلك، شن روتشيلد ووندل حملة عصابات ضد مورو داخل أروقة بنك فرنسا المركزي ودهاليز النفوذ في وزارة المالية على شارع رو دي ريفولي. ولم تشهد أي مؤسسات، دسائس معقدة؛ مثل: بنك فرنسا المركزي. وذاق مورو طعمها أول مرة، بعد التحاقه في آب/ أغسطس عام 1926؛ ولدهشته الكبيرة! اكتشف أن المكالمات الواردة والصادرة كافة؛ ومنها: تلك المكالمات من مكتب محافظ البنك، خضعت للتنصت. وأمر بتفكيك أجهزة التنصت.[42]

وقد وظف روتشيلد ووندل – نظراً إلى عدم مقدرتها على تأمين أغلبية داخل مجلس الأمناء – كل وسيلة ممكنة لإضعاف مورو.[43] وضغطوا لدى رئيس الوزراء، وكسروا قاعدة قائمة منذ مدة طويلة في التزام السرية بين الأمناء من خلال إصدار بيانات علنية تعلق بالسياسة النقدية؛ آملين بذلك اجتذاب سيل من المال إلى البلاد، سيضطر عندها مورو، إلى إزالة الحد الأعلى الذي لا يمكن سعر صرف الفرنك تجاوزه. وفي إحدى المرات، أمر روتشيلد شركة سكك حديد الشمال، وهي الشركة الكبرى للسكك

الحديدية في فرنسا - وهي التي كان يترأسها - لشراء الفرنكات لدفع سعر الصرف إلى الأعلى، والمخاطرة بصدور تهمة بأن أحد الأمناء في بنك فرنسا المركزي، منخرط في تجارة غير شرعية في سوق العملة.

وبحلول منتصف عام 1927، أصبح جلياً أن مورو قد فاز. وعادت أمواج رؤوس الأموال الفرنسية التي فرت إلى لندن أو نيويورك بالعودة إلى الوطن؛ ما سمح لبنك فرنسا المركزي بجمع عملات صعبة في صندوق الحرب بقيمة 500 مليون دولار، معظمها بالجنيه الإسترليني. وبالرغم من الضغط الصادر من المحافظين في أوساط الأمناء تمكن مورو من كسب بوانكاريه إلى صفه. واستمر مورو في حثّ بوانكاريه على عدم النظر إلى ماضي فرنسا، بل إلى مستقبلها. ومع وصول سعر الفرنك إلى 25 فرنكاً مقابل الدولار، أصبحت البضائع الفرنسية من بين الأمور الأكثر تنافسية في العالم، وازدهرت الصادرات في الوقت الذي ظلت الأسعار فيه مستقرة. وبدا وكأن فرنسا، بفضل مورو، من بين الدول الأوروبية كافة، توصلت أخيراً إلى الوصفة الصحيحة للتعامل والإرث المالي للحرب، وتجنب طرفي النقيض: أسلوب التضخم على الطريقة الألمانية وأسلوب الركود على الطريقة البريطانية.

وكان خطأ مورو ممثلاً بافتراض أن قيمة العملة لقوة اقتصادية رئيسية؛ مثل: فرنسا، وهي رابع أكبر اقتصاد صناعي، قضية تخص تلك الدولة وحدها. وتنطوي أسعار الصرف بطبيعتها على أكثر من جانب؛ ومن ثم فهي انعكاس لنظام متعدد الأطراف. ومع أنه ربما كان من الصعب جداً عام 1926، معرفة العواقب الدقيقة لسعر صرف الفرنك على الدول المحيطة، فإن مورو بدا وكأنه قد أغلق عينيه عمداً عن تأثير قراره في النظام الأوسع. وربما أحس بالانزعاج تجاه نظام دولي شعر بأنه لم يفعل شيئاً كثيراً لدعم فرنسا في أوقات متاعبها. وربما شعر بالاستياء من أن هيكل النظام، يقع تحت سيطرة تجمع أنجلو - أمريكي بقيادة نورمان، أو هكذا اعتقد؛ وبغض النظر عن السبب، فإن قراره في تثبيت الفرنك بسعر أقل من قيمته الحقيقية، سيساعد - آخر المطاف - في تقويض استقرار المعيار ذاته الذي ربط عملته به الآن.

14

الصرخات الأولى

1926 - 1927

الظروف تحكم الرجال، لكن الرجال لا يحكمون الظروف!.[1]

هيرودوت، تاريخ هيرودوت

عربدة المضاربة

لن تعمل أي قضية أخرى على إثارة نقاش وخلاف وصراعات وإرباك داخل نظام الاحتياطي الفيدرالي، أكثر من قضية ما يجب فعله إزاء سوق الأوراق المالية. ولطالما احتل وول ستريت مكانه مهمة في العقلية القومية الأمريكية. وقد شعر تشارلز ديكنز في أثناء زيارته الولايات المتحدة عام 1842، بالصدمة إزاء المذاق المحلي للمضاربة والرغبة «في صنع ثروة من لا شيء».[2] وإثرَ حالة الذعر عام 1884، في بورصة نيويورك، علقت مجلة ذا سبكتيتر اللندنية بقولها: «مهما بلغ حب الإنجليزي للمضاربة فإنه يخشى الفقر، والفرنسي يطلق النار على نفسه لتجنب ذلك، والأمريكي الذي يمتلك مليوناً يضارب ليجني عشرة، وإذا ما خسر فإنه يتعامل والعاملين في السوق في أمريكا برباطة جأش. وهذا التحرر من الدناءة أمر محمود، ولكنه يجعل منها دولة لأكثر المقامرين انحطاطاً في العالم».[3]

ومما يبعث الدهشة! أنه بالرغم من هذه النزعة القومية للمراهنة على الأسهم، فإن السوق الأمريكية لم تكن قط كبيرة بشكل خاص؛ فقد بلغت القيمة الإجمالية للأسهم العادية عام 1913، نحو 15 مليار دولار؛ أي الحجم نفسه تقريباً لسوق الأسهم البريطانية، التي تعتمد على اقتصاد يصل حجمه إلى نحو ثلث حجم الاقتصاد الأمريكي. ومنذ بداية القرن، حتى اندلاع الحرب لم تشهد السوق المالية أي تغيير

جوهري. وقد شهدت السوق «المندمجة»،[4] القوية خلال الفترة 1900 – 1902، انقطاعاً؛ نتيجة حالة "الهلع لدى الأثرياء" عام 1903، تلتها سوق "روزفلت" القوية؛ لتأتي بعدها حالة "الهلع عام 1907"، وأخيراً سوق «التعافي» القوية؛[5] ونتيجة لذلك، شهد مؤشر داو تذبذباً طوال عقد ونصف، على شكل حركة غير عادية، تشبه الموجة بين 50 إلى 100 نقطة من دون تجاوز ذلك في أي اتجاه.*

وعندما اندلعت الحرب شهد الاقتصاد الأمريكي انتعاشاً، وارتفعت الأرباح بشكل مثير على مدى عامين، بعد أن أصبحت الولايات المتحدة مصدراً لتوريد الأسلحة والتمويل للحلفاء. ولكن قلة من المستثمرين اقتنعت بأن حرباً فاصلة في أوروبا ستكون جيدة للأسهم على الأمد البعيد؛ ولذلك، وبالرغم من ارتفاع الأرباح، فإن السوق ظلت بشكل حازم تتذبذب أفقياً. وبشكل حكيم، دخلت الولايات المتحدة المعركة مرة واحدة، وظهر النقص في العمالة، واستنفد المجهود الحربي كميات كبيرة من الناتج القومي، إضافة إلى تراجع الأرباح. ووصل مؤشر داو بحلول نهاية عام 1920، إلى 72 نقطة؛ أي عند منتصف مستواه تقريباً، على مدى السنوات العشرين الماضية، بالرغم من أنه عند أخذ تضخم الحرب في الحسبان، فإن هذا يمثل نصف مستوى عام 1913، الحقيقي.

ولكن حالما تلاشت معاناة التكيف في فترة ما بعد الحرب، بدأت السوق بالصعود. ومنذ عام 1922، وما تلاه قام الاحتياطي الفيدرالي، بقيادة بنجامين سترونج، بعمل رائع في استقرار الأسعار؛ ومن ثم عند وصول التضخم إلى الصفر فعلياً تمكن الاحتياطي الفيدرالي من إبقاء أسعار الفائدة منخفضة. وسمح هذا للاقتصاد الذي تلقى دفعة؛ نتيجة

---

* اخترت في هذا الكتاب، استخدام "مؤشر داو جونز الصناعي"؛ مقياساً لمعدل مستوى السوق المالية؛ لأنه بالرغم من عيوبه الكثيرة، يظل المؤشر المعروف الأقدم والأفضل للأسهم. وقد ضم المؤشر الذي استحدثه مؤسس صحيفة وول ستريت جورنال تشارلز داو عام 1896، ما يعادل اثني عشر سهماً صناعياً. ووسعت القائمة إلى عشرين سهماً عام 1916؛ ومن ثم إلى ثلاثين سهماً عام 1928. ويعدّ مؤشر ستاندارد آند بورز المؤشر الوحيد الذي يحظى بسمعة مشابهة لمؤشر داو، غير أن مؤشر "إس آند بي S&P"، لم يظهر إلا عام 1923، وظل مغموراً نسبياً إلى ما بعد الحرب.

الصناعات الحيوية الجديدة في مجالي السيارات وأجهزة اللاسلكي، بالاندفاع نحو الأمام. وعلى حين أن النمو الاقتصادي الكلي كان قوياً بشكل استثنائي، فإن ارتفاع الأرباح كان أكثر قوة واستثناء. وقد تسارعت الإنتاجية خلال العشرينيات، مدعومة بأشكال جديدة من التنظيم وزيادة في "مكننة" المصانع، على حين أن أجر العامل في الساعة شهد زيادة متواضعة؛ ولذلك، فقد صبت فوائد "العصر الجديد" في معظمها في مصلحة الشركات، بحلول عام 1925، ووصلت العائدات إلى ضعف مستواها عام 1913؛ ونتيجة لذلك، وبعد أن وصل مؤشر داو إلى مستوى منخفض بلغ 67 نقطة خلال صيف عام 1921، ارتفع بأكثر من الضعف؛ ليتجاوز 150 نقطة خلال السنوات الأربع اللاحقة. وبحلول عام 1925، وبعد إعادة انتخاب كالفن كووليج رئيساً، حصلت رحلة الصعود الأخيرة على لقب خاص بها: سوق كووليج القوية.

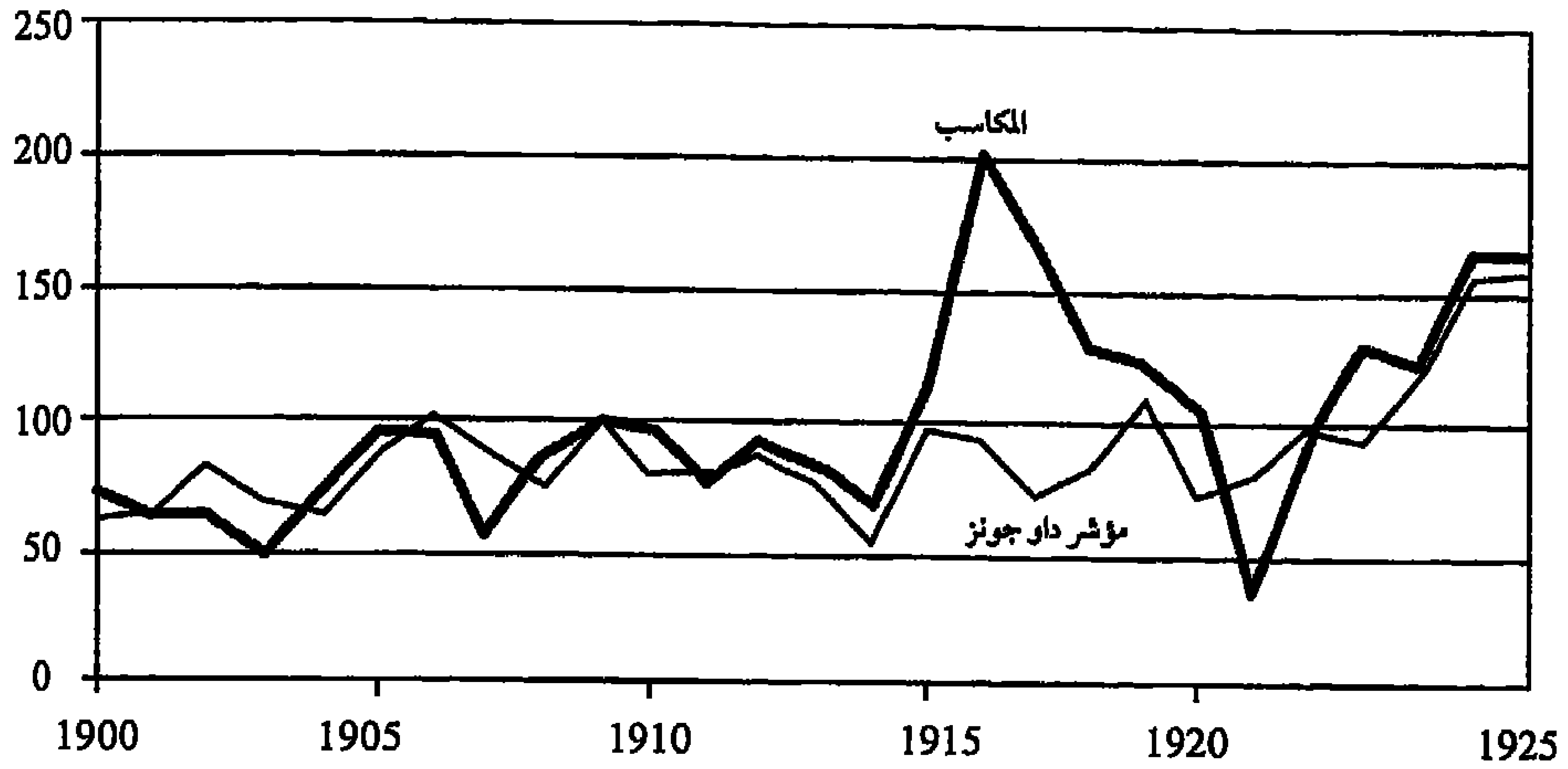
وقد قدمت شركة جنرال موتورز أفضل مثال من أي شركة أخرى عن الاقتصاد المزدهر، ووفرت نافذة أفضل من أي شركة أخرى؛ للنظر عن قرب إلى سوق الأسهم المتصاعدة. وأُسِّست الشركة عام 1908، على يد وليام كرابو دورانت، حفيد إتش كرابو حاكم ولاية ميتشيجان إبان الحرب الأهلية.[6] وترعرع بيلي دورانت الشاب في مدينة فلنت بولاية ميتشيجان، وبعد أن ترك المدرسة الثانوية، تنقل في عدد من الوظائف غير المميزة؛ ومنها: صبي لتوصيل الطلبات في بقالة، ومساعد في صيدلية، ومندوب مبيعات أدوية متجول، وموظف تسويق للتأمين، ومدير محل بيع تبغ. ويعدّ دورانت الصغير الحجم مندوب مبيعات بالفطرة، وهو جذاب، ولبق، ولكنه حازم، وترتسم على وجهه ابتسامة الفوز، وسلوك مؤثر من التفاؤل يتعذر كبحه، وموهبة غير عادية في إقناع الناس.

وبعد بناء إحدى كبريات شركات السيارات في البلاد، استحوذ دورانت عام 1903، على شركة "بويك موتور كومباني" التي تعد واحدة من مئات عدة من شركات السيارات في الولايات المتحدة آنذاك؛ ليستحوذ على مدى السنوات الثماني اللاحقة بشكل

مطرد على سلسلة كاملة من شــركات الـسيارات الـصغيرة - مـن بينهـا "أولـدزموبيل" و"كاديلاك" و"بونتياك" - وهي التي أصبحت أسماؤها مألوفة جداً إلى درجة أنها تـشكل الآن جزءاً من اللغة تقريباً.

الشكل (4)

أسعار الأسهم الأمريكية وأرباح الشـركات: 1900 - 1926



خلال الفترة 1900 - 1926، باستثناء فترة الحرب، سارت أسعار الأسهم نحو الأرباح.

فقد دورانت عام 1910 - بعد التوسع بشكل مفرط والغـرق في الـديون - سـيطرته على جنرال موتورز للمصارف، وبدلاً مـن الاستـسلام توجـه دورانـت الـذي لا يعـرف الكلل، إلى تأسيس شـركة سيارات جديدة مع لويس شيفروليه، سـائق سـيارات سـباق؛ ليحقق نجاحاً كبيراً إلى درجة أنه تمكـن عـام 1915، مـن إعـادة الاسـتحواذ عـلى شركتـه القديمة، "جنرال موتورز"، وهي التي أصبحت شـركة عامة، مـن خـلال شـــراء حـصة أغلبية بشكل سري. ولكن في عام 1920، أفـرط مـرة أخـرى في التوسـع خـلال الركـود الاقتصادي الذي تلا الحرب؛ ليفقد السيطرة على الشـركة مـرة ثانيـة، وهـذه المـرة كانـت لمصلحة عائلة دو بونت.

وعندما اشترت عائلة دو بونت حصتها في جنرال موتـورز، كانـت الـشركة تُنتج 250 ألف سيارة سنوياً، وتجني أرباحاً تصل إلى نحو 30 مليون دولار فقط، وتقدر قيمتها بنحو 200 مليون دولار. وفي ظل إدارتها الجديدة المحترفة، انتقلت جنرال موتورز؛ لتصبح أنجح شـركة في البلاد، ومحبوبة شارع المال "وول ستريت". وبحلول عام 1925، وصل إنتاجها إلى أكثر من 800 ألف سيارة سنوياً، تشكل نحو 25٪ من السيارات كافة التي تباع في البلاد، وتُدر أرباحـاً تزيد على 110 ملايين دولار. وارتفعت قيمة سهم الشـركة خـلال الـسنوات الخمـس تلـك، بمعدل أربعة أضعاف من نحو 25 دولاراً إلى أكثر من 100 دولار للسهم الواحد.

انتفخت سوق الأسهم مدعومة بالشـركات النامية؛ مثل: جنرال موتورز؛ لتصل إلى نوع من الجـسم المـالي الـضخم خـلال فـترة سـوق كـووليج القويـة. وبحلـول منتـصف العشـرينيات، تم جمـع نحـو مليـار دولار سـنوياً للاسـتثمارات الجديـدة، وزيـادة أعـداد الشـركات المُدرجة بمعدل خمسة أضعاف، وزيادة القيمة الإجمالية للأسهم مـن 15 مليـاراً عام 1913، إلى أكثر من 30 ملياراً عام 1925.

لم يكن شارع المال المستفيد الوحيد من نمو الاقتصاد؛ فقد رافق سوق الأسـهم النـشيطة ازدهار عقاري حقيقي في فلوريدا.[7] ومنذ الحرب شهدت فلوريدا موجات هجـرة كبـيرة مـن أشخاص شدهم طقس الولاية، وفي غضون خمس سـنوات، زاد عـدد سـكان مدينـة ميـامي بأكثر من الضعف. ودفعت كل هذه الأموال التي تدفقت على الولايـة، أسـعار العقـارات إلى حالة من الجنون؛ ونتيجة للإغراءات التي احتوتها النـشرات وتضمنت وعوداً بأشجار نخيـل شامخة، وشواطئ ذهبية، وسماء تعانقها الشمس، ونسائم هامسة – ولكنها لم تـضمن بطريقـة ما: الأعاصير ومستنقعات أشجار القـرم – بـدأ العامـة بـشـراء الأراضي بـشكل عـشوائي. وظهرت مشـروعات تطوير عقاري جديدة؛ مثل: "كورال جيبلز" و"هوليـوود بـاي ذا سي" بين عشية وضحاها. ومن بالم بيتش إلى ميامي، وصولاً إلى المدن الواقعة على سـاحل الخلـيج، شهدت الأسعار ارتفاعاً حاداً. وارتفع سـعر قطعـة الأرض في بـالم بيـتش، مـن ربـع مليـون دولار قبل الطفرة إلى نحو 5 ملايين دولار، بحلول مطلع عام 1925، عـلى حـين أن الأراضي الخالية التي كانت تباع بمئات عدة من الدولارات، أصبحت تباع بنحو 50 ألف دولار.

إن مشاهدة الآخرين، وهم يتحولون إلى أثرياء، ليس بالأمر الممتع، وخاصة إذا ما حدث ذلك بين عشية وضحاها، ومن دون بذل أي جهد؛ ولذلك، كان لا مفر من أن هذا النشاط المحموم كله – سوق الأسهم المزدهرة، والإصدارات الجديدة، والصخب حول عصر جديد، والبيع والشراء للعقارات في فلوريدا – أثار عدداً من الأصوات التي طالبت الاحتياطي الفيدرالي، بفعل شيء ما؛ لوقف "عربدة المضاربة"، وهي جملة ستصبح شائعة على مدى السنوات القليلة المقبلة؛ إلى درجة أنها ستفقد معناها.

وقاد الحملة الشخص المولع بالجدل أدولف ميلر، واستند في عدائه للصعود في سوق الأسهم؛ على غرار كثير من حججه، إلى كثير من المفاهيم المغلوطة؛ فقد كانت هناك الفكرة الخاطئة بأن سوق الأسهم المتصاعدة "تمتص" الأموال من بقية الاقتصاد. وهذا يعد هراء محضاً؛ لأن هناك لكل من يشتري الأسهم بائعاً، ومهما بلغت الأموال المتدفقة إلى سوق الأسهم، فإنها ستخرج على الفور.

وخلال خريف عام 1925، شعر ميلر بقلق خاص؛ نتيجة البيانات المتعلقة بما يسمى قروض الوسطاء، وكانت هذه القروض قد قدمتها البنوك إلى وسطاء الأسهم الذين استخدموا المال لتمويل مخزونهم من الأوراق المالية، أو إقراضها إلى زبائنهم لشراء الأسهم على المكشوف. وكان أمثال هؤلاء المستثمرين على المكشوف، عادة ما يدفعون نسبة من 20٪ إلى 50٪ فقط، من قيمة الأسهم من أموالهم الخاصة، ويقترضون الباقي. وقد شهد الحجم الإجمالي لمثل قروض الوسطاء هذه، وهي التي وصل معدلها إلى نحو مليار دولار خلال السنوات الأولى من العقد، ارتفاعاً مفاجئاً؛ لتصل إلى زهاء 2.2 ملياري دولار مع نهاية عام 1924، وبدا من المحتمل أنها ستصل إلى 3.5 من مليارات الدولارات بحلول نهاية عام 1925. ورأى ميلر أن هذه القروض، تمثل ظاهرة للمضاربة، وكان على قناعة راسخة بأن تمويل البنوك لعمليات الشراء في سوق الأسهم؛ سيقود – بطريقة أو بأخرى – إلى "تضخم" أكبر، مقارنة إلى تمويلها نشاطات أخرى. ومرة أخرى أدركنا الآن

أن هذا كان خطأً؛ فالنتائج التضخمية للائتمان السهل، تتعلق بشكل أكبر بالمبلغ الإجمالي الذي يقترضه العامة، وتتعلق بشكل أقل بالأغراض التي يقترضون من أجلها.

وقد تلقت حملة ميلر، دفعة إضافية في فترة ما بعد ظهر أحد أيام الأحد الهادئة في شهر تشرين الثاني/ نوفمبر عام 1925، عندما كان جالساً في غرفة المطالعة في منزله في شارع "إس" بواشنطن، ويراجع أحد تقارير مجلس الإدارة الكثيرة التي أخذها معه إلى المنزل؛ ليقرع جرس الباب. و«قبل أن يتمكن كبير الخدم من التحرك»،[8] اندفع أحد جيران ميلر، وهو يسكن على بعد منزلين، إلى داخل المنزل من دون سابق إنذار و«قفز درجات السلم، درجتين في كل مرة»، واقتحم الغرفة قائلاً: «هل أنت قلق إزاء هذه المضاربات مثلي؟».

لم يكن جار ميلر المفعم بالحيوية على نحو غير عادي، إلا "الصبي الأعجوبة" هربرت هوفر، وزير التجارة. وكان هوفر، اليتيم الذي ينحدر من أسرة تنتمي إلى جمعية الأصدقاء الدينية المعروفة باسم "كويكرز" من ولاية أيوا، مهندساً بالمهنة تخرج ضمن الدفعة الأولى في جامعة ستانفورد، وجمع ثروة خلال العقد الأول من القرن؛ بوصفه متعهداً لمشروعات تعدين في كل ركن من العالم: من الصين إلى ترانسفال (في جنوب إفريقيا)، ومن سيبيريا إلى يوكون (في كندا)، ومن شبه جزيرة مالايو إلى تييرا دل فويجو (في أمريكا الجنوبية). وقد برز هوفر على الساحة الوطنية مصادفة؛ بصفته الرجل المسؤول عن ترحيل الأمريكيين من أوروبا عام 1914، عندما كان آنذاك، مديراً لإدارة الأغذية الحربية في إدارة الرئيس ويلسون، ومديراً لهيئة الإغاثة البلجيكية، وهو «الرجل الوحيد الذي خرج من محنة باريس بسمعة قوية»،[9] بحسب مينارد كينز. وعند تعيين الرئيس هاردنج له؛ للانضمام إلى إدارته ميّز نفسه من زملائه الكسولين من خلال قدرته التنظيمية الرائعة، وإيمانه بنفسه، وشعلة النشاط الدائمة التي أحاطت به دوماً.

وفي خريف عام 1925، قرر هوفر الذي لا يخجل من التدخل في شؤون زملائه في الإدارة – وقد أطلق عليه باركر جيلبيرت «وزير التجارة ووكيل الوزارات الأخرى»[10] –

أن يبدأ حملة ضد مناخ المضاربة المتفشي الذي زعم أنه أصاب البلاد، من سوق عقارات فلوريدا إلى سوق الأسهم.

وبالنسبة إلى ميلر وهوفر معاً، كان المذنب الذي يقف وراء حمى المضاربة هذه، هو بنجامين سترونج. وقد اعتقدا بأن هذه السياسة الممثلة بالمحافظة على أسعار الفائدة منخفضة بشكل مصطنع لمساعدة العملات الأوروبية، هي المسؤولة عن تغذية الفقاعة الأولية. وكان هوفر ذات مرة، داعماً رئيسياً للانخراط الأمريكي في الشؤون الأوروبية إثرَ الحرب، وقد عدّ سترونج صديقاً جيداً. ولكنه مقتنع الآن أن سياسة دعم أوروبا، من خلال ائتمان رخيص مصطنع، ذهبت بعيداً. وبحسب تعبيره، فإن سترونج أصبح «ملحقاً ذهنياً لأوروبا».[11]

وعلى غرار كل مسؤول مالي آخر آنذاك، شعر سترونج بالذهول، إزاء القوة المفاجئة لسوق الأسهم، وشعر هو شخصياً أيضاً بالقلق إزاء حدوث فقاعة محتملة. وامتلأت رسائله إلى نورمان بالشكوك، إزاء ارتفاع الأسعار في وول ستريت. وبالرغم من احتفاظه برأي متحيز نوعاً ما، حيال سوق الأسهم التي يُسيطر عليها - كما يبدو - طاقمها المتنوع من الأجانب - وهم: المضاربون والعاملون في الصناديق الاستثمارية الذين كانوا جميعاً في أسفل السلم الاجتماعي في وول ستريت - فإنه كان يدرك تماماً قدرة السوق على التسبب في متاعب. وطالما تم الربط بين انهيارات أسواق الأسهم وحالات الهلع تجاه المصارف في عالم ما قبل الاحتياطي الفيدرالي، إضافة إلى أن كثيراً من الأزمات المالية السابقة في البلاد، خرج من وول ستريت: أعوام: 1837 و1857 و1896 و1907. وفي أيامه المبكرة من العمل وسيطاً مالياً، شهد بشكل مباشر، الانهيار الذي حدث عام 1896، إضافة إلى مشاركته الفاعلة في استعادة النظام إثرَ حالة الهلع التي وقعت عام 1907.

ولكنْ؛ نظراً إلى امتلاكه الخبرة في وول ستريت، كان يدرك تماماً مدى صعوبة تحديد فقاعة السوق: التفريق بين الارتفاع في أسعار الأسهم؛ نتيجة الزيادة في الأرباح والارتفاع

المدفوع بشكل بحت؛ نتيجة الحالة النفسية للسوق. وكان هناك دوماً أشخاص اعتقدوا - بحكم طبيعتهم تقريباً - بأن السوق ارتفعت كثيراً، وسوق الأسهم اعتمدت على تنوع في الرأي، إضافة إلى أن لكل مستثمر يحلم بالثراء عام 1925، هناك بائعاً اعتقد بأن الأمر برمته ذهب إلى حد بعيد جداً. ولقد أدرك سترونج أنه لا يمكن الاعتماد على رأيه الخاص الذي يعدّ عرضة لخطأ كبير حيال الأسهم، في إدارة سياسة البلاد النقدية. ومع أن ردة فعله الأولية، مُثِّلت بأن السوق ربما ذهبت إلى حد بعيد، فإنه سأل نفسه، «أليس من الممكن أن هذه هي الحالة التي يدخل فيها العالم الآن، فترة تتبع فيها التطورات التجارية استعادة الثقة التي فُقدت منذ مدة طويلة نتيجة الحرب؟ لا أحد يدري! وأنا لن أجرؤ على النبوءة».[12] وقد كان مقتنعاً على ضوء كثير من الشكوك، أنه يجب على الاحتياطي الفيدرالي، عدم محاولة تنصيب نفسه محكماً لأسعار الأسهم.

وإضافة إلى أنه حتى لو كان على يقين من أن السوق قد دخلت في فقاعة مضاربة، فهو يدرك أن لدى الاحتياطي الفيدرالي أهدافاً أخرى كثيرة، يقلق بشأنها بعيداً عن مستوى السوق. وكان يخشى أنه إذا ما أضاف هدفاً آخر - كمنع فقاعات سوق الأسهم - إلى القائمة، فإنه سيرهق كاهل النظام. وقد قال في مقارنة مطولة بين الاحتياطي الفيدرالي وأهدافه المختلفة والمتضاربة من أجل الاقتصاد، والعائلات المرهقة بعدد كبير من الأطفال: «هل يجب علينا الاعتراف بأبوة كل تطور اقتصادي في البلاد؟ هذا شيء يصعب علينا فعله. سيكون لدينا عائلة كبيرة من الأطفال. وفي كل مرة يُسيء فيها واحد منهم التصرف؛ ربما يجب علينا معاقبتهم كلهم».[13] وقد أراد من الاحتياطي الفيدرالي، التركيز على إرساء الاستقرار في الاقتصاد الكلي، وكان متردداً بالسماح بالسيطرة على سياسات الاحتياطي الفيدرالي، من خلال الحاجة إلى تنظيم «شؤون المقامرين»،[14] ممن احتشدوا عند طرف مانهاتن.

ومن وجهة نظر سترونج، فإن شيئاً ما، يتعلق بالشخصية الأمريكية - الحيوية والتفاؤل المحرك والتبني الساذج للبدع - جعلها تعتاد فترات من المضاربة المفرطة. وقد

كتب إلى نورمان نهاية عام 1925، بشكل شبه فلسفي، قائلاً: «يبدو من المخجل أن أفضل نوع من الخطط يمكن أن يُعرَّض للإعاقة من خلال عربدة في المضاربة. ومع ذلك فإن مزاج الناس في هذا البلد، يُمثّل بأن مثل هذه الظروف لا يمكن تجنبه».[15]

وبالرغم من الهيجان من هوفر وميلر نهاية عام 1925؛ فقد خلص سترونج إلى أنه من دون أي مؤشرات على الإطلاق للتضخم المحلي، وعودة الجنيه الإسترليني القريبة إلى معيار الذهب، والوضع النقدي الأوروبي مازال هشاً، فإن الوقت غير مناسب للتشدد في تقديم الائتمان. ويجب على سترونج في الوقت الراهن، تجاهل سوق الأسهم بكل بساطة.

ولم يكن في وسع هوفر وميلر – ولو كانا مجتمعَين – فعل شيء كثير لإجبار سترونج. ولم يمتلك هوفر بصفته وزيراً للتجارة، صلاحية التدخل في مناقشات وكالة مستقلة؛ مثل: الاحتياطي الفيدرالي. وكان ميلر ضمن أقلية في مجلس الإدارة. كما أنه على حين أن الاثنين أطلقا حملة لتغيير سياسة الاحتياطي الفيدرالي من خلال استمالة الحلفاء في الكونجرس، فإن أعضاء مجلس الشيوخ والكونجرس نادراً ما يتمتعون بالمعرفة الكافية؛ ليكونوا مدافعين مقنعين من أجل تغييرات في السياسة النقدية.

وقد ساعد سترونج كثيراً، أن ميثاق الاحتياطي الفيدرالي، يحوي نزعة متأصلة للخمول؛ ووفق القانون آنذاك، يمكن بنوك الاحتياطي فقط، طلب تغييرات في السياسة. وفي الوقت الذي امتلك فيه مجلس الإدارة صلاحية تصديق مثل هذه التغييرات أو رفضها، فإنه لم يكن في وسعه إرغام بنوك الاحتياطي على العمل. ولقد كان ذلك وصفة لأسوأ نوع من الجمود. وقد تعمل الضوابط والموازين بنجاح في السياسة، غير أنها تمثل كارثة لأي مؤسسة – والجيش أحد الأمثلة، على حين أن البنوك المركزية مثال آخر – يُطلب إليها التصرف بسرعة وحزم. ولكن في عامي 1925 و1926، وعلى ضوء دفع هوفر وميلر باتجاه تشديد سياسة الائتمان، تمكن سترونج من الاحتماء وراء ميثاق الاحتياطي الفيدرالي وعدم فعل أي شيء.

لا شيء يقدم توضيحاً للمعضلات التي وضعتها سوق الأسهم أمام السياسة النقدية؛ أكثر من الدفع باتجاه التشدد في تقديم الائتمان عام 1925. وقد تبين أن هوفر وميلر أطلقا إنذاراً كاذباً، فلم تكن هناك فقاعة. وحصلت أسعار الأسهم على استراحة في ربيع عام 1926؛ لتتراجع بنسبة 10٪ تقريباً؛ لتعاود بعد ذلك استئناف صعود ثابت، ولكنه مع ذلك غير مثير. وبحلول منتصف عام 1927، وصل مؤشر داو إلى 168 نقطة. وفي غضون ذلك شهدت الأرباح نمواً قوياً، على حين ظل معدل "الأسعار - العائدات" الذي يُعد أحد مقاييس تقويم السوق، حول 11 نقطة؛ أي أقل بكثير من مستوى الخطر عند 20 نقطة الذي يعدّ عادة مؤشراً على المبالغة في التقويم.* وقد كان تأثير انفجار فقاعة العقارات في فلوريدا بحجمها الضئيل في الاقتصاد القومي، مقرونة بالإعصار المدمر عام 1926، وبالرغم من حدوث كثير من الارتباك على المستوى المحلي، بسيطاً. وفي غضون ذلك، ظلت الأسعار الاستهلاكية شبه ثابتة تماماً.

وفي نظرة إلى الماضي، نجد أن سترونج اتخذ القرار الصحيح في معارضة الضغط من ميلر وهوفر للتشدد في الائتمان نهاية عام 1925، وخلال عام 1926. ومن خلال حماستهما لإنقاذ البلاد من الإفراط في المضاربة، وقعا في المصيدة الأولى لتعامل المسؤولين الماليين والأسواق المعقدة، وهو مستوى مفرط من الثقة بآرائهما؛ فميلر، الاقتصادي الأكاديمي، وهوفر، المهندس، كانا معزولين عن الشك من خلال جهلهما بطريقة عمل الأسواق. ومن خلال حماستهما لتفجير فقاعة لم تكن موجودة، فإنهما سيضران بالاقتصاد من دون أي فائدة ملموسة.

وليس هناك شيء أفضل لفهم سوق الأسهم خلال تلك السنوات، من العودة إلى قصة جنرال موتورز؛ فخلال الفترة 1925 - 1927، ارتفعت أرباح جنرال موتورز نحو ضعفين ونصفاً. ومن خلال عائدات تصل إلى نحو 250 مليون دولار سنوياً، استحوذت

---

* بالمقارنة خلال سنوات الازدهار العظيم الفترة 1890 - 1910، تذبذب هذا الرقم بين 15 و20، وفي عام 1929، وصل إلى أعلى مستوى له وهو 32، وفي ذروة فقاعة الإنترنت وصل إلى 45.

على شركة يو إس ستيل؛ لتصبح أكثر الشركات ربحاً في الولايات المتحدة. ومع أن سعر سهمها ازداد أربعة أضعاف، خلال هاتين السنتين، إضافة إلى أن قيمة الشركة بحلول منتصف عام 1927، بلغت ما يقارب ملياري دولار، ومعدل "الأسعار – العائدات" يقل عن 9 فإن سعرها ظل معقولاً.

وماذا عن بيلي دورانت!؟ إذا كانت جنرال موتورز قصة رمزية لطفرة العشرينيات، فإن مؤسسها أصبح رمزاً للوجه الآخر لذلك العقد المحموم. ومع أن الشركة التي أنشأها، أصبحت أكثر الشركات نجاحاً في الولايات المتحدة، فإنه رفض النظر إلى الوراء بعد أن فقد السيطرة عليها مرة ثانية عام 1920. وفي أثناء وجوده في القمة، بلغت ثروته 100 مليون دولار. وفي عام 1920، ذهبت الملايين الأربعون من الدولارات تقريباً، وهي التي تلقاها لقاء حصته في جنرال موتورز؛ في معظمها؛ لتسديد قروضه الشخصية؛ ليخرج وهو لا يملك إلا ملايين عدة من الدولارات.

ولكنه كان مهووساً بسوق الأسهم، وقد شكل تجمعاً يضم أثرياء يمتلكون الملايين – كان كثيرون منهم من ديترويت أيضاً وجنوا ثرواتهم من صناعة السيارات – للاستثمار في السوق، وخلال أربع سنوات، أعاد تكوين ثروته، وبحلول عام 1927، كان يدير صندوقاً بقيمة تزيد على مليار دولار، إضافة إلى سيطرته غير المباشرة على ما بين 2 و3 من مليارات الدولارات الأخرى يستطيع أصدقاؤه استثمارها إلى جانبه. وبدا الأمر وكأن بيل جيتس أُرغم على الخروج من مايكروسوفت فقط؛ ليعاود الظهور في وول ستريت؛ بوصفه أحد أكبر مديري صناديق الاستثمارات العالية المخاطر.

هذه "الكميرا"

يمكن تشبيه محافظي البنوك المركزية بالشخصية الأسطورية اليونانية "سيزيف"؛ حيث حكمت الآلهة على سيزيف بنقل صخرة ضخمة من أسفل تلة شديدة الانحدار

إلى أعلاها؛ ليشاهدها فقط وهي تتدحرج مرة أخرى؛ ومن ثم يجب عليه تكرار المهمة إلى الأبد. ويبدو أن الرجال المسؤولين عن البنوك المركزية، يواجهون مصيراً مشابهاً مشؤوماً - مع أنه ليس إلى الأبد - بمشاهدة نجاحاتهم، وهي تُبدَّد إلى إخفاق، وكان هدفهم ممثلاً باقتصاد قوي وأسعار مستقرة. ولكن هذه هي البيئة التي تفرخ ذلك النوع من الإفراط في التفاؤل والمضاربة اللذين يقودان آخر المطاف إلى زعزعة الاقتصاد. وقد شكلت سوق الأسهم المرتفعة جداً، القوة المزعزعة في الولايات المتحدة خلال النصف الثاني من عشرينيات القرن العشرين، أما في ألمانيا فمُثِّلت تلك القوة بالاقتراض الخارجي.

وبحلول مطلع عام 1927، بدت ألمانيا وكأنها تعافت تماماً من سنوات التضخم الكبير المزعجة، وكان شاخت في موقع قوة حصينة في البنك المركزي الألماني، وإثرَ "خطة دوز" تم تعيينه في المنصب فترة تمتد أربع سنوات يتمتع خلالها - بحسب القانون الجديد للبنك - بأمان كامل في المنصب، واستقلال عن الحكومة. وقد عزز موقعه داخل البنك المركزي الألماني، من خلال التخلص من الحرس القديم من عهد فون هافنشتاين الذي عارض تعيينه، وتعيين رجاله، بدلاً منهم. وعلاوة على ذلك، وبالرغم من أن المجلس العام المؤلف من ستة مصرفيين ألمان وسبعة أجانب، ومن المفترض أنه يشرف عليه، كان يجتمع مرة واحدة كل ثلاثة شهور فقط، تاركاً شاخت يعمل من دون معوقات. وكما يستذكر أحد كبار السياسيين الألمان آنذاك، فإن شاخت استخدم «أسلوب مشاورة الجميع وبعد ذلك كان يفعل ما يحلو له تماماً».[16]

وبحكم منصبه وشخصيته، فقد سيطر على معظم نقاشات السياسة الاقتصادية داخل ألمانيا. وقد كتب الاقتصادي الليبرالي موريتز بون، المستشار في البنك المركزي الألماني، حول شاخت إبان تلك السنوات: «لقد نظر إلى العالم وكأنه محارة هيلمار شاخت الخاصة، وكان حساساً جداً للانتقاد العلني؛ ونظراً إلى اصطدامه بكثير من الشخصيات القوية والطامحة في عالمي المصارف والأعمال في ألمانيا، فقد كان مليئاً

بالاستياء تجاه الزملاء الذين تجاوزوه يوماً ما؛ وحالَ وصوله إلى قمة البنك المركزي، فاخر أنه رئيسهم». [17]

ظل شاخت بالنسبة إلى العامة "الساحر"، مُنقذ المارك. وقد عملت الزيارة التي قام بها سترونج ونورمان في حزيران/ يونيو عام 1925، ورحلته إلى الولايات المتحدة في خريف تلك السنة، وقبوله ثالثَ عضو في ثلاثي البنوك المركزية ممن يديرون أموال العالم على تعزيز هيبته. وفي خلال السنوات الثلاث التي تلت لقاءهما الأول، عمل على تطوير علاقة شخصية قوية جداً بنورمان؛ فقد التقيا خمس مرات عام 1924، وثلاث مرات عام 1925، وأربع مرات عام 1926. واعترف نورمان بأنه قد يكون من الصعب العمل مع شاخت، وأن من بين أوجه الغرابة لديه، حبه للشهرة وعادته في إلقاء كثير من الخطب. ولكن نورمان كان يقول: إن «من المتعة الحديث حول المال» مع شاخت. وقد بلغ إعجاب نورمان بالألماني شاخت حداً كبيراً، إلى درجة أن السير روبرت فانسيتارت الذي تولى لاحقاً رئاسة الخدمة الدبلوماسية البريطانية، اشتكى من أن نورمان «مفتون بالدكتور شاخت». [18]

ولكن سترونج لم يكن معجباً بشاخت بالدرجة نفسها. وقد كتب الأمريكي يقول: «مما لا شك فيه، أنه رجل مغرور إلى حد كبير، وهذا لا يأخذ – إلى حد كبير – شكل التفاخر مثلما هو نوع محدد من الثقة بالنفس الساذجة». [19] ومع ذلك، فقد كان سترونج معجباً بالطريقة التي أدار بها شاخت البنك المركزي الألماني: «إنه يدير الجزء الخاص به من العرض بيد من حديد. ويفعل ذلك بشكل علني وصريح وشجاع، ويبدو أنه يحظى بدعم حكومته، ولكن من المؤكد أن هذا لن ينفع في أمريكا... فهو لا يتستر على الأمور، ويبدو أن يستمتع فعلاً بالصعوبات... ».

ويبدو أن السلطة تناسب شاخت، وقد انتقلت العائلة من منزلها في زهلندورف إلى السكن الرسمي لرئيس البنك المركزي الألماني الذي يقع في الطابق العلوي للمكاتب الرئيسية للبنك في جاجرستراس، ومن الناحية المالية ليس هناك كثير مما يقلقه – فراتبه يصل

إلى ما يساوي 50 ألف دولار، إضافة إلى 75 ألف دولار إضافية من التقاعد الذي انتزعه من «دانات بنك»؛[20] ولكي يثبت وجوده، اشترى منزلاً ريفياً ضخماً على بعد 40 ميلاً شمال برلين، شكل مكان الإقامة في أثناء رحلات الصيد للكونت فريدريك أيولنبيرج.

وعند وجود عائلة شاخت في المدينة، كانت تقيم حفلات بشكل دائم، وأصبح شاخت «بوجهه الذي يشبه قناع المهرج البشع، والحيوي والجذاب بشكل غريب»،[21] ويتسلى على الدوام بسيجار كبير بصحبة زوجته الرزينة، لويز، وهي التي كانت «تراقبه بشكل لصيق»[22] – وقد قيل: إنه كان كثير التلصص على النساء – شيئاً ثابتاً في الأوساط الاجتماعية. وقد احتفظ شاخت بعادة تنم عن الغرور، وهي التباهي بشكل فاضح أمام الناس؛ الأمر الذي عدّه بعض الناس مزعجاً، على حين سخر منه بعض آخر في غيابه؛ بسبب غروره المُحدث – علّق أحد معارفه بأنه «يرتدي ملابسه مثل ذوق إنسان من طبقة وضيعة يسعى للتأنّق».[23] ومع ذلك كان ضيفاً مشهوراً، شيء من الصيد يُحتفى به؛ بسبب «دعابته الجارحة ومزاحه المدمر».[24] ويقول الآغا خان، مستذكراً شاخت في تلك السنوات: إنه من أكثر رفاق العشاء لطفاً، وقد كان في إمكانه أن يُبقي «الطاولة كلها مشدودة»،[25] إلى حديثه الرائع؛ نظراً إلى افتخاره بأنه شاعر له شأنه؛ حيث كان يقوم بقرض مقطوعات قصيرة مسلية من الشعر الهزلي للترفيه عن ضيوفه.

وكانت الحياة الاجتماعية قبل الحرب في برلين مملة بشكل خاص، وفي ظل التسلسل الهرمي القمعي الذي فرضته نخبة النبلاء الإقطاعيين "الجونكر" في أنحاء البلاط، لم يكن هناك كثير من التفاعل بين الأوساط المختلفة في المدينة. ولكن إطاحة طبقة النبلاء البروسية القديمة، وتدمير الطبقة الوسطى؛ بسبب التضخم، حوّلا برلين إلى مجتمع غير أصيل من السياسيين، والانتهازيين، وأرستقراطيين سابقين، ودبلوماسيين أجانب، وكادت تُحوَّل إلى نوع من المكان القاحل العديم الروح لولا فناناتها. وبعد محو ماضيها امتلكت المدينة حيوية عصبية مجنونة وميزة لا يمكن أي مدينة أخرى في أوروبا أن تجاريها، واجتذبت أفضل رواد أوروبا: الكُتّاب والرسامين والمعماريين والموسيقيين وكُتّاب

المسرحيات؛ فقد جاء وليام شيرر، الصحفي الذي سيضع الجدول الزمني لصعود النازية، أول مرة إلى برلين خلال تلك السنوات؛ ليقع أسيراً لها. «لقد بدت الحياة أكثر حرية، وأكثر حداثة، وأكثر متعة من أي مكان آخر رأيته على الإطلاق».[26]

إن جواً من الهلاك الوشيك كان يلف المدينة، بالرغم من «بريقها الذي يشبه الجوهرة».[27] وقد استشعر نورمان هذا الجو، عندما زار شاخت نهاية عام 1926: «تشعر طوال الوقت أن ألمانيا سياسياً واقتصادياً مازالت غير بعيدة عن حافة الكارثة».[28] وإثر إخفاق محاولة الانقلاب المعروفة باسم "بير هول بوتش"، تعامل معظم الناس وهتلر؛ بوصفه أضحوكة. ومع ذلك كان هناك تيارات خفية مشؤومة للاضطرابات المقبلة. وفي 21 آذار/ مارس عام 1927، قامت مجموعة تضم 600 من قوات العاصفة النازية بضرب مجموعة من الشيوعيين في شرق برلين وتوجهوا نحو وسط المدينة، وهاجموا كل من يبدو يهودياً في شارع كيرفرستندام. وردت سلطات المدينة بحظر نشاط النازيين في برلين مدة عام.

ولكن الاقتصاد كان في حالة ازدهار؛ فعلى مدى السنوات الثلاث منذ استقرار المارك، ارتفع الإنتاج بنسبة 50٪ تقريباً، على حين ارتفعت الصادرات بنسبة تزيد على 75٪. وتجاوز الناتج المحلي الإجمالي مستواه في فترة ما قبل الحرب، بنسبة 20٪، بينما بلغت معدلات البطالة الآن، نسبة متواضعة تصل إلى 6٪، على حين ظلت الأسعار ثابتة. وانعكس التعافي على سوق الأسهم.[29] وفي خلال التضخم الحاد اعتقد عدد قليل من الأشخاص بأن الرأسمالية ستصمد في ألمانيا، وأصبحت الأسهم رخيصة جداً بعد أن تراجعت إلى أقل من 15٪ من قيمتها المعدلة، بحسب التضخم لعام 1913؛ فعلى سبيل المثال كان في الإمكان شراء شركة ديملر-بنز للسيارات كلها بسعر 227 سيارة من سياراتها. ولكن بحلول عام 1927، ارتفعت قيمة السوق بمعدل أربعة أضعاف عن أدنى قيمة لها عام 1922.

وقد شكّلت خطة دوز نجاحاً كبيراً، وعملت الخطة في الحقيقة بشكل شبه رائع، وتدافع المصرفيون الأمريكيون الذي تلقوا ضمانات؛ وفق الخطة بتحصيل أموالهم قبل التعويضات المستحقة إلى فرنسا وبريطانيا، بحماسة لتقديم القروض إلى ألمانيا. وفي غضون السنتين اللاحقتين من بدء الخطة، تدفق 1.5 من مليارات الدولارات على البلاد؛ ما منح ألمانيا مبلغ 500 مليون دولار مستحقة لدفع التعويضات تاركاً لها فائضاً ضخماً من السيولة النقدية الأجنبية. وذهب بعض هذه الأموال لتمويل إعادة بناء الصناعات، غير أن مبلغاً ضخماً جداً، ذهب إلى الولايات والمدن والبلديات التي تم تمكينها مؤخراً في الديمقراطية الناشئة؛ لبناء برك السباحة والمسارح والملاعب الرياضية ودور الأوبرا أيضاً؛ وقد قادت الحماسة التي روّج بها المصرفيون الأجانب لبضاعتهم، إلى استثمارات متهورة كثيرة، وإلى كثير من الهدر؛ فإحدى البلدات الصغيرة في بافاريا بعد أن قررت اقتراض 125 ألف دولار، تم إقناعها من بنوكها الاستشارية بزيادة المبلغ إلى 3 ملايين دولار.

وعلى ضوء تدفق كثير من الأموال الأجنبية، ارتفعت الواردات كثيراً، وأصبح الضغط على الحكومة للتخفيف من برنامج التقشف المتبع عامي 1924 و1925، لا يقاوم. وبحلول عام 1926، عادت الحكومة الوطنية نفسها لتعاني العجز. ولكن هذا العجز الذي كان متواضعاً – وهو 200 مليون دولار فقط، أو أقل من 1.5٪ من الناتج المحلي الإجمالي – مقارنة إلى العجز الضخم إبان سنوات التضخم الحاد، وجاء تمويله – كما هي الحال – بعملة صعبة من الخارج، ولم يؤدِّ إلى التضخم.

وبحسب كل المؤشرات، فإن شاخت؛ بصفته أحد مهندسي هذه المعجزة الاقتصادية الحقيقية، يجب أن يكون رجلاً سعيداً، وبدلاً من ذلك استمر في هوسه بالتعويضات، حتى في فترة خطة دوز لم يكن قط مقتنعاً بأن في إمكان ألمانيا دفع المبالغ المقررة، أو أنه يجب عليها ذلك. ومع ذلك، فقد دعم على مضض، الخطة والقروض الخارجية التي رافقتها. وكان يأمل أنه مع تزايد الائتمان القادم من الولايات المتحدة، والبدء في أن تكون نداً للتعويضات؛ كاستحقاق على الصرف الأجنبي الألماني، فإنها ستشكل جماعة ضغط قوية

من المصرفيين الأمريكيين الذين سيتقاسمون والسلطات الألمانية، مصلحة مشتركة في تخفيض الدفعات المستقبلية المستحقة للحلفاء.[30]

ولكن ألمانيا تقترض الآن كثيراً من الخارج، وقد شعر شاخت بالقلق من أن الزيادة في الديون الخارجية، أصبحت ضخمة جداً إلى درجة أنه عندما يحين اليوم لإعادة دفعها؛ فإنها ستقود إلى أزمة دفعات هائلة وإفلاس وطني، ولم يبدُ منطقياً له أن تقترض ألمانيا الدولارات لبناء وسائل راحة ومتعة حديثة وحضرية رائعة؛ مثل: دور الأوبرا التي لا يمكنها أبداً توليد العملة الأجنبية؛ لإعادة دفع القروض. وعلاوة على ذلك، فقد كانت ألمانيا غارقة برأس المال الأجنبي، وكانت مدفوعة بازدهار واضح جداً، إلى درجة أنه يلقى صعوبة متزايدة في قول: إنه ليس في وسع الجمهورية الوفاء بالتزاماتها من التعويضات. وقد أعطى الازدهار المُصطنع، الجميع في الداخل والخارج، شعوراً خاطئاً بالرخاء؛ "كميرا chimera"؛ كما أسماه.

وقد مُثِّلت مشكلته بعدم مقدرته على فعل شيء كثير، إزاء الوضع؛ وإذا ما حاول التشدد في الائتمان لكبح الازدهار المحلي، فإن المطاف سينتهي به ببساطة، إلى تشجيع المقترضين للبحث في الخارج عن قروض أرخص؛ ومن ثم تفاقم الاقتراض الخارجي المفرط أصلاً.

إنه ليس بالرجل الذي يتعذب طويلاً تجاه المعضلات، ومن جوانب عدة بالنسبة إلى رجل يمتلك سمعة بأنه انتهازي حذر، فقد كان متسرعاً بشكل غريب. وفي يوم الخميس 12 أيار/ مايو عام 1927، اتخذ خطوته؛ فقد أصدر البنك المركزي الألماني تعليماته إلى البنوك كافة في ألمانيا بتخفيض قروضها للتعامل بالأسهم بنسبة 25٪ فوراً. وفي اليوم اللاحق الذي أطلقت عليه صحف برلين اسم "الجمعة السوداء"، تراجعت أسعار الأسهم بنسبة تزيد على 10٪؛ وعلى مدى الأشهر الست المقبلة ستشهد أسعار الأسهم مزيداً من التراجع بنسبة 20٪ إضافية.

كان شاخت يأمل من خلال ملاحقة المضاربين بالأسهم، في تحطيم مناخ الثقة المفرطة وكبح تدفق الأموال الأجنبية إلى ألمانيا. وقد ثبت أن هذا سوء تقدير خطير. وبالرغم من ارتفاع أسعار الأسهم كثيراً على مدى السنوات الخمس الأخيرة، فإن هذا مثّل ابتعاداً عن شفير الكارثة. ولم تكن قيمة السوق بأي حال من الأحوال مفرطة؛ ففي مطلع عام 1927، بلغ إجمالي رؤوس الأموال في السوق نحو 7 مليارات دولار؛ أي أقل من 50٪ من الناتج المحلي الإجمالي، ويظل ما نسبته 60٪ من مستواه قبل الحرب. والأهم من ذلك، أن البلديات الألمانية التي كانت محصنة ضد تذبذبات سوق الأسهم، واصلت الاقتراض من الخارج. وكل ما حققه شاخت من خلال هذه المناورة المتسرعة، كان ممثلاً بضرر غير ضروري للثقة بالأعمال.

بدأ شاخت الآن، وبعد إخفاقه في ضبط تدفق القروض الخارجية، من خلال هجومه ضد سوق الأسهم، بالحديث حول فعل شيء مثير حيال التعويضات. وعلّق بيير جيه، المسؤول في بنك الاحتياطي الفيدرالي في نيويورك، في أثناء مروره عبر برلين في حزيران/ يونيو عام 1927، بأن شاخت «لم يرغب في أن تبدو الأمور جيدة جداً في ألمانيا؛ خشية أن يساعد ذلك في تطبيق خطة دوز»،[31] وتوقع بأن يتخذ شاخت إجراء آخر من نوع ما؛ عن قصد لتقويض ازدهار ألمانيا الهش؛ لإثبات أن التعويضات تشكل عبئاً كبيراً. ولاحظ الأمريكي باركر جيلبيرت، الوكيل العام للتعويضات، وهو الذي كان مقرباً إلى شاخت أكثر من أي شخص آخر، بأن شاخت بدأ بشكل «علني نشيط العمل على انهيار» اتفاقية دوز، ووصفه خلال هذه الفترة، بأنه «متغير ومزاجي»، و«حساس ومتقلب».[32]

ولم يكن أحد على يقين تام بما يدور في ذهن شاخت، وقد انتشرت شائعات في برلين بأن شاخت قد يتعمد إثارة أزمة جديدة. ولقد شكلت بداية ما وصفه أحد المؤرخين بسقوط شاخت بحالة من «انعدام المسؤولية وعدم القدرة على توقع ما ينوي فعله».[33] وبدا ميله نحو سلوك «متطرف وشاذ»[34] خدعة متعمدة؛ لإبقاء الأصدقاء والأعداء معاً في

حالة تخمين؛ وأدى ذلك حقاً! إلى توتر نظرائه؛ مثل: نورمان وسترونج. وخشي نورمان وسترونج أنه؛ نظراً إلى استحواذ التعويضات عليه، قد يحاول القيام بمغامرة طائشة ومتهورة من نوع ما؛ لتعطيل تسوية دوز؛ الأمر الذي لن يُغرق ألمانيا في فوضى وتقويض ديمقراطيتها الجديدة الهشة فحسب، بل قد يؤدي - أيضاً - إلى انقلاب الهيكل النقدي الدولي الذي وضعاه بعد عناء، طوال السنوات القليلة الماضية.

وطالما شعر نورمان وسترونج بالقلق إزاء نزعة شاخت إلى توريط نفسه في صراعات سياسية واضحة جداً؛ ونظراً إلى افتقاره إلى الدبلوماسية، فقد كان دوماً منفتحاً في انتقاداته لسياسة الحكومة في مجال الموازنة، وخاصة اقتراض الولايات والبلديات كثيراً من الخارج. وكان سترونج في أثناء زيارته برلين عام 1925، قد علّق على نزعة شاخت «إلى الدخول في القضايا السياسية التي من الأفضل بالنسبة إلى رئيس البنك المركزي الألماني أن يتركها وشأنها»، إضافة إلى أن نورمان، حاول بهدوء تحذيره في أن يكون أكثر تعقلاً. ولكن الأمر بدا دوماً وكأن شاخت يمتلك ما يكفي من غريزة البقاء؛ لتجنب هز القارب السياسي بقوة شديدة، ولكنه الآن، أصبح بشكل متزايد يفتقر إلى الحكمة، وغدا حاداً في تصريحاته.

وقد أدت إحدى الحلقات تحديداً إلى إيصال مواجهته ضد الحكومة إلى مرحلة صعبة؛ ففي اجتماع للحكومة في حزيران/ يونيو، شن شاخت هجومَ ذمٍّ ترك الوزراء في حالة ذهول ممزوجة بالغضب.[35] وكان من البدهي بالنسبة إلى رجل أهان مجلس الوزراء، أن يكون راغباً في ترك الأمور على حالها. وقد أفرط في التبجح لضيوف آخرين، خلال حفل عشاء خاص في تلك الليلة، حول كيفية مواجهته للسياسيين، كما كشف تفصيلات سرية لنقاش مجلس الوزراء كله، وأطلق تعليقات مهينة حول وزراء بعينهم، ووصف وزير المالية بعدم الكفاءة، ودعا إلى استقالته؛ حتى إن مؤيده القديم ستريسيمان، أقر بأن سلوك شاخت يمثل مشكلة، وأن تبجيله الفج المستمر لنفسه، أصبح لا يحتمل. ولم يكن هذا إلا نذيراً بسيطاً لأشياء مقبلة.

أحلام استعمارية

ربما كانت معجزة تعافي الفرنك جيدة لفرنسا، ولكنها فرضت ضغوطها المالية الخاصة بها على أوروبا. واستمرت الأموال التي تمت إعادتها لدعم الفرنك باستخدام نفوذ بوانكاريه، في التدفق طوال فصل الربيع وبداية فصل الصيف من عام 1927، وكان معظمها بالجنيه الإسترليني. وواصل بنك فرنسا المركزي؛ في محاولة لمنع هذا التدفق، دفع الفرنك إلى مستويات غير منافسة؛ بشراء العملات الأجنبية، وبحلول نهاية أيار/ مايو، جمع عملات أجنبية في صندوق الحرب بقيمة 700 مليون دولار، نصفها بالجنيه الإسترليني.

وقد أدت استعادة بنك فرنسا المركزي لمكانته المالية إلى إصابة نورمان بالدهشة تماماً. فهو لم يُخفِ قط ازدراءه للفرنسيين ولطريقتهم في فعل الأشياء؛ كالدسائس والصراعات الداخلية المستمرة، وعدم الاستقرار المزمن للحكومات، والدور المفرط للدولة. وخلال عام 1924، وخاصة عام 1925، إثرَ عودة بريطانيا إلى معيار الذهب، انغمس نورمان في حالة محددة من الشماتة تجاه معاناة فرنسا المالية. ومع تهاوي الفرنك، اعترف لسترونج بأن مكانة فرنسا التي احتفظت بها منذ الحرب مثالاً على ميزات الإدارة المالية غير التقليدية، جعلته «يبتسم».[36]

بادل مورو، نورمان العداء، ومنذ أيامه القليلة الأولى في المنصب، انزعج مورو من افتراض المصرفيين الأنجلو-ساكسون بأن الفرنسيين لن يتمكنوا من إرساء الاستقرار في قيمة الفرنك، من دون مساعدتهم. وقد رُكِّز معظم هذا العداء تحديداً تجاه نورمان، وهو انعكاس لشكوك واسعة ومتغلغلة تجاه محافظ بنك إنجلترا المركزي في أرجاء أوروبا باستثناء ألمانيا. وقد تطرق سترونج إلى هذه القضية صيف عام 1926، مشيراً إلى أن المسؤولين الماليين في القارة الأوروبية، «يَبدون متخوفين منه ولا يثقون به إلى حد ما».[37]

وعلى ضوء امتلاك بنك فرنسا المركزي العملة الصعبة بكثرة واستقرار الفرنك، كان مورو مصمماً على استخدام استقلاله المكتشف حديثاً؛ لاستعادة "اعتبار" فرنسا المالي. ولم ينسَ أن باريس قبل الحرب، كانت ثاني أهم المراكز المالية في العالم.

وقد جاءت فرصته الأولى؛ لإثبات نفسه على الساحة الدولية، من خلال قرض إلى بولندا التي استعادت استقلالها إثرَ الحرب، وكانت تعدّ تاريخياً شريكاً لفرنسا في احتواء القوة الألمانية. وفي نهاية عام 1926، وضع تجمع بنوك مركزية، يضم: الاحتياطي الفيدرالي وبنك إنجلترا المركزي والبنك المركزي الألماني و - الآن - بنك فرنسا المركزي، معاً حزمة مالية؛ للمساعدة في استقرار عملة بولندا الـ "زلوتي". وعندما حاول نورمان انتزاع دور القيادة، اعترض الفرنسيون بشدة على ما عدوه محاولة بريطانية لاقتحام مجال نفوذ فرنسا التقليدي في أوروبا الشرقية. وقد شكل هذا بالنسبة إلى مورو؛ مثالاً آخر على "الأحلام الاستعمارية" لنورمان.[38]

كما حاول بنك فرنسا المركزي في شباط/ فبراير عام 1927، إعادة التفاوض على شروط قرض من بنك إنجلترا المركزي يعود تاريخه إلى عام 1916، بضمانة الذهب الفرنسي؛ وكالعادة، نجد أنه عندما تعلق الأمر بالفرنسيين، كان نورمان غير متعاون، ووضع معوقات كثيرة في الطريق؛ ونظراً إلى شعوره بالإحباط تجاه العرقلة من نورمان، فاجأ بنك فرنسا المركزي خلال شهر أيار/ مايو بنك إنجلترا المركزي، بإعلان أنه سيقوم بدفع القرض، واستعادة ما قيمته 90 مليون دولار من احتياطي الذهب المودع ضماناً. وفي الشهر اللاحق، أصدر بنك فرنسا المركزي - ولو من دون التشاور والبريطانيين - تعليمات بتحويل 100 مليون دولار من أرصدته بالجنيه الإسترليني إلى ذهب. وسيُمثّل تأثير هذا بسحب ما قيمته نحو 200 مليون دولار من الذهب من احتياطي بنك إنجلترا المركزي. وقد جاء كلا الإجراءين بمنزلة الصدمة لنورمان، واشتكى نورمان إلى سترونج، بقوله: إن مطالب مورو كانت «متقلبة»،[39] و«ستهدد معيار الذهب».[40]

لقد التقى نورمان ومورو بشكل متكرر، خلال الأشهر القليلة الأولى من عام 1927 - في باريس خلال شهر شباط/ فبراير، وفي لندن خلال شهر آذار/ مارس، وفي فندق تيرمينوس في كاليه مطلع نيسان/ إبريل - لمحاولة حل بعض هذه القضايا. ومع أن التوتر بينهما لم يتطور تماماً إلى صراع علني قط - فقد توخيا الحذر بالمحافظة على كياسة

فاترة في تعاملاتهما كافة؛ فالكراهية وعدم الثقة المتبادل بينهما كانا واضحين. ومن الواضح أيضاً، أن مورو لم ينسَ كيف أن نورمان كان غير راغب في أن يهبّ لنجدة فرنسا في ذروة أزمة العام السابقة، وهو تباين حاد إزاء الطريقة التي عمل الإنجليزي من خلالها جاهداً؛ لمساعدة شاخت والألمان عام 1924.

وقد وفّر معيار الذهب بالفعل، صمام أمان تقليدياً؛ للتعامل والتحولات في أرصدة الذهب. وكان من المفترض أن يقود التراجع في احتياط الدولة التي تخسر سبائك الذهب، إلى تراجع آلي في الائتمان وزيادة في أسعار الفائدة؛ الأمر الذي سيؤدي - من ثم - إلى تقليص قدرتها الشرائية، في الوقت الذي تعمل فيه على جذب المال من الخارج. وفي غضون ذلك، ستجد الدولة التي تجني الذهب، توسعاً في الائتمان وزيادة قدرتها على الإنفاق. إن "قواعد اللعبة" هذه - بحسب وصف كينز - تهدف إلى إطلاق قوى دورانية آلية؛ لتحقيق التوازن في مواجهة الأمواج المتحولة للذهب فيما بين الدول.

ولكن في مطلع عام 1927، لم يتمكن بنك إنجلترا المركزي وبنك فرنسا المركزي، من التوصل إلى اتفاق حول كيفية تطبيق هذه القواعد. وتم الترتيب لعقد مؤتمر، وفي 27 أيار/ مايو، قام نورمان بزيارة أخرى لبنك فرنسا المركزي. ولقد كان الاجتماع مختلفاً تماماً عن المواجهة الأولى الكارثية قبل عام. والآن، جاء دور نورمان لطلب المساعدة. وقد زعم أنه سيكون من المستحيل سياسياً التشدد في الائتمان في بريطانيا، وأنه «ليس في وسعه فعل ذلك من دون إثارة أعمال شغب».[41] وقد قال: إن معظم الأموال التي تتدفق على فرنسا، جاء من مضاربين يراهنون على أن من الضروري أن ترتفع قيمة الفرنك، وضغط على مورو لتخفيض أسعار الفائدة.*

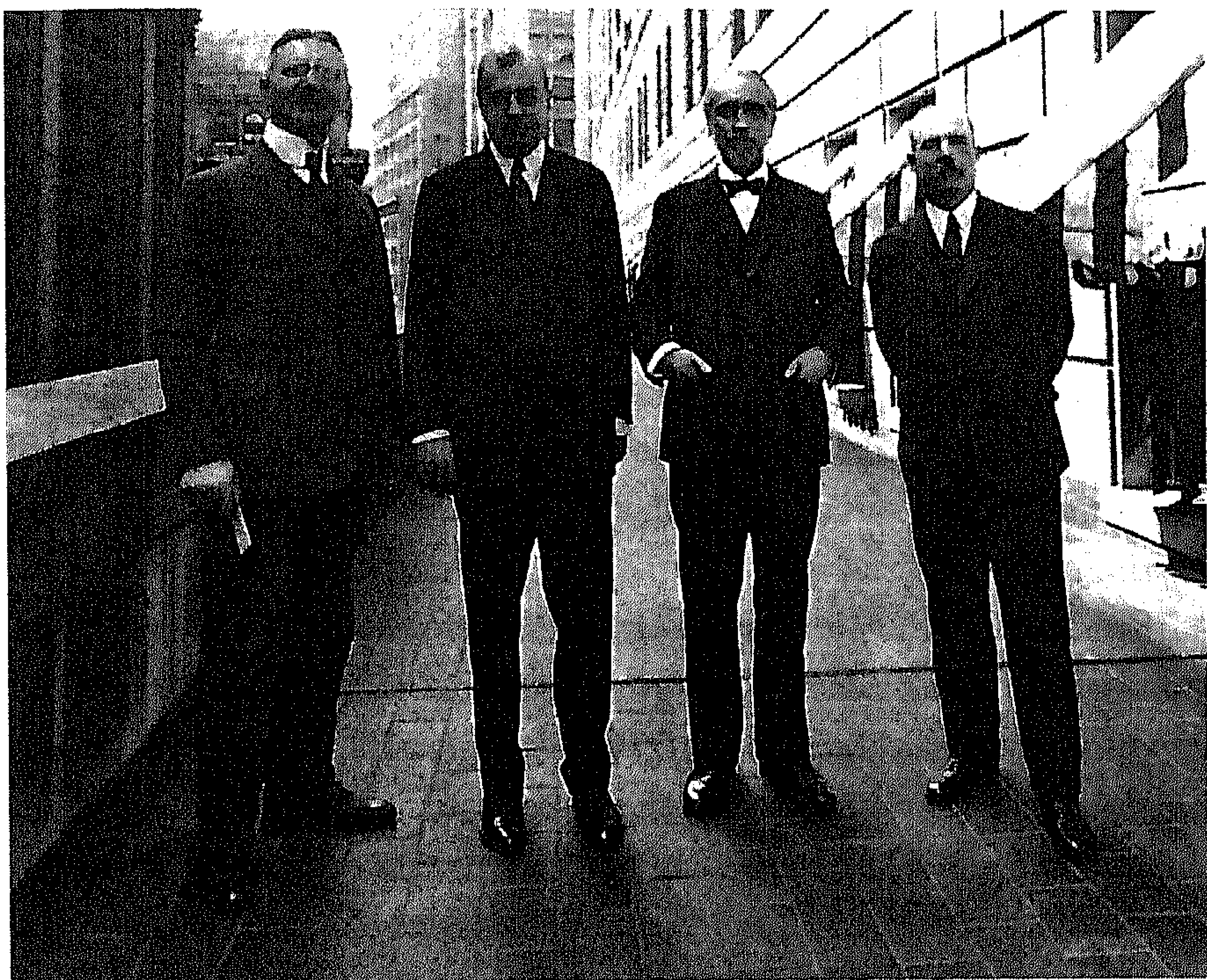
---

* كما أشار إلى أنه على حين تم تثبيت الفرنك فعلياً، وليس بحكم القانون عند سعر 25 فرنكاً لكل دولار، فإنه مازال لدى المضاربين أمل في أن الفرنك سيُثبّت نهاية المطاف، عند سعر صرف أعلى؛ ما سيوفر لأولئك الذين يحتفظون بفرنكات مكاسبَ مفاجئة. وقد أصر نورمان على أن الطريقة الوحيدة لمواجهة هذا الشكل من المضاربة التي تؤدي إلى زعزعة الاستقرار، تُمثّل بقيام الحكومة الفرنسية بتثبيت أسعار الفائدة قانونياً. وقد فعلت هذا أخيراً في حزيران/ يونيو عام 1928.

كان مورو قد نجا لتوه من عقد من التضخم المرتفع، وهو ما لم يكن راغباً في المخاطرة في تكراره من خلال تسهيل الائتمان. وأصر أنه - وفق قواعد معيار الذهب - يمتلك الحق الكامل لتحويل أرصدته من الجنيه الإسترليني إلى سبائك ذهبية؛ وإذا ما أدى هذا إلى وضع احتياطي بريطانيا تحت الضغط، فإن في إمكان بنك إنجلترا المركزي دوماً، رفع أسعار الفائدة.

ونظراً إلى إدراكه التام، أن إجراءً متعجلاً جداً من بنك فرنسا المركزي، سيهدد قدرة بنك إنجلترا المركزي على إبقاء الجنيه الإسترليني على معيار الذهب، فقد حاول طمأنة نورمان بأنه ليس لديه أي نية لزعزعة استقرار معيار الذهب، أو محاولة تقويض الإسترليني؛ معلناً بشكل مثير: «لا أود سحق الجنيه الإسترليني».[42] وزعم كلا الطرفين أنه ملتزم بقواعد اللعبة، ولكن كل واحد منهما، كان مصراً على أن الآخر غير ملتزم بالقواعد.

ولم يكن البريطانيون في وضع الدفاع تماماً؛ فقد أشاروا بالفعل، إلى أنه على حين أن فرنسا تحتفظ بنحو 350 مليون جنيه إسترليني، يمكنها تحويلها إلى ذهب، فإن الحكومة البريطانية تمتلك 3 مليارات دولار من ديون الحرب على فرنسا التي يمكنها من الناحية النظرية المطالبة بدفعها فوراً. وانتهى الاجتماع بهدنة غير حاسمة. وفي خلال الأسابيع اللاحقة، تراجع كلا الطرفين على مضض عن ذلك؛ حيث سمح بنك إنجلترا المركزي بارتفاع قليل على أسعار الفائدة في بريطانيا، على حين اتخذ بنك فرنسا المركزي تدابير؛ لتخفيض أسعار فائدته. وتم تجنب صراع مالي كامل في الوقت الراهن.



هيلمار شاخت ومونتاجو نورمان وسترونج وريست أمام البنك الفيدرالي لنيويورك في تموز/ يوليو عام 1927

15

كأس صغيرة من الويسكي

1928 - 1927

أي إنسان يمكن أن يخطئ، ولكن الأحمق فقط هو الذي يصر على الخطأ!

المفكر والفيلسوف الروماني شيشرون

بدأ القلق - مع نهاية عام 1926 - ينتاب الرباعي الذي يعمل في بنوك مركزية حيال ثلاثة عوامل - وهي: فقاعة سوق الأوراق المالية الأمريكية، والاستدانة المفرطة من ألمانيا، ومعيار الذهب الذي مايفتأ يزداد قصوراً - من شأنها أن تؤدي في نهاية الأمر إلى الاضطراب الاقتصادي الذي وقع في نهاية ذلك العقد. ولكن أحداً منهم لم يتوقع قوة العاصفة العاتية القادمة؛ فقد شُغِل هيلمار شاخت بمعركة خاضها ضد حكومته؛ وانخرط مونتاجو نورمان وإميل مورو في شجار ضد بعضهما بعضاً، أما بنجامين سترونج فكان يحارب على جبهتين كالعادة؛ حالته الصحية المتدهورة وزملائه داخل النظام الاحتياطي الفيدرالي.

وقد أُصيب سترونج بالتهاب رئوي خلال عودته من رحلته الصيفية في أوروبا عام 1926، وبعد قرابة عامين من دون التعرُّض لمرض السُّل، وبينما كان طريح الفراش يعاني ويلات المرض الجديد - وهو الذي أوشك بسببه على الهلاك - أصابته مأساة شخصية بطعم الفضيحة.

فخلال الفترة التي حُجز فيها بمصحة كراجمور في مدينة كولورادو سبرينجز، ارتبط بعلاقة صداقة بإحدى مريضات السُّل، تدعى دوروثي سمولار، وكانت سمولار ممثلة في الثانية والعشرين من العمر من ولاية تينيسي الأمريكية، وتعمل راقصة في فترة من الفترات مع شركة آنا بافلوفا للباليه، وقد حصلت على كثير من الأدوار على مسرح برودواي، كما نالت دوراً محدوداً في فيلم سينمائي.

وبعد أن أمضت أشهراً قلائل بالمصحة، نفد ما كان معها من مال، فتدخل سترونج وبعض المرضى الأثرياء لمد يد العون لها. وفي تشرين الثاني/ نوفمبر عام 1926، ظهرت سمولار مرة أخرى في نيويورك؛ كي تتلقى العلاج على يد الدكتور جيمس ميلر، الطبيب الخاص لسترونج وهو طبيب من بارك أفينيو؛ ومثلها مثل أغلب مرضى السل، لم يبرح المرض جسدها قط. وفور أن فازت بدور في مسرحية أخرى في "برودواي"، وفي صباح التاسع من كانون الأول/ ديسمبر، وبعد أن تلقت خطاباً محزناً قيل: إنه أزعجها بشدة، انتحرت سمولار بعد أن شربت زجاجة من سائل لتلميع الأحذية وأنهت حياتها.[1]

وقد عُثر إلى جوار سريرها، على ثلاثة خطابات؛ أحدها لأمها في لونج بيتش بكاليفورنيا، والثاني لصديق، والثالث لسترونج. ولم يعلم أحد، هل كانت دوروثي مرتبطة عاطفياً بسترونج أو لا؟ وتركت سمولار وصية بإعادة صورة سترونج التي في حوزتها إليه. ولعلها كانت فتاة تعسة وضائعة فقط، وربما كانت ضحية من ضحايا الإخفاق على خشبة مسرح برودواي، وأصابها الهوس برجل بارز عطوف مدّ لها يد العون؛ وأيّاً كان السبب، فلا بد أن وفاتها، وهي التي ذكرته بوفاة زوجته منذ عشرين عاماً، قد نالت من سترونج بشدة.

وفي كانون الأول/ ديسمبر، رحل سترونج عن نيويورك مرة أخرى طلباً للتعافي لأسابيع قليلة في فندق برودمور بمدينة كولورادو سبرينجز، ثم إلى ولاية نورث كارولينا، وبعد ذلك بستة أشهر، وتحديداً في أيار/ مايو عام 1927، عاد سترونج إلى عمله مجدداً ليجد الضغوط والقيود تنهك أوروبا. وكان الشجار بين مورو ونورمان ينذر بعواقب وخيمة على الجنيه الإسترليني، ومن الممكن أن يقوض استقرار الهيكل الكامل لمعيار الذهب العالمي. وفي تلك الأثناء، كان شاخت قد بدأ يدعو إلى مبادرة دولية للسيطرة على تدفق الأموال الأجنبية إلى ألمانيا التي كان يخشى عليها العجز عن سداد جميع ديونها المتنوعة المتراكمة.

وطالما كان أمل سترونج أنه فور استقرار أسعار الذهب في الدول الكبرى الأخرى، سيستقر التوزيع غير المتكافئ الذي أمال كفة مخزون الذهب تجاه الولايات المتحدة الأمريكية تلقائياً، ولكن هذا لم يحدث. وعاد الإسترليني بقوة أمام الذهب، محققاً معدلاً عالياً بشكل غير طبيعي؛ حتى إن البضائع والسلع البريطانية صار من الصعب جداً بيعها في السوق العالمية. ومن جهة أخرى، سلكت فرنسا مسلكاً على النقيض تماماً من بريطانيا؛ وبتثبيت سعر الفرنك الفرنسي عند 25 فرنكاً لكل دولار، أبقى بنك فرنسا المركزي على ثمن البضائع الفرنسية بخساً جداً؛ ولذلك، كانت فرنسا في موقف يسمح لها بالتفوق على شركائها التجاريين الأوروبيين، ولاسيما بريطانيا. وبينما استمر هذا التفاوت قائماً بين الأسعار البريطانية والفرنسية، اشتعلت حدة التوترات. فقد كانت هناك نزعة طبيعية إلى أن تتحرك الأموال من بريطانيا ذات الأسعار الباهظة، إلى فرنسا ذات الأسعار المتدنية؛ ولتصحيح الموقف، كان لا بد أن تنخفض الأسعار بشكل أكبر في بريطانيا - وهو الأمر الذي سعت السلطات لتحقيقه من دون أن تُكلَّل جهودها بالنجاح - أو ترتفع في فرنسا، وهو ما لم يسمح به البنك الفرنسي. ولم يكن هناك بديل إلا تغيير سعر الجنيه الإسترليني مقابل الذهب. لكن الجميع كانوا يخشون من أن تخفيض القيمة هذا؛ من شأنه أن يمثل صدمة لعالم المال، بحيث يقضي على أي أمل في تنظيم الشؤون المالية العالمية، ويدمر أيضاً معيار الذهب.

وقد تجنب الألمان الخطأ البريطاني؛ فعند سعر الصرف البالغ 4.2 في مقابل الدولار الذي حدده شاخت عام 1923، كانت البضائع الألمانية زهيدة الثمن، ولكن ألمانيا كانت تعاني مشكلة أخرى؛ فقد سُلِبَت الذهب خلال السنوات المظلمة التي مرت بها أوائل العشرينيات؛ حتى إنها حالياً تنفق كثيراً على إعادة البناء وعمليات الإصلاح التي عجزت عن تكوين احتياطيات جديدة، برغم حجم الاستدانة الأجنبية الضخمة لألمانيا؛ وعلى ذلك، لم تنجح أي دولة في أوروبا إلا فرنسا في استقطاب الذهب، ولو أن ذلك لم يحدث اعتماداً - بقدر كبير - على جذب الذهب من أمريكا، بل بإضعاف موقف بريطانيا.

ولم يكن هناك أمام الاحتياطي الفيدرالي؛ لمساعدة أوروبا للخروج من هذه المعضلات، إلا سبيل واحدة أو - على الأقل - إتاحة بعض الوقت لها؛ حيث كان من الممكن أن يخفض الاحتياطي الفيدرالي معدلات الفائدة بقدر أكبر. وإضافة إلى إفساح المجال أمام بريطانيا بعض الشيء، كانت هناك أسباب محلية وجيهة تسوغ هذا التخفيض. فقد كانت الأسعار في شتى أرجاء العالم في انخفاض بشكل تدريجي، بشكل ثابت جداً؛ فمنذ عام 1925، انخفضت أسعار بضائع الجملة الأمريكية بنسبة 10٪، بينما انخفضت أسعار السلع الاستهلاكية بنسبة 2٪، كما دخلت الولايات المتحدة الأمريكية في فترة كساد محدودة أواخر عام 1926؛ يرجع في جزء منه إلى الانتقال الذي حدث في شركة فورد للسيارات من تصنيع الموديل T إلى الموديل A. إن المؤشرين المحليين الأساسيين اللذين اعتمد عليهما سترونج؛ للاسترشاد بقراراته الائتمانية - وهما: توجه الأسعار ومستوى نشاط الأعمال - برهنا على أن نظام الاحتياطي الفيدرالي، يجب أن ينخفض. ولكن معدلات الفائدة البالغة 4٪ كانت منخفضة بالفعل على غير العادة.

ومنذ أوائل العشرينيات، عندما شرع في تنفيذ سياسته الساعية للمحافظة على معدلات الفائدة منخفضة لمساعدة أوروبا، جادلت فئة داخل نظام الاحتياطي الفيدرالي بزعامة ميلر، بأن سترونج كان متأثراً أكثر من اللازم بـ "الاعتبارات" الدولية، ولاسيما بنورمان؛ فخلال الفترة التي عاد فيها توازن الذهب إلى بريطانيا عام 1926، اتهمه بعض أعضاء مجلس الإدارة بتجاوزه سلطاته؛ إذ قدم خطاً ائتمانياً لبنك إنجلترا المركزي، ولكن في تلك الأثناء، كان هناك دعم قوي جداً داخل الدوائر المالية الأمريكية، حيال عودة استقرار الذهب في بريطانيا، وعندما لم تستغل بريطانيا الخط الائتماني، تلاشت الأصوات المنشقة. وفي عام 1926، وبينما كان سترونج في فرنسا، لاقى نقداً مرة أخرى من أعضاء المجلس؛ نظراً إلى استعانته بعمالة خارجية، والمغالاة في التصرف من تلقاء نفسه.[2] وقد أجاب منتقديه بأنهم ما لم يكونوا على استعداد لزيارة أوروبا بالتواتر نفسه لزياراته لها ومعايشة الناس والموقف بأنفسهم، فعليهم أن يثقوا به وحسب. وعلى الرغم من أنه لم يتفادَ الصراع، بل على العكس تماماً بدا

على حد تصريح زميل له «أنه يستمتع بخوض المعارك والانتصار في آخر المطاف»،[3] فإن الانتقاد المستمر؛ بسبب السياسة الدولية صار مرهقاً جداً له، إلى درجة أنه هدد بتقديم استقالته.[4]

فقد ضغطت عليه الفئة ذاتها التي انتقدته بشأن أوروبا؛ للتضييق عامي 1925 و1926؛ لتخفيض أسعار الأسهم. وعلى الرغم من أن تلك الأصوات أطلقت تحذيراً كاذباً حيال حدوث فقاعة أو انتعاشة زائفة في الأسهم من دون أن تفقد السوق قوتها - حيث كان مؤشر داو جونز يدور بالقرب من 170 نقطة - فقد أدرك أنه إذا تساهل في سياسته المالية لإنقاذ الجنيه الإسترليني، فسيخاطر بإحداث انقسام شديد في نظام الاحتياطي الفيدرالي.

وفي صيف عام 1927، قرر سترونج، وهو مازال واهناً؛ جرّاء المرض الذي أصابه، أنه - بدلاً من التوجه لأوروبا كعادته - من الأفضل أن يدعو نورمان وشاخت ومورو إلى الولايات المتحدة الأمريكية.* وقبل الحرب، وعندما كان معيار الذهب يشق طريقه ببطء تلقائياً، كان النظام، ببساطة، يتطلب من جميع البنوك المركزية، وهي التي تعمل بشكل مستقل، اتباع قواعد اللعبة، ولم يكن التعاون بحاجة إلى أن يتجاوز إقراض الذهب، بين كل دولة وأختها من حين إلى آخر.

ومنذ الحرب، وبينما أعيد تشكيل معيار الذهب وتطوره إلى نوع من معيار الدولار؛ حيث كان الاحتياطي الفيدرالي بمنزلة بنك مركزي للعالم الصناعي، وجد سترونج أنه من المفيد استشارة زملائه كثيراً؛ فقد استغل فصول الصيف في أوروبا بصفة عامة؛ كونها فرصة للقاء جميع أقرانه الأوروبيين. وبدأت تلك اللقاءات بلقاء نورمان بشكل غير رسمي بالمرة، وبأدنى قدر من الدعاية، مرة أو مرتين في العام؛ لقاءات صديقين وافقا على

* كان لدى "بنك إيطاليا"، انطباع بأنه سيُطلب إليه أيضاً الحضور، وقد شعر بالإحباط الشديد عندما لم يتم توجيه دعوة له بذلك. ويشار إلى أن البنك عمل على استقرار سعر صرف الليرفي كانون الأول/ ديسمبر 1926؛ أي بعد ستة أشهر فقط من استقرار سعر الفرنك.

أغلب الجوانب الأساسية. وبعد أن استقر المارك الألماني عام 1924، انضم شاخت إلى الفريق واجتمع ثلاثتهم في برلين عام 1925، وفي لاهاي عام 1926. واقترح عقد اجتماع للبنوك المركزية الأربعة؛ ومنها: البنك المركزي الفرنسي.

وقد قرر مورو، الذي لم يكن يتحدث الإنجليزية، وخشي أن يستبعد من أهم المناقشات، أن يرسل نائب المحافظ في البنك: تشارلز ريست (Charles Rist)؛ لينوب عنه. وقد سافر نورمان وشاخت على ظهر سفينة معاً عبر الأطلسي للاجتماع في الثلاثين من حزيران/ يونيو. واتخذ كل منهما الاحتياطات اللازمة؛ فلم يُدرج اسماهما على قائمة الركاب، كما أن حقائبهما لم تكن مميزة. ولكن أنباء انعقاد الاجتماع سُربت مبكراً، وكان جمهور المراسلين المعتاد بانتظارهما على رصيف السفينة. شعر نورمان بالعصبية والتوتر عندما نما إلى علمه أن ريست سبقهما بيومين، وربما حقق بعض المكاسب؛ الأمر الذي جعله يصر على أن يتجه مباشرة من السفينة إلى مكاتب الاحتياطي الفيدرالي في قلب مدينة نيويورك.

وعلى مدار السنين، اكتسب كل بنك من البنوك المركزية سمته المعمارية الخاصة التي تعبر بشكل ما عن شخصية المؤسسة؛ فبينما بدا بنك إنجلترا المركزي، على سبيل المثال، أشبه بقلعة من قلاع العصور الوسطى، بدا بنك فرنسا المركزي على هيئة قصر أرستقراطي، واتخذ بنك ألمانيا المركزي شكل وزارة حكومية؛ ولسبب ما – وربما في لفتة إلى الرعيل الأول من المصرفيين الدوليين؛ التُجَّار من أمراء إيطاليا إبّان عصر النهضة – اختار القائمون على مؤسسة الاحتياطي الفيدرالي أن يلبسوه شكل قصر من قصور فلورانسا؛[5] فبالقناطر الموجودة في الطابق الأرضي، وجدرانه المصنوعة من الأحجار الرملية والجيرية التي تزينها صفوف من النوافذ الصغيرة المربعة الشكل، والرواق الذي يميز الطابق الثاني عشر، كاد المكان يبدو نسخة طبق الأصل – ولو بقدر أكبر من الفخامة والبهاء – من قصري "بيتي" و"ريكاردي" في فلورنسا.

اجتمع أعظم رجالات العالم المصرفي الأربعة، أول مرة في الطابق الثاني عشر من هذا القصر الإيطالي المصطنع. ولكن، خلال هذا الأسبوع – وقد كانوا مشتاقين إلى

الهروب من أعين الصحافة المتطفلة - انتقلوا في جو من السرية والتكتم إلى مكان غير معلن خارج المدينة. واختار سترونج لاجتماعهم السري، البيت الصيفي لأوجدين إل. ميلز Ogden L. Mills، وكيل وزارة المالية. وفي إدارة وكيل وزارة المالية فيها، وهو يعرف باسم أندرو ميلون Andrew Mellon، وهو ثالث أغنى رجل في الولايات المتحدة، كان من المنطقي أن يكون نائبه هو وريث ثروة بارون لص. ولقد كان أوجدن ميلز - بمعايير ثروات الجيل الثالث - رجلاً جاداً حاصلاً على درجة في القانون من جامعة هارفارد، وشق طريقه مع إحدى شركات الاستشارات القانونية العريقة.

ولكنه لم يتخلَّ تماماً عن مميزات الثروة الموروثة،* وكانت عزبته تطل على الشاطئ الشمالي للونج آيلاند، وهي مطمورة الآن تحت النطاق الحضري والمشهد الذي يبدو للناظر حالياً مكاناً مستبعداً لاستضافة اجتماع سري للمصرفيين المركزيين. ولكن في العشرينيات، كانت تلك البقعة تعرف باسم "ساحل الذهب" (Gold Coast)؛ وهي عالم خيالي من البيوت الضخمة الفارهة ذات الأسقف المطلية بالذهب، والحدائق الرسمية الغنَّاء، والأجنحة الرخامية، وإسطبلات خيول السباق، ورحلات الصيد بالثعالب وملاعب البولو؛ عالم حافل بقلاع أضخم من قلاع اسكتلندا، وبقصور أفخم من تلك القصور التي تمتد بطول نهر لوار الفرنسي؛ ومن بين أبرز الشخصيات التي دأبت على تمضية الصيف هناك: جيه. بي. مورجان J. P. Morgan، وأوتو هرمان كان Otto Hermann Kahn، من بنك كوهن لويب، ودانيال جاجينهايم Daniel Guggenheim، إمبراطور صناعة النحاس.

وكان بيت ميلز يتألف من 20 غرفة؛ وهو صرح فخم يتمتع بالهدوء والعزلة، ومبني على الطراز الجورجي الجديد بجدران تزينها النباتات المعترشة. وموقعه طريق جيريكو السريعة في مدينة وودبيري بولاية نيويورك، والأدهى! أنه مقارنة إلى البيوت

---

* امتلك أوجدن ميلز، مع أخته جلاديس ليفينغستون ميلز فيبس (Gladys Livingston Mills Phipps)، وزوج أخته هنري كارنيجي فيبس، إسطبل ويتلي لتربية الخيول التي تخوض سباق "سيبيسكت" (Seabiscuit) الأسطوري.

المجاورة يعد نزلاً متواضعاً. وعلى مسافة مائة ياردة أعلى الطريق السريعة استقرت عزبة وودلاندز (Woodlands)، وهي تحتوي على بيت ضخم قوامه 32 غرفة، اشتراه أندور ميلون لابنته أليسا هدية عرس لها. وعلى بعد نصف ميل أدنى الطريق السريعة، استقر منزل أوهيكا (Oheka)، ثاني أضخم منزل في الولايات المتحدة. وهو أشبه بقصر يحوي 127 غرفة يملكه خان.

وقد ظل الأربعة بمعزل عن الناس مدة خمسة أيام، ولم يتم تسجيل النقاشات التي دارت بينهم رسمياً. وعلى الرغم من تواصلهم الاجتماعي وتناولهم الوجبات معاً، فإنهم لم يجتمعوا معاً مرة واحدة واكتفوا بلقاءات ثنائية. وقد أمضى سترونج ونورمان - تحديداً - ساعات «في عزلة ثنائية».[6] وكانت النقاشات التي دارت بينهما محصورة تقريباً في مشكلة تعزيز احتياطيات أوروبا من الذهب، والعثور على سُبل لتشجيع تدفق الذهب من الولايات المتحدة إلى أوروبا.

وقد سيطر نورمان على وقائع الاجتماعات؛ حيث جلس في طرف غرفة الاجتماعات في مقعد شرقي.[7] وبالرغم من الجو الدافئ الحميم، أصر نورمان على ارتداء عباءته ذات الياقة المخملية الذي ضخمت من شخصيته الرائعة. وأوضح أن احتياطياته من الذهب منخفضة بشكل حرج، وأن أي انخفاض جديد سيصيبها سيرغمه على زيادة معدلات الفائدة. ولقد كان الرابط بين الجنيه الإسترليني والذهب عرضة لخطر جسيم. وعلاوة على ذلك، فقد حاجّ بأن التدهور العالمي المستمر في أسعار تجارة الجملة، مؤشر على العجز العالمي المتصاعد في الذهب؛ حيث شرعت الدول التي عادت إلى المعيار في بناء احتياطياتها؛* ولذلك، كان حرياً بالدول صاحبة الاحتياطيات الضخمة أن تخفض الاعتمادات الائتمانية لنشر سبائكها على نطاق واسع.

* ترتفع أسعار معظم البضائع؛ حالَ وجود نقص وتزايد الطلب على العرض؛ ونظراً إلى العمل بمعيار الذهب - ظل سعر الذهب ثابتاً من حيث قيمة الدولار - فإن أول مؤشر على نقص الذهب، لم يكن ارتفاعاً في سعره، بل كان انخفاضاً في سعر جميع السلع الأخرى.

أما ريست فحاجّ بأن مسألة الذهب الأوروبي هي مشكلة بريطانية في المقام الأول؛ وإذ وقعت بريطانيا في خطأ تثبيت سعر الجنيه الإسترليني عند معدل صرف عالٍ بشكل مبالغ فيه، فلم يكن أمامها بديل من الاستمرار في سياسة الانكماش الاقتصادي مهما كبدتها من خسائر.

وكان شاخت مراقباً أكثر منه شريكاً أساسياً في تلك الاجتماعات. فقد كان شغله الشاغل، تقييد تدفق الأموال السريعة الحركة إلى ألمانيا، وهو الموضوع الذي عدّه الآخرون ثانوياً. ولكنه حذر من أن تلك المشكلة، عرض من أعراض مشكلة كبرى؛ وهي أن ألمانيا كانت غارقة حتى أذنيها في الديون، وأنه لا مفر من حدوث انهيار؛ بسبب التعويضات في القريب العاجل، تترتب عليه تبعات ضارة بالعالم أجمع. وبينما تعاطف سترونج ونورمان إزاء رغبة شاخت في إعادة التفاوض بشأن التعويضات مرة أخرى، فقد نصحاه بأن يتحلى بالصبر؛ ذلك أنه ما من شيء يمكن أن يتم إلا بعد الانتخابات الأمريكية والفرنسية والبريطانية المقررة عام 1928. ومع ذلك، كان سترونج قلقاً بما يكفي؛ بسبب التوقعات الكئيبة لشاخت؛ حتى إنه بعد الاجتماع طلب إلى سيمور باركر جيلبرت Seymour Parker Gilbert، الوكيل العام للتعويضات الشروع في العمل على صفقة جديدة للتعويضات.

وعلى الرغم من أن سترونج كان مايفتأ يتعاطف ووجهة النظر الفرنسية – وهو الأمر الذي أزعج نورمان – فإنه وصل إلى المؤتمر وهو عاقد العزم على ما سيتم عمله. إن السبيل الوحيدة للحد من ضغوط البيع المفروضة على الجنيه الإسترليني على المدى القصير، هي التخفيض من معدلات الفائدة الأمريكية. ومما دعم موقفه أن المؤشرات المحلية التي استند إليها – وهي: توجهات الأسعار والنشاط الاقتصادي – كانت تسوغ هي الأخرى هذا التخفيض المقترح. وعلى الرغم من إدراكه أن سوق الأوراق المالية، كانت بمنزلة حجر عثرة كبير؛ حيث أفضى آسفاً بتوقعاته إلى تشارلز ريست بعد أن بدأ الاجتماع بأن أي تخفيض من شأنه أن يضفي على السوق، نوعاً من المجازفة،[8] فإنه كان على أتم الاستعداد للإقدام على تلك المخاطرة.

ولقد تعمد سترونج بشدة ألا يدعو أياً من أعضاء مجلس إدارة الاحتياطي الفيدرالي إلى بيت ميلز. وعقب انتهاء الاجتماع في السابع من تموز/ يوليو، سافر الأربعة إلى واشنطن ليوم واحد، أجروا خلاله «مكالمات على سبيل المجاملة»،[9] بأعضاء مجلس الإدارة، وتناولوا غداءً "اجتماعياً" بفندق ويلارد Willard Hotel. وكانوا حريصين كل الحرص ألا ينبسوا ببنت شفة أمام المسؤولين في العاصمة. وقبيل رحيلهم من الولايات المتحدة، عقد الأوروبيون اجتماعاً ختامياً في نيويورك، دُعِي إليه رئيس مجلس الإدارة كريسينجر Crissinger، ولكن لم يُخطر أي من الأعضاء الآخرين ولو بهذا الاجتماع؛ فقد كان سترونج مصراً على إقصائهم من الصورة؛ بسبب مراراته من شدة ما لاقاه من عقبات مستمرة على مدار السنين، وهو القرار الأهوج الذي لم يحقق أي هدف، إلا إثارة حفيظة مجلس الإدارة وزيادة عدد أعدائه.

وبعد أيام قلائل من مغادرة المصرفيين الأوروبيين، صَوّت البنك الفيدرالي بنيويورك وثمانية بنوك مركزية أخرى، بالموافقة على تخفيض معدلات الفائدة، بنسبة تتراوح ما بين 0.5٪ و3.5٪، في خطوة أحدثت انقساماً في النظام. ولقد رفضت أربعة من بنوك الاحتياط – وهي: بنك شيكاجو وبنك سان فرانسيسكو وبنك منيابوليس وبنك فيلادلفيا – أن تتبع هذا النهج؛ حيث أصرت على أن هذه الخطوة من شأنها إشعال نار المضاربة في سوق الأوراق المالية. وحتى ذلك الحين، كان مجلس الإدارة يتبنى وجهة النظر التي مفادها أنه على الرغم من قدرته على الاعتراض على قرارات بنوك الاحتياط، فإنه لم يكن في مقدوره تغيير سياساتها.

والآن، وفي قرار حظي بقدر كبير من المداولة والتفكير؛ وأدى أيضاً إلى انقسام مجلس الإدارة، قضى المجلس بأنه يمتلك فعلاً سلطة إرغام شيكاجو وغيرها من الولايات المتصلبة الرأي على اتّباع الأغلبية. وإثر الاتهامات المضادة التي تبعت ذلك، قدم كريسينجر استقالته.

لقد تصادف أن أكثر الأصوات انتقاداً لسترونج، كان خارج المدينة عندما قرر نظام الاحتياطي الفيدرالي تخفيض معدلات الفائدة. رحل ميلر في منتصف تموز/ يوليو؛ حيث قام بإجازة لمدة شهرين في كاليفورنيا، ولو أنه حاول ممارسة كل الضغوط الممكنة ضد القرار من بعيد. وكان هوفر Hoover، في الجنوب قائماً على إدارة عمليات الإنقاذ، إثر فيضان نهر الميسيسبي الكاسح الذي وقع ذاك العام. وعندما عاد في شهر آب/ أغسطس، سلم مذكرة رئيسية للمجلس، حاجّ فيها أن «التضخم الائتماني ليس هو الحل للصعوبات الأوروبية»،[10] وأن هذه «المضاربة... ستودي بنا - لا مناص - إلى كساد محقق». وقد حث رئيس المجلس وأمينه ميلون على إرجاء الخطوة المزمع أن يتخذها نظام الاحتياط الفيدرالي. وصار كوليدج Coolidge، الذي ارتقى بالتراخي إلى شكل من أشكال المبادئ الفلسفية، منزعجاً بشكل متزايد، بإصرار وزيره للتجارة المستمر، لا على ضرورة اتخاذ خطوة سريعة فحسب، بل على أن هوفر على علم تام بما يتطلب الأمر القيام به من إجراءات. وقد اشتكى كوليدج لاحقاً من أن «هذا الرجل أسدى لي نصائحه على مدار ستة أعوام، وكانت كلها نصائح سلبية!».[11] وبعد أن خدع هوفر، بذريعة أن الاحتياطي الفيدرالي مؤسسة مستقلة، رفض الرئيس أن يتدخل.[12]

وعندما تحدث سترونج إلى ريست بجرأة، عن إعداد سوق الأوراق المالية لما سيحدث من سوء، بحسب ما صور له خياله المتمرد، لم يكن ليتوقع فداحة الرحلة الجامحة التي كانت تنتظره في الأفق. وفي عام 1925، أتاح المال بسهولة ويُسر؛ لمساعدة الجنيه الإسترليني؛ حيث راهن بنجاح، على أن تظل سوق الأوراق المالية تحت السيطرة. وكان الآن يحاول أن يمارس لعبة المقامرة نفسها مرة أخرى. ولكنه حاد عن الصواب بشدة هذه المرة؛ ففي آب/ أغسطس، وإثر تخفيض الاحتياطي الفيدرالي معدلات الفائدة، انطلقت السوق على الفور. وفي نهاية العام، ارتفع مؤشر داو جونز بنسبة تجاوزت 20٪؛ كاسراً حاجز المائتين، وفي كانون الثاني/ يناير عام 1928، كشف الاحتياطي الفيدرالي أن حجم قروض السمسرة، ارتفع إلى 4.4 مليارات دولار بعد أن كان 3.3 من مليارات الدولارات، في العام المنصرم.

وبحلول أوائل عام 1928، ارتفعت نبرة النداءات الداعية إلى أن يتخذ الاحتياطي الفيدرالي أي إجراءات حتى صارت صاخبة. وخرجت الولايات المتحدة الأمريكية من فترة الكساد المحدودة التي عاشتها، وأول مرة منذ الحرب كان الذهب يتدفق إلى أوروبا. وحتى الجنيه الإسترليني بدا في ثوب أفضل. وفي شباط/ فبراير عام 1928، وبعد أن أدرك سترونج أن تخفيض معدلات الفائدة؛ ربما كان خطأً جسيماً، انصاع للضغوط ووافق على أن يسلك درباً معاكساً. وعلى مدار الأشهر الثلاثة اللاحقة، رفع الاحتياطي الفيدرالي معدلاته من 3.5٪ إلى 5٪.

وفي عام 1931، شهد أدولف ميلر أمام الكونجرس، أن تخفيض الائتمان منتصف عام 1927، «كان أعظم عملية قام بها نظام الاحتياطي الفيدرالي، وأكثرها جرأة على الإطلاق... [وهي التي أفضت إلى] أحد أخطر الأخطاء التي ارتكبها النظام أو غيره من النظم المصرفية في السنوات السابقة وأفدحها خسارة».[13] ويرى بعض المؤرخين، مرددين وجهات نظر هوفر وميلر، أن الاجتماع الذي عقد في لونج آيلاند لحظة محورية ونقطة تحول؛ أفضت إلى سلسلة من الأحداث المؤسفة التي ساقت العالم في النهاية إلى الكساد. وهم يزعمون أنه بتخفيض معدلات الفائدة ظاهرياً في الولايات المتحدة؛ لدعم موقف الجنيه الإسترليني، ساعد نظام الاحتياط الفيدرالي على تضخيم فقاعة سوق الأوراق المالية؛ الأمر الذي أدى لاحقاً إلى حدوث الانهيار بعد ذلك بعامين.

ومن الصعوبة بمكان! أن نتجاهل وجهة النظر هذه؛ فبالرغم من أن نسبة التخفيض كانت ضئيلة - 0.5٪ فقط من مستوى معدلات الفائدة - ولو أنها كانت محدودة زمنياً، وعادت الأوضاع إلى طبيعتها في غضون 6 أشهر، فإن حقيقة أن السوق يجب أن تبدأ مرحلة الترنح في سباقه المحموم في الشهر نفسه؛ أي في آب/ أغسطس عام 1927، الذي حدث فيه التخفيف لا بد أنها كانت أكثر من مصادفة فقط. ولقد كانت الخطوة التي اتخذها نظام الاحتياطي الفيدرالي، الشرارة التي أضرمت النيران.

وعندما عاد نورمان إلى إنجلترا، كان لديه أسباب كثيرة تدعوه إلى الرضا بالنتائج التي تمخضت عنها رحلة لونج آيلاند؛ فقد حقق هدفه الأساسي بأن أقنع القائمين على نظام الاحتياطي الفيدرالي، بدعم الإسترليني بتخفيض الائتمان. ومع ذلك، فثمة شعور مزعج يخالجه؛ إذ كان من الواضح أن سترونج مايفتأ يتعاطف والفرنسيين؛ وإذ بدا نورمان؛ كالذي يخطب ودَّ فتاة مشهورة، وهو الغيور عليها، والمتنافس في أن يلفت انتباهها، فقد شعر بالأسى؛ لأن سترونج «يهتم اهتماماً شديداً ببنك فرنسا المركزي، ويميل ميلاً شخصياً»،[14] إلى تشارلز ريست ويتعاطف وإياه؛ ما وضع نورمان نفسه في "موقف سيِّئ". ولم يكن الأمر ببساطة! أن بنك فرنسا المركزي بدأ في الإحلال محل بنك إنجلترا المركزي؛ بوصفه مصرفاً محظياً لدى نظام الاحتياطي الفيدرالي بنيويورك.

إن الأهم من ذلك، من وجهة نظر نورمان، إخفاق المصرفيين المركزيين، بينما طفقت الأسعار في الانهيار، في مواجهة القوى المسببة للتضخم في شتى أرجاء العالم. وكان عليهم أن يعثروا على طرائق أكثر ديمومة؛ لإبقاء "الذهب خارج نيويورك"، وإعادة توزيع الاحتياطيات بشكل أكثر فعالية.

ولقد ثبت أن صيف عام 1927، هو الفترة المعاصرة لذروة تأثير نورمان ونفوذه؛ حيث أدى التخفيض المتواضع لنظام الاحتياطي العالمي إلى إرجاء مؤقت. وتدفق الذهب إلى بريطانيا، ولكن نورمان ظل يعاني المشكلات نفسها مع فرنسا؛ ففي شباط/ فبراير عام 1928، تصادم هو ومورو مرة أخرى؛ فقد تقدمت رومانيا، وهي التي تمثل أحد آخر الاقتصادات الأوروبية المركزية تنظيماً لاضطراباتها، بطلب إلى نادي المصرفيين المركزيين؛ للحصول على قرض. وافترض نورمان أن بنك إنجلترا المركزي، سيتولى تلك العملية كما فعل مع النمسا والمجر. ولكن في ظل القوة التي اكتسبتها الموارد المالية الفرنسية، لم يرَ مورو؛ سبباً يمنع فرنسا من استرجاع مكانتها السلطوية في وسط أوروبا. فعلى كل حال، كانت رومانيا قبل الحرب جزءاً خاضعاً لنفوذ فرنسا التقليدي. وفي السادس من شباط/ فبراير عام 1928؛ أي عندما وصل الصراع على الريادة المالية في أوروبا الشرقية ذروته، كتب مورو في يومياته ما يأتي:

كان لي حديث مهم مع إم. بوانكاريه M. Poincare، بخصوص مسألة إمبريالية بنك إنجلترا المركزي.

وقد شرحت لرئيس الوزراء أن إنجلترا مادامت قد كانت أول دولة أوروبية تستعيد عملتها المستقرة التي يعتمد عليها بعد الحرب، فقد استغلت هذه الميزة لإرساء أساس للسيطرة المالية الحقيقية على أوروبا.

ولذلك، فقد تمكنت إنجلترا من تثبيت أقدامها تماماً في: النمسا والمجر وبلجيكا والمجر وإيطاليا، وستجد لنفسها موطئاً بعد ذلك في: اليونان والبرتغال. وهي تحاول الآن أن تخطو داخل يوغسلافيا، كما أنها تحاربنا خلسة في رومانيا.

إننا نمتلك سبلاً رائعة الآن؛ لممارسة ضغوط على بنك إنجلترا المركزي؛ أليس ذلك من أجل الخوض في مناقشة جادة مع السيد نورمان ومحاولة تقسيم أوروبا إلى قطبين للسيطرة المالية؛ يؤولان إلى فرنسا وإنجلترا؟[15]

في الحادي والعشرين من شباط/ فبراير، وصل مورو، وهو الذي استاء من «المؤامرات البريطانية لمنع فرنسا من لعب الدور المسيطر»[16] في رومانيا، إلى لندن، وأعلن أنه كان في صدد «أن يخيِّر نورمان ما بين الحرب والسلام».[17] وقد تظاهر نورمان، وهو الذي يكره المواجهات العلنية، بالمرض في اللحظة الأخيرة، واعتذر عن عدم حضور الاجتماع، تاركاً مديريه للتعامل والفرنسي الذي تضاعف استياؤه حينئذٍ.

كادت القضية الرومانية، وهي التي فاقمتها تفاهة الطرفين، أن تُحول إلى أزمة دبلوماسية خطيرة بين البنكين الكبيرين. وقد حاول سترونج في بداية الأمر، أن يعمل وسيطاً، ولكنه انحاز آخر المطاف إلى بنك فرنسا المركزي؛ حيث استاء تحديداً من التقارير التي أصدرتها في الدوائر المصرفية والسياسية الأوروبية التي مفادها أن صديقه نورمان، كان يحاول «تأسيس نوع من الديكتاتوريات على البنوك المركزية في أوروبا»،

وأن سترونج «يعاونه على هذا البرنامج ويدعمه دعماً كاملاً». ومن الواضح أن نورمان استغل صداقتهما؛ كي يعطي الجميع الانطباع بأنه يفرض سيطرته الكاملة على نظام الاحتياطي الفيدرالي.

وكان سترونج قد بدأ في تلك الآونة يشعر بالندم على فكرة أن البنوك المركزية يمكن تشجيعها على الاحتفاظ بالجنيه الإسترليني بديلاً من الذهب. ولقد سمحت تلك السياسة لإنجلترا بدعم موقفها الدولي باستخدام مكانتها؛ بوصفها عملة محورية لتعطيل بعض الخيارات الصعبة؛ وإذ تفادت تلك السياسة كارثة محققة، فقد مهدت الطريق إلى أمر كارثي أخطر في المستقبل؛ فبينما طفقت الأموال تتدفق داخل فرنسا، كان بنك فرنسا المركزي قد تراكمت في خزانته كمية من الجنيهات الإسترلينية، تتجاوز قيمتها مليار دولار أمريكي، وهي الكمية التي رغب البنك في استبدالها في مرحلة ما لقاء الذهب. وتعاطف سترونج وتلك المعضلة؛ فقد تطلب معيار الذهب أن يسمح البنك المركزي لجميع الوافدين، بتحويل ما يملكونه من عملات إلى سبائك من الذهب. ولكن ما لم يتحسن موقف بريطانيا، فإن تلك الخطوة من الممكن أن تستنفد احتياطيات بنك إنجلترا المركزي، وتهدد صلاحية معيار الذهب ذاتها.

ولقد بدأ سترونج يدرك – أيضاً – أن سياسته بتخفيض معدلات الفائدة الأمريكية لدعم الجنيه الإسترليني، أخفقت في حل المشكلة الأساسية التي يعانيها الاقتصاد البريطاني، وأن أسعاره عالية جداً وعملته مغالى في تقدير قيمتها. وعلاوة على ذلك، فقد أتاح الدافع إلى أن تنمو الفقاعة – من دون وعي منه – وتكبر وتأخذ بالتزايد في وول ستريت. ولقد عرَّضه ذلك، لنقد مستمر في بلده؛ بسبب تركيزه المفرط على الشؤون الدولية. وفي صيف ذاك العام، انتقدته صحيفة شيكاجو تريبيون؛ نظراً إلى إيجاده «مضاربة متصاعدة في سوق الأوراق المالية... بدت أشبه بكرة ثلج تتدحرج من على قمة التل»،[18] وطالبت بإقالته.

وكان سترونج في تلك الفترة منهكاً، ومطلعاً على ما خفي عليه، ولاسيما إزاء ما يتعلق بالأوروبيين المشاكسين. وقد حذره أطباؤه من أنه إن شاء الحياة، فعليه أن يتخلى عن مهام منصبه؛ فقد نال المرض من رئتيه، وأصابته القوباء حتى غطت وجهه تماماً، وحل به العمى المؤقت في عين واحدة، ونال من عينه الأخرى جزئياً؛ وترتب على ذلك الفيروس، حالة متأخرة من التهاب الأعصاب، كما دمرت الجرعات القوية من المورفين التي حدت من الألم بالقدر الكافي؛ كي يستطيع مزاولة أعماله، جهازه الهضمي. وعاوده مرض السل في رئته اليسرى، ثم أصيب مرة أخرى بالالتهاب الرئوي الشعبي.

وفي أيار/ مايو عام 1928، أبحر سترونج إلى أوروبا، وكان قد استقر رأيه فعلياً على تقديم استقالته. ومن المفارقة! أنه بدا على وشك العثور على سعادته الشخصية؛ ففي عام 1926، راسلته زوجته السابقة كاثرين، معربة عن أسفها العظيم وداعية إياه إلى الصلح. وأجابها بأن العودة مستحيلة؛ معتذراً بحالته الصحية المتراجعة. ولكن، في عام 1928، نشأت بينه وبين امرأة أصغر منه بكثير علاقة حميمة، كانت مطربة بالأوبرا، وقد عقد العزم على الزواج بها.

وإذ تعمد سترونج أن يتجنب لندن، فقد وصل إلى مدينة تشيربورج Cherbourg، في الأسبوع الثالث من أيار/ مايو. وأسرع نورمان لمقابلته. وكان اللقاء الأخير عصبياً؛ حيث فقد سترونج السيطرة على أعصابه، بينما كان يحاول أن يشرح لنورمان أنه أصبح ألدّ أعداء نفسه، وذكر صديقه «بكلمات مقتضبة»،[19] بأن ذخيرة مورو من الجنيه الإسترليني، كانت بمنزلة «سيف مسلط على رقبة» بنك إنجلترا المركزي؛ ما يجعل «من الغباء الشديد»، أن يحاول نورمان أن يشاكس الفرنسي، على حين أنه «يعول تعويلاً شديداً على السمعة الطيبة لبنك فرنسا المركزي». وانفض الاجتماع، وكل منهما مستاء من الآخر. وعلى الرغم من أن سترونج راسل نورمان صيف هذا العام؛ سعياً للصلح، فإنه لم يكفّ عن الشكوى لأصدقائه من خطط نورمان الجنونية بفرض السيطرة داخل أوروبا.

وبدأت تبعات التوتر الناجم عن الشجار مع سترونج والتوترات مع الجانب الفرنسي بالظهور على أعصاب نورمان. ومع تزايد الضغوط، زاد تقوقعه على نفسه؛

رافضاً أن يضع ثقته بزملائه، ويفضي إليهم بما يجول في خاطره. وفي مرحلة معينة، شنت مجموعة من مديري البنك المحبطين حملة عدم تعاون، برفضهم عمداً التحدث خلال الاجتماعات الأسبوعية إلى لجنة الخزانة، وهي المجموعة التي تضم صُنَّاع القرار والتي تتبع محكمة التاج.[20] ولقد علق الجميع على التقلبات المزاجية المتزايدة للحاكم، واسترجع أحد الزملاء تلك الفترة، قائلاً: «كان تارة يبدو مشرقاً باسماً، وفجأة ومن دون أدنى داعٍ يصيب وجهه الشحوب ويبدو ذاهلاً».[21] وكانت تنتابه نوبات عصبية، لا يجد لها متنفساً إلا في العاملين لديه - ذات مرة، وفي إحدى تلك النوبات ألقى بمحبرة على السير إرنست هارفي المراقب المالي - وبدا أن نوبات "الإنهاك العصبي" التي كانت تنتابه تزداد تواتراً. وفي منتصف شباط/ فبراير عام 1928، انهار تماماً ولزم الفراش أياماً قلائل. وبعد ذلك بأسبوع، عاودته النوبات. وفي منتصف آذار/ مارس، أجبر على قضاء ثلاثة أسابيع في ماديرا Madeira؛ للتعافي من مرضه. وبعد بضعة أسابيع من ذلك الاجتماع الأخير العصيب في تشيربورج، قام برحلة طويلة؛ للاستشفاء امتدت ثلاثة أشهر في جنوب إفريقيا، ولم يرجع إلى مزاولة أعماله حتى أوائل أيلول/ سبتمبر.

أمضى سترونج صيفاً حزيناً في فرنسا، وبعد أسابيع قليلة في باريس، رحل إلى إيفيان وجراس جنوبي فرنسا، وفي تموز/ يوليو، راسل نورمان مطلعاً إياه على رغبته في الاستقالة. وأجابه نورمان بقوله: «يا لقسوة الحياة وصعوبتها! ولكن، يا لها من مرحلة تلك التي عشناها على مدار السنوات العشر أو الاثنتي عشرة الماضية... لقد وضعت أحلامك هدفاً أمام أعين العالم الذي كان مشوشاً إلى درجة الغفلة والسذاجة. والآن، تحققت أحلامك على أرض الواقع!».[22]

وبعد أن عاد سترونج إلى نيويورك في الخامس عشر من تشرين الأول/ أكتوبر، أجريت له عملية جراحية؛ لوقف نزف معوي، وفي اليوم اللاحق، لقي حتفه في المستشفى جرَّاء نزف ثانوي شديد. وكان في الخامسة والخمسين من عمره آنذاك.

نزل الخبر كالصاعقة على رأس نورمان؛ حتى إنه قال في خطاب أرسله إلى صديق: «أشعر بالوحشة واليأس بعد خبر وفاة بن المفاجئ»؛[23] فقد كانا على صلة وثيقة قرابة سبع سنوات فقط. ولكن خلال تلك الفترة، أصبحت علاقة الصداقة التي تربط بينهما محورية لحياتهما؛ وسرعان ما سيدرك نورمان، أن وفاة سترونج المفاجئة لم تسلبه أعز خلانه فحسب، بل سلبته جزءاً كبيراً من نفوذه أيضاً.

الجزء الرابع

حصاد زوبعة أخرى

1928 - 1933

16

في عين العاصفة

1929 - 1928

هناك أوقات معينة يمتلك فيها عدد كبير من الأغبياء، قدراً كبيراً من الأموال الغبية... وعلى فترات متقطعة... تكون أموال هؤلاء - أو رأس مال البلاد الأعمى، كما نسميها أحياناً - ذات حجم هائل ومغرٍ بالالتهام، وتبحث عن شخص ما؛ ليفترسها، فيتكالب عليها كثيرون، ثم تجد شخصاً ما، وتصبح هناك "مضاربة"، وتُلتَهم هذه الأموال، ويحدث "الذعر"![1]

والتر بيدجهوت Walter Bagehot
من كبار رجال الاقتصاد والسياسة في
بريطانيا خلال القرن التاسع عشر

قال جيسي ليفرمور، وهو أحد أشهر المضاربين وأكثرهم تأثيراً في سوق الأوراق المالية والملقب بأسطورة وول ستريت، ذات يوم: إن «الأسهم يمكن هزيمتها، ولكن ما من أحد يمكنه التغلب على سوق الأوراق المالية»؛[2] وكان يعني بهذه العبارة: أنه في الوقت الذي من الممكن فيه التنبؤ بالعوامل التي تجعل سهماً معيناً ترتفع قيمته أو تنخفض، فإن السوق إجمالاً توجهها حالة من المد والجزر في الثقة، وهي قوة خيالية وغير ملموسة، إلى درجة أنه ليس من السهل على معظم الناس التعرف إليها وتمييزها. ولا يوجد دليل على ذلك أفضل من فقاعة البورصة التي حدثت أواخر العشرينيات من القرن العشرين، ثم الانهيار الذي تلاها.*

* تاريخ ليفرمور، المهني نفسه، كذّب مقولته هذه؛ فعندما شعر بأن الازدهار الذي حدث عام 1907، سوف يتحول إلى أزمة اقتصادية رهيبة، صنع ملايينه الأولى بالخروج من السوق، وبيبع أسهمه قبيل الذعر الذي اجتاح المتعاملين في البورصة ذلك العام. ثم صنع ثروة أخرى بخطوة محسوبة بالطريقة ذاتها عام 1929، وظل طوال حياته يصنع ثروات عدة؛ مثل تلك ويخسرها. وفي عام 1940، أطلق الرصاص على نفسه، في دورة مياه بفندق شيري نيذرلاندز بمدينة نيويورك. وكان رصيده في البنك آنذاك خمسة ملايين دولار.

وبدأت الفقاعة؛ مثل سائر الفقاعات المشابهة، في البورصات التقليدية الآخذة في الصعود، والمتأصلة بقوة في الواقع الاقتصادي، يقودها نمو الأرباح. وخلال الفترة 1922 - 1927، ارتفعت الأرباح بنسبة 75٪ وصعدت السوق بطريقة متناسبة وإياها. ولم ترتفع قيمة جميع الأوراق المالية خلال هذا الصعود.[3] ومنذ البداية الأولى، كانت سوق العشرينيات منقسمة إلى شعبتين؛ مثل: الاقتصاد الذي تقوم عليه؛ الاقتصاد القديم القائم على صناعات النسيج، والفحم، والسكك الحديدية في حالة معاناة؛ إذ فقد الفحم مكانته أمام النفط والكهرباء، وأصبح نشاط تسيير الشاحنات الجديد ينافس السكك الحديدية ويتخطاها، في الوقت الذي كان فيه الاقتصاد الجديد القائم على صناعة السيارات وأجهزة الراديو والأجهزة المنزلية الاستهلاكية، ينمو بسرعة فلكية. ومن بين الشركات الألف، أو نحوها، وهي المسجلة في بورصة نيويورك، هبط كثير منها وصعد كثير.

وقد برزت البوادر الأولى الدالة على أن هناك عوامل أخرى، نفسية بصورة واضحة، ربما كان لها دور، برزت منتصف عام 1927، مع تخفيف بنك الاحتياطي الفيدرالي ضغوطه إثرَ اجتماع لونج آيلاند. وبدت العلاقة الدينامية بين أسعار السوق ومكاسبها في حالة تغير. وخلال النصف الأول من ذلك العام، وبرغم الوهن الذي اعترى الأرباح، فقد قفزت قيمة أسهم داو من 150 إلى نحو 200 نقطة، وهو ارتفاع بلغت نسبته نحو 30٪. وظل من غير الواضح هل هذه فقاعة أو لا؟ إذ كان من الممكن الزعم بأن الهبوط في المكاسب كان وقتياً - نتيجة كساد متواضع مرتبط بإغلاق مصنع فورد لإعادة تأهيله للتحول من طراز "تي" T إلى طراز "إيه" A - وكان من الممكن التنبؤ بالغيب، على نحو غير معتاد، بتوقع ارتداد المكاسب مرة أخرى في العام اللاحق. وعلى حين كانت السوق ماتزال تسلك سلوكاً مهذباً، فهي ترتفع بمعدل ثابت ولا تصطدم إلا ببضع عثرات قليلة، ومن دون تحركات خاطئة، فيها شيء من السفه والمضاربة المسعورة التي كانت تحدث عادةً.

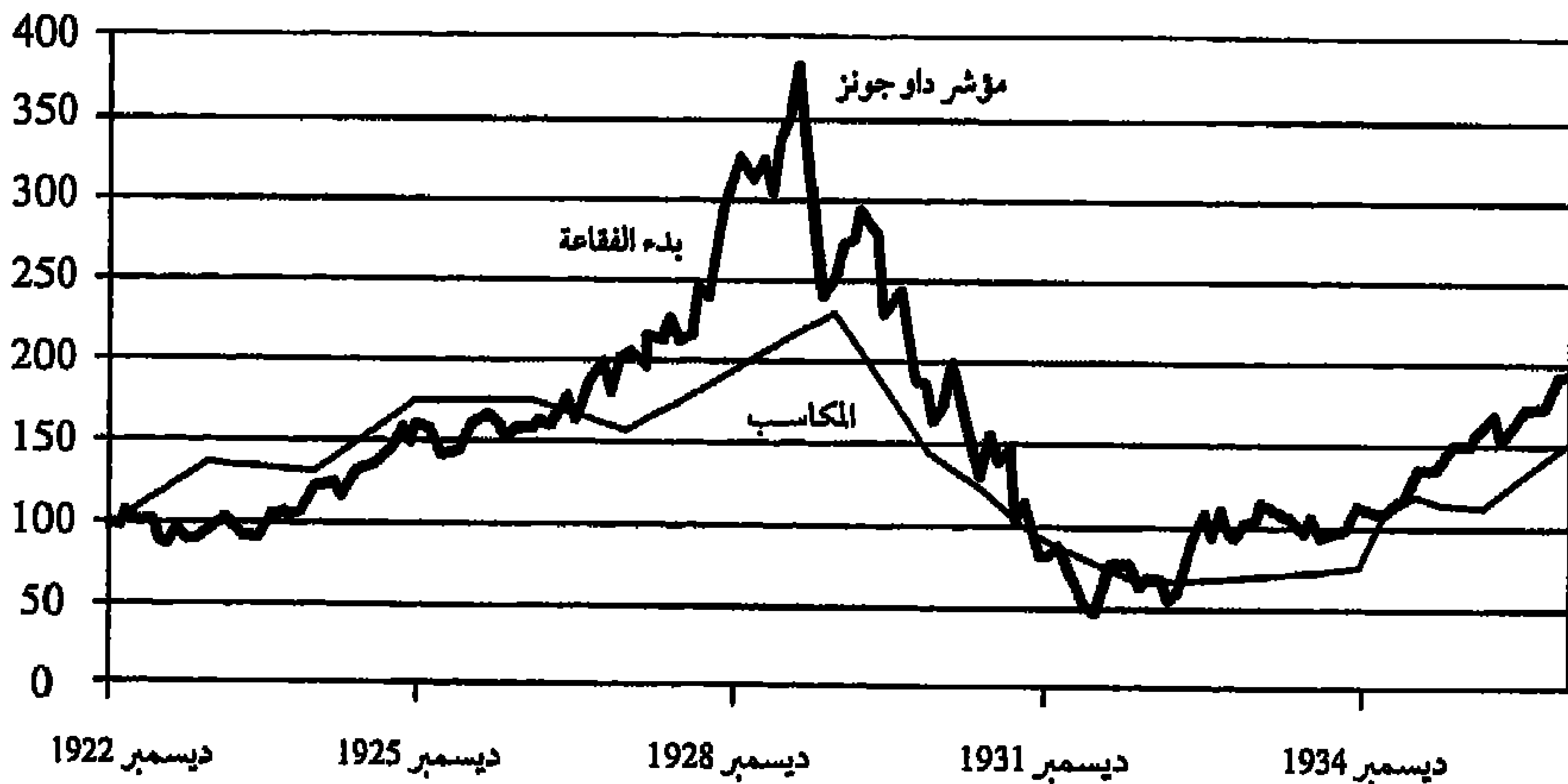
وخلال بدايات صيف عام 1928، ومؤشر داو عند نحو 200 نقطة، بدت السوق بالفعل متحررة من تقيدها بالواقع الاقتصادي، وبدأت تحلق في أجواء عالية من التظاهر والادعاء. وخلال الأشهر الخمسة عشر اللاحقة، صعد مؤشر داو من 200 نقطة إلى قمة عالية بلغت 300 نقطة؛ أي تضاعفت قيمته تقريباً.

لم يكن مظهر الفقاعة بادياً بوضوح في أسعار الأسهم الآن فحسب، بل في حالة صعود بصورة لا تتناسب على الإطلاق وارتفاع إيرادات الشركات؛ فلفترة ما كانت قيم الأسهم تتضاعف، والأرباح تحافظ على تقدمها الثابت بنسبة 10٪ كل عام.

وأظهرت السوق جميع الأعراض التقليدية للهوس: الضيق المطرد في عدد الأسهم الصاعدة، والافتتان على مستوى الأمة بنشاطات وول ستريت، وابتهالات أخذت شكل الموضة لحقبة جديدة، وتعليق كل المعايير التقليدية للعقلانية المالية، وعمليات تسجيل اعتباطية لجحافل من الهواة والمضاربين أصحاب المعلومات الضحلة الذين دخلوا لعبة قمار معتمدين على الشائعات والوريقات التي تحمل بعض النصائح.

الشكل (5)

أسعار الأسهم الأمريكية وأرباح الشركات المساهمة: 1922 - 1936



بدأت الفقاعة في خريف عام 1927.

وجاء عام 1929، فإذا بعدد يتراوح بين مليونين وثلاثة ملايين من الأسر، وواحد من كل عشرة أفراد على مستوى البلاد، قد استثمر أمواله في البورصة ودخل سوق الأوراق المالية. وصارت المضاربة على الأسهم أكثر من تسلية فقط على مستوى الأمة، لقد صارت هوساً قومياً. وقد وصف المحترفون؛ من أمثال: جيسي ليفرمور، هؤلاء المقامرين، على نحو ساخر، بالسمك الصغير. ولكن في الوقت الذي استمرت فيه الفقاعة موجودة، كان أولئك الذين يملكون أقل قدر من المعلومات، هم أصحاب أكبر مكاسب مالية. ويحسب الوصف الذي ذكرته صحيفة نيويورك تايمز فإن «المنتمين إلى العهد القديم، وهم الذين عادةً ما يلعبون في السوق بالورقة والقلم، صاروا شيئاً من الماضي وجانبهم الصواب ومر عليهم الزمن».[4] على حين أن «الجيل الجديد من المضاربين الذين يلعبون معتمدين تماماً على ما تسمع آذانهم، كانوا على حق».

كانت المدينة الأكثر هوساً بالبورصة هي نيويورك، مع أن ديترويت، موطن كثير من "مليونيري السيارات" الجُدد، جاءت تالية إياها في الترتيب بفارق بسيط، تلتهما بلدتان أخريان جديدتان في عالم الثراء؛ وهما: ميامي وبالم بيتش. وقد استولى الافتتان بالبورصة على حياة مدينة نيويورك، مبتلعاً كل شيء آخر إلى جواره. وكما لاحظ كلود كوكبيرن الصحفي البريطاني الذي وصل حديثاً إلى أمريكا وقتذاك، «يمكنك التحدث في موضوعات مختلفة؛ كقانون حظر صنع الخمور، أو هيمنجواي، أو تكييف الهواء، أو الموسيقا، أو الجياد، ولكنك في النهاية تضطر إلى الحديث عن البورصة، وعندئذٍ يصبح الحوار جاداً».[5] كان أي شخص يحاول أن يلقي الشكوك على واقع هذه "الأرض الموعودة"، يجد نفسه ضحية هجوم كما لو كان قد هرطق في أمور العقيدة الدينية أو خان وطنه.[6]

ومع تنامي الحشود المتكالبة على السوق، زادت أعداد مكاتب سماسرة البورصة إلى أكثر من الضعف - من 700 عام 1925، إلى 1600 عام 1929 - وانتشرت سريعاً كالفطر في

جميع أرجاء البلاد في أماكن كثيرة؛ مثل: ستويبنفيل بأوهايو، وإندبندانس بكنساس، وأماريللو بتكساس، وجاستونيا بنورث كارولينا، وستورم ليك بأيوا، وتشيكاشا بأوكلاهوما، وشابونا بإلينوي.[7] وصارت "غرف الاجتماعات" هذه، بديلاً من الحانات التي أغلقت وفق قانون حظر تقديم الخمور في الأماكن العامة، الأبواب المتذبذبة نفسها، والنوافذ القاتمة، والغرف المليئة بسحابات الدخان المؤثثة بمقاعد من خشب الماهوجني وهي التي تمتلئ بسائر أنواع البشر الذين يصعب تصنيفهم، والمنتمين إلى جميع التخصصات ملتفين حول جهاز "التيكر" يتتبعون الشريط وهو يبرز منه؛ حيث يتم عرضه على شاشة كبيرة تقع في واجهة المكتب. كانت الإثارة تكمن في اكتشاف السهم اللاحق الذي سيحذو حذو سهم جنرال موتورز الذي كان قد ارتفع ليبلغ عشرين ضعفَ قيمته الأصلية خلال عقد من السنوات، أو سهم "آر سي إيه" الذي زادت قيمته سبعين مرة. وكانت الصحف مليئة بالمقالات التي تتناول مستثمرين هواة كونوا ثروات بين عشية وضحاها.

كانت هناك قاعدة تحكم الحشود القديمة في وول ستريت، وهي أن أي سوق آخذة في الصعود لا تصاب بالفوضى التامة إلا بعد أن يلعب فيها «ماسحو الأحذية، وخدم المنازل، والكتبة».[8] وبحلول ربيع عام 1928، كان كل أشكال البشر يفتحون حساباً للسمسرة، ووفق إحدى الروايات المعاصرة، فقد دخل البورصة «المعلمون، والخياطون، والحلاقون، وفنيو الآلات، ومندوبو بيع ربطات العنق، و"سمكرية" الغاز، وميكانيكيو المحركات، وطهاة العائلات، ومؤلفو المعاجم». ويتذكر برنارد باروخ، وهو مضارب بالبورصة شغل منصباً رفيع المستوى؛ بوصفه مستشاراً سياسياً، تلك الفترة بقوله في مذكراته: «كان سائقو سيارات الأجرة يخبرونه بالأسهم التي عليه أن يشتريها. وكان باستطاعة الصبي الماسح للأحذية أن يعطيك ملخصاً يومياً للأخبار المالية، وهو يؤدي عمله بالخرقة وملمع الأحذية. وصار شحاذ عجوز، كان يذرع الطريق جيئة وذهاباً أمام مكتبي، وأعتقد بأنني تصدقت عليه بالمال، أنا وآخرون، صار هو الذي يعطيني النصائح الآن حول السوق. وكان للطاهي الذي يطهو لي الطعام حساب مضاربة».[9]

صارت آراء ماسحي الأحذية في الأسهم خالدةً إلى الأبد؛ بوصفها رمزاً لعجائب ذلك الزمان. ومن أشهر تلك الوقائع، واقعة جوزيف كنيدي الذي قرر الخروج تماماً من البورصة وبيع كل ما يملك من أسهم في تموز/ يوليو عام 1929، عندما كان في طريقه إلى وسط المدينة؛ حيث "وول ستريت"، عندما التقى ماسح أحذية زنجياً شديد الحماسة، فصمم هذا الأخير على إمداده ببعض النصائح عن البورصة. فكان قرار كنيدي في النهاية «عندما يأتي زمان يعلم فيه ماسح الأحذية ما يحدث في البورصة بمقدار ما أعلم أنا، فإن الوقت يكون قد حان للخروج منها».[10]

وكان نحو ثلث المضاربين الجُدُد من النساء. وبدأت المقالات التي تتناول الاستثمار تُنشر بصفة منتظمة في المجلات النسائية. وفي الواقع كان شعار المرحلة الذي ظهر في ذلك الوقت، وهو «"الكل" يجب أن يصير من الأثرياء»، قد ظهر أول ما ظهر في عدد آب/ أغسطس عام 1929، في مجلة ليديز هوم جورنال Ladies' Home Journal. وكان محرر المقال، جون جيه. راسكوب، وكان معيناً حديثاً في منصب مدير الشؤون المالية بجنرال موتورز، قد صار الآن راعي مبنى الإمباير ستيت الذي كان مايزال في مراحل التخطيط لبنائه، فطرح مسألة أن أي شخص استثمر 15 دولاراً شهرياً، ثم أعاد استثمار الأرباح، سوف يمتلك ثروة مقدارها 80 ألف دولار بعد عشرين عاماً.

في البداية، استنكرت وول ستريت، التي عرفت دوماً بأنها "قلعة كارهي النساء"، ظهور تلك الفئة الجديدة من المضاربات، وعدتهن «مخفقات أيما إخفاق وكثيرات الشكوى... وعنيدات كالبغال، ومتشككات كالأفاعي ومصممات تصميماً عجيباً على أن يسرن على هواهن».[11] وحتى صحيفة نيويورك تايمز، اضطرت إلى انتقاد بعض سمات هؤلاء المبتدئات؛ مثل: ضعف الذاكرة، والميل إلى تصديق الخرافات، والخرافة.[12] بيد أن النساء سرعان ما صرن من الأهمية بمكان بالنسبة إلى السوق، حتى إن مكاتب السمسرة افتتحت مكاتب خاصة في أبر إيست سايد وفيفث أفينيو وماديسون أو في برودواي بـ "ويست سيفنتيز"؛ كي تخدم بصفة خاصة، هؤلاء الزبونات اللواتي صرن أكثر أهمية.

كان الأبطال الشعبيون الجدد للسوق، هم مشغلو الصناديق المشتركة، وهم عصبة من المضاربين المحترفين، تشبه مديري "صناديق الاستثمارات العالية المخاطر" hedge funds في عالم اليوم. وكانوا عادةً من القادمين من خارج السوق، استهواهم تأسيس بورصة وول ستريت، وجمعوا ثرواتهم بالمراهنة على الأسهم نفسها مستخدمين أموالهم وأموال أصدقائهم، إلا أنهم سرعان ما سيخسرونها.

كان الإخوان "فيشر" السبعة الذين باعوا شركة تصنيع هياكل السيارات التي كانوا يملكونها لشركة جنرال موتورز بمبلغ 200 مليون دولار، ممن أداروا هذا النوع من المشروعات، وكذلك فعل آرثر كاتن، تاجر السلع العجوز الذي كان يعاني ضعف السمع، والقادم من بورصة القمح بشيكاجو، وجيسي ليفرمور، الدب الأكبر المضارب، وكنيدي، الذي كان قد حقق أول مليون بالاستثمار في سهم شركة سيارات الأجرة ذات اللون الأصفر هيرتز، ويحقق أرباحه الآن؛ بوصفه مستثمراً في صناعة السينما.

وكان أكبرهم حجماً على الإطلاق بيلي ديورانت، الذي صار كبير المشجعين في السوق الآخذة في الصعود.[13] كان مؤسس جنرال موتورز الذي تم إقصاؤه، والذي يعمل من مكتبه في طابق مرتفع في بناية تقع على ناصية شارعي برودواي وشارع 75، قد صار الآن متخصصاً في شراء كميات هائلة من الأسهم سراً، ثم الإعلان في نهاية الأمر عن مواقفه لجعل السعر يرتفع، ثم طرحها للبيع عندما تتجمع الجماهير البائسة حوله تطلب شراءها من دون أن تساورها أي شكوك في شأنه. وقد تاجر في الأسهم مراتٍ عدة بكميات كبيرة؛ حتى إنه كان يضطر إلى الاستعانة بعشرين سمساراً مختلفاً، وبلغت العمولات التي دفعها للواحد منهم 4 ملايين دولار سنوياً. وعندما سافر إلى أوروبا، قيل: إن فواتير الاتصال الهاتفي عبر المحيط الأطلسي وحدها بلغت 25,000 دولار أسبوعياً.

وفي وول ستريت، كانت الآراء ماتزال منقسمة حول الأسواق كما كانت دائماً. فقد كان تشارلز إ. ميتشل، رئيس بنك ناشيونال سيتي، أكبر مصرف بالبلاد، يطلق عليه "تشارلي شروق الشمس"؛ نظراً إلى تفاؤله المعدي. كان تشارلز مندوب بيع كرنفالي

للعمل المصرفي الأمريكي، حوّل شركته إلى آلة عملاقة لبيع الأسهم. وظل بول واربورغ، - وهو أحد حكماء العمل المصرفي الأمريكي والأب الفكري لنظام الاحتياطي الفيدرالي - يتنبأ بأن كل هذا سوف ينتهي إلى كارثة، وأصدر أقوى شكوى حزينة في 8 آذار/ مارس عام 1929، قال فيها: «التاريخ، الذي له طريقة مؤلمة في تكرار نفسه، علّمنا أن هذه المضاربة المفرطة في الاتساع لا بد أن تنتهي بانكماش، وحزن مفرط».[14] وحذر من أنه في حال مواصلة الانغماس في إغواءات سوق الأسهم واستمرار حمى المضاربات المنفلتة، فإن الانهيار الذي سيصيب الأسهم في آخر المطاف، والذي من شأنه أن يحدث «انهياراً عاماً، سيكون له تداعيات على البلد بأسره». وقد اتهمه الناس على الفور بأنه «يعرقل مسيرة الرخاء الأمريكي».[15]

كانت الآراء منقسمة داخل الشركة الواحدة نفسها، ففي "مورغانز"، كان توماس لامونت من المؤمنين بالحقبة الجديدة. وألقى راسل ليفينغويل، نائب وزير الخزانة الأمريكي الأسبق، الذي صار شريكاً عام 1923، باللوم على نورمان وسترونج في حدوث الفقاعة. وفي آذار/ مارس عام 1929، وفي اليوم نفسه الذي أصدر فيه واربورغ إعلانه المنذر بالشؤم، تنبأ ليفينغويل لامونت: «لقد حرث مونتي وبن الريح، وأتوقع أن علينا أن نحصد نحن الزوابع... وأعتقد بأننا سوف نواجه أزمة ائتمان عالمية».[16]

كانت الصحافة المالية على خلاف مع الرجلين اللذين يعملان على تغطيتها. ففي الوقت الذي كانت فيه صحيفتا جورنال أوف كوميرس Journal of Commerce، وكوميرشال آند فاينانشال كرونيكل، تدقان ناقوس الخطر محذرتين من «حمى المضاربة»،[17] ظلت صحيفة وول ستريت جورنال على إيمانها، وإصرارها على أن «هناك كثيراً من الأسباب الكامنة التي تسوغ ارتفاع حجم السوق أضعافاً عدة، على ما كانت عليه منذ عقد مضى».[18] وثمة عدد من المقالات الافتتاحية، تناولت هذه الجوانب بالصحف الرئيسية. فقد حذر ألكساندر دانا نويز، ذو "العوينات" والمحرر المالي المتخصص لدى صحيفة نيويورك تايمز، والذي كان يراقب السوق منذ أربعين عاماً، من أن «المضاربة على

الأسهم بلغت مرحلة فاقت في خطورتها كل حد»،[19] على حين عنونت صحيفة واشنطن بوست مقالها الافتتاحي «الآلاف من مشتري الأسهم معرضون لخسائر جمة».

وفي المقابل، كانت صحيفة نيويورك ديلي ميرور، مأخوذة تماماً برؤيتها للمستقبل حتى إنها لم تكن قادرة على كبح تحليقها في أجواء البلاغة، وكتبت تقول:

سوق البورصة المسيطرة والآخذة في الصعود هي بالضبط رهان أمريكا على أنها لن تمتنع عن الإنفاق، تلك الأفكار العظيمة لن تذوي، وهذا الطموح لن يكف عن التحليق عالياً بجناحيه، هذا الغد يختلج بآلام النمو. والمولعون بالمنحنيات البيانية، والملوحون بالخرائط، وراصدو الإحصائيات قد تصرخ أقلامهم بصوت أجش وبعاطفة مخالفة، أما المتشائمون مالياً فقد تجدهم يحذرون من يوم الدينونة، ولكن تلك التقارير القليلة غرقت وسط صياح فرحة شرائط "التيكر" وحفيف أوراق مالية تصعد قيمتها لتناطح السحاب. إننا نراهن على استمرار الرخاء، وتوظيف العاطلين كافة من دون استثناء، وعلى سعة في الإنفاق لا يعتريها التضاؤل - على حمولات الشحن، وإنتاج السيارات، والتوسع في البث الإذاعي - على تطوير الطيران، وإنتاج المحاصيل، وأسعار لحوم الأبقار، وعلى مبيعات تُطلب بالبريد وتجارة تجزئة متينة البنيان.[20]

ومن واشنطن جاءت موجة عداء كبرى كان على وول ستريت أن تواجهها.[21] فقد كان جميع المسؤولين الماليين الكبار في الحكومة يعتقدون بأن الأسهم وقتئذٍ في فقاعة المضاربة، كان الجميع كذلك، ماعدا الرئيس كالفن كووليدج؛ ولسبب ما، غير مفهوم حتى لأفراد إدارته، بدا "كال الصامت" سعيداً غير قلق بالتطورات التي تشهدها وول ستريت. ففي شباط/ فبراير عام 1929، وبينما هو يتأهب لمغادرة البيت الأبيض، أعلن أن الأسهم «زهيدة الثمن بسعرها الحالي»، وأن الأحوال على ما يرام تماماً، وربما كان ذلك قد قاله ليغيظ خلفه، هربرت هوفر.

كان الرئيس الجديد مشهوراً بعدائه الصريح للمضاربة في وول ستريت؛ حتى إنه في يوم ترشيحه لمقعد الرئاسة، هبط مؤشر البورصة 7٪. وواجه الرئيس مأزقاً مثل كل الذين كانوا في واشنطن. ففي الوقت الذي كان يعتقد فيه بأن السوق اليوم تعيش في عالم من الخيال، بدا الاقتصاد الذي يستندون إليه "متعافياً" تماماً وفي صحة جيدة. وكان من المستحيل تقريباً أن يصوغ تعليقاته بطريقة قد تعيد البورصة إلى الحضيض ثانية؛ وإلا فقد كان معنى ذلك الإضرار بالاقتصاد، وأن يجعل من نفسه عُرضةً للاتهام بتقويض الحلم الأمريكي.

ولذا، كان هوفر يشعر بأنه مدفوع للتعامل بحرص وتلك المسألة الشائكة؛ ففي ربيع عام 1929، دعا محرري كبريات الصحف الأمريكية إلى واشنطن للاستعانة بهم في نصرة قضيته وهي التحذير من مخاطر المضاربة؛ وأرسل هنري روبنسون، رئيس "فيرست سيكيوريتي ناشيونال بنك" First Security National Bank، في لوس أنجلوس؛ ليكون مبعوثه الشخصي إلى وول ستريت؛ للتحذير من أن السوق غير قائمة على أساس متين، وواصل الضغط على صديقه أدولف ميللر كي يستخدم مجلس الاحتياطي الفيدرالي ما لديه من أسلحة إجرائية؛ لتفريغ تلك الفقاعة. ولكن كل هذا كان من دون جدوى.

كان أندرو ميلون، أقل نجاحاً في وزارة الخزانة. وبحلول عام 1929، كان قد خدم مع ثلاثة رؤساء، وحصل على لقب أفضل وزير خزانة منذ ألكساندر هاملتون. ولم يكن حزنه وكآبته يرشحانه ليكون الشخصية المسؤولة عن مثل هذه الوفرة الاقتصادية. والحقيقة أن معظم إنجازاته على الصعيد العام، كان مسألة حظ؛ ففي عام 1921، ورث الرجل اقتصاداً كان مايزال يعاني آثار حرب انتهت لتوها. وأتاح له تقسيم أرباح السلام، تخفيض الإنفاق العام إلى النصف تقريباً، وفي الوقت نفسه قام بتخفيض ضرائب الدخل وتخفيض الدين القومي من 24 ملياراً إلى 16 ملياراً من الدولارات. وعلى صعيد الشؤون المالية الدولية، ترك شؤون العملة كافة لبنجامين سترونج؛ وبالمثل، وبرغم أنه كان عضواً في مجلس الاحتياطي الفيدرالي، فقد كان عادةً

ما يغيب عن مداولاته؛ وكان معظم إنجازات الاحتياطي الفيدرالي على صعيد السياسة النقدية، يعود إلى سترونج، أما إسهام الولايات المتحدة في حل مشكلة الإصلاحات وعمليات التعمير فكان في الغالب يعود إلى جهد رجال أعمال ينتمون إلى القطاع الخاص؛ من أمثال: دوز ويونج Dawes and Young. وكان في استطاعة ميلون، أن يزعم أنه لعب دوراً رئيسياً في إعادة جدولة ديون الحرب على الحلفاء. ولكن الجزء الذي تحمله البريطانيون من الصفقة، كان في منتهى القسوة، ولم يوافقوا عليه إلا لأنهم كانوا متعطشين إلى استعادة مكانتهم؛ بوصفهم مركزاً لمعيار الذهب. وحتى مع ذلك، لم يكن الفرنسيون قد صدقوا تسويتهم.

بدا ميلون المعاق عاطفياً، وهو الذي كان مطلقاً منذ فترة طويلة، وقد حُرم من رؤية أبنائه، كمن يجد سلواه الأساسية في الهوس بجمع الأعمال الفنية. وبحلول أواخر العشرينيات، استولت هوايته على حياته وانفصل بغرابة عن دوره وزيراً للخزانة؛ ومن أمثلة ذلك: أنه عندما كان بالمصادفة البحت في باريس في خضم أزمة العملة الفرنسية في أيلول/ سبتمبر عام 1926، استقبله إميل مورو اليائس، وهو الذي لم يستطع أن يمنع نفسه من ملاحظة أن ميلون، بدا متململاً خلال مناقشاتها، و«لم تبدُ عليه الحياة نوعاً ما، إلا أمام لوحة فراجونار Fragonard، المعلقة على حائط مكتب مورو».[22]

واتهم ميلون، في نهاية الأمر بأنه شجع السوق على أن تتضخم بدافع من رغبة محض منه في تضخيم ثروته الخاصة. ولكن هذا ليس رأياً منصفاً؛ فهو بينه وبين نفسه كان مدركاً أن الأسهم في حالة فقاعة. غير أن خبرته؛ بوصفه أحد أعظم الماليين في البلاد، أقنعته بأنه ليس في استطاعة الاحتياطي الفيدرالي أو أي جهة أخرى أن تفعل شيئاً حيال ذلك، فقد أبدى لأحد زملائه في مجلس الاحتياطي الفيدرالي بملحوظته الآتية: «عندما يغير الأمريكيون طريقة تفكيرهم، سوف تتوقف هذه المضاربة الهوجاء، ولكنْ، ليس قبل ذلك».[23] وبعد أن اتخذ قراره بأن محاولة إقناع المتعاملين والسوق بالتهدئة تعد مهمة مستحيلة، وأنه إذا أخفق في ذلك فسيبدو أحمق، انتظر حتى تحرق تلك الموجة نفسها، ولم

يكن يدلي بالتصريحات إلا قليلاً. وفي آذار/ مارس عام 1929، أعلن بالفعل أنه فكر أن الوقت مناسب؛ كي يشتري المستثمرون سندات، لكن هذا الإعلان أُصدِر على استحياء حتى إن أولئك القلائل الذين أعاروه انتباههم تندروا على نصيحة ميلون، بقولهم: «الرجال الأفاضل يفضلون السندات».

لم يكن الرجال الموقرون في كابيتول هيل، متحفظين تماماً؛ ففي شباط/ فبراير وآذار/ مارس عام 1928، عقدت لجنة العمل المصرفي والعملة بمجلس الشيوخ جلسات استماع دارت حول قروض السماسرة. وخلال الفترة من آذار/ مارس إلى أيار/ مايو، افتتحت اللجنة المناظرة لها في مجلس النواب، تحقيقاً خاصاً بها حول المضاربة على أسهم السوق؛ وكان المشهد إجمالاً محرجاً ومسلياً بعض الشيء. كان من المؤلم أن تشاهد النواب الطيبين وهم يتحركون في مختلف الاتجاهات محاولين فهم أعمال نظام مالي معقد، ويطرحون أسئلة حمقاً على مرأى ومسمع من الخبراء والمتخصصين. غير أنه كان هناك أمر يدعو إلى الإعجاب في هذا، وهو أنهم نقلوا حالة الحنق والغضب، وهي التي تنتاب رجل الشارع إزاء سخافات وول ستريت.

ويمثل الحوار الآتي نوعية المناقشة والحالة المزاجية داخل الكونجرس.[24] ففي منتصف جلسات الاستماع، خرج السيناتور إيرل مايفيلد Earle Mayfield، فجأة بفكرة ملهمة مفادها: لماذا لا نحظر أعمال المضاربة على الأسهم كافة؟

سيناتور مايفيلد: حسناً، بدلاً من استعجال كل تلك التغيرات المتنوعة في القانون، لماذا لا تحظرون المقامرة على الأسهم والسندات في بورصة نيويورك للأوراق المالية؟ وبهذه الطريقة يمكنكم اختصار الطريق نحو حل المسألة. فقط أوقفوها.

سيناتور بروكهارت: حسناً، ليس لدي أي اعتراض على القيام بذلك. ولكن السيناتور كوزينز، خلال مناقشته للأمر، قال: إننا بحاجة إلى سوق؛ سوق مشروعة للأسهم والسندات.

سيناتور مايفيلد: احتفظوا بالسوق المشروعة، ولكن امنعوا المقامرة...

سيناتور إدج: هل يفكر سيناتور تكساس بجدية في تمرير مشروع قانون يحظر ذلك؟

سيناتور مايفيلد: هناك الملايين من الدولارات في صورة أسهم وسندات تباع كل يوم على يد أناس لا يمتلكونها ولا يفكرون البتة في امتلاكها. هذه مقامرة صريحة في السوق.

سيناتور بروكهارت: لا توجد مشكلة على الإطلاق في حظر القمار... فلدينا قانون يحظر القمار بلعب البوكر، ويمكننا أن نصدر قانوناً ضد المقامرة بالأسهم.

وتواصلت المناقشات خلال جلسات الاستماع، في محاولة لوضع خط فاصل دقيق بين الاستثمار والمقامرة. وأخيراً، ظن السيناتور كارتر جلاس، وهو أحد مهندسي نظام الاحتياطي الفيدرالي ووزير الخزانة خلال العامين الأخيرين من عهد إدارة الرئيس ويلسون، أنه وجد الحل. كان هناك سهم اشتراه في كانون الثاني/ يناير الماضي بمبلغ 108 دولارات فقط، والآن يباع في السوق بـ 69 دولاراً. فهتف يقول: «والآن بماذا يمكن أن نسمي هذا الأمر إلا أنه قمار؟».

لقد كان ذلك مسرحاً عظيماً، تُعرض فيه، بحسب مجلة تايم، مسرحية تجمع بين «فن الخطابة، والأخلاقيات، والمصطلحات الريفية»،[25] وقد أدى فيها الكونجرس الأمريكي أداءً طيباً جداً: إعادة تمثيل للمسرحية الأخلاقية القديمة التي جعلت الجمهورية منقسمة على نفسها منذ تأسيسها بين أولئك؛ من أمثال، هاملتون، وهم الذين كانوا يعتقدون بأن الثروة الهائلة هي مكافأة ينالها من يخوضون المخاطر، وبين هؤلاء؛ من أمثال: جيفرسون، ممن آمنوا بأن الرخاء يجب أن يكون هو الجزاء الأوفى للعمل الشاق والاقتصادي القوي.

وجاءت أقوى الدعاوى لعمل شيء من الشيوخ الممثلين للولايات الزراعية بالغرب الأوسط والسهول العظمى: بوراه من أيداهو، ولا فوليت ولينرووت من ويسكونسن، وبروكهارت من أيوا، وباين من أوكلاهوما، ومايفيلد من تكساس. وكانت

لهم جذورهم في تلك الأنحاء من البلاد التي طالما كانت تبدي شكوكاً في رجال البنوك، وكانت آراؤهم متضاربة إزاء ما يتعلق بقوة المال في الحياة الأمريكية. وكان ناخبوهم، وهم من المزارعين، قد عانوا أوقاتاً عصيبة طوال معظم العقد الفائت من انخفاض أسعار السلع وبدأوا الآن يحرمون من الائتمان؛ لأنه تحول نحو سوق البورصة. ولكن النواب بدأوا بالتدريج يدركون أنهم لن يجلبوا لأهالي ولاياتهم إلا خراباً أكبر لو أنهم ضغطوا للتضييق على الائتمان؛ لإرغام أسعار الأسهم على الهبوط.

وهكذا، لم تحقق جهود الكونجرس للسيطرة على المضاربة إلا أثراً محدوداً، ماخلا لغة شديدة الحماسة عظيمة البلاغة. وفي شباط/ فبراير عام 1929، تقدم السيناتور توم هيفلين، من ألاباما بمشروع قرار يطلب فيه إلى مجلس الاحتياطي الفيدرالي السيطرة على المضاربة، ودوى صوته كالرعد في أرجاء مجلس الشيوخ: «لقد أصبحت وول ستريت أكبر مركز للقمار غير المشروع في العالم أجمع... هي الحضن الدافئ والمرتع الخصيب لأسوأ أشكال المقامرة التي وصمت بلادنا على مر التاريخ». وواصل حديثه قائلاً: «لقد ذبح "يانصيب" ولاية لويزيانا بضع مئات ممن اشتروا تذاكره، ولكن عمليات القمار في بورصة نيويورك تذبح مئات الألوف... والحكومة مُلزَمة تجاه شعبها بوضع نهاية لهذا الشر المستطير الذي يحيق به».[26]

وهكذا، ترك الأمر لمجلس الاحتياطي الفيدرالي؛ ليصارع معضلة كيفية تفريغ فقاعة الأسهم من دون إعاقة الاقتصاد. ولما أدرك المجلس أن تيسير السياسة الائتمانية الذي تم في منتصف عام 1927، كان خطأً بالغاً، رفع أسعار الفائدة من 3.5٪ في شباط/ فبراير عام 1928، إلى 5٪ في تموز/ يوليو عام 1928. ولكن إثر أن بدأت البورصة تضع قدمها الثانية على الدرجة العليا لسلم الصعود منتصف عام 1928، التزم الاحتياطي الفيدرالي الصمت واختفى من المشهد، وانقسم انقساماً عنيفاً حول أسلوب رد الفعل الملائم.

كانت أي إجراءات أخرى تهدف إلى إنزال البورصة وإعادتها إلى الأرض ثانية، كفيلة بإحداث دمار موازٍ بالاقتصاد، ولاسيما للمزارعين. وعلاوة على ذلك، كانت رؤوس الأموال قد بدأت تتدفق ثانية، وهي آتية من خارج البلاد، وقد جذبتها العائدات الاستثمارية إلى بورصة وول ستريت. فإذا قام الاحتياطي الفيدرالي برفع أسعار الفائدة الآن، فإن هذا سوف يجذب إلى الداخل مزيداً من الذهب، بل ربما أرغم الجنيه الإسترليني على الابتعاد عن معيار الذهب.

كان بنجامين سترونج، مايزال يناضل حتى النهاية في تلك القضايا. وكان مستعداً للتسليم بأنه كان من الخطأ تأجيل تقييد الائتمان كل تلك المدة في بدايات عام 1928؛ ومن ثم ترك سوق البورصة تحصل على الدعم الكافي للعمل بفاعلية. ومع ذلك، فإنه خلال الأسبوع الأخير السابق على وفاته، بدأ يزعم أن على الاحتياطي الفيدرالي ألا يضيق على الائتمان أكثر من ذلك، وإنما عليه أن يتنحى جانباً على أمل أن تأكل تلك الهوجة نفسها.[27]

كان خليفة سترونج، في الاحتياطي الفيدرالي بنيويورك، هو جورج ل. هاريسون George L. Harrison، وكان محامياً يبلغ من العمر اثنين وأربعين عاماً، ويحمل شهادات استحقاق وجدارة لا يختلف عليها اثنان. وقد قضى هاريسون، الذي وُلد في سان فرانسيسكو، وهو ابن لعقيد في الجيش، طفولته متجولاً هنا وهناك؛ إذ أُرسل والده للخدمة في حصون متنوعة في سائر أنحاء البلاد. أصيب بالعرج منذ طفولته نتيجة سقطة؛ فكان يتجول مستخدماً عصا مشي غليظة. التحق بجامعة ييل؛ حيث زامل "الجمهور الملائم" وصار عضواً بجمعية "سكل آند بونز" (الجمجمة والعظمتان)، وهي جمعة سرية تضم صفوة أبناء المجتمع، والمفترض فيها أن تكون مدخلاً لهم نحو قمة مستويات الأعمال والحكومة. كان زميله في الغرفة في جامعة "ييل" وكذلك صديقه المقرب روبرت تافت، نجل الرئيس وليم تافت، وقد واصلا مسيرتهما معاً فدرسا معاً في كلية الحقوق بجامعة هارفارد. وبعد أن تخرج بترتيب قريب من أوائل دفعته، عُرض على هاريسون، وظيفة

كاتب بالمحكمة العليا تحت رئاسة قاضي العدالة أوليفر ويندل هولمز، وهو منصب سيخلفه فيه هارفي باندي، والد الأخوين باندي، وليم وماك جورج، وخلفه "ألجر هيس" (Alger Hiss)، المسؤول الحكومي الكبير بوزارة الخارجية، وهو الذي اتهم بعد ذلك، بالتجسس لحساب السوفييت.[28]

انضم هاريسون، إلى مجلس الاحتياطي الفيدرالي بصفة مستشار عام مساعد عام 1914، بعد افتتاحه بفترة قصيرة، وفي عام 1920، أقنعه بنجامين سترونج، بالمجيء إلى بنك نيويورك الفيدرالي؛ ليكون نائباً له. كان هاريسون بمظهره الطلابي ورأسه الضخم وشعره المموج، وعينيه الزرقاوين الباشتين وأسلوبه الدافئ السخي، عزباً مؤمناً بالعزوبية، يعيش في جناح صغير بنادي ييل، وكان يهوى قضاء أمسياته في لعب البوكر مع أصدقائه. ولما كان جاهزاً تماماً للوظيفة، فقد بدا أنه سيكون الاختيار البدهي لسترونج؛ فشارك رئيسه في التوجه نحو الساحة الدولية؛ بوصفه نائباً للمحافظ والمسؤول عن التعاملات اليومية والبنوك المركزية الأوروبية، وقد كون هاريسون، علاقات عمل وثيقة بكل من: مونتاجو نورمان وإميل مورو.

ومع ذلك، كان ملء الفراغ الذي خلّفه سترونج، برحيله يمثل مهمة ثقيلة. ومثلما أوضح ذلك راسل ليفينجويل شريك مورجان؛ حيث قال: إن هاريسون كان يتصف بعيب مزدوج؛ كونه «صغير السن وحديث العهد»،[29] وفي الوقت نفسه كان؛ بوصفه يتمتع بحماية سترونج، «وريثاً لكل التناقضات التي خلّفها "بن"، المسكين وراءه».[30] وكذلك كانت لهاريسون، شخصية مختلفة تماماً عن سلفه؛ فعلى حين كان سترونج، قوياً وعدوانياً، كان هاريسون، دمث الأخلاق، لطيف المعشر يتصف بالحذر والدبلوماسية. وكان سترونج، صاحب مزاج عصبي ولم يكن صبوراً على عدم كفاءة مرؤوسيه، أما هاريسون، فعلى النقيض من ذلك؛ حيث كان يجد مشقة في طرد أي شخص من العمل. ولم تكن الشكوك تحيط بموقف سترونج، من أي قضية تطرح ولم يكن يخجل من المواجهة، على حين كان هاريسون، يؤمن بإمساك العصا من المنتصف.

خلّفت وفاة سترونج، فراغاً سياسياً داخل المنظومة ككل. كان رئيس إدارة المجلس، روي يونج Roy Young، وهو الذي وُلِّي هذا المنصب خلفاً لـدانيال كريـسينجر، أواخـر عام 1927، رجلاً مصـرفياً متورد الوجه مبتهجاً دوماً من ولاية مينيـسوتا، ويهـوى إمتـاع الناس برواياته. وبوفاة سترونج، بدأ يونج، عـن عمـدٍ تـام في اسـتعادة الزعامـة؛ لتأكيـد سيطرة واشنطن ثانية على عملية صناعة القـرار، أو بحـسب تعبـيره،[31] «الارتقـاء بمكانـة المجلس داخل المنظومة».[32]

بدأت الأغلبية داخل المجلس في واشـنطن؛ ومـن بـين أفرادهـا: يـونج، وميللـر، وهاملين، وهم المحافظون أنفسهم الذين كانوا مؤيـدين بـشدة لرفـع أسـعار الفائـدة؛ لكبح جماح المضاربة في البورصة الذي زاد على الحد، الآن تتحول عن آرائهـا؛ وخـشية أن يؤدي رفع سـعر النقود في تلك المرحلة إلى الـضرر بالاقتـصاد، مـن دون أن يكـبح جماح هوجة البورصة في وول ستريت، وبدأ أفراد هذه الأغلبية الآن، يضغطون؛ بهدف اتخاذ "إجراء مباشر" ضد المضاربين.

وبحلول أوائـل عـام 1929، لم تعـد الفقاعـة مـشكلة تواجـه الاحتيـاطي الفيـدرالي فحسب، بل صارت أيضاً مشكلة يعانيها معظم البنوك المركزية في أوروبا. كانت نيويورك تمتص داخلها رؤوس أموال قادمة من الخارج، في وقت كانت أوروبا فيـه مـاتزال شـديدة الاعتماد على الأموال الأمريكية. وكانت أضعف الروابط ألمانيا وغيرها من البنوك المركزية الأوروبية. ولكن بنك إنجلترا المركزي، كان بصدد خسارة الذهب أيضاً؛ فعـلى حـين أنـه أوائل عام 1928، كان ذلك البنك يحتفظ بما يزيد عـلى 830 مليـون دولار في احتياطياتـه، وهو المبلغ الأعلى منذ انتهاء الحرب، فإن هذا الاحتياطي هبط مع بـدايات عـام 1929، إلى ما دون 700 مليون دولار، بل كان مايزال في تناقص. وفي الأيام الخوالي، عندما تعرضـت احتياطياته من الذهب للتقلص، كان أول ردود أفعـال نورمـان، أن ضـغط عـلى صـديقه سترونج؛ لكي يخفف من سياسة الاحتياطي الفيدرالي. والآن وقـد صـار مـدركاً بقـوة أن

وول ستريت في تصاعد، ولم يعد أحد قادراً على ملاحقة صعودها، بدأ يفكر في استراتيجية مختلفة تماماً.

وصل نورمان، إلى نيويورك في السابع والعشرين من كانون الثاني/ يناير متسلحاً باقتراحه الجديد. وعندما التقى هاريسون في المجلس الفيدرالي بنيويورك، أدهش نورمان الجميع بمناداته برفع حاد لأسعار الفائدة الأمريكية، ربما بنسبة 1٪، أو حتى 2٪، ورفع نسبة الفائدة على سعر "الخصم" إلى 7٪. كان على المجلس أن يحاول كسر "روح المضاربة"، و"قهر" البورصة بالتضييق بقوة على الائتمان. وإثر حدوث تحول نفساني، فإنه من الممكن بعد ذلك تخفيض أسعار الفائدة مرة أخرى؛ ليعود تدفق الأموال إلى أوروبا. واعتقد نورمان؛ لسبب أو لآخر، بأن الاحتياطي الفيدرالي يمكنه تفريغ الفقاعة بإجراء شق جراحي، يعيدها إلى الواقع ثانية، من دون أن يضر ذلك بالاقتصاد. لكن هذه الفكرة كانت شديدة السخف؛ فالسياسة النقدية لا تعمل وكأنها مبضع جراح، بل مطرقة ثقيلة. فلم يكن في وسع نورمان، التأكد من مقدار الارتفاع اللازم في أسعار الفائدة الذي من شأنه أن يكبح جماح البورصة، أو أن يجزم بأي قدر من اليقين بمدى تأثير ذلك في الاقتصاد الأمريكي.

ومع ذلك، كان نفوذ نورمان، من القوة، بحيث جعل هاريسون، يقتنع بالفكرة، إلا أنه مع ذلك، حذر نورمان، من أنه منذ وفاة سترونج، تغيرت الأمور داخل الاحتياطي الفيدرالي. فقد صار الصراع بين الاحتياطي الفيدرالي وبين مجلس نيويورك الفيدرالي أشد مما كان عليه في الماضي. وأصبح هناك الآن اتفاق عام على أن الولايات المتحدة تواجه فقاعة بورصة. غير أن النظام منقسم على نفسه انقساماً خطيراً حول أسلوب مواجهتها. فعلى حين ترغب بنوك الاحتياطي في رفع أسعار الفائدة، أصبح المجلس الآن هو الذي يقاوم الفكرة، وقد صار أكثر عدوانية في اتباع أسلوبه الخاص به. وخرج هاريسون نفسه، لتوه من صدام بالمجلس، حول مسائل خاصة بالتشريع القضائي؛ حيث حذره رئيس المجلس "يونج"، من أنه وأعضاء المجلس الآخرين «لم يعودوا في حاجة إلى أن يكونوا أداة فحسب؛ لإضفاء شرعية زائفة، أو "بصمجية" لتمرير القوانين».[33] وحث هاريسون،

نورمان، على زيارة واشنطن – وهي التي كان حتى وقتنا هذا يتجاهلها – وبناء علاقات طيبة بالمجلس، لو أنه أراد الاستمرار في التأثير في السياسة الائتمانية للولايات المتحدة.[34]

وفي الخامس من شباط/ فبراير، توجه هاريسون، بنفسه متسلحاً بمناقشاته مع نورمان، لواشنطن واقترح على يونج، الاستراتيجية التي طرحها نورمان، بالضبط. واستبعد هاريسون، الفكرة التي كان رئيسه السابق سترونج، يناصرها خلال الشهور الأخيرة من حياته، وهي أن يجلس الاحتياطي الفيدرالي منتظراً في سلبية "ويدع الموقف يستمر إلى أن يصحح نفسه بنفسه"، وإنما بدأ يضغط الآن لاتخاذ "إجراء قاطع حاد"، برفع أسعار الفائدة بنسبة 1٪؛ وخلص هاريسون، إلى استنتاج – كما سيوضح هو لاحقاً – مفاده: أنه من الأفضل «أن تهوي سوق البورصة من الطابق العاشر الآن، بدلاً من أن ننتظر حتى تهوي من الطابق العشرين بعد ذلك».[35] وإثر انكسار حدة حمى المضاربة، يمكن بعد ذلك تخفيض سعر الفائدة ثانية.[36] وفي اليوم اللاحق، ظهر نورمان أيضاً، في واشنطن، حاملاً الرسالة ذاتها. ولم يستطع أعضاء المجلس أن يمنعوا أنفسهم من التعليق على النفوذ الذي يغلب عليه طابع الشر، وهو الذي يبدو أنه مارسه على مجلس نيويورك الفيدرالي – بداية على سترونج ثم على هاريسون الآن – وعلق أحد المحافظين لاحقاً على ذلك قائلاً: إن هاريسون، «كان يعيش ويتنفس؛ من أجل نورمان».[37]

في الوقت الذي كان هاريسون ونورمان، يضغطان فيه؛ لرفع أسعار الفائدة، واصل المجلس حملته لاتخاذ إجراء مباشر. وفي الثاني من شباط/ فبراير، أصدر توجيهاً لجميع البنوك الأعضاء فيه بضرورة عدم الاقتراض من المجلس «بغرض تقديم قروض مضاربة أو بغرض الاستمرار في قروض مضاربة». وبعد ذلك بأربعة أيام، جعل هذا التوجيه عاماً. وهبط مؤشر داو، بمقدار 20 نقطة على مدى الأيام الثلاثة اللاحقة، ولكنه سرعان ما استعاد عافيته، وبنهاية الأسبوع عاد ثانية إلى قيمه المرتفعة. وكان أفضل إيجاز لاتجاه السوق ما كُتب في مقال افتتاحي في صحف "هيرست"، جاء فيه: «إذا كان شراء السهم

وبيعه أمراً خاطئاً، فإنه يجب على الحكومة أن تغلق البورصة، أما إذا لم يكن كذلك، فإن على مجلس الاحتياطي الفيدرالي أن يعنى بشؤونه الخاصة».[38]

وقد غادر نورمان، الولايات المتحدة عائداً إلى بلاده في منتصف شهر شباط/ فبراير، وقد هزته رحلته تلك؛ ففي الأيام الخوالي، وخلال زياراته للولايات المتحدة، كان يحس بروح الأخوة والمودة، وكان صديقه سترونج، دائماً ما يمارس عليه تأثيراً هادئاً، أما في هذه المرة، فقد عاد إلى بريطانيا والقلق ينتابه. لقد كانت تلك الأيام «أصعب أيام قضاها في أمريكا طوال حياته»[39] حسبما قال لزملائه. لقد اكتشف أن رجال البنوك المركزية الأمريكية مشلولون بعدم قدرتهم على حسم الأمور؛ «فلم يكن هناك قائد»، وداخل منظومة الاحتياطي الفيدرالي، كان الأعضاء «مختلفين مع بعضهم بعضاً، ومنجرفين مع التيار، من دون أن يعلموا ماذا يفعلون». وفي خطاب أرسلت نسخ منه إلى كثير من رؤساء البنوك المركزية الأوروبية، كتب يقول: «إنه فقد الأمل في الحصول على رؤية أوضح لما يحدث في الولايات المتحدة؛ حتى إنه عاد إلى شعور أعمق بالارتباك والغموض».[40]

في تلك الأثناء، كان الصراع بين المجلس وفيدرالي نيويورك، على أشده في الولايات المتحدة. ففي الحادي عشر من شباط/ فبراير، صوت مديرو فيدرالي نيويورك بالإجماع على رفع أسعار الفائدة بمقدار 1٪؛ لتصبح 6٪. واتصل هاريسون بيونج في واشنطن لإبلاغه بالقرار، وكان مقراً في الوقت نفسه بحق المجلس في إلغائه. وطلب يونج، فسحة من الوقت لتدبر أمر هذه المبادرة، غير أن هاريسون أصر على الحصول على إجابة قاطعة في اليوم نفسه. وبعد ثلاث ساعات من الاتصالات الهاتفية جيئة وذهاباً، حاول فيها يونج، من دون جدوى إقناع هاريسون، بألا يضطره إلى الدخول في صراع ضده، اتصل به في نهاية الأمر؛ ليقول له: إن المجلس صوت بعدم إجازة المبادرة. وعلى مدى الشهور الثلاثة اللاحقة، صوت المديرون في نيويورك عشر مرات لمصلحة رفع الفائدة، وفي كل مرة كانت واشنطن، تُلغي القرار.[41]

أصاب الشلل الاحتياطي الفيدرالي الآن؛ جرّاء حالة المواجهة بين ذراعيه الرئيستين؛ فقد ظل المجلس يصر على أن الطريقة الصحيحة لتفريغ الفقاعة تكون من خلال "إجراء مباشر": التحكم في القروض، وبخاصة القروض التي تمنح للمضاربين، أما نيويورك فكانت تصر بالقدر نفسه على أن مثل هذه السياسة، لن يفلح، وأن من المستحيل التحكم في استعمال القرض إثر مغادرته أبواب الاحتياطي الفيدرالي. وفي هذه الأثناء كان إيقاع المضاربة في تسارع.

ولم يفلح الاحتياطي الفيدرالي في السيطرة حتى على بنوكه الرئيسية، فضلاً عن السيطرة على سيكولوجية القطيع أو الجمهور. وفي نهاية آذار/ مارس، أُعلن أن إجمالي القروض الممنوحة للمضاربين، زاد إلى ما يقرب من 7 مليارات دولار، وكادت السوق تنهار؛ فالخوف من اتخاذ الاحتياطي الفيدرالي لإجراء قاسٍ، بأن يقلّص مقدار الائتمان الممنوح للبورصة، دفع سعر الفائدة على القروض الممنوحة للمضاربين، إلى أكثر من 20٪. ولكن تشارلي ميتشل Charlie Mitchell، رئيس ناشيونال سيتي بنك، وهو نفسه أحد أعضاء مجلس إدارة فيدرالي نيويورك، تحدى المجلس بأن دعا إلى عقد مؤتمر صحفي أعلن فيه أن مصرفه سوف يضخ 25 مليون دولار إضافي في قروض السماسرة لدعم البورصة. وبعد ذلك، ضاع إلى الأبد هذا القدر الزهيد من المصداقية التي كان يحظى به الاحتياطي الفيدرالي.

من السهل جداً! أن نتندر على الاحتياطي الفيدرالي؛ لأنه ورط نفسه في عداوة بيروقراطية محمومة، وأخذ يغني بينما روما تحترق. ولكن الواقع أن كلاً من طرفي النزاع كان على حق؛ فما من شك أن المجلس كان على صواب في أنه مع شدة ارتفاع الطلب على النقود في وول ستريت، وارتفاع متوسط طلبات الائتمان بنسبة أكثر من 10٪، وفي بعض الأحيان وصل إلى نسبة مرتفعة بلغت 20٪، مع اعتماد المضاربين على مكاسب تصل إلى 25٪ سنوياً أو أكثر، لم يكن من المنتظر لمبادرة رفع نسبة الفائدة على القروض من 5٪ إلى 6٪ أو حتى 7٪ في هذه المرحلة من اللعبة أن يكون لها أي تأثير على الإطلاق. فلا ريب أن تفريغ الفقاعة كان يحتاج إلى رفع أسعار الفائدة إلى ما هو أكثر من ذلك، ربما إلى 10٪ أو

15٪؛ وهو ما يمكن أن يسبب تخفيضاً هائلاً لحجم الاستثمار في مجال الأعمال؛ ومن ثم يصيب الاقتصاد بحالة كساد.

لكن تبين أن فيدرالي نيويورك أيضاً كان على حق؛ فكل الجدل الدائر حول تخفيض حجم الائتمان الممنوح للمضاربين، أثبت عدم جدواه. والحقيقة أنه نجح في تخفيض كميات الأموال المتجهة لقروض تمنحها البنوك للسماسرة، بين أوائل عام 1928، عندما أعلن المجلس في البداية الحرب على القروض الممنوحة للسماسرة، وتشرين الأول/ أكتوبر عام 1929، عندما خفضت البنوك قروضها للسماسرة من 2.6 من مليارات الدولارات إلى 1.9 من مليارات الدولارات. ففي هذه الأثناء، تدفقت مصادر أخرى للائتمان؛ مثل: الشركات الأمريكية المساهمة التي لديها فائض نقدي، والسماسرة البريطانيين، ورجال المصارف الأوروبية الذين لديهم سيولة نقدية، بل بعض الملوك من الشرق، فعوضت - بل فاقت - ما حدث من تخفيض للائتمان، بزيادة مقدار تمويلها لقروض السماسرة من 1.8 من مليارات الدولارات إلى 6.6 من مليارات الدولارات. كان هؤلاء اللاعبون، وجميعهم خارج نطاق سيطرة الاحتياطي الفيدرالي، العامل الأكثر أهمية في تدعيم أوضاع المضاربة داخل سوق الأوراق المالية.

كما أن أدولف ميللر أيضاً، وهو أكبر المعارضين للمضاربة بشكل عام ولمنح السماسرة قروضاً بصفة خاصة، لم يتمكن من مقاومة إغراء جني 12٪ على مدخراته.[42] وفي عام 1928، اكتشف مسؤولو الاحتياطي الفيدرالي، أنه استثمر 300,000 دولار من ماله الخاص في سوق الاستدعاء عن طريق أحد رجال المصارف في نيويورك؛ ليساعد بشكل شخصي في تغذية المضاربة عينها التي كان يعارضها بكل قوة في المجلس.

ولا يسع المرء إلا أن يتوصل إلى استنتاج لا مفر منه، وإن كان غير مرضٍ؛ وهو أن البورصة عام 1929، كانت من العنف والضراوة والاندفاع بالعواطف الجياشة، بحيث لم يكن في مقدور الاحتياطي الفيدرالي عمل أي شيء حيالها. لقد بذل جميع المسؤولين

الرسميين ما في وسعهم لتهدئة السوق والتقليل من أهميتها. وكان الرئيس ضدها، والكونجرس أيضاً؛ حتى وزير الخزانة الذي عادةً ما يكون متحفظاً، جهر بالصوت. وكان مما يدعو إلى الإعجاب مدى صعوبة القضاء عليها. وكل ما استطاع الاحتياطي الفيدرالي عمله، على ما يبدو، أنه تنحى جانباً وترك الهوجة تأكل نفسها؛ فمحاولة الوقوف في وجه السوق، ثم الإخفاق في ذلك، كانا يعنيان ببساطة أنهما جعلا منه شيئاً يبدو ذا مظهر عاجز؛ مثله مثل غيره.

وربما كانت أهم عاقبة سيئة للفقاعة أنها ساعدت، من خلال ميكانيكا المال الدولي الغريبة، على دفع ألمانيا من حالق نحو هوة الكساد؛ فهبطت أفواج من رجال المصارف الأمريكيين إلى برلين، على مدار خمس سنوات؛ للضغط على الشركات والبلديات الألمانية؛ لكي تحصل منها على قروض. وبرغم ما بذله شاخت، من جهد لإبعاد بلاده عن الاعتماد على رأس المال الأجنبي، فلم يكن في وسعه أن يفعل كثيراً حيال ذلك. وعلى مدى خمس سنوات من عام 1924 حتى عام 1928، كانت ألمانيا تقترض سنوياً نحو 600 مليون دولار، ذهب نصفها لإصلاح ما دمرته الحرب، وذهب الباقي إلى تمويل عودة الشعب إلى الاستهلاك ثانية بعد سنوات من التقشف.

وقد كانت شهية ألمانيا للعملة الأجنبية في حقيقة الأمر، مفتوحة بصورة هائلة، إلى درجة أن تدفق القروض الطويلة الأجل من رجال المصارف الأمريكية عليها لم يكن كافياً؛ فاضطرت إلى استكمال احتياجاتها بعمليات اقتراض قصيرة الأجل من الأسواق الدولية القريبة منها. ومن بين ما طلبته المؤسسات الألمانية، وبلغ إجماليه 3 مليارات دولار خلال تلك السنوات، جاء ما يقل قليلاً عن ملياري دولار في صورة قروض طويلة الأجل، وذات سعر فائدة ثابت. ولكن مبلغَ أكثر من مليار دولار، كان "أموالاً ساخنة"، وهو إيداعات قصيرة الأجل، انجذبت إلى البنوك الألمانية بدافع الاستفادة من أسعار فائدتها العالية – 7٪ في برلين مقارنةً إلى خمسة في المائة في نيويورك – وهي التي يمكن سحبها في أي وقت. وفي أواخر عام 1928، ومع مواصلة سوق الأوراق المالية الأمريكية صعودها

والارتفاع الرهيب في أسعار فائدة الإقراض في وول ستريت، وقف رجال المصارف الأمريكية الذين أذهلتهم العائدات الخرافية على القروض في وطنهم، فجأة عن الذهاب إلى برلين.

لقد كانت المسألة خليطاً يجمع بين حدوث جفاف للائتمان الأجنبي؛ نتيجة ارتفاع أسعار الفائدة الذي شجعت عليه فقاعة البورصة الأمريكية، وبقية من افتقاد الثقة في أوساط رجال الأعمال الألمان، إثرَ الضربة المشؤومة التي وجهها شاخت للبورصة الألمانية عام 1927، والتي دفعت ألمانيا نحو الكساد أوائل عام 1929. وعلاوة على ذلك، ومع وقف القروض الأمريكية الطويلة الأجل، اضطرت ألمانيا إلى الاعتماد أكثر من ذي قبل على الأموال الساخنة، وهي التي تم جمع بعضها من لندن، ولكن جزءاً كبيراً منها جاء من البنوك الفرنسية التي كان لديها، آنذاك، فائض من الذهب، ثم التخلص من كل الذهب الفائض الذي كان امتص إلى بلادهم؛ ومن ثم وجدت ألمانيا نفسها وقد انزلقت نحو فترة كساد مع تزايد هشاشة موقفها الخارجي في الوقت نفسه الذي كان موقفها الخارجي يزداد هشاشة. ولم يستطع أحد مسؤولي الخزانة البريطانيين، أن يمنع نفسه من إبداء ملحوظة ساخرة، وهو يتذكر حجم الأموال التي ضختها فرنسا إلى روسيا قبل الحرب؛ حيث قال: «كان لدى الفرنسيين دائماً حاسة مؤكدة، تقودهم نحو الاستثمار في البلاد المفلسة».[43]

ولم يكن من الممكن أن يأتي انهيار القروض الخارجية والكساد في ظروف أسوأ من تلك بالنسبة إلى ألمانيا؛ فطبقاً للجدول الزمني لخطة دوس، كانت ألمانيا قد تعافت تماماً الآن، وبقي عليها أن تسدد عام 1929، تكاليف الإصلاحات التي قامت بها، بواقع 625 مليون دولار سنوياً، أو ما يوازي تقريباً 5٪ من ناتجها القومي الإجمالي.[44] ولم يكن هذا ذاته عبئاً لا يمكن احتماله بالمقاييس التاريخية. ولكن شاخت - بالنسبة إلى هذا الأمر تحديداً وإلى معظم القيادات الألمانية - كان مصمماً دوماً على أن ألمانيا ببساطة غير قادرة على سداد هذا المبلغ، ولاسيما أن دستوره الجديد مايزال هشاً، والهيئات السياسية منقسمة على نفسها، والشعب مايزال يشعر بمرارة الهزيمة، والطبقات الوسطى مفتتة؛ بسبب الخراب الذي خلّفته سنوات التضخم.

ومع اقتراب عام 1929، والارتفاع المجدول في المبالغ المطلوب سدادها، صار يتنازع شاخت أمران بشأن ما يجب عليه فعله؛ فقد كان كثيراً ما يتحدث عن الانتظار ببساطة إلى حين حدوث الانهيار الاقتصادي الذي تنبأ به كثير من خبراء المال. وكان ذلك الرأي شائعاً في بريطانيا، وقد اعتنقه، على سبيل المثال، فريدريك ليث-روس Frederick Leith-Ross، كبير مسؤولي الخزانة المكلف بعمليات الإصلاح، وهو أن العالم يتجه نحو أزمة هائلة في المدفوعات، سوف تعجز خلالها دول أوروبية كثيرة عن سداد مديونياتها؛ ما يمهد الساحة لإعادة جدولة عامة لجميع الالتزامات الدولية الناجمة عن الحرب. وكان في إمكان أوروبا عندئذٍ، أن تنسى جميع المشكلات الخاصة بتكاليف الإصلاحات وديون الحرب، وأن تبدأ ثانية. وفي بعض المناسبات، كان شاخت نفسه، يتحدث بصورة شبه عفوية عن حدوث هذا المصير.

وكان البديل لهذا، إعادة فتح باب المفاوضات قبل أن ينهار نظام المدفوعات الذي صيغ على عجل ومن دون روية. وخلال اجتماع لونج آيلاند لرجال البنوك المركزية عام 1927، أقام شاخت الدنيا وأقعدها، حول مشكلة الدين الخارجي لألمانيا حتى يقنع سترونج ونورمان، بضرورة القيام بإجراء عاجل، إلى الحد الذي جعل سترونج ذاته يحث الوكيل العام سيمور باركر جيلبرت على إبرام صفقة قبل أن ينفجر الموقف برمته في وجوههم.

لم يكن جيلبرت، وهو الذي شغل بنجاح منصب الحاكم الاقتصادي المبعوث من الحلفاء لدى ألمانيا طوال السنوات الأربع الأخيرة، حتى ذلك الحين، قد تجاوز في عمره ستة وثلاثين عاماً؛ فقد تخرج جيلبرت العبقري الشاب، في جامعة رتجرز وهو في التاسعة عشرة من عمره، وفي كلية الحقوق بجامعة هارفارد وعمره اثنان وعشرون عاماً، وأصبح أحد أربعة أمناء مساعدين لوزارة الخزانة الأمريكية، وهو في الخامسة والعشرين من عمره، ورقي إلى منصب وكيل وزارة، وهو ثاني أقوى منصب رسمي في الخزانة الأمريكية، وهو في الثامنة والعشرين. وفي عام 1924، وفي سن صغيرة لا تزيد

على الثانية والثلاثين، عُين ممثلاً للحكومة لشؤون الإصلاحات، ومسؤولاً عن معالجة ملف مدفوعات ألمانيا، والأهم أنه صار مسؤولاً عن اتخاذ القرار بشأن حجم ما يمكن ألمانيا توفيره؛ لتحويله إلى دولارات كل عام؛ وبذلك، أصبح مصير ثالث أكبر اقتصاد على مستوى العالم بين يدي هذا الشاب الطويل الآتي من نيوجيرسي، والخجول، وذي الوجه الصبياني، والشعر الأشقر.

كان هناك بعض الشك في أن أيدي هذا الشاب تمتلك تلك القدرة الهائلة. وكان جيلبرت وهو الذي كان متحفظاً، محباً للاطلاع وكتوماً قليل الكلام، لا يشعر بالراحة وسط الناس، فهو يتكلم «بمزيج من الخجل والتعالي، ويتمتم بالألفاظ، بحيث يصبح من الصعب على المرء أن يفهم لغته الإنجليزية»،[45] غير أن قدراته الذهنية وملكاته الفكرية التي تؤهله للعمل كانت أسطورية. وقد اعتاد جيلبرت أن يظل جالساً في مكتبه بوزارة الخزانة حتى الساعة الثانية أو الساعة الثالثة صباحاً، سبعة أيام أسبوعياً. وعندما عاش في برلين خمس سنوات، لم يكوّن حياة اجتماعية، ولم يتعلم الألمانية قط، ولم يكن يفعل أي شيء إلا العمل من دون انقطاع؛[46] ووفق رواية وزير المالية الألماني، هاينريش كولر «لا مسرح، ولا حفلات موسيقية، ولا مناسبات ثقافية أخرى، كانت تقتحم عليه حياته... ».

كان نفوذ مثل هذا الشاب الحديث السن وتأثيره الهائل في الحياة في بلاده، يثيران حنق معظم الألمان بشدة. وكذلك كان مسؤولو الحكومة، يرتابون في موظفي مكتبه ويعتقدون بأنهم عملاء وجواسيس، أُرسلوا لكتابة تقارير عن محاولات ألمانيا الغش في القيود المفروضة على قواتها المسلحة وفق معاهدة فرساي.[47] وفي شباط/ فبراير عام 1928، أعدت مجموعة من اليمينيين حفلَ تتويج هزلياً حضره عشرة آلاف شخص، تم فيه تتويج تمثال على صورة جيلبرت؛ بوصفه «القيصر الألماني الجديد الذي يحكم بقبعة عالية تمثل التاج، وآلة قص الكوبونات التي تمثل الصولجان».[48] وكان شاخت، الذي دائماً ما تتجه بوصلته نحو مركز القوة، أحد المسؤولين الألمان القليلين الذين صادقوا جيلبرت.

وكان أمضى أسلحة جيلبرت، بعيداً عن سلطته في تحديد المدفوعات المحولة، هو تقريره السنوي؛ نظراً إلى أنه كان يعد لدى العامة أفضل تقويم مستقل للسياسة الاقتصادية لألمانيا ولموقفها إجمالاً، وكان دائنو ألمانيا ينتظرونه دائماً بفارغ الصبر. وبرغم أن وزراء المالية المتعاقبين؛ ربما كانوا يتميزون غيظاً من إلقاء المحاضرات عليهم وتسفيه إفراطهم في الإنفاق على يد هذا الشاب الأمريكي الحديث السن، إلى درجة تلفت النظر، فلم يجرؤ سياسي ألماني على تحديه؛ بسبب النفوذ الذي يتمتع به في الخارج.

وقد أعلن جيلبرت في تقريره عن عام 1927، وهو الذي أصدره في شهر كانون الأول/ ديسمبر، أن الوقت قد حان لكي تسيطر ألمانيا على مصيرها الاقتصادي "تحت مسؤوليتها، ومن دون إشراف أجنبي ومن دون حماية للتحويل". وكان ينبغي إبلاغ ألمانيا مرة واحدة، إلى الأبد، بحجم مديونياتها بالضبط قبل "الغير" وبالفترة التي تظل مدينة خلالها. وعلاوة على ذلك، كانت فقرة حماية التحويل التي جُسدت بخطة دوس، برغم أنها كانت مفيدة عام 1924؛ لإعادة بدء الإقراض الأجنبي؛ صارت الآن تسبب حوافز عكسية، أو ما نطلق عليه الآن اسم مخاطر أخلاقية. وقد تطلبت الخطة من رجال المصارف الأجانب بتقديمها عبارة تهرب في حالة عدم السداد، أن يكونوا شديدي النبل عند تقديمهم القروض، وسمحت لألمانيا بأن تكون شديدة التراخي بشأن عواقب تراكم هذا الدين الثقيل «من دون وجود حافز طبيعي نحو القيام بأي إجراءات، أو تنفيذ الإصلاحات التي من الواضح أنها ستكون في مصلحة البلاد».[49] وعلى الرغم من إعلان جيلبرت بهذا، نيته العمل وحده بعيداً عن أحد أقوى الأوضاع الاقتصادية في العالم، فإن ما ساعده على ذلك، أنه تلقى لتوه عرضاً يسيل له اللعاب؛ للانضمام إلى مؤسسة جيه بي مورجان وشركاه؛ بوصفه شريكاً.

كان هناك كثيرون على الجانب البريطاني، ومن بين الألمان أيضاً، يظنون أن الوقت مايزال مبكراً على الحساب النهائي. وكانت المرارة مستمرة بين فرنسا وألمانيا؛ وكان الاقتصاد الألماني مايزال بحاجة إلى بعض الوقت؛ حتى يتعافى بحق، قبل أن يصبح في الإمكان تحديد مقدار المدفوعات الخارجية التي يمكنه تحملها.

وبحلول أواخر عام 1928، تمكن جيلبرت بنجاح من إقناع الحلفاء بعقد مؤتمر باريس في شهر شباط/ فبراير عام 1929؛ للقيام بهذا الأمر تحديداً؛ حتى إنه أقنع القوى في برلين أنه برغم الوضع الراهن؛ حيث لا توجد قروض أجنبية جديدة وافدة، ولا توجد مديونيات ضخمة مستحقة للمودعين الفرنسيين العصبيين في البنوك الألمانية، وارتفاع نسبة البطالة المحلية – وهو ما لا يوفر مؤازرة مثالية يمكن من خلالها إعادة فتح باب المفاوضات – فإن من الأفضل محاولة التوصل إلى اتفاق جديد الآن، في الوقت الذي كانت فيه أجزاء العالم الأخرى على الأقل في حالة صعود.

كان جيلبرت يعمل – برغم ذلك – بالتعاون والقيادة الألمانية، وهي التي تضم شاخت، من منطلق افتراضين مختلفين تماماً، حول الشكل الذي يمكن أن يكون عليه مثل هذا الاتفاق؛ فخلال حملته الرامية إلى بدء جولة جديدة من المفاوضات، أبلغ الحلفاء جيلبرت بكل صراحة، أن أي تنازلات أخرى، سوف تتم في نطاق محدود جداً؛ فالمبالغ التي سيتم تسلمها من ألمانيا، يجب أن تغطي المدفوعات الخاصة بديون الحرب المستحقة للولايات المتحدة، وأن تزود فرنسا وبلجيكا بمبالغ إضافية؛ لتغطية بعض تكاليف إعادة الإعمار. كان أقل مبلغ يمكن الحلفاء أن يقبلوا به، ما مجموعه 500 مليون دولار سنوياً. وفي غمرة حماسته لدعوة الأطراف المختلفين إلى طاولة المفاوضات، أقنع جيلبرت نفسه بأن الألمان سوف يكونون على استعداد لقبول تسوية كتلك؛ مقابلاً لإخراج فرنسا من أرض الراين واستعادة السيادة الاقتصادية، وأخبر الجميع من الحلفاء بذلك.

وفي الوقت نفسه، اعتقد شاخت بأن رجال المصارف الأمريكيين قدموا حتى الآن كثيراً من الأموال لألمانيا؛ فهم قدموا بالفعل نحو 1.5 ملياراً ونصف مليار من الدولارات من أصل 3 مليارات دولار سبق اقتراضها؛ حتى إنهم صاروا يمثلون جبهة ضغط قوية؛ لتخفيض المبلغ، كما أنهم سيمارسون ضغطاً سياسياً، بدرجةٍ ما، على الحكومات الدائنة لألمانيا؛ لتحويل دفة التسوية نحو 250 مليون دولار سنوياً. وكان شاخت، وقد انقطعت عراه الآن بالحزب الديمقراطي الذي كان أحد المسهمين في تأسيسه، في مرحلة بداية

مغازلة رجعيي الجناح اليميني، لحزب الشعب القومي الألماني. وعند نقطة ما، وصل به التفاخر أمام أصدقائه الجدد، بأن في استطاعته تخفيض التعويضات إلى ما دون 200 مليون دولار سنوياً. وبذل جيلبرت أقصى ما في وسعه؛ لكي يحرر الألمان من هذا التفاؤل المفرط، وهم الذين سعوا في المقابل نحو إقناعه بأن ألمانيا «ترقص على حافة بركان»،[50] وأنها لا تستطيع تقديم 500 مليون دولار سنوياً. غير أن كلا الطرفين ظل مقتنعاً برأيه.

وعندما بدأت الوفود بالقدوم إلى باريس في شباط/ فبراير عام 1929؛ لعقد قمة أخرى مخصصة لمناقشة مسألة التعويضات فقط، لم يدرك أي من المشاركين مدى اتساع هوة الخلاف التي ظلت باقية بين الأطراف المختلفين. وكان من قبيل نذر الشؤم أنه إثر بدء انعقاد المؤتمر، هبطت على جميع أنحاء أوروبا موجة برد عاتية، جالبة معها درجات حرارة لعلها الأقل على مدى ما يقرب من قرن.[51] وهبطت درجات الحرارة في برلين إلى أقل مستوى لها خلال مائتي عام؛ وفي كيليكيا كانت درجة الحرارة 49 درجة تحت الصفر، وكان هذا أكثر الأيام برودة، منذ بدء تسجيل درجات الحرارة عام 1690. وصارت أوروبا متجمدة. وعلى امتداد أرجاء القارة، أصيبت حركات القطارات بالشلل، وبقيت البواخر من دون حركة وسط مياه بحر البلطيق ونهر الدانوب، وواجه كثير من المجتمعات الريفية، ولاسيما شرقي أوروبا، مجاعة حقيقية. وحملت الصحف أنباء تصيب من يقرأها بالقشعريرة التي تعيد إلى الأذهان العصور المظلمة، عندما كانت جماعات من الذئاب الجائعة تهاجم القرى المنعزلة في ألبانيا ورومانيا، وعُثر في بولندا على جماعة كاملة من الغجر وقد تجمد أفرادها حتى الموت.

وصل الوفد الألماني، وهو يرزح تحت ثقل سبعة وعشرين صندوقاً من الملفات، قادماً من برلين بالقطار يوم الثامن من شباط/ فبراير. وأفلتت باريس من أسوأ موجة برد؛ فدرجة الحرارة بها لم تنخفض عن 10 درجات تحت الصفر. ومع ذلك، بطنت سلطات المدينة الشوارع بمجامر النحاس. ولكن مع كل هذا البرد، وعلى النقيض من وسط أوروبا وشرقيها، كانت العاصمة الفرنسية تشهد طفرة واضحة. كان الاقتصاد المحلي، الذي غذاه ارتفاع أرقام الصادرات، وارتفاع حجم المدخرات، والتدفق الهائل لرؤوس الأموال

عليها، يرتفع نموه بنسبة 9٪؛ لتصبح أسرع الدول نمواً في الاقتصاد. وخلال العامين الأخيرين، تمتعت البورصة الفرنسية بأفضل أداء في العالم، حتى إنها فاقت في أدائها بورصة وول ستريت؛ حيث ارتفعت بنسبة وصلت إلى 150٪ منذ نهاية عام 1926، على حين ارتفع مؤشر داو بنسبة 100٪. ومع تلك الأوقات الطيبة جاءت الثقة بالنفس، وهي التي وصلت إلى درجة التعالي والغرور، وهذه هي باريس؛ حيث الفضائح. ومع وصول الوفود، كانت المدينة ماتزال تضج بأنباء "مغامرات هانو".

كانت مارث هانو مطلقة تبلغ من العمر اثنين وأربعين عاماً، بدأت عام 1925، في إصدار نشرة متخصصة في إسداء النصائح عند شراء الأسهم، تحت اسم لاجازيت دو فرانس La Gazette du France.[52] وبحلول عام 1928، صار لها قُرَّاء يصل عددهم إلى مئات الآلاف من المستثمرين. وقامت مارث، مستغلة السذاجة والطمع لدى مدخري البلدات الصغيرة، ممن كانوا "زبائن" لديها – وهم: قساوسة محليون، وجنود متقاعدون، ومعلمون بالمدارس، وباعة حوانيت – بترويج أسهم شركات لا تزيد كثيراً على الشركات المقامة على الورق. وعندما جذب نجاحها انتباه السلطات، عملت هانو، وهي التي أطلقت الصحافة عليها اسم شهرة هو "كاترين الكبرى الفرنسية"، تيمناً بقيصرة روسيا كاترين، على تحجيم المحققين برشوة السَّاسة. وكان رئيس أساقفة باريس، من بين زبائنها، غير أن إسرافها الشديد هو الذي أوقع بها في نهاية الأمر – إذ كانت تستخدم في تنقلاتها دائماً سيارتي ليموزين؛ حتى إذا تعطلت إحداهما استقلت الأخرى؛ كما كانت تنفق ببذخ على شراء الماس بمبالغ تصل مائة ألف دولار، وكانت معتادة على قضاء عطلة نهاية الأسبوع على موائد القمار في مونت كارلو. وفي كانون الأول/ ديسمبر عام 1928، ألقي القبض عليها، وأُرغمت على إعلان إفلاسها، بعد أن بلغت مديونيتها 2.5 مليون دولار. والآن بعد سجنها، أخذت في أثناء انتظار موعد محاكمتها، تهدد بالبوح بأسماء المتورطين معها.*

* أضربت عن الطعام في أثناء وجودها في السجن، وصارت بطلة شعبية على المستوى القومي، عندما فرت من محبسها بمستشفى السجن مستخدمة ملاءات السرير في الهبوط على الجدران، ثم أُعيد إلقاء القبض عليها مرة أخرى، وفي أثناء محاكمتها كشفت عن أسماء السياسيين الذين تلقوا رشاوى منها. وانتحرت داخل السجن عام 1935.

تمت استضافة الألمان في فندق رويال مونسو، وهو فندق جديد فخم يقع بالقرب من قوس النصر، وزودوا بأربع سيارات ليموزين حديثة من ماركة مرسيدس بنز طوال فترة إقامتهم. كان ذلك أول مؤتمر يشعرون خلاله بأنهم يعاملون معاملة الند للند؛ لا بوصفهم أعداء. حتى إنهم دعوا إلى غداء الافتتاح في بنك فرنسا المركزي يوم السبت 9 شباط/ فبراير، واستضافهم رئيس الوفد الفرنسي، إميل مورو. وكانت الولايات المتحدة ممثلة بأوين يونج، وجاك مورجان، وكان توماس لامونت بديلاً احتياطياً لمورجان، ومن بريطانيا جاء السير جوزيا ستامب Sir Josiah Stamp، وهو من الأعضاء الأوائل بلجنة التعويضات التي أنشئت عام 1921، واللورد ريفيلوستك Lord Revelostke، وكان أحد خمسة ينتمون جميعاً إلى عائلة بارينجز، كما كان رئيساً لمجلس إدارة البنك، ورجل الصناعة ألبرتو بيريللي Alberto Pirelli، أحد أغنى أغنياء إيطاليا، ورجل المصارف إميل فرانكي Emile Francqui، أثرى أثرياء بلجيكا، وكلا الاثنين الأخيرين جاء ممثلاً لبلاده. وحضر كذلك وفد من اليابان. وكان المؤتمر بمنزلة تجمع لكثير من الرجال الذين كانوا – مثلهم مثل يونج وستامب – ضمن فرق دوز التفاوضية.

وعلى مائدة غداء حافلة بستة أطباق رئيسية قدمت تباعاً، اختارت الوفود أوين يونج، لمهاراته الدبلوماسية الفائقة؛ ليكون رئيساً للمؤتمر.

وفي الحادي عشر من شباط/ فبراير، افتتح مؤتمر يونج، وهو الاسم الذي أطلق بعد ذلك، على المؤتمر الذي كان اسمه الرسمي مؤتمر دوز الثاني في القاعة الزرقاء بفندق جورج الخامس. وخلال العقد الماضي كانت باريس مسرحاً لكثير من التجمعات الدولية التي استضافتها الفنادق الكبرى الأخرى جميعاً: كريون بميدان الكونكورد، وبريستول بشارع سانت أونوريه، والماجستيك بأفينيو كليبير، وأستوريا بالشانزليزيه، وهي التي عقدت في أروقتها الخافتة الإضاءة وقاعات اجتماعاتها، لقاءات كانت تحمل أصداء تنبوء بتجمع ما، لرجال دول انتهى بنقد لاذع. وربما بدا ملائماً؛ بوصف ذلك نوعاً من طقوس البروتوكول،

ألا يحصل فندق جورج الخامس، وهو الذي لم يفتتح بشكل تجاري إلا مؤخراً، على مرتبة الفنادق الباريسية الفاخرة الأصيلة، إلا إذا استضاف هذا الاجتماع الجديد.

وفي اليوم الثاني، تقدم شاخت بعرضه الافتتاحي من مقعده الكائن حول مائدة على شكل حدوة الفرس، بقيمة 250 مليون دولار سنوياً مدة سبعة وثلاثين عاماً مقبلة. وأبلغ مورو يونج أن فرنسا لن تقبل بأقل من 600 مليون دولار سنوياً لمدة اثنين وستين عاماً كاملة، بل إنها قد تطالب بمبلغ يصل إلى مليار دولار. وصدم يونج من الفجوة الهائلة بين بطلي المؤتمر الرئيسيين؛ ولكونه دبلوماسياً محنكاً في الشؤون المالية، ويدرك أن النقاش حول أرقام التعويضات، إذا طرح قبل أوانه سوف يؤدي حتماً إلى انهيار مبكر للمفاوضات، قام يونج بترتيب إلحاق جميع المبعوثين على لجان فرعية طوال الأسابيع الستة التي تلت مناقشة الموضوع، على حين استغل هو ذلك الوقت، في بذل جهود دبلوماسية مكوكية في خلفية المشهد بين الألمان والفرنسيين.

وبعد أن امتدت فترة المؤتمر ستة أسابيع، بدأ مزاج لاذع ساخر يسود قاعاته؛ فقد شكا لورد ريفيلوستك في مذكراته، من أن الجلسات كانت «مطولة ومجهدة وغير مرضية على الإطلاق، ومن أن شاخت يواصل مواقفه السلبية جداً؛ فهو غير متعاون على الإطلاق».[53] ووصف أحد الصحفيين الحاضرين شاخت وهو يندفع خارجاً من الاجتماعات مهدداً بإجهاض المباحثات، بأنه رجل «عنيف، لا يطاق، وسهل الاستثارة، ومتشبث برأيه...، وأنه أكثر الرجال عدوانيةً، وافتقاداً للباقة، وأسرع الأشخاص غضباً ممن شاهدهم طوال حياته في الحياة العامة».[54] لقد جعل الوفود الأخرى تنفر من «نوبات غضبه وحبه للاستعراض».[55] وكان رأي ريفيلوستك، أنه بوجهه التيتوني الملامح (نسبة إلى أفراد الشعب الجرماني القديم)، الشبيه بالبلطة، وعنقه الغليظ، وياقته التي لا تتفق ومقاس رقبته، يبدو؛ مثل: «سبع البحر في حديقة الحيوان».[56]

وفي المقابل، كان مورو يجلس متصلباً معتل المزاج، وقد لاحظ ريفيلوستك أنه يغلق فمه مثل المصيدة الفولاذية عندما يبدأ شاخت في ادعاء الفقر وعدم القدرة على السداد.[57]

ولما شاهد مورو الألمان يزدادون عزلة عن الوفود الأخرى، حاول أن يبقى هادئاً وأن يدعهم يحفرون قبورهم بأيديهم. غير أنه في نهاية الأمر، وبعد أن عجز عن كبح جماح نفسه، انفجر غاضباً متهماً شاخت علناً بأنه يتفاوض مضمراً سوء النية، أما جاك مورجان، وهو الذي أصابه الملل من التفصيلات، فتركها لمعاونيه وتابعيه، وقد اهتز بعد محاولته الوحيدة للتحدث مع شاخت بالمنطق، فغادر المؤتمر ليتمتع برحلة بحرية على متن يخته الخاص في أرجاء البحرين الأدرياتي وإيجة، مصطحباً رئيس أساقفة كانتربري، شاكياً من أنه «إذا كان الجحيم شيئاً مثل وجود باريس مع مؤتمر دولي مجتمعين، فإن أهواله تجعله بالفعل يحاول ألا يكون هذا مصيره».[58]

وجد المبعوثون الألمان، المناخ في باريس منذراً بالوعيد، ولم يكن هذا من قبيل عقدة اضطهاد أصابتهم؛[59] فالشرطة السرية الفرنسية كانت بالفعل تراقب هواتفهم. واضطروا إلى إجراء جميع الاتصالات بحكومتهم إما من خلال مندوب بريد أو برقيات مكتوبة بالشيفرة، وكان لكل واحد من أعضاء الوفد الثمانية والعشرين اسم كودي. وتناوب الثلاثة الكبار في الوفد – ومن بينهم شاخت – القيام برحلات مكوكية بالقطار من برلين وإليها كل أسبوعين؛ لإطلاع مجلس الوزراء على مجريات الأمور.

وأخيراً، ومع بداية شهر نيسان/ إبريل، شعر يونج بأنه مستعد للسماح للحلفاء بالكشف عن اقتراحاتهم. وكان على الألمان أن يسددوا سنوياً 525 مليون دولار طوال السنوات السبع والثلاثين الأولى، وحتى يتوافق المبلغ تماماً وديون الحرب التي على الحلفاء للولايات المتحدة، كان يجب سداد 400 مليون دولار سنوياً طوال واحد وعشرين عاماً لاحقة. وأوضح الحلفاء؛ أن السبب الوحيد الذي جعلهم يلزمون جيلين من الشعب الألماني بسداد التعويضات، أنهم هم أنفسهم مدينون للأمريكان طوال المدة الزمنية ذاتها. وعندما سمع شاخت اقتراح الحلفاء، امتقع وجهه، وأعلن بصوت يرتعش بالغضب إنهاء الجلسة.

لقد أدرك الآن، كيف كانت حساباته خاطئة تماماً؛ فقوة رجال البنوك الأمريكيين في الضغط على الحلفاء قضت على استعداد الحكومة الأمريكية للتفكير ملياً في إجراء مزيد من التخفيض لديون الحرب، ولن يخفض الحلفاء حجم مطالباتهم المستحقة على ألمانيا، من دون تيسيرات مثل هذه. لقد صار شاخت بذلك واقعاً بين شقي الرحى؛ فالسماح للمؤتمر بالانهيار من المرجح أن يستحث وقوع أزمة مالية في ألمانيا سوف يلام عليها، وفي الوقت نفسه، فإن الموافقة على الشروط المقدمة، جعلته يخشى من أن يحط من قدره بالدرجة نفسها.

كان شاخت مقامراً طوال عمره، وفي محاولة يائسة لكسب مزيد من الخيارات، قرر أن يغير العرض الألماني تغييراً جذرياً، وكان يؤمن دوماً بأن من أعظم ما وقع من الظلم في مؤتمر فرساي، الاستحواذ على المستعمرات الألمانية، وهي مجموعة متناثرة من الأقاليم كانت ألمانيا، وهي التي بدأت تكوّن إمبراطورية في وقت متأخر، قد جمعتها، وتضم المستعمرات معظم جزر ساموا، وجزءاً من غينيا الجديدة، وتوجولاند، وإفريقيا الجنوبية الغربية الألمانية، والكاميرون، وتنجانيقا التي ادعى شاخت ادعاءً لا يمكن تصديقه بأنها تساوي بالنسبة إلى ألمانيا مبلغاً يقدر بعشرين مليار دولار، وهو مبلغ غطى على فاتورة التعويضات ذاتها. وهو الآن يدفع بأن ألمانيا لن تكون قادرة على الوفاء بمطالب المنتصرين؛ ما لم تستعد مستعمراتها السابقة، أما الأكثر استفزازاً، فهو أنه طالب أيضاً بوجوب استعادة ممر دانزج، وهو أكثر الأراضي إثارة للنزاع في سائر أنحاء أوروبا، وهي التي كانت قد اقتُطعت من ألمانيا؛ لمنح بولندا منفذاً على البحر.

وسعياً وراء التشبث بها صار مراجعة إقليمية لقرارات فرساي لكي يغطي على ما كان مفترضاً أن يكون تفاوضاً مالياً بحتاً، تمادى شاخت في مطالبه، من دون تصريح، أو علم حكومة بلاده. وكانت الانفراجة التي حدثت بين ألمانيا والحلفاء، وهي التي حُققت بشكل جاد منذ الانسحاب من حوض الرور منذ خمس سنوات، قائمة على أساس مبدأ ألا تسعى

ألمانيا لفتح ملفات سياسية أو إقليمية ثانية بعد تسوية عام 1919؛ وهنا، كان شاخت بضربة واحدة يسعى لتقويض الأساس الهش الذي قام عليه السلام الأوروبي برمته.

لقد كان الهدف الذي كان شاخت يأمل في تحقيقه، يمثل دوماً أمراً غامضاً، وكان من عادته أن يسعى إلى إحداث شيء جديد من دون أن يعلم على وجه اليقين ما ستؤول إليه الأمور. ولكن، لا بد أنه كان مدركاً أنه ما من أحد ممن حضروا مؤتمر يونج، يملك سلطة إعادة فتح باب التفاوض حول أجزاء حساسة من معاهدة فرساي، فهذه المناورة مآلها الإخفاق حتماً في آخر المطاف. وقد اعتقد بعض الناس بأنه كان يقوم بمحاولة للاستهلاك المحلي؛ كي يعد نفسه لمستقبله السياسي لدى عودته إلى ألمانيا، على حين اعتقد آخرون بأنه كان يسعى فقط؛ لإيجاد أزمة تصنع ستاراً من الدخان؛ لتجنب إلقاء اللوم عليه لحصوله على اتفاق سيئ بالنسبة إلى ألمانيا.

قوبل اقتراح شاخت في البداية بصمت مشوب بالذهول.[60] وإثر حصول الوفود الأخرى على فسحة من الزمن لاستيعاب ما عرضه من مطالب – وقد عرضها بصوت يشبه من يوجه إنذاراً – انفجرت المائدة بزئير عالٍ، مصحوب بصيحات من الدهشة الممزوجة بالغضب. وقد بلغ الغضب بمورو مبلغاً جعله يطرق بقبضته على المائدة، ووسط ثورة غضبه ألقى بنشافة الحبر عبر القاعة.

وبينما المؤتمر صار الآن قريباً من الانهيار، أبلغ بيير كويسناي Pierre Quesnay، أحد مسؤولي بنك فرنسا المركزي، أحد الأمريكيين في المساء ذاته، أن المودعين الفرنسيين سوف يسحبون مبلغ 200 مليون دولار من البنوك الألمانية بحلول ظهر اليوم اللاحق.[61] ولم يكن من الواضح هل كان ما قاله قد قصد به التهديد أو كان يتنبأ بما سيحدث؟ وعلى أي حال، فإن ألمانيا بدأت فجأة تفقد الذهب في خطى متسارعة بقيمة 100 مليون دولار على مدى الأيام العشرة اللاحقة؛ ما أرغم البنك المركزي الألماني على رفع أسعار الفائدة إلى 7.5٪، برغم أن ألمانيا كانت تعاني حالة كساد رهيب، وكان لديها مليونا عاطل عن العمل.

عندما عد شاخت هذه الخطوة بمنزلة الطلقة الأولى في حرب اقتصادية، اتهم بنك فرنسا المركزي بقيامه سراً بتنسيق عملية سحب الودائع لتصبح له الكلمة العليا، وهدد بأنه لو استمرت احتياطيات ألمانيا في الهبوط، لما كان أمامه خيار آخر إلا طلب تفعيل بند التحويلات من خطة دوز؛ لإلغاء سداد ما تبقى من تعويضات. وعند هذه اللحظة؛ كانت خطوة كتلك؛ من شأنها أن تسبب حدوث انهيار مالي عالمي. وكانت البنوك الألمانية، وكذا البلديات والشركات الألمانية مدينة للجميع: 500 مليون دولار للبنوك البريطانية، وبضع مئات من الملايين للبنوك الفرنسية، وحوالي 1.5 من مليارات الدولارات للمقرضين الأمريكيين؛ وإذا امتنعت عن سداد مبالغ التعويضات في ذلك التوقيت، فإن كل مؤسسة مالية تتعامل وألمانيا، سوف تسعى لسحب ما تقدر عليه من أموال من هذا البلد؛ وبذلك، ستكون ألمانيا مضطرة إلى تعليق المدفوعات المتعلقة بديونها التجارية كافة؛ ما يصنع تأثير قطع الدومينو المتساقطة الذي سيلقي بظلاله على العالم أجمع. وسوف ينهار نصف بنوك لندن، وستفقد بريطانيا التي كانت احتياطياتها قد نفدت بالفعل، معيار الذهب الخاص بها. وكان من شأن الفوضى المالية أن تصنع كارثة بكل معنى الكلمة.

كان بنك فرنسا المركزي في حقيقة الأمر، قد فكر في توجيه ضربة مالية استباقية؛ مثل: تلك ضد ألمانيا، إلا أنه استبعد الفكرة؛ إذ رأى أنها تمثل مجازفة شديدة الخطورة. ولم يشأ مورو أن يُعرَّض للوم؛ لتسببه في حدوث انهيار اقتصادي عالمي؛ ومما لا شك فيه، أن بعض البنوك الفرنسية، سحب بالفعل بعض الودائع وأعادها إلى الوطن، غير أن هذا الإجراء كان حصافة تجارية محضاً، قامت به في ضوء الوضع المتدهور للأحداث. وفي هذه الأثناء، وفي محاولة لوقف تيار الانهيار في الشؤون المالية العالمية، بدأ نورمان وجورج هاريسون بـ "المجلس الفيدرالي بنيويورك" حشد الأموال؛ لدعم البنك المركزي الألماني.

وعند هذه النقطة، وبينما الأزمة المالية تنسج خيوطها، أنقذ اللورد ريفيلستوك الموقف عندما سقط ميتاً فجأة. وأرغم تعليق فعاليات المؤتمر بعد ذلك جميع الأطراف على التقاط أنفاسهم بضعة أيام وابتعدت عن حافة الحرب. وغادر شاخت المؤتمر مع الوفد الألماني

للتشاور في برلين. وهناك كان مجلس الوزراء وقد شحذ أعضاؤه أسلحتهم، وكان من الواضح أنه قد تجاوز كل الحدود. وكان شتريزمان وزير الخارجية، وهو الذي سبق أن حاول مراتٍ عدة تحذير شاخت من تجاوز سلطاته؛ فقد كان يخشى أن يسبب الأخير إضعاف موقف ألمانيا السياسي الذي مايزال هشاً جداً، أما الوزراء الآخرون، فكانوا مهمومين بالتداعيات الاقتصادية المحلية. ولم يقف الأمر عند البطالة التي بلغ حجمها مليوني عاطل، وإنما كانت هناك موجة من الإضرابات التي بدأت الآن تهدد بطرد مليون شخص آخر من أعمالهم. وهددت مقامرة شاخت بإغراق ألمانيا في وضع أشد عنفاً من الكساد.

ورد شاخت بإلقاء اللوم على جيلبرت؛ لأنه ضلله، بل لام أيضاً، رئيسه السابق شتريزمان، الذي اتهمه بأنه بخسه قدره عندما رضخ للحلفاء من وراء ظهره حتى قبل أن يبدأ المؤتمر، وأنه الآن يجعل منه كبش الفداء للتدهور السياسي الحاصل بالبلاد.

وبرغم أن شاخت، حتى خلال تلك المرحلة، كان مستعداً لإعلان الإفلاس والمخاطرة بالتسبب في أزمة مصرفية عالمية، فإن حكومته لم تكن مستعدة لذلك؛ خوفاً من أن تعود ألمانيا مرة أخرى دولة منبوذة، فتنصلت حكومته من موقفه، وأرغمته على الرجوع عن رأيه، وأصرت على عودته إلى باريس والعودة إلى طاولة المفاوضات على أساس آخر اقتراح تقدم به الحلفاء. ووافق شاخت على مضض؛ شرط أن يقدم له مجلس الوزراء غطاءً سياسياً من خلال القبول علناً بمسؤوليتهم النهائية عن أي تسوية. ولم تكن لدى شاخت أي نية لأن ينتهي به المطاف إلى أن يكون هو المسؤول عما يعده القوميون خيانة مؤكدة.

وعاد الوفد الألماني إلى الطاولة، وفي منتصف أيار/ مايو، تم تعليق المفاوضات ثانية بضعة أيام، إلا أن هذه العطلة في هذه المرة كانت بهدف تمكين مورو من العودة إلى خوض الانتخابات لمنصب العمدة في قريته الصغيرة سانت لوميه. وبعد ذلك ببضعة أسابيع تم التوصل إلى حل وسط؛ حيث صار على ألمانيا أن تسدد مبلغاً يقل قليلاً عن 500 مليون دولار على مدار السنوات الست والثلاثين اللاحقة و375 مليون دولار مدة اثنين وعشرين

عاماً بعدها؛ لتغطية ديون الحلفاء للولايات المتحدة. وتم الاتفاق على إنشاء بنك جديد، وهو بنك التسويات الدولي (BIS)، المملوك ملكية مشتركة لجميع البنوك المركزية الكبرى؛ بهدف الإدارة، والـ "تسويق" كلما أمكن ذلك – المصطلح الحديث "التوريق"؛ أي تحويل الأصول إلى أوراق مالية من أسهم وسندات – لتلك المدفوعات المستقبلية؛ بمعنى، إصدار سندات مقابل قيمتها. واتفق على أن أي أرباح يحققها هذا البنك؛ تؤول إلى ألمانيا للمساعدة في تخفيف العبء عنها. كما تم الاتفاق على إنهاء كل أشكال السيطرة الأجنبية على السياسة الاقتصادية لألمانيا؛ وبذلك صار على جيلبرت أن يحزم حقائبه ويلحق بمورجان. وألغي بند حماية التحويلات من المعاهدة، إلا أنه تم الإبقاء على صمام أمان صغير، يحق – وفقه – لألمانيا حالَ تعرضها لمتاعب اقتصادية، أن تؤجل ثلثي مدفوعاتها مدة عامين.

وفي تلك الظروف، كان هذا، يعد بحق أفضل اتفاق أمكن شاخت الحصول عليه. وفي أثناء تجمع الوفود للاحتفال بتوقيع الاتفاق في قاعة الاجتماعات بفندق جورج الخامس، اندلعت النيران فجأة في ستائر القاعة؛ حيث سببت "فلاشات" المصورين سخونة مفرطة فيها، ورأى شاخت في هذا نذير شؤم، لقد عُرِّض للمهانة خلال المفاوضات، وفي أثناء عودته إلى ألمانيا، انهال عليه النقد من كل حدبٍ وصوب، من اليساريين؛ لأنه خاطر بمستقبل ألمانيا في مقامرة سارت به نحو خسارة فادحة، ومن اليمينيين؛ لأنه وقع على فاتورة سوف تكون بمنزلة "أغلال تقيد" أيدي جيلين لاحقين، بل إن زوجته أيضاً استقبلته في المحطة بقولها: «لم يكن عليك قط أن توقع».[62] وبرغم أنه أيد علناً "خطة يونج"، فإنه في أحاديثه الخاصة، رسم مشهداً أكثر ظلاماً للمستقبل. «ربما كانت الأزمة أجلت مدة عامين آخرين، ولكنها ستصل حتماً، بل ستصل بشكل أشد».[63] وخلال حالات الفوضى التي تلت ذلك، تنبأ شاخت بأن «ألمانيا سوف تحرم من جميع رؤوس الأموال الأجنبية فترة طويلة، وربما استمر ذلك عامين أو ثلاثة أعوام. وبالنسبة إلى جميع شرائح الشعب الألماني؛ كان معنى هذا، شظف العيش، وساعات عمل أطول، ورواتب أدنى». وكان تنبؤاً مشؤوماً، ودقيقاً وقتذاك.

كان مينارد كينز، وهو أحد أكبر المتشائمين بشأن التعويضات، يوافق شاخت في رأيه حول الترتيبات الجديدة، وقد رد كينز، وهو الذي كان يؤمن بأن ألمانيا سوف تجد صعوبة في مواصلة الاقتراض؛ للخروج من الحفرة التي أوقعت نفسها فيها، على الخطة الجديدة بالإعلان: «نبوءتي لكم! أن خطة يونج سوف تبرهن على أنها عملية فترة وجيزة فقط من الزمن... ولن يدهشني بعد ذلك! أن أرى نوعاً من الأزمات عام 1930».[64]

جعل الزواج من كينز زهرةً نضرة؛ فعلى النقيض من جميع التنبؤات البارعة التي تكهن بها أصدقاؤه المحنكون، فقد عاش كينز مع زوجته ليديا في سعادة غامرة جمعت بينهما. وكان يتنقل جيئة وذهاباً بين شقته بلندن في جوردون سكوير؛ حيث كانا يقطنان طوال أيام العمل من الأسبوع؛ ومنزلهما الريفي في تيلتون Tilton بمقاطعة كنت، في أيام العطلات. وبرغم قلة إنتاجه من المقالات التي تتناول الشؤون الجارية، فإنه لم يتراجع عن موقفه؛ بوصفه المدافع الأول عن مبدأ الاستقامة الاقتصادية.

ولكن طوال السنوات الأربع الأخيرة، بذل جهداً شاقاً في تأليف كتابه الجديد. وبعد أن ألف كتابي الآثار الاقتصادية للسلام ودراسة حول الإصلاح النقدي، وكان كلاهما يتناول موضوعاً معيناً هو الاهتمامات الفورية والعملية لعالم ما بعد الحرب المتسم بالفوضى، بدأ الآن معاناته مع مؤلَف أكثر طموحاً، وهو دراسة نظرية تدور حول التفاعلات بين المحيط النقدي – عالم البنوك وغيرها من المؤسسات المالية الأخرى – والاقتصاد الواقعي الذي يشكل أساساً لها؛ أي عالم المتاجر والمصانع والمزارع. وكان قد بدأ في هذا الاتجاه الفكري، في كتاب دراسة حول الإصلاح النقدي، ولكن هذا الكتاب بني على أساس صورة شديدة البساطة، تشبه الرسوم المتحركة، للاقتصاد، أما كينز في كتابه الجديد، فكان يسعى ليرسم شكلاً أكثر ثراءً لمسارات تدفق المال؛ بهدف التوصل إلى فهم أفضل للمصدر الأصلي لعدم الاستقرار الذي اعتقد بأنه صفة موروثة في نظام الائتمان الخاص بالرأسمالية الحديثة.

ظل كينز كـذلك يـمارس المـضاربة بنـشاط، وهـو نـشاط مرهـق وخطـير في عقـد مضطرب كهذا؛ وبوصفه أمين صندوق كلية كينجـز، كـان عليـه أن يـدبر الأمـر لجمـع أموال للكلية؛ فقد كان رئيساً لمجلس إدارة شـركة التأمين القومي المتبادل، وقـد أسـس مع صديقه أوزوالد فولك Oswald Falk، رئيس مكتب بوكماستر ومور، وهي شـركة سمـسرة في البورصة، كثيراً من الشـركات الاستثمارية. وعلاوة على ذلك، واصل كينـز إدارة أمواله الخاصة في نشاط دائب، وعادةً ما كان يقوم بذلك صباحاً من مكانه المفضل بالفراش.[65] وكان قادراً بالشـراء والبيع بهامش ربح، على زيادة محفظـة أسـهمه بـصورة ملحوظة، وكانت محفظته شديدة التغير. لقد بـدأ عـام 1923، بنحـو 125 ألـف دولار، وهي أرباح تلك الغزوات الأولى التي قام بها في أسواق تحويل العملة. وخلال السنوات الخمس اللاحقة، ضـاعف رصـيده مـن الأمـوال، وكـون معظمهـا مـن تجـارة الـسلع والعملات، لا من تجارة الأسهم.

وبرغم سمعته التي اشتهر بها؛ بوصفه صاحب نبوءات لا يـصدق أي منهـا أبـداً، فإنه بحلول بدايات عام 1928، كانت وجهة نظره بشأن المستقبل – مثلما عكسته محفظته الاستثمارية – شديدة التفاؤل على نحو غير معهود.[66] لقـد تحاشـى الـسوق الأمريكيـة، ولكنه دخل باستثمارات كبيرة في شـراء أسهم شـركات المحركات البريطانيـة، ولاسـيما أوستن وليلاند Austin and Leyland، إلا أن رهانه الأكبر – مع ذلك – كان على تجمع هائل جداً من الاستثمارات الطويلة الأجل في السلع، ولاسيما المطاط، ولكنه دخل أيضاً مجالي القطن والقصدير؛ فكون هـذا اسـتراتيجية تـأثرت تـأثراً عظـيماً برأيـه في سياسة الاحتياطي الفيدرالي. وكان يعتقد بأن البنك المركزي الأمريكـي بقيـادة سـترونج؛ أدى مهمة جديرة بالإعجاب، وكان يسميها «انتصاراً».[67] وفي الوقت الـذي اختبـأ فيـه وراء سحابة دخان من التمسك بمعيار الذهب، تعامل الاحتياطي الفيدرالي بنجاح فائق إزاء تثبيت الأسعار الأمريكية، وكان اعتقاد كينز بأن في الإمكان فعل ذلك ومواصـلة الأمـر في ظل قيادة سترونج.

ولكن مع مرور أيام وشهور من عام 1928، بدأت محفظته الاستثمارية المعاناة؛ حيث كُبِّد خسائر هائلة في شهر نيسان/ إبريل عندما انهارت أسعار المطاط بنسبة 50٪؛ مواكبة انهيار اتحاد منتجي المطاط؛ ما أرغمه على تسييل كميات كبيرة من الأسهم التي يملكها بخسارة؛ حتى يفي بمتطلبات تحقيق هامش ربح. وجاءت إجراءات الاحتياطي الفيدرالي المشددة التي بدأت مع أوائل عام 1928؛ بهدف حصار البورصة لتفاجئ كينز؛ فالأسعار الأمريكية برغم كل شيء، في زعمه، كانت مستقرة و«لما يكن هناك بعد ما يمكن أن نسميه تضخماً يلوح في الأفق».[68] وفي أيلول/ سبتمبر عام 1928، ومع وصول مؤشر داو إلى 240 نقطة، مرر على دائرة أصدقائه ملحوظة بعنوان «هل يوجد في الولايات المتحدة تضخم؟» تنبأ فيها بأن «الأسهم سوف تنهار بشكل حاد... إلا إذا كانت السوق تضع في حسبانها احتمال حدوث كساد في الأعمال»، وهو ما سيحاول الاحتياطي الفيدرالي «تجنّبه بكل ما أوتيه من قوة».

وكان خطأ كينز الكبير يُمثَّل بإخفاقه في أن يحسب حساب القوى التضخمية التي بدأت تكتسح العالم؛ فبعد وفاة سترونج في شهر تشرين الأول/ أكتوبر، ومع بدء الاحتياطي الفيدرالي حملة ألفاظه البذيئة الموجهة ضد تضخم حجم البورصة، بدأ كينز يدرك ببطء أن المخاطرة قد تحولت الآن «إلى جانب الكساد التجاري والتضخم».[69] ولكنه باعترافه هو شخصياً، وفي بدايات عام 1929، أيضاً، لما يكن قد استوعب بعد التأثير الذي يمكن ندرة الذهب أن تحدثه في البنوك المركزية. لقد كان يرى أنه بمرور الزمن سوف تحرر تلك البنوك نفسها من قبضة "آثار العصور الهمجية". وأخفق إخفاقاً ذريعاً في التنبؤ بذلك الاندفاع نحو الذهب الذي ظهر عام 1929. واعترف لاحقاً قائلاً: «نسيت أن الذهب معبود الجماهير وتميمة الحظ التي تحمي صاحبها».[70]

وكان الثمن الذي دفعه؛ بوصفه مضارباً أن جميع حساباته الخاطئة قوضت "صافي ثروته". وبحلول منتصف عام 1929، كان كينز قد خسر نحو ثلاثة أرباع ثروته، وكانت الفضيلة الوحيدة التي أنقذته من الإفلاس، أنه اضطر لكي يحقق هامش مدفوعاته إلى تصفية محفظة أسهمه، ودخل فوضى عام 1929؛ بوصفه مستثمراً متوسط الحال في السوق.

أما دور كاسندرا، (وهي في الأساطير الإغريقية إلهة حكم عليها أبوللو بأن تكون كل نبوءاتها خاطئة)، فقد قام به مونتاجو نورمان هذه المرة. ومن بين جميع المناطق المشتعلة الجاهزة للانفجار في وجه اقتصاد العالم في ربيع ذلك العام وصيفه، كانت ألمانيا تترنح على حافة التخلف عن دفع مديونياتها، والعجز في الذهب، وهبوط أسعار السلع، والجنون الذي اجتاح البورصات الأمريكية، وضعف الجنيه الإسترليني المحتجز رهينةً لدى بنك فرنسا المركزي، وكان من الصعب على كينز أن يحدد أيها الأقرب إلى الاشتعال.

وفي نيسان/ إبريل عام 1929، ومع وصول المفاوضات في باريس إلى طريق مسدودة، كتب نورمان يقول: «تصور أنه في الوقت عينه الذي كانت هناك لجنة ما، تجد مشقة في مناقشة مسألة التعويضات الألمانية برمتها في باريس: كان سعر الفائدة بالأمس 20٪ في نيويورك؛ حيث وقف نظام الاحتياطي عن العمل، والبورصة تبدد ثروتها وثروة الناس معها، ورفعت ثلاثة من البنوك المركزية في أوروبا أسعار فائدتها خلال الشهر المنصرم، ولعل ذلك لم يكن إلا بداية».[71] ولقد كان العالم – مثلما بدا له – يسير وهو نائم نحو كارثة.

تشبثت ألمانيا، وهي التي صارت الآن محظوراً اقترابها من السوق الأمريكية، بأي مصدر للائتمان، أيّاً كان يمكنها أن تقع عليه بيدها. وفي أيار/ مايو عام 1929، تلقى رجل البنوك السويسري فيليكس سوماري، وهو الذي أطلق عليه زملاؤه الأمريكان اسم الشهرة "غراب زيورخ"؛ بسبب "نعيبه" القاتم الذي لا ينقطع منذراً بانهيار وشيك، تلقى مكالمة هاتفية شديدة الاهتياج من وزير المالية الألماني، رودولف هيلفردينج Rudolf Hilferding، يطلب فيها يائساً اقتراض 20 مليون دولار لدفع رواتب الموظفين العموميين. وطار سوماري إلى باريس لإنهاء الترتيبات الضرورية مع شاخت، ورفع تقرير بالإفادة إلى رئيس سويس ناشيونال بنك: «جميع القوى العظمى تقريباً خاضت مفاوضات طوال شهور حول عدد المليارات التي يجب على بلد سدادها سنوياً حتى عام 1966، ثم بعد ذلك حتى عام 1988، على حين أن هذا البلد ليس في وضع يؤهله ولو لسداد رواتب موظفيه الحكوميين غداً».[72]

كانت ألمانيا في وضع لا تحسد عليه؛ حتى إنها بدأت مفاوضات استدانة مع إيفار كرويجر Evar Kreuger الغامض، وهو شخص من حفنة من الأشخاص القابعين في الظل؛ من أمثال: كالوست جالبنكيان Calouste Gulbenkian والسير باسل زاهاروف Sir Basel Zaharouf، ممن حلقوا في أجواء المشهد المالي الأوروبي خلال سنوات ما بين الحربين العالميتين، وكونوا ثروات من خلال صفقات مشبوهة عقدوها مع الحكومات. وكرويجر نفسه قيل: إنه يساوي مئات عدة من ملايين الدولارات، وكان يمتلك ستة أو سبعة من مقار الإقامة؛ من بينها: الضياع الصيفية الثلاث في السويد، وجناحه الدائم في كارلتون بلندن، وشقق في برلين، وفي بارك أفينيو بمانهاتن، وفي أفينيو فيكتور إيمانويل الثالث بباريس؛ حيث ينتظره صف طويل من العشيقات، وهن فتيات منشدات سابقات، وطالبات، وبائعات متاجر، بل عاهرات كان يصادفهن بين الحين والآخر، واعتاد أن يغدق عليهن الهدايا.

وعلى حين تعامل جالبنكيان، واسم شهرته "السيد خمسة في المائة"، في حقوق التنقيب عن النفط بالشرق الأوسط، تعامل زاهاروف في الأسلحة، ولم يكن كرويجر يعمل إلا في تصنيع منتج لا يشكل تهديداً كبيراً لا يزيد على أعواد الثقاب الصغيرة. إلا أنه مع اتساع نطاق إمبراطوريته – حيث سيطر بعد ذلك، على ثلاثة أرباع حجم صناعة أعواد الثقاب العالمية – صار في استطاعته أن يقترض المال في نيويورك بشروط أخف وطأة مما يستطيعه معظم الحكومات الأوروبية. وقام، مستغلاً "عضلاته المالية"، بتعويم سندات في وول ستريت واستغل عائداتها في إنقاذ الشؤون المالية للحكومات الأقل قدرة على الحصول على ائتمان في جميع أنحاء العالم؛ ليبتز منها في المقابل حقوق احتكار صناعة الثقاب في البلدان التي أقرضها؛ فعقد صفقات مع كل من: بولندا، وبيرو، واليونان، والإكوادور، والمجر، وإستونيا، ويوغسلافيا، ورومانيا، ولاتفيا. ووصل الأمر به إلى تقديم 75 مليون دولار للحكومة الفرنسية في أثناء تثبيتها سعر الفرنك، مقابل الفوز بما يشبه الاحتكار في فرنسا. وها هو ذا الآن يقدم إلى ألمانيا مبلغ 145 مليون دولار، مقابل إصدارها قراراً بحظر جميع وارداتها من أعواد الثقاب الروسية الرخيصة الثمن.

ومع ارتفاع أسعار الفائدة في الولايات المتحدة وجذب نيويورك المال كالمغناطيس من جميع أقطار الأرض، عانى سائر بلدان أوروبا، ماعدا فرنسا؛ منع الذهب من الفرار إلى الشاطئ المقابل للأطلسي. وارتفعت أسعار الفائدة إلى نسب رهيبة، كما أوضح كينز، «حتى في البلدان التي تبعد عن وول ستريت آلاف الأميال»؛[73] مدفوعة بالسعي المحموم نحو الذهب. وفي شباط/ فبراير عام 1929، رفع بنك إنجلترا المركزي أسعار فائدته بمقدار نقطة كاملة؛ حتى وصلت 5.5٪، برغم ازدياد أعداد العاطلين عن العمل؛ لتتجاوز 1.5 من ملايين الأشخاص. وفي شهر آذار/ مارس، حذت كل من إيطاليا وهولندا حذوه، وكانت ألمانيا بالفعل في حالة كساد، ولكنها بعد الغارة على احتياطياتها في أثناء مفاوضات خطة يونج، أُرغِمت كذلك على رفع أسعار فائدتها إلى 7.5٪. وتجاوزت النمسا والمجر ما فعله البنك المركزي الألماني؛ فوصلت بأسعار فائدتها إلى رقم تجاوز ثمانية في المائة. وفي تموز/ يوليو، انضمت بلجيكا إلى الطابور.

ومع التآكل المتواصل في أسعار السلع، عمل رفع أسعار الفائدة على رفع التكلفة الحقيقية للمال في كثير من الأماكن ليتجاوز 10٪، جالباً معه أول المؤشرات الدالة على تباطؤ الاقتصاد العالمي. وبدأ ذلك التباطؤ عام 1928، في البلدان الكبرى المنتجة للسلع: أستراليا، وكندا، والأرجنتين. وبحلول بدايات عام 1929، دخلت ألمانيا ووسط أوروبا كذلك في حالة كساد.

وفي هذه الأثناء رفضت بورصة الولايات المتحدة الالتفات؛ سواء لارتفاع تكلفة اقتراض المال في جميع أنحاء العالم أو لأولى دلائل التباطؤ في بلاد العالم الأخرى. وفي شهر حزيران/ يونيو، اشتعلت الأسعار في البورصة ووصلت إلى ذروتها. ومع تزايد أنباء المكاسب غير العادية التي تحققها الشركات المساهمة، واصل مؤشر داو ارتفاعه، وفي حزيران/ يونيو، ارتفع 34 نقطة ثم 16 نقطة أخرى في شهر تموز/ يوليو.

وقد صارت سمة السوق الآن الاعتماد شبه التام على المضاربة.[74] وبعد أن أصابت الحمى تجارة الأسهم، تم تركيز العمل بصورة متزايدة على قائمة أضيق من ذي قبل من

الشـركات، ولم تعد تلك الشـركات التي كانت تحقق بالفعل أرباحاً ضخمة تقودها؛ مثل: جنرال موتورز العالمية. وإنما بدأت تتبع بشكل مسعور الأسهم المتألقة؛ مثل: مـونتجمري وارد، وجنرال إلكتريك، والأكثر إبهاراً منها جميعاً، مؤسسة الإذاعة الأمريكية؛ وفي الوقت الذي واصلت فيه متوسطات السوق الصعود، حتى وصلت ذروتهـا في أيلـول/ سـبتمبر، وصل معظم الأسهم إلى ذروة الارتفاع أواخر عام 1928، أو على أفضل تقدير بدايات عام 1929. والحقيقة أنه في 3 أيلول/ سبتمبر عام 1929، وهو اليوم الذي وصل فيه مـؤشر داو ذروته، لم يصل إلا 19 سهماً من 826 سهماً ببورصـة نيويـورك إلى أعـلى قيمـة بلغهـا في أي وقت.[75] وهبط ما يقرب من الثلث بنسبة تقل عن 20٪ من أعلى نقطة.

وخلال تلك الشهور، باع معظم تجار الأسهم الكبار محافظهم، أما ادعـاءات المـضاربين حول ما فعلوه عام 1929، وتوقيت ما قاموا به، فيجب أخذها بـشـيء مـن الـشك؛ فالنـاس نادراً ما يقولون الحقيقة الكاملة، سواء ما يتعلق منها بمغامراتهم العاطفيـة أو مـا يتعلـق منهـا بمحافظ أسـهمهم، وكانـت الحالـة الأخـيرة حقيقيـة بوجـه خـاص بالنـسبة إلى المستثمرين المحترفين الذين ترتبط سمعتهم بالظهور بمظهر العالمين ببواطن الأمور إزاء ما يتعلق بالسوق.

وفي شهر شباط/ فبراير، باع أوين يونج، بعد أن تنبه للمستوى المحموم الـذي بلغتـه أسعار الأسهم وكلمات الاحتياطي الفيدرالي التـي كانـت أشـبه بـإعلان الحـرب، محفظـة أسهمه كاملة، وهي البالغة قيمتها 2.2 مـن ملايـين الـدولارات، وحقـق بعـضها هامـشاً بسيطاً من الربح.[76] وخرج ديفيد سارنوف، نائب رئيس مؤسسة الإذاعة الأمريكية خلـف يونج وعضو الوفد الأمريكي في مؤتمر باريس، من السوق في شـهر حزيـران/ يونيـو، أمـا جون جيه. راسكوب، وهو الرجل الذي تمنى بإخلاص أن يُحقِّـق الثـراء للجميـع، وكـان يروج للأسهم على صفحات مجلة ليديز هوم جورنال؛ بوصـفها استثماراً طويـل الأجـل، فمن الواضح أنه صفى معظم أسهم محفظته قبل أن يظهر مقاله إلى النور. وباع جو كنيـدي Joe Kennedy، وهو الذي لحـق بـآخر الـسباق، أسـهمه في تمـوز/ يوليـو عـام 1929.[77]

ويروي برنارد باروخ، في سيرته الذاتية، أنه أدرك فجأةً حقيقة الأمر في أثناء تجوله في الأراضي البراح الاسكتلندية في أيلول/ سبتمبر عام 1929؛ فعاد أدراجه سريعاً إلى موطنه وباع جميع أسهمه في نهاية الشهر.[78] كما أن توماس لامونت، وهو المتفائل بشكل كبير، باع كميات كبيرة من محفظته خلال فصلي الربيع والصيف أيضاً.[79]

إن أكبر مشجع للبورصة، وأكثر المضاربين تصميماً، وهو بيلي ديورانت، تخلص من جميع أسهمه؛ ففي نيسان/ إبريل عام 1929، كان لديه بعض الأصدقاء الذين رتبوا له لقاء سرياً مع الرئيس.[80] وانسل هارباً من نيويورك، حريصاً على عدم إخطار حتى سكرتيرته بالوجهة التي يقصدها، فاستقل قطاراً إلى واشنطن، وقفز متخفياً في سيارة أجرة، ووصل إلى البيت الأبيض الساعة 9:30 مساءً؛ حيث أُدخل على الرئيس في مكتبه. وأبلغ هوفر أن الاحتياطي الفيدرالي ما لم يخفف حدة هجومه على البورصة، فسوف تقع كارثة مالية. وليس من الواضح كون ديورانت فهم أنه يصرخ من دون جدوى، وأن هوفر هو الذي يقف تماماً وراء الحملة التي يشنها الاحتياطي الفيدرالي، إلا أنه يبدو بالفعل، أنه سرعان ما أدرك بعد انتهاء اللقاء أن تحذيراته ذهبت سدى. وفي السابع عشر من نيسان/ إبريل، أبحر ديورانت إلى أوروبا على ظهر السفينة أكويتانيا Aquitania، وبعد ذلك ببضعة أسابيع، بدأ هو ومعظم جماهيره في تصفية محافظ أسهمهم.

ولكن داخل الكواليس، كان مجلس الاحتياطي الفيدرالي جاهزاً أخيراً للتسليم بأن محاولاته للقيام "بإجراء مباشر" قد أخفقت. وفي الثامن من آب/ أغسطس، وبعد أن أغلقت السوق، أعلن مجلس نيويورك الفيدرالي رفع نسبة الفائدة على القروض من 5٪ إلى 6٪. وفي اليوم اللاحق هبط مؤشر داو بمقدار 15 نقطة في عمليات بيع مسعورة، وهو أكبر هبوط يومي حدث في تاريخ هذا المؤشر، إلا أن السوق قد أدركت على أي حال أن المضاربين قد حققوا بالفعل أرباحاً ضخمة في الوقت الذي سددوا فيه أسعار فائدة أعلى كثيراً في سوق إقراض السماسرة. وخلال يوم واحد، تم تعويض جميع الخسائر.

لقد ارتفع مؤشر داو، على امتداد الأسابيع الثلاثة اللاحقة، بمقدار 30 نقطة أخرى. وساد في أوساط المستثمرين الذين استمروا في السوق، على حد تعبير أحد المعلقين، ذلك النوع من «الذعر الذي يمنع الناس من مغادرة موائد الروليت، والدعاية المغوية المضادة للابتعاد عن الفائز، والخوف من التعرض للسخرية من الآخرين»؛[81] وكان هذا! من الأعراض السائدة في نطاق السوق، عندما أعلنت شركة سانت فال وشركاه المدرجة ببورصة نيويورك، في الرابع عشر من آب/ أغسطس، افتتاحها لخدمة نقل مباشرة من السفينة إلى الشاطئ، على متن عابرة الأطلسي إيل دي فرانس Ile de France، وهي التي تبعتها بعد ذلك بأيام قلائل شركة إم. جيه. ميهان وشركاه، التي افتتحت خدمة مماثلة على السفينتين: بيرينجاريا وليفياثان Berengaria and Leviathan.

كما أن أوروبا انجذبت إلى ذلك السعار، وشكا الفيكونت روذرمير Viscount Rothermere، في إحدى صحفه، وهي صنداي بيكتوريال Sunday Pictorial قائلاً: «تباع آلاف عدة من الأسهم الأمريكية يومياً في لندن وحدها، بينما تصب باريس وبرلين وبروكسل وأمستردام الأموال صباً في نيويورك بأسرع مما تنتقل به إشارات التلغراف. لقد صارت وول ستريت مضخة شفط عملاقة، تشفط رأس مال العالم نحوها، وهذا الشفط من السرعة، بحيث خلّف فراغاً هنا؛ ولهذا السبب ترتفع معدلات فائدة البنوك في جميع أنحاء أوروبا؛ وهذا هو السبب وراء السحب المتواصل للذهب من بنك إنجلترا المركزي؛ وهذا هو تفسير الزيارات المتكررة التي قام بها محافظ البنك، السيد مونتاجو نورمان، لنيويورك وواشنطن».[82]

وفي تموز/ يوليو، قام نورمان بزيارته الثانية هذا العام للولايات المتحدة، وقضى نورمان معظم أسابيع عطلته مع صديقته القديمة مسز ماركو Markoe، في بار هاربور Bar Harbor، في ولاية مين Maine، ولكنه مع ذلك توجه لنيويورك؛ للالتقاء بهاريسون، وعاد من رحلته أكثر تشاؤماً مما حدث له بعد رحلة شباط/ فبراير. لقد صار مقتنعاً الآن، أن انهيار البورصة بصورة ما، في الولايات المتحدة قد بات محتوماً، ولم يكن في استطاعة أحد، التيقن مما قد يحدث أو من مدى السوء الذي سيكون عليه. وكلما طال

أمد استمرار الفقاعة، صار تجنب الانهيار مستحيلاً. وبرغم أن الاحتياطي الفيدرالي بدأ أخيراً يتصرف، فإنه في الوقت نفسه ترك الأمور تستفحل حتى وقت متأخر، وظل على موقفه المنقسم بحدة.

وطوال صيف عام 1929، صارت احتياطيات بريطانيا تحت الحصار. وبحلول نهاية تموز/ يوليو، كان بنك إنجلترا المركزي قد خسر بالفعل 100 مليون دولار من الذهب البالغة قيمته 800 مليون دولار، وخلال شهري آب/ أغسطس وأيلول/ سبتمبر، خسر 45 مليوناً أخرى، واتجهت تلك المبالغ بصفة أساسية نحو الولايات المتحدة. وكانت هناك أيضاً، دلائل تشير إلى أن بنك فرنسا المركزي قد عاد إلى تحويل جنيهاته الإسترلينية. ومنذ عام 1927، ظل تدفق الأموال نحو فرنسا مستمراً من دون هوادة، برغم أن معظمها صار الآن في صورة ذهب لا في صورة جنيهات إسترلينية. وبحلول منتصف عام 1929، جمع بنك فرنسا المركزي مبلغ 1.2 من مليارات الدولارات في صورة ذهب ومبلغ 1.2 من مليارات الدولارات الأخرى في صورة عملات أجنبية؛ ما جعله في وضع مسيطر بصورة غير عادية على الأحوال المالية العالمية.

وخلال العامين اللذين مرا منذ اختلف نورمان ومورو معاً أول مرة، صار بنك فرنسا المركزي، بعد أن أدرك أنه يملك القوة على زعزعة استقرار وضع العملات في العالم، مقيداً بشدة في التعامل إزاء جنيهاته الإسترلينية. ولكن مفاوضات خطة يونج فرضت قيداً جديداً على العلاقات الأنجلو – فرنسية. فبعد أن تم تقديم بعض التنازلات لألمانيا بخصوص التعويضات، اختلف الحلفاء السابقون على كيفية تقسيم العبء.

وفي حزيران/ يونيو عام 1929، حان موعد الانتخابات في بريطانيا، وبعد أربع سنوات ارتفعت فيها نسبة البطالة في ظل حكم المحافظين، صوت الناخبون لخروج المحافظين من السلطة، وفازت حكومة الأقلية العمالية بمنصب رئيس الوزراء. واستبدل بتشرتشل فيليب سنودن Philip Snowden، في وزارة الخزانة، وكان فيليب خصماً لدوداً منذ فترة طويلة لفرنسا وللسياسة الفرنسية بخصوص التعويضات. وفي مؤتمر عقد

بلاهاي في آب/ أغسطس عام 1929؛ للاتفاق النهائي على بعض التفصيلات المتعلقة بخطة يونج، تبادل فيليب حواراً ساخناً ونظيره الفرنسي، هنري شيرون Henri Cheron، وخلال هذا النقاش وصف ادعاءات وزير المالية الفرنسي بأنها "سخيفة ومتناقضة". وجاءت الترجمة إلى اللغة الفرنسية ridicule et grotesque؛ لتحمل معنى ضمنياً أشد قسوة، وهو سوء النية والغباء الشديد. وحسبما ذكر المؤرخ الاقتصادي تشارلز كيندلبيرجر Charles Kindleberger، فإن هذا التعبير الإنجليزي يمكن استخدامه في مجلس العموم البريطاني، أما التعبير الفرنسي فلا يسمح باستخدامه في مجلس النواب الفرنسي. وقد استفزت تعليقات "سنودن" "شيرون" وكان رجلاً بديناً يسهل إغضابه، وكانت بدانته الهائلة قد جعلته هدفاً للنكات المستمرة؛ ومن ثم كان شديد الحساسية بصورة غير عادية؛ فأرسل مساعديه يطالبون بالاعتذار في وقت كان فيه الفرنسيون يحاولون بصعوبة التخلص من عادة المواجهة.[83]

وبرغم أنه استميل في نهاية الأمر إلى العودة إلى مائدة المفاوضات، فإن العلاقات بين بريطانيا وفرنسا كانت قد توترت بشكل كبير؛ ففي أحد الاجتماعات خلال المفاوضات عينها، قيل: إن بيير كوينساي، ممثل بنك فرنسا المركزي، هدد بتحويل كل ما في حوزة فرنسا من جنيهات إسترلينية إلى ذهب؛ ما لم تعتذر بريطانيا وتقدم تنازلات. وبرغم وهن الأدلة على تلك الواقعة، فإن هذا التهديد لم يكن أجوف، واستمر الذهب البريطاني عُرضةً للهجوم.

وفي التاسع عشر من آب/ أغسطس، كانت قصة غلاف مجلة تايم عن نورمان، تحت عنوان "نصير الذهب"، حسبما أسمته، وقد وصف المقال كيف «كانت معركة الذهب الخفية تدور رحاها» داخل أوروبا.[84] وفي أواخر آب/ أغسطس، ومع تدني احتياطيات بريطانيا ما بعد الحرب، حذر نورمان رفاقه في المجلس من أنه ما لم يتغير شيء، فإن أجزاءً كبرى من أوروبا - ومنها: بريطانيا - سوف ينفد منها الذهب، ومن أنه من الواجب عليهم أن يستعدوا لخراب وشيك. ولكن في البدء كان هناك طوفان آخر يستعد لاجتياح اقتصاد العالم.[85]



وول ستريت، الثلاثاء الأسود، 29 تشرين الأول/ أكتوبر عام 1929.

17

التطهير من الفساد

1930 - 1929

لو أن الغباء هو ما أدى بنا إلى هذه الفوضى؛ فلماذا إذن لا يستطيع إخراجنا منها؟

ويل روجرز

هناك قول مأثور قديم يروى عن تاجر أسهم؛ وهو: «لا أحد يقرع الجرس في سقف السوق». ومع عودة وول ستريت إلى العمل بعد إجازة عيد العمال يوم الثلاثاء الثالث من أيلول/ سبتمبر، كان قليل من الناس هم من يظنون أن نهاية البورصة قد حانت. وكانت عطلة نهاية الأسبوع حارة بصورة غير معتادة، وقد أفسد الزحام المروري الكثيف والانتظار طويلاً في محطات القطار، رحلة العودة من الشاطئ إلى المنزل. وكان الاختناق على طرق نيوجيرسي السريعة من السوء، بحيث اضطر آلاف الناس إلى ركن سياراتهم جانباً وإكمال رحلة عودتهم إلى منازلهم في مانهاتن مستخدمين مترو الأنفاق.

وفي خلال عملية تقويم رجال البنوك للسوق بعد انتهاء فصل الصيف، كان ممن ساعدهم في ذلك ظهور صوت جديد تماماً، أضاف المزيد إلى التفاؤل المرح الذي سيطر خلال الحقبة الجديدة على صحيفة وول ستريت جورنال، والغمغمة القاتمة عن "النذر" و"الشكوك" الآتية من ألكساندر دانا نويس Alexander Dana Noyes، وهو صاحب عمود في الشؤون المالية في صحيفة نيويورك تايمز؛ ففي ذلك الأسبوع، أُصدر العدد الأول من مجلة بيزنيس ويك. وكانت تسعى لتحقيق معادلة مجلة تايم الناجحة نفسها، وهي التي تجمع بين النقد اللاذع والأخبار الطازجة في عالم المال والاقتصاد. ومنذ أول أعدادها، عبر المحررون عن انتقاداتهم للبورصة، فكتبوا يقولون: «طوال خمس سنوات على الأقل، سقط عالم الأعمال الأمريكي في قبضة نشوة تنبؤية ذات قداسة تتكهن برخاء

غير مسبوق لحقبة جديدة»،[1] حملت البلاد نحو «سحابة عالية من الخيال». وحذروا من أنه «مع بدء الهبوط بدأ توتر يسود وول ستريت... شعور عام بأن شيئاً ما، سيحدث خلال الموسم الحالي... فأسعار البورصة بصفة عامة، خرجت على نطاق السيطرة مع توقعات بمكاسب آمنة، وصارت السوق الآن - في الغالب - محكومة بالعامل "النفسي"».

وكانت السوق معتادة على مثل تلك التكهنات حول الصعود، واستمرت في تجاهلها في أول أيام التعامل. وفي الثالث من أيلول/ سبتمبر عام 1929، ارتفع مؤشر داو بمقدار نقطة واحدة؛ ليغلق على رقم قياسي من الارتفاع بلغ 381 نقطة. وطوال اليوم ونصف اليوم اللاحقين، ظل متشبثاً بتلك الذروة.

وفي الساعة الثانية من بعد ظهر الخامس من أيلول/ سبتمبر، أوردت وكالات الأنباء التصريح الذي أطلقه عالم الاقتصاد والإحصاء بمعهد ماساشوسيتس روجر بابسون Roger Babson، في مؤتمره الدولي السنوي للأعمال في ويلسلي، ماساشوسيتس؛ وهو: «أكرر ما قلته في مثل هذا التوقيت من العام المنصرم والعام الذي قبله، من أن الانهيار سوف يأتي إن آجلاً أو عاجلاً... والذي ربما يكون مروعاً... لقد جعل نظام الاحتياطي الفيدرالي البنوك في وضع قوي غير أنه لم يتمكن من تغيير الطبيعة البشرية».[2] وأكمل ملاحظته قائلاً: إن «الدراسة المتأنية للسوق توضح أن مجموعة الأسهم التي تقود السوق تضيق أكثر فأكثر»، وتنبأ بأن مؤشر داو سوف يهبط بمقدار يتراوح بين 60 و80 نقطة - أي من 15٪ إلى 20٪ - وأن «المصانع سوف تغلق أبوابها... وسيطرد الرجال من أعمالهم... وسوف ندور في حلقة مفرغة حتى نهايتها؛ وستكون النتيجة حدوث كساد تجاري خطير». وخلال فترة بعد ظهيرة ذلك اليوم، هبط مؤشر داو بمقدار 10 نقاط؛ أي نحو 3٪ بالتقريب.

كان بابسون من مشاهير المتنبئين في السوق، وهو مؤسس منظمة بابسون الإحصائية Babson Statistical Organization، وهي أكبر متعهد في البلاد متخصص في تحليل الاستثمار والتنبؤ في مجال الأعمال. وكانت الشركة تقوم شهرياً بإرسال مقادير هائلة من المخططات البيانية والجداول التي تشرح بالتفصيل سلوك كل سهم وحده، والسوق

إجمالاً، والاقتصاد. وقد بنى بابسون أسلوبه في التنبؤ على فكرتين متناقضتين نظرياً بعض الشيء: على أن الارتفاعات والانخفاضات التي تعتري الاقتصاد، "تعمل وفق قوانين محددة" مشتقة من القانون الثالث من قوانين الحركة لنيوتن، وعلى أن العواطف؛ «أهم عامل يسبب دورة الأعمال».

ولقد كان لبابسون بعض التصورات والأفكار الأخرى الأكثر غرابة، ولما كان قد عانى نوبة إصابة بمرض السل في شبابه، فإنه - لذلك - كان مؤمناً بفوائد الهواء الطلق، وكان يصر على ترك جميع نوافذ مكتبه مفتوحة على مصراعيها. وفي الشتاء، كان على أفراد طاقم سكرتاريته، وقد تدثروا بالمعاطف المصنوعة من الصوف، وارتدوا أحذية برقبة مصنوعة من فراء الغنم، وقفازات سميكة، أن يقوموا بالنسخ على مفاتيح الآلات الكاتبة، مستخدمين مطرقة مطاطية صغيرة، أعلن بابسون أنه اخترعها بنفسه. وكان من المتشددين في مسألة تحريم الخمور، وكان يؤمن بأن الجاذبية التي اكتشفها نيوتن قوة خبيثة، ونشر كتيباً؛ بعنوان: «الجاذبية - عدونا "رقم واحد"!»[3] Gravity-Our Number One Enemy.* وكان يتنبأ بانهيار السوق طوال عامين مرًّا، وحتى الآن كان الناس يتجاهلونه تماماً.

وبعد نبوءة بابسون المتشائمة، سعت نيويورك تايمز للحصول على رد عليها من إرفنج فيشر Irving Fisher، أستاذ الاقتصاد بجامعة ييل، وأبرز اقتصاديي عصره. وكان فيشر في الأصل، عالم رياضيات قدم إسهامات كبرى في نظرية المال وأسعار الفائدة، كان من الميالين إلى التشاؤم؛ مثله مثل بابسون تماماً. ولما كان قد عانى السل مثله - إلا أنه في حالته أصيب به وهو في الحادية والثلاثين من عمره - فقد خرج من المصحة نباتياً ملتزماً. وعانى أرقاً فظيعاً، وحتى يقاومه، صمم أداة كهربائية غريبة الشكل كان يعلقها على

---

* كان مؤسساً لما لا يقل عن ثلاث كليات في إدارة الأعمال: كلية بابسون Babson College، في ماساشوسيتس، وكلية ويبر Webber College بفلوريدا، والكلية التي صارت الآن أثراً بعد عين: كلية يوتوبيا Utopia College، بيوريكا كانساس. وقد رشح نفسه عام 1940، في انتخابات الرئاسة الأمريكية مرشحاً لحزب تحريم الخمور، ونال 57800 صوت. وفي عام 1948، شكل مؤسسة أبحاث الجاذبية، وهي مؤسسة متخصصة في مكافحة آثار الجاذبية؛ ومن أعمالها السعي للتوصل إلى مادة مقاومة للجاذبية.

فراشه، وكان مقتنعاً بأنها تساعده على النوم. وكان أيضاً من مؤيدي التزاوج الانتقائي، وكان سكرتيراً للجمعية الأمريكية لتحسين النسل، وكان مؤمناً بأن المرض العقلي يعود في الأصل إلى عدوى ميكروبية تصيب جذور الأسنان والأمعاء؛ ومثله مثل بابسون، كان من أشد المتحمسين لحظر الخمور. وفي عام 1929، كتب كتابين عن الفوائد الاقتصادية لحظر الخمور. ومرة أخرى - مثل بابسون - كان رجلاً ثرياً، اخترع آلة لتخزين بطاقات التعارف - وهي التي تعد بدايات آلة "رولوديكس" - وقد باع براءة اختراعها لريمنجتون راند Remington Rand، عام 1925، بملايين عدة من الدولارات. وبحلول عام 1929، كانت ثروته قد بلغت نحو 10 ملايين دولار، استثمرها كلها في البورصة.

وقد أعلن البروفيسور فيشر؛ ممهداً لتعليقاته بعبارة أقر فيها بأنه «لا يوجد منا من هو معصوم من الخطأ»،[4] أن «أسعار الأسهم ليست مبالغاً فيها، ولن تُعرِّض وول ستريت لأي شيء له طبيعة الانهيار». ولما كان "طالباً" نجيباً للسوق، فقد بنى تقويمه على افتراض أن المستقبل سوف يكون أقرب ما يكون إلى الماضي القريب، وأن الأرباح سوف تواصل الصعود بنسبة تزيد على 10٪؛ مثلما فعلت على مدار السنوات الخمس الماضية. وكان هذا مثالاً مبكراً على الزلات الناجمة عن وضع ثقة زائدة على الحد في قدرات علماء الرياضيات، بنماذجهم المعيبة على التنبؤ بأحداث السوق واستباقها. وكانت أساليب المنطق السليم لتقويم الأسهم التي تماثل تلك التي اعتمد عليها بابسون - ومن أمثلتها: افتراض أن الأسعار سوف تتحرك قدماً مع تحرك قيمة أرباح الأسهم - تشير إلى أن الأسهم مقومة بمستوى قيمة أعلى من الواقع، بنحو ما بين 30٪ و40٪.[5]

وبرغم أن السوق هبطت بحدة بادئ الأمر في اليوم الذي خرج فيه بابسون بتنبؤاته، فإنها في اليوم اللاحق، وبعد أن قررت أن إكسير فيشر الحلو أفضل من دواء بابسون المر، عادت إلى الارتفاع ثانية. وصار بابسون، وهو الذي أطلق عليه الآن اسم الشهرة "متنبئ الخسارة"، موضع تهكم السوق من أدناها إلى أقصاها، بل إن بزنيس ويك تهكمت عليه وعلى "عقلية بابسون" التي يتصف بها. وفي خلال شهر أيلول/ سبتمبر، دارت معركة بين

هذين المهووسين القادمين من نيوإنجلاند - بابسون وفيشر - للفوز بتأييد السوق. وفي كل مرة تحصل الصحف على تصريح من أحدهما، كانت تعود فتحصل على رد من الآخر.

وقد أعلن "المكتب الوطني للبحوث الاقتصادية"، والمؤرخ الرسمي للدوائر التجارية في الولايات المتحدة - وهو مجموعة غير ربحية أسست عام 1920، وإن كان إعلانه هذا جاء بعدها بشهور كثيرة - أن الكساد بذرت بذوره في آب/ أغسطس. ولكن في شهر أيلول/ سبتمبر، لم يكن أي شخص يعلم به. وكانت هناك شواهد متفرقة تدل على تباطؤ اقتصادي، ولاسيما في بعض القطاعات الأكثر حساسية لسعر الفائدة؛ فمبيعات السيارات بلغت ذروتها، بينما هبط قطاع التشييد والبناء طوال العام، ولكن معظم المؤشرات ظلت قصيرة الأجل؛ فعلى سبيل المثال: إنتاج الصلب أو حمولات عربات شحن السكك الحديدية، ظلت قوية بصورة استثنائية.

وبحلول منتصف الشهر، عادت السوق إلى ارتفاعاتها ثانية، وذهب تنبؤ بابسون بحدوث انهيار أدراج الرياح، بل إن المؤشرات الأوسع نطاقاً بدأت الآن تحقق أرقاماً قياسية جديدة - على سبيل المثال، كان أوسع طرائق القياس استخداماً في السوق، وهو مؤشر نيويورك تايمز للأسهم العمومية، قد بلغ ذروته المطلقة في 19 أيلول/ سبتمبر - برغم أن مؤشر داو لم يعد قط مرة أخرى إلى ذروته البالغة 381 نقطة.

وكذلك، فإن ألكساندر دانا نويس؛ الصحفي بجريدة نيويورك تايمز الذي كان عادةً ما يتنبأ بهبوط الأسهم، كان ينتقد التنبؤات التي تتوقع انهيار السوق، فقد كتب يقول: لعله «لا يدهشنا أن نعلم أن فكرة الانهيار الكارثي التام وهو المسبب للشلل... لا بد أنها قد عثرت على أتباع جدد»؛[6] وعلى خلاف النوبات السابقة، تملك البلاد الآن، «القدرة والموارد الوقائية ممثلة بالاحتياطي الفيدرالي»، على حين أن السوق كانت «تتمتع بالحماية من نوبات الذعر التي سادت الأيام الماضية... بتراكم الذهب في البلاد». وجميع الانهيارات السابقة سبقتها صدمة استثنائية بشكل أو بآخر، حطمت نفسية القطيع، فانهيار عام 1873، سبقته ظلال كانت ممثلة بإفلاس جاي كوك وشركاه Jay Cooke and

Company، وفي عام 1893، كان إخفاق شركة ناشيونال كورديج National Cordage، على حين كان انهيار شركة نيكربوكر تراست Knickerbocker Trust، في عام 1907، وما أراح نويس، أنه لم تكن هناك في الآفاق، أحداث متوقعة مثل تلك.

لكن تقديره كان متعجلاً، ففي يوم الجمعة 19 أيلول/ سبتمبر، انهارت إمبراطورية المالي البريطاني كلارنس هاتري Clarence Hatry فجأة، تاركةً المستثمرين يعانون خسائر قاربت سبعين مليون دولار. وكان هاتري، وهو ابن أحد أثرياء اليهود الذين عملوا في تجارة الحرير، من طلبة مدرسة سانت بول في لندن، وبعد ذلك بقليل تولى إدارة أعمال والده، وفي سن الخامسة والعشرين، أعلن إفلاسه، إلا أنه - وهو في سن الخامسة والثلاثين - عاد ثرياً ثانية؛ حيث استعاد ثروته بالمضاربة على أسهم النفط وترويج عمليات التكتل الصناعي في أثناء فترة ذروة اندماج الشركات بعد الحرب. وطوال فترة العشرينيات، عاش هاتري حياة مهنية متقلبة؛ بوصفه متعهداً للأعمال، فحقق في أثناء ذلك نجاحات باهرة، ومُني كذلك بنوبات إخفاق ذريع لا تقل عنها حجماً. وبحلول القسم الأخير من العقد، كان قد صار له مشاركات في جميع النشاطات تقريباً في الاقتصاد البريطاني. وكوّن ثروة من بناء تكتل في مجال تجارة التجزئة، دريبري تراست Drapery Trust، ثم بيعه لديبينهامز Debenhams، وهو متجر شامل متعدد الأقسام، وكان مهندس اندماج مؤسسات حافلات لندن مع شركة أومنيباس لندن العمومية London General Omnibus Company، وأدار مكتباً للسمسرة في الأوراق المالية كان تخصصه في سندات البلديات، وترأس سلسلة متشابكة من صناديق الاستثمار التي تلاعبت بالبورصة. وكانت آخر مغامراته شركة فوتوماتون بارنت Photomaton Parent، وهي التي أدارت سلسلة على مستوى البلاد من "حجرات" التصوير الفوتوغرافي، وشركة أسوشيتد أوتوماتك ماشين Associated Automatic Machine Corporation، التي كانت تمتلك مكِنات البيع المنتشرة على أرصفة محطات السكك الحديدية.

كان هاتري، وهو رجل صغير الجسم، شاحب الوجه، وديع الملامح، شاربه مقصوص بعناية، شديد التأنق؛ حتى قيل: إنه يلمع حتى نعل حذائه. كان يعيش في ضيعة منمقة الزخارف في ستانهوب جيت، خارج بارك لين، وكان يحيط بها حمام سباحة مغطى كان يقيم

به حفلات ينفق عليه ببذخ. وقد امتلك اصطبلاً للخيول، واستمتع بالرفاهية في منزله الريفي بساسكس، كما امتلك أكبر يخت يسبح في المياه البريطانية، كان عدد أفراد طاقمه أربعين شخصاً. وغني عن القول إذن: أنه لم يكن محل استحسان داخل المجتمع البريطاني التقليدي بأسلوب حياته المسرف جداً، وهو الذي يشبه أسلوب حياة نجوم هوليوود.

وقد كانت المؤسسة المالية للمدينة، تحتفظ بمسافة حذرة تفصلها عنه. كما كتب مورجان جرينفيل Morgan Grenfell، لجيه. بي. مورجان وشركاه، يقول: «السيد هاتري شديد البراعة، وطالما أخبرنا واحد أو اثنان ممن نعرفهم ممن ارتبطوا به بعلاقات أعمال أنه ليست لديهم أي أشياء ضده»،[7] غير أن الخطاب يكمل قائلاً: «إنه يهودي. ووجوده هنا؛ [أي في لندن]، ليس أمراً طيباً بأي حال. ولا يجوز لنا أن نفكر مطلقاً في مشاركته في أي أعمال». ومع ذلك، ومع ثروته الهائلة الواضحة، ظل قادراً على حض بعض أصحاب أكبر الأسماء في البلاد على الانضمام إلى مجالس إدارة شركاته؛ مثل: ماركيز وينشستر Marquess of Winchester، الذي يمكن تتبع نسبه وصولاً إلى الملك هنري الثامن، وكان مالكاً أقدم إقطاعية (ماركيزية) في البلاد، ورئيساً لمجلس إدارة إحدى شركاته، ولم يتشكك أي شخص في وضعه المالي.

وفي عام 1929، ومع بدء تنفيذ خطط كبرى لترشيد صناعة الصلب البريطانية وخصخصتها وتطويرها، قام بالاستحواذ على شركة كبرى لتصنيع الصلب، هي يونايتد ستيل ليمتد United Steel Limited، بمبلغ 40 مليون دولار، إزاء ما يطلق عليه اليوم "الاستحواذ الاستغلالي". وفي شهر حزيران/ يونيو، سحب رجال البنوك الذين لجأ إليهم تمويلهم له في آخر لحظة؛ فقضى الأسابيع القليلة اللاحقة يتعثر؛ محاولاً جمع سيولة نقدية، حتى إنه حاول التفاهم ومونتاجو نورمان؛ للحصول على معونة بنك إنجلترا المركزي. وغني عن القول، أن نورمان، وهو الذي كان يعدّ هاتري رجلاً مثيراً للاشمئزاز إلى حد بعيد، رفض، قائلاً له: إنه دفع مبلغاً كبيراً جداً ثمناً ليونايتد ستيل. ولما كان هاتري قد اقترض أكبر ما أمكنه من مال بضمان جميع شركاته، فقد لجأ في نهاية الأمر إلى عملية

احتيال حقيرة: تزوير سندات بلدية بقيمة مليون دولار؛ لوضعها ضماناً للحصول على قروض إضافية.

وفي بداية شهر أيلول/ سبتمبر، وبعد أن راجت شائعات عن مبالغة هاتري الهائلة في قيمة السندات، هبطت قيمة أسهم شركاته، فطلب رجال البنوك التي أقرضته، استرداد قروضهم، وبعد أن أدرك أن لعبته قد انتهت، انهار، بـ"التعبير البريطاني الصريح". وفي 18 أيلول/ سبتمبر، استدعى محاسبه، سير جيلبرت جارني، وأبلغه بواقعة التزوير. وبعد أن استمع إليه، هاتف سير جيلبرت صديقه القديم سير أرشيبالد بودكين Archibald Bodkin، مدير النيابة العامة، ليقول له: إنه التقى مجموعة من رجال "المدينة"؛ أي (لندن)، ممن أبدوا رغبتهم في المجيء إليه للاعتراف أمامه بعملية احتيال "هائلة" الحجم. ورتب سير أرشيبالد، بعد أن علم أن إجمالي المبالغ التي تتضمنها الواقعة وصل إلى 120 مليون دولار – وهو ما يعادل نسبة من الاقتصاد البريطاني تماثل الارتباك الذي أحدثته أزمة إنرون عام 2001، في الولايات المتحدة – لهم موعداً للحضور إليه في مكتبه في العاشرة تماماً من صباح اليوم اللاحق. ووصل هاتري في الموعد في اليوم اللاحق؛ ليعترف بجرائمه، ويودع رهن الحبس الاحتياطي.

وعندما فتحت بورصة نيويورك أبوابها يوم الجمعة 20 أيلول/ سبتمبر، أصابها الاضطراب، ففقدت 8 نقاط لتغلق عند 362 نقطة. وفي خلال الأسبوع اللاحق رفع بنك إنجلترا المركزي؛ خائفاً من أن يُعرِّض الجنيه الإسترليني للخطر؛ نتيجة انهيار هاتري، سعر فائدته إلى 7.5٪، وتعثرت السوق ثانية؛ لتفقد 17 نقطة أخرى.

ولما كان كثيرون من المستثمرين البريطانيين الذين خسروا أموالهم مع هاتري، قد اضطروا إلى تصفية محافظ أوراقهم المالية في البورصة الأمريكية، وبدأوا سحب أموالهم من سوق نيويورك لإقراض السماسرة، تعرض مؤشر داو لضغط هائل، فهبط عشرين نقطة أخرى على مدى الأسبوع الذي بدأ من 30 أيلول/ سبتمبر ليصل إلى 325 نقطة. وخلال

أسبوعين، خسر داو كل ما كان قد حققه من مكاسب خلال الشهرين السابقين، إلا أن السوق برغم ما أصابها من تصدع شديد، لم يجعلها ذلك تفقد التوازن. وفي الحقيقة فاجأ الأسبوع الموافق 7 تشرين الأول/ أكتوبر، الجميع بالارتفاع بمقدار 27 نقطة؛ وهكذا، بدأ مؤشر داو الأسبوع المصادف 14 تشرين الأول/ أكتوبر، وقيمته تدور حول 350 نقطة، وهو ما يقل عن ذروة ارتفاعه القياسية بأقل قليلاً من 10٪.

وفي يوم الثلاثاء 15 تشرين الأول/ أكتوبر، ألقى الاقتصادي وخبير البورصة إرفنج فيشر، في كلمته التي دخلت التاريخ من بوابته الخلفية لسوء توقيتها المروع، تحذيره المعتاد من الرياح الآتية، بإعلانه الذي قال فيه: «لقد وصلت الأسهم إلى ما يبدو أنه مستوى مرتفع لن ترتفع بعده أكثر مهما طال الزمن»؛[8] ومن بين المسوغات التي ساقها بعد ذلك؛ لتنبؤه المتفائل: «ارتفاع معدل الرخاء معتمداً على أموال ثابتة تقريباً، والاندماجات الجديدة، والإدارة العلمية الحديثة، والابتكارات الحديثة»؛[9] ولأن فيشر أخيراً، هو فيشر، فإنه لم يستطع أن يقاوم إضافة بيان عن فوائد "حظر بيع الخمور". وبدأت السوق تشهد انخفاضاً جديداً؛ إذ هبطت 20 نقطة في الأسبوع اللاحق و18 نقطة أخرى خلال الأيام الثلاثة الأولى من الأسبوع الذي تلاه. وهكذا عادت الآن عند مستوى 305 نقاط مرة أخرى؛ لتخسر ما يقرب من 20٪ من قيمتها منذ ذروة أيلول/ سبتمبر، إلا أنه حتى الآن؛ لم يكن هناك سبب حقيقي يدعو إلى الذعر.

وقد كانت هناك ضحية أخرى للتوقيت السيِّئ، هي توماس لامونت من جيه بي مورجان وشركاه، وهو الذي اختار عطلة نهاية الأسبوع المصادف 19 تشرين الأول/ أكتوبر؛ ليرسل إلى هوفر رسالة من 18 صفحة؛ محذراً فيها الرئيس من أن «هناك قدراً كبيراً من المبالغة في الشائعات الدائرة في الوقت الحالي حول المضاربة».[10] والواقع أنه أشار في رسالته إلى أن هناك قدراً معيناً من المضاربة يُمثِّل بالأسلوب السليم؛ لجعل الجمهور الأمريكي مشتركاً في ميزات امتلاك الأسهم، بالطريقة ذاتها التي ننشط بها شهية

ضعيفة بشراب كوكتيل تجعل المرء يستمتع بوجبة دسمة. وقد كتب يقول أيضاً: «إن المستقبل يبدو مشرقاً»، وألحّ في رسالته بشدة مناشداً الرئيس عدم التدخل. والخطاب محفوظ حالياً في الأرشيف الرئاسي، ومدون عليه عبارة تقول: «هذه الوثيقة مذهلة إلى حد بعيد»، وقد خطّ هوفر ذلك في أعلاها.[11]

وفي يوم الأربعاء 23 تشرين الأول/ أكتوبر، انهالت بشكل غير متوقع، طلبات البيع بصورة مفاجئة، وكان مصدرها غامضاً تماماً؛ لتجعل السوق تهبط بمقدار 20 نقطة خلال آخر ساعتين من التداول.[12] وقد شهد اليوم اللاحق، وهو الذي سرعان ما اشتهر بعدئذٍ بيوم الخميس الأسود، نوبة الذعر الحقيقية الأولى؛ فقد فتحت السوق مستقرة مع تغير طفيف في الأسعار؛ ولكن عند نحو الساعة الحادية عشرة صباحاً، صدم المتعاملون فيه بطوفان من طلبات البيع الهائلة من جميع أنحاء البلاد، قادمة من أماكن متفرقة؛ كبوسطن، وبريدجسبورت، وممفيس، وتولسا، وفريزنو. وبدأت أسعار الأسهم الكبرى في الانخفاض السريع، وفي الساعة اللاحقة، هبطت المؤشرات الرئيسية بنسبة 20٪، على حين هبط السهم الذي يعد رائد المضاربات، وهو سهم آر سي إيه RCA، بنسبة تزيد على 35٪. وما زاد من حجم الذعر، انقطاع الاتصالات عبر أرجاء البلاد بفعل العواصف وانقطاع خطوط الهاتف، حتى إن آلاف المستثمرين عجزوا عن الاتصال بسماسرتهم.

وقد انتشرت شائعات الاضطراب سريعاً في أرجاء المدينة، وبحلول الظهر، تجمع حشد من عشرة آلاف ممن يهوون المشاهدة وقد جذبتهم رائحة حدوث كارثة أمام البورصة مباشرةً. وأرسل مفتش الشرطة جروفر ويلين Grover Whalen، تعزيزات من ستمائة رجل شرطة إضافي، مع دورية راكبة؛ لحفظ النظام وإقامة حاجز من الحبال يمنع الجمهور من دخول البورصة. وتجمعت أسراب من مصوري الصحف والأفلام فوق درجات سلم مبنى الخزانة الفرعية لتسجيل المشهد.

وبعد الظهر بقليل، شوهد بارونات وول ستريت: تشارلز ميتشل من ناشيونال سيتي بنك، وألبرت ويجين من تشيز مانهاتن، ووليم بوتر من جارانتي تراست، وسيوارد بروسر من بانكرز تراست، وجورج بيكر من فيرست ناشيونال، وهم يحاولون شق الصفوف خلال الحشد؛ للوصول إلى الباب الأمامي؛ حيث مقر جيه بي مورجان وشركاه في 23 وول ستريت. وبعد عشرين دقيقة فقط، برزوا من الباب وقد تجهمت وجوههم وغادروا المكان من دون أن يتحدثوا إلى المراسلين. وبعد ذلك بدقائق عدة، ظهر توماس لامونت، وعقد مؤتمراً صحفياً على عجل في قاعة مورجان الرخامية.

لقد كان «الحزن»[13] بادياً عليه؛ «مشيراً في تراخٍ بنظارته الأنفية وهو يتكلم»، وبدأ بتصريح قال فيه: «كان هناك شيء من الحزن في أثناء البيع في بورصة الأوراق المالية»،[14] برغم أنه كان يحاول التهدئة من روع الناس في البورصة فقط، فقد دخلت هذه الملاحظة التاريخ من بابه الخلفي؛ بوصفها تجسيداً كلاسيكياً طالما تندر به الناس لقدرة وول ستريت على خداع النفس والتشويش على الحقائق. وقال لامونت جازماً: إن "ثقوباً هوائية"؛ سببتها "حالة فنية"، قد تكونت داخل السوق. ولكن الوضع، حسبما أكد لامونت لمستمعيه، «قابل للتحسن».[15]

ولكن ما لم يعلنه، كان أن رجال البنوك الستة، قد اتفقوا على الإسهام في جمع صندوق يوفر دعماً للقوة الشرائية؛ لرفع أسعار الأسهم. وفي الساعة 1:30 ظهراً، خطا ريتشارد ويتني، رئيس البورصة – وشقيق جورج ويتني أحد الشركاء في مورجان، وهو نفسه من سماسرة البورصة التابعين للشركة – بثقة إلى طابق التداول المزدحم داخل البورصة، ثم وضع طلبية بشراء عشرة آلاف سهم من أسهم الصلب الأمريكية عند 205.5 نقاط أعلى من سعر آخر بيع لها. ثم تنقل بعد ذلك من موقع إلى آخر، ناثراً طلبيات شراء ضخمة مماثلة على الأسهم الزرق الممتازة Blue Chips، بإجمالي سعر تراوح ما بين 20 و30 من ملايين الدولارات. وصاحب كورال جوقة صيحات الإعجاب والصفارات المنطلقة من الطابق الأرضي، ارتفاع هائل للسوق، وفي نهاية

اليوم انطلقت البورصة صاعدة بنقاط ست فقط. وبرغم أن الأسهم استراحت بعض الشيء لعملية الإنقاذ، ولو بعد أن صعدت البورصة خلال بعد ظهيرة ذلك اليوم، فإن لامونت عقد اجتماعاً مغلقاً مع محافظي التداول لتحذيرهم من أن مساندة رجال البنوك محدودة: «لا يوجد رجل أو مجموعة من الرجال، يمكنهم شراء جميع الأسهم التي يمكن الجمهور الأمريكي بيعها».[16]

وفي الوقت الذي كان فيه رجال بنوك القطاع الخاص، يلقون بأطواق النجاة إلى السوق، أصيب البنك المركزي، الاحتياطي الفيدرالي، بشلل ناجم عن اختلاف الرأي. وفي محاولة لتلطيف الأجواء تمت في ذلك الصباح، صوت مديرو فيدرالي نيويورك لمصلحة تخفيض الفائدة على الإقراض من 6٪ إلى 5.5٪؛ ليواجه قرارهم هذا بفيتو من واشنطن أصدره مجلس الاحتياطي الفيدرالي. وأمضى الأخير يوماً كاملاً في اجتماعات مغلقة في مكاتبه بمبنى وزارة الخزانة، وهو المبنى المجاور للبيت الأبيض. وفي الساعة الثالثة مساءً، انضم وزير الخزانة أندرو ميلون إلى المؤتمر، وهو الذي انتهى في الساعة الخامسة من دون أن يصدر منه أي تصريح رسمي، إلا أن أحد مسؤولي الخزانة "الكبار"، تحدث إلى المراسلين بشكل غير رسمي؛ معبراً عن رأيه في أن السوق تحطمت تحت ضغط «المضاربة المفرطة»،[17] وأن الضرر الذي لحق بها، برغم كل شيء، لم يشكل إلا "خسائر على الورق"، ولما يثبت بعد أنها «تمثل كارثة لعالم الأعمال أو لرخاء هذه البلاد».

وقد ذكرت الصحف في اليوم اللاحق، أن العمل البطولي من رجال البنوك، قد تمكن من وقف موجة الذعر بنجاح. وحملت وول ستريت جورنال عنواناً رئيسياً؛ هو: «رجال المصارف يمنعون هزيمة الأسهم: منع البيع بعد ساعتين من طوفان البيع بمؤتمر عقد بمكتب مورجان: 1,000,000,000 دولار للتدعيم».[18]

وعلى الرغم من أن المبلغ الذي التزم به التكتل الذي قاده مورجان، لم يكن قريباً من هذا الرقم المعلن، فإن السوق ارتفعت بفعل النجاح الظاهري "للتأييد المنظم"،

واستقرت أحوالها على مدى اليومين اللاحقين، برغم أن حجم التداول ظل كثيفاً. وانتشرت الشائعات بأن رجال المصارف أحسوا بقدر كافٍ من الثقة دفعتهم إلى البدء في التخلص من الأسهم التي اشتروها يوم الخميس، بربح بسيط. ولكن في نهاية يوم السبت، بدأت السوق تهبط ثانية.

وجاء زئير "إعصار تصفية الأسهم الثاني"، يوم الاثنين 28 تشرين الأول/ أكتوبر؛ أي الاثنين الأسود. وجاءت الضربات من جميع الاتجاهات: فثمة مستثمرون أفراد فقدوا روحهم المعنوي، ومشغلو صناديق بدأوا عملية تسييل محافظهم، وأوروبيون أعلنوا استسلامهم على الحلبة، ومضاربون اضطروا إلى البيع للحاق بهامش ربح، وبنوك تغمر السوق بأصول مرهونة؛ بوصفها ضمانات. وكان المستثمرون الذين اشتروا الأسهم في الأصل فقط لأنهم رأوا الأسعار في ارتفاع يبيعونها الآن لأنهم وجدوا الأسعار في انخفاض. وبحلول نهاية ذلك اليوم، كان قد تم تداول 9 ملايين سهم، وهبط مؤشر داو 40 نقطة؛ أي بالتقريب 14٪، وهي نسبة الانخفاض المئوية الكبرى التي حدثت في يوم واحد في تاريخ البورصة؛ وكان معنى ذلك، أن قيمة الأسهم الأمريكية انخفضت بمقدار 14 مليار دولار.

وقد رابط المراسلون الذين تذكروا كل الأوقات المتباينة طوال التاريخ الأمريكي، وهي التي أنقذت فيها مكاتب مورجان النظام المصرفي، أمام 23 شارع وول ستريت. وعند الساعة 1:10 ظهراً، شوهد ميتشل من ناشيونال سيتي بنك يدلف إلى المبنى. وصعدت السوق على الفور، ولكن لم تكن هناك دلالات على وجود رجال بنوك آخرين، أو أي دليل على أي "مساندة منظمة". وسوف يتبين - لاحقاً - أن ميتشل نفسه كان قد توسع في عملية الشراء؛ ولأنه كان يحتاج إلى سيولة نقدية بأي شكل، فقد جاء للتفاوض على قرض خاص به.

وقد كانت الصحافة مفتونة بالمجيء والذهاب على مرأى ومسمع من الجميع لرجال البنوك يدخلون ويخرجون من الشارع 23، حتى إنها أخفقت في إدراك أن مركز

القوة الفعلي، قد تحرك بمقدار ثلاث بنايات إلى الشمال، من موقع شـركة مورجان؛ أي إلى المجلس الاحتياطي الفيدرالي في نيويورك في 33 شارع الحرية "ليبرتي سـتريت". ولم يكن البطل الحقيقي لليوم أحد رجـال البنـوك الـذين أخـذوا يـدخلون ويخرجـون في حركة مكوكية من مكاتب مورجان وإليها، وإنما كـان جـورج هاريـسون مـن مجلـس فيدرالي نيويورك.

وكانت انهيارات البورصة التي وقعت خلال القرن التاسـع عـشـر وبـدايات القـرن العشـرين، مرتبطة على الدوام بأزمات مصـرفية، وكانـت سـوق الأوراق الماليـة والنظـام المصـرفي مرتبطين معاً بصورة شديدة. ولما كانـت بنـوك مدينـة نيويـورك الكـبرى تحـتفظ باحتياطياتها في صورة قروض تمنح لسماسرة البورصة، فإن انهيار الأسهم مـن المحـتم أنـه يزيد المخاوف المتعلقة بأمان هذا البنك أو ذاك؛ ما أدى في الغالب إلى سحب مبالغ ضخمة من المنظومة المصـرفية؛ وهو ما أدى إلى سحب السيولة من السوق، وهـو يعـود أيـضاً إلى دفع السوق إلى مزيد من الانخفاض؛ وكان من بين أسباب تأسيس الاحتيـاطي الفيـدرالي كسر تلك الحلقة المفرغة، وقد صمم هاريسون على الحيلولة دون اتساع نطاق الاضطراب؛ لئلا يتحول إلى أزمة مالية مكتملة الأركان؛ فأمضـى اليـوم كلـه يجـري اتـصالات وثيقـة برؤساء بنوك المدينة الكبرى.

وقد عُرِّضت بنوك البلاد التي تعد بمنزلة المراكز المالية لها لـضـربة تهـدد بقاءهـا. وكثيرون من كبار المتعاملين في بورصة وول ستريت، ولاسيما مشغلي الصناديق المجمعة، كانوا يملكون محافظ عملاقة في البورصة تمولها قروض مقدمة إلى السماسرة، وفي بعـض الأحيان كانت تصل إلى 50 مليون دولار، بعضها آتٍ من بنوك. وكان الخطر يُمثَّل بأنـه مع سقوط السوق، سوف يضطر السماسرة الذين يريدون استرداد مبالغ يسددون بها مـا حصلوا عليه من قروض، إلى بيع أسهمهم بأي سـعر، وهي أسهم يحتفظون بها رهناً؛ ما يؤدي إلى مزيد من الانخفاض في السوق؛ فتشتد سـرعة حلقة البيع المفرغة.

لقد صارت الأمور الآن في أيدي هاريسون، بعد أن قوبلت اقتراحاته بالرفض يوم الخميس الفائت، من مجلس الاحتياطي الفيدرالي. وفي تلك الليلة، دعي رجال بنوك وول ستريت إلى حفل عشاء على شرف ونستون تشرتشل، بمنزل في رنارد باروك Bernard Baruck، بفيفث أفينيو. وبرغم الأحداث التي مرت خلال الأيام السابقة، فقد كان هناك إجماع عام في أوساط رجال المال، على أن الأسهم الآن صارت أسعارها أقل من قيمتها الحقيقية. حتى إن ميتشل حاول أن يطلق دعابة في أثناء شرب الأنخاب تحية للضيف البريطاني، عندما أطلق على الصحبة المجتمعة اسماً، هو: «أصدقاء ومليونيريون سابقون».[19]

وهناك في وول ستريت، تألقت الأضواء في ناطحات السحاب حتى الساعات الأولى من الصباح في أثناء محاولة الكتبة ومسؤولي الحسابات المنهكين، حساب سجلاتهم بعد يوم من حركة التداول غير المسبوقة. وفي هذه الأثناء، وفي مكاتب الاحتياطي الفيدرالي بشارع ليبرتي، كان هاريسون ومعاونوه يصممون خطة لضخ كميات كبيرة من النقد في المنظومة المصرفية بشراء سندات حكومية؛ ولحسن الحظ! لم يكن هناك وقت لاستشارة المجلس في واشنطن. وتم التمكن بصعوبة من الوصول إلى اثنين من أعضاء مجلس الإدارة، ثم الحصول في الساعة 3 صباحاً على موافقتهما. وفي الصباح الباكر من اليوم اللاحق – حتى قبل أن تفتح السوق أبوابها – ضخ مجلس نيويورك الفيدرالي 50 مليون دولار في السوق.

وفي ذلك اليوم، وهو الذي سمي بعد ذلك يوم الثلاثاء الأسود، لم تقف حركة البيع لحظة. وقد وقف الحشد المكون من عشرة آلاف شخص ممن تجمعوا ثانية ذلك الصباح، وقد اعترى أصحابه هلع، وكل يناشد الآخر الصمت، وقد أدركوا تماماً أنهم كانوا «يسهمون في صنع التاريخ»،[20] وأنه ربما لا تتاح لهم مرة أخرى فرصة معايشة تلك المشاهد. ووصف مراسل صحيفة نيويورك تايمز في وول ستريت ذلك الصباح، بأنه

شارع «الآمال الضائعة، والخوف الصامت المصحوب بالفضول، والتنويم المغناطيسي المشلول». واختار تشرتشل ذلك اليوم لزيارة البورصة ودعي إلى الداخل ليتابع المشهد. وبرغم أنه كان يستثمر بغزارة في السوق وقد خسر ما يزيد على 50000 دولار معظمها من مدخراته الشخصية، فإنه في أثناء الانهيار، بدا وكأن رد فعله تجاه تغير حظوظه فلسفي جداً: «لا يوجد أحد ممن حملقوا في هذا المشهد يمكنه أن يشك لحظة أن هذه الكارثة المالية، برغم ضخامتها، وقسوتها على الآلاف، ليست إلا نوبة عابرة... »،[21] والمفوض ويلين نفسه أغمض عينه عن السوق، وفي الدقيقة التي شاهد فيها الأسعار تتهاوى، أرسل فرقة إضافية من رجال الشرطة إلى وسط المدينة. لقد بدت المنطقة المالية أشبه بمدينة واقعة تحت الحصار.

واجتمع تكتل رجال البنوك مرتين في ذلك اليوم، وألقى لامونت بملحوظة من الواضح أنها أقل ثقة في مؤتمره الصحفي اللاحق؛ ولم يكن هدفهم مساندة الأسعار، حسبما تم إخبار المراسلين، وإنما المحافظة على النظام داخل السوق. وقرب نهاية اليوم، وبعد أن تم تداول ما يزيد على 16 مليون سهم، وهبط مؤشر داو أكثر من 80 نقطة – تمت حتى الآن خسارة 180 نقطة، أو ما يقرب من 50٪ من قيمته خلال أقل من ستة أسابيع – بدا الأمر كما لو كان البيع قد بدأ يحرق نفسه؛ فخلال الدقائق الخمس عشرة الأخيرة من التداول، ارتفعت السوق فجأة بمقدار 40 نقطة.

وفي خلال اليوم، ضخ فيدرالي نيويورك 65 مليون دولار إضافية، وكان أعضاء المجلس، ولاسيما روي يونج، في منتهى العصبية عندما اكتشفوا بعد ذلك خلال ذلك اليوم استعراض هاريسون للاستقلالية والمبادرة التي قام بها؛ وكان عدم اهتمامه بالحصول على موافقة واشنطن أولاً، بمنزلة تحدٍ واضح لبروتوكول راسخ منذ زمن بعيد. وفي رد فعل منه تجاه توبيخ يونج، رد هاريسون بأنه لم يسبق من قبل أن حدثت حالة طوارئ كهذه، وأن العالم كان «على شفا حفرة من نار»،[22] وأن إجراءاته «تمت ولا يمكن الرجوع

فيها».[23] وحاول المجلس تمرير لائحة تمنع فيدرالي نيويورك من القيام بأي عمليات مستقلة بعد ذلك لضخ النقد، إلا أن أسئلة تصاعدت حول كونه يملك السلطة القانونية لذلك أو لا. وخلال الأيام القليلة اللاحقة، كانت هناك مداولات قانونية كثيرة، حول الولايات القانونية المحددة للمجلس وفيدرالي نيويورك. وفي آخر المطاف، اقترح هاريسون أن يؤجلوا تلك المجادلات البيروقراطية حول السلطات والإجراءات، إلى حين انتهاء الأزمة، متفقين على أنه في الوقت الراهن يجب عدم اتخاذ إجراءات من جانب واحد؛ شرط أن يمنحهم المجلس السلطة لشراء المزيد من الأوراق المالية الحكومية بمبلغ يصل إلى 200 مليون دولار، وهو إجراء من شأنه أن يسمح له بالاعتماد على منظومة الاحتياطي الفيدرالي كاملة، لا على موارد فيدرالي نيويورك وحده.

وفي ذلك المساء تجمع ثانية، عدد أكبر بعض الشيء من رجال البنوك في مكتبة منزل جاك مورجان بماديسون أفينيو وشارع خمسة وثلاثين، وهي مسرح شهد قيام والده بعملية إنقاذ أسطورية لنظام نيويورك المصرفي عام 1907، وكان من بين هؤلاء جورج هاريسون.[24]

وبعد أن صارت الأسهم الآن تهبط هبوطاً حراً، فإن كل أولئك الذين سبق لهم ضخ أموال في سوق إقراض السماسرة - الشركات التي تملك فائضاً نقدياً، والأجانب الذين جذبهم ارتفاع أسعار الفائدة، والبنوك الصغيرة في جميع أنحاء البلاد - أخذوا يتدافعون نحو باب الخروج. وفي خلال الأيام التي مرت منذ يوم الثلاثاء الأسود، كان مبلغ يزيد على ملياري دولار، وهو ما يعادل ربع إجمالي قروض السماسرة، قد سحب أو على وشك أن يسحب. وكان هذا الأمر يوجد مزيداً من البيع بكميات هائلة ولهاثاً؛ للحصول على سيولة نقدية؛ ما شكل تهديداً بقلب البنيان المالي تماماً، وهو القائم على وجود سماسرة وبنوك في وول ستريت؛ ولوقف هذا الفرار المالي الجماعي؛ حيث الجميع يتسابقون نحو الأبواب في الوقت ذاته، اقترح بعض السماسرة إغلاق البورصة؛ مثلما حدث عند اندلاع الحرب عام 1914.

استمر الاجتماع حتى الساعة 2:00 صباحاً، وكان هاريسون متصلب الرأي، وقد وجه حديثه للمجتمعين قائلاً: «يجب أن تظل البورصة مفتوحة مهما كان الثمن»؛ فإغلاق البورصة لن يحل المشكلة، وإنما فقط سيؤجلها، ومنع التعاملات، من المحتمل أن يطيل أمدها، ويرغم مزيداً من الناس على إعلان إفلاسهم. وقد اقترح - بدلاً من ذلك - أن تستحوذ بنوك نيويورك على جزء كبير من قروض السماسرة، من أولئك الذين يحاولون الانسحاب من السوق؛ وبهذا، تسد الفجوة، وتهدئ من الذعر المؤدي للبيع؛ فتمنع حدوث انهيار تام. وقد قال: «إني على استعداد لتقديم جميع الأرصدة الاحتياطية التي قد يحتاج إليها ذلك الأمر»؛ محاولاً طمأنة رجال البنوك.

وعلى امتداد الأيام القليلة اللاحقة، وفي أثناء قيام الفيدرالي بذلك، استحوذت بنوك مدينة نيويورك على مليار دولار في محافظ إقراض السماسرة. وكانت هذه، عملية لم تلقَ الشهرة ذاتها التي حظي بها تكتل مورجان، ولكن ما من شك أن هاريسون، عندما تصرف بسرعة ومن دون تردد، لم يمنع حدوث انهيار أسوأ للأسهم فحسب، وإنما المؤكد أنه حال دون وقوع أزمة مصرفية. ويرغم أن انهيار تشرين الأول/ أكتوبر عام 1929، كان - من حيث التعداد - حالة الذعر رقم 11 التي تنتاب البورصة منذ يوم الجمعة الأسود عام 1869، وكانت أكثرها حدة بكل المقاييس، فإنها كانت أول حالة تقع من دون أن يحدث إخفاق هائل للبنوك أو للأعمال والشركات.[25]

وقد استمرت السوق في تداول الأسهم طوال آخر يومين من أيام شهر تشرين الأول/ أكتوبر، ثم عادت إلى الهبوط ثانية، وعاودتها انخفاضات الثلاثاء الأسود في 13 تشرين الثاني/ نوفمبر. وبحلول الأسابيع الأخيرة من تشرين الثاني/ نوفمبر، استقر مؤشر داو عند نحو 240 نقطة؛ أي تراجع بنسبة 40٪ على مدى ثمانية أسابيع مرت منذ أيلول/ سبتمبر الماضي؛ فالفقاعة التي بدأت أوائل عام 1928، استمرت فترة زادت قليلاً على عام ونصف. ومن خلال جميع المؤشرات، قُصِر تأثير انهيار تشرين الأول/ أكتوبر فقط، على اعتصار كل الرغوة الزائدة، وإعادة سوق الأسهم إلى أقرب ما يكون من قيمتها العادلة.

وفي خلال الأسابيع التي تلت الانهيار العظيم، عانت الصحافة المالية المذهولة الأمرين؛ في محاولة لإيجاد منطق يسوغ ما حدث، وبرغم ضخامة الخسائر - تم محو 50 مليار دولار من قيمة الأسهم، وهو ما يعادل نحو 50٪ من الناتج القومي الإجمالي وقتئذٍ - وضراوة الانهيار، كان كثير من الصحف متفائلاً على نحو مدهش، وقد أطلق على الموقف اسم "ذعر الرخاء"؛ حتى إن صحيفة نيويورك إيفينينج وورلد، زعمت أن الذعر لم يحدث؛ إلا بسبب «ظروف كامنة طيبة جداً»،[26] وأن «المضاربين كان لهم حجتهم في أن يصابوا بالجنون"؛[27] ما أوجد فقاعة؛ ومن ثم هيأ الساحة لها لكي تنفجر.

أما صحيفة نيويورك صن New York Sun، فقد دفعت بأن الانهيار سوف يكون له أقل الأثر في الاقتصاد، وأن "مين ستريت"، يمكن أن ينفصل عن "وول ستريت". و«لن يمزق مزارع من أيوا طلبه البريدي من دون أن يملأه؛ لأن سهم سيرز روباك هبط، ولن ترفع ربة منزل من مانهاتن براد الشاي عن الموقد؛ لأن سهم كونسوليديتد جاس انخفض إلى 100، ولن يعرض أحد سيارته للبيع في خلال فصل الشتاء؛ لأن جنرال موتورز باعت أسهمها بسعر يقل أربعين نقطة عن سعر العام الماضي المرتفع».[28]

وفي حقيقة الأمر، فإن مجلة بيزنس ويك، وهي التي كانت أحد أشد الأصوات انتقاداً للمضاربة في أثناء حمى صعودها، سارت إلى ما هو أبعد من ذلك، مصرة على أن الاقتصاد سوف يصبح في وضع أفضل الآن، بعد أن انفجرت الفقاعة التي شتتت انتباه الناس. و«طوال ست سنوات، ظلت الشركات الأمريكية تحول قسماً هائلاً من انتباهها وطاقاتها ومواردها نحو لعبة المضاربة... والآن، انتهت تلك المغامرة الخطيرة والغريبة، وهي التي لا صلة لها بجوهر الاقتصاد، وعادت الأعمال أخيراً إلى دارها الحقيقية، وإلى وظيفتها الحقيقية، من دون أن يصيبها أذى لحسن الحظ، بيضاء من غير سوء، وأقوى من الناحية المالية مما كانت عليه في أي وقت مضى».[29]

غير أن الإجماع كان على أن الانهيار من الممكن أن يسبب تراجعاً تجارياً عابراً وطفيفاً، ولاسيما على مستوى السلع الترفيهية والكمالية. وقد أعرب بي سي فوربس B. C. Forbes،

مؤسس مجلة فوربس Forbes، عن اعتقاده «بأنه تماماً مثلما نشّطت أرباح سوق البورصة عملية شراء جميع أنواع الكماليات والسلع الترفيهية، فسوف تؤدي خسائر البورصة - لا محالة - إلى التأثير المعاكس تماماً».

وقد أثبت التأثير الفوري في الولايات المتحدة في الحقيقة، أنه كان أعظم بكثير مما توقعه أي شخص؛ فقد انخفض الإنتاج الصناعي بنسبة 5٪ في تشرين الأول/ أكتوبر، وبنسبة 5٪ أخرى في تشرين الثاني/ نوفمبر، أما البطالة، التي كانت صيف عام 1929، في حدود 1.5 مليون ونصف مليون من الأشخاص؛ أي 3٪ من إجمالي الأيدي العاملة، فقد ارتفعت إلى ما يقرب من 3 ملايين بحلول ربيع عام 1930.[30] وصارت البلاد غارقة عاطفياً بشدة في أوهام وول ستريت؛ حتى إن التأثير النفسي للانهيار تبين أن له تأثيراً هائلاً، ولاسيما على مستوى الطلب الاستهلاكي على السلع الغالية الثمن؛ كالسيارات وأجهزة الراديو والثلاجات وغيرها من المنتجات الحديثة التي كانت تعد في قلب الطفرة الاقتصادي. وقد هبطت عمليات تسجيل السيارات في جميع أنحاء البلاد بنسبة 25٪، كما قيل: إن مبيعات أجهزة الراديو في نيويورك انخفضت إلى النصف.

عبّرت كلمات محرر مجلة إيكونومست Economist، فرانسيس هيرست، وهو الذي أصابه المرض في أثناء رحلته إلى الولايات المتحدة، وكان يقضي فترة نقاهته في أتلانتك سيتي في نهاية العام، عن المزاج العام، قائلاً: «يشعر الأثرياء الذين لم يبيعوا أسهمهم أنهم صاروا أكثر فقراً... والنتيجة الأولى إذن! هي حدوث انخفاض كبير في رفاهية الشراء على جميع المستويات، وكذلك المقدار الهائل من بيع أشياء كثيرة؛ مثل: السيارات ومعاطف الفراء، وهي التي صار من الممكن الآن أن يتم شراؤها مستعملة بأسعار منخفضة جداً. وقد تأثرت المنتجعات الصحية المتميزة أشد التأثر... وفُصل عدد هائل من الخدم؛ ومنهم: كبيرو خدم المنازل والسائقون، من أعمالهم».[31]

وإثرَ الانهيار مباشرةً، خاض الرئيس هوفر، وهو الذي لم يكن يحب شيئاً أكثر من حالات الطوارئ، غمار العمل. ولقد كان أحد أكثر رؤساء الولايات المتحدة حباً للعمل الشاق في

تاريخ من شغلوا ذلك المنصب، فهو يجلس إلى مكتبه الساعة الثامنة والنصف صباحاً ويظل جالساً عليه حتى الساعات الأولى من صباح اليوم اللاحق. وخلال شهر واحد، اندفعت إدارته نحو التوسع في إنشاء أعمال عامة، وقدمت اقتراحاً إلى الكونجرس بتخفيض الضريبة على الدخل بنسبة 1.0٪، إلا أن الحكومة الفيدرالية كانت ضئيلة الحجم وقتئذٍ – فإجمالي نفقاتها بلغ 2.5 من مليارات الدولارات، وهو ما لا يزيد على 2.5٪ من الناتج القومي الإجمالي – وكان تأثير الإجراءات المالية ممثلاً بضخ بضع مئات من الملايين من الدولارات بصعوبة، وهو ما يقل عن 0.5٪ من 1.0٪ من الناتج القومي الإجمالي في شرايين الاقتصاد.

ولهذا، كان على هوفر أن يقنع نفسه بلعب دور كبير مشجعي الاقتصاد، ولكن لسوء الحظ! لم يكن هذا الدور يلائمه كثيراً؛ فهو خجول، لا يتمتع بالثقة بالنفس، ومتصلب الرأي، ولم يكن يرتاح لصحبة الناس، وقد أحاط نفسه بأشخاص خاضعين يوافقونه دائماً. كما كان أيضاً "حزيناً على الدوام"، حسبما وصفه وليم ألن وايت، «خلق متشائماً يرى دائماً الجانب المظلم في أي موقف»؛[32] ولعجزه عن بثّ الثقة أو التفاؤل فيمن حوله، كان يلجأ، حسبما ذكرت مجلة نيشن Nation، إلى «محاولة استحضار عفريت الرخاء بالابتهال والتوسل إلى الله»؛ كي تسير الأمور نحو الأفضل.

وفي الرابع عشر من كانون الأول/ ديسمبر عام 1929؛ أي بعد أن مرت بصعوبة ستة أسابيع عقب الانهيار، أعلن هوفر أن حجم التسوق كان يشير إلى أن البلاد «في طريق العودة إلى الأحوال الطبيعية».[33] وفي السابع من آذار/ مارس عام 1930، تنبأ أن أسوأ النتائج سوف تزول «خلال الأيام الستين اللاحقة».[34] وبعد ذلك بستين يوماً أعلن قائلاً: «لقد عبرنا أسوأ مرحلة».[35]

ويمكن إلى حد ما، أن نقول: إنه وقع في المعضلة التي يواجهها جميع القادة السياسيين عندما يخرجون بتصريحات تتعلق بالموقف الاقتصادي؛ فما يضطرون إلى قوله عن الاقتصاد يؤثر في نتيجته؛ وهذا موقف يشابه مبدأ هايزنبرغ؛ ونتيجة لذلك، لا يكون

أمامهم إلا خيار محدود، بخلاف التقيد بإصدار بيانات إيجابية إلى درجة الحماقة لا يمكن مطلقاً الاعتداد بها؛ بوصفها تنبؤات.

وقد كانت مهمة محاولة الحديث بإيجابية وحماسة عن الاقتصاد معقدة؛ بسبب عدم التراجع في خط مستقيم؛ فعند نقاط كثيرة على طول الطريق، كان يبدو مستقراً. وقد عثر الاقتصاد على موطئ قدم خلال الشهور الأولى من عام 1930، بعد هبوطه خلال الشهور القليلة الأخيرة من عام 1929، حتى إن بورصة الأوراق المالية عادت لتصعد مرة أخرى فوق مستوى 290 نقطة؛ وهو ما يمثل ارتداداً بنسبة 20٪. وصارت جمعية هارفارد للاقتصاد، وهي التي كانت إحدى الجهات القليلة التي كانت قد تنبأت بالكساد، تزعم الآن أن الأسوأ قد مر. وقد تشبث هوفر، وهو الذي كان كالغريق الذي يتعلق بأي قشة يجدها، بذلك التقرير الموجز، وعدّ أنباءه سارة، غير مدرك أنها كانت أنباءً مزيفة تماماً. وفي شهر حزيران/ يونيو عام 1930؛ أي عندما أتى وفد من المجلس القومي الكاثوليكي للرعاية الاجتماعية للالتقاء به؛ لكي يطلب إليه التوسع في برامج الأعمال العامة، أعلن قائلاً: «يا سادة، لقد أتيتم متأخرين ستين يوماً؛ فالكساد الاقتصادي انتهى».[36] وفي هذا الشهر نفسه بدأ الاقتصاد يدخل في فترة تراجع جديدة.

وفي آخر المطاف؛ أي عندما رفضت الحقائق إطاعة تنبؤات هوفر، بدأ في تلفيقها، فزعم مراتٍ في مؤتمرات صحفية، أن معدلات التوظيف في ارتفاع، على حين كان من الواضح أنها ليست كذلك.[37] وقد وجد كل من مكتب التعداد السكاني وإدارة القوى العاملة، وهما الجهتان المسؤولتان عن بيانات البطالة، تحت ضغط يرغمهما على تلفيق أرقامهما. واستقال أحد الخبراء وقد أصابه الاشمئزاز من محاولات الإدارة تعديل الأرقام. وأخيراً، اضطر رئيس مكتب إحصاءات العمالة نفسه إلى طلب التقاعد، عندما أعلن على الملأ اختلافه مع ما ورد في البيانات الرسمية للإدارة حول البطالة.

وعلى النقيض من هوفر، رفض وزير الخزانة ميلون ولو التظاهر بالانضمام إلى فريق المشجعين. وكانت وجهة نظره، أن المضاربين الذين خسروا أموالهم "كانوا يستحقون

ذلك"، وأن عليهم أن يدفعوا ثمن سلوكهم المستهتر، وأن الاقتصاد الأمريكي في الأصل سليم، وسوف يعود متعافياً ثانية من تلقاء نفسه. وفي هذه الأثناء، زعم ميلون أن السياسة المثلى، هي «تصفية العمالة، وتصفية الأسهم، وتصفية المزارعين، وتصفية العقارات... وسوف يؤدي هذا إلى تطهير المنظومة من الفساد والانحلال... وسوف يبذل الناس جهداً أكبر، ويعيشون نمط حياة أكثر أخلاقية، وسوف تستقيم القيم، وسوف يلتقط المستثمرون الجادون حطام السفينة، ممن يتصفون بقدر أقل من الكفاءة».[38]

وهناك فئة – كما يبدو – طبقت نصيحة ميلون، إزاء ما يختص بتصفية الأصول بالحرف الواحد وهم الروس؛ ففي عام 1930، قررت الحكومة السوفيتية سراً، وهي التي كانت في حاجة ماسّة إلى العملة الصعبة، طرح أثمن الأعمال الفنية التي تملكها البلاد للبيع لأعدائها الرأسماليين، وأما بالنسبة إلى ميلون فلم تكن تلك الفرصة لتسنح إلا مرة واحدة في العمر لشراء مجموعة فريدة من القطع الفنية المعروضة بسعر زهيد، ولم يتركها تمر.[39] وإثرَ سلسلة من المفاوضات السرية التي تمت من خلال سماسرة الفن في برلين ولندن ونيويورك، رتب ميلون الأمر لشراء عشرين قطعة فنية. وكانت كل عملية شراء تتم سراً بما يشبه أعمال الجاسوسية، وقد تم تحويل المبلغ بنكياً إلى وسيط في برلين، وهو الذي وضعه في حساب سري وسدد للروس عشرة في المائة منه. وفي هذه الأثناء، أخرجت اللوحات خلسة من متحف الأرميتاج، بسانت بطرسبرج، وأعيد ترتيب اللوحات المحيطة بها حتى تغطي على اختفائها، ثم تم تسليمها في لقاء سري وشحنها إلى برلين لكي تنقل بعد ذلك إلى الولايات المتحدة. وبهذه الطريقة، أنفق وزير الخزانة خلال عام 1930، والأشهر الأولى من عام 1931، ما يقرب من 7 ملايين دولار من ماله الخاص؛ لشراء ما وصل إلى نصف عدد ما يحويه الأرميتاج من أعظم اللوحات الفنية؛ ومن بين اللوحات التي ابتاعها: "السيدة العذراء بمنزل ألبا" Madonna of the House of Alba، لرافاييل Raphael، و"فينوس والمرآة" Venus with the Mirror، لتيتيان Titian، و"سجود المجوس" Adoration of the Magi، لبوتيتشيللي Botticelli، والتركي The Turk، لرمبرانت Rembrandt،

بالإضافة إلى كثير من الأعمال لفان إيك Van Eyck، وفان دايك Van Dyke، وفرانز هالس Frans Hals.

لعل هذه الصفقة كانت صفقة عظمى لشراء مقتنيات فنية تمت خلال هذا القرن. وقد انشغل ميلون بالمعاملة التجارية تماماً، حتى إنه ترك أمور السياسة الاقتصادية العامة لنائبه، أوجدن ميلز. وفي إحدى المرات في شهر أيلول/ سبتمبر عام 1930، بلغ انهماكه في مناقشة مع أحد وسطائه الفنيين، حداً جعله يترك مجموعة من رجال البنوك ينتظرونه مدة ساعتين.

ولما عجزت الحكومة الفيدرالية عن التصرف، وبدت غير مستعدة لاتخاذ أي إجراء - أو ربما كانت في حالة ميلون مشغولة بأمور أخرى - وقع عبء إدارة شؤون الاقتصاد المنهار بصورة شبه كاملة على الاحتياطي الفيدرالي. وبين تشرين الثاني/ نوفمبر عام 1929، وحزيران/ يونيو عام 1930، أجرى المجلس تيسيرات جذرية على صعيد السياسة النقدية. فقد ضخ ما يقرب من 500 مليون دولار نقداً في المنظومة المصرفية، وتخفيض أسعار الفائدة من 6.0٪ إلى 2.5٪، وكانت تلك الإجراءات في الغالب من فعل هاريسون في نيويورك،[40] ولم يقم المجلس في واشنطن، إلا بتسجيل ما حدث كله على مضض. ولم يكن هاريسون مضطراً إلى التعامل وتكتيكاته المؤجلة للكوارث فحسب، بل تعين عليه أيضاً، مواجهة مقاومة مباشرة من محافظي بنوك الاحتياطي الإقليمية؛ فقد عارض سبعة من بين اثني عشر بنكاً، من: بوسطن، وفيلادلفيا، وشيكاجو، وكنساس سيتي، ومينابولس، ودالاس، وسان فرانسيسكو، محاولاته الحماسية للتخفيف من الأزمة.

وكان معظم المحافظين، يخشى من ألا تؤدي المحاولات "المختلقة"؛ لتنشيط الاقتصاد بضخ سيولة في النظام المصرفي، إلى بداية سريعة للنشاط التجاري فحسب، وإنما إلى إطلاق نوبة جديدة من المضاربة، وقد صنع الإفراط في تقديم ائتمان رخيص في المقام الأول فقاعة أصلية، والآن، بعد أن تم تفريغ الفقاعة الأولى، وتهاوت أسعار الأسهم إلى

مستويات أكثر اعتدالاً، نتساءل: ما الذي يجعلنا، حسبما تساءلوا، نصعق هذه العملية ونجهضها، بتقديم ائتمان شديد الرخص إلى الناس مرة أخرى. وحسبما زعم أحد الناس، فإن مزيداً من التيسير لن يؤدي إلا إلى إعادة عرض «تجربة عام 1927، وهي التي أقر الجميع الآن... أنها كانت كارثة بكل المقاييس».[41] وكان الكساد نتيجة مباشرة لما حدث في الماضي من إفراط في المضاربة، وهو الذي ألقيت الأموال في أثنائه هباءً في مسارات غير اقتصادية، وكانت السبيل الوحيدة نحو العودة إلى الاقتصاد السليم، أن نسمح له بعض الوقت بشكل من أشكال التكفير عن خطايا السنوات القليلة الماضية.

ولما كانت فكرة اتباع سياسة نقدية نشيطة؛ بهدف التغلب على دورة الأعمال ماتزال فكرة مستحدثة، والمعرفة بأسلوب عمل الاقتصاد ماتزال بدائية جداً، فقد صارت المناقشات المحتدمة بين الفصائل المختلفة داخل الاحتياطي الفيدرالي في ارتباك بالغ، بل بلغ بها الأمر أحياناً حداً، صارت فيه غير مفهومة. وفي أيلول/ سبتمبر عام 1930، وجد المحافظ نوريس نفسه – وقد كان بخلاف ذلك رجل بنوك ذا كفاءة عالية، ويتمتع بالاحترام – يزعم في أحد اجتماعات المجلس الفيدرالي، أنه بتخفيض أسعار الفائدة، صارت السياسة تتراجع إلى الوراء. فعلى حد قوله: «لقد أخرجنا ائتماننا، خلال فترة من الكساد، في وقت ليس مطلوباً فيه ولا يمكن الاستفادة منه».[42] ولقد عجز عن إدراك أن منطق فرضيته؛ من شأنه أن يدفع به إلى توصية شاذة، تقضي أن من الواجب على الاحتياطي الفيدرالي، أن يقلص الائتمان في فترات الكساد؛ حتى يمكنه أن يوفر كثيراً منه خلال فترة الانتعاش الاقتصادي.

ولما لم يكن مسؤولو الاحتياطي الفيدرالي يملكون قاموساً موحداً للتعبير عن الأفكار، فقد لجأوا إلى التشبيهات البلاغية؛ حيث شبه أحد المحافظين أي محاولة يقوم بها الاحتياطي الفيدرالي لإنعاش الاقتصاد بفرقة موسيقية تحاول جاهدةً الاستمرار في العزف، بينما الجميع يرقص «رقصة ماراثونية».[43] وفي مناسبة أخرى، قارن هذا المحافظ

بين الوضع الراهن، وبين طبيب يحاول إعادة مريض فارق الحياة «إلى الحياة ثانية، باستخدام أجهزة التنفس الصناعي أو حقن الأدرينالين».[44]

وفي بداية فصل الصيف، امتنع الاحتياطي الفيدرالي عن إجراءات التيسير؛ حيث ثبت الخطأ فيها؛ فإثرَ استمرارها بعض الوقت، أصيب الاقتصاد بتراجع ثانٍ، وهبط الإنتاج الصناعي بنسبة تقترب من 10٪ بين شهري حزيران/ يونيو وتشرين الأول/ أكتوبر. وهناك بعض الخلاف حول مسوغات هاريسون؛ فبعض الناس يزعم أنه ظن أنه فعل ما فيه الكفاية؛ فبعد أن درأ خطر الكارثة بضخه كميات كبيرة من الأموال في النظام، وتخفيض أسعار الفائدة إلى مستوى متدنٍ غير مسبوق، اعتقد بأنه كان بذلك مناضلاً إلى أبعد حد ممكن، على حين زعم آخرون أنه كان يعمل مستخدماً ما يمكن أن نطلق عليه عداد سرعة تالفاً في قياس السياسة النقدية؛ فالمؤشرات المعتادة التي اعتمد عليها أشارت إلى أن الظروف كانت ميسرة جداً، وأسعار الفائدة القصيرة الأجل كانت منخفضة بحق، وهناك فائض نقدي مكدس لدى البنوك. وكانت المشكلة أن بعض هذه الإجراءات، كان يعطي إشارات خاطئة؛ فعندما فاضت البنوك على سبيل المثال، بفوائض نقدية داخل بيئة اقتصادية أكثر استقراراً وثباتاً، كان هذا بصفة عامة مؤشراً على أن المجلس الفيدرالي قد ضخ احتياطيات في النظام أكثر من كافية؛ لإعادة تشغيله ثانية، إلا أنه عام 1930، وإثرَ الانهيار، بدأت البنوك في الاحتفاظ بأرصدة نقدية أضخم؛ في إجراء وقائي؛ خوفاً من حدوث مزيد من الكوارث، وصار فائض احتياطيات البنوك أقرب إلى كونه أحد أعراض تحول البنوك إلى شخص خائف من المبارزة، لا دليلاً على مدى التيسير الذي يقدمه الاحتياطي الفيدرالي.

وفي أيلول/ سبتمبر عام 1930، استقال روي يونج من منصبه رئيساً لمجلس الاحتياطي الفيدرالي؛ ليصير مديراً لمجلس بوسطن الفيدرالي، وهو منصب حصل وفقه على (ضعف راتبه مرة ونصفاً فقط) – أي حصل على 30 ألف دولار مقارنةً إلى اثني عشر ألفاً – وحمل في طياته كذلك شيئاً من السلطة التنفيذية.[45] ولم يكن العثور على

شخصيات بديلة للمجلس أمراً سهلاً؛ ففي خضم فترة كساد متزايد، كانت صعوبة هذا الأمر مضاعفة. ومن حسن الحظّ! أن هوفر عثر على المرشح المناسب تماماً، فهاتفه على الفور، وهو صديقه القديم ورجل البنوك الذي يشار إليه بالبنان والخبير المالي الحكومي يوجين ماير Eugene Meyer؛ لكي يعرض عليه المنصب، قائلاً: «الرفض غير مسموح به»، ثم وضع السماعة من دون أن ينتظر منه ولو رداً. لم يكن مضطراً إلى ذلك، فهو يعرف الرجل.

لم يكن هناك كثيرون ممن هم أكثر حماسة أو أفضل استعداداً من ماير؛ لتولي مهمة إدارة الاحتياطي الفيدرالي، فهو على النقيض تماماً من تلك الشخصيات التي تنتمي إلى المرتبة الثانية التي دخلت المجلس حتى الآن، فقد كان خبيراً مالياً ناجحاً، وجمع ثروة كبيرة مع وصوله إلى سن الخامسة والثلاثين، وسبق له أن أدار معهدين ماليين مدعومين من الحكومة. وعلى عكس معظم رجال البنوك، كان مؤمناً بشدة بالسياسة الحكومية الناشطة وبسياسة احتياطي فيدرالي أكثر توسعاً؛ لوقف الانهيار الاقتصادي والانكماش المالي.

كان ماير من مواليد كاليفورنيا، وكان والده مارك ماير Marc Meyer، رجلاً عصامياً، صار شريكاً في دار استثمار لازار فرير. وبعد تخرجه في جامعة ييل عام 1895، اتجه، هو أيضاً، للعمل في لازار، غير أنه استقال من عمله عام 1901، معتمداً على نفسه مضارباً في وول ستريت. وقد عُرِّض للإفلاس التام في نوبة ذعر عام 1907، وبحلول عام 1916، استطاع أن يجمع ثروة بلغت ما بين 40 و50 من ملايين الدولارات.

ثم رحل إلى واشنطن عام 1917؛ ليعمل لحساب وودرو ويلسون Woodrow Wilson؛ لقاء راتب رمزي، وظل هكذا حتى صار مديراً لمؤسسة تمويل الحرب، ثم بعد ذلك غدا رئيساً للمجلس الفيدرالي للقروض الزراعية. وكان شخصية استثنائية مؤثرة، وتنقل بين منزل فخم مطل على ميدان كريسنت بليس القريب من شارع 16، وهو مليء بلوحات لسيزان ومونيه، وفازات منج الأثرية، إضافة إلى مزرعة تبلغ مساحتها سبعمائة

فدان في ماونت كيسكو بنيويورك، ومزرعة ماشية تبلغ مساحتها ستمائة فدان في جاكسون هول، بولاية ويومنج، ومزرعة في فيرجينيا. وكانت زوجته، أجنيس Agnes، وهي امرأة متسلطة صعبة المراس أذاقته المر، تدير أرقى صالون في واشنطن، اختلط فيه الشعراء والرسامون والموسيقيون بالسّاسة ورجال البنوك.*

لم يخلُ ترشيح ماير من إثارة للجدل؛ فقد أعلن هوي لونج Huey Long، محافظ لويزيانا المنتمي إلى الحزب الشعبي، (وكان من أحزاب أمريكا قديماً وكان أنصاره ينادون بملكية الدولة للسكك الحديدية وبالحد من الملكية الخاصة)، أنه ليس إلا «عامل متجر متواضعاً في وول ستريت... وليس رجل بنوك يحظى بالشرعية».[46] وكانت جلسات الاستماع التي عقدت لإقرار تعيينه عسيرة حقاً! وقد برز السيناتور بروكهارت نائب أيوا، معارضاً له وأطلق عليه لقب «يهوذا الإسخريوطي... الشخص الذي مارس لعبة "شايلوك"؛ لتحقيق مصالحه التجارية الكبرى»؛[47] بسبب ما حققه من ثروة، كان عليه أن يصارع معادي السامية طوال حياته المهنية.

ولو كان هناك شخص قادر على علاج حالة الشلل التي أصابت الاحتياطي الفيدرالي، لكان هو ماير وحده، إلا أنه قد شعر سريعاً كما لو كان على وشك الغرق؛ فلقد وجد المجلس واقعاً في المنازعات والمشاحنات والضغائن. كان أدولف ميللر في حالة حرب ضد تشارلز جيمس، بينما استاء بعض من أفراد الحرس القديم؛ من أمثال: هاملين Hamlin، على ماير، وكان يعتقد بأنه على صلة وثيقة جداً بالرئيس.

وكانت منظومة اتخاذ القرار والسلطة داخل الاحتياطي الفيدرالي، مع التعقيد الذي كانت تتسم به، قد صارت أكثر تعقيداً. وفي خلال عهد سترونج، كانت القرارات التي تتعلق بمقدار ما يجب ضخه من أموال في المنظومة المصرفية، من خلال مشتريات السوق

---

* ظل ماير شخصية بارزة في واشنطن؛ فبعد تقاعده من المجلس الفيدرالي عام 1933، اشترى صحيفة واشنطن بوست التي كانت على شفا الإفلاس، وحولها ثانية إلى صحيفة ناجحة. وكان ماير والد الراحلة كاترين جراهام.

المفتوحة من السندات الحكومية، قد اتُّخذت بمعرفة لجنة الاستثمار في السوق المفتوحة (OMIC)، وهي المُشكّلة من خمسة أعضاء؛ وهم: محافظو بنوك الاحتياطي الفيدرالي لبوسطن، ونيويورك، وفيلادلفيا، وشيكاجو، وكليفلاند؛ ومن ثم، كان على سترونج أن يقنع اثنين فقط غيره للحصول على الأغلبية عند التصويت على أسلوبه.

وفي كانون الثاني/ يناير عام 1930، نُقلت القرارات السياسية الخاصة بعمليات السوق المفتوحة، إلى مؤتمر سياسة السوق المفتوحة (OPMC)، وهي الجديدة المكونة من اثني عشر عضواً، وقد شُكل هذا المؤتمر من جميع محافظي بنوك الاحتياطي.[48] وكان على كل واحد من هؤلاء – بطبيعة الحال – الرجوع أولاً إلى مجلس إدارة بنكه المكون من تسعة أعضاء. وقد احتفظت اللجنة القديمة المشكلة من خمسة أعضاء، من لجنة الاستثمار في السوق المفتوحة، وهي التي أعيدت تسميتها اللجنة التنفيذية لمؤتمر سياسة السوق المفتوحة، بمسؤوليتها عن النواحي التنفيذية. والآن صارت ثلاث مجموعات منفصلة، تسعى كل واحدة منها نحو الاستئثار بالسلطة، إحداها، وهي مؤتمر سياسة السوق المفتوحة، كان في استطاعتها أن تقترح السياسة، ولكن ليس من حقها تنفيذها فعلياً، والأخرى، وهي المجلس، وقد كان عليه أن يوافق على القرارات السياسية، ولكنه لا يستطيع أن يطرحها من البداية، والثالثة، وهي اللجنة التنفيذية لمؤتمر سياسة السوق المفتوحة، وهي التي تنفذ القرارات في إطار حدود مسموح بها. وعند كل مرحلة، كانت السياسة تُعرض إما للفيتو أو لتأزيم موقفها وإعاقتها؛ ونتيجة لذلك، وبرغم إيمان أبرز عضوين بالمجلس الفيدرالي؛ وهما: هاريسون وماير، بأن على المجلس أن يكون أكثر حزماً، فإنهما عُرِّضا للهزيمة على يد المنظومة.

لقد قوبل الانهيار العظيم في أوروبا، بتحية تحمل مزيجاً من التشفي والشماتة والشعور بالارتياح؛ ووفق ما ذكرته صحيفة نيويورك تايمز، فقد ترك «البيع المذعور في يوم الخميس الأسود مدينة لندن في وضع مريح؛ ولسان حالها يقول: «ألم أقل لكم؟»».[49] وقد علق مينارد كينز – بعد اتصاله بصحيفة نيويورك إيفننج بوست في اليوم نفسه – بقوله: «إننا في

بريطانيا العظمى، لا يمكننا تمالك أنفسنا من التنهد بعمق؛ تعبيراً عن ارتياحنا لما يبدو وكأنه كابوس، قد انزاح بعد أن كان جاثماً على عالم الأعمال في الدنيا كلها خارج الولايات المتحدة».[50] وكان انهيار وول ستريت - وفق أحد المصادر الفرنسية المطلعة - يشبه أن يفقأ «دمل».[51] وكان الأمل يحدو الناس في أن يعود كل رأس المال الأوروبي إلى وطنه مرة أخرى؛ ما يخفف الضغط على احتياطيات أوروبا من الذهب، ويسمح لبلدان؛ كبريطانيا وألمانيا، بتيسير الائتمان وإعادة تشغيل اقتصاداتها.

ما أكبر سرور إميل مورو؛ لأنه لم يضطر إلى الغياب عن موسم الصيد الخريفي في سانت لوميه في ذلك العام! وبحلول الأسبوع الأخير من تشرين الأول/ أكتوبر عام 1929، كان هو وهيلمار شاخت في منتجع الغابة السوداء الصحي في بادن - بادن يحضران المؤتمر الدولي لرجال البنوك؛ لإنهاء تفصيلات خطة يونج، ورسم لوائح بنك التسوية الدولي المنشأ حديثاً. وقد علم شاخت بالأحداث التي تمت في وول ستريت، عندما لاحظ مصادفة في صباح 29 تشرين الأول/ أكتوبر، أن الوفد الأمريكي - بوجه خاص - يبدو متجهماً، فكتم بشق النفس ما شعر به من شماتة وفرح، عندما اكتشف سبب عبوسهم. وأسرّ لرجل بنوك سويسري أنه يأمل في أن تضع حالة الفوضى القادمة، نهاية لمسألة التعويضات.[52]

غير أنه من بين جميع رجال البنوك المركزية في أوروبا قاطبةً، لم يكن هناك من هو أكثر ارتياحاً لما حدث من مونتاجو نورمان؛ فلقد وصل الانهيار في الموعد المناسب تماماً؛ كي ينقذ الجنيه الإسترليني. ولما كان مقتنعاً بأن رفع أسعار الفائدة البريطانية في 26 أيلول/ سبتمبر؛ هو الذي أدى في نهاية الأمر إلى تفريغ الفقاعة، بدأ يزعم أنه صاحب الفضل في حدوث الانهيار.[53] وقد بلغ من شدة ارتياحه لما حدث في وول ستريت، حداً أنه في صباح يوم 29 تشرين الأول/ أكتوبر، أو الثلاثاء الأسود، وبينما كان عالم المال في حالة تمزق، حافظ هو على موعده المعتاد في الجلوس أمام الفنان أغستوس جون Augustus John، المكلف من بنك إنجلترا المركزي برسم بورتريه له.

وخلال الأسبوع الأخير من تشرين الأول/ أكتوبر، والأسابيع الأولى من تشرين الثاني/ نوفمبر، ظل جورج هاريسون يطلعه على التطورات كافة في وول ستريت أولاً بأول، سواء بالبرقيات أو الاتصالات الهاتفية عبر الأطلسي، وكان صوته يصل عبر الأثير جيئة وذهاباً، من دون أن تبدو عليه أي اختلاجات غير عادية.[54] وفي 31 تشرين الأول/ أكتوبر، اتصل هاريسون؛ كي يعلن مبتهجاً أن السوق قد أتمت سقوطها حتى النهاية؛ وقد فقئت الفقاعة من دون أن يسقط بنك واحد.

وفي خلال الشهور القليلة اللاحقة، سارت الأمور وفق الخطة؛ هبطت البورصات الأوروبية تعاطفاً إزاء وول ستريت، ولكنها لما كانت في الأصل غير مرتفعة بنسبة كبيرة، فإنها هبطت بمقدار أقل بكثير، وفي الوقت الذي هبطت فيه البورصة الأمريكية بما يقرب من 40٪، هبطت البورصة البريطانية بنسبة 16٪، والألمانية بنسبة 14٪، والفرنسية بنسبة 11٪ فقط. وبرغم أن حجم البورصة البريطانية كان متناسباً، من حيث هو نسبة مئوية والناتج القومي الإجمالي للولايات المتحدة، فإن المواطن البريطاني العادي، كان يفضل المراهنة على نتائج المباريات الرياضية، ويترك أسواق البورصة لعظماء الشأن اللندنيين، على حين أن حجم البورصة في فرنسا وألمانيا كان بالغ الضآلة؛ ولهذا، لم يحدث الانهيارُ التأثيرَ ذاته في نفسية المستهلكين والمستثمرين الأوروبيين؛ ومن ثم كان التأثير في أحوالهم الاقتصادية أقل إيذاءً. وعلاوة على ذلك، ومع بدء تيسير الظروف الائتمانية في الولايات المتحدة، انتعشت عملية الإقراض الخارجي، وصارت الأموال تتدفق بحرية كبرى بشكل أكثر، وصارت البنوك المركزية في سائر أنحاء أوروبا - ولاسيما بعد أن حُرِّرت من اضطرارها إلى الدفاع عن احتياطياتها الذهبية ضد جذب نيويورك - قادرة على أن تحذو حذو الاحتياطي الفيدرالي، في تخفيض أسعار الفائدة. وبحلول حزيران/ يونيو عام 1930، ومع انخفاض سعر الفائدة الأمريكية إلى 2.5٪، وهي أقل نسبة وصلت إليها بعد الحرب، انخفضت أسعار بنك إنجلترا المركزي إلى 3.5٪، والبنك المركزي الألماني إلى 4.5٪، وبنك فرنسا المركزي إلى 2.5٪.

وفي الوقت ذاته الذي تراجع فيه التهديد بالاضطرار إلى صد هجوم على الجنيه الإسترليني، وجد نورمان نفسه يُعرَّض لهجوم من موقع آخر، وكان هذا هجوماً غير متوقع أبداً؛ ففي تشرين الأول/ نوفمبر عام 1929؛ أي بعد الانهيار ببضعة أسابيع، استجابت الحكومة البريطانية العمالية الجديدة لانتقادات وجهت لها بشأن الأداء الضعيف المتواصل للاقتصاد البريطاني، بأن قامت بتعيين لجنة منتخبة برئاسة القاضي البارز اللورد ماكميلان Lord Macmillan؛ للتحقيق في أعمال النظام المصرفي البريطاني. وكان نصف أعضاء اللجنة الأربعة عشر من رجال البنوك، أما الباقون، فكانوا خليطاً متنوعاً من: رجال الاقتصاد، والصحفيين، ورجال الصناعة؛ من بينهم: ثلاثة من أشد منتقدي معيار الذهب؛ وهم العموميون: مينارد كينز، وريجينالد ماكينا Reginald Mckenna، وإرنست بيفن Ernest Bevin، رئيس اتحاد عمال المواصلات والعمل، وهو أبرز زعيم نقابي في البلاد.

وقد أوضحت الحكومة المفترض أنها راديكالية التوجه، لدى تشكيلها تلك اللجنة، أن مسألة احتمال كون بريطانيا يجب عليها أن تبقي على معيار الذهب أو لا، ينبغي أن تظل بعيداً عن دائرة النقاش. وحتى كينز، وهو الناقد الذي لا يهدأ لتلك الآلية والضغوط التي تفرضها على الاقتصاد البريطاني، كان على استعداد للتسليم بأن هذا يعد أمراً واقعاً، وأن التخلي عن معيار الذهب في الوقت الراهن، سوف يكون أمراً مسبباً لشيء عارم من الفوضى.

ومع ذلك، فقد كان بنك إنجلترا المركزي - ولاسيما نورمان فيه - يتعامل واللجنة بكثير من الشك. وفي أروقة لندن، كان يقال دائماً: إن شعار بنك إنجلترا المركزي الدعائي، كان «لا تشرح أبداً، لا تعتذر أبداً». وكان احتمال تعرضه والبنك الآن، لتسليط الضوء عليه من النقد العام يملؤه رعباً. وقد بدأت اللجنة جلسات استماعها في 28 تشرين الثاني/ نوفمبر، وكان من المفترض أن يظهر نورمان؛ بوصفه أحد أوائل الشهود في الخامس من كانون الأول/ ديسمبر. ومع اقتراب ذلك التاريخ، عاودته الاضطرابات العصبية

ثانية، وقبل موعد إدلائه بشهادته بيومين، كانت التنبؤات تقول: إنه أصيب بانهيار عصبي، وأوصاه أطباؤه بالحصول على إجازة قصيرة، فغادر نورمان البلاد طوال الشهرين اللاحقين في رحلة بحرية طويلة طاف فيها البحر المتوسط، وانتهى به المطاف في مصر.

وبدلاً من نورمان، ظهر نائب المحافظ، السير إرنست هارفي، ولو من دون رئيسه، وجد البنك عادات السرية متأصلة بداخله؛ حتى إنه كان من الصعب عليه التخلي عنها بسهولة؛ ولعل من أمثلة ذلك: الحوار الذي دار بين كينز وهارفي؛ وهذا نصه:

كينز: «استقاءً من أسئلة البروفيسور جريجوري، هل هو أسلوب معتاد لدى بنك إنجلترا المركزي ألا يشرح سياساته مطلقاً؟».[55]

هارفي: «حسناً، أعتقد بأنه كان من أساليبنا أن ندع إجراءاتنا تشرح سياساتنا».

كينز: «أوَهي أسباب سياسته؟».

هارفي: «من الأمور الخطيرة، أن تبدأ بتقديم أسباب».

كينز: «أوَللدفاع عن نفسه في مواجهة النقد؟».

هارفي: «إزاء ما يتعلق بالنقد، أخشى أننا - برغم أن اللجنة ربما لا توافقني الرأي بالإجماع - لا نقر بأن هناك حاجة إلى الدفاع؛ فالدفاع عن أنفسنا شيء أقرب إلى حد ما، من سيدة تبدأ بالدفاع عن شرفها».

عاد نورمان أخيراً إلى إنجلترا في شباط/ فبراير عام 1930، ووافق على تقديم أدلة إلى اللجنة المنتخبة. ولم يكن شاهداً جيداً بقدر ما كان ظريفاً وفصيحاً في حياته الخاصة، فقد صار متجهماً ومتخذاً وضعاً دفاعياً في الجلسات العامة، وكان يرد على الأسئلة، التي لم تكن فيها مراعاة لموقفه، بل كانت عدائيةً دوماً، بعبارات مقتضبة، وفي بعض الأحيان بكلمات فقط؛ ولأنه لم يكن معتاداً أن يضطر إلى شرح ما يفكر فيه بالتفصيل، أو تسويغ

تصـرفاته، فقد قال أشياء لم يكن يقصدها، وربما لم يؤمن بها، مصراً، عند نقطة ما، أنـه لم يكن هناك رابط أو علاقة بين سياسات الائتمان التي اتبعها البنك ومستوى البطالة. وبدا نورمان بمظهر الشخص القاسي القلـب غـير المبـالي بالمـصاعب الماليـة التـي يواجههـا المتعطلون عن العمل، مؤكداً - بـذلك - الـنمط التقليـدي لرجـال البنـوك في أوسـاط الاشتراكيين الذين ضمتهم الحكومة الجديدة، وبين جموع الناخبين الذين كانوا يعرفـون الرجل أول مرة. ولما واجه أسئلة كينز الواضحة الموجهة ببرود، بدا نورمان كئيباً وبطيئاً، منسحباً وراء عبارات مبتذلة.

وأخيراً، وعندما سأله رئيس اللجنة عن الأسباب التي جعلتـه يتخـذ قـراراً سياسـياً محدداً، لم يقل شيئاً في بادئ الأمر، ولكنه اكتفـى بـالنقر عـلى جانـب أنفـه ثـلاث مـرات. وعندما عُرِّض للضغط، أجاب بقوله: «أسباب، سيدي الـرئيس؟ ليـست لـدي أسـباب، لدي غرائز».[56]

وحاول رئيس اللجنة بصبر، سـبر غـوره أكثـر: «نحـن نفهـم هـذا، بـالطبع سـيدي المحافظ، ولكن مع ذلك، عليك أن تقدم بعض المسوغات».

«حسناً، لو كانت لدي أسباب فقد نسيتها».

وقد وصـف كينز نورمان بعد ذلك، بأنه كان أشبه «بفنان، يجلس وعباءته مـن حولـه أشبه بالخيمة، وهو يقول: «لا أستطيع أن أتذكر»؛ ومن ثم فهو يروغ من جميع الأسئلة».[57] ولم يتقدم نورمان بشهادته إلا مدة يومين فحسب، وأدرك كبير العاملين بالبنـك؛ أنـه كـان يسبب ضرراً أكثر مما يقدم نفعاً، ومررت بقية شهادته مرة أخرى إلى نائب المحافظ. ولكـن الضرر كان قد وقع بموقف نورمان وانتهى الأمر. وإثـرَ ذلـك، أسرّ أحـد رجـال البنـوك لزملائه، بأن المحافظ «صار أكثر عصبية وغرابة وتناقضاً».[58]

18

عطل في المولد الكهربائي

1930 - 1931

متى ستتوقف عن إكراه قلوبنا، التي ابتليتها بلعنة شهوة جمع الذهب.[1]

فيرجيل، الإنياذة

في كانون الأول/ ديسمبر عام 1930، نـشر مينارد كينز مقالاً بعنوان "الكساد العظيم عام 1930"، وصف فيه العالم بأنه يعيش في «ظلال إحدى الكوارث الاقتصادية العظمـى في التاريخ المعاصر».[2] وخلال العام المنصرم، هبط الإنتاج الصناعي في الولايـات المتحـدة بنسبة 30٪، وفي ألمانيا بنسبة 25٪، وفي بريطانيا بنسبة 20٪. وكان أكثر مـن خمـسة ملايـين رجل يبحثون عن عمل في الولايات المتحـدة، إضـافة إلى 4.5 ملايـين ونـصف في ألمانيـا، ومليونين في بريطانيا. وانهارت أسعار السلع في جميع أنحـاء العـالم؛ فقـد هبطـت أسـعار: البن، والقطن، والمطاط، والقمح بنسبة زادت على 50٪ منذ انهيار سـوق الأوراق الماليـة. واستغنت ثلاث من كبريات الدول المنتجة للمواد الأولية؛ وهي: البرازيـل، والأرجنتـين وأستراليا، عن معيار الذهب، وتركت قيمة عملاتها تنخفض، أما في الدول الصناعية، فإن أسعار الجملة انخفضت بنسبة 15٪، وانخفضت أسعار البيع للمستهلكين بنسبة 7٪.

وبرغم كل تلك الأنباء السيِّئة، فقد كان كينز عند هذه المرحلة متفائلاً على نحـو غـير معهود، وقد كتب يقول: «لقد أوقعنا أنفسنا في مستنقع هائل، وتخبطنـا في الـتحكم في آلـة دقيقة، لا نفهم بالضبط طبيعة عملها». وقد أعلن مقارناً بين الاقتصاد وسيارة معطوبة، أن الأمر "عطل في المغنيط" فقط، (والمغنيط كان جهازاً يستخدم وقتئذٍ عادةً؛ لإحداث شرارة كهربية في نظام الإشعال بالسيارات)؛ عطل يمكن علاجه بسهولة بـ "إجراء حاسم مُلحّ" تتخذه البنوك المركزية؛ لـ "البدء في تشغيل الآلة ثانية".

وكانت تلك، في حقيقة الأمر أسساً منطقية للتفاؤل؛ حيث كان الانهيار الذي أصاب الولايات المتحدة عام 1930، إثرَ انهيار سوق الأوراق المالية، شديداً بحق، غير أن الاقتصاد الأمريكي واجه هبوطاً حاداً مماثلاً في الأسعار وفي الإنتاج عام 1921، ثم استرد عافيته مرة أخرى. ولم تحدث وقتئذٍ كوارث مالية كبرى أو حالات إفلاس.

لم يدرك كينز أنه كان من الصعب على أي بنك مركزي أن يتصرف وحده؛ لكي يبدأ تدوير الاقتصاد على حين غرة، كان على أي بنك مركزي أن يمتلك ما يكفي من الذهب، وهو المادة الخام الأساسية لإيجاد ائتمان تحت غطاء من معيار الذهب، غير أن النظام النقدي الدولي بات الآن يعمل، على أي حال، بطريقة معاكسة جداً؛ ونظراً إلى خوف المستثمرين، كانت رؤوس الأموال الباحثة عن الأمان تتدفق نحو البلدان التي لديها بالفعل احتياطيات ضخمة من الذهب؛ مثل: الولايات المتحدة وفرنسا، وتهرب من البلدان التي لا تملك إلا احتياطيات متواضعة؛ كبريطانيا وألمانيا.

وكما كانت الحال في العشرينيات، كانت الولايات المتحدة ملاذاً رئيسياً لتدفقات الذهب. وكان الانهيار في تدفق رؤوس الأموال ذا أثر أكثر تدميراً من قانون سموت-هولي الذي أُصدر لحماية الإنتاج الوطني. وبعد انتعاشة قصيرة في بداية عام 1930، جفت ينابيع الاستثمار الأمريكي الخارجي في أوروبا. وصار رجال البنوك الأمريكيون هيابين إزاء المخاطرة وحذرين، زاعمين أنه كان من الصعب العثور على مقترضين جديرين بالحصول على الائتمان؛ ولذا، فضلوا عدم المخاطرة بأموالهم. ومع احتباس رؤوس الأموال الأمريكية داخل الوطن، وتقلص احتياج الولايات المتحدة إلى البضائع الأوروبية - وهذا محصلة الاقتصاد الأمريكي الضعيف وارتفاع تعرفات الاستيراد التي فرضت في حزيران/ يونيو عام 1930، وفق قانون سموت-هولي - لم تتمكن أوروبا من دفع ثمن وارداتها وخدمة ديونها إلا ذهباً. وخلال عام 1930، تم شحن ما بلغ إجمالي قيمته 300 مليون دولار، في صورة سبائك ذهبية عبر المحيط

الأطلسي، إلى أقبية منظومة الاحتياطي الفيدرالي،* غير أن الأكثر تدميراً للاستقرار الدولي – على أي حال – كان تدفق الذهب إلى فرنسا، وهي من بلاد أوروبا التي ظلت إلى حد ما، محصنة من العاصفة الاقتصادية التي هبت على العالم؛ وكان معنى الاستراتيجية التي اتبعها إميل مورو في الإبقاء على الفرنك الفرنسي ثابتاً عند سعر منخفض، أن السلع الفرنسية ظلت ذات أسعار جذابة؛ ونتيجة لذلك، ظل اقتصادها متماسكاً بقدر رائع خلال عامي 1929 و1930، وبدأت رؤوس الأموال؛ بحثاً عن الأمان، تنهمر نحو فرنسا؛ حيث بلغ إجماليها 500 مليون دولار ذهباً خلال عام 1930.

ولقد كانت إحدى المفارقات المذهلة لتلك الحقبة، أن فرنسا التي كان يراها رجال المصارف خلال سنوات ما بعد الحرب بلداً مستهتراً ومحل شك، قد صارت هي الآن الملاذ المالي الآمن على مستوى العالم. وبحلول نهاية عام 1930، كان قد تراكم لدى بنك فرنسا المركزي – إضافة إلى مليار دولار كان يحتفظ بها في صورة ودائع بالإسترليني والدولار – جبل من احتياطي الذهب، تربو قيمته على ملياري دولار، أو ما تزيد قيمته على ثلاثة أضعاف ما هو موجود في بنك إنجلترا المركزي. وبدأ المسؤولون الفرنسيون الآن، وهم الذين كانوا من سنوات قليلة يسارعون إلى إلقاء اللوم على تصرفات المضاربين في العملات الدولية؛ بوصفها سبب بلواهم، يروجون للحكمة البالغة لهؤلاء "المستثمرين" أنفسهم؛ لما أبدوه من ثقة في الإدارة الاقتصادية الفرنسية.

وفي الوقت الذي كان فيه المستهلكون والشركات على مستوى الاقتصاد العالمي، يخفضون ميزانياتهم ويقتطعون منها، ظلت الأموال في فرنسا، متاحة بشكل ميسور،

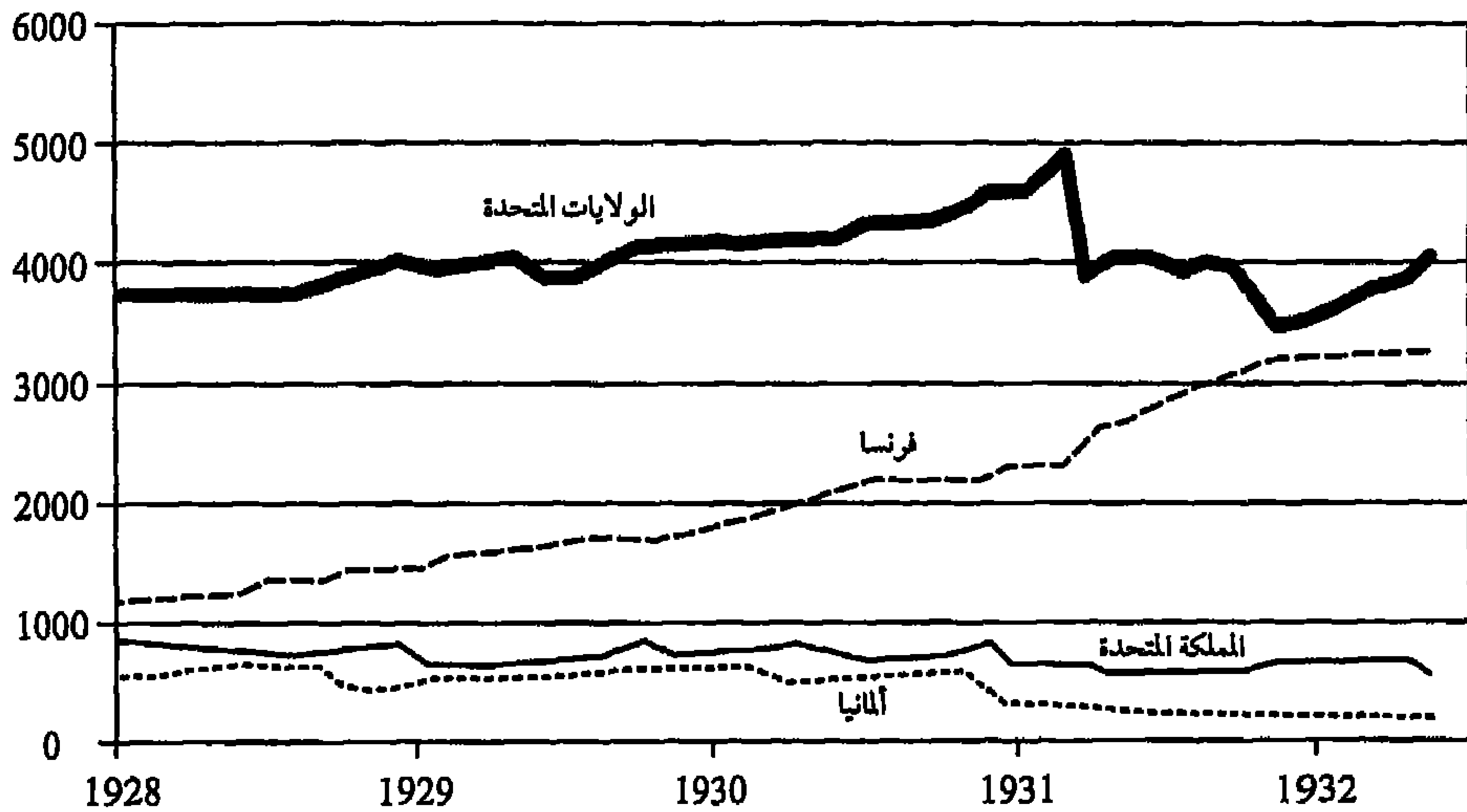
---

* يعزو كثير من التسويغات المتداولة لفترة الكساد العظيم الانهيار الاقتصادي، بدرجة كبيرة، إلى قانون سموت-هولي الذي أصدر لحماية الصناعة الوطنية. وتعمل التعرفات الجمركية على تحول الطلب من الواردات إلى السلع المنتجة محلياً؛ ولهذا، نجد أننا لو أردنا أن نقول: إن لها تأثيراً ما، لكان هذا التأثير تمددياً. وقد أضرت الإجراءات الانتقامية من الأجانب بالاقتصاد الأمريكي، ولكن الصادرات لم تكن تمثل إلا نسبة قليلة من الناتج القومي الإجمالي – أقل من 4٪ – وبهذا، كان تأثيرها الإجمالي ضئيلاً، أما التغيرات التي طرأت على تدفقات رؤوس الأموال، فعملت على تقزم تأثير التجارة العالمية في الاقتصاد.

وواصل الناس إنفاق النقود. وكان المعلقون الفرنسيون يسمون بلادهم "ليل أوروز"؛ (أي جزيرة السعادة). وفي صيف عام 1930، كانت باريس ماتزال تمتلئ بالسائحين، وكان العمل رائجاً في متجر برينتيمبس، المتجر الباريسي الشهير. ولم يحدث من قبل أن كان التناقض بينها وبين جيرانها بهذا الحجم الهائل. وفي الوقت الذي كان يوجد في ألمانيا 4.5 من ملايين الأشخاص الذين يعيشون على إعانة البطالة، وفي بريطانيا 2 مليونان مثلهم، فإن فرنسا لم يكن فيها إلا 190000 يحصلون عليها. وبينما كانت الأسعار في سائر أنحاء العالم تهوي، فإنها في فرنسا استمرت في التصاعد.

الشكل (6)

احتياطيات الذهب: 1928 - 1932 (بمليون دولار)



بعد عام 1929، تراكمت لدى فرنسا احتياطيات هائلة من الذهب.

وقد عادت فرنسا من دون أن تدري على الإطلاق بما تفعله، ثانية إلى وضع "أقوى اقتصاد في أوروبا". وبعد عقد من معاناة عقدة الدونية التي صنعها مزيج من «الحرب... والخوف من ألمانيا [و] هبوط الفرنك»،[3] ردت على حظها الطيب غير المتوقع بتهنئة نفسها

في جيشان عاطفي هائل. وكما يقول رئيس الوزراء الفرنسي أندريه تارديو Andre Tardieu، فإن فرنسا، بعد أن نجحت في الإبحار بسلام وسط بحر العواصف الاقتصادية، نالت إعجاب الجميع؛ بسبب «بنيانها الاقتصادي المتجانس... والحصافة الطبيعية التي يتميز بها الشعب الفرنسي، وقدرتهم على التكيف مع الظروف، وما يتحلون به من عصرية وشجاعة».[4] وكان تارديو، بنظارته الأنفية المرصعة بالجواهر، وحامل سيجاره الذهبي، وذوقه الرفيع في انتقائه للقبعات الحريرية و"صديرياته" الخلابة، وولعه بالصحبة الخليعة، وتورطه – وهو لما يكمل الخامسة والثلاثين من العمر بعد – بما لا يقل عن فضيحتين ماليتين، يمثل تجسيداً لكل ما يكرهه البريطانيون في السّاسة الفرنسيين، أما وقد أمكن الآن لهذا «التجسيد الجديد المتأنق للثقة "الغالية"»؛[5] (نسبة إلى بلاد الغال)، بالنفس» أن يلقي محاضرة على العالم عن الحصافة، وأن ينغمس حتى أذنيه في عادة بلاده في نسبة نجاحاته إلى ميزات فطرية لا تقدر بمال وتتمتع بها الحضارة الفرنسية؛ فقد سبب هذا إثارة أعصاب جيران فرنسا بصورة بالغة الشدة.

وألقى المراقبون البريطانيون – بعد أن عجزوا عن فهم سبب استمرار الانخفاض في أسعار السلع، وسبب استمرار انخفاض حجم الإنتاج في بلدهم وارتفاع نسبة البطالة، برغم التخفيضات الهائلة في أسعار الفائدة – باللائمة على إدارة معيار الذهب؛ بوصفها السبب الرئيسي وراء حدوث الكساد العالمي، ولاسيما الدور الذي لعبه الاحتياطي الفيدرالي وبنك فرنسا المركزي. وبحلول نهاية العام، أصبحت الولايات المتحدة وفرنسا تتقاسمان فيما بينهما 60٪ من ذهب العالم، ولم تفعل أي منهما شيئاً؛ لكي تعيدا تدويره في السوق.

وأُلقي اللوم على الفرنسيين بوجه خاص، في مسألة حرمان العالم من السيولة؛ بسبب إعاقتهم آلية معيار الذهب. وقد كتب بول أينزيج Paul Einzig، صاحب العمود الصحفي المهم "شارع لومبارد" بصحيفة فايننشال نيوز، يقول: «إن سياسة اكتناز الذهب الفرنسية؛ هي التي سببت هبوط أسعار السلع؛ وهو ما كان ذاته السبب الرئيسي في

الكساد الاقتصادي؛ وإن عدم استعداد فرنسا للتعاون والأمم الأخرى، هـو الـذي جعـل الكساد يتفاقم حتى صار أزمـة عنيفـة»؛[6] وبالمثـل، جـادل الاقتـصادي الـسويدي البـارز جوستاف كاسل Gustav Cassell، وهو أول من ناصر الرأي القائل: إن التضخم العالمي في أسعار السلع يعكس دوراناً غير كافٍ للذهب، وإن « بنك فرنسا المركزي داوم بـصورة لا داعي إليها على شـراء كميات هائلة من الذهب، من دون أن يلقي بالاً عـلى الإطـلاق، إلى العواقب التي يمكن أن يجرها مثل هذا الإجراء على بقية العالم؛ ومن ثـم عـلى الوضـع الاقتصادي العالمي».[7]

وبنهاية عام 1930، بدأ بنك فرنسا المركزي يـتفهم أن هـذا الـتراكم للـذهب كـان يلحق الضرر ببقية العالم بحرمانه من احتياطياته. وكـان ضـاراً عـلى وجـه الخـصوص؛ بسبب خصوصيات يتصف بها النظام المصـرفي الفرنـسي؛ ففي معظم البلـدان، عملـت البنوك على جعل كل دولار من قيمة الذهب، يدعم مضاعفات هذا المبلـغ مـن العملـة والائتمان، أما النظام المصـرفي الفرنـسي، فكانت كفاءته محدودة بصورة غير اعتيادية، في إتاحة السبائك الذهبية للاسـتخدام؛ ونتيجـة لـذلك، ترجمـت الملايـين الخمـسمائة مـن الدولارات التي كانت على هيئة ذهب، إلى ما هـو دون المـائتين والخمـسين مـن ملايـين الدولارات في صورة عملة متداولة.

أما المسؤولون الفرنـسيون، فزعموا أنـه لم يكـن في إمكـانهم عمـل الـشـيء الكثـير؛ للحيلولة دون هذا التراكم، وأن الطلب المرتفع على الذهب في فرنسا؛ جاء نتيجة للخاصية الريفية للبلاد أو الميل الفطري لدى مواطنيها للادخار والابتعـاد عـن المخـاطر. وحقيقـة الأمر، أنه كان من الواضح أنه خلال عام 1930، كان البنك تحت قيـادة إميـل مـورو، قـد صار شديد الوعي، ويعمل عمداً على معادلة – المصطلح الفني هنا، هـو: تعقـيم[8] – الميـل الفطري لعملية تدفق الذهب إلى الداخل للتوسع في سك العملة؛ خشية أن يؤدي ذلك إلى التضخم. ومع انهيار الأسعار في جميع أنحاء العالم، قد يبدو هذا غريبـاً، ولكنـه كـان أحـد أعراض العقدة النفسية السيّئة التي أصابته وأصابت غيره من المسؤولين الفرنـسيين؛ جرّاء أزمتي العملة عامي 1924 و1926.

وما يجهله معظم الناس، هو أن مقداراً كبيراً من الذهب الذي يفترض أنه تدفق إلى فرنسا كان مقره الفعلي لندن، وكانت السبائك البالغة الثقل؛ إذ تزن السبيكة المكعبة التي يبلغ طول ضلعها سبع عشرة بوصة نحو طن، حتى إن البنوك المركزية - بدلاً من شحن أقفاص منها عبر مئات الأميال من بلد إلى آخر، وسداد تكاليف تأمين باهظة - كانت معتادة على دمغ المعدن "بأختام مميزة"؛ بمعنى، الاحتفاظ به في القبو نفسه، ولكن مع الاكتفاء ببساطة بإعادة تسجيل ملكيته؛[9] وهكذا، كان انخفاض حجم احتياطيات الذهب في بريطانيا وتراكمه في فرنسا والولايات المتحدة، عمليتين تتمان على يد مجموعة من الرجال يهبطون إلى أقبية بنك إنجلترا المركزي، ثم يضعون بعض السبائك فوق شاحنة خشبية منخفضة الارتفاع ذات إطارات مطاطية صغيرة، ثم ينقلونها مسافة ثلاثين قدماً عبر الحجرة نحو الحائط المقابل، ثم ينزلونها من على الشاحنة، غير أن هذا لا يتم قبل لصق بطاقات بيض معينة عليها، تشير إلى أن الذهب الآن قد صار مملوكاً إما لبنك فرنسا المركزي، أو لـ "بنك الاحتياطي الفيدرالي".* وقد استفزت مسألة تعرض العالم لتضييق ائتماني خانق ومطرد لوجود كمية هائلة من الذهب فقط، في أحد جوانب القبو ووجود مقدار غير كافٍ منه في الجانب الآخر اللورد دابيرنون، السفير البريطاني لدى ألمانيا بعد الحرب، وهو الذي صار في ذلك الحين اقتصادياً ورجل دولة مخضرماً؛ فجعلته يصيح متعجباً: «هذا الكساد هو أغبى أنواع الكساد التي حدثت في التاريخ وأكثرها افتقاراً إلى المسوغ المقنع!».[10]

مع تزايد تراكم الكنز الفرنسي خلال الصيف والخريف من عام 1930 - ومعه تزايدت التوترات بين بريطانيا وفرنسا - بدأ الفرنسيون يقترحون حلولاً. وكانت عودة

---

* كان يحلو لشاخت رواية قصة كيف أنه عندما زار نيويورك في منتصف العشرينيات، اصطحبه سترونج إلى أقبية احتياطي نيويورك الفيدرالي؛ كي يريه الموضع الذي يخزن فيه ذهب البنك المركزي الألماني. وكم كان مقدار ما شعر به سترونج من حرج، عندما لم يتمكن مسؤولو الاحتياطي الفيدرالي من العثور على ختم السبائك الذي يميز ذهب البنك المركزي الألماني. انظر كتاب: هيلمار شاخت، وعنوانه: سنواتي الست والسبعون الأولى !My First Seventy-six Years (لندن: ألان وينجيت، 1955)، ص 264.

سياسة الذهب الفرنسية لتتصدر عناوين المناقشات الاقتصادية، أمراً لا يطاق بالنسبة إلى نورمان. وقد كان مسروراً بالتعامل والأمريكان، ولكن لأنه كان قد ذاق مرارة التعامل ومورو عام 1927، فقد رفض رفضاً قاطعاً التعامل والدوائر الرسمية الفرنسية.

وبدلاً من ذلك، تصرف بحكمة، وترك الأمر برمته لمسؤولي الخزانة البريطانية؛ كي يحاولوا مفاوضة نظرائهم في وزارة المالية (الفرنسية)؛ ولم تؤدِّ تلك المناقشات إلى نتيجة. وحقيقة الأمر، أنها أخرجت أسوأ ما في شخصيتي كلا البلدين؛ فقد أصر البريطانيون على إعطاء محاضرات حول الطبيعة البدائية والعيوب التي يتصف بها النظام المصرفي الفرنسي، دونما أي مراعاة؛ لأنهم هم أنفسهم كانوا سيعدّون توجيه نصائح كتلك لهم من الخارج، أمراً ينطوي على تطفل وإهانة.

وسرعان ما صار واضحاً أن ما كان يشكل حافزاً لفرنسا، لم يكن المناقشات الاقتصادية بقدر ما كان حساباتها الاستراتيجية. وقد حاول المسؤولون الفرنسيون استعراض عضلاتهم المالية؛ لانتزاع تنازلات سياسية – فالمال لم يكن يُشكِّل بالنسبة إليهم مكافأة بذاته، وكذلك القيادة العليا للجيش الفرنسي – تدخلت، فكتب الجنرال ريكين Requin، وهو من كبار مستشاري وزير الدفاع أندريه ماجينو Andre Maginot، إلى الجنرال ويجاند Weygand، رئيس الأركان العامة، ملحاً على قيام فرنسا «بالضغط على إنجلترا، بينما الجنيه الإسترليني تحت رحمتنا... فإنه يمكننا أن نجعلها تفهم... أنها إن أرادت مساعدتنا في إقراضها، فإن مسائل أخرى يتعين تسويتها أولاً».[11]

وفي أيلول/ سبتمبر عام 1930، أعلن فجأة أن مورو بصدد الاستقالة، وظلت تلك الشائعة تدور في أنحاء باريس شهوراً، ولكنها مع ذلك جاءت بمنزلة صدمة كبيرة في الدوائر المصرفية البريطانية؛ ففي بادئ الأمر، كان الحديث عن أنه اضطر إلى لاستقالة؛ بسبب الضغوط البريطانية، وأن رحيله ربما كان إيذاناً بتغيير سيطرأ على السياسة الفرنسية.

وبعد أن قاد عملية استعادة الفرنك مكانته، منح في الحقيقة تواً وسام جوقة الشرف؛ بوصفه مسؤولاً عظيماً، فقرر من تلقاء نفسه أن الوقت مناسب لترك منصبه. وكان ببساطة يتبع مسلكاً فرنسياً متعارفاً عليه ينتقل وفقه كبار الموظفين المدنيين من كبار السن، وهم الذين عادةً ما يتلقون رواتب غير مجزية بالمعايير الدولية، إلى القطاع الخاص لكي يصنعوا لأنفسهم ثروة تعينهم على أواخر أيامهم. وكان قد قبل منصب نائب رئيس بنك دو باري أيه بايي–با Banque de Paris et Pays-Bas، وهو أبرز بنوك القطاع الخاص، المسماة بنك دافيير banques d'affaires، وهو نمط فرنسي من البنوك، تجمع بين ضمان الأوراق المالية والاستثمارات المباشرة في الصناعة. وفي واقع الأمر، كان بالفعل قد ترك شقته الرسمية التي خصصت له بوصفه محافظ البنك، وهي التي كانت برغم «ديكوراتها التي أنفق عليها بسخاء»،[12] تضاء بمصابيح الكيروسين، وكان نظام التدفئة بها "عتيقاً" مميزاً، وتفوح منه "رائحة البخل"، وانتقل إلى أوتيل بارتيكولير الفاخر، وهو شقة فخمة كبيرة، ويطل على شارع كونستانتين في مواجهة "الأنفاليد".

وخلفه نائبه، كليمنت موريه، وهو مثل مورو خريج حقوق، ثم اتجه بعد تخرجه، لدراسة العلوم السياسية، وعين أيضاً في وزارة المالية، إلا أن موريه مع ذلك، لم يكن جزءاً من نخبة مفتشي المالية.[13] وإنما أمضى، وهو الرجل الذي يتصف بإنكار الذات، خمسة وعشرين عاماً من عمره يصعد السلم الوظيفي لوزارة المالية درجة درجة. وصار موريه، الذي أماط بوانكاريه اللثام عن شخصيته الغامضة، فوصفه بأنه "مستقيم بشكل غير طبيعي"، مديراً عاماً بالوزارة، وفي عام 1928، عين نائباً لمحافظ بنك فرنسا المركزي.

كان ينتمي إلى جيل مختلف؛ إذ كان وهو في الخامسة والأربعين من عمره، أصغر رجل يعين محافظاً. وعلى النقيض من مورو، الذي كان جافاً إلى درجة الفظاظة، كان موريه دمث الخلق ويحرص على مراعاة شعور الآخرين. ولكن برغم حدوث تغيير في أسلوب البنك، لم يحدث تغيير في مضمون سياسته. وفي واقع الأمر أن موريه عدَّ نفسه، إلى درجة تفوق حتى مورو نفسه، موظفاً في الدولة، وأن بنك فرنسا المركزي هو في الأساس ذراع من أذرعها.[14]

واقترح أنه لو كان الهدف إعادة توجيه احتياطيات الذهب من فرنسا إلى بريطانيا، فإن على الحكومة البريطانية أن تقترض من فرنسا مباشرةً. وبطبيعة الحال، وفي غياب أي ضمانات بأن الجنيه سوف يظل مستقراً، فإن قرضاً كهذا يجب احتساب قيمته بالفرنك الفرنسي، بالنسبة إلى نورمان، الذي كان يرى أنه من غير اللائق "لمكانة" لندن تبدو كمن «يطلب تفضلاً وإحساناً من الفرنسيين»،[15] وكان هذا يعد بمنزلة قمة الإذلال؛ وهكذا، ونتيجة لمزيج من الكبرياء والعناد المزوج بالافتقار إلى الكياسة، وهو الذي يميز البريطانيين، ومن الأنانية والغرور لدى الفرنسيين، ظل جبل الذهب الفرنسي يتعاظم أكثر فأكثر.

وقد لجأ نورمان إلى خطة حمقاء بديلة، وهي - حسبما زعم بعض الناس - إجراء عملية "نقل دم" لعلاج الكساد. وقُرِّر أن يقام بنك عالمي، وهو نوع من التمهيد لإنشاء ما عُرف بعد ذلك بـ "البنك الدولي"، ويكون مقره الرئيسي في بلد محايد، كسويسرا أو هولندا، برأس مال قدره 250 مليون دولار. وسيكون هذا البنك قادراً على اقتراض 750 مليون دولار أخرى بصفة أساسية من فرنسا وأمريكا الغنيتين بالذهب، ويتم توجيه هذا المال لمن هم في حاجة إليه، من الحكومات والشركات في جميع أنحاء العالم. وقد طرح نورمان الاقتراح للنقاش في الاجتماع الشهري لبنك التسويات الدولي BIS، في بازل الذي عقد في شباط/ فبراير عام 1931، وهو الذي صار نوعاً من الأندية التي تجمع مسؤولي البنوك المركزية. وكان الجميع بصدد الاجتماع ليلة الأحد، وتناول عشاء ودي وخاص معاً، وتمضية اليوم اللاحق في اجتماعات. حتى قبل الانتهاء من تناول النبيذ والطعام؛ إذ صارت الاجتماعات الشهرية في بازل كناية عن طعام جيد، وكان من الواضح أن الخطة لن تحظى بالقبول؛ فأي من الفرنسيين أو الأمريكيين، لم يكن مستعداً لتسليم كميات هائلة من المال لمنظمة تدار دولياً من المحتمل أن يسيطر عليها الإنجليز.

وفي الشهر اللاحق أبحر نورمان إلى الولايات المتحدة، وهي التي لم يكن قد زارها منذ صيف عام 1929. وكان من الواضح أن الصحافة الأمريكية افتقدته خلال العامين الذين مرا منذ ذلك الحين. ومنذ البدايات الأولى، وإثرَ المهمة التي أعلن عنها فجأة لمن

أطلقت عليه نيويورك تايمز لقب "كبير رجال بنوك إنجلترا المحير" و"الرجل الغامض"، مشيرة في إبهام إلى أن مبادرة عظمى ما؛ لحل أزمة الكساد العالمي تلوح في الأفق، لم تكن لتترك نورمان وشأنه. ومنذ أن سافر على متن الباخرة بيرينجاريا في 21 آذار/ مارس، كان أثره يقتفى في كل مكان يذهب إليه، وكانت تحركاته جميعها - اجتماعاته في فيدرالي نيويورك، التي حضرها حتى وزير الخارجية، هنري ستيمسون، ورحلته إلى واشنطن، وزيارته للبيت الأبيض، وتناوله الغداء مع وزير الخزانة ميلون - مرصودة بأدق تفصيلاتها.[16] وكان أداؤه رائعاً، تمثيلياً أمام حشد المراسلين الذين لاحقوه. وكان يبدو أشبه «بقائد أوركسترا منه، برجل بنوك له مثل هذه الأهمية»،[17] وقد تمنى لهم «حظاً أوفر في المرة القادمة»، عندما حاولوا أن يستفهموا منه عن الغرض من زيارته، وعندما توسلوا إليه أن يعطيهم نبذة عن أفكاره بشأن الموقف المالي العالمي، استفزهم بأن أعلن بصوت وقور أنه يعتقد بأن ما حدث مؤخراً من رحيل الملك ألفونسو ملك إسبانيا إلى منفاه لن يكون له تأثير في الأحوال المالية الدولية.[18] ولكن مع كل هذا الجدول المشحون بالمقابلات، فإن أكثر ملاحقيه إصراراً على متابعته من الصحفيين، كان لديهم شك في أن كل هذا لن يتمخض عن شيء.

وحتى قبل وصول نورمان إلى الولايات المتحدة، أشارت مؤسسة جيه بي مورجان وشركاه، وكانت عادةً أكبر مؤيديه، إلى أنه لا توجد نية لتأييد وكالة «مصطنعة»،[19] أو أي «شكل من أشكال المنظمات الدولية للائتمان». وقد أبرق فيدرالي نيويورك بأنه يعتقد بأن المخطط كله "خيالي وتضخمي" إلى أبعد حد.[20]

لقد حاول نورمان إقناع مضيفيه الأمريكان «بالوضع الحالك السواد»[21] لأوروبا، ولقد صار الأمل الوحيد لبريطانيا الآن، القيام بتخفيض كبير للأجور. وكان الوضع في شرقي أوروبا ووسطها أكثر إحباطاً. وقد أبلغ نورمان ستيمسون قائلاً: «روسيا كانت تمثل أعظم الأخطار قاطبة».[22] ولم تكن ألمانيا وشرقي أوروبا يتلقيان ما يكفي من «المساعدة من النظام الرأسمالي لتحمل نفقات الرأسمالية المتبقية... وطوال هذا الوقت

الذي كانت تلك الدول فيه مترددة ومضطربة، كانت روسيا تلوح لهم داعية إلى الانضمام إلى نظامها». وكان شبح الشيوعية، وهو الذي قد يقنع جيلاً لاحقاً من الأمريكيين بصب مبالغ مالية هائلة في أوروبا، لم يكن يملك القدرة ذاتها عام 1931.

كانت الولايات المتحدة في حالة كساد خاصة بها، وكانت ملتزمة على مدار الأعوام السبعة عشر الماضية، بتقديم زهاء 15 مليار دولار لأوروبا، تشمل ديون الحرب، وكانت توّاقة إلى تجنب أي ارتباطات أخرى بأوروبا. وعاد نورمان خاوي الوفاض. وفي شهر أيار/ مايو، عندما كان توماس لامونت ماراً بلندن، شكا له نورمان، أن «الولايات المتحدة تعامت عن الوضع، ولم تتخذ أي خطوات لإنقاذ العالم ومعيار الذهب».[23]

وكان قد صار واضحاً لمعظم المراقبين أن استمرار تدفق الذهب نحو فرنسا؛ من شأنه أن يؤدي آخر المطاف إلى انهيار في آلية المدفوعات الدولية. وكما هو معتاد، فقد صاغ كينز ذلك بأبلغ تعبير عندما قال: «في معظم أنحاء العالم، سُحبَ الذهب من التداول؛ فهو لم يعد ينتقل من يد إلى أخرى، وضاع ملمس ذلك المعدن من كفوف الرجال الجشعين؛ فالحُلي الصغيرة التي كانت تسكن حقائب السيدات وجواربهن والصناديق المصنوعة من الصفيح، ابتلعتها صورة ذهبية واحدة في كل بلد، تعيش تحت الأرض ولا يراها أحد. لقد اختفى الذهب عن الأنظار، وعاد مرة أخرى تحت التراب. ولكن عندما لا نعود نرى الحُلي في درع صفراء تسير على الأرض، فسوف نبدأ في ترشيدها، ولن يمضي وقت طويل حتى نجد أنه لم يتبقَّ منها شيء». وكانت الاحتياطيات المكتنزة بصورة سبائك، والتي كانت سنداً لنظم الائتمان في العالم ومدفونة في أقبية تحت الأرض - أو كما هو الشأن في حالة بنك فرنسا المركزي، تحت الماء؛ لأن أقبيتها كانت تقع أسفل خزان مياه جوفية - كانت مخفية عن أعين العامة. ولقد كان وجودها شبه معنوي. وبحسب اعتقاد كينز، فإن الذهب بعد أن صارت جدواه الآن أثراً بعد عين، قد يصبح أقل أهمية. وقد قارن الوضع إلى عملية انتقال نظام الحكم من الملكية المطلقة إلى الملكية الدستورية. ولقد ثبت في آخر المطاف، أن هذا هو الصواب عينه، ولكن هذا لم يحدث إلا بعد قيام ثورات طاحنة.

وفي بداية عام 1931، بدأت - كذلك - عملية شلل غادرة مماثلة تؤثر في النظام المصرفي الأمريكي، وقد بدأ ذلك الشلل ينبع في الأصل، من أماكن أبعد ما تكون عن الأذهان - برونكس، وهي إحدى الضواحي الخارجية لمدينة نيويورك - في بنك ذي اسم غريب، هو "بنك الولايات المتحدة"، وهو الذي يبدو برغم اسمه رسمياً، أنه لم يكن له أي علاقة بحكومة الولايات المتحدة، وإنما تعود جذوره الشديدة التواضع إلى صناعة الملابس بمنطقة لوار إيست سايد في مانهاتن.

وفي صباح يوم 10 كانون الأول/ ديسمبر عام 1930، ذهب تاجر صغير من منطقة موريزيانا في برونكس إلى فرع البنك المحلي الواقع عند ناصية شارع فريمان وطريق ساذرن بوليفارد، وقد طلب إلى البنك أن يشتري منه أسهمه التي كان يقتني منها كمية متواضعة. ولم يكن هذا الطلب غريباً مثلما قد يبدو؛ ففي منتصف عام 1929، بدأ البنك دعم قيمة أسهمه ببيعها لمودعيه. وبنوع من الإغراء، تم تقديم تطمينات غير رسمية للمستثمرين بأن في إمكانهم إعادة بيع الأسهم للبنك بسعر شرائها الأصلي؛ أي بنحو 200 دولار للسهم الواحد. وكان هذا العرض يبدو جيداً إلى حد يصعب معه تصديقه، وقد كان كذلك بالفعل؛ ولكن في منتصف عام 1929، كان الناس مستعدين لتصديق أي شيء يقال لهم. وبحلول خريف عام 1930، وبعد الانهيار الذي أصاب بورصة وول ستريت، وفي خضم تعاظم المخاوف من الوضع الاقتصادي لنيويورك، صارت الأسهم تتداول بسعر يقرب من 40 دولاراً للسهم.

وعبثاً حاول المسؤولون في فرع برونكس، إقناع المودع اللحوح بأن عليه الاحتفاظ بأسهمه، وبأنها - حتى في ظل الأسعار الحالية - ماتزال تمثل استثماراً ممتازاً. وما من شك أن المودع الذي أثارت أعصابه تلك المحاولة المكشوفة للنكوص عن وعد صريح، اندفع خارجاً من البنك، وبدأ يرغي ويزبد قائلاً: إن البنك في مأزق. وبحلول عصر ذلك اليوم، بدأت كوكبة صغيرة من المودعين في الاصطفاف خارج مبنى الفرع الصغير المشيد من الحجر الجيري على الطراز الكلاسيكي المحدث لسحب مدخراتهم قبل موعد إغلاق

البنك. وحتى تلك اللحظة، وبرغم الكساد، لم تكن قد وقعت بنيويورك أي حالة من حالات تدافع المودعين نحو البنوك لسحب ودائعهم، وسرعان ما تكالب حشد من عشرين ألف شخص من المتفرجين الفضوليين الذين تجمعوا لمشاهدة ما يجري. ومع تزايد الاضطراب في أوساط المودعين، صار من الضروري إرسال عدد من أفراد الشرطة للسيطرة عليهم، وتم بالفعل إلقاء القبض على عدد من المودعين؛ وعندما صار التجمهر هائجاً، دهمت الشرطة الحشد بخيولها.

كان لـ "بنك الولايات المتحدة" سبعة وخمسون فرعاً، تنتشر في الربوع الإدارية الأربعة الكبرى للمناطق في نيويورك، ويتعامل وإياه أكثر من أربعمائة ألف مودع، فكان بذلك يتفوق على أي بنك آخر في البلاد. وسرعان ما سرت شائعات الاضطرابات في أنحاء المدينة، وتكررت مشاهد مماثلة بعد ظهيرة أحد الأيام أمام كثير من الفروع الأخرى، وتم استدعاء العربات المصفحة لإمداد الفروع بمزيد من الأموال السائلة.[24]

كان البنك قد أسسه عام 1913، جوزيف س. ماركوس، وهو مهاجر من اليهود الروس، قد جاء إلى الولايات المتحدة عام 1879، وبدأ عاملاً في مصنع ملابس بشارع كانال، وأبلى بلاءً حسناً؛ بوصفه صانعَ ملابس، ثم رجلَ بنوك محلياً.[25] بدأ فرع بنكه الأول، وهو الذي كان يقع بناصية شارعي أورتشارد وديلانسي، يقدم خدماته إلى جمهور معظمه من العاملين والتجار اليهود في مجال صناعة الملابس من أبناء الحي؛ ونتيجة لسمعة ماركوس الطيبة في أوساط تجار لوار إيست سايد، واشتهاره بالأمانة والنزاهة في التعامل، أبلى البنك بلاءً حسناً، برغم أنه ما من شك أن اسمه ساعده؛ إذ أعطى كثيراً من عملائه من المتحدثين باللغة اليديشية،* الانطباع بأنه - بشكل أو بآخر - مدعوم بالثقة والمصداقية اللتين تحظى بهما الحكومة الوطنية. وعندما توفي ماركوس الأب عام 1927، كان البنك قد حقق نمواً حتى

---

* اللغة اليديشية: لهجة ألمانية قديمة، تحتوي كلمات عبرية وسلافية يتحدث بها بعض يهود روسيا وأوروبا الشرقية وأمريكا. (المترجم).

تحول إلى شـركة مساهمة، تملك أصولاً تقدر بمائة مليون دولار، وكان مقره الرئيـسي يقـع في 320 فيفث أفينيو، وله سبعة فروع منـتشرة في أنحاء المدينة، غير أن مسؤوليه وعملاءه ظلـوا في الغالب من اليهود، وقد أطلقت عليه كنية ساخرة "بنك كوّائي البنطلونات".

وعندما توفي جوزيف ماركوس، تولى رئاسة البنك ولده برنارد ماركوس، وكـان رجـل أعمال عبقرياً، لكنه كان مسرفاً إلى حد بعيد ويميل إلى الاستهلاك المظهـري، فكـان أبعـد مـا يكون عن طبيعة والده الذي كان يميل إلى التواضع في مسلكه؛ فعندما سافر برنارد إلى أوروبـا مثلاً، اصطحب معه ثلاثين حقيبة تحمل أمتعته، وكان يصر دائماً على شغل أفخـم جنـاح عـلى سطح الباخرة. وعلى مدى العامين اللاحقين، توسع من خلال سلسلة من عمليات الاندماج؛ حتى إنه بحلول عام 1929، نمت أصوله لتصبح قيمتها 250 مليون دولار.[26]

لجأ ماركوس إلى سلسلة ممارسـات عُـدت غامـضة، حتـى إذا نظرنـا إليهـا بالمعـايير الفضفاضة لذلك العهد. وقد قام البنك بتسليف نحـو 16 مليـون دولار، وهـو مـا يقـدر بثلث رأس ماله، لمسؤولي شركته وأقاربهم للسماح لهم بـشـراء أسـهمه؛[27] ولتمويـل نمـوه الرأسي – تضاعف حجم البنـك خـلال عـامين – أصـدر مـاركوس شرائـح كـبرى مـن الحصص السهمية، والتزم بالعودة إلى شـرائها ثانيـة بـسـعرها الأصـلي وهـو 200 دولار. وعندما بدأ السـعر يهبط خلال الربيع والصيف من عام 1929، ألزم كثير مـن المـستثمرين ماركوس بتنفيذ ما تعهد بـه؛ وحتـى يـتمكن مـن اسـتيعاب جميـع الأسـهم المطروحـة في السوق، أنشأ سلسلة من الشـركات التابعـة – وهـي بتعبـير اليـوم، أدوات ذات أغـراض خاصة خارج الميزانية العمومية – أعادت شــراء الحـصص بـأموال مقترضـة مـن البنـك نفسه. وكان ماركوس في واقع الأمر يستخدم أموال المودعين في دعم أسهم بنكه.

وفي السياسة التي اتبعها في الإقراض، راهن البنك بمبالغ هائلة على القيمة العقاريـة لمدينة نيويورك؛ فنصف قيمة محفظة قروضـه، وهـو مـا يعـادل ضـعف قيمـة الـشـركات المناظرة، ذهب لتمويل شـراء عقارات، برغم أن المخـاطرة الحقيقيـة مـرة أخـرى، كانـت مختفية وراء توجيه المال من خلال الشـركات التابعة، وعندما حدث انهيار البورصة، كـان

البنك مرتبطاً بمشروعين كبيرين بسنترال بارك ويست: 5 ملايين دولار لبيريسفورد، وهو مبنى من عشرين طابقاً بشارع اثنين وثمانين، وبه ما يزيد على 170 شقة، و4 ملايين دولار أخرى لسان ريمو على شارع أربعة وسبعين بـ 120 شقة.[28] وبرغم الشائعات التي سرت بأن ماركوس نفسه هو مالك هاتين البنايتين، فإن مصلحته فيهما تم إخفاؤها من خلال شركات وهمية، وكان كل بنس مدفوع في تشييدهما مصدره البنك.

وهكذا، وبحلول منتصف عام 1930، وبرغم أن الدفاتر الرسمية كانت تعطي انطباعاً بأن البنك يملك ودائع بقيمة 250 مليون دولار، ولديه أصول ذات جودة عالية بقيمة 300 مليون دولار، وأسهم بقيمة 50 مليون دولار، فإن الواقع التشغيلي وراء تلك الأرقام كان مغايراً تماماً؛ فالقيمة الحقيقية للأصول لم تكن تزيد على 220 مليون دولار، فكل حصته محيت، وصار البنك مكشوفاً بمبلغ 30 مليون دولار.

وفي خريف عام 1930، ومع رواج الشائعات في دوائر نيويورك المالية العليا بأن "بنك الولايات المتحدة" ربما كان في مأزق، حاول الاحتياطي الفيدرالي التخطيط للاندماج مع بعض البنوك الأخرى في المدينة من تلك التي يمتلك اليهود أغلبية أسهمها: ذا مانيفاكتشررز تراست، وبِبلك ناشيونال بنك، وإنترناشيونال تراست كومباني، وكان الاتفاق يشترط استقالة ماركوس ورفاقه ممن أشرفوا على سوء إدارة البنك. غير أن حجم الشك في ماركوس داخل أوساط المجتمع المالي كان هائلاً، إلى درجة أنه ما من أحد كان في استطاعته الثقة بالتسويغات المقدمة، فأخفقت الصفقة في اللحظة الأخيرة.

وفي مساء اليوم الذي بدأ فيه التدافع لسحب الودائع؛ أي يوم 10 كانون الأول/ ديسمبر، اجتمع جميع البارونات المعروفين في وول ستريت – جورج هاريسون من فيدرالي نيويورك، وتوماس لامونت من جيه بي مورجان، وألبرت ويجين Albert Wiggin من تشيز مانهاتن، وتشارلز ميتشل من ناشيونال سيتي، وعدد آخر من كبار مصرفيي المدينة – بالطابق الثاني عشر من مبنى فيدرالي نيويورك؛ في محاولة لوضع حزمة إنقاذ للبنك. وفي الساعة الثامنة والنصف من مساء ذلك اليوم، كان هؤلاء قريبين من عقد

صفقة؛ حتى إن هاريسون بدأ في إعداد البيان الصحفي الذي سيلقيه؛ ولإنقاذ البنك، كان على هؤلاء أن يكونوا مستعدين بشكل جماعي لضخ 30 مليون دولار في خزانته، إلا أنه في اللحظة الأخيرة، تراجع كثير من رجال البنوك البارزين عن إتمام الصفقة.

وقد بنى هؤلاء الرجال موقفهم، على كلاسيكية والتر باجيهوت الشهيرة التي كتبها في القرن التاسع عشر "شارع لومبارد"، والتي وصفت كيف تعامل بنك إنجلترا المركزي، وهو الذي كان حينئذٍ يمثل المركز المالي للعالم، إزاء الأزمات ونوبات الذعر المالية. وقد زعم باجيهوت في كتابه، أنه في خلال الأوقات الطبيعية، يجب على البنك المركزي أن يتبع قاعدة معيار الذهب بحذافيرها؛ فيسمح للائتمان بالتمدد والانكماش؛ تبعاً لحجم الاحتياطي من السبائك الذهبية. ولكن عند حدوث أزمة مالية، يجب عليه أن يلقي بالقواعد وراء ظهره، وأن «يقرض بحرية، وشجاعة؛ حتى يشعر الناس بأنك تنوي الاستمرار».[29] وقد أوضح ذلك بقوله: «نوبة الذعر... إحدى فصائل الأمراض العصبية، وطبقاً للقواعد العلمية عليك ألا تميتها جوعاً»؛[30] أو - بعبارة أخرى - يجب على أي بنك مركزي، أن يكون مستعداً لتلبية مطالب الجمهور من النقد والأصول الآمنة.

غير أن باجيهوت ذكر أحد المحاذير؛ فبرغم زعمه أنه في حالات الذعر يجب على البنك المركزي أن يقرض من دون تردد أو سؤال، فإنه لا ينبغي أن يقوم بذلك إلا مع بنوك تواجه حالات تعثر مؤقتة في السيولة، وألا يقرض تلك البنوك التي أفلست بالفعل، مطلقاً. وكانت المشكلة هذه المرة، أن بنك الولايات المتحدة، لم يكن في حالة أزمة سيولة مؤقتة، وإنما كان مفلساً، ولم يكن ثمة أمل في أن يتمكن من تغطية التزاماته.

كان هناك عنصر آخر، أثر في قرار عدم إنقاذ بنك الولايات المتحدة، برغم أنه لم يكن معلناً. لم يكن ماركوس يهودياً فحسب، وإنما كان يهودياً ينتمي إلى الفئة "الخطأ"، وكان هناك على الدوام تفرقة بين المؤسسات المملوكة للأنجلوسكسون البروتستانت ذوي العرق الأبيض والمؤسسات اليهودية في وول ستريت. ولكن الشركات؛ من

أمثال: كون لويب، وليمان براذرز، وجيه دبليو سيليجمان، كانت تمثل "الجمهور"، وهو صفوة اليهود الألمان، وبالنسبة إلى جميع المتعصبين المعادين للسامية من الديناصورات العتيقة؛ من أمثال: جاك مورجان، كانت تلك الشركات تحظى بمكانة رفيعة جداً وكان ينظر إليها؛ بوصفها مؤسسات صاحبة سمعة طيبة وشأن عظيم. غير أن أرستقراطيي وول ستريت الذين تجمعوا مساء يوم العاشر من كانون الأول/ ديسمبر، وجدوا صعوبة في إخفاء امتعاضهم من محاولة إنقاذ يهودي؛ من أمثال: ماركوس، صانع ملابس سابق من منطقة لوار إيست سايد كان يدير بنكاً، معظم عملائه – وفق رواية تومي، ابن توماس لامونت – «أجانب ويهود».[31] كما وصفه راسل ليفينجويل، شريك مورجان، بأنه بنك «كثيرون من عملائه من بين المواطنين اليهود من صغار التجار، ومن أشخاص أصحاب حرف متواضعة الشأن، ومن حاصلين على مستوى متدنٍ من التعليم، ومنهم جاء كل موظفي إدارته».[32]

وعندما علم جوزيف برودريك Joseph Broderick، المشرف العام على بنوك ولاية نيويورك، بقرارهم، أصر على المجيء لتوجيه كلمة للمجتمعين. وبعد تعمد إبقائه منتظراً بالخارج حتى الساعة الواحدة صباحاً، سُمح له أخيراً بالدخول. وجاء في شهادته بعد ذلك، قوله: «أخبرتهم أن بنك الولايات المتحدة، احتل مكانة فريدة جداً في مدينة نيويورك، وهو من وجهة نظر أولئك الذين يتعاملون وإياه أعظم بنك في المدينة، وأن إغلاقه ربما يؤثر في عدد كبير من البنوك الأصغر حجماً، وأنني أخشى أنه قد يكون بمنزلة الشرارة التي تشعل حريقاً بالمدينة كلها».[33] وقد ذكّر برودريك السادة الأجلاء بأنهم منذ أسبوعين أو ثلاثة فقط، «أنقذوا اثنين من أكبر أصحاب المصارف الخاصة في المدينة». كان أحدهما كيدر بيبادي Kidder Peabody، وهو بنك استثماري يديره بوستون براهمنز Boston Brahmins، وأُسس عام 1865؛ ونتيجة للانهيار الاقتصادي وما تلاه من سحب الحكومة الإيطالية، وجهات أخرى، ودائعها صار في حاجة ماسّة إلى الإنقاذ عام 1930، بمبلغ 15 مليون دولار من جيه بي مورجان و"تشيز".

وبرغم استمرار الاجتماع حتى الساعات الأولى من الصباح، فقد عجز برودريك عن إقناع هذه الحفنة من المعاندين بتغيير آرائهم. وقرر الاحتياطي الفيدرالي؛ ظناً منه أن في إمكانه إلقاء سياج حول بنك الولايات المتحدة، والحيلولة دون انتشار عدوى الاضطراب، إغلاق أبواب البنك صباح اليوم اللاحق. وأضاف برودريك لاحقاً في شهادته في إحدى المحاكمات: «لقد حذرتهم من أنهم في صدد ارتكاب أعظم خطأ في تاريخ نيويورك المصرفي».[34] وقد حوكم ماركوس وأحد معاونيه، وأدينا، وحكم عليهما بالسجن ثلاث سنوات، ثم قوضي برودريك وحده بتهمة الإهمال؛ لأنه لم يغلق البنك مبكراً، وانتهت القضية بأن عدت الدعوة فاسدة لخطأ في الإجراءات؛ وبعد محاكمة ثانية، تمت تبرئته من التهمة الموجهة له.

وعلى الرغم من مأساوية إخفاق بنك الولايات المتحدة، فإنه في الواقع لم يكن أمراً مستغرباً، وقد عانت الولايات المتحدة طوال تاريخها، منظومة مصرفية غير مستقرة؛ نتيجة عدم وجود بنك مركزي، وعمل على تفاقم الوضع البنيان المصرفي المفتت بدرجة مذهلة. وقد عمل إنشاء الاحتياطي الفيدرالي عام 1913، على حل المشكلة الأولى بشكل أو بآخر، غير أنه لم يفعل شيئاً حيال تعديل المنظومة المصرفية في البلاد. وفي خلال العشرينيات، كانت الولايات المتحدة ماتزال تضم بين جنباتها زهاء 25 ألف بنك، وكان كثير منها بالغ الصغر، وهي غير متنوعة التخصصات، وتعتمد على الظروف الاقتصادية لمناطقها المحلية، وكان يسقط منها كل عام نحو خمسمائة بنك. وخلال الشهور التسعة الأولى من عام 1930؛ ونتيجة لاشتداد الأوقات العصيبة، أغلق سبعمائة بنك منها أبوابه. وفي تشرين الأول/ أكتوبر من هذا العام؛ أي قبل وقوع أزمة بنك الولايات المتحدة بشهرين؛ أدى الجفاف المروّع الذي أصاب مناطق الغرب الأوسط والجنوب، إلى انهيار بنك استثماري في تنيسي، وهو كالدويل وشركاه Caldwell and Company، الذي كان يسيطر على أكبر سلسلة بنوك في الجنوب، تاركاً إثره سلسلة من حالات الإخفاق: 120 في جميع أرجاء: تنيسي، وكنتاكي، وأركنساس، ونورث كارولينا.

وبعد إغلاق بنك الولايات المتحدة، سعى الاحتياطي الفيدرالي بنجاح نحو تجنب حدوث تفاعل تسلسلي في أوساط البنوك المحلية. وشهد شهرا كانون الأول/ ديسمبر من عام 1930، وكانون الثاني/ يناير من عام 1931، ارتفاعاً قصيراً في حالات التدافع نحو البنوك لسحب الودائع في نيويورك وبنسلفانيا، ولكن الإحساس بالذعر سرعان ما تلاشى، بيد أن إخفاق بنك الولايات المتحدة، شكَّل بالفعل علامة مميزة لتغير صارخ في الشعور العام تجاه البنوك.

وبعد أن اهتز المودعون من هذا الإخفاق الذي أحدث دوياً عالياً، بدأوا يتوخون مزيداً من الحذر تجاه المكان الذي يودعون فيه أموالهم،[35] ولما كانوا غير قادرين على تمييز الغث من السمين من البنوك، بدأوا يسحبون النقود من دون تمييز من جميع البنوك، الصالح منها والطالح؛ في البداية كانت موجة خفيفة فقط؛ ففي خلال الشهور التي أعقبت حالتي الإخفاق المتشابهتين، تم سحب ما إجماليه 450 مليون دولار من المنظومة المصرفية؛ أي أقل من 1٪ من إجمالي حجم الودائع.

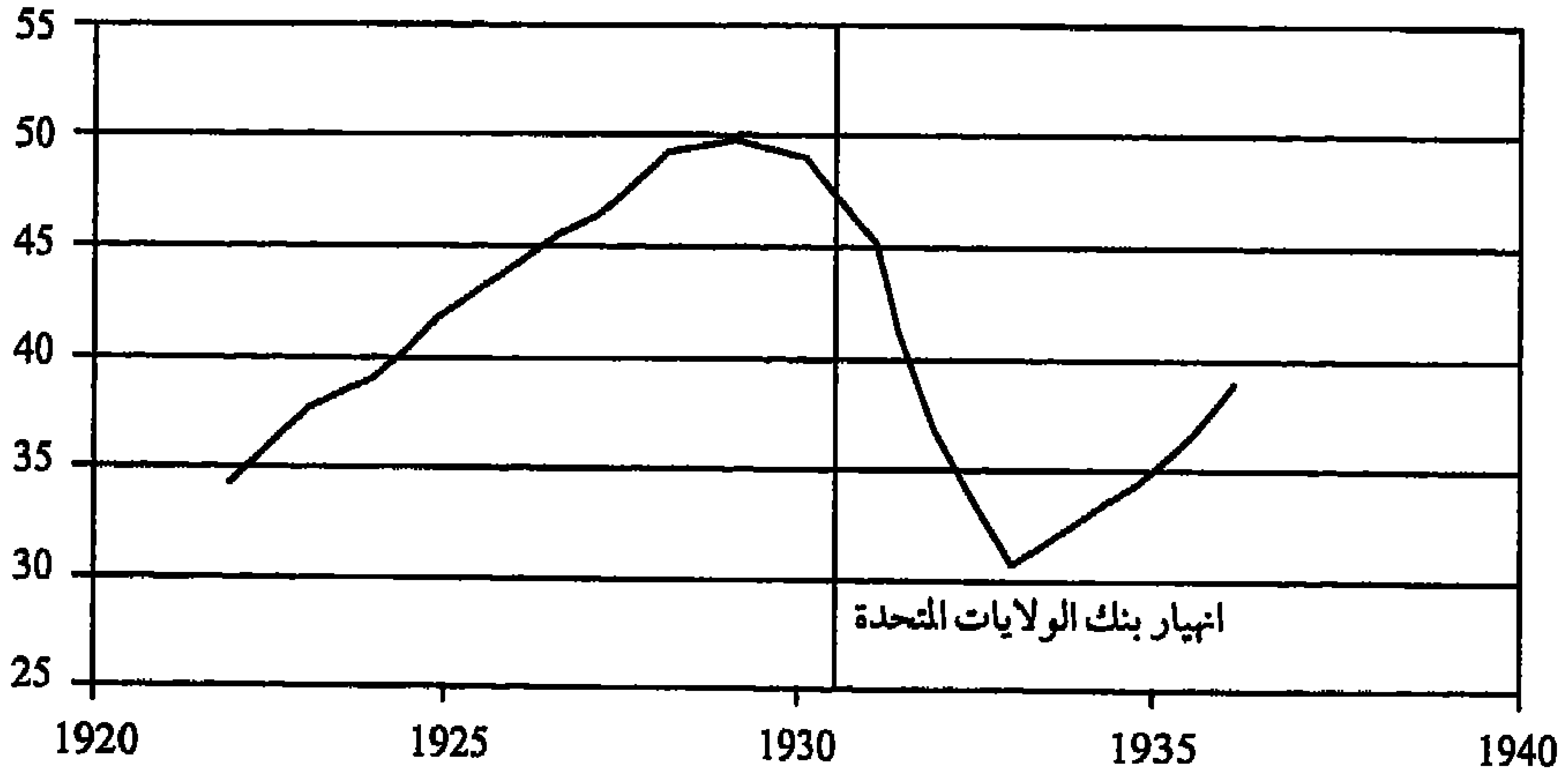
وكان لتلك السحوبات تأثير سلبي مضاعف؛ وبسبب الأسلوب الذي كان العمل المصرفي يتم به؛ وفي محاولة للمحافظة على توازن حكيم بين سيولتها وبين محافظ إقراضها، كان على البنوك أن تطلب تحصيل ثلاثة دولارات أو أربعة من القروض مقابل كل دولار من النقد المسحوب، زد على ذلك أنها مع طلبها تحصيل الديون، قام المقترضون ذاتهم بسحب ودائعهم من بنوك أخرى، وكان تأثير ذلك انتشار فوضى السيولة في جميع أرجاء المنظومة، ووسط هذا المناخ، شعرت البنوك جميعاً بالحاجة إلى حماية نفسها بتجميع احتياطيات نقدية؛ ومن ثم طالبت بتحصيل المزيد من الديون، وبحلول منتصف عام 1931، كان الائتمان المصرفي، قد قُلِّص بما يقرب من 5 مليارات دولار، وهو ما يعادل 10٪ من الاستثمارات، والقروض التي لما تسدد بعد.[36]

وبعد هدنة مؤقتة خلال فصل الربيع، في أيار/ مايو عام 1931، عاودت حمى السحب من البنوك الظهور، وانهارت فقاعة عقارات في ضواحي شيكاجو، وانجرف مع التيار ثلاثون بنكاً في شيكاجو مع 60 مليون دولار هي قيمة ودائعها. وطوال فصل الصيف، انتشر الفيروس إلى توليدو، وأغلقت جميع البنوك الكبرى إلا واحداً؛ ولم ينقذ هذا البنك المتبقي على قيد الحياة، إلا وصول شاحنات من بنك الاحتياطي الفيدرالي في كليفلاند، آخر لحظة؛ لتقف عند أبوابه محملة بأحد عشر مليون دولار من أوراق البنكنوت الجديدة التي جاءت لتوها من المطبعة. وكانت نسبة سبعين في المائة من ودائع المدينة مجمدة، وصارت تجارة التجزئة معطلة، وكذلك نادي إنفيرنس للجولف Inverness Golf Club، وهو الذي كان مسرحاً لآخر بطولات أمريكا المفتوحة للجولف؛ حيث أغلق أبوابه.

الشكل (7)

الائتمان المصرفي بالولايات المتحدة: 1922 - 1936

(بمليار دولار)



بدأت الأزمة الائتمانية بالولايات المتحدة عام 1931.

كان المسؤولون، داخل الاحتياطي الفيدرالي، مدركين تماماً الضغوط الواقعة على المنظومة المالية: اكتناز العملة، ومشكلة إخفاق البنوك الآخذة في ازدياد، وتقاعس البنوك عن الإقراض، وهبوط الأسعار بمعدل 20٪ سنوياً. كانوا عاجزين بطريقة ما عن تجميع كل أجزاء الصورة معاً. وداخل مجلس الاحتياطي الفيدرالي، ألحّ ماير على ضرورة اتباع سياسة أكثر صرامة، إضافة إلى أن أدولف ميللر، الذي كان بطبيعته المتمردة المعارضة عادةً ما يصوّت مع الأقلية، انضم إليه، غير أن المجلس كان أنه لا حول له ولا قوة من الناحية القانونية، فلم يكن في استطاعته اتخاذ أي إجراء.

وفي هذه الأثناء، رفض محافظو مختلف بنوك الاحتياطي الفيدرالي، الذين كان باستطاعتهم أخذ المبادرة، التصرف. ولم يكن عدد كبير من البنوك الواقعة في أزمة، وبخاصة الصغيرة منها، أعضاء في منظومة الاحتياطي الفيدرالي؛ فنصف عدد البنوك التي تبلغ خمسة وعشرين ألفاً، وهي العاملة في البلاد، كان منضماً إلى المنظومة، برغم أن الودائع بها كانت تشكل نحو ثلاثة أرباع إجمالي حجم الودائع بالبنوك الأمريكية. ولم يشعر محافظو البنوك الإقليمية بأي مسؤولية تجاه تلك البنوك غير الأعضاء، برغم تأثيرها في إجمالي المعروض من الائتمان على مستوى الأمة.

وكانت القضية الحقيقية المطروحة أمام المحافظين، أن كثيراً من البنوك التي تغلق أبوابها - في أحد التقديرات، بلغت ما يقرب من النصف - تحمل تلك الخسائر الجمة في القروض التي كانت؛ مثل ما حدث مع بنك الولايات المتحدة، مكشوفة.[37] ومع تصميمهم على اتباع قاعدة باجيهوت التي تنادي بعدم تقديم قروض إلا للمؤسسات "القوية"، ومع إيمانهم بأن إنقاذ البنوك المخفقة، سوف يكون بمنزلة إضاعة للنقود الطيبة بعد أن ضاعت الرديئة، اتفق المحافظون الإقليميون على مبدأ لهم، وهو أن يتركوا تلك البنوك تهوي. لقد عجزوا عن إدراك أنهم بقيامهم بذلك، كانوا يقوضون ثقة الجمهور في البنوك؛ بوصفها مستودعاً للمدخرات وأنهم بذلك؛ يسببون تجمد الائتمان على مستوى الولايات المتحدة.

والغريب حقاً! في الربع الأول من عام 1931، أنه مع اضطرار المنظومة المصرفية العالمية إلى التعامل أولاً، واكتناز الجمهور الأمريكي المذعور للعملة، والتعامل ثانياً، وتجميع السبائك الذهبية في الاحتياطي الفيدرالي وفي بنك فرنسا المركزي، مرّ الاقتصاد بإحدى طفراته الصغيرة، في كل من: الولايات المتحدة وفي أنحاء أوروبا؛ وإذا أمكن مقارنة المنظومة المصرفية، كما يحدث في كثير من الأحيان، إلى سباكة الاقتصاد العالمي، فإن الصرف المزدوج للنقد، كان أشبه هنا بحالتي تسرب خفيتين، لم يكن تأثيرهما فورياً ولا يظهر للعيان إلا تدريجياً.

وقد حدث خلال ربيع عام 1931، بعد عودة نورمان من الولايات المتحدة، أن كتب خطابه المشين لموريه، متنبئاً بخراب «النظام الرأسمالي في جميع أرجاء العالم المتحضر»،[38] في غضون عام، مطالباً بأن يوضع تكهنه هذا، «في ملفات؛ للرجوع إليه مستقبلاً». وكان في استطاعته أن يستشعر أن المعروض من الائتمان العالمي، قد بدأت منابعه تجف، غير أنه ونظراءه من محافظي البنوك المركزية عجزوا عن الاتفاق فيما بينهم على ما ينبغي عليهم عمله. ووجد نورمان نفسه شيئاً فشيئاً من دون نفوذ، ومن دون حول أو قوة، وما من شك أن الخطاب، وهو بديل سيِّئ للعمل، عومل داخل بنك فرنسا المركزي من دون مبالاة؛ مادام مونتاجو نورمان العجوز وحده، هو الذي يرى، "للمرة المليون"، أن الحضارة الغربية إلى زوال.



نورمان وشاخت عام 1935

19

خطـر يتهـدّد العالـم!

1931

ليس للمال وطن؛ ورجاله ليست لديهم وطنية ولا يعرفون المجاملة؛ فهدفهم الأوحد جني المكاسب.

نابليون بونابرت

خلال ربيع عام 1931، كان البلد الأبرز الذي يخيم عليه الشعور بالإحباط العام وفقدان الأمل على مستوى الأفراد هو ألمانيا، وقد أشارت الإحصاءات الرسمية إلى أن 4.7 من ملايين البشر، أو ما يقرب من 25٪ من القوى العاملة، وهم ضعف العدد الموجود في الولايات المتحدة، كانوا من دون عمل. ولم يكن هذا الرقم يشمل مليونين آخرين من البشر، ممن اضطروا إلى العمل بدوام جزئي. وتضاعفت أعداد مكاتب الرهونات وكذلك المنجمون، وكاشفو الطالع باستخدام الأرقام، وغيرهم من الدجالين. وحتى قبل أن تصبح أكواخ الإيواء منتشرة في المدن في جميع أنحاء أمريكا، انتشرت الأكواخ المصنوعة من الخيام وأكياس التعبئة في المتنزهات والغابات المحيطة ببرلين. وسرعان ما أصبح لكل معسكر من معسكرات الإيواء هذه - بما يظهر موهبة الألمان في التنظيم - عمدة ومجلس مدينة خاص به، كما أقيمت بها المطابخ الجماعية التي كانت النساء يطبخن فيها اللفت.

ولكن ألمانيا بعد ذلك، وقد أثقل كاهلها عبء المشكلتين التوأم؛ وهما: الديون الخارجية والتعويضات، ظلت دوماً في حالة محمومة من الفوضى منذ منتصف عام 1929. ولم يمضِ وقت طويل، بعد التوقيع على خطة يونج في باريس في تموز/ يوليو من ذلك العام، حتى ارتفعت أصوات حملة المطالبة برفض الالتزام بها عالياً. وشُكلت لجنة وطنية برئاسة د. ألفريد هوجنبرج Alfred Hugenberge، رئيس الحزب القومي الألماني اليميني

– وهو ثالث أكبر حزب في البرلمان الألماني – الرايخستاج؛ إذ كان يحتل 73 مقعداً من إجمالي عدد المقاعد البالغ عددها 491؛ لتنظيم استفتاء حول الخطة. وكان هوجنبرج المعروف بلقب "راندولف هيرست" ألمانيا، وهو رئيس مجلس إدارة سابق لشركة كروبس Krupps، الشهيرة لصناعة الأسلحة، قد تحول إلى مجال الصحافة بعد الحرب، وصار الآن يسيطر على بعض كبريات الصحف في البلاد؛ ومن بينها: "دير تاج" Der Tag، كبرى شركات إنتاج الأفلام، وكبرى وكالات البرق المستقلة.

وكان من بين أولئك الذين أدرجهم هوجنبرج ضمن اللائحة أدولف هتلر، الذي كان مايزال وقتئذٍ ينظر إليه؛ بوصفه دعابة، وشخصية قليلة الشأن، وينتمي إلى جماعة هامشية يمينية شديدة التطرف، وله ماضٍ مخجل؛ بوصفه زعيم "انقلاب بير هول" عام 1923. وفي الانتخابات التشريعية التي أجريت في العام السابق، فاز النازيون بنسبة 2.6٪ من الأصوات، ولم يحصلوا إلا على اثني عشر مقعداً في الرايخستاج، إلا أنهم – مع ذلك – أضافوا اسمهم المميز إلى حملة الاستفتاء؛ زاعمين أن خطة يونج، من شأنها أن تخضع ألمانيا «لثلاثة أجيال من عمالة السخرة»،[1] وأطلقوا على الخطة اسم «المكيدة اليهودية»،[2] و«نتاج الروح اليهودي».[3] وقد شارك في الاستفتاء الذي يطالب الحكومة بإعادة فتح باب التفاوض على إلغاء البند الخاص باعتراف ألمانيا وشركائها بأنهم مسؤولون عن جميع الخسائر التي أصابت دول الحلفاء؛ جرّاء الحرب، وتعليق سداد جميع المدفوعات المتعلقة بالتعويضات، وتجريم ضلوع أي مسؤول في أي اتفاقية أخرى حول هذا الموضوع، وقد حصلت على 4,135,000 صوت، وهي إشارة دالة على تزايد حجم السخط الشعبي تجاه سياسة الوفاء بالالتزامات.

ولم يكن من أحد يمثل دوارة رياح تحدد تغيرات الريح السياسية، أفضل من هيلمار شاخت؛ فلقد تركته مفاوضات خطة يونج محبطاً وشاعراً بالمرارة. وفي أواخر العشرينيات، سمح هو وحاميه القديم جوستاف ستريسيمان Gustav Stresemann، لألمانيا باقتراض مبالغ طائلة من البنوك الأمريكية؛ على أمل إرغام الأمريكيين على التدخل في مسألة

التعويضات، إلا أن استراتيجيتها الرامية إلى ربط الجمهورية الألمانية بالأموال الأمريكية، لم تؤتِ ثمارها على أي حال؛ فمن وجهة نظر شاخت، أخفق رجال البنوك الأمريكيون في تقديم المال. ومن الواضح أنه هو وستريسمان بالغا في القوة والنفوذ لـ"وول ستريت" في فرض قرارات في مسألة التعويضات.

وفي تشرين الأول/ أكتوبر عام 1929، وقبل انهيار وول ستريت بثلاثة أسابيع، توفي ستريسمان فجأة بعد إصابته بسكتة دماغية وهو لما يجاوز بعد، الحادية والخمسين من العمر؛ إذ سقط ضحية للإجهاد العصبي وعبء العمل الزائد. وقد فقد شاخت بعد خيبة الأمل المروّعة التي أصابته في مفاوضات خطة يونج ووفاة ستريسمان، البقية الباقية من الإيمان بالحل الأمريكي.

لقد صار الآن في ورطة! فبعد خلافه مع الأمريكيين، أصبح أكثر استعداداً للبحث عن بدائل، من بينها الامتناع عن سداد الديون من جانب واحد وهو الاقتراح الذي نادى به اليمينيون القوميون، غير أنه كان من الصعب عليه التخلي عن خطة يونج في الوقت الراهن؛ فالوثيقة على أي حال تحمل توقيعه، وإلا فسيبدو في صورة الانتهازي المعيب.

وفي شهر تشرين الثاني/ نوفمبر، وفي أثناء المفاوضات التي دارت في لاهاي، وافقت الحكومة الألمانية على إجراء تعديلات متواضعة على شروط خطة يونج. وفي المقابل، وافق الحلفاء على تقديم موعد سحب قواتهم الأخرى من راينلاند، وتوصلوا إلى تسوية حول وضع المواطنين الألمان الذين يقطنون الأراضي التي كانت تشكل فيما مضى جزءاً من بروسيا الشرقية، ولكن تم التنازل عنها لبولندا وفق معاهدة فرساي. وكان الأثر الذي خلفته كل تلك التعديلات، إضافة نحو 4٪ أو 5٪ إلى المدفوعات وفق خطة يونج؛ بما يجعل المبلغ يصل إلى حوالي 25 مليون دولار سنوياً. وكانت الأهمية الاقتصادية لذلك تافهة لا تذكر، ومع ذلك، فقد قدمت لشاخت العذر الذي كان في حاجة إليه؛ لكي يختلف مع الحكومة.

ومع تصاعد معدلات البطالة في ألمانيا، تعاظمت تكلفة معالجة البطالة وظل عجز الموازنة في ازدياد، وقد اقترحت الحكومة، وهي التي كانت ائتلافاً كبيراً يضم الأحزاب الديمقراطية كافة، يتزعمه زعيم الحزب الاشتراكي هيرمان موللر، أن تمول نفسها بمزيد من الاقتراض من الخارج. ورأى شاخت، وهو الذي كان يقود حملة ضد الإفراط في الاستدانة من الخارج منذ عام 1927، أن هذا مؤشر آخر على أن الائتلاف الذي ضم إليه الاشتراكيين، كان غير قادر على حكم ألمانيا؛ فبعد أن أخفق في السيطرة سواء على معدل إنفاقه أو الاستدانة من الخارج في أوقات الرخاء، ها هو ذا يكرر الآن الخطأ ذاته بعد أن قلب الزمان له ظهر المِجَن. وكان شاخت يخشى من أن تكون ألمانيا متجهة نحو إفلاس قومي.

وفي الخامس من كانون الأول/ ديسمبر، ألقى شاخت قنبلة على برلين؛ فمن دون سابق إنذار أصدر بياناً عاماً اتهم فيه الحكومة بلهجة حادة "بالالتفاف" على خطة يونج، وبالإخفاق في اتخاذ الخطوات الضرورية للسيطرة على شؤونها المالية؛[4] معلناً أنه سيكون من قبيل "خداع النفس" من الشعب الألماني، أن يعتقد بأن الأمة تستطيع أن تسدد "فينيجاً" واحداً (الفينيج هو المقابل للبنس الإنجليزي)، أكثر مما اتفق عليه في باريس، وأعلن صراحةً إلغاء المراجعات الأخيرة التي تمت على الخطة. وبعد ذلك بأسابيع قليلة، عمد إلى تخريب محاولة الحكومة للحصول على قرض في نيويورك من خلال دار ديلون ريدDillon Read، الاستشارية الأمريكية.

لقد كان ذلك الإعلان الصريح للحرب على الحكومة من مدير البنك المركزي في خضم أزمة اقتصادية؛ بمنزلة تهديد بإغراق البلاد في الفوضى. وكانت الحكومة قادرة بصعوبة على البقاء على قيد الحياة مالياً إلا بطلب قرض من المحسن الكريم إيفار كرويجر.

وكان شاخت على موعد مع ضغوط رهيبة خلال الأسابيع اللاحقة؛ فبينما لما يكن ممكناً بعدُ التكهن بالحدة القصوى للكساد القادم، فقد أمكنه أن يقول: إنه بعد انهيار وول

ستريت، فإن ألمانيا متجهة نحو كارثة، وتمنى لو أمكنه تحاشي التعرض للدفن تحت ركام الكارثة المقبلة. ولكنه لو استقال الآن، فسوف يتنازل بذلك عن أقوى منصب اقتصادي في ألمانيا، وينزوي بعد ذلك داخل أحراش السياسة من دون أمل واضح في العودة. وبعد أن تمكن بالفعل من إبعاد الجناح اليميني بتوقيعه على خطة يونج، صار في شجار الآن ضد اليسار والوسط، بتحديه السياسة المالية التي ينتهجها الائتلاف.

كما بدأ التوتر الناجم عن الاضطرار إلى التحايل على كل هذه العوامل والمؤثرات المتصارعة - بعضها انتهازي، وآخر صادر من قلوب مخلصة - يكشف عن نفسه. وبدا في بعض الأحيان موشكاً على الانهيار. وقد وصف أحد رجال البنوك الأجانب، ممن التقاهم في كانون الثاني/ يناير عام 1930، عقدة الاضطهاد التي يعانيها وهو يتذمر شاكياً، كيف «أنه على وشك أن يُصلب على يد عصبة من السياسيين الفاسدين».[5] ولم يكن في وسع صديقه القديم باركر جيلبرت، وهو الذي تزايدت حيرته من هذا السلوك الغريب، إلا أن يقول: إنه يعتقد بأن شاخت قد أصابه مس من «الجنون».[6]

وجاءت القشة الأخيرة التي قصمت ظهر البعير، في المؤتمر الوزاري الدولي المعقود بشأن خطة يونج في لاهاي في بداية شهر كانون الثاني/ يناير؛ فبعد أن هزتهم بعنفٍ الديماغوجية (خداع السياسيين للشعب للحصول على مكاسب سياسية)، في الجناح اليميني القومي الألماني، وإثرَ تخلي شاخت عن الخطة، أعاد الفرنسيون إلى الحياة مسألة ما ينبغي عمله في حال امتناع ألمانيا عن السداد، بأن أقحموا مادة جديدة تنص أنه حالَ صدور حكم من المحكمة الدولية في لاهاي يعدّ ألمانيا متقاعسة عمداً عن الوفاء بالتزاماتها، فإن القوى الدائنة يصبح من حقها "استعادة حريتها كاملة في اتخاذ الإجراءات" المنصوصة في معاهدة فرساي، وهو اقتراح أعاد إلى الأذهان ذكرى احتلال منطقة الرور عام 1923، عندما زحف الجنود الفرنسيون مرة أخرى نحو ألمانيا.

وكان شاخت قد وعد الحكومة - برغم خلافه الحاد معها - أنه لن يفعل شيئاً يشكل إحراجاً لألمانيا في منتدى دولي. ومرة أخرى؛ أدى اندفاعه وتهوره إلى إخراج أفضل ما فيه.

وكانت فقرة العقوبات الجديدة بمنزلة صفعة على وجه ألمانيا، معبرة عن تغير جذري في "روح" خطة يونج. وبرغم أن البنك المركزي الألماني، كان من دون حول أو قوة وغير قادر على الحيلولة دون التطبيق العملي للخطة المعدلة، فإنه – لتسجيل احتجاجه «على أرفع الأسس الأخلاقية»[7] – أعلن شاخت فيه أن البنك، سوف يرفض الاكتتاب ولو بفينيج واحد في البنك الجديد للتسويات الدولية، معلناً بصورة ميلودرامية أنه شخصياً "سوف يتمسك بموقفه حتى الرمق الأخير".

وكان الوفد الألماني، برئاسة وزير الخارجية الجديد يوليوس كورتيوس Julius Curtius، في ثورة عارمة من الغضب. وفي اجتماع عاصف خلف الأبواب المغلقة، اتُّهِم شاخت بإثارة "تمرد أمام العدو"، وبالتعنت في مسألة تافهة لا تمثل أهمية مادية، وباستخدام تلك المسألة ورقةَ مناورة سياسية تهدف إلى إعادة بناء مصداقيته مع اليمين – كانت هناك شائعة تسري في أنحاء برلين؛ مفادها: أن شاخت كان يزمع الترشح للرئاسة، عندما يتقاعد فون هندنبرج Von Hindenburg، وهو الذي كان يقترب من سن الخامسة والثمانين، أوائل عام 1932. وقد كان ذلك – على حد قول صحيفة التايمز اللندنية – مثالاً على نوع «التحركات السياسية المستهترة المتوقعة منه».[8] وقد اتهمته صحيفة دي فيلت اليسارية الألمانية، بأنه «لا يترأس دولة داخل الدولة فحسب، وإنما دولة فوق الدولة».

غير أنه في اليوم اللاحق، اكتشف إخفاق مناورته عندما احتفظ الوفد الألماني بهدوء أعصابه، واقترح أنه إذا رفض البنك المركزي الألماني التوقيع، فإن الحكومة يمكنها حينئذٍ العثور على اتحاد من بنوك ألمانية أخرى يكتتب في رأس المال. إن ميل شاخت إلى المبالغة التمثيلية هو ما حطم سمعته الآن؛ فلقد تفاوض على صيغة لإنقاذ ماء وجهه، يمكن الحكومة وفقها أن تمرر قانوناً يلزم البنك المركزي الألماني بالاشتراك والتوقيع؛ ومن ثم تسمح له بالإعلان عن أنه برغم كونه مايزال يعتقد بأن خطة يونج «اتفاق غير أخلاقي»،[9] فإنه ملزم؛ بوصفه مواطناً صالحاً بإطاعة "القانون الألماني أو الهجرة من البلاد". ومع ذلك، فإن تمثيله المسرحي في لاهاي، وضعه في موقف لا يمكنه فيه الدفاع عن نفسه.

وعندما عاد إلى برلين، أعلن في السابع من آذار/ مارس، استقالته من منصبه في مؤتمر صحفي عاصف فقد خلاله أعصابه أكثر من مرة مع الصحفيين الذين تساءلوا بشيء من الإلحاح المستفز عن دوافع تقديمه استقالته، كما تساءل أحد المراسلين في دهشة: «د. شاخت، هل هناك أي مغزى معين من وراء استقالتك؟»، فرد شاخت في انفعال: «تصرفي ليس له علاقة بالسياسة، فهو تصرف أخلاقي محض من رجل يحترم نفسه».

وقد عبرت صحيفة فوسيش تسايتونج Vossische Zeitung، وهي جريدة قومية ألمانية ذات شأن، تعادل التايمز أو لوموند، عن إحساس عام بالدهشة يسود برلين عندما تساءلت: «ما السبب الحقيقي وراء استقالته؟ لا أحد يعلم».[10] ومع ذلك، فإن شاخت الذي يهتم بمصلحته الخاصة دائماً، تفاوض على ترتيب جذاب لإنهاء خدمته؛ إذ تنازل عن معاشه السنوي؛ ليحصل مقابل ذلك على مبلغ كبير وقدره 250 ألف دولار.

ترك شاخت المنصب، مؤمناً بأن التحالف الذي يسيطر عليه الاشتراكيون سوف يقود ألمانيا نحو كارثة مالية، يرسخها ما كان يؤمن بأنه أزمة ديون خارجية لا مفر منها. وعند هذه المرحلة، كان مايزال يرى مشكلات ألمانيا من خلال منظور العشرينيات؛ فكانت القضية المحورية بالنسبة إليه، أن البلاد قيدت نفسها بشكل مسرف بدين خارجي باهظ جداً؛ وكان الحل، من وجهة نظره، هو تقليص الإنفاق الحكومي وتجنب الاقتراض من الخارج. وكانت توصياته ماتزال شديدة الاستقامة، ومصممة، بحيث تمنع وقوع أزمة في البورصة، لا التعامل إزاء مشكلة البطالة الآخذة في الازدياد.

وبعد ذلك بثلاثة أسابيع، انقسمت الحكومة التي فر منها شاخت حول مسألة البطالة وسقطت؛ فالاشتراكيون يريدون تمويل عملية توسع في معاشات البطالة باللجوء إلى مزيد من الاقتراض من الخارج، وأحزاب الوسط تريد تخفيض عجز الموازنة. وقد فاز بحق تشكيل الحكومة، ائتلاف جديد بين الوسط واليمين، مع استبعاد الاشتراكيين، وتزعمه المستشار الجديد، هاينريش برونينج Heinrich Bruning، وهو كاثوليكي متعصب، وضابط سابق بالجيش، ومن المخلصين للملكية.

وبعد أن عجز عن الحصول على أي شيء من خلال برلمان منقسم على نفسه، اضطر برونينج إلى الحكم المستبد؛ ليتحرك بألمانيا في اتجاه أقرب إلى الدكتاتورية من خلال اعتماده على نصوص الدستور التي تتيح له سلطات طوارئ. وبعد هزيمته في الرايخستاج، قام فون هندنبرج بحله وأجرى انتخابات جديدة في أيلول/ سبتمبر عام 1930، قبل عامين من موعدها؛ وجاءت النتائج بمنزلة صدمة فظيعة. ووسط حملة انتخابية سيطرت عليها أجواء الاقتصاد المتدهور، برز هتلر من بين صفوف الطبقات، وهو يعد بإعادة توحيد الأمة، وإعادة بناء ازدهارها، واستعادة مكانتها وسط العالم، وتطهير البلاد من المتربحين. وأخفى هتلر شيئاً من خطابته الأكثر تطرفاً المعادية لليهود؛ ولأنه كان يخطب أمام حشود هائلة في الهواء الطلق، وكثير من خطبه كانت تلقى في الساحات الرياضية التي تضيئها صفوف من المشاعل المتوهجة، تمكن من تنويم عشرات الآلاف ممن حضروا تلك الخطب مغناطيسياً؛ مستعيناً بفن الخطابة الذي كان يجيده. وفي هذه الأثناء وفي الشوارع، كانت عصاباته من قطاع الطرق التي كان أفرادها يرتدون الأحذية العسكرية الثقيلة، ويتسلحون بالهراوات، يصطدمون بالشيوعيين والاشتراكيين بعنف، وقد فاز النازيون بـ 6.4 من ملايين الأصوات، وقفزوا إلى المركز الثاني في "الرايخستاج" برصيد 107 مقاعد.

وقد أثارت نتائج الانتخابات الذعر في أسواق المال، وهربت أموال قدرت بـ 380 مليون دولار، وهو ما يوازي تقريباً نصف احتياطيات ألمانيا؛ ولوقف ذلك التهريب، اضطر البنك المركزي الألماني إلى رفع أسعار فوائده؛ وهكذا، وبينما وقفت أسعار الفائدة عند 2٪ في نيويورك وباريس، وفي لندن عند 3٪، فإنها في ألمانيا ارتفعت إلى 5٪. ومع انخفاض الأسعار بمعدل 7٪ سنوياً؛ صار معنى ذلك أن التكلفة الفعلية للمال ارتفعت إلى 12٪؛ ما زاد شدة الوهن الاقتصادي.

وبينما الاقتصاد يترنح، وأرقام البطالة في تصاعد، وعجز الموازنة يزداد، ركز برونينج على اتزان الموازنة؛ فتم تقليص معاشات البطالة، كما تم تخفيض رواتب جميع الموظفين الاتحاديين وموظفي الولايات؛ ومنهم: الرئيس نفسه بنسبة 20٪. وخفضت أجور

المسؤولين الأدنى مستوى بنسبة 6٪؛ وتم رفع مستوى ضرائب الدخل، وزيدت الضرائب على الجعة والتبغ، وتم فرض رسوم جديدة على المخازن والمياه المعدنية. وزادت كل تلك الإجراءات حالة الكساد سوءاً.

وكانت درجة التضخم الذي فرضته الحكومة على الاقتصاد في ألمانيا غير عادية. وفي الولايات المتحدة، كانت إدارة هوفر قد خفضت الضرائب وسمحت للموازنة بالاتجاه من فائض بلغ مليار دولار عام 1929، إلى عجز قدره مليارًا دولار عام 1931؛ أي ما يوازي 4٪ من الناتج القومي الإجمالي. وبلغ العجز في بريطانيا 600 مليون دولار عام 1931؛ أي ما يوازي 2.5٪ من الناتج القومي الإجمالي؛ وفي المقابل، نجد أنه في ألمانيا، حتى برغم انخفاض العائدات مع فتور النشاط، خفضت النفقات بنسبة كبرى، وقُلِّص العجز فعلياً من مبلغ متواضع أصلاً هو 200 مليون دولار إلى 100 مليون دولار؛ أي أقل من 1٪ من الناتج القومي الإجمالي.

وقد زعم برونينج الذي صار يلقب في ذلك الوقت "بمستشار الجوع"، بعدئذٍ أن إجراءات التقشف التي اتبعها؛ كانت تهدف إلى أن تبرهن للأجانب على أن ألمانيا لم يعد في وسعها دفع تعويضات، في تكرار للسياسة الحمقاء القديمة المسماة سياسة التقشف التي حاولت ألمانيا اتباعها في بداية العشرينيات: بإلحاق ضرر بالغ بالاقتصاد الألماني حتى يضطر دائنوها إلى التخفيف من مطالبهم.

وقد ثار جدل بين المؤرخين حول: هل أمام الحكومة أي بدائل أخرى أو لا؟ لم يكن الاقتراض من الخارج بديلاً مطروحاً.[11] وبحلول منتصف عام 1930، انهارت عملية الاقتراض من الخارج على مستوى العالم. زد على ذلك أن الحكومة كانت قد اقترضت بالفعل مبالغ هائلة خلال سنوات الانفراج، فعاشت على الديون في مستويات شديدة الأبهة بمعايير ذلك الوقت؛ حتى إنه عندما جاءت أوقات العسرة واحتاجت إلى المال فعلاً، كانت قد استنفدت حدودها الائتمانية، ولم تعد القروض متاحة أمامها.

والأدهى والأمرّ! أن المشكلة تفاقمت؛ بسبب إحدى النتائج غير المقصودة لخطة يونج؛ فوفق خطة دوز التي سبقتها، كان للمقرضين التجاريين من القطاع الخاص، الأولوية في دفع التعويضات في أوقات الأزمة.[12] وواقع الأمر، أن الدائنين العموميين لألمانيا؛ ممثلين بصفة أساسية بحكومات كل من: فرنسا، وبلجيكا، وبريطانيا، كان عليهم أن يقفوا في آخر الطابور. وكان إلغاء خطة يونج لهذه "الحماية للتحويل"، وهي التي حاول شاخت بالمصادفة مقاومتها؛ بمنزلة وضع حد لهذا الضمان؛ وعند وقوع أزمة مدفوعات، لا يجوز للمقرضين من القطاع الخاص أن ينتقلوا بصورة آلية إلى الصفوف الأمامية، وإنما يجب عليهم انتظار دورهم جنباً إلى جنب مع الحكومات الكبرى. فلا عجب إذن! أن انهار الإقراض الخارجي من القطاع الخاص لألمانيا.

وبعد أن صارت ألمانيا عاجزة عن الاقتراض من الخارج، لم يعد في استطاعتها تحاشي حزمة إجراءات التقشف التي قررها برونينج، إلا إذا اقترضت الحكومة من البنك المركزي الألماني أو - بعبارة أخرى - مولت عجز موازنتها بطبع نقود، غير أن ذكريات التضخم الهائل الذي حدث أوائل العشرينيات كانت ماتزال حاضرة بقوة في الأذهان. وليس هذا هو ما حدث فحسب، بل إن خطتي دوز ويانغ حدتا بقسوة من قدرة البنك المركزي الألماني على شراء الدين الحكومي. وكانت السبيل الوحيدة المتاحة أمام ألمانيا حتى تتمكن من اتباع تلك السياسة أن تتحرر من الذهب، ولم يكن هناك من أحد تقريباً يجرؤ على القيام بتلك الخطوة البالغة الخطورة.

كان شاخت بعد تركه منصبه، حريصاً على عدم توجيه نقد لسياسات برونينج الداخلية؛ وربما كان ذلك على أمل عودته المحتملة إلى السلطة في حكومة تضم القوميين المحافظين. وفي ذلك الوقت، لم يكن مدركاً كم كان محظوظاً! فقد تبنت الحكومة الجديدة كثيراً من سياسات التقشف التي كان هو نفسه من مؤيديها، مع ما تجلبه من نتائج كارثية. غير أنه كان قادراً على مراقبة الأمور من وراء الكواليس، في الوقت الذي كان فيه الاقتصاد الألماني يتهاوى، بحيث ظل هو بعيداً عن أي تعرض للوم.

ومع ذلك لم يتمكن من البقاء صامتاً حيال مسألة التعويضات؛ حيث كانت الفكـرة القائلة: إن الإفلات منها سوف يسبب كساداً مروعـاً لألمانيـا، شـديدة السخافة في رأيـه. وبرغم أنه أمضـى الشهور القليلة الأولى بعد التقاعد في ضيعته بجولين، فإنـه سرعـان مـا أصابه الإحباط في عزلته. وفي صيف عام 1930، انضم إلى جولة خطابية حول العالم بدأها ببوخارست، ثم برن من بعدها، وكوبنهاجن، واستوكهولم. وفي أيلول/ سبتمبر، سـافر إلى الولايات المتحدة ليمـضي بها شهرين.

وفي أمريكا، صنع شاخت شيئاً ما؛ من قبيل الإثارة؛ فقد أطلقـت عليـه مجلـة التـايم لقب "رجل ألمانيا الحديدي"، وكان يُعرف دوماً من خلال نظارته الأنفيـة وشـعره المميـز المصفف بعناية. ومن المؤكد أنه كـان أشـهر في عيـون القـارئ العـادي لـصحيفة التـايمز اللندنية أو نيويورك تايمز الأمريكية من أي مستشار ألماني ممن حكموا في الفـترة الأخـيرة. ثم ارتحل إلى ما يزيد على عشـرين مدينة، وألقى حـوالي خمـسين خطابـاً عـلى جمهـور مـن طـلاب الكليـات والأسـاتذة، ورجـال البنـوك واتحـادات الأعـمال، وفي أنديـة خاصـة واجتماعات عامة.

وكان حديثه في الغالب عن التعويضات؛ ساعياً لجعل جمهوره يتفهم المـرارة الألمانيـة بشأن تلك المسألة: «لا يجوز لكم أن تعتقدوا بأنكم إذا عاملتم الناس مدة عـشـر سـنوات بالطريقة التي عومل بها الشعب الألماني، فسوف تجدونهم يواصـلون الابتـسام»؛[13] فألمانيـا التي يبلغ ناتجها القـومي الإجمـالي 16 مليـار دولار، وتبلـغ صـادراتها 3 مليـارات دولار، والدين الخارجي الخاص يصل حالياً إلى 6 مليارات دولار، لم تـتمكن ببـساطة مـن سـداد 500 مليون دولار سنوياً لفرنسا وبريطانيا. وفي سينـسيناتي، صرح قـائلاً: «التعويـضات؛ هي السبب الحقيقي للكساد الاقتصادي الذي عمّ سائر أنحاء العالم»، وفي كل مكان ذهب إليه، كانت تطرح عليه تساؤلات بخصوص الانتخابات الأخـيرة وهتلـر، فكـان يجيـبهم بقوله: «لو جاع الشعب الألماني فسوف يظهر المزيد والمزيد من أمثال هتلر».[14] وبعد أن عاد إلى أوروبا، وعندما طرح عليـه أحـد الـصحفيين الـسويديين الـسؤال الآتي: «مـاذا كنـت

ستفعل لو صرت المستشار غداً؟» فأجابه شاخت من دون تردد: «كنت سأمتنع عن دفع التعويضات في اليوم نفسه».[15]

وفي كانون الثاني/ يناير عام 1931، قام بأولى خطواته المأساوية على طريق التحالف والشيطان؛ ففي كانون الأول/ ديسمبر عام 1930، كان بعض الناس قد عرفه بهيرمان جورينج Hermann Goring. وحتى ذلك الحين، وبرغم تعاملاته والزعيم القومي "هوجنبرج"، فلم تكن له إلا اتصالات محدودة جداً بالنازيين الذين سيزعم لاحقاً أنه رفضهم؛ بوصفهم جماعة متطرفة من الأدعياء الرعاع. ومع ذلك، كان من المشهور عن زوجة شاخت، أنها من أشد المعجبات بهتلر، وتعدّه بطلاً وكانت مؤيدة وفية للحزب. وفي مذكراتها، تحكي بيللا فروم، كاتبة العمود الدبلوماسي في فوسيش تسايتونج، كيف أنها التقت بالزوجين شاخت في شباط/ فبراير عام 1930، في حفل استقبال أقامه أحد المصرفيين البارزين ببرلين، بمناسبة اليوبيل الفضي لزواجه: كانت السيدة شاخت ترتدي على صدرها الضخم صليباً معقوفاً غالي الثمن من الياقوت والماس، وسجلت فروم شائعة سرت في الحفل تقول: إن شاخت نفسه، «لم يكن يمانع من استعمالها الصليب المعقوف، شارة له كلما اعتقد بأنه سيتفق مع أهدافه»،[16] بل إنه قال لها في تلك الليلة: «لماذا لا نمنح الاشتراكيين القوميين فرصة؟ إنهم يبدون لي أذكياء جداً».

وقد ركز الحوار الذي دار في هذا المساء مع جورينج على «الوضع الاقتصادي، وارتفاع أرقام البطالة، والجبن الذي تتصف به السياسة الخارجية الألمانية»،[17] وانجذب شاخت إلى هذا الرجل «اللطيف، المهذب».[18] وفي الخامس من كانون الثاني/ يناير، دعا جورينج شاخت، مع فريتز ثايسن Fritz Thyssen، رئيس مجلس إدارة مؤسسة يونايتد ستيل ووركس United Steel Works، العملاقة للصلب، للقاء هتلر في شقته المتواضعة بأحد أحياء برلين التي تقطنها الطبقة المتوسطة، ولما يكن جورينج وصل بعد إلى أموال الحكومة التي تسمح له بأن يتحول إلى شهواني فاسد بعد ذلك بسنوات.[19] ووصل الزعيم النازي بعد العشاء مرتدياً زياً من اللونين الأصفر والبني ترتديه قوات ميليشيا حزبه؛

وظهر كذلك جوزيف جوبلز Joseph Goebbels. واعترف شاخت بأنه شعر بالانبهـار. كان هتلر متواضعاً وبسيطاً في مسلكه، ولاسيما أنه كان زعيم ثاني أكبر حزب في البلاد. وخلال الساعتين اللاحقتين، سيطر هتلر «برغم صوته الأجش، المتقطع إلى حد ما ويصدر نقيقاً متكرراً»، على المناقشة، فكان كلامه يشكل نسبة 95٪ من الحديث الدائر عن استعادة مكانة ألمانيا في العالم، وعن الحاجة إلى إعادة ستة ملايين ونصف مليـون مـن المتعطلـين إلى أعمالهم، وكيف أنه لا يمكن القيام بهذا إلا بتدخل الدولة. كـان هتلـر واضـحاً في منطقـه، ويتحدث من دون أي "انفعالات دعائية"، ولكنـه كـان مـن الواضـح أنـه «وُلِـدَ ليكـون مشاغباً سياسياً ومثيراً للفتنة والاضـطرابات». كانـت مقابلـة مـصيرية بالنـسبة إلى رجـل البنوك المبهور.

لقد قارن أرنولد توينبي، في استعراضه الوقور أحداث العام الذي قـام بـه بتكليـف مـن المعهد الملكي للشؤون الدولية، بعد ذلك، بين أحداث صيف عام 1931، وصيف عام 1914. فوجد أن كليهما بدأ بأحداث بسيطة نسبياً بعيدة عن مركز العالم، غير أنه مع ذلك تمت سلـسلة متتابعة من الوقائع التي خرجت على نطاق السيطرة تماماً وهدمت نظام العالم أجمـع. وفي عـام 1914، حدث اغتيال ولي العهد النمساوي المفـترض، الأرشـيدوق فرانتـز فردينانـد Franz Ferdinand، في سراييفو. وفي عام 1931، تم سقوط بنك كريديت أنشتالت Credit Anstalt، أعرق بنوك النمسا وأكبرها.

وفي يوم الجمعة 8 أيار/ مايو، أبلغ بنك كريديت أنشتالت، ومقره فيينا وقد أُسـس عـام 1855، على يد عائلة روتشيلد وإجمـالي أصـوله 250 مليـون دولار وتمثـل ودائعـه 50٪ مـن ودائع بنوك النمسا، الحكومة بأنه اضطر أن يسجل في الدفاتر خسارة بقيمة 20 مليـون دولار في حسابات عام 1930؛ ليقضـي بذلك على معظم حصته. ولم يكن هـذا البنـك أكـبر بنـوك النمسا فحسب، ولكنه كان أيضاً أفضلها، من حيث السمعة؛ فمجلس إدارتـه، وهـو الـذي يترأسه البارون لويس دي روتشيلد الذي ينتمي إلى فرع العائلة القاطن في فيينا، ضـم ممثلـين عن بنك إنجلترا المركزي، وشـركة جارانتي ترست كومباني من نيويورك، و"م. م. فاربورج

وشركاه" من هامبورج. وبعد عطلة نهاية أسبوع مروعة من الاجتماعات السرية، أعلنت الحكومة عن المشكلة يوم الاثنين 11 أيار/ مايو، وأعلنت في الوقت ذاته حزمة إجراءات إنقاذ بمبلغ 15 مليون دولار، تزمع اقتراضها من خلال بنك التسويات الدولي.

كانت النمسا بلداً صغيراً، ومساحتها حوالي عشر مساحة ألمانيا، وتعدادها أقل من سبعة ملايين نسمة وناتجها القومي الإجمالي كان 1.5 ملياراً ونصف مليار من الدولارات. ومع ذلك، سقطت الأنباء؛ كالقنبلة المدوية على مدينة لندن وبنك إنجلترا المركزي. وبالمصادفة البحت، كان شاخت جالساً مع نورمان في ثورب لودج، عندما انتشرت أنباء الرواية. وأعلن هاري سيبمان Harry Siepmann، وهو أحد كبار مستشاري الحكومة، وبعد أن علم بحجم المأزق المتداخل الذي يقف وراء تلك العناوين الرئيسية، قائلاً: «هذا، في اعتقادي، أمر قدري؛ وقد يسبب انهيار البيت الورقي الذي كنا نعيش فيه، كله».

كانت لبنك كريديت أنشتالت؛ مثل كثير من البنوك الألمانية، استثمارات مباشرة في مجال الصناعة، مماثلة لتلك التي لدى شركة مساهمة خاصة معاصرة، إلا أنه مع ذلك كان مهدداً؛ لا بسبب اقتراضه أموالاً قصيرة الأجل لتمويل استثمارات طويلة الأجل، يصعب تسييلها جداً فحسب، ولكن أيضاً؛ لأنه اقترض مبالغ طائلة من الخارج على سندات أصوله، وهي التي تبلغ حوالي 75 مليون دولار من إجمالي قاعدة ودائعه المقدرة بـ 250 مليون دولار.

وقد نما البنك طوال عقد من الزمان باستيعاب سلسلة من البنوك الصغيرة المخفقة. وفي عام 1929، استطاع البنك الوطني النمساوي Austrian National Bank، أن "يقنعه" أكثر بالاستحواذ على بنك بودن كريديت أنشتالت Bodencreditanstalt، ثاني أكبر منافسيه، وهو الذي صارت خسائره مهولة.[20] وحتى يعوض بنك كريديت أنشتالت عن إنقاذه المنظومة المصرفية النمساوية بتحمله عبء إفلاس تلك المؤسسة الضخمة، بدأ البنك المركزي النمساوي سراً في تحويل أموال إليه عبر بنوك لندن، وهي حقيقة كان بنك إنجلترا المركزي يعلمها جيداً.[21]

وقد أخفق إعلان حزمة الإنقاذ في تهدئة الوضع؛ وربما كان ذلك لأن عدد من علم من الناس بمدى عمق المشكلة، كان أكبر مما ظنته الحكومة؛ فعندما تمت أخيراً تصفية بنك كريديت أنشتالت بعد ذلك بعامين، كانت الخسائر المتراكمة قد بلغت 150 مليون دولار. وعلى مدى الأيام الأربعة اللاحقة، هرع المودعون إلى سحب ودائعهم، لا من بنك كريديت أنشتالت فحسب، وإنما من جميع البنوك النمساوية التي خسرت حوالي 50 مليون دولار من ودائعها، وهو ما يمثل 10٪ من إجمالي الودائع؛ وفي محاولة للوصول بالنظام المصرفي إلى بر الأمان، اتبع البنك الوطني النمساوي مبدأ باجيهوت وأقرض بحرية، فضخ 50 مليوناً إضافية؛ ما سبب حدوث قفزة بنسبة 20٪ ما بين عشية وضحاها في حجم المعروض من الأموال القومية.

لقد كانت النمسا تمثل نقطة ضعف لنورمان، وقد زودها بعد الحرب، بأول قرض؛ لاستقرار عملتها؛ وتكريماً له على خدماته التي قدمها للبلاد، تم منحه "وسام الشرف الأعظم المصنوع من الذهب" من السفير النمساوي لدى بلاط سانت جيمس، البارون جورج فون أوند تسو فرانكنشتاين Baron George von und zu Franckenstein. وعلى مدى الأيام الكثيرة اللاحقة، وبعد أن اكتشف - الآن - الميزات الرائعة للمكالمات الهاتفية، ظل باستمرار على صلة بهاريسون في نيويورك ولوثر في برلين. ولما كان يخشى انتشار الانهيار النقدي في النمسا إلى البلدان المجاورة، صمم على تعبئة جهود دولية؛ لإنقاذها.

ولم يكن أي من رجال البنوك المركزية قد واجه من قبل أزمة مالية دولية؛ ولهذا كان عليهم أن يعالجوا الأمور في أثناء سيرها؛ وإذ هم بصدد القيام بذلك ارتكبوا خطأين؛ فمقارنةً إلى الحجم الهائل للمشكلة، كان ما قدموه من مال ضئيلاً جداً؛ وبرغم إيمانهم بضرورة تكوين اتحاد دولي قدر الإمكان، فإن تصرفهم في هذا الصدد لم يكن بالسرعة الكافية. ومع كل تلك المكالمات الهاتفية المذعورة، استغرق الأمر منهم ثلاثة أسابيع لجمع المال، وبعد ذلك تمخض كل هذا عن 15 مليون دولار فقط.

وخلال الوقت الذي تم فيه الاتفاق على القروض، كان المال الموعود قد تبخر بالفعل، ولم يهرع الناس إلى البنوك النمساوية فحسب، بل إلى تحويل العملة النمساوية إلى

عملة صعبة. وخسر ناشيونال بنك National Bank، 40 مليون من احتياطياته من الذهب البالغة قيمتها 110 ملايين دولار. والآن، وقد صار يواجه كلاً من نظام مصرفي تحت التهديد وعملة تحت الحصار، صار يتوسل الآن من أجل 20 مليون دولار أخرى.

وازدادت المشكلة تعقيداً بشكل كبير؛ نتيجة تسييس الموقف؛ ففي آذار/ مارس عام 1930، أعلنت كل من ألمانيا والنمسا أنهما بصدد تشكيل اتحاد جمركي. وتحرك جيران ألمانيا، ولاسيما الفرنسيين والتشيك، وقد تذكروا أن اتحاد "الزولفرين" أو الاتحاد الجمركي القديم الذي جمع بين دول الاتحاد الألماني في القرن التاسع عشر كان مقدمة لتوحيد ألمانيا؛ وخشية أن يكون هذا خطوة أولى نحو اتحاد ألمانيا والنمسا، تحركوا في حماسة؛ لمنع حدوث تلك الخطوة.

وقد سنحت الفرصة الآن للحكومة الفرنسية، والحقيقة أنها ساعدت على إيجادها بأن شجعت البنوك الفرنسية سراً على سحب أموالها من النمسا.[22] وبحلول السادس عشر من حزيران/ يونيو، كان الموقف قد صار أكثر إحباطاً ساعة بعد أخرى؛ فمجلس الوزراء، وقد خشي من انهيار القانون والنظام في فيينا، كان على وشك فرض عطلة للبنوك. وكانت النمسا ماتزال تنتظر القرض الثاني على أحر من الجمر، عندما تلقت وعداً من فرنسا بتقديمه لها؛ شرط التخلي عن فكرة الاتحاد الجمركي. وكما لو كان الأمر بمنزلة إنذار، فقد منحت الحكومة النمساوية مهلة ثلاث ساعات لتقديم ردها.

وربما كان من الواجب على النمسا - لكونها في موقف لا تحسد عليه - أن تقبل، إلا أن نورمان في لندن، كان غاضباً أيما غضب من الاستغلال الفرنسي الوقح لقوة المال وسط هذا الموقف المالي الدقيق، وأبرق قائلاً: إن بنك إنجلترا المركزي سوف يقدم هذا القرض من عنده، غير أنه لو كان قد ظن أنه نجح في القضاء على حالة الذعر، لكان واهماً.

في الخامس من حزيران/ يونيو، وفي الساعة الثانية والنصف بعد الظهر، طلب توماس لامونت محادثة الرئيس هوفر هاتفياً؛ وإثر نشوب الأزمة النمساوية، بدأت ألمانيا

أيضاً تفقد احتياطياتها من الذهب؛ ولم يكن سبب انتقال العدوى يعود بقدر كبير إلى وجود استثمارات كبرى لألمانيا مرتبطة بالنمسا بقدر ما كان الأمر عاملاً نفسياً؛ فالعالم، وهو الذي لم يسبق له قط أن صنع فارقاً كبيراً بين الوضع المصرفي في برلين ونظيره في فيينا، قفز إلى استنتاج؛ مؤداه: أن البنك النمساوي الرئيسي إذا كان قد وقع في هذه الأزمة الخطيرة، فمن المحتمل جداً أن يحذو البنك الألماني حذوه في القريب العاجل. ومع بدء فرار الأموال من ألمانيا، سرت شائعات تقول: إن برلين قد تطلب بعد وقت قصير، تعليق دفع التعويضات. وخشي لامونت أن تلجأ ألمانيا إلى فرض ضوابط على سعر الصرف؛ لمواجهة الاضطرابات السياسية وهروب رؤوس الأموال الذي سيتبعها. ولما كانت المؤسسات الأمريكية تمتلك نحو مليار دولار في صورة قروض ائتمانية قصيرة الأجل لألمانيا، فإن خطوة كهذه، في إمكانها أن تهدد بتصفية أكثر من بنك أمريكي.

وقد اقترح لامونت بعد أن ألمح إلى أنه كان على وشك الإشارة على الرئيس باقتراح «كفيل بأن يجعله يلقي به من النافذة»،[23] أن يقوم هوفر من جانب واحد، بالإعلان عن هدنة من جميع المدفوعات المستحقة، سواء من ديون الحرب أو التعويضات. ولم يكن في وسع أي دولة أوروبية التقدم بتلك الفكرة؛ إذ إنها كانت كفيلة بطرح مسألة ائتمانها على الفور، وأن تعطي دائنيها إشارة – بحسب التعبير الذي استخدمه – بأن "اللعبة انكشفت والسر انفضح". وكانت الولايات المتحدة الوحيدة التي تحتل موقعاً يؤهلها لأخذ هذه المبادرة، ولم يكن هوفر مقتنعاً في البداية، فقال للامونت: «سوف أفكر في الموضوع، ولكنه مستحيل تماماً من الناحية السياسية؛ فأنت تقيم في نيويورك، وليست لديك أي فكرة عن مشاعر البلد على اتساعها بخصوص تلك الديون بين الحكومات... فالكونجرس يرى فرنسا تكدس الذهب بكميات مهولة، وتزيد من تسلحها... ».

حاول لامونت إقناع هوفر بأن هذا الأمر في الواقع سوف يساعده سياسياً، وحذره قائلاً: «كان هناك كثير من الناس يتهامسون حول معاهدة عام 1932»، وأن خطوة قوية كتلك؛ سوف تهدئ من الشكوك حول زعامة الرئيس المحاصرة، ثم أنهى

حديثه بإشارة يخوله إياها نفوذ ودي؛ كونه أحد الشركاء الرئيسيين في جيه بي مورجان وشركاه: «بقي أمر أخير سيدي الرئيس، وهو أنه إذا نتج من هذا الاقتراح بالمصادفة أي شيء، فإننا نتمنى ألا يتذكرنا أحد في هذا الشأن. فهذه خطتك أنت وليست خطة أي شخص آخر».

ورداً على مكالمة لامونت، استدعى هوفر عصر ذلك اليوم نفسه، ثلاثة من كبار مستشاريه - وزير الخارجية هنري ستيمسون، ووزير الخزانة أندرو ميلون، والسكرتير المساعد لميلون، أوجدين ميلز - للتباحث بشأن تأجيل دفع المديونيات؛ بناءً على الخطوط التي طرحها لامونت. وأعلن ميلون "اعتراضه القاطع" على خطوة كهذه، ولكنه سافر في اليوم اللاحق مباشرةً في إجازة إلى أوروبا.

بيد أن ستيمسون كان متحمساً للفكرة، وكان أرستقراطياً أمريكياً حقيقياً؛ حيث ولد لعائلة من نيويورك بالغة الثراء، وتخرج في مدرسة فيليبس أكاديمي بأندوفر، وكلية حقوق ييل وهارفارد، وكان عضواً في جمعية "الجمجمة والعظمتين" السرية، وشريكاً في مكتب رووت آند كلارك، وهو مكتب راقٍ للمحاماة بمانهاتن، وكان أول سلالة الرجال الحكماء في وول ستريت. وقد كان أول من أدخل إلى وزارة الخارجية، الحس الفيكتوري بالآداب الاجتماعية - فهو مثلاً رفض وزوجته استقبال مطلقين في منزلهما - كما كان يعارض بشدة مبدأ الانعزال عن المجتمع الدولي. ولما كان شديد الالتزام بتشجيع النيات الطيبة بين الأمم؛ حتى إنه عندما اكتشف، عام 1929، أن "الغرفة السوداء" في وزارة الخارجية اعتادت على التنصت على الاتصالات المشفرة التي تجريها السفارات الأجنبية مع حكوماتها، فقد أوقف على الفور تلك الممارسة، قائلاً بعد ذلك: إن «الرجال المحترمين لا يطلعون على بريد الآخرين».[24] وقد صار ستيمسون منذ تولى منصبه - معتمداً على زميله في الجمعية وهو المتخصص في العلاقات الدولية، جورج هاريسون مسؤول فيدرالي نيويورك، في إمداده بالنصيحة حول الشأن المالي العالمي - من مناصري التسامح في ديون الحرب.

وفي ذلك اليوم نفسه الذي كان هوفر يقترح على حكومته هدنة من سداد الأقساط، كان المستشار برونينج يطلق مبادرته. وفي الخامس من حزيران/ يونيو، أماط اللثام عن حزمة جديدة من إجراءات التقشف شملت تخفيضاً آخر لرواتب الموظفين المدنيين، وتخفيضاً لمعاشات العاطلين عن العمل، وفرضاً لضرائب جديدة. وحتى يكسب الدواء المر حلاوة، أرفق برونينج تلك الإجراءات ببيان رسمي؛ وفي نبرة عاطفية ومؤثرة، أعلن البيان الألماني: «لقد بلغنا حد الحرمان الذي يمكننا فرضه على أمتنا». لقد ثبت خطأ الافتراضات الاقتصادية التي بنيت عليها خطة يونج؛ ومن ثم «يجب تخفيف التزامات التعويضات التي لا تطاق»، عن كاهل ألمانيا، وكذا «مدفوعات الجزية» التي أُخضِعت لها.

وفي عطلة نهاية هذا الأسبوع نفسه، كان برونينج في لندن في زيارة تم التخطيط لها منذ فترة طويلة لرئيس الوزراء البريطاني، رامزي مكدونالد Ramsay MacDonald. وكان الوفد الألماني يمضي عطلة نهاية الأسبوع في البيت الريفي الرسمي لرئيس الوزراء، تشيكرز، بريف كنت؛ حيث انضم نورمان إلى الجمع يوم الأحد 7 حزيران/ يونيو. وبعد تناول غداء فاخر لتسعة عشر فرداً؛ من بينهم: ضيوف؛ من أمثال: جون جالزورثي John Galsworthy، وجورج برنارد شو - وكان الأديبان يحظيان بشعبية كبيرة في ألمانيا - انسحب المسؤولون لمناقشة المسائل المالية. شرح برونينج الموقف المروع في ألمانيا. وفي ذلك العام عندما احتاج الجيش الألماني إلى ستة آلاف مجند جديد، تقدم ثمانون ألف متطوع، نصفهم يعانون سوء التغذية. وكان الناس في حالة من الإحباط، وكان النسيج الاجتماعي يتفكك، وشر النازية والثورة الشيوعية يؤججان يوماً بعد آخر.

وفي أثناء شرح برونينج للموقف، وصلت برقيات مفزعة عدة من السفير البريطاني في واشنطن، وهو الذي كان قد استمع لتوه إلى ستيمسون، وقد استبد به الغضب من نبرة المواجهة التي اتسم بها البيان الألماني. ومن دون تردد، حذر وزير الخارجية، من أنه؛ حالَ اتخاذ الألمان أي تصرف أحادي الجانب، فإن هذا لن يجرّ إلا هروباً هائلاً للأرصدة

القصيرة الأجل من ألمانيا؛ ما سيسبب القضاء على كثير من ميزات الهدنة المخطط لها من هوفر في السداد، وهي التي كانت ماتزال سراً. وأصابت البرقيات البريطانيين بصدمة. وكانت تلك، هي المرة الأولى التي يسمعون فيها عن هذا البيان الذي لم ينشر عنه شيء حتى في الصحف البريطانية. ولقد تحاشى ضيوفهم ذكر أي شيء عنه؛ إذ إنه كان مستنداً مخصصاً للاستهلاك المحلي، ولم تكن لدى برونينج خطط فعلية للتفاوض على التعويضات، إلى حين قدوم الخريف على الأقل.

وقد كانت أي خطوة من الألمان لتعليق دفع التعويضات الآن، كفيلة بإحداث كارثة، هكذا قال نورمان على المائدة التي ارتعش الجالسون عليها. كما أعلن لهم: أن أي مفاجآت أخرى مثل هذه للثقة الأوروبية، تجعلنا نجد أنفسنا فوراً «نجري مراسم العزاء»،[25] فوق رفات أوروبا.

لقد صار الآن ثمة سباق، فهل يتمكن هوفر من جمع تأييد كافٍ للمبادرة، قبل أن ينفد ذهب الألمان؟ في واشنطن، بلغت درجة الحرارة حوالي 39 درجة مئوية، بينما فرق وزارتي الخزانة والخارجية تقضي ثمانية عشر يوماً من المعاناة لوضع التفصيلات الدقيقة في مكاتب لا توجد بها مكيفات، وكان أفرادها محاصرين برجال بنوك نيويورك الذين «جاءوا يصرخون... قائلين: إنهم أرغموا على الإفلاس»؛[26] وفق رواية المستشار الاقتصادي لستيمسون. وتحرك أوجدن ميلز، وهو الذي لعب دور مدير الخزانة في غياب ميلون؛ كالمكوك جيئة وذهاباً عبر سراديب تحت الأرض، تربط بين مبنيي الخزانة والبيت الأبيض؛ لإطلاع الرئيس على التطورات. وقد ساورت الشكوك هوفر نفسه، وكان النقد المستمر من الصحافة والنكات الساخرة التي تتناول عدم تمتعه بالشعبية أموراً تلقي بضغوطها عليه. وعندما زار هـ. ج. ويلز H. G. Wells، البيت الأبيض لاحقاً في خريف العام نفسه، وجد «رجلاً متوعكاً، مجهداً من العمل، تسيطر عليه الهواجس».[27] وكانت عقلية الحصار قد استولت على قصر السلطة التنفيذية، وكآبة الرئيس تصيب من حوله بانقباض في الصدر حتى شكا ستيمسون من أن الاجتماع به في غرفته «أشبه بالجلوس في حوض استحمام مملوء بالحبر».[28]

وفي هذه الأثناء؛ أي خلال الأسابيع الثلاثة الأولى من حزيران/ يونيو، خسرت ألمانيا حوالي 350 مليون دولار، أكثر من نصفها كان من احتياطيات الذهب. وفي لندن، أمضى نورمان الوقت في تملق رجال البنوك البريطانيين؛ لئلا يسحبوا المال خارج ألمانيا؛ إذ كانت أزمتا العملة والمصارف قد بدأتا تنسابان في جميع أنحاء أوروبا نحو: المجر، ورومانيا، وبولندا، وإسبانيا.

وفي يوم السبت المصادف العشرين من حزيران/ يونيو، أعلنت خطة هوفر على الجماهير، بأن الولايات المتحدة سوف تتغاضى عن الديون الأساسية عاماً واحداً، وعن فائدة تبلغ 245 مليون دولار على ديون الحرب المستحقة لها من بريطانيا وفرنسا وإيطاليا وبعض القوى الأوروبية الأقل شأناً؛ شرط أن يعلق الحلفاء أنفسهم - في هذه الحالة فقط - سداد مبلغ 385 مليون دولار، وهي تعويضات مستحقة لهم من ألمانيا. وكان تأثير ذلك أشبه بالشرارة الكهربائية؛ ففي يوم الاثنين اللاحق، قفزت البورصة الألمانية بنسبة 25٪ في يوم واحد.

حاول هوفر، استشارة كل من أمكنه خلال الفترة التي سبقت إعلانه، وقد قيل: إنه أدرج بالفعل تأييد واحد وعشرين سيناتوراً قبل الكشف جهرةً عن خطته. وكان السيناتور آرثر فاندنبرغ من ميتشيجان، وهو الذي كان في مهمة رسمية في كندا، على الهاتف مع الرئيس يحادثه من صيدلية في تورنتو، بل إن كثيراً من أعضاء مجلسي الشيوخ والنواب دعوا إلى تمضية الليلة في البيت الأبيض، ونهض وزير الخارجية من فراشه في الساعة الخامسة والنصف ذات صباح؛ ليحادث رئيس الوزراء مكدونالد.

وقد تشاورت الإدارة والجميع، باستثناء الفرنسيين؛ وفي أغرب خطوة دبلوماسية كانت في غير محلها قام بها هوفر طوال فترة رئاسته، كانت فرنسا الطرف الوحيد الذي تجاهل إعداده لهذا الأمر؛ لا بصفته أكبر مقرض لألمانيا فحسب، ولكنه لأنه كان في تلك اللحظة، القوة المالية المسيطرة على مستوى أوروبا. وكان رد فعل الحكومة الفرنسية في بادئ الأمر، الشعور بالدهشة ثم الغضب العارم بعد ذلك.

وكان هناك موعد للسفير الأمريكي، والتر إيدج Walter Edge، في باريس لتمضية فترة ما بعد الظهيرة مع الشخصيات الدبلوماسية الأخرى، في سباقات "لونشان"؛ بوصفه ضيفاً على رئيس الجمهورية. ولقد قضى عاميه السابقين؛ محاولاً إزالة الشك المترسب داخل الدوائر الحكومية الفرنسية، من «أن الأمريكيين والبريطانيين يتآمرون على فرنسا».[29] وكانت فرنسا تمتلك أكبر جيش على أتم أهبة في العالم؛ ولديها ثاني أضخم احتياطي من الذهب في العالم، بعد الولايات المتحدة، وكانت من الناحية المالية أقوى بلد في أوروبا؛ وقد نجا اقتصادها من فترة الكساد العالمي بشكل أفضل من معظم بلدان العالم. ومع ذلك – حسبما كان الرجال الذين حكموا فرنسا يجأرون بالشكوى – مايزال الأنجلوسكسونيون يعاملونها؛ بوصفها قوة من المرتبة الثانية.

وداخل مقصورة الرئيس في أثناء السباقات، حوصر إيدج بتساؤلات وجهها له كوكبة من كبار السياسيين الفرنسيين. وكانت الولايات المتحدة على استعداد للعفو عن المدينين لها؛ ولكن كيف تسنى للولايات المتحدة أن تتصرف وحدها وتعلق ديون ألمانيا المستحقة لفرنسا من دون أن تُكلف عناء التشاور وفرنسا نفسها؟ لقد عوملت فرنسا هكذا، وكأنها "طفل متبنى". وطالب بيير لافال، رئيس الوزراء، والاشتراكي سابقاً، والذي صار الآن ينتمي إلى القوميين، بمعرفة الضمان الذي يمكن الولايات المتحدة تقديمه وهو الذي وفقه يعاود سداد المستحقات بعد عام من الآن. وانطلق وزير آخر في نقد ساخر مثير قائلاً: طُلِب إلى فرنسا أن تسدد فاتورة "المهرجان المصالحة" على شرف "الرايخ المبذر"، بينما وول ستريت ومدينة لندن مبتهجان «بقتل العجل الذي تم تسمينه».[30] واستدعى وزير الخارجية، أريستيد بريان Aristide Briand، إيدج في اليوم اللاحق؛ ليوبخه بعنف، محدداً بنك إنجلترا المركزي بالاسم؛ بوصفه المحرك الرئيسي للمؤامرة كلها، واستشهد الوزير بزيارة نورمان للولايات المتحدة منذ بضعة أسابيع مضت؛ بوصفها دليلاً دامغاً على المؤامرة التي نسج خيوطها رجال البنوك الأنجلوسكسون.

وفي يوم الاثنين اللاحق، أدانت الصحافة الفرنسية بالإجماع، أي فكرة عن إعفاء من الدين. وقالت الصحيفة الرسمية لقطاع الصناعة جورنال دي ديبا Journal des Debates، في نبرة غاضبة: «كلما أمعن المرء في التفكير في الأمر، شعر بأن مبادرة السيد هوفر تصمه بالغباء».[31]

وفي واشنطن، قرر الرئيس ضرورة إيفاد ميلون، وهو الذي كان حينئذٍ في بريطانيا لحضور حفل تخرج نجله بول في كلية كينجز كوليدج، بكامبريدج، وتسلم درجة فخرية بنفسه، وهي الخامسة عشرة له، إلى باريس لاحتواء الموقف مع الفرنسيين. وبرغم كل تلك الأزمة المالية المحتدمة، وصل ميلون إلى لندن؛ متعمداً تماماً تحاشي الاتصال بأي مسؤول بريطاني في المالية أو من بنك إنجلترا المركزي، مؤمناً بأن إجازته مقدسة. وعندما حاول نورمان الاتصال به من خلال سكرتاريته في واشنطن، ماطلوه بحجة أن ميلون في زيارة خاصة وقد منع الاتصال به. وأخيراً، تمكن نورمان من الوصول إلى الشاب ميلون في كامبريدج وتتبع والده حتى وصل إليه في كلاريدج.[32] وبعد شيء من محاولات الإقناع، وافق ميلون على مضض على تعليق إجازته الحالية في كاب فيرات والتوجه لباريس.

وقد وصل إليها يوم الخامس والعشرين من حزيران/ يونيو، وتمت تحيته في جار دو نور؛ حيث استقبله روبرت لاكور-جاييه Robert Lacour-Gayet، من بنك فرنسا المركزي. وعندما سئل: «هل أنت سعيد لقدومك إلى باريس يا سيد ميلون؟»،[33] أجاب وزير الخزانة بطريقة مبهمة وعلى وجهه شبح ابتسامة، «سيد لاكور-جاييه، لقد جئت وانتهى الأمر». وظل يذكر المراسلين، بعد أن وضحت مسألة عدم سعادته، بأنه جاء إلى أوروبا وهو يخطط لرحلة سعيدة في الريفيرا مع ابنته، إيلزا، وزوجها، الدبلوماسي الشاب ديفيد بروس.

وطوال الأسبوعين اللاحقين، انخرط ميلون في جولة مطولة من المفاوضات، وكان مقرراً عليه كل يوم، مصاحبة السفير إيدج إلى المبنى العتيق البالي الذي يضم وزارة

الداخلية، وهو الذي كان مقراً أيضاً للبوليس السري الفرنسي. واضطر ميلون، وهو الذي كان يفضل عموماً تناول ساندويتش لحم الدجاج والسلطة على مكتبه، إلى الجلوس لتناول وجبات، كل منها مكونة من ثلاثة أطباق رئيسية، ولكل واحد منها النبيذ الخاص به، وكان هذا جزءاً اعتيادياً من طقوس الدبلوماسية الفرنسية.

وكان الفريق الفرنسي، الذي كان يتفاوض يومياً واضطر إلى الجلوس طوال جميع الجلسات الليلية في الجمعية الوطنية، برئاسة رئيس الوزراء لافال. وكان من المتمتعين بحماية تارديو، وهو الذي أرغم على الاستقالة في كانون الأول/ ديسمبر، بعد تورطه في فضيحة بنكية أخرى. وكان لافال الذي يبلغ من العمر ستة وأربعين عاماً، أصغر رئيس وزراء في تاريخ الجمهورية الثالثة الفرنسية. وكان – وهو المولود لأسرة من المزارعين في جنوب فرنسا، ببشرته السمراء، وشعره الأسود الفاحم، وشاربه الضامر – يبدو «أخرق في مظهره، وكأنه رئيس السقاة في يوم عطلته». وكان يهوى ارتداء بابيونات بيضٍ حقيرة وقبعة من القش.

حاول ميلون إقناع الفرنسيين بأنه في مقابل التخلي عن حوالي 200 مليون دولار سنوياً في صورة تعويضات، سوف يتحاشون الاضطرار إلى سداد 115 مليون دولار في صورة ديون حرب؛ وبذلك فإنهم لن يُكلفوا إلا 85 مليون دولار سنوياً، بينما سيتنازل الأمريكيون كذلك، عن إجمالي 260 مليون دولار سنوياً. لقد كان لافال عنيداً، واستمرت المفاوضات مدة أسبوعين.

وكان على ميلون البالغ من العمر ستة وسبعين عاماً، حساب توقيت كل من واشنطن وباريس. واكتشف رجال الدولة لتوهم ميزات الهاتف. وكان ميلون يجري مكالمة هاتفية، كل مساء – وفي بعض الأحيان مرتين أو ثلاثاً يومياً – مع البيت الأبيض من مقر إقامة السفير الأمريكي. كان نظام الهاتف الفرنسي في حالة تجديد، ولم يكن هناك إلا هاتفان يعملان: أحدهما في غرفة البواب بالبدروم، والآخر في غرفة نوم حرم السفير. ولم يكن صوت ميلون الرقيق يكاد يسمع.

لقد بدأت الأعصاب تثور! وانفعل هوفر ضد الفرنسيين بعد أن زادت عصبيته يوماً بعد آخر، واتهم ميلون بأنه صار رقيقاً عندما ذهب إلى فرنسا. وفي هذه الأثناء، استمر نزف احتياطي الذهب الألماني. وقدم رجال البنوك المركزية قرضاً قيمته 100 مليون دولار في الرابع والعشرين من حزيران/ يونيو. وفي غضون عشرة أيام، تبخر المبلغ. وشكا نورمان في إحدى مكالماته التي أصبحت منتظمة مع هاريسون في نيويورك، أن الفرنسيين والأمريكان منشغلون بالجدل، بينما برلين «تنزف حتى الموت»،[34] ثم ذكر رئيس الوزراء البريطاني ذلك بشكل أكثر حدة في يومياته، قائلاً: «كانت فرنسا تمارس لعبتها المعتادة التافهة والأنانية إزاء اقتراح هوفر... أن تقوم بشيء طيب من دون انتظار؛ مقابل أمر لا يتفق مع الطبيعة الرسمية الفرنسية؛ وهكذا، كانت ألمانيا تنهار بينما فرنسا تساوم».[35]

وقد اختتمت المفاوضات أخيراً في السابع من تموز/ يوليو؛ إذ سلم الأمريكان بألا تعلق ألمانيا إلا جزءاً من التعويضات، أما فرنسا فوافقت على إقراض ألمانيا التعويضات الأخرى التي تلقتها ثانية. وكان في استطاعة كل من الطرفين، أن يزعم أنه حقق النصر. وقد قال رئيس الوزراء الفرنسي بسخرية: «والآن، مسيو ميلون، يمكنك القيام بإجازتك المقطوعة».[36] وعلى الفور سافر وزير الخزانة إلى الريفييرا.

لكن الوقت كان قد صار متأخراً جداً؛ ففي يوم السابع عشر من حزيران/ يونيو، أعلن نوردوتشه فولكاميراي - "دير نوردفولي"، وهو اتحاد ألماني كبير لإنتاج الصوف - إفلاسه، كاشفاً عن خسائر بلغت 50 مليون دولار، كان قد تحايل على إخفائها بنقل مخزونه السلعي بأسعار متضخمة إلى فرعه الهولندي. ولم يخسر "نوردفولي"، كل أمواله فقط في إنتاج البطانيات والألحفة، وإنما يبدو أن إدارته ضاربت على ارتفاع أسعار الصوف، بتكديسه في مخازنها، ثم بشرائه في المزادات بعد ذلك بسعر مرتفع؛ للحيلولة دون انخفاض سعره، وهو رهان تبين بعد ذلك أنه كان خاسراً تماماً.

وفي الخامس من تموز/ يوليو، ذكرت صحيفة في بازل أن بنكاً ألمانيا لم تذكر اسمه يعاني أزمة. ومع سريان الشائعات في أنحاء برلين، وفي 6 تموز/ يوليو؛ أي اليوم السابق على

انتهاء المفاوضات حول الإعفاء من السداد، أصدر دانات بنك، وهو بنك كان شاخت يعمل فيه في الماضي، وهو ثالث أكبر بنوك ألمانيا، تكذيباً لشائعة معاناته صعوبات. إن أي بنك لا يمكنه أن يبقى على قيد الحياة من دون أن يحظى بالثقة؛ وعندما اضطر إلى تكذيب الشائعات التي تقول: إنه يعاني متاعب، كان هذا تأكيداً بأنه في أزمة بالفعل، وبعد ذلك بيومين، أبلغ جاكوب جولدشميت، زميل شاخت القديم وخصمه اللدود، البنك المركزي الألماني، أن مصرفه لا يستطيع الوفاء بالتزاماته المالية.

وكان خليفة شاخت في البنك المركزي الألماني هانز لوثر الذي سبق، وهو وزير مالية عام 1923، في أثناء ذروة التضخم الهائل، أن عين شاخت على مضض مفوضاً لشؤون العملة. تبوأ لوثر، برغم أنه ليس عضواً في البرلمان – الرايخستاج، وكونه "سياسياً من دون حزب"، منصب المستشار مدة ثمانية عشر شهراً عام 1925، ولكنه أرغم بطريقة مهينة على تركه، عندما أصدرت حكومته تعليمات إلى القنصليات والبعثات الدبلوماسية بالخارج أن ترفع بجانب العلم الجمهوري (بألوانه: الأسود، والأحمر، والذهبي)، علم البحرية التجارية، وهو الذي بدا على نحو مثير للشكوك شبيهاً بالعلم الإمبراطوري المحظور (ذي الألوان: الأسود، والأبيض، والأحمر). ولم يكن اختيار لوثر موفقاً لبنك المركزي الألماني. فبرغم أنه إداري كفء، فإنه بنى سمعة لنفسه؛ بوصفه مسؤول بلدية متبلد الحس ويفتقر ببساطة إلى السمات اللازمة لإدارة بنك مركزي، ولاسيما تفهم البعد النفسي للأزمة وأهمية استعادة الثقة.

وفي الثامن من تموز/ يوليو، اتصل لوثر بنورمان، وكان البنك المركزي الألماني في موقف لا يحسد عليه؛ فلقد خسر شريحة هائلة من احتياطياته من الذهب، وإذا حاول إنقاذ دانات بنك، فسوف يهبط إلى ما دون الحد الأدنى من الاحتياطي الذي يشترط قانوناً المحافظة عليه، والذي لا بد له – في ظل المناخ الحالي – من أن يستحث انهياراً لعملته؛ ومن ثم فقد كان البنك يواجه معضلة رهيبة: مساندة عملته وترك دانات بنك يسقط، أو أن يحاول مساندة نظامه المصرفي الوطني، ويراقب ما تبقى من احتياطياته وهي تطير خارج

البلاد. لقد كان ذلك أحد تلك المواقف التي يكون المرء فيها أمام خيارين، أحلاهما مر؛ فالخيار الآن بين نتيجة سيئة وأخرى كارثية.

وكان الحل الوحيد أمام لوثر، أن يقترض من الخارج؛ فأبلغ نورمان أنه في حاجة إلى مليار دولار. وفي 9 تموز/ يوليو، صعد لوثر، «وقد اعتلت وجهه المستدير تجاعيد واضحة تنم عن القلق»،[37] إلى متن طائرة خاصة في برلين، وكان هذا أول ما يفكر فيه مسؤول بنك مركزي أصابه اليأس. وفي أمستردام التقى محافظ البنك المركزي الهولندي مدة ساعتين، ثم أقلع متجهاً لبريطانيا. استقبله نورمان في "كرويدون أيرودروم"، مصحوباً بوزير الخارجية البريطاني، آرثر هندرسون. واستقل الجمع السيارة إلى لندن؛ حيث التقى لوثر مدة وجيزة، مستشارَ الموارد المالية فيليب سنودن. وكان نورمان على موعد في بازل لحضور اجتماع المجلس الشهري لبنك التسويات الدولي، فقرر لوثر مرافقته في القطار حتى كاليه.

وفي هذه الرحلة، ومع وصف لوثر للموقف المتدهور في ألمانيا، أيقن نورمان أخيراً أن اللعبة قد انتهت. وصار من المتعذر الآن، علاج الوضع الاقتصادي الألماني. وكان كل ما في وسعه عمله؛ بوصفه رئيس بنك مركزي، أن يقدم قرضاً مؤقتاً لكسب بعض الوقت. وكانت ألمانيا الآن في عرض البحر وهي تغرق، والأرقام تتراكم فوقها؛ وكان ناتجها القومي الإجمالي الآن 13 مليار دولار، وكان يتقلص شهراً تلو الآخر، وكانت ديون التعويضات 9 مليارات دولار، والتزامات القطاع الخاص الأجنبي 6 مليارات دولار: 3.5 من مليارات الدولارات منها، تكون قصيرة الأجل؛ أي يمكن سحبها في أي لحظة. وعلى امتداد العام المنصرم، هربت رؤوس أموال يبلغ حجمها 500 مليون دولار خارج البلاد. ولم يتبقَّ بصعوبة من احتياطي الذهب، إلا 250 مليوناً. وكان هاريسون ونورمان يدفعان لوثر نحو الحد من الاقتراض بمزيد من الحزم؛ حتى يكبح خروج رؤوس الأموال إلى الخارج. ولكن في ظل نظام مصرفي على شفا الانهيار، لم يعد لديه أي مهرب. وكان أمله الوحيد، حسبما أبلغه نورمان، يكمن في قرض طويل الأجل من فرنسا، وهي الدولة الأوروبية الوحيدة التي تملك احتياطيات كافية من الذهب، ويمكنها انتشال ألمانيا من أزمتها. غير أنه حذر من أن الأموال الفرنسية لن تأتي إلا بعد

إملاء شروط سياسية بالغة القسوة. وافترق لوثر ونورمان في كاليه، فاتجه نورمان لبازل، بينما توجه لوثر لباريس.

استقبل كليمنت موريه محافظ بنك فرنسا المركزي، لوثر في محطة جار دو نور، ويوم الجمعة العاشر من تموز/ يوليو، تناول الغداء في البنك مع مجلس الأمناء، ورفض أقوى رجلين من بينهم؛ وهما: فرانسوا دي ويندل Francois de Wendel، والبارون إدموند دي روتشيلد Baron Edmond de Rothschild، وكلاهما معادٍ للألمان في إصرار، فكرة الاقتراض من البنك، وأخبرا لوثر أن أمله الوحيد الحصول على قرض من الحكومة. ظل رئيس البنك المركزي الألماني، طوال عصر ذلك اليوم حتى المساء، يتحرك كالمكوك جيئة وذهاباً من وزارة إلى أخرى، تاركاً قطاراً تلو آخر يفوته من تلك المتجهة لبرلين. وأبلغته الحكومة الفرنسية أنها ربما تكون مستعدة لإقراضه مبلغاً يصل إلى 300 مليون دولار؛ شرط أن تتنازل ألمانيا عن مسألة الاتحاد الجمركي بينها وبين النمسا، وأن تعلق مسألة إنشاء بارجتين حربيتين صغيرتين جديدتين، وأن ترفع أسعار الفائدة ارتفاعاً كبيراً؛ لوقف هجرة رؤوس الأموال إلى الخارج، وأن «تتوجه بشكل قاطع نحو سياسة ديمقراطية نابذة للحروب»، وأن تقوم بحظر التظاهرات العامة التي تنظمها منظمات القوميين.

لم يكن لوثر – وهو الذي كان رئيساً للبنك المركزي الألماني فقط – يملك سلطة الموافقة على هذه الشروط. وفي يوم السبت 11 تموز/ يوليو، ركب طائرة من مطار لو بورجيه إلى برلين. وكتبت مجلة تايم في عدد نهاية الأسبوع، تقول: «لم يحدث منذ تلك الأيام من شهر تموز/ يوليو عام 1914، وهي التي كانت فيها الحرب العالمية الأولى على وشك الاندلاع، أن سرت شائعات بهذه القوة».[38] اجتمعت الحكومة الألمانية في الساعة الثامنة مساءً واستمرت مناقشاتها محتدمة حتى الساعات الأولى من الصباح. وانفجرت جميع الصحف الألمانية الكبرى بغضب عارم إزاء "الابتزاز السياسي" الفرنسي، وحذرت من أن هذا لن يزيد إلا من «المرارة التي يشعر بها الشعب الألماني»، تجاه فرنسا. وسرت شائعات تقول: إن الرئيس هندنبرج، سوف يتقدم باستقالته إذا سقطت

الحكومة، بل جاءت عبر أسلاك البرق شائعة أخرى أكثر إثارة للفزع، وهي أن الحكومة كانت تدرس تأميم جميع المصانع والبنوك وشركات الشحن والشركات التجارية التابعة للقطاع الخاص.

لقد أعلنت الحكومة الألمانية يوم الأحد من الأسبوع نفسه، رفضها للعرض الفرنسي، أما الحكومة الفرنسية التي تفرق أعضاؤها؛ لقضاء عطلة نهاية الأسبوع الطويلة المتزامنة وعطلة يوم الباستيل؛ فذهب لافال إلى كوخه الريفي، ووزير الخارجية بريان توجه لصيد الأسماك في مزرعته بكوشيريل، ووزير المالية فلاندين انطلق إلى الشاطئ في بريتاني، فقد استدعيت للحضور مرة أخرى إلى باريس. استمعت الحكومة إلى رجاء متوسل لإعادة النظر في طلب تقدم به السفير الألماني، د. ليوبولد فون هوش Leopold von Hoesch؛ فهل كان هؤلاء يريدون حقاً إشعال ثورة في ألمانيا؟ وبرغم أن لافال وافق على «أنهم وصلوا إلى نقطة مصيرية في تاريخ العالم»،[39] فإنه لم يكن مستعداً لتقديم أي شيء جديد.* وقد استحوذ بول أينزيج Paul Einzig، على اهتمام كثيرين في أوروبا في تلك الفترة عندما كتب لاحقاً، يقول: «فوق أطلال الثروة، والازدهار، واستقرار الأمم الأخرى، نجحت فرنسا في تأسيس أقصى ما كانت تتمناه من تفوق سياسي وتقدم اقتصادي على أوروبا».[40]

أبرق السفير الأمريكي في برلين، فريدريك ساكيت Frederick Sackett، إلى واشنطن بأنه ما لم تتلقَّ ألمانيا فوراً 300 مليون دولار، فسوف تعلن إفلاساً قومياً وعجزاً قيمته 3 مليارات دولار، تدين بها لبنوك ومستثمرين أمريكيين. وقد عقد جورج هاريسون اجتماعاً طارئاً بفيدرالي نيويورك مع السكرتير المساعد ميلز وأكثر رجلين خبيرين بألمانيا؛ وهما: أوين يونج وباركر جيلبرت. واستنتج الجميع أنه سيكون بمنزلة إضاعة الأموال

* كانت نقطة تحول ذات عواقب مأساوية بحق لافال نفسه؛ ففي أعقاب هزيمة فرنسا عام 1940، انضم إلى حكومة فيشي، وصار أحد أبرز الفرنسيين الذين تعاونوا والاحتلال النازي، ثم حوكم بعد الحرب بتهمة الخيانة، وبعد محاولة انتحار مخفقة بالسيانيد، أعدم رمياً بالرصاص على يد كتيبة إعدام، وهو شبه فاقد للوعي، في تشرين الأول/ أكتوبر عام 1945.

الطيبة بعد أن ضاعت الرديئة، على حين أن الولايات المتحدة أسهمت بالفعل بثلاثمائة مليون دولار بإعفائها الدول من سداد ديون الحرب.

تلا ذلك، اجتماع آخر مطول لمجلس الوزراء في برلين في هذا المساء. ولدهشة معظم الحاضرين! دعي شاخت وأُجلس إلى جوار المستشار مباشرة. وبالمصادفة القدرية العجيبة، كان من المفترض أن تُصدر الطبعتان الإنجليزية والأمريكية من كتابه نهاية التعويضات The End of Reparations، في لندن ونيويورك في اليوم اللاحق. كان الكتاب هجوماً مطولاً على التعويضات، وهي السياسة التي وصفها شاخت، بقوله: «إنها تستنزف ألمانيا حتى آخر قطرة من دمائها»، و«تدمر صناعة الائتمان الألمانية». وهناك فقرة من الكتاب، كثر اقتباسها في الصحف البريطانية والأمريكية؛ وهي: «لم يسبق لعجز القيادات الاقتصادية للعالم الرأسمالي أن افتضح بجلاء مثل اليوم... الرأسمالية التي لا يمكنها إطعام عمال العالم، لا يحق لها أن تبقى على قيد الحياة. إن وزر النظام الرأسمالي يكمن في تحالفه والسياسات العنيفة التي تتبعها الإمبريالية والنزعة الحربية... إن الطبقات الحاكمة في العالم اليوم، أخفقت إخفاقاً تاماً في زعامتها السياسية؛ مثلما أخفقت على الصعيد الاقتصادي». وعلقت النيويورك تايمز قائلة: إن مثل هذا النقد الموجه من «رأس أحد أقوى التنظيمات الرأسمالية في العالم»،[41] يعد أمراً غير معتاد بعض الشيء.

حض شاخت، الذي كان يتحدث بثقته المعتادة في نفسه، مجلس الوزراء على تعليق السداد للدائنين الأجانب لدانات بنك، لإرغامهم على تحمل عواقب طيشهم وممارساتهم غير السليمة في الإقراض، أما الحكومة وقد رأت أن هذا الأمر كفيل بالقضاء على أي أمل في وصول نجدة من الخارج، فقررت ألا تعمل بنصيحته.

وانتهى اجتماع مجلس الوزراء في الساعة الثانية صباحاً، وفي وقت لاحق من هذا الصباح، صعد لوثر إلى متن طائرة أخرى، وكان هذه المرة متجهاً لبازل؛ للقيام بآخر محاولة يائسة لاستجداء البنوك المركزية من خلال قياداتها المجتمعة في بنك التسويات الدولي. وبعد أن حبس رجال القيادات داخل قاعة المؤتمر طوال مدة اثنتي عشرة ساعة، خرجوا

ليعلنوا أنه لن تقدم قروض جديدة في الفترة القادمة. وفي الساعة الحادية عشرة والدقيقة العشرين مساءً بتوقيت بازل، اتصل هاريسون بنورمان. وكان صوت الإنجليزي يبدو «مجهداً، وساخطاً، ومحبطاً»؛ فلقد كانت المشكلة تكمن فقط في أنها "كبيرة جداً على البنوك المركزية"، حسبما قال له؛ وكان الحل الوحيد، يكمن في إلغاء البنيان الكامل لديون الحرب والتعويضات التي أنهكت العالم وأسقطته أرضاً خلال آخر اثنتي عشرة سنة مضت.

وفي صباح يوم الاثنين 13 تموز/ يوليو، وبينما كان لوثر يتأهب للسفر إلى بازل، أخفق دانات بنك في فتح أبوابه.[42] وعلق فوق أبواب جميع فروعه المغلقة، مرسوماً حكومياً يعلن ضمان ودائعه كافة. وفي مؤتمر صحفي، كشف جاكوب جولدشميت خسارة البنك لأربعين في المائة؛ أي نحو 240 مليون دولار، في صورة ودائع على مدى الشهور الثلاثة الأخيرة؛ أي حوالي نصف ما عليه للأجانب، وألقى باللوم على الشائعات الجامحة التي تغذيها عمليات التهييج المعادية للسامية التي تطلقها صحف القوميين؛ وقد عدّها السبب في فزع المودعين وسحبهم ودائعهم.

أبقى البنك المركزي الألماني، البنوك الأخرى مفتوحة في ذلك اليوم؛ آملاً بذلك في احتواء الصدمة. وبحلول موعد الغداء، كانت فروع جميع البنوك في البلاد قد حوصرت. وقيدت البنوك الرئيسية عمليات السحب، بحيث لا يجوز للمودع سحب أكثر من 10٪ من رصيده. وفي ضواحي برلين، أحاطت الجماهير ببنوك التوفير؛ حتى إنها أغلقت أبوابها في حراسة مكثفة من الشرطة. وفي هامبورج؛ ألقي باللوم على مهيجي الجماهير من الشيوعيين؛ في أنهم السبب في حدوث أعمال شغب متفرقة. وفي هذا المساء، أعلن الرئيس هندنبرج أنه قد قُرِّر منح البنوك عطلة يومين. وكانت السلطات تأمل في أن فسحة قصيرة لالتقاط الأنفاس ستكون كفيلة بإعادة الناس إلى صوابهم. وفي تلك الأثناء، ظلت البنوك في سائر أنحاء ألمانيا مغلقة، ماعدا قيامها بالأعمال الضرورية؛ مثل: دفع الأجور والضرائب، مدة أسبوعين آخرين، عادت خلالها الحياة التجارية في البلاد إلى سكون افتراضي.

وقد أغلقت جميع مصارف المجر مدة ثلاثة أيام. وفي فيينا، أغلقت مجموعة أخرى من البنوك الكبرى أبوابها. وفي دانزج وريجا، في بولندة، ويوغسلافيا وتشيكوسلوفاكيا، علقت أعمال البنوك، أما السائحون الألمان في جميع أنحاء أوروبا، وفي المنتجعات الاستشفائية الفاخرة المقامة على أحدث صيحة أيضاً؛ مثل مارينباد وكارلسباد، فقد صاروا عالقين عندما لم يقبل أي فندق أو متجر عملتهم: المارك. وأصدرت الحكومة الألمانية مرسوماً تلو آخر حول ذلك. وبرغم أعداد البطالة الهائلة، فقد ارتفعت أسعار الفائدة إلى 15٪؛ بسبب الإبقاء على المال في البلاد فقط. وعلقت جميع المدفوعات المستحقة على الدين الألماني الخارجي القصير الأجل. وصار لزاماً إحالة جميع تحويلات العملات الأجنبية إلى البنك المركزي الألماني، كما أُخضعت جميع حركات المال إلى خارج ألمانيا للوائح تنظيمية صارمة؛ وكان هذا معناه عملياً أن ذهب البلاد قد نفد.

ومرة أخرى، في خلال أقل من ثماني سنوات، واجهت ألمانيا كارثة اقتصادية، وبرغم الفوضى المستشرية، ظلت البلاد هادئة بصورة تثير الدهشة، ماعدا بعض حالات الشغب البسيطة في لايبزيج، ودرسدن، ودوسلدورف، وكوبلينز. وكان هناك مناخ من «السلبية الاستسلامية التي ولدت من رحم خضوع حزين للقدر»؛[43] هذا ما كتبته نيويورك تايمز؛ وكان هذا نتيجة عقد من الاضطرابات الاقتصادية. وقد ذكر السفير البريطاني، وهو الذي عاد بعد غياب دام بضعة أسابيع، أنه «صدم صدمة كبيرة من خواء الشوارع والصمت غير المعهود الذي يخيم على أنحاء المدينة، وبخاصة من المناخ البالغ التوتر الذي يشبه في كثير من النواحي، ذلك المناخ الذي شاهدته في برلين خلال الأيام الحرجة التي سبقت الحرب مباشرة... حالة أشبه بالخمول والاستسلام للمصير السائد في بلاد الشرق».[44]

وقد واصل حديثه قائلاً: «في ظروف مثل تلك، انتعشت سمعة د. شاخت المالية، وعاود الظهور على الساحة... وهناك دوائر صغيرة الحجم - ولكنها آخذة في الاتساع - تشعر أن د. شاخت، لو أمكنه فقط أن يتغلب على عدم شعبيته في الخارج، ولاسيما في الولايات المتحدة ولدى الديمقراطيين الاشتراكيين في ألمانيا، لربما يكون الرجل الذي ينقذ

البلاد».[45] وقد حاولت الحكومة بالفعل، حث شاخت على العودة إلى السلطة، عارضة عليه منصب قيصر المصارف الذي سيضطلع بمسؤولية إنهاء كل هذه الفوضى التي سببها الانهيار. ولكن شاخت رفض؛ خشية أن يكونوا كمن يدس السم وسط العسل، وعاد إلى ضيعته الريفية منتظراً ما ستسفر عنه الأحداث.

وسبب انهيار النظام المصرفي الألماني صيف عام 1931، ترنح الاقتصاد وتهاويه مرة أخرى. وعلى امتداد الشهور الستة اللاحقة، هبط الإنتاج بنسبة 20٪ أخرى. وفي بداية عام 1932، وصل مؤشر الإنتاج الصناعي إلى 60٪ من مستواه عام 1928. وصار ما يقرب من ستة ملايين رجل – وهم ثلث الأيدي العاملة – من دون عمل.

وفي تشرين الأول/ أكتوبر عام 1931، نظمت أحزاب اليمين بصورة جماعية تظاهرة حاشدة في منتجع باد هارتزبورج الجبلي الصغير، وهو أحد الأماكن القليلة التي لم يكن ارتداء القميص البني المميز للزي النازي محظوراً فيها. وكانت تلك التظاهرة بمنزلة إعادة تجمع لكل من كان قد عارض الديمقراطية في ألمانيا أو سبق له ذلك. وتزينت البلدة بلافتات تحمل ألوان الإمبراطورية القديمة. وظهر الجنرالات والأدميرالات العجَّز من الحرب السابقة – وكذلك ولدان للقيصر السابق؛ وهماالأميران: أيتل فريدريش وأوجست فيلهلم – كتفهم بكتف مجموعة متنوعة من رجال الصناعة، والسياسيين، مع خمسة آلاف من أفراد الميليشيا شبه العسكرية التي سارت بمشية الإوزة الشهيرة وقوات العاصفة من مختلف الفصائل. وبدأت انطلاقة هذا الحدث، بابتهال ديني أداه إشبين "لوثري"، وقس "كاثوليكي" بأن يهديهم الله إلى الصواب. كان نجم تلك المناسبة هتلر، الذي استحوذ على الأضواء بخطبه المرتجلة.

إلا أن اضطراباً كبيراً مماثلاً في الحجم، حدث أيضاً عندما صعد شاخت، في أول ظهور عام له؛ بوصفه أحد رفاق النازيين، على المسرح؛ كي يلقي خطاباً. واتهم الحكومة بتضليل البلاد بشأن مقدار الديون الخارجية واحتياطيات الذهب؛ وإزاء ما يتعلق بالسياسات الاقتصادية للمعارضة، كان شاخت غامضاً تماماً؛ إذ اكتفى بالقول: إن

«البرنامج المفترض أن تنفذه الحكومة الوطنية، يقوم على ثلّة قليلة من الأفكار الأساسية المطابقة لأفكار "فريدريك الكبير"، إثرَ حرب السنوات السبع».[46]

وقد أثار الخطاب، غضباً داخل البرلمان: الرايخستاج والحكومة؛ فأن يأتي رئيس سابق لبنك الرايخ، ويعلن على الملأ أن البلاد مفلسة - برغم أن هذه المقولة صحيحة تماماً - فقد عُدّ ذلك من قبيل انعدام المسؤولية والخيانة؛ بهدف الانتقام، وهذا لن يضيف إلا مزيداً من الاضطراب الاقتصادي. وما زاد من شحنة الغضب، أن معظم الديون الأجنبية كانت قد تراكمت في أثناء اضطلاع شاخت بالمسؤولية وأمام ناظريه، بل إن بعض الدعاوى خرجت في البرلمان وفي الصحافة، تنادي بإعدامه بتهمة الخيانة العظمى. وكان شاخت قد انفصل منذ فترة طويلة عن اليسار، وهو الآن ينأى بنفسه عن الوسط الديمقراطي، ولقد صار النازيون وطنه الأوحد. وبرغم أن الصراع حول مسألة التعويضات قد انتهى الآن بصفة أساسية، فإن الصراع من أجل مستقبل ألمانيا لما يدخل بعد فصله الأخير.

20

أغلال من ذهب

1931 - 1933

عجباً! فوضى إمبراطوريتك المروعة! تعود ثانية:
النور يخبو أمام كلمتك التي لا توجد شيئاً؛
يداك، فوضى عظيمة! تدع الستائر تنزل،
وظلام كوني يدفن الجميع.[1]

ألكساندر بوب، الدونسياد

في الرابع عشر من تموز/ يوليو، عاد نورمان من بازل؛ ليجد الأزمة وقد بدأت تمتد الآن نحو بريطانيا. وفي ذلك المساء طلب روبرت كيندرسلي، مدير بنك إنجلترا المركزي ورئيس فرع دار الاستثمار الكبرى "لازاردز" بلندن، مقابلته على انفراد؛ حيث أبلغه أن "لازاردز" نفسها تعاني متاعب خطيرة؛ والأمر المثير للسخرية حقاً! أن هذه المتاعب لا علاقة لها تقريباً بالأزمة التي كانت تعصف بوسط أوروبا وشرقها. وفي منتصف العشرينيات، قام مضارب محتال يعمل في فرع بروكسل التابع للبنك بمقامرة جامحة راهن فيها على انهيار الفرنك الفرنسي فخسر 30 مليون دولار، وهو ما يقرب من ضعف رأس مال البنك. وتحايل هذا الرجل؛ لتغطية الخسارة على مدى سنوات؛ مستعيناً بتستر كثير من أفراد مكتب بروكسل عليه، بإصدار "صكوك استدانة" باسم لازاردز لمصلحة بنوك مناظرة. ولم يظهر حجم المشكلة إلى النور إلا مؤخراً عندما قدمت تلك الالتزامات أخيراً. وعندما تمت مواجهته بالأدلة، اعترف المضارب المعني، وهو تشيكي، ثم سحب مسدساً داخل المكتب على حين غرة وأطلق الرصاص على نفسه؛ وخوفاً من أن يؤدي إخفاق بنك لازاردز التجاري إلى حالة من الذعر في لندن، وافق بنك إنجلترا المركزي على إنقاذه من أزمته. وفي الأسبوع اللاحق أبلغ بنكان بريطانيان تجاريان آخران؛ وهما: كلاينوورتس Kleinworts، وشرودرز Schroders، نورمان بأنهما

أيضاً في أزمة. ولما كان عاجزاً عن إنقاذ الجميع، رتب البنك الأمر لهما، بحيث يتم إنقاذهما بقروض من البنوك التجارية.

وفي هذه الأثناء، وإثرَ إغلاق البنوك في ألمانيا، هبت على المنظومة المالية في جميع أنحاء العالم عاصفة ثلجية قوية. ففرضت عطلة مصرفية في المجر، وأفلست كبريات المؤسسات المصرفية في رومانيا، ولاتفيا، وبولندا. وفي القاهرة والإسكندرية، بدأ الناس يهرعون إلى سحب ودائعهم من دويتشه أورينت بنك Deustche Orientbank، المملوك لألمانيا وتطلب الأمر استدعاء الشرطة لحماية الإدارة. وشهدت إسطنبول حالات سحب ودائع من الفروع المحلية لدويتشه بنك، كما تم إغلاق بنك التجارة والصناعة التركي.

كانت الأزمة الاقتصادية العالمية قد حاصرت بالفعل مساحات كبيرة من أمريكا الجنوبية؛ حيث أعلنت بوليفيا الإفلاس في كانون الثاني/ يناير، وبيرو في آذار/ مارس. وخلال الأسبوعين الأخيرين من تموز/ يوليو، امتدت العدوى إلى البلدان اللاتينية الأخرى. ويوم 16 تموز/ يوليو، علقت حكومة تشيلي سداد مدفوعاتها من الديون الخارجية. وبعد ذلك بخمسة أيام، سقطت، وتولى رئيس البنك المركزي رئاسة الوزراء، واستمر في منصبه بصعوبة ثلاثة أيام. وعلى مدى الساعات الأربع والعشرين اللاحقة، استدعي ثلاثة رؤساء وزراء لحلف اليمين، إلى أن انتهى الأمر بتولي الجيش السلطة بعد أن ضاق ذرعاً بالاضطرابات. وفي يوم 25 تموز/ يوليو، أعلنت الحكومة المكسيكية أن الذهب لم يعد هو الغطاء القانوني؛ فتم التحول إلى الفضة، بدلاً منه. وانخفضت قيمة العملة بنسبة 36٪، وبعد أيام من الارتباك، أرغم أحد البنوك الرئيسية، وهو بنك كريديتو إسبانيول دي مكسيكو Credito Espaol de Mexico، على إغلاق أبوابه.

مع انهيار النظام المالي العالمي، وجدت مدينة لندن التي لها أذرع ممتدة إلى جميع أرجاء المعمورة، نفسها عرضة بوجه خاص للسقوط. وفي 13 تموز/ يوليو، بلغت الأزمة الألمانية ذروتها، وأصدرت لجنة ماكميلان المعنية بأعمال النظام المصرفي البريطاني تقريرها؛

وبالنظر إلى كل ما كان يتم في أوروبا، لم تعبأ الصحافة به كثيراً. ومع ذلك، كانت هناك مجموعة من الأرقام المختبئة بين سطوره ارتجت لها مدينة لندن.

كانت الصناعة البريطانية وصناعة البنوك البريطانية، أيام مجد لندن؛ بوصفها مركزاً مالياً، يكمل كل منهما الآخر. وقد قدمت فوائض التصدير الهائلة التي حققها ما كان يعرف "بورشة العالم"، التمويل للاستثمارات البريطانية العالمية الطويلة الأجل، وشكلت الأساس الذي بنيت عليه مكانة لندن؛ بوصفها رجل بنوك العالم. وبعد الحرب والعودة إلى معيار الذهب، أصيبت الصناعة البريطانية بالركود. إلا أن لندن واصلت، وهي التي كانت مصممة على المحافظة على تفوقها في صناعة المال العالمية، إقراض الحكومات والشركات الأجنبية 500 مليون دولار سنوياً، ولكن؛ نظراً إلى أن بريطانيا كانت عاجزة عن تحقيق الفوائض التصديرية ذاتها التي كانت تحققها قبل الحرب، كان على لندن أن تمول قروضها الطويلة الأجل بالاعتماد على المزيد والمزيد من الودائع القصيرة الأجل. وبرغم أن الجميع كان مدركاً بصورة مشوشة هذا التفاوت المتنامي بين المديونيات والأصول، فإنه ما من أحد كانت لديه أي فكرة عن حجمه.

والآن جاء تقرير ماكميلان؛ ليكشف النقاب عن مديونيات لندن القصيرة الأجل للأجانب، وهي التي قاربت ملياري دولار. ولقد عُدّ ذلك الرقم بمنزلة صدمة وإن تبين في نهاية الأمر أنه قد تم بخس قدر المبلغ بشكل كبير؛ فالرقم الحقيقي كان يقترب من 3 مليارات دولار.[2]

زد على ذلك، أنه بعد فرض الضوابط الألمانية على سعر الصرف، فإن نسبة لا بأس بها من القروض التي قدمت من تلك الودائع، صارت الآن مجمدة؛ إذ كانت البنوك البريطانية تملك مبلغاً يقدر بخمسمائة مليون دولار في ألمانيا، ومئات عدة من الملايين الأخرى في وسط أوروبا وأمريكا اللاتينية. وفجأةً، وبعد أن واجه المستثمرون احتمالاً لم يكن متوقعاً من قبل بسقوط مؤسسات لندن المالية، وهي التي أثقلت كاهلها الديون

المعدومة، وعجزت عن الوفاء بالتزاماتها، بدأوا من جميع أنحاء العـالم، سـحب أرصـدتهم من لندن.

وخلال الأسبوعين الأخيرين من تموز/ يوليـو، خسـر بنـك إنجلـترا المركـزي 250 مليون دولار؛ أي ما يقرب من نصف احتياطياته من الـذهب. وكـان رد فعـل البنـك، أن رفع سـعر الفائدة بنسبة متواضعة من 2.5٪ إلى 4٪؛ على أمل حث رؤوس الأموال على ألا تهجر الجنيه الإسترليني. وقاوم نورمان المزيد من رفع أسعار الفائدة؛ خشية ألا يؤدي ذلك إلى مزيد من البطالة، وأنه بزيادة مقدار الكساد المحلي، قد يـتم التـشجيع عـلى المزيـد مـن هجوم المضاربين على الجنيه. ولما كان لا يدري ماذا يمكنه أن يفعـل أكثـر مـن هـذا، فقـد تصـرف كما لو كانت الأزمـة نوبـة مؤقتـة مـن انفـلات الأعـصاب، وأجـرى ترتيبـات؛ لاقتراض 250 مليون دولار من بنك فيدرالي نيويورك ومن بنك فرنسا المركـزي؛ لتغطيـة بنك إنجلترا المركزي.

صار نورمان الآن يتعامل وحالة طوارئ تلو أخرى مدة عشـرة أسابيع، وبدأ «التيـار المتواصل للضغط غير المرئي» في الكشف عن عورات بنيتـه النفـسية. وكـان مـن الـسهل إخراجه من شعوره، كما كان يغير من رأيه مراتٍ عدة، وفي بعض الأحيـان بـدا مـشلولاً؛ بسبب عدم قدرته على حسم الأمور؛ نوبات «عـسر هضم عصبي»،[3] حسبما وصف ذلـك أحد نظرائه من المديرين. وبينما كان احتمال الانفصال عن الـذهب يلـوح في الأفـق، كـان يحلو له تصوير العواقب بأسلوب تنبؤي، وكأنه يقرأ من سفر الرؤيا؛ تبخُّر الثقة بالمال مثلما حدث خلال فترة شدة التضخم الألمانية، والانهيار في قيم العمـلات، وارتفـاع الأسـعار، وحدوث أزمات غذائية، والإضرابـات، وشـد الأحزمـة عـلى البطـون، وأعـمال شـغب. وكانت الصورة التي رسمها بها من المبالغة والكآبة؛ ما جعل راسل ليفينجويل، وهو أحـد الشـركاء في هاوس أوف مورجان؛ حيث كان يعامل عـادةً بـاحترام كبـير، يـشكو أخـيراً بقوله: «ألا يستطيع أحد إقناعه بأن يكف عن حديثه المخيف هذا؟».[4]

وأخيراً، وفي يوم الأربعاء 29 تموز/ يوليو، غادر نورمان العمل مبكراً، ودوّن في يومياته بدقة شديدة «أشعر بتوعك المزاج».[5] وفي هذا المساء نفسه انهار ولزم بيته بأوامر من الأطباء حتى يحصل على راحة تامة. وحثه زملاؤه في البنك – وقد خشوا من أن يؤثر مزاجه المعتل وسوء تقديره للأمور في جهود تعامله والأزمة الراهنة – على السفر إلى الخارج للاستجمام. حتى إن جاك مورجان – وربما كان ذلك بتشجيع من أحد مديري البنك – عرض عليه استخدام يخته الخاص، "كورسير 4"، الذي يبلغ عدد أفراد طاقمه خمسين شخصاً. ولكن نورمان، فضل الإبحار في الخامس عشر من آب/ أغسطس، إلى كندا على متن الباخرة "دوقة يورك".

وفي 31 تموز/ يوليو، وبينما يستعد البرلمان للحصول على إجازته السنوية، ويغادر السياسيون ورجال البنوك لندن متجهين للريف، قدمت لجنة رسمية أخرى– وهي لجنة ماي – تقريرها. ومع اشتداد الكساد في بريطانيا، انزلقت الموازنة نحو العجز الذي بلغ نحو 600 مليون دولار؛ أي 2.5٪ من الناتج القومي الإجمالي، وهي فجوة متواضعة بالقياس إلى الظروف الجارية. وبالغت لجنة ماي، المشكّلة؛ للنظر في التدابير الاقتصادية، في حجم العجز وأهميته؛ بدافع من مزيج – بحسب تعبير المؤرخ إيه جيه بي تايلور – من «التحامل، والجهل، والخوف»؛[6] ما أوجد، في خضم موجة السحب على الإسترليني، مزيداً من الخوف. واقترحت لجنة ماي أن تسعى الحكومة نحو قلب شريحة الموازنة، بتخفيض نفقاتها بمبلغ 500 مليون دولار – ومن ذلك التخفيض بنسبة 20٪ في معاشات العاطلين عن العمل – وجمع مائة مليون دولار أخرى من فرض مستوى ضرائب أعلى. وفي ضوء ما نعرفه الآن عن أسلوب عمل الاقتصاد، كان أمراً بالغ الغرابة من اللجنة، أن تقترح أن يكون حل المشكلات الاقتصادية لبريطانيا – وهي التي فيها 2.5 من ملايين العاطلين عن العمل – فانخفض الإنتاج بها بنسبة 20٪، وهبطت فيها الأسعار بمعدل 7٪ سنوياً، أن تخفض معاش البطالة وترفع الضرائب. ولكن في هذا الوقت، كان المبدأ الأصولي السائد أن عجز الموازنة أمر سيِّئ دائماً، وإن كانت هناك حالة كساد. وأطلق مينارد كينز على تقرير ماي، لقب «أكثر الوثائق حمقاً التي ابتليت بقراءتها طوال حياتي».

وانقسم مجلس الوزراء حول توصيات اللجنة، كانت الأغلبية، بزعامة رئيس الوزراء رامزي مكدونالد، والمستشار فيليب سنودن، برغم أنهما من الاشتراكيين المخلصين المتحمسين، مقتنعة تمام الاقتناع بوجوب معادلة الموازنة، مهما كانت حالة الكساد التي تعانيها بريطانيا.

وفي هذه الأثناء، كان القرض البالغة قيمته 250 مليون دولار من بنك فيدرالي نيويورك وبنك فرنسا المركزي، قد استنفد بالفعل، وقد سدد بنك إنجلترا المركزي الآن ما مجمله 500 مليون دولار ذهباً، ومايزال الصرف مستمراً. ولم يتمكن مسؤولو البنك – وقد أخذوا على حين غرة بضخامة تدفق الأموال إلى الخارج، برغم أنهم كانوا مقتنعين بأن رفع أسعار الفائدة ليس هو الحل – من تقديم إلا اقتراح بالاقتراض، ولكن في هذه المرة ليس بواسطة البنك نفسه، وهو الذي كانت حدوده الائتمانية على وشك النفاد، وإنما عن طريق الحكومة. وفي بداية شهر آب/ أغسطس، طلبت الحكومة إلى البنك جس النبض بصورة غير رسمية؛ للتأكد من الشروط التي ربما يضعها الأمريكيون على قرض كهذا. وكان فيدرالي نيويورك، الذي حظر هو نفسه وفق تشريع أصدره الإقراض المباشر للحكومات الأجنبية، قد مرر الطلب إلى جيه بي مورجان وشركاه.

إن رجال البنوك عندما تواجههم مشكلة بلد في حاجة إلى المال، غالباً ما تقودهم غريزتهم إلى تخفيض الموازنة، وهو الذي يفضل تحقيقه بالاقتطاع من الإنفاق العام؛ بوصفه الحل الأمثل لمعظم المشكلات. وخلال الأسبوعين اللاحقين، ومع بدء التوصل إلى حلول، فرضت الحكومة، وبنك إنجلترا المركزي، وهاوس أوف مورجان، ستاراً من الكتمان على المناقشات. وكان من المؤكد أن مؤسسة مورجان، لم تكن ترغب في ظهور بصماتها على أي دليل، بأنها فرضت "شروطاً سياسية" على الحكومة البريطانية ذات السيادة؛ وكذلك لم يكن رئيس الوزراء العمالي، يرغب في أن يعرف عنه، ولو في نطاق مجلس وزرائه، أنه سعى للحصول على تصريح من رجال بنوك أجانب قبل التصرف. وقد قام المستشار بجمع حزمة من التدابير لتخفيض 350 مليوناً من المصروفات؛ من بينها:

تخفيض إعانة البطالة بنسبة 10٪، ورفع الضرائب بمقدار 300 مليون دولار ثم قدمها، من خلال قنوات خلفية في بنك إنجلترا المركزي؛ كي ينظر مورجان في أمرها.

وبحلول عطلة نهاية الأسبوع في 22 آب/ أغسطس، ومع تراكم خسائر الذهب، ساد لندن شعور بالأزمة. وقد قطع الملك فجأة وبصورة غامضة إجازته التي كان من المفترض أن تكون ثلاثة أسابيع في بالمورال؛ كي يعود إلى قصر بكنجهام. وظل مجلس الوزراء في حالة انعقاد دائم طوال عطلة نهاية الأسبوع، وهي المرة الأولى في ذلك منذ الحرب. وبرغم جميع ما بذله رئيس الوزراء من جهود لإبقاء المفاوضات سرية، بدا الأمر وكأن البلاد بأسرها، في انتظار البرقية الآتية من نيويورك وهي تعلن موافقة مورجان. وكتبت بياتريس ويب، قرينة سيدني ويب، وهو واحد من الأقلية المتمردة في مجلس الوزراء، التي وقفت ضد تخفيض الموازنة، تقول: «حقاً! إنه موقف ينطبق عليه قول: شر البلية ما يضحك، وهو أن رجال المال الذين وضعوا الشعب البريطاني في هذا المستنقع الهائل، هم الذين يقررون من عليه تحمل العبء، إن ذلك هو دكتاتورية الرأسمالي في أبلغ صورها!».[7]

اجتمع شركاء مورجان في منزل إف دي بارتو في جلين كوف، لونج آيلاند، يوم السبت 22 آب/ أغسطس، وبعد قضاء عطلة نهاية أسبوع طويلة في الجدل، أعلنوا مباركتهم الموازنة مساء يوم الأحد. وأرسلت برقية تفيد موافقتهم - وقد كتبت بشيفرة ملائمة تخفي أي إشارة إلى أن الموازنة عرضت على رجال بنوك أمريكان لاعتمادها - إلى السير إرنست هارفي، نائب محافظ بنك إنجلترا المركزي، الذي كان ينتظر بقلق في مكتبه في لندن. وقد وصلت البرقية في الساعة 8:45 مساءً بتوقيت لندن؛ فمررها سريعاً بشكل شخصي إلى 10 داونينج ستريت، الذي تجمع خارجه حشد هائل؛ مثلما كانت عليه الحال دوماً في أزمنة الطوارئ القومية، وكانت علب السجائر، وأعواد الثقاب المشتعلة، والأكياس الورقية، والجرائد تفترش الشارع. وكانت أمسية صيفية معتدلة الحرارة، وكان أعضاء مجلس الوزراء مجتمعين في الحديقة، وهم يذرعون أنحاء المكان في عصبية. وعندما وصل هارفي، اختطف رئيس الوزراء البرقية من بين يديه، ثم اندفع نحو قاعة مجلس

الوزراء. وبعد ذلك بدقائق، انطلقت أصوات غاضبة. وبدا الأمر لهارفي «وكأن شياطين الجحيم أفلتت من عقالها».[8]

وبرغم الوعد بأموال مورجان، ظل مجلس الوزراء منقسماً بشأن التخفيضات التي قُررت لمعاشات البطالة، وفي ذلك المساء نفسه، ذهب رئيس الوزراء إلى قصر بكنجهام للتقدم باستقالة حكومته. وبعد ذلك بيومين، نشرت صحيفة ديلي هيرالد Daily Herald، وهي المتحدث الرسمي باسم حزب العمال، بعد أن ظنت خطأً أن البرقية قادمة من بنك الاحتياطي الفيدرالي، لا من مورجان، على صفحتها الأولى، صورة فوتوغرافية لجورج هاريسون، أسفل المانشيت الرئيسي الذي عنونته بـ «منحدر رجل بنوك»، والمنحدر هنا؛ يقصد به حركة احتيالية يقوم بها رجال المال للتلاعب بالسوق. وداخل بريطانيا، ظل من العلامات الدالة على الإخلاص في أوساط الأجنحة اليسارية، أن الحكومة العمالية عُرِّضت عن عمد لتشويه السمعة، من الأثرياء من رجال البنوك الأمريكيين المعارضين للاشتراكية.

وخلال ثلاثة أيام، اعتلت حكومة وطنية جديدة، مكونة من ائتلاف من فئات حزبي العمال والأحرار مع حزب محافظين متحد، سدة الحكم برئاسة مكدونالد، وتقدمت بحزمة الموازنة نفسها تقريباً؛ وهي التي أدت إلى انقسام الحكومة السابقة. وعلاوة على تخفيض معاش البطالة بنسبة 10٪، ومع إصرار الملك، تم تخفيض قائمته المدنية؛ أي نفقاته التي تقدمها له الدولة، وهي تبلغ إجمالاً 2.25 من ملايين الدولارات سنوياً، بنسبة 10٪. وحذا أفراد آخرون من العائلة المالكة حذوه؛ حتى إن أمير ويلز أعاد 50 ألف دولار من دخله البالغ 300 ألف دولار من دوقية كورنوول. ولا أحد يعلم: هل كانت قضيتا مسألة القرض واقتصادات الملك جورج الخامس، قد جاء ذكرهما أو لا، عندما ذهب بعد ذلك في رحلة صيد مع صديقه جاك مورجان؟

وفي الثامن والعشرين من آب/ أغسطس، تلقت الحكومة البريطانية، قرضاً قيمته 200 مليون دولار من اتحاد البنوك الأمريكية برئاسة مورجان، و200 مليون دولار أخرى

من مجموعة بنوك فرنسية. وفي خلال ثلاثة أسابيع، كانت تلك المبالغ قد ذهبت أدراج الرياح؛ فلم تفلح عمليات تخفيض الموازنة؛ ولعل من أهم أسباب ذلك، أنها لم تكن هي محور الأزمة. وقد حاول مراسل مجلة الجناح اليساري البريطانية نيو ستيتسمان آند نيشن New Statesman and Nation، شرح المسألة بأبسط المصطلحات، على النحو الآتي:

ما فعلته لندن في واقع الأمر، هو أنها اقترضت من الفرنسيين بنسبة فائدة 3٪ حتى تقرض الألمان بنسبة فائدة 6٪ أو 8٪. ثم حدث الانهيار في فيينا، وأقرض بنك [إنجلترا المركزي] المال، وبعد ذلك حدث انهيار في برلين، ومرة أخرى أقرض بنك [إنجلترا المركزي] المال؛ وعلى ذلك، كانت للفرنسيين رؤية معينة: لقد رأوا البنوك المختلفة: النمساوية والألمانية والإنجليزية وقد ارتبطت معاً وكأنها مجموعة من متسلقي جبال الألب أعلى منحدر سحيق. اثنان منها تعثرا؛ أفلا يجذبان الثالث معهما؟ وعندما تم التصرف بناء على تلك الرؤية، بدأ الضغط على بنك إنجلترا المركزي؛ أي ببساطة تم طلب استرداد الودائع... فإعانة البطالة إذن! لا علاقة لها بهذا الموضوع.[9]

وبعبارة أخرى، لم تكن مشكلة بريطانيا تكمن في عجز موازنتها، وإنما في تعلقها بدور رجل البنوك بالنسبة إلى عالم بعد أن لم تعد تملك المال، أو الموارد التي تؤهلها لذلك، وفي وقت صار فيه معظم مناطق العالم محفوفاً بمخاطر جمة.

وقد صار الآن واضحاً بصورة متزايدة لدى معظم المراقبين، أنه يجب على بريطانيا أن تُحرَّر من أغلال الذهب. وقد حذر مينارد كينز، وهو الذي عاد من أمريكا في 18 تموز/ يوليو، رئيس الوزراء في خطاب خاص، قائلاً: «صار الآن من المؤكد تماماً أننا سوف نتخلى عن التلازم القائم في أسرع وقت... فعندما تثور الشكوك بشأن ازدهار عملة ما؛ مثلما هو حادث حالياً بالنسبة إلى الجنيه الإسترليني، تكون اللعبة قد انتهت».[10] وفي سلسلة من المقالات التي نشرت بالمجلات، زعم كينز أن تخفيضات الموازنة الانكماشية لن تزيد الوضع إلا سوءاً، واصفاً إياها في اجتماع للبرلمانيين، بأنها «أغبى أشياء وأكثرها خطأً

ارتكبها البرلمان عمداً، مما شهده طوال حياته»،[11] وبرغم بذله جهداً لكبح جماحه في توجيه النقد العام لبنك إنجلترا المركزي، مدركاً أن هذا لن يؤدي إلا إلى مزيد من المشكلات للعملة، فقد دعاه هاري سيبهان في 10 آب/ أغسطس للبنك؛ لإقناعه بتخفيف حدة لهجته في كتاباته. وحقيقة الأمر، أن رجال البنوك أنفسهم؛ من أمثال: سيبهان بدأوا الآن يفقدون إيمانهم. وحسبما صرح أحد مسؤولي فيدرالي نيويورك ممن كانوا في زيارة للندن، فإن مسؤولي البنك «يقرون بصراحة متناهية، بأن أسلوب الخروج من الأزمة يقتضي من إنجلترا ومعظم الدول الأوروبية الأخرى، التخلي عن معيار الذهب مؤقتاً، وأن يتركوا فرنسا والولايات المتحدة، تحلقان وحدهما خارج السرب، ثم تعود إلى الذهب مرة أخرى عند مستوى أدنى».[12]

وقد صارت الخزانة البريطانية آخر حصون المقاومين؛ وحتى عندما طرح أحد الصحفيين المسألة في مؤتمر صحفي، حول احتمال كون بريطانيا، يمكنها - أو ينبغي لها - الإبقاء على معيار الذهب الذي صار غير صالح للعمل به، ويحتاج من بريطانيا إلى اقتراض مبالغ طائلة من المال؛ حتى تبقي عليه؛ وكان ذلك يفرض تضحيات غير محتملة على جموع هائلة من المواطنين، فإن السير وارين فيشر، رئيس الخدمة المدنية والسكرتير الدائم للخزانة، «نهض على قدميه، وقد لمعت عيناه، وتوهج وجهه من الغضب»،[13] وصار يعنف الصحفيين بقسوة؛ كما لو كان قد ضبطهم «يتبادلون صوراً إباحية». وقال: «أيها السادة، آمل ألا يكرر أحد هذه الآراء خارج هذه القاعة؛ فأنا على يقين من أن كلاً منكم ممن يعرف الشعب البريطاني، يوافقني الرأي على أن تطبيق هذا الاقتراح، يمثل إهانة للشرف القومي، وسوف يمثل لكل مواطن ومواطنة في هذا البلد هجوماً على شرفهما الشخصي. إنه لأمر لا يجوز التفكير فيه». وفي الوقت نفسه، كان الهروب من الإسترليني، مايزال مستمراً من دون انقطاع.

ومن بين الإجراءات الاقتصادية التي اتخذتها الحكومة الجديدة، أن خفضت رواتب جميع الموظفين العموميين؛ ومنهم: العسكريون. وعلى نطاق البحرية، اقتطع شلن كامل

يومياً من راتب جميع الضباط والجنود من مستوى الأدميرالات، والبحارة العاديين أيضاً. ولا غرابة أن هذا الإجراء، أثار حنقاً هائلاً في أوساط الرتب الدنيا؛ للتوزيع غير العادل للعبء. وفي 14 أيلول/ سبتمبر، رفضت مجموعة من البحارة، في أسطول الأطلسي في إنفرجوردون أوامر التجمع والإبحار. وكانت تلك الحادثة - برغم كونها بسيطة وليست ذات أهمية تذكر - قد ذكرت في الصحافة الأجنبية؛ بوصفها تمرداً، وصورت بريطانيا على أنها على شفا الثورة، وأن آخر معاقل الإمبراطورية، وهو الأسطول الملكي، في حالة تمزق.

وحتى الآن، كان البنك يخسر 25 مليون دولار من الذهب يومياً. وظل الوزراء يسربون الأرقام الخاصة بالاحتياطيات إلى معاونيهم في المقاعد الخلفية، ممن سارعوا هم ذاتهم إلى تمريرها إلى مضاربي المدينة. وفي يوم الثلاثاء الموافق 17 أيلول/ سبتمبر، ارتفعت الخسائر إلى 80 مليون دولار، ومثلها حدث في اليوم اللاحق. ومنذ بدء الأزمة، أخذ البنك يتابع مليار دولار وهي تختفي تماماً.

وفي يوم السبت 19 أيلول/ سبتمبر، تقدمت الحكومة البريطانية بآخر التماس يائس إلى إدارة هوفر تطلب النجدة، واتصل ستيمسون العاطفي، وهو من كبار الشغوفين بالإنجليز، بالسفير البريطاني لدى البيت الأبيض؛ ليشرح له أنه قد تم بحث كل السبل المتاحة لمساعدة بريطانيا؛ ومنها: إجراء مزيد من التخفيضات لديون الحرب، ولكن الولايات المتحدة ليس في يدها شيء. وفي عطلة نهاية هذا الأسبوع، اتخذ رئيس الوزراء، بعد التقائه مسؤولي بنك إنجلترا المركزي، قراره بتعليق المدفوعات الذهبية.

وتم إرسال برقية إلى نورمان، وهو الذي كان حينئذٍ يبحر في وسط المحيط الأطلسي على متن السفينة الملكية "دوقة بدفورد"، في طريق عودته إلى الوطن قادماً من كندا، غير أنه كان مايزال أمامه يومان ليصل إلى الشاطئ. ولم يكن يصطحب معه كتاب الشيفرة، وكان من الضروري إرسال إشارة اللاسلكي على خط مفتوح. وهناك قصة عجيبة - وإن كانت مشكوكاً في صحتها - وهي أنه لكي يخفي مضمون الرسالة، كتب نائب المحافظ

يقول: «السيدة العجوز ترحل يوم الاثنين». ولما تعجب نورمان من مضمون الرسالة، افترض أنها تشير إلى خطط والدته للقيام بإجازة؛ وظن أنها لا تعني أكثر من هذا.

أما القصة الحقيقية، فإنها لا تقل عنها روعة. وكان المكتوب في البرقية في حقيقة الأمر: «نأسف لاضطرارنا إلى الرحيل غداً، ولن نتمكن من الانتظار حتى نراك قبل ذلك». وقد افترض نورمان؛ أنها تعني أن هارفي لن يكون موجوداً لدى عودته إلى بريطانيا. ولم يكتشف الحقيقة إلا عندما وطئت قدماه أرض ليفربول يوم الأربعاء 23 أيلول/ سبتمبر. وبعد أن التقى رئيس الوزراء، غادر في عطلة نهاية أسبوع طويلة في الريف؛ كي يتغلب على الصدمة. ومثلما ذكر صديقه بولدوين على نحو مفجع، «كان التخلي عن معيار الذهب بالنسبة إليه، يشبه فقدان ابنته عذريتها».[14] ولكن، مع كل ما شعر به من غضب، كان من الصعب تخيل ما كان سيفعله، أو ما كان من الواجب عليه أن يفعله، خلاف ذلك لو كان موجوداً.

وكان رد الفعل المبدئي العام خلال هذا الأسبوع، نوعاً من الدهشة والشعور بالخطر. وقليل من الناس هم من استوعبوا معناه. وقد عدته الصحف في معظمها عنواناً لنهاية حقبة؛ فصحيفة ديلي إكسبريس Daily Express، وهي مملوكة لذلك المغامر المالي الواضح الرؤية اللورد بيفربروك Lord Beaverbrook، أسمته انتصاراً للفطرة السليمة. «لم يقع لنا أمر مبهج أكثر من هذا، منذ سنوات... لقد تخلصنا من معيار الذهب، تخلصنا منه نهائياً إلى الأبد، ونهاية معيار الذهب، هي بداية الانتعاش الحقيقي للتجارة»، هذا ما كتبه معلناً ابتهاجه بما حدث.[15]

وقد نشر عدد 20 أيلول/ سبتمبر، من صحيفة صنداي كرونيكل Sunday Chronicle، معلومات مختصرة عن مونتاجو نورمان، كتبها ونستون تشرتشل؛ بوصفه جزءاً من سلسلة كلف بكتابتها عن الشخصيات المعاصرة. ومنذ أن ترك منصبه في حزيران/ يونيو عام 1929، خاض تشرتشل مشاجرات ضد زملائه المحافظين حول الحكم

الذاتي الهندي، وقد صار الآن معزولاً وليس من المقربين لهم؛ فشعر بحرية في التعبير بصراحة عن عدم رضاه عن مذهب معيار الذهب. ولم تكن المشكلة تكمن في المعيار ذاته، على حد زعمه، ولكن في الأسلوب الذي أتيح له العمل به. ولقد كان اكتناز الذهب من الولايات المتحدة وفرنسا وما نجم عنه من أزمة في بلدان العالم الأخرى؛ هما ما أديا إلى الكساد. لقد بدأ يقول تقريباً ما يقوله كينز، في خطاب ألقاه أمام البرلمان في الأسبوع السابق، ووصف فيه كيف «يستخرج الذهب من حفرة في إفريقيا، ثم يوضع في حفرة أخرى، يعد الوصول إليها أكثر صعوبة في أوروبا أو أمريكا».[16]

وفي عطلة نهاية ذلك الأسبوع، كان تشارلي شابلن، بطل فيلم "الاندفاع نحو الذهب" The Gold Rush، مدعواً عند تشرتشل في منزله الريفي في كنت، ولقد سبق أن التقيا من قبل في هوليوود عندما كان تشرتشل يزور الولايات المتحدة في تشرين الأول/ أكتوبر عام 1929، وقت انهيار البورصة.[17] وعلى مائدة العشاء افتتح شابلن الحوار بقوله: «لقد ارتكبت خطأً عظيماً عندما عدت مرة أخرى إلى معيار الذهب، عند تكافؤ خاطئ للتحويل عام 1925». وقد شعر تشرتشل أنه أخذ على حين غرة بعض الشيء. ومع استفاضة النجم السينمائي في شرح الموضوع؛ بما يدل على تمتعه بقدر كبير من المعرفة، غرق تشرتشل الذي لا يحب أن يذكره أحد بأخطاء الماضي، في صمت كئيب، لم يقطعه إلا النجم الكوميدي عندما التقط رغيفي خبز ووضع فيهما شوكتين ثم راح يؤدي رقصته الشهيرة التي جاءت في الفيلم.

وفي اليوم اللاحق؛ أي يوم الاثنين الموافق 21 أيلول/ سبتمبر، وهو اليوم الأول للانفصال عن الذهب، وفي مصادفة قدرية عجيبة، تناول تشرتشل الغداء مع مينارد كينز، وهو الذي صار الآن حليفاً له وصديقاً. أسهب تشرتشل في الحديث محتجاً بأنه لم يكن قط مؤيداً للعودة إلى الذهب عام 1925، وأن نورمان ومسؤولي لندن الآخرين، هم الذين فرضوا رأيهم عليه. وبالنسبة إلى كينز، كان هذا يوم احتفال لا يوم ندم. وكان يكتم فرحته بصعوبة؛ «كان يضحك في سره وكأنه صبي فجّر صاروخ ألعاب نارية لتوه، أسفل قدمي

شخص لا يحبه».[18] وكتب يقول في مقال نشر لاحقاً في الأسبوع نفسه: «قلائل من الإنجليز، هم من لا يشعرون بالبهجة بعد كسر الأصفاد الذهبية، إننا نشعر أننا صرنا أحراراً أخيراً؛ لنقوم بما نراه منطقياً... وأعتقد بأن الأحداث الجسام التي وقعت في الأسبوع الماضي، سوف تفتح صفحة جديدة في التاريخ النقدي للعالم أجمع».[19]

ولكن في أوساط رجال البنوك، ولاسيما من الأوروبيين، عُدّ تخلي البريطانيين عن الذهب خطوة مهينة إلى أقصى حد، «إنه عمل مأساوي يعد بمنزلة نزول من على العرش»، جرّ «خسائر جمة على كل أولئك الذين وثقوا يوماً» بكلمة بنك إنجلترا المركزي.[20] وخلال أيام معدودة، هبطت قيمة الجنيه الإسترليني بما يقرب من 25٪ في أسواق تحويلات العملة، من 4.86 دولارات إلى 3.75 دولارات. وبحلول شهر كانون الأول/ ديسمبر، هبط قليلاً عن 3.50 دولارات ونصف، وهو هبوط بنسبة 30٪. وقد حذت حذو بريطانيا خمس وعشرون دولة دفعة واحدة في التخلي عن الذهب خلال الأشهر القليلة اللاحقة، ولم يُقصَر الأمر على الأمم التي تكون الإمبراطورية وتلك التابعة لها؛ مثل: كندا، والهند، والملايو، وفلسطين، ومصر، ولكن الدول الإسكندنافية: السويد، والدنمارك، والنرويج، وفنلندة أيضاً، وأخيراً: تلك الدول الأوروبية التي تتمتع بروابط تجارية وثيقة ببريطانيا: آيرلندة، والنمسا، والبرتغال.

وعلى الرغم من أن الأوراق ظلت تبلغه بأن هذا الحدث يمثل نهاية حقبة، فقد ظلت الحال بالنسبة إلى رجل الشارع الإنجليزي بعد بضعة أيام من الارتباك الممزوج بالدهشة، وكأن شيئاً لم يحدث؛ فلم تحدث حالات هرولة نحو المصارف، ولا أزمات غذائية، ولا اندفاع نحو المتاجر، ولا تخزين للسلع. الحقيقة أنه في الوقت الذي واصلت فيه أسعار الجملة خلاله مسيرة الهبوط في أنحاء العالم الأخرى؛ حيث انخفضت بنسبة 10٪ على مدار العام اللاحق، فإن الانكماش في بريطانيا وصل إلى النهاية، بل إن الأسعار على مدى العام اللاحق، ارتفعت بنسبة متواضعة، بلغت 2٪.

وقد كانت هناك فئة واحدة من الناس هي التي تلقت صدمة كبرى، وهي عدد محدود من البريطانيين المسافرين إلى الخارج؛ فقد روت مجلة تايم كيف أبدى رجل يرتدي ربطة عنق من طراز "أولد إيتون" سخطه الشديد عندما قدم له الصراف 3 دولارات فقط، مقابل الجنيه في نيويورك، «هذه سرقة بالإكراه»، هذا هو الاسم الذي أطلقه عليها، ثم اندفع خارجاً من متجر الصرافة، وهو يرغي ويزبد: «الجنيه في إنجلترا مايزال جنيهاً، سوف أحمل جنيهاتي وأعود بها إلى بلادي».[21]

وبدأت الاتهامات والاتهامات المضادة بصورة شبه فورية؛ فقد أنحى سنودن في خطابه الذي ألقاه أمام مجلس العموم يوم 20 أيلول/ سبتمبر، باللائمة على سياسات الذهب في كل من: الولايات المتحدة وفرنسا؛ وعدّها سبب الانهيار. وبرغم أن الأمريكان قد نالوا نصيبهم العادل من اللوم، فإن أشرس الانتقادات كان من نصيب الفرنسيين. وقد عبرت مارجوت أسكويث، في خطاب بعثت به إلى نورمان، تتمنى له فيه سلامة العودة، عن مزاج البلاد عندما كتبت تقول: «سوف تلقى فرنسا عقاباً مغلظاً على ضيق أفقها وأنانيتها. ولقد كانت لعنة على أوروبا... »؛[22] ومن المثير للسخرية! أن المؤسسة المالية الوحيدة التي جر عليها تخفيض قيمة الجنيه الخراب، هي بنك فرنسا المركزي. وقد ظلت خرافة في أوساط المدن سنوات؛ تصر على أن ما سبب الانهيار، هو قيام الفرنسيين ببيع ما لديهم من جنيهات إسترلينية. وحقيقة الأمر، أن بنك فرنسا المركزي، تشبث بكل جنيه من ودائعه الإسترلينية البالغة قيمتها 350 مليون دولار. ولقد كان مسانداً خلال الأزمة إلى الحد الذي جعل البريطانيين يمنحون كليمنت موريه، لقب "قائد الفرسان" الشرفي، وهو إحدى المراتب في الإمبراطورية البريطانية. ولقد انتهى الأمر ببنك فرنسا المركزي إلى خسارة تقترب من 125 مليون دولار، وهو ما يعادل سبعة أضعاف رأس المال السهمي، لأي بنك طبيعي في مكانه، كان من المفترض أن يعلن إفلاسه.

أما البنوك المركزية الأخرى، ولاسيا بنوك: السويد وهولندا وبلجيكا، وهي التي كان قد تم إقناعها خلال العشرينيات بالاحتفاظ بجزء من احتياطياتها بالجنيه

الإسترليني، فقد خسرت مبالغ طائلة. وخسر البنك المركزي الهولندي رأس ماله كاملاً، وكانت مرارة تلك الخسارة تحديداً عميقة؛ لأنه قبل أيام قلائل من تخفيض قيمة الجنيه، سأل محافظه، وقد نسي أن السذج فقط هم من يسألون مسؤول بنك مركزي عن قيمة عملته ويتوقعون أن يجيبهم إجابة صادقة، مستفسراً: هل ودائعه في أمان أو لا؟ وقد طمأنه الجميع بذلك من دون أي استثناء. وكان نورمان يشعر بحرج شديد؛ نتيجة الخسائر التي كُبِّدها زملاؤه من محافظي البنوك المركزية؛ حتى إنه فكر في تقديم خطاب استقالة من بنك التسويات الدولي. وقد كانت خطوة كتلك، ستمثل إشارة طريفة في غير أوانها – وكأنه مفلس يشعر بالخزي فيستقيل من ناديه – ولكنهم أقنعوه بأنه من غير العملي للمؤسسة، أن تعمل من دون حضور ممثل لبنك إنجلترا المركزي في الاجتماعات.

لم يبذل أحد جهداً في مساندة أوروبا وانتشالها مما هي فيه ذلك الصيف؛ مثلما فعل جورج هاريسون، ولا بد أنه تصور في بعض الأحيان، أنه أمضى معظم الصيف في إجراء مكالمات هاتفية عبر الأطلسي، في ذروة أزمة وسط أوروبا، من المؤكد أنه ونورمان قد تحدثا على الهاتف أكثر من خمس وعشرين مرة، وهو أمر لم يكن هيناً في تلك الأيام. بعد القرض النمساوي الأول في شهر أيار/ مايو، قلائل هم من تمكنوا من التنبؤ بالمدى الذي سيصل إليه الذعر، وكان بنك الاحتياطي الفيدرالي، قد أمد البنك المركزي الألماني بخمسة وعشرين مليون دولار، وكان مستعداً للاستغناء عن 500 مليون دولار دفعة واحدة للقرض الثاني، ولكنه لم ينجح في فعل ذلك، وأمد بنك إنجلترا المركزي بـ 250 مليون دولار أخرى، وأخيراً، لعب دور الوسيط في تنظيم منح آخر 200 مليون دولار من اتحاد مورجان للحكومة البريطانية. وكان كل هذا من دون جدوى. لقد برهنت مشكلات أوروبا على أنها أعمق بكثير، واحتياجاتها أكبر أيضاً، مما يستطيع الاحتياطي الفيدرالي التعامل وإياه.

وبعد أن تخلت بريطانيا عن معيار الذهب، انتشرت الأزمة المالية الآن عبر الأطلسي. وعلى مدى الأسابيع الخمسة اللاحقة، حوّل الأوروبيون، وقد خشوا أن تكون

الولايات المتحدة صاحبة الخطوة القادمة في تخفيض قيمة عملتها، مبلغاً هائلاً، وهو 750 مليون دولار إلى ذهب. وبرغم أن بعض الروايات المتداولة، عزا الخروج المتدفق للذهب إلى "المليونيريين المذعورين" والمضاربين على أمل تكوين ثروة من وراء هذا الانهيار، فإن مستثمري القطاع الخاص؛ لم يكونوا السبب الرئيسي وراء التدفق؛ وإنما البنوك المركزية الأوروبية، وكان أكبر ناقل لرأس المال البنك الوطني السويسري، هو الذي حول وحده ما يقرب من 200 مليون دولار، أما البنك الأهلي البلجيكي، فقد حوّل 130 مليون دولار، وحول بنك هولندا، الذي كان يعاني كارثة أصلاً، 77 مليوناً، وحول بنك فرنسا المركزي، 100 مليون دولار. بعد أن خسر سبعة أمثال رأس ماله، خلال عملية تخفيض قيمة الإسترليني بدافع من إحساسه الذي كان في غير موضعه «بالتضامن والأخلاقيات»[23] - وهما الكلمتان اللتان استخدمهما موريه - وبعد أن كوفئ على ذلك بحملة من التجريح العام في بريطانيا، تعلم بنك فرنسا المركزي الدرس؛ فتكلفة التحلي بالمسؤولية؛ بوصفك مواطناً عالمياً صالحاً، باهظة جداً.

وقد جاءت عملية تدفق الذهب إلى الخارج، في وقت حسّاس جداً بالنسبة إلى النظام المصرفي الأمريكي على وجه الخصوص، وهو الذي كان يرزح أصلاً تحت موجة من الإخفاقات التي بدأت في الربيع في شيكاجو. وبحلول شهر أيلول/ سبتمبر، زحف الذعر إلى أوهايو ثم التف عائداً إلى بيتسبرج وفيلادلفيا. وقد نشرت لجنة من رجالات فيلادلفيا البارزين؛ ومنهم: رئيس جامعة بنسلفانيا، والكاردينال، والعمدة، التماساً في الصحف، يحض الناس على الثقة بالبنوك المحلية. ولكن من دون جدوى، وقد اضطر 39 بنكاً في المدينة، بما ما يزيد على 100 مليون دولار من الودائع إلى إغلاق أبوابها. وخلال شهر واحد فقط؛ أي بعد تخلي بريطانيا عن الذهب، أفلس 522 بنكاً أمريكياً، ومع نهاية العام، قام 2294 بنكاً؛ أي واحد من كل عشرة بنوك في البلاد، بإجمالي ودائع بلغت 1.7 من مليارات الدولارات، بتعليق عملياته.

وقد عمل تراكم إخفاق البنوك على اشتداد اكتناز المال، وقد سُحب قرابة 500 مليون دولار نقداً من البنوك. وبرغم أن معظم هذا المبلغ خبئ بعيداً عن العيون داخل المخابئ المعتادة - في: الجوارب، والمكاتب، والخزائن، والصناديق المتينة أسفل الأسِرّة، وأقبية الودائع - فإن بعضه عرف طريقه نحو مواضع شديدة الغرابة، من بينها - وفق تقرير لإحدى لجان الكونجرس - «حفر في الأرض، ومراحيض، وبطانات المعاطف، وأطواق الجياد، وأكوام الفحم، وتجاويف الأشجار»؛[24] أي في كل مكان غير حسابات البنوك.

بدأ الاحتياطي الفيدرالي عام 1931، بـ 4.7 من مليارات الدولارات في صورة احتياطيات ذهبية. وحتى بعد تدفق المال إلى الخارج في الخريف، كان لديه من السبائك مقدار يكفي وزيادة، ولم يكن قط معرضاً لأي خطر يتهدده بالانكشاف؛ مثلما حدث لبنك إنجلترا المركزي أو للبنك المركزي الألماني. ومع ذلك، وجد الفيدرالي نفسه؛ بسبب شذوذ فني غريب في قوانينه الحاكمة، يواجه اعتصاراً مصطنعاً لاحتياطياته.

ووفق القانون، فإن كل 100 دولار من أوراق الاحتياطي الفيدرالي المصرفية يجب أن تكون مستندة إلى غطاء ذهبي لا تقل قيمته عن 40 دولاراً، أما الستون الأخرى فإنها مغطاة بما يعرف بسندات الاستحقاق؛ أي بسندات تجارية ممتازة تستخدم في التمويل التجاري. وبرغم أن بنوك الاحتياطي الفيدرالي كان مسموحاً لها بالاحتفاظ بأوراق مالية حكومية، وكان الشراء والبيع لتلك الأوراق المالية - وهي من عمليات السوق المفتوحة - يعدان من الآليات التي يضخ الفيدرالي من خلالها المال في المنظومة، فإن السندات الحكومية لم يكن في الإمكان استخدمها أصولاً؛ لتكون غطاء للعملة. وكان هذا التقييد عندما أدخل في البداية في تشريع عام 1913، الأصلي الذي أسس الاحتياطي الفيدرالي وفقه، لا لزوم له؛ إذ إن شرط "الأربعين في المائة ذهباً"، كان كافياً لمنع استغلال البنك المركزي أداةً تضخمية. وبحلول عام 1931، ومع عدم وجود خطر التضخم - وكانت البلاد في واقع الأمر تواجه مشكلة انكماش - نجد أن القيد التشريعي لم تكن له فائدة. ومع ذلك، ظل باقياً بعناد في الدفاتر الحسابية.

ومع الكساد وما تلاه من ركود في التجارة، صارت السندات الممتازة نـادرة الوجـود ويصعب العثور عليها. وكان على الاحتياطي الفيدرالي أن يعتمـد عـلى الـذهب في تغطيـة عمـلته؛ وهكـذا، في خـريف عـام 1931، وبـدلاً مـن امتـلاك ذهـب فائـض بغـزارة بقيـمة 2 مليارَي دولار، والإعراب عن الامتنان؛ لأن بعـضه سـوف يتـدفق أخـيراً نحـو أوروبا، وجد الفيدرالي نفسه يتعثر في محاولـة الاحتفـاظ باحتياطياتـه. ولقـد كـان ذلـك، مشكلة مصطنعة، جاءت نتيجة لتشريع ظهر مـن دون لـزوم وتجـاوزه الـزمن، ولـيس لـه أساس في الواقع الاقتصادي، ولكنه قيّد كمية هائلة من الذهب الأمريكـي بـالأغلال مـن دون داعٍ إلى ذلك.

وفي وقت مبكر جداً من تشـرين الأول/ أكتوبر، مـن هـذا العـام، وفي خـضم أزمـة الكساد، ومع تصاعد هرولة المودعين نحو البنوك في أنحاء الغرب الأوسط، أغلقت آلاف الأعمال أبوابها، وتقلص الإنتـاج الـصناعي بمعـدل سـنوي بلـغ 25٪، رفـع الاحتيـاطي الفيدرالي أسعار الفائدة من 1.5٪ إلى 3.5٪. ومع هبوط الأسعار بنسبة 7٪ سـنوياً، جعـل ذلك التكلفة الفعلية للمال أعلى من 10٪. وكـان الـرأي الـسائد، هـو أن التمـسك بتلـك التعليمات المحددة للاحتياطي كان أكثر أهمية من جميع المؤثرات والعوامل الأخرى؛ ولهذا، لم تكن هناك مقاومة من الداخل في أوساط الفيـدرالي لارتفـاع تكلفـة الائـتمان. حتـى إن الرجلين الرئـيسيين المؤمنين بالتوسع؛ وهما: ماير وهاريسون، سارا مع التيار.

كان الرئيس مايزال متشبثاً بفكرة أن مبـادرات القطـاع الخـاص هـي الـسبيل المثلى؛ لإنعاش الاقتصاد. وفي مساء الأحد الرابع مـن تـشـرين الأول/ أكتـوبر، خـرج سراً مـن البيت الأبيض، وتوجه نحو شـقة ميلـون في 1785، طريـق ماساشوسـيتس؛ حيـث جمـع هاريسون رئيس فيدرالي نيويورك تسعة عـشـر شخـصاً مـن رجـال البنـوك؛ مـن بيـنهم: توماس لامونت وجورج ويتني من جيه بي مورجان وشركاه، وألـبرت ويجـين مـن تـشيز ناشـيونال، ووليـم بوتر مـن جارانتي تـراست، وتشـارلي ميتـشل مـن ناشـيونال سـيتي؛ أي - باختصار - كل من له ضلع في الأمر. ووسط أعمال روبن ورمبرانت، وهي التي كان

ميلون مواظباً على اقتنائها، حدد الرئيس الخطوط العريضة لخطة محاولة كسر الحلقة المفرغة التي يسحب الناس فيها النقود من البنوك؛ ولذا، تضطر البنوك إلى تخفيض ما تقدمه من ائتمان.

وكان من بين أسباب إفلاس البنوك: أن الأصول التي تمتلكها في دفاترها لا يمكن استخدامها ضماناتٍ للاقتراض من الفيدرالي. وبحلول خريف عام 1931، كان الفارق الواضح بين السيولة وتصفية الأصول الذي ركز الفيدرالي عليه - متبعاً مبادئ باجيهوت - تركيزاً شديداً؛ قد صار لا معنى له. وكثير من البنوك التي عانت سحوباتٍ، كان من الممكن أن تكون على ما يرام، لو كانت الظروف طبيعية، ولكنها لما صارت مرغمة على طلب استرداد القروض وتسييل الأصول في سوق هابطة بأسعار شديدة البخس، باتت مدفوعة نحو تصفية الشركات. واقترح هوفر أن يتم إنشاء صندوق جديد برأس مال قدره 500 مليون دولار على يد بنوك أكبر من بنوك القطاع الخاص وأقوى؛ بهدف إقراض البنوك الأصغر حجماً بضمانات لا يستطيع الاحتياطي الفيدرالي أن يقبلها من الناحية القانونية.

وقد امتد ذلك الاجتماع حتى ساعة متأخرة من المساء، وكان المصرفيون متشككين في وجاهة الفكرة وظلوا يتساءلون: لماذا لم تتصرف الحكومة أو الاحتياطي الفيدرالي؟ أولم ينشأ "الاحتياطي الفيدرالي" في الأصل؛ لتفادي مثل هذه الحالات من الذعر المصرفي؟ وعاد هوفر إلى البيت الأبيض بعد منتصف الليل «مغموماً أكثر من أي وقت مضى».[25] وفي اليوم اللاحق، وبعد أن نشط هاريسون في الحثِّ على الموافقة، وافق هؤلاء على مضض على سبيل التجربة. وعلى مدى الأسابيع القليلة اللاحقة، أقرض الصندوق الجديد، ما إجماليه 100 مليون دولار، ثم بعد أن أصابه الشلل؛ نتيجة التحفظ الزائد والخوف من خسارة المال من أصحابه، تم إغلاقه. ولقد ولت منذ عهد بعيد، أيام بييربونت مورجان العظيم، عندما كانت البنوك الكبرى تأخذ على عاتقها مسؤولية إقالة البنوك الصغيرة من عثرتها ومساندة سلامة النظام المالي برمته.

وقد فرضت عمليات التدافع نحو البنوك لسحب الودائع، وارتفاع مستوى اكتناز العملة، والآن ارتفاع تكلفة المال، حدوث أزمة ائتمانية هائلة ومباغتة على مستوى الولايات المتحدة التي تئن بالفعل من وطأة أزمتها. وبين شهري أيلول/ سبتمبر عام 1931، وحزيران/ يونيو عام 1932، تقلص إجمالي الائتمان المصرفي في البلاد بنسبة 20٪، من 43 مليار دولار إلى 36 مليار دولار. ومع طلب استرجاع القروض مرة أخرى، اضطرت الشركات الصغيرة إلى وقف سداد مديونياتها. واضطر المقرضون إلى استيعاب الخسائر وخسروا هم ذاتهم، ما كانوا يستندون إليه من رأس مال؛ ما جعل المودعين يشعرون بخوف شديد إزاء سلامة ودائعهم، وهم على حق تماماً! الأمر الذي أدى إلى مزيد من عمليات السحب من البنوك؛ وهو ما أدى إلى مزيد من استرجاع القروض؛ ومن ثم مزيد من وقف السداد. وبرغم أن المودعين ورجال البنوك كانوا يتصرفون بشكل منفصل بما تمليه عليهم عقولهم لحماية أنفسهم، فإنهم بصورة جماعية وبتصرفاتهم تلك، فرضوا حلقة مفرغة من تضييق الائتمان وخسارة القروض في الاقتصاد الأمريكي المصاب أصلاً بالكساد.

وقد كتب رجل الاقتصاد جيه. برادفورد ديلونج J. Bradford DeLong، يقول: «لو كانت هناك لحظة معينة في حقبة الثلاثينيات تشكل هاجساً يؤرق المؤرخين الاقتصاديين، فهي فترة الربيع والصيف من عام 1931؛ فهذا هو التوقيت الذي وقع فيه كساد حاد في أوروبا وأمريكا الشمالية؛ حيث بدأ صيف عام 1929، في الولايات المتحدة، وخريف عام 1928، في ألمانيا، ثم تحول إلى الكساد العظيم».[26] وقد غيّرت تقلبات العملة وصناعة البنوك عام 1931، طبيعة الانهيار الاقتصادي. ومع هبوط الأسعار وعجز الشركات عن خدمة ديونها، انتشرت حالات الإفلاس؛ ما زاد تجميد الإنفاق، والنشاط الاقتصادي، ورسخت حالة من الانكماش النفسي التآكلي. ولما خشي المستهلكون وأصحاب الأعمال من مزيد من الهبوط في الأسعار، بدأوا يخفضون الإنفاق؛ ما زاد معدل التهاوي إلى الأسفل، في كل من: الاستهلاك والاستثمار.

وكانت المؤشرات الاقتصادية تبدو جميعها وكأنها تسقط من علٍ؛ حيث كان عام 1932، يمثل أحلك أعوام الكساد في الولايات المتحدة. وبين أيلول/ سبتمبر عام 1931،

وحزيران/ يونيو عام 1932، هبط الإنتاج بنسبة 25٪، وتدهور الاستثمار بشدة، وانخفض معدله بنسبة مذهلة بلغت 50٪، وهبطت الأسعار مرة أخرى بنسبة 10٪؛ لتصل إلى مستوى 75٪ من أسعار عام 1929. وارتفعت نسب البطالة عالياً؛ لتتجاوز رقم 10 ملايين عاطل؛ أي أكثر من 20٪ من قوة العمل صارت الآن من دون وظائف.

وقد خسرت الشركات الأمريكية المساهمة، وهي التي حققت أرباحاً بلغت ما يقرب من عشرة مليارات دولار عام 1929، إجمالاً، 3 مليارات دولار عام 1932. وفي الثامن من تموز/ يوليو عام 1932، صار مؤشر داو، وهو الذي كان يقف ثابتاً عند 381 في 3 أيلول/ سبتمبر عام 1929، وكان يدور حول 150 قبل أزمة العملة الأوروبية، وصل إلى رقم متدنٍ هو 41، وهو انخفاض يناهز التسعين في المائة على مدى عامين ونصف منذ الظهور الأول للفقاعة. وأصبح سهم جنرال موتورز، وهو الذي كان يتداول بسعر 72 دولاراً في أيلول/ سبتمبر عام 1929 - الآن أعلى قليلاً من 7 دولارات - وسهم آر سي إيه، وهو الذي وصل ذروته عام 1929؛ حيث حقق سعر 101 من الدولارات، تهاوى حتى وصل سعره إلى دولارين. وعندما سأل مراسل مجلة ساترداي إيفنينج بوست Saturday Evening Post، جون مينارد كينز في آب/ أغسطس عام 1932: هل ثمة شيء مثل هذا قد وقع من قبل؟ فأجابه: «نعم، وكانت تسمى تلك الفترة العصور المظلمة، وقد استمرت أربعمائة عام».[27]

وفي عام 1932؛ أي بعد أن سمح ماير لنفسه على غير عادته بأن تسلبه بيروقراطية الفيدرالي قوته، وتجعله عاجزاً خلال العام الأول له في منصبه، ولّى سلطاته أخيراً. وفي شهر كانون الثاني/ يناير، تمكن من إقناع الإدارة بأن محاولته لجعل البنوك الكبرى تضطلع طواعية بمسؤولياتها في دعم المنظومة قد أخفقت. وأُنشئت هيئة التعمير والتمويل RFC؛ لتوجيه الأموال العامة - ويبلغ إجماليها 1.5 من مليارات الدولارات - نحو المنظومة المصرفية. وما كان الكونجرس ليوافق على إنشاء تلك الوكالة الجديدة، لولا أن ماير هو الذي سيتولى رئاستها. وعلى مدى ستة أشهر، وُلّي ماير منصبين بدوام كامل؛ هما: رئيس

هيئة التعمير والتمويل RFC، ورئيس مجلس إدارة الاحتياطي الفيدرالي. وفي نهاية الأمر، صار العبء عليه هائلاً؛ حتى إن زوجته، أجنس، ضغطت على الرئيس بصورة شخصية؛ لكي يقيله من أحد المنصبين.

وفي شباط/ فبراير عام 1932، ألح على الكونجرس؛ لتمرير تشريع يجعل الأوراق المالية الحكومية أصلاً معترفاً به في تغطية العملة. وبجرة قلم ألغيت أزمة الذهب؛ لتسمح للاحتياطي الفيدرالي بالاعتماد على برنامج هائل لعمليات السوق المفتوحة، فيضخ ما مجموعه مليار دولار من النقد في البنوك. وقد سمح الإجراءان الجديدان مجتمعين – أي: ضخ المزيد من رأس المال في النظام المصرفي وضخ الاحتياطيات – للفيدرالي أخيراً، بضخ المال في المنظومة بالمستوى المطلوب. ولكن تحرك ماير جاء متأخراً جداً. فلو أن إجراءً مماثلاً كان قد اتخذ أواخر عام 1930، أو عام 1931، لكان قد غير وجه التاريخ،[28] أما عام 1932، فإنه صار أشبه بمحاولة عاجزة لإصلاح الأمور؛ فالبنوك، وقد اهتزت؛ جرّاء أحداث العامين السابقين، بدلاً من أن تقرض المال، استخدمت رأس المال الذي تم ضخه في بناء احتياطيات خاصة بها. وظل إجمالي الائتمان المصرفي يتقلص بمعدل 20٪ سنوياً.

صار رجال البنوك والمال، ممن كانوا أبطال العقد المنصرم، هم الآن كبش الفداء؛ ولم يكن هناك هدف أشهى من أندرو ميلون. وفي كانون الثاني/ يناير عام 1932، افتتح رايت باتمان أحد أعضاء الكونجرس الديمقراطيين عن ولاية تكساس، جلسات استماع حول اتهام بالتقصير خاص بالجرائم العظمى والجنح ضد رجل امتُدح ذات يوم، ووصف بأنه «أعظم وزير خزانة منذ ألكساندر هاملتون». ووجد ميلون نفسه متهماً بالفساد، وبرد الضرائب بعد سدادها من دون سند مشروع لشركات له معها مصالح، ومحاباة بنوكه الخاصة ومجمع الألومنيوم الذي يملكه في قرارات وزارته، وبخرق القوانين التي تحظر التجارة مع الاتحادي السوفيتي. وفي أثناء التحقيقات التي أجريت لاحقاً، تبين أنه استعان بخبراء ضرائب المالية؛ لمساعدته في العثور على سبل تخفيض فاتورة ضرائبه، وأنه ادعى تقديمه هدايا وهمية؛ وسيلةً للتملص من دفع الضرائب؛ ولكونه عضواً في مجلس

الاحتياطي الفيدرالي، كان مطالباً بالإفصاح عما يملكه من أسهم مصرفية، وكان ملتزماً بذلك فعلاً، إلا أنه نقل ملكية هذه الأسهم إلى شقيقه. وفي شباط/ فبراير، وبعد أن أدرك هوفر أن ميلون صار الآن عبئاً، تخلص منه بتعيينه سفيراً في لندن.* وحل محله في المنصب، سكرتيره المساعد، أوجدن ميلز.

في الثاني عشر من آذار/ مارس عام 1932، صحا العالم على نبأ انتحار إيفار كرويجر، ملك الثقاب السويدي، الذي وهو أنقذ من قبل كثيراً من البلدان الأوروبية المفلسة، بإطلاق الرصاص على نفسه في شقته المطلة على شارع فيكتور عمانويل الثالث بباريس. وظن الناس في البداية، أنه كان ضحية أخرى فقط؛ لما حدث في ذلك الوقت؛ فقد عانى مؤخراً انهياراً عصبياً، وحذره طبيبه من خطورة الانفعال المستمر الذي يتسم به أسلوب حياته على قلبه. وفي خلال ثلاثة أسابيع صار من الواضح أن مشروعه كله كان زائفاً؛ فحساباته كانت ألغازاً بها تضخيم للتقويم، وأصولاً لا وجود لها، ومن ذلك 142 مليون دولار، هي سندات حكومية إيطالية مزورة. وعندما تم حساب الخسائر التي أصيب بها المستثمرون في نهاية الأمر، تبين أنها بلغت 400 مليون دولار.

صار ينظر إلى رجال البنوك الآن، يوماً بعد آخر على أنهم نصابون ومحتالون؛ ففي بداية عام 1932، بدأت لجنة مجلس الشيوخ للمصارف والعملة، جلسات استماع حول أسباب انهيار عام 1929. ولما كان المقصود منها في البداية إشباع نهم العامة لمعرفة المتسبب وتقديمه كبش فداء، فإن هذه الجلسات لم تحقق شيئاً كثيراً حتى آذار/ مارس عام 1933، عندما وُلِّي مساعد نيابة شاب من مدينة نيويورك، وهو فرديناند بيكورا Ferdinand Pecora، منصب كبير المستشارين. وسرعان ما فغر الناس أفواههم من الروايات التي قيلت عن الفضائح المالية التي ارتكبها أصحاب المقامات الرفيعة؛ فقد علم الناس أن

* عادت الاتهامات بالتهرب الضريبي على السطح تلاحقه ثانية عام 1934، عندما اتهمته وزارة العدل بتزوير عائداته الضريبية عام 1931، وطالبته بأكثر من 3 ملايين دولار في صورة ضرائب مستردة وغرامات. لكنه برئ في الاستئناف، ومع ذلك سددت أملاكه في النهاية حوالي 600 ألف دولار؛ بوصف ذلك نوعاً من التسوية.

ألبرت ويجينز، رئيس بنك تشيز، باع أسهم بنكه قبل بلوغ الفقاعة ذروتها بوقت قصير؛ فحقق أرباحاً بلغت 4 ملايين دولار عند انهيار البنك خلال الأزمة؛ وأن تشارلز ميتشل، رئيس ناشيونال سيتي بنك، أقرض مسؤولي البنك 2.4 من ملايين الدولارات من دون أي ضمانات لمساعدتهم على الاحتفاظ بأسهمهم بعد انهيار البورصة، ولم تسدد إلا نسبة 5٪ من تلك القروض؛ وأن ميتشل نفسه، برغم أنه كان يجني مليون دولار سنوياً ربحاً، تفادى سداد جميع أشكال الضرائب الفيدرالية بأن باع أسهمه في البنك لأفراد من أسرته بخسارة ثم عاود شراءها مرة أخرى، وأن جيه بي مورجان لم تدفع سنتاً؛ ضرائب دخل خلال السنوات الثلاث: 1929 و1930 و1931.

وكتبت مجلة نيشن Nation، تقول: «إذا سرقت 25 دولاراً، فأنت لص. وإذا سرقت 250 ألف دولار، فأنت مختلس، أما إذا سرقت 2,500,000 دولار فأنت مموّل».[29] وقليلون هم من ذهبوا إلى ما ذهب إليه الأب تشارلز كافلين Charles Coughlin، من حدة النقد والتعبير عن السخط الشعبي. وكان كافلين راعياً لضريح "ليتل فلاور" برويال أوك، بمشيجن، وهو الذي أنشأ إذاعة الجناح اليميني. وكانت برامج ما بعد ظهيرة الأحد التي يقدمها بصوته الهادئ الحميم الرخيم تأسر، الملايين وهو يشن حملته على من أسماهم "عصابات البنوك"، ممن قادوا البلاد نحو هاوية الكساد.

وقد كان الأب بالفعل، يتمتع ببعض الفهم للقوى الدافعة في عالم المال الدولي؛ فعلى سبيل المثال، وفي حلقة قدمها يوم 26 شباط/ فبراير عام 1933، أوضح بأسلوب مقنع بعض الشيء، أن «ما يسمى كساداً، مع ما صاحبه من إفلاس بنوك؛ يمكن أن يعزى إلى الإفراط في الاستدانة بكميات لا سبيل إلى سدادها، وهي المستحقة ذهباً، إضافة إلى أنها ديون ظهرت إلى الوجود وتضاعفت نتيجة الحرب»،[30] غير أنه زين موعظته الإذاعية بإحدى هجماته الشرسة التي عنف فيها بقسوة «معيار الذهب القذر الذي كان منذ الأزل مولد الكراهية، وصانع السيوف، ومدمر الإنسانية»، ثم أنهاها بحض المستمعين، على الثورة «ضد آل مورجان، وكون-لوييز، وآل روتشيلد، وديلون-ريدز، وعصابة بنك

الاحتياطي الفيدرالي، وآل ميتشل، وبقية تلك الزمرة التي لا تستحق أي معاملة كريمة، ومن لا تجري في عروقهم دماء الوطنية ولا المسيحية، ممن دمروا حياة الناس وحياة الأمم، بتلك الرابطة السمجة بسلاسلهم الذهبية».

لقد كان الكساد هو الموضوع المسيطر على الحملة الانتخابية الرئاسية عام 1932. وقد استبعد المرشح الديمقراطي فرانكلين روزفلت المتمتع بالوسامة والجاذبية، محافظ نيويورك الواثق من نفسه؛ بوصفه ليس أهلاً للمنافسة، غير أن تفاؤله المرح - صار لحن "أيام السعادة عادت ثانية "، وهو اللحن المميز لحملته - وخطبه الملهمة، ووعده بالقيام بعمل جاد لاستعادة الرخاء، جاءت على النقيض تماماً من هوفر المتجهم البادي الامتعاض.

وفي شؤون الاقتصاد، كان روزفلت يتمتع بقدرة مرحة ومقلقة، على طرح سياسات متناقضة دونما أدنى شعور بالحرج؛ وهكذا، بينما تعهد بزيادة المخصصات الفيدرالية للبطالة، وأيّد زيادة التعرفة الجمركية، وتطوير الحكومة مشروعات الطاقة، وتشديد اللوائح المنظمة لأسواق الأوراق المالية، والفصل بين البنوك التجارية والاستثمارية، انتقد روزفلت، في الوقت نفسه، هوفر؛ لمغالاته الضريبية، واتهمه بتشجيع التضخم، ووعد بإعادة الاتزان إلى الموازنة والتزم أمام الشعب بـ "أموال سليمة"، غير أن الناخبين لم يعبأوا كثيراً بالمبادئ؛ فهم يريدون عملاً جريئاً. وفي تشرين الثاني/ نوفمبر عام 1932، حصل روزفلت على 22.8 مليون صوت مقابل 15.7 مليون صوت لهوفر، وهو أعظم اكتساح انتخابي، منذ فاز لنكولن على ماكليلان عام 1864.

وفي خلال الفترة الواقعة بين انتخابه وحفل تنصيبه، اكتسحت البلاد موجة من حالات إفلاس البنوك، بادئة هذه المرة من الغرب؛ ففي الأول من تشرين الثاني/ نوفمبر، أعلن محافظ نيفادا منح البنوك عطلة لمدة اثني عشر يوماً، بعد تعليق عمل سلسلة بنوك كان بها 65٪ من ودائع الولاية. وتبعه نظراؤه في أيوا في كانون الثاني/ يناير عام 1933، ولويزيانا في أوائل شباط/ فبراير.

غير أن تدافع المودعين نحو شـركة جارديان تراسـت كومبـاني Guardian Trust Company، في ديترويت، وهي بنك كان يسيطر عليه إدسل فورد Edsel Ford، سـليل عائلة فورد الشهيرة بصناعة السيارات، كان هو الحدث الذي حول الأزمـة الجديـدة إلى أزمة قومية. ولقد كانت جارديان تراست تبلي بلاءً حسناً خلال العـشرينيات في تمويـل مشتريات المستهلكين من سيارات فورد، وعندما تقلصت مبيعات السيارات في بدايات الثلاثينيات، وجد البنك نفسه في مأزق خطير جـداً، واضـطر إلى الاقـتراض مـن هيئـة التعمير والتمويل. وفي بداية عام 1933، امتنعت هيئة التعمـير والتمويـل، عـن تقـديم المزيد من المال؛ ما لم يضخ الرعاة - وكانوا على أي حال، أغنى أسرة في البلاد بعـد أسرة روكفلر - مزيداً من رأس المال. ورفض عميد الأسرة هنري فـورد، وقـد صـار الآن في السبعينيات ويزداد دكتاتورية ولا معقولية في تصـرفاته، إنقاذ ولده. وكان يتـصف منـذ أمد بعيد، بكراهية فطرية تجاه رجال البنوك؛ ولم يتفهم عـلى وجـه الدقـة سـبب الـسماح للبنوك باستخدام ودائعه المالية في تقديم قروض محفوفة بالمخاطر، وكـان الـرأي الـذي يعتنقه في هذا الصدد، هو: «هذا الأمر يـشبه تمامـاً أن أضـع سـيارتي في مـرآب وعنـدما أرغب في ركوبها، اكتشف أن شخصاً آخر استعارها ثم دخل بها في شـجرة».[31] وأصـدر محافظ ميشيجان، بعد أن واجه حالة تدافع نحو النظام المـصـرفي لـسحب الودائـع عـلى مستوى الولاية، إعلاناً في الرابع عشـر من شباط/ فبراير، بإغلاق جميع البنوك الخمسمائة والخمسين فيها مدة ثمانية أيام. واستيقظ سكان ميشيجان يـوم عيـد القـديس فالنتـاين؛ ليجدوا أنه ليس في مقدورهم الاعتماد إلا على ما في جيوبهم من نقود.

وفي جميع أنحاء البلاد، بدأ المودعون الذين أخذوا يتـابعون المنظومـة النقديـة لولايـة صناعية كبرى وهي تغلق أبوابها، يسحبون أموالهم من بنوكهم؛ تحسباً لأي ظرف طـارئ. واضطر محافظو الولايات واحداً تلو الآخر، أن يحذوا حذو ميـشيجان وأن يمنحـوا بنـوك ولاياتهم عطلاتٍ؛ فأغلقت إنديانا بنوكها يـوم الثالـث والعـشـرين مـن شـباط/ فبرايـر، وميريلاند في الخامس والعشـرين، وأركنسو في الـسابع والعـشـرين، وأوهـايو في الثـامن

والعشرين. وفي أوائل شهر آذار/ مارس، انتشرت العدوى؛ لتبلغ كنتاكي وبنسلفانيا. وخلال شهر شباط/ فبراير، والأيام القليلة الأولى من آذار/ مارس، سُحِبَ من البنوك ما يقرب من ملياري دولار؛ أي ثلث إجمالي ما هو موجود من عملة في البلاد.

أعاد الذعر المصرفي الذي وقع في هذا النطاق الواسع إلى الأذهان، مشهد وسط أوروبا صيف عام 1931، عندما أرغمت سلسلة من الأزمات المصرفية بلدانها الواحد تلو الآخر على التخلي عن معيار الذهب. والآن استحث تدافع المودعين محلياً في الولايات المتحدة نحو سحب ودائعهم، تدافعاً مماثلاً على المستوى الدولي لسحب الودائع بالدولار.

وقد تفاقمت حالات الهروب من الدولار؛ نتيجة شكوك أحاطت بنيات الرئيس القادم تجاه العملة؛ فمنذ انتخاب روزفلت رئيساً، ظل يطلق بالونات اختبار حول مسألة التخلي عن الذهب. وفي شهر كانون الثاني/ يناير، أبلغ الرئيس مبعوثاً قادماً من وليم راندولف هيرست William Randolph Hearst، بأنه «إذا لم يصبح في الإمكان وقف التدهور في أسعار السلع، فإننا ربما نضطر إلى اتخاذ إجراء تضخمي في عملتنا».[32] وفي يوم 31 كانون الثاني/ يناير، نُقِل عن هنري والاس، وهو المرشح وزيراً للزراعة، قوله: «لقد تلاعبت بنا إنجلترا مقابل حفنة من المكاسب الزهيدة. والخطوة الذكية التي علينا أن نقوم بها الآن، هي أن نتخلى عن معيار الذهب بشكل أكبر قليلاً مما فعلته إنجلترا. لقد سدد المدين البريطاني دينه بشكل أيسر بنسبة 50٪ مما فعله المدين الأمريكي».

ولم يكن روزفلت الوحيد الذي يتحدث عن تخفيض قيمة العملة؛ فلقد كان هناك ما لا يقل عن ستة مشروعات قوانين تدور في أروقة الكونجرس، تتضمن مسألة العملة الطارئة أو التغير في قيمة الدولار.[33] وقد اختص مشروع قانون فرايزر - سنكلير - باتمان بالتمويل الحكومي للرهونات العقارية الزراعية، بإصدار أوراق نقدية تابعة للاحتياطي الفيدرالي من دون غطاء ذهبي، أما مشروع قانون "كامبل"؛ فكان يهدف إلى السماح بإصدار أوراق خزانة رسمية كاملة المشروعية وتكون مغطاة بسندات بلدية. وكان

الكونجرس يدرس أحد مشروعات القوانين؛ يهدف إلى تخفيض قيمة الدولار مقابل الذهب بنسبة 50٪، إضافة إلى مشروع آخر؛ لإعادة النظر إلى الفضة؛ بوصفها معدناً نقدياً. وكان أكثر الإجراءات تطرفاً، مشروع قانون ماكفادن، وهو الذي نادى بإلغاء معيار الذهب ومنظومة الاحتياطي الفيدرالي وباستبدال نظام نقدي جديد بهما، يقوم على وحدات من "الجهد البشري".

كان هوفر في تلك الأثناء مقتنعاً مرة أخرى بأن الاقتصاد كان على شفا التعافي قبل أن تعصف به نوبة الذعر الأخيرة؛ وهي التي عزاها إلى سبب أوحد، وهو الخوف من السياسات التضخمية لروزفلت؛ ففي السابع عشر من شباط/ فبراير، كتب هوفر خطاباً بخط يده، مؤلفاً من عشر صفحات، وأرسله مع أحد مبعوثي الخدمة السرية إلى روزفلت.[34] لقد كتب يقول: إن ما تحتاج إليه البلاد لاستعادة الثقة، هو تصريح رسمي من الرئيس المنتخب، يتعهد فيه بموازنة متزنة وبتفادي التضخم أو تخفيض قيمة العملة. ولو كان هوفر يسعى لإبراز تأييد روزفلت لاتخاذ إجراء استباقي يحصل به على تأييد كلا الحزبين، لعدّ هذا أسلوباً سخيفاً، وأحمق، ومن الواضح أنه لا يخدم إلا مصلحته. وقد أقر هوفر نفسه في خطاب خاص، بأن هذا؛ كان معناه تخلي روزفلت عن 90٪ مما سمي برنامج "الصفقة الجديدة". ونحى الرئيس الجديد الخطاب جانباً، وقد عدّه "صفيقاً"، واختار ببساطة أن ينظر في أمره خلال أسبوعين.

وحتى ذلك الحين، كانت نوبات الذعر قد أثرت بصورة رئيسية، في أصغر مصارف البلاد، ولكن مع اتخاذ عمليات سحب الودائع بالدولار بعداً دولياً، صار فيدرالي نيويورك، وهو أهم مؤسسة مالية في البلاد، والبنك بالنسبة إلى أكبر البنوك، مركز العاصفة. خلال الأسبوعين الأخيرين من شباط/ فبراير، خسر 250 مليون دولار، وهو ما يقرب من ربع احتياطياته من الذهب. وبرغم أن منظومة الاحتياطي الفيدرالي ككل، كان بها قدر أكثر من وفير، من احتياطيات الذهب، فإنه في حالة نفاد الذهب من فيدرالي نيويورك، واضطراره إلى طلب استرداد قروضه من المدينين له، وتقليص ميزانيته العمومية على عجل، فإن هذا؛ كان

سيعني إيجاد وضع كارثي للنظام المصرفي، لا في نيويورك وحدها فحسب، وإنما في سائر أنحاء البلاد. ومن الناحية النظرية، كان في استطاعته دائماً الاقتراض من بنوك الاحتياطي الفيدرالي الأخرى التي تضمها المنظومة، ولكن مادامت جميع البنوك الأخرى في المنظومة، في وضع يتهددها بالخطر، فإنه ما من ضمان يؤكد أن أشقاءه من البنوك الأخرى سوف تتعاون وإياه. وقد كان هناك خوف حقيقي من أنه لو صار ثمة موقف يضطر فيه كل امرئ إلى النجاة بنفسه، لانهارت حتى منظومة الاحتياطي الفيدرالي ذاتها.

لقد صار جورج هاريسون مقتنعاً في وقت مبكر لم يتجاوز منتصف شباط/ فبراير، بأن الحل الوحيد للتغلب على حالة الذعر التي سببتها عمليات إغلاق البنوك من ولاية إلى أخرى، هو منح البنوك عُطلة على مستوى الدولة. وفي زيارة للبيت الأبيض، حث هاريسون الرئيس على إغلاق جميع البنوك، وحاول هوفر أن ينقل الكرة مرة أخرى إلى ملعب الاحتياطي الفيدرالي؛ طالباً إلى المجلس أن يتوصل إلى مجموعة من الاقتراحات التي تهدف إلى إنقاذ النظام المصرفي قبل أن يغلق أبوابه تماماً. وقد توصل يوجين ماير إلى استنتاج مماثل ونقله إلى هاريسون. كما كان يخشى من أن الفيدرالي إذا اتخذ إجراءات غير كافية، ثم أخفقت تلك التدابير، فإن هذا لن يزيد الأمور إلا سوءاً، وسوف يلام هو على ذلك؛ ولهذا، أعاد ماير الكرة ثانية إلى ملعب هوفر.

وبعد ظهر يوم الخميس 2 آذار/ مارس؛ أي قبل حفل تنصيب الرئيس الجديد بيومين، استدعى هاريسون ماير؛ لكي يبلغه بأن فيدرالي نيويورك، هبط إلى ما دون الحد الأدنى من معدل احتياطي الذهب.

وخلال الساعات الثماني والأربعين اللاحقة، ومع تفكك المنظومة المصرفية على مستوى البلاد ساعة تلو أخرى، حاول الاحتياطي الفيدرالي - وقد أعرب عن عدم استعداده للتصرف من تلقاء نفسه - أن يعثر على شخص آخر ليتحمل مسؤولية هذا الوضع. غير أنه كان واقعاً بين شقي رحى إدارتين مختلفتين. وبعد ظهيرة هذا اليوم الخميس نفسه، اتصل هاريسون هاتفياً بالرئيس؛ متوسلاً إليه ثانية؛ كي يعلن عطلة للبنوك

على مستوى البلاد. وأجاب هوفر، بأنه «لا يريد أن يكون آخر عهده بمنصب الرئاسة اتخاذ إجراء رسمي بإغلاق البنوك».[35] وكذلك، توجه أدولف ميلر، صديق هوفر القديم وجاره في آنٍ واحد، للبيت الأبيض؛ محاولاً إقناع الرئيس بالأمر. فقال هوفر: إنه لن يفعل شيئاً إلا إذا وقّع عليه روزفلت أيضاً.

سافر روزفلت إلى واشنطن في ذلك اليوم نفسه؛ وإثر دخوله إلى جناحه المخصص له بفندق ماي فلاور، بدأ جرس الهاتف يرن. وكان المتحدث ماير، يستحثه على تصديق إعلان قومي بإغلاق جميع البنوك. ورفض روزفلت، أن يلزم نفسه بأي مسار إجرائي إلى حين بدء توليه الرئاسة رسمياً؛ فلماذا يحبس نفسه في هذه المرحلة؟ هذا بالضبط ما قاله لنفسه، وكان على حق!

وفي يوم الجمعة الثالث من آذار/ مارس، خسر فيدرالي نيويورك إجمالاً، 350 مليون دولار؛ منها: 200 مليون في تحويلات بنكية إلى خارج البلاد، و150 مليوناً في سحوبات فعلية بالنقد من بنوك تقع في منطقة نيويورك. والآن، بعد أن صار يعاني عجزاً في احتياطياته بحوالي 250 مليون دولار، حاول الاقتراض من فيدرالي شيكاجو، غير أن طلبه قوبل بالرفض؛ فقد كان خطر انقسام منظومة الاحتياطي الفيدرالي وانهيارها، قد صارا حقيقة واقعة.[36]

كان يوم الثالث من آذار/ مارس، آخر أيام هوفر في البيت الأبيض، وفي عصر ذلك اليوم، قام روزفلت وبعض أفراد أسرته – إليانور، ونجله جيمس، وزوجة ابنه، بيتسي – بزيارته لتحيته. وبعد حفل شاي ساده التكلف، تبادل الجميع فيه أحاديث قصيرة مهذبة، طلب هوفر الاجتماع إلى روزفلت على انفراد. وانسحب الرجلان إلى مكتب هوفر؛ حيث انضم إليهما ماير، ووزير الخزانة ميلز، ورايموند مولي مساعد روزفلت. وحاول ماير وميلز مجدداً إقناع الرئيس المنتخب بالاشتراك مع الإدارة الجمهورية الراحلة، في نوع ما، من الإجراءات التي يؤيدها الحزبان معاً. وتمسك روزفلت بموقفه؛ فالرئيس الجالس في المنصب

عليه أن يفعل ما يراه واجباً، أما هو فلن يقوم بأي شيء إلى حين الانتهاء من مراسم تنصيبه ظهر اليوم اللاحق. واستمعت إليانور إلى مقتطفات من الحوار من خلال الباب المفتوح. وقد طرح هوفر السؤال الآتي: «هل انضممت إليّ الليلة في التوقيع على إعلان إغلاق جميع البنوك؟» فأجابه روزفلت: «بالطبع سأفعل! إذا لم تكن لديك الشجاعة في أن تتخذ هذا القرار بنفسك، فسوف أنتظر حتى أصبح رئيساً فأتخذه أنا!»[37] لقد صار واضحاً الآن تماماً أن استراتيجية روزفلت، مبنية على الامتناع عن التعاون على أمل أن تسوء الأحوال أكثر قبل توليه المنصب، بحيث يحصد هو كل التقدير وحده عندما تعود الأمور إلى التحسن لاحقاً.

ظل جرس الهاتف يرن هذا المساء في جناح روزفلت؛ وكان من بين المتحدثين: توماس لامونت الذي كان في فيدرالي نيويورك مع ستة عشر رجلاً من أقوى رجال البنوك في المدينة. وكان لامونت وهو صديق قديم لروزفلت، قد أرسل إليه خطاباً منذ أسبوعين، يحذره فيه من إغلاق المصارف، فـ«سكان المدن لا يمكنهم العيش من دون نقود... سيكون الأمر أشبه بقطع المياه عن المدينة. وسيعقب ذلك انتشار الأوبئة والمجاعة... »، والآن عاد لامونت ليؤكد وجهة نظره، قائلاً لروزفلت: إنه كان على يقين من أنه سيحدث تغير في نفسية الأمة، بعد تنصيبه؛ وهذا سيعيد إلى الناس الثقة مرة أخرى.[38]

لقد أجرى الاحتياطي الفيدرالي آخر محاولة لتقريب الفجوة بين هوفر وروزفلت، باتصال ماير بهوفر واتصال ميلر بروزفلت، بل إن هوفر وروزفلت أجريا معاً مكالمات هاتفية عدة، في الساعة 8:30 مساءً، و11:30 مساءً، و1:00 صباحاً. ولم يتزحزح أي منهما عن موقفه. وأخيراً اقترح روزفلت، أن يأوي كل منهما إلى فراشه؛ ليحصلا على قسط من النوم.

قرر ماير، بعد أن تكرر صده من البيت الأبيض طوال اليومين الماضيين، وبرغم أنه كان يعلم ألا طائل من وراء تكرار المحاولة – ولعله أراد أن يحمي نفسه ويحمي الاحتياطي

الفيدرالي من حكم التاريخ - بذل محاولة أخيرة. وعند الساعة 9:15 مساءً في اليوم الموافق للثالث من آذار/ مارس، جمع زملاءه في المجلس مرة ثالثة ذلك اليوم،[39] واستدعي تشارلز هاملين من حفل التنصيب الذي كان من بين حضوره، وبرغم سوء الأحوال الجوية؛ إذ كان الثلج يتساقط، اقتيد جورج جيمس من فراش مرضه. وصاغ المجلس طلباً رسمياً كتابياً ليقدم إلى الرئيس؛ لإعلان عطلة قومية للبنوك، ولكنهم لم يتمكنوا من إرسال الخطاب إلى البيت الأبيض، إلا بعد الساعة الثانية صباحاً، وكان الرئيس قد أوى إلى فراشه، ولم يكن هناك أحد يرغب في إيقاظه؛ فتم إمرار الخطاب من تحت الباب. وفي الصباح اللاحق، استشاط غضباً من هذه المؤامرة التي دبرها صديقه سابقاً، ماير؛ كي يجعله يحمل الوزر وحده.

وبعد أن أخفق مع الرئيس، صار اهتمام مجلس الاحتياطي الفيدرالي الآن، منصباً على جعل محافظي أهم ولايتين يغلقان بنوك ولايتيهما. لم يتم التمكن في البداية من العثور على المحافظ هورنر محافظ إلينوي. وعندما تم اقتفاء أثره، والوصول إليه، رفض القيام بأي خطوة قبل أن يتصرف محافظ نيويورك هربرت ليمان أولاً، وهو بالمناسبة ينتمي إلى الأسرة المصرفية الشهيرة. وفي منتصف الليل، زحف هاريسون، ولامونت، وزمرة من رجال البنوك إلى شقة ليمان في بارك أفينيو، وحاول لامونت ومعه أصحاب البنوك الخاصة، إقناع ليمان بالامتناع عن عمل أي شيء، وفي الوقت نفسه، ظل هاريسون مصراً على أنه ليس أمامهم خيار آخر؛ فسحوبات الذهب صارت غير محتملة، وإذا لم يفعلوا شيئاً حيالها، فإن احتياطي فيدرالي نيويورك سوف يفرغ تماماً من أرصدته. وأخيراً؛ أي في الساعة 2:30 صباحاً، استسلم ليمان لطلبهم وأعلن عطلة لمدة ثلاثة أيام لبنوك نيويورك. وبعد ذلك بساعة واحدة حذا حذوه المحافظ هورنر. وتحرك محافظا ماساشوسيتس ونيوجيرسي نحو إغلاق بنوكهما في صباح باكر اليوم اللاحق. وحاول مسؤولو الاحتياطي الفيدرالي الاتصال بالمحافظ جيفورد بينشوت محافظ بنسلفانيا، وهو الذي كان في واشنطن لحضور حفل تنصيب الرئيس، وكان يقيم في سكن خاص، ولكن أحداً لم يرد على الهاتف. وأخيراً، تطوع أحد مسؤولي "الاحتياطي

الفيدرالي" بالذهاب إليه في منزله لإيقاظه؛ فأصدر إعلانه بإغلاق البنوك في ولايته، في أثناء انبلاج فجر يوم جديد، قائلاً في حسرة: إنه لا يحمل في جيبه إلا 95 سنتاً.

وفي ذلك اليوم، وفي أثناء وقوف مائة ألف شخص لمشاهدة روزفلت وهو يحلف اليمين فوق سلالم الكابيتول، كانت المدافع الرشاشة في أيدي جنود الجيش تقوم بحمايتهم. كان المشهد أشبه "بعاصمة محاصرة في أثناء الحرب"، بحسب تعبير آرثر نوك مراسل صحيفة نيويورك تايمز.[40]

وفي هذه الأثناء، وقفت آلات "سك" النقود وآليات الائتمان في البلاد عن العمل تماماً، وأغلقت النظم البنكية في الولايات الثماني والعشرين التي يضمها الاتحاد كلياً، وفي العشرين الأخرى تم الإغلاق جزئياً. وخلال ثلاث سنوات، قُلِّص ائتمان البنك التجاري من 50 إلى 30 من مليارات الدولارات، وانهار ربع مصارف البلاد. وانخفضت أسعار المنازل بنسبة 30٪؛ فجعلت بذلك قيمة معظم العقارات المرهونة عاجزة عن الوفاء بالدين. ومع التقلص الذي أصاب الائتمان، اضطرت المناجم والمصانع في طول البلاد وعرضها إلى إغلاق أبوابها. وبدأت مصانع الصلب، تعمل بأقل من 12٪ من طاقتها القصوى، أما مصانع السيارات، وهي التي كانت ذات يوم تخرج يومياً عشرين ألف سيارة، فقد باتت الآن تنتج أقل من ألفي سيارة. وهبط الناتج الصناعي إلى النصف، وتهاوت الأسعار بنسبة 30٪، وقُلص الدخل القومي من أكثر من 100 مليار دولار إلى 55 مليار دولار. وصار ربع القوى العاملة – 13 مليون رجل إجمالاً – من دون عمل. وفي أغنى بلاد العالم، صار 34 مليون رجل وامرأة وطفل من بين أمة بلغ إجمالي تعداد سكانها 120 مليون نسمة، من دون مورد واضح للدخل.

وقبل ذلك بأكثر من نصف قرن، تنبأ كارل ماركس، أنه مع التفاقم المطرد لدورات الانتعاش والكساد، فإن الرأسمالية سوف تدمر نفسها بنفسها. وفي ذلك اليوم، بدا الأمر كما لو كان ظهر النظام قد انكسر أخيراً في أزمته العجيبة الأخيرة.

الجزء الخامس

ما بعد الكارثة

1933 - 1944

21

معيار الذهب يترنح

1933

حتى تصل إلى ما لا تعرفه؛ عليك أن تسير في طريق الجهل.[1]

ت. إس. إليوت، الرباعيات الأربع،
"إيست كوكر"

لم يمضِ روزفلت إلا يوماً واحداً في منصبه، حتى كان أول إجراء يتخذه إغلاق جميع بنوك البلاد؛ مفعلاً بذلك نصاً مبهماً ضمن مواد قانون التجارة مع العدو الذي أُصدر عام 1917؛ والذي كان الهدف منه منع وصول شحنات الذهب إلى القوى المعادية، ففرض عطلة على البنوك حتى الخميس في التاسع من آذار/ مارس. وفي الوقت نفسه، علق الصادرات أو الاكتناز الخاص لكل الذهب الموجود في الولايات المتحدة.

ولدهشة كثيرين! تأقلم الأمريكيون مع الحياة من دون بنوك بدرجة أثارت الإعجاب حقاً؛ فكان رد الفعل في البداية لا الفوضى وإنما التعاون؛ حيث كان أصحاب المتاجر يبيعون للناس بالأجل من دون قيود، أما الأطباء والمحامون والصيادلة فكانوا يقدمون خدماتهم مقابل كمبيالات استدانة شخصية. وقد سمحت جامعة هارفارد لطلابها بالحصول على وجبات على الحساب.[2] وفي جميع أنحاء البلاد، في إل باسو، بتكساس، أعلنت كنيسة المعمدان الأولى أن الكمبيالات الشخصية محل ترحيب في صندوق نذور الأحد، بدلاً من الفضة. كما أن الراقصين الأجراء في صالة رقص روزلاند بمانهاتن ببرودواي، وافقوا على كمبيالات، بدلاً من السنتات الأحد عشر التي يتقاضونها للرقصة الواحدة؛ شرط أن يظهر لهم عملاؤهم دفاترهم البنكية التي تدل على وجود أرصدة لهم.

وأصدرت مائة مدينة وبلدة، أو أكثر؛ من بينها: أتلانتا، وريتشموند، ونوكسفيل، وناشفيل، وفيلادلفيا، صكوكاً خاصة بها. وصنعت شركة داو الكيميائية عملات بديلة من المغنيسيوم. وتفاعلت صحيفة الطلاب الجامعيين البارزة، ديلي برينستونيان Daily Princetonian، وهذا الحدث، بأن لعبت دور بنك برينستون المركزي بإصدارها 500 دولار من عملة خاصة بها، من فئات 25 سنتاً، قبل بها التجار المحليون؛ وكان هذا انعكاساً لمدى التأقلم والمرونة اللذين يمكن أن تتمتع بهما فكرة النقود.

ولجأت أماكن أخرى إلى المقايضة، ففي ديترويت، وافق متجر كولونيال الكبير على قبول منتجات المزارع ثمناً للسلع - كان سعر الفستان مثلاً، ثلاثة براميل من سمك ساجيناو باي، وثلاثة أزواج من الأحذية ثمنها أنثى خنزير وزنها 500 رطل، وكانت هناك بضائع أخرى ثمنها 50 صندوقَ بيض، أو 180 رطلاً من عسل النحل. وفي مانهاتن، أعلن مروجو بطولة جولدن جلوب في الملاكمة للهواة لجمهورهم، أنهم سيسمحون للمتفرجين بحضور مباريات البطولة مقابل أي شيء تقدر قيمته بخمسين سنتاً، وفي هذه الليلة قبل شباك التذاكر قبعات، وأحذية، وسيجاراً، وأمشاطاً، وصابوناً، وأزاميل، وأباريق شاي، وأكياس بطاطا، ومعطرات للقدمين.

وكانت هناك بطبيعة الحال، بعض مواطن الاضطراب؛ ففي ديترويت، وهي التي كانت تعيش أسبوعها الرابع الآن من دون بنوك، امتنع التجار عن البيع بالآجل، واختفى الطعام من فوق الأرفف، وعجزت بلدية ديترويت عن سداد قيمة سنداتها. وفي رينو، تم وقف نشاط الطلاق، عندما عجزت النساء عن سداد رسوم التقاضي. ووجد السائحون ومندوبو المبيعات الذين يجوبون أنحاء البلاد أنفسهم عالقين؛ ففي فلوريدا، وافق مكتب أميريكان إكسبريس على صرف قيمة الشيكات التي لا تزيد قيمتها على 50 دولاراً؛ فحوصر بخمسة آلاف سائح. وكانت أولى المهمات الرسمية لوزير الخارجية الجديد، كورديل هال Cordell Hull، هي تهدئة المبعوثين الدبلوماسيين في واشنطن، ممن زعموا أن أموالهم تتمتع بحصانة من المصادرة ويجب إطلاق سراحها فوراً. وعُرض فيلم كينج كونج

في أسبوعه الثاني والقاعات نصفها شاغر؛ حيث انخفض إجمالي حصيلة شباك التذاكر بنسبة تقترب من 50٪.

أما المشكلة الكبرى فلم تكن في النقد البنكنوت (العملة الورقية) وإنما في "الفكة" (العملة المعدنية). وكانت العملات الفضية "النكلة" التي تُستعمل في مترو الأنفاق وفي الترام وخطوط الأتوبيس من الندرة؛ حتى إن مسؤولاً في شركة إرفنج تراست كومباني Irving Trust Company، أعلن أن هناك "مجاعة نكلة"؛ وعلى حين غرة، حوصرت آلات بيع الوجبات - وهي التي يقدم من خلالها الطعام مقابل عملات فضية، وحيث كانت "الفكة" تتداول بكميات هائلة من يد إلى يد - بنساء يرتدين فراء المينك لاهثات؛ لا من أجل وجبة، وإنما من أجل عملة فضية.

وفي يوم الأحد الموافق الخامس من آذار/ مارس، وهو اليوم اللاحق من بدء مهمات منصب وليم وودن، وزير الخزانة الجديد، بدأ في تشكيل فريق من الخبراء؛ بهدف صوغ حزمة إجراءات لإنقاذ البنوك. وكان وودن، الذي يتصف بضآلة الجسم رئيساً لشركة "أميريكان كار آند فاوندري" American Car and Foundry Company، أبعد ما يكون عن ميلون الشديد التقشف. كان متعدد الوجوه؛ مثل: تشارلز دوز صاحب خطة دوز؛ إذ كان جمهورياً ولكنه غيّر انتماءه الحزبي ليدعم روزفلت. كان يهوى العزف على آلة المندولين أو اللعب على الجيتار في أثناء فترات راحته في مكتبه، وكان موسيقياً متمكناً، ألف قطعاً أوركسترالية عدة؛ من بينها: مقطوعة "العربة المغطاة"، و"المقطوعة الشرقية"؛ وتكريماً لبدء ولاية فرانكلين روزفلت، ألف مقطوعة "فرانكلين ديلانو روزفلت مارش".

وسرعان ما أدرك وودن، أنه لا هو ولا مساعدوه يملكون المعرفة أو الخبرة اللازمتين للتعامل والموقف وحدهم، فعمدوا إلى إقناع شخص واحد فقط، وهو سلفه في وزارة الخزانة، أوجدن ميلز، ونائب ميلز، آرثر بالانتاين Arthur Ballantine، بترؤس جهود الاحتياطيات البنكية، برغم أن ميلز، وهو الذي كان يمتلك ضيعة في هدسون فالي على

بعد خمسة أميال فقط إلى الشمال من منزل روزفلت، هايد بارك، لم يكن من المعجبين بالرئيس الجديد؛ وقد صار بعد ذلك من أشد المنتقدين جهرةً "للصفقة الجديدة". وفي آخر يوم تحديداً من ولاية الرئيس هوفر وطاقم مساعديه في الحكم، كان ميلز قد أعد مسودة، صارت الآن الأساس لخطة روزفلت، بل إن إعلان روزفلت بإغلاق البنوك في البلاد، كان مبنياً على مسودة تصريح أعده بالانتاين أصلاً لهوفر.

كان العضو الأساسي الآخر في الفريق، هو جورج هاريسون، الذي جاء واشنطن في ذلك اليوم. ولما كان وودن مدركاً أن أي خطة مصرفية يجب أن ترسم بالتشاور ورجال المصارف، فقد كان راغباً في شخص يمكنه أن يلعب دور همزة الوصل بوول ستريت؛ وبوصفه مديراً خارجياً سابقاً لفيدرالي نيويورك، كان هاريسون يعرف جيداً. كما أبقى كذلك عن عمد على مجموعة المستشارين الرئاسيين الذين اشتهروا بانتمائهم إلى الجناح اليساري – رجالٍ؛ من أمثال: أدولف بيرل Adolph Berle، وركس تجويل Rex Tugwell، وريموند مولي – في خلفية المشهد من بعيد.

وفي خلال الأيام القليلة اللاحقة، ومع مجيء رجال البنوك وذهابهم، درس فريق الخزانة، وهو الذي يقوده الثلاثي: وودن، وميلز، وهاريسون، كثيراً من الاقتراحات واستبعد بعضها؛ فبعضها أشار بإصدار صك؛ هو عملة ورقية غير مغطاة إلا بتعهد حكومي، بينما أوصت اقتراحات أخرى أن يتم إدماج جميع بنوك البلاد في النظام الاحتياطي الفيدرالي. غير أن أصحاب اقتراحات آخرين آمنوا بأن الحل في ضمان تقدمه الحكومة الفيدرالية لجميع الودائع البنكية، بل إن الرئيس نفسه خرج بأعجب فكرة – هي أن يحول الدين الحكومي كله، وقدره 21 مليار دولار، إلى عملة على الفور – وهذا في واقع الأمر؛ يعني مضاعفة الموارد النقدية بخبطة واحدة.

وفي يوم الخميس الموافق التاسع من آذار/ مارس، كان قانون العمل المصرفي في حالات الطوارئ جاهزاً للعرض على الكونجرس. كان معظمه يقوم على الاقتراح الأصلي لميلز، وكان الاقتراح يقضي إعادة فتح مصارف البلاد بالتدريج، بدءاً بتلك

المعروف أنها تستند إلى أساس متين، ثم الانتقال بالتدريج إلى المؤسسات الأكثر اهتزازاً، وهي التي ربما كانت في حاجة إلى المساندة من الحكومة، أما فئة البنوك التي هي في حالة تصفية لأصولها، فلن يسمح لها تحت أي ظرف بمعاودة نشاطها. ومنح مشروع القانون أيضاً الاحتياطي الفيدرالي الحق في إصدار عملة إضافية ليست مغطاة بالذهب، وإنما بأصول بنكية. كما منح الحكومة الفيدرالية السلطة التي تمكنها من توجيه الاحتياطي الفيدرالي نحو تقديم دعمه للبنوك. وقد تم تدعيم التشريع بالتزام من الخزانة تجاه الفيدرالي، بأن الحكومة سوف تعوضه عن أي خسائر يتحملها؛ نتيجة إنقاذه النظام المصرفي وانتشاله من عثرته. وقد أرغمت تلك الحزمة غير المسبوقة من التدابير، الاحتياطي الفيدرالي على الوفاء ذاته؛ بوصفه مقرضاً أخيراً للنظام المصرفي. ولكن؛ لكي يُحقَّق ذلك، كانت الحكومة في واقع الأمر تقدم ضماناً ضمنياً بغطاء لودائع كل البنوك التي سُمح لها بإعادة فتح أبوابها.

كان التحول في رأي هاريسون أصعب كثيراً من أن يصدقه عقل، حتى إنه جعله غارقاً في دوامة من الشكوك؛ فمنذ أسبوع واحد فقط كان يتعامل ورئيساً يبدو عاجزاً عن اتخاذ أي إجراء، وعليه الآن أن يرضى برئيس على استعداد لتجربة أي شيء؛ بوصفه ربيباً لبنيامين سترونج، وكان هاريسون يؤمن بشدة بما أسماه "الفصل بين البنك المركزي والدولة"، وهو المعادل المالي للفصل بين السلطات في مجال السياسة. وكان من شأن التشريع الجديد، منح الرئيس سيطرة غير مسبوقة على الاحتياطي الفيدرالي. وكذلك كان مما تعلمه هاريسون طوال عمره، أن العملة لا بد أن تكون مغطاة إما بالذهب أو بأصول سائلة قابلة للتحويل بسهولة إلى نقد؛ وكان مما أقلقه: أن القانون الجديد قد توسع في فئة الأصول المادية التي يمكن الاحتياطي الفيدرالي الإقراض بضمانها، مرغماً إياه على طبع نقود، بضمان «كل شيء مهما كان تافهاً، حتى الأشياء النحاسية الموجودة في بنوك الريف العتيقة الطراز».[3] ولكن، حانت – على الأقل – نهاية الانجراف نحو الهاوية، وهناك شيء ما، يتم في نهاية الأمر.

وفي الساعة العاشرة من مساء يوم الأحد 12 آذار/ مارس، ألقى روزفلت أول خطاباته التي تشبه الثرثرة مع أهل المنزل، عبر الأثير:[4] «أصدقائي»... هكذا استهل كلمته بصوته الأرستقراطي... «أود التحدث إلى شعب الولايات المتحدة الأمريكية بضع دقائق حول الشؤون المصرفية... أريد أن أحكي لكم ما تم عمله خلال الأيام القليلة الماضية، والخطوات القادمة التي ستُجرى»؛ وبلغة بسيطة واضحة، شرح روزفلت لستين مليون نسمة، ممن ينصتون إليه داخل عدد لا حصر له من البيوت في أرجاء الأمة، الأمر قائلاً: «عندما تودعون المال في مصرف ما، فإن المصرف لا يضع المال في قبو أمين للودائع، وإنما يستثمر هذا المال؛ أي يجعله يعمل ويدور»، ثم أكمل يقول: «أعرف أنكم قلقون... ولكنني أستطيع أن أؤكد لكم، أصدقائي، أنه من الآمن لأموالكم أن تحفظ في مصرف أعيد فتحه من أن توضع أسفل المراتب». وفي اليوم اللاحق كتب الممثل الكوميدي ويل روجرز Will Rogers، في صحيفة نيويورك تايمز يقول: «لقد تناول رئيسنا موضوعاً جافاً وهو موضوع البنوك... جعل الكل يفهمه، حتى رجال البنوك أنفسهم!».[5]

ومع تأهب البنوك الأولى لفتح أبوابها يوم الاثنين 13 آذار/ مارس، لم يكن في استطاعة أحد التأكد مما سيحدث. كان كثيرون يخشون من أنه بعد التدابير التي اتخذت بتقييد إمكانية تحويل العملة إلى ذهب، قد يستمر الذعر، بل قد يتفاقم في واقع الأمر. و«لقد أغلقنا البنوك – على حد تعبير هاريسون – في خضم موجة عظيمة من الهرولة نحو البنوك، وعلى حد علمي سوف نعاود فتحها في ظل الظروف نفسها».[6]

وفي ذلك الصباح، اصطفت طوابير طويلة خارج البنوك التي أعيد فتح أبوابها. ولكن، بدلاً من أن يسحب الناس ودائعهم، بدأوا يعيدون أموالهم فيها، لقد صنعت توليفة عطلة البنوك وخطة الإنقاذ وحديث روزفلت المتمكّن – ولا توجد وسيلة لتمييز أيها كان أكثر أهمية من الآخر – من أكثر التحولات قوة في الشعور العام؛ ومثلما كانت

الحال في مناسبات مماثلة تولت فيها إدارات جديدة المسؤولية وسط أزمة، وأدخلت حزماً من السياسات الجديدة؛ ومثال ذلك: ألمانيا في تشرين الثاني/ نوفمبر عام 1923، عندما انتهى التضخم الكبير، أو فرنسا في تموز/ يوليو عام 1926، عندما ثبت بوانكاريه سعر الفرنك، فتم تبديل مشاعر الأمة بين عشية وضحاها.

وفي الخامس عشر من آذار/ مارس، عندما أعادت بورصة نيويورك فتح أبوابها بعد أن ظلت مغلقة عشرة أيام، قفز مؤشر داو بنسبة 15٪، وهي الخطوة الكبرى التي خطاها ذلك المؤشر في يوم واحد طوال تاريخه. وبانتهاء الأسبوع الأول، أعيد ما مجموعه مليار دولار نقداً - أي: نصف ما سُحب خلال الأسابيع الستة الماضية - إلى البنوك ثانية. وبحلول نهاية شهر آذار/ مارس، سُمح لثلثي عدد البنوك في البلاد؛ أي ما مجموعه اثنا عشر ألفاً، بمعاودة مزاولة النشاط، وانخفض حجم اكتناز العملة في أيدي الناس بمقدار 1.5 من مليارات الدولارات.

كانت تلك، بمنزلة غصة في حلق هوفر؛ فخطة إنقاذ البنوك التي قدمها روزفلت، وهو الرجل الذي كان محل كراهيته، والتي صاغها رجال هوفر على أساس مبادئ هو الذي طرحها من الأصل، أعادت في بحر أسبوع واحد الثقة التي غابت عن هوفر المسكين طوال السنوات الثلاث التي ظل يكافح فيها الكساد.

وقد كتب رايموند مولي بعدئذٍ عن ذلك الأسبوع قائلاً: «لقد تم إنقاذ النظام الرأسمالي في ثمانية أيام».[7] وكان محقاً جزئياً فقط؛ فخطة الإنقاذ، ربما تكون قد أنقذت النظام المصرفي، ولكنها أبقت مهمات دفع المصانع في طول البلاد وعرضها؛ لتعود إلى الإنتاج ثانية وإعادة المواطنين الأمريكيين البسطاء مرة أخرى إلى أعمالهم.

وعلى مدى الشهور الثلاثة اللاحقة - أي "الأيام المائة الأولى" المحتفى بها - قذف روزفلت الكونجرس والبلاد كلها بتشريع جديد؛ ففي العشرين من آذار/ مارس، وافق الكونجرس على قانون الاقتصاد، وهو الذي خفض رواتب الموظفين العموميين بنسبة

15٪، واقتطع نسبة 25٪ من ميزانيات الإدارات الحكومية، وخفض النفقات العامة بمقدار يقترب من مليار دولار. وبحلول نهاية شهر آذار/ مارس، وافق الكونجرس على إنشاء "فرق الصيانة المدنية"؛ كي توظف الشبان في مكافحة الفيضانات، والوقاية من الحرائق، وبناء الأسوار والطرق والجسور في المناطق الريفية. وفي منتصف أيار/ مايو، أُصدر قانون الإغاثة في حالات الطوارئ، وفي اليوم نفسه، أجاز الكونجرس قانون الإصلاح الزراعي الذي صيغت مواده، بحيث تدفع أسعار الحاصلات الزراعية نحو الصعود، بالسيطرة على الإنتاج والحد من عدد الأفدنة التي يمتلكها كل فرد (الإقطاع). وأقيمت هيئة تنيسي فالي؛ بهدف بناء السدود وإنشاء محطات قوى كهربائية عامة، وتم تصديق قانون تعافي الصناعة الوطنية في منتصف حزيران/ يونيو؛ للسماح بتثبيت الأسعار. كما أجاز القانون أيضاً، إنفاق 3.5 من مليارات الدولارات في برامج الأعمال العامة. وعمل قانون جلاس – ستيجال Glass-Steagal، وهو الذي صُدِّق أيضاً، في منتصف حزيران/ يونيو، على الفصل بين البنوك التجارية والأخرى الاستثمارية، وضمن الودائع البنكية بحد أقصى، هو 2500 دولار، على حين وضعت لجنة تقصي الحقائق في قانون الأوراق المالية، مواد تشترط الإفصاح؛ للسيطرة على إصدار أوراق مالية جديدة.

لقد كانت سلسلة الإجراءات، خليطاً غريباً من الخطوات ذات المقاصد الطيبة نحو الإصلاح الاجتماعي، عبر: برامج غير مكتملة للتخطيط الصناعي شبه الاشتراكي، ولوائح منظمة لحماية المستهلكين، وبرامج رخاء لمساعدة أولئك الأكثر تضرراً من غيرهم، ودعم حكومي لتكوين اتحادات للمنتجين الصناعيين، ورواتب أعلى لبعضهم، ورواتب أقل لبعضهم الآخر، وضخ الأموال من الحكومة لإنعاش الاقتصاد وتخفيض البطالة أولاً، وتحفيز الاقتصاد العام ثانياً؛ عناصر قليلة كانت نتاج تفكير متأنٍ، وبعضها كان متضارباً، وأجزاء كبرى كانت غير مجدية. وبرغم أن تشريعات كثيرة أُثني عليها ثناءً عظيماً؛ فقد كان الهدف الأصلي منها: الارتقاء بالعدالة الاجتماعية، وتحقيق النزر اليسير من الأمان الاقتصادي لأناس لم يكونوا يملكون أي قدر منه، ولم يكن فيها كثير مما يتعلق

بتقوية الاقتصاد، غير أنه وسط كل هذا الخليط المتنافر من الحزم الإجرائية، كانت هناك خطوة واحدة تمت بتعديل أجري آخر لحظة على قانون الإصلاح الزراعي، وهي التي حققت نجاحاً فاق أكثر التوقعات جموحاً في دفع عجلة الاقتصاد ثانية؛ كانت تلك الخطوة هي التخلي مؤقتاً عن معيار الذهب وتخفيض قيمة الدولار.

لقد حُقق إنقاذ البنوك من خلال إحدى أعجب الشراكات في تاريخ صناعة السياسات الاقتصادية، بين وزير خزانة ينتمي إلى الحزب الديمقراطي وسلفه الجمهوري؛ لقد تضمن تخفيض قيمة العملة إحدى أغرب المواجهات في ذلك التاريخ. وعلى أحد الجانبين، وقف صفوة المستشارين الاقتصاديين الرئاسيين؛ وهم مجموعة من ألمع الشبان وأكثرهم ذكاءً - ومعظمهم حديث العهد بالعمل لدى الحكومة - ورجال "العملة الصعبة"، حسبما أطلق عليهم إجمالاً في الصحافة. وفي الخزانة كان السكرتير المساعد لوودن، وهو المتأنق ابن المدينة البالغ من العمر أربعين عاماً دين أتشيسون Dean Acheson، ابن قس كونكتيكت البروتستانتي، خريج جروتون، وييل، وكلية حقوق هارفارد، وربيب فليكس فرانكفورتر Felix Frankfurter، وكاتب العدل لويس برانديز Louis Brandeis، بالمحكمة العليا. وبرغم ضآلة معلوماته عن الاقتصاد، فقد كان أتشيسون - الذي جعله شاربه المقصوص قصة الكولونيل البريطاني، وحلله الصوفية التفصيل، أشبه بمحافظ عجوز - يتحلى بسمعة طيبة؛ بصفته محامي شركات متميزاً؛ رجلاً عملياً براجماتياً ذا ذهن حاد وموهبة في صوغ حلول للمشكلات المعقدة.

وكان مستشار الرئيس لشؤون النقد جيمس واربورج البالغ من العمر سبعة وثلاثين عاماً، ابن بول واربورج، وهو أبو نظام الاحتياطي الفيدرالي. وبعد تخرجه في هارفارد، التحق واربورج اللطيف بوظيفة بنكية ممتازة، وصار أصغر مدير عام تنفيذي في وول ستريت، وفي الوقت نفسه كان يجد وقتاً لنشر أشعاره في مجلة أتلانتك منثلي Atlantic Monthly، ويكتب أغنيات لفرقة موسيقية في برودواي، فاين آند داندي Fine and Dandy. وقد كان رفض وظيفة أتشيسون سكرتيراً مساعداً للخزانة، مفضلاً عليها ممارسة

نفوذه مستشاراً من دون أجر ومن دون مسمى وظيفي رسمي للرئيس، وكان يحلو له مناداته «بخروف وول ستريت الأبيض».[8]

وأخيراً، كان أصعبهم مراساً مدير الموازنة البالغ من العمر ثمانية وثلاثين عاماً، لويس دبليو. دوجلاس Lewis W. Douglas، سليل عائلة من أريزونا، تعمل في مجال المناجم والتعدين، وكان يعمل مدرساً في أمهيرست، ومنذ عام 1927، انتخب نائباً بالكونجرس؛ حيث كان في طليعة من اهتموا بقضية اقتصاد الحكومة والموازنات المتزنة في أثناء فترة الكساد.

وكان لا بد أن يكون المتحدث الرسمي باسم وول ستريت، رئيس مجلس الاحتياطي الفيدرالي، يوجين ماير Eugene Meyer، ولكنه وجد نفسه غير متعاطف على الإطلاق والإدارة الجديدة، فتقدم باستقالته في نهاية آذار/ مارس؛ ونتيجة لذلك، لعب هاريسون رئيس فيدرالي نيويورك، دور الوسيط الأول بين رجال البنوك والبيت الأبيض.

كان كل مستشاري الرئيس روزفلت؛ ومنهم: هاريسون، يعتقدون بأنهم بعد أن أرسوا دعائم استقرار النظام المصرفي، صار في إمكانهم الاعتماد على الروافع التقليدية – التوسع في الائتمان، وإجراء عمليات السوق المفتوحة – لدفع عجلة الاقتصاد ثانية. والأهم من هذا كله، أنه ما من أحد منهم أمكنه أن يرى أي مسوغ للانفصال عن معيار الذهب.

وكان في مواجهة هذه المجموعة من خبراء الاقتصاد، رجل واحد، يقف في خندق وحده، وهو الرئيس نفسه. ولم يدّعِ روزفلت يوماً أنه مُلِم تمام الإلمام بأدق تفصيلات الشؤون المالية الدولية؛ ولكنه على العكس من تشرتشل، رفض أن يسمح لنفسه بالخوف ولو للحظة من فنيات الموضوع، وعندما كان أحد مستشاريه يخبره باستحالة شيء ما، كان يرد عليه بقوله: «كلام فارغ!».[9] كان يعالج الموضوع بنوع من اللامبالاة التي كان

مستشاروه الاقتصاديون يرونها أمراً مثيراً للأعصاب، ولكنها مع ذلك كانت تتيح له الدخول مباشرةً في صلب الموضوع وتجاوز تعقيداته المتشابكة.

كانت وجهة نظره ببساطة، أنه لما كان الكساد مرتبطاً بهبوط الأسعار، فإن التعافي من الأزمة يكون مرهوناً ببدء ارتفاع الأسعار.[10] وعبثاً حاول مستشاروه أن يشرحوا له أنه يفهم علاقة السببية بصورة عكسية؛ أي أن ارتفاع الأسعار يأتي نتيجة للتعافي من الكساد؛ ولا يكون سبباً له، وهم أنفسهم لم يكونوا على صواب تماماً؛ ففي الاقتصاد، يكون كل شيء مرتبطاً ببعضه بعضاً؛ وغالباً ما يصعب إيجاد فاصل واضح بين السبب والنتيجة. صحيح أنه في المراحل الأولى من الكساد، دفع الانهيار في النشاط الاقتصادي الأسعار نحو الهبوط؛ ولكن إثرَ تحرك عجلة الاقتصاد، أوجدت الأسعار الهابطة ديناميتها الخاصة بها. وبرفع التكلفة الفعلية للاقتراض، أحبط الأمر ذاته الاستثمار؛ ومن ثم دفع النشاط الاقتصادي نحو مزيد من الوهن؛ فالنتيجة صارت سبباً؛ والسبب صار نتيجة. ولم يكن روزفلت قادراً على التعبير عن جميع الروابط بوضوح تام، ولكنه كان يملك فهماً غريزياً يدله على أن مفتاح النجاح في عكس اتجاه عملية الانكماش، وراح يصر على أن حل الكساد، يكون في جعل الأسعار تتجه لأعلى.

وظلت مشكلة البيضة أو الدجاجة قائمة؛ فكيف يمكن رفع الأسعار من دون انتظار انتعاش الاقتصاد أولاً؟ قبل ذلك ببضع سنوات؛ أي عندما احتاج روزفلت إلى العون بخصوص أشجار ضيعته في هايد بارك، عرّفه جاره وصديقه في منطقة هدسون فالي Hudson Valley، هنري مورجنثاو Henry Morgenthau، إلى الاقتصادي الغامض البالغ من العمر تسعة وخمسين عاماً، جورج وارين، أستاذ إدارة المزارع في جامعة كورنيل، وهو الذي كان مورجنثاو من تلامذته أيام كان طالباً في الجامعة.

لم يكن الأستاذ الجامعي القصير القامة، والمكتنز البدن، بنظارته السميكة ذات المظهر الوقور، وسلوكه الجاد الأشبه بسلوك جماعة الكويكر، وحزمة أقلام الرصاص المطلة من

جيبه العلوي، يمتلك أي أطيان يمكن المرء أن يربط بينها وبين كونه خبيراً في الزراعة؛ فقد نشأ في حقيقة الأمر عاملاً في رعي الأغنام في إحدى مزارع نبراسكا، وكان مايزال مرتبطاً بالأرض بجذور قوية من خلال مزرعة مساحتها خمسمائة فدان تقع خارج مدينة إيثاكا، بنيويورك؛ حيث كان يزرع المحاصيل التي تحقق عائدات نقدية، ويربي قطيعاً ضخماً من أبقار الهولشتاين. وكان قد نشر مجموعة متنوعة من المؤلفات والكتيبات في مجال الزراعة؛ من بينها: دراسة علمية تخصصية بعنوان الفصفصة النباتية alfalfa، وأخرى بعنوان دراسة مسحية لبساتين التفاح في مقاطعتي وين وأورليانز، بولاية نيويورك، وكانت هذه المجموعة بمنزلة توثيق علمي مستفيض للتقنيات المتنوعة في زراعة التفاح في أنحاء ولاية نيويورك، أثبت فيها أن أفضل أنواع السماد هو السماد العضوي المنتج من الروث؛ وكان هناك، مرجع قياسي، هو: مزارع الألبان؛ ومؤلفان بحثيان مبدعان، هما: عناصر الزراعة، وإدارة المزرعة. كما صمم كذلك نظاماً لحث الدجاج على وضع المزيد من البيض، أما عمله في التدريس، فكان معروفاً عنه رفضه للنظريات، وكان يصر على اصطحاب طلبته إلى المزارع. وكانت عظاته الأخلاقية الطريفة التي يلقيها على طلبته خلال تلك الزيارات، تتحول إلى جزء من فولكلور جامعة كورنيل: «إنك تطلي سقف الجرن كي تصونه، وتطلي المنزل كي تبيعه، وتطلي جدران الجرن كي تنظر إليه»،[11] برغم أن أيّاً من طلابه لم يكن على يقين من المعنى الذي يقصده من ورائها.

وفي خلال سنوات العشرينيات، استمرت أسعار الحاصلات الزراعية في الهبوط، وقضى هذا الخبير في الأبقار والأشجار والدجاج أيضاً، عقداً من الزمان في إجراء الأبحاث حول العوامل المحددة لاتجاهات أسعار السلع صعوداً وهبوطاً. وفي عام 1932، نشر مع زملائه بحثاً أجروه في دراسة متخصصة مستفيضة، بعنوان أسعار الجملة على امتداد 213 عاماً: من عام 1720، إلى عام 1932، أثارت كثيراً من الجدل؛ ما دعاه إلى نشرها في كتاب عام 1933. كان وارين قادراً في هذه الدراسة، على توثيق مدى ارتباط الاتجاهات في أسعار السلع القوي بعملية التوازن بين المعروض من الذهب على مستوى العالم وبين الطلب عليه.

وعندما ظهرت اكتشافات هائلة للذهب ووصلت إلى السوق العالمية، بحيث فاق العرض الطلب، اتجهت أسعار السلع نحو الارتفاع. وعلى النقيض من ذلك، عندما تأخر العرض عن الطلب، ظهرت معالم ذلك جلية في انخفاض أسعار السلع؛ وكان من السهل توجيه انتقادات لبعض التفصيلات الواردة في البحث؛ فعلاقة الارتباط لم تكن تامة؛ بسبب وجود عوامل أخرى، ولاسيما الحروب التي كانت تتدخل لتشوش الارتباط. ومع ذلك، كان من الصعب مجادلة الاستنتاج العام؛ وفي ظل معيار الذهب، كان من المفترض أن يكون هناك ارتباط مباشر بين الائتمان المصرفي واحتياطيات الذهب؛ ومن هنا، فإنه عندما يصبح الذهب متوافراً بكثرة، يحذو الائتمان حذوه؛ وهو ما يسبب ارتفاع الأسعار.

غير أن استنتاجات وارين في مجال السياسة كانت هي التي أحدثت أكبر قدر من الجدل؛ فلو أن أسعار السلع كانت تهبط؛ بسبب أزمة نقص الذهب، على حد زعمه، فإن من بين الأساليب الواجب اتباعها لرفعها، أن نرفع سعر الذهب، أو - بعبارة أخرى - أن نخفض قيمة الدولار. إن زيادةً بنسبة 50٪ في سعر السبيكة لا تختلف في تأثيرها عن الكشف المفاجئ عن كمية أخرى من المعدن النفيس تقدر بـ 50٪ من كميته الحالية. فكلا الأمرين يحقق قيمة عليا للذهب داخل النظام الائتماني، وكلاهما - من ثم - ينشط أسعار السلع، ويدفعها نحو مزيد من الصعود.

لقد بدا الأمر بسيطاً، غير أن الحديث عن تخفيض قيمة العملة، في نظر معظم مستشاري روزفلت الاقتصاديين، كان بمنزلة هرطقة صريحة، أو ارتكاب أبشع أنواع الإلحاد! فما الفرق بين هذا وبين الانتقاص من حجم العملات المعدنية ومن قيمة المعادن التي تحتويها، وهو الأسلوب الذي كان ملوك العصور الوسطى المفلسون ينتهجونه؟ لم يكن لدى الولايات المتحدة - مع تمتعها باحتياطيات هائلة من الذهب - ما يسوغ لجوءها إلى هذا التحايل على العملة، وهو الذي يمكنه أن يهدد الثقة في الموقف الائتماني لحكومة الولايات المتحدة، بل يُعرِّض الاقتصاد للخطر، بدلاً من أن ينعشه.

وفي خلال الأسابيع القليلة الأولى من عمر الإدارة الأمريكية، وإثرَ الإعلان عن تعليق عمليات تصدير الذهب في اليوم الأول لتولي روزفلت الحكم، ظل موقف العملة غامضاً غير محدد. وقد حاول الوزير وودن، بثّ الطمأنينة لدى الجميع بأن الولايات المتحدة لم تتخلَّ عن معيار الذهب، غير أن الرئيس لم يكن يتمتع بهذا القدر من الوضوح؛ ففي مؤتمره الصحفي الأول، في الثامن من آذار/ مارس، مازح المراسلين قائلاً: «إذا لم يطرح أحد علي سؤالاً حول احتمال تخلينا عن معيار الذهب أو أساس الذهب، فالأمر سيكون على ما يرام؛ لأنه لا أحد يعلم على وجه اليقين ما أساس الذهب؟ أو ما معياره؟».[12]

وفي مساء 18 نيسان/ إبريل، جمع روزفلت مستشاريه الاقتصاديين في الغرفة الحمراء بالبيت الأبيض؛ لمناقشة الاستعدادات للمؤتمر الاقتصادي العالمي المزمع عقده في لندن. استدار روزفلت في عفوية تجاه مساعديه وهو يكتم ضحكة، ثم قال: «هنئوني. لقد تركنا معيار الذهب». وبعد أن عرض عليهم تعديل توماس على قانون الإصلاح الزراعي، وهو الذي منح الرئيس السلطة؛ لكي يخفض قيمة الدولار مقابل الذهب بنسبة تصل إلى 50٪، وأن يصدر 3 مليارات دولار في صورة أوراق بنكنوت من دون غطاء ذهبي، أعلن لهم موافقته على تأييد هذا الإجراء.

ويحكي رايموند مولي بعد ذلك متذكراً ذلك اليوم فيقول: «في لحظة ساد الهرج والمرج أرجاء القاعة. بدا هربرت فايس Herbert Feis، وهو المستشار الاقتصادي لوزارة الخارجية، كما لو كان على وشك التقيؤ، أما واربورج ودوجلاس فقد أصيبا بالفزع حتى إنهما شرعا في مجادلة الرئيس، معنفين إياه كما لو كان «تلميذاً بليداً سيِّئ السلوك». وأعلن واربورج أن التشريع «يتصف بالجنون المطلق وبانعدام المسؤولية»؛ ومن شأنه أن يؤدي إلى «تضخم لا يمكن السيطرة عليه، وإلى درجة مطلقة من الفوضى»؛ وكعادة روزفلت، ظل محتفظاً برباطة جأشه؛ إذ مازحهم بشكل طبيعي، مصراً على أن التخلي عن الغطاء الذهبي،

هو أفضل أسلوب نحو رفع الأسعار، وأنهم ما لم يفعلوا شيئاً؛ لعلاج حالة الانكماش، فإن الكونجرس سوف يتولى مقاليد الأمور.

استمر النقاش حتى منتصف الليل، وبينما كانوا يغادرون القاعة، أعرب أفراد مجموعة المساعدين – واربورج، ودوجلاس، ومولي، ووليم بوليت، وهو مساعد خاص لوزير الخارجية – بعد أن عُرض عليهم للتو ما عده كثير منهم، أكثر الخطى التي اتخذت شؤماً منذ زمن الحرب، عن عدم قدرتهم على النوم، وواصلوا النقاش في غرفة مولي بالفندق. ظلوا يتحدثون طوال نصف هذه الليلة، محللين أثر هذا الإجراء في مصداقية برنامج "الصفقة الجديدة" بأسره، وفي قيمة الدولار، وفي تدفقات رؤوس الأموال، وفي العلاقات بالبلدان الأخرى. وأخيراً، أعلن دوجلاس قائلاً: «حسناً، هذه هي نهاية الحضارة الغربية!». [13]

أحدث قرار روزفلت بفصل الدولار عن الذهب، هزة كبيرة في عالم المال؛ فالناس في معظمهم؛ لم يكن في مقدورهم فهم السبب الذي يدفع الدولة التي تملك أكبر احتياطيات من الذهب في العالم إلى تخفيض قيمة عملتها. لقد بدا الأمر انحرافاً بالغاً عن الطريق القويمة. ونعى رجال البنوك الساخطون، فقدان الركيزة الوحيدة التي كان في استطاعتها المحافظة على نزاهة الحكومة، أما برنارد باروخ، رجل المال البارز، فقد مضى في نقده إلى ما هو أبعد قليلاً عندما قال: إنها خطوة «لا يمكن الدفاع عنها إلا في ظل حكم الغوغاء. ربما لا تعلم البلاد هذا بعد، ولكنني أعتقد بأننا ربما نجد أنفسنا نواجه ثورة أشد هولاً من الثورة الفرنسية». [14]

غير أنه خلال الأيام التي أعقبت قرار روزفلت، ومع هبوط سعر الدولار أمام الذهب، ارتفعت أسعار الأسهم في البورصة بنسبة كبيرة بلغت 15٪. وقد منحت أسواق المال تلك الخطوة تأييدها الغامر، كما أن رجال المصارف التابعة لمورجان، ممن كانوا يعرفون منذ وقت طويل، أنهم من أبرز المدافعين المتشددين عن معيار الذهب، لم يستطيعوا

مقاومة الرغبة في التشجيع والتهليل. وقد كتب راسل ليفينجويل إلى الرئيس يقول: «لقد أنقذ الإجراء الذي اتخذتموه بالتخلي عن معيار الذهب البلاد من الانهيار التام».[15]

لقد قدم فصل الدولار عن الذهب دفعة إضافية للتغير الجذري الذي طرأ على مشاعر الناس، وهو التغير الذي كان قد بدأ بخطة إنقاذ البنوك، وهي التي شملت جميع أنحاء الاقتصاد طوال فصل الربيع.[16] وقام هاريسون؛ وقد استحثه على التصرف، التهديد بأن الحكومة، ربما تصدر عملة غير مغطاة، بضخ نحو 400 مليون دولار في النظام المصرفي خلال الشهور الستة اللاحقة. وكان في اجتماع الثقة المتجددة في البنوك، مع عودة نشاط مجلس الاحتياطي الفيدرالي بعمل فدائي، وكذلك الحكومة التي بدت عازمة على توجيه الأسعار نحو الصعود؛ ما يكفل كسر الحاجز النفسي للانكماش الاقتصادي، وهو التغير الذي انعكس على معظم المؤشرات. وخلال الشهور الثلاثة اللاحقة، قفزت أسعار الجملة إلى الأعلى بنسبة 45٪، كما تضاعفت أسعار الأسهم. ومع ارتفاع الأسعار، تهاوت التكلفة الفعلية لاقتراض المال. وارتفعت أرقام الطلبيات الجديدة للآلات اللازمة للصناعات الثقيلة بنسبة 100٪، وتضاعفت مبيعات السيارات، وارتفع إجمالي الإنتاج الصناعي بنسبة 50٪.

وإذا كان قرار الانفصال عن الذهب قد أحدث انقساماً في المجتمع المصرفي للولايات المتحدة، فإنه وحّد رجال المصارف الأوروبيين؛ ما أثار ملاحظة ساخرة أخرى من ويل روجرز: كان من الواضح أن هذا هو أفضل شيء يمكن عمله؛ مادامت بريطانيا وفرنسا تعارضانه.

وبعد أن فُصل الجنيه بطريقة تنطوي على مهانة بالغة عن الذهب، بدا مونتاجو نورمان كمن ضل طريقه؛ فلقد وجد نفسه يسير في طريق من دون أي من تلك اللافتات الإرشادية المألوفة لديه، لقد ضاعت كل معتقداته اليقينية القديمة. وحسبما اعترف في كلمته السنوية التي ألقاها في مينشن هاوس في تشرين الأول/ أكتوبر عام 1932: فإن «الصعوبات كانت هائلة، والقوى غير محدودة، والسوابق غائبة تماماً، حتى إنني أتعامل

والموضوع كله بجهل... إنه أمر جد جليل بالنسبة إلي، وسوف أعترف أن الطريق في تلك اللحظة غير واضحة أمامي». [17]

وعلى الرغم من أن الصحافة ظلت مستمرة في الافتتان به بصورة غريبة، فإن نبرة تغطيتها لأنبائه قد تغيرت، ولقد صارت الآن تكتسي بلمحة من السخرية. عندما زار الولايات المتحدة في آب/ أغسطس عام 1932، وصفته مجلة تايم بأنه رجل مهذب وسيم، ذو لحية تشبه لحية الثعلب، يرتدي قبعة سوداء مترهلة، وأسلوبه غامض يشبه أسلوب «المتآمر الرئيسي في أوبرا إيطالية». [18] وقد وبخته النيويورك تايمز على «ولعه بالمجيء والذهاب الغامضين، وقبوله حمل الاسم المستعار البروفيسور كلارنس سكينر Professor Clarence Skiner؛ لإخفاء هويته في أثناء ما يدعي أنه عطلة عادية فقط»، و«تظاهره بدور رجل الغموض العالمي». [19]

وعندما، تخلى عن الاسم المستعار خلال زيارته للولايات المتحدة في العام اللاحق، لم تستطع صحيفة نيويورك بوست، أن تمنع نفسها من إطلاق مزحة طريفة:

قوموا بنفي المفسد:

لدينا أمر نأخذه على مونتاجو نورمان، محافظ بنك إنجلترا المركزي. لقد استمتع بكرم الضيافة في أمريكا في مواسم الصيف مرات عدة، وقدمت زياراته للصحافة مادة صحفية خلال فترات الركود؛ لا لأن الجمهور الأمريكي مهتم ببنك إنجلترا المركزي، ولكن لأن السيد نورمان واتته فكرة نيرة؛ وهي السفر متخفياً تحت اسم "البروفيسور سكينر".

إن السيد نورمان، محافظ بنك إنجلترا المركزي، يستحق أن تكتب عنه فقرة. ولكن السيد نورمان، محافظ بنك إنجلترا المركزي، عندما يسافر متخذاً اسم البروفيسور سكينر، يصبح مادة صحفية دسمة؛ فهذا الأمر يوحي بوجود مؤامرة. لقد أثار هذا لدى الناس ذكريات الجمعيات السرية الدولية...

إننـا نعـدّ "مونتـاجو سي. نورمـان، وهـو يحـل ضـيفاً عـلى نيويـورك حـاملاً اسـمه الحقيقي"، بمنزلة تهديد للمؤسسة الأمريكية الوطيدة الأركان... فكم من الوقت سيتعين علينا أن نستمر في معاناة مكايد رجال المصارف الدوليين!؟.[20]

وعلى الرغم من أن نورمان لم يعد يسيطر على الساحة المالية الدولية، فإن زمـلاءه في معظمهم أبدوا ملاحظاتهم حول مدى السهولة التـي صـاروا يتعـاملون بهـا وإيـاه؛ وقـد كُشف السبب في العشـرين من كانون الثاني/ يناير عـام 1933؛ حيـث أماطـت الـصحافة اللثام عن تقدمه إلى مكتب سجل مـدني تشيلـسي بطلـب تـصريح بـالزواج. وفي اليـوم اللاحق – ولشد ما كان ذهول لندن بأسرها! – عندما تزوج وهو في سن الحادية والستين، من ابنة الثالثة والثلاثين بريسيلا وورسـثورن Priscilla Worsthorne. كانـت العـروس التي تنتمي إلى عائلة أرستقراطية قديمة من الروم الكاثوليـك، قـد سـبق لهـا الـزواج مـن مهاجر بلجيكي ثري وكسول هو ألكـساندر كـوخ دي جورييـند Alexander Koch de Gooreynd، الذي اتخذ لنفسه لقباً إنجليزياً هو وورثـورن، ورزقـا بولـدين لكـنهما طلقـا الآن. كان نورمان يأمل في حفل زواج صغير يُقصر على المقربين فحـسب، ولكـن مكتـب سجل تشـيلسي ازدحم بالمراسلين؛ حتى إن العروسين اضطرا إلى الهرب من الباب الخلفي مروراً بأحد ملاجئ الفقراء. وفي وقت متأخر من بعد ظهيرة اليوم نفسه، هربا من ثـورب لودج، بتسلق السور الخلفي للحديقة؛ لكي يتفاديا صحفيي الفضائح "باباراتزي".

وفي الأسبوع نفسه الذي اتخذ فيه روزفلت قراراً بفصل الدولار عـن الـذهب، كـان نورمان بعيداً في البحر الأبيض المتوسط، يستمتع بشهر عـسل مؤجـل. ولـدى عودتـه إلى لندن في الأسبوع اللاحق، لم يتمكن أحد من إبلاغه بما يحدث، وحتى هاريسون لم يـتمكن إلا من إخبار نورمان هاتفياً بأنه بوغت تماماً بعملية تخفـيض قيمـة الـدولار. وهـو نفـسه اضطر إلى الاعتماد على الصحف للحصول على معلومات عن سياسة العملة، وهـي التـي كانت على حد علمه، تقرر من خلال «نـزوات»[21] مجموعـة الخـبراء الموجـودين في البيـت الأبيض. ولما كانت يد الرئيس، هي التي تمسك بعصا التحكم، فإن المجلس الفيدرالي صار

الآن «في ظلام دامس، إزاء ما يختص بكنه سياستنا أو بما ستسير عليه».[22] وفي هذه الأثناء، كان ماير قد استقال من المجلس الفيدرالي، الذي صار الآن يؤدي مهماته بصعوبة، وكان آل مورجان يؤيدون السياسة التضخمية للرئيس.

وقد كان من الصعب على نورمان أن يعرف الأسلوب الصحيح للرد؛ فبقدر ما تطلع طويلاً إلى أن يقف على أمور يقينية بشأن معيار الذهب، كان عليه أن يقر بأن التخلي عنه حقق النجاح مع بريطانيا. وقد حققت البلاد استفادة هائلة من الهبوط في سعر الجنيه بنسبة 30٪، ولقد عزلت العملة الهابطة الاقتصاد المحلي عن الفوضى العالمية التي عمت أواخر عام 1931، وعام 1932؛ فعلى حين هبطت الأسعار في أنحاء العالم الأخرى بنسبة 10٪ خلال عام 1932، فإنها في بريطانيا ارتفعت في حقيقة الأمر، بمقدار نقطتين مئويتين. زد على ذلك أنه إثر التخلص من الاضطرار إلى الإبقاء على ارتباط الجنيه بالذهب، صار نورمان قادراً على تخفيض أسعار الفائدة بنسبة 2٪؛ فكان اجتماع نهاية الانكماش، مع وجود نقد رخيص على أرض الوطن، وانخفاض قيمة الجنيه في الخارج؛ ما جعل البضائع البريطانية ذات أسعار منافسة في أسواق العالم؛ سبباً في حدوث انتعاش اقتصادي؛ وهكذا، صارت بريطانيا أول بلد كبير ينهض من كبوة الكساد.

إلا أن نورمان مع ذلك وضع خطاً فاصلاً بين موقف بريطانيا التي أرغمت على ترك معيار الذهب؛ بسبب وضعها الدولي الواهن، والولايات المتحدة التي كان في استطاعتها باستخدام احتياطياتها الهائلة من السبائك الذهبية، أن تلعب دور الزعامة في اقتصاد العالم. وقد خشي نورمان من أن تكون الولايات المتحدة الآن تسعى للتخلي عن هذا المركز، ومن أن تخفيض قيمة الدولار قد يكون أولى الخطوات الافتراسية في حرب عملة شاملة تسعى فيها البلدان لإضعاف أسعار صرف عملاتها؛ لسرقة الأسواق من بعضها بعضاً، ومن أن العالم ربما كان في صدد الدخول في حقبة فوضى نقدية.

وفي الوقت الذي كان فيه نورمان قلقاً بشأن المعنى المحتمل بالنسبة إلى بريطانيا من وراء خطوة الدولار، كان – على الأقل – يشارك روزفلت في اعتقاده بأن الأسعار الهابطة؛

كانت هي السبب وراء حالة الكساد، أما كليمنت موريه، محافظ بنك فرنسا المركزي، فكان يرى العالم من منظور مختلف تماماً؛ فبالنسبة إلى فرنسا، وهي القوة الكبرى الأخيرة التي ماتزال متشبثة بالذهب، كان الهبوط في سعر الدولار يمثل كارثة؛ فعندما خفضت فرنسا سعر الفرنك خلال العشرينيات؛ ومن ثم هددت منافسيها في الأسواق العالمية بتخفيض أسعار سلعها مقارنة إلى أسعار سلعهم، تمكنت فرنسا بذلك من تجنب الانهيار الذي أصاب اقتصاد العالم عامي 1929 و1930. والآن انقلبت الطاولة عليها. لقد أُضيرت بشدة، عندما خرج الجنيه الإسترليني متجاوزاً معيار الذهب عام 1931؛ وسبب تخفيض قيمة الدولار مزيداً من التعقيد للمشكلة. والآن، تخاطر فرنسا بأن تبقى عالقة وحدها لتصبح المنتج الأعلى تكلفة من بين جميع القوى الكبرى على مستوى العالم.

بيد أن موريه رفض قبول وجهة النظر القائلة: إن الحل يكمن في ضخ المزيد من الأموال في المنظومة؛ فبالنسبة إليه كان منشأ المشكلات الاقتصادية التي يعانيها العالم هو الافتقار إلى الثقة، وهو ما حدث تحديداً؛ بسبب الإفراط المبالغ فيه في التجريب بالنقد. وكان مسؤولو النقد الفرنسيون؛ لكونهم أضيروا بشدة من خلال تجربتهم التي مروا بها في بدايات العشرينيات، يؤمنون بكل حماسة ودوجماتية من التائبين عن معاقرة الخمر، بأن الطريق نحو التعافي من الأزمة، هي بعودة عامة إلى معيار الذهب. وفي حالة موريه، لم يكن تزمته في المسائل الاقتصادية؛ مرجعه نظريات خالصة فحسب؛ فقد كانت تلك شيمته في حياته الخاصة؛ فبعد عمله مدة خمسة وعشرين عاماً في وظيفته مسؤولاً في وزارة المالية، اعتاد العيش بصورة متواضعة؛ حتى إنه خلال السنوات التي مرت منذ عُيِّن محافظاً لبنك فرنسا المركزي، انتهى به الأمر إلى ادخار 85٪ من راتبه السنوي البالغ 20 ألف دولار. وقد استثمر كل تلك المبالغ في سندات الذهب الفرنسية.[23]

لقد جاء قرار روزفلت بتخفيض قيمة العملة قبل انعقاد المؤتمر الاقتصادي العالمي بأسابيع قليلة، وهو ذلك المؤتمر الذي ظل العالم يعد له منذ فترة طويلة، وكان مقرراً

افتتاحه في لندن. وظهرت فكرة المؤتمر أصلاً، خلال فترة حكم هوفر، وهو الذي كان يظن؛ بدافع من إيمانه بأن الكساد نبع في الأساس من مشكلات دولية، أن المؤتمر الدولي قد يكون هو الحل. وقد برهن مؤتمر لندن - في واقع الأمر - أنه أكذوبة كبرى، وكان آخر سلسلة طويلة من مؤتمرات قمة كارثية بُدئت في باريس عام 1919.

بدأ المؤتمر باللغط المعتاد حول جدول الأعمال؛ فقد أراد البريطانيون أن يتحدثوا عن ديون الحرب، أما رفض الأمريكان؛ فربما كان بدافع من مبدأ أنه لا يمكن إرغام أحد على تقديم تنازلات بشأن شيء لن يناقشه؛ فهذا التكتيك لا يفلح في تحصيل الديون. وكانت فرنسا قد امتنعت بالفعل عن سداد ديونها الخاصة بالحرب، على حين تعتزم بريطانيا سداد مبلغ رمزي في حزيران/ يونيو من ذلك العام؛ أي في منتصف فترة انعقاد المؤتمر، ثم تمتنع بعد ذلك عن السداد هي أيضاً. وكان البلد الوحيد الذي سدد كل مديونياته في آخر المطاف هو فنلندة.

وبعد انفصال الولايات المتحدة عن الذهب، كان الشيء الوحيد الذي يود الجميع - باستثناء الأمريكان - الحديث عنه هو تثبيت أسعار العملات، وكيفية منع الدولار من الهبوط إلى قيمة شديدة التدني. وخلال الأسابيع السابقة على الاجتماع، ومع توافد الزعماء الأجانب واحداً تلو الآخر للمرور بواشنطن؛ استعداداً للمؤتمر، كان روزفلت كعادته كتوماً. وجاءت الوفود الزائرة جميعاً يصاحبها انطباع بأن الرئيس كان منفتحاً تجاه ترتيب ما يهدف إلى تثبيت سعر الدولار؛ حتى إن مستشاريه الماليين توصلوا إلى ذلك الاستنتاج. وكانت المشكلة أن روزفلت، وهو الذي لم يكن يهوى المواجهات الصريحة، بارعاً في فن التظاهر بالموافقة على ما يقوله مُحدِّثه أيّاً كان في الوقت الذي يحتفظ فيه بأوراقه ولا يكشفها أبداً. ولم يكن هذا من قبيل الخداع منه، قدر ما كان يعود إلى أنه لما يكن قد قرر بعد ماذا سيفعل.

ولا بد أن موقف الرئيس الحقيقي تجاه المؤتمر، كان واضحاً من اختياره لأعضاء الوفد الأمريكي؛ ولو بالمعايير الضيقة للكونجرس، في أنهم كانوا غير مؤهلين على المستوى

الشخصي لتمثيل بلادهم في مؤتمر دولي. كان قائد الفريق وزير الخارجية كوردل هل، يصحبه جيمس إم. كوكس James M. Cox، حاكم أوهايو الأسبق، والسيناتور جيمس كازنز James Couzens عن ميشيجان، وهو من المنادين البارزين بمبدأ حماية الصناعة الوطنية، والسيناتور كي بيتمان عن نيفادا، وهو من المؤمنين منذ زمن بعيد بالتضخم، إضافة إلى أنه نصير إعادة الفضة غطاءً نقدياً، ورالف دبليو موريسون Ralph W. Morrison عن تكساس، وهو شخص عظيم الشأن في الشؤون المالية بالحزب الديمقراطي، وصمويل دي. ماكرينولدز Samuel D. McReynolds، عضو الكونجرس عن تنيسي. ولم يكن قد سبق لأي منهم حضور مؤتمر دولي على الإطلاق، وكان معظمهم إما جاهلاً تماماً أو شبه جاهل بالشؤون الاقتصادية، وكان ثلاثة منهم انعزاليين مقتنعين بأن الأمر برمته مرهون بالإخفاق.

وقدافتتح المؤتمر يوم الثاني عشر من حزيران/ يونيو، بالمتحف الجيولوجي بجنوب كنسنجتون. ومن بين جميع الدول السبع والستين التي دعيت، قبلت جميعها الحضور ماعدا واحدة، وهي بنما الصغيرة المسكينة التي أجابت بأنها لا تملك ميزانية كافية لسداد تكاليف إرسال وفد عنها. وكان من بين حضور المؤتمر ملك واحد - هو فيصل ملك العراق - وثمانية رؤساء حكومات، وعشرون وزير خارجية، وثمانون من الوزراء ورؤساء البنوك المركزية. وحتى مفوض الشؤون الخارجية السوفيتي مكسيم مكسيموفتش ليتفينوف Maxim Maximovitch Litvinov، قرر الحضور، علماً أن الاتحاد السوفيتي كان شبه منفصل عن اقتصاد العالم.

وعلى الرغم من أن الأمريكيين لم يتمكنوا من التوافق وتلك النجوم اللامعة، من حيث المكانة، فإنهم عوضوا ذلك في تنوع ألوانهم، بالسيناتور بيتمان تحديداً عندما قدّم مادة خصبة لهواة الفضائح؛ ففي حفل استقبال رسمي أقيم بقلعة وندسور، خالف بيتمان جميع الأعراف الاجتماعية بارتدائه معطف المطر مع زوج من الأحذية الصفر الفاقعة اللون وذات المقدمة البصلية الشكل في أثناء تقديمه إلى الملك جورج الخامس والملكة ماري، محيياً

إياهما بقوله: «أيها الملك، إنني سعيد بمقابلتك. وأنت أيضاً يا ملكة».[24] كان ثملاً كعادته، غير أنه برغم ذلك أدهش الجميع بقدرته على بصق عصارة التبغ في المبصقة من مسافة كبيرة، بدقة يحسد عليها. وذات ليلة وجده النادلون في كلاريدجز جالساً وهو عارٍ كما ولدته أمه في حوض حجرة خزين الفندق، يتظاهر بأنه تمثال داخل نافورة. وفي ليلة أخرى، أخذ يسلي نفسه بإطلاق الرصاص من مسدسه على مصابيح الأعمدة بشارع "أبر بروك". على أن بيتمان أخذ موضوعاً واحداً بجدية – إعادة سك النقود من الفضة، وهو المعدن الذي تعد ولاية نيفادا أكبر منتج له – وهي مسألة كان شديد الحماسة لها؛ حتى إنه ذات ليلة عندما أعرب أحد الخبراء الأمريكيين عن رأي مخالف له، وعدّد ميزاته، أخرج بيتمان مسدسه وعدا خلف الرجل المسكين عبر ردهات كلاريدجز، أما هو، فإن نائب الكونجرس ماكرينولدز كان جل اهتمامه منصباً على عقد صفقات من وراء المؤتمر، وكان نادراً ما يحضر أي اجتماعات. كان يخصص جهوده نحو تقديم ابنته إلى البلاط الملكي، وفي إحدى المرات هدد السكرتير الخاص لرئيس الوزراء بأن الوفد الأمريكي سوف يحزم حقائبه ويعود إلى بلاده ما لم تصله الدعوة التي يرغب فيها من القصر.

وقد وقع أول شجار كبير في المؤتمر، عندما دب خلاف حول رئاسته؛ فقبل الإبحار إلى أوروبا، تُرك الأمريكيون للاعتقاد بأنهم تلقوا وعداً برئاسة المؤتمر. وفي لندن اكتشفوا أن جورج بونيه George Bonnet، وزير المالية الفرنسي احتل هو المنصب. وعلى أي حال، فقد كان هذا المؤتمر يدور حول موضوع النقد الدولي، وكانت فرنسا هي القوة العظمى الوحيدة التي ماتزال تتمسك بمعيار الذهب. وأعلن بونيه «مع التزام واشنطن بتخفيض قيمة عملتها، لا يمكننا أن نجعل أمريكياً يترأس مؤتمراً حول النقد».[25] ورد عليه جيمس كوكس في إشارة إلى امتناع فرنسا عن سداد ديون الحرب، قائلاً: «ولما كانت فرنسا ملتزمة بعدم سداد ديونها، فإننا لا نقبل برجل فرنسي». وبدأ إخفاق المؤتمر من هذه النقطة.

وفي خلال الأيام القليلة الأولى من المؤتمر، ومع تدافع أكثر من ألف شخص نحو المتحف الصغير السيِّئ التهوية، سُمح لكل دولة بإلقاء بيان افتتاحي مدته خمس عشرة

دقيقة؛ وهو ما استغرق أربعة أيام كاملة مع السباح لوقت للترجمة. وكـان يـساند الوفـد الأمريكي فريق من الخبراء الماليين، ضم: وربورج، وهاريسون، وأوليفر سبراج Oliver Sprague، أستاذ الاقتصاد بجامعة هارفارد، وأستاذ روزفلت القديم في الاقتصاد، وهو الذي ظل مدة طويلة مستشاراً لبنك إنجلترا المركـزي، وصـار الآن مستـشاراً لـوزارة الخزانة الأمريكية. وجميعهم كانوا قد وصلوا إلى لندن معتقدين - وربما كان ذلك؛ بسبب رغبتهم في هذا الاعتقاد - بأن الرئيس أوكل إليهم التفـاوض حـول ترتيبـات؛ لتثبيـت العملات. ولكن مع إدراكهم أن الجدل حول العملات الرئيسية داخل منتـدى، يـضم ألف مبعوث سوف ينهار سريعاً؛ لينتهي إلى حالة من التفكك، قرروا جرّ المناقـشات إلى الكواليس. وبقيادة ثلاثة من كبار مسؤولي البنوك المركزيـة في المـؤتمر - هاريـسون مـن فيدرالي نيويورك، ونورمان من بنك إنجلترا المركزي، وموريه من بنك فرنسا المركزي - تجمعت حزمة منتقاة من تحت الأضواء نحو مقر بنك إنجلترا المركزي؛ كي تصوغ ترتيباً يهدف إلى تثبيت العملات. وبدا الأمر لبضعة أيام، وكأن "نادي نخبة النخبة في العـالم" قد عاد إلى العمل ثانية.

ووصل الجمع تقريباً إلى اتفاق يتضمن السماح للجنيه بأن يظل عند مستوى أقل مـن مستواه الأصلي عندما كان مرتبطاً بمعيار الذهب بنسبة 30٪ تقريبـاً، وأن يـتم رفـع قيمـة الدولار إلى سـعر يقترب من 20٪ تحت قيمتـه الاسـمية، وأن يظـل الفرنـك عنـد قيمتـه المكافئة؛ ومن ثـم تبقـى بريطانيـا متمتعـة بميـزة تكلفـة متواضـعة، وتُهيَّأ الـساحة أمـام العملات، وهو ما كان الفرنـسيون يطالبون به، عندما سُرِّبت أنبـاء عـن هـذا الاجـتماع. وبرغم أنهم لم يتفقوا إلا على محاولة مؤقتة للعمل على استقرار العملة فـترة زمنيـة محـدودة تُقصَر على مدة المؤتمر، فإن أسواق المال في نيويورك - وقد خـشيت مـن العـودة إلى معيـار الذهب ونهاية تجربة روزفلت مع التضخم - بدأت تضطرب؛ فهبطت أسعار السلع بنسبة 5٪، وانخفض مؤشر داو بنسبة 10٪، أما روزفلت، وهو الذي بدأ الآن يستقي استنتاجاته من أسعار السلع وأسواق البورصة، فقد بعث ببرقية إلى الوفد الأمريكي مـذكراً أعـضاءه

بأسلوب جاف بأنهم موجودون هناك؛ للتركيز على الخطط الرامية إلى الانتعاش الاقتصادي، وأن عليهم ألا يحيدوا عن مسارهم مستسلمين للهواجس الأوروبية بشأن تثبيت أسعار العملات.

وعلاوة على ذلك، تجاوز البيت الأبيض مساره؛ متنصلاً من أي علم مسبق له بنشاطات هاريسون، ومذكراً المراسلين - تحديداً - بأنه لم يكن ممثلاً للحكومة، وإنما هو ممثل لاحتياطي نيويورك الفيدرالي، وهو كيان مستقل. عاد هاريسون إلى نيويورك، بعد أن سُحب البساط من تحت قدميه وشعر بأنه عُرِّض للخيانة، فأخبر أصدقاءه أنه «شعر كما لو كان قد تلقى رفسة في وجهه من بغل».[26] كان هذا درساً تعلم منه أن الأيام الخوالي "النادي نخبة النخبة على مستوى العالم"، عندما كان رؤساء البنوك المركزية يلتقون في اجتماعات خاصة؛ حيث يكون في مقدورهم تحديد شروط الائتمان والعملات من دون الرجوع إلى السياسيين، قد ولت.

وكان مايزال أمام الخبراء الأمريكيين الموجودين في لندن، وقت شاق يقضونه في فهم الرسالة. وفي نهاية شهر حزيران/ يونيو، تم التفاوض على اتفاق جديد مع البريطانيين والفرنسيين - وإن كان أكثر إلحاقاً للضرر - هذه المرة بواسطة وربورج ومولي. ولم يكن هذا الاتفاق يلزم أي شخص بأي شيء. لقد كان تعبيراً فقط عن نية الأطراف في العودة بالجنيه والدولار إلى معيار الذهب عند سعر صرف غير محدد وفي تاريخ غير محدد، وفي الوقت المناسب. ومرة أخرى عندما سُربت أنباء الاتفاق الجديد عبر وكالات الأنباء، أعربت أسواق المال في نيويورك عن انزعاجها.

كان روزفلت يقضي إجازته الصيفية على متن يخته "أمبرجاك 2" مع مورجنثاو قبالة ساحل نيوإنجلاند، وفي أثناء إطلاقه طوربيداً تجاه ذلك الاتفاق الجديد، كان حريصاً تلك المرة على ألا تكون ألفاظه مبهمة المعاني، فأبرق من فوق سطح المدمرة البحرية إنديانابوليس Indianapolis، المرافقة لتحرس قاربه، يقول: «إنني أعدّ هذا الاتفاق بمنزلة

كارثة تضاف إلى ما في العالم من مآسٍ، إذا سمح أعظم مؤتمر يجمع بين الأمم، وهو الذي دُعي إلى إقامته؛ لتحقيق استقرار حقيقي ودائم... لنفسه باستعمال حيلة وقتية مصطنعة تماماً... »، وأعلن في معرض إدانته «الشكليات العتيقة التي يتمسك بها من يدعون أنفسهم رجال بنوك دوليين... »، أن الخطط الحالية لتثبيت أسعار العملات تقوم على "مغالطة خادعة". وبرغم أن روزفلت أقر بعد ذلك، أن اختياره لكلماته في البرقية التي كان من المفترض أن تذاع على مسمع من جمهور حاضري المؤتمر كان عنيفاً بعض الشيء، فإنه أخيراً أعرب عن وجهة نظره على الأقل بصراحة مؤلمة. فهو لم يكن ليسمح لـ "الاعتبارات" الدولية بأن تقف في طريق دفع عجلة الاقتصاد الأمريكي إلى الأمام ثانية، وكان تخفيض قيمة الدولار هو مفتاح الانتعاش.

كان مينارد كينز من بين رجال الاقتصاد القلائل الذين أثنوا على قرار روزفلت. وفي مقال نشرته صحيفة ديلي ميل، تحت عنوان: «الرئيس روزفلت معه كل الحق»،[27] أثنى كينز على الرسالة؛ بوصفها دعوة «إلى استكشاف مسارات جديدة»، و«تحقيق شيء أفضل من ذلك التخبط البائس، والإهدار الذي لا يوصف للفرص، والذي حاصرنا خلالها التمسك العنيد بقواعد بالية قامت على التجربة».

وبعد ذلك وصل المؤتمر إلى ختام حزين، واستقال وربورج بعد أن أصيب بخيبة أمل، قائلاً: «إننا نخوض بحاراً ليست معي أي خريطة تهدينا وسط أمواجها، وفي خضمها أشعر أنني قبطان عاجز بكل ما في الكلمة من معنى».[28]

لما يكن روزفلت قد انتهى بعد، وبحلول تشرين الأول/ أكتوبر عام 1933، وبرغم أن الدولار هبط في ذلك الوقت بنسبة تزيد على 30٪، فإن أسعار السلع بدأت في الهبوط مجدداً، وبدأ الاقتصاد يصاب بالجمود مرة أخرى. وقد قرر روزفلت أن الوقت قد حان لمبادرة جديدة، كما أثار اقتراح وارن الأصلي بتخفيض قيمة الدولار قدراً كافياً من الجدل، والآن يوصي البروفيسور، أن تدفع الحكومة الدولار مرة أخرى إلى الهبوط بأن تقوم هي بشراء الذهب من السوق المفتوحة.

وفي 22 تشرين الأول/ أكتوبر، أعلن روزفلت للبلاد في إحدى ثرثراته النارية الأخرى، أن «دولارنا يتأثر تأثراً بالغاً بالأحداث التي تقع في نطاق التجارة الدولية، وبالسياسات الداخلية للبلدان الأخرى، وبالاضطرابات السياسية التي تقع في قارات أخرى؛ ومن هنا، كان من الواجب على الولايات المتحدة أن تمتلك في يدها بحزم، زمام السيطرة على قيمة الدولار أمام الذهب». وبينما حققت ثرثرته النارية الأولى توضيحاً لقضية معقدة، كانت ثرثرته هذه المرة قطعة فنية أصيلة لإحداث البلبلة والارتباك. وفي اليوم اللاحق بدأت الحكومة في شراء الذهب.

كان جميع المستشارين الاقتصاديين للرئيس من دون استثناء، معارضين تلك السياسة. وسقط الوزير وودن ضحية مرض عضال؛ إذ أصيب بالسرطان، وحل محله في أداء واجباته السكرتير المساعد أتشيسون. وعلى الرغم من أن أتشيسون الذي اتصف بالدقة في تنفيذ الأوامر، كان مؤمناً بأن السياسة الجديدة في واقع الأمر تنطوي على مخالفة للقانون، فإنه قرر إرجاء اعتراضاته مؤقتاً لسياسات أخرى أسوأ. ومع ذلك كان يفكر في تقديم استقالته عندما قام روزفلت – وهو يظن خطأً أنه كان وراء التسريبات للصحف عن عمليات شراء الذهب المصيرية – بإقالته. وفي تعيين كان بمنزلة مفاجأة! صار هنري مورجنثاو، الرجل الذي كان أول من جاء بجورج وارين إلى واشنطن، وزيراً للخزانة بالإنابة. وخلال الأسابيع اللاحقة، استقال البروفيسور سبراج أيضاً من وزارة الخزانة، وقد أصيب من دون شك بخيبة أمل؛ نتيجة إخفاق تلميذه السابق في فهم أسس الاقتصاد النقدي ومبادئه.

وفي الساعة التاسعة من صباح كل يوم، كان مورجنثاو، وجيسي جونز، رئيس هيئة التعمير والتمويل RFC، وجورج وارين، يلتقون الرئيس على مائدة إفطاره المكونة من بيض نصف مسلوق؛ لتحديد سعر الذهب لذلك اليوم. بدأوا بسعر 31.36 دولاراً للأوقية، وفي الصباح اللاحق رفعوا السعر إلى 31.54 دولاراً، ثم 31.76 دولاراً، ثم 31.82 دولاراً. ولم يكن أحد يعلم الخط الذي اتبعوه في تحديد السعر، برغم أن الجميع افترضوا أن هناك تحليلات معينة خفية للذهب العالم وأسعار صرف العملات الأجنبية تقوم عليها حساباتهم. والحقيقة أن اختيار السعر كان يتم بصورة عشوائية تماماً؛ فكل ما

كانوا يسعون إليه هو رفع السعر قليلاً كل يوم عما كان عليه في اليوم السابق. وقد أعاد هذا الأسلوب روزفلت إلى صباه؛ فذات يوم انتقى زيادة بمقدار 21 سنتاً، ولما سُئل عن السبب، أجاب أنه من أرقام الحظ، فهو حاصل ضرب ثلاثة في سبعة.

وكان الجميع يود التعرف أكثر إلى ذلك الاقتصادي "العبقري الفذ" الغامض الذي وقع روزفلت في غرام نظرياته.[29] كان وارين، الذي يخجل من الظهور على الملأ، فزعاً جداً عندما ظهر وجهه على غلاف مجلة تايم. وأخيراً تمكن المراسلون من تتبع أثر ذلك البروفيسور المحير الذي استقال من جامعة كورنيل؛ كان يقطن في كوزموس كلوب بواشنطن، ويعمل من مكتب يقع في مبنى التجارة، ويستخدم هاتفاً ذا رقم غير مسجل في الدليل. ولم تكن هناك ملفات بالمكتب، بل كان يحمل كل أبحاثه في حقيبة مستنداته وينسل داخلاً وخارجاً من البيت الأبيض عبر إحدى بواباته الجانبية. وكان أي شخص يطرق الباب يسمع صيحة من الداخل "ممنوع الدخول!".

وقد كان هاريسون في احتياطي فيدرالي نيويورك؛ بوصفه الجسر الذي يربط بين الحكومة والأسواق، هو من كان مضطراً إلى شراء الذهب فعلياً. وهكذا صار مطلوباً من رجل مدرب على الاعتقاد بأنه لا يوجد ما هو أقدس من قيمة العملة، ومن ربيب أحد المهندسين الأساسيين لمعيار الذهب بعد الحرب الأولى، أن يعمل على إضعاف قيمة الدولار؛ بوصف ذلك إجراءً سياسياً. كان الأمر بهذا؛ أشبه، حسبما عبر عنه أحد الصحفيين، «بأن تطلب من شخص أقلع نهائياً عن الخمور، بل أقسم على ذلك، أن يزدرد زجاجة "جن" دفعة واحدة».[30]

كان هاريسون دبلوماسياً بطبيعته، وفي أثناء تندر "وول ستريت" على الرئيس لسماحه بسياسة العملة بالوقوع في أيدي أحد خبراء علف الدواجن احتاج الأمر منه، أن يستجمع كل ما يتحلى به من لباقة، ومهارة دبلوماسية في أداء دور الوسيط بين رجال البنوك والبيت الأبيض الذي كان يخالف جميع الأعراف النقدية المنصوصة. وعندما أبلغ هاريسون نورمان أول مرة بأمر السياسة الجديدة، انزعج مسؤول المصرف المركزي

البريطاني «انزعاجاً شديداً»،[31] وهتف قائلاً: «هذا أبشع شيء وقع. العالم بأسره سوف يُعرَّض للإفلاس».[32] وانفجر كل من روزفلت ومورجنثاو ضاحكين، عندما تخيلوا «اللحية الوردية العجوز» - وهي الكنية التي أطلقها روزفلت على نورمان - وغيره من «مسؤولي البنوك الأجانب، وقد "وقف شعرهم من الفزع"».

وفي خلال شهري تشرين الثاني/ نوفمبر وكانون الأول/ ديسمبر من عام 1933، كان هاريسون يتحدث مع الرئيس هاتفياً مراتٍ عدة أسبوعياً، وفي بعض الأحيان يكلمه أكثر من مرة يومياً. وبرغم أن هاريسون كان يعتقد بأن أفكار وارين تمثل جنوناً مطلقاً، فإنه وجد نفسه بالتدريج منجذباً كالمفتون إلى سحر روزفلت المغوي؛ حتى إنه صار عضواً شرفياً مشاركاً في دائرة حاشية الرئيس؛ وهكذا، وبينما استقال جميع رجال العملة الصعبة الآخرين الذين أتوا مع الإدارة الجديدة - وربورج، وسبراج، وأتشيسون، ومولي - أو فُصِلوا من الخدمة، ظل هاريسون متشبثاً بموقعه، مقتنعاً بأنه لو ذهب، فإن روزفلت قد ينتهي به الأمر إلى مخطط أكثر جنوناً، بل ربما كان الأسوأ، أن الكونجرس قد يضطر إلى التصرف. وكان يخشى من دعاة التضخم في الكونجرس، أكثر من خشيته من ميل روزفلت إلى اتباع الأفكار المجنونة.

وكانت فترة الشهور الثلاثة التي كان روزفلت خلالها يمضي ساعات إفطاره في التلاعب بأسعار الذهب في العالم، من أعجب النوبات التي ألمت بتاريخ سياسات العملة؛ فقد كانت بمنزلة تقويض لشرف منصب الرئيس، وقد قلّصت من الاحترام الذي يكنه الناس له خارج البلاد، كما أن مينارد كينز نفسه، وهو الذي كان من مؤيدي التلاعب في سعر العملة، استهجن هذا الأسلوب؛ مادام «معيار الذهب يترنح».[33] ولكن الدولار على الأقل كان يسير في الاتجاه الصحيح.

ومع حلول نهاية العام، بدأ روزفلت في الشعور بالملل من اللعبة؛ وفي كانون الثاني/ يناير عام 1934، وافق على تثبيت سعر الذهب عند 35 دولاراً للأوقية. وكان الدولار قد صار الآن أقل من قيمته سابقاً بأكثر من 40٪، وبرغم أن كبار كهنة وول

ستريت، تنبأوا بحدوث فوضى، فإن الحاسة السادسة لروزفلت هي التي انتصرت؛ فلقد غيّر تخفيض قيمة العملة، من دينامية الاقتصاد بأسره.

وسار هذا التغير في اتجاهين: أولهما، أنه مثلما تنبأ وارين، عمل هبوط سعر الدولار على اتجاه الأسعار نحو الصعود، بنسبة بلغت تقريباً 10٪ سنوياً. وإثرَ بدء الأسعار في الصعود، أخذ عبء سداد الفوائد على القروض والتكلفة الحقيقية لاقتراض المال، في التقلص بصورة آلية؛ ما جعل الشركات أكثر استعداداً للاقتراض وجعل المستهلكين أكثر استعداداً للإنفاق؛ وهكذا، بدأت من خلال إنعاش البلاد من ركودها، حركة الدولار تتجه عكس اتجاهها السابق، وتحولت من حلقة مفرغة إلى حلقة طيبة؛ فحين اكتسب الاقتصاد قوة دافعة، صار التعافي يغذي نفسه بنفسه.

ولم يعمل تخفيض قيمة الدولار على تغيير في دينامية الإنفاق فحسب، وإنما أمد عمليات الإنفاق تلك، بالوقود اللازم لتشغيلها أيضاً. وفي خلال السنوات الأربع التي تلت عام 1933، زادت قيمة الذهب الذي يستحوذ عليه الاحتياطي الفيدرالي، بنحو ثلاثة أضعاف، فبلغت 12 مليار دولار؛ وكان من بين أسباب ذلك: ارتفاع قيمة المخزون الموجود أصلاً من الذهب، وزيادة حجم التدفقات الجديدة من الذهب أيضاً، نحو البلاد؛ وهي الآتية من الخارج؛ إذ وصلت سبائك إضافية إلى البلاد، تزيد قيمتها على 5 مليارات دولار، وكان بعضها قد سُحِبَ من بنوك مركزية أخرى،[34] غير أن معظمها أتى من باطن الأرض؛ إذ إن ارتفاع سعر الذهب شجع على نهوض صناعة التعدين، وأضاف الإنتاج العالمي من الذهب إلى الاحتياطي العالمي، ما قيمته نحو مليار دولار سنوياً. واتجهت نسبة مرتفعة من هذه السيولة الإضافية، نحو مزيد من تراكم الاحتياطيات لدى البنوك، وهي التي احتاجت إلى وقت طويل لاستعادة رباطة جأشها، بعد تأثرها بسنوات الكساد بين عامي 1931 و1933. ومع ذلك، كانت ماتزال هناك أموال كافية تتدفق نحو المنظومة؛ حتى تخللت أرجاء الاقتصاد الأخرى.

ونجد؛ نتيجة لذلك، أنه في أثناء فترة ولاية روزفلت الأولى، تضاعف حجم الإنتاج الصناعي الأمريكي وزاد الناتج القومي الإجمالي بنسبة 40٪، وهي الزيادة الكبرى في وقت السلم، وقد حُقِّقت للنشاط الاقتصادي في مدة رئاسية واحدة. ولم يكن النمو الاقتصادي يحدث في خط مستقيم، ولا كان حجمه واحداً في جميع الأوقات، وإنما كانت الثقة ماتزال هشة؛ ولهذا كان الانتعاش عرضة لبعض الأزمات التي تليها الانفراجات. ولم يعد الاستثمار إلى حالته الطبيعية بقوة الاستهلاك نفسها؛ إذ إن كثيراً من سياسات "الصفقة الجديدة" الرامية إلى دعم الأجور، أضر بكل من الأرباح وبالثقة العامة في محيط الأعمال. وكان المؤشر الاقتصادي الذي استغرق أطول وقت؛ حتى استعاد عافيته، هو البطالة. وبرغم تضاعف حجم الإنتاج خلال السنوات الأربع، ظل عدد العاطلين عن العمل مرتفعاً بشكل كبير؛ إذ بحلول عام 1936، كان مايزال هناك عشرة ملايين رجل من دون عمل. ومرة أخرى، زادت الإجراءات التي اتخذها روزفلت لرفع الأسعار أو الأجور من خلال مراسيم إدارية حكومية من تكلفة تعيين العمال؛ فأعاقت عملية الانتعاش؛ ونظراً إلى أن الانكماش كان بالغ الشدة، فقد ظل الاقتصاد في حاجة إلى عشر سنوات أخرى حتى يستعيد اتجاهه السابق.

وبينما كان وقود تشغيل التعافي من الأزمة، هو وفرة المال بأسعار فائدة منخفضة، وجد الاحتياطي الفيدرالي نفسه وقد أزيح عن مقعد القيادة؛ فبعد أن صنع كل تلك الفوضى في أثناء فترة الانهيار، ضاعت منه كل مكانة رفيعة امتلكها ذات يوم.

وفي عام 1935، أجاز الكونجرس قانون العمل المصرفي المصمم لإصلاح منظومة الاحتياطي الفيدرالي. وصارت سلطة اتخاذ جميع القرارات المصيرية الآن مركزة في يد مجلس محافظي البنوك الذي أعيدت هيكلته. وتم تجريد كثير من بنوك الاحتياطي الإقليمية من السلطات، ونُقلت مسؤوليتها عن عمليات السوق المفتوحة الآن إلى لجنة شُكّلت حديثاً من اثني عشر عضواً: سبعة محافظين ومجموعة من قيادات خمسة بنوك إقليمية يتم تغييرهم باستمرار، وقد صاروا يسمون رؤساء. واستبعد من عضوية المجلس، كل من وزير الخزانة ومراقب شؤون العملة؛ ما منحه من الناحية النظرية مزيداً من الاستقلال عن الحكومة.

وعلى الرغم من أن تلك التدابير عملت على الارتقاء بكفاءة آلية اتخاذ القرارات في الاحتياطي الفيدرالي، فإنها للمفارقة! جاءت في وقت لم يكن هناك حاجة خلاله إلى اتخاذ إلا قليل من القرارات. وفي عام 1934، وُلِّي مارينر إيكلز Marriner Eccles، وهو رجل بنوك من طائفة المورمون ينتمي إلى ولاية يوتا، رئاسة مجلس الاحتياطي الفيدرالي؛ ونتيجة لتأثره بتجاربه في إدارة بنك في خضم أزمة الكساد العظيم، تمسك إيكلز بوجهة النظر القائلة: إنه مع استمرار ارتفاع معدلات البطالة وضعف الثقة، فإن المهمة الرئيسية للاحتياطي الفيدرالي يجب أن تكون الإبقاء على انخفاض أسعار الفائدة عند أدنى مستوى ممكن.

وعلى الرغم من فقدان فيدرالي نيويورك معظم سطوته، بعد أن صار المجلس في واشنطن يسيطر على قراراته، ظل جورج هاريسون متمسكاً بمقعده؛ بصفته رئيساً له ثماني سنوات أخرى. وفي عام 1941، تركه ليتولى منصب الرئيس التنفيذي لشركة نيويورك للتأمين على الحياة. وخلال الحرب العالمية الثانية، طلب إليه صديقه القديم هنري ستمسون Henry Stimson، وهو الذي صار الآن وزيراً للحربية، أن يعمل مساعداً خاصاً له للشؤون المتعلقة بمشروع مانهاتن. وانضم إلى عضوية اللجنة المؤقتة، وهي مجموعة شُكلت سراً في أيار/ مايو عام 1945، على أعلى مستوى من القيادات؛ بهدف بحث المشكلات المتعلقة بصنع القنبلة الذرية، ولتقديم المشورة بشأن استخدامها ضد اليابان. وفي 16 تموز/ يوليو؛ أي بعد التفجير الناجح لأول جهاز نووي في العالم في صحراء نيو مكسيكو، كان هاريسون هو كاتب البرقية التي نالت الآن شهرة كبيرة، والتي أُرسلت إلى الوزير ستيمسون والرئيس ترومان في بوتسدام، وقد جاء فيها: «تم إجراء العملية هذا الصباح. التشخيص ليس تاماً، لكن النتائج تبدو مرضية وتفوق التوقعات بمراحل».[35]

وبعد الحرب، عاد إلى شركة نيويورك للتأمين على الحياة؛ ومثل كثير من رجال البنوك المركزية، تزوج في سن متأخرة - في سن الثالثة والخمسين - من السيدة أليس جرايسون Alice Grayson، أرملة صديقه القديم الأدميرال جرايسون، وهو الذي كان طبيب وودرو ويلسون، ورافقه إلى مؤتمر السلام بباريس. وقد توفي هاريسون عام 1958، عن عمر يناهز واحداً وسبعين عاماً.



شاخت بصحبة أدولف هتلر

22

القوافل تواصل المسير

1944 - 1933

إذا بدأ الإنسان باليقين، فسينتهي إلى الشك؛ وإذا بدأ بالشك، فسينتهي إلى اليقين.[1]

فرانسيس بيكون

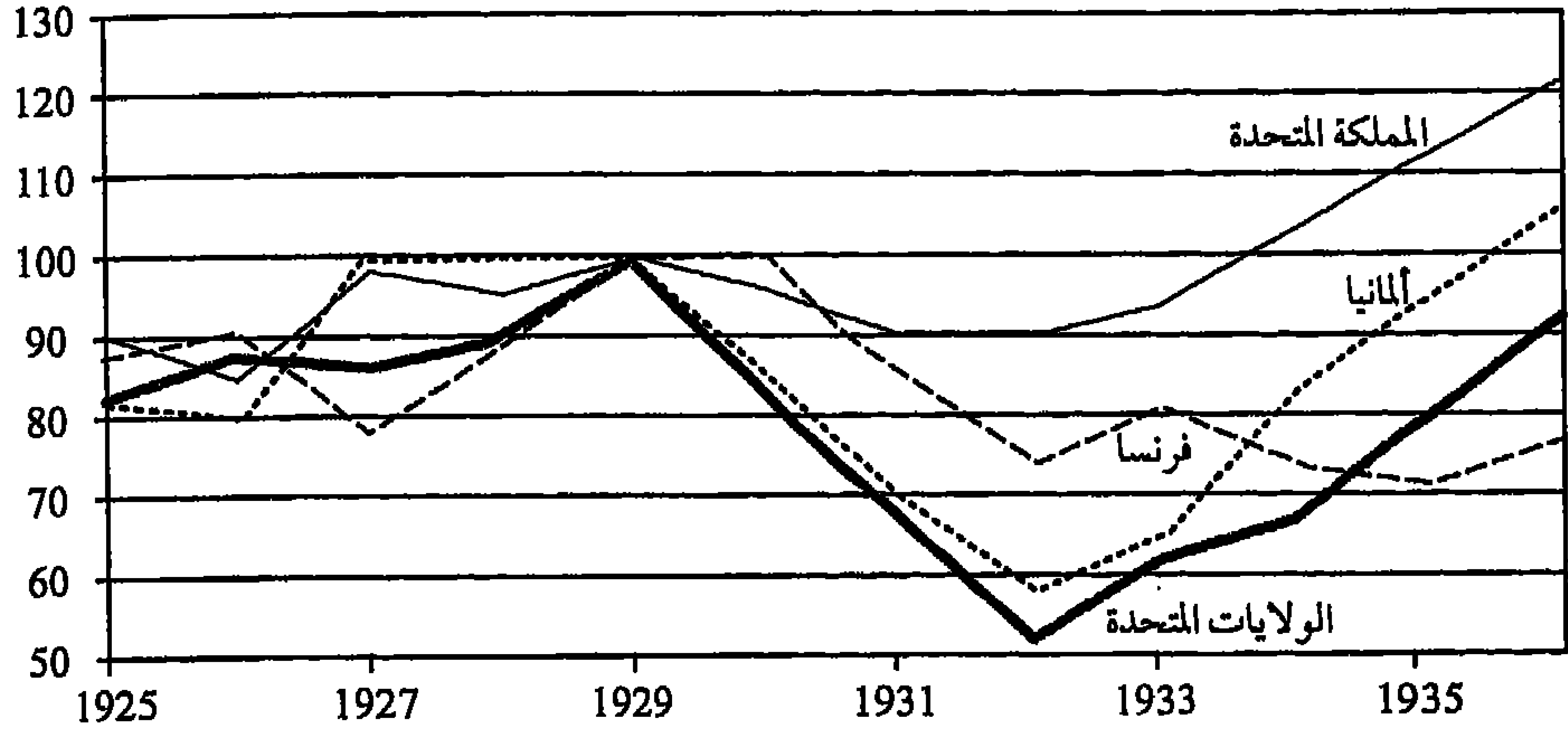
كان الانفصال عن معيار الذهب الذي ظل سائداً في الماضي، مفتاح الانتعاش الاقتصادي، ولقد فعلت بريطانيا ذلك عام 1931، وبدأت تتعافى في ذلك العام نفسه. وقد حذت الولايات المتحدة حذوها في آذار/ مارس عام 1933، فوقف بذلك مسار الانحدار الذي كان كسادها يسير فيه.[2] وكانت فرنسا أطول الدول مدة، في تشبثها بالارتباط بالذهب؛ ففي عام 1935، فُصل كليمنت موريه من منصبه محافظاً لبنك فرنسا المركزي؛ بسبب مقاومته التدابير الحكومية التي كانت تهدف إلى استغلال احتياطياتها من الذهب في التوسع في الائتمان، ولم تتخلّ فرنسا عن معيار الذهب أخيراً إلا في العام اللاحق؛ وبذلك كانت آخر دولة من الدول المتقدمة اقتصادياً التي تخرج من أزمة الكساد.

وكانت ألمانيا هي الاستثناء الوحيد من هذا النموذج؛ فبعد أزمة صيف عام 1931، امتنعت ألمانيا عن سداد التعويضات، وأدخلت ضوابط على سعر تحويل العملة، ولكنها لم تتخلَّ رسمياً عن معيار الذهب قط؛ ففي ظل هاجس الخوف القديم من التضخم، وهو المُرحّل من عام 1923، وبرغم عدم امتلاكها احتياطيات من الذهب، فقد قررت ألمانيا أن تتصرف كما لو كانت ماتزال مرتبطة بالذهب، فثبتت نفسها إلى نوع ما من المعيار الوهمي؛ ومن ثم تخلت عن ميزات العملة الرخيصة أو - بالأحرى - أضاعتها.

الشكل (8)

الإنتاج الصناعي: 1925 - 1936

1929 = 100



لم يبدأ التعافي في كل من هذه الدول إلا بعد تخليها عن معيار الذهب.

وعندما خفضت بريطانيا قيمة الجنيه في شهر كانون الأول/ سبتمبر، انهارت التجارة الخارجية الألمانية تماماً.

وقد سبب الانزلاق الاقتصادي المستمر عام 1932، المزيد من الاضطرابات السياسية؛ ففي شهر أيار/ مايو عام 1932، أُقصي برونينج عن منصبه على يد جماعة يمينية، وفي الشهر اللاحق، اتفقت فرنسا وبريطانيا، بعد أن أدركتا أخيراً أنه من المستحيل انتزاع أي أموال من ألمانيا في ظل المناخ الراهن، اتفقتا رسمياً على التسامح عن أي تعويضات. وخلال الأعوام الأربعة عشر، منذ فُرضت تلك التعويضات أول مرة، نجح الحلفاء، الذين طالبوا يوماً بـ 32 مليار دولار، تمت تسويتها لاحقاً إلى 12 ملياراً، في تحصيل مبلغ إجمالي كبير بلغ 4 مليارات دولار من عدوهم السابق.

وحل محل برونينج، فرانز فون بابن Franz von Papen، وكان ضابطاً سابقاً في سلاح الفرسان، وهو ينتمي إلى أسرة أرستقراطية جار عليها الزمن، وتزوج من أسرة ثرية، وكانت موهبته الوحيدة، هي براعته في الفروسية. وفي آب/ أغسطس، دعا إلى انتخابات جديدة، فاز فيها النازيون بـ 230 مقعداً، وهو عدد يفوق ضعف ما حصلوا عليه في المجلس النيابي السابق؛ ما جعلهم أكبر حزب ممثل في البرلمان – الرايخستاج. ولكن الرئيس الألماني فون هندنبرج، لما يكن مستعداً بعد لدعوة "العرّيف البوهيمي"، وهو اللقب الذي أطلقه على هتلر؛ لكي يصير مستشاراً.

أجرت الصحفية الأمريكية دوروثي تومبسون Dorothy Thompson عام 1931، حديثاً مع هيلمار شاخت، وطرحت عليه السؤال الآتي: «لو جاء هتلر إلى السلطة، لما تمكن النازيون من إدارة البلاد من الناحيتين المالية والاقتصادية، فمن الذي سيديرها؟»، وكانت إجابة شاخت: «أنا الذي سأديرها»، ثم أردف قائلاً: «لا يمكن النازيين أن يحكموا، ولكنني أستطيع ذلك، وسوف أحكم من خلالهم».[3] لقد صار واضحاً له حتى في ذلك الوقت، أن تولي هتلر منصب المستشار إن هو إلا مسألة وقت.

وقد زعم شاخت بعد ذلك أنه ما كان ليسمح لنفسه أبداً بالوقوع تحت تأثير سحر هتلر؛ ونظراً إلى أن هتلر كان في حاجة إليه، فقد استطاع شاخت الاحتفاظ بدرجة ما من الاستقلالية. ولم يكن هذا الأمر واضحاً في خطاب تملق أرسله إلى هتلر بعد انتخابات آب/ أغسطس، مهنئاً إياه على انتصاره، ومبدياً أسفه؛ لأنه لما يصبح مستشاراً بعد: «إن حركتك محمولة داخلياً على أكتاف حقيقة وضرورة، تبلغان من القوة حداً يجعل النصر، بشكل أو بآخر، حليفك طال الزمن أو قصر. وخلال الوقت الذي بزغ فيه نجم حركتك، لم تترك نفسك نهباً للتضليل من آلهة مزيفين... ولو ظللت على ما أنت عليه، لما كان النجاح حليفك بعد وقت قصير»؛[4] غير أن الهدف الرئيسي من الخطاب، كان حث هتلر على تفادي الوقوع في حبائل الأيديولوجية الاقتصادية – إذ إن شاخت أدرك أنه إذا كان يريد إدارة السياسة الاقتصادية النازية، فإنه سيكون مضطراً إلى أن يقف في وجه بعض مطلقي الشعارات المناهضة للرأسمالية من الجناح اليساري للحزب. وعند تلك المرحلة، كان إيمانه

بأن نوبات الغضب القاسية المعادية للسامية التي ظهرت خلالها، كانت مقصورة على هامش متطرف. وقد أنهى خطابه بتحية هتلر بكل حماسة: «هايل هتلر» (عاش هتلر).

وعلى امتداد الشهور القليلة اللاحقة، وخلال قيام النازيين بمناوراتهم الرامية إلى إسقاط الحكومات المتعاقبة في الرايخستاج، صار شاخت من المؤيدين البارزين للحركة، وجامع تبرعات رئيسي بالحزب، وفي شهر تشرين الثاني/ نوفمبر، كان واحداً ضمن أربعة وعشرين من رجال الصناعة؛ من بينهم: قطب صناعة الصلب فريتز تايسن Fritz Thyssen، ورجل صناعة السلاح جوستاف كروب Gustav Krupp، ممن وقعوا على خطاب عام، يحثون فيه فون هندنبرج على تعيين هتلر مستشاراً. وفي لقاء أُجري مع صحف عدة من جميع أنحاء العالم، أعلن شاخت، أن هتلر هو «الرجل الوحيد الذي يصلح لمنصب المستشار الألماني».[5] وأخيراً؛ أي في شهر كانون الثاني/ يناير عام 1933، رضخ الرئيس للضرورة الملحة، وعين "العريف البوهيمي" مستشاراً.

وبعد ذلك بشهرين؛ أي في السادس عشر من آذار/ مارس عام 1933، عاد شاخت مرة أخرى إلى البنك المركزي الألماني، بعد مدة دامت ثلاث سنوات. وكان لدى هتلر، وهو الذي أبدى قليلاً من الاهتمام بالاقتصاد، هدفان متداخلان: أن يتغلب على البطالة، وأن يجد المال اللازم لإعادة تسليح جيشه، وقد ترك هتلر تفصيلات تحقيق هذين الهدفين في أيدي شاخت الذي مُنح خلال تلك السنوات الأولى سيطرة شبه تامة على السياسة الاقتصادية؛ فعلاوة على كونه رئيس البنك المركزي الألماني، عُيِّن وزيراً للاقتصاد في آب/ أغسطس عام 1934. وقد اعترف هتلر لاحقاً بأنه كان يرى أن شاخت «رجل يملك قدرة مذهلة جداً... هي أنه لا يوجد من هو أبرع منه في فن الحصول على الأفضل من الطرف الآخر، غير أن مهارته الفائقة في خداع الآخرين، هي التي جعلت منه رجلاً لا يمكن الاستغناء عنه في ذلك الحين».[6]

نحى شاخت جانباً كل ما كان يعتنقه من قبل من مبادئ الاقتصاد القويم، في معرض ظهوره في صورة العبقري المبتكر، وهي التي ميزته بوصفه أكثر رجال البنوك المركزية

إبداعاً في زمانه، فور توليه المنصب، وبدأ يعوّل على برنامج هائل للأشغال العامة قام بتمويله بالاقتراض من البنك المركزي وطبع البنكنوت. وكانت تلك تجربة تستحق الإشادة في الاقتصاد الذي عرف بعد ذلك، "بالاقتصاد الكينزي"، حتى قبل أن يصوغ مينارد كينز أفكاره بشكل كامل. وعلى امتداد السنوات القليلة اللاحقة، ومع تمتع الاقتصاد الألماني بعملية ضخ هائلة للقوة الشرائية، حدثت له انتعاشة جديرة بالملاحظة؛ فقد انخفض عدد العاطلين عن العمل من 6 ملايين مع نهاية عام 1932، إلى 1.5 مليون ونصف مليون بعدها بأربع سنوات. وتضاعف الإنتاج الصناعي خلال الفترة ذاتها، كما عاود شاخت التفاوض على شروط الديون الخارجية الهائلة التي أثقلت كاهل ألمانيا؛ فظل يؤلب من دون هوادة، دائني بلاده ضد بعضهم بعضاً، ولاسيما البريطانيين والأمريكان.

ولم يكن التعافي من الأزمة بهذا الإعجاز الذي صورته الآلة الإعلامية النازية، وجعلت الجميع يصدقونه؛[7] فبرغم أنه كانت هناك بعض الإنجازات الواضحة تماماً للعيان – مثل: إيجاد ملايين الوظائف، وإنشاء طريق "الأوتوبان" السريعة الشهيرة – فإن الطفرة – أو الانطلاقة – ظلت متقزمة ومترنحة، ويُمثّل كثير من الزيادة في الإنتاج بالصناعات المرتبطة بالسلاح؛ مثل: السيارات، والكيماويات، والصلب، والطائرات، على حين أن أصنافاً استهلاكية يحتاج إليها المستهلك في حياته اليومية؛ مثل: الملابس، والأحذية، والأثاث، عُرِّضت صناعتها للركود؛ ونتيجة لذلك، لم يتحسن مستوى معيشة الألمان العاديين بصورة تذكر، وكان عليهم أن يرضوا بالوجود الرتيب لبضائع رديئة الصنع مصنوعة من مواد بديلة؛ فالسكر مصنوع من نشارة الخشب، والدقيق مصنوع من نشاء البطاطس، والبنزين مقطر من الخشب، والسمن النباتي مصنوع من الفحم، والملابس تصنع من ألياف صناعية "مخلّقة كيميائياً".

وعلى الرغم من أن البلدان الأوروبية الأخرى، تركت عملاتها تتهاوى أمام الذهب؛ فقد رفض شاخت، بدافع من قلقه على مكانته وخوفه من التضخم، أن ينفصل رسمياً عن الذهب، ويخفض قيمة المارك. وكان سعر السلع الألمانية، مبالغاً فيه في أسواق العالم؛

ولهذا أصيبت صادرات ألمانيا بالركود؛ وحتى يجابه الضغوط التي صنعها سعر الصرف المتضخم هذا، تم تصميم منظومة مدروسة من ضوابط الاستيراد، وصارت التجارة الخارجية معتمدة اعتماداً كبيراً على المقايضة. وفي ظل تلك المنظومة "الشاختية"، أعيد توجيه ألمانيا من اقتصاد حر يتكامل والغرب إلى اقتصاد منغلق يعتمد على الاكتفاء الذاتي، ويكون مرتبطاً بأوروبا الشرقية ودول البلقان، وكانت بمنزلة إرهاصة للنظام التجاري السوفيتي غير الكفء الذي ساد إبّان فترتي الخمسينيات والستينيات.

ولهذا، فإن وراء الإنجازات الباهرة - الطرق السريعة، والفولكس فاجن، وقاذفات القنابل "يونكر"، وطائرات "مسرشميدت" المقاتلة - كان الاقتصاد النازي آلة كسيحة تعصف بها أزمات نقص السلع، ويعتمد اعتماداً مكثفاً على توزيع السلع الاستهلاكية النادرة بالبطاقات.

وقد سوغ شاخت، وهو الذي كان ذات يوم من أشد المؤمنين بألمانيا منفتحة حرة تتكامل والغرب، تصرفاته بزعم أنه كان مدفوعاً دفعاً نحو سياسة الاحتماء والنظر إلى الداخل؛ نتيجة منظومة دولية مختلة: «العالم المعاصر كله مختل عقلياً، ومنظومة الحدود الدولية المغلقة أمر أشبه بالانتحار... الجميع هنا أصيب بالجنون. وكذلك أنا. منذ خمس سنوات مضت، كنت أقول: إنه من المستحيل أن أصاب بالجنون على هذا النحو. ولكنني مضطر إلى أن أصبح مجنوناً».[8]

وعندما وصل شاخت إلى السلطة أول مرة، اعتاد على القول: إنه قد يكون مستعداً للدخول في حلف مع الشيطان لو كان هذا سيعيد إلى الاقتصاد الألماني قوته. وبحلول نهاية الثلاثينيات، بدأ شاخت يخشى من أنه لجأ فعلاً إلى هذا الأمر. لم ينضم شاخت إلى الحزب النازي أو يصبح عضواً في الحاشية الخاصة بهتلر، ولكن مع تعاظم سوء استغلال النظام السلطة، وجد شاخت نفسه يوماً بعد آخر في حالة صدام ضد اتجاه أولئك الذين يديرونه. كان دائماً ينأى بنفسه عن عتاة الحزب النازي الآخرين - من أمثال: هملر Himmler، وجورنج Goring، وجوبلز Goebbels - وكان يتعامل وإياهم

بازدراء، ويحتمي بهتلر من بطشهم. والآن صار في حالة صراع صريح ضدهم، ولاسيما بشأن مسألة الفساد.

وفي دوائر حفلات برلين، كانت الشائعات تدور حول أن شاخت كان يصدر أوراق بنكنوت خصيصاً للوزارات التي يترأسها جورنج وجوبلز وهملر، وقد طبعت فوقها علامات مميزة؛ ومن ثم كان هذا يمكنه من تتبع مقدار ما دخل منها في النهاية في حسابات خارجية، وكان يسمع أقاويل تتزايد يوماً بعد آخر تشير إلى النازيين على أنهم "حفنة من المجرمين" و"رجال العصابات"، حتى إنهم أطلقوا على هتلر، لقب "المحتال النصاب".

ولم يكن شاخت بعيداً عن استغلال حالة الكراهية الشعبية غير المعقولة لليهود، بإضافة التوابل إلى خطبه بتعليقات معادية للسامية، ومع ذلك، كان يحارب كثيراً من السياسات الأكثر تطرفاً التي ينتهجها النظام ضد اليهود؛ لا على أساس أخلاقي بقدر ما كان الأمر بدافع من خوف براجماتي من أن يلحقوا الأذى بالاقتصاد. وفي عام 1938، كان أحد مهندسي خطة تقضي بالسماح لأربعمائة ألف من اليهود الألمان بالهجرة على مدى فترة السنوات الثلاث المقبلة، ومصادرة الأصول المملوكة لهم ووضعها في صندوق يكون بمنزلة رهن يضمن السندات التي تباع لليهود الأثرياء خارج ألمانيا. وكان من المفترض أن تستخدم الأموال المجموعة من هذه الخطة، في إعادة توطين اليهود ودعم الصادرات الألمانية؛ فكان بذلك مخططاً ابتزازياً مروعاً؛ يهدف في واقع الأمر إلى أخذ فدية مقابل إطلاق سراح هؤلاء اليائسين. وقد وضع هذا المخطط، المجتمع اليهودي الدولي في حيرة من أمره؛ فهل يوافق على خطة تعني ضمناً الاستحواذ على ممتلكات اليهود في ألمانيا والنمسا، من خلال مرسوم رسمي، وتحويل الأموال إلى النظام النازي ووضع سابقة يمكن أن تتبعها خطوات ابتزازية أخرى في أماكن أخرى من أوروبا، ولكنها – كذلك – تنقذ أرواحاً أو لا؟. وقد دافع شاخت عن نفسه بعد ذلك، بأن زعم أن مخططه كان من الممكن أن ينقذ أرواح مئات الألوف من الناس، غير أنه بدا غير مدرك بشكل واضح، للمعضلة الأخلاقية التي فرضها حينذاك؛ وعلى أي حال، فإن تلك الخطة ماتت في مهدها؛ نتيجة نقص الأموال وقلة عدد البلدان المستعدة لقبول لاجئين.

وبحلول عام 1937، بدأت التوترات الناجمة عن عملية إعادة التسليح المتعجلة وغير المنظمة وعجز التمويل تطل برأسها، وبدأت الأزمات تفترس الناس. وقد حاول شاخت حث هتلر على الإبطاء من معدل تكديس السلاح، وعلى التخفيف من وطأة التقشف المفروض على المستهلكين. وفي تشرين الثاني/ نوفمبر عام 1937، وبعد أن نشب خلاف بينه وبين هيرمان جورنج، عزله هتلر من منصبه وزيراً للاقتصاد، وحل محله فالتر فونك Walter Funk، وكان شاذاً مدمناً للخمر. وبعد ذلك بعامين؛ أي عندما حاول شاخت مقاومة المزيد من اللجوء إلى البنك المركزي لتمويل عجز الموازنة المتزايد، عُزل كذلك من رئاسة البنك المركزي الألماني، ومرة أخرى حل محله فونك. وبرغم أن هتلر منحه منصباً شرفياً؛ بوصفه وزيراً من دون وزارة، فإن هذا الأمر كان بمنزلة تجميل للصورة في عيون الأجانب - إذ كان شاخت مايزال يحظى باحترام المجتمع الدولي المصرفي - وقد صار الآن فعلياً - في واقع الأمر -مواطناً عادياً.

وفي خلال السنوات التي سبقت الحرب مباشرةً، اضطلع شاخت بدور قيادي في كثير من المؤامرات التي حاكها السياسيون المحافظون ورجال الأعمال الرامية إلى إطاحة هتلر. وتضمنت تلك المؤامرات محاولة تحريض أفراد من قيادات الجيش العليا على تنفيذ انقلاب؛ بإقناعهم بأنه في ظل حكم النازيين، سوف تدفع ألمانيا دفعاً نحو حرب هي غير مستعدة لها. وقد وقعت المؤامرة الأولى عام 1938، عندما حاول هتلر الاستيلاء على تشيكوسلوفاكيا، وأجهضت خطة هذا الانقلاب في آخر دقيقة، عندما تراجع رئيسا الوزراء البريطاني نيفيل تشامبرلين Neville Chamberlain، والفرنسي إدوار دالادييه Edouard Daladier، عن شفا الحرب بتقديمهما تنازلات في ميونيخ. ووقعت محاولة الانقلاب الثانية أواخر عام 1939؛ أي خلال الأسابيع السابقة على غزو بولندا. وأحبطت الأحداث تلك المؤامرة الأخيرة، قبل أن يتمكن المتآمرون من التصرف.

وإثرَ اندلاع الحرب، ظل شاخت بعيداً عن الصورة؛ إذ تقاعد عائداً إلى مزرعته في جولن؛ مبتعداً عن مكايد برلين وجنون عظمتها؛ وللمفارقة! كانت تلك هي فترة السعادة الغامرة بالنسبة إليه؛ فقد توفيت زوجته الأولى عام 1940، وكانا قد تباعدا عن بعضهما

بعضاً بمرور الوقت، وكانا يعيشان منفصلين. وفي العام اللاحق، في سن الرابعة والستين، تزوج من امرأة تصغره بثلاثين عاماً، وكانت تعمل أمينة متحف، التقاها في أحد الملاهي الليلية الراقية بميونيخ، وفي خلال الأعوام الثلاثة اللاحقة، رزقا بطفلتين.

وعلى الرغم من أن شاخت ظل على مقربة من حركات المقاومة، فإنه لم يحظَ قط بالثقة الكافية لضمه إلى الدوائر الداخلية لتلك الحركات، غير أن اسمه تردد مراتٍ؛ بوصفه الخليفة المحتمل لهتلر؛ حالَ حدوث انقلاب. وفي نيسان/ إبريل عام 1944، أُلقي القبض على زوج ابنته هيلجر فون شيربنبرج Hilger von Scherpenberg، وكان موظفاً بوزارة الخارجية الألمانية ويعمل في استوكهولم، على يد الشرطة الألمانية السرية للحزب النازي "الجستابو". واعتقل شاخت كذلك، إثرَ مؤامرة 20 تموز/ يوليو، المخفقة لاغتيال هتلر، وأودع أحد سجون برلين؛ لا بسبب وجود أي أدلة على ضلوعه فيها؛ وإنما بسبب احتمال استخدامه رهينة، أو الاستعانة به وسيطاً في المفاوضات المستقبلية مع الحلفاء. وفي نيسان/ إبريل عام 1945، أرسل إلى داكاو. وبعد ذلك بأسبوعين، ومع تقدم جيوش الحلفاء داخل الأراضي الألمانية، كان شاخت واحداً من زمرة من السجناء ذوي القيمة الرفيعة – من بينهم: الأمير فيليب Prince Philip أمير هيس، ورئيس الوزراء الفرنسي الأسبق ليون بلوم Leon Blum وزوجته، والجنرال فرانز هالدر Franz Halder، رئيس أركان الجيش الأسبق وزوجته، وفريتز تايسن، بارون الصلب، والأمير فريدريك ليوبولد Prince Frederick Leopold أمير بروسيا، وهو الذي تم ترحيله إلى الخارج – لكي تتم مقايضتهم؛ بوصفهم رهائن محتملين. وقد أطلق سراحهم في نهاية الأمر على يد الحلفاء من معسكر يقع جنوبي التيرول.

وبدلاً من تحية شاخت؛ بوصفه بطلاً، ألقى الأمريكيون القبض عليه، وكان من بين الشخصيات الأربعة والعشرين العامين، ممن أُصدرت في حقهم أحكام في نورمبرج. وقدغضب شاخت لكونه جُمع في حشد واحد مع "رجال عصابات" النظام النازي، وأصر على أنه كان مختلفاً عنهم، وأنه لم يتصرف إلا بدافع من الدفاع عن النفس؛ لحماية ألمانيا من الحصار الاقتصادي الخانق الذي مارسه الحلفاء، وأنه اختلف مع الفوهرر؛ إثرَ إدراكه أن

الحرب باتت أمراً لا مفر منه. ويصف أخصائي نفسي في السجن، شاخت وقد فقد أعصابه ذات يوم، فأخذ يرغي ويزبد قائلاً: «لا تنسوا مضايق اليأس التي دفعنا الحلفاء نحوها. لقد حاصرونا من جميع الجهات؛ خنقونا بكل معنى الكلمة! حاول فقط أن تتخيل ما اضطر شعباً مثقفاً ومتحضراً كالألمان إلى المعاناة؛ حتى وصل بهم الأمر إلى الوقوع في قبضة زعيم من الدهماء كهتلر... كل ما كنا نريده أن تتاح لنا بعض إمكانية التصدير، والتجارة، وأن نعيش بشكل ما... ».[9]

وفي خلال الفترة السابقة على المحاكمة، أُخضع كل واحد من المتهمين لتحقيقات مطولة، وسلسلة اختبارات نفسانية، بل لاختبارات الذكاء أيضاً، وفيها حقق شاخت أعلى درجة، 143،[10] وفي خلال المحاكمة التي تلت ذلك، وجد من الصعب إخفاء غضبه خلف قناع. وقد وصفه الروائي جون دوس باسوس John Dos Passos، فقال عنه: إنه يتفجر بالغضب، فيكون «أشبه بفيل بحر غاضب»،[11] في أثناء جلسات المحكمة جميعها. وقد كتبت ريبيكا ويست، تقول: إنه كان يجلس «ملتوياً في مقعده؛ حتى إن بدنه الطويل القامة والمتيبس؛ مثل لوح الخشب، كان يبرز من قفص الاتهام؛ وهكذا، كان يجلس متعامداً على رفقائه من المتهمين الآخرين، ويتخطاهم ويتجاوزهم بنظره: كانت حجته دائماً أنه أرقى بكثير من عصابة هتلر؛ كان مذهولاً لأن هذه المحكمة كانت تتظاهر بأنها تفعل الصواب، وبأنها تملك الحق في محاكمته؛ ربما كان شيئاً يابساً... ».[12]

بُرئت ساحة شاخت وفون بابن؛ على أساس أن تعاونهما والنظام النازي انتهى قبل اندلاع الحرب، وبعد إطلاق سراحه بثلاثة أيام، أعيد إلقاء القبض عليه على يد الحكومة الجديدة لولاية بافاريا؛ وفق قوانين تطهير البلاد من النازية. وبعد خمس محاكمات مختلفة، انتهت جميعها من دون إدانة، أطلق سراحه أخيراً عام 1950.

وفي خلال الأيام الأخيرة من الحرب، كان ولده الوحيد قد وقع في أسر الروس، ولم يسمع عنه أحد شيئاً بعد ذلك، فكان بذلك واحداً من عدد لا يعد ولا يحصى من الجنود الألمان الذين اختفوا خلال مسيرة الموت التي نظمت للأسرى على الجبهة الشرقية. وبعد

أن صار معدماً في سن الثالثة والسبعين، بدأ حياة جديدة ووظيفة جديدة فعمل مستشاراً اقتصادياً مستقلاً، وصار مستشاراً لحكومات: إندونيسيا، ومصر، وإيران. وتوفي عام 1970، وهو يتمتع بثروة لا بأس بها في سن الثالثة والتسعين؛ وحتى النهاية، ظل يرفض التسليم بأنه فعل شيئاً خطأً طوال حياته.

لقد جمعت الحرب بين رفقاء أغراب، وكان العضو الآخر في الرباعي، وهو إميل مورو، قد أصبح رئيساً لبنك دو باريس أيه دي بيي با Banque de Paris et des Pay-Bas بعد تقاعده من منصب محافظ بنك فرنسا المركزي في تشرين الأول/ أكتوبر عام 1930. وفي عام 1940، وبعد سقوط فرنسا واحتلال الألمان لها، أرغم مورو على ترك البنك على يد نظام فيشي؛ لكونه أبدى تعاطفاً شديداً وبريطانيا؛ وكان ذلك من دواعي السخرية الشديدة لرجل طالما بذل قصارى جهده، وهو يحتل قمة الهرم الوظيفي؛ لتقويض السيطرة البريطانية على الصعيد المالي.

ولما أصابه الرعب من النزاعات الاجتماعية والأيديولوجية التي مزقت فرنسا إبّان فترة الثلاثينيات، وصار مورو يوماً بعد آخر، أكثر شعوراً بالإحباط من السياسة الجمهورية والديمقراطية البرلمانية الفرنسية، ولم يكن في وسعه مساندة اليسار، كما أن اليمين كان يتحول في تلك الأيام نحو الفاشية، فتحول نحو مناصرة الملكية - وكان هذا التزاماً في غير محله منه؛ فمناصرو الملكية كانوا جماعة مهمشة - ففي أحد استطلاعات الرأي، تبين أن أقل من 6٪ من الفرنسيين، يعتقد بأن الملكية تملك دوراً ما؛ لكي تلعبه على صعيد السياسة في البلاد.

وفي عام 1935، شغل منصب السكرتير لجيان دورليان Jean d'Orleans، دوق دو جيز، الذي كان يطالب بالعرش، وهو الحفيد الثالث للويس فيليب Louise Philippe، ملك فرنسا الميّال إلى الليبرالية، وكان قد حكم بين عامي 1830 و1848. كان قانون المنفى الذي أُصدر عام 1886، يحظر على ورثة الأسر الملكية الفرنسية السابقة دخول فرنسا؛ فعمل مورو ضابطَ اتصال للدوق في فرنسا. وفي عام 1940، عندما توفي جان دورليان،

خلفه ابنه هنري Henri، كونت باريس؛ بوصفه مطالباً بالعرش. وبعد سقوط فرنسا ذلك العام، حاول هنري أن يكون بمنزلة الجسر الذي يصل بين فرنسا الحرة والمتعاونين والألمان في حكومة فيشي، ولبرهة قصيرة، وصل الأمر إلى أن يكون هناك حديث عن احتمال عودة الملكية، وبرغم أن مورو بذل كل ما في وسعه للترويج للفكرة، فإنها لم تسفر عن شيء، وعاد كونت باريس إلى موقعه على الصفحات الاجتماعية لمجلة باري ماتش Paris Match.

وفي عام 1950، ألغي أخيراً قانون المنفى؛ فسمح لكونت باريس بالعودة مجدداً إلى فرنسا. عاش مورو طويلاً حتى اليوم الذي استقبل فيه عاهله المحبوب في منزله بباريس، وهو الذي صار لاحقاً مقر سكرتارية نشاطات الكونت، وقد توفي مورو في تشرين الثاني/ نوفمبر.

وفي الوقت نفسه الذي اضطر فيه هيلمار شاخت اضطراراً إلى العودة ثانية إلى السلطة خلال الثلاثينيات، فإن صديقه مونتاجو نورمان، اضطر إلى أن يقنع بدور أقل أهمية بكثير في الشؤون المالية البريطانية والدولية معاً. وفي تشرين الأول/ أكتوبر عام 1933، توج كلمته التي يلقيها سنوياً في مبنى مانشن هاوس باقتباس مقولة من قول عربي مأثور قديم؛ إذ قال: «أعزي نفسي بهذا الخاطر، وهو أن الكلاب تنبح لكن القافلة تسير». وفي الأيام الخوالي، كان من الممكن أن ينظر إلى تلك العبارة على أنها أحد التصريحات المبهمة الأشبه بالحكم البوذية التي تبرهن على الحكمة الفائقة التي يتمتع بها المحافظ، ولكنها في هذه المرة، أثارت صيحات الاستهجان! وقد أطلق مغزى تلك المقولة، أن منتقديه لا يزيدون على بضعة كلاب تنبح، العنان لسيل من الإهانات الموجهة ضد المؤسسة المصرفية والمالية كلها. «لقد كانوا مخطئين بشأن التعويضات المطلوبة من ألمانيا وآثارها، كانوا مخطئين عندما نصحوا السيد تشرتشل بشأن معيار الذهب، ومخطئين عندما زعموا عام 1931، أن إعادة تعليق العمل بالمعيار من شأنها أن تدمر الحضارة».[13] وكان الناس يعدّونه بشكل متزايد «رجلاً مهذباً عجوزاً يشكو من أن الأحوال لم تعد كما كانت في السابق»،[14] برغم كل هذا،

أعيد تعيينه محافظاً لأحد عشر عاماً آخر؛ وربما لأن سلطته قد قُلصت إلى درجة تجعله غير قادر على أن يسبب إلا أقل شيء من الضرر.

وفي أواخر الثلاثينيات، صار مرتبطاً بحزب الاسترضاء. وعلى الرغم من أنه لم يكن جزءاً من مجموعة كليفدن الكاملة المحيطة بنانسي أستور Nancy Astor؛ حيث كان يرى أن الجو العام المليء بالشائعات السياسية والفضائح أمر كريه، فإنه شاركهم الاعتقاد بأن التفكير في احتمال نشوب حرب أخرى فقط أمر يشكل كارثة رهيبة، وكان مستعداً لعمل أي شيء؛ لتفاديها. لقد كان الاسترضاء - إذن - مايزال لفظاً محترماً؛ ولم يكن قد صار يعني ضمناً الجبن أو خداع النفس، وفي واقع الأمر، لم يكن يعد سياسة براجماتية فحسب، وإنما سياسة أخلاقية كذلك؛ وإثرَ مجزرة الحرب العالمية الأولى، كان النزوع إلى السلام هو الاتجاه السائد، وعدّ غضب الألمان والمرارة التي كانوا يشعرون بها إزاء معاهدة فرساي أمراً له ما يسوغه. وفي حالة نورمان، قوي هذا الاعتقاد؛ نتيجة تفضيله الألمان المجتهدين على الفرنسيين الخونة، ونتيجة إعجابه بشاخت، وفي خلال السنوات الأولى من الحكم النازي - حتى مع إنجازات هتلر - قيل: إنه أخبر أحد الشركاء في مورجان، أن «هتلر وشاخت هما حصنا الحضارة في ألمانيا».[15]

وفي خلال الشهور الأخيرة من عام 1939؛ أي بعد أن بدت احتمالات الحرب تلوح في الأفق يوماً بعد آخر، شكا نورمان لجوزيف كينيدي Joseph Kennedy، السفير الأمريكي في لندن، أنه «إذا استمر هذا الصراع، فإن إنجلترا التي نعرفها سوف تنتهي... فمن دون ذهب أو أصول أجنبية، سوف تضطر التجارة الإنجليزية إلى الانكماش أكثر فأكثر... ومن المحتمل! أن تكون هذه هي النهاية... سوف يُقلص سلطان الإمبراطورية وحجمها؛ لتصبح مساوية الأمم الأخرى».[16]

وخلال فترة الثلاثينيات، احتفظ نورمان وشاخت بصداقة متينة؛ فكانا يلتقيان بانتظام في اجتماعات بنك التسويات الدولي الشهرية في مدينة بازل السويسرية. وفي كانون

الثاني/ يناير عام 1939، زار نورمان برلين لحضور حفل تعميد حفيد شاخت، وهو الذي أطلق عليه اسم نورمان تكريماً له. وقد حاولت وزارة الخارجية إقناعه بأنه في مثل هذه الظروف، تعد زيارة كتلك أمراً غير مستحب، ولكنه أصر على الذهاب. وكان هذا هو لقاؤهما الأخير؛ فبعد أن اندلعت الحرب بين بلديهما، لم يعد في استطاعتهما الاتصال ببعضهما بعضاً، برغم أن شائعات متواصلة سرت حتى في الدوائر الرسمية، أنهما ظلا على اتصال معاً. وبعد الحرب، وفي أثناء وجود شاخت في السجن، أرسل نورمان إليه بطرود الطعام، ولكن عندما حاول الألماني الحضور إلى بريطانيا عام 1950؛ لزيارة صديقه القديم، رفضت القنصلية منحه تأشيرة.

وفي عام 1944، وفي أثناء طقس ضبابي سيِّئ، زلت قدم نورمان فوق حجر جرانيتي ضخم عند كوخه الريفي، وبعد تعرض ساقه لسحجة، أصيب بعدوى امتدت حتى وصلت إلى مخه، وبرغم أنه شفي بعد إجراء عملية جراحية، فإن صحته تدهورت بدرجة خطيرة، فأقنعه بعض الناس أخيراً بالتقاعد من منصب المحافظ، وهو في سن الثالثة والسبعين. ورُقي في العام نفسه إلى طبقة النبلاء؛ ليصبح "اللورد نورمان أوف سانت كلير"، وهو اسم قرية في "كنت" كان منزل جده يقع فيها، وورثه هو من عمه. وقد قضى معظم سنوات عمره الأخيرة هناك وقد أعجزه المرض. وتوفي عام 1950.

قدم نورمان نفسه، أكثر تقويمات سيرته المهنية إثارة؛ ففي عام 1948، كتب يقول: «عندما أعود بمخيلتي إلى الوراء، يبدو لي الآن أننا، مع كل هذا الفكر والعمل والنيات الطيبة، لم نحقق شيئاً قط... فلا شيء صنعته، والشيء القليل جداً مما صنعه بن العجوز، قد أحدث أي أثر طيب على الصعيد الدولي، أو - بالفعل - أي أثر، ماعدا ما جنيناه من مال من كثيرين من المساكين، ثم بعثرناه من دون طائل».[17]

وبعد عام 1931، ومع أفول نجم نورمان، ارتفع نجم مينارد كينز، وقبل الانفصال عن معيار الذهب كان كينز يعد من "المنشقين". وبعد انفجار الفقاعة، زاد تقدير الناس له

يوماً بعد آخر، واعترفوا له بأنه كان على صواب، لا بخصوص معيار الذهب فحسب، وإنما في الغالبية العظمى من المعارك التي خاضها في أثناء العقد السابق. والآن، ألغيت التعويضات الألمانية؛ وامتنعت فرنسا وبريطانيا عن دفع ديون الحرب، وتبنى البنكان المركزيان الرئيسيان؛ وهما: بنك إنجلترا المركزي والاحتياطي الفيدرالي، سياسة الإبقاء عمداً على رخص قيمة العملة.

ولما كان الاقتصاد العالمي، مايزال غارقاً في الكساد، فقد انسحب كينز من الحياة العامة، وبدأ العمل في كتاب جديد يقدم فيه نظرياته؛ في محاولة لفهم أسباب انتشار البطالة، وكان من الممكن فهم بعض القوى الدافعة وراء الكساد؛ مثل الانهيار في ألمانيا، في ضوء عوامل خاصة بكل بلد وحده، ومثال ذلك: التعويضات والديون الخارجية المعلقة. ولكن الولايات المتحدة لم تشعر بالمعاناة إزاء أي من تلك المشكلات، ولقد كانت بلداً دائناً لغيرها من البلدان، وكانت تملك احتياطيات وفيرة من الذهب، وتظل مسألة أنها عُرضت هي أيضاً لأزمة شديدة، بل في بعض الجوانب ربما أشد من أزمة أوروبا، لغزاً غامضاً. وقد أراد كينز أن يفهم الطريقة التي يتعثر بها الاقتصاد بمثل ذلك الانزلاق الرهيب، وما يمكن أن يحول دون نجاح القوى الإصلاحية التقليدية؛ مثل: تخفيض سعر الفائدة.

وقد اعتمد على كثير من الأفكار والموضوعات ذاتها التي غذت معظم مؤلفه السابق: الآثار المتغلغلة لانعدام اليقين، والطرائق التي يمكن النظام المالي بها أن يدمر عمليات الاقتصاد الطبيعية، وانعدام الاستقرار الموروث؛ بسبب ترجُّح الثقة بين صعود وهبوط. ولم يكتمل الكتاب إلا أواخر عام 1935، ونشر في شباط/ فبراير عام 1936، تحت عنوان: النظرية العامة في التوظيف، والفائدة، والمال The General Theory of Employment, Interest, and Money. وفي وقت صدوره، كانت بريطانيا والولايات المتحدة وألمانيا جميعها تسير في طريق التعافي، ولم يكن للكتاب نفسه صدى كبير على السياسة الحكومية المباشرة. ومع ذلك، فالمفترض أنه أهم أعمال كينز. وعلى الرغم من أنه لم يحظَ بقبول من الجميع، وظل في واقع الأمر محل جدل مرّ لسنوات طوال، فإنه غيّر مفاهيم الاقتصاد

النقدي المعاصر، ومايزال إلى اليوم، يقدم الأساس الذي يسير عليه معظم الحكومات والبنوك المركزية في إدارة المنظومة النقدية.

وفي العام اللاحق من نشر كتاب النظرية العامة؛ أي في ربيع عام 1937، عانى كينز، أولى أزماته القلبية التي تعددت بعد ذلك. وشخصت حالته على أنها حالة قلبية مزمنة؛ سببها عدوى بكتيرية أصابت صمامات القلب. وعلى امتداد السنوات الثلاث اللاحقة، صار شبه عاجز عن الحركة. وفي عام 1939، وقع بين يدي د. يانوس بليش Janos Plesch، وهو مهاجر يهودي مجري، كان - بحسب ما قال عنه كينز - خليطاً من "العبقرية" و"الدجل". وبالإضافة إلى بعض البروتوكولات البعيدة كل البعد عن الطرائق السليمة في العلاج؛ مثل: جلسات تمتد كل منها ثلاث ساعات من أكياس الثلج توضع فوق الصدر، أو إلى قفز د. بليش إلى الأعلى والأسفل فوق مريضه، وهو راقد على الفراش، وضع الطبيب لكينز برنامجاً علاجياً من عقاقير السلفا التي كانت مكتشفة حديثاً، وكانت اتجاهاً علاجياً شديد الشيوع وقتذاك، وكانت بمنزلة المضاد الحيوي الأول والوحيد الفعال خلال السنوات التي سبقت استعمال البنسلين على نطاق واسع. وبرغم أن حالة قلبه لم تشفَ شفاءً تاماً، فإنه تحت رعاية د. بليش المتطرف، وهو الذي أطلقت عليه ليديا اسم "الغول"، صار كينز قادراً على الأقل على العودة للعمل.

وقد أدت نشاطات كينز في المضاربة، خلال فترة الثلاثينيات، إلى أن يصبح ثرياً. وبعد فقدانه ثمانين في المائة من أمواله إثرَ انهيار أسعار السلع بعد عام 1928، أنهى عام 1929، مالكاً محفظةً بها ما يقارب 40 ألف دولار.[18] وغير استراتيجيته متحولاً من المضاربة القصيرة الأجل إلى الاستثمار الطويل الأجل، وانتظر حتى بلغ الكساد أدنى حد له ليجمع محفظة مركزة من عدد منتقى من الأسهم البريطانية والأمريكية. ولما كان كينز على قناعة بأن روزفلت، سوف ينجح في إنعاش الاقتصاد الأمريكي، فقد استعان بهامش الربح في رفع قيمة محفظته بمقدار اثنين إلى واحد. وبحلول عام 1936، قارب صافي ثروته 2.5 مليونين ونصف مليون من الدولارات؛ وهو ما يعادل بأسعار اليوم، 30 مليون دولار.

وعلى الرغم من أن هبوط السوق عام 1937، جعل هذا الرقم يهبط إلى ما دون النصف، فإنه عاد عام 1943؛ ليتعافى ثانية ويصل إلى مليوني دولار.

وبحلول أواخر الثلاثينيات، كان كينز قد صار أشهر علماء الاقتصاد في العالم، وصار من أعمدة المؤسسة المالية البريطانية، وتمت ترقيته إلى طبقة النبلاء عام 1941؛ ليحمل لقب لورد كينز أوف تيلتون Lord Keynes of Tilton، وأكثر ما كان يُسعد أصدقاءه البوهيميين في بلومزبيري أنه كان يحضر بانتظام جلسات مجلس اللوردات، بل إنه دُعي من خصمه اللدود، مونتاجو نورمان؛ ليشغل منصب مدير بنك إنجلترا المركزي. وبرغم استمرار اختلافهما في الرأي؛ فـ «إنني أستمتع بالفعل بمآدب الغداء التي تقام في البنك: مونتاجو نورمان، بشوش دوماً أيّاً بشاشة، وعلى خطأ دوماً أيّما خطأ»،[19] كان هذا تعليقه بعد أحد اجتماعاته الأسبوعية الدورية، فقد كانت أفكار كينز الآن، هي التي صار نجمها في صعود.

وعندما اندلعت الحرب العالمية الثانية في أوروبا، صار كينز مستشاراً اقتصادياً غير مدفوع الأجر لمستشار خزانة الدولة. وفي خلال وقت قصير صار المخطط الاستراتيجي الاقتصادي الرئيسي لبريطانيا في زمن الحرب، ولما كان مصمماً على تفادي تكرار أخطاء الحرب العالمية الأولى، وهي التي كان معظم تمويلها مبنياً على طبع بنكنوت، فقد صمم كينز إطاراً لسداد تكاليف هذه الحرب، من دون الاعتماد بدرجة كبيرة على التضخم. وكذلك أدى وظيفة المفاوض الرئيسي باسم بريطانيا مع الأمريكيين، في مسألة المجال والشروط والأحكام في الإعارة والتأجير.

وفي عام 1942، حول اهتمامه صوب التخطيط لعالم ما بعد الحرب؛ فبعد الحرب العالمية الأولى، حاول مسؤولو البنوك المركزية، إعادة إحياء العصر الذهبي الذي كان سائداً قبل عام 1914، وهو الذي كانوا يتوقون بشدة إلى الرجوع إليه، أما كينز، وهو الذي جمع أوصال خطته الرامية إلى إنشاء نظام نقدي دولي جديد، فلم تكن في مخيلته أوهام

كتلك؛ فلا أحد مثله - على الأقل - كان ينظر إلى الوراء، إلا وقد ملأ الرعب قلبه من فوضى العشرينيات والثلاثينيات.

وقد سعى كينز لدى صوغ أفكاره لعالم ما بعد الحرب، لإيجاد منظومة مالية دولية، تقوم مثلها مثل معيار الذهب على القواعد، وفي الوقت نفسه تتخفف من صرامتها، ودعت خطته إلى أن يتم «تثبيت سعر العملات إلى معيار ما، ولكن على أن تكون قابلة للتعديل». فعلى العكس من معيار الذهب، وهو الذي وفقه يفترض أن تكون قيم العملات نقاطاً ثابتة غير قابلة للتغيير، فإن البلدان في ظل النظام الجديد، سوف يسمح لها بتعديل قيم عملاتها عندما تطرأ تغيرات على ظروفها الاقتصادية، كما كان مصمماً على تفادي الحاجة إلى نوع السياسات المقيِّدة التي سادت إبّان فترتي العشرينيات والثلاثينيات، عندما اضطرت ألمانيا وبريطانيا إلى رفع أسعار الفائدة، وإيجاد حالة عامة من البطالة بين الجماهير؛ لحماية قيم العملات التي كانت في كل الأحوال غير ملائمة.

وكان العنصر الثاني في الخطة إنشاء بنك مركزي دولي؛ وحتى يتجنب الأزمات المزمنة في احتياطيات الذهب، وهي التي حالت دون قيام المنظومة المالية العالمية بوظائفها بسلاسة خلال فترة ما بين الحربين، اقترح كينز إنشاء مؤسسة لإقراض البلدان التي تحتاج إلى أموال لفترة مؤقتة، وهي شيء أشبه بالسحب على المكشوف من أحد البنوك.

ومن حسن حظ كينز! أن الأمريكيين بدأوا العمل بصورة مستقلة على أساس فكرة مماثلة. وكان مهندس خطة الولايات المتحدة هو هاري دكستر وايت Harry Dexter White، مساعد الوزير للشؤون الدولية بوزارة الخزانة الأمريكية. كان وايت قد وُلد في بوسطن عام 1892، لأبوين من لتوانيا فرا من مذابح عهد القياصرة، وتلقى تعليمه في ستانفورد وهارفارد، ثم التحق آخر المطاف، بوزارة الخزانة عام 1934، وكان داعماً للسياسات الاقتصادية بالبلاد، وارتقى السلم الوظيفي بسرعة البرق؛ بجمعه بين العمل الجاد والذكاء والتملق في الظروف المناسبة.

وايت، الذي كان قصير القامة ومكتنز البنية وذا وجه مستدير، ونظارة من دون إطار، وشفة غليظة يعلوها شارب مشذب بعناية، كان رجلاً غير جذاب، وليس له إلا عدد قليل من الأصدقاء. كان يبدو عاجزاً عن مقاومة استخدام أسلوب متغطرس وطريقة وقحة في تعاملاته المهنية، حتى مع زملائه، وكان يوصف ممن يعرفونه بصور مختلفة؛ فمنهم من كان يقول عنه: «رجل واشنطن العبوس»،[20] أو «ابن العاهرة»، أو «ابن آدم لا يطاق». وقد كتب كينز، وهو الذي كان يتمتع بقدرة غير عادية على تحمل نقاط ضعف البشر وخصوصياتهم المزاجية، يقول: إنه «ليست لديه ولو فكرة بسيطة عن أسلوب التصرف الملائم أو التنبه لقواعد السلوك المتحضر».[21] ولكن برغم أن وايت كانٍ صريحاً في عدائه للبريطانيين، فإن كينز كان يحمل تقديراً عظيماً لذكائه الحاد، وتصميمه على رأيه، وحماسته.

وكان وايت كذلك عميلاً سوفيتياً، تم تجنيده أصلاً عام 1935، في شبكة التجسس نفسها التي ضمت معه ويتيكر تشامبرز، وألجر هيس. وفي أثناء الحرب – إلى جانب زملاء آخرين بقسم أبحاث النقد بوزارة الخزانة – تناقش وإياهم حول القضية، وفعل شيئاً كثيراً لمساندة المجهود الحربي السوفيتي وما هو أكثر؛ وبوصفه الممثل الرئيسي لوزارة الخزانة في اللجان المشتركة بين الوكالات المختلفة المتعاملة والشؤون الدولية، تعامل وايت ومعلومات سرية تفوق في عددها ما تعامل وإياه أي مسؤول آخر في الحكومة؛ ومنهم الرئيس نفسه، ونقل أسراراً خاصة بالسياسات المالية الأمريكية كلها إلى المخابرات السوفيتية؛ من بينها: استراتيجية الولايات المتحدة بخصوص المساعدات المالية المقدمة إلى اتحاد الجمهوريات السوفيتية الاشتراكية. وساعد القضية الشيوعية في الصين، بتأجيل مدفوعات المساعدات الأمريكية المقدمة إلى شيانج كاي شيك Chiang Kai-Shek، ورتب تدابير للحكومة الأمريكية؛ تهدف إلى إمداد السوفييت بمجموعة مقلدة من زنكات طباعة البنكنوت، بحيث يمكن إصدار العملة في ظل احتلال الحلفاء لألمانيا؛ ومن ثم السماح للسوفييت بتمويل الحصة المستحقة عليهم بطباعة نقود أمريكية مستخدمين الزنكات الآتية من أمريكا. وعندما ظهرت تلك النشاطات أخيراً إلى النور بعد انتهاء الحرب، أصر على أنه لم يكن عميلاً سوفيتياً – فلا هو كان عضواً في الحزب الشيوعي، ولا

كان يتلقى أي أموال من السوفييت - وإنما كان تصرفه فقط بدافع تحقيق مصالح الولايات المتحدة على أفضل نحو؛ معتقداً بأن الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي، اللذين كانا حليفين في ذلك الوقت، لديهما أهداف شديدة التقارب. ولكن في عام 1942، لم يكن أحد قد علم شيئاً عن الحياة السرية لوايت.

وبحسب ما كان معروفاً من البداية، كانت الخطط البريطانية والأمريكية متباينة، من حيث بؤرة تركيز كل منها؛ فخطط كينز كانت أكثر طموحاً، سواء من حيث الحجم أو النطاق. وعندما تذكّر فترة العشرينيات وما صاحبها من نقص حاد في السيولة النقدية، أراد أن ينشئ شيئاً أقرب إلى بنك مركزي عالمي، يملك سلطة إصدار عملة دولية؛ وكان وايت يرغب في قيام مؤسسة أشبه بتعاونية ائتمانية دولية تقدم إلى البلاد فرصة الحصول على قروض، تُحدد أحجامها بالمبالغ التي تسددها البلدان الأعضاء الأخرى. وقد أراد كينز أن يبلغ حجم الصندوق 26 مليار دولار، بينما كان وايت، وهو الذي يدرك أن الولايات المتحدة هي التي ستتحمل معظم تكلفة الفاتورة، يريد تحديدها بخمسة مليارات فقط؛ ثم تم التوصل في النهاية إلى حل وسط بلغ 8.5 من مليارات الدولارات. وكذلك كان كينز يرغب في إدخال آلية لتأديب الدول التي تخفض قيمة عملتها على نحو غير نزيه، وتكوم لديها مبالغ زائدة من احتياطيات العالم، من دون أن تقوم بإعادة تدويرها في الأسواق، وهو ما فعلته فرنسا خلال فترتي العشرينيات والثلاثينيات. ولكن الولايات المتحدة لم توافق على ذلك؛ خشية أن تجد نفسها إثرَ الحرب غارقة في طوفان من الذهب؛ ومن ثم متهمة بتخفيض قيمة عملتها.

وبعد عامين من المفاوضات التي دارت بين كينز ووايت، تمت تسوية الخلافات، وجاءت التسوية في الغالب لمصلحة الأمريكيين الأكثر قوة. وبحلول عام 1944، وبعد أن تم كثير من أعمال التخطيط، وصارت القوتان الرئيسيتان في وضع يمكنهما من تكوين جبهة موحدة، شعرت الولايات المتحدة أنها جاهزة لدعوة حوالي أربع وأربعين دولة إلى مؤتمر؛ لمناقشة موضوع إعادة تأسيس النظام النقدي الدولي لفترة ما بعد الحرب.

وقد اختارت الولايات المتحدة لاستضافة الجمع، فندق ماونت واشنطن في بريتون وودز بمنطقة الجبال البيض بولاية نيوهامبشاير. وكان هذا المكان بطبيعته الريفية، وطقسه الصيفي اللطيف، وهوائه البارد المميز للمناطق الريفية المرتفعة، موقعاً مثالياً لعقد مؤتمر كهذا. وكان الفندق الذي بني عام 1902؛ لاستضافة صفوة أغنياء بوسطن ونيويورك الفارين من حرارة صيف الساحل الشرقي، يبدو أشبه بقلعة إسبانية عظيمة، بجدرانه المكسوة بالمصيص الأبيض، وبرجيه الكبيرين المميزين للقلاع الحصينة، وسقفه الأحمر. وكان ديكوره الداخلي مزيناً على الطراز الفيكتوري الثري، ونوافذه ذات الزجاج الملون. وبرغم سقوط الفندق في أثناء الفترات العصيبة التي سادت الثلاثينيات ضحية للكساد، فإنه أعيد شراؤه مجدداً وتأثيثه على يد مستثمرين من بوسطن. أضف إلى ذلك أن فندق ماونت واشنطن؛ على عكس معظم الفنادق الكبرى بمنطقة الجبال البيض، وهي التي لم تكن تسمح باستقبال اليهود - وهو اشتراط غير ملائم لمؤتمر يستضيفه وزير الخزانة مورجنثاو، وكان هو نفسه يهودياً - لم يكن يضع مثل هذه القيود على استضافة النزلاء.

وقد افتتح المؤتمر في 30 حزيران/ يونيو عام 1944. وعلى عكس كثير من مؤتمرات القمة الدولية التي عقدت في فترة ما بعد الحرب، والتي اتسمت بجو من عدم الثقة، كان مؤتمر بريتون وودز ذا نكهة تتسم بالمرح. وقد كتب كينز يقول: «تدفق الكحول مروع».[22] كان المؤتمر مع وجود 750 مبعوثاً، وعدد أكبر من ذلك من مساعديهم، حسبما ذكرت ليديا كينز، «أشبه بمستشفى مجانين معظم نزلائه... يعملون بجهد يفوق طاقة البشر».[23] وكانت اللجان تجتمع يومياً، ثم تنفض لحضور حفلات كوكتيل مسائية واجتماعات عشاء عمل، ثم تعود لتنعقد بعد ذلك حتى الساعة الثالثة صباحاً، لتعاود - بعد ذلك - الانعقاد في التاسعة والنصف صباحاً.

وفي أثناء انعقاد المؤتمر، بدأت مجهودات كينز التي بذلها خلال فترة ما بعد الحرب، تلقي ظلالها الكثيفة على حالته الصحية، ولم تتمكن العقاقير التي وصفها له "بليش"، من علاج العدوى البكتيرية التي أصابت قلبه، وقد صار الآن مريضاً بدرجة تشكل خطورة

على حياته. ومنعته ليديا من حضور حفلات الكوكتيل، وطالبته بتناول عشائه معها في جناحها. ومع ذلك، كانت تسهم ذاتها في مناخ "مستشفى المجانين"، بأدائها تمرينات الباليه في وقت متأخر من الليل في غرفتها؛ ما كان يوقظ الضيوف الآخرين؛ ومنهم: السيدة مورجنثاو التي كانت تقيم في الجناح الواقع في الأسفل.

وقد أجريت مفاوضات مكثفة بين الأمريكيين والبريطانيين قبيل انعقاد المؤتمر. وفي بريتون وودز، دار أشد جدل احتدم بين المشاركين حول مقدار المال الذي سُيسمح لكل دولة باقتراضه من الجهة التي صارت تسمى الآن صندوق النقد الدولي؛ فقد طالب الروس، وهم الذين كانوا وقتئذٍ يتمتعون بالقوة برغم أن فئة قليلة منهم تتحدث الإنجليزية، بأن تتناسب حقوق الاقتراض والقوة الاقتصادية، والقوة العسكرية أيضاً، وأصروا على التساوي بالبريطانيين، أما الهند فقد أرادت أن تكون على قدم المساواة بينها وبين الصين، وأراد البوليفيون المساواة بينهم وبين التشيليين، ورغب التشيليون في ذلك إزاء الكوبيين. وحددت الولايات المتحدة؛ بوصفها الممول الرئيسي للصندوق، تلك الحصص في سلسلة من الصفقات السرية التي أدارها وايت.

وفي يوم 22 تموز/ يوليو، حان موعد الختام الرسمي للمؤتمر بإقامة مأدبة طعام عظيمة، وألقى كينز الخطاب الأخير. وقد قال في معرض تذكيره المشاركين بالفوضى الاقتصادية التي أصابت العالم قرابة جيل كامل، وإشادته بروح التعاون الذي ساد المناقشات: «إذا استطعنا الاستمرار على هذا النحو، فإن هذا الكابوس، وهو الذي قضى فيه معظم الحاضرين منا قسطاً كبيراً جداً من حياتهم، سوف ينتهي. إن الأخوة الإنسانية سوف تصبح أفعالاً لا أقوالاً».[24] وفي أثناء مغادرته القاعة، كانت الوفود تنشد أغنية: For He's a Jolly Good Fellow (لأنه رجل طيب جداً).

وبعد ذلك بعامين، توقف قلب كينز عن العمل أخيراً، فتوفي في سن الحادية والستين. وعين وايت في منصب المدير التنفيذي من الولايات المتحدة لصندوق النقد الدولي بعد

الحرب، غير أنه عام 1947، ووفق التحقيقات التي أجراها مكتب التحقيقات الفيدرالية، أرغم على الاستقالة، بدعوى تدهور حالته الصحية. وفي العام اللاحق؛ أي بعد أن اتهمه وايتيكر تشامبرز علناً بالعمالة للسوفييت، استدعي للشهادة أمام لجنة مجلس النواب المختصة بالنشاطات المعادية لأمريكا، وبعد إدلائه بشهادته بثلاثة أيام؛ أي يوم السادس عشر من آب/ أغسطس عام 1948، انهار هو أيضاً، وتوفي نتيجة أزمة قلبية أودت بحياته في سن السادسة والخمسين.

إن تراث هذين الرجلين، ممثلاً بترتيبات إنشاء صندوق النقد الدولي التي عرفت باسم "منظومة بريتون وودز"، استمر على نحو مثمر ثلاثين عاماً أخرى. وقد قدم الصندوق أسس إعادة إعمار أوروبا واليابان بعد الحرب، وأتاح الفرصة للاقتصاد العالمي؛ كي يحقق انتعاشة طوال معظم فترات الخمسينيات والستينيات من دون أن تحدث أي أزمة مالية مما كانت تعصف به معظم تاريخه، كما هيأ الساحة لإحدى أطول فترات النمو الاقتصادي المستدام التي شهدها العالم على مر التاريخ.

23
الخاتمة

لم أشهد من قبل أي مشكلة، مهما بلغت درجة تعقيدها؛ فعند النظر إليها من زاوية صحيحة، تصبح أقل تعقيداً من ذي قبل.[1]

بول أندرسون

إن أي شخص يكتب عن موضوع الكساد العظيم أو يتأمل فيه، لا يمكنه تحاشي طرح ذلك التساؤل: هل من الممكن أن يُكرِّر مرة أخرى؟ بادئ ذي بدء، من الأهمية بمكان أن نتذكر حجم الانهيار الاقتصادي الذي وقع بين عامي 1929 و1933؛ ففي خلال فترة امتدت ثلاث سنوات، هبط الناتج القومي الإجمالي في البلدان ذات الاقتصاد القوي بنسبة زادت على 25٪، وطُرد ربع الذكور تقريباً من أعمالهم، وهبطت أسعار السلع بنسبة 30٪، وانخفضت الأجور بنسبة الثلث. وقُلِّص الائتمان المصرفي في الولايات المتحدة بنسبة 40٪، وانهار النظام المصرفي كله في كثير من البلدان. وعجزت الدول المدينة ذات السيادة في معظمها، سواء البلدان النامية، أو التي تقع في الوسط والشرق من أوروبا عن سداد ديونها؛ ومنها: ألمانيا، وهي ثالث أكبر اقتصاد على مستوى العالم. وقد أوجد الاضطراب الاقتصادي صعوبات في كل ركن من أركان المعمورة، من براري كندا حتى مدن آسيا المكتظة بالسكان، ومن قلب أمريكا النابض بالتقدم الصناعي، حتى القرى الصغرى في الهند. ولم تقترب أي فترة أخرى من الاضطراب الاقتصادي في زمن السلم، من عمق تلك الجائحة واتساعها.

ومن بين أسباب اتساع نطاق الانهيار الاقتصادي الذي أصاب العالم في الفترة 1929 – 1933، أن الأمر لم يُقصَر على أزمة واحدة وإنما – كما شرحت – كانت هناك سلسلة

متتابعة من الأزمات؛ فأخذت ترتد من أحد ساحلي الأطلسي إلى الآخر، وكل منها تزيدها الأزمات التي سبقتها حدة، بدءاً بتقلص الاقتصاد الألماني الذي بدأ عام 1928، ثم الانهيار العظيم لبورصة وول ستريت عام 1929، ثم حالات الذعر المصرفية المتتابعة التي أصابت الولايات المتحدة، ابتداءً من نهاية عام 1930، وتفكك الأوضاع المالية الأوروبية صيف عام 1931. وكل واحدة من تلك النوبات كانت مناظرة لأزمة معاصرة.

الصدمة الأولى - وهي وقف تدفق رؤوس الأموال الأمريكية المفاجئ إلى أوروبا عام 1928، وهو الذي أوقع ألمانيا في حالة كساد - كانت لها أزمة معاصرة، وهي أزمة البيزو المكسيكي عام 1994؛ ففي بدايات التسعينيات من القرن الماضي، تركت المكسيك، وقد خاضت ظروفاً مشابهة لما حدث لألمانيا في العشرينيات، وكانت هي نفسها تقترض أموالاً كثيرة بقروض قصيرة الأجل. وعندما ارتفعت أسعار الفائدة الأمريكية ارتفاعاً حاداً عام 1994، وجدت المكسيك يوماً بعد آخر؛ مثلما وقع لألمانيا عام 1929، صعوبة كبرى في سداد أقساط ديونها؛ فواجهت عملية مفاضلة مماثلة تخيرها ما بين الانكماش أو الامتناع عن سداد الدين.

وهناك بالطبع، اختلافات بين الحالتين؛ فألمانيا عام 1928، كانت أكبر حجماً بكثير مقارنة إلى الاقتصاد العالمي؛ أي حوالي ثلاثة أضعاف حجم اقتصاد المكسيك النسبي عام 1994.* غير أن الفارق الأكبر، كان في إدارة الأزمة؛ فلقد حالت وزارة الخزانة الأمريكية برئاسة روبرت روبن دون امتناع المكسيك عن السداد، بأن قدمت إلى المكسيك قرضاً طارئاً بلغ 50 مليار دولار، أُنجزت إجراءاته بسرعة خارقة. ولم تكن ألمانيا تملك عام 1929؛ مثل هذا المنقذ. زد على ذلك، أنه كان في استطاعة المكسيك عام 1994، تخفيض

* بلغ الناتج القومي الإجمالي لألمانيا في العشرينيات 15 مليار دولار؛ أي سدس حجم الاقتصاد الأمريكي آنذاك. وبالمقارنة، فإن المكسيك عام 1994، بلغ ناتجها القومي الإجمالي 450 مليار دولار، وهو ما يعادل أكثر قليلاً من واحد على ثمانية عشر من حجم نظيره في الاقتصاد الأمريكي الذي بلغ في ذلك الوقت، 7.5 تريليونات ونصف تريليون من الدولارات.

قيمة البيزو، أما عام 1929 – وكانت ألمانيا خارجة لتوها بصعوبة من نوبة مروعة من التضخم المفرط – فقد شعرت أنها مرتبطة بقواعد معيار الذهب، فضحت باقتصادها؛ للمحافظة على السعر المكافئ للمارك الألماني.

الأزمة الثانية من هذه السلسلة، وهو الانهيار العظيم للبورصة، وكان لها نظير شديد الوضوح في أيامنا المعاصرة، نراها ممثلة بانهيار سوق الأوراق المالية الذي وقع عام 2000. وكلاهما اتّبع مسار فقاعة مخيف، فقدت فيه أسعار الأسهم تماماً الإحساس بالواقع الاقتصادي؛ فصارت قيمتها أعلى بكثير من الحقيقة، وفي أغلب المقاييس، كان ذلك بنسبة تتراوح من 30٪ إلى 40٪. وفي كلتا الحالتين، وبعد الاضطرار إلى البيع بالخسارة، صار واضحاً أن معظم هذا القدر من الارتفاع؛ كان دافعه دهماء من حثالة المضاربين في وول ستريت، ومجموعة معاونين لهم من داخل البورصة، وكلا الأمرين؛ أدى إلى خسائر مماثلة بداية في الثروة، نراها في نسبة مئوية من الناتج القومي الإجمالي – بالتقريب 40٪ خلال العام الأول – ثم تلاها بعد ذلك، انكماش حاد في الاستثمار. ولم يكن الاختلاف في رد فعل السلطات في الحالتين كبيراً؛ ففي العام الأول بعد انهيار عام 1929، خفضت أسعار الفائدة في الولايات المتحدة من 6٪ إلى 2٪، وفي عام 2000، خفضت من 6.5٪ إلى 2.0٪.

إن مسلسل الذعر المصرفي بين عامي 1931 و1933، وهو الذي بدأ بانهيار بنك الولايات المتحدة، يحمل خصائص الأزمة المالية العالمية نفسها التي بدأت صيف عام 2007، وحتى كتابة هذه السطور، مايزال يجتاح النظام المصرفي العالمي. ولقد بدأت كلتا الأزمتين في الأصل، بشكوك تداعت حول سلامة الوسطاء الماليين الذين تحملوا خسائر جمة. وفي خلال الفترة 1931 – 1933؛ سببت تلك المخاوف سلسلة من حالات الهلع المصرفي، تدافع فيها المودعون إلى سحب ودائعهم من البنوك واكتناز العملة، وانتشروا خلال عامين على هيئة موجات في جميع أرجاء الولايات المتحدة. والاضطراب الحالي أيضاً؛ أدى إلى هرولة الجمهور نحو المنظومة المالية، ولكن هذه المرة ليس من أفراد مذعورين يسحبون أموالهم من البنوك، وإنما من رجال بنوك ومستثمرين أصابهم الخوف؛ فبدأوا يسحبون أموالهم من المؤسسات المالية على اختلاف أشكالها، فلم تكن البنوك

التجارية وحدها المتضررة، وإنما كذلك البنوك الاستثمارية، وصناديق سوق المال، وصناديق الاستثمارات العالية المخاطر، وكل تلك "المركبات ذات الأغراض الخاصة التي لا تتبع الميزانية العمومية" الغامضة التي برزت فجأة خلال العقد الأخير. وكل مؤسسة مالية تعتمد على التمويل بسعر الجملة من مؤسسات مناظرة، كانت معرضة للتهديد بدرجة ما.

وهناك بعض الجوانب التي تجعل الأزمة الحالية أكثر بشاعة من حالات الذعر المصرفي للفترة 1931 – 1933؛ ففي الثلاثينيات، كان المودعون يضطرون إلى أن يقفوا بأنفسهم في طوابير خارج البنوك للحصول على أموالهم، أما الآن فإن من الممكن سحب كميات هائلة من المال، إثرَ النقر على فأرة الحاسوب. والأدهى من ذلك! أن المنظومة المالية العالمية صارت أكبر حجماً مقارنة إلى الناتج المحلي الإجمالي وأكثر تعقيداً وتشابكاً؛ فهناك قدر أكبر كثيراً من الفاعلية في تحريك المال، وهناك عدد أكبر بكثير من البنوك التي تعتمد على مصادر تمويل بأسعار الجملة القصيرة الأجل، يمكنها أن تتبخر ما بين عشية وضحاها؛ ومن هنا، كانت بنوك العالم الآن أكثر عرضة لتلقي الضربات، مما كانت الحال عليه آنذاك؛ ونتيجة لذلك، اكتسح الذعر المنظومة، واستشرى في أنحائها بسرعة كبرى وبشكل أكثر تدميراً.

وكان رد فعل البنوك المركزية والمسؤولين الماليين، هو معادلة هذا الأمر. وفي الفترة 1931 – 1933، تنحى الاحتياطي الفيدرالي جانباً بصورة سلبية، بينما كانت آلاف البنوك تعلن إفلاسها؛ ومن ثم سمح بانكماش الائتمان المصرفي بنسبة 40٪، أما في الأزمة الحالية، فقد تفاعلت البنوك المركزية ووزارات الخزانة في جميع أنحاء العالم إزاء هذا الأمر؛ متعظة بدرجة ما، من الدروس التي تعلمتها في أثناء فترة الكساد العظيم، فاتخذت سلسلة غير مسبوقة من الخطوات الرامية إلى ضخ مقادير هائلة من السيولة النقدية في سوق الائتمان وتزويد البنوك برؤوس أموال. ومن دون تلك التدابير، كانت المنظومة المالية العالمية ستنهار بصورة شبه مؤكدة بالصورة الدرامية نفسها التي حدثت في الثلاثينيات. وعلى الرغم من أن التأثير النهائي للأزمة الحالية في مدى توافر الائتمان والإجراءات العلاجية

التي اتخذتها البنوك المركزية مازال غير مؤكد، ولن يعرف إلا بعد مرور شهور كثيرة، فيبدو - على الأقل - أن السلطات نجت من كارثة محققة.

وأخيراً، كانت للأزمة المالية الأوروبية عام 1931، أيضاً نظيرتها في أيامنا المعاصرة في أزمة "الأسواق النامية": (نمور آسيا)، وهي التي وقعت عامي 1997 و1998؛ ففي عام 1931؛ سبب تبخر الثقة بالبنوك والعملات الأوروبية، فرض ألمانيا ودول وسط أوروبا الأخرى ضوابط على رأس المال، وامتناعها عن سداد ديونها؛ ما أدى إلى انتقال عدوى الخوف التي أدت في النهاية، إلى إرغام بريطانيا على التخلي عن معيار الذهب.

وفي عام 1997، أثّر تتابع مماثل للأزمات المتلاحقة في قارة آسيا؛ فكوريا الجنوبية وتايلاند وإندونيسيا اضطرت جميعها إلى تعليق مدفوعاتها لأعباء الديون البالغة مئات عدة من ملايين الدولارات. وانهارت العملات الآسيوية أمام الدولار؛ ما قوض الثقة تماماً بالأوراق المالية للأسواق الناشئة؛ وثمة سبب في آخر المطاف، هو وقف روسيا سداد ديونها عام 1998، وكذلك الأرجنتين بعدها بعامين. ولكن، في عام 1931، كان حجم اقتصاد ذلك القسم من أوروبا الذي تأثر بالأزمة، حوالي نصف حجم اقتصاد الولايات المتحدة، أما في عام 1997، فإن الناتج القومي الإجمالي للأسواق الناشئة التي تعثرت، كان يشكل ما يقرب من ربع الناتج القومي الإجمالي للولايات المتحدة.

ومثلما هي الحال عليه في جميع حالات التشابه، لا تكون المقارنات أبداً تامة التطابق، ومع ذلك، فإنها تصور لنا حجم نطاق الدوامة الاقتصادية التي وقعت أعوام: 1929 - 1932؛ وهي أزمة تعادل في حجمها الآثار المجتمعة - وربما أكثر منها - أزمات البيزو المكسيكي عام 1994، والأزمات الآسيوية والروسية عام 2007/ 2008، وانهيار عام 2000، في فقاعة سوق البورصة، والأزمة المالية العالمية عام 2007/ 2008، وهي التي جاءت جميعها متعاقبة الواحدة تلو الأخرى، في فترة مركزة مدتها عامان فقط. وقد نجا العالم جزئياً من أي شيء يقترب من "الكساد العظيم"؛ لأن الأزمات التي صفعت اقتصاد العالم، طوال العقد الماضي، كانت تضرب الواحدة تلو الأخرى على نحو مريح، وكان بين الواحدة والتي تليها فترة مناسبة.

وطوال سنوات كثيرة آمن الناس- وحتى اليوم مايزال كثيرون ممن لديهم هذا الاعتقاد - بأن زلزالاً اقتصادياً بحجم "الكساد العظيم"، لم يكن من الممكن أن يقع إلا نتيجة قوى مزلزلة غامضة لا ترحم، وكانت الحكومات عاجزة نوعاً ما عن مقاومتها. وقد وصف من عاصروا فترة الكساد كثيراً، بأنها زلزال اقتصادي، أو عاصفة ثلجية عنيفة، أو اضطراب هائل، أو طوفان، وكل تلك التشبيهات أوحت أن العالم يواجه كارثة طبيعية لا يمكن أن يلام عليها فرد واحد أو مجموعة معينة من الأفراد. ولكن على العكس، ففي هذا الكتاب أؤكد أن الكساد العظيم لم يكن نوعاً ما من الأحداث القدرية، أو نتيجة بعض التناقضات المتأصلة في النظام الرأسمالي، وإنما جاء نتيجة مباشرة لسلسلة من حالات سوء التقدير من صانعي السياسات الاقتصادية؛ يعود بعضها إلى سنوات العشرينيات، بينما وقع بعضها الآخر بعد حدوث الأزمات الأولى، ومن المؤكد أن أبرز العواقب الدرامية كان تلك التي وقعت نتيجة التخبط الجماعي للمسؤولين الماليين.

على مَنْ إذن نلقي باللائمة؟ أول المذنبين، كانوا السياسيين الذين أشرفوا على مؤتمر السلام بباريس؛ فلقد حمّلوا اقتصاد العالم عبئاً، وهو مايزال يحاول جاهداً التعافي من آثار الحرب وتبعاتها، وهي المثلة بديون دولية هائلة معلقة. وقد بدأت ألمانيا سنوات العشرينيات، وهي مدينة بما يقرب من 12 مليار دولار في صورة تعويضات ملزمة بسدادها لفرنسا وبريطانيا، وكانت فرنسا مدينة للولايات المتحدة وبريطانيا بـ 7 مليارات دولار في صورة ديون حرب، على حين كانت بريطانيا ذاتها مدينة للولايات المتحدة بـ 4 مليارات دولار. وهذا، يعادل بقيم اليوم أن تكون ألمانيا مدينة بـ 2.4 من تريليونات الدولارات، وأن تكون فرنسا مدينة بـ 1.4 من تريليونات الدولارات، وبريطانيا بـ 800 مليار دولار. ولقد استنفد التعامل وتلك المطالبات المالية الهائلة، جهود مسؤولي الشؤون المالية إلى ما يقرب من عشر سنوات، وسمم العلاقات الدولية، ولعل الأهم من ذلك، أن الديون خلفت تصدعات هائلة في النظام المالي العالمي؛ ما جعله قابلاً للتحطم لدى أول ضغط عليه.

المجموعة الثانية التي ينبغي إلقاء اللوم عليها، هي قيادات البنوك المركزية الأساسية خلال تلك الحقبة، وبصفة خاصة أربعة أشخاص رئيسيين ورد ذكرهم في كتابنا هذا؛

وهـم: مونتـاجو نـورمان، وبنجـامين سـترونج، وهيلـمار شاخت، وإمـيل مورو؛ فبرغم أنهم - ولاسيما شاخت ونورمان - قضوا معظم سنوات العقد في محاولة مضنية للتخفيف من بعض من أسوأ الأخطـاء السياسية الفادحـة التـي كانـت وراء التعويـضات وديـون الحرب، فإنهم كانوا مع ذلك - وأكثر من أي شخص آخر - مسؤولين عن الخطأ الرئـيسي الثاني الذي ارتكب على مستوى السياسة الاقتصادية خلال العشـرينيات؛ وهو قرار عودة العالم ثانية إلى الارتباط بمعيار الذهب.

لم تواكب موارد الذهب الأسعار، وكان توزيـع سـبائك الـذهب بعـد الحـرب، يتـسم بانحراف شديد؛ حيث كان كثير منها مركزاً في الولايات المتحدة؛ وكانت نتيجة ذلك أن فقد معيار الذهب فعاليته، وأصبح غير قادر على العمـل بـسلاسة وآليـة؛ مـثلما كـان عليـه قبـل الحرب. وما زاد من تعقيد مشكلة الاحتياطيات غير الكافية من الـذهب، أن أوروبـا عـادت مرة أخرى إلى معيار الذهب بأسعار صـرف غـير متوافقـة معـاً بـصورة كبـيرة؛ مـا أدى إلى الضغط المستمر على بنك إنجلترا المركـزي، وهـو بمنزلـة محور دوران عجلـة النظـام المـالي العالمي، وحدوث عداء مدمّر ومؤسف، بين بريطانيا وفرنسا قوّض أساس التعاون الدولي.

ولقد نجح رباعي البنوك المركزية - في حقيقة الأمـر - في المحافظـة عـلى اسـتمرارية الاقتصاد العالمي، ولكنهم لم يتمكنوا من ذلك؛ إلا بالإبقاء على أسـعار الفائـدة الأمريكيـة منخفضة، وبإنقاذ ألمانيا من الغرق؛ بطوق نجاة مصنوع من أمـوال مقترضـة؛ لقـد كانـت منظومة لا بد لها حتماً أن تنتهي بالانهيار. وفي حقيقة الأمر، كانت المنظومة تحمل في داخلها بذور دمارها. وفي نهاية الأمر؛ أدت سياسة الإبقاء على أسعار الفائدة الأمريكية منخفضة؛ لإنقاذ أسعار الـصـرف عالميـاً، إلى فقاعـة في سـوق البورصـة الأمريكيـة. وبحلـول عـام 1927، صار الاحتياطي الفيدرالي آنذاك ممزقاً بين هـدفين متعارضـين: أن يواصـل عمليـة انتشال أوروبا من عثرتها، أو أن يسيطر على عمليات المضاربة في وول ستريت. وقد سـعى الفيدرالي للقيام بالأمرين، فلم يحقق أي واحد مـنهما. وقـد كانـت محاولاتـه لكـبح جمـاح المضاربة شديدة الفتور، بحيث عجزت عن إعادة أسـعار الأسـهم مـرة أخـرى إلى سـابق

عهدها، ولكنها كانت من القوة، بحيث سببت انهيار عملية إقراض ألمانيا؛ ما دفع معظم دول وسط أوروبا نحو الكساد، وحرك قطار القوى الانكماشية؛ ليسير عبر أراضي بلدان العالم الأخرى. وفي آخر المطاف، وخلال الأسبوع الأخير من تشرين الأول/ أكتوبر عام 1929، فقئت الفقاعة؛ فغمرت الولايات المتحدة في حالة كساد خاصة بها؛ ومن ثم كان لفقاعة بورصة الولايات المتحدة، أثر مزدوج؛ ففي طريقها نحو الصعود؛ سببت اعتصار الائتمان الدولي الذي دفع ألمانيا وأجزاء أخرى من العالم، نحو الانكماش الاقتصادي. وفي أثناء اتجاهها لأسفل، هزت الاقتصاد الأمريكي.

وربما كان للتوترات والضغوط التي واكبت محاولة جعل معيار الذهب المتعثر يقف على قدميه، دور ما، في جعل الهزة المالية أمراً محتوماً. ولكن مع ذلك، لم يكن شرطاً أن تنتشر الأزمة لتتحول إلى كارثة عالمية. لقد كان مسؤولو البنوك المركزية الأوروبية يتعاملون والأزمات المالية طوال أكثر من قرن. وقد استوعبوا الدرس منذ زمن طويل، وهو أنه برغم أن الاقتصاد - في معظم الأحيان - يؤدي عمله بشكل طيب جداً وهو متروك في رعاية أيدٍ غير مرئية، فإنه في خضم حالات الذعر، تبدو تلك اليد وقد فقدت قدرتها على إحكام السيطرة على الأمور. والأسواق - وبصفة خاصة الأسواق المالية - تصير ممتلئة بخوف يصيبها بالعجز عن التفكير. وتقتضي استعادة شيء من المعقولية والاتزان في تلك الظروف، استعادة زعامة مرئية للجميع، توجه تلك اليد الخفية؛ باختصار! كان الأمر بحاجة إلى قيادة.

بعد عام 1929، انتهى أمر مسؤولية الشؤون النقدية العالمية إلى أيدي زمرة من الرجال الذين لم يكونوا يفهمون أياً من تلك الأشياء، والذين كان من الممكن وصف أفكارهم عن الاقتصاد، بأنها كانت على أفضل تقدير قد تجاوزها الزمن، وكانت على أسوأ تقدير خاطئة تماماً. وقد توفي سترونج عام 1928، وحاول خليفته جورج هاريسون جاهداً ملء الفراغ الذي تركه، ولكنه لم يكن يملك الشخصية أو المكانة اللتين تمكنانه من فرض سيطرته، وبدلاً من ذلك تحولت السلطة داخل الاحتياطي الفيدرالي، إلى مجموعة من

المسؤولين غير المبالين ممن لا يملكون الخبرة والمعرفة، ممن كانوا يؤمنون بأن الاقتصاد سوف يعود بصورة آلية إلى وضع التوازن، وبأنه لا يوجد شيء من الواجب عمله لمقاومة القوى الانكماشية أكثر من انتظارها ريثما تزول. وقد عجز هؤلاء، عن تلبية ولو أبسط مسؤوليات رجال البنوك المركزية الأساسية؛ وهي العمل بوصفها جهة مقرضة يلجأ إليها الناس ملاذاً أخيراً، ودعم النظام المصرفي في أوقات الذعر.

ولقد أدرك كل من نورمان وشاخت، أن المنظومة المالية في أثناء التدهور الحاد، تحتاج إلى تدخل نشيط من البنوك المركزية. ولكن بنكيهما المركزيين: بنك إنجلترا المركزي والبنك المركزي الألماني، كان كلاهما يعاني بصورة مزمنة نقص الذهب، ولم تكن أمام أي منهما مساحة للمناورة؛ ونتيجة لذلك، وبرغم كل ما كان يتمتع به نورمان من مكانة هائلة القدر، وما كان شاخت يتمتع به من قدرة إبداعية، فإن كليهما كان معاقاً؛ بسبب إملاءات معيار الذهب، فاضطرا إلى البقاء مكبلَي الأيدي ومرتبطَين بالولايات المتحدة التي أصابها الانكماش هي أيضاً؛ مثلما أصاب بلديهما.

وكان مسؤول البنك المركزي الوحيد خارج نطاق الاحتياطي الفيدرالي الذي يملك ذهباً كافياً للتصرف بصورة مستقلة، هو مورو في بنك فرنسا المركزي. ولكنه بعد أن وجد نفسه مصادفة في وضع السيطرة المالية، بدأت نياته تتجه أكثر، نحو استغلال القوة المكتشفة حديثاً لدى فرنسا، في تحقيق مآرب سياسية لا غايات اقتصادية؛ وهكذا، فإن الشيء الذي بدأ في صورة حالات كساد تصحيحية تظهر على استحياء في الولايات المتحدة وألمانيا، تحول؛ بسبب الحماقة التامة وضيق الأفق، إلى كارثة عالمية.

وفي عام 1934، شهد إرفنج فيشر، وهو أستاذ الاقتصاد بجامعة ييل أمام إحدى لجان مجلس النواب، أنه عندما توفي سترونج، «توفيت معه سياساته، ولطالما ساورني الاعتقاد بأنه لو كان قد ظل حياً، لكنا الآن في وضع مختلف».[2] لقد كان الأول من بين كثير من خبراء الاقتصاد والمؤرخين، الذي يطرح حقيقة مضادة، خشي كثيرون من ذكرها، وهي أن الأمور كانت ستسير على نحوٍ مختلف لو كان سترونج مايزال حياً؛ فبرغم أن سترونج كان مسؤولاً

عن كثير من الأخطاء المحيطة بإعادة تأسيس معيار الذهب، وعن سياسة الأموال الميسورة التي أدت إلى فقاعة البورصة، فإن من الأمور شبه المؤكدة أنه في بدايات عام 1931، كان سيتصرف بصورة أكثر حزماً، وبتأثير أعظم مما فعل خلفه، جورج هاريسون؛ للحيلولة دون حدوث سلسلة حالات الهرولة إلى البنوك لسحب الودائع. والأكثر من هذا، أنه - على الصعيد الدولي - كان العضو الوحيد في الفريق الرباعي الذي تجتمع لديه التوليفة الضرورية من القدرة والملكات الذهنية والرؤية، إضافة إلى القوة الاقتصادية لاحتياطيات الذهب الفيدرالية من ورائه كذلك، وهي التي تجعله يضطلع بقيادة اقتصاد العالم واتخاذ الخطوات اللازمة لمجابهة الانكماش العالمي.

ومن هنا؛ فإن السبب الرئيسي لحدوث الكساد العظيم، كان ممثلاً بعجز الإرادة الفكرية، ونقص فهم آلية عمل الاقتصاد. ولم يكن هناك من هو أكثر معاناة خلال الفترة التي أفضت إلى حدوث الكساد العظيم وخلال الكساد نفسه؛ لفهم منطق القوى التي تسببه، من مينارد كينز. لقد آمن الرجل بأنه لو أمكننا فقط القضاء على الفكر "المتخبط" - وهو من تعبيراته المفضلة - في الشؤون الاقتصادية، فإن المجتمع في استطاعته أن يسمح لإدارة رفاهيته المادية، بأن تتراجع في مقابل ما اعتقد بأنه مسائل محورية بالنسبة إلى الوجود، وهي «مشكلات الحياة والعلاقات الإنسانية والخلق والسلوكيات والدين»؛[3] وهذا ما كان يقصده، عندما أعلن في كلمة ألقاها قبل وفاته بقليل، من أن رجال الاقتصاد هم «الأمناء، لا على الحضارة، ولكن على إمكانية وجود حضارة».[4] ولا يوجد برهان أعظم على صحة وصيته، في العناية بتلك الأمانة، من أنه في تلك السنوات - وهي أكثر من ستين مرت منذ قال كلماته تلك - تحاشى العالم، بعد أن تسلح بأفكاره ورؤاه الثاقبة، وقوع كارثة اقتصادية؛ مثل: تلك التي اجتاحته خلال السنوات في الفترة من عام 1929 إلى عام 1933.

ترجمة المبالغ النقدية

لم يكن هناك مفر من أن يمتلئ كتاب كهذا بالأرقام - وبخاصة الأرقام المالية - بعملات متنوعة. وحتى تظل الأمور بسيطة وميسورة ولمساعدة القارئ، حولت المبالغ

التي عادة ما يعبر عنها بعملات أخرى؛ (كالفرنك الفرنسي والمارك الألماني مثلاً)، إلى دولار أمريكي، ماعدا تلك الحالات التي يقتضي فيها السياق، خلاف ذلك.

إن فهم أهمية الأرقام الاقتصادية التي تعود إلى العشرينيات من القرن الماضي وربطها بدولارات اليوم، ليس بالأمر الميسور على الإطلاق؛ فالأمر لا يُقصر على ارتفاع الأسعار ارتفاعاً هائلاً فحسب منذ ذلك الحين، وإنما هناك أيضاً النمو الهائل الذي حققته الاقتصادات الأمريكية والأوروبية.

والمبالغ المالية المرتبطة بالموقف الاقتصادي لأفراد - وليكن مثلاً راتب هيلمار شاخت - يفضل ترجمتها من خلال مراعاة التغيرات في مستوى المعيشة. وحتى تعوض آثار التضخم، أضربُ؛ بوصف ذلك قاعدة مبنية على التجربة، في المعامل 12؛ وبهذا فإن راتب بنجامين سترونج البالغ 50 ألف دولار، وهو راتبه؛ بوصفه محافظاً للبنك الاحتياطي الفيدرالي في نيويورك في منتصف العشرينيات، يعادل اليوم 600 ألف دولار. كما أن الثروة التي جمعها كينز، وهي التي بلغت مليوني دولار عبر تاريخ طويل من المضاربة في الأسواق المالية، تعادل 24 مليون دولار بقيم اليوم.

وحتى نفهم - بالمقارنة - القيمة الحقيقية للمبالغ المالية المتصلة بالوضع الاقتصادي للدول برمتها؛ مثل: حجم ديون الحرب المستحقة للولايات المتحدة، فإن الأجدى ألا نكتفي بحساب التغيرات التي طرأت على تكلفة المعيشة، وإنما أن نعدل هذه القيم؛ تبعاً للتغيرات التي طرأت على حجم اقتصادات البلدان؛ وحتى نترجم تلك الأرقام، إلى مقادير مناظرة خاصة بعام 2008، علينا أن نضربها بمعامل مقداره 200.

والمثال على ذلك، فاتورة التعويضات التي ألزمت بها ألمانيا، وتم تثبيتها عام 1921، عند 12 مليار دولار، ودين كهذا؛ لو حسب بأسعار اليوم لبلغ 2.4 من تريليونات الدولارات.

الهوامش

مقدمة

1. انظر:

"Norman Sails Unexpectedly for a Vacation in Canada," *New York Times*, August 16, 1931.

2. انظر:

Kathleen, Woodward. "Montagu Norman: Banker and Legend," *New York Times*, April 17, 1932.

3. Monnet, Memoirs, 95.

4. Ibid,.

5. *New York Herald Tribune*, July 10, 1927.

6. انظر:

Keynes, J. M., "An Economic Analysis of Unemployment?" June 22, 1931, in *Collected Writings*, 13: 343.

7. Toynbee, Survey of International Affairs, 1.

8. "Ein' Feste Burg." *Time*, July 27, 1931, and Howe, World Diary, 111.

9. Taylor, English History, 290.

10. انظر:

Letter from Lamont to Norman, December 4, 1946, cited in Schuker, *The End of French Predominance in Europe*, 291.

11. انظر:

Snowden, Philip, "The Governor of the Bank of England," *The Banker*, February 1926.

12. Hassall, Edward Marsh, 570.

13. Chernow, The House of Morgan, 215, 310.

14. Ibid,.

15. هناك 480 حبة قمح في الوزن التريوسي للأونصة، وهو مقياس للوزن يزيد أكثر بـ 10٪ على وزن الأونصة المعروف.

16. كانت كمية الذهب المستخرج حتى عام 1913، قد قدرت بـ 750 مليون أونصة، أو 22500 طن. انظر:

Triffin. The Evolution of the International Monetary System, Table 17, 79. Because a cubic foot of gold is estimated to weigh about half a ton, this would amount to 45,000 cubic feet, equivalent to a cube with sides of about 35 feet.

17. Bryan, *The First Battle: A Story of the Campaign of 1896*, 199- 206.

1: تمهيد

1. Keynes, *Collected Writings: The Economic Consequences*, 2: 6.

2. Wells, *The Work, Wealth, and Happiness of Mankind*, 398.

3. انظر:

"Successful War No Advantage to Victor Says Angell," *New York Times*, June 15, 1913.

4. انظر:

Committee of Imperial Defense, Testimony of Sir John H. Luscombe, Chairman of Lloyds, Report and Proceedings of the Standing Sub-Committee for the Committee of Imperial Defense on Trading with the Enemy, 1912, paragraphs 120-143.

5. انظر:

Esher, *Journals and Letters*, 211-28 and 229-261, quoted in Tuchman, Guns of August, 10.

6. Ibid.,

2: رجل غريب وحيد

1. Samuel Goldwyn quote from *Bartlett's Familiar Quotations*, 695

2. Letter to Caroline Brown from Boyle, *Montagu Norman*, 98.

3. Clay, *Lord Norman*, 44.

4. Boyle, *Montagu Norman*, 87.

5. McEwen, *The Riddell Diaries*, 85.

6. Geiss, *July 1914: The Outbreak of the First World War*, Document 162.

.7 Wilson and Hammerton, *The Great War*, 26.

.8 "London Exchange Closes Its Doors." *New York Times*, August 1, 1914.

.9 *Times*, August 1, 1914.

.10 *Times*, August 1, 1914.

.11 "English Bank Act to Be Suspended." *New York Times*, August 2, 1914.

.12 انظر:

Memorandum by Sir Felix Shuster, director of the Union Bank of London, circulated to the Clearing Bankers' Gold Reserves Committee quoted in Kynaston, *The City of London: Golden Years*, 588.

.13 Clay, *Lord Norman*, 81.

.14 Lloyd George, *War Memoirs*, 111.

.15 Sayers, *The Bank of England*, 75.

.16 Boyle, *Montagu Norman*, 98.

3: الساحر الصغير

.1 Chernow, *The Warburgs*, 153.

.2 Ferguson, *The Pity of War*, 191.

.3 Wilson and Hammerton, *The Great War*, 68.

.4 Somary, *The Raven of Zurich*, 71.

.5 Bonn, *Wandering Scholar*, 303.

.6 Schacht, *My First Seventy-six Years*, 24.

.7 Goldensohn, *The Nuremberg Interviews*, 231.

.8 Schacht, *My First Seventy-six Years*, 129.

.9 Tuchman, *The Guns of August*, 129.

.10 Wolff, *The Eve of 1914*, 524.

.11 انظر:

Charles A. Conant, "How Financial Europe Prepared for the Great War," *New York Times*, August 30, 1914.

.12 Schacht, *My First Seventy-six Years*, 60.

4: جدير بالثقة

1. F. Scott Fitzgerald quote from *The Yale Book of Quotations*, 274.
2. "E. C. Converse Drawing Out," *New York Times*, January 9, 1914.
3. "Cloud and Rain Mar Berlin Season," *New York Times*, June 14, 1914.
4. "No Morgan Bower atop Bankers Trust," *New York Times*, May 16, 1912.
5. "Five Men Control $368,000,000 Here," *New York Times*, December 11, 1912.
6. "Bankers Here Confer on War," *New York Times*, July 31, 1914.
7. Chernow, *House of Morgan*, 185.
8. Nicolson, *Dwight Morrow*, 111.
9. "Mrs. Strong Kills Herself," *New York Times*, May 11, 1905.
10. Strouse, *Morgan*, 15.
11. Strouse, *Morgan*, 576.
12. انظر:

The only two participants who wrote about the Jekyll Island meeting were Frank Vanderlip in his autobiography *From Farm Boy to Financier* and Paul Warburg in a communication to Thomas Lamont reproduced in Thomas W. Lamont, *Henry P. Davison*, 97-101. The first contemporary description, though secondhand, appeared in an article by Bertie Charles Forbes, who later founded *Forbes* magazine, in *Current Opinion*, December 1916, 382. An account is also given in Stephenson, *Nelson Aldrich*. Recent descriptions are in West, *Banking Reform and the Federal Reserve*, 222-224; Chernow, *The Warburgs*, 133-134; and Michael A. Whitehouse, "Paul Warburg's Crusade to Establish a Central Bank in the United States" in *The Region*, Federal Reserve Bank of Minneapolis, May 1989.

13. Vanderlip, *From Farm Boy to Financier*, 216
14. "Army of Refugees Flees to London," *New York Times*, August 3, 1914.
15. "Exiles Meet in London," *New York Times*, August 4, 1914.
16. "Gold Cruiser to Sail Today," *New York Times*, August 6, 1914.
17. Chandler, *Benjamin Strong*, 48.
18. انظر:

Interviews with Leslie Rounds, *Committee on the History of the Federal Reserve System*, Washington: Brookings Institution, 1954-55

19. انظر:

Interviews with William McChesney Martin Sr., *Committee on the History of the Federal Reserve System*, Washington: Brookings Institution, 1954- 55.

20. "Bank Head's Pay $30,000," *Chicago Daily Tribune*, October 27, 1914.

21. انظر:

Federal Reserve Bank of New York, "Biography of Benjamin Strong by his Son, Benjamin Strong." 1978

22. لمعلومات حول شقة سترونج، انظر:

Details of Strong's apartment at 903 Park Avenue from "The Real Estate Field," *New York Times*, January 15, 1914.

5: المفتش المالي

1. Gustav Flaubert quote from *Bartlett's Familiar Quotations*, 527

2. Berenson, *The Trial of Madame Caillaux*, 2.

3. Zeldin, *French Passions: Intellect and Pride*, 343.

4. انظر:

Dutron de Bornier from Pierre Lyautey, "Eloge de M. Moreau," *Comptes Rendus Mensuels de L'Académie des Sciences Coloniales, Séance du 15 Octobre 1954, Paris, 1954*. Joseph Marie-François Moreau from "Leur Vacances," *Le Petit Parisien*, September 4, 1927.

5. Zeldin, *French Passions: Ambition and Love*, 118.

6. حول دور مجلس الوزراء، انظر: Keiger, *Raymond Poincaré*, 34.

7. Brogan, *France Under the Republic*, 128.

8. Moreau, *The Golden Franc: Memoirs*, 17-18.

9. انظر:

Moreau's career at Banque d'Algérie from Pierre Lyautey, "Eloge de M. Moreau," *Comptes Rendus Mensuels des L'Académie des Sciences Coloniales, Séance du 15 Octobre 1954*, Paris, 1954.

10. Moreau, *The Golden Franc: Memoirs*,12.

11. انظر:

Jacques Rueff. "Preface to the French Edition," in Moreau, *The Golden Franc: Memoirs*, 2.

.12 Adam, *Paris Sees It Through*, 15.

.13 انظر:

"Leur Vacances," *Le Petit Parisien*, September 4, 1927, and Giscard D'Estaing, Edmond, "Noticc sue Emile Moreau," *Comptes Rendus Mensuels de L'Académie des Sciences Coloniales: Séance du 1 Decembre 1950*, Paris, 1950.

.14 Adam, *Paris Sees It Through*, 12-13.

.15 "French Gold Famine," *Times*, July 30, 1914.

.16 *Le Figaro*, July 31, 1914

.17 "Vanished Gold," *Times*, August 1, 1914.

.18 "Circulaire Bleu" from the Banque de France, *Le Patrimonie*, 423.

.19 Ibid.,

.20 Ibid.,

.21 Ibid.,

.22 "Paris Has Given Up All Hope of Peace, " *New York Times*, August 2, 1914.

.23 Cronin, Paris on the Eve, 441-42, and Adam, *Paris Sees It Through*, 21.

.24 انظر:

Clarkc, *Paris Waits*, 65-67, and "Un Avion Allemand Sur Paris," *Le Figaro*, August 31, 1914.

.25 انظر:

Lucien Klotz, "Mes Souvenirs du Temps de Guerre," *Le Journal*, December 14, 1922, and Gaston-Breton, Sauvez L'Or, 28.

6: جنرالات المال

.1 Cicero quote from *Bartlett's Familiar Quotations*, 91.

.2 مقتبسة من: Blainey, *The Causes of War*, 215.

.3 انظر:

Charles A. Conant, "How Financial Europe Prepared for the Great War," *New York Times*, August 30, 1914.

.4 Stone, *World War One*, 30.

.5 Ferguson, *The Pity of War*, 319, and Bell, *Old Friends*, 45.

6. Strachan, *First World War*, 816.

7. Stone, *World War One*, 30.

8. "Fifty Billions Cost of War Up To Date." *New York Times*, July 30, 1916.

9. Bagehot, *Lombard Street*, 156.

10. Ibid., 157.

11. Hawtrey, *Art of Central Banking*, 246-47.

12. Cyril Asquith quoting Keynes in Jackson, *The Oxford Book of Money*, 46.

13. Sayers, *The Bank of England*, 105.

14. Ibid., 107.

15. Boyle, *Montagu Norman*, 105.

16. Brogan, *France Under the Republic*, 115.

17. Stephane Lausanne. "The Bank of France," *Banker*, August 1926, 93.

18. Valance, *La Legende du Franc*, 167.

19. Gunther, *Inside Europe*, 145.

20. Feldman, *The Great Disorder*, 795.

21. انظر:

Hjalmar, Schacht. "Bemerkungen über die Art und Weise der vorassichtlichen Kriegsentschädgung Frankreichs an Deutschland," August 26, 1914, in Bundesarchiv Koblenz, Nachlass Schacht, Nr. 1.

22. Mühlen, *Schacht: Hitler's Magician*, 9.

23. انظر:

Testimony of Wilhelm Volcke on May 3, 1946, in *Trial of Major War Criminals Before the International Military Tribunal.*

24. انظر على سبيل المثال:

the entry for "Schacht, Hjalmar Horace Greeley" in *Current Biography 1944*, 594-97, includes the following passage: "With the endorsement of the military government he issued several millions of counterfeited banknotes to pay for supplies bought from the Belgians but Berlin authorities became suspicious when he never accounted for the bulk of this money. Also accused of having seen to it that his banking connections profited from his knowledge of Government secrets..... "

25. انظر:

"Vote for Trenches in Central Park over Protests," *New York Times*, March 23, 1918.

26. انظر:

"Wilson to Make War Speech Here in Drive for Loan," *New York Times*, September 26, 1918.

7: إيحاءات مجنونة

1. انظر:

Keynes, *Collected Writings: The Economic Consequences*, 2: 148. In four years: Hardach, *The First World War*, 153.

2. Ferguson, *The Pity of War*, 322-31.
3. Schacht, *My First Seventy-six Years*, 158.
4. Schacht, *My First Seventy-six Years*, 17.
5. Bonn, *Wandering Scholar*, 303.
6. Roberts, *The House That Hitler Built*, 182.
7. Rauschning, *Men of Chaos*, 117.
8. Macmillan, *Peacemaker*, 191.
9. Lentin, *Guilt at Versailles*, 21.
10. Holborn, *A History of Modern Germany*, 566.
11. Macmillan, *Peacemaker*, 201.
12. Taylor, *English History*, 74.
13. Wolff, *Through Two Decades*, 261.
14. Eyck, *A History of the Weimar Republic*, 1: 98.
15. Schacht, *My First Seventy-six Years*, 161-162.

16. انظر:

Keynes, "Memorandum by the Treasury on the Indemnity Payable by the Enemy Powers for Reparations and Other Claims," in *Collected Writings*, 16: 375.

17. Russell, *Autobiography*, 1: 69..
18. Harrod, *The Life of John Maynard Keynes*, 121.
19. Skidelsky, *John Maynard Keynes: Hopes Betrayed 1883- 1920*, 177.
20. Keynes, "Letter from Basil Blackett," in *Collected Writings*, 16: 3.
21. Skidelsky, *John Maynard Keynes: Hopes Betrayed*, 304.

22. Bell, *Old Friends: Personal Recollections*, 48.

23. Harrod, *The Life of John Maynard Keynes*, 201.

24. انظر:

Skidelsky et al., *Three Great Economists*, 232, and Harrod, *The Life of John Maynard Keynes*, 31.

25. Skidelsky et al., *Three Great Economists*, 231.

26. Skidelsky, *John Maynard Keynes: Hopes Betrayed*, 67, 169.

27. Bell, Old Friends: Personal Recollections, 52, 60.

28. Ibid.,

29. Skidelsky, *John Maynard Keynes: Hopes Betrayed*, 346.

30. Keynes, *Collected Writings: The Economic Consequences*, 2: 2-3.

31. انظر:

Keynes, "Letter to David Lloyd George," June 5, 1919, in *Collected Writings*, 16: 469.

32. Keynes, *Collected Writings: The Economic Consequences*, 2: 20.

33. Keynes, *Collected Writings: The Economic Consequences*, 2: 26.

34. Keynes, *Collected Writings: The Economic Consequences*, 2: 27.

35. Keynes, *Collected Writings: The Economic Consequences*, 2: 26.

36. Keynes, "Lloyd George," in *Collected Writings*, 10: 23-24.

37. Keynes, Collected Writings: The Economic Consequences, 2: 144.

38. Ibid.,

39. Trachtenberg, *Reparation in World Politics*, 94.

40. Schuker, *End of French Predominance in Europe*, 17.

41. Steiner, *The Lights That Failed*, 183.

42. Howe, *A World History*, 152.

43. Garratt, *What Has Happened*, 161.

44. Carlyle, 1870 letter to the Times quoted in Wilson, *the Victorians*, 345.

45. Schuker, *End of French Predominance in Europe*, 17.

46. Adamthwaite, *Grandeur and Misery*, 75.

47. Collier, *Germany and the Germans*, 470.

48. Martin, *France and the Après Guerre*, 75.

49. انظر:

Keynes, "Speculation in the Mark and Germany's Balances Abroad," in Manchester Guardian Commercial, September 28, 1922, in *Collected Writings*, 18: 49-50.

50. Kindleberger, *A Financial History*, 310-11.

51. d'Abernon, *The Diary of an Ambassador*, 2: 124.

52. Schacht, *The Stabilization of the Mark*, 105.

53. انظر:

"Berlin Now Shivering in Sudden Cold Wave," *New York Times*, November 8, 1923.

54. انظر:

"Cipher Stroke a New Disease for Germans Figuring Marks." *New York Times*, December 7, 1923.

55. Cowley, *Exile's Return*, 142.

56. Zweig, *The World of Yesterday*, 301.

57. Habedank, *Die Reichsbank*, 34.

58. انظر:

Warburg Archives, Jahresbericht 1923, 43, quoted in Ferguson, *Paper and Iron*, 9.

59. Ferguson, *When Money Dies*, 169.

60. انظر:

D'Abernon communication to Foreign Office, quoted in Ferguson, *When Money Dies*, 169.

61. d'Abernon, *The Diary of an Ambassador*, 2: 240.

62. Schacht, My First Seventy-six Years, 161.

63. Ibid.,

64. Ibid., 177.

8: العم شايلوك

1. Bank of England, *letter from Strong to Norman*, November 22, 1918.

2. "Wilson Stirs Audience," *New York Times*, September 28, 1918.

3. انظر:

Bacevich, "Family Matters" and "Bachelor as Guest Is Sole Occupant of Exclusive Club," *Washington Post*, August 22. 1926.

4. Phillips, *Ventures in Diplomacy*, 6, quoted in Bacevich, "Family Matters," 406.

5. انظر:

Letter from Strong to Leffingwell, July 31, 1919, quoted in Chandler, *Benjamin Strong*, 144.

6. انظر:

Strong to James Brown, September 14, 1916, quoted in Roberts, "Benjamin Strong, the Federal Reserve."

7. انظر:

Letter from Strong to Leffingwell, July 25, 1919, quoted in Chandler, *Benjamin Strong*, 142.

8. Ibid.,

9. انظر:

Letter from Strong to Leffingwell, July 31, 1919, quoted in Chandler, *Benjamin Strong*, 143.

10. Masterton, *England After the War*, 32-33.

11. Steffens, *Autobiography*, 803.

12. انظر:

Letter from Strong to Leffingwell, August 30, 1919, quoted in Chandler, Benjamin Strong, 145-46.

13. Ibid.,

14. Ibid.,

15. Ibid.,

16. Bank of England, letter from Strong to Norman, March 1, 1920.

17. Ibid.,

18. Bank of England, letter from Norman to Strong, December 3, 1920.

19. Nicolson, *Peacemaking* 1919, 330.

20. Brendon, *Eminent Edwardians*, 115.

21. مقتبسة من: Middlemas and Barnes, *Baldwin*, 133.

22. مقتبسة من: Rhodes, "The Image of Britain," 196.

23. "Still Scolding America for Funding Bill," *New York Times*, February 7, 1922.

24. انظر:

Garet, Garrett. "Shall Europe Pay Back Our Millions," *New York Times*, November 26, 1922.

25. انظر:

"British to Pay All, Ask a Square Deal, Debt Board Is Told", *New York Times*, January 9, 1923.

26. Boyle, *Montagu Norman*, 156.

27. انظر:

"Baldwin Says We Don't Understand Situation on Debt," *New York Times*, January 28, 1923.

28. Grigg, *Prejudice and Judgment*, 102.

29. Blake, *The Unknown Prime Minister*, 492.

30. انظر:

Keynes. "Letter to J. C. C. Davidson," January 30, 1923, in *Collected Writings*, 8: 103.

31. انظر:

Edwin L. James, "Europe Scowls at Rich America," *New York Times*, July 11, 1926; Frank H. Simonds, "Does Europe Hate the U.S. and Why?" *American Review of Reviews*, September 1926; "Uncle Shylock in Europe," *American Review of Reviews*, January 1927.

32. "The Mission to America," *Times*, December 27, 1922.

33. انظر:

Charles Addis diary quoted in Kynaston, *The City of London: Illusions of Gold*, 64.

34. George Booth quoted in Kynaston, *The City of London: Illusions of Gold*, 66.

35. انظر:

Kynaston, *The City of London: Illusions of Gold*, 64-66; "The Governor of the Bank of England," *the Strand Magazine*, April 1939.

36. "Along the Highways of Finance," *New York Times*, September 4, 1932.

37. انظر:

"Bank of England Head May Be in Berlin," *New York Times*, March 18, 1923; and "Bank of England Governor Settles Problem in Berlin," *Christian Science Monitor*, March 17, 1923; and "France Against Mediation in Ruhr by Outside Power," *Washington Post*, March 17, 1923.

38. Winston. Churchill, "Montagu Norman," *Sunday Pictorial*, September 20, 1931.

39. Vansittart, *The Mist Procession*, 301.

40. Letter from Norman to Caroline Brown, quoted in Boyle, *Montagu Norman* , 140.

41. Williams, *A Pattern of Rulers*, 205.

42. Boyle, *Montagu Norman*, 129-30.

43. "Templewood, *Nine Troubled Years*, 78.

44. Ibid.,

45. Worsthorne, *Democracy Needs Aristocracy*, 26-28.

46. Bank of England, letter from Norman to Strong, March 22, 1922.

47. انظر:

"Anything in the nature": Bank of England, letter from Strong to Norman, July 14, 1922. "Dear Strongy": Bank of England, letter from Norman to Strong, May 24, 1922.

48. Bank of England, letter from Norman to Strong, March 27, 1923.

49. Bank of England, *letter from Strong to Norman*, May 1, 1927.

50. Bank of England, *letter from Strong to Norman*, May 1, 1927.

51. Bank of England, *letter from Norman to Strong*, January 24, 1925.

52. انظر:

Bank of England, letter from Norman to Strong, April 2, 1927, and letters from Strong to Norman, March 25, 1927, and April 14, 1927.

53. Bank of England, *letter from Norman to Strong*, September 15, 1921.

54. انظر:

Bank of England, *letters from Norman to Strong*, March 21. 1925, and February 26, 1927.

55. Bank of England, *letter from Strong to Norman*, February 15, 1927.

56. Bank of England, *letter from Norman to Strong*, December 18, 1921.

57. Bank of England, *letter from Norman to Strong*, April 9, 1923.

58. Bank of England, *letter from Strong to Norman*, February 18, 1922.

59. "Finance as Recreation," *Gettysburg Times*, November 19, 1928.

60. Bank of England, *letter from Strong to Norman*, January 4, 1924.

9: آثار متوحشة

1. John Milton quote from *Bartlett's Familiar Quotations*, 258.

2. Moggridge, *Maynard Keynes*, 349-50.

3. Harrod, *The Life of John Maynard Keynes*, 364.

4. Skidelsky, *John Maynard Keynes: Hopes Betrayed*, 211.

5. Harrod, *The Life of John Maynard Keynes*, 339-40.

6. انظر:

Keynes, "Memorandum Against the Suspension of Gold," August 3, 1914, in *Collected Writings*, 16: 7-15.

7. Keynes, *Collected Writing: A Tract*, 4: xv.

8. Keynes, *Collected Writings: A Tract*, 4: 56.

9. Harrod, *The Life of John Maynard Keynes*, 339-40.

10. Bank of England, *letter from Norman to Strong*, January 30, 1924.

11. Kynaston, *The City of London: Illusions of Gold*, 65.

12. Bank of England, *letter from Strong to Norman*, February 6, 1920.

13. Bank of England, *letter from Strong to Norman*, January 4, 1924.

14. Friedman and Schwartz, *A Monetary History*, 240.

15. Bank of England, *letter from Norman to Strong*, January 30, 1924.

16. Keynes, *Collected Writing: A Tract*, 4: 155.

17. Walworth, *Woodrow Wilson*, 320, n. 12.

18. Norris, *Ended Episodes*, 204.

19. Galbraith, *The Great Crash*, 32.

20. Hoover, *Memoirs*, 9.

21. انظر:

Interviews with Roy Young and Chester Morrill, *Committee on the History of the Federal Reserve System*, Washington: Brookings Institution, 1954- 55.

22. انظر:

Interviews with George Harrison, Leslie Rounds, Roy Young, and Chester Morrill, *Committee on the History of the Federal Reserve System*, Washington: Brookings Institution, 1954-55.

23. انظر:

Letter from Strong to J. H. Case, April 21, 1923, quoted in Chandler, *Benjamin Strong*, 228.

24. انظر:

Interview with Leslie Rounds, *Committee on the History of the Federal Reserve System*, Washington: Brookings Institution, 1954-55.

25. انظر:

Interview with Jay Crane, *Committee on the History of the Federal Reserve System*, Washington: Brookings Institution, 1954-55.

10: جسر بين الفوضى والأمل

1. Stresemann, *Diaries, Letters and Papers*, 199.

2. انظر:

"Berlin Food Rioters Attack and Beat Jews." *New York Times*, November 6, 1923; "Berlin Now Shivering in Sudden Cold Wave," *New York Times*, November 8, 1923; Feldman, *The Great Disorder*, 780.

3. Zweig, *The World of Yesterday*, 238.

4. Ibid.,

5. Large, *Berlin*, 48.

6. Quote by George Grosz in Hanser, *Putsch*, 253.

7. انظر:

Sahl, Memoiren, 36-37 quoted in Ian Buruma, "Weimar Faces," *New York Review of Books*, November 2, 2006.

8. Stresemann, *Diaries, Letters and Papers*, 145-47.

9. Schacht, *My First Seventy-six Years*, 177.

10. Ibid.,

11. Ibid., 120

12. Feldman, *The Great Disorder*, 793.

13. انظر:

Schacht, *The Stabilization of the Mark*, 79, and Feldman, *The Great Disorder*, 751.

14. Schacht, *My First Seventy-six Years*, 187.

15. انظر:

"Stinnes Would Oust Head of Reichsbank," *New York Times*, November 13, 1923.

16. Feldman, *The Great Disorder*, 715.

17. d'Abernon, *The Diary of an Ambassador*, 2: 283.

18. Feldman, *The Great Disorder*, 822.

19. "Herr Havenstein Dead," *Times*, November 21, 1923.

20. انظر:

Max Warburg Papers, *Unpublished Memoirs*, 1923, 69, quoted in Feldman, *The Great Disorder*, 795.

21. Feldman, *The Great Disorder*, 74.

11: نافذة "دوز"

1. Sun Tzu quote from *Bartlett's Familiar Quotations*, 83.

2. Schacht, My First Seventy-six Years, 194.

3. Ibid.,

4. "The Governor of The Bank of England," *Strand Magazine*, April 1939.

5. Bank of England, *letter from Norman to Strong*, October 28, 1921.

6. Bank of England, *letter from Norman to Strong*, January 7, 1924.

7. d'Abernon, *The Diary of an Ambassador*, 2: 122-23.

8. Ibid.,

9. "The Committees," *Time*, January 7, 1924.

10. Klingaman, *1929: The Year of the Crash*, 95.

11. Dawes, *The Dawes Plan in the Making*, 34-35.

12. انظر:

"Whirlwind Diplomacy: How Dawes Plays Game," *New York Times*, January 27, 1924.

13. Ibid.,

14. Schuker, *End of French Predominance*, 284.

15. Brogan, *France Under the Republic*, 517.

16. Shirer, *The Collapse of the Third Republic*, 161.

17. انظر:

"La Foire aux Devises," *Le Quotidien*, March 12, 1924, cited in Schuker, *End of French Predominance*, 89.

18. Jeanneney, *François de Wendel*, 187-88.

19. "The Franc Fighting for Its Life," *The Literary Digest*, March 22, 1924.

20. Keynes, *Collected Writing: A Tract*, 4: xvi-xvii

21. Schacht, *My First Seventy-six Years*, 208.

22. Dawes, *A Journal of Reparations*, 54.

23. Ibid.,

24. Bank of England, letter from Norman to Strong, January 30, 1924.

25. Ziegler, *The Sixth Great Power*, 1.

26. Ferguson, *The House of Rothschild: Money's Prophets*, 95-98.

27. Hobson, *Imperialism*, 64.

28. "Lamont, Thomas William," in *Current Biography*, 1940, 476.

29. Schuker, *End of French Predominance*, 215.

30. انظر:

Saint-Aulaire, *Confessions*, 718, quoted in Schuker, End of French Predominance, 299.

31. انظر:

Edwin L. James, "French Condemn Our Role in London," *New York Times*, July 26, 1924, and "The 'Money Devil' Mixes in the Reparations Row," *The Literary Digest*, August 9, 1924.

32. Klein, *Road to Disaster*, 248.

33. انظر:

Keynes, "The Progress of the Dawes Scheme," in *The Nation and the Athenaeum*, September 11, 1926, in *Collected Writings*, 18: 281.

12: المستشار الذهبي

Greene, *The Quiet American*, 72. .1

Graves and Hodges, *The Long Weekend*, 102. .2

"England Not Merry Under Labor's Rule," *New York Times*, June 8, 1924. .3

Graves and Hodges, *The Long Weekend*, 108-110. .4

.5 انظر:

Sisley, Huddelston. "Personalities and Politics in France," *Atlantic Monthly*, January 1925, 117.

Bank of England, letter from Norman to Strong, October 16, 1924. .6

.7 انظر:

Notes on discussion with Walter Leaf, June 13, 1924. Bank of England quoted in Kynaston, *The City of London*: Illusions of Gold, 109.

Bank of England, letter from Strong to Norman, July 9, 1924. .8

Quoted in Wilson, *The Victorians*, 485. .9

.10 انظر:

Letter from William Bridgeman to his wife, quoted in Manchester, The Last Lion, 785.

Wilson, *After the Victorians*, 248-49 .11

Moreau, *The Golden Franc*, 51. .12

Manchester, *The Last Lion*, 778-79. .13

Lyttelton, *Memoirs of Lord Chandos*, 137. .14

"From the 'Old Lady.' " *Time*, January 12, 1925. .15

.16 انظر:

"Plan to Pay Gold Calls Norman Here" *New York Times*, January 1, 1925. carved out of the solid bedrock: "Federal Bank Vault Carved in Solid Rock." *New York Times*, October 18, 1924.

.17 انظر:

"One Auto in the City to Each 16 Persons," *New York Times*, May 18, 1924, and "Automobile Census Shows World Has 21,360,779 Cars," *New York Times*, March 8, 1925. For relative wages between the United States and Europe, see "Premium on Dollar Keeps Wages Up," *New York Times*, December 31, 1924.

18. انظر:

Strong memorandum to Carl Snyder, April 3, 1922, quoted in Chandler, *Benjamin Strong*, 291.

19. انظر:

Strong memorandum, January 11, 1925, quoted in Chandler, *Benjamin Strong*, 309.

Bank of England, letter from Norman to Strong, January 18, 1925. .20

21. انظر:

Keynes, "Letter to Sir Charles Addis," July 25, 1924, in *Collected Writings*, 19: 371-72.

22. انظر:

Keynes, "The Problem of the Gold Standard," in The Nation and Athenaeum, May 2, 1925, in *Collected Writings*, 19: 337-44.

23. انظر:

Keynes, "The Return Towards Gold," in The Nation and Athenaeum, February 21, 1925, in *Collected Writings: Essays in Persuasion*, 7: 192-200.

Taylor, *Beaverbrook*, 227. .24

Taylor, Beaverbrook, 319. .25

Churchill, *Lord Randolph Churchill*, 2: 184. .26

James, *Churchill: A Study in Failure*, 204. .27

28. انظر:

"Mr. Churchill Exercise," February 29, 1925, U.K. Treasury Papers, quoted in Moggridge, British Monetary Policy, 76.

29. انظر:

Letter from Edward Grenfell to Jack Morgan, March 23, 1925, quoted in Chernow, *The House of Morgan*, 275-76.

Moggridge, *British Monetary Policy*, Appendix 5, 270-72. .30

31. انظر:

Winston Churchill to Otto Niemeyer, February 22, 1925, U.K. Treasury Papers in Moggridge, *British Monetary Policy*, Appendix 5.

32. انظر:

Letter from Edward Grenfell to Jack Morgan, March 23, 1925, quoted in Chernow, *The House of Morgan*, 274.

33. Leith-Ross, *Money Talks*, 91.

34. Templewood, *Nine Troubled Years*, 78.

35. Grigg, Prejudice and Judgment, 183.

36. Ibid.,

37. Ibid., 184

38. Boyle, *Montagu Norman*, 189.

39. انظر:

Text of Churchill's speech, including remark about fortifying himself, from *Hansard*, House of Commons Debates, 5 Series, vol. 183, cols 49-114.

40. Howe, *A World History*, 290.

41. Churchill, *Complete Speeches*, 4: 3587.

42. Winston, Churchill. "Montagu Norman," *Sunday Pictorial*, September 20, 1931.

43. *Times*, April 29, 1925.

44. *Economist*, May 2, 1925.

45. انظر:

Keynes, "The Economic Consequences of Mr. Churchill," in *Collected Writing: Essays in Persuasion*, 9: 220.

46. انظر:

Keynes, "The Economic Consequences of Mr. Churchill," in *Collected Writing: Essays in Persuasion*, 9: 212.

47. Skidelsky, *John Maynard Keynes: The Economist as Saviour*, 203.

48. انظر:

Keynes, "The Economic Consequences of Mr. Churchill," in *Collected Writing: Essays in Persuasion*. 9: 223.

49. Ibid.,

50. انظر:

Moran, *Winston Churchill*, 303-304, quoted in Kynaston, *The City of London: Illusions of Gold*, 129.

51. Toye, *Lloyd George and Churchill*, 256.

52. Grigg, *Prejudice and Judgment*, 193.

53. انظر:

Amery, *Diaries*, 552, quoted in Kynaston, *The City of London: Illusions of Gold*, 129.

54. انظر:

Keynes, "The Gold Standard," in The *Nation and Athenaeum*, May 2, 1925, in *Collected Writings*, 19: 361.

55. انظر:

Strong Memorandum, January 11, 1925, quoted in Chandler, *Benjamin Strong*, 309.

13: المعركة

1. Charles de Gaulle quote from *Bartlett's Familiar Quotations*, 728.
2. Plessis, *Histoires de la Banque*, 205-10.
3. Garratt, *What Has Happened to Europe*, 164-65.
4. مقتبسة من: Brogan, *France Under the Republic*, 66.
5. Binion, *Defeated Leaders*, 95.
6. انظر:

"Caillaux's Political Resurrection," *The Literary Digest*, May 2, 1925, and "In Parliament," *Time*, May 4, 1925.

7. Moreau, *The Golden Franc*, 37.
8. Jeanneney, *François de Wendel*, 248.
9. Ibid., 254
10. انظر:

Bonnet, *Vingt Ans de Vie Politique*, 101-102, quoted in Jeanneney, *François de Wendel*, 271.

11. انظر:

Sisley, Huddleston. "France Mobilizes to Save the Franc," *New York Times*, May 30, 1926.

12. انظر:

"Save the Franc," Time, May 3, 1926, and *New York Herald Tribune*, April 21, 1926.

13. انظر:

Sisley, Huddleston. "France Mobilizes to Save the Franc," New York Times, May 30, 1926.

14. انظر:

Letter from Strong to Peter Jay, May 9, 1926, quoted in Chandler, Benjamin Strong, 362.

15. انظر:

Letter from Strong to George Harrison, May 23, 1926, quoted in Chandler, Benjamin Strong, 363.

16. Moreau, *The Golden Franc*, 12.

17. انظر:

Bank of England, letter from Norman to Strong, June 8, 1926. The two bankers did manage: "Strong Refuses to Discuss Finance," *New York Times*, June 30, 1926, and "Financiers Gather at Antibes," *New York Times*, July 9, 1926.

18. انظر:

"M. Strong et Sir [sic] Montagu Norman se reposent paisiblement a Antibes," *La Volonté*, July 5, 1926.

19. Leffler, *The Elusive Quest*, 146.

20. "Il y a 500,000 Étrangers a Paris," *Le Journal*, February 2, 1925.

21. انظر:

"L'Infiltration des Capitaux Américains dans l'Économie Francaise." *La Vie Financier*, April 26, 1926.

22. *Le Midi*, April 17, 1926.

23. انظر:

"Maimed and Blind Lead Paris Parade to Protest on Debt," *New York Times*, July 12, 1926.

24. "Reasonable Resentment," *Washington Post*, July 26, 1926.

25. "Our Tourist Troubles in France," *The Literary Digest*, August 14, 1926.

26. Moreau, *The Golden Franc*, 53.

27. Moreau, *The Golden Franc*, 43.

28. انظر:

"Leur Vacances," *Le Petit Parisien*, September 4, 1927, and Banque de France, Treasures.

29. Moreau, *The Golden Franc*, 51.

30. انظر:

H. A. Siepman, "Central Bank Cooperation," quoted in Mouré, *The Gold Standard Illusion*, 156.

31. Moreau, The Golden Franc, 182.

32. Ibid.,

33. Ibid., 124

34. the Introduction by Jean-Noël Jeanneney to Rist, *Une Saison Gatée*, 11.

35. Keynes, *Collected Writing: A Tract*, 4: 60.

36. Boyle, *Montagu Norman*, 226.

37. Ferguson, *The House of Rothschild*, 458.

38. Obituary in *Le Monde*, July 2, 1949.

39. Lottman, *The French Rothschilds*, 136.

40. Chapman, *The Dreyfus Trials*, 52.

41. انظر:

"'The Iron Master,'" *Time*, January 24, 1949, and "Francs and Frenchman," *Time*, May 18, 1936.

42. Moreau, *The Golden Franc*, 73.

43. انظر:

Moreau, *The Golden Franc*, 261, 264, 279; Netter, *Histoire de la Banque de France*, 153.

14: الصرخات الأولى

1. Herodotus quote from *Bartlett's Familiar Quotations*, 71.

2. Fraser, *Every Man a Speculator*, 45.

3. Sobel, *Panic on Wall Street*, 223.

4. Rajan, "The great reversals," Table 3, 15.

5. انظر:

Leonard P. Ayres, "The Great Bull Market of 1925," *American Review of Reviews*, January 1926.

6. Sobel, *The Great Bull Market*, 100-105.

7. Allen, *Only Yesterday*, chap. XI.

8. Wueschner, *Charting Twentieth-Century Monetary Policy*, 91.

9. Keynes, *Collected Writings: The Economic Consequences*, 2: 174, n.1.

10. Schlesinger Jr. *The Crisis of the Old Order*, 84.

11. Hoover, *Memoirs*, 9.

12. انظر:

Strong memorandum to Carl Snyder, May 21, 1925, quoted in Chandler, *Benjamin Strong*, 428.

13. Ibid.,

14. انظر:

Letter from Strong to Governor George Norris, August 18, 1927, quoted in Chandler, Benjamin Strong, 444.

15. انظر:

Letter from Strong to Norman, November 7, 1925, quoted in Chandler, Benjamin Strong, 329.

16. James, *The Reichsbank*, 26.

17. Bonn, *Wandering Scholar*, 303.

18. انظر:

Bennett, *Germany and the Diplomacy of the Financial Crisis*, 127, and Vansittart, *The Mist Procession*, 301.

19. انظر:

Letter from Strong to Peter Jay, July 20, 1926, quoted in Chandler, Benjamin Strong, 333.

20. Kopper, *Hjalmar Schacht*, 86.

21. Dodd, *Through Embassy Eyes*, 234.

22. Ibid.,

23. انظر:

Johannes, Steel. "The Ambitious Dr. Schacht," *Current History*, June 1934, 285-90.

24. Dodd, *Through Embassy Eyes*, 234.

25. Aga Khan, *Memoirs*, 337.

26. Shirer, *The Rise and Fall of the Third Reich*, 118.

27. Large, *Berlin*, 211.

28. Boyle, *Montagu Norman*, 167.

29. انظر:

Voth, "With a Bang, Not a Whimper." one small town in Bavaria: Frieden, *Global Capitalism*, 141.

30. انظر:

James, *Europe Reborn*, 112. a "chimera": Voth, "With a Bang, Not a Whimper," 72.

31. انظر:

Letter from Pierre Jay to Strong, June 22, 1927, quoted in McNeil, *American Money and the Weimar Republic*, 152.

32. انظر:

Letter from Parker Gilbert to Strong, September 8, 1927, quoted in McNeil, *American Money and the Weimar Republic*, 174.

33. انظر:

James, *The Reichsbank*, 61, and McNeil, *American Money and the Weimar Republic*, 180.

34. Ibid.,

35. انظر:

Stresemann diary entry, June 22, 1927, in Stresemann, *Diaries, Letters and Papers*, 2.

36. Bank of England, letter from Norman to Strong, November 23, 1925.

37. انظر:

Letter from Strong to Pierre Jay, September 15, 1926, quoted in Chandler, *Benjamin Strong*, 348.

38. Moreau, *The Golden Franc*, 220.

39. انظر:

Norman cables to Strong, May 24 and 25, 1927, quoted in Clarke, Central Bank Cooperation, 117, n. 25.

40. Ibid.,

41. Moreau, *The Golden Franc*, 295.

42. Moreau, *The Golden Franc*, 298.

15: كأس صغيرة من الويسكي

1. انظر:

"Actress a Suicide by Poison in Hotel," *New York Times*, December 10, 1926, and "Illness Drives 2 Women to Suicide in Hotels," *Washington Post*, December 10, 1926.

2. انظر:

Wueschner, *Charting Twentieth-Century Monetary Policy*, 125.

3. انظر:

Interview with Leslie Rounds, *Committee on the History of the Federal Reserve System*, Washington: Brookings Institution, 1954-55.

4. Wueschner, *Charting Twentieth-Century Monetary Policy*, 123.

5. انظر:

John, Brooks. "Annals of Finance: In Defense of Sterling," *New Yorker*, May 23, 1968, 44.

6. Sayers, *The Bank of England*, 339.

7. انظر:

Interview with Mrs. Ogden Mills, *Committee on the History of the Federal Reserve System*, Washington: Brookings Institution, 1954-55.

8. انظر:

Banque de France, Charles Rist memorandum "Conversation du 1 au 7 Juillet, 1927 a New York et Washington;" Charles, Rist. "Notice Biographique," *Review D'Économie Politique*. Nov-Dec 1955, 1006; and Sayers, The Bank of England, 340.

9. Entry for July 7, *1927: Hamlin diary*, Volume 14, Library of Congress.

10. Hoover, *Memoirs*, 11.

11. Schlesinger Jr., *The Crisis of the Old Order*, 88.

12. Hoover, *Memoirs*, 11.

13. Robbins, *The Great Depression*, 53.

14. انظر:

"Manuscript Notes by the Governor on Benjamin Strong and on Europe, 3-9 July 1927," reproduced as Appendix 17 in Sayers, *The Bank of England*, 2: 96-100.

15. Moreau, *The Golden Franc*, 430-31.

16. انظر:

Moreau, *The Golden Franc*, 443, 445. "to establish some sort of dictatorship": Letter from Strong to Walter Stewart, quoted in Clay, *Lord Norman*, 265.

17. Ibid.,

18. *Chicago Tribune*, July 14, 1928.

19. انظر:

"Memorandum on Bank of England—Bank of France Relations," May 24, 1928, quoted in Chandler, *Benjamin Strong*, 417-18.

20. انظر:

Letter from Siepmann to Steward, July 8, 1928, cited in Boyce, *British Capitalism*, 23, n. 69.

21. Boyle, *Montagu Norman*, 235.

22. Chandler, *Benjamin Strong*, 472.

23. Boyle, *Montagu Norman*, 238.

16: في عين العاصفة

1. انظر:

Bagehot, "Edward Gibbon," *National Review*, January 1856, in The Collected Works: Literary Essays, 352.

2. "The Magnet of Dancing Stock Prices," *New York Times*, March 24, 1929.

3. Acampora, *The Fourth Mega-Market*, 129.

4. "The Magnet of Dancing Stock Prices," *New York Times*, March 24, 1929.

5. Cockburn, In Time of Trouble, quoted in Brooks, *Once in Golconda*, 82.

6. Noyes, *The Market Place*, 322.

7. Charles, Merz. "Bull Market," *Harpers Monthly Magazine*, April 1929, 643.

8. Charles, Merz. "Bull Market." *Harpers Monthly Magazine*, April 1929, 643.

9. Baruch, *The Public Year*, 220.

10. Goodwin, *The Fitzgeralds and the Kennedys*, 488.

11. Patterson, *The Great Boom and Panic*, 18.

12. انظر:

"The Army of Women Who Watch the Ticker," *New York Times*, March 31, 1929.

13. Sparling, *Mystery Men of Wall Street*, 3-42.

14. "Warburg Assails Federal Reserve," *New York Times*, March 8, 1929.

15. Galbraith, *The Great Crash*, 77.

16. Chernow, *The House of Morgan*, 313.

17. "The Stock-Speculating Mania," *The Literary Digest*, December 8, 1928.

18. Ibid.,

19. Ibid.,

20. Ibid.,

21. Ellis, *A Nation in Torment*, 40.

22. Moreau, *The Golden Franc*, 89.

23. انظر:

Interview with Roy Young, *Committee on the History of the Federal Reserve System*, Washington: Brookings Institution, 1954-55.

24. انظر:

Hearings of Senate Committee on Banking and Currency on Brokers' Loans. Washington: United States Government Printing Office, 1928, quoted in Lawrence, *Wall Street and Washington.*

25. "Federal Reserve versus Speculation," *Time*, February 25, 1929.

26. انظر:

"Senate Votes to Ask Reserve Board How to Bar Speculation," *New York Times*, February 12, 1929.

27. انظر:

Letter from Strong to Walter Stewart, August 3, 1928, quoted in Chandler, *Benjamin Strong*, 460-61.

28. انظر:

Matthew, Josephson. "Money Men are Different Now," *Saturday Evening Post*, February 26, 1949.

29. انظر:

Letter from Leffingwell to Edward Grenfell, May 29, 1919, quoted in Kunz, *The Battle for Britain's Gold Standard*, 19.

30. Ibid.,

31. انظر:

Interview with Leslie Rounds, *Committee on the History of the Federal Reserve System*, Washington: Brookings Institution, 1954-55.

32. انظر:

"Memorandum on conversation with Governor Young: March 6, 1929," Goldenweiser Papers, Library of Congress, quoted in Clarke, *Central Bank Cooperation*, 156.

33. Bierman, *The Great Myths of 1929*, 78.

34. انظر:

Hamlin Diary, February 11, 1929, quoted in Bierman, *The Great Myths of 1929*, 105, n. 11.

35. Josephson, *Infidel in the Temple*, 22.

36. انظر:

Harrison Memorandum, "Conversations with Federal Reserve Board: February 5, 1929," quoted in Clarke, *Central Bank Cooperation*, 152.

37. انظر:

Hamlin Diary, March 5, 1929, Library of Congress; "Memorandum on conversation with Governor Young: March 6, 1929," Goldenweiser Papers, Library of Congress, quoted in Clarke, *Central Bank Cooperation*, 157.

38. انظر:

"The War Against Wall Street Speculation," *The Literary Digest*, April 13, 1929.

39. انظر:

Letter from Peacock to Revelstoke, February 18, 1929, quoted in Kynaston, *The City of London: Illusions of Gold*, 157.

40. انظر:

Letter from Norman to European Central Bankers, February 21, 1929, quoted in Clay, *Lord Norman*, 249.

41. Friedman and Schwartz, *A Monetary History*, 259.

42. انظر:

Hamlin Diary, January 3, 1929, quoted in Wueschner, Charting *Twentieth-Century Monetary Policy*, 153.

43. McNeil, *American Money and the Weimar Republic*, 228.

44. كانت التعويضات؛ بمقتضى خطة دوز، سوف تزداد بالاعتماد على "مؤشر الرخاء"، والمعتمد في حساباته على اتجاهات التجارة الخارجية والميزانية وإنتاج الفحم وحركة القطارات واستهلاك السكر والتبغ والمشروبات الكحولية. بينما تعتمد زيادة الدفعات على الضرائب التي سوف تجبى من المواطنين، وهي التي قدرت بحدود 700 مليون دولار.

45. McNeil, *American Money and the Weimar Republic*, 228.

46. Ibid.,

47. Bennett, *Germany and the Diplomacy of the Financial Crisis*, 5.

48. "69," *Time*, February 6, 1929.

49. انظر:

Annual Report of Agent General for Reparations, 1927, quoted in Eyck, *A History of the Weimar Republic*, 2: 174.

50. انظر:

Stresemann Note on Meeting with Parker Gilbert, November 13, 1928, in Stresemann, *Diaries, Letters and Papers*, 2: 406.

51. انظر:

"Europe's Cold Snap Worst in Centuries," *New York Times*, February 12, 1929; "100 Die in Europe as Cold Holds Grip," *New York Times*, February 13, 1929; "Freezing Europe Faces Cold Famine," *New York Times*, February 14, 1929.

52. انظر:

Janet Flanner, "Annals of Finance: The Swindling Presidente," *the New Yorker*, August 26 and September 2, 1939.

53. Ziegler, *The Sixth Great Power*, 357.

54. Huddleston, *In My Time*, 256.

.55 Leith-Ross, *Money Talks*, 119.

.56 Ziegler, *The Sixth Great Power*, 356-57.

.57 Ziegler, *The Sixth Great Power*, 356-57.

.58 Klingaman, *1929: The Year of the Crash*, 163.

.59 Kopper, *Hjalmar Schacht*, 146.

.60 Stuart Crocker Memoirs, quoted in Jacobson, *Locarno Diplomacy*, 257.

.61 Stuart Crocker Memoirs, quoted in Jacobson, *Locarno Diplomacy*, 265.

.62 Schacht, *My First Seventy-six Years*, 247.

.63 Kopper, *Hjalmar Schacht*, 154.

.64 انظر:

Keynes, "Letter to Andrew Mcfadyean," January 5, 1930, in *Collected Writings*, 18: 346-47.

.65 Hession, *John Maynard Keynes*, 175.

.66 Skousen, "Keynes as a Speculator," 161-69.

.67 Keynes, *Collected Writing: A Tract*, 4: 231.

.68 انظر:

Keynes, "Is There Inflation in the United States?" September 1, 1928, in *Collected Writing*, *13*: 52-59

.69 انظر:

Keynes, "Letter to Charles Bullock," October 4, 1928, in *Collected Writings 13*: 70-73.

.70 انظر:

Keynes, "Is There Enough Gold? The League of Nations Inquiry," *The Nation and Athenaeum*, January 19, 1929, in *Collected Writing, 19*: 775-80.

.71 Kynaston, *The City of London, Illusions of Gold*, 157.

.72 Somary, *The Raven of Zurich*, 155.

.73 انظر:

Keynes, "A British View of the Wall Street Slump," *New York Evening Post*, October 25, 1929, in Collected Writings, 20: 2-3.

.74 White, "The Stock Market Boom and Crash of 1929 Revisited," 77.

75. انظر:

Paul, Desmond. "An Exploration of the Nature of Bull Market Tops," Lowry Reports, 2006.

76. Klingaman, *1929: The Year of the Crash*, 159, 211.

77. Goodwin, *The Fitzgeralds and the Kennedys*, 488.

78. Baruch, *The Public Years*, 224-25.

79. Lamont, *The Ambassador from Wall Street*, 260.

80. انظر:

Durant's secret visit to the White House from Sparling, *Mystery Men of Wall Street*, 3-6.

81. Seldes, *The Years of the Locust*, 40.

82. "Europe's 'Wall Street Panic,'" *The Literary Digest*, August 24, 1929.

83. Snowden, *Autobiography*, 2: 827.

84. "Palladin of Gold," *Time*, August 19, 1929.

85. Clay, *Lord Norman*, 252.

17: التطهير من الفساد

1. *BusinessWeek*, September 7, 1929

2. "Babson Predicts 'Crash' in Stocks," *New York Times*, September 6, 1929.

3. Fridson, *It Was a Very Good Year*, 87-88.

4. "Fisher Denies Crash Is Due," *New York Times*, September 6, 1929.

5. White, "The Stock Market Boom and Crash of 1929 Revisited," 72-73.

6. انظر:

"Financial Markets: Last Week's Reaction in Stocks and the Talk of a Future 'Crash,'" *New York Times*, September 9, 1929.

7. Kynaston, *The City of London: Illusions of Gold*, 140.

8. "Fisher Sees Stocks Permanently High," *New York Times*, October 16, 1929.

9. "Says Stock Slump is Only Temporary," *New York Times*, October 24, 1929.

10. انظر:

"Letter from Lamont to Herbert Hoover," October 19, 1929, quoted in Lamont, *The Ambassador from Wall Street*, 266-68.

11. Kunz, *The Battle for Britain's Gold Standard*, 55.

12. انظر:

Henry, Lee. "1929: The Crash That Shook the World," *American Mercury*, November 1949.

13. Brooks, *Once in Golconda*, 124.

14. Brooks, *Once in Golconda*, 124.

15. "Financiers Ease Tension," *New York Times*, October 25, 1929.

16. Bell, "Crash: An Account of the Stock Market Crash of 1929."

17. "Treasury Officials Blame Speculation," *New York Times*, October 25, 1929.

18. *Wall Street Journal*, October 27, 1929.

19. Manchester, *The Last Lion*, 826.

20. انظر:

"Closing Rally Vigorous" and "Crowds See Market History Made," *New York Times*, October 30, 1929.

21. William Manchester, *The Last Lion*, 827.

22. Josephson, *The Money Lords*, 82.

23. Ibid.,

24. Ibid.,

25. Soule, *Prosperity Decade*, 309.

26. "What Smashed the Bull Market? " *The Literary Digest*, November 9, 1929.

27. Ibid.,

28. "Wall Street's 'Prosperity Panic,'" *The Literary Digest*, November 9, 1929.

29. *BusinessWeek*, November 2, 1929.

30. انظر:

Romer, "The Great Crash and the Onset of the Great Depression," and Galbraith, *The Great Crash*, 142.

31. Hirst, *Wall Street and Lombard Street*, 59.

32. White, *Autobiography*, 515.

33. انظر:

Mangold, W. P. "The White House Magicians: Prosperity Invocations," *The Nation*, October 21, 1931, and Allen, Washington Merry-Go-Round, 75-76. At several points along the way: Galbraith, *The Great Crash*, 76, 149-51.

34. Ibid.,

35. Ibid.,

36. Schlesinger, *The Crisis of the Old Order*, 231.

37. انظر:

Mangold, W. P. "The White House Magicians: Playing with Statistics," *The Nation*, October 28, 1931; "Victory in Maine predicted by Fess," *New York Times*, August 27, 1930; "Labor Commissioner Stewart Quits Post," *New York Times*, July 3, 1932.

38. Hoover, *Memoirs*, 30.

39. Cannadine, *Mellon*, 414-27.

40. Chandler, *American Monetary Policy*, 144.

41. انظر:

Federal Reserve Board letter from John Calkins, Governor of San Francisco Fed, to George Harrison, January 7, 1930.

42. انظر:

Federal Reserve Board, Minutes of the Open Market Policy Committee, September 25, 1930: quoted in Chandler, *American Monetary Policy*, 137.

43. انظر:

Federal Reserve Board of Governors, letter from Talley, Governor of Dallas Fed to J. Herbert Case, Chairman of New York Federal Reserve Bank, March 13, 1930.

44. انظر:

Harrison Papers, Letter from Talley to Harrison, July 15, 1930, quoted in Friedman and Schwartz, *A Monetary History*, 372.

45. Pusey, *Eugene Meyer*, 203.

46. "Meyer, Eugene" in *Current Biography*, 1941, 575-78.

47. "Meyer, Eugene" in *Current Biography*, 1941, 575-78.

48. Chandler, *American Monetary Policy*, 133.

49. "London Disturbed by Continued Fall," *New York Times*, October 30, 1929.

50. انظر:

Keynes, "A British View of the Wall Street Slump," *New York Evening Post*, October 25, 1929, in Collected Writings, 20: 2-3.

51. Sauvy, *Histoire Economique*, 115.

52. Somary, *The Raven of Zurich*, 157.

53. Sayers, *The Bank of England*, 229, n. 3.

54. انظر:

Bank of England, Notes on telephone calls between Harrison and Norman, October 25, October 31, and November 15, 1929.

55. انظر:

"Arising from": HMSO. *Report of Committee on Finance and Industry* (Cmd. 3897), Minutes of Evidence, 1931, 27-31.

56. Boyle, *Montagu Norman*, 327.

57. Woolf, *Diary*, 208.

58. انظر:

Papers of Sir Charles Addis, May 7, 1930, quoted in Kynaston, *The City of London, Illusions of Gold*, 202.

18: عطل في المولد الكهربائي

1. Virgil, *The Aeneid*, Book iii, l. 79-81.

2. انظر:

Keynes, "The Great Slump of 1930," Nation and Athenaeum, December 20 and 27, 1930, in *Collected Writing: Essays in Persuasion*, 9: 126-34.

3. Adamthwaite, *Grandeur and Misery*, 132.

4. انظر:

L'Echo de Paris, December 7, 1930, cited in Mouré, *Managing the Franc Poincaré*, p. 27.

5. Brendon, *The Dark Valley*, 132.

6. Einzig, *Behind the Scenes*, vii.

7. Howe, *World Diary*, 65.

8. انظر:

Mouré, *Managing the Franc Poincaré*, 143. And Johnson. *Gold, France and The Great Depression*, 152-57.

9. "Gold: 150 Tons," *Time*, December 26, 1932.

10. "D'Abernon on Gold," *Time*, January 5, 1931.

11. انظر:

General Réquin to General Weygand, February 2, 1931, quoted in Adamthwaite, *Grandeur and Misery*, 138.

12. "Tightwad Up and Out," *Time*, January 14, 1935.

13. "Tightwad Up and Out," *Time*, January 14, 1935.

14. Netter, *Histoire de la Banque de France*, 341.

15. Boyce, *British Capitalism*, 296.

16. "Along The Highways of Finance," *New York Times*, April 12, 1931.

17. "Norman Arrives on Banking Mission," *New York Times*, March 28, 1931.

18. "Norman Goes Home Silent on His Plans," *New York Times*, April 15, 1931.

19. Clarke, *Central Bank Cooperation*, 180.

20. Clarke, *Central Bank Cooperation*, 180.

21. Morison, *Turmoil and Tradition*, 345.

22. Stimson Diary, April 8, 1931, quoted in Schmitz, *Henry Stimson*, 85.

23. انظر:

Lamont Diaries, May 8, 1931, quoted in Kunz, *The Battle for Britain's Gold Standard*, 46.

24. "False Rumors Lead to Trouble at Bank," *New York Times*, December 11, 1930.

25. Werner, *Little Napoleons and Dummy Directors*, 1-12.

26. Ellis, *A Nation in Torment*, 109.

27. انظر:

Lucia, "The Failure of the Bank of United States" and Trescott, "The Failure of the Bank of United States, 1930."

28. Werner, *Little Napoleons and Dummy Directors*, 125-27.

29. Bagehot, *Collected Works*, Volume 9: Lombard Street, 79.

30. Bagehot, *Collected Works*, Volume 9: Lombard Street, 73.

31. انظر:

Letters from Thomas S. Lamont to Edward C. Grenfell, December 13 and 30, 1930, quoted in Chernow, *The House of Morgan*, 326.

32. انظر:

Letter from Russell Leffingwell to Benjamin Joy, January 23, 1931, quoted in Chernow, *The House of Morgan*, 326-27.

33. Werner, *Little Napoleons and Dummy Directors*, 206-07.

34. Friedman and Schwartz, *A Monetary History of the United States*, 309n.

35. Friedman and Schwartz, *A Monetary History*, Appendix A.

36. انظر:

Federal Reserve System, Banking and Monetary Statistics, Washington, D.C., 1943, 18. See Bernanke, "Nonmonetary Effects of The Financial Crisis," in *Essays on the Great Depression*, 41-69. in May 1931, the bank runs resumed: "More Bank Trouble," *Time*, August 24, 1931.

37. انظر:

Gary Richardson, "Bank Distress During the Great Depression: The Illiquidity-Insolvency Debate Revisited" (December 2006), *NBER Working Paper*.

38. "Ein' Feste Burg," *Time*, July 27, 1931, and Howe, World Diary, 111.

19: خطر يتهدّد العالم!

1. Chernow, *The Warburgs* , 323.

2. Ibid.,

3. Ibid.,

4. "Schacht Protests Demands on Reich," *New York Times*, December 6, 1929.

5. انظر:

Letter from de Sanchez to Lamont, April 28, 1934, quoted in James, *The German Slump*, 59.

6. Kopper, *Hjalmar Schacht*, 171.

7. "Success at The Hague," *Time*, January 27, 1930.

8. انظر:

The Times, January 14, 1930, quoted in Simpson, Hjalmar Schacht in Perspective, 52.

9. "Schacht to a Piggery," *Time*, March 17, 1930.

10. مقتبسة من: Mühlen, *Schacht: Hitler's Magician*, 28.

11. Balderston, *Economics and Politics*, 92.

12. انظر:

Ritschl. "Reparations transfers, the Borchardt hypothesis and the Great Depression."

13. انظر:

"Schacht Blames Reparations for World Slump: Holds Moratorium for Germany Inevitable," *New York Times*, November 22, 1930.

14. انظر:

"Schacht, Here, Sees Warning in Fascism," *New York Times*, October 3, 1930.

15. Schacht, *My First Seventy-six Years*, 277.

16. Fromm, *Blood and Banquets*, 29.

17. Schacht, *My First Seventy-six Years*, 279.

18. Schacht, *My First Seventy-six Years*, 279.

19. انظر:

Schacht, *My First Seventy-six Years*, 279-280, and Schacht, *Account Settled*, 29-30.

20. Schubert, *The Credit Anstalt Crisis*, 31-44.

21. Aguado, "The Creditanstalt Crisis of 1931."

22. Aguado, "The Creditanstalt Crisis of 1931," and Lewis, *Economic Survey*, 63.

23. انظر:

Lamont Memorandum to Leffingwell," Debt Suspension Matters," June 5, 1931, quoted in Lamont, *The Ambassador from Wall Street*, 295-96.

24. Stimson and Bundy, *On Active Service*, 188.

25. Leith Ross, *Money Talks*, 135.

26. انظر:

Interview with Herbert Feis, November 4, 1955, quoted in Morrison, *Turmoil and Tradition*, 349.

27. انظر:

Wells, Experiment in Autobiography, 679, quoted in Schlesinger Jr. *The Crisis of the Old Order*, 244.

28. انظر:

Stimson diary, June 18, 1931, quoted in Schlesinger, *The Crisis of the Old Order*, 243.

Edge, *Jerseyman's Journal*, 156. .29

Edge, *Jerseyman's Journal*, 192. .30

Howe, *World Diary*, 105. .31

Anon, *High Low Washington*, 99. .32

33. انظر:

"Secretary Acts Quickly," *New York Times*, June 26, 1931. Hoover vented against the French: Ferrell, *American Diplomacy*, 114.

34. انظر:

Federal Reserve Bank of New York, Memorandum on telephone call between Harrison and Norman, July 1, 1931.

Macdonald Diary, July 5, 1931, quoted in Boyce, *British Capitalism*, 336. .35

Cannadine, *Mellon*, 438. .36

"Beggar No Chooser," *Time*, July 20, 1931. .37

"Beggar No Chooser," *Time*, July 20, 1931. .38

Bennett, *Germany and the Diplomacy of the Financial Crisis*, 236. .39

Einzig, *Behind the Scenes of International Finance*, vii. .40

"Schacht Arraigns Capitalist Greed," *New York Times*, July 11, 1931. .41

"German Banks Curb Runs by Depositors," *New York Times*, July 14, 1931. .42

43. انظر:

Guido Enderis, "Berliners Calm in Money Crisis," *New York Times*, July 17, 1931.

44. انظر:

E. L. Woodward and R. Butler, eds., *Documents on British Foreign Policy*, 2: 225-26.

Ibid., .45

46. انظر:

"Hitler Unites Ranks of the Old Germany to War on Brüning," *New York Times*, October 12, 1931.

20: أغلال من ذهب

1. Alexander Pope quote from *Bartlett's Familiar Quotations*, 313.

2. Williams, "London and the 1931 Financial Crisis."

3. انظر:

Addiss Papers, August 5, 1931, quoted in Kynaston, *The City of London: Illusions of Gold*, 234.

4. انظر:

Letter from Leffingwell to Jack Morgan, July 28. 1931, quoted in Kunz, *The Battle for Britain's Gold Standard*, 107.

5. Bank of England, *Norman Diary*, July 29, 1931.

6. Taylor, *English History*, 288.

7. انظر:

Webb, *Diary*, 253. 10 Downing Street: Harold Callender, "A Picture of Britain in the Time of Crisis," *New York Times*, August 30, 1931.

8. Boyle, *Montagu Norman*, 272-73.

9. Howe, *World Diary*, 115.

10. انظر:

Keynes, "Letter to Ramsay MacDonald," August 5, 1931, in *Collected Writings*, 20: 591-93.

11. انظر:

Keynes, "Speech to Members of Parliament," September 16, 1931, in *Collected Writings*, 20: 607-11.

12. Moggridge, *Maynard Keynes*, 525.

13. Williams, *Nothing So Strange*, 105.

14. Jones, Diary, 32-33, quoted in Brendon, *The Dark Valley*, 164.

15. "Run," *Time*, September 28, 1931.

16. Manchester, *The Last Lion*, 862.

17. Boothby, *Recollections of a Rebel*, 51.

18. انظر:

Rolph, Kingsley, 164, quoted in Skidelsky, *John Maynard Keynes: The Economist as Saviour*, 397.

19. انظر:

Keynes, "The End of the Gold Standard," in the Sunday Express, September 27, 1931, in *Collected Writings: Essays in Persuasion*, 9:245-49.

20. Bonn, *Wandering Scholar*, 318-19.

21. "Pound, Dollar and Franc," *Time*, October 5, 1931.

22. Boyle, *Montagu Norman*, 276.

23. انظر:

Letter from Moret to Harrison, October 7, 1931, quoted in Kindelberger, *The World in Depression*, 168.

24. انظر:

Congressional Record, 72 Congress, 1 Session, December 9, 1931, 75: 233-6, quoted in Warren, *Herbert Hoover*, 164.

25. Hoover, *Memoirs*, 86.

26. انظر:

J. Bradford DeLong, "The Economic Foundations of Peace" http://econ161.berkeley.edu/Econ_Articles/lal.html

27. انظر:

Edwin Lefèvre, "When Is It Safe to Invest?" *Saturday Evening Post*, August 6, 1932.

28. Bordo et al., "Was Expansionary Monetary Policy Feasible?"

29. انظر:

The Nation, March 8, 1933, quoted in Kennedy, The Banking Crisis of 1933, 126.

30. انظر:

"Radio address delivered on February 26, 1933, in Coughlin, *Driving Out the Money Changers*.

31. "Close to Bottom," *Time*, March 6, 1933.

32. انظر:

Schlesinger Jr., The Crisis of the Old Order, 453. "England has played us": "Roosevelt's Ten," *Time*, March 6, 1933.

33. "Inflation—Curse or Cure?" *The Literary Digest*, February 11, 1933.

34. Schlesinger Jr., *The Crisis of the Old Order*, 477.

35. Josephson, *The Money Lords*, 120.

36. انظر:

Wigmore, "Was the Bank Holiday of 1933 Caused by a Run on the Dollar?" Tape 1, 745.

37. انظر:

Dorothy Roe Lewis, "What FDR told Hoover, March 3, 1933," *New York Times*, March 13, 1981.

38. انظر:

"Letter from Lamont to Franklin D. Roosevelt," February 27, 1933, quoted in Lamont, *The Ambassador from Wall Street*, 330.

39. Pusey, *Eugene Meyer*, 235-36.

40. انظر:

Arthur, Krock. "100,000 at Inauguration," *New York Times*, March 5, 1933.

21: معيار الذهب يترنح

1. Eliot, *Collected Poems*, 187.

2. انظر:

William Manchester, "The Great Bank Holiday," Holiday, February 1960; "City Awaits Scrip as Cash Dwindles," "Harvard Students Aided," "Divorce Holiday in Reno," and "Scrip at Princeton," *New York Times*, March 7, 1933; "Envoys Lack Cash; Complain to Hull," *New York Times*, March 9, 1933; "Michigan," and "Money and People," *Time*, March 13, 1933. The legislation was supplemented: William L., Silber, "Why Did FDR's Bank Holiday Succeed?"

3. Josephson, *The Money Lords*, 120.

4. "The President's Speech," *New York Times*, March 13, 1933.

5. انظر:

"Will Rogers Claps Hands for the President's Speech," *New York Times*, March 14, 1933.

6. Josephson, *The Money Lords*, 120.

7. Moley, *After Seven Years*, 155.

8. Warburg, *The Long Road Home*, 107.

9. Schlesinger Jr., *The Coming of the New Deal*, 195.

10. Wicker, "Roosevelt's 1933 Monetary Experiment."

11. انظر:

"Teachers and Pupils," *Time*, November 27, 1933; Brooks, Once in Golconda, 160-63.

12. Schlesinger Jr., *The Coming of the New Deal*, 195.

13. انظر:

Accounts of that meeting are variously provided by Moley, *After Seven Years*, 159-61; Feis, 1933: Characters in Crisis, 126-30; Warburg, *The Long Road Home*, 119-20; James Warburg, Oral History Project, 492-99, quoted in Schwarz, 1933: Roosevelt's Decision; and Schlesinger, *The Coming of the New Deal*, 200-201.

14. Schlesinger Jr., *The Coming of the New Deal*, 202.

15. انظر:

Letter from Leffingwell to Roosevelt, October 2, 1933, quoted in Schlesinger, *The Coming of the New Deal*, 202.

16. Temin and Wigmore, "The end of one big deflation,"

17. Gunther, *Inside Europe*, 287.

18. "Professor Skinner," *Time*, August 29, 1932.

19. "Along the Highways of Finance," *New York Times*, September 4, 1932.

20. from *Press Time: A Book of Post Classics*, 310-11.

21. انظر:

Bank of England telephone conversations between Harrison and Norman, April 27, 1933, and May 26, 1933.

22. Ibid.,

23. "Tightwad Up and Out," *Time*, January 14, 1935.

24. انظر:

Brooks, Once in Golconda, 158; Galbraith, Money, 202-203; Warburg, *The Long Road Home*, 128-29.

25. "Disgust," *Time*, June 26, 1933.

26. Josephson, *The Money Lords*, 130.

27. انظر:

Keynes, "President Roosevelt is Magnificently Right," *Daily Mail*, July 4, 1933, in Collected Writings, 21: 273-77.

28. Warburg, *The Long Road Home*, 135-36.

29. انظر:

"Teachers and Pupils," *Time*, November 27, 1933; Brooks, Once in Golconda, 160-63.

30. Josephson, *The Money Lords*, 131.

31. Harrison Diary, October 28, 1933, quoted in Brooks, *Once in Golconda*, 168.

32. انظر:

Henry Morgenthau, Jr., "The Morgenthau Diaries: Part V: The Paradox of Poverty and Plenty," *Colliers*, October 25, 1947.

33. انظر:

Maynard Keynes, "Keynes to Roosevelt: Our Recovery Plan Assailed—An Open Letter," *New York Times*, December 31, 1933, in *Collected Writings*, 21: 289-97.

34. انظر:

Romer, "What Ended the Great Depression?" and Meltzer, *A History of the Federal Reserve*, 573.

35. Rhodes, *The Making of the Atomic Bomb*, 685-86.

22: القوافل تواصل المسير

1. Francis Bacon quote from *Bartlett's Familiar Quotations*, 166.

2. انظر:

Eichengreen and Sachs, "Exchange Rates and Economic Recovery," and Choudhri and Kochin, "The Exchange Rate and the International Transmission of Business Cycle."

3. Gunther, *Inside Europe*, 99; Mühlen, *Schacht: Hitler's Magician*, viii.

4. انظر:

Letter from Schacht to Hitler, August 29, 1932, in Office of the Counsel for Prosecution of Axis Criminality, Nazi Conspiracy and Aggression, Vol VII, Washington D.C.: Government Printing Office, 1946, 512-14.

5. انظر:

"Hitler Holds Back Decision on Cabinet as Aides Disagree," *New York Times*, November 23, 1932.

6. Hitler, *Hitler's Secret Conversations*, 350.

7. انظر:

This section draws heavily on Tooze, The Wages of Destruction, 37-43, and Evans, *The Third Reich in Power*, 322-77.

8. Dodd and Dodd, *Ambassador Dodd's Diary*, 175.
9. Gilbert, *Nuremburg Diary*, 153-54.
10. Overy, *Interrogations*, 73.
11. Dos Passos, *Tour of Duty*, 301.
12. West, *A Train of Powder*, 5.
13. Kynaston, *The City of London: Illusions of Gold*, 373-74.
14. Williams, *A Pattern of Rulers*, 221.
15. انظر:

Memo from Leffingwell to Lamont, July 25, 1934, quoted in Chernow, *The House of Morgan*, 398.

16. Goodwin, *The Fitzgeralds and the Kennedys*, 687.
17. Boyle, *Montagu Norman*, 327-28.
18. Skousen, "Keynes as a Speculator," 162, and Moggridge, *Maynard Keynes*, 585.
19. Sayers, *The Bank of England*, 602.
20. Skidelsky, *John Maynard Keynes: Fighting for Britain*, 260.
21. انظر:

Keynes, *Letter to Wilfrid Eady*, October 3, 1943, in Collected Writings, Vol. XXV, 352-57.

22. Cassidy, John."The New World Disorder," *New Yorker*, October 26, 1998, 198.
23. Skidelsky, *John Maynard Keynes: Fighting for Britain*, 347.
24. Skidelsky, *John Maynard Keynes: Fighting for Britain*, 355.

23: الخاتمة

1. Poul Anderson quote from *The Yale Book of Quotations*, 19.
2. انظر:

U.S. House of Representatives, *Banking Act of 1935*, Committee on Banking and Currency, 74 Congress, Ist Sess. 1935.

3. Keynes, "Preface" in *Collected Writings: Essays in Persuasion*. 9: xviii.
4. Harrod, *The Life of John Maynard Keynes*, 193-94.

المصادر والمراجع

المصادر والمراجع لا تتضمن الأعمال المشار إليها في النص فحسب، بل تشمل أيضاً قائمة مختارة من الكتب والمقالات، حول التاريخ الاقتصادي للفترة التي وجدتها مفيدة في بحثي؛ فتفسيرات أسباب الكساد الكبير الموضحة - هنا - متنوعة ومنتقاة، بيد أن تفكيري كان محصوراً في أربعة كتب على وجه الخصوص؛ وهي: العمل الكلاسيكي: التاريخ النقدي للولايات المتحدة 1857 - 1960 *A Monetary History of the United States1857-1960* لميلتون فريدمان Milton Friedman وآنا شوارتز Anna Schwartz، وهو الذي يلقي الضوء على السياسات، والقرارات المعيبة التي تم اتخاذها في "الاحتياطي الفيدرالي"، وكتاب العالم في كساد *The World in Depression*، الذي أُصدر عام 1973، من تأليف تشارلز كيندلبيرغر Charles Kindelberger، وقد كان من أوائل الكتب المعاصرة التي تركز على البعد العالمي للانهيار الاقتصادي، وأعمال بيتر تيمن (Peter Temin)، وباري إيشنغرين (Barry Eichengreen)، ولاسيما كتاب تيمن: الدروس المستفادة من الكساد الكبير *Lessons from the great Depression*، وكتاب إيشنغرين: الأغلال الذهبية *Golden Fetters*، وهو الذي يعدّ معيار الذهب، المتهم الرئيسي في نشر الكساد، حول العالم.

Acampora, Ralph. *The Fourth Mega-Market.* New York: Hyperion, 2000.

Adam, H. Pearl. *Paris Sees It Through: A Diary 1914-1919.* London: Hodder and Stoughton, 1919.

Adamthwaite, Anthony. *Grandeur and Misery.* London: Arnold, 1995.

Aguado, Iago Gil. "The Creditanstalt Crisis of 1931 and the Failure of the Austro- German Customs Union Project." *The Historical Journal* 44 (2001): 199-221.

Aldcroft, Derek H. *From Versailles to Wall Street.* Berkeley: University of California, 1977.

________ "Currency Stabilization in the 1920s: Success or Failure?" *Economic Issues* 7 (2002): 83-102.

Allen, Frederick L. *Only Yesterday: An Informal History of the Nineteen-Twenties.* New York: Harper and Row, 1931.

________ *The Lords of Creation.* New York: Harper and Brothers, 1935.

Allen, Robert S. *Washington Merry-Go-Round.* New York: Horace Liveright. 1931.

Amery, Leo. *The Leo Amery Diaries*, Volume 1: 1896-1929. Edited by John Barnes and David Nicholson. London: Hutchinson, 1980.

Angell, Norman. *The Great Illusion*. New York: G. P. Putnam, 1912.

Anonymous. *High Low Washington*. Philadelphia: J. B. Lipincott, 1932.

Asquith, H. H. *Letters to Venetia Stanley*. Edited by Michael Brock and Eleanor Brock. Oxford: Oxford University Press, 1982.

Auld, George P... *The Dawes Plan and the New Economics*. Garden City, NJ: Doubleday, 1927.

Bacevich, Andrew J. "Family Matters: American Civilian and Military Elites in the Progressive Era." *Armed Forces and Society* 8 (1982): 405-418.

Bagehot, Walter. *The Collected Works of Walter Bagehot. Volume 1*: Literary Essays. Edited by Norman St. John-Stevas. London: *The Economist*, 1978.

________ *The Collected Works of Walter Bagehot. Volume 9*: Lombard Street. Edited by Norman St. John-Stevas, London: *The Economist*, 1978.

Balderston, Theo. "The beginnings of the depression in Germany: investment and the capital market." *Economic History Review* 36 (1983): 395-415.

________ "War Finance and Inflation in Britain and Germany, 1914-1918." *Economic History Review* 42 (1989): 222-244.

________ *The Origins and Course of the German Economic Crisis: November 1923 to May 1932*. Berlin: Halder and Spener, 1993.

________ *Economics and Politics in the Weimar Republic*. Cambridge: Cambridge University Press, 2002.

Banque De France. *Le Patrimonie de la Banque de France*. Paris: Flohic Édition, 2001.

________ *Treasures of the Banque de France*. Paris: Éditions Hervas, 1993.

Bartlett, John, *Bartlett's Familiar Quotations*. Edited by Justin Kaplan. New York: Little Brown, 2002.

Baruch, Bernard. *The Public Years: My Own Story*. New York: Holt, Reinhart and Winston, 1960.

Bell, Clive. *Old Friends: Personal Recollections*. New York: Harcourt Brace, 1957.

Bell, Elliott V. "Crash: An Account of the Stock Market Crash of 1929," in *We Saw It Happen: The News Behind the News That's Fit to Print*. New York: Simon and Schuster, 1938.

Bennett, Edward W. *Germany and The Diplomacy of the Financial Crisis*: 1931. Cambridge, MA.: Harvard University Press, 1962.

Berenson, Edward. *The Trial of Madame Caillaux*. Berkeley: University of California, 1992.

Bergman, Carl. *The History of Reparations*. New York: Houghton Mifflin, 1927.

Bernanke, Ben S. "The World on a Cross of Gold." *Journal of Monetary Economics* 31 (1993): 251-267.

________ *Essays on the Great Depression*. Princeton, New Jersey: Princeton University Press, 2000.

Bernstein, Peter L... *The Power of Gold: The History of an Obsession*. New York: John Wiley and Sons, 2000.

Bierman, Harold. *The Great Myths of 1929 and the Lessons to Be Learned*. Westport, Connecticut: Glenwood Press, 1991.

________ *The Causes of the 1929 Stock Market Crash*. Westport, Connecticut: Glenwood Press, 1998.

Binion, Rudolph. *Defeated Leaders: The Political Fate of Caillaux, Jouvenel, and Tardieu*. New York: Columbia University Press, 1960.

Blainey, Geoffrey. *The Causes of War*. New York: The Free Press, 1988.

Blake, Robert. *The Unknown Prime Minister: The Life and Times of Andrew Bonar Law, 1858-1923*. London: Eyre and Spottiswoode, 1955.

Bonn, Moritz J. *Wandering Scholar*. New York: The John Day Co., 1948.

Bonnet, George. *Vingt Ans de Vie Politique 1918-1938*: de Clemenceau à Daladier. Paris: Fayard, 1969.

Boothby, Robert. *Recollections of a Rebel*. London: Hutchinson and Co., 1978.

Bordo, Michael D. , Ehsan U. Choudhri, and Anna J. Schwartz: "Was Expansionary Monetary Policy Feasible During the Great Contraction? An Examination of the Gold Standard Constraint." *Explorations in Economic History*, 39 (2002): 1-28.

Boyce, Robert W. *British Capitalism at the Crossroads 1919-1932*. Cambridge: Cambridge University Press, 1987.

Boyle, Andrew. *Montagu Norman*. London: Cassell, 1967.

Braun, Otto. *Von Weimar zu Hitler*. New York: Europa Verlag, 1940.

Brendon, Piers. *Eminent Edwardians*. London: Seeker and Warburg, 1979.

_________ *The Dark Valley*. London: Jonathan Cape, 2000.

Brogan, D. W. *France Under the Republic*. New York: Harper and Brothers, 1940.

Brooks, John. *Once in Golconda*. New York: John Wiley and Sons, 1999.

Bryan, William J. *The First Battle: A Story of the Campaign of 1896*. Chicago: W. B. Conkey Company, 1896.

Calmoris, Charles W. "Financial Factors in the Great Depression." *The Journal of Economic Perspectives*, 7 (1993): 61-85.

Cannadine, David. *Aspects of Aristocracy*. New Haven: Yale University Press, 1994.

_________ *The Decline and Fall of the British Aristocracy*. New York: Vintage Books, 1999.

_________ *Mellon: An American Life*. New York: Alfred A Knopf, 2006.

Cassel, Gustav. *The Downfall of the Gold Standard*. Oxford: Clarendon Press, 1936.

Cecco, Marcello De. *The International Gold Standard*: Money and Empire. 1984.

Ceccchetti, Stephen G. "Understanding The Great Deflation: Lessons for Current Policy." in *The Economics of the Great Depression*. Edited by Mark Wheeler. Michigan: W.P. Upjohn Institute, 1998.

Chandler, Lester V. *Benjamin Strong: Central Banker*. Washington D.C.: The Brookings Institution, 1958.

_________ *American Monetary Policy: 1928-1941*. New York: Harper and Row, 1971.

Chapman, Guy. *The Dreyfus Trials*. New York: Stein and Day, 1972.

Chernow, Ron. *The House of Morgan*. New York: Atlantic Monthly Press, 1990.

_________ *The Warburgs*. New York: Random House, 1993.

Choudhri, Ehsan U., and Levis A. Kochin. "The Exchange Rate and the International Transmission of Business Cycle Disturbances: Some Evidence from the Great Depression." *Journal of Money, Credit and Banking*, 12 (1980): 565-574.

Churchill, Winston. *Lord Randolph Churchill*. London: Macmillan and Co., 1906.

_________ *Winston S. Churchill, His Complete Speeches, 1897-1963*. Edited by Robert Rhodes James. London: Chelsea House, 1974.

Clapham, John. *The Bank of England: A History. Cambridge*: Cambridge University Press, 1970.

Clarke, M. E. *Paris Waits*. London: Smith Elder and Co, 1915.

Clarke, Stephen V. *Central Bank Cooperation*. New York: Federal Re York, 1967.

________ *The Reconstruction of the International Monetary Syste 1922 and 1933*. Princeton, New Jersey: Princeton University I

Clay, Henry. *Lord Norman*. London: Macmillan and Co., 1957.

Cockburn, Claud. *A Discord of Trumpets*. New York: Simon and Schust

________ *In Time of Trouble*. New York: Simon and Schuster, 1956

Collier, Price. *Germany and the Germans*. New York: Charles Scribner'

Cowley, Malcolm. *Exile's Return*. New York: Norton. 1934.

Cronin, Vincent. *Paris on the Eve: 1900-1914*. London: William Collins

D'abernon, Viscount. *The Diary of an Ambassador*. New York: Do Company, 1931.

Dawes, Charles. *A Journal of Reparations*. London: Macmillan and Co.,

Dawes, Rufus. *The Dawes Plan in the Making*. Indianapolis: Bobbs 1927.

Disraeli, Benjamin. *Contarini Fleming: A Psychological Romance*. I Dinner, 1904.

Dodd, Martha. *Through Embassy Eyes*. New York: Harcourt Brace, 193

Dodd, W. E. Jr. and Martha Dodd. *Ambassador Dodd's Diary*. New Yo 1941

Dos Passos, John. *Tour of Duty*. Boston: Houghton Mifflin, 1946.

Edge, Walter. A Jerseyman's Journal: Fifty Years of American Bus Princeton: Princeton University Press. 1948

Eichengreen, Barry and Peter Termin. "The Gold Standard and The *Contemporary European History*, 9 (2000): 183-207.

Eichengreen, Barry and Jeffrey SACHS. "Exchange Rates and Econom 1930s." *The Journal of Economic History*, 45 (1985): 925-946.

Eichengreen, Barry. "Did Speculation Destabilize the French Fra *Explorations in Economic History* 19 (1982): 71-100.

_________ "Did International Forces Cause the Great Depression?" *Contemporary Policy Issuses* 6 (1988): 90-114.

_________ "The Bank of France and The Sterilization of Gold: 1926-1932." Elusive Stability: Essays in *the History of International Finance: 1919-1939*. Cambridge: Cambridge University Press, 1990.

_________ "The Origins and the Nature of the Great Slump Revisited." *Economic History Review* 45 (1992): 213-239.

_________ *Golden Fetters*. New York: Oxford University Press, 1992.

_________ *Globalizing Capital*. Princeton: Princeton University Press, 1996.

_________ *The Gold Standard in Theory and History*. London: Routledge, 1997.

Einzig, Paul. *Behind The Scenes of International Finance*. London: Macmillan and Co., 1932.

Eliot, T. S. *Collected Poems: 1909-1962*. New York: Harcourt Brace, 1963.

Ellis, Edward Robb. *A Nation in Torment: The Great American Depression, 1929-1939*. New York: Coward McCann, 1970.

Esher, Viscount. *Journals and Letters, Volume 3: 1910-1915*. London: Nicolson and Watson, 1938.

Evans, Richard J. *The Coming of the Third Reich*. New York: The Penguin Press, 2003.

_________ *The Third Reich in Power*. New York: Penguin Press, 2005.

Eyck, Erich. *A History of the Weimar Republic*. Cambridge, MA.: Harvard University Press, 1962.

Feis, Herbert. *1933: Characters in Crisis*. New York: Little Brown. 1966.

Feldman, Gerald R... *The Great Disorder*. New York: Oxford University Press, 1997.

Ferguson, Adam. *When Money Dies: The Nightmare of the Weimar Collapse*. London: William Kimber and Co., 1975.

Ferguson, Niall. *Paper and Iron*. Cambridge: Cambridge University Press, 1995.

_________ *The House of Rothschild: Money's Prophets 1798-1848*. New York: Viking Penguin, 1998.

_________ *The House of Rothschild: The World's Banker 1849-1999*. New York: Viking Penguin, 1999.

_________ *The Pity of War*. London: Penguin Press, 1998.

Ferrell, Robert H. *American Diplomacy in the Great Depression: Hoover-Stimson Foreign Policy, 1929-1933*. New Haven: Yale University Press. 1957.

Fitzgerald, F. Scott. *The Notebooks of F. Scott Fitzgerald.* Edited by Matthew J. Bruccoli. New York: Harcourt Brace Jovanovich, 1978.

Fraser, Steve. *Every Man a Speculator: A History of Wall Street in American Life.* New York: HarperCollins, 2006.

Fridson, Martin. *It Was a Very Good Year: Extraordinary Moments in Stock Market History.* New York: John Wiley & Sons, 1998.

Frieden, Jeffrey. *Global Capitalism: Its Fall and Rise in the Twentieth Century.* New York: W.W. Norton and Co., 2006.

Friedman, Milton, and ANNA J. SCHWARTZ. *A Monetary History of the United States 1857-1960.* Princeton, New Jersey: Princeton University Press, 1963.

Friedrich, Otto. *Before the Deluge*. New York: Harper and Row, 1972.

Fromm, Bella. *Blood and Banquets: A Berlin Social Diary.* London: Geoffery Bles, 1942.

Frye, Bruce. *Liberal Democrats in the Weimar Republic.* Illinois: Southern Illinois University Press, 1985.

Galbraith, John K... *Money: Whence It Came, Where It Went.* New York: Houghton Mifflin, 1975.

________ *The Great Crash*. New York: Houghton Mifflin, 1997.

Garratt, Geoffrey T. *What Has Happened to Europe.* Indianapolis: Bobbs-Merrill Company, 1940.

Garrett, Garet. *A Bubble That Broke The World.* Boston: Little Brown and Co. 1932.

Gaston-Breton, Tristan. *Sauvez L'Or de la Banque de France.* Paris: Le Cherche Midi, 2002.

Geiss, Immanuel. *July 1914: The Outbreak of the First World War.* New York: Charles Scribner's Sons, 1967.

Gilbert, Gustave M. *Nuremburg Diary.* New York: Farrar Straus, 1947.

Gill, Anton. *A Dance Between Two Flames.* London: John Murray, 1993.

Giuseppi, John. *Bank of England: A History from Its Foundation in 1694.* London: Evans Brothers, 1966.

Goldensohn, Leon. *The Nuremberg Interviews.* New York: Alfred A Knopf' 2004.

Goodwin, Doris K. *The Fitzgeralds and the Kennedys*. New York: St. Martin's Press, 1988.

Graves, Robert and Alan Hodges. *The Long Weekend: A Social History of Great Britain: 1918- 1939*. New York: W.W. Norton and Co., 1963.

Greene, Graham. *The Quiet American*. New York: Modern Library, 1992.

Grigg, P. J. *Prejudice and Judgment*. London: Jonathan Cape, 1948.

Gunther, John. *Inside Europe*. New York: Harper and Brothers, 1937.

Guttmann, William and Patricia Meehan. *The Great Inflation: Germany 1919-1923*. London: Westmead, 1975.

Habedank, Heinz. *Die Reichsbank in Der Weimar Republik*. Berlin: Akademie Verlag, 1981.

Hall, Thomas E. and J. Davis Ferguson. *The Great Depression: An International Disaster of Perverse Economic Policies*. Ann Arbor: University of Michigan Press, 1998.

Hamilton, James."Monetary Factors in the Great Depression." *Journal of Monetary Economic* 34 (1987): 145-69.

_________ "Role of the International Gold Standard in Propagating the Great Depression." *Contemporary Policy Issuses* 6 (1988): 67-89.

Hammerton, J. A. and H.W. Wilson. *The Great War*. London: The Amalgamated Press, 1914.

Hanser, Richard. *Putsch*. New York: Peter H Wyden, 1970.

Hardach, Gerd. *The First World War 1914-1918*. London: Penguin Press, 1977.

Hargrave, J. *Professor Skinner, Alias Montagu Norman*. New York: Greystone Press, 1942.

Harrod, Roy. *The Life of John Maynard Keynes*. London: Macmillan and Co., 1951.

Hassall, Christopher. *A Biography of Edward Marsh*. New York: Harcourt Brace, 1959.

Hawtrey, Ralph G... *The Art of Central Banking*. London: Longmans Green, 1932.

_________ *The Gold Standard in Theory and Practice*. London: Longmans Green, 1947.

Hession, Charles H. *John Maynard Keynes*. New York: Macmillan, 1984.

Hirst, Francis W. *Wall Street and Lombard Street*. New York: Macmillan and Company, 1931.

Hitler, Adolf. *Hitler's Secret Conversations: 1941-1944*. New York: Farrar Strauss and Young, 1953.

Hobsbawm, Eric. *Age of Empire: 1875-1914.* New York: Vintage, 1989.

Hobson, John A. *Imperialism, A Study.* London: James Nisbet and Co, 1902.

Holborn, Hajo, *A History of Modern Germany: 1840-1945.* New York: A. Knopf, 1969.

Holtfrerich, Carl-Ludwig. "Economic policy options and the end of the Weimar Republic" in *Weimar: Why Did German Democracy Fail.* Edited by Ian Kershaw, London: Weidenfeld and Nicolson, 1990.

Holtfrerich, Carl-Ludwig. *The German Inflation 1914-1923.* New York: Walter de Gruyter, 1986.

Hoover, Herbert. *The Memoirs of Herbert Hoover: The Great Depression 1929-1941.* New York: Macmillan and Company, 1952.

Howe, Quincy. *World Diary: 1929-1934.* New York: Robert M McBride and Co, 1934.

________ *A World History of Our Times: The World Between the Wars.* New York: Simon and Schuster, 1953.

Huddleston, Sisley. *France and the French.* New York: Charles Scribner's Sons, 1925.

________ In My Time: An Observer's Record of War and Peace. New York: E.P.Dutton, 1938.

Jackson, Kevin. *The Oxford Book of Money.* Oxford: Oxford University Press, 1995.

Jacobson, Jon. *Locarno Diplomacy: Germany and the West 1925-1929.* Princeton, New Jersey: Princeton University Press, 1972.

James, Harold. "The causes of the German banking crisis of 1931." *Economic History Review* 37 (1984): 68-87.

________ *The Reichsbank and Public Finance in Germany: 1924-1933.* Frankfurt am Main: Knapp, 1985.

________ *The German Slump: Politics and Economics 1924-1936.* New York: Oxford University Press, 1986.

________ "Economic Reasons for the Collapse of Weimar" IN *Weimar: Why Did German Democracy Fail.* Edited by Ian Kershaw, London: Weidenfeld and Nicolson, 1990.

________ *Monetary and Fiscal Unification in 19th Century Germany.* 202. Princeton: Princeton University Press, 1997.

________ *The End of Globalization: Lessons From the Great Depression.* Cambridge, Ma.: Harvard University Press, 2001.

James, Robert Rhodes. *Churchill: A Study in Failure 1900-1939.* London: Penguin, 1973.

Jeanneney, Jean-Noël. *François de Wendel en République: L Argent et le Pouvoir*. Paris: Perrin, 2004.

Johnson, Clark. *Gold, France and the Great Depression.* New Haven: Yale University Press, 1997.

Johnson, Roger T. *Historical Beginnings: The Federal Reserve.* Boston, MA: Federal Reserve Bank of Boston, 1977.

Jones, Thomas. *A Diary with Letters: 1931-1950* Oxford: Oxford University Press, 1954.

Josephson, Matthew. *Infidel in the Temple: A Memoir of the Nineteen Thirties.* New York: Alfred A. Knopf, 1967.

_________ *The Money Lords: the Great Finance Capitalists 1925-1950.* New York: Mentor, 1973.

Kauffmann, Eugene. *La Banque en France.* Paris: Gird et Briere, 1914.

Keegan, John. *Winston Churchill.* New York: Viking Penguin, 2002.

Keiger, J. F... *Raymond Poincaré.* Cambridge: Cambridge University Press, 1997.

Kelley, Douglas M. *22 Cells in Nuremberg.* New York: Greenberg, 1947.

Kemmerer, E W. *Gold and The Gold Standard.* New York: McGraw Hill, 1944.

Kennedy, Susan E. *The Banking Crisis of 1933.* Kentucky: University of Kentucky, 1973.

Kessler, Harry. *The Diaries of a Cosmopolitan; 1918-1937.* London: Weidenfeld and Nicolson, 1971.

Keynes, John Maynard. *Collected Writings of John Maynard Keynes: The Economic Consequences of The Peace.* Vol. II. Edited by Don Moggridge, London: Macmillan and Co., 1971.

_________ *Collected Writings of John Maynard Keynes: A Tract on Monetary Reform.* Vol. IV. Edited by Don Moggridge, London: Macmillan and Co., 1971.

_________ *Collected Writings of John Maynard Keynes: The General Theory of Employment, Interest and Money.* Vol. VII. Edited by Don Moggridge, London: Macmillan and Co., 1971.

_________ *Collected Writings of John Maynard Keynes: Essays in Persuasion. Vol IX.* Edited by Don Moggridge, London: Macmillan and Co., 1971.

_________ *Collected Writings of John Maynard Keynes:Essays in Biography. Vol. X.* Edited by Don Moggridge, London: Macmillan and Co., 1971.

________ *Collected Writings of John Maynard Keynes: Economic Articles and Correspondence: Academic.* Vol. XI. Edited by Don Moggridge, London: Macmillan and Co., 1971.

________ *Collected Writings of John Maynard Keynes: The General Theory and After: Part 1*, Preparation. Vol. XIII. Edited by Donald Moggridge, London: Macmillan and Co., 1981.

________ Collected Writings of John Maynard Keynes: Activities 1914-1919: The Treasury and Versailles. Vol. XVI. Edited by Elizabeth Johnson, London: Macmillan and Co., 1971.

________ *Collected Writings of John Maynard Keynes: Activities 1922-1923: The End of Reparations.* Vol. XVIII. Edited by Elizabeth Johnson, London: Macmillan and Co., 1978.

________ *Collected Writings of John Maynard Keynes: Activities 1922-1929: The Return to Gold and Industrial Policy.* Vol. XIX. Edited by Don Moggridge, London: Macmillan and Co., 1981.

________ *Collected Writings of John Maynard Keynes: Activities 1929-1931: Rethinking Employment and Unemployment Policies.* Vol. XX. Edited by Donald Moggridge, London: Macmillan and Co., 1981.

________ *Collected Writings of John Maynard Keynes Activities 1940-44: Shaping The Post-War World.* Vol. XXV. Edited by Don Moggridge, London: Macmillan and Co., 1981.

Khan, Aga. *The Memoirs of The Aga Khan: World Enough and Time.* New York: Simon and Schuster, 1954.

Kindelberger, Charles P. *The World In Depression 1929-1939.* Berkeley: University of California, 1973.

________ *A Financial History of Western Europe.* Oxford: Oxford University Press, 1993.

Kircher, R. *Englander.* London: William Collins, 1928.

Klein, Ernst. *Road to Disaster.* London: George Allen and Unwin, 1940.

Klein, Maury. *Rainbow's End.* New York: Oxford University Press, 2001.

Klingaman, William K... *1929: The Year of the Crash.* New York: Harper and Row, 1989.

Kopper, Christopher. Hjalmar Schacht: Aufstieg und Fall von Hitlers machtigstem Bankier. Munich: Hanser, 2006.

Kunz, Diane B. *The Battle for Britain's Gold Standard in 1931*. Beckenham, Kent: Croom Helm Ltd. 1987.

Kynaston, David. *The City of London: Golden Years 1890-1914*. London: Chatto and Windus, 1995.

_________ *The City of London: Illusions of Gold 1914-1945*. London: Chatto and Windus, 1999.

Lamont, Edward. *The Ambassador from Wall Street*. Landon, MD: Madison Books, 1994.

Lamont, Thomas W. *Henry P. Davison*. New York: Harper and Brothers, 1933.

Large, David CLAY. *Berlin*. New York: Basic Books, 2000.

Lawrence, Joseph S. *Wall Street and Washington*. Princeton, New Jersey: Princeton University Press, 1929.

League Of Nations. *Course and Phases of the World Economic Depression*. Geneva: League of Nations. 1931.

Leffler, Melvin. *The Elusive Quest: America's Pursuit of European Stability and French Security, 1919-1933*. Chapel Hill, NC: University of North Carolina Press, 1979.

Leith-Ross, Sir Frederick. *Money Talk: Fifty Years of International Finance: The Autobiography of Sir Frederick Leith-Ross*. London: Hutchinson and Co., 1968.

Lentin, Anthony. *Guilt at Versailles: Lloyd George and the Pre-History of Appeasement*. London: Methuen and Co., 1985

Lewis, W. Arthur. *Economic Survey: 1919-1939*. London: Routledge, 1957.

Lloyd George, David. *War Memoirs 1914-1918*. New York: Little Brown, 1935.

Lottman, Herbert. *The French Rothschilds*. New York: Crown Publishers, 1995.

Lucia, Joseph L. "The Failure of the Bank of United States." *Explorations in Economic History 22* (1985): 402-416.

Lyttelton, Oliver. *The Memoirs of Lord Chandos*. London: The Bodley Head, 1962.

Mcneil, William C. *American Money and the Weimar Republic*. New York: Columbia University Press, 1986.

Makinen, Gail E. and G. T. Woodward. "A Monetary Interpretation of the Poincaré Stabilization of 1926." *Southern Economic Journal* 56 (1989): 205-208.

Manchester, William. *The Last Lion*. New York: Little Brown, 1983.

Marquand, David. *Ramsay MacDonald*. London: Jonathan Cape, 1977.

Martin, Benjamin. *France and the Après Guerre 1918-1924.* Baton Rouge: Louisiana State University Press, 1999.

Masterton, C.F.G. *England After the War.* London: Hodder and Stoughton, 1922.

mcculley, richard T. *Banks and Politics During the Progressive Era: The Origins of the Federal Reserve System 1897-1913.* New York: Garland, 1992.

Mcewen, John M. *The Riddell Diaries 1908-1923.* New Jersey: Athlone Press, 1986.

Macmillan, Margaret. *Peacemakers: The Paris Conference of 1919 and Its Attempt to End War.* London: John Murray, 2001.

Meltzer, Alan. *A History of the Federal Reserve: Vol.1 1913-1951.* Chicago: University of Chicago Press, 2003.

Middlemas, K., and J. Barnes. *Baldwin: A Biography.* London: Weidenfeld and Nicholson, 1969.

Milynarski, Felix. *Gold and Central Banks.* London: Macmillan and Co., 1929.

Moggridge, Don. British Monetary Policy 1924-1931: The Norman Conquest of $4.86. Cambridge: Cambridge University Press, 1972.

________ *Maynard Keynes: An Economist's Biography.* London: Routledge, 1992.

Moley, Raymond. *After Seven Years.* New York: Harper and Brothers, 1939.

Monnet, Jean. *Memoirs.* New York: Doubleday, 1978.

Moran, Lord. Winston Churchill: The Struggle for Survival, 1940-1965. London: Constable, 1966.

Moreau, Emile. *The Golden Franc; Memoirs of a Governor of the Bank of France.* trans. Stephen D. Stoller and Trevor C. Roberts. Boulder, Colorado: Westview Press, 1991.

Mott, T. Bentley. *Myron Herrick; Friend of France*, Garden City New Jersey: Doubleday Doran & Co, 1929.

Moure, Kenneth. *Managing The Franc Poincaré.* Cambridge: Cambridge University Press, 1991.

________ "Undervaluing the franc Poincaré". *Economic History Review* 49/1 (1996): 137-153.

________ *The Gold Standard Illusion.* New York: Oxford University Press, 2002.

Mühlen, Norbert. *Schacht: Hitler's Magician.* New York: Alliance Book Corporation, 1939.

Netter, Marcel. Histoire de la Banque de France entre les deux Guerres. Pomponne: Monique de Tayrac, 1993.

Nicolson, Harold. *Dwight Morrow.* New York: Harcourt Brace and Co., 1935.

_________ *Peacemaking 1919.* New York: Harcourt Brace and Co., 1939.

Norris, George W. *Ended Episodes*. Philadelphia: John C. Winston. 1937.

Noyes, Alexander D. *The Market Place: Reminiscences of a Financial Editor.* New York: Little Brown, 1938.

Nurske, Ragnar. International Currency Experience. Geneva: League of Nations, 1944.

Overy, Richard. *Interrogations: The Nazi Elite in Allied Hands, 1945.* London: Penguin, 2001.

Palyi, Melchior. *The Twilight of Gold.* Chicago, IL: Henry Regnery Company, 1972.

Parker, Randall E. *Reflections on The Great Depression.* Cheltenham: Edward Elgar, 2002.

_________ *The Economics of the Great Depression*. Cheltenham: Edward Elgar, 2007.

Patterson, Robert T. *The Great Boom and Panic 1921-1929.* Chicago: Regency, 1965.

Pentzlin, Heinz. *Hjalmar Schacht: Leben und Wirken einer umstrittenen Personlichkeit.* Berlin: Ullstein, 1980.

Peterson, Edward N. *Hjalmar Schacht: For and Against Hitler.* Boston: The Christopher Publishing House, 1954.

Petzina, D. "Germany and the Great Depression." *Journal of Contemporary History* 4 (1969): 59-71.

Phillips, William. *Ventures in Diplomacy.* Privately Published, 1952.

Plessis, Alain. *Histoires de la Banque de France.* Paris: Albin Michel, 1998.

Prati, Alessandro. "Poincaré's Stabilization: Stopping a Run on Government Debt." *Journal of Monetary Economics* 27 (1991): 213-39.

Pringle, Robert and Marjorie Deane. *The Central Banks.* New York: Viking Penguin, 1975.

Pusey, Merlo J. *Eugene Meyer.* New York: Knopf. 1974.

Rajan, Raghuram G., and Luigi Zingales. "The Great Reversals: The Politics of Financial Development in the Twentieth Century." *Journal of Financial Economics*, 69 (2003): 5-50.

Rauschning, Hermann. *Men of Chaos.* New York: G.P. Putnam's Sons, 1942.

Rees, Goronwy. *The Great Slump: Capitalism in Crisis 1929-1933*. London: Weidenfeld and Nicolson, 1970.

Reuter, Franz. *Hjalmar Schacht*. Stuttgart: Stuttgart, 1937.

Rhodes, Benjamin D. "The Image of Britain in the United States, 1919-1929: A Contentious Relative and Rival" in *Anglo-American Relations in the 1920s: The Struggle for Supremacy*. Edited by B. J. C. McKercher Alberta; The University of Alberta Press. 1990

Rhodes, Richard. *The Making of the Atomic Bomb*. New York: Simon and Schuster, 1986.

Ringer, Fritz K. *The German Inflation of 1923*. New York: Oxford University Press, 1969.

Rist, Charles. *Une Saison Gatée*. Paris: Fayard, 1983.

Ritschl, Albrecht. "Reparations transfers, the Borchardt hypothesis and the Great Depression in Germany, 1929-1932: A Guided Tour for Hard-headed Keynesians." *European Review of Economic History*, 2 (1998): 49-72.

Robbins, Lionel. *The Great Depression*. London: Macmillan and Co., 1934.

Roberts, Priscilla. 'Quis Custodiet Ipsos Custodes': The Federal Reserve's System's Founding Fathers and Allied Finances in the First World War." *Business History Review* 72 (1998): 585-620.

________ "Benjamin Strong, the Federal Reserve, and the Limits to Interwar American Nationalism." Economic Quarterly Federal Reserve Bank of Richmond, 86 (2000): 61-98.

Roberts, Stephen. *The House That Hitler Built*. London: Methuen, 1937.

Rogers, William. *The Writings of Will Rogers*. Edited by James M. Smallwood, et. al. Stillwater, OK.: Oklahoma State University Press, 1973-1983.

Rolph, C.H. Kingsley: *The Life Letters and Diaries of Kinsley Martin*. London: Victor Gollancz. 1973.

Romer, Christina D. "The Great Crash and the Onset of the Great Depression." *Quarterly Journal of Economics* 105 (1990): 597-624.

________ The Nation in Depression," *Journal of Economic Perspectives* 7 (1993): 19-39.

________ "What Ended the Great Depression?" *The Journal of Economic History*, 52 (1992): 757-784.

Rothbard, Murray. *A History of Money and Banking in the United States*. Alabama: Ludwig Von Mises Institute, 2002.

Russell, Bertrand. *Autobiography*. London: George Allen and Unwin, 1967.

Sahl, Hans. *Memoiren eines Moralisten*. Frankfurt:Luchterland,1985.

Saint-Aulaire, Comte De. *Confessions d'un Vieux Diplomate*. Paris, 1953.

Sargent, Thomas. "Stopping Moderate Inflation: The Methods of Poincaré and Thatcher." in Inflation, *Debts and Indexation*. Eds. Rudiger Dornbusch, Mario H. Simonsen, Cambridge, Mass: MIT Press, 1983.

Sargent, Thomas. "Stopping Moderate Inflation: The Methods of Poincare and Thatcher" in *Rational Expectations and Inflation*, New York: Harper Collins, 1993.

SAUVY, A. *Histoire Economique de la France entre les Deux Guerres*. Paris: Fayard, 1965.

Sayers, R.S... *The Bank of England 1891-1944*. Cambridge: Cambridge University Press, 1976.

Schacht, Hjalmar. *The Stabilization of the Mark*. London: George Allen and Unwin, 1927.

_________ *The End of Reparations*. New York: Jonathan Cape, 1931.

_________ *Account Settled*. London: George Weidenfeld and Nicholson, 1949.

_________ *My First Seventy-six Years*. London: Allan Wingate, 1955.

Scheele, Godfrey. *The Weimar Republic: Overture to the Third Reich*. London: Faber and Faber, 1946.

Schlesinger, Arthur M. Jr.: *The Age of Roosevelt: The Crisis of the Old Order, 1919-1933*. Boston: Houghton Mifflin Company, 1957.

_________ *The Age of Roosevelt: The Coming of The New Deal*. Boston: Houghton Mifflin and Co., 1988.

Schmitz, David F. *Henry Stimson: The First Wise Man*. Wilmington, Delaware: SR Books. 2001.

Schubert, Aurel. *The Credit Anstalt Crisis of 1931*. Cambridge: Cambridge University Press, 1991.

Schuker, Stephen. *The End of French Predominance in Europe*. Chapel Hill, NC: University of North Carolina Press, 1976.

Schwartz, Anna J. *A Retrospective on the Classical Gold Standard*. Chicago: University of Chicago Press, 1984.

Schwarz, Jordan. *1933: Roosevelt's Decision, The United States Leaves the Gold Standard*. New York: Chelsea Publishing House, 1969.

Sedillot, René. *Histoire du Franc*. Paris: Recueil Sirey, 1939.

________ *Les Deux Cents Familles*. Paris: Librarie Academique Perrin, 1988.

Seldes, Gilbert. *The Years of the Locust: America 1929-1932*. Boston: Little Brown,1933.

Shapiro, Fred. (ed.) *The Yale Book of Quotations*. New Haven: Yale University Press, 2006.

Shirer, William L. *The Collapse of the Third Republic*. New York: Simon and Schuster, 1969.

________ *The Rise and Fall of the Third Reich*. New York: Simon and Schuster, 1990.

Sicsic, Pierre. "Was the Poincaré Franc Deliberately Undervalued?" *Explorations in Economic History 29* (1992): 71-74.

Silber, William L., "Why Did FDR's Bank Holiday Succeed?" (August 2007). New York University, Leonard N. Stern School of Business Working Paper.

Simonds, Frank H. *How Europe Made Peace Without America*. Garden City, NJ: Doubleday Page, 1927.

Simpson, Amos E... *Hjalmar Schacht in Perspective*. New York: Humanities Press, 1969.

Skidelsky, Robert, Donald Winch and D. D. Raphael. *Three Great Economists: Smith. Malthus, Keynes*. Oxford: Oxford University Press, 1997.

Skidelsky, Robert. *John Maynard Keynes: Hopes Betrayed 1883-1920*. London: Macmillan and Co., 1983.

________ *John Maynard Keynes: The Economist as Saviour 1920-1937*. London: Macmillan and Co., 1992.

________ *John Maynard Keynes: Fighting for Britain 1937-1946*. London: Macmillan and Co., 2000.

Skousen, Mark. "Keynes as a Speculator: A Critique of Keynesian Investment Theory" *Dissent on Keynes*. Edited by Mark Skousen. New York: Praeger, 1992

Snowden, Philip. *An Autobiography*. London: Ivor Nicholson and Watson, 1934.

Sobel, Robert. *Panic on Wall Street*. New York: E.P.Dutton, 1988.

________ *The Great Bull Market*. New York: W.W. Norton and Co., 1968.

Somary, Felix. *The Raven of Zurich: The Memoirs of Felix Somary*. New York: St Martins Press. 1986.

Soule, George. *Prosperity Decade: From War to Depression: 1917-1929.* New York: Rinehart, 1947.

Sparling, Earl. *Mystery Men of Wall Street: The Powers Behind the Market.* New York: Greenberg, 1930.

Steffens, Lincoln. *The Autobiography of Lincoln Steffens.* New York: Harcourt, Brace, 1931.

Steiner, Zara. *The Lights That Failed.* Oxford: Oxford University Press, 2005.

Stephenson, Nathaniel W. *Nelson Aldrich: A Leader in American Politics.* New York: C. Scribner's Sons, 1930.

Stimson Henry L. and McGEORGE BUNDY. *On Active Service In Peace and War.* New York: Harper and Brothers. 1948.

Stone, Norman. *World War One: A Short History.* London: Allen Lane, 2007.

Strachan, Hew. *The First World War.* New York: Oxford University Press, 2003.

Stresemann, Gustav. *Gustav Stresemann: His Diaries, Letters and Papers.* ed Eric Sutton, New York: Macmillan and Company, 1935.

Strouse, Jean. *Morgan: An American Financier.* New York: Random House, 1999.

Taylor, A.J.P. *English History 1914-1945.* Oxford: Oxford University Press, 1965.

_________ *Beaverbrook.* New York: Simon and Schuster, 1972.

Temin, Peter. "The beginnings of the Depression in Germany." *Economic History Review 24* (1971): 240-48.

_________ "Transmission of the Great Depression." *Journal of Economic Perspectives 7* (1991): 87-102.

_________ *Lessons from the Great Depression.* Cambridge, Mass: MIT Press, 1989.

Temin, Peter and Barrie A. Wigmore. "The end of one big deflation." *Explorations in Economic History, 27* (1990): 483-502.

Temperley, Harold and G.P Gooch. *British Documents on the Origins of the War Vol 11.* London: HMSO, 1926.

Templewood, Viscount. *Nine Troubled Years.* London: Collins, 1954.

Thomas, Dana. *The Plungers and the Peacocks.* New York: G.P. Putnam's Sons, 1967.

Thomas, Gordon and Max Morgan-Witts. *The Day the Bubble Burst.* New York: Doubleday, 1979.

Tooze, Adam. *The Wages of Destruction: The Making and Breaking of the Nazi Economy.* New York: Viking Penguin, 2006.

Toye, Richard. *Lloyd George and Churchill: Rivals for Greatness.* London: Pan Books, 2007.

Toynbee, Arnold. *Survey of International Affairs 1931.* Oxford: Oxford University Press, 1932.

Trachtenberg, Marc. *Reparation in World Politics: France and European Economic Diplomacy, 1916- 1923.* New York: Columbia University Press, 1980.

Trescott, Paul. "The Failure of the Bank of United States, 1930." *Journal of Money Credit and Banking 24* (1992): 384-399.

Triffin, Robert. The Evolution of the International Monetary System: Historical Reappraisal and Future Perspectives. Princeton, New Jersey: Princeton University Press, 1964.

________ Our International Monetary System: Yesterday, Today and Tomorrow. New York: Random House, 1968.

Tuchman, Barbara. *The Guns of August.* New York: Random House, 1962.

________ *The Proud Tower.* New York: Macmillan and Co., 1966.

U.S. Government. *Trial of Major War Criminals Before The International Military Tribunal.* Washington D.C.: U.S. Government Printing Office, 1949.

Valance, Georges. *La Legende du Franc.* Paris: Flammarion, 1996.

Vanderlip, Frank A. *From Farm Boy to Financier.* New York: Appleton-Century Co., 1935.

Vansittart, Robert. The Mist Procession: The Autobiography of Lord Vansittart. London: Hutchinson and Co., 1958.

Virgil. *The Aeneid.* Translated by Robert Fagles. New York: Viking, 2006.

Voth, Hans-Joachim. "Did high wages or high interest rates bring down the Weimar Republic?" *Journal of Economic History 55* (1995): 801-821.

________ "With a Bang, not a Whimper: Pricking Germany's Stock Market Bubble in 1927 and the Slide into Depression." *Journal of Economic History 63* (2005): 65-99

Walworth, Arthur. *Woodrow Wilson.* New York: W.W. Norton and Co., 1978.

Warburg, James. *The Long Road Home.* Garden City: Doubleday and Co., 1964.

Warburg, Paul. *The Federal Reserve System: Its Origins and Growth.* New York: The Macmillan Company, 1930.

Webb, Beatrice. *Diary of Beatrice Webb: The Wheel of Life, 1924-1943*, Vol. 4. Edited by Norman and Jeanne Mackenzie, Cambridge: Harvard University Press. 1985.

Webb, Steven B. *Hyperinflation and Stabilization in Weimar Germany.* New York: Oxford University Press, 1989.

Weitz, John. *Hitler's Banker.* New York: Little Brown, 1997.

Wells, H.G... *The Work, Wealth and Happiness of Mankind.* New York: Doubleday Doran and Company, 1931.

________ *Experiment in Autobiography.* New York. Macmillan, 1934.

Werner, M.R. *Little Napoleons and Dummy Directors: The Narrative of the Bank of United States.* New York: Harper and Brothers. 1933.

West, Rebecca. *A Train of Powder.* New York: Viking. 1955.

West, Robert C. *Banking Reform and the Federal Reserve 1863-1923.* Ithaca, N.Y.: Cornell University Press, 1977.

Wheelock, David. "Monetary Policy in the Great Depression: What the Fed Did and Why." *Federal Reserve Bank of St. Louis Review,* March 1992, 3-28.

White, Eugene N. "The Stock Market Boom and Crash of 1929 Revisited." *Journal of Economic Perspectives 4* (1990): 67-83.

White, William Allen. *The Autobiography of William Allen White.* New York: Macmillan, 1946.

Wicker, Elmus. *The Banking Panics of The Great Depression.* Cambridge: Cambridge University Press, 1996.

________ "Roosevelt's 1933 Monetary Experiment." *The Journal of American History, 57* (1971): 864-879.

Wigmore, Barrie A. "Was the Bank Holiday of 1933 Caused by a Run on the Dollar?" *The Journal of Economic History, 47* (1987): 739-755.

Williams, David. "London and the 1931 Financial Crisis." *The Economic History Review, 15* (1963): 513-528.

Williams, Francis. *A Pattern of Rulers.* London: Longmans , 1965.

Wilson, A. N... *The Victorians.* London: Hutchinson and Co., 2002.

________ *After the Victorians.* London: Hutchinson and Co., 2005.

Winkelman, Barnie F. *Ten Years of Wall Street.* Philadelphia, PA: John C. Winston and Co., 1932.

Wolff, Theodore. *The Eve of 1914.* New York: Alfred A Knopf, 1936.

________ *Through Two Decades*. London: William Heinemann Ltd, 1936.

Woolf, Virginia. *The Diary of Virginia Woolf: Vol. 4.* Edited by Anne Olivier Bell, London: Hogarth, 1982.

Worsthorne, Peregrine. *Democracy Needs Aristocracy.* London: HarperCollins, 2004.

Wueschner, Silvano. *Charting Twentieth-Century Monetary Policy: Herbert Hoover and Benjamin Strong 1917-1927.* Westport CT: Greenwood Press, 1999.

Yeager, Leyland B. *International Monetary Relations.* New York: Harper and Row, 1976.

Zeldin, Theodore. *A History of French Passions*; Volume One: Ambition and Love. Oxford: Oxford University Press, 1980.

________ *A History of French Passions: Volume Three: Intellect and Price.* New York: Oxford University Press, 1980.

Zweig, Stefan. *The World of Yesterday.* Nebraska: University of Nebraska Press, 1964.

Ziegler, Philip. *The Sixth Great Power: Barings, 1762-1929.* London: Collins, 1988.

نبذة عن المؤلف

لياقت أحمد عمل مدة خمسة وعشرين عاماً مديراً محترفاً للاستثمار، كما عمل لدى "البنك الدولي" في واشنطن دي سي، وشركة "فيشر فرانسيس تريز آند واتس" Fischer Francis Trees and Watts بمدينة نيويورك؛ حيث شغل منصب الرئيس التنفيذي. ويشغل لياقت حالياً منصب مستشار لمجموعات عدة، في مجال صناديق الاستثمارات العالية المخاطر، من بينها مجموعة "روك كريك جروب" Rock Creek Group و"روهاتين جروب" Rohatyn Group؛ ومديراً لشركة "أسبن للتأمين" Aspen Insurance Co.؛ وهو عضو مجلس أوصياء "مؤسسة بروكينجز" Brookings Institution. وهو يحمل درجات علمية في الاقتصاد من جامعتي هارفارد وكمبردج..

سادة المال

المصرفيون الذين سبَّبوا إفلاس العالم

شاع الاعتقاد بأن «الكساد العظيم» الذي بدأ عام 1929 كان نتاجاً لتداعي أحداث خرجت على نطاق سيطرة أي فرد أو حكومة. والحقيقة أن القرارات التي اتخذها عدد قليل من رؤساء البنوك المركزية؛ كانت هي السبب الرئيسي في حدوث الانهيار الاقتصادي الذي مهدت تأثيراته الساحة لاندلاع الحرب العالمية الثانية وظلت عقوداً.

يسلط الكتاب الضوء على أشخاص غيرت أعمالهم مسار الأحداث في القرن العشرين، وهم رؤساء البنوك المركزية، في كل من: بريطانيا وفرنسا وألمانيا والولايات المتحدة الأمريكية. فبعد الحرب العالمية الأولى، حاول هؤلاء إعادة بناء النظام المالي في العالم. وبرغم كل ما كان بينهم من اختلافات، فقد جمع بينهم خوف مشترك من أن أعظم خطر يتهدد الرأسمالية هو التضخم، ورؤية مشتركة بأن الحل كان يكمن في إعادة عقارب الساعة إلى الوراء، وإعادة العالم مرة أخرى إلى العمل بمعيار «غطاء» الذهب.

في البداية، ظهر أنهم نجحوا في هذا الأمر؛ فقد استقرت أسعار العملات، وبدأت رؤوس الأموال تتدفق بحرية في العالم. ولكن تحت غطاء الرخاء، بدأت التصدعات تظهر في النظام المالي؛ فمعيار الذهب الذي اعتقد الجميع بأنه سيشكل مظلة للاستقرار، أثبت أنه ليس سوى قميص حديدي مقيد للحركة؛ وهكذا، بدأ الاقتص العالمي هذا الانهيار المروع الذي عرف بـ «الكساد العظيم».

والآن! يعدّ هذا الكتاب، بتقديمه لفهم جديد للطبيعة الشاملة التي تم الأزمات المالية، تذكيراً قوياً بالتأثير الهائل الذي تحدثه قرارات مسؤولي البنو المركزية، وبأنها قرارات قد تخطئ، وقد تجر عواقب وخيمة على البشر.



ISBN 978-9948-14-580-6

